

فهرست شرح القدوری

صفحه	
۳	کتاب الطهارة
۳	فرض الرضوء وستة و مستحباته
۶	الماء الناقضة للوضوء
۸	فرض الغسل وسنة الغسل
۹	الماء الموجه للغسل
۹	الطهارة جائزة بماء السماء والادوية والابار والبحار ولا يجوز بماء احتصر
۱۱	اما الماء الجاري اذا وقعت فيه نجاسة
۱۳	احكام البق والذباب والزناير والعقارب
۲۳	حكم الماء المستعمل
۱۳	احكام الدباغة
۱۴	اذا وقعت في الترنجاسة
۱۶	اعادة صلاة يوم وليلة فيما اذا وجد في الترنجاسة
۱۶	سور الادمي وما يؤكل لحمه
۱۷	باب التيمم
۱۸	يجوز التيمم لصلاة الجنازة وصلاة العيد
۱۹	لزوم طلب الماء وعدم طلبه وفيه لو ابى الايمن المثل لا يؤمر به التيمم
۱۹	باب المسح على الخفين
۲۰	وينقص المسح ومدة المسح
۲۲	باب الحيض
۲۳	لا يجوز لخائض ولا يجب قراءة القرآن ولا يجوز لمحدث من المصحف
۲۳	فيما اذا انقطع الدم هل يجوز وطئها ام لا
۲۴	حكم الاستحاضة
۲۵	تيممه
۲۵	التفاس
۲۶	باب الانجاس والمني نجس
۲۸	حكم الاستنجاء
۲۹	كتاب الصلاة بيان اوقات الصلاة
۳۱	باب الاذان
۳۲	باب شروط الصلاة من الطهارة وسنن الموزة والنية واشتغال القبلة
۳۵	باب صفة الصلاة من التحريم والقائم والقراءة والركوع والسجود

والشاهد والسلام ويان ادنى ما يجزى من القرآن والقنوت	٤١
بيان الجماعة والامامة وفيه لا يصلى الطاهر خلف من به سلس البول	٤١
يكره للمصلى ان يمبث بثوبه او يجسده	٤٦
باب قضاء الفوائت قدمها على صلاة الوقت	٤٦
باب الاوقات التي تكره فيها الصلاة	٤٧
باب النوافل وفيه يصلى النافلة قاعدا ويناقل على الدابة	٥٠
باب سجود السهو وفيه من شك في صلاته	٥٢
باب صلاة المريض	٥٤
باب سجود التلاوة	٥٥
باب صلاة المسافر وفيه بيان حد السفر وفرض المسافر عند ما ركعتان	٥٨
وحكم وطن الاصلى ووطن الإقامة	٥٨
باب صلاة الجمعة وفيه بيان وجوب السعي الى الصلاة وحرمة البيع	٦٠
وكرهية السفر وكيفية الخطبة ووجوب ترك الكلام وقت قراءة الخطبة	٦٠
باب صلاة العيدين وفيه بيان جواز صلاة العيد في اليوم الثاني واستحباب	٦٢
الاكل في الفطر والمغروج الى الصلاة وتكبيرات التشريق	٦٢
باب صلاة الكسوف وفيه بيان الصلاة بجماعة في كسوف الشمس وفراى	٦٣
في خسوف القمر	٦٣
باب الاستسقاء وفيه لا يحضره اهل الذمة	٦٤
باب قيام شهر رمضان يعني التراويح والوتر	٦٤
باب صلاة الخوف	٦٥
باب الجنائز وفيه بيان كيفية غسل الميت والصلاة عليه والدفن والقبر	٦٩
باب الشهيد وفيه لا يصلى على البغاة وقطاع الطريق	٧٠
باب الصلاة في الكعبة	٧١
كتاب الزكاة وفيه من تصدق بجميع ماله الخ	٧٢
باب زكاة الابل	٧٣
باب صدقة البقر	٧٣
باب صدقة النظم	٧٣
باب زكاة الخيل وفيه بيان العوامل والعلوفة	٧٥
باب زكاة الفضة وفيه بيان الفس	٧٦
باب زكاة الذهب وفيه بيان تبر الذهب	٧٦
باب زكاة المروض وفيه بيان نقصان الطول	٧٦

(RECAP)

2272

89

809

1869

- ٧٦ باب زكاة الزروع والثمار وفيه بيان حكم المضروعات وبيان ما يجب فيه الفسار وما لا يجب وبيان المن والوسق والفرق والارطل
- ٧٨ باب من يجوز دفع الزكاة اليه ومن لا يجوز وفيه بيان الفقير والمسكين وفيه بيان كرامة بني هاشم وكراهة نقل الزكاة الا الى قرابته
- ٨٠ باب صدقة الفطر وبيان مقدار الصاع والارطل ومقدار الدرهم الثمري
- ٨٢ كتاب الصوم وفيه بيان انواع الصوم وبيان لزوم النية وعدم لزومها ولزوم التماس الهلال وبيان قبول الشهادة في رؤية الهلال وبيان ما يلزم القضاء والكفارة وما يكره والفدية
- ٨٨ باب الاعتكاف وفيه بيان كراهة الصمت
- ٨٩ كتاب الحج وفيه بيان المواقيت وكيفية الاحرام والنية وبيان ما يفعل الحرم وما لا يفعل وبيان دخول مكة وبيان طواف القدوم وكيفية السعي والاقامة بمكة والخروج الى منى وعرفات وبيان الوقوف في عرفات والزدلفة وبقية افعال الحج من الذبح ورمي الجمار والحلق وطواف الزيارة والسعي وطواف الصدر وغيرها من المناسك
- ٩٨ باب القران وبيان حكمة القران
- ٩٩ باب التمتع وفيه بيان سوق الهدى
- ١٠٢ باب الجنائز
- ١٠٩ باب الاحصاء
- ١١٠ باب الفوات وفيه بيان العمره
- ١١١ باب الهدى الهدى ما يهدى الى الحرم وادناه فداء وكيفية فسخ الهدى والتصدق به
- ١١٤ كتاب البيوع وفيه اذا حصل الايجاب والمقبول لم البيع ولا خيار الا من عيب او عدم رؤية وبيان الاعراض وجواز البيع بمجازفة وبيان من باع نخلا او شجرا فثمره للبائع وجواز بيع ثمرة لم يسه صلاحها او قد بدا واجرة الكيال وانهد الثمن
- ١٢٠ باب خيار الشرط
- ١٢٠ مدة خيار الشرط
- ١٢٠ لزوم حضور الاخر في الفسخ
- ١٢٢ باب خيار الرؤية
- ١٢٢ ان نظرو وجه الصبرة والجارية والدابة وان راي من الدار فلا فلا خيار له

صفحة	
٢٤٦	كتاب احياء الاموات
٢٤٩	كتاب المأذون
٢٥٢	كتاب المزارعة
٢٥٥	كتاب المسافة
٢٥٦	كتاب النكاح
٢٥٨	جواز تزويج النكيات
٢٦٠	في جواز نكاح الصغير والصغيرة
٢٦٢	الاولياء والاكفاء
٢٦٣	المهر
٢٦٥	حكم نكاح الشغار
٢٧٢	القسم
٢٧٣	كتاب الرضاع
٢٧٦	كتاب الطلاق
٢٧٨	الصريح والكتابه
٢٨٢	الفاظ الشرط
٢٨٧	كتاب الرجعة
٢٩١	كتاب الابلاء
٢٩٣	كتاب الخلع
٢٩٥	كتاب الظهار
٢٩٩	كتاب الامان
٣٠٣	كتاب العدة
٣٠٨	نبوت النسب
٣١٠	كتاب النقات والحضانة
٣٢٢	كتاب العتق
٣٢٨	كتاب التدبير
٣٢٨	باب الاستيلاد
٣٣٢	كتاب المكاتب
٣٣٧	كتاب الولا
٣٣٩	كتاب الجنائيات
٣٤٢	احكام القصاص
٣٤٥	كتاب الديان

صفحة	
٢٥١	من حفر بئرا في طريق المسلمين
٢٥٢	جناية الصد والاعمى
٢٥٦	باب القسامة
٢٥٩	كتاب المعافل
٢٦١	كتاب الحدود
٢٦٢	حد الزنا
٢٦٧	حكم اللواط
٢٦٧	باب حد الشرب
٢٦٨	باب حد القذف
٢٧٠	التعزير
٢٧٧	احكام قطع الطريق
٢٧٩	كتاب الاشربة
٢٨١	كتاب الصيد والذبايح
٢٨٩	ما يجوز اكله من السباع وما لا يجوز
٢٩٠	كتاب الاضحية
٢٩٣	كتاب الايمان
٢٩٦	كفارة اليمين
٢٩٧	النذر
٤٠٢	حلف بيمين وقال انشاء الله
٤٠٣	بيان الدهر
٤٠٥	كتاب الدعوى
٤٠٨	فيما يستحلف المنكر وفيما لا يستحلف
٤١٢	اختلاف اليهودي والنصاري
٤١٦	اختلاف الزوجين في المهر
٤١٧	اختلاف الزوجين في مناع البيت
٤١٩	كتاب الشهادات
٤٢١	تحصيل الشهادة
٤٢٢	فيمن تقبل شهادته وفيمن لا تقبل
٤٢٥	اختلاف الشهود
٤٢٦	الشهادة على الشهادة
٤٢٨	كتاب الرجوع عن الشهادة

صفحة	
٤٣١	كتاب ادب القاضي
٤٣٦	الحاكم
٤٣٧	كتاب القسمة
٤٤٤	استيفاء القسمة
٤٤٥	كتاب الاكراه
٤٤٩	كتاب السير
٤٥٦	الغنائم
٤٥٨	احكام المسأمن
٤٥٩	ارض العشر والمخراج وفيه حدارض العرب واحياء الموات
٤٦٢	الجزية
٤٦٤	الكنائس واحكام الذمي
٤٦٥	احكام المرتد
٤٦٩	كتاب الحظر والاباحه
٤٧٤	كتاب الوصايا
٤٨٣	كتاب الفرائض

✽ بيان مافي هذا الشرح اللطيف من المسائل المأخوذة من الكتب المعنية ✽
 ✽ التي صنفها الفقهاء الاعلام رحمة الله عليهم وعلى من ضبطها ✽
 ✽ واجرى بمقتضاها الاحكام الى يوم القيام ✽

✽ كتاب الكنتز وبعض شروحه ✽

كتاب الهداية وبعض شروحه اشرح القدوري الجوهرة ~~بجميع~~ القدوري شرح
 المجموع البسوط النهر اختيار شرح المختار الدر المختار وبعض خواش الدر المنثور
 والفرلولا نا خسر و صدر الشريعة كتاب السراجيه لجامع القصولين

فتاوى قاضي خان وغيرها من المعبريات مثل شرح ~~ومع~~ كيداني

والقمهستاني والخيرية وبعض الشاوي مثل

الشاوي وغيرها والذخيرة

٨٦٤ فقه الشافعي ٩٥٥ ٩٥٦ ٩٥٧ ٩٥٨ ٩٥٩ ٩٦٠ ٩٦١ ٩٦٢ ٩٦٣ ٩٦٤ ٩٦٥ ٩٦٦ ٩٦٧ ٩٦٨ ٩٦٩ ٩٧٠ ٩٧١ ٩٧٢ ٩٧٣ ٩٧٤ ٩٧٥ ٩٧٦ ٩٧٧ ٩٧٨ ٩٧٩ ٩٨٠ ٩٨١ ٩٨٢ ٩٨٣ ٩٨٤ ٩٨٥ ٩٨٦ ٩٨٧ ٩٨٨ ٩٨٩ ٩٩٠ ٩٩١ ٩٩٢ ٩٩٣ ٩٩٤ ٩٩٥ ٩٩٦ ٩٩٧ ٩٩٨ ٩٩٩ ١٠٠٠

دهون
مرهم العين
شرب حليب قه
جل
نسيم
قاله روضه

صفحة	
٤٣١	كتاب ادب القاضي
٤٣٦	الحاكم
٤٣٧	كتاب القسمة
٤٤٤	استيفاء القسمة
٤٤٥	كتاب الاكراه
٤٤٩	كتاب السير
٤٥٦	القناتم
٤٥٨	احكام المستامن
٤٥٩	ارض العشر والمخراج وفيه حدارض العرب واحياء الموات
٤٦٢	الجزية
٤٦٤	الكنائس واحكام الذمي
٤٦٥	احكام المرتد
٤٦٩	كتاب الحظر والاباحه
٤٧٤	كتاب الوصايا
٤٨٣	كتاب الفرائض

بيان مافي هذا الشرح الاطيف من المسائل
التي صنفها الفقهاء الاعلام رحة الله
واجري بمقتضاها الاحكام.

كتاب الكنز وبعض

كتاب الهداية وبعض شروحه اشرح القدو
المجمع المبسوط النهر اختيار شرح المختار الال
والفرر لولانا خسرو صدر الشريعة كة

فتاوى قاضي خان وغيرها من المعتبرا
والقنستانى والخيرية وبع
الثاني وغيرها

*(شرح القدورى لعبد الغنى الميدانى) *

*(بسم الله الرحمن الرحيم) *

الحمد لله الذى وفق من اراد به خيرا لتفقه فى الدين * وهذى بفضل من شأ الى
سبيل المهتدين والصلاة والسلام على سيدنا محمد الامين * المبعوث رحمة
للعالمين * وعلى سائر الانبياء والمرسلين * والصحابىة والقراية والتابعين * والعلماء
العاملين والائمة المجتهدين ومقلديهم باحسان الى يوم الدين * اما بعد *
فيقول العبد الفقير الجانى * عبد الغنى الغنى الميدانى * غفر الله تعالى له
ولو اديه * ومشايخه ومن له حق عليه ان الكتاب المبارك للامام القدورى *
قد شاعت بركته حتى صارت كالعلم الضرورى * ولذا عكفت الطلبة على تفهمه
وتفهمه * وازدجوا على تعلمه وتعليمه * وكنت ممن عكف عليه الايام الكثيرة *
وداب التردد اليه حتى اسر اليه ضميره * فرأيت بعض جواهره قد خفيت
في معادنها * وبعض لطائفه قد استترت في مكانها * وكان كثيرا ما يخطر لي ان
انطلق عليه بجمع بعض عبارات تكون كالشرح اليه * لتفصيل مجمله وتقييد
مطلقه وايضاح معانيه على وجه التوسط مع الايضاح بحيث يكون معينا
لمعانيه الا انه كان يعنى انى لست من اهل هذا الشأن * وقصير الباع في هذا
الميدان * ثم جرائى على اقتحام هذا المقام * رجا الانتساب بالخدمة لذلك الامام *

تشبها

تسببا باذبال بر كنه * وتبنا بخدمته * فاستخرت الله تعالى وجعت من كلامهم *
 ما يدل على مقصودهم ومرامهم * مع زيادة ما يغلب على انظن انه يحتاج اليه *
 وتحري ما هو المعتمد والقنوى عليه * وضم ما جده العلامة قاسم في كتابه التصحيح
 من اختيارات الايمة لما هو الراجح والصحيح ولم آل جهدا في التهذيب والتحرير *
 وتحري ما هو الاظهر والاوضح في التعبير * وسميته اللباب في شرح الكتاب * لانه
 المعنى عند اطلاق الاصحاب * واسأل الله تعالى ان يتقبله بفضله * ويدبر به
 النفع تبعالا صله * وان يجعله خالصا لوجهه الكريم * وموجبا للفوز بجنات
 النعيم * انه على ما يشاء قدير * وبالاجابة جدير * وقد ابتد المصنف رحمه الله تعالى
 كتابه بالبسملة اقتدا بالكتاب المكرم والنبي العظيم صلى الله عليه وسلم ورجاء حصول
 البركة بكتابه * بدوام الانتفاع به * فقال (بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الطهارة)
 الطهارة لغة النظافة وشرعا النظافة عن النجاسة حقيقة كانت وهي الخبث
 او حكمية وهي الحدث وتنقسم بالاعتبار الثاني الى الكبرى واسمها الخاص الغسل
 والموجب له الحدث الاكبر وآل الصغرى واسمها الخاص الوضوء والموجب
 له الحدث الاصغر ونفي نوع آخر وهو التيمم فانه طهارة حكمية يخلفها معا
 ويخلف كلاهما منفردا عن الآخر وقدمت العبادات على غيرها اهتماما بها
 لان الجن والانس لم تخلق الا لها وقدمت الصلاة من بينها لانها اعمادها وقدمت
 الطهارة عليها لانها مفتاحها وقدمت طهارة الوضوء لكثرة تكرارها (قال الله

تعالى يا ايها الذين امنوا اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وايديكم الى
 المرافق وامسحوا برؤوسكم وارجلكم الى الكعبين) افتتح رحمه الله تعالى كتابه
 بآية من القرآن على وجه البرهان استنز البركة وتبنا ثلاثه والا فذكر الدليل
 خصوصا على وجه التقديم لبس من عادته (ففرض الطهارة غسل الاعضاء
 الثلاثة) يعنى الوجه واليدين والرجلين وسماها ثلاثة وهي خمسة لان اليدين
 وارجلين جعلتا في الحكم بمنزلة عضوين كما في الآية * جوهره (ومسح الرأس)
 بهذا النص هدايه والفرض لغة التقدير وشرطا ثابت لزومه بدليل قطعي لاشبهة
 فيه كما صلل الغسل والمسح في اعضاء الوضوء وهو الفرض علما وعملا ويسمى
 الفرض القطعي ومنه قول المصنف ففرض الطهارة غسل الاعضاء الثلاثة ومسح
 الرأس وكثيرا ما يطلق الفرض على ما يقوت الجواز بقوته كفصل ومسح مقدار

معين فيها وهو الفرض عللا علما ويسمى الفرض الاجتهادى ومنه قوله والمفروض
 فى مسح الرأس مقدار الناصية وحد الوجه من مبدأ سطح الجهة الى اسفل
 الذقن طولاً ومابين شحمتى الاذنين عرضاً (والرفقان) ثنية مرفق بكسر
 الميم وقح الفاء وعكسه موصل الزراع فى العضد (والكعبان) ثنية كعب
 والمراد به هنا هو العظم الثانى المتصل بعظم الساق وهو الصحيح (هداية) بدخلان
 فى الغسل على سبيل الفرضية والغسل اسالة الماء وحد الاسالة فى الغسل ان
 يتقاطر الماء ولو قطرة عندهما وعند ابى يوسف يجوز ان لا يسال على العضو
 وان لم يقطر (فتح) وفى الغبض اقله قطرتان فى الاصح اه وفى دخول المرفقين
 والكعبين خلاف زفر والبحث فى ذلك وفى القرائتين فى ارجلكم قال فى البحر
 لا طائل تحته بعد انعقاد الاجماع على ذلك (والمفروض فى مسح الرأس مقدار
 الناصية) اى مقدم الرأس وهو الربع وذلك (لما روى المغيرة ابن شعبه) رضى الله
 تعالى عنه (ان النبي صلى الله عليه وسلم اتى سباطلة) بالضم اى كاسة (قوم
 فبال وتوضا ومسح على ناصيته وخفيه) والكتاب مجمل فى حق المقدار فالحق
 بياناه وفى بعض الروايات قدره اصحابنا بثلاث اصابع من اصابع اليد لانها اكثر
 ما هو الاصل فى آلة المسح (هداية) قال فى الفتح واما رواية جواز قدر ثلاث اصابع
 وان صححها بعض المشايخ فيجعل على انه قول محمد لما ذكر الكرخى والطحاوى
 عن اصحابنا انه مقدار الناصية ورواه الحسن عن ابى حنيفة ويفيد انها غير المنصور
 قول المصنف يعنى صاحب الهداية وفى بعض الروايات اه (وسنن الطهارة) السنن
 جمع سنة وهى لغة الطريقة مرضية كانت او غير مرضية وفى الشريعة ما واظب
 عليه النبي صلى الله عليه وسلم مع الترك احيانا (فتح) واللام فى الطهارة للعهد اى
 الطهارة المذكورة وتعقيقه الفرض بالسنن يقيد ان لا واجب للوضوء والا لقدمه
 (غسل اليدين) الى الرسغين لوقوع الكفاية به فى التنظيف وقوله (قبل ادخالهما
 الاناء) قيد اتفاقى والافيسن غسلهما وان لم يحتج الى ادخالهما الاناء وكذا قوله
 (اذا استيقظ المتوثنى من نومه) على ما هو المختار من عدم اختصاص سنة البداية
 بالسنيقظ قال العلامة قاسم فى تصحيحه الاصح انه سنة مطلقا نص عليه فى شرح
 الهداية وفى الجوهرة هذا شرط وقع اتفاقا لانه اذا لم يكن استيقظ واراد
 الوضوء السنة غسل اليدين وقال نجم الايمة فى الشرح قال فى المحيط والخفة

مطل
 في سنن الطهارة

وجمع الائمة البخاريين انه سنة على الاطلاق اه وفي الفتح وهو الاولى لان من حكي
 وضوءه صلى الله عليه وسلم قدمه وانما يحكى ما كان داه وغاذته لا خصوص وضوءه الذي
 هو عن نوم بل الظاهر ان اطلعهم على وضوءه عن غير النوم نعم مع الاستيقاظ
 وتوهم الجاسة السنة آكده (وتسمية الله تعالى في ابتداء الوضوء) ولفظها
 المنقول عن السلف وقيل عن النبي صلى الله عليه وسلم بسم الله العظيم والحمد لله
 على دين الاسلام وقيل الافضل بسم الله الرحمن الرحيم بعد التعوذ وفي المجتبى
 يجمع بينهما وفي المحيط لو قال لا اله الا الله او الحمد لله او اشهد ان لا اله الا الله بصبر
 مقيما للسنة وهو بناء على ان لفظ يسمى اعم مما ذكرنا فتح وفي الصحيح
 قال في الهداية الاصح انها مستحبة ويسمى قبل الاستنجاء وبعده هو الصحيح
 وقال ان الزاهدى والاكثر على ان التسمية وغسل اليدين ستان قبله
 وبعده اه (والسواك) اى الاستياك عند المضمضة وقيل قبلها
 وهو للوضوء عندنا الا اذا نسيه فيندب للصلاة وفي الصحيح قال في الهداية
 والمشكلات والاصح انه مستحب اه (والمضمضة) بماء ثلاثا (والاستنشاق)
 كذلك فلو تمضمض ثلاثا من غرفة واحدة لم يصير آتيا بالسنة وقال الصيرفى
 يكون آتيا بالسنة قال واختلفوا في الاستنشاق ثلاثا من غرفة واحدة
 قيل لا يصير آتيا بالسنة بخلاف المضمضة لان في الاستنشاق يعود بعض
 الماء المستعمل الى الكف وفي المضمضة لا يعود لانه يقدر على امساكه كذا
 في الجوهرة (ومسح الاذنين) وهو سنة بماء الرأس عندنا (هداية) اى لاجاء
 جديد (غايه) ومثله في جمع شروح الهداية والخليه والتارخانيه وشرح المجمع
 وشرح الدرر للشيخ اسماعيل ويؤيده تقييد سائر المتون بقولهم
 بماء الرأس قال في الفتح واما ما روى انه صلى الله عليه وسلم اخذ لاذنيه
 ماء جديدا فيجب حمله على انه لقاء البلة قبل الاستيعاب توفيقا
 بينه وبين ما ذكرنا واذا انعدمت البلة لم يكن بد من الاخذ كما لو انعدمت
 في بعض عضو واحد اه اذا علمت ذلك ظهر لك ان ما مشى عليه العلائى
 في الدر والشرنبلالى وصاحب النهر والبحر تبعوا للخلاصة ومثلا مسكين من
 انه لو اخذ للاذنين ماء جديد فهو حسن مخالف للرواية المشهورة التى مشى
 عليها اصحاب المتون والشروح الموضوععة لنقل المذهب وتام ذلك في حاشية

شيخنا رد المحتار رحمه الله تعالى (وتخايل الحبة) وقيل هوسنة عند أبي يوسف
 جائز عند أبي حنيفة ومحمد لأن السنة اكمال الفرض في محله والداخل ليس
 بمحله (هدايه) وفي التصحيح وتخليل الحبة هو قول أبي يوسف ورجمه في البسوط
 (والاصابع) لانه اكمال الفرض في محله وهذا اذا كان الماء واصلا الى خلالها
 بدون التخايل والا فهو فرض (وتكرار الغسل) المستوعب في الاعضاء
 المفسولة (الى الثلاث) مرات ولو زاد اطمانينة القلب لا باس به قيدت
 بالمستوعب لانه اذا لم يستوعب في كل مرة لا يكون آتيا بسنة
 التلث وقيدت بالاعضاء المفسولة لان المسوحة يكره تكرار مسحها
 (ويستحب للتوضي) المستحب لفظة هو الشيء المحبوب وعرفا قيل هو ما فعله
 النبي صلى الله عليه وسلم مرة وتركه اخرى والمندوب ما فعله مرة او مرتين
 وقيل هما سواء وعليه الاصوليون قال في التحرير وما لم يواظب عليه مندوب
 ومستحب وان لم يفعله بعدما رغب فيه اه (ان ينوى الطهارة) في ابتدائها
 (ويستوعب رأسه بالمسح) بمرة واحدة (ويرتب الوضوء فيبدأ بامساك الله تعالى به)
 ويختتم بما ختم به قال في التصحيح قال نجم الائمة في شرحه وقد عد الثلاثة
 في المحيط والتحفة من جملة السنن وهو الاصح اه وقال في الفتح لاسند للقدروري
 في الرواية ولا في الدراية في جعل النية والاستيعاب والترتيب مستحبا غير سنة
 اما الرواية فنصوص المسايخ منطافرة على السنة ولذا خالفه المصنف في الثلاثة
 وحكم بسنيها بقوله فالتية في الوضوء سنة ونحوه في الاخبارين واما الدراية
 فسنذكره ان شا الله تعالى وقيل اراد يستحب فعل هذه السنة للخروج من الخلاف
 فان الخروج عنه مستحب اه وتماه فيه (و) البداية (باليامن) فضيلة هداية
 وجوهرة اى مستحب (والمعاني) جمع معنى وهو الصورة الذهنية من حيث
 انه وضع بازاها اللفظ فان الصورة الحاصلة في العقل من حيث انها تقصد
 باللفظ تسمى معنى كذا في تعريفات السيد (الناقضة للوضوء) اى المخرجة له
 عن افادة المقصود به لان النقص في الاجسام ابطال تركيبها وفي المعاني
 اخراجها عن افادة ما هو المقصود بها (كلما) اى شيء (خرج من السبيلين)
 اى مسلكي البول والغائط اعم من ان يكون معتادا او لا ينجس او لا اريح قبل
 لانه اختلاج لا يريح والمراد بالخروج من السبيلين مجرد الظهور لان ذلك الموضع

ليس بموضع النجاسة فيستدل بالظهور على الانتقال بخلاف الخروج في غيرهما
فانه مقيد بالسيلان كما صرح به بقوله (والدم والقيح) وهو دم نضج حتى ابيض
وخثر (والصدید) وهو قيح ازداد نضجاً حتى رقى (اذا خرج من البدن فتجاوز)
عن موضعه (الى موضع يلحقه حكم التطهير) لانه بزوال القشرة تظهر النجاسة
في محلها فتكون بادية لا خارجة ثم اعتبره وقوة السيلان وهو ان يكون الخارج بحيث
يتحقق فيه قوة ان يسيل بنفسه عن الخروج ان لم يمنع منه مانع سواء وجد السيلان
بالفعل اولم يوجد كما اذا مسح بخرقه كما خرج ثم وتم قيد بالدم والقيح احترازاً
من سقوط لحم من غير سيلان دم كالعرق المذني فانه لا ينقض وأما الذي
يسيل منه ان كان ماء صافياً لا ينقض قال في انبا بيع الماء الصافي اذا خرج
من النفطة لا ينقض وأن ادخل اصبعه في انفه فدميت اصبعه ان نزل
الدم من قصبة الانف نقض والا لم ينقض ولو عض شيئاً فوجد فيه اثر الدم
او استاك فوجد في السواك اثر الدم لا ينقض ما لم يتحقق السيلان ولو تخال بعود
فخرج الدم على العود لا ينقض الا ان يسيل بعد ذلك بحيث يقلب على الريق
او جوهرة (واقى) سواء كان طعاماً او ماء او علقة او معة بخلاف البلغم
فانه لا ينقض خلافاً لابن يوسف في المصاعد من الجوف وأما النازل من الرأس
فغير ناقض اتفاقاً (اذا املاء الفم) قال في التصحيح قال في النبايع وتكلموا في
تقدير ملي الفم والتصحيح اذا كان لا يقدر على امساكه قال الزاهد والاصح ما لا
يمكنه الامساك الا بكلفة اه ولو شاء متفرقا بحيث لو جمع بملاء الفم فعند ابن يوسف
يمتبرا اتحاد المجلس وعند محمد اتحاد السبب اي الغنيان وهو الاصح لان الاحكام
تضاف الى اسبابها كما بسطه في الكافي ولما ذكر الناقض الحقيقي عقبه بالناقض
الحكمي فقال (والنوم) سواء كان النائم (مضطجماً) وهو وضع الجنب
على الارض (او متكاً) وهو الاعتماد على احد وركبه (او مستند الى شيء) اي
مستند عليه لكنه بحيث (او ازيل) ذلك الشيء المستند اليه (لسقط) النائم لان
الاسترخاء يبلغ نهايته بهذا النوع من الاستناد غير ان السند يمنع من السقوط
بخلاف حالة القيام والقعود والركوع والسجود في الصلاة وغيرها هو التصحيح
لان بعض الاستسماك باق اذ لو زال لسقط فلا يتم الاسترخاء به وفي الفتح ويمكن
المقعدة مع غاية الاسترخاء لا يمنع الخروج اذ قد يكون الدافع قوياً خصوصاً في زماننا

صفحة	
٤٣١	كتاب ادب القاضي
٤٣٦	الحاكم
٤٣٧	كتاب القسمة
٤٤٤	استيفاء القسمة
٤٤٥	كتاب الاكراه
٤٤٩	كتاب السير
٤٥٦	القناتم
٤٥٨	احكام المستأمن
٤٥٩	ارض العشر والمخراج وفيه حدارض العرب واحياء الموات
٤٦٢	الجزية
٤٦٤	الكنائس واحكام الذمي
٤٦٥	احكام المرتد
٤٦٩	كتاب الحظر والاباحه
٤٧٤	كتاب الوصايا
٤٨٣	كتاب الفرائض

* بيان ما في هذا الشرح الاطيف من المسائل
 * التي صنفها الفقهاء الاعلام رحة الله
 * واجرى بمقتضاها الاحكام
 * كتاب الكثرة وبعض
 * كتاب الهداية وبعض شروحه اشرح القدوري
 * المجمع البسيط النهر اختيار شرح المختار الد
 * والقرر لولانا خسرو صدر الشريعة ك
 * فتاوى قاضي خان وغيرها من المعتبر
 * والقهستانى والخيرية وبعض
 * التاتبي وغيرها

*(شرح القدوري لعبد الغنى الميداني) *

*(بسم الله الرحمن الرحيم) *

المجد لله الذي وفق من اراد به خيرا لا تنفقه في الدين * وهدي بفضل من شأ الى
سبيل المهتدين والصلوة والسلام على سيدنا محمد الامين * المبعوث رحمة
للعالمين * وعلى سائر الانبياء والمرسلين * والصحابه والقرابة والتابعين * والعلماء
العالمين والائمة المجتهدين ومقلديهم باحسان الى يوم الدين * اما بعد *
فيقول العبد الفقير الجاني * عبد الغنى الغنيبي الميداني * غفر الله تعالى له
والوالديه * ومشايخه ومن له حق عليه ان الكتاب المبارك للامام القدوري *
قد شاعت بركته حتى صارت كالعلم الضروري * ولذا عكفت الطلبة على تفهمه
وتفهمه * وازدجوا على تعلمه وتعليمه * وكنت ممن عكف عليه الايام الكثيرة *
وداب التردد اليه حتى اسر اليه ضميره * فرأيت بعض جواهره قد خفيت
في معادنها * وبعض لطائفه قد استترت في مكانها * وكان كثيرا ما يخطر لي ان
انطلق عليه بجمع بعض عبارات تكون كالشرح اليه * لتفصيل مجمله وتقييد
مطلقه وايضاح معانيه على وجه التوسط مع الايضاح بحيث يكون معينا
لمعانيه الا انه كان ينبغي اني لست من اهل هذا الشأن * وقصير الباع في هذا
الميدان * ثم جرائي على اقتحام هذا المقام * رجا الانساب بالخدمة لذلك الامام *

تشبثا

تشبهاً بأذيال بركته * وتبناً بخدمته * فاستخرت الله تعالى وجعت من كلامهم *
 ما يدل على مقصودهم ومرامهم * مع زيادة ما يغلب على انظن انه يحتاج اليه *
 وتحري ما هو المعتمد والفتوى عليه * وضم ما جزمه العلامة قاسم في كتابه التصحيح
 من اختيارات الائمة لما هو الراجح والصحيح ولم آل جهداً في التهذيب والتحرير *
 وتحري ما هو الاظهر والاوضح في التمييز * وسميته الباب في شرح الكتاب * لانه
 المعنى عند اطلاق الاصحاب * واسأل الله تعالى ان يتقبله بفضله * ويديم به
 النفع تبعاً لاصله * وان يجعله خالصاً لوجهه الكريم * وموجباً للفوز بجنات
 النعيم * انه على ما يشاء قدير * وبالإجابة جدير * وقد ابتدأ المصنف رحمه الله تعالى
 كتابه بالبسملة اقتداء بالكتاب المكرم والنبي المعظم صلى الله عليه وسلم ورجاء حصول
 البركة بكتابه * بدوام الانتفاع به * فقال (بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الطهارة)
 الطهارة لغة النظافة وشرعاً النظافة عن الجباسة حقيقة كانت وهي الخبث
 او حكمية وهي الحدث وتنقسم بالاعتبار الثاني الى الكبرى واسمها الخاص الفسل
 والموجب له الحدث الاكبر والى الصغرى واسمها الخاص الوضوء والموجب
 له الحدث الاصغر وبني نوع آخر وهو التييم فانه طهارة حكمية يخلفها معا
 ويخلف كلاهما مفرداً عن الآخر وقدمت العبادات على غيرها اهتماماً بها
 لان الجن والانس لم تخلق الا لهما وقدمت الصلاة من بينها لانها عمادها وقدمت
 الطهارة عليها لانها مفتاحها وقدمت طهارة الوضوء لكثرة تكرارها (قال الله

تعالى يا ايها الذين امنوا اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وايديكم الى
 المرافق واسمحو برؤوسكم وارجلكم الى الكعبين) افتتح رحمه الله تعالى كتابه
 بآية من القرآن على وجه البرهان استنزاً للبركة وتبناً لتلاوته والا فذكر الدليل
 خصوصاً على وجه التقديم لبس من عادته (ففرض الطهارة غسل الاعضاء
 الثلاثة) يعني الوجه واليدين والرجلين وسميها ثلاثة وهي خمسة لان اليدين
 وارجلين جعلتا في الحكم بمنزلة عضوين كما في الآية * جوهره (ومسح الرأس)
 بهذا النص هداية والقرض لغة التقدير وشرعاً ما ثبت لزومه بدليل قطعي لاشبهة
 فيه كاصل الفسل والمسح في اعضاء الوضوء وهو الفرض علماً وعملاً وبسمي
 الفرض القطعي ومنه قول المصنف ففرض الطهارة غسل الاعضاء الثلاثة ومسح
 الرأس وكثيراً ما يطلق الفرض على ما يقوت الجواز بقوته كفسل ومسح مقدار

معين فيها وهو الفرض عملا لا علما ويسمى الفرض الاجتهادى ومنه قوله والمفروض
 في مسح الرأس مقدار الناصية وحد الوجه من مبدأ سطح الجبهة الى اسفل
 الذقن طولاً ومابين شحمتي الاذنين عرضاً (والمرفقان) ثنية مرفق بكسر
 الميم وفتح الفاء وعكسه موصل الزراع في العضد (والكعبان) ثنية كعب
 والمراد به هنا هو العظم الثاني المتصل بعظم الساق وهو الصحيح (هداية) بدخلان
 في الفسل) على سبيل الفرضية والفسل اسالة الماء وحد الاسالة في الفسل ان
 يتقاطر الماء ولو قطرة عندهما وعند ابي يوسف يجوز ان اذا سال على العضو
 وان لم يقطر (فتح) وفي الفيض اقله قطرتان في الاصح اه وفي دخول المرفقين
 والكعبين خلاف زفر والبحث في ذلك وفي القرائتين في ارجلكم قال في البحر
 لا طائل تحته بعد انعقاد الاجماع على ذلك (والمفروض في مسح الرأس مقدار
 الناصية) اي مقدم الرأس وهو الربع وذلك (لما روى المغيرة ابن شعبه) رضى الله
 تعالى عنه (ان النبي صلى الله عليه وسلم اتى سباطة) بالضم اي كئسة (قوم
 فبال وثوضا ومسح على ناصيته وخفيه) والكتاب مجمل في حق المقدار فالحق
 بياناه وفي بعض الروايات قدره اصحابنا بثلاث اصابع من اصابع اليد لانها اكثر
 ما هو الاصل في آلة المسح (هداية) قال في الفتح واما رواية جواز قدر ثلاث اصابع
 وان صححها بعض المشايخ فيحمل على انه قول محمد لما ذكر الكرخي والطحاوي
 عن اصحابنا انه مقدار الناصية ورواه الحسن عن ابي حنيفة ويفيد انها غير المنصور
 قول المصنف يعني صاحب الهداية وفي بعض الروايات اه (وسنن الطهارة) السنن
 جمع سنة وهي لفظة الطريقة مرضية كانت او غير مرضية وفي الشريعة ما واظب
 عليه النبي صلى الله عليه وسلم مع الترك احيانا (فتح) واللام في الطهارة للعهد اي
 الطهارة المذكورة وتعقبه الفرض بالسنن يقيد ان لا واجب للوضوء والا لقدمه
 (غسل اليدين) الى الرسغين لوقوع الكفاية به في التنظيف وقوله (قبل ادخالهما
 الاناء) قيد اتفاني والافيسن غسلهما وان لم يخرج الى ادخالهما الاناء وكذا قوله
 (اذا استيقظ المتوضي من نومه) على ما هو المختار من عدم اختصاص سنة البداية
 بالسنيطة قال العلامة قاسم في تصحيحه الاصح انه سنة مطلقا نص عليه في شرح
 الهداية وفي الجوهرة هذا شرط وقع اتفاقا لانه اذا لم يكن استيقظ واراد
 الوضوء السنة غسل اليدين وقال نجم الائمة في الشرح قال في المحيط والتحفة

مطل
 في سنن الطهارة

وجمع الائمة البخاريين انه سنة على الاطلاق اه وفي الفتح وهو الاولى لان من حكي
 وضوءه صلى الله عليه وسلم قدمه وانما يحكى ما كان دابه وعادته لا خصوص وضوءه الذي
 هو عن نوم بل الظاهر ان اطلعهم على وضوءه عن غير النوم نعم مع الاستيقاظ
 وتوهم النجاسة السنة آكاه (وتسمية الله تعالى في ابتداء الوضوء) ولفظها
 المنقول عن السلف وقيل عن النبي صلى الله عليه وسلم بسم الله العظيم والحمد لله
 على دين الاسلام وقيل الافضل بسم الله الرحمن الرحيم بعد التعوذ وفي المجتبى
 يجمع بينهما وفي المحيط لو قال لا اله الا الله او الحمد لله او اشهد ان لا اله الا الله بصبر
 مقيم للسنة وهو بناء على ان لفظ يسمى اعم مما ذكرنا فتح وفي الصحيح
 قال في الهداية الاصح انها مستحبة ويسمى قبل الاستنجاء وبعده هو الصحيح
 وقال ان الزاهدي والاكثر على ان التسمية وغسل اليدين ستان قبله
 وبعده اه (والسواك) اى الاستياك عند المضمضة وقيل قبلها
 وهو للوضوء عندنا الا اذا نسيه فيندب للصلاة وفي الصحيح قال في الهداية
 والمشكلات والاصح انه مستحب اه (والمضمضة) بماء ثلاثا (والاستنشاق)
 كذلك فلو تمضمض ثلاثا من غرفة واحدة لم يصير آتيا بالسنة وقال الصيرفي
 يكون آتيا بالسنة قال واختلفوا في الاستنشاق ثلاثا من غرفة واحدة
 قيل لا يصير آتيا بالسنة بخلاف المضمضة لان في الاستنشاق يعود بعض
 الماء المستعمل الى الكف وفي المضمضة لا يعود لانه يقدر على امساكه كذا
 في الجوهرة (ومسح الاذنين) وهو سنة بماء الرأس عندنا (هداية) اى لآباء
 جديد (غنايه) ومثله في جميع شروح الهداية والخليه والتارخانيه وشرح المجمع
 وشرح الدرر للشيخ اسماعيل ويؤيده تقييد سائر المتون بقولهم
 بماء الرأس قال في الفتح واما ما روى انه صلى الله عليه وسلم اخذ لاذنيه
 ماء جديدا فيجب حمله على انه لفناء البلة قبل الاستيعاب توفيقا
 بينه وبين ما ذكرنا واذا انعدمت البلة لم يكن بد من الاخذ كما لو انعدمت
 في بعض عضو واحد اه اذا علمت ذلك ظهر لك ان ما مشى عليه العلائي
 في الدر والشرنبلالي وصاحب النهر والبحر تبعا للخلاصة ومثلا مسكين من
 انه لو اخذ للاذنين ماء جديد فهو حسن مخالف للرواية المشهورة التي مشى
 عليها اصحاب المتون والشروح الموضوععة لنقل المذهب وتام ذلك في حاشية

شيخنا ارد المحتار رحمه الله تعالى (وتخايل الحية) وقيل هو سنة عند ابى يوسف
جائز عند ابى حنيفة ومحمد لأن السنة اكمال الفرض في محله والداخل ليس
 بمحل له (هداية) وفي التصحيح وتخييل الحية هو قول ابى يوسف وزججه في المبسوط
 (والاصابع) لانه اكمال الفرض في محله وهذا اذا كان الماء واصلا الى خلالها
 بدون التخاييل والافهو فرض (وتكرار الغسل) المستوعب في الاعضاء
 المفسولة (الى الثلاث) مرات ولو زاد لطمانية القلب لابس به قيدت
 بالمستوعب لانه اذا لم يستوعب في كل مرة لا يكون آتيا بسنة
 التلث وقيدت بالاعضاء المفسولة لان المسوحة يكره تكرار مسحها
 (ويستحب للموضي) المستحب لغة هو الشيء المحبوب وعرفا قيل هو ما فعله
 النبي صلى الله عليه وسلم مرة وتركه اخرى والمندوب ما فعله مرة او مرتين
 وقيل هما سواء وعليه الاصوليون قال في التحرير وما لم يواطى عليه مندوب
 ومستحب وان لم يفعله بعدما رغب فيه اه (ان ينوى الطهارة) في ابتدائها
 (ويستوعب رأسه بالمسح) بمرة واحدة (ويرتب الوضوء فيبدأ بماء الله تعالى به)
 ويختتم بما ختم به قال في التصحيح قال يحجم الائمة في شرحه وقد عد الثلاثة
 في المحيط والتحف من جملة السنن وهو الاصح اه وقال في الفتح لاسند للقدروري
 في الرواية ولا في الدراية في جعل النية والاستيعاب والترتيب مستحبا غير سنة
 اما الرواية فنصوص المسايخ منظارا على السنة ولذا خالفه المصنف في الثلاثة
 وحكم بسنيها بقوله فالنية في الوضوء سنة ونحوه في الاخيرين واما الدراية
 فسنذكره ان شا الله تعالى وقيل اراد يستحب فعل هذه السنة للخروج من الخلاف
 فان الخروج عنه مستحب اه وتماه فيه (و) البداية (باليامن) فضيلة هداية
 وجوهرة اى مستحب (والمعاني) جمع معنى وهو الصورة الذهنية من حيث
 انه وضع بازائها اللفظ فان الصورة الحاصلة في العقل من حيث انها تقصد
 باللفظ تسمى معنى كذا في تعريفات السيد (الناقضة للوضوء) اى المخرجة له
 عن افادة المقصود به لأن النقص في الاجسام ابطال تركيبها وفي المعاني
 اخراجها عن افادتها هو المقصود بها (كلها) اى شئ (خرج من السبيلين)
 اى مسلكي البول والغائط اعم من ان يكون معتادا ولا بنحسا ولا الاريج قبل
 لانه اختلاج الاريج والمراد بالخروج من السبيلين مجرد الظهور لان ذلك الموضع

ليس بموضع النجاسة فيستدل بالظهور على الانتقال بخلاف الخروج في غيرهما
فانه مقيد بالسيلان كما صرح به بقوله (والدم والقيح) وهو دم نضج حتى ابيض
وخثر (والصديد) وهو قيح ازدد نضجا حتى رق (اذا خرج من البدن فتجاوز)
عن موضعه (الى موضع يلحقه حكم التطهير) لانه يزوال القشرة تظهر النجاسة
في محلها فتكون بادية لا خارجة ثم الغبر هو قوة السيلان وهو ان يكون الخارج بحيث
يتحقق فيه قوة ان يسيل بنفسه عن المخرج ان لم يمنع منه مانع سواء وجد السيلان
بالفعل اولم يوجد كما اذا مسحه بخرقه كما خرج ثم وتم قيد بالدم والقيح احترازا
من سقوط لحم من غير سيلان دم كالعرق المدني فانه لا ينقض وأما الذي
يسيل منه ان كان ماء صافيا لا ينقض قال في ائنا بيع الماء الصافي اذا خرج
من النفطة لا ينقض وان ادخل اصبعه في انفه فدميت اصبعه ان نزل
الدم من قسبة الانف نفث واللا لم ينقض ولو عض شيئا فوجد فيه اثر الدم
او اسنالك فوجد في السواك اثر الدم لا ينقض ما لم يتحقق السيلان ولو تخلل بعود
فخرج الدم على العود لا ينقض الا ان يسيل بعد ذلك بحيث يغلب على الريق
اه جوهره (والقيح) سواء كان طعاما او ماء او علقا او مرة بخلاف البلغم
فانه لا ينقض خلافا لابن يوسف في المصاعد من الجوف واما النازل من الرأس
فغير ناقض اتفاقا (اذا املاء الفم) قال في التصحيح قال في البيايع وتكلموا في
تقدير ملي الفم والتصحيح اذا كان لا يندرج على امساكه قال الزاهد والاصح ما لا
يمكنه الامساك الا بكلفة اه ولو فاء متفرقا بحيث لو جمع يملأ الفم فعند ابن يوسف
يعتبر اتحاد المجلس وعند محمد اتحاد السبب اي الغثيان وهو الاصح لان الاحكام
تضاف الى اسبابها كما بسطه في الكافي ولما ذكر الناقض الحقيقي عقبه بالناقض
الحكمي فقال (والنوم) سواء كان النائم (مضطجعا) وهو وضع الجنب
على الارض (او متكئا) وهو الاعتماد على احد وركبه (او مستندا الى شيء) اي
معتددا عليه لكنه بحيث (او ازيل) ذلك الشيء المستند اليه (لسقط) النائم لان
الاسترخاء يبلغ نهايته بهذا النوع من الاستناد غير ان السند يمنع من السقوط
بخلاف حالة القيام والقعود والركوع والسجود في الصلاة وغيرها هو التصحيح
لان بعض الاستمسك بالبق اذ لوزال اسقط فلا يتم الاسترخاء به وفي الصحيح ويمكن
المقعدة مع غاية الاسترخاء لا يمنع الخروج اذ قد يكون الدافع قويا خصوصا في زماننا

لكثرة الاكل فلا يمنعها الامسكة اليقظة اه (والغلبة على العقل بالاعناء) وهو آفة تمرى العقل وتغلبه (والجنون) وهو آفة تمرى العقل وتسلبه وهو مرفوع بالعطف على الغلبة ولا يجوز خفضه بالعطف على الاعناء لانه عكسه (واقهقهة) وهى شدة الضحك بحيث يكون مسموعا له ولجاره سواء بدت اسنانه او لا اذا كانت من بالغ يقظان (فى كل صلاة) فريضة او نافلة لكن (ذات ركوع وسجود) بخلاف صلاة الجنائزة وسجدة التلاوة فانه لا يتقضى وضوءه وتبطل صلاته وسجدة وكذا الصبي والتائم (وفرض الغسل) اراد بالفرض ما يعم العلى والغسل بالضم تمام غسل الجمل كله والمصدر الغسل بالفتح كما فى التهذيب وقال فى السراج يقال غسل الجمعة وغسل الجنابة بضم الفين وغسل الميت وغسل الثوب بفتحهما وضابطه انك اذا اضغت الى المفصول قمت الى غير ضمت اه (المضمضة

فرايض الغسل

والاستنشاق وغسل سائر البدن) اى باقيه مما يمكن غسله من غير حرج كاذن وسرة وشارب وحاجب وداخل الحية وشعر راس وخارج فرج لامافيه حرج كداخل عين وثقب انضم وكذا داخل قلفة بل يندب على الاصح قاله الكمال (وسنة الغسل ان يتدى المفصل) اى مر يد الاغتسال (فيغسل) اولا (يديه) الى الرسغين كما تقدم فى الوضوء (وفرجه) وان لم يكن به خيث (وزيل بحاسة) وفى بعض النسخ التماسية بالتعريف والاوى اول (ان كانت على بدنه) لثلاث شيع (ثم يتوضأ وضوءه) اى كوضوءه (للصلاة) فيمسح راسه واذنيه ورقبته (الارجلية) فلا يغسلهما بل يؤخر غسلهما الى تمام الغسل وهذا اذا كان فى مستنقع الماء اما اذا كان على لوح او قيقاب او حجر فلا يؤخر غسلهما جوهرة وفى التصحيح الاصح انه اذا لم يكن فى مستنقع الماء يقدم غسل رجليه اه (ثم يفيض الماء على راسه وسائر جسده ثلاثا) مستوعبا فى كل مرة باد يابعد الراس بشقه الايمن ثم الايسر وقيل يختم بالرأس وفى المجنبى والدرر وهو الصحيح لكن نقل فى البحران الاول هو الاصح وظاهر الرواية والاحاديث قال وبه يضعف تصحيح الدرر (ثم يتنحى عن ذلك المكان) اذا كان فى مستنقع الماء (فيغسل رجليه) من اثر الماء المستعمل والا فلا يسن اعادة غسلهما (وليس) بلازم (على المرأة ان تنفض) اى تحل ضفر (ضفا رها فى الغسل) حيث كانت مضفورة وان لم يباغ الماء داخل الضفائر قال فى النبايع وهو الاصح ومثله فى البدايع وفى الهداية

سنة الغسل

وليس عليها بل ذواتها وهو الصحيح وفي الجامع الحسامي وهو المختار وهذا
 (إذا بلغ الماء أصول الشعر) أي منابتة قيد بالمرأة لأن الرجل يلزمه نقض ضفاره
 وان وصل الماء إلى أصول الشعر وبالضفر لأن المتفوض يلزم غسل كله وبما إذا بلغ
 الماء أصول الشعر لأنه إذا لم يبلغ يجب النقض (والمعاني الموجبة للفعل أنزال)
 أي انفصال (المني) وهو ماء أبيض خاثر ينكسر منه الذكر عند خروجه نسبة
 رائحته رائحة الطلع رطاباً ورائحة البيض يابساً (على وجه الدفق) أي الدفع
 (والشهوة) أي اللذة عند انفصاله عن مقره وإن لم يخرج من الفرج كذلك وشرطة
 أبو يوسف فلو احتلم وانفصل منه شهوة فلما قارب الظهور شد على ذكره
 حتى انكسرت شهوته ثم تركه فسال بغير شهوة وجب الفسل عندهما خلافاً له
 وكذا إذا اغتسل المجمع قبل أن يبول أو يتام ثم خرج باقي منه بعد الفسل وجب
 عليه إعادة الفسل عندهما خلافاً له وأن خرج بعد البول أو النوم لا يعيد إجماعاً
 (من الرجل والمرأة) حالة النوم واليقظة (وإتقاء الختانين) تنسبة خزان وهو
 موضع القطع من الذكر والفرج أي محازاتهما بغيوبة الحشفة قال في الجوهرة
 ولو قال وبغيوبة الحشفة في قبل أو دبر كما قاله في الكنز لكن أحسن وأعم لأن
 الإيلاج في الدبر يوجب الفسل وليس ختانان يلتقيان ولو كان مقطوع الحشفة
 يجب الفسل بإيلاج مقدارها من الذكر ولو (من غير أنزال) لأنه سبب للانزال
 وهو متغيب عن البصر فقد يخفى عليه لقلته فيقام مقامه لكمال السببية
 (والحيض والنفاس) أي الخروج منهما فإذا ما باقين لا يصبح الفسل (وسن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم الفسل للجمعة والعدين والأحرام) بحج أو عمرة
 وكذا يوم عرفة للوقوف قال في الهداية وقيل هذه الأربعة مستحبة وقال ثم هذا
 الفسل للصلاة عند أبي يوسف وهو الصحيح زيادة فضيلتها على الوقت
 واختصاص الطهارة بها وفيه خلاف الحسن اه (وليس في المذي) وهو ماء أبيض
 رقيق يخرج عند الملاعبة وفيه ثلاث لفات الأولى سكون الذال والثانية كسرهما
 مع التثليل والثالثة الكسر مع التخفيف وتغرب في الثالثة أعراب المنقوص
 مصباح (والودى) وهو ماء أصفر غليظ يخرج عقب البول وقد يسبقه يخفف
 وينقل مصباح (غسل و) لكن (فيهما الوضوء) كالبول (والطهارة من
 الأحداث) أي فيه للهداية الأحداث التي سبق ذكرها من الأصفر والأكبر وكذا

فيما يوجب الفسل

في الاعتلالات
المسونة

الانجاس بالاولى فقيدا لاحداث اتفاقى وليس للتخصيص الا انه لما ذكر الطهارتين
 احتاج الى بيان الالة التى يحصلان بها (جائزة بماه السماء) من مطروئنج وبرد
 مذا بين (والاودية) جمع وادى وهو كل مفرج بين جبال او اكمام يجتمع فيه
 السيل (والعيون) جمع عين وهو لفظ مشترك بين حاسة البصر والينبوع وغيرهما
 والمراد هنا ينبوع الجارى على وجه الارض (والابار جمع بئر وهو الينبوع
 المتجمع تحت الارض (والبحار) جمع بحر قال فى الصحاح البحر خلاف البر سمي
 بحر العمقه واتساعه والجمع بحر وبحار وبحور وكل منهم عظيم بحر اوله المصنف
 جمعه ليشمل ذلك ولكن اذا اطلق البحر يراد به البحر الملح (ولا تجوز) اى لا تصح
 الطهارة (بما اعتصر) بتصر ما على انها موصولة قال الاكل هكذا المسموع
 (من الشجر والثر) وفى تسميه بالاعتصار اياه يفهم انه الى الجواز الخارج من غير
 عصر كالمقطر من شجر الغنبل عليه جرى في الهداية قال لانه خرج بغير علاج
 ذكره فى جوامع ابى يوسف وفى الكتاب اشارة اليه حيث شرط الاعتصاره
 واراد بالكتاب هذا المختصر لكن صرح فى المحيط بعدمه وبه جزم قاضى خان
 وصوبه فى الكافى بعد ذكر الاول بقليل وقال الحلبي انه الاوجه وفى الشرنبلالية
 عن البرهان وهو الاظهر واعتمده القهستاني (ولاباء) بالمد (غلب عليه غيره)
 من الجامدات الطاهرة (فاخرجه) ذلك المخاط (عن طبع الماء) وهو الرقة والسيلان
 او احدث له اسما على حدة وانما قيدت المخاط بالجامدان المخاط اذا كان مائلا
 فالعبرة فى الغلبة ان كان موافقاى اوصافه الثلاثة كالماء المستعمل فى الاجزاء وان
 مخالفا فيها كالخل فبظهور اكثرها وفى بعضها فبظهور وصف كالبن
 يخالف فى اللون والطعم فان ظهرا او احدهما منع والا لا وزدت او احدث له
 اسما على حدة لاخراج نبيذ التمر ونحوه فانه لا تجوز الطهارة به ولو كان رقيقا
 مع ان المخاط جامد فاحرص على هذا الضابط فانه يجمع ما تفرق من فروعه
 وقد مثل المصنف للاصلين اللذين ذكرهما على الترتيب فقال (كالا شربة)
 اى المتخذة من الاشجار والثمار كشراب الريباس والزمان وهو مثال لما اعتصر
 وقوله (والخل) صالح للاصلين لانه ان كان خالصا فهو مما اعتصر من الثمر
 وان كان مخلوطا فهو مما غلب عليه غيره بحدوث اسم له على حدة (وماء
 الباقل) تشدد فتقصر وتخفف فتد وهي القول اى اذا طبخت بالماء حتى صار

بحيث اذا برد ثخن (والرق) لحدوث اسم له على حدة (وماء الزردج) بزاي
 محجمة وراء و دال مهملةين وجيم وهو ما يخرج من العنبر المنقوع فيطرح ولا
 يصنع به مغرب قال في التصحيح والتصحيح انه بمنزلة ماء الزعفران نص عليه
 في الهداية وهو اختيار الناطقي والسرخسي اهـ (وتجوز الطهارة بماء خالطه شيء)
 جامد (ظاهر فغير احد اوصافه) الثلاثة ولم يخرج من طبع الماء قال في الدرابة
 في قوله فغير احد اوصافه اشارة الى انه اذا غير اثنين او ثلاثة لا يجوز التوضي وان كان
 المغير طاهر لكن صححت الرواية بخلافه كذا عن الكردري اهـ وفي الجوهرية
 فان غير وصفين فعلى اشارة الشيخ لا يجوز الوضوء لكن الصحيح انه يجوز كذا
 في المستصفي وذلك (كماء الداء) اي السيل فانه يختلط بالتراب والاوزاق والاشجار
 فاذا دامت رقة الماء غالبية تجوز به الطهارة وان تغيرت اوصافه كلها وان صار
 الطين غالباً لا تجوز (والماء الذي يختلط به الاشنان والصابون والزعفران)
 مادام على رقة وسيلانه لان اسم الماء باق فيه واختلاط هذه الاشياء لا يمكن
 الاحتراز عنه فلو خرج عن طبعه او حدث له اسم على حدة كان صار ماء
 المصابون او الاشنان نجساً او صار ماء الزعفران صبغاً لا تجوز به الطهارة
 (وكل ما زوفت فيه نجاسة لم يجز الوضوء به) تنجسه (قائلاً كان) الماء (او كثيراً)
 تغيرت اوصافه ولا وهذا في غير الجاري وما في حكمه كالغدير العظيم بدليل المقابل
 (لان النبي صلى الله عليه وسلم امر بحفظ الماء من النجاسة) تنبيه عن ضده
 لان النهي عن الشيء امر بضده (فقال لا يقول احدكم في الماء الدائم) يعني
 الساكن (ولا يغسلن فيه من الجنابة) وقد استدلل القائلون بنجاسة الماء
 المستعمل بهذا الحديث حيث قرن الاغتسال بالبول واجيب بان الجنب لما كان
 يظلب عليه نجاسة التي عادة جعل كالتيقن (وقال صلى الله عليه وسلم) ايضاً
 (اذا استيقظ احدكم من منامه فلا يمسس يده في الماء حتى يغسلها ثلثاً فانه
 لا يدري اين بانت يده) يعني لاقت محلا طاهراً او نجساً وأولاً ان الماء ينجس
 بملاقات اليد النجسة لم تظهر للنهي فائدة (واما الماء الجاري) وهو ما لا يتكرر
 استعماله وقيل ما يذهب بتبنة هداية وقيل ما يعنه الناس جارياً قيل هو الاصح
 فتح وفيه والحقوا بالجاري حوض الحمام اذا كان الماء ينزل من اعلاه
 والناس يغترفون منه حتى لو ادخلت القصعة او اليد النجسة فيه لا ينجس اهـ (اذا

في الماء الجاري

وقعت فيه نجاسة جاز الوضوء منه اذا لم يزلها) اى للنجاسة (اثر) من طعم اولون اوريدج
 (لأنها لا تستقر مع جريان الماء) قال فى الجوهرة وهذا اذا كانت النجاسة مائنة
 أما اذا كانت دابة ميتة ان كان الماء يجرى عليها او على اكثرها او نصفها
 لا يجوز استعماله وان كان يجرى على اقلها واكثره يجرى على موضع طاهر والماء قوة
 فانه يجوز استعماله اذا لم يوجد للنجاسة اثره (والغدير) قال فى المختار هو
 القطعة من الماء يفادرها السيل اه ومثله الحوض (العظيم) اى الكبير وهو
 (الذى لا يتحرك احد طرفيه بتحريك الطرف الاخر) وهو قول العراقيين وفى
 ظاهر الرواية يعتبر فيه اكبر اى المبلى قال الزاهدى واصح حده ما لا يخلص بعضه
 الى بعض فى رأى المبلى واجتهاده ولا ينافر المجتهد فيه وهو الاصح عند الكرخي
 وصاحب الغاية والنيابيع وجماعة اه وفى التصحيح قال الحاكم فى المختصر قال ابو
 عصمة كان محمد بن الحسن يوقت فى ذلك بعشر ثم رجع الى قول ابى خنيفة وقال
 لا وقت فيه شيئا فظاهر الرواية اولى اه ومثله فى فتح القدير والبحر قائلا انه المذهب
 وبه يعمل وان التقدير بعشر لا يرجع الى اصل يعتمد عليه لكن فى الهداية
 وبفضلهم قدر بالمساحة عشرا فى عشر بذراع الكرباس توسعة للامر على الناس
 وعليه الفتوى اه ومثله فى فتاوى قاضى خان وفتاوى القاضى وفى الجوهرة وهو
 اختيار البخاريين وفى التصحيح وبه اخذ ابو سليمان يعنى الجوزجاني قال فى النهر
 وانت خير بان اعتبار العشر اضبط ولا سيما فى حق من لا رأى له من العوام فلذا افقت
 به المتأخرون الاعلام اه قال شيخنا رحمه الله تعالى ولا يخفى ان المتأخرين الذين
 افقوا بالعشر كصاحب الهداية وقاضى خان وغيرهما من اهل الترجيح هم اعلم
 بالمذهب منا فليتنا اتباع ما رجوه وما صححوه كما لو افقونا فى حياتهم اه وفى الهداية
 والمصطفى العمق ان يكون بحال لا ينحصر بالاغتراف هو الصحيح اه (اذا وقعت
 نجاسة فى احد جانبيه جاز الوضوء من الجانب الاخر) الذى لم تقع فيه النجاسة
 (لان الظاهر ان النجاسة لا تنصل اليه) اى الجانب الاخر لان اثر التحريك
 فى السراية فوق اثر النجاسة قال فى التصحيح وقوله جاز الوضوء من الجانب الاخر
 اشارة الى انه ينحس موضع الوقوع وعن ابى يوسف لا ينحس الا بظهور النجاسة
 فيه كلاء الجارى وقال الزاهدى واختلف الروايات والمشايخ فى الوضوء من جانب
 الوقوع والضوء الجواز من جميع الجوانب اه (وموت ما ليس له نفس سائلة

أى دم سائل (فى الماء) ومثله المائع وكذا لومات خارجه والى فيه (لا ينجسه)
 لان التجسس اختلاط الدم المسفوح باجزائه عند الموت حتى حل المذكى وطهر
 لانعدام الدم فيه هدايه وذلك (كالبقي والذئب والناير والقارب) ونحوها
 (وموت ما) يولد و (يعيش فى الماء فيه) أى الماء وكذلك المائع
 على الأصح هدايه وجوهه وكذا لومات خارجه والى فيه فى الأصح درر
 (لا يفسده) وذلك (كالكسك والصفدع) المائى وقيل مطلقا هدايه
 (والسرطان) ونحوها وقيدت ما يعيش فى الماء بيولد لأخراج مائى المعاش

بحكم الماء المستعمل
وصفته

دون المولد كالبط وغيره من الطيور فانها تفسد اتفاقا (والماء المستعمل لا يجوز
 استعماله فى طهارة الاحداث) قيد بالاحداث للاشارة الى جواز استعماله فى طهارة
 الأنجاس كما هو الصحيح قال المص فى التقريب روى محمد عن أبى حنيفة أن الماء
 المستعمل طاهر وهو قوله وهو الصحيح اه وقال الصدر حسام الدين فى الكبرى
 وعليه الفتوى وقال فخر الاسلام فى شرح الجامع انه ظاهر الرواية هو المخار
 وفى الجوهرة قد اختلف فى صفته فروى الحسن عن أبى حنيفة انه نجس نجاسة
 غليظة وهذا بعيد جدا وروى أبو يوسف عنه انه نجس نجاسة خفيفة وبه أخذ
 مشايخ بلخ وروى محمد عنه انه طاهر غير مطهر للاحداث كالخل وهو الصحيح
 وبه أخذ مشايخ العراق اه (والمستعمل كل ما ازيل به حدث) وان لم يكن
 بنية القربة (او استعمال فى البدن) قيد به لان غسالة الجامدات كالقدور
 والسياب لا تكون مستعملة (على وجه القربة) وان لم يزل به حدث قال
 فى الهداية هذا قول أبى يوسف وقيل هو قول أبى حنيفة ايضا وقال
 محمد لا يصير مستعملا لابقامة القربة لان الاستعمال بانتقال نجاسة الاثام
 اليه وانما تزال بالقرب وأبو يوسف يقول اسقاط القرض موثر ايضا فثبت الفساد
 بالامر ين جيعا اه وقال أبو نصر الاقطع وهذا الذى ذكره هو الصحيح من مذهب
 أبى حنيفة ومحمد وفى الهداية ومتى يصير مستعملا الصحيح انه كما زایل
 العضو صار مستعملا لان سقوط الاستعمال قبل الانفصال للضرورة ولا
 ضرورة بعده اه (وكل اهاب) وهو الجلد قبل الدباغة فلذا دبح ضبار
 ادعى (دبح) بما يمنع النتن والفساد ولو دباغة حكيم كالقريب والشميس
 لحصول المقصود بها (فقد طهر) وما يطهر بالدباغة يطهر بالذكاة هدايه

في مسائل الآبار
واحكامها

(و) إذا طهر (جاءت الصلوة) مستترا (فيه) وكذا الصلاة عليه (والوضوء منه إلا جلدا الخنزير) فلا يطهر نجاسته العينية (و) جلد (الادمي) للكرامة التلاهي والحقوا بهما ما لا يحتمل الدباغة كفارة صغيرة وأفاد كلامه طهارة جلد الكلب والفيل وهو المعتمد (وشعر الميتة المجزوز) وأراد غير الخنزير لنجاسة جميع أجزائه ورخص في شعره للفراسين للضرورة لأنه لا يقوم غيره مقامه عندهم وعن أبي يوسف أنه كرهه لهم أيضا (وعظمها وقزنها) الخالي عن الدسومة وكذا كل ما لا تحله الحياة منها تكافرها وعصبها على المشهور (طاهر) وكذا شعر الإنسان وعظمه هدايه (وإذا وقعت في البئر) الصغيرة (نجاسة) مائة مطلقا أو جامدة غليظة بخلاف الخفيفة كالبر والروث فقد جعل الظليل منها عفوا للضرورة فلا تغتسل إلا إذا كثر وهوما يستكثره الناظر في الروي عن أبي حنيفة وعليه الاعتماد ولا فرق بين الرطب واليابس والصحيح والمنكسر لأن الضرورة تشمل الكل كما في الهداية (نزلت) أي البئر والمراد ماؤها من ذكر الحبل وأرادة الجلال (وكان نزح ما فيها من الماء طهارة) أي مطهرا (لها) بإجماع السلف ومسائل الآبار مبنية على اتباع الآثار دون القياس هدايه وفي الجوهرة وفي قوله طهارة لها إشارة إلى أنه يطهر الوخل والأحجار والبلل والشاويد النازح اه وهذا إذا كانت النجاسة غير حيوان وأما حكم الحيوان فذكره بقوله (فإن ماتت فيها) أو خارجها والقيت فيها (فارة أو عصفور أو صعوة) كثره عصفورة صغيرة جراء الرأس مصباح (أو سودانية) طويرة طويلة الذنب على قدر قبضة مغرب (أو سام) يتشد بدا الميم (أبرص) أي الوزغ والأموات تقول له أبو برص أو ما عاربها في الجنة (نزح منها بعد إخراج) الواقع فيها (من عشرين دلوا إلى ثلاثين دلوا) العشرين بطريق الإيجاب والثلاثين بطريق الاستحباب هدايه وفي الجوهرة وهذا إذا لم تكن الفارة هاربة من الهرة ولا مجروحة والإبزح جميع الماء وإن خرجت حية لأنها تبول إذا كانت هاربة وكذلك الهرة إذا كانت هاربة من الكلب أو مجروحة لأن البول والدم نجاسة مائة اه باختصار ثم قل وحكم الفأرتين والثلاث والأربع كالواحدة والخمس كالهرة إلى التسع والعشر كالكلب وهذا عند أبي يوسف وقال محمد الثلاث كالهرة والست كالكلب اه (بحسب كبر الدلو وصغرها) الكبير والصغير يضم الأول

واسكان

واسكان الثاني للجنة وهو المراد هنا وبكسر الاول وقح الشامي للسن قال
 في الجوهره ومعنى المسئلة اذا كان الواقع كبيرا والبر كيرة فالعشرة مستحبة
 وان كانا صغيرين فلا استحباب دون ذلك وان كان احدهما صغيرا والاخر كبيرا
 فخمس مستحبة وخمس دونها في الاستحباب اهـ (وان ماتت فيه حامة او دجاجة
 او سنور) اي هرة (نزع منها) بعد اخراج الواقع (ما بين اربعين دلو الى ستين) دلوا
 وفي الجامع الصغير بعون وخسون وهو الاظهر هداية وفي الجوهره وفي السنورين
 والدجاجتين والحمامتين ينزع الماء كله اهـ (فان مات فيها كلب او شاة او ادمى نزع جميع
 ما فيها) قيد بموت الكلب لانه اذا خرج حيا ولم يصب فيه الماء لا ينحس
 الماء شر بلال واذا وصل لعاب الواقع الى الماء اخذ حكمه من نجاسة
 وشك وكراهة وطهارة (وان انتفخ الحيوان) الواقع (فيها او تنفسخ) ولو
 خارجها ثم وقع فيها ذكره الواني وكذا اذا تمطش به جوهره (نزع جميع
 ما فيها) من الماء (صفر الحيوان) الواقع (او كبر) بلا فرق بينهما
 لا انتشار البلة في اجزاء الماء هداية (وعدد الدلاء يعتبر بالدلو الوسط) وهو
 (الستعمل للابار) اي اكثرها (في) اكثر (البلدان) لان الاخبار وردت
 مطلقة فيعمل على الاعمال الاغلب لكن قال في الهداية ثم المعبر في كل بر
 دلوها التي يستقي بها منها وقيل دلوي يسعها صاع اهـ واختاره غير واحد
 (فان نزع منها بدلو عظيم) مرة واحدة (قدر ما يسع) عشرين دلو امثالا (من
 الدلو الوسط احتسب به) اي بذلك القدر وقام مقامه لحصول القصور مع
 قلة التقاطر (وان كانت البر معينة) اي ينفع الماء من اسفلها بحيث (لا تنزع)
 اي لا يفتني ما وهابل فلما نزع من اعلاها نبع من اسفلها (و) قد (وجب نزع)
 جميع (ما فيها) بوجه من الوجوه المارة (اخرجوا مقدار ما كان فيها
 من الماء) وقت ابتداء النزع نقله الحلبي عن الكافي وطريق معرفته ان يحفر حفرة
 بمنزل موضع الماء في البر ويصب فيها ما ينزع من البر الى ان تمتلئ وله طرق
 اخرى وهذا قول ابي يوسف (وقد روى عن محمد بن الحسن رحمه الله تعالى
) انه قال ينزع منها ما تادلوا الى ثلاثمائة) بذلك افتى في ابار بغداد لكثرة ماؤها
 بمجاورتها الدجلة كذلك في السراج وفي قوله ما تادلوا الى ثلاثمائة اشارة
 الى ان المائة الثالثة مندوبه ويؤيده ما في المبسوط وعن محمد في النوادر ينزع

ثلاثة دلو أو مائتا دلو أو جملة في الغاية رواية عن الامام وهو المختار
والايسر كما في الاختيار وكان المشايخ انما اختاروا قول محمد لا نضبطه
كالعشر يسير انهر باختصار (واذا وجد في البئر فارة او غيرها) مما يفسد الماء
و (لا يدرون) ولا غلب على ظنهم فهستاني (متى وقعت ولم تنفخ ولم تنفسخ اعادوا
صلاة يوم وليلة اذا كانوا توضوا منها) عن حدث (وغسلوا) الثياب
عن خبث والابان توضع عن غير حدث او غسلوا ثياب صلاتهم عن غير
خبث غسلوا الثياب و (كل شيء اصابه ماؤها) ولا يلزمهم اعادة الصلاة
اجاها جوهرة (وان انتفخت او نفست اعادوا صلاة ثلاثة ايام ولياها)
وذلك (في قول ابي حنيفة رحمه الله) لان للموت سببا ظاهرا وهو الوقوع
في الماء فيحال عليه الا ان الانتفاخ دليل التقادم فتقدر بالثلاث
وعدمه دليل قرب العهد فقد روي يوم وليلة لان مادون ذلك ساعات لا يمكن
ضبطها هداية (وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى ليس عليهم اعادة
شيء حتى يتحققوا متى وقعت) لان البقية لا يزال بالشك وصار كن رأى في
توبه نجاسة لا يدري متى اصابته هداية وفي التصحيح قال في فتاوى العنابي
قولهما هو المختار قلت ولم يوافق علي ذلك فقد اعتمد قول الامام البرهاني والنسفي
والموصلى وصدر الشريعة ورجح دليله في جميع المصنفات وصرح في البدايع
ان قولهما قياس وقوله هو الاستحسان وهو الاحوط في العبادات اه
(وسور الادمي) اي بقية شربه يقال اذا شربت فاستراى ابقى شيئا من
الشراب (وما يوكل لحم طاهر) ومنه الفرس قال في الهداية وسور الفرس
طاهر عندهما لان لحمه ما كول وكذا عنده على الصحيح لان الكراهة لاظهار
شرفه اه ثم السور الطاهر بمنزلة الماء المطلق (وسور الكلب والخنزير وسباع
البهائم) وهو كل ذي ناب يصناده ومنه الهرة البرية (نجس) بخلاف الاهلية
لطة الطواف كما نص عليه بقوله (وسور الهرة) اي الاهلية (والدجاجة الخلاة)
لخالطة مقارها النجاسة ومثله ابل وبقر جلالة (وسباع الطير) وهي كل ذي
مخالب يصيده (وما يسكن البيوت مثل الحية والفارة) طاهر مطهر لكنه (مكروه)
استعماله تنزيها في الاصح ان وجد غيره والا لم يكره اصلا كاله لفقيردر
(وسور الجمار والبغل) الذي امة جارة (مشكوك فيهما) اي في طهورة

سورهما

طه
في سائر الاسماء
وحكمها

ظ
في احكام التيمم

سورهما لا في طهارته في الاصح هداية (فان لم يجد غيرهما) يتوضأ به او يغسل
(توضأ بهما) او اغتسل (ويتم) وايهما قدم جاز في الاصح * باب التيمم * هو
لغة القصد وشرعاً قصد صعيد مطهر واستعماله بصفة مخصوصة لا قامة
القربة ولما بين الطهارة الاصلية عنها بخلافها وهو التيمم لان الخلف ابدى بقوه
الاصل فقال (وهي لم يجد الماء وهو مسافر او) كأن (خارج المصر) و
(بينه وبين المصر) الذي فيه الماء (نحو الميل) هو المختار في المقدار هداية واختيار
ومثله لو كان في المصر وبينه وبين الماء هذا المقدار لان الشرط هو العدم فايما
تحقق جازاً لتيمم بحج عن الاسرار واي قال خارج المصر لان المصر لا يخلو عن الماء
والميل في اللغة منتهى مد البصر وقيل للاعلام المنبهة في طريق مكة اميال لانها
بنيت كذلك كما في الصحاح والمراد هنا اربعة آلاف خطوه المعبر عنها بثلاث
فرسخ وانما قال (او اكثر) لان المسافة المذكورة انما تعرف بالحزر
والظن فلو كان في ظنه نحو الميل او اقل لا يجوز وان كان نحو الميل او اكثر جاز
ولو ثبت انه ميل جاز جوهرة (او كان يجد الماء الا انه مر بوض) بضره استعمال
الماء (فخاف) بظلمة الظن او قول حاذق مسلم (ان استعمال الماء اشد) او امتد
(مرضه او خاف الجنب ان اغتسل بالماء) البارد (ان يقتله البرد او يمرضه فانه
تيمم بالصعيد) قال في الجوهره هذا اذا كان خارج المصر اجماعاً وكذا
في المصر ايضاً عند ابى حنيفة خلافاً لهما وقيد بالفسل لان المحدث
في المصر اذا خاف من التوضي الهلاك من البرد لا يجوز له التيمم اجماعاً على
الصحيح كذا في المصنف اه والصعيد اسم اوجه الارض يسمى به لصعوبه (والتيمم
ضربتان) وهما ركناه (بمسح باحدهما) وبستوعيا (وجهه وبالاخر يديه
الى المرفقين) اى معهما قال في الهداية ولا بد من الاستيعاب في ظاهر الرواية
اقيامه مقام الوضوء ولهذا قالوا يخلل الإصابع ويترع الخاتم ليمسح به (والتيمم
في الجنابة) والحيض والنفاس (والحدث سواء) فملاونية جوهرة (ويجوز التيمم
عند ابى حنيفة ومحمد رحمهما الله بكل ما كان من جنس الارض) غير منقطع
ولا متردد (كالتراب) قدمه لانه يجمع عليه (والرمل والحجر والحص) بكسر الحيم
وقتها ما يني به وهو معرب صحاح اى الكلس (والنورة) بضم النون حجر الكلس
ثم غابت على اخلاط تضاف الى الكلس من زرنج وغيره ويستعمل لازالة الشعر

مصباح (والكحل والزنجير) ولا يشترط ان يكون عليها غبار وكذا يجوز
بالغبار مع القدرة على الصعيد عنداني حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى هداية
 (وقال ابو يوسف رحمه الله تعالى لا يجوز الا بالتراب والرمل خاصة) وعنه لا يجوز
 الا بالتراب فقط وفي الجوهر والخلاف مع وجود التراب اما اذا عدم فقوله كقولهما
 (والنية فرض في التيمم) لان التراب ملوث فلا يكون مطهرا الا بالنية (مسحبة
 في الوضوء) لان الماء مطهر بنفسه فلا يحتاج الى نية التطهير (ويتنقض التيمم

كل ما ينقض الوضوء) لانه خلف عنه فاخذ حكمه (وينقضه ايضا رطوبة الماء
 اذا قدر على استعماله) لان القدرة هي المراد بالوجود الذي هو غاية لطهورية
 التراب وخاف العدو والسبع والعطش عاجز حكمه والناثم عنداني حنيفة قادر
 تقديرا حتى لو مر الناثم التيمم على الماء بطل تيممه والمراد ماء يكفي للوضوء لانه
 لا معتبر بما دون ابتداء فكذا انتهاء هداية (ولا يجوز التيمم الا بالصعيد الطاهر)
 لان الطيب اريد به الطاهر ولانه آلة التطهير فلا بد من طهارته في نفسه كالماء
 اه هداية ولا يستعمل التراب الا استعمال فلوتيمم واحد من موضع وتيمم آخر بعده

منه جاز) ويستحب لمن لم يجد الماء وهو رجوان يجده في آخر الوقت ان يؤخر
 الصلاة الى آخر الوقت (المستحب على الصحيح) فان وجد الماء) توضحا به ليقع الاداء
 باكل الطهارتين (والا تيمم) ولو لم يؤخر وتيمم وصلى جاز لو بينه وبين الماء ميل والا
 لا در قال الامام حافظ الدين هذه المسئلة تدل على ان الصلاة في اول الوقت عندنا
 افضل الا اذا تضمن التأخير فضيلة كتكثير الجماعة اه (ويصلى) التيمم (بتيممه
 ماشاء من الفرائض والنوافل) لانه طهور حال عدم الماء فيعمل عمله ما بقى شرطه
 (ويجوز التيمم للصحيح) قيد به لان المريض لا يتقيد بحضور الجنابة (في المصير)
 قيد به لان الفلوات يقلب فيها عدم الماء واذا عدم الماء فلا يتقيد بحضور
 الجنابة (اذا حضرت جنابة والولي غيره) قيد به لانه اذا كان الولي لا يجوز له
 على الصحيح لان له حق الاعادة فلا فوات في حقه كما في الهداية (فخاف ان اشتغل
 بالطهارة) بالماء (ان تفوته الصلاة فانه يتيمم ويصلى) لانها لا تقضى
 (وكذلك من حضر) صلاة (العید) لانها لا تقضى ايضا (وان خاف من شهد
 الجمعة ان اشتغل بالطهارة) بالماء (ان تفوته صلاة الجمعة لم يتيمم) لانها لها خلف
 (ولكنه يتوضا فان ادرك الجمعة صلاها والا) اي وان لم يدرك الجمعة (صلى الظهر

اربعاً) قيد به لازالة الشبهة حيث كانت الجمعة خلفاً عن الظهر عندنا فربما ترد
الشبهة على السامع انه يصلي ركعتين (وكذلك اذا ضاق الوقت فغشي ان توضع
فات الوقت لم يتيم) لانه يقضى (ولكنه يتوضأ ويصلي) ان فات الوقت
(فأنت) اي قضاء (والسافر اذا نسي الماء في رحله فتيم وصلى ثم ذكر الماء)
بعد ذلك في الوقت او بعده جوهره (لم يعد صلاته في قول ابي حنيفة ومحمد
رحمهما الله) لانه لاقدرة بدون العلم وهي المراد بالوجود هدايه (وقال ابو يوسف
يعيدها) لان رحل المسافر معدن الماء عادة فيفترض الطلب عليه والخلاف
فيما اذا وضعه بنفسه او غيره بأمره والا فلاعادة اتفاقاً قيد المذكور بما بعد الصلاة
حيث قال ثم ذكر الماء لانه اذا ذكر وهو في الصلاة يقطع ويعيد اجاعاً وقيد
بالنسيان احترازاً مما اذا شك او ظن ان مائه في فصل باليتيم ثم وجده فانه يعيد
اجاعاً وقيد بقوله في رحله لانه لو كان على ظهره او معلقاً في عنقه او موضوعاً بين
يديه فتسببه وتيم لا يجوز اجاعاً لانه نسي ما لا ينسى فلا يغتبر نسيانه وكذا
لو كان في مؤخر الدابة وهو سائقها او في مقدمها وهو قائدها او راكبها لا يجوز
اجاعاً جوهره (وليس) بل لازم (على التيم) اذا لم يطلب على ظنه ان يقر به ماء
ان يطلب الماء) قال في الجوهرة هذا في القلوات اما في الثمران فيجب الطلب
لان العادة عدم الماء في القلوات وهذا القول يتضمن ما اذا شك وما اذا لم يشك
لكن يفترقان فيما اذا شك يستحب له الطلب مقدار القلوة ومقدارها ما بين ثلاثمائة
ذراع الى اربعمائة وان لم يشك يتيمه (فان غلب على ظنه ان هناك ماء) بامارة
او اخبار عدل (لم يحجز له ان يتيم حتى يطلبه) مقدار القلوة ولا يبلغ ميلاً كيلا يتقطع
عن رفيقه هدايه ولو بعث من يطلبه كفاء عن الطلب بنفسه وان ييم من غير طلب
وصلى ثم طلبه فلم يجد وجب عليه الاعادة عندهما خلافاً لابي يوسف جوهره
(وان كان مع رفيقه ما يطلبه منه قبل ان يتيم) لعدم المنع غالباً (فان منعه منه ييم)
لتحقق الحجز ولو تيم قبل الطلب اجزاء عند ابي حنيفة لانه لا يلزمه الطلب
من ملك الغير وقال لا يحجزه لان الماء مبذول عادة واختاره في الهداية ولو ابي
ان يعطيه الا بثن المثل وعنده ثمة لا يحجزه التيم لتحقيق القدرة ولا يلزمه
تحمل الغبن الفاحش لان الضرر مسقط هدايه * باب المسح على الخفين *
عقبه للتيم لان كلا منهما مسح ولان كلا منهما بدل عن الغسل وقدم التيم لانه بدل

بطل
2 مقدار القلوة

بطل
في المسح على الخفين

عن الكل وهذا يدل عن البعض (المسح على الخفين جائز بالسنة) والاخبار فيه مستنيضة حتى قيل ان من لم يره كان مبتدعا لكن من رآه ثم لم يمسح اخذ بالعزيمة كان ما جورا هدايه وفي قوله بالسنة اشارة الى رد القول بان ثبوته بالكتاب غلى قراءة الخفض (عن كل حدث موجه الوضوء) احتراز عما موجهه الفسل لان الرخصة للخرج فيما يتكرر ولا خرج في الجباة ونحوها (اذا لبس الخفين على طهارة كاملة ثم احدث) اى بعد اكمال الطهارة وان لم تكن كاملة عند اللبس كان غسل رجليه ولبس خفيه ثم اكمل الطهارة بعده بحيث لم يحدث الا بعد اكمال الطهارة جاز له المسح (فان كان مقيما مسح يوما وليلة وان كان مسافرا مسح ثلاثة ايام وليلاتها ابتداءا وعقب الحدث) لان الخف مانع سرية الحدث فتعتبر المدة من وقت المنع (والمسح على الخفين) محله (على ظاهرهما) فلا يجوز على باطن الخف وعقبه وساقه لانه معدول عن القياس فيراعى فيه جمع ما ورد به الشرع هداية والسنة ان يكون المسح (خطوطا بالاصابع) فلو مسح براخه جاز ويبدأ بالمسح (من روس الاصابع الى) مبداء (الساق) ولو عكس جاز (وفرض ذلك) المسح (بقدر ثلاث اصابع من اصفر اصابع اليد) طولا وعرضا وقال الكرخي من اصابع الرجل والاول اصح اعتبار الالة المسح هداية ولا يجوز المسح على خف فيه خرق كبير (بوحدة او مثله وهو ما) (يبين منه مقدار ثلاث اصابع من) اصفر (اصابع الرجل) وهذا لو الخرق على غير اصابعه وعقبه فلو على الاصابع اعتبر نفسها ولو كبرا ولو على القعب اعتبر به واكثره ولو لم ير القدر المانع عند الشئ لصلابته لم يمنع وان كثر كما لو انفقت الطهارة دون البطانة در (وان كان) الخرق (اقل من ذلك) القدر المذكور (جاز) المسح عليها لان الاختلاف لا تخلو عن قليل الخرق عادة فيلحقهم الخرج في النزاع وتخلو عن الكثير فلا خرج هدايه (ولا يجوز المسح على الخفين لمن وجب عليه الفسل) والمنى لا يلزم تصويره فالاشتغال به اشتغال بما لا يلزم تحصيله (وينقض المسح على الخفين ما ينقض الوضوء لانه بعضه) (وينقضه ايضا نزع الخف) لسرية الحدث الى القدم حيث زال المانع وكذا نزع احدهما لتعذر الجمع بين الفسل والمسح في وظيفة واحدة (و) ينقضه ايضا (مضى المدة) الموقته له (فاذا مضت المدة نزع

خفيه وغسل رجليه) فقط (وصلى وليس عليه إعادة بقية الوضوء) وكذا
إذا نزع قبل المدة لانه عند النزاع ومضى المدة يسرى الحدث السابق الى القدمين
فصار كأنه لم يفسلهما وحكم النزاع يثبت بخروج القدم الى الساق لانه
لا معتبر به في حق المسح وكذا باكثر القدم هو الصحيح هدايه (ومن ابتداء المسح
وهو مقيم فسافر قبل اتمام يوم وليلة مسح ثلاثة ايام ولياها) لانه حكم متعلق
بالوقت فيصير فيه اخره بخلاف ما اذا استكمل المدة ثم سافر لان الحدث قد سرى
الى القدم والخف ليس بدافع هدايه (ومن ابتداء المسح وهو سافر ثم اقام) بان دخل
مصره او نوى الإقامة في غيره (فان كان) استكمل مدة الإقامة بان كان (مسح
يوما وليلة) او (اكثر) لزمه نزع خفيه وتغسل رجليه) لان رخصة السفر
لا تبقى بدونه (وان كان) لم يستكمل مدة الإقامة بان كان (مسح) اقل من يوم وليلة
ثم مسح يوم وليلة) لانها مدة الإقامة وهو مقيم (ومن لبس الخرموني) وهو ما لبس
فوق الخف والجمع الخراميق مثل عصفور وعصافير مصباح ويقال له الموق
(فوق الخف مسح عليه) بشرط لبسه على طهارة وكونه لو انفرد بجاز المسح
عليه بخلاف ما اذا لبسه بعد ما احدث او كان من كرباس او فيه خرق
مانع فلا يصح المسح (ولا يجوز المسح على الجوربين) رقيقين كانا او ثخينين
(عند ابى حنيفة رضى الله عنه الا ان يكونا مجلدين) اى جعل الجلد على
ما يستر القدم منهما الى الكعب (او منطلي) اى جعل الجلد على ما يلي الارض
منهما خاصة كالنعل للرجل (وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله يجوز
المسح عليهما سواء كانا مجلدين او منطليين اولا (اذا كانا ثخينين) بحيث يستسكان
على الرجل من غير شد (ولا يشقان الماء) اذا مسح عليهما اى لا يجذبانه
ويتغذانه الى القدمين وهوتا كيد للثخانة قال في الصحيح وعنه انه رجع الى
قولهما وعليه الفتوى هدايه اه وتحاصله كما في شرح الجامع لقاضى خان
ونصه ولو مسح على الجوربين فان كانا ثخينين منطليين جاز بالاتفاق وان
لم يكونا ثخينين منطليين لا يجوز بالاتفاق وان كانا ثخينين غير منطليين لا يجوز في
قول الامام خلافا لصاحبيه وروى ان الامام رجع الى قولهما في المرض الذى
مات فيه اه (ولا يجوز المسح على العمامة والقلنسوة) بفتح القاف وضم
السين وهى في الاصل ما يجمعه الاعاجم على رؤسهم اكبر من الكوفية ثم

اطلق على ما تدار عليه العمامة (والبرقع) ما يجعله المرأة على وجهها
 (والقفازين) ثنية قفاز كعكاز ما يجعل على اليدين لئلا تزر على الذراعين
 يلبسان من شدة البرد ويتخذ الصياد من جلد اوباد يغطي به الكف والاصابع
 اتقاء محالب الصقر وذلك لان المسح على الخف ثبت بخلاف القياس فلا
 يلحق به غيره (ويجوز المسح على الجبار) جمع جبيرة وهي عيدان تلف بمنخرق
 او ورق وتربط على العضو المنكسر (وان شدها على غير وضوء) او جنبا
 لان في اشتراط الطهارة في تلك الحالة حرجا وهو مدفوع ولان غسل ما تحتها
 قد سقط وانتقل اليها بخلاف الخف (فان سقطت عن غير بثر لم يبطل المسح
 لان العذر قائم والمسح عليها كالغسل لما تحتها ما دام العذر باقيا
 (وان سقطت عن برة بطل) المسح لزوال العذر وان كان في الصلاة استقبل
 لانه قدر على الاصل قبل حصول المقصود بالبدل هداية (* باب الحيض *) لما ذكر
 الاحداث التي يكثر وقوعها عقبها ذكرا ما يكثر بالحيض لكثرة واصلته
 والا فهي ثلاثة حيض ونفاس واستحاضة فالحيض لغة السيلان وشرعا
 دم من رحم امرأة سليمة عن داء (اقل الحيض ثلاثة ايام وليا لها) الثلاث
 فالاضافة لبيان العدد المقدر بالاساعات الشلكية لا للاختصاص فلا يلزم
 كونها ليالي تلك الايام فلو رآته في اول النهار يكمل كل يوم بالليلة المستبلة
 (وما نقص من ذلك فليس بحيض) انما (هو استحاضة) لقوله صلى الله عليه وسلم
 اقل الحيض للجارية البكر والنبث ثلاثة ايام وليا لها واكثره عشرة ايام وعن ابي يوسف
 يومان واكثر النالث اقامة للاكثر مقام الكل قلنا هذا نقص عن تقدير الشرع
 هداية (واكثره عشرة ايام) وعشر ايام (وما زاد عليها فهو استحاضة) لان
 تقدير الشرع يمنع الحاق غيره به (وما تراه المرأة من الحرة) والسود اجماعا
 (والصفرة والكدرية) والترية على الاصح (في ايام الحيض فهو حيض حتى ترى
 البياض الخالص) قيل هو شئ يشبه المخاط يخرج عند انتهاء الحيض وقيل
 هو القطن الذي تختبر به المرأة نفسها اذا خرج ايض فقد طهرت جوهره
 (والحيض يسقط عن الحائض الصلاة) لان في قضائها حرجا لنضاعفها
 (ومحرم عليها الصوم) لانه يتنافيه ولا يسقطه لعدم الحرج في قضائه ولذا قال
 (وتنفى) اي الحائض والنفساء (الصوم ولا تقضى الصلاة ولا تدخل) الحائض

بطل
 في احكام الحيض

وكذا النفس والجنب (المسجد ولا تطوف بالبيت ولا يأت بها زوجها) لجرمة ذلك كله
ولا يجوز (لحيض) ولا نفسا (ولا جنب قراءة القرآن) وهو باطلا فبه
الاية وما دونها وقال الطحاوي يجوز لهم ما دون الآية والأول أصح قالوا لان لا يقصد
بما دون الآية القراءة مثل ان يقول الحمد لله يزيد الشكر او بسم الله عند الاكل او غيره فانه
لا بأس به لانهما لا يمنعان من ذكر الله جوهرة (و) كذا (لا يجوز) لهم ولا (لحدث مس
المصحف) ولا جلده (الا ان يأخذه بفلافه) النجافي كالجراب والخريطة بخلاف
المتصل به كالمجلد المشرب هو الصحيح وهذا لا يجوز له وضع الاصابع على الورق
المكتوب فيه لانتجاع له وكذا مس شيء مكتوب فيه شيء من القرآن من لوح او درهم
او غير ذلك اذا كان اية نامة الابصرته واما كتب النفس غير فلا يجوز له مس
موضع القرآن منها وله ان يمس غيره بخلاف المصحف لان جميع ذلك تبع له والكل
من الجوهرة (واذا انقطع دم الحيض لا قل من عشرة ايام) ولو لتما عاداتها
(لم يحزن) اى لم يحل (وطئها حتى تفسل) او تميم بشرطه وان لم تصل به في الاصح
جوهرة (او يمضى عليها وقت صلاة كامل) بان تجدد من الوقت زمنا يسع الفسل
ولبس اثياب والتحرمة وخرج الوقت ولم تصل لان الصلاة صارت دينافي ذمتها
فطهرت حكما ولو انقطع الدم لدون عاداتها فوق الثلاث لم يقربها حتى تمضى
عاداتها وان اغتسلت لان العود في العادة غالب فكان الاحتياط في الاجتناب
هداية (فان انقطع دمها عشرة ايام جاز وطئها قبل الفسل) لان الحيض لا أمر به
له على العشرة الا انه لا يستحب قبل الفسل للنهي في القراءة بالتشديد هداية
(والطهر اذا تخلل بين الدمين في مدة الحيض فهو كالدم الجارى) المتوالى وهذا
احدى الروايات عن ابى حنيفة ووجهه ان اسبغ الدم مدة الحيض ليس
بشرط بالاجاع فيعتبر اوله وآخره كالنصاب في الزكاة وعن ابى يوسف
وهو رواية عن ابى حنيفة وقيل هو آخر اقواله ان الطهر اذا كان اقل من خمسة
عشر يوما لا يفصل وهو كماله كالدم المتوالى لانه طهر فاسد فيكون بمنزلة الدم
والاخذ بهذا القول ايسر هداية قال في السراج وكثير من المتأخرين افتوا به لانه
اسهل على المفتى والمستفتى وفي القمح وهو الاولى (واقل الطهر) الفاصل بين
الحيضين او النفاس والحيض (خمس عشرة يوما) وخمس عشرة ليلة واما
الفاصل بين النفاسين فهو ونصف حول فلو كان اقل من ذلك كانا توأمين

مطل
في دم الاستحاضة

والنفس من الاول فقط (ولا غاية لا كثره) وان استغرق العمر فمستأنى (ودم الاستحاضة) و (هو ما تراه المرأة اقل من ثلاثة ايام او اكثر من عشرة ايام) في الحيض او اكثر من اربعين في النفاس وكذا ما زاد على العادة وجاوز اكثرهما كما يأتي بعده وما تراه صغيرة وحامل وآيسة مخالف لاعتادها قبل الاياس (فحكمه حكم الرعاف) الدائم (لا يمنع الصوم ولا الصلاة ولا الوطئ) الحديث توضحى وصلى وان قطر الدم على الحصى وإذا عرف حكم الصلاة عرف حكم الصوم والوطئ بالاولى لان الصلاة احوج الى الطهارة (وان زاد الدم على عشرة ايام للمرأة عادة معروفة ردت الى عاداتها) المعروفة (وما زاد على ذلك فهو استحاضة فتقضى ما تركت من الصلاة بعد العادة قيد بالزيادة على العشرة لانه اذا لم يتجاوز العشرة يكون المرنى كله حيضاً وتنتقل العادة اليه (وان ابتدأت) المرأة (مع البلوغ) استحاضة واستمر بها الدم (فحيضها عشرة من كل شهر) من اول مارات (والباقي) اى عشرون يوماً (استحاضة) وهكذا بدأها عشرة حيض وعشرون استحاضة واربعون نفاس حتى تطهر او تموت قال السرخبي في المبسوط المتدأة حيضها من اول مارات عشرة وطهرها عشرون الى ان تموت او تطهر اه ومثله في عامة المعبرات ونقل العلامة نوح افندي الاتفاقى عليه فانقله الشرنبلالى في شرح مختصره خلافاً للصحيح فقهه وان كانت المبتدة الدم مقاديرة ردت لعاداتها حيضاً وطهرها الا اذا كانت عاداتها في الطهر ستة اشهر فاكثر فترد الى ستة اشهر الا ساعة فراق بين الطهر والحبل وان نسبت عاداتها ففى الحجرة والكلام عليها مستوفى في المطولات وقد استوفينا الكلام عليها في رسالتنا في الدماء المسماة بالمطالاب المستطابة في الحيض والناس والاستحاضة في رام استيفاء الكلام وشفاء الاوام فعليه بها فانها وافية المرام (والاستحاضة ومن) بمعناها كن (به سلس البول والرعاف الدائم والجرح الذى لا يرقأ) دمه اى لا يسكن واستطلاق البطن وانفلات الريج ودمع العين اذا كان يخرج عن علة وكذا كل ما يخرج عن علة ولومن اذن او ثدى او بيرة (يتوضئون لوقت كل صلاة) مفروضة حتى لو توضاء المعذور لصلاة العيد له ان يصلى الطهر به عندهما وهو الصحيح هدايه (فيصلون بذلك الوضوء في الوقت ما شاؤوا من الفرائض) والواجبات اداء وقضاء (والنوافل) فاذا خرج الوقت بطل وضوهم (اى ظهر الحدث السابق) وكان

مطل
في حكم المبتدأة

مطل
في حكم الاستحاضة واصحاب
الاعذار

عليهم استيناف الوضوء لصلاة اخرى) ولا يبطل وضوئهم قبل خروج الوقت
الا اذا طرأ حدث آخر مخالف لعذرهم وانما قلنا ظهر الحدث السابق لان
خروج الوقت ليس بناقض لكن لما كان الوقت ما نفا من ظهور الحدث دفعا
للمخرج فاذا خرج زال المانع فظهر الحدث السابق حتى لو توجسا المذوور على انقطاع
ودام الى خروج الوقت لم يبطل لعدم حدث سابق ثم يشترط ثبوت العذران
يستوعبه العذر تمام وقت صلاة مفروضة وذلك بان لا يجدي في جميع وقتها زمان
يتوضا ويصلي فيه خالبا عن المذوور ولو بالانقصار على المفروض وهذا شرط ثبوت
العذر في الابتداء ويكتفي في البقاء وجوده في كل وقت ولو مرة وفي الزوال يشترط
استيناف الانقطاع وقتها كاملا بان لا يوجد في جزء منه اصلا (تنبيه) لا يجب
على المذوور غسل الثوب ونحوه اذا كان بحال لو غسله تنجس قبل الفراغ من
الصلاة (خاتمة) يجب رد عذر المذوران كيان يرتد وتقلبه بقدر الامكان
ان كان لا يرتد قال في البحر ومتي قدر المذوور على رد السيلان برباط او حشوا وكان
لو جلس لا يسيل ولو قام سالي وجهرده وخرج عن ان يكون صاحب عذر ويجب
عليه ان يصلي جالسا بالائمان كان يسيل باليلان لان ترك السجود اهون من
الصلاة مع الحدث اه (والنفاس هو الدم الخارج عقب الولادة) ولو بخرجه اكثر الولد

ولو متقطعا عضوا عضوا (والدم الذي تراه المرأة الحامل وما تراه المرأة حال ولا بدتها قبل
خروج الولد) او اكثر (استحاضة) فتوضا ان قدرت او تنيم وتومي بصلاة ولا تؤخر
فاعذر الصحيح القادر در (واقل النفاس لاحدله) لان تقدم الولد علامة الخروج
من الرحم فاغنى عن امتداد يجعل علما عليه بخلاف الحيض (واكثره اربعون
يوما) لحديث الترمذي وغيره (وما زاد على ذلك فهو استحاضة) لو مبتدأة
واما المتأخرة فحكمها كما ذكره بقوله (واذا تجاوز الدم على الاربعين وقد كانت
هذه المرأة ولدت قبل ذلك ولها عادة في النفاس ردت الى ايام عاداتها) فنقض
ما تركت من الصلاة بعد العادة كما مر في الحيض (وان لم يكن لها عادة)
معروفة (فابتداء نفاسها اربعون يوما) لانه ليس لها عادة ترد اليها فاخذله
بالاكثر لانه التيقن (ومن ولدت ولدين) او اكثر (في بطن) اي حل (واحد)
وذلك بان يكون بينهما اقل من ستة اشهر ولو ولدت اولادا بين كل ولدين اقل
من ستة اشهر وبين الاول والثالث اكثر خطه بعضهم من بطن واحد منهم ابو

مطل
لا غسل ثوب المذوور

مطل
ووضوب رد العذر

مطل
في بيان النفاس

على الدقائق فمستأنى قال في الدر وهو الأصح (فنفاسها ما خرج من الدم
عقب الولد الأول عند أبي حنيفة وأبي يوسف) لأنه ظهر انفتاح الرحم فكان
المرئي عقبه نفاساً ثم ما تراه عقب الثاني أن كان قبل الأربعين فهو نفاس الأول
لتمامها واستحاضة بعدها فتغتسل وتصلى وهو الصحيح يخرج عن النهاية (وقال محمد
ووفروا رحمها الله من الولد الثاني) لأن حكم النفاس عندهما تطلق بالولادة
كانت قضاء العدة وهي بالخير اتفاقاً قال في الصحيح والصحيح هو القول الأول واعتمده
الإمام المحققون * باب الإنجاس * لما فرغ من بيان النجاسة الحكمية والطهارة
عنها شرع في بيان الحقيقية ومزيلها وتقسيمها ومقدار المغفوع عنه منها
وكيفية تطهير محلها وقدمت الأولى لأنها أقوى إذ بقيت الباقي منها
يتمتع جواز الصلاة بالاتفاق والإنجاس جمع نجس بكسر الجيم كما ذكره تاج
الشرعية لا جمع نجس بفتحين كما وقع لكثير لأنه لا يجمع قال في الباب
النجس ضد الطاهر والنجاسة ضد الطهارة وقد نجس بنجس كسمع كسمع
وكرم بكرم وإذا قلت رجلى نجس بكسر الجيم ثبت وجعت وبفتحها
لم تنل ولم يجمع وتقول رجل ورجلان ورجل وامرأة ونساء نجس اه وتامه
في شرح الهداية للعيني (تطهير النجاسة) أي محلها (واجب) أي لازم (من
بدن المصلي وثوبه والمكان الذي يصلي عليه) لقوله تعالى وثيابك فطهر
وأذا وجب تطهير الثوب وجب في البدن والمكان لأن الاستعمال في حالة الصلاة
يشمل الكل (ويجوز تطهير النجاسة بالماء وبكل مانع) أي سائل (طاهر) قال
للنجاسة كما عبر عنه بتوابعه (يمكن إزالته) بأن ينصرف بالعصر وذلك
(كالخل وماء الورد) والماء المستعمل ونحو ذلك كالمستخرج من البقول لأنه
قالع ومزيل والطهورية بالقاع وإزالة النجاسة المجاورة فإذا انتهت أجزاء
النجاسة بقي طاهراً بخلاف نحو لبن وزيت لأنه غير قالع (وإذا أصابت الخف
ونحوه كمنزل (نجاسة لها جرم) بالكسر الجسد والمراد به كل ما يرى
بعد الجفاف كالروث والعذرة والمني ولو من غيرها كغمر وبول أصابه تراب به
بغنى در (لجفت) النجاسة (فذلكه) أي الخف ونحوه (بالأرض) ونحوها
(جان) لأن الجلد أصله لا يتداخله أجزاء النجاسة الا قليلاً ثم يجتذبه الجرم إذا
جف فإذا زال زال ما قام به وفي الرطب لا يجوز حتى يفصله لأن السج بالارض

بطل
في حكم الإنجاس

يكثره ولا يطهره هدايه (والمني نجس) نجاسة مظلطة (يجب غسل رطبه واذا
 جف على الثوب) ولو جديدا مبطنا وكذا البدن في ظاهر الرواية (انجزا
 فيه الفرك) لقوله صلى الله عليه وسلم لعائشة فاحسليه ان كان رطبا وافرغيه
 ان كان يابسا (والنجاسة اذا اصابته المرأة او السيف اكتفى بمسحهما) بما
 يزول به اثرهما ومثلهما كل صقيل لامستام له كزجاج وعظم وآنية مدهونه
 وظفر لانه لا يداخله النجاسة وما على طائره يزول بالمسح (واذا اصابته
 الارض نجاسة نجفت بالنمس) او نحوها قال في الجوهره التقيد بالشمس
 ليس بشرط بل لو جفت بالظل فالحكم كذلك اه (وفذهب اثرها) الاثر
 اللون والظلم والرائحة (جازت الصلاة على مكانها) لكن لا يجوز التيمم منها
 لان المشروط للصلاة الطهارة والتيمم الطهورية وحكم آجر مفروش وشجر
 وكلاء قائمين في الارض كذلك فيطهر بالخفاف (ومن اصابته من النجاسة
 المظلطة كالدلم والبول) من غير ما كوى اللحم ولو من صغير لم يطعم (والفائط
 والخمر) وخره طبر لا يزرعي في الهوى كدجاج وبط وأوز (مقدار الدرهم
 فادونه جازت الصلاة معه) لان القليل لا يمكن التحرز عنه فيجعل عقوا وقدرناه
 بقدر الدرهم اخذاعن موضع الاستنجاء (فان زاد) عن الدرهم (لم يجز) الصلاة
 ثم يروى اعتبار الدرهم من حيث المساحة وهو قدر عرض الكف في الصحيح
 ويروى من حيث الوزن وهو الدرهم الكبير المثقال وقيل في التوفيق بينهما ان الاولى
 في الرقيق والثانية في الكثيف وفي النبايع وهذا القول اصح وفي الزاهدي قيل
 هو الاصح واختاره جماعة وهو اولى لما فيه من اجمال الروايتين مع مناسبة التوزيع
 (وان اصابته من النجاسة المخففة كبول ما يؤكل لحمه) ومنه الفرس وقيد بالبول
 لان نجاسة البقر والروث والخثى غليظة عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد
 خفيفة قال الشربلالي وهو الاظهر لهموم البلوى بائلاء الطرق بها وظهرها
 محمد آخره وقال لا يمنع الروث وان غش لما رأى من بلوى الناس من ائلاء الطرق
 والخانات بها لما دخل الرمي مع الخليفة وقاس المشايخ عليه طين بخارى لان ممشى
 الناس والدواب واحداه (جازت الصلاة معه ما لم يبلغ زرع) جميع (الهوم)
 يروى ذلك عن ابي حنيفة لان التقدير فيه بالكثير الفاحش والربع ملحق
 بالكل في حق بعض الاحكام هداية وصححه في البسوط وهو ظاهر ما مشى عليه

اصحاب التون وقيل ربع الموضع الذي اصابه كالذيل والكم والدخريص ان كان
المصاب ثوبا ورع العضو المصاب كاليد والرجل ان كان بدنا وصححه في التحفة
والمحيط والمجتبي والسراج وفي الحقايق وعليه الفتوى وقيل ربع ادنى ثوب تجوز
فيه الصلاة كالمتر قال الاقطع وهذا اصح ما روى فيه اه فقد اختلف التصحيح
كما ترى لكن ترجح الثاني بان الفتوى عليه وهو الاحوط فثبت في الفتح
وقوله يعني صاحب الهداية لان التقدير فيه بالكثير الفاحش بعيد ان اصل الروى
عن ابي خبيفة ذلك على ما هو دأبه في مثله من عدم التقدير فاعدا فاحشا
منع وما لا فلا اه وانما عدلوا عن التعبير بالكثيرا لفتاحش الى التقدير بالربع
تبسيرا على الناس سيما من لا راي له من العوام كما مر على نظيره الكلام وبه ظهر
الجواب عما اذا اصاب الثوب او البدن من النجس الخفيف المتجسد مقدار كثير الا
انه لئلا يتركه لا يبلغ الربع فهل يتنع وما القدر المانع ولا شك انه اذا كان كثيرا فاحشا
يتنع وان لم يبلغ الربع لئلا يتركه لما علمت انه اصل المروى عن الامام ويحد القدر
المانع فيه تبسيرا بانه ان كان بحيث لو كان ما ناعا بلغ الربع منع والا فلا (وتطهير)
محل (النجاسة التي يجب غسلها على وجهين) لان النجاسة اما ان تكون لها
عين مريئة اولا (فما كان له عين مريئة) كالدّم (فطهارتها) اى
النجاسة والمراد محلها (زوال عينها) ولو مرة على الصحيح وعن الفقيه ابي جعفر
انه يغسل مرتين بعد زوال العين الحاقا لها بغير مريئة غسلت مرة (الا ان يبقى
من اثرها) كما هو اوريد (ما يشق ازالتها) فلا يضر بقاؤه ويغسل الى ان يصفوا الماء
على الراجح والمثقة ان يحتاج في ازالته الى غير الماء القراح كخرس او صابون
او ماء جار (وما ليس له عين مريئة) كالبول (فطهارتها ان يغسل) اى محل النجاسة
(حتى يغلب على ظن الفاعل انه) اى المحل (قد طهر) لان التكرار لا بد منه
للاستحراج ولا يقطع بزواله فاعتبر غالب الظن كما في امر القبة وانما قدروا
بالثلاث لان غالب الظن يحصل عنده فاقيم السبب الظاهر مقامه تسيرا ويتأيد
ذلك بمحدث المستيقظ من منامه ثم لا بد من العصر في كل مرة في ظاهر الرواية
لانه هو المستخرج هداية (والاستجاء سنة) مؤكدة للرجال والنساء (يجزى
فيه) لاقامة السنة (الحجر وما قام مقامه) من كل عين طاهرة فاعلة غير محترمة
ولا متقومة كدّر (يمسحه) اى المخرج (حتى ينقيه) لان المقصود هو الانقاء

بطل
في تطهير النجاسة

بطل
في بيان الاستجاء

فيصير ما هو المقصود (وليس فيه) أى الاستنجاء (عدد مستون) بل مستحب
 فيستحب الثلاث ان حصل التنظيف بما دونها والا جعلها وثرا (وغسله) أى
 المخرج (بالماء) بعد الاثناء بالحجر والا (افضل) اذا كان بلا كشف عورة عند
 من يراه اقامه فيتركه لانه حرام يفسق به فلا يتركه لأقامة الفضيلة (فان تجاوزت
 النجاسة مخرجها) وكان التجاوز بانفراده اسقوط اعتبار ذلك الموضع أكثر
 من الدرهم (لم يجر فيه) أى في طهارته (الا الماء) او المانع فلا يظهر بالحجر
 لانه من باب ازالة النجاسة الحقيقية عن البدن (ولا يستنجى بعظم ولا بروث)
 لورود النهى عنه (ولا بطعام) لادى او بهيمة لانه اتلاف واهانة (ولا بينه)
 لورود النهى عنه ايضا الامن عذر باليسرى يمنع الاستنجاء بها * (كتاب الصلاة) *
 شروع في المقصود بعد بيان الوسيلة والصلاة لغة الدعاء قال الله تعالى وصل
 عليهم اى ادع لهم وشرعا الافعال المخصوصة المفتحة بالتكثير المحتمة بالتسليم
 وهى فرض عين على كل مكلف ولكن تؤمر بها الاولاد لسبع سنين وتضرب
 عليها العشرة ولا نخشه ويكفر بما حدها وتاركها عمدا كسلا يجلس ويضرب
 حتى يصلى (اول وقت الفجر) قدمه لعدم الخلاف في طرفيه بخلاف غيره كما
 ستقف عليه (اذا طلع الفجر الثاني) السمي بالصادق (وهو البياض المعترض
 في الافق) بخلاف الاول السمي بالكاذب فانه يخرج مستطيلا في الافق ثم تعقبه
 ظلمة والافق واحد الافاق وهى اطراف السماء (وآخر وقتها ما لم تطلع الشمس)
 اى قبيل طلوعها (واول وقت الظهر اذا زالت الشمس) عن كبد السماء
 (وآخر وقتها عند ابي حنيفة رحمه الله اذا صار ظل كل شئ مثله سوى فيئ
 الزوال) اى الفئ الذى يكون وقت الزوال هذا ظاهر الرواية عن الامام نهاية وهى
 رواية محمد فى الاصل وهو الصحيح كفى النبايع والبدائع والغاية والمنية والمحيط
 واختاره برهان الشريعة المحبوبي وعول عليه النسفي ووقفه صدر الشريعة
 ورجح دليله وفى الغاية وهو المختار واخاره اصحاب المتن وارتضاء الشارحون
 وقد بسط دليله فى معراج الدراية ثم قال والاخذ فى الاحتياط فى باب العبادات اولى
 اذ هو وقت العصر بالاتفاق فيكون اجود فى الدين لتبوت برائة الذمة بيقين
 اذ تقديم الصلاة على الوقت لا يجوز بالا جاع ويجوز التأخير وان وقعت قضاء اه
 (وقالوا) رحمه الله تعالى اخر وقتها (اذا صار ظل كل شئ مثله) سوى فيئ

طلب
 كتاب الصلاة

الزوال فإنه مستثنى على الروايتين جميعاً وهو رواية عنه أيضاً وبه قال زفر والائمة الثلاثة قال الطحاوى وبه تأخذون في غرر الاثر كما رووهوا لما خذ به وفي البرهان وهو الاظهر لبيان امامة جبريل وهو نضر في الباب وفي الفيض وعليه عمل الناس اليوم وبه يفتى كذا في الدرر ونقبه شيخنا في حاشيته فراجعته قال شيخنا والاحسن ما في السراج عن شيخ الاسلام أن الاحتياط أن لا يؤخر الظهر الى المثل ولا يصلي العصر حتى يبلغ المثلين ليكون موثقاً بالصلاة في وقتها بالاجماع اهـ (واول وقت العصر اذا خرج وقت الظهر على) اختلاف (القولين) من المثلين او المثل

(واخر وقتها لما لم تغرب الشمس) اي قبيل غروبها (واول وقت المغرب اذا غربت الشمس) وآخر وقتها لما لم يغرب الشفق وهو اي الشفق الموقته (البياض الذي يسر) (في الافق بعد) غيبة (الجمرة) بثلاث درج كما بين الفجرين كما حققه العلامة الشيخ خليل الكامل في حاشيته على رسالة الاسطرلاب حيث قال التفاوت بين الفجرين وبينكنا بين الشفقين الاحمر والابيض انما هو بثلاث درج وهذا (عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى) قال هو الجمرة) وهو رواية عنه أيضاً وعليها الفتوى كما في الدراية ويجمع الروايات وشروح المجمع وبه قالت الثلاثة وفي شرح المنظومة وقد جاء عن ابي حنيفة انه يرجع عن قوله وقال انه الجمرة لما ثبت عنه من حل غائمة الصحابة الشفق على الجمرة وعليه الفتوى اهـ وتبعه الحبوبى وصدر الشريعة لكن تعقبه العلامة قاسم في تصحيحه وسبقه شيخه الكمال في الفتح فصححا قول الامام ومشى عليه في البحر قال شيخنا لكن تعامل الناس اليوم في عامة البلاد على قولها وقد أبدى في انهر تبعاً للنقابة والوقاية والدرر والاصلاح ودرر البحار والامداد والمواهب وشرح البرهان وغيرهم مصرحين بان عليه

الفتوى اهـ (واول وقت العشاء اذا غاب الشفق وآخر وقتها لما لم يطلع الفجر) اي قبيل طلوعه (واول وقت الترت بعد العشاء) عندهما وعند الامام وقته وقت العشاء الا أن فعله محترق على فعل العشاء فلا يقدم عليها عند التذكر والاختلاف في وقتها فرغ الاختلاف في صفتها جوهرية (واخر وقتها لما لم يطلع

الفجر) وافاد وقتها غير مكلف بهما كما جزم به في النكز والتمتق والدرر وبه أفتى البقال وغيره (ويستحب الاسفار بالفجر) لقوله صلى الله عليه وسلم اسفروا بالفجر فإنه اعظم للاجر قال الترمذى حديث حسن صحيح والاسفار الاضاء يقال

الدرية اربع دقائق
٥١ ط

بطل
في الاوقات المستحبة

مطل
في حد الاسفار

اسفر الفجر اذا اضاء واسفر الرجل بالصلاة اذا صلاها في الاسفار مصباح
وحد الاسفار المستحب ان يكون بحيث يؤديها بتزليل نحو سستين او اربعين
آية ثم يمدها بطهارة لو فسدت وهذا في حق الرجال واما النساء فالافضل لهن
الفلس لانه استوفى غير الفجر ينتظرون فراغ الرجال من الجماعة كذا في المتبني
ومعراج الدراية (و) يستحب (الابراد بالظهير في الصيف) بحيث يمشي في الظل
لقوله صلى الله عليه وسلم ابردوا بالظهير فان شدة الحر من فيج جهنم رواه البخاري
وسواء فيه صلاته مفردا او بجماعة والبلاد الحارة وغيرها في شدة الحر وغيره كذا
في معراج الدراية (و) يستحب (تقديمها في الشتاء) والبيع والخريف كافي الإمداد
عن مجمع الروايات (و) يستحب (تأخير العصر) مطلقا توسعة للنوافل (ما لم تنهيه
الشمس) بذهاب ضوءها فلا يتخير فيها العصر هو الصحيح هداية (و) يستحب
(تجمل المغرب) مطلقا فلا يفصل بين الإذان والإقامة الا بقدر ثلاث آيات
او جلسة خفيفة (و) يستحب (تأخير العشاء الى ما قبل ثلث الليل) الاول
في غير وقت الفجر فيندب نجله فيه (ويستحب في الوتر لمن يالف صلاة الليل)
وينق بالانتهاء (ان يؤخر الوتر الى آخر الليل) ليكون آخر صلاته فيه (فان لم يبق)
من نفسه (بالانتهاء او تر قبل النوم) لقوله صلى الله عليه وسلم من خاف ان لا يقوم
آخر الليل فليوتر اوله ومن طمع ان يقوم آخر الليل فليوتر آخره فان صلاة الليل
مشهودة رواه مسلم باب الاذان هـ ولغة الاعلام وشعر اعلام مخصوص على
وجه مخصوص بالفاظ مخصوصة وقدم ذكر الاوقات على الاذان لانها
اسباب والسبب مقدم على السبب (الاذان سنة) مؤكدة للرجال (لصلوات
الخميس والجمعة) خصها بالذكر مع انها داخله في الخميس لدفع توهم انها
كالعيد من حيث الاذان ايضا فلا يسن لها أولان لها اذانين (دون ما سواها
كالعيد والكسوف والوتر والقرايح وصلاة الجنائز فلا يسن لها) (وصفة الاذان)
معروفة وهي (ان يقول) (الله اكبر الله اكبر الى آخره) اي آخر الفاظه
المعروفة بتزيين تكبير اوله وثنية باقي الفاظه (ولا ترجع فيه) وهو ان يرفع صوته
بالشهادتين بعدما خفض بهما وهو مكروه ملحق (ويزيد في اذان الفجر بعد) قوله
حي على (الفلاح) الثانية (الصلاة خير من النوم) ويقولها (مرتين) لانه وقت
نوم (والإقامة مثل الاذان) فيأمر من تزيين تكبير اوله وثنية باقي الفاظه (الانه يزيد

مطل
باب الاذان

فيها بعد) قوله حتى على (الفلاح) الثانية (قد قامت الصلاة) ويقولها
 (مرتين ويترسل) أي يتمهل ندبا (في الاذان) بسكتة بين كل كلمتين (ويحذر) أي
 يسرع (في الإقامة) بأن يجمع بين كل كلمتين (ويستقبل بهما القبلة فإذا بلغ الى
 الصلاة والفلاح حول وجهه) فيها (يمينا) بالصلاة (وشمالا) بالفلاح
 من غير أن يحول قدميه لأن فيه مناجاة ومناداة فيتوجه في المناجاة الى القبلة وفي المناجاة
 الى من عن يمينه وشماله ويستدير في الصومعة اذا لم يتم الاعلام بمجرد تحويل
 الوجه ليحصل تمام الاعلام (ويؤذن) الرجل (الفاتنة ويقيم) لانها بمنزلة
 الحاضرة (فان قامت صلوات) متعددة واراد قضائهن في مجلس واحد (اذن
 للاولى واقام وكان مخيرا في الباقية) بعدها (ان شا اذن واقام) لكل واحدة
 كالاولى وهو اولى (وان شاء اقتصر) فيما بعد الاول (على الإقامة) وان قضاهن
 في مجالس فان صلى في مجلس اكثر من واحدة فكما امر والا اذن واقام لها (وينبغي)
 للمؤذن (ان يؤذن ويقيم على طهر) ليكون مثملا لاجابة ما يدعو اليه (فان اذن
 على غير وضوء جائز) لانه ذكر وليس بصلاة فكان الوضوء استحبابا هداية (ويكره
 ان يقيم على غير وضوء) لما فيه من الفصل بين الإقامة والصلاة (او يؤذن) او يقيم
 بالاولى (وهو جنب) رواية واحدة هداية وبعاد اذانه (ولا يؤذن لصلاة قبل
 دخول وقتها) فان فعل اعاد في الوقت لان الاذان للاعلام وهو قبل دخول
 الوقت تجهيل وقال ابو يوسف يجوز للفجر في النصف الاخير من الليل لتوارث
 اهل الحرمين هداية * باب شروط الصلاة * الشروط جمع شرط وهو لفظة
 العلامة ومنه اشراط الساعة أي علاماتها وشرعا ما يتوقف عليه وجود الشيء
 ويكون خارجا عن ماهيته ولا يكون مؤثرا في وجوده واحترز بقوله (التي تقدمها)
 عن التي لا تقدمها كالمقارنة والتأخرة عنها وهي التي تأتي في باب صفة الصلاة
 كالحرمة وترتيب الاركان والخروج بصنم كاسيا (والشروط) التي تقدمها
 على ما ذكره المصنف ستة ذكر منها هنا خمسة وتقدم ذكر الوقت اول كتاب الصلاة
 قال الشربلالي وكان ينبغي ذكره هنا لينبه التعلم ليكون من الشروط كافي مقدمة
 ابن الليث ومنية المصلي (الاول والثاني) من الشروط ما عبر عنهما بقوله
 (يجب على المصلي) أي يلزمه (ان يقدم الطهارة من الاحداث والانجاس على ما)
 أي الوجه الذي (قدمناه) في الطهارة (والثالث) قوله (ويستزعرورته) ولو خالبا

بطل
 باب شروط الصلاة

أوفي بيت مظلم ولو بما لا يحل لبسه كثوب حرير وان ثم بلا عذر (والعورة من الرجل ما تحث السرة الى الركبة) أي معها كما صرح بذلك بقوله (والركبة من العورة) قال في الصحيح والأصح أنها من الفخذاه (وبدن المرأة) الحرة (كله عورة الا وجهها وكفيها) باطنها وظاهرهما على الأصح كما في شرح المنية وفي الهداية وهذا تنصيص على أن القدم عورة ويروى أنها ليست بعورة وهو الأصح اه وقال في الجوهرية وقيل الصحيح أنها عورة في حق النظر والمس وليس بعورة في حق الصلاة ومثله في الاختيار ومشي عليه في التنوير وقال العلائي على المعتمد لكن في الصحيح خلافه حيث قال قلت تنصيص الكتاب اولى بالصواب لقول محمد في كتاب الاستحسان وما سوى ذلك عورة وقال قاضي خان وفي قدميها روايتان والصحيح أن انكشاف ربع القدم يمنع الصلاة وكذا في نصاب الفقهاء وتماه فيه فتنبه (وما كان عورة من الرجل فهو عورة من الامة) ولومدبرة او مكتابة او ام ولد (وبطنها وظهرها عورة) ايضا وجانباهما تبع لهما (وما سوى ذلك من بدنها فليس بعورة) وكشف ربع عضو من اعضاء العورة كبطن وفخذ وشعر نزل من راسها ودبر وذكر وانثين وفرج يمنع صحة الصلاة ان استمر مقدار اداء ركع والالا (ومن لم يجد ما يزيل به الجاسة صلى معها ولم يمد الصلاة) ثم ان كان ربع النوب او اكثر طاهرا يصلي فيه لزوما فلو صلى عريانا لا يجزيه وان كان الطاهر اقل من الربع يتحيز بين ان يصلي عريانا والصلاة فيه والصلاة فيه افضل لعدم اختصاص السر بالصلاة واختصاص الطهارة بها (ومن لم يجد ثوبا) ولو بأباحة على الأصح (صلى عريانا قاعدا) مادار جلوه الى القبلة لكونه استزوقا كالشهاد (يومي ايماء بالركوع والسجود فان صلى قائما) يركع ويسجد او قاعدا كذلك (اجزاء) لان في القعود ستر العورة الغليظة وفي القيام اداء هذه الاركان فيميل الى ايماء شاة (و) لكن (الاول افضل) لان الستر واجب لحق الصلاة وحق الناس ولا خلف له والائمة خلف عن الاركان (والرابع) من الشروط قوله (وينوى الصلاة التي يدخل فيها بنية لا يفصل بينها وبين الحرمة بعلم) اجنبى عن الصلاة وهو ما يمنع البناء ويندب اقترانها خروجها من الخلاف قال في الصحيح قلت ولا تسأخر عنها في الصحيح قال الا سيحاجبني لا يصح تأخيرانية عن وقت الشروع في ظاهر الرواية اه ثم ان كانت الصلاة نفلا بكفيه مطلق النية وكذلك

مطل
في تعيين الفروض
وانواع جهته

ان كانت سنة في الصحيح هداية والتعيين افضل واحوط ولا بد من التعيين في الفرض
كظهور وعصر مثلا وان لم يقرنه باليوم او الوقت لو اداء فلو قضاء لم يزم التعيين وسيجئ
ومثله الواجب كوتر ونذر وسجود تلاوة ولا يلزم تعيين عدد الركعات لحصولها
ضمنها فلا يضر الخطاء في عددها والمعتبر في النية عمل القلب لانها الارادة
السابقة للعمل اللاحق فلا عبرة للذكر باللسان الا اذا عجز عن احضار القلب
لهجوم اصابته فكيفه اللسان مجتنب وعمل القلب ان يعلم بداهة من غير تأمل اي
صلاة يصلي والتلفظ بها مستحب اعانة للقلب والخامس من الشروط قوله
(يستقبل القبلة) ثم ان كان بمكة ففرضه اصابته عنها ومن كان غائبا
ففرضه اصابته جهتها هو الصحيح لان التكليف بحسب الوسع هداية وفي معراج
الدراية ومن كان بمكة وبينه وبين الكعبة حائل يمنع المشاهدة كالا بنية
فلا يصح ان حكمه حكم الغائب اه (الا ان يكون خائفا) من عدو او سبع او كان
على خشبة في البحر يخاف الفرق ان انحرف او امر ايضا لا يجد من يحمله
او يجرد الا انه يتضرر (فيصلي الى اي جهة قدر) لتحقيق العذر (فان

اشتبهت عليه القبلة وليس بحضرة من يسأله عنها اجتهد وصلى) الى جهة
اجتهاده والاجتهاد بذل المجهود لنيل المقصود قيد بما اذا لم يكن بحضرة
من يسأله لانه اذا وجد من يسأله وجب عليه سؤاله والاخذ بقوله ولو خالف
رأيه اذا كان الخبير من اهل الموضع ومقبول الشهادة وقيد بالحضرة لانه
لا يجب عليه طلب من يسأله ولو سأل قوما بحضرة فلم يخبروه حتى صلى
بالتحرى ثم اخبروه بعد فراغه انه لم يصل الى القبلة فلا اعادة عليه جوهره
(فان علم انه اخطا) باخبار او تبديل اجتهاد (بعدما صلى فلا اعادة عليه)

لا تباينه بما في وسعه (وان علم ذلك وهو في الصلاة استدار الى القبلة
وبني عليها) اي على الصلاة وكذا اذا تحول رأيه الى جهة اخرى توجه
اليها لوجوب العمل بالاجتهاد فيما يستقبل من غير نقض المؤدى قبله ومن
ام قوما في ليلة مظلمة فتحرى القبلة وصلى الى المشرق وتحرى من خلفه وصلى
كل واحد منهم الى جهة وكلهم خلف الامام ولا يطلون ما صنع الامام اجزاهم
لوجود التوجه الى جهة التحرى وهذه المخالفة غير ما نفعه كافي جوف الكعبة
ومن علم منهم بحال امامه تفسد صلاته لانه اعتقد امامه على الخطا

وكذا

مطل
في ما يل القبلة

وكذا لو كان متقدما عليه لتركه فرض المقام هداية * باب صفة الصلاة *
 شروع في الشروط بعد بيان الشرط (فرائض) نفس الصلاة ستة (الاول
 (التحرية) قائما وعدما من فرائضها لانها منها بمنزلة الباب للدوران
 الباب وان كان غيرها فهو بعد منها وسميت تحرية لانها تحرم الاشياء المباحة
 قبلها المباشرة للصلاة (و) الثاني (القيام) بحيث لومد يديه لا ينال ركبته
 وذلك في فرض وخلق به لتماد عليه وعلى السجود فلو قدر عليه دون السجود
 ندب ايماء فاعدا كما في النذر (و) الثالث (القرأة) لتماد عليها كما سيأتي والرابع
 (الركوع) بحيث لومد يديه نال ركبته (و) الخامس (السجود) بوضع الجبهة
 واحدى اليدين واحدى الركبتين وشئ من اطراف اصابع احدى القدمين على
 ما يجدهم والام تحقق السجدة وكأله بوضع جميع اليدين والركبتين والقدمين
 والجبهة مع الانف كما ذكره المحقق ابن السهام وغيره ومن اقتصر على بعض
 عبارات امتثال فيه مخالفة لما قاله الفقيه ابو الليث والمحققون فقد قصر وتامه
 في الامداد (و) السادس (القعدة الاخيرة مقدار التشهد) الى قوله عبده
 ورسوله هو الصحيح حتى لو فرغ المقتدى قبل فراغ الامام فتكلم او اكمل
 فصلاته تامة جوهره (وما زاد على ذلك) المذكور (فهو سنة) قال في الهداية
 اطلق اسم السنة وفيها واجبات كقرأة الفاتحة وضم السورة اليها ومراعات
 الترتيب فيما شرع مكررا من الافعال والقعدة الاولى وقرأة التشهد في الاخيرة
 والقنوت في الوتر وتكبيرات اليدين والجهر فيما يجهر فيه والخافت فيما يخافت
 فيه ولهذا يجب سجدتنا السهو بتركها هو الصحيح لما انه ثبت وجوبها بالسنة اه
 (فاذا دخل الرجل) اي اراد الدخول (في الصلاة كبر) اي قال وجوبا لله
 اكبر (ورفع يديه مع التكبير حتى يحاذي) ويمس (بابهاميه شحمتى اذنيه) لانه
 من تمام المحاذات ويستقبل بكفيه القبلة وقيل خديه قال في الهداية والاصح
 انه يرفع اولاه ثم يكبر وقال الزاهدي وعليه عامة المشايخ (فان قال بدلا من
 التكبير الله اجل او اعظم او الرحمن اكبر) او اجل او اعظم او الله الا الله
 او غير ذلك من كل ذكر خالص لله تعالى (اجزاه) مع كراهة التحريم وذلك
 (عند ابى حنيفة ومحمد رجهما الله تعالى وقال ابو يوسف رجه الله تعالى)
 ان كان يحسن التكبير (لا يجزيه) الشروع (الابلغ لتكبير) كما كبر وكبير

معرفة ومنكر مقدما ومؤخرا قال في التصحيح قال الاسبجاني والتصحيح قولهما
وقال الزاهد هو التصحيح واعتمده البرهاني واتسبى في اه (ويعتمد) الرجل
(بيده اليمنى على اليسرى) أخذار سفها بخضرة وابهامه باسطا اصابعه الثلاث
على المعصم (ويضمهما) كما فرغ من التكبير (تحت سرته) وتضع المرأة الكف
على الكف تحت اليدى قال في الهداية ثم الاعتماد سنة التيام عند ابى حنيفة
وابى يوسف رجها الله حتى لا يرسل حالة التثاء والاصل ان كل قيام فيه
ذكر مسنون يعتمد فيه وما لا فلا هو التصحيح فيعتمد في حالة القنوت وصلاة الجنازة

ويرسل في القنوة وبين تكبيرات الاعياد اه (ثم يقول) كما كبر (سبحانك اللهم
وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا اله غيرك و) كما فرغ من الاستفتاح
(يستعذ بالله من الشيطان الرجيم) قال في الهداية والاولى ان يقول استعذ بالله
ليوافق القرآن ويقرب منه اعوذ ثم التهوذ تبع للقرأة دون التثاء عند ابى حنيفة
رجه الله لما تلونا حتى يأتي به المسبوق دون المقتضى اه (و) كما فرغ (يقول
بسم الله الرحمن الرحيم ويسرهما) اى الاستعاذة والسملة ولو الصلاة جهرية
(ثم) كما سمي (بقراءة) وجوبا (فاتحة الكتاب وسورة معها) اى مضمومة اليها
كانت بعدها (او ثلاث آيات من اى سورة شاء) فقرأة الفاتحة لا تتعين ركنا
عندنا وكذا ضم السورة اليها هداية (واذا قال الامام ولا الضالين قال) بعدها
(امين) بمد او قصر (ويقولها المؤتم) ايضا مه (ويخفونها) سواء كانت سرية
او جهرية (ثم) كما فرغ من القرأة (يكبر وبركع) وفي الجامع الصغير ويكبر مع
الانحطاط لان النبي صلى الله عليه وسلم كان يكبر عند كل خفض ورفع ويحذف
التكبير حذفان المد في اوله خطا من حيث الدين ليكونه استفهاما وفي آخره حن
من حيث اللغة هداية (ويعتمد بيده على ركبته ويفرج اصابعه) ولا يندب
الى التفريج الا في هذه الحالة ليكون امكن من الاخذ ولا الى الضم الا في حالة
السجود وفيما وراء ذلك ترك على العادة (ويسيط ظهره) ويسوى رأسه بعجزه
(ولا يرفع رأسه) عن ظهره (ولا ينكسه) عنه (ويقول في ركوعه سبحان ربى العظيم)
ويكررها (ثلاثا وذلك ادناه) اى ادنى كمال السنة قال في المنية ادناه ثلاث
والاوسط خمس والاكل سبع اه (ثم يرفع رأسه ويقول) مع الرفع (سمع الله لمن حمده)
ويكتفى به الامام عند الامام وعند الامامين يضم التحميد سرا هداية وهو رواية

وله وذلك ادناه ولو كان الامام
ركوعه فسيخفق النعال من
لحم قال الامام صلى الله عليه وآله
ينتظر ثم خشيعة الربا عن
مام محمد كركع ركعا له من
تأخر عن الجماعة وقال بعضهم
كانه الراضل عن الجماعة ينتظر وان
ان فقل جاز انتظاره وقال بعضهم
كان عادت حضور المسجد وملازمة
جماعة جاز انتظاره ولا فلا وقال
بعضهم ان عرفت لا ينتظم وان لم يعرف فلا بأس بانتظاره

عن الامام ايضا وآليه مال الفضلى والطحاوى وجاعة من المتأخرين معراج عن
الظاهرية ومشي عليه في نور الايضاح لكن المتون على خلافه (ويقول المؤمن
ربنا لك الحمد) ويكتفى به وافضل الله لهم ربنا ولك الحمد ثم حذف الواو ثم حذف
الله فقط والمفرد يجمع بينهم في الاصح هداية وملتقى (فاذا استوى قائما كبر)
مع الخرورج (وسجد) واضما ركبيه اولا (واعتمد يديه على الارض) بعدها
(ووضع وجهه بين كفيه) اعتبارا لآخر الركعة باولها ويوجه اصابع يديه
نحو القبلة (وسجد) وجوبا (على انفه وجهته فان اقتصر على احدهما
جاز عند ابي حنيفة رحمه الله) فان كان على الانف كره وان كان على الجبهة
لا يكره كما في الفتح عن الثقة والبدائع (وقالا لا يجوز الاقتصار على الانف الا
من عذر) وهو رواية عن ابي حنيفة وعايه القنوى جوهره وفي التصحيح
نقلا عن العيون وروى عنه مثل قولهما وعليه القنوى واعتمده المحبوبي وصدر
الشريعة (وان سجد على كور عمامته) اذا كان على جبهته (اوافضل)
اي طرف (ثوبه جاز) ويكره الامن عذر (ويبدى ضبعيه) ثنية ضبع بالسكون
العضد اي الساعد وهو من المرفق الى الكتف اي يظهرهما وذلك في غير
زجة (ويجافى) اي يباعد (بطنه عن فخذيه ويوجه اصابع رجليه نحو القبلة)
والمرأة تحفض وتلرق بطنها بفخذها لان ذلك استر لها هداية (ويقول في
سجوده سبحان ربي الاعلى) ويكررها (ثلاثا وذلك اذناه) اي ادنى كمال السنة
كامر (ثم يرفع رأسه ويكبر) مع الرفع الى ان يستوى جالسا ولو لم يستو جالسا
وسجد اخرى اجزاء عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى ولكلما في مقدار
الرفع والاصح انه اذا كان الى السجود اقرب لا يجوز لانه يعد سجدا وان كان الى
الجلوس اقرب جاز لانه يعد جالسا فتحقق الثانية هداية (فاذا اطمان) اي
سكن (جالسا) بكاسة المشهد (كبر) مع عوده (وسجد) سجدة ثانية كالاولى
فاذا اطمان ساجدا كبر) مع النهوض (واستوى قائما على صدور قدميه)
وذلك بان يقوم واصابع القدمين على هبته في السجود (ولا يقعد) للاستراحة
(ولا يعتمد يديه على الارض) ويكره فعلهما تنزيها لمن ليس به عذر حليه
(ويفعل في الركعة الثانية مثل ما فعل) في الركعة الاولى لانه تكرر الاركان
(الا انه لا يستفتح ولا يعمد) لانهما لم يشرا الامر (ولا يرفع يديه الا في التكبير)

مطل
في بيان الاشارة
في التشهد

(الاولى) فقط (فاذا رفع رأسه من السجدة الثانية في الركعة الثانية افترش)
الرجل (رجله اليسرى بجاس عليها) اى على قدمها بان يجعلها تحت اليته
(ونصب) قدم (اليمنى نصباً ووجهه اصابعه نحو القبلة) ندبا والمرأة تجلس على
اليمنى اليسرى وتخرج رجلاها اليسرى من تحت اليمنى لانه استرلها (ووضع يديه
على فخذه وبسط اصابعه) مفرجة قليلا جاعلا اطرافها عند ركبته (وتشهد)
اى قرأ تشهد ابن مسعود بلا اشارة بسببته عند الشهادة في ظاهر الرواية وعن
ابن يوسف في الامالى انه قد انحصر والنصر ويحلق الوسطى والابهام ويخبر
بالسبابة ونقل مثله عن محمد والامام واعتمده المتأخرون ثبوته عن النبي صلى الله عليه
وسلم بالا حديث الصحيح وصحة نقله عن اثنتى الثلاثة ولذا قال في القحان الاول
خلاف الدراية والرواية وشيخنا رحمه الله تعالى رسالة في التشهد حرر فيها
صحة هذين القولين ونفى ما عداهما حيث قال انه ليس لنا سوى قولين الاول
وهو المشهور في المذهب بسط الاصابع بدون اشارة الثانية بسط الاصابع الى
حين الشهادة فيعقد عندها ويرفع السبابة عند النفي ويضعها عند الاثبات وهذا
ما اعتمده المتأخرون وأما ما عليه الناس من الاشارة مع البسط بدون عقد فلم ار
احدا قال به اه تم ذيل رسالته باخرى حقق فيها صحة الرواية بما عليه الناس
فن رام استيفاء الكلام فليرجع اليهما يظفر بالمرام (والتشهدان يقول التحيات
لله والصلوات والطيبات السلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا
وعلى عباد الله الصالحين اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا عبده ورسوله)
وهذا تشهد ابن مسعود رضى الله عنه فانه قال اخذ رسول الله صلى الله عليه
وسلم بيدي وعلمني التشهد كما كان يعلمني سورة من القرآن وقال قل التحيات لله الخ
هداية ويقصد بالفاظ التشهد معانيها مرادة له على وجه الانشاء كانه يبي الله
تعالى ويسلم على نبيه وعلى نفسه واوليائه در (ولا يزيد على هذا في القعدة الاولى)
فان زاد عامدا كره وان ساهيا سمجد للسهو ان كانت الزيادة بمقدار اللهم
صلى على محمد على المذهب تنوير (ويقرأ في الركعتين الاخيرتين الفاتحة خاصة)
وهذا بيان الافضل وهو الصحيح هداية قلوا سبح ثلاثا ووقف ساكتا بقدرها سمح
ولا بأس به على المذهب تنوير (فان جلس في آخر الصلاة يجلس) مفترشا ايضا
(كما جلس في) القعدة (الاولى وتشهد) ايضا (وصلى على النبي صلى الله عليه

وسلم

وسلم) ولومسوقا كما رجه في المبسوط لكن رجع قاضي خان انه يترسل في التشهد
 قال في البحر ويذبح الافتاء به وسئل الامام محمد عن كيفية ما فقال يقول اللهم
 صل على محمد الخ الصلاة المشهورة (ودعا بما) شأ بما (يشبه الفاظ القرآن)
 لفظا ومعنى بكونه فيه نحو ربنا آتانا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وليس
 منه لانه انما اراد به اندعاء لا القراءة نهر (والادعية) بالنصب عطفا على الفاظ
 والجر عطفا على ان قرآن (الماثورة) اي المروية نحو ما في مسلم اللهم اني اعوذ بك
 من عذاب جهنم ومن عذاب القبر ومن فتنة المحيا والممات ومن فتنة المسيح الدجال
 ومنها (ما) روى ان ابا بكر الصديق رضي الله عنه سال النبي صلى الله عليه وسلم
 ان يعلمه دعاء يدعوا به في صلاته فقال قل اللهم اني ظلمت نفسي ظلما كثيرا ولا
 يغفر الذنوب الا انت فاغفر لي مغفرة من عندك وارحمني انك انت الغفور الرحيم
 (ولا يدعوا بما يشبه كلام الناس) تحرزا عن الفساد وقد اضطرب فيه كلامهم
 والمحتمل زكا قاله الحلبي ان ما في القرآن والحديث لا يفسد مطلقا وما ليس في احدهما
 ان استحتم طلبه من الخلق لا يفسدوا الا افسدوا لوقبل ان يعود قدر التشهد والاخرج
 به من الصلاة مع كراهة التحريم (ثم يسلم عن يمينه) حتى يرى بياض خده
 (فيقول السلام عليكم ورحمة الله) ولا يقول وبركاته لعدم توارثه وصرح الحدادي
 بكراهته (ويسلم) بعدها (عن يساره) ذلك السلام المذكور ويسن خفضه
 عن الاول ويتولى من عن يمينه من الرجال والنساء والحفظة وكذلك في الثانية لان
 الاعمال بالنيات هداية وفي الصحيح واختلافوا في تسليم المقتدى فعن ابي يوسف
 ومحمد يسلم بعد الامام وعن ابي حنيفة فيه روايتان قال الفقيه ابو جعفر المختار ان
 ينظر اذا سلم الامام عن يمينه يسلم المقتدى عن يمينه واذا فرغ عن يساره يسلم
 عن يساره اه (ويجهر) المصلي وجوبا بحسب الجماعة وان زاد اساء (بالقراءة في)
 ركعتي (التجر والركعتين الاوليين من المغرب والعشاء) اداء وقضاء وجمعة
 وعيدين وتراويح ووتر في رمضان (ان كان) المصلي (اما ما ويخفي القراءة فيما
 بعد الاولين) هذا هو المتوارث هداية قال في الصحيح والخافضة تصحيح الحروف
 وهذا هو مختار الكرخي وابي بكر البخاري وعن الشيخ ابي القاسم الصفار وابي جعفر
 الهندواني ومحمد بن الفضل البخاري ان ادنى الخافضة ان يسمع نفسه الا مانع وفي
 زاد الفقهاء وهو الصحيح وقال الحلواني لا يجزئه الا ان يسمع نفسه ومن يقربه وفي

مطلق
 في مواضع الجهر بالقراءة
 والاختفاء

البدائع ما قاله الكرخي اقيس واصح وفي كتاب الصلاة اشارة اليه فانه قال ان
 شأقرا في نفسه سراوان شأجهر واسمع نفسه وقدر صرح في الآثار بذلك وتماه فيه
 (وان كان) المصلي (منفردا فهو مخيران شأجهر واسمع نفسه) لانه امام نفسه
 (وان شأخافت) لانه ليس خلفه من يسمعه والافضل هو الجهر ليكون الاداء على
 هيئة الجماعة هداية (ويخفي الامام) وكذا المفرد (القرأ) وجوبا (في) جميع
 ركعات (الظهر والعصر) لقوله صلى الله عليه وسلم صلاة النهار عجماء اي ليس
 فيها قرأة مسموعة هداية (والوتر) واجب عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهذا
 آخر اقواله وهو الظاهر من مذهبه وهو الاصح وانه سنة وبه اخذ ابو يوسف
 ومحمد وعنه انه فريضة وبه اخذ زفر وقيل بالتوفيق فرض اي غملا وواجب
 اي اعتقاد او سنة اي ثبوت واجمعوا على انه لا يكفر جاحده وانه لا يجوز بدون
 نية الوتر وان القرأة تجب في كل ركعاته وانه لا يجوز ادائه قاعدا او على الدابة بلا
 عذر كما في المحيط اه نهر وهو (ثلاث ركعات لا يفضل بينهما بسلام) كصلاة
 المغرب حتى لو نسي القعود لا يعود اليه ولو عاد ينبغي الفساد كما في الدر (ويقت

مطل
 في بيان صفات الوتر
 واحكامه

في الثالثة قبل الركوع في جميع السنة) اداء وقضاء (ويقرأ) وجوبا (في كل ركعة
 من الوتر فاحم الكتاب وسورة معها) او ثلاث آيات (فاذا اراد ان يفت كبر ورفع
 يديه) كرفعه عند الافتتاح (ثم قنت) ويسن الدعاء المشهور وهو اللهم انا نستعينك
 ونستهديك ونستغفرك ونسئلك ونوئمن بك ونتوكل عليك ونثنى عليك الخير
 كله نشكرك ولا نكفرك ونخلع ونترك من يفجرك اللهم اياك نعبدوك ونصلي ونسجد
 واليك نسعى ونحفد نرجو رحمتك ونخشى عذابك ان عذابك الجد بانكفار
 ملحق قال في التمهيد ونحفد بدال مهملة اي نسرع ولو اتى بها محجمة فسدت كما
 في الحاشية قيل ولا يقول الجد لكنه ثبت في مراسيل ابي داود وملحق بكسر
 الحاء وقحها والكسر افسح كذا في الدراية ويصلي فيه على النبي صلى الله
 عليه وسلم وقيل لا استثناء بما في آخر التشهد وبالأول يفتي واختلف فيمن لا يحسنه
 بالعربية او لا يحفظه هل يقول يارب او اللهم اغفر لي ثلاثا او ربنا آتانا في الدنيا
 حسنة وفي الآخرة حسنة والخلاف في الافضالية والاخير افضل اه
 باختصار وسكت عن صفته من الجهر والاختفاء لانه لم يذكر في ظاهر الرواية وقد
 قال ابن الفضل يخفيه الامام والمقننى وفي الهداية تبعاً للسرخسي انه المختار

ولا يفت

(ولا يفت في صلاة غيرها) الانزلة في الجهرية وقيل في الكل (وليس في شيء من الصلوات قراءة سورة بعينها) على طريق القرصية بحيث (لا يجوز غيرها) وإنما تعين الفتحة على طريق الوجوب (ويكره) للصلى (ان يتخذ سورة) غير الفاتحة (الصلاة بعينها) بحيث (لا يقرأ غيرها) لما فيه من هجران الباقي وإيهام التفضيل وذلك كقراءة سورة السجدة وهل أتى لفجر كل جمعة وهذا إذا رأى ذلك حتما واجبا لا يجوز غيره أما إذا علم أنه يجوز ما سواه سورة قرأها ولكن يقرأها تين تبركا بقراءة النبي صلى الله عليه وسلم فلا يكره بل يتدب لكن بشرط أن يقرأ غيرهما أحيانا ناسي لا يظن جاهل أنه لا يجوز غيرهما (وإذني ما يجرى من القراءة في الصلاة ما يتناوله اسم القرآن) ولودون الآية (عنداني حنيفة) واختارها المصنف ورجمها في البدائع وفي ظاهر الرواية آية تامة طويلة كانت أوقصيرة واختارها المحبوبي والنسفي وصدر الشريعة كذا في التصحيح (وقال لا يجرى أقل من ثلاث آيات قصارا وآية طويلة) ذل في الجوهرة وقولهما في القراءة احتياط والاحتياط في العبادات أمر حسن اهـ (ولا يقرأ المؤتم خلف الإمام) مطلقا وما نسب إلى محمد ضعيف كما بسطه الكمال والملاية فاسم في التصحيح فان قرأ كره تحريما ونصح في الأصح در (ومن أراد الدخول في صلاة غيره يحتاج إلى تبيين نية) نفس (الصلاة ونية المذابة) للإمام وكيفية نيته كما في المحيط أن ينوي فرض الوقت والافتداء بالإمام فيه أو ينوي الشروع في صلاة الإمام أو ينوي الافتداء بالإمام في صلاته ولو نوى الافتداء به لا غير قيل لا يجوز به والأصح أنه يجوز به لأنه جعل نفسه تبعا للإمام مطلقا والتبعية من كل وجه أنما يتحقق إذا صار مصليا ما صلاه الإمام كذا في الدراية (والجماعة) للرجال (سنة مؤكدة) وقيل واجبة وعليه العامة تنويرا عامة مشايخنا وبه جزم في التحفة وغيرها قال في البحر وهو الأرجح عند أهل المذهب اهـ درواقلها اثنان واحد مع الإمام ولو عمير في مسجد أو غيره ويكره تكرارها بأذان وإقامة في مسجد محلة لا في مسجد طريق أو في مسجد لا إمام له ولا مؤذن دروفي شرح المنية إذا لم تكن الجماعة على الهيئة الأولى لا يكره والا يكره وهو الصحيح وبالعدول عن المحراب تختلف الهيئة كذا في البرازية اهـ (وأولى الناس بالإمامة) إذا لم يكن صاحب منزل ولا ذو سلطان (اعلمهم بالسنة) أي الشريعة (والمراد) أحكام الصلاة صحة وفسادا (فان تساوا) علما

طلب
في بيان فرض القراءة

طلب
في بيان الصلاة بالجماعة

قوله فاقراهم لكتاب الله تعالى اي احسنهم تلاوة (فان تساوا فاورعهم)
مرشوعا عطف على اعلم المرفوع
وكذا اورعهم واسنهم ويجوز
ان يكون كلامها فاعل نقل
مخذوف تقديمه يقدم اورعهم
للامامة ولا يجوز نصبه على
انه محذوف لتساو لانهم
لفساد المعنى فافهم

(فاقراهم لكتاب الله تعالى) اي احسنهم تلاوة (فان تساوا فاورعهم)
اي اكبرهم اتقاء للشبهات (فان تساوا فاسنهم) اي اكبرهم سنا لانه
اكثر خشوعا ثم الاحسن خلقا ثم الاحسن وجها ثم الاشرف نسبا ثم الانظف
ثوبا فان استوا يفرع بينهما او الخيار الى القوم وان اختلفوا اعتبر الاكثر
وفي الامداد وما اذا اجتمعوا قاله الامان مقدم ثم الامير ثم القاضي ثم صاحب
المنزل ولومسدة اجرا وكذا يقدم القاضي على امام المسجداه (ويكره) تنزيها (تقديم
انصب) لغلبة جهله لانه لا يتفرغ للعلم (والاعرابي) وهو من يسكن البوادي
لان الجهل فيهم غالب قال تعالى واجدر الايملوا حدود ما نزل الله على رسوله
(والفاسق) لانه يتهم بامر دينه (والاعمى) لانه لا يتوفى النجاسة (وولد الزنا) لانه
لا اب له يتفقه فيقلب عليه الجهل ولان في تقديم هؤلاء تنفير الجماعة فيكره هداية
(فان تقدموا جاز) لقوله صلى الله عليه وسلم صلوا خلف كل برو فاجر (وينبغي
لل امام ان لا يطول بهم الصلاة) عن التندر المنون قراءة واذكارا قال في الفتح
وقد بحثنا ان التطويل هو الزيادة على انقراءة السنونة فانه صلى الله عليه وسلم
نهى عنه وقرأته هي السنونة فلا بد من كون ما نهى عنه غير ما كان دابه بالضرورة
اه (ويكره للنساء) تحريما فصح (ان يصلين وحدهن) يعني بغير رجال (جماعة)
وسواء في ذلك انفرادن والتوافل الصلاة الجنابة (فان فعلن وقفت) المرأة
(الامام وسطهن) فلو تقدمت صحت وأتمت اما آخر (ومن صلى مع واحد)
ولو صبيا (اقامه عن يمينه) محاذياه وعن محمد يضع اصابعه عند عقب الامام
والاول هو الظاهر وان كان وقوفه مساويا للامام وبسجوده يتقدم عليه لا يضر
لان العبرة لموضع القيام ولو صلى خلفه او على يساره جاز الا انه يكون مسبا جوهره
(فان كانا اثنين تقدم عليهما) وعن ابى يوسف يتوسطهما هداية ويتقدم الاكثر
اتفاقا فلو قاموا بجنبه اوقام واحد بجنبه وخلفه صف كره اجاعادر (ولا يجوز
للرجال ان يقتدوا بامرأة) او خشي (اوصي) مطلقا ولو في جازاة او نفل في الاصح
(ويصف) الامام (الرجال ثم الصبيان) ان تعددوا فلو واحد دخل في الصف
ولا يقوم وحده ثم الخناثا ولو مفردة (ثم النساء) كذلك قال الشنخي وينبغي
لل امام ان يأمرهم بان يترأصوا ويسندوا الخلل ويسووا مناكبهم ويقف وسطا
اه (فان قامت امرأة) مشتهاة ولو ماضيا او امة او زوجة او محرما (الى جنب

قوله فان فعلن الا انها ذكر الامام
مع انه امرأة يجب فانيته للامام
من يؤتم به ذكر الامام او اتى وقوله
وسطهن بالتحريك ما بين طرفي
الشيء كانهما بالكون لما بين
بعض عن بعض كجلمة وسط
الدار بالكون امرأه

قوله يكون مسبا الاساءة
دون شراة التحريم وفوق
كراهة التنزيه فيلجئ

مطل
في مسائل المحاذاة

رجل) ركنا كاملا (وهما مشتركان في صلاة واحدة) ذات ركوع وسجود ولا
 حائل بينهما ولم يشر إليها متأخر عنه ونوى الامام امامتها (فسدت صلاته)
 لاصلاتها وان اشار إليها فلم تأخر اولينها امامتها فسدت صلاتها لاصلاته
 وان لم تدم المحاذات ركنا كاملا او لم يكونا في صلاة واحدة او في صلاة غير
 ذات ركوع وسجود بينهما حائل مثل مؤخره ارجل في الطول والاصبع في الفاظ
 لم تضرهما المحاذات والفرجة تقوم مقام الحائل وادناها قدر ما يقوم فيه المصلي
 وتماه في القهستاني (ويكره للنساء) الشواب (حضور الجماعة) مطلقا لما فيه
 من خوف الفتنة (ولا باس بان تخرج العجوز في الفجر والمغرب والعشاء) وهذا عند
 ابي حنيفة اما عندهما فتخرج في الصلوات كلها لانه لا فتنة لقله الرغبة فيهن
 وله ان فرط الشيق حامل فتقع الفتنة غير ان القساق انتشارهم في الظهور والعصر
 والجمعة اما في الفجر والعشاء فانهم نائمون وفي المغرب بالطعام مشتغلون هداية
 وفي الجوهره والقوى اليوم على الكراهة في الصلوات كلها الظهور القساق في هذا
 الزمان اه (ولا يصلي الطاهر خلف من به سلس البول ولا الطاهرات خلف
 المستحاضات) لما فيه من بناء القوى على الضعيف ويصلي من به سلس البول
 خلف مثله وخلف من عذره اخف من عذره (و) كذا (لا) يصلي (القاري)
 وهو من يحتفظ من القرآن ما تصح به الصلاة (خلف الامي) وهو عكس القاري
 (ولا المكتسى خلف العريان) اقوة حالهما (ويحوز ان يؤم للمقيم المتوضئين)
 لانه طهارة مطلقة ولهذا لا يتقدر بقدر الحاجة (والما سيج على الخفين القاسلين)
 لان الخف مانع سرابة الحدث الى القدم وما حل بالخف يزيله المسح (ويصلي
 القائم خلف القاعد) وقال محمد لا يجوز وهو القياس لقوة حال القائم ونحن تركناه
 بالنص وهو ما روى انه صلى الله عليه وسلم صلى آخر صلاته قاعدا والقوم خائفه
 قيام هداية (ولا يصلي الذي يركع ويسجد خلف المومي) لان حال المقدي اقوى
 (ولا يصلي للمفترض خلف المتغفل) لان الاقتداء ببناء ووصف الفرضية معدوم
 في حق الامام فلا يتحقق البناء على المعدوم (ولا) خلف (من يصلي فرضا آخر)
 لان الاقتداء شركة وموافقة فلا بد من الاتحاد ومتى فسد الاقتداء لفقد
 شرط كطاهر معدوم لم تنفد اصلا وان لا اختلاف الصلاتين تنفد نفلا غير
 مضمون كذا في الزيلعي ونثرته الانتهاض بالقهقهة اذا انعقدت والا (ويصلي

المتفل خلف المفترض) لان فيه بناء الضعيف على القوى وهو جائز (ومن
 اقدى بامام ثم علم) اى المقندى (انه) اى الامام (على غير وضوء) في زعمهما
 (اعاد الصلاة) اتفاقا لظهور بطلانها وكذا لو كانت صحيحة في زعم الامام فاسدة
 في زعم المقندى لبنائه على الفاسد في زعمه فلا يصح وفيه خلاف وصحح كل اما
 لو فسدت في زعم الامام وهو لا يعلم به وعلمه المقندى صححت في قول الاكثر وهو الاصح
 لان المقندى يرى جواز صلاة امامه والمقبر في حقه رأى نفسه فوجب القول
 بجوازها كذا في حاشية شيخ مشايخنا الرضى (ويكره للصلى ان يعث بثوبه
 او يجسده) والعبث عمل مالا فائدة فيه مصباح والمراد هنا فعل ما ليس من افعال
 الصلاة لانه ينا في الصلاة (ولا يقلب الحصى) لانه نوع عبث (الا ان لا يمكنه
 السجود) علمه الامثلة (فيسويه مرة) واحدة وتركه افضل لانه اقرب
 للمشروع (ولا يفرق اصابعه) بغيرها او سدها حتى تصوت (ولا يتخصر) وهو
 ان يضع يده على خاصرته قاله ابن سيرين وهو اشهر تأويلاته لما فيه من تفويت
 سنة اخذ اليدين ولانه من فعل الجبارة وقيل ان يتكى على المنخصر (ولا يسدل
 ثوبه) تكبرا او تنهاونا وهو ان يحمل الثوب على رأسه وكفيه ويرسل جوانبه
 من غير ان يضمهما قال في صدر الشريعة هذا في الطيلسان اما في القبا ونحوه فهو
 ان يلقيد على كتفيه من غير ان يدخل يديه في كفيه (ولا يعقص شعره) وهو
 ان يجمه ويعقه في مؤخر رأسه والسنة ان يدعه على حاله يسجد معه (ولا يكف
 ثوبه) وهو رفعه من بين يديه او من خلفه اذا اراد السجود وقيل ان يجمع ثوبه
 ويشده في وسطه لما فيه من التجبر المنافي لوضع الصلاة وهو الخشوع (ولا يلتفت)
 اى يعقده بحيث يخرج وجهه عن القبلة فاما النظر بطرف عينه من غير ان يلوى
 عنقه فخلاف الاولى (ولا يقعى) كالكلب وهو ان ينصب ركبته ويضع يديه
 على الارض (ولا يرد السلام بلسانه) لانه يفسد صلاته (ولا يديه) لانه سلام
 معنى حتى لو صافح بنية التسليم تفسد صلاته (ولا يترفع الا من عذر) لان فيه ترك
 سنة القعود (ولا يأكل ولا يشرب) لانه ليس من اعمال الصلاة فان فعل شيئا
 من ذلك بطلت صلاته سواء كان عامدا او ناسيا (فان سبقه الحدث) في صلاته
 (انصرف) من ساعته من غير مهلة حتى لو وقف قدر اداء ركن بطلت صلاته
 ويباح له المشي والاغتراف من الاناء والانحراف عن القبلة وغسل النجاسة

بطل
 في مكروهات
 الصلاة

بطل
 في ما يل سبقي
 المرح والاشغال

والاستنجاء اذا امكنه من غير كشف عورته وان تجاوز الماء القريب الى غيره
تفسد صلاته لمشيئه من غير حاجة (فان كان اما ما استتخلف) بان يحجره بثوبه الى
الحراب وذهب المسبوق (وتوضا وبني على صلاته) ثم ان كان منفردا فهو بالخيار
ان شاء عاد الى مصلاه وانم صلاته وهو الافضل ليكون مؤديا صلاته في مكان
واحد وان شاء اتم في موضع وضوءه لما فيه من تقليل المشي وان كان مقتديا
فانه يعود الى مكانه الا ان يكون امامه قد فرغ من صلاته فيخبر كالمفرد وان كان
اماما عاد ايضا الى مصلاه وصار ماموما الا ان يكون الخليفة قد فرغ من صلاته
فيخبر ايضا (والاستيناف) في حق الكل (افضل) خروجا من الخلاف وقيل
ان المفرد يستقبل والامام والمقدي يبنى صيانة لفضيلة الجماعة (فان نام) المصلي
في صلاته (فاختم او جن او اغشى عليه او قهقهه استأنف الوضوء والصلاة)
جميعا لانه يندر وجود هذه العوارض فلم يكن في معنى ما ورد به النص هدايه
(وان تكلم) المصلي (في الصلاة) كلا ما يعرف في تفاهم الناس ولو من غير
حروف كالذي يستاق به الجار (عامدا او ساهيا بطلت صلاته) وكذا لو أن أو تأوه
او ارتفع بكاه من وجع او مصيبة فان كانت من ذكر جنة او نار لا تبطل
لدالتها على زيادة الخشوع (وان سبقه الحدث بعد التشهد توضا وسلم)
لان التسليم واجب فلا بد من التوضي لياق به (وان تعمد الحدث في هذه الحالة)
يعنى بعد التشهد (او تكلم او عمل علانيا في الصلاة تمت صلاته) لتعذر البناء
بوجود القاطع ولم يبق عليه شئ من الاركان (وان راي المنيتم الماء) الكافي
(في صلاته) قبل القعود الاخير قدر التشهد (بطلت صلاته) اتفاقا (وان رأى)
الماء (بعد ما قصد قدر التشهد او كان ماسحا) على الخفين (فانقضت مدة
مسحه او خلع خفيه بعمل رفيق) اى قليل فلو بعمل كثير تمت صلاته اتفاقا
(او كان اميا فعمل سورة) بتذكر او عمل قليل بان قرا عنده آية فحفظها (او)
كان يصلي (عريانا) لفقد الساتر (فوجد ثوبا او) كان يصلي (موميا) لعجزه
عن الركوع والسجود (فقدر على الركوع والسجود او تذكر ان عليه صلاة
قبل هذه) الصلاة وكان ذا ترتيب وفي الوقت سعة (او احدث الامام القارى
فاستخلف اميا او طلعت الشمس في صلاة الفجر او دخل وقت العصر في صلاة
(الجمعة او كان ماسحا على الجبيرة فسقطت عن برء او كان صاحب عذر

مطل
في سائل سبق الحديث

مطل
في سائل الاثنى عشر

فانقطع عذره) كالاستحاضة ومن هو معها بان توصات مع السبلان وشرعت في الظهر وقعدت قدير التشهد فانقطع الدم ودام الانقطاع الى غروب الشمس فانها تعيد الظهر عنده كما لو انقطع في خلال الصلاة (بطلت صلاته في قول ابي حنيفة) وذلك لان الخروج بصنعه فرض عنه فاعترض هذه الاشياء في هذه الحالة كاعتراضها في خلال الصلاة (وقال ابو يوسف ومحمد تمت

صلاته) لان الخروج بصنعه ليس بفرض فاعترض هذه الاشياء كاعتراضها بعد السلام قال في الصحيح ورجح دليله في الشروح وطامة المصنفات واعتمد النسفي وغيره اه * باب قضاء الفوائت * لما فرغ من بيان احكام الاداء وما يتعلق به الذي هو الاصل شرع في بيان احكام القضاء الذي هو خلفه وعبر بالفوائت دون المتروكات تحسينا للظن لان الظاهر من حال المسلم ان لا يترك الصلاة عمدا ولذا قال (ومن فاتته صلاة) يعني من غفلة او نوم او نسيان (قضاها اذا ذكرها) وكذا اذا تركها عمدا لكن للمسلم عقل ودين يمنعان عن التفويت قصدا (وقدمها) لزوما (على صلاة الوقت) فلو عكس لم تجز الوقتية وزنه اعادتها (الا ان) يعني الفاتئة ولم يذكرها حتى صلى الوقتية او يكون ما عليه من الفوائت اكثر من ست صلوات او يضيق وقت الحاضرة (ويخاف فوت صلاة الوقت) ان اشتغل بقضاء الفاتئة (فيقدم صلاة الوقت)

حينئذ (ثم يقضيها) يعني الفاتئة (وان فاتته صلوات رتبها) لزوما (في القضاء كما وجبت) عليه (في الاصل اي قبل الفوات وهذا حيث كانت الفوات قليلة دون ست صلوات واما اذا صارت ستا فاكثرا فلا يلزمه الترتيب لما فيه من الحرج ولذا قال (الا ان تزيد الفوات على ست صلوات) وكذا لو كانت ستا والمعتبر خروج وقت السادسة في الصحيح امداد (فيسقط الترتيب فيها) اي بينها كما سقط فيما بينها وبين الوقتية ولا يعود الترتيب بعودها الى القلة على المختار كما في الصحيح (* باب الاوقات التي تكره فيها الصلاة *) والاقوات التي لا تجوز فيها او عيوب بالاول لانه الاغلب وانما ذكره ههنا لان الكراهة من الموارض فاشبه الفوائت جوهرية (لا يجوز الصلاة) اي المفروضة والواجبة التي وجبت قبل دخول الاوقات الالية وهي (عند طلوع الشمس) الى ان ترتفع وتبيض قال في الاصل اذا ارتفعت الشمس قدر ربح او ربحين تباح الصلاة وقال الفضلي ما دام الانسان

مطل
في احكام قضاء
الفوائت

مطل
في بيان الاوقات
المكروهة

يقدر على النظر الى قرص الشمس فالشمس في طلوعها فلا تباح فيه الصلاة
 فاذا عجز عن النظر تباح آه (ولا عند قيامها في الظلمة) الى ان تزول (ولا عند)
 قرب (غروبها) بحيث تصفر وتضعف حتى تقدر العين على مقابلتها الى ان
 تغرب وكذا (لا يصلي) اى لا يجوز ان يصلي (على جنازة) حضرت قبل دخول
 احد الاوقات المذكورة واخرت اليه (ولا يسجد للتلاوة) لاية تليق قبله لانها
 في معنى الصلاة (العصر يومه) فانه يجوز اداؤه (عند غروب الشمس) لبقاء سببه
 وهو الجزء المتصل به الاداء من الوقت فاديت كما وجبت بخلاف غيرها من الصلوات
 فانها وجبت كاملة فلا تنأى بالاناقص قيد بمصر يومه لان عصر غيره لا يصح
 في حال تغير الشمس لاضافة السبب بخروج الوقت الى جهة وليس بمكروه
 فلا يتأدى في مكروه (ويكره ان يتنفل) قصدا ولو لها سبب (بعد صلاة الفجر
 حتى تطلع الشمس) وترتفع (وبعد صلاة العصر) ولو لم تغير الشمس (حتى تغرب
 ولا بأس بان يصلي في هذين الوقتين) المذكورين (النوافل) ويسجد للتلاوة
 ويصلي على الجنازة لان النهى لمعنى في غير الوقت وهو كون الوقت كالمشغول
 بفرض الوقت حكما وهو افضل من النفل فلا يظهر في حق فرض آخر مثله
 فلم يظهر تأثيره الا في كرامة النافلة بخلاف ما ورد النهى عن الصلاة فيه لمعنى
 فيه وهو الطلوع والاستوى والغروب قيؤ في ابطال غير النافلة وفي كراهة النافلة
 لا ابطالها (ولا يصلي) في الوقتين المذكورين (ركعتي الطواف) لان وجوبه لغيره
 وهو ختم الطواف وكذا المنذور لتعلق وجوبه بسبب من جهته وما شرع فيه ثم
 افسده لصيانة المودى (ويكره ان يتنفل بعد طلوع الفجر باكثر من ركعتي الفجر)
 قبل فرضه قال شيخ الاسلام النهى عما سواهما لحقهما لان الوقت متعين لهما
 حتى لو نوى تطوعا كان عنهما ام وفي التجنيس المتنفل اذا صلى ركعة قطع
 الفجر كان الا تمام افضل لانه وقع لاعتقاده (ولا يتنفل قبل المغرب) لما فيه
 من تأخير المغرب المستحب تعجيله (* باب النوافل *) جمع نافلة وهي لغة الزيادة
 وشرعا عبارة عن فعل مشروع ليس بفرض ولا واجب ولا مشنون جوهر فقال
 في النهاية لقبه بالنوافل وفيه ذكر السنن ليكون النوافل اعم ام وقدم بيان السنة
 لانها اقوى فقال (السنة) وهي لغة الطريقة مرضية او غير مرضية وشرعا الطريقة
 المسلوكة في الدين من غير افتراض ولا وجوب (في الصلاة ان يصلي ركعتين بعد

مطل
 في اوقات كراهة التنفل

مطل
 في احكام النوافل

(طلوع الفجر) بدأ بها لأنها آكد من سائر السنن ولهذا قيل إنها قريبة من الواجب
 (واربعاً قبل) صلاة (الظهر) بتسليمة واحدة ويقتصر في الجلوس الأول على
 التسليم ولا يأتي في ابتداء الثالثة بدعاء الاستفتاح وكذا كل رباعية مؤكدة
 بخلاف التسليمة فإنه يأتي بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ويستقبح ويتعوذ
 لكن قال في شرح المنية مسئلة الاستفتاح ونحوه ليست بروية عن المتقدمين
 من الأئمة وإنما هي اختيار بعض المتأخرين اهـ (وركتين بعدها واربعاً قبل)
 صلاة (العصر) بتسليمة أيضاً وهي مستحبة (وان شاء ركتين) والاربع أفضل
 (وركتين بعد) صلاة (المغرب) وهما مؤكدتان (واربعاً قبل) صلاة (العشاء)
 بتسليمة أيضاً (واربعاً بعدها) بتسليمة أيضاً وهما مستحبتان أيضاً فان اراد
 الأكل فلهما (وان شاء) اقتصر على صلاة (ركعتين) المؤكدةين بعدها قال
 في الهداية والأصل فيه قوله صلى الله عليه وسلم من تأخر على اثنتي عشرة ركعة
 في اليوم والليلة بنى الله له بيتاً في الجنة وفسر على نحو ما ذكر في الكتاب غير أنه
 لم يذكر الأربع قبل العصر فلهذا سماه في الأصل حسناً ولم يذكر الأربع قبل
 العشاء ولهذا كان مستحباً لعدم المواظبة وذكر فيه ركعتين بعد العشاء وفي غيره
 ذكر الأربع فلهذا خبر إلا أن الأربع أفضل اهـ وكذا السنن سنة الفجر ثم الأربع
 قبل الظهر ثم الكل سواء ولا يتنقض شيء منها إذا خرج الوقت سوى سنة الفجر
 إذا فاتت معه وقضاء من يومه قبل الزوال (ونوافل النهار) من غير فيها (ان شاء
 صلى) كل (ركعتين بتسليمة وان شاء) صلى (اربعا) بتسليمة (وتكره الزيادة
 على ذلك) أي على أربع بتسليمة (فأما نافلة الليل فقال ابو حنيفة) رحمه الله
 تعالى (ان صلى) أربع ركعات أو ست ركعات أو (ثمان ركعات بتسليمة واحدة
 جاز) من غير كراهة (وتكره الزيادة على ذلك) أي على ثمان بتسليمة والأفضل
 عنده اربعاً اربعاً ليلاً ونهاراً (وقال) الأفضل بالنهار كما قال الامام (ولا يزيد
 بالليل على ركعتين بتسليمة) قال في الدراية وفي الصيون وبه يفتى اتباعاً للحديث
 وتعبه العلامة قاسم في تصحيحه ثم قال وقد اعتمد الإمام البرهاني والنسفي وصدر
 الشريعة وغيرهم قول الامام اهـ (والقراءة في الفرض) في ركعتين مطلقاً فرض
 (واجبة) من حيث تعيينها (في الركعتين الاوليين) (وهو حيث قرأ في الاولين) من غير
 في الآخرين ان شاقراً (الفاتحة) (وان شاء سبع) ثلثاً (وان شاء سكت) مقدار

مطل
 في حكم السنن المؤكدة
 والمستحبة

ثلاث تسبيحات قال في الهداية هكذا روى عن أبي حنيفة وهو المأثور عن
 علي وابن مسعود وعائشة رضي الله عنهم إلا أن الأفضل أن يقرأ لأنه عليه
 الصلاة والسلام داوم على ذلك ولهذا لا يجب السهو بتركها في ظاهر الرواية
 (والقراءة واجبة) أي لازمة بحيث يفوت الجواز بفوتها (في جميع ركعات النفل
 وفي جميع ركعات (الوتر) قال في الهداية أما النفل فلأن كل شفع منه صلات على
 حدة والقيام إلى الثالثة كتحريمه مبتدأة ولهذا لا يجب بالتحريم الأولى الأربعين
 في المشهور عن أصحابنا ولهذا قالوا يستقيم في الثالثة وأما الوتر فلا احتياط
 آه (ومن دخل في صلاة النفل) قصدا (ثم أفسدها) بفعله أو بغير فعله كروية
 المنيم أو نحوه (قضاها) وجوبا ويقضى ركعتين وإن نوى أكثر خلافا
 لأبي يوسف قيدنا بالقصد لأنه إذا دخل في النفل ساهيا كما إذا قام الخامسة ناسيا
 ثم أفسدها لا يعضيها (فإن صلى أربع ركعات وقعد في) رأس الركعتين
 (الأوليين) مقدار التشهد (ثم أفسد الآخرين) بعد الشروع فيها بان قام
 إلى الثالثة ثم أفسدها (قضى ركعتين) فقط لأن الشفع الأول قد تم والقيام
 إلى الثالثة بمنزلة تحريمه مبتدأة فيكون ملزما قيدنا بالعود لأنه لو لم يقعد وأفسد
 الآخرين لزمه قضا الأربع أجماعا وقيدنا بما بعد المشروع لأنه لو أفسد قبل
 الشروع في الشفع الثاني لا يقضى شيئا خلافا لأبي يوسف (ويصلي النافلة)
 مطلقا راجعة أو مستحبة (قاعدا مع القدرة على القيام) وقد حكى فيه الإجماع
 ولا يرد عليه سنة الفجر لأنه مبني على القول بوجوبها ولذا قال الزيلعي وأما
 السنن الرواتب فتوافل حتى تجوز على الدابة وعن أبي حنيفة أنه ينزل لسنة
 الفجر لأنها أكد من غيرها وروى عنه أنها واجبة وعلى هذا الخلاف إذا واه
 قاعداه وفي الهداية واختلفوا في كيفية القعود والمخار أنه يقعد كما في حالة
 التشهد لأنه عهد مشروعا في الصلاة (وإن اعتصمها) أي النافلة (فإنما تم قعد)
 وأعمها قاعدا (جاء عند أبي حنيفة) رحمه الله تعالى لأن القيام ليس بركن في
 النفل فجاء تركه ابتداء إبقاء أولى (وقالا لا يجوز إلا من عذر) لأن الشروع ملزم
 كالنذر قال في الهداية قوله استحسان وقولهما قياس وقال العلامة قاسم في
 التصحيح واختار المحبوبي والنسفي وغيرهما قول الإمام (ومن كان خارج المصر)
 أي العمران وهو الموضع الذي يجوز للمسافر فيه قصر الصلاة (ينفل) أي

ظل
 في حكم صلاة النفل
 جالسا

يجوز له التنفل (على دابته) سواء كان مسافرا او مقبلا (الى اى جهة) متعاقبا يومى
 (توجهت) دابته (يوى ايماء) اى يشير الى الركوع والسجود بالايحاء براسه
 ويجعل السجود اخفض من الركوع قيد بخارج المصر لانه لا يجوز التنفل على
 الدابة في المصر خلافا لابي يوسف وقيد بكونه على الدابة لعدم جواز التنفل
 للماشى وقيد بجهة توجه الدابة لانه لو صلى الى غير ما توجهت به وكان لغير القبلة
 لا يجوز لعدم الضرورة (*باب سجود السهو*) من اضافة الشئ الى سببه ووالاه
 بالنوافل لكونها جوار (سجود السهو واجب في الزيادة والنقصان) والاول
 كون السجود (بعد السلام) حتى لو سجد قبل السلام جاز الا ان الاول اولى
 جوهرة ويكتفى بسلام واحد عن يمينه لانه المعهود وبه يحصل التحيل وهو
 الاصح كما في البحر عن المجتبى وفي الدراية عن الحيط وعلى قول عامة المشايخ
 يكتفى بتسليمه واحدة وهو الاضمن للاحتياط آه وفي الاختيار وهو الاحسن
 وقال الشرنبلال في الامداد بعد ان نقل عن الهداية ان الصحيح ان يأتى
 بالتسليتين ولكن قد علمت انه بعد الاول احوط وقد منع شيخ الالام خواهر
 زاده السجود للسهو بعد التسليتين فاتبعنا الاصح والاحتياط آه ثم بعد السلام
 (يسجد سجدتين ثم يشهد) قال في الهداية ويأتى بالصلاة على النبي صلى
 الله عليه وسلم والدعاء في قعدة السهو هو الصحيح لان الدعاء موضع آخر
 الصلاة آه وقال الطحاوى يدعو في القعدتين جميعا وفي الخاتمة ومن عليه
 السهو يصلى على النبي صلى الله عليه وسلم في القعدة الاولى عند ابي حنيفة
 وابي يوسف وفي قول محمد في القعدة الثانية والاحتياط ان يصلى في القعدتين آه
 (ويسلم والسهو يلزم) اى يجب قال في الهداية وهذا يدل على ان سجدة السهو
 واجبة وهو الصحيح آه (اذا زاد في صلاته فعلا من جنسها ليس منها) كما اذا ركع
 ركوعين فانه زاد فعلا من جنس الصلاة من حيث انه ركوع ولكنه ليس منها
 لكونه زائدا قال في الهداية وانما يجب بالزيادة لانها لا تعزى عن تأخير ركن او ترك
 واجب آه (او ترك فعلا مسنونا) اى واجبا عرف وجوبه بالسنة كالتعدة الاولى
 او قام في موضع القعود او ترك سجدة التلاوة عن موضعها جوهرة (او ترك قراءة الفاتحة)
 او اكثرها (او القنوت) او تكبيرته (او التشهد) في اى القعدتين او القعود الاول
 (او تكبيرات العيدين) او بعضها او تكبيرة الركعة الثانية منها (او جهر الامام

مطل
 في احكام سجود السهو

فبما يخاف فيه او خافت فيما يجهر فيه (قال في الهداية واختلفت الرواية في المقدار
والاصح قدر ما تجوز الصلاة في الفصاين لان اليسير من الجهر والاخفاء لا يمكن
الاحتراز عنه والكثير يمكن وما تصح به الصلاة فهو كثير آه قيد بالامام لان
المنفرد اذا خافت فيما يجهر فيه لا سهو عليه اجماعا لانه مخير فيه وان جهر فيما
يخاف فيه ففيه اختلاف المشايخ فقال الكرخي لا سهو عليه وهو مفهوم كلام
المص ومشي عليه في الهداية حيث قال وهذا في حق الامام دون المنفرد لان
الجهر والخافة من خصائص الجماعة قال شارحها المعنى وهذا جواب ظاهر
الرواية واما جواب رواية النوادر فانه يجب عليه سجدة السهو وكذا ذكره
الناطقي في واقعاته آه (وسهو الامام يوجب على المؤتم السجود) ان سجد الامام
ولو اقتداه بعد سهو الامام لان ما يعتد لازمة لكن اذا كان مسبوقا انما يتابع
الامام في السجود دون السلام لانه للخروج من الصلاة وقد بقي عليه من
اركانها كما في البدائع (فان لم يسجد الامام) لسهوه (لم يسجد المؤتم) لانه يصير
مخالفا (فان سهى المؤتم) حالة اقتدائه (لم يلزم الامام ولا المؤتم السجود) لانه ان سجد
وحده كان مخالفا لامامه وان تابعه الامام ينقلب الاصل تبعا فيدنا بحالة الاقتدا
لان المسبوق اذا سهى فيما يقضيه يسجد له وان كان سبق له سجد مع الامام
لان صلاة المسبوق كصلاتي حكما لانه منفرد فيما يقضيه (ومن سهى عن
القعدة الاولى) من الفرض ولو عمدا (ثم تذكر وهو الى حال القعود اقرب) كأن
رفع اليه من الارض وركبته بعد عليها لم يرفعهما (عاد وجلس وتشهد)
ولا سجد عنده في الاصح هداية (وان كان الى حال القيام اقرب) كان استوي
النصف الاسفل وظهره بعد فمن قبح عن الكافي (لم يعتد) لانه كاتمام معنى لان
ما ظرب الشيء يعطى حكمه (ويسجد للسهو) استترك الواجب قال في الفتح ثم
قبل ما ذكر في الكتاب رواية عن ابي يوسف اختارها مشايخ بخارى اما ظاهر
المذهب فانه يستوفى ما يعود قيل وهو الاصح آه قيدنا القعدة من الفرض لان
المتنفل يعود ما لم يقيد بسجدة (ومن سهى عن القعدة الاخيرة فقام الى الخامسة
رجع الى القعدة ما لم يسجد) لان فيه اصلاح صلاته وامكنه ذلك لان ما دون
الركعة يحمل الرفض هداية (والفي الخامسة) لانه رجع الى شيء محله قبلها فترفض
هداية (ويسجد للسهو) لانه اخر واجبا وهو القعدة (فان قيد الخامسة بسجدة

بطل فرضه (اي وصفه) ونحو (صلاته نفلا) عند أبي حنيفة وأبي يوسف
 (وكان عليه) ندبا (ان يضم اليها ركعة ماضية) ولو في العصر ويضم رابعة
 في الفجر كيلا يتنفل باوتر ولو لم يضم لاشي عليه لانه لم يشرع فيه قصدا
 فلا يلزمه اتمامه ولكنه يندب ولا يسجد للمسهو على الاصح لان النقصان بالفساد
 لا يجبر (وان قعد في الرابعة) مثلا (قدر التشهد ثم قام الى الخامسة ولم يسلم)
 لانه (يفظنها القعدة الاولى عاد) ندبا (الى القعود) ليسلم جالسا (ما لم يسجد
 في الخامسة ويسلم) من غير اعادة التشهد ولو سلم قائما لم تفسد صلاته وكان تاركا
 للسنة لان السنة التسليم جالسا امداد (وان قيد الخامسة) مثلا (بسجدة ضم اليها
 ركعة اخرى) استجبا بالكرهية التنفل بالوتر (وقد تمت صلاته) لوجود الجلوس
 الاخير في محله (والركعتان) الزائدتان (له نافلة) ولكن لا ينوبان عن سنة الفرض
 على الصحيح وسجد للمسهو لتأخير السلام وتمكن النقصان في الفرض بالخروج
 لا على الوجه الواجب امداد (ومن شك في صلاته) اي تردد في قدر ماصلى
 (فلم يدرا ثلاثا صلى ام اربعا وكان ذلك اول ما عرض له) من الشك بعد بلوغه في صلاة
 وهذا قول الاكثر وقال فخر الاسلام اول ما عرض له في هذه الصلاة واخاره
 ابن الفضل وذهب السرخسي الى ان المعنى ان السهو ليس بعادة لانه لم يسه
 قط واليه يشير قول المص بعده يعرض له كثيرا (استأنف الصلاة) بمثل مناف
 وبالسلام فاعدا اولي ثم المراد هنا من الشك مطلق التردد الشامل للشك الذي
 هو تساوى الطرفين والظن الذي هو ترجيح احدهما بدليل قوله في مقابله
 بنى على غالب ظنه قيد بكونه في صلاته لانه لو شك بعد الفراغ او بعد ما قعد
 قدر التشهد لا يعتبر شكه الا ان يتيقن بالترك (فان كان الشك يعرض له)
 في صلاته (كثيرا بنى على غالب ظنه) لان في الاستئناف مع كثرة عروضه حرجا
 وهذا اذا كان له ظن (يرجع احد الطرفين) فان لم يكن له ظن (يرجع احدهما
 بنى على اليقين) اي على الاقل لانه المتيقن وقعد في كل موضع ظنه موضع قعوده
 ولو اوجب الئلا يصير تارك الفرض ان يعود او واجبه مع تيسر الوصول اليه (*باب صلاة
 المريض) عقه للمسهو لا شترأ كهما في العارضية وكون الاول اهم (اذا تعذر على
 المريض القيام) كله بان لا يمكنه اصلا بحيث لو قام لسقط وهذا التعذر
 الحقيق ومثله في الحكم التعذر الحكمي المعبر عنه بالتعسر بوجود الم شديد فانه

بمثلة

طلب
 في مايل الشك

طلب
 في احكام صلاة المريض

بمثلة التندر الحقيق دفعا للخرج أما اذا لحقه نوع مشقة لم يجز له ترك القيام
كافي الخاتبة والفتح قيدنا بكل القيام لانه اذا قدر على بعضه زمه القيام بقدره
حتى لو كان انما يقدر على قدر التحريمه زمه ان يحرم قائما ثم يقصد كافي الفتح
وكذا لو قدر على القيام متكئا او معتمدا على عصا او حائط لا يجزيه الا كذلك

كافي المجتبى (صلى قاعدا) كيف ينسره (يركع ويسجد) ان استطاع (فان لم يستطع

الركوع والسجود) او السجود فقط (او مائة راسه) لانه وسع مثله (وجعل

السجود) اى ايمانه اليه (اخفض من) ايماء (الركوع) فرقا بينهما ولا يلزمه ان يبلغ

في الانحناء اقصى ما يمكنه بل يكفيه ادنى الانحناء فيهما بعد تحقق انحناء السجود

عن الركوع والابان كانا سواءا بصح كافي الامداد وحقيقة الائمة طاعة الرأس

كافي البحر (ولا يرفع الى وجهه شيئا يسجد عليه) لنهي صلى الله عليه وسلم

عن ذلك كذا في المحيط وهذا يؤذن بان الكراهة تحريمية نهر فان فعل وهو يخفض

عن الركوع اجزأه اوجود الائمة وكرهه والا فلا (فان لم يستطع القعود استلقى على

ظهره وجعل رجليه الى القبلة) ونصب ركبته استجبابا ان قدر تحاميا عن

مدرجليه الى القبلة (واومى) براسه (بالركوع والسجود وان استلقى) اى اضطجع

(على جنبه) الايمن والايسر (ووجهه الى القبلة واومى) براسه (جاز) ولا يمكن

الاستلقاء اولى من الاضطجاع وعلى الشق الايمن اولى من الايسر (فان لم يستطع

الائمة راسه اخر الصلاة ولا يومى بعينه ولا بقلبه) لانه لا عبرة به وفي قوله اخر

الصلاة ايماء الى انها لا تسقط عنه ويجب عليه القضاء ولو كثرت اذا كان يفهم

مضمون الخطاب قال في الهداية وهو الصحيح قال في الزهر لکن صحیح قاضى خان

وصاحب البدائع عدم لزومه اذا كثرت وان كان يفهم وفي الخلاصة انه المختار

وجعله في الظهيرة ظاهر الرواية قال وعليه القوي آه وفي النبايع هو الصحيح

وجزم به الولوالجي وصاحب الهداية في التهنيس وصححه في مختارات النوازل

وفي الترخانية عن شرح الطحاوى لو عجز عن الائمة وتحرك الرأس سقطت

عنه الصلاة آه (فان قدر على القيام ولم يقدر على الركوع والسجود لم يلزمه

القيام) لان ركبته للنوسل به الى الركوع والسجود فكان تبعاً لهما فاذا لم يقدر

عليهما لا يكون القيام ركناً (وجاز) له (ان يصلى قاعدا) اوقائماً (يومى) براسه

(ائمة) والافضل الائمة قاعدا لانه اشبه بالسجود لكون رأسه اخفض واقرب

الى الارض زيلعي (فان صلى الصحيح بعض صلاته قائما) يركع ويسجد (ثم حدث به مرض) في صلاته يتعذر معه القيام (تممها قاعدا يركع ويسجد) ان استطاع (او يومى) ايماء (ان لم يستطع الركوع والسجود او مستلقيا ان لم يستطع القعود) لان في ذلك بناء الادون على الاعلى وبناء الضعيف على القوى اولى من الاتيان بالكل ضعيفا (ومن صلى قاعدا يركع ويسجد لمرض به ثم صح) في خلالها (بنى على صلاته قائما) لان البناء كالاقتدا والقائم يقتدى بالقاعد ولذا قال محمد يستقبل لان من اصله ان القائم لا يقتدى بالقاعد (وان كان صلى بعض صلاته بايماء ثم قدر) في خلالها (على الركوع والسجود استأنف الصلاة) لانه لا يجوز اقتدا الراكع بالمومى فكذا البناء (ومن اغمى عليه) اى غطى على عفه له او جن بسلبه (خمس صلوات فادونها قضاءها اذا صح) لعدم الخرج (فان فاتته بالانتهاء) او الجون صلوات (اكثر من ذلك) بان خرج وقت السادسة (لم يقض) ما فاتته من الصلوات لان المدة اذا قصرت لا يخرج في القضاء فيجب كالنائم وان طالت تخرج فيسقط كالحائض ثم الكثرة تعتبر من حيث الاوقات عند محمد حتى لا يسقط القضاء مالم يستوعب ست صلوات وعند ابى يوسف يعتبر من حيث الساعات وهو رواية عن ابى حنيفة والاول اصح لان الكثرة بالدخول في حد التكرار زيلعي (*باب سجود التلاوة*) من اضافته الحكيم الى سببه لان سببه التلاوة على التالى اتفاقا وعلى السامع فى الصحيح (سجود التلاوة فى القرآن اربعة عشر) سجود اربع فى النصف الاول وهى (فى آخر الاعراف وفى الرعد والنمل وبني اسرائيل) وعشر فى الثانى (وهى (فى مريم والاولى من الحج) بخلاف الثانية فانها الامر بالصلاة بدليل اقترانها بالركوع) والفرقان والنمل والم تنزيل وصوح السجدة والحج واذ السماء انشقت وافرأ باسم ربك والسجود واجب) على التراخي ان لم تكن فى الصلاة (فى هذه المواضع) المذكورة (على التالى والسامع) اذا كان اهلا للوجوب (سواء قصد سماع القرآن او لم يقصد) بشرط كون السامع متداعيا عاقلا يقظا ولو جنبا او حائضا او نفسا او كافرا او صبيا او سكران فلو سمعها من طير او صيدا لا يجب عليه وفى الجوهره ولو سمعها من نائم او مغشى عليه او مجنون ففيه روايتان اصحهما لا تجب اه لكن صح فى الخلاصة والخاتمة وجوبها بالسماع من النائم ولا تجب الا على من علم انها آية

سجدة

مطل
في احكام سجود
التلاوة

سجدة ولو بالاخبار فلو لم يسمع بسبب النوم او التشاغل بامر لم يجب على الاصح
 فهستانى عن المحيط (واذا تلا الامام آية سجدة سجدها) اى الامام وجوبا
 فى الصلاة (ويسجد) ها (المأموم معه) لالتزامه تابعته (وان تلا المأموم لم يسجد
 الامام ولا المأموم) لافى الصلاة ولا خارجها لان المقضى محبور عن القراءة لافاذا
 تصرف الامام عليه وتصرف المحبور لاحكم له ولو سمعها رجل خارج الصلاة
 سجدها هو الصحيح لان الخبر ثبت فى حقهم فلا يمدوهم هدايه (وان سمعوا وهم
 فى الصلاة آية سجدة من رجل ليس معهم فى الصلاة) ولو مضوا (لم يسجدوها
 فى الصلاة) لانها ليست بصلاة لان سماعهم ليس من افعال الصلاة
 (ويسجدوها بعد الصلاة) لتحقق سببها (فان سجدها فى الصلاة لم تجزهم)
 لانه ناقص اكان النهى فلا يتأدى به الكمال ويجب اعادتها لقرار سببها (ولم
 تفسد الصلاة) لان مجرد السجدة لا ينافى احرام الصلاة (ومن تلا آية سجدة خارج
 الصلاة فلم يسجدها حتى دخل فى الصلاة) فى ذلك المجلس (فتلاها وسجد
 لها اجزائه السجدة الواحدة) (عن التلاوتين) لاتحاد المجلس وقوة الصلاة
 فجعلت الاولى تبعاً لها (وان تلاها فى غير الصلاة فسجد) اى (ثم دخل فى الصلاة)
 ولو فى ذلك المجلس (فتلاها وسجد لها) سجدة اخرى (ولم تجز السجدة الاولى)
 لان الصلاة اقوى فلا تصير تبعاً (ومن كرر لاو آية سجدة واحدة فى مجلس واحد
 اجزائه سجدة واحدة) وفعلها بعد الاولى اولى قنية وفى البحر التأخير احوط
 والاصل ان ميناها على انداخذ دفعاً للخرج بشرط اتحاد الآية والمجلس در
 (ومن اراد السجود كبر) للوضع (ولم يرفع يديه) اعتباراً بالسجدة الصلاة (وسجد)
 بين كفيه (ثم كبر) للرفع وهما ستان (ورفع راسه ولا تشهد عليه ولا سلام)
 لان ذلك للتحليل وهو يستدعى سبق التحريمة وهى منعمة قال الاسيحاى ولم
 يذكر ما يقول فى سجوده والاصح ان يقول فيها ما يقول فى سجود الصلاة
 (*باب صلاة المسافر*) من اضافة الشئ الى شرطه او محمله (السفر الذى تغير به
 الاحكام) كقصر الصلاة واباحة الفطر وامتداد مدة السجود وسقوط الجمعة والعدين
 والاضحية وحرمة خروج المرأة بغير محرم (ان يقصد الانسان موضعاً بينه)
 اى بين القاصد (وبين المدة صد مسير ثلاثة ايام) من اقصر ايام السنة (بغير الابل
 ومشى الاقدام) لانه الوسط ولا يشترط سفر كل يوم الى الليل بل الى الزوال فلو بكر

ط
 ٢ احكام المسافر

في اليوم الالومشي الى الزوال ونزل للاجراحة وبات ثم في اليوم الثاني والثالث
 كذلك يصير مسافرا جوهره وعبر بالقصد لانه لو طاف الدنيا من غير قصد
 الى قطع مسيرة ثلاثة ايام لا يترخص اما في الرجوع فان كانت مدة سفر قصر فتح
 وعبر بقوله مسيرة ثلاثة ايام لان المراد التحديد لانه يسير بالفعل حتى لو كانت المسافة
 ثلاثا بالسير الوسط فقطعهم في يومين او اقل قصر (ولا يعتبر في ذلك) اي السير
 في البر (السير) نائب فاعل يعتبر (في الماء) كما لا يعتبر السير في الماء بالسير في البر وانما
 يعتبر في كل موضع ما يليق بحاله حتى لو كان موضع له طريقان احدهما في البر
 وهو يقطع في ثلاثة ايام واثنان في البحر وهو يقطع في يومين اذا كانت الريح
 مستوية فانه اذا ذهب في طريق البر قصر وفي الثاني لا يقصر وكذا العكس
 وكذا الجبل يعتبر فيه ثلاثة ايام وان كان في السهل يقطع في اقل منها (وفرض المسافر
 عند نافي كل صلاة رباعية) على المقيم (ركعتان لا يجوز له الزيادة عليهما) عمدا
 لتأخير السلام وترك واجب القصر ويجب سجود السهو ان كان سهوا قيد
 بالفرض لانه لا قصر في الوتر والنفل واختلف فيما هو الاول في السنن والمختار ان يأتى
 بها ان كان على امن وقرار لاعلى محلة وفرار نهر وقيد بالباي لانه لا قصر في غيره
 (فان صلى) المسافر (اربعا وقعد في الثانية مقدار التشهد اجزائه الركعتان عن
 فرضه وكانت) الركعتان (الاخريان له ناقله) ويكون مسببا كما مر (وان لم يقعد
 في الثانية مقدار التشهد فسدت صلاته) لا اختلاط النافلة بها قبل اكمالها (ومن
 خرج مسافرا صلى ركعتين اذا غارق) اي جاوز (بيوت المصر) من الجانب
 الذي خرج منه وان لم يجاوزها من جانب آخر لان الاقامة تتعلق بدخولها فبطلت
 السفر بالخروج عنها (ولا يزال) المسافر (على حكم السفر حتى ينوي الاقامة)
 حذيفة او حكما كما لو دخل الحاج الشام قبل دخول شوال واراد الخروج مع
 التافلة في نصف شوال اتم لانه لو حكما (في بلد) واحدا وما في حكمها مما يصلح
 للاقامة من مصر او قرية او صحراء دارنا وهو من اهل الاخبية (خمس عشرة يوما
 فصاعدا) او يدخل مقامه (فيلزمه الاقام) وهذا حيث سار مدة السفر والافتيتم
 بجمردية العود لعدم احكام السفر قيد بالبلد واحدا لانه لو نوى الاقامة في موضعين
 مستقلين ككة ومنا لم تصح نيته كما يأتى (وان نوى الاقامة اقل من ذلك لم يتم)
 لانه لم يزل عن حكم السفر (ومن دخل بلدا ولم ينو ان يقيم فيه خمسة عشر يوما

وإنما يعزب السفر (ويستحب أن يخرج أو يجهد عند الخروج) مثلاً (حتى يبق على
 ذلك) الترتيب (سنتين صلى ركعتين) للآثر المروي عن ابن عباس وابن عمر ولأنه
 لم يزل عن حكم السفر كما مر (وإذا دخل العسكر أرض الحرب فتووا الإقامة)
 بها (خمس عشرة يوماً لم يتحسوا الصلاة) لعدم صحة التمتع المخالفة للمعنى لأن الداخل
 بين أن يهزم فيقرا ويهزم فيفر (وإذا دخل المسافر) مقتدياً (في صلاة المقيم)
 ولو في آخرها (مع بقاء الوقت) قدر ما يسع التحريمه جازو (اتم الصلاة) أربعا
 لأنه التزم متابعة الإمام فيغير فرضه إلى الأربع كما يتغير بنية الإقامة لا اتصال المغير
 بالسبب وهو الوقت لكن إذا فسدت تعود ركعتين لأنها صارت أربعا في ضمن
 الاقتداء فإذا فات يعود الأمر الأول (وإن دخل معه) مقتدياً (في فاتة) رابعة
 (لم يجز صلاته خلفه) لأن فرضه لا يتغير بعد الوقت لا نقضاء السبب كما لا يتغير
 بنية الإقامة فيلزم منه بناء الفرض على غير الفرض في حق القعدة أو اقتدى
 في الأولين أو أقرأه لو في الآخرين در (وإذا صلى) الإمام (المسافر بالمقيمين
 ركعتين سلم) لتتمام صلاته (ثم اتم المقيمون صلاتهم) منفردين لأنهم التزموا الموافقة
 في الركعتين فيفردون في الباقي كالمسبوق إلا أنه لا يقرأ فيما يعصى في الأصح لأنه
 لاحق (ويستحب له إذا سلم) التسليمتين في الأصح (أن يقول أتموا صلاتكم فانا
 قوم سفر) يستحب أن يجمع مسافر كركب وصاحب جمع راكب وصاحب
 أي مسافرون ويبنى أن يقول ذلك قبل شروعه في الصلاة لدفع الاشتباه
 (وإذا دخل المسافر مصره أتم الصلاة وإن لم ينو الإقامة فيه) كان دخله لقضاء
 حاجة لأنه متمتع للإقامة والمرخص هو السفر وقد زال (ومن كان له وطن فانتقل
 عنه) بكل أهله (واستوطن غيره) ثم سافر فدخل وطنه الأول (الذي كان انتقل
 عنه) لم يتم الصلاة من غيرنية إقامة لأنه لم يبق وطنه والأصل في ذلك أن
 الوطن الأصلي يبطل بمثله دون السفر عنه ووطن الإقامة يبطل بمثله وبالسفر عنه
 قيدنا الانتقال بكل الأهل لأنه إذا بقي له فيه أهل لم يبطل ويصير ذا وطنين
 (وإذا نوى المسافر أن يقيم بمكة ومنى خمسة عشر يوماً لم يتم الصلاة) لأن اعتبار
 النية في موضعين يقتضي اعتبارها في مواضع وهو ممتنع لأن السفر لا يعزى عنه
 إلا إذا نوى أن يقيم بالليل في أحدهما فيصير مقيماً بدخوله فيه لأن إقامة المهرضة تضاف
 إلى ميثه هداية (ومن فاتته صلاة في السفر قضاها في الحضر ركعتين) كما

فاته في السفر (ومن فاته صلاة في الحضر قضاءها في السفر اربعا) كما فاته في الحضر لانه بعدما تقرر لا يتغير (والعاصي والمطيع في سفرهما في الرخصة) سواء لاطلاق النصوص ولان نفس السفر ليس بمعصية وانما المعصية ما يكون بعده او يجاوره والقبح المجاور لا يعدم المشروعية (*باب صلاة الجمعة*) بتأثير ايم وسكونها (لا تصح الجمعة الا في مصر جامع) وهو كل موضع له امير وقاض يتفقد الاحكام ويقيم الحدود هذا عن ابي يوسف وعنه انهم اذا اجتمعوا في اكبر مساجدهم لم يسمهم والاول اختيار الكرخي وهو الظاهر والثاني اختيار البلخي هداية (او في مصلى المصر) لانه من توابعه والحكم ليس مقصورا على المصلى بل يجوز في جميع افنية المصر لانها بمنزلة في حوائج اهله هداية ثم من كان محله من توابع المصر فحكمه حكم اهل المصر في وجوب الجمعة عليه واختلفوا فيه فعن ابي يوسف ان كان الموضع يستمع فيه النداء من المصر فهو من توابعه والا فلا وعنه كل قرية متصلة ببعض المصر فتح وصحح هذا الثاني في مواهب الرحمن وعلمه في شرحه بان وجوبها يختص باهل المصر والخارج عن هذا الحديث من اهله اه قال شيخنا وهو ظاهر المتن وفي المراج انه اصح ما قيل وفي التارخانية ثم ظاهر رواية اصحابنا لا يجب الا على من يسكن المصر او من يتصل به فلا تجب على اهل السواد ولو قريبا وهذا اصح ما قيل فيه اه (ولا تجوز في القرى) كيد لما قبله وتصريح بمفهومه (ولا تجوز اقامتها الا للسلطان او من امره السلطان) باقامتها لانها تقام بجمع عظيم وقد تقع المنازعة في التقديم والتقديم وقد تقع في غيره فلا بد منه تنجما لامره هداية (ومن شرائطها الوقت فتصح في وقت الظهر ولا تصح بعده) فلو خرج الوقت وهو فيها استقبل الظهر ولا يني على الجمعة لانها مختلفان (ومن شرائطها) ايضا (الخطبة) بقصدها وكونها (قبل الصلاة) بحضرة جماعة تنعقد بهم الجمعة ولو صما او نياما فلو صدرت من غير قصد او بعد الصلاة او بغير حضور جماعة لا يعتد بها لكن جزم في الخلاصة بانه يكتفي بحضور واحد السنة في الخطبة انه (يخطب الامام خطبتين) خفيفتين بقدر سورة من طوالم الفصل (يفصل بينهما بقعدة) قدر قرأة ثلاث آيات ويخفض جهره بالثانية عن الاولى (ويخطب قائما) مستقبلا الناس (على طهارة) من الحدثين (فان اقتصر على ذكر الله تعالى) كتحميدة او تهليلة او تسبيحة (جاز عند ابي

حنيفة) مع الكراهة (وقال لا بد) أصحتم (من ذكر طويل يسمى خطبة) واقفه
 قدر الشهد (وان خطب قاعدا او على غير طهارة) اولم يفقد بين الخطبتين
 او استدبر الناس (جاز ويكره) لمخالفته المتوارث (ومن شرائطها) ايضا (الجماعة)
 لان الجمعة مشقة منها (واقلمهم عند ابن حنيفة ثلاثة رجال) سوى الامام
 وقال اثنان سوى الامام (قال في التصحيح ورجح في الشروح دليله واختاره
 المحبوبي والنسفي آه ويشترط بقاؤهم حتى يسجد السجدة الاولى فلو نفروا
 بعدها تمها وحده جمعة) ويجهر الامام بالقرأة في الركعتين (لانه المتوارث وليس
 فيها قرأة سورة بعينها) قال في شرح الطحاوي ويقرأ في الركعتين سورة
 الجمعة والمناقضون ولا يكره غيرهما اهـ وذكر الزاهدي انه يقرأ فيهما سورة الاعلى
 والفاشية قال في البحر ولكن لا يواظب على ذلك كيلا يؤدي الى هجر الباقي وثلا
 نظنه العامة حتماه (ولا يجب الجمعة على مسافر) للحقوق المشقة بادائها (ولا امرأة)
 لانها منهية عن الخروج (ولا مريض) لجزئه عن ذلك وكذا الممرض ان بقى
 المريض ضائعا (ولا عبد) لانه مشغول بخدمة مولاه ولا زمن ولا اعمى ولا
 خائف ولا معذور بمسقة مطر ووحل وثلم ولا قروي (فان حضروا وصلوا مع الناس
 اجزاهم) ذلك (عن فرض الوقت) لانهم تحموا المشقة فصاروا كالسافر اذا
 صام (ويجوز للمسافر والعبد والمريض) ونحوهم خلا امرأة (ان يؤم في الجمعة)
 لان عدم وجوبها عليهم رخصة لهم دفعا للخرج فاذا حضروا تقع فرضا
 (ومن صلى الظهر في منزله يوم الجمعة قبل صلاة الامام ولا عذر له كره له ذلك
 تحريما) بل حرم لانه ترك الفرض القطعي باتفاقهم قبح (وجازت الصلاة) جوازها
 موقوفا (فان بدله) اى لمن صلى الظهر ولو معذورا على المذهب (ان يحضر
 الجمعة فتوجه) اليها والامام فيها ولم تقم بعد (بطلت صلاة الظهر) اى وصف
 الفريضة وصارت نفلا (عند ابن حنيفة بالسعي) وان لم يدركها (وقال لا تبطل
 حتى يدخل مع الامام) قال في التصحيح ورجح دليل الامام في الهداية واختاره
 البرهاني والنسفي اهـ قيدنا بكون الامام فيها لان السعي اذا كان بعدما فرغ منها
 لم يبطل ظهره اتفاقا (ويكره ان يصلى المعذور الظهر بجماعة يوم الجمعة)
 في المصر لما فيه من الاخلال بالجمعة بتقليل الجماعة وصورة المعارضة قيدنا بالمصر
 لانه لا جمعة في غيرها فلا يفضى الى ذلك (وكذلك اهل السجن) اى يكره لهم

مطلق
 في رواية الجمعة

مطلق
 في رواية الجمعة عليهم

ذلك لما فيه من صورة المعارضة وانما افرد بالذكر لما يتوهم من عدم الكراهة
 بمنعه من الخروج (ومن ادرك الامام يوم الجمعة) اي في صلاتها (صلى معه ما ادرك
 وبنى عليها الجمعة) وهذا ان ادرك منها ركعة اتفاقا (وان ادركه في التشهد
 او في سجود السهو بنى عليها الجمعة) ايضا (عند ابى حنيفة وابى يوسف وقال محمد
 ان ادركنا اكثر اركعة الثانية) بان ادرك ركوعها (بنى عليها الجمعة وان ادرك اقلها)
 بان ادركه بعد ما رفع من الركوع (بنى عليها الظهر) ار بما الا انه ينوي الجمعة اجزاء
 جوهره وعليه يقال ادى خلاف مانوى (واذا خرج الامام يوم الجمعة) من حجرته
 ان كان والا فقيامه للصعود (ترك الناس الصلاة والكلام) خلا قضاء فائنة
 لذى ترتب ضرورة صحة الجمعة وصلاة شرع فيها للزومها (حتى يفرغ من خطبته)
 وصلاته بلافراق بين قريب وبعيد في الاصح محيط (واذا اذن المؤذن يوم الجمعة
 الاذان الاول) لحصول الاعلام به (ترك الناس) وجوبا (البيع والشرا وتوجهوا الى
 صلاة الجمعة) عبر بقوله توجهوا للاشارة بان المراد بالسعي المأمور به هو التوجه
 مع السكينة والوقار لا الهرولة (واذا صعد الامام المنبر جلس) عليه (واذن بين يدي
 المنبر) بذلك جرى التوارث ولم يكن على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم
 الا هذا الاذان ولهذا قيل هو المعتبر في وجوب السعي وحرمة البيع والاصح ان
 المعتبر هو الاول اذا كان بعد الزوال لحصول الاعلام به هدايه (فاذا فرغ من
 خطبته اقاموا) الصلاة وصلوا ولا يتبغى ان يصلى غير الخطيب وبكره السفر
 بعد الزوال قبل ان يصليها ولا يكره قبله كذا في شرح المنية (*باب صلاة العيدين*)
 هنا سببها الجمعة ظاهرة حتى اشتراط لها اشتراط الجمعة خلا الخطبة وتجب على من
 تجب عليه الجمعة وقدمت الجمعة لفرصتها وكثرة وقوعها وسمي به لان الله فيه عوايد
 الاحسان وهي واجبة في الاصح كما في النجاة والهداية والبدائع والمحيط
 والمختار والكافي النسفي وفي الخلاصة وهو المختار لانه صلى الله عليه وسلم واظب
 عليها وسمها في الجامع سنة لان وجوبها ثبت بالسنة وقيل انها سنة وصححه
 النسفي في المنافع (يستحب في يوم الفطر ان يطعم الانسان قبل الخروج الى
 المصلى) مبادرة الى ضيافته وامتناله امره وان يكون حلوا وتمرا ووترا ليكون
 اعظم اجرا (ويغتسل ويتطيب) ويستاك ويلبس احسن ثيابه ويصلى في
 مسجد حيه ويؤدى صدقة فطره (ويتوجه الى المصلى) ماشيا اقتداء بنبيه

مطل
 في حكم صلاة العيدين

قوله يطعم بغير العيين المملة من
 باب حسن الخامس فهو لازم
 وتقدمية بالمنة لا لا يخفى فانهم

صلى الله عليه وسلم (ولا يكبر في طريق المصلي عند أبي حنيفة) يعني جهرا اما
 سرا فيستحب جوهره (وعندهما يكبر) في طريق المصلي جهرا استحبابا ويقطع
 اذا انتهى اليه وفي رواية الى الصلاة جوهره قال في الصحيح قال الاستحباب في زاد
 الفقهاء والعلامة في المهنة الصحيح قول أبي حنيفة قلت وهو المعتمد عند النسفي
 وبرهان الشريعة وصدرها اه (ولا ينقل في المصلي قبل صلاة العيد) ثم قيل
 الكراهة في المصلي خاصة وقيل فيه وفي غيره عامة لانه صلى الله عليه وسلم لم يفعله
 هداية (فاذا حلت الصلاة بارتفاع الشمس) قدر ربح (دخل وقتها) فلا تصح
 قبله عيدا بل تكون نفلا محرما ويمتد وقتها من الارتفاع (الى الزوال فاذا زالت
 الشمس خرج وقتها) فلو خرج في اثناء الصلاة فسدت كما مر (ويصلي الامام
 بالناس ركعتين يكبر في الاولى تكبيرة الافتتاح) ويأتي عقبها بالاستفتاح (و)
 (يكبر ثلاثا بعدها) وبعد الاستفتاح ويستحب له ان يقف بين كل تكبيرتين
 مقدار ثلاث تسيحات واپس بينهما ذكر مسنون ويتعوذ ويسمى سرا (ثم يقرأ
 فاتحة الكتاب وسورة معها اي) سورة شاء وان تحرى المأثور كان اولي (ثم يكبر تكبيرة
 يركع بها) ويتم ركعته بسجديها (ثم) اذا قام (يتدلى في الركعة الثانية
 بالقرأة) اول (فاذا فرغ من القرأة كبر ثلاث تكبيرات) كما تقدم (وكبر تكبيرة
 رابعة يركع بها) ويتم صلاته (ويرفع يديه في تكبيرات العيدين) الزوائد
 (ثم يخطب بعد الصلاة خطبتين) وهي سنة فلو تركها او قدمها جازت
 مع الاساءة (يعلم الناس فيها صدقة الفطر واحكامها) ليودعها من لم يودعها
 لانها شرعت لذلك ويستحب ان يستفتح الخطبة الاولى بتسليم تكبيرات متوالية
 والثانية بتسليم (ومن فاتته صلاة العيد مع الامام) ولو بالافساد (لم يقضها) وحده
 لانها لم تعرف قربة الا بشرائط لا تتم بالنفرد هداية فلو امكنه الذهاب لامام آخر
 فعل لانها تودي بمواضع اتفاقا تنوير (فان غم الهلال على الناس فشهدوا عند الامام
 بعد الزوال) او حدث عذر مانع كطوف ونحوه (صلى العيد من الغد) لانه تأخير بعذر
 وقد ورد فيه النص هداية ووقتها فيه كالاول (فان حدث عذر منع الناس من الصلاة
 في اليوم الثاني) ايضا (لم يصلها بعده) لان الاصل فيها ان لا تقضى كالجمعة الا انا
 تركناه بالحديث وقد ورد بانها خير الى اليوم الثاني عند العذر هداية (ويستحب في يوم
 عيد الاضحى ان يغتسل ويطيب) كما مر في الفطر (و) ليكنه (يوخر الاكل) في الاضحية

(عن الصلاة) وان لم يضح في الاصح ولو اكل لم يكبره (ويوجه الى المصلي وهو
 بكبر) جهرا (ويضلي الاصحى ركعتين كصلاة عيد الفطر فيما تقدم ويخطب بعدها
 ايضا خطبتين يعلم الناس فيها الاضحية وبكبر الشريق) لانها شرعت لذلك (فان
 حدث عذر) من الاعذار المارة بضع الناس من الصلاة (في) اول (يوم الاصحى صلاها
 من القد وبعد القد ولا يصليها بعد ذلك) لانها موقنة بوقت الاضحية فتقيد
 بياؤها لكنه مسمى بالتأخير بغير عذر والا فلا فالعذر هنا لنفي الكراهة وفي الفطر
 للحمية (وتكبير الشريق اوله عقيب صلاة النحر من يوم عرفة) اتفاقا
 (واخره عقيب صلاة العصر من يوم النحر عند ابي حنيفة) فهي ثمان صلوات
 (وقالا) آخرة (الى صلاة العصر من آخر ايام الشريق) بادخال الغاية فهي
 ثلاث وعشرون صلاة قال في التصحيح قال برهان الشريعة وصدر الشريعة
 وبقولهما يعمل وفي الاختيار وقيل القنوي على قولهما وقال في الجامع الكبير
 للاسيحاوي القنوي على قولهما وفي مختارات النوازل وقولهما الاخطا في
 العبادات والقنوي على قولهما آه (والتكبير) واجب في الاصح مرة (عقيب
 المصلوات المفروضة) على المقيمين في الامصار في الجماعات المستحبة عند
 ابي حنيفة وقال على كل من صلى المكتوبة لانه تبع لها وقد سبق انه المفتى به
 للاخطا وصفة التكبير (ان يقول الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر
 الله اكبر والله الحمد) هذا هو المأثور عن الخليل صلوات الله عليه هدايه
 (*) بلب صلاة الكسوف (*) من اضافة الشيء الى سببه (اذا انكسفت الشمس
 صلى الامام او نائبه (بالناس ركعتين كهية النافلة) اي بلا خطبة ولا اذان
 ولا اقامة ولا تكرار ركوع بل (في كل ركعة ركوع واحد) لكنه (يطول القراءة
 فيها) وكذلك الركوع والسجود والادعية الواردة في النافلة (ويخفى) القراءة
 (عند ابي حنيفة وقال لا يجهر) قال في التصحيح قال الاسيحاوي في زاد الفقهاء
 والالامة في التحفة والتصحيح قول ابي حنيفة قلت وهو الذي عول عليه التسنن
 والمحجوبي وصدر الشريعة آه (ثم يدعوا بعدها) جالسا مستقبل القبلة او قائما
 مستقبل الناس والقوم يؤمنون على دعائه (حتى تهبط الشمس) كلها (ويصلي
 بالناس الامام الذي يصلي بهم الجمعة فان لم يجتمع) اي لم يحضر الامام (صلاها
 الناس فرادى) ركعتين او اربعا مسكين في منازلهم كما في شرح الطحاوي (وابس

مطلب
 في تكبير الشريق

مطلب
 في احكام الكسوف

في خسوف القمر جماعة) لانه يكون ليلا وفي الاجتماع فيه مسقة جوهره (وانما يصلي كل واحد بنفسه) لقوله صلى الله عليه وسلم اذا رأيتم شيئا من هذه الاهوال فافزعوا الى الصلاة (وليس في الكسوف خطبة) لانه لم ينقل هدايه (*باب الاستسقاء*) (قال ابو حنيفة ليس في الاستسقاء صلاة مسنونة في جماعة) وهو ظاهر الرواية كما في البدائع (فان صلى الناس وحدا ناجاز) من غير كراهة جوهره لانها نقل مطلق (وانما الاستسقاء الدعاء والاستغفار) لقوله تعالى استغفروا ربكم انه كان غفارا الا يقر رسول الله صلى الله عليه وسلم استسقى ولم يرو عنه الصلاة هدايه وفي الصحيح قال في التحفة هذا ظاهر الرواية وهو الصحيح قلت وهو العند عند النسفي والمحبوبي وصدر الشريعة اه (وقالا يصلي الامام بالناس ركعتين يحجر فيهما بالقرأة) اعتبارا بصلاة العيد (ثم يخطب خطبتين) عند محمد وخطبة واحدة عند ابى يوسف ويكون معظم الخطبة الاستغفار (ويستقبل القبلة بالدعاء ويقلب الامام رداه) لما روى انه صلى الله عليه وسلم لما استسقى حول ظهره الى الناس واستقبل القبلة وحول رداءه هدايه وصفة القلب ان كان مري بها جعل اعلاه اسفله وان كان مدورا كالجنية جعل الجانب الايمن على الايسر جوهره (ولا يقلب القوم اريدتهم) لانه لم ينقل انه امرهم بذلك هدايه ويستحب الخروج له الى الصحراء الا في مكة وبيت المقدس فيخرجون الى المسجد ثلاث ايام مشاة في ثياب خلقة غسيلة متذللين متواضعين خاشعين لله تعالى ناكسين رؤسهم مقدمين الصدقة كل يوم قبل خروجهم ويمجدون التوبة ويستسقون بالضعفة والشيوخ والعجائز والاطفال ويستحب اخراج الدواب واولادها ويستنون فيما بينها ليحصل التحنن ويظهر الضعيج بالحاجات ولكن (لا يحضر اهل الذمة) لان الخروج للدعاء وقد قال الله تعالى وما دماء الكافرين الا في ضلال ولانه لا يستزال الرحمة وانما تنزل عليهم للجنة هدايه (*باب قيام شهر رمضان*) (افرده بباب على حدة لا خصاصه باحكام ليست في مطلق النوافل) يستحب ان يجتمع الناس في شهر رمضان (كل ليلة) (بعد) صلاة (العشاء) ويستحب تأخيرها الى ثلث الليل او نصفه (فيصلي بهم امامهم خمس ترويحات) كل ترويحة اربع ركعات سميت بذلك لانه يقعد عقبها للاستراحة (في كل ترويحة تسليمان ويجلس) ندبا (بين كل ترويحتين) وكتابين الخامسة والوتر (مقدار ترويحة)

مطلب
في احكام الاستسقاء

مطلب
في صفة قلب
الدعاء

مطلب
في احكام التراويح

ويخبرون فيه أين تسمع وقرأه وسكوت وصلاة فرادى (ثم يوتر بهم) ويجهز بالقرأة
وفي تعبيرة ثم اشارة الى ان وقتها قبل الوتر وبه قال عامة المشايخ والاصح ان وقتها
بعد العشاء الى آخر الليل قبل الوتر وبعده لانها اقل سنت بعد العشاء هداية
(ولا يصلي الوتر) ولا التطوع (جاعة في غير شهر رمضان) اى يكره ذلك لو على
سبيل التداعى دروعليه اجاع المسلمين هداية (*باب صلاة الخوف*) من اضافة
الشيء الى شرطه وهي جائزة بعده صلى الله عليه وسلم عند الطرفين خلافا
للثاني (اذا اشتد الخوف) بحضور عدو وبقينا قال في الفتح اشتد اده ليس
بشرط بل الشرط حضور عدو واوسع اه وفي العناية الاشتداد ليس بشرط
هذه عامة مشايخنا اه ومثله خوف غرق او حرق قيدنا باليقين لانه لو صلوا على
ظنه فان خلافه اغادوا ثم الافضل كما في الفتح ان يجعلهم الامام طائفتين
ويصلي باحدهما تمام الصلاة ويصلي بالآخرى امام آخر فان تنازعوا في الصلاة
خلفه (جعل الامام الناس طائفتين) يقيم (طائفة في وجه العدو) للحراسة
(وطائفة خلفه) يصلي بهم (فيصلي بهذه الطائفة ركعة وسجدة) من الصلاة
الثانية كالصبح والمقصورة والجمعة والعيد (فاذا رفع راسه من السجدة الثانية
مضت هذه الطائفة) التي صلت معه مشاة (الى وجه العدو وجات تلك الطائفة)
التي كانت في وجه العدو (فيصلي بهم الامام) ما بقى من صلاته (ركعة وسجدة
وتشهد وسلم) وحده اتم صلاته (ولم يسلموا) لانهم مسبوقون (وذهبوا)
مشاة ايضا (الى وجه العدو وجات الطائفة الاولى) الى مكائهم الاول ان شاؤا
ان يتوا صلاتهم في مكان واحد وان شاؤا اتعوا في مكائهم قليلا للشي (فصلوا)
ما فاتهم (وحد اناركة وسجدة بغير قراءة) لانهم لاحقون (وتشهدوا وسلموا)
لانهم فرغوا (ومضوا الى وجه العدو وجات الطائفة الاخرى) ان شاؤا
ايضا او اتعوا في مكائهم (فصلوا) ما سبقوا به (ركعة وسجدة بقرأة) لانهم
مسبوقون (وتشهدوا وسلموا) لانهم فرغوا قيدنا بمضى المصايين مشاة لان
الركوب يطلها لكل عمل كغير المشي لضرورة القيام بازاء العدو (فان كان
الامام مقيما يصلي بالطائفة الاولى) من الرباعية (ركعتين وبالطائفة الثانية ركعتين)
تسوية بينهما (ويصلي بالطائفة الاولى ركعتين من المغرب وبالثانية ركعة) واعلم
انه ورد في صلاة الخوف روايات كثيرة واعلمها سنة عشر رواية مختلفة وصلها

النبي صلى الله عليه وسلم أربعاً وعشرين مرة كذا في شرح المقدسي وفي المستنصر
 عن شرح أبي نصر البغدادي أن كل ذلك جائز والكلام في الأولى والأقرب
 من ظاهر القرآن الذي ذكرناه انتهى إمداد (ولا يقاتلون في حال الصلاة) لعدم
 الضرورة إليه (فإن فعلوا ذلك) وكان كثيراً (بطلت صلاتهم) لما فاته للصلاة
 من غير ضرورة إليه بخلاف الشيء فانه ضروري لأجل الاصططاف (وان اشتد
 الخوف) بحيث لا يدعهم العدو يصلون ثلاثين سجدة عليهم (سلوا ركناً
 وحداً) لانه لا يصح الاقفة الاختلاف المكان (يومون بالركوع والسجود
 الى أي جهة شاءوا إذا لم يقدروا على التوجه) الى القبلة لانه كما سقطت
 الأركان للضرورة سقط الفوج (باب الجنائز) * من إضافة الشيء الى سببه
 والجنائز جمع جنازة بالفتح اسم الميت وأما بالكسر فاسم للموت (إذا احتضر
 الرجل) أي حضرته الوفاة أو ملامته الموت وعلايته استرخاء قدميه
 وأرجلها فجاء فخراً وانحنى صدفيه (وجهه الى القبلة على شقه الايمن) هذا
 هو السنة والمختار أن يوضع مستقبل على قفاه نحو القبلة لانه ليسر لخروج روحه
 جوهره وأن شق عليه تركه على حاله (ولقن الشهادتين) يذكرهما عنده ولا يومر
 بهما ثلاثاً يضجر وإذا قالها مرة كفاه ولا يبعد ما الملقن إلا أن يتكلم بكلام
 غيرها لتكون آخر كلامه وأما تلقينه في القبر فمستحب عند أهل السنة لأن
 الله تعالى يحياه في القبر جوهره وقول لا يلقن وقول لا يومره ولا ينهي عنه
 (فإذا مات شدوا لحية) بمصافحة من اعقلهما وتربط فوق راسه (وغضوا
 عينيه) تحبسه وبغنى أن يتولى ذلك ارفق أهله به ويقول بسم الله وعلى
 ملك رسول الله اللهم يسر عليه امره وسهل عليه ما بعده واسعه بلفظك
 واجعل ما خرج اليه خيراً مما خرج عنه ويحضر عنده الطيب ويخرج من
 عنده الخائض والنفسا والجذب ويستحب أن يسارع الى قضاء دينه أو إبراة
 منها لأن نفس الميت معقبة به ينة حتى يقضى عنه ويسرع في جهائزه (وإذا
 أرادوا غسله وضموه على سريره) لينصب الماء عنه (وجعلوا على عورته خرقة)
 إقامة لواجب السرور ويكتفى بسر العورة الخليفة هو الخلع يسيراً هداية
 (وزعوا ثيابه) ليتمكن من التطيف (ووضوه) أن كان ممن يومر بالصلاة
 (ولكن لا يضمن ولا يستنشق) للخرج وقيل يملأان بخرقة وعليه العمل

يطلب
 في أحكام الجنائز

يطلب
 في حكم التطفين

ولو كان جنباً أو حائضاً أو نساءً فعلاً اتفاقاً تيمماً للطهارة امداد (م) فيضون الماء عليه) اعتباراً بحالة الحياة (ويجمر) أي بغير (مرمره وزرا) إخفاء لكرهه الراحة وتعظيماً للبت (و يغلى الماء بالسدر) وهو ورق النبق (أو بالخرض) بضم فسكون الا شتان ان يتيسر ذلك (فان لم يكن) متيسراً (فاللحاء القراح) أي الخالص كاف ويمنح ان يتيسر لانه يبلغ في التنظيف (ويضل راسه وحيثه بالمخطمى) بكسر الخاء وفتح وتشديد الباء نبت بالعراق طيب الرائحة يعمل على الصابون لانه يبلغ في استخراج الوسخ فان لم يتيسر فالصابون ونحوه وهذا اذا كان له شعر والا لم يحتاج اليه در (ثم يصبغ على شقه الايسر) ليتبدأ بيمينه (فيصل بالاء والسدر حتى يرى ان الماء قد وصل الى ما يلي التخت) بالجمعة (منه) أي الميت وهذه غسلة (ثم يصبغ على شقه الايمن فيصل) كذلك (حتى يرى ان الماء قد وصل الى ما يلي التخت منه) وهذه ثانية (ثم يجلسه ويسنده اليه) لتلايقط (ويمسح بطنه مسحاً رقيقاً) لخرجه فضلاً له (فان خرج منه شئ غسله) لازالة النجاسة عنه (ولا يمد غسله) ولا وضوءه لانه ليس بناقض في حقه وقد حصل الأمور به ثم يصبغ على شقه الايسر فيصحب الماء عليه تليثاً للفضلات المستوعبات جسده اقامة لسنة التلث امداد ويصب عليه الماء عند كل اجتماع ثلاث مرات تنوير (ثم يشقه في ثوب) ثلاثاً قبل الاكفان (ويجعله) أي يضع الميت (في الكفانه) بان تلبط اللقافة ثم الازار فوقهما ثم يوضع الميت مغمصاً ثم يعطف عليه الازار ثم اللقافة (ويجعل الحنوط) بفتح الحياء مطر مركب من الاشياء الطيبة ولا بأس بسائر انواعه غير الزعفران والورس للرجال (على راسه وحيثه) ندبا (والكافور على مساجده) لان التطيب سنة والمساجد اولى بزيادة الكرامة هداية وسواء فيه المحرم وغيره فيطيب ويغسل راسه بتارخانية (والسنة ان يكفن الرجل في ثلاثة ثواب ازار) وهو الميت مقداره من الفرق الى القدم بخلاف ازار الحى فله من السرة الى الركبة (وقيص) من اصل العنق الى القدمين بلا دخر يصى ولا كمين (ولقافة) تزيد على ما فوق القرن والقدم ليلف فيها وتربط من الاعلا والاسفل ويحسن الكفن ولا يتغالي فيه ويكون مما يلبسه في حياته في الجمعة والعبدن وفضل البياض من القطن (فان اقتصر على ثوبين) ازار ولقافة (جاز) وهذا كفن الكفافية واما

طلب
في كفن المرأة

الثوب الواحد فيكره الا في حالة الضرورة (فاذا ارادوا لف اللقافة عليه استدوا
بالجانب الايسر فالفوه عليه ثم الايمن) كما في حالة الحيلة (فان خافوا ان ينشمر
الكفن عنه عقدوه) صيانة عن الكشف (وتكفن المرأة) لاسنة (في خمسة اثواب
ازار وقيص) كما تقدم في الرجل (وتحار) لوجهها وراسها (وخرقة يربط بها
نديها) وعرضها من الثدي الى المرة وقل الى الركبتين (ولقافة فان اقتصروا
على ثلاثة اثواب) ازار وخرار واقافة (جاء) وهذا كفن الكفاية في حقها
ويكره في اقل من ذلك الا في حالة الضرورة (ويكون الخمار فوق القميص تحت
الازار و) اللقافة (تستطال للقافة ثم المحرقة فوقها ثم الازار فوقها ثم توضع
المرأة مقمصة (ويجعل شعرها) ضيقتين (على صدرها) فوق القميص ثم تحمى
بالخمار ثم يغط عليها بالازار ثم تربط المحرقة فوق ذلك تحت الصدر فوق الثديين
ثم اللقافة وفي السراج قال الخبدي تربط المحرقة على الثديين فوق الاكفان
قال وقوله فوق الاكفان يحتمل ان يكون المراد تحت اللقافة وفوق الازار
والقميص وهو الظاهر وفي الكرخي قوله فوق الكفن يعني به الاكفان التي تحت
اللقافة او مثله في الجوهرة (ولا يسرح شعر الميت ولا طينه) لانه لازمة والميت
منقل الى البلاء (ولا يقص ظفرو ولا يقص شعره) لما فيه من قطع جزءه من مجاح
الى دفنه فلا ينبغي فصله عنه (وتجمر الاكفان قبل ان يدرج فيها وزرا) فالواضع
التي يندب فيها التجمير ثلاثة عند خروج روجه وعند غسله وعند تكفينه ولا يجمر
خلفه للنهي عن اتباع الجازاة بصوت اوتار (فاذا فرغوا منه صلوا عليه) لانها
فرضة (واولى الناس بالصلاة عليه السلطان ان حضر) الا ان الحق في
ذلك للاوليا لانهم اقرب الى الميت الا ان السلطان اذا حضر كان اولي منهم بعارض
السلطنة وحصول الازدراء بالتقدم عليه جوهرة (فان لم يحضر) السلطان
فتأبى فان لم يحضر (يستحب تقديم امام الحي) لانه رضى في خبائه فكان اولي
بالصلاة عليه في عاتيه (ثم الولي) بترتيب عضوية الانكاح الا الاب فيقدم على
الابن اتفاقا (فان صلى عليه غير الولي والسلطان) ونائبه (اعاد الولي) ولو صلى
قبه ان شاء لاجل حقه لا لاحاطة الفرض ولذا قلنا ليس لثي صلى عليها ان يعيد
مع الولي لان تكرارها غير مشروع ذر (وان صلى الولي لم يجز لاحد ان يصلي) عليه
(بعده) لان الفرض يتأدى بالاول والثقل بها غير مشروع وأولى عليه الولي

مواضع التجمير ثلاثة

طلب
في الصلاة على الجنان

طلب
في صفة الصلاة
عليه

ولبت اولياء اخر بمنزلة ليس لهم ان يمدوا الآن ولا ية من صلى عليه كاملة جوهره
(فان دفن ولم يصل عليه صلى على قبره) ما لم يطلب على الظن نفسه هو
الصحيح لا اختلاف الحال والزمان والمكان هداية (والصلاة) عليه اربع
تكبيرات كل تكبيرة قائمة مقام ركعة وكيفيتها (ان يكبرة تكبيرة) ويرفع يديه فيها
فقط و بحمد الله تعالى عقيرها) اي يقول سبحانك اللهم وبحمدك
الح (ثم يكبر تكبيرة) ثانية (ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم)
كما في التشهد (ثم يكبر تكبيرة) ثالثة (يدعو فيها) اي بدها بامور الآخرة (لنفسه
وللبت والمسلمين) قال في الفتح ولا توقيت في الدعاء سوى انه بامور الآخرة
وان دعا بالاثور فما احسنه وما ابلغه ومن المأثور حديث عوف بن مالك انه صلى
مع رسول الله عليه وسلم على جنازة فحفظ من دعائه اللهم اغفر له وارحمه
وعافه واعف عنه واكرم زوجه ووسع مدخله واغسله بالماء والثلج والبرد ونقه
من الخطايا كما ينقى الثوب الأبيض من الدنس وابله دارا خيرا من داره واهلا
خييرا من اهله ونزجا خيرا من زوجه وادخله الجنة واعذه من عذاب القبر وعذاب
النار قال عوف حتى تمت ان اكون ذلك الميت رواه مسلم والترمذي والنسائي
اه (ثم يكبر تكبيرة رابعة ويسلم) بدها من غير دعاء واستحسن بعض المشايخ ان يقول
بدها ربنا آتانا في الدنيا حسنة الآية جوهره ولا قراءة ولا تشهد فيها ولو كبر
امامه اكثر لا يتابعه ويمكث حتى يسلم معه اذا سلم هو المختار هداية (ولا يصلي)
اي يكبر تحميا وقيل تنزيها ورجح ان يصلي (على ميت في مسجد جماعة)
اي مسجد الجامع ومسجد المحلة قهستاني وكما يكبر الصلاة يكبره ادخالها فيه كاتقله
العلامة قاسم وفي مختارات النوازل سواء كان الميت فيه او خارجا هو ظاهر
الرواية وفي رواية لا يكبره اذا كان الميت خارج المسجد (فاذا جلاوه على سريره
اخذوا بقواعده الاربع) لما فيه من زيادة الاكرم ويضع مقدمها على عنقه وعش
هش خطوات ثم مؤخرها كذلك ثم مقدمها على يساره كذلك ثم مؤخرها
كذلك (ويمشون به مسرعين دون الحلب) اي العدو السريع لكرامته (فاذا بلغوا
الى قبره كره للناس ان يجلسوا قبل ان توضع) الجنائزة (عن احناق الرجال)
لانه قد تنفع الحاجة الى التعاون والقيام ما مكن منه هداية (ويحفر القبر) مقدار
نصف قامة وان زاد فخير لان فيه صيانة (ويطبد) ان كانت الارض صلبة

وهو أن يحفر في جانب القبلة من التبر حفرة فيوضع فيها الميت ويشق أن كانت الأرض رخوة وهو أن يحفر حفرة في وسط القبر فيوضع فيها (ويدخل الميت مما يلي القبلة) أن أمكن وهو أن توضع الجنازة في جانب القبلة من القبر ويحمل الميت فيوضع في المد فيكون الأخذ له مستقبل القبلة وهذا إذا لم يحض على القبر أن ينهار ولا فيسب من قبل رأسه أو رجله (فإذا وضع في حده قال الذي يضعد) فيه (بسم الله وعلى ملائكة رسول الله) صلى الله عليه وسلم (ويوجهه إلى القبلة) على جنبه الأيمن (ويحمل الصخرة) لأنها كانت لخوف الانتشار (ويسوي اللبن) بكسر الباء جمع لبنه بوزن كله الطوب النبي (عليه) أي المد بلن يسد من جهة القبر ويقلم اللبن فيها تغلق وجهه عن الغرب (ويكره الأجر) بلن الطوب المحرق (والخشيب) لأنها الأحكام الباطنة لا يلقى بلن لأن القبر موضع اللأوف الأمداد وقال بعض مشايخنا إنما يكره الأجر إذا أريد به الزينة كما إذا أريد به دفع أذى السباع أو شيء آخر لا يكرهه (ولا بأس بالقصب) مع اللبن قال في الخلقة وتسد الفرج التي بين اللبن بالمد والقصب كيلا ينزل الغرب منها على الميت ونصوا على استعجاب القصب فيها كاللبن اه (ثم يزال القرب عليه) سحره وصيانة (ويسم القبر) أي يحمل ترابه من قضا عليه مثل سنام البعير مقدار شبر ونحوه ويكره الزيادة على الغرب الذي خرج منه (ولا يسطح) القبر عنه ولا يخصص ولا يطين ولا يرفع عليه بناء وقيل لا بأس به وهو المختار تنوير ولا بأس بالكتابة إن احتيج إليها حتى لا يذهب الأثر ولا يمتن سراجية (ومن استهل) بالبناء للفاعل أي وجد منه ما يدل على حياته من صراخ أو غطاس أو تناوب أو نحو ذلك مما يدل على الحياة المستقرة (بعد الولادة) أو خروج أكثره والمعبر بالصدر أن نزل مستقيماً رأسه وبسرته أن نزل منكوساً (سمى وغسل) وكفن (وصلى عليه) ويرث ويورث (وإن لم يستهل) يغسل في المختار هداية (وإدراج في خرقه ولم يصل عليه) وكذا يغسل السقط الذي لم يتم خلقه في المختار كافي الفم والدراية ويسمي كذا كره الطحاوي عن أبي يوسف كذا في التبيين (* باب الشهيد *) فعل بمعنى مفعول لأنه مشهود له بالجنة أو تشهد موته الملائكة أفعال لأنه حي عند ربه فهو شاهد (الشهيد) الذي لها الأحكام الآتية (من قتله المشركون) بأي آفة كانت مباشرة أو تسدياً منهم كالوأطروهم حتى القوهم

مطل
في حكم المستهل

مطل
في أحكام الشهيد

في ناراً وماء أو نفر وأذابة قصدمت مسلماً أو رموا برتاً فأذهبت بها الریح الى الله لين
 أو ارسلوا ما ففر قوا به لانه مضى الى العدو ففتح (أو وجد في المعركة) سواء كانت
 معركة أهل الحرب أو البغي أو قطاع الطريق (وبه اثر) كجرح وكسر وحرق
 وخروج دم من اذن أو عين لأم وانف ومخرج (أو قتله المستلون ظملاً ولم يجب بقتله
 دية) أي ابتداء حتى لو وجبت بعارض كالصلح وقتل الابن لانه لا تسقط الشهادة
 اذا عرف ذلك وازيد بجهيزه (فيكفر) بيا به (ويصل عليه ولا يغسل
 اذا كان مكلفاً لظاهر اتفاقاً) (وأما اذا استشهد الجنب) وكذا الخائض
 والنفسا (غسل عند أبي حنيفة وكذلك الصبي) والمجنون (وقال لا يغسلان)
 قال في الصحيح ورجع دليله في الشروح وهو المعول عليه عند النسائي والمقر به
 عند المحبوبي (ولا يغسل عن الشهيد دمه ولا يزرع عنه ثيابه) لحد يث زملوهم
 بدعائهم (ولكن يزرع عنه القرو والغف والحشو والسلاح) وكل ما لا يصلح
 للكفن ويزيدون ويغفون في ثيابه تماماً لكفن السنة (ومن ارتث) بالبناء للجمهور
 أي إبطاء موته عن جرحه (غسل) لا تقطاع حكم شهادة الدنيا عنه وان كان
 من شهداء الآخرة (والأثر ثلاث) المقاطع لحكم الشهادة (ان يأكل أو يشرب)
 أو ينام (أو يداوى أو يبي خيا حتى يمضي عليه وقت صلاة وهو يغسل) ويقدر

على ادائها (أو يغسل من المعركة) وهو يغسل الا لخوف وطئ الخيل (ومن قتل
 في حد أو فصل غسل) وكفن (وصلى عليه) لانه لم يقتل ظملاً وإنما قتل بحق
 (ومن قتل من البقاء) وهم الخارجون عن طاعة الامام كإياني (أو قطاع الطريق)
 حالة المحاربة (لم يغسل عليه) ولم يغسل وقيل يغسل ولم يصل عليه للفرق
 بينه وبين الشهيد قدنا بحالة المحاربة لانه اذا قتل بعد ثبوت بد الامام فانه يغسل
 ويغسل عليه وهذا تفصيل حسن اخذ به الكبار من المسايخ زيلى (*) باب الصلاة

في الكعبة * نحو قولهم (الصلاة في الكعبة جائزة فرضها ونفاه فان صلى الامام
 فيها (بجهاضة) هذه (بما قل بعضهم ظهره الى ظهر الامام) أو جنبه أو جعل
 وجهه الى ظهر الامام أو جنبه أو جعل جنبه الى وجه الامام أو جنبه متوجها
 الى غير جهته أو جعل وجهه الى وجه الامام (جاز) الاقدا في الصور السبع
 المذكورة الا أنه يكره أن يقابل وجه الامام بلا حائل وكل جانب قبله والتقدم
 هو الآخر انما يظهر عند اتحاد الجهة ولذا قال (ومن جعل منهم ظهره الى وجه

قول من قتل في المعركة يغسل
 ويغسل عليه عندنا لا من أهل
 الكعبة ولم يصادب المسلمين ومن
 أدى بوجهه لا يغسل عليه لما روي ان
 رجلاً قتل في المعركة فلم يغسل عليه النبي
 صلى الله عليه وسلم وهو يحمله على انه
 امر من باطله عليه وآله ما من قتل
 البغ أو مات تحت يدهم فانه يغسل
 ويغسل عليه اهـ

مطلب في بيان الصلاة في الكعبة

قول فان صلى الى وجهه يجوز له
 الا يقال من جهة الاخرى
 كما لو كان في العراق وحضر
 جهة ثم تبدل اجتهاده الى
 اخرى فانه يجوز ولو الى الكعبة
 الا ربع وظاهر انه ههنا
 كذلك كما لو كان ثم رآه
 في الجوهرة من بابا للبدائع
 انه لا يجوز دفعه قال في الصلاة
 اذا صلى في جوف الكعبة وتوجه الى ناحية منها ليس له التوجه الى ناحية اخرى حتى يسلم اهـ
 قلت فلي هذا ليس فيه مساوات والفرق ظاهر لانه لما توجه الى ناحية منها صاب
 معتقدا حقيقة الجهة فلا يجوز تحوله الى اخرى لما يلزم عليه من الاضطراب في
 القبلة بخلافه في العراق لانه مبني على التحريم وهو ينقض بمثلنا قلنا

الامام

الامام لم يحز صلاته اى تقدمه على الامام (فان صلى الامام) خارجها (في)
 داخل (السجدة الحرام تحق) بدون الواو على ما في اكثر النسخ جواب ان وفي بعضها
 وتحلق (الناس حول الكعبة) قال في الجوهر ان كان بالواو فهو من صورة المسئلة
 وجوابها فن كان وان كان بدون الواو فهو جواب ان ويكون قوله (وصلوا بصلاة
 الامام) بيانا للجواز وقوله فن كان للاستئناف اه (فن كان منها) اقرب الى الكعبة
 من الامام جازت صلاته اذا لم يكن في جانب الامام) لان التقدم والتاخر اذ يظفر
 عند اتحاد الجانب وفي البر ولو وقف مسامتا لركن في جانب الامام وكان اقرب
 لم اره وينبغي الفساد احتياطاً لترجيح جهة الامام اه (ومن صلى على ظهر
 الكعبة) ولو بلا سترة (جازت صلاته) الا انه يكره لما فيه من ترك التعظيم
 ولورود النهي عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم هداية (كتاب الزكاة) قرنها
 بالصلاة اقتداء بالقران العظيم والاحاديث الواردة عن النبي عليه الصلاة والسلام
 الزكاة لغة العلم اروة العلم وشرعا عليك جزء مخصوص من مال مخصوص لشخص
 مخصوص لله تعالى وهي (واجبة) والمراد بالوجوب الغرض لانه لا شبهة فيه
 هداية (على الحر المسلم البالغ العاقل اذا ملك نصيباً) فارغاً عن دين له مطالب
 وعن حاجته الاصلية تاماً ولو تقديراً (ملكاً تاماً وحال عليه الحر) ثم اخذ يصرح
 بعموم القيود المذكورة بقوله (وليس على صبي ومجنون) لانهما غير مخاطبين
 باداء العادة كالصلاة والصوم (ولا مكاتب زكاة) لعدم الملك التليم (ومن كان عليه
 دين يحيط بماله) او يبقى منه دون نصاب (فلا زكاة عليه) لانه مشغول بحاجته
 الاصلية فاعتبر معدوماً كالمستحق بالمعطش هداية (وان كان ماله اكثر من الدين
 زكى الفاضل اذا باغ نصيباً) لفرغه عن الحاجة (وليس في دور السكنى وشباب
 البدن واثاث المنزل ودواب الركوب وعبيد الخدم مقو سلاح الاستعمال زكاة) لانها
 مشغولة بالحاجة الاصلية وليست بنامية اصلاً وعلى هذا كتب العلم لاهلهم والائت
 المحترفين لما قلنا هداية اقول وكذا لغير اهلها اذا لم ينوبها التجارة لانهما غير نامية
 غير ان الامل له اخذ الزكاة وان ساوت نصيباً غيره لا يكفي العدم (ولا يحجز اتمام
 الزكاة الابنية مقارنة للاداء) ولو حكماً كما لو دفع بلائياً ثم نوى والمال فيه
 انفق او نوى عند الدفع للوكيل ثم دفع الوكيل بلائياً ديراً او فارقاً بغير
 مقدار الواجب) لان الزكاة عبادة وكان من شرطها النية والاصل فيهما

بطل
 في احكام الزكاة

الاقتزان الآن الدفع يتفرق فاكنتي بوجودها حالة العزل تيسرا كتقديم النية
 في الصوم هداية (ومن تصدق بجميع ماله ولا ينوي) به (الزكاة سقط
 فرضها عنه) احتسنا لان الواجب جزء منه فكل من متينا فيه فلا حاجة الى
 التصيين هداية (باب زكاة الابل) بدأ بزكاة المواشي وبالابل منها اقتداء
 بكتب رسول الله صلى الله عليه وسلم (ليس في اقل من خمس) بالتوئين
 (ودود) بدل منه ويقال خمس دود بالاضافة كما في قوله تسعة رهط وهو من الابل
 من الثلاث الى التسع (صدقة) لعدم بلوغ النصاب (فاذا بلغت خسا سائمة)
 وهي المكثفة بل رعى المباح اكثر العام لقصد الدر والنسل (وحال عليها الحول ففيها
 شاة) نبي ذكر او اثني والثني من الضم ما تم له حول ولا يجوز الجزع في الزكاة ويجوز
 في الاضحية (الى تسع فاذا كانت عشر ففيها شاة) ان الى اربع عشرة فاذا كانت خمس
 عشرة ففيها ثلاث شياه الى تسع عشرة فاذا كانت عشرين ففيها اربع شياه الى
 اربع وعشرين فاذا كانت خمسا وعشرين ففيها بنت مخاض وهي التي طفت
 في السنة الثانية (الى خمس وثلاثين فاذا كانت ستا وثلاثين ففيها بنت لبون) وهي
 التي طفت في الثالثة (الى خمس واربعين فاذا كانت ستا واربعين ففيها حقة
 وهي التي طفت في الرابعة) الى ستين فاذا كانت احدى وستين ففيها جذعة
 وهي التي طفت في الخامسة (الى خمس وسبعين فاذا كانت ستا وسبعين ففيها بقا
 لبون الى تسعين فاذا كانت احدى وتسعين ففيها حقتان الى مائة وعشرين)
 هذا اشهرت كتب الصدقات من رسول الله صلى الله عليه وسلم هداية (ثم اذا زادت
 على ذلك) تستأنف الفريضة فيكون في الخمس شاة مع الحقتين وفي العشر شاتان
 وفي خمس عشرة ثلاث شياه وفي عشرين اربع شياه وفي خمس وعشرين بنت
 مخاض مع الحقتين (الى مائة وخمسين فيكون فيها ثلاث حقتي ثم) اذا زادت
 تستأنف الفريضة ايضا (في الخمس شاة) مع الثلاث حقتي (وفي العشر
 شاتان وفي خمس عشرة ثلاث شياه وفي عشرين اربع شياه وفي خمس
 وعشرين بنت مخاض وفي ست وثلاثين بنت لبون فاذا بلغت مائة وستا وتسعين
 ففيها اربع حقتي الى مائتين ثم تستأنف الفريضة ابدا كما تستأنف في الخمسين
 التي بعد المائة والخمسين) حتى يجلب في كل خمسين حقة ولا تجزى ذكر الابل الا
 بالقيمة للامان بخلاف البقر والغنم فلان المالك مخبر كما ياتي (والبحث) جمع بنحي وهو

مطلب
 في زكاة الابل

في تعريف السائمة

قوله ففيها شاة ان قيل لما جعلت
 الشاة عن النصاب مع انه من غير
 جنسها فان الاشياء كونه من
 جنسها قلت لما كانت العرب
 تجعل البقرة بثمان شياه وعليه
 يصر النصاب اربعين وعشرها
 اربع وربع شاة فجعلت الشاة
 عنه فكتب الرسول الا عظم صل
 الله عليه وسلم بذلك الجميع
 الا فاتي في خفض

مطلب
في زكاة البقر

المولدين العربي والجمعي منسوب الى بخت نصر (والمراد) بالكسر جمع عربي
(سواء) في النصاب والوجوب لان اسم الابل ينشأولهما (*باب صدقة البقر*)
ليس في اقل من ثلاثين من البقر صدقة (لعدم بلوغ النصاب) فاذا كانت
ثلاثين سائمة (كما تقدم) (وحال عليها الحول ففيها تباع) وهو ذو سنة كاملة
(او تبعية) وسمى تبعا لانه ينسج امه (وفي اربعين سنة او مسن) وهو ذو
سنتين كاملتين (فاذا زادت على الاربعين وجب في الزيادة بقدر ذلك الى ستين)
وذلك (عند ابي حنيفة في الواحد ربع عشر مسنة وفي الاثنين نصف عشر
مسنة وفي الثلاثة ثلاثة ارباع عشر مسنة وفي الارباع عشر مسنة) قال في
التصحيح هذه رواية الاصل ورجح صاحب الهداية وجهها واعتمده النسفي
والمجوي تبعا لصاحب الهداية (وقالا لاشي في الزيادة) على الاربعين (حتى
تبلغ الى ستين فيكون فيها تبعا او تبيضان) قال في التصحيح روي اسد بن عرق
عن ابي حنيفة مثل قولهما قال في الحنفية وهذه الرواية اعدل وقال الاسيحاقي
وهذا اعدل الاقاويل وعليه القوي اه ومثله في البحر عن البنايع وفي جوامع الفقه
قولهما هو المختار (وفي سبعين سنة وتبيع وفي ثمانين مستان وفي تسعين ثلاثة
اتبعة وفي مائة تبعا ومسنة وعلى هذا) المتوال (يتخير الفرض في كل عشر من تباع
الى مسنة) بهذا المثال (والجواميس والبقر سواء) لان اتحاد الجنسية اذهون نوع منه وانما
لم يحنث باكل الجاموس اذا حلف لا يأكل لحم البقر لعدم العرف (*باب صدقة الغنم*)
ليس في اقل من اربعين شاة صدقة (لعدم بلوغ النصاب) فاذا كانت اربعين
سائمة (كما تقدم) (وحال عليها الحول ففيها شاة) ثني ذكر او اثني (الى مائة وعشرين
فاذا زادت) المائة والعشرون (واحدة ففيها شاتان الى مائتين فاذا زادت واحدة
ففيها ثلاث شياه) الى ثلاثمائة وتسعة وتسعين (فاذا بلغت اربعمائة ففيها اربع
شياه ثم في كل مائة شاة والضأن والمرسواء) في النصاب والوجوب واداء الواجب
ولا يؤخذ الا اثني وهو مائة سنة كما تقدم (*باب زكاة الخيل*) انما اخرها
للاختلاف في وجوب الزكات فيها قال ابو حنيفة (اذا كانت الخيل سائمة) كما تقدم
وكانت (ذكر او اناثا) او اناثا فقط (فصاحبها بالخيار ان شاء اعطى عن كل فرس
دينارا وان شاء قومها واعطى من كل مائة درهم خمسة دراهم) بمنزلة عروض
التجارة (وليس في ذكرها منفردة زكاة) اتفاقا ولم يقيد بنصاب اعاوه الى ان الاصح

مطلب
في زكاة الفهم

في زكاة الخيل

انها لانصبابها العدم النقل (وقال لا زكاة في الخيل) قال في الصحيح قال الطحاوي
 هذا أحب الأقوالين النسا ورجحه القاضي ابو زيد في الاسرار وقال في النبايع
 وعابه الفتوى وقال في الجواهر والفتوى على قولهما وقال في الكافي هو المختار
 للفتوى وتبعه شارح الكنز والبرازي في فتاواه تبعا لصاحب الخلاصة وقال فاسي خان
 قالوا الفتوى على قولهما وقال الامام ابو منصور في التمهيد الصحيح قول ابي حنيفة
 ورجحه الامام السرخسي في المبسوط والقُدوري في التجريد وأجاب عماد ما يورد
 على دليله وصاحب البدائع وصاحب الهداية وهذا أقوى حجة على ما يشهده
 التجريد للقُدوري والمبسوط للسرخسي وشرح شيخنا للهداية والله اعلم (ولاشي
 في البقال والحجر) اجماعا (الا ان تكون للتجارة) لانها تصير من العروض (وليس
 في الفصلان) بضم الفاء جمع فصيل وهو ولد الناقة اذا فصل من امه ولم يبلغ
 الحول (والحملان) بضم الحاء جمع حمل بفتحين وهو ولد اناث في السنة الاولى
 (والجاجيل) جمع عجول بوزن سور ولد البقر (صدقة عند ابي حنيفة ومحمد
 الا ان يكون معها كبار) ولو واحدا ويجب ذلك الواحد كما في الدرر وقال
 ابو يوسف (يجب) فيها واحد منها (ورجح الاول) ومن وجب عليه سن
 فلم توجد عنده (اخذ المصدق) اي العامل (اعلامها ورد الفضل او اخذ دونها
 واخذ الفضل) الا ان في الوجه الاول له ان يأخذ ويطالب بعين الواجب
 او بقيته لانه شراء وفي الوجه الثاني يجبر لانه لا بيع فيه بل هو اعطاء بالقيمة (و يجوز
 دفع القيمة في الزكاة) وكذا في العشر والخراج والفقرة والنفذ والكفارة غير الاعناق
 وتعتبر القيمة يوم الوجوب عند الامام وقال يوم الاداء وفي السوا ثم يوم الاداء
 اجماعا ويقوم في البلد الذي المال فيه ولو في مفازة في اقرب الامصار اليه فتح
 (وليس في العوامل) اي المعدات للعمل ولوا سميت لانها من الحوائج الاصلية
 (والعلوفة) اي التي يعطىها صاحبها نصف حول فاكثروا للدر والنسل
 (صدقة) لان الوجوب بالنمو وهو بالاسامة والاعداد للتجارة ولم يوجد (ولا يأخذ
 المصدق خيار المال ولا رذائله) اي رديته (وانما يأخذ الوسط) منه نظرا للجانين
 لان في اخذ الخيار اضرارا باصحاب الاموال وفي رذائله اضرارا بالفقراء (ومن
 كان له نصاب فاستفاد في اثنا الحول من جنسه) سواء كان من نمائه او لا كهية
 وارث (همه اليه) اي الى النصاب (وزكاه به) اي معه وان لم يكن من جنسه لا يضم

اتفاقا (والسائمة) التي تجب فيها الزكاة (هي التي تكتفي بالرعي) بكسر الراء الكلاء
 (في أكثر حولها) لأن استحباب السوائم قد لا يجدون بدامن أن يعلفوا سوائمهم في بعض
 الاوقات لجعل الأقل تبعا للاكثر (فإن علفها نصف الحول أو أكثر فلا زكاة فيها)
 زيادة المؤنه فيعدهم النماء فيها معنى (والزكاة عند أبي حنيفة وأبي يوسف) تجب
 (في النصاب دون العفو) وهما بين الفر يضتين (وقال محمد) وزفر (فيهما)
 وفائدته فيما إذا هلك العفو وبقي النصاب فيبقي كل الواجب عند الشيعين ويسقط
 بقدر الهلاك عند التليذين (وإذا هلك المال بعد وجوب الزكاة) ولو بعد منع الساعي
 في الاصح نهاية (سقطت) عنه الزكاة لتعلقها بالعين دون الذمة وإذا هلك
 بعضه سقط حظها قبل بالهلاك لأن الاستهلاك لا يسهطها لأنها بعد الوجوب
 بمنزلة الامانة فإذا استهلكها ضمنها كالوديعة (وإن قدم الزكاة على الحول
 وهو ما لك للنصاب جاز) ويجاز أيضا لاكثر من سنة لوجود السبب وهو
 ملك النصاب (* باب زكاة الفضة *) قدمها على الذهب لأنها أكثر تداول
 فيما بين الناس (أيس فيما دون مائتي درهم صدقة) لعدم بلوغ النصاب
 (فإذا كانت مائتي درهم) شرعى زنة كل درهم أربعة عشر قيراطا والقيراط
 خمس شعيرات فيكون الدرهم الشرعى سبعين شعيرة (وحال عليها الحول
 فقيرسا) ربع العشر (خمس دراهم ولا شيء في الزيادة) على المائتين
 (حتى تبلغ) الزيادة (أربعين) درهما (فيكون فيها درهم ثم في كل أربعين
 درهما درهم) ولا شيء فيما بينهما وهذا عند أبي حنيفة (وقالما زاد على المائتين
 فزكاته بحسبها) قال في الصحيح قال في التمهة وزاد الفقه الصحيح قول
 أبي حنيفة ومشي عليه النسفي وبرهان الشريعة (وإذا كان الغالب على الورق)
 وهي الدراهم المضروبة وكذا الرقعة بالتحفيف صحاح (الفضة فهي في حكم
 الفضة الخاصة) لأن الدراهم لا تخلو عن قليل غش لأنها لا تنطبع إلا به
 وتخلو عن الكثير فغلطنا الغلبة فاصلة وهو أن يزيد على النصف اعتبار الحقيقة
 هداية ومثله في الإيضاح عن الجامع الكبير (وإذا كان الغالب عليها الفس
 فهي في حكم العروض يعتبر أن تبلغ قيمتها نصابا) ولا بد فيها من نية التجارة كسائر
 العروض إلا إذا كان يخلص منها فضة تبلغ نصابا لأنه لا يعتبر في عين الفضة القيمة
 ولا نية التجارة هداية وأختلف في المساوي والمختار لزوم احتياط خائفة

مطل
 زكاة الفضة

في عرق الدرهم ستة عشر قيراطا كما نقله الشيخ
 في حاشية الدرر وعليه فالنصاب مائة وخمسة
 وسبعون درهما فأجور

بطل
زكاة الذهب

(* باب زكاة الذهب *) ليس (فيما دون عشرين مثقالا من الذهب صدقة) لعدم النصاب (فإذا كانت عشرين مثقالا) شرعيا زكاة كل مثقال عشرون قيراطا فيكون المثقال الشرعي مائة شعيرة فهو درهم وثلاثة أسباع درهم (وحال عليها الحول ففيها) ربع العشر وهو (نصف مثقال ثم في كل أربعة مثاقيل قيراطان وليس فيما دون أربعة مثاقيل صدقة عند أبي حنيفة) خلافا لهما كما تقدم (وفي تبر الذهب والفضة) وهو غير المضروب منهما مغرب (وحليهما) سواء كان مباح الاستعمال أولا (والأنية منهما الزكاة) لأنها خلقا تاما فوجب زكاتها كما كيف كانا (* باب زكاة العروض *) وهو ما سوى النقدين وأخرها عنهما لأنها تقوم بهما (الزكاة واجبة في عروض التجارة كأشياء ما كانت) أي كأشياء أي شيء يعني سواء كانت من جنس ما تجب فيه الزكاة كالسوائم أو غيرها كالثياب إذا بلغت نصابا من الورق أو الذهب يقومها) صاحبها (بما هو انفع للفقراء والمساكين منهما) أي النصابين احتياطا لحق الفقراء حتى لو وجبت الزكاة أن قوموا بأحدهما دون الآخر قوموا بما تجب فيه دون الآخر (وإذا كان النصاب كاملا في طرفي الحول) في الابتداء للانقضاء ونحوه في القضاء وفي الانتهاء للوجوب (فقصائه) حالة البقاء (فيما بين ذلك لا يسقط الزكاة) قد بالنقصان لأنه لو هلك كله بطل الحول (وتضم قيمة العروض) التي للتجارة (إلى الذهب والفضة) للجبانة من حيث الثمنية لأن القيمة من جنس الدراهم والدنانير (وكذلك يضم الذهب إلى الفضة) لجامع الثمنية (بالقيمة حتى يتم النصاب عند أبي حنيفة) لأن الضم لما كان واجبا كان اعتبار القيمة أولى كما في عروض التجارة (وقالا لا يضم الذهب إلى الفضة بالقيمة وإنما يضم) أحدهما للآخر (بالجزاء) لأن المضرب فيهما القدر دون القيمة حتى لا تجب الزكاة في مصوغ وزنه أقل من مائتين وقبته فوقها قال في الصحيح ورحم قول الإمام الأسيحاوي والزوزني وعليه مشي النسفي وبرهان الشريعة ومصدر الشريعة وقال في التحفة وقوله انفع للفقراء وأحوط في باب العبادات اه (* باب زكاة الزروع والثمار *) المراد بالزكاة هنا العشر وتسميته زكاة باعتبار مصرفه (قال أبو حنيفة في قليل ما أخرجته الأرض وكثيره العشر سواء سقى سبعا) وهو الماء الجاري كنهروهين (أوسقته السماء) أي المطر (إلا الحطب والقصب) الفارسي (والخشيش) وكل ما لا يقصد به استغلال

بطل
زكاة العروض

بطل
زكاة الزروع
والثمار

الأرض

الارض ويكون في اطرافها أما اذا اتخذ ارضه مقصبة او مشجرة او منبأ الحشيش
وساق اليه الماء ومنع الناس منه يجب فيه العشر جوهرة وأطلق الوجوب
فيما اخرجته الارض لعدم اشتراط الحول لانه فيه معنى الثؤنة ولذا كان للامام اخذه
جبرا ويؤخذ من التركة ويجب مع الدين وفي ارض الصغير والمجنون والمكاتب
والماء ذون والوقف (وقالا لا يجب العشر الا فيما له ثمرة باقية) اي تبقى حولا من غير
تكلف ولا معالجة كالخطة والشعير والتمر والزيت ونحو ذلك (اذا بلغ) نصابا

مطل
في مقابلة الوسق

(خمس اوسق) جمع وسق (والوسق) مقدار مخصوص وهو (ستون صاعا
بصاع النبي صلى الله عليه وسلم) وهو ما يسع الفاوار بعين درهما من ماش
او عدس كما يأتي تحقيقه في صدقة الفطر (وايس في الخضراوات) يفتح الحاء
لا غير الفواكه كالنفاخ والكمثرى وغيرهما او البقول كالكراث والكرفس ونحوهما
مغرب (عندهما عشر) لعدم الثمرة الباقية فالخلاف بين الامام وصاحبيه في
موضعين في اشتراط النصاب والثمر الباقية عندهما وعدم اشتراطهما عنده قال
في التحفة الصحيح ما قاله الامام ورجح الكل دليله واعتمده التسنن وصدر الشريعة
اه الصحيح (وما سقى بقرب) اي دلو (او دابة) اي دولا ب (او سانية) اي
بعير يسقى عليه اي يستقى من البرء صباغ (ففيه نصف العشر في القولين) اي على
اختلاف القولين المارين بين الامام وصاحبيه في اشتراط النصاب والثمر الباقية
وعندهما قال في الدر وفي كتب الشافعية اوسقاه بماء اشتراه وقوا بعد الا نابه
ولو سقى سحبا او بالكة اعتبر بالغالب ولو استوبا فاصف وقيل ثلاثة ارباعه ثم لما كان
اشتراط النصاب قول الامامين وقدره فيما يوسق بخمسة اوسق والاختلاف في تقدير
مالا يوسق يشه بقوله (وقال ابو يوسف فيما لا يوسق كان غفران والقطن) انما
(يجب فيه العشر اذا بلغت قيمته قيمة خمسة اوسق من ادنى ما) اي شئ (يدخل
تحت الوسق) كالذرة في زماننا لانه لا يمكن التقدير الشرعي فيه فاعتبرت القيمة كما
في عروض التجارة هداية (وقال محمد يجب العشر اذا بلغ الخارج خمسة امثال من
اعلى ما يقدر به نوعه فاعتبر في القطن خمسة احوال) كل حل ثلثة من (وفي الزعفران
خمس ابناء) لانه اعلى ما يقدر به والتقدير بالوسق فيما يوسق انما كان لانه اعلى
ما يقدر به (وفي العسل العشر اذا اخذ من ارض المضرب) العسل انما اخذ
(او كثر) عند ان حذفة (وقال ابو يوسف لا يشئ فيه حتى يبلغ) نصابا (عشر)

ازفاق) جمع زق بالكسر ظرف بسع خسين منا (وقال محمد خمسة افراق) جمع فرق بفتحين (والفرق ستة وثلاثون رطلا) وهكذا نقله في المغرب عن نوادر هشام عن محمد قال ولم اجده فيما عندي من اصول اللغة قال في الصحيح ورجح قول

الامام ودليله المصنفون واعتمده النسفي وبرهان الشريعة اه (وليس في الخارج من

ارض الخراج) عسل او غيره (عشر) لثلاثا يجمع العشر والخراج فرع العشر على الموجر كالخراج الموظف وقالا على المستاجر قال في الحاوي ويقولها ما خذاه

اقول لكن الفتوى على قول الامام وبه افتى الخبير الرملي والشيخ اسماعيل الحايك

وحامدا فدي العبادي وعليه العمل لانه ظاهر الرواية (*) باب من يجوز دفع الزكاة

اليه ومن لا يجوز (*) لما انهي الكلام في احكام الزكاة حقها بيان مصرفها مستهلا

بالاية الجامعة لاصناف المستحقين فقال (قال الله تعالى اما الصدقات للفقراء

والمساكين الاية) الى آخرها (فهذه) الاصناف المحتوية عليها الاية (ثمانية اصناف

وقد سقط منها) صنف وهم (المؤلفة قلوبهم) وهم ثلاثة اصناف صنف كان

يؤلفهم النبي صلى الله عليه وسلم بسلو او بسلم قومهم باسلامهم وصنف اسلموا ولكن

على ضعف فيريد تبريرهم عليه وصنف به طيبهم لدفع شرهم والمسلون الان

ولله الحمد في غنية عن ذلك (لان الله تعالى اعز الاسلام واغنى عنهم) وعلى هذا

انفقد الاجاع هداية (والفقير من له ادنى شئ) اى دون النصاب (والمساكين)

ادنى حالا من الفقير وهو (من لا شئ له) وهذا مروى عن ابي حنيفة وقد قيل

على العكس ولكل وجه هداية (والعامل يدفع اليه الامام بقدر عمله) اى ما يسعه

واعوانه بالوسط لان استحقاقه بطريق الكفاية ولهذا ياخذ وان كان غنيا الا ان

فيه شبهة الصدقة فلا ياخذها العامل الهاشمي تنزيها لقربة النبي صلى الله

عليه وسلم والغنى لا يوازيه في استحقاق الكرامة فلم تعتبر الشبهة في حقه هداية

وهذا (ان عمل) وبقى المال حتى لو ادى ارباب الاموال الى الامام او هلك المال

في يده لم يستحق شيئا وسقطت عن ارباب الاموال (وفي الرقاب يعان المكاتبون)

ولو لغنى لانها شئ (في فك رقابهم) ولو عجز المكاتب وفي يده الزكاة تطيب لمولاه

الغنى كما لو دفعت الى فقير ثم استغنى والزكاة في يده يطيب له اكلها (والغارم

من ربه دين) ولا يملك نصيبا باخلاصه من دينه (وفي سبيل الله منقطع الغزاة) قال

الاسيحاوي هذا قول ابن يوسف وهو الصحيح وعند محمد منقطع الحاج وقيل

مطلوب
باب يجوز دفع الزكاة
اليه ومن لا يجوز

قوله مستهلا اى عدم معارضة الزكاة
مع الاية سلا يقال استعمل
الشيء عدة سلا طر في المختار

قوله والمساكين الى زويد عليهم قوله تعالى
او مسكيننا ذامقربة اى صاحب تراب
يعنى لا يملك غير التراب واما اية
السفينة محمدية على الترحيم فافهم

طابة العلم وفسره في البدايع بجميع القرب وثمرة الخلاف في الوصبة والاروفاف اه
تصحح (وابن السبيل من كان له مال في وطنه وهو في مكان لاشئ له فيه) وانما
ياخذ ما يكفيه الى وطنه لا غير حتى لو كان معه ما يوصله الى بلده من زاد وجولة

لم يجز له (فهذه جهات) مصرف (الزكاة) وللمالك ان يدفع الى كل واحد
منهم وله ان يقتصر على صنف واحد) منهم ولو واحدا لان ال الجنسية تبطل
الجمعية (ولا يجوز دفع الزكاة الى ذمي) لاضر الشارع بردها في فقراء المسلمين
(ولا يبي منها مسجد ولا يكفن بهاميت) لعدم التملك (ولا يشتري به اربعة تعق)
لانه اسقاط وليس بتملك (ولا تدفع الى غني) يملك قدر النصاب من اى مال

كان فارغ عن حاجته (ولا يدفع الزكى زكاته الى ابيه وجده وان علا ولا الى ولده
وان سفل) لان منافع الاملاك بينهم متصلة فلا يتحقق التملك على الكمال (ولا الى

امراته) لا شراك في النافع عادة (ولا تدفع المرأة الى زوجها عند ابى حنيفة
وقال تدفع اليه) لقوله صلى الله عليه وسلم لك اجران اجر الصدقة واجر الصلة قاله
لامرأة ابن مسعود وقد سالت عن التصديق عليه قلنا هو محمول على النافلة
هداية قال في التصحيح ورجح صاحب الهداية وغيره قول الامام واعتمده النسقي
وبرهان الشريعة اه (ولا يدفع) الزكى زكاته (الى مكاتبه ولا) الى (ملوكه) لفقدان
التملك اذ كسب الملوك اسيدته وله حق في كسب مكاتبه فلم يتم التملك (ولا) الى
(ملوك غني) لان الملك واقع لمولاه (ولا الى ولد غني اذا كان صغيرا) لانه يعد غنيا
بمال ابيه بخلاف ما اذا كان كبيرا فقيرا لانه لا يعد غنيا يسار ابيه وان كانت
نفقته عليه هداية (ولا تدفع الى بني هاشم) لان الله تعالى حرم عليهم اوساخ
الناس وهو ضمهم بخمس خمس القيمة ولما كان المراد من بني هاشم الذين لهم

الحكم المذكور ليس كلهم بين المراد منهم بعددهم فقال (وهم آل على
وآل العباس وآل جعفر وآل عقيب وآل حارث بن عبدالمطلب) فخرج ابوالمب
بذلك حتى يجوز الدفع الى من اسلم من بنيه لان حرمة الصدقة على بني هاشم
كرامة من الله تعالى لهم ولذريتهم حيث نصره صلى الله عليه وسلم في جاهليتهم
واسلامهم وابو لهب كان حريصا على اذى النبي صلى الله عليه وسلم فلم يستحقها
بنوه ولا تدفع ايضا الى (مواليهم) اى عتقائهم فارقاوهم بالاولى لخديث مولى القوم
منهم (وقال ابو حنيفة ومحمد اذا دفع الزكاة الى رجل يظنه فقيرا بان انه غني او هاشمي

طلبه
فقال يجوز دفع الزكاة اليه

طلبه
في احوال بني هاشم

قوله وهم الخ وغيرهم بالذكر لانه يجوز الدفع
الى من عداهم من بني هاشم كذرية
ابى لهب لانهم لم يتاخروا النبي عليه السلام

قوله ومواليهم وامام ما يتوهم فذكر في
الوجوب خلافا لما هو منه عدم
المبوات ٥١

نسخة الاقل في الزكاة والفقير في الفقر وكذا العقل
 ثم الى الاخوان والمخالات ثم الى اولادهم ثم الى ذوي الارحام من بعدهم ثم الى الجيران ثم الى اهل حرفة ثم الى اهل مصر او قرية
 ولا ينقلها الى اهل بلد اخر الا اذا كانوا اخوة اليها من اهل بلده او قرابته وفي الحديث لا يقبل الله الصدقة من العبد وفي اهله
 محاور حتى يبداء بهم فيسد خلقتهم الله في زياده

نتبه لاسيطة البلوغ في الفقر وكذا العقل
 فلو دفع زكاة الى فقير او مجنون فقبض
 لم يملك ومن يملك جاز ولو كانا يملك
 يقبض فقبض لنفسه جاز والفقير
 يقبض لم الملتقط اه في

قوله ولا يجوز الا في مال كان النصاب تاما
 او زنا حقا لو كان له دار لا يسكنها ومن
 ما يبيح دفعه لا يجوز دفعها اليه وهذا النصاب
 هو المحتسب ويوجب الفطر والاضحية قال في
 النسخ اذا كان له من الاقل قيمتها
 اقل من ما يبيح دفعه يملك اخذ الزكاة وتجب
 عليه ان يملكها في نفسه او في غيره
 في نقل الزكاة

قوله ويجوز الى اي الا ان يحرم عليه السؤال
 ويكون ان يدفع لفقير واحد ما يبيح دفعه فصار
 فان دفع جاز خلا فان دفع هذا اذا كان المفقير
 اليه قد يكون ولا بد ان يملك اذا كان مدينون او
 عيال فلا بد ان يعطى مقدار ما لو دفعه على
 عياله اطاب كل واحد منهم دون المائتين وكذا
 لا بد ان يعطى مقدار دينه وما يقبل عليه
 دون المائتين ولو دفع زكاة الى من يملك
 ونفق من غيره او من يملك من غيره لم يشر
 جاز الا ان يملك من نفسه او من غيره

قوله ومن سئله الى يعني انها من النواحي المالية
 الا ان الزكاة ارفع درجة لثبوتها بالكتاب والفطر
 بالسنة وذكرها في المسبوق عقب الفوم على اعتبار
 الترتيب الطبيعي اه في

قوله وهي واجبة بطلان
 تحت وجوبها فيما يتعلق بهذا
 النصاب
 بان حادثة منها او عن كل واحد من فقير او كسبي
 نفعت حارة من بر او ما عا من شعب وقال ابن
 قريظ زكاة الله تعالى عليه من زكاة الفطر على الذكر
 والانثى والمرا والعبد ما عا من ثمر او ما عا من ثمر
 فهو واجبة عمله لا اعتقا كما قال المحقق في
 الاسلام العلمية مسبوقة حادثة الفطر ونفقة
 الارحام والوقد والاحبة والعرق وخدمة الموالين
 وحذمة المرأة لزوجها اه في

او كافرا ودفع في ظلمة الى فقير ثم بان انه ابوه او ابنته او امرأته (فلا إعادة عليه)
 لان الوقوف على هذه الاشياء بالاجتهاد دون القطع فينبى الامر فيها على ما يقع
 عنده (وقال ابو يوسف عليه الاعادة) لظهور خطائه يمين مع امكان الوقوف
 على ذلك قال في الحقيقة والاول جواب ظاهر الرواية ومشي عليه المحبوبي
 والنسفي وغيرهما اه تصحيح (ولو دفع الى شخص) بظنه مصرفا ثم علم انه عبده
 او مكاتبه لم يجوز في قولهم جيها لانعدام التملك (ولا يجوز دفع الزكاة الى من يملك
 نصبا من اي مال كان) لان الفنى الشرعى مقدريه والشرط ان يكون فاضلا
 عن الحاجة الاصلية (ويجوز دفعها الى من يملك اقل من ذلك وان كان صحيحا مكنتا
 لانه فقير والفقراء هم المصارف ولان حقيقة الحاجة لا يوقف عليها فادبر الحكم
 على دلائلها وهو فقد النصاب (ويكره نقل الزكاة من بلد الى بلد وانما تفرق
 صدقة كل قوم فيهم) لحديث معاذ ولما فيه من رعاية حق الجوار (الا ان ينقلها
 الانسان الى قرابته) لما فيه من الصلة بل في الظهيرية لا تقبل صدقة الرجل
 وقرابته محاور حتى يبداء بهم فيسد حاجتهم او ينقلها (الى قوم هم احوج من اهل
 بلده) لما فيه من زيادة دفع الحاجة ولو نقلها الى غيرهم اجزاء وان كان
 مكروها لان المصرف مطلق الفقير بالنص هداية (*باب صدقة الفطر*) من اضافة
 الشئ الى سببه ومناسبتها للزكاة ظاهره (صدقة الفطر واجبة على الحر المسلم)
 ولو صغيرا او مجنونا (اذا كان مالكا لمقدار النصاب) من اي مال كان (فاضلا
 عن مسكنه وثيابه واثائه) هو متاع البيت (وفرسه وسلاحه وعبيده) للخدمة لانها
 مستحقة بالحاجة الاصلية والمستحق بالحاجة الاصلية كالمردوم ولا يشترط
 فيه الثمور وتعلق بهذا النصاب حرمان الصدقة ووجوب الاضحية والفطرة
 هداية (يخرج ذلك) اي الذي وجبت عليه الصدقة (عن نفسه وعن اولاده الصغار
 والمجانين الفقرا) (وعن ماله للخدمة) تحقق السبب وهو رأس بمونه وبلى عليه
 قيدا الصغار والمجانين بالفقرا لان الاغنياء تجب في مالهم قال في الهداية
 هذا اذا كانوا لا مال لهم فان كان لهم مال يؤدى من مالهم عند ابى حنيفة
 وابى يوسف خلافا لمحمد ورجح صاحب الهداية قولهما واجاب عما عاكبه
 لمحمد ومشي على قولهما المحبوبي والنسفي وصدر الشريعة اه تصحيح واحتز
 بعيد الخدمة عن عبيد التجارة كما يابى (ولا يؤدى) اي لا يجب عليه ان يؤدى

(عن زوجته ولا عن اولاده الكبار وان كانوا في حياته) لانعدام الولاية ولو ادى
 عنهم بغير امرهم اجزاءهم استحقا ثابوت الاذن عادة هداية (ولا يخرج
 عن مكاتبه) لعدم الولاية ولا المكاتب عن نفسه لقوله وفي المدبر وام الولد ولاية
 المولى ثابتة فيخرج عنهما (ولا عن مملوكه للخجاعة) لوجوب الزكاة فيها
 ولا مجتمع الزكاة والفطرة (والصديقين الشريكين لا فطرة على واحد منهما)
 لقصور الولاية والمؤنة في كل منهما وكذا العبيد بين الاثنين عند ابي حنيفة
 وقالا على كل واحد ما يخصه من الرأس دون الاشخاص هداية (ويؤدى) المولى
 (المسلم الفطرة عن عبده الكافر) لان السبب قد تحقق والمولى من اهل الوجوب
 (والفطرة نصف صاع من ر) اودقيقه او سويقه او زبيب هداية (اوصاع
 من تمر او شعير) وقال ابو يوسف ومحمد الزبيب بمنزلة الشعير وهو رواية عن
 ابي حنيفة والاول رواية الجامع الصغير هداية ومثله في التصحيح عن الاسيحاوي
 (والصاع عند ابي حنيفة ومحمد ثمانية ارطال بالعراق) وتقدم ان الرطل
 مائة وثمانية وعشرون درهما (وقال ابو يوسف) الصاع (خسة ارطال
 وثلاث رطل) قال الاسيحاوي التصحيح قول ابي حنيفة ومحمد ومشي عليه
 المحبوبي والنسفي وصدر الشريعة لكن في الزيلعي والفتح اختلف في الصاع
 فقال الطرفان ثمانية ارطال بالعراق وقال الثاني خسة ارطال وثلاث رطل
 لا خلاف لان الثاني قدره برطل المدينة لانه ثلاثون استار او العراقي عشرون
 واذا قابلت ثمانية بالعراق بخسة وثلاث بالدينى وجدتهما سوا وهذا هو الاشبه
 لان محمد لم يذكر خلاف ابي يوسف ولو كان لذكره لانه اعرف بمذهبه اه
 وتماه في الفتح قال شيخنا لم اعلم ان الدرهم الشرعى اربعة عشر قيراطا والمتعارف
 الان ستة عشر فاذا كان الصاع الفا واربعين درهما شرعا يكون بالدرهم
 المتعارف تسعمائة وعشرة وقد صرح الملائي في شرحه على المتن في باب
 زكاة الخارج بان الرطل الشامى ستمائة درهم وان المد الشامى صاغان وعليه
 فالصاع بالرطل الشامى رطل ونصف والمد ثلاثة ارطال ويكون نصف
 الصاع من البر ربع مد شامى فالمد الشامى يحجزى عن اربع وهكذا رايه
 محررا بخط شيخنا يحنى ابراهيم السابحاني وشيخنا يحنى على الزكاني
 وكفى بهما قدوة لكنى حررت نصف الصاع في عام ست وعشرين بعد المائتين

بطل
 في بيان مقدار الفطرم

بطل
 في بيان الرطل
 الفراق

بطل
 في بيان الدرهم
 الشرعى

فوجدته ثمانية ونحو ثلثي ثمانية فهو تقريباً ربع مد مسموح من غير تكويم ولا يخالف ذلك ما مر لأن المد في زماننا أكبر من المد السابق وهذا على تقدير الصاع بالمش أو العدس أما على تقديره بالخطئة أو الشعير وهو الاحوط فيزيد نصف الصاع على ذلك فالأحوط اخراج ربع مد شامي على التمام من الخطئة الجيدة اه أقول والآن وهي سنة احدى وستين بعد المائتين قد زاد المد الشامي عما كان في أيام شيخنا لانه بعد ذهاب الدولة المصرية من البلاد الشامية التي ابطلت المد الشامي واستعملت الربع المصري جعلوا كل ربعين مداً وقد ذكر الطحاوي ان بعض مشايخه قدر نصف الصاع بثلث الربع وعليه فالمد الشامي الآن يكفي عن ستة والله اعلم (ووجوب الفطرية يتعلق بطلوع الفجر) الثاني (من يوم الفطر فخمات) او افنقر (قبل ذلك) اي طلوع الفجر (لم يجب فطرته وكذا من اسلم او ولد) او اغنى (بعد طوع الفجر لم يجب فطرته) لعدم وجود السبب في كل منهما (ويستحب للناس ان يخرجوا الفطرة يوم الفطر قبل الخروج الى المصلي) ليتفرغ بال المسكين للصلاة (فان قدموها) اي الفطرة (قبل يوم الفطر جاز) ولو قبل دخول رمضان كما في عامة المتن والشروح وصححه غير واحد ورجمه في النهر ونقل عن الوالجي انه ظاهر الرواية (وان اخرجوها عن يوم الفطر لم تسقط عنهم) (وكان) واجبا (عليهم اخراجها) لانها قريبة مالية مقبولة المعنى فلا تسقط بعد الوجوب الا بالاداء كالزكاة (كتاب الصوم) عقب الزكاة بالصوم اقتداء بالحديث كما مر (الصوم) لغة الامساك مطلقاً وشرعاً الامساك عن المفطرات حقيقة او حكماً في وقت مخصوص بنية من اهلها وهو (ضربان واجب ونفل) قد يطلق الواجب ويراد به ما يقابل النفل كما هنا وقد يطلق ويراد به ما يقابل الفرض والنفل معاً فيكون واسطة بينهما كما يأتي في قوله صوم رمضان فريضة وصوم المنذور واجب (فالواجب ضربان منه ما يتعلق بزمان بعينه) وذلك (كصوم رمضان والنذر المعين) زمانه (فيجوز صومه بنية من الليل) وهو الافضل فلا تصح قبل الغروب ولا عنده (فان لم ينو حتى اصبح اجزأه النية ما ينه) اي الفجر (وبين الزوال) وفي الجامع الصغير قبل نصف النهار وهو الاصح لانه لا بد من وجود النية في اكثر النهار ونصفه من وقت طلوع الفجر الى وقت

بطلوع
الاعلام الصوم

بطل
فيما ثبت في الزم

بطل
في الخامس الهلال

بطل
في صفة العدالة

بطل
في مقدار الجمع لغير

الضحوة الكبرى فيشترط النية قبلها لتحقق في الاكثر ولا فرق بين المسافرين والمقيم خلافا لرفر هداية (والضرب الثاني ما ثبت في الذمة) من غير تقييد بزمان وذلك (كفضاء رمضان) وما افسده من نفل (والنذر المطلق) وصوم الكفارات (فلا يجوز) صوم ذلك (الابنية) معينة (من الليل) لعدم تعيين الوقت والشرط ان يعلم بقلبه ان صومه يصومه ثم رمضان يتأدى بمطلق النية ونية النفل وواجب آخر (والنفل كله) مستحب ومكروه (يجوز نية قبل الزوال) اي قبل نصف النهار كما مر (وينبغي للناس) اي يجب جوهره (ان يلتصقوا الهلال في اليوم التاسع والعشرين من شعبان) وكذا هلال شعبان لاجل اكمال العدة (فان راوه صاموا وان غم عليهم اكلوا عدة شعبان ثلاثين يوما ثم صاموا) لان الاصل بقاء الشهر فلا ينتقل عنه الا بدليل ولم يوجد (ومن رأى هلال رمضان وحده صام وان لم يقبل الامام شهادته) لانه متعبد بما علمه وان افطر فعليه القضاء دون الكفارة لشبهة الرد (واذا كان بالسما علة) من غيم او غبار ونحوه (قبل الامام شهادة الواحد العدل) وهو الذي غلبت حسناته سيئاته والمستور في الصحيح كافي التنجيس والبرازية قال الكمال وبه اخذ شمس الايعة الحلواني (في رؤية الهلال رجلا كان او امرأة حرا كان او عبدا) لانه امر ديني فاشبهه رواية الاخبار ولهذا لا يختص بلفظ الشهادة ويشترط العدالة لان قول القاسق في الديانات غير مقبول وتأويل قول الطحاوي عدلا او غير عدل ان يكون مستورا وفي اطلاق جواب الكتاب يدخل المحدود في القذف بعد ما تاب وهو ظاهر الرواية لانه خبر ديني وعن ابي حنيفة انه لا تقبل لانه شهادة من وجهه هداية (وان لم يكن بالسما علة لم تقبل الشهادة حتى يراه) ويشهد به (جمع كثير يقع العلم) الشرعي وهو غلبة الظن (بخبرهم) لان المطلع متحد في ذلك المحل والموانع متقية والابصار سليمة والهمم في طلب الهلال مستقيمة فالنفرد بالروية من بين الجم الغفير مع ذلك ظاهر في غلط الرأي قال في الصحيح لم يقدر الجمع الكثير في ظاهر الرواية واختلف فيه قال بعضهم ذلك مفوض الى رأى الامام والقاضي وفي زاد الفقها للاسيجاى الصحيح ان يكونوا من نواحي شتى اه وذكر الشرنبلالي وغيره تبعا للواهب ان الاصح رواية تفويضه الى رأى الامام وروى الحسن بن زياد عن ابي حنيفة انه تقبل فيه شهادة رجلين او رجل وامرأتين وان لم يكن في السما علة

قال في البحر لم يرد من وجه هذه الرواية ويقتضي العمل عليها في زماننا لان الناس
 تكاسلوا عن ترائي الالهة فكان التفرد غير ظاهر في القضاة (ووقت الصوم
 من حين طلوع الفجر الثاني) الذي يقال له الصادق (الى غروب الشمس) قوله تعالى
 وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخطيط الايض من الخطيط الاسود من الفجر الى ان قال
 ثم انموا الصيام الى الليل والخطيطان يابض النهار وسواد الليل (والصوم) شرعا
 (هو الامسك) حقيقة او حكما (عن) المفطرات (الاكل والشرب والجماع
 نهلا ومع النية) عن اهلها كما مر (فان اكل الصائم او شرب او جامع ناسيا لم يفطر)
 لانه ممسك حكما لان الشارع اضاف الفعل الى الله تعالى حيث قال للذي
 اكل وشرب ثم على صومك فانما اطعمك الله وسقاك فيكون الفعل معه معدوما
 من العبد فلا ينعدم الامسك (وان نام فاحتلم او فطر الى امرأة) او تفكر بها
 وان ادامهما (فانزل او ادهن او احنجم او استحل) وان وجد طعمه في حلقه
 (او قبل) ولم يزل (لم يفطر) لعدم المتأني صورة ومعنى (فان انزل بقبلة او لمس
 فعلية القضاء) لوجود المتأني معنى وهو الا نزال بالباشرة (دون الكفارة) لقصور
 الجنابة ووجوب الكفارة بكمال الجنابة لانها تندري بالشبهة كالحدود (ولا باس
 بالقبلة اذا امن على نفسه) الجماع والا نزال (ويكره ان لم يامن) لان عينه ليس
 بفطر وزجما يصير فطرا بعباقبة فان امن اعتبر عينه وايح له وان لم يامن تعتبر
 عاقبة وكره هداية (وان ذرعه) اي سبقه وغلبه (التي) بلا صنعه ولو ملا
 فيه لم يفطر) وكذا لو عاد بنفسه وكان دون ملا الفم اتفاقا وكذا ملا الفم
 عند محمد وصحبه في المخانة خلافا لابي يوسف وان اعاده وكان ملا الفم فسد اتفاقا
 وكذا ادونه عند محمد خلافا لابي يوسف والصحيح في هذا قول ابي يوسف خاتبة
 (وان استقاء عمدا) اي عمد خروج التي وكان ملا فيه فعلية القضاء دون
 الكفارة قال في الصحيح قيد بملا الفم لانه اذا كان اقل لا يفطر عند ابي يوسف
 واعتمده المحبوبي وقال في الاختيار وهو الصحيح وهو رواية الحسن عن ابي
 حنيفة وان كان في ظاهر الرواية لم يفصل لان ما دون ملا الفم تباع للريق
 كما لو تجمشي اه وكذا لو عاد الى خوفه لان ما دون ملا الفم ليس بخارج حكما
 وان اعاده عن ابي يوسف فيه روايتان في رواية لا يفسد لانه لا يوصف بالخروج
 فلا يوصف بالدخول وفي رواية يفسد لان فعله في الاخراج والاعادة قد كثر فصار

بطل
 2 معنى الصوم
 شرعا

بطل
 في مفادات الصوم

ملحقا بملأ القم خائبة (ومن ابتلع الحصة او الحديد) او نحوهما مما لا ياكله
 الانسان او يستقذره (افطر) لوجود صورة المفطر (ولا كفارة عليه) لعدم المعنى
 ومن جامع آدميا حيا (عامدا في احد السبلين) انزل اولا (او اكل او شرب
 ما يتغذى به او يتداوى به فعليه القضاء والكفارة) لكن المال الجناية بقضاء
 شهوة القرح او البطن (مثل كفارة الظهار) وسأقي في بابها (ومن جامع فيمادون
 الفرج) كتحفيذ وبتطين وقبلة ولس او جامع مئة او بهيمة (فانزل فعليه القضاء)
 لوجود معنى الجماع (ولا كفارة عليه) لانعدام صورته (وليس في افساد صوم
 غير رمضان كفارة) لانها وردت في هتك حرمة رمضان فلا يلحق به غيره
 (ومن احتتن) وهو صب الدواء في الدبر (او استعط) وهو صب الدواء في الانف
 (او اقطر في اذنه) دهن بخلاف الماء فلا يفطر على ما اخبره في الهداية
 والنبين وصححه في المحيط وقال في اللؤلؤية انه المختار لكن فصل في النجاسة
 بانه ان دخل لا يفسد وان ادخله يفسد في الصحيح لانه وصل الى الجوف
 بفعلاه ومثله في النزازية واستظهره في الفتح والبرهان والحاصل الاتفاق
 على الفطر بصب الدهن وعلى عدمه بدخول الماء واختلاف الصحيح
 في ادخاله معراج (او داوى جافقة) جراحة في البطن بلغت الجوف (او أمة)
 جراحة في الرأس بلغت الدماغ (بدواء فوصل) الدواء (الى جوفه) في الجائفة
 (او دماغه) في الأمة (افطر) عند ابى حنيفة وقال لا يفطر لعدم التيقن
 بالوصول هداية وقال في الصحيح لا خلاف في هذه المسئلة على هذه العبارة
 اما لوداوى بدواء رطب ولم يتيقن بالوصول فقال ابو حنيفة يفطر وقال لا يفطراه
 (وان اقطر في احليله) ماء او دهن (لم يفطر عند ابى حنيفة) وقال ابو يوسف
 يفطر (قال في الاختيار هذا بناء على انه بينه وبين الجوف منفذ او لا صح ان ليس
 بينهما منفذ قال في الكفارة وروى الحسن عن ابى حنيفة مثل قولهما
 وهو الصحيح لكن اعتمد الاول المحبوبي والسني وصدر الشريعة وابو الفضل
 الموصلي وهو الاول لان المص في التقريب حقق انه ظاهر الرواية في مقابلة
 قول ابى يوسف وحده اه الصحيح (ومن ذاق شيئا بفمه لم يفطر) لعدم وصول
 الفطر الى جوفه (ويكره له ذلك) لما فيه من تعريض الصوم على الفساد
 (ويكره للمرأة ان تمضغ لصبيها الطعام) لما مر وهذا (ان كان لها متبدا) اي

مطلق
 في كل من هاتين العاليم

وانا دخل في حلقه عباد
الوقت اوتربا الطريق
اودخان الحويق لم يقطر
3

محمد بن تاجد من مضغ لصبيها كغفلة لحبض او نفاس او صفر اما اذا لم تجد بدا
منه فلها المضغ لصيانة الولد (ومضغ العلك) الذي لا يصل منه شيء الى الجوف
مع الريق (لا يفطر الصائم) لعدم وصول شيء منه الى الجوف (ويكره) ذلك لانه
يتهم الافطار (ومن كان مريضاً في رمضان فحاف) الخوف المقتر شرعا
وهو ما كان مستندا لقلة الظن بتجربة او اخبار مسلم عدل او مستور حادث
بانه (ان صام ازدا مرضه) او ابطاء برؤيه (افطر وقضى) لان زيادته وامتداده
قد يفضي الى الهلاك فيجتز عند (وان كان مسافرا) وهو (لا يستضر بالصوم
فصومه افضل) لقوله تعالى وان تصوموا خير لكم (وان افطر وقضى جاز)
لان السفر لا يعرى عن المشقة فجعل نفسه عذرا بخلاف المرض لانه قد يخف
بالصوم فشرط كونه مفضيا الى الحرج (وان مات المريض او المسافر وهما على
حالهما) من المرض والسفر (لم يلزمهما القضاء) لعدم ادراكهما عدة من ايام
اخر (وان صح المريض واقام المسافر ثم ماتا لم يلزمهما القضاء بقدر الصحة والاقامة)
لوجود الادراك بهذا المقدار وفائدته وجوب الوصية بالاطعام (وقضاء رمضان)
مخير فيه (ان شافرقه وان شاتايه) لاطلاق النص لكن المستحب المتابعة
مسارعة الى اسقاط الواجب (وان اخره حتى دخل رمضان اخر صام الثاني
لانه وقته حتى لو نواه عن القضاء لا يقع الاعن الاداء كما تقدم) وقضى الاول
بعده (لانه وقت القضاء) ولا فدية عليه (لان وجوب القضاء على التراخي
حتى كان له ان يتطوع هداية) والحامل والمرضع اذا خافتا على ولدهما (نسبا
اورضا او على نفسيهما) افطرتا وقضتا (دفعنا الحرج) ولا فدية عليهما (لانه
افطار بسبب العجز فيكتفى بالقضاء اعتبارا بالمريض والمسافر هداية
(والشيخ الفاني الذي لا يقدر على الصيام) لقربه الى الفناء ولفناء قوته (يفطر
ويطعم لكل يوم مسكينا يطعم) المكفر (في الكفارات) وكذا العجز الثانية
والاصل فيه قوله تعالى وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين معناه
لا يطيقونه ولو قدر بعد على الصوم يبطل حكم الفداء لان شرط الخليفة امرار
العجز هداية (ومن مات وعليه قضاء رمضان فاوصى به اطعم عنه وليه) وجوبا
ان خرجت من ثلث ماله والا فبقدر الثلث (لكل يوم مسكينا نصف صاع
من براوصاع من تمر او شعير) لانه عجز عن الاداء في آخر عمره فصار كالشيخ الفاني

طلب
قضاء رمضان
على التراخي

طلب
فدية الكفارات

اوزبيب

ثم لا بد من الابصاء عندنا حتى أن من مات ولم يوص بالاطعام عنه لا يلزم على ورثته ذلك ولو تبرعوا عنه من غير وصية جاز وعلى هذا الزكاة هداية (ومن دخل في صوم التطوع) أو في صلاة التطوع (ثم أفسده قضاءه) وجوباً لأن المؤدى قرينة وعمل قبيح صيانته بالمضى عن الإبطال وإذا وجب المضى وجب القضاء بتركه ثم عندنا لا يباح الإفطار فيه بغير عذر في إحدى الروايتين لما بيننا ويباح يعذر والضيافة عذر لقوله عليه الصلاة والسلام افطروا قضى يوماً مكانه هداية وفي رواية عن أبي يوسف يجوز بلا عذر وهي رواية المتقي قال الكمال واعتقادي أن رواية المتقي أوجه (وإذا بلغ الصبي أو أسلم الكافر في) نهار (رمضان أمسكاً بقية يومها) قضاء لحق الوقت بالتشبه بالصائمين (وصاماً ما بعده) لتحقيق السببية والاهلية (وإن يقضياً) يومها الذي تأهلا فيه ولا (ما مضى) قبله من الشهر لعدم الخطاب بعدم الاهلية له (ومن أغنى عليه في رمضان لم يقض اليوم الذي حدث فيه الأغناء) أو في ليلته لوجود الصوم وهو الأمسك المقرون بالنية إذ الظاهر وجودها منه (وقضى ما بعده) لانعدام النية وإن أغنى عليه أول ليلة قضاء كله غير يوم تلك الليلة لما قلناه ومن أغنى عليه رمضان كله قضاء لانه نوع مرض يضعف القوى ولا يزيل الحجب فيصير عذراً في التأخير لا في الإسقاط هداية (وإذا أفاق المجنون في بعض رمضان قضى ما مضى منه) لأن السبب وهو الشهر قد وجد واهلية نفس الوجوب بالذمة وهي متحققة بلا مانع فإذا تحقق الوجوب بلا مانع تعين القضاء درر وأن استوعب الجميع ما يمكنه فيه إنشاء الصوم على ما مر لا يقضى المخرج بخلاف الأغنا كما مر لانه لا يستوعب عادة وامتداده نادر ولا حرج في ترتب الحكم على ما هو من النوادر (وإذا حاضت المرأة) أو نفست (أفطرت وقضت) وإيس عليها أن تنسبه حال العذر لأن صومها حرام والتشبه بالحرام حرام (وإذا قديم المسافر) أو برئ المريض أو أفاق المجنون (أو طهرت الحائض) أو النفسا (في بعض النهار أمسكاً) وجوباً هو الصحيح جوهره (عن) المفطرات من (الطعام والشراب) وغيرهما (بقية يومها) قضاء لحق الوقت كما مر (ومن سحر وهو يظن أن) الليل باق (والفجر لم يطلع أو أفطر وهو يرى) بضم الياء أى يظن (أن الشمس قد غربت ثم تبين أن الفجر كان) حين ما تسحر (قد طلع أو ان الشمس) حين ما أفطر

الضيافة عذر

قوله الحجب بالسكر والعصر العقل في المصباح

بطل
في ثبوت الاصل

بطل
في احكام الاعتكاف

اقامه ثلاثة

في تعريف المسجد

(لم تغرب) امسك بقية يومه قضاء لحق الوقت بالقدر الممكن ودفعاً للتهمة
(وقضى ذلك اليوم) لانه حق مضمون بالمثل (ولا كفارة عليه) لقصور الجناية
بعدم القصد (ومن رأى هلال الفطر وحده لم يفطر) ويجب عليه الصوم احتياطاً
لاحتمال الغلط فان افطر فمطيه القضاء ولا كفارة عليه لاشبهة (واذا كان
بالسماعة لم تقبل في هلال الفطر الاشهاد رجلين اورجل وامرأتين) لانه تعلق
به نفع العبد وهو الفطر فاشبه سائر حقوقه والاضحى كالفطر في هذا في ظاهر
الرواية وهو الاصح خلافاً لما يروى عن ابي حنيفة انه كهلال رمضان لانه تعلق
به نفع العباد وهو التوسع بلحوم الاضاحى هداية (واذا لم يكن بالسماعة لم يقبل
في هلال الفطر الاشهاد جمع كثير يقع العلم بخبرهم) كما تقدم (*باب الاعتكاف*)
وجه المناسبة والتعقيب اشراط الصوم فيه وطلبه في العشر الاخير قال رحمه الله تعالى
الاعتكاف مستحب (قال في الهداية والصحيح) انه سنة مؤكدة لان النبي صلى الله
عليه وسلم واطب عليه في العشر الاواخر من رمضان والمواظبة دليل السنية آه
قال الزيلعي والحق انه ينقسم الى ثلاثة اقسام واجب وهو المنذور وسنة وهو
في العشر الاخير من رمضان ومستحب وهو في غيره آه (وهو البت) بفتح اللام
مصدر لبت كفهم اى المكت (في المسجد مع الصوم والنية) اما البت فركنه
لان وجوده واما الصوم فشرط صحة الواجب واختلفت الروايات في النقل
روى الحسن عن ابي حنيفة انه شرط لصحته وفي ظاهر الرواية ليس بشرط
ذخيره والنية شرط في سائر العبادات والمراد بالمسجد مسجد الجماعة وهو ماله
امام ومؤذن اديت فيه الخمس اولا كما في العناية والقبض والنهر وخزانة الاكل
والخلاصة والبرازية وفي الهداية عن ابي حنيفة انه لا يصح الا في مسجد يصلى
فيه الصلوات الخمس لانه عبادة انتظار الصلاة فيمختص بمكان تودى فيه وصححه
الكهال وعن الامامين يصح في كل مسجد وصححه السروجي وهو اختيار الطحاوي
وقال الخبير الزملي وهو ايسر خصوصاً في زماننا فينبغي ان يقول عليه السلام والمرأة تعتكف
في مسجد بيتها وهو الذي عينته لصلاتها لتحقق انتظامها فيه (ويحرم على
المعتكف التوطئ) لقوله تعالى ولا تبشروهن واتم عاكفون في الساجد (و)
كذا (المس والقبلة) لانهما من دواعيه (ولا يخرج) المعتكف (من المسجد
الا الى حاجة الانسان) الطبيعة كالبول والغائط وازالة نجاسة أو الضرورية

كانه دمام

قوله المحرم المراد من يحرم عليه فلا يحلها بنسب او صاه
او رضاع فتكون المحرم موطئة ولا تفرق في المحرم بين ان يكون
مطاعا او لا فاعدا او عبدا ولا تفرق في الحرام بين ان يكون حراما
او محجوزا

(٩٠)

حق العبد لحاجته (وكان الطريق آتيا) بظنية السلامة لان الاستطاعة
لا تثبت دونه ثم قيل هو شرط الوجوب حتى لا يجب عليه الا بصا وهو
مروى عن ابي حنيفة وقيل شرط الاداء دون الوجوب هداية (ويستبر
في المرأة) ولو عجزوا (ان يكون لها محرم) بالغ عاقل غير فاسق برحم
او صهرية (يحج بها او زوج ولا يجوز لها) اي يكره تحريما على المرأة
(ان تحج بغيرهما) اي المحرم والزوج (اذا كان بينهما وبين مكة) مدة
سفر ويجوز حجها وهي (مسيرة ثلاثة ايام فصاعدا) وقد اختلفوا في ان
المحرم شرط الوجوب او شرط الاداء على حسب اختلافهم في امن
الطريق (واذا بلغ الصبي بعدما احرم واعتق العبد قضيا) على احرامها ذلك
(لم يحجها عن حجة الاسلام) لان احرامها انقضى لاداء النفل فلا ينقلب لاداء
الفرض ولو جدد الصبي الاحرام قبل الوقوف ونوى حجة الاسلام جاز والعبد
لو فعل ذلك لم يحج لان احرام الصبي غير لازم لعدم الاهلية اما احرام العبد
فلازم فلا يمكنه الخروج منه بالشروع في غيره هداية (والمواقيت) اي
المواضع (التي لا يجوز ان يتجاوزها الانسان) مریدا مكة (الاحراما) باحد
النسكين (لاهل المدينة ذو الخليفة) بضم ففتح موضع على ستة اميال من
المدينة وعشر مراحل من مكة وتعرف الآن ببلد على (ولاهل العراق ذات
عرق) بكسر فسكون على مرحلتين من مكة (ولاهل الشام المحقة) على
ثلاث مراحل من مكة بقرب رابع (ولاهل النجد قرن) المنازل بسكون الزاء
مقرب على مرحلتين من مكة (ولاهل اليمن بلبل) جبل على مرحلتين ايضا
وكذا لمن مربها من غير اهلها كاهل الشام الآن فانهم يرون بمقات اهل
المدينة فهي بمقاتهم لكنهم يرون بالمقات الاخر فيصيرون بالاحرام منها لان
الواجب على من مرب بمقاتين ان لا يتجاوز آخرهما الا محراما ومن الاول
افضل وان لم يرب بمقات تحرى واحرم اذا حاذاه احدها وان لم يكن بحيث
يحاذي احدها فعلى مرحلتين (فان قدم الاحرام على هذه المواقيت جاز)
وهو افضل ان احسن مواقيت المحظورات (ومن كان بعد المواقيت) اي داخلها
وخارج الحرم (فوقته) للحج والعمرة (الحل) ويجوز لهم دخول مكة لحاجة
من غير احرام (ومن كان بمكة فيقاته في الحج الحرم وفي العمرة الحل) ليتحقق

طلب
في بيان المواقيت

قوله المحل هو ما بين الميقات والمحرم
فالكل اذا اراد ان يحج فليحج بينه واما اذا
اراد العمرة فليحج الى الحل ويحرم لا في
الحل والعمرة عبادة فليحج فلا يبين النفس

وفروع

٩١

وقوع السفر لان اداء الحج في عرفة وهي في الحل فيكون الاحرام من الحرم
 واداء العمرة في الحرم فيكون الاحرام من الحل الا ان التيسير افضل لورود
 الاثر به هداية (واذا اراد) الرجل (الاحرام) بحج او عمرة (اغسل او توشأه
 والغسل افضل) لانه اتم نظافة وهو للنظافة لا للطهارة ولذا تؤمر به
 الحائض والنفساء (وليس ثوبين جديدين او غسيلين) طاهرين ايضين
 ككفن الميت (ازارا) من السرة الى تحت الركبتين (ورداه) على ظهره لانه
 ممنوع عن لبس الخيط ولا بد من ستر العورة ودفع الحر والبرد وذلك فيما عناه
 والجديد افضل لانه اقرب الى الطهارة هداية (ومس طيبا) استحبابا
 (ان كان) اي وجد (له طيب) وقص اظفاره وشاربه وازال عاتنه وحلق
 رأسه ان اعتاده والاسرحه (وصلى ركعتين) في غير وقت مكروه (وقال
 اللهم اني اريد الحج فيسره لي وتقبله مني) لان اداءه في ازمة متفرقة واما كن
 متباعدة فلا يمرى عن المثقة فيسال الله تعالى التيسير بخلاف الصلاة لان
 مدتها يسيرة وادائها عادة ميسرة (ثم يلبي عقيب الصلاة) لما روى ان النبي
 صلى الله عليه وسلم لبي في دبر صلاته وان لبي بعد ما استوت به راحلته جاز
 ولكن الاول افضل هداية (فان كان مفردا) الاحرام (بالحج نوى بتليته الحج
 لانه عبادة والاعمال بالنيات) والتلبية ان يقول ليك اللهم ليك لا شريك لك
 ليك ان الحمد بكسر الهمزة وتفتح (والنعمه لك والملك لا شريك لك) كوهي
 المنقولة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم (ولا ينبغي ان يخل بشئ من هذه
 الكلمات) لانه هو المنقول باتساق الرواة فلا ينقص عنه (فان زاد فيها) اي
 عليها بعد الاتيان بها (جاز) بلا كراهة اما في خللها فيكرهه كل في الذروعه
 (واذا لبي) ناولا (فقد احرم) ولا يصير شارعا في الاحرام بمجرد النية ما لم
 يات بالتلبية (فالتيق ما نهى الله تعالى عنه من الرفث) وهو الجماع او الكلام
 الفاحش او ذكر الجماع بمحضرة النساء (والضيق) اي المعاصي وهي في
 حل الاحرام اشد حرمة (والجدال) اي الخصام مع الرفقة او الخدم
 والمكاريين بمح (ولا يضل صيدا) برياً (ولا يشير اليه) حاضراً (ولا يبدل عليه)
 غائباً (ولا يلبس قبصا ولا سراويل) يعني اللبس المعتاد اما اذا اترز بالقبص
 او ارتدى بالسراويل فلا شئ عليه جوهره (ولا) يلبس (عمامة ولا قلنسوة)

قوله والتلبية الى مستقمة من اليك بالمال
 اذا قام اي اقامت على طاعتك اجابة
 بعد اجابة واقامة بعد اقامة والتكبير
 لاجل الجلالة والتاكيد ولزوما بعد
 لزوم الله مكين

قوله وانما لي الى اي لبي ونوى لان يجوز
 التلبية لا يصير محرما عندنا ~~خلقا~~
 لان نوى وانما يذكر النية لانه ذكر الدعاء
 قبل هذا فتكون النية موجودة فلا
 بد من النية او نوى المالكين

قوله من الرفث الى النهي لقوله تعالى فلا
 رفث فهو نفي بمعنى النهي

بفتح القاف ما تدار عليها الهامة (ولا قباء) بالفتح والمد كساء منفرج
 من امام بليس فوق الثياب والمراد اللبس المعتاد كما تقدم حتى لو أترز أو أتردى
 بعمامته والقباء على كنفه من غير ادخال يديه في كفيه ولا زره جاز ولا شيء
 عليه غير انهم قالوا ان القاء القبا والعبا ونحوهما على الكتفين مكروه قال شيخنا
 ولعل وجهه انه كثيرا ما بليس كذلك تأمل اه (ولا) بليس (خفين الا ان
 لا يجرد النطين فيقطعهما) اي الخفين (اسفل الكمين) والكعب هنا المفصل
 الذي في وسط القدم عند مفصل الشراك هداية (ولا يغطي راسه ولا وجهه)
 يعني التغطية المعهودة اما لو حل على راسه عدل بروشبهه فلا شيء عليه
 لان ذلك لا يحصل به المقصود من الارتفاق جوهره (ولا يمس طيبا)
 بحيث يلزق شيء منه بثوبه او بدنه كاستعمال ماء الورد والمسك وغيرهما
 (ولا يخلق راسه ولا شعر بدنه) ويستوى في ذلك ازالته بالموسى وغيره
 (ولا يقص) شيئا (من لحيته) لانه في معنى الحلق (ولا ظفره) لما فيه من ازالة السعث
 (ولا بليس ثوبا مصبوغا بوزن) بوزن فلس نبت اصفر يزرع في اللبن ويصنع
 به مصباح (ولا زعفران ولا عصف) لان لها رائحة طيبة (الا ان يكون) ما صبغ
 بها (غسلا لا ينفض) اي لا تفوح رائحته وهو الاصح جوهره لان المنع للطيب
 لاللون هداية (ولا باس ان يقتل) المحرم (ويدخل الحمام) لانه طهارة فلا
 يمنع منها (ويستظل بالبيت) والفسطاط (والحمل) بوزن مجلس واحد محامل
 الحاج صحاح (ويشد في وسطه الهيمان) بالكسر وهو ما يجعل فيه الدراهم
 ويشد على الوسط ومثله المنطقة (ولا يفصل راسه ولا لحيته بالخطمي) بكسر
 الخاء لانه نوع طيب ولانه بقتل هوام الرأس هداية (ويكثر من التلبية) ندبا
 رافعا بها صوته من غير مبالغة (عقب الصلوات) ولو نفلا (وكما علا شرفا)
 ابي مكانا مرتفعا (او هبط واديا اولق ركبانا) اي جماعة ولو مشاة (وبالاسحار)
 لان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا يلجئون في هذه الاحوال والتلبية
 في الاحرام على مثال التكبير في الصلاة فيوتى بها عند الانتقال من حال الى
 حال هداية (فاذا دخل مكة ابتدا بالمسجد الحرام) بعدما يأمن على امنته
 داخل من باب السلام خاشعا متواضعا ملاحظا عظمة البيت وشرفه (فاذا عاين
 البيت كبر) الله تعالى الاكبر من كل كبير ثلاثا (وهلل) كذلك ثلاثا ومعه

قوله الهيمان سواء كان فيه نفقة او نفقة
 عليه وهذا عندنا وقيل ما لك باب
 نفقة نفسه فيجوز ونفقة غيره فلا
 مثله مستين

التبري عن عبادة غيره تعالى ويلزمه التبري عن عبادة البيت المشاهد ودعى
 بما احب فانه من ارجى مواضع الاجابة (ثم اخذ بالطواف) لانه تحية البيت
 ما لم يخف فوت المكتوبة او الجماعة (وابتداً بالحجر الاسود فاستقبله وكبر)
 وهلل (ورفع يديه) كرفعها للصلاة (واستله) بباطن كفيه (وقبله) بينهما (ان
 استطاع من غير ان يؤذى مسلماً) لانه سنة وترك الايذاء واجب فان لم يقدر
 يرضها ثم يقبلها او احداها والايكته عساه شيئاً في يده ثم يقبله والا اشار اليه
 بباطن كفيه كانه وضعها عليه وقبلها (ثم اخذ) يطوف (عن يمينه) اى جهة
 عين الطائف وهى (بما على) الملتزم و (الباب) وقد اضطلع رداه (بان يجعله
 تحت ابطه الايمن ويلقيه على كتفه الايسر) (قبل ذلك) اى قبل الشروع
 وهو سنة (فيطوف بالبيت سبعة اشواط) كل واحد من الحجر الى الحجر (ويجعل
 طوافه من وراء الحظيم) وجوبا ويقال له الحجر ايضا لانه خطم من البيت
 ويحجر عنه اى منع لان ستة اذرع منه من البيت فلو طواف من الفرجة التى بينه
 وبين البيت لا يجوز احتياطا وبأى (ويرهل) بان يسرع مشيه مع تقارب
 الخطا وهن الكتفين (فى الاشواط الثلاثة الاولى) من الحجر الى الحجر فاذا رجه
 الناس قام فاذا وجد مسلكا رمل لانه لا يدل له فيقف حتى يقيم على وجه السنة
 هداية (ويمشى فيما بين) من الاشواط (على هيئته) بسكينة ووقار (ويستلم
 الحجر كلما مر به) لان اشواط الطواف ركعات الصلاة فكما يفتح كل ركعة
 بالتكبير يفتح كل شوط باستلام الحجر جوهره (ان استطاع) كما مر ويستلم
 الركن اليماني ايضا (ويختتم الطواف بالاستلام) كما ابتدأ به (ثم يأتى مقام
 ابراهيم) عليه السلام وهو حجر كان يقوم عليه عند بناء البيت ظاهر فيه اثر قدمه
 الشريف (فيصلى عنده ركعتين او حيث تيسر من المسجد) وهى واجبة لكل
 اسبوع ولا تصلى الا فى وقت مباح (وهذا) الطواف يقال له (طواف القدوم)
 وطواف التحية (وهو سنة) للافاقى (وليس بواجب وليس على اهل مكة
 طواف القدوم) لانعدام القدوم فى حقهم (ثم) يصود الى الحجر فيستله
 و (يخرج) ندبا من باب بنى مخزوم المسمى باب الصفا اقتداء بخروج سيدنا
 المصطفى (الى الصفا فيصعد عليه) بحيث يرى الكعبة من الباب (ويستقبل
 البيت ويكبر ويهلل ويصلى على النبي صلى الله عليه وسلم ويدعو الله تعالى

قوله فيطوف الى هذه الصلاة واجبة عندنا
 وعند مالك فرضى لقوله تعالى واتخذوا
 الاية وهو امر للضرورة واجبة بان مقام
 ابراهيم هو الموضع الذي جعل للمسجد
 الهمام فامرنا بان نخاف ذلك مسجدنا
 قوله للافاقى هو من جاء من خارج مكة
 ودخل الحرم بخلاف من كان داخل
 الحرم فلا يستل

قوله طواف القدوم ويقال له الصفا طواف
 الصفا وطواف التحية وطواف اول عهد
 بالبيت

فلو سعى بعد طواف القدوم لأيسر بعد طواف الزيار لأن السعي لم يشترط إلا مع فلو لم يسجد لا بد من السعي أيضا لأن الرمل (يسعى إليه السعي) فلو كان كل طواف بعد سعي يستلزم من الحجر الأسود كما أنه يستلزم ابتداء الطواف في البيت وتخرج إلى الصفا والمروة من أي باب كان وفي حديث جابر أنه عليه السلام كان يخرج من باب بني مخزوم وهو من سنن الزوايد حيث أنه قريب إلى الصفا والمروة (هـ) مستفيض

(٩٤)

بمحاذاة رافعا يديه نحو السما (ويخط نحو المروة ويمشي على هبته) بالسكينة والوقار (فاذا بلغ إلى بطن الوادي) قديما اما الآن فقد ارتدم من السبول حتى استوى مع اعلاه (سعى) أي عدا في مشيه (بين الميادين الأخضرين) المتخزين في جدار المسجد على موضع بطن الوادي فوضعوا الميادين علامة لموضع المروة فبسي (سعى) من أول بطن الوادي عند أول ميل إلى منتهى بطن الوادي عند الميل الثاني (ثم يمشي على هبته حتى يأتي المروة فيصعد عليها ويفعل كما فعل على الصفا) من استقبال البيت والتكبير والتهليل والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم (وهذا شوط واحد فيطوف) ستة اشواط اخر مثله حتى يصير (سبعة اشواط يبدأ بالصفا) وجوبا (ويحتم بالمروة) ويسعى في بطن الوادي في كل شوط قال في التصحيح السعي بين الصفا والمروة واجب باتفاقهم اهـ (ثم يقيم بمكة حراما) إلى تمام نسكه (فيطوف بالبيت) تطوعا (كلما بداله) وهو افضل من تطوع الصلاة للافاقي (فاذا كان قبل يوم التروية يوم) وهو سابع ذي الحجة (خطب الامام) بعد الزوال وصلاا الظهر (خطبة يعلم الناس فيها الخروج إلى منى والصلاة بعرفات والوقوف بها) (والافاضة) منها (فاذا صلى العبر يوم التروية) وهو ثامن ذي الحجة (بمكة خرج إلى منى) قريبة من الحل على فرسخ من مكة وفرسخين أو أكثر من عرفات (فاقام بها) (وإت) (حتى يصلي بها) (العبر يوم عرفة ثم) بعد طلوع الشمس (يتوجه إلى عرفات) على طريق منب (فيقيم بها) إلى الزوال (فاذا زالت الشمس من يوم عرفة صلى الامام بالناس الظهر والعصر) وذلك بعدما (يتدى) الامام (فيخطب خطبة قبل الصلاة يعلم الناس فيها الصلاة والوقوف بعرفات) (الوقوف) (بالزلفة ورحي الجمار والهر وطواف الزبارة) ونحو ذلك (ويصلي بهم الظهر والعصر في وقت الظهر بإذان) واحد (واقامتين) لأن العصر يؤدي قبل وقته المصهور فيفرد بالاقامة اعلاما للناس ولا يتطوع بين الصلاتين تحصيلًا لمقصود الوقوف ولهذا قدم العصر على وقته هداية (ومن صلى في رحله وحده) اومع جماعة بنير الامام الاعظم (صلى كل واحدة منهما في وقتها) المصهور (عند أبي حنيفة) لأن المحافظة على الوقت فرض بالنصوص فلا يجوز تركه الا فيما ورد الشرع به وهو الجمع بالجماعة مع الامام هداية (وقال

قوله بين الميادين هما ثلثان من حيطان من حيطان المسجد لا انها منفصلتان عن الجدار وهما علامتان بان دخول بيت الميادين ومنها إلى المروة يحتم على هبته هـ

قوله منى ان لا تفت من منى انما كانت الميادين منى لا ان جبر على ما اراد ان يفتا رقا ادم قال لما ما زنتني قال له الجنة وما زنتني عاتوا ولم يكن غير منصرف على تاويل البقرة هـ

قوله ثم يقيم إلى هذا في حق من جاء من المدينة أما الذي جاء من العراق فإنه لا ينزل بمكة بل يصل إلى عرفات اولاً ثم يجيء إلى مكة هـ

قوله فيصعد على الصفا إلى فان ترك الصعود على الصفا والمروة يكون سيئا ويبدأ بالصفا ويختم بالمروة لقوله تعالى ان الصفا الآية فالذهاب إلى الصفا شوط من المروة إلى الصفا شوط وهذا عندنا اعملا وقوله في كل شوط ان الذهاب إلى الصفا شوط إلى المروة شرط اهـ

قوله ويصل من هذا اليوم ستة فليجمع مزدلفة فانه واجب ويكفي الشغل بين الميادين هـ

ابو يوسف

ابو يوسف ومحمد يجمع بينهما التفرد ايضا لان جوازه للحاجة الى امتداد الوقوف والتفرد محتاج اليه قال الاصمعي في الصحيح قول ابى حنيفة واعتمده برهان الشريعة والنسفي تصحیح (ثم يتوجه الى الموقف فيقف بقرب الجبل) المعروف بجبل الرحمة (وعرفات كلها موقف الا بطن عرفة) كربة وبضمتين لفة واد بجذاء عرفات (وينبغي للامام ان يقف بعرفة) عند الصحرات الكبار (على راحلته) مستقبل القبلة (ويدعو) بما شاء وان تبرك بالثأود كان حسنا (ويطم الناس المناسك) وينبغي للناس ان يقفوا بقرب الامام ليامنوا على دعائه ويتعلوا بتعليه ويقفون وراءه ليكونوا مستقبلين القبلة (ويستحب ان يتنسل قبل الوقوف) لانه يوم اجتماع كالجمعة والصدى (ويجتهد في الدعاء)

لانه من ارجى مواضع الاجابة (فاذا اغربت الشمس افاض الامام والناس معه على هيتهم) على طريق المازين (حتى يأتوا المزدلفة فيزولوا بها) وحدها

من مازى عرفة الى مازى محسر (والمستحب ان يزل بقرب الجبل الذي عليه الميمنة) كانت الخلفاء توقد فيه النار في تلك الليلة لينتهى بها يقال لها كانون ادمو (يقال له) اي لذلك الجبل (قروح) بضم ففتح وهو الشعر الحرام على الاصم نهر (و يصلي الامام بالناس المغرب والعشاء) في وقت العشاء (باذان) واحد (واقامة) واحدة لان العشاء في وقتها فلم يحتاج للاعلام كالا احتياج هنا للامام (ومن صلى المغرب في الطريق لم يجز عند ابى حنيفة ومحمد) وعليه اعادتها مالم يطلع الفجر هداية قال في الصحيح واعتمد قولهما المحبوبي والنسفي وقال ابو يوسف يجزيه وقد اساءه (فاذا طلع الفجر) يوم النحر (صلى الامام بالناس الفجر بظلمة) لاجل الوقوف (ثم وقف) بمزدلفة ووقته من طلوع الفجر الى طلوع الشمس ولو لحظت كما مر في عرفة (ووقف الناس معه) فدعا وكبر وهلل ولي وصلى على النبي صلى الله عليه وسلم (والمزدلفة كلها موقف الا بطن محسر) وهو وادي من مزدلفة (ثم اذا اسفر جدا) افاض الامام والناس معه قبل طلوع الشمس (مهلين مكبرين طلين) حتى يأتوا ملى فينتدى بمجرة العقبة فيرميها من بطن الوادي (بجacula مكة عن يساره ومنى عن يمينه) (بسمع حصيات مثل حصي الخذف) بوزن فلس صفار الحصى قيل مقدار الحصة وقيل النواة وقيل الانملة ولورمى باصغر واصغر اجزاء الا انه

قول وعرفات الى لان يقال لها ارض فدان فكتبت عرفة لان ادم رجا مقارفا فيها وعرفة محقة من الهوى لليلة والتأنيث وعرفات ليس بعرفاء على تأويل البقرة والعمية فلا يجمع لم يبق على فكتبت منفرا فالتاء تاء الجمع لا تاء التأنيث وانما جمع على وجه التقسيم لان التي الارض يسمى باسم التي كانه قول تعالى يا ايها الرسل للناس بلغوا الحج والعمرة الى النبي ومن عرفات الى مكة ثلاثة فراسخ ومنابها اه

قول فانه الى من عرفات قبل المغرب فلو ترك الله فانه ويات بعرفة يجب عليه الدم اه

قول ومزدلفة سميت به لانه اذ ذلقت الى حواظها وهو سنة خلا فاهرا فافق قول والمشر الحرام هو غم المزدلفة اه

قول قوله غموة من الهوى لليلة والعدل معدول عن قازله وهو المكان المرتفع قول

قول ومن على هذا الجو واجب في صل في الطريق توقف حتى ياتوا احواسا بطلت ولا تحت لقدم عليه السهم لذي راء على الصلاة امامك

قول على الفجر الى والسحب فيه الاسفار الا في هذا الموضع لاجل التفرغ الى الوقوف اه

قول سبع الا فيهما مستقرات فلورمى السبع مرة واحدة ثمون عنزة ثم راجد فله به من سبع ريات ورمى كما في الشرع وقيل كما في السبعين على الاصح وقيل كما في الثلاثين على الاصح ويرمى من الاسفل الى الاعلى لا ان يرفع يده والقاه الحجر الى الاسفل فاذا استأدى لم يقطع التلبية ويستغنى عن رمي الحجر على ظهره اه

لا فيها ليست من جنس الارض والتراب المكون من جنس الارض ولا يأخذ من جنس المراماة لانه منزلة الله المستعمل في خلقه ان يفصل
 لحيى لانه سنة فان الملازمة برضوءه الى السماء لقوله عليه السلام من قلت حجة رفعت حجته فانما كان كذلك فلا من ان يفصلها قبل الرمي
 قال يحيى الابن الكريمي قرياني ليهب وامرته عند الحجة يلقى عليها الاحياء اهانتها لها قافري واجب يرمى في اليوم الاول سبعين في مسجد
 الخيف قبل الزوال وفي اليوم الثاني والثالث كل يوم احدا وعشرين بعد الزوال وفي اليوم الرابع واحد وعشرون بعد الزوال ولورمي قبل الزوال
 فان قصرت الحرات لانه سبعون اه فقلت هذا اذا تعد اليوم الرابع فان لم يقف بل نزل الى مكة لسن عليه شيء فكتبه الحرات فتمت رايه
 في الحارة التي في بعد طوافه يعود الى مكة في اليوم الخامس بعد الزوال (٩٦) فيرميها بسبع حصيات ثم يأتي ثانيا من هناك في رميها بسبع حصيات
 ثم يمشي الى مكة في اليوم السادس ثم ان شاء الله
 في مكة وان شاء الله اقام يرمى بها
 قوله ويكره لقوله بسم الله الله اكبر
 اللهم اجعل حجتي مقبولة
 وسماحتك موزنة وقيل بسم الله
 والله اكبر رعا للحيات وحزبه وقيل
 وحزبه

لا يرمى بالكبار خشية ان يوذى احدا ولورمي من فوق العقبة اجزاء لان ما
 حولها موضع النسك والافضل ان يكون من بطن الوادي هداية ولو وقفت
 على ظهر رجل او جمل ان وقفت بنفسها بقرب الحجرة جاز والا وثلاثة اذرع
 بعيد وما دونه قريب جوهره (يكبر مع كل حصاة) ولو سجد اجزاء لحصول
 الذكر وهو من آداب الرمي هداية (ولا يقف عندها) لانه لا يرمى بعدها
 والاصل ان كل رمي بعده رمي يقف عنده ويدعو وما ليس بعده رمي لا يقف
 عنده والاصل في ذلك فعل النبي صلى الله عليه وسلم (ويقطع التلبية مع اول
 حصاة) ان رمي قبل الخلق وان خلق قبل الرمي قطع التلبية لانها لا تثبت
 مع التحلل (ثم يذبح) تطوعا (ان احب) لانه مفرد (ثم يحلق) جميع راسه
 ويكتفي بربعه (او بقصير) بان يأخذ منه مقدار الاغلة ويكتفي بالتقصير من ربعه
 ايضا (والخلق افضل) من التقصير لان الخلق اكمل في قضاء النقص
 وهو المقصود فاشبه الاغتسال مع الوضوء (وقد حله) اي بعد الخلق
 او التقصير (كل شيء) من محظورات الاحرام (الا النساء) اي جامعهن ودواعيه
 (ثم يأتي مكة من يومه ذلك) اي اول ايام الحج (او من القد او من بعد القد)
 وافضلها ما اولها (فيطوف بالبيت طواف الزيارة) ويسمى طواف الافاضة وطواف
 الفرض (سبعة اشواط) وجوبا والفرض منها اربعة (فان كان سعي بين
 الصفا والمروة) سابقا (عقب طواف القدوم لم يرمل في هذا الطواف) لأن الرمل
 في طواف بعده سعي (ولا سعي عليه) لان تكراره غير مشروع (فان لم يكن
 قدم السعي) بعد طواف القدوم (رمل في هذا الطواف) استئانا (وسعى
 بعده) وجوبا (على ما قدمناه وقد حله النساء) ايضا ولكن بالخلق السابق
 اذ هو المحلل لا بالطواف الا انه اخر عمله في حق النساء هداية (وهذا الطواف
 هو المفروض في الحج) وهو ركن فيه اذ هو المأمور به في قوله تعالى وليطوفوا
 بالبيت العتيق (ويكره) تحريما (تاخيره عن هذه الايام) الثلاثة (فان اخره
 عنها لزمه دم عند ابي حنيفة) قال في التحجيج وهو المعول عليه عند النسفي
 والمحبوبي (ثم يعود الى منى) من يومه (فيقيم بها) لاجل الرمي (فاذا زالت
 الشمس في اليوم الثاني من) ايام (الحج رمي الجمار الثلاث) والسنه انه (يتدى
 بالتي تلى المسجد) مسجد الخيف (فيرميها بسبع حصيات) ويسن انه (يكبر

قول ان احب انما قال ذلك لانه في رايه
 لانه مسافر ولا وجوب على المسافر في الحج
 ٥٥١

قوله ولا تسقى المرءة من ماء يمشي على
 صفتها لا ابن المرءة تركه السعي
 منها لان السعي لم يشع الا من واحدة
 على الذكر والا ذنبي ولا ترمي المرأة لان
 الرمل لم يشع الا من واحدة لا ظاهرا لا باطنا
 والمرأة لا يولد له وهو يختص بالمرءة دون
 المرأة لان القتال واجب على الرجل
 لا على المرأة والمرأة لا تشتمل الحجة
 الاسود اذا كان عنده جمعة عظيم
 لانه يومهم الغنمة اه

فقد بقي عليه الركن الثاني وهو طواف الزيارة (ومن اجتاز) اي مر (بعرفة)
 وهو نائم او مغمى عليه اولم يعلم انها عرفة اجزاه ذلك عن الوقوف) لان
 الركن وهو الوقوف قد وجد والجهل يحل بالنسيه وهي ليست بشرط فيه
 (والمرأة في جميع ذلك) المار (كالرجل) لعموم الخطاب (غير انها لا تكشف
 رأسها) لانه عورة (وتكشف وجهها) ولو سدت شيئا عليه وجافته عنه جاز
 لانه بمنزلة الاستطلال بالحمل (ولا ترفع صوتها بالتلبية بل تسمع نفسها دفعا
 للفتنة (ولا ترمي في الطواف) ولا تطيع (ولا تسعى بين الميادين ولا تحلق)
 رأسها (ولكن تقصر) من ريع شعرها كما مر وتلبس الخيط والخفين والخنثى
 المشكل كالمرأة فيما ذكر احتياطا (* باب القران *) مصدر قرن من باب
 ضرب ونصر (القران) لفظة الجمع بين الشئين مطلقا وشرعا لجمع بين
 احرام العمرة والحج في سفر واحد وهو (عندنا افضل من التمتع والافراد)
 لان فيه استدامة الاحرام بهما من الميقات الى ان يفرغ منهما ولا كذلك
 التمتع فكان القران اولى منه هدايه (وصفة القران ان يهل بالعمرة والحج
 معا من الميقات) حقيقة او حكما بان احرم بالعمرة اولا ثم بالحج قبل ان
 يطوف لها اكثر الطواف لان الجمع قد تحقق لان الاكثر منها قائم وكذا
 عكسه لكنه مكروه واذا عزم على ادائها يسن له سوال التيسر فيهما ويقدم
 ذكر العمرة على الحج فيه واذا قال (ويقول عقب الصلاة اللهم اني اريد
 العمرة والحج فيسرهما لي وتقبلهما مني) وفي بعض النسخ تقديم ذكر الحج
 على العمرة والاولى اولى وكذلك يقدمها في التلبية لانه يبدأ بافعال العمرة
 فكذلك يبدأ بذكرها هدايه (فاذا دخل مكة ابتداء) بافعال العمرة
 (فطاف بالبيت سبعة اشواط) وجوبا والفرض منها اكثرها ويسن انه (يرمل
 في الثلاث الاول منها وسعى بعدها بين الصفا والمروة) وجوبا (وهذه افعال
 العمرة) ولا يحلق لانه بقي عليه افعال الحج ولو حلق لم يحل من عمرته ولم يدمان
 (لم) يشرع بافعال الحج كالمفرد (يطوف بعد) فراغه من (السعي) للعمرة
 (طواف القدوم) ويرمل في الثلاثة الاول (ويعمى بين الصفا والمروة كما بينا)
 ذلك (في المفرد) آتفا (واذا رمى الجمره) الاولى (يوم النحر ذبح) وجوبا
 (شاة او بقرة او بدنة او سبع بدنة فهذا دم القران) وهو دم شكر فياكل منه

قوله ميزانها الا فينبغي لها ان تستدل
 على وجهها اخرقت لها عن عاتية رماها
 عنها قالت كذا اذا احرمنا رسول
 الله صلى الله عليه وسلم كشفنا وجهها
 فاذا استقبلنا ركب اسد لنا من ثا
 على وجهها وجا فيناه عن وجهها
 اه

باب القران
 لا انى الكلام على المفرد بالحج شرع
 بذكر القران وهو افضل فالاولى
 تقديمه الا ان الافضل ما رت
 باعتبار الصفة وهو الحج فالمفرد
 من حيث الذات مقدم على المجموع
 لان المجموع يقتضي احدى الجز فان اريد
 احدى من الصفة فلهذا مقدمه وانما
 من القران افضل لانه لا يخلو الا بالدم
 في عمرة اللهم كان قلوبا ولا يظن
 بالبيت شيئا في غير الافضل فالتبني عليه
 انهم اعتبروا دفع عمرات ومع حجة
 واحد فالدم في القران عندنا من
 لشكر حبه وفق لاداء الشكرين
 وحل اكل المني واللقمة عندنا
 وعندك انفع هودم حنا باعجار
 ترك الطواف لان الشاة عنده
 لا يطوف الا طواف طاعة فيكون
 دم جيب فلا ياكل منه الا في عنده
 اه

قوله عندنا افضل لا بالحج فاننا كالعمره
 اماما والحج محتما كالطواف مقتديا
 والحج مفردا كالعمره متفردا في
 الافضلية

لا يسعى فيما بقي على هيئته

(فان لم يكن له ما يذبح صام ثلاثة ايام في الحج) ولو متفرقة (آخرها يوم عرفة)
 فان فاتهُ الصوم) أي صوم الثلاثة ايام في ايام الحج (حتى ائى يوم الحرام
 يحزنه الا الدم) فلولا يقدر تحلل وعليه دمان دم القران ودم التحلل قبل الذبح
 (ثم يصوم سبعة ايام اذا رجع الى اهله وان صامها بمكة بعد فراغه من) افعال
 (الحج جاز) لان المراد من الرجوع الفراغ من اعمال الحج (وان لم يدخل
 القارن مكة وتوجه الى عرفات ووقف بها) في وقته والا فلا عبرة به (فقد
 صار رافضا لعمرته بالوقوف) لانه تمذر عليه اداؤها لانه يصير بانبا افعال
 العمرة على افعال الحج وذلك خلاف الشروع ولا يصير رافضا بمجرد النية
 هو الصحيح هداية (و) اذا ارتفعت عمرته (بطل) أي سقط (عنه دم القران)
 لانه لم يوفى لاداء التسكين (و) وجب (عليه دم لرفض عمرته) وهو دم جبر
 لا يجوز اكله منه (و) وجب (عليه قضاؤها) لانه بشروعه فيها او جبرها
 على نفسه ولم يوجد منه الاداء فلزمه القضاء (* باب التمتع *) مناسبتها للقران
 ان في كل منهما جماعين التسكين وقدم القران لزم بفضله نهر (التمتع) لفة الانتفاع
 وشرعا الجع بين احرام العمرة وافعالها واكثرها واحرام الحج وافعالها في اشهر
 الحج من غير المام صحيح باهله جوهره وهو (افضل من الافراد عندنا) لان فيه جمعا
 بين العبادتين فاشبه القران ثم فيه زيادة نسك وهو اراقة الدم هداية (والتمتع على
 وجهين متمتع يسوق الهدى) معه (ومتنع لا يسوق الهدى) وحكمها مختلف
 كما عليه ستقف (وصفة التمتع) الذي لم يسبق معه الهدى (ان يتدى) بالاحرام
 (من المقات فيحرم بعمرة) فقط (ويدخل مكة فيطوف لهما) أي للعمرة ويرمل
 في الثلاثة الاول (ويسعى ويحلق او يقصر وقد حل من عمرته) وهذا تفسير
 العمرة وكذلك اذا اراد ان يفرد بالعمرة فعل ما ذكر هداية وليس عليه طواف
 قدوم لتكنه بقدومه من الطواف الذي هو ركن في نسكه فلا يشتغل عنه بغيره
 بخلاف الحج فانه عند قدومه لا يتمكن من الطواف الذي هو ركن الحج فيأتي
 بالسنون تحية للبيت الى ان يجيئ وقت الذي هو ركن (ويقطع التلبية اذا ابتدأ
 بالطواف) لانه المقصود من العمرة فيقطعها عند ابتداءه (ويقسم بمكة حلالا)
 لانه حل من العمرة (فاذا كان يوم التروية) وقبله افضل وجاز بعده ولو يوم
 عرفة (أحرم بالحج من المسجد) ندباوا للشرط ان يحرم من الحرم لانه في معنى

قوله آخرها الحج فبداها آخر استحباب
 لاجل انه عسى يقدر على الدم كإف
 عادم الماء التأخير مستحب اما لو قام
 قبل يوم عرفة ولا يكون الاخر يوم
 عرفة جاز ايضا لكنه خلاف المستحب

قوله اذا رجع الى أهله اذا فرغ عندنا
 من أعمال الحج بطريق إطلاق اسم
 المسبب على السبب لان الفراغ
 سبب الرجوع وعشاك فخرج المراد
 به حقيقة الرجوع والتمتع تظهر في
 اذا صام سبعة ايام في مكة جاز عندنا
 خلافا لمن منع

باب التمتع

فصفة التمتع

المكي ومبقات المكي في الحج الحرم كما تقدم (وفعل ما يفعله الحاج المفرد) لانه مؤدى للحج الا انه يرمل في طواف الزيارة ويسعى بعده لان هذا اول طواف له في الحج بخلاف المفرد لانه قد سعى مرة ولو كان هذا المتمتع بعد ما احرم بالحج طاف وسعى قبل ان يروح الى منى لم يرمل في طواف الزيارة ولا يسعى بعده لانه قد اتى بذلك مرة هداية (و) وجب (عليه دم التمتع) وهو دم شكر فياكل منه (فان لم يجد) الدم (صام ثلاثة ايام في الحج وسبعة اذا رجع) اى فرغ من اداء نسكه ولو قبل وصوله الى اهله (وان اراد المتمتع ان يسوق الهدى) معه وهو افضل (احرم وساق هديه فان كانت بدنة) وهى من الابل خاصة وتقع على الذكر والانثى والجمع البدن مغرب (قلدها بمزادة) بالقمح الراوية والمراد ان يعلق في عنقها قطعة من ادم من مزادة وغيرها (او نعل) وهو اولى من التجليل (واشعر البدنة عند ابى يوسف ومحمد وهو) اى الاشعار (ان يشق ستامها من الجانب الايمن) وفي الهداية قالوا والاشبه الایسر لان النبي صلى الله عليه وسلم طعن في جانب اليسار مقصودا وفي جانب اليمين اتفاقا (ولا يشعر عند ابى حنيفة) ويكره قال في الهداية وقيل ان ابا حنيفة كره اشعار اهل زمانه لمباقتهم فيه على وجه يخاف منه السراية وقال في الشرح وعلى هذا حله الطحاوى وهو اولى تصحيح (فاذا دخل مكة طاف وسعى) كما تقدم (ولم يتحلل من عمرته حتى ينحر هديه وذلك يوم النحر فيستحر حراما) حتى يحرم بالحج يوم التروية (كما سبق فيمن لم يسق (وان قدم الاحرام قبله) اى قبل يوم التروية (جاز) وتقدم انه افضل لما فيه من المسارعة وزيادة المشقة وكذا جاز بعده كما مر (و) وجب (عليه دم) للتمتع كما ذكر (فاذا حلق يوم النحر فقد حل من الاحرامين) جميعا لان الحلق محلل في الحج كالسلام في الصلاة فيتحلل به عنهما هداية (وليس لاهل مكة) ومن في حكمهم ممن كان داخل المبقات (تمتع ولا قران) مشروع (واعما) المشروع (لهم الافراد خاصة) غير ان تتمتعهم غير متصور لما صرحوا به من ان عدم الالمام شرط لصحة التمتع دون القران وان الالمام الصحيح مبطل للتمتع دون للقران قال شيخنا في حاشيته على الدر ومقتضى هذا ان تمتع المكي باطل لوجود الالمام الصحيح بين احراميه سواء ساق الهدى او لا لان الاطلاق انما يصح المامه اذا لم يسق الهدى وحلق لانه

فقد وساق هديه فاذا ساق الهدى لا يتحلل لانه اثر من آثار الاحرام فاذا وجد السوق لم يتحلل مالم يذبح افع مثله

الهدى
في تقييد البدنة واشعارها

طلب
في تفسير الامام الصحيح

لا يبقى العود الى مكة مستحقا عليه والكي لا يتصور منه عدم العود الى مكة لكونه
فيها كما صرح به في الصائبة وغيرها وفي النهاية والعراج عن المحيط ان الامام
الصحيح ان يرجع الى اهله بعد العمرة ولا يكون العود الى العمرة مستحقا عليه
وعن هذا قلنا لا تمتنع لاهل مكة واهل المواقيت اه اى بخلاف القران فانه
يتصور منهم لان عدم الامام فيه ليس بشرط واما قوله في التبريد لانه
خاص فبين لم يسق الهدى وحلق دون من ساقه اولم يسقه ولم يحلق لان
المامة فيه صحيح فغير صحيح لما علمت من النصريح بان المامة صحيح ساق الهدى
اولا وعلى هذا فقول المتون ولا تمتنع ولا قران لمكي معناه نفي المشروعية
والحل ولا ينافي عدم التصور في احدهما دون الاخره باختصار وتامه فيها

(واذا عاد تمتنع الى بلده بعد فراغه من العمرة) وحلق (ولم يكن ساق الهدى
يطلب تمتعه) لانه الم باهله بين النسكين الماما صحيحا وبه يطلب تمتع واذا كان
ساق الهدى فالمامة لا يكون صحيحا ولا يطلب تمتعه عندهما وقال محمد يطلب
تمتع لانه اداهما بسفرين ولانه الم باهله ولهما ان العود مستحق عليه لاجل
الحلق لانه موقت بالحرم وجوبا عند ابى حنيفة واستحبنا عند ابى يوسف
والعود يمنع صحة الامام جوهره ثم قل وقيد بالتمتع اذ القبارن لا يطلب قرانه

بالعود الى بلده في قولهم جميعا (ومن احرم بالعمرة قبل اشهر الحج فطاف لها)
اي لعمرة (اقل من اربعة اشواط ثم) لم يتمها حتى (دخلت اشهر الحج فتمتها)
في اشهره (واحرم بالحج كان متمعا) لان الاحرام عندنا شرط فيصح تقديمه
على اشهر الحج وانما يعتبر اداء الافعال فيها وقد وجد الاكثر وللاكثر حكمه

الكل هداية (وان) كان (طاف لعمرة قبل اشهر الحج اربعة اشواط
فصاعدا ثم حج من عامه ذلك لم يكن متمعا) لانه ادى الاكثر قبل اشهر الحج
فصار كما اذا تحلل منها قبل اشهر الحج ولا اصل في الناسك ان الاكثر له حكم
الكل فاذا حصل الاكثر قبل اشهر الحج فكانها حصلت كلها وقد ذكرنا ان

التمتع هو الذي يتم العمرة والحج في اشهر الحج جوهره (واشهر الحج شوال
وذو القعدة) بفتح القاف وتكسر (وعشر ذي الحجة) بكسر الحاء وتفتح
(فان قدم الاحرام بالحج عليها) اي الاشهر المذكورة (جاز احرامه) لانه
شرط وكره لشبهه بالركن (وانعقد بها) الا انه لا يجوز له شيء من افعاله

قوله يطلب تمتعه اى لا يجب عليه دم التمتع
ويجوز تقديم الاحرام على اشهر الحج
عندنا لكنه مكروه لانه لا يمكن من
الاختلاف في الوقوع في محظورات
الاحرام فلذا قلنا بالكرهية اه مثله

طلب
في اشهر الحج

قوله واشهر الحج انما هي حواشي اشهر
وعشر ذي الحجة لانه جائز مجازا من
اطلاق اسم الكل على البعض فصار
كل اشهر الحج ثلاثة فان قلت ينبغي
ان يقال احده عشر يوما لان الطواف
في احدى عشر يوما او يقال خمسة ايام
لان الوقوف بعرفة في ايام التمتع قلت
انما قال وعشر لان المحلل يوجب في
المنية والحلل هو الطواف وهو المقصود
اه مثله

الام في الاشهر (واذا حاضت المرأة عند الاحرام اغتسلت) للاحرام وهو
 للظنافة (واحرمت وصنعت) اذا جاء وقت الافعال (كما يصنع الحاج)
 من الوقفين ورمى الجمار وغيرها (غير انها لا تطوف بالبيت حتى تطهر) لانها
 منهية عن دخول المسجد (واذا حاضت بعد الوقوف وطواف الزيارة)
 وارادت الانصراف (انصرفت من مكة ولا شيء عليها ترك طواف الصدر)
 لانه صلى الله عليه وسلم رخص للنساء الحيض في ترك طواف الصدر فان
 طهرت قبل ان تخرج من مكة لزمها طواف الصدر (* باب الجنائيات *) لما فرغ
 من بيان احكام المحرمين شرع في بيان حكم ما يعترهم من العوارض من
 الجنائيات والاحصار والقنوت وقدم الجنائيات لما ان الاداء القاصر خير من
 العدم والجنائيات جمع جنابة والمراد بها هنا ارتكاب محظور في الاحرام (اذا
 تطيب المحرم فعليه الكفارة) لما اطلق في الطيب اجل في الكفارة ثم شرع
 في بيان ما اجله بقوله (فان طيب عضوا كاملا) كالرأس واليد والرجل
 (فا زاد) مع اتحاد المجلس (فعليه دم) لان الجنابة تتكامل بتكامل الارتفاق
 وذلك في العضو الكامل فيترتب عليه كمال الموجب (وان طيب اقل من عضو)
 كـ ر بـ عـ ونحوه (فعليه صدقة) في ظاهر الرواية لتصور الجنابة وقال
 محمد يجب تقديره من الدم اعتبارا للجزء بالكل قال الاشيجاني الصحيح
 جواب ظاهر الرواية تصحيح (وان لبس ثوبا بخيطا) اللبس المعتاد حتى لو
 ارتدى بالقميص او تشبهه او اترز بالسراويل فلا بأس به لانه لم يلبسه
 لبس الخيط وكذا لو ادخل منكبته في القبا ولم يدخل يديه في الكمين خلافا
 لفر لانه لم يلبسه لبس القبا ولهذا يتكلف في حفظه هداية (او غطي رأسه)
 بمخاض بخلاف نحو اجانة وغندل بر (يوما كاملا) او ليلة كاملة (فعليه دم
 وان كان اقل من ذلك فعليه صدقة) لما تقدم (وان حلق) اي ازال (ربع)
 شعر (راسه) او ربع لحيته (فصاعدا فعليه دم وان حلق اقل من الربع فعليه
 صدقة) لان حلق بعض الراس ارتفاق كامل لانه معتاد فتكامل به الجنابة
 ويتقاصر فيما دونه وكذا حلق بعض الحمية مضاد بالعراق وارض العرب
 وكذا لو حلق ابطيه او احدهما او عاتقه او رقبته كلها هداية (وان حلق
 مواضع المحاجم فعليه دم عند ابي حنيفة) قال في التصحيح واعتمد قوله المحبوبي

والنسي

مطل
في الجنائيات

قوله الجنائيات الجن ان قلت الجنابة عند
 وصوله يعني لا يجمع فكيف جمع قلت
 اذا ريد بالمصدر النوع يجمع وكذا اذا
 اريد به الجاهل بالمصدر والمثابسة
 بين البابيين ان الاول الاداء الكامل
 وهذا اداء قاصر لانه مع الجنابة

قوله صدقة المراد بها عند الاطلاق
 نصف صاع الا ان في قتل النمل والجراد
 كفارة طماع عند الامام ابن عظم
 والامام محمد وعنه الامام الثاني
 يجب نصف صاع او مثله

قوله اجتماع المجلس اما اذا اختلف
 المجلس ففيه خلاف فيضد الامام
 والثاني يجب ادبوع لهما وعند الثاني
 واحد لان عنده يجب الدم مطلقا
 اتحادا واختلف وعندهم التفصيل كما
 في ادوية السجدة

قوله المحاجم لا يقال موضع المح واحد
 قلنا العمل مختلف باعتبار الزرع لا
 محل اهل الهند البطن ومحل الفرس
 وتركت بين الاثنين ومحل العرب
 الداس وقيل الثاني

قوله فعليه دم المراد به وهذا الباب شاذ
 يخرج عن الاصل او يوسع بانه ان طيب

والنسفي (وقال أبو يوسف ومحمد عليه صدقة) لانه غير مقصود في ذاته
 (وان قص اظافر يديه ورجليه) في مجلس واحد (فعليه دم) واحد لانه
 ازالة الاذى من نوع واحد وقيدنا بالمجلس الواحد لانه اذا تعدد المجلس
 تعدد الدم (وان قص بدا اورجلا فعليه دم) لان للربع حكم الكل (وان
 قص اقل من خمسة اظافر فعليه) لكل ظفر (صدقة) الا ان تبلغ دما
 فينقص نصف صاع (وان قص خمسة اظافر متفرقة من يديه ورجليه فعليه)
 لكل ظفر (صدقة عندهما) اي ابى حنيفة وابى يوسف قال في التصحيح
 واعتمد قولهما المحبوبي والنسفي (وقال محمد عليه دم) اعتبارا بما لو قصها
 من كف واحد وبما اذا حلق ربع الراس من مواضع متفرقة هداية (وان تطلب
 او حلق او لبس من عذر فهو مخير ان شاء ذبح شاء وان شاء تصدق على
 ستة مساكين بثلاثة اصوع) بوزن افلس جمع صاع في القلة وفي الكثرة
 على صيغان ونقل المطرزي عن الفارسي انه يجمع ايضا على اصع بالقلب كما
 قيل ادور وادر بالقلب وهذا الذي نقله جملة ابو حاتم من خطأ العوام مصباح
 (من طعام) على كل مسكين بنصف صاع (وان شاء صام ثلاثة ايام) لقوله
 تعالى ففدية من صيام او صدقة او نسك وكلمة او للتخيير وقد فسرهما رسول
 الله صلى الله وسلم بما ذكرناه والاية نزلت في المعذور ثم الصوم يجزيه في اي
 موضع شاء لانه عبادة في كل مكان وكذا الصدقة لما بينا وأما النسك فيختص
 بالحرم بالاتفاق لان الاراقة لم تعرف قربة الا في زمان او مكان وهذا لم يختص
 بزمان فتعين اختصاصه بالمكان هداية (وان قبل او لبس بشهوة) انزل اولم ينزل
 هداية (فعليه دم) وكذا اطلق في المبسوط والكافي والبدائع وشرح المجمع
 تبعا للاصل ووجهه في البحران الدواهي محرمة لاجل الاحرام مطلقا فيجب
 الدم مطلقا واشترط في الجامع الصغير الانزال وصححه قاضي خان في شرحه
 (ومن جامع في احد السبيلين) من آدمي (قبل الوقوف بعرفة فسد حجه و)
 وجب (عليه شاة) او سبع بدنه (ومعصي) وجوبا (في) فاسد (الحج كما يمضي
 من لم يفسد الحج و) وجب (عليه القضاء) فورا ولو حجه نظلا لوجوبه بالشروع
 ولم يقع موقعه فبقى الوجوب بحاله (وليس) بواجب (عليه ان يفارق امراته
 اذا حج بها في القضاء) ونذب له ذلك ان خاف الوقاع (ومن جامع بعد

قوله وان قص الى هذا اذا لم يكن الظفر
 منكسرا اما اذا كان منكسرا فلا يجب
 الا اذا قطع الياسي من نبات الحرم
 وجب الصدقة اذا كان متفرقا بكل
 ظفر اه

قوله ذبح شاة يدل على ان الاراقة كافيّة
 ولا يجب التصدق بلحيا حتى لو سرت
 المذبوحة او هلكت بافة اخرى بعد
 الذبح لا يجب شيء فينبغي ان تكون
 الاراقة في الحرم وفي خارج لا يجوز
 والتصدق يجوز بالا طعام كما يجوز
 بالخلية كانه كفارة البعث يجوز
 الا طعام ولا يكون التصدق مقيدا
 بالحرم اه

قوله ومن جامع الاى في الصلوات فانه يفسد
 انفاقا اما اذا جامع في الدبر فقيم روايتا
 احدثها لا يفسد وفي اخرى يفسد وهو
 قوله امام الثوري وان في وجب عليها
 الحول اه

قوله وعصى الا لان الله حرام لازم لقوله
 تعالى ولا تحلوا لعالي الله الاية في النوى
 بهذه الاية وان كانوا كفارا فعليه ان الله حرم
 لازم اه

قوله وليس عليه الا خلافا لانك فان عنه علم انه يفارقها ما خيرا واستبها
 وعند ان منع يفارقان اذا استبها موضع الجناية وعند زمره ففارقان وقت
 اه حرام اه

الوقوف بعرفة) قبل الحلق (لم يفسد حجه و) وجب (عليه بدنة) لانه اعلى انواع الجنابة فظظ موجبها وان جامع ثانيا فعليه شاة لانه وقع في احرام مهنوك نهايه (وان) كان (جامع بعد) الوقوف و (الحلق فعليه شاة) لبقاء احرامه في حق النساء فقط فصحت الجنابة فاكتفى بالشاة (ومن جامع في العمرة قبل ان يطوف) لها (اربعة اشواط افسدها) لان الطواف في العمرة بمنزلة الوقوف في الحج (ومضى فيها كما مضى) في صحيحها (وقضاها) فورا (و) وجب (عليه

شاة) لانها ستة فكانت احط رتبة من الحج فاكتفى بالشاة (وان وطئ بعدما طاف لها اربعة اشواط فعليه شاة) لكن بشرط كونه قبل الحلق وتركه للعلم به لانه بالحلق يخرج عن احرامها بالكلية بخلاف احرام الحج كما مر (ومن جامع ناسيا) او جاهلا او نائما او مكرها (كن جامع عامدا) لاستواء الكل في الارتفاق نهر (ومن طاف طواف القدوم محدثا فعليه صدقة) وكذا في كل طواف تطوع جبرا لما دخله من النقص بترك الطهارة وهو وان وجب بالشروع اكنى فيه بالصدقة اظهارا لدون رتبته عما وجب بايجاب الله تعالى (وان) كان (طاف

جنباً فعليه شاة) لفظ الجنابة (ومن طاف طواف الزيارة) او اكثره (محدثا فعليه شاة) لانه ادخل النقص في الركن فكان الغش من الاول فيجبر بالدم (وان) كان طافه او اكثره (جنباً فعليه بدنة) لفظ الجنابة فيجبر بالبدنة اظهارا للتفاوت بين الركن وغيره (والافضل ان يعيد الطواف) طاهرا ليكون آتيا به على وجه الكمال (ما دام بمكة) لا مكانه من غير عسر قال في الهداية وفي بعض النسخ وعليه ان يعيد والاصح انه يؤمر بالاعادة في الحدث استجابة في الجنابة ايجابا لفحص نقصان بسبب الجنابة وقصوره بسبب الحدث (ولا ذبح عليه) ان اعاده للحدث ولو بعد ايام النحر وكذا للجنابة ان كان في ايام

النحر وان بعده لزمه دم بالتأخير (ومن طاف طواف الصدر محدثا فعليه صدقة) لانه دون طواف الزيارة وان كان واجبا فلا بد من اظهار التفاوت وعن ابى حنيفة انه يجب شاة الا ان الاول اصح هداية (وان) كان (طاف جنباً فعليه شاة) لانه نقص كثير ثم هو دون طواف الزيارة فيكتفى بالشاة هداية وفي التصحيح قال الاسيحي وهذا في رواية ابى سليمان وفي رواية ابى حفص او جب الدم فيهما والاصح الاول (ومن ترك من طواف الزيارة ثلاثة اشواط فادونها)

قوله ومن جامع الزمان والنيان مع الحالة المذكورة من مفسد لان الخرد في الاوقات ناسيا نفسا لا عتقا له لان حالته مذكورة ومذكورة في حالة الحج مذكورة فلا يكون عتقا بخلاف الاكل في اليوم ناسيا فانه عتق لان حالته غير مذكورة

قوله والا فليحلق في وجه النحر وعليه ان يعيد وهو دليل الصحيح فاذا ارتكب محظورا يجب عليه الدم وفي طواف القدوم ذكر الحج ولم يذكر الجنب وفي الصدر والزياره ذكرها في الجنب يجب البدنة وفي المحدث الغاية لان الاصل الحج بين جبر الواحد والكتات فان قوله عليه السلام الطواف بالبيت طوة يقتضي الطهارة وقوله تعالى وليطوفوا لا يتموها فالجمع عان فقلنا يجب الدم عملا بخبر الواحد في القدم لا يمكن ايجاب الدم لانه لو ترك احد لا يجب شيء فترك الوصف لا يمكن ايجابه الدم لانه يلزم رجاء الدم على الاصل وهو حائض ولا يمكن ايجاب شيء زائد على البدنة لانها الواجب والدم مكسب البدنة وفي الصدر في الحديث والحجبت وحلي يجب الدم في المحدث فظننا ان الحديث السابق الا اننا لو اوجبنا الدم يلزم التسوية بينه وبين الصدر جنباً لا يملك بينه وبين البدنة فلا يطاف جنباً للثلاث يلزم التسوية لانا نقول لو اوجبنا البدنة ليلزم التسوية بينه وبين طواف الزيارة فاذا كان بمكة ففعل الجنب يجب الاعادة في الصدر وتشتب على المحدث اه مثله

ولم يطف بعده غيره فطيه شاة) لان النقصان بترك الاقل يسير فاشبه
 النقصان بسبب الحدث فان طاف بعده انتقل الى الفرض ما يكمله فان كان
 ما بعده للصدر وكان الباقي بعد اكمال الفرض هو اكثر فطيه صدقة والا فدم
 (وان ترك اربعة اشواط بقى محرما ابدا) في حق النساء (حتى يطوفنها) فكلما جامع
 زمه دم اذا تعدد المجلس الا ان يقصد الرضا فتصح اى فلا يلزمه بالثاني شئ
 وان تعدد المجلس مع ان نية الرضا باطلة لانه لا يخرج عنه الا بالاعمال لكن
 لما كانت المحظورات مستندة الى قصد واحد وهو تعجيل الاحلال كانت متحدة
 فكفاه دم واحد بحر (ومن ترك ثلاثة اشواط) فادونها (من طواف
 الصدر فطيه) لكل شوط (صدقة) الا ان تبلغ الدم كما تقدم (وان ترك
 طواف الصدر او اربعة اشواط منه فطيه شاة) لانه ترك الواجب او الاكثر
 منه وما دام بمكة يؤمر بالاعادة اقامة للواجب في وقته هداية (ومن ترك السعي
 بين الصفا والمروة) او اكثره او ركب فيه بلا عذر او ابتداء من المروة
 (فطيه شاة وجه تام) لانها واجبات فيلزم بتركها الدم دون الفساد (ومن
 افاض من عرفة قبل الامام) والغروب (فطيه دم) ويسقط بالعود قبل
 الغروب لا بعده في ظاهر الرواية وروى ابن شجاع عن ابى حنيفة انه يسقط
 وصحها القدوري نهر عن الدراية ومثله في البحر در لكن في البدائع ما نصه
 ولو عاد الى عرفة قبل غروب الشمس وقبل ان يدفع الامام لم يدفع منها بعد
 الغروب مع الامام سقط عنه الدم لانه استدرك المتروك وان عاد قبل الغروب
 بعد ما خرج الامام من عرفة ذكر الكرخي انه يسقط عنه الدم ايضا وهكذا
 روى ابن شجاع عن ابى حنيفة انه يسقط عنه الدم ايضا لانه استدرك المتروك
 اذ المتروك هو الدفع بعد الغروب وقد استدركه والقدوري اعتمد هذه الرواية
 وقال هي الصحيحة والمذكور في الاصل مضطرب ولو عاد الى عرفة بعد
 الغروب لا يسقط عنه الدم بلا خلاف لانه لما غربت الشمس قبل العود فقد
 تقرر عليه الدم الواجب ولا يحتمل السقوط بالعود انتهى وقيدنا قوله قبل
 الامام بقولنا والغروب لانه المراد حتى لو افاض بعد الغروب قبل الامام
 لا يجب عليه شئ وعبر به لانه يستلزمه (ومن ترك الوقوف بالمزدلفة) من
 غير عذر (فطيه دم) لانه من الواجبات (ومن ترك رمي الجمار في الايام كلها

فعله دم) واحد لان الجنس متحد والتزك انما يتحقق بغروب الشمس من آخر ايام الرمي وهو اليوم الرابع وما دامت باقية فالاعادة ممكنة فيرميها على الترتيب ثم بالتأخير يجب الدم عند الامام خلافا لهما (وان ترك رمي يوم واحد فعليه دم) لانه نسك تام (وان ترك رمي احدى الجمار الثلاث) في غير اليوم الاول (فعليه) لكل حصاة (صدقة) لان الكل في هذا اليوم نسك واحد والمزك الاقل حتى لو كان الاكثروجب الدم (وان ترك رمي جرة العقبة) الذي هو (في يوم النحر) او اكثره (فعليه دم) لانه نسك تام اذ هو وظيفة ذلك اليوم (ومن اخر الخلق) عن وقته (حتى مضت ايام النحر فعليه دم عند ابي حنيفة وكذلك ان اخر طواف الزيارة) عنها وقالا لا شيء عليه وكذلك الخلاف في تأخير الرمي وفي تقديم نسك على نسك كالحلق قبل الرمي ونحر القارن قبل الرمي والحلق قبل الذبح هداية وفي الصحيح قال الاسيبجاني الصحيح قول ابي حنيفة ومثني عليه برهان الشريعة وصدر الشريعة والنسك (واذا قتل المحرم صيدا) اي حيوانا برياً متوحشاً باصل خلقته مباحاً او مملوكاً (او دل عليه من قتله) وهو غير عالم به (فعليه الجزاء ويستوى في ذلك العائد) والمخطئ (والناسي) لاحرامه (والمبتدى) بقتل الصيد (والعائد) اليه اي تكرر منه لانه ضمان اتلاف فاشبه غرامات الاموال (والجزا) الواجب (عند ابي حنيفة) وابي يوسف ان يقوم الصيد في المكان الذي قتله المحرم فيه (ان كان في مكان يقوم فيه) او في اقرب المواضع منه ان كان في برية (لاختلاف القيم باختلاف الاماكن) (يقوم ذوا عدل) كهما بصارة في تقويم الصيد وفي الهداية قالوا والواحد بكفي والاثنان اولى لانه احوط وابعد من الخطأ كما في حقوق الباد وقيل يغبر المثنى ههنا بالنص اه (ثم هو) اي المحكوم عليه بالقيمة (مخبر في) تلك (القيمة ان شا ابتاع) اي اشترى (بها هدايا فذبح) بمكة (ان بلغت) القيمة (هديا) يجزى في الاضحية من ابل او بقرة او غنم لانه المهود في اطلاقه (وان شاء اشترى بها طعاما فتصدق به) ان شاء (على كل مسكين نصف صاع من بر) او دقيقه (او صاعاً من تمر او شعير) ولا يجوز ان يطعم المسكين اقل من نصف صاع لان الطعام المذكور ينصرف الى ما هو المهود في الشرع هداية وتكفي الاباحة كدفع القيمة در (وان شاء صام عن

قوله ويستوى الى انما ذكر الطلوع للامام
يدخل تحت الشمس فان عند داود
واهل الحديث لا يجب على العائد شيء
لانه تعالى قال ومن عاد فنتكف اليه
منه قال لا يتقام يكون جزاء في الاضحية
لا في الدنيا وعندنا يجب على
العائد لان الثلاثة حنيفة على
الاحكام مثل الاول فيجب على
هذا العائد ان يذبح ما جهنم
في بيان قتل المحرم صيداً اه

قوله وانما الى المواد به صيد البر لا البحر
فالبحري ما يكون مولوداً ومثواه في
البحر كالسمك والمضغ استعمل القتل
بما كان الذبح لان المحرم بالاحرام قد
خبر عن اصلية الذبح في الصيد
لقوم قتله ولا يقتلوا الصيد الا في
بجلا في ذبح المحرم الكاة لانه لم
يخبر عن اصلية ذبح الكاة
لان الكاة ليست بصيد اه مثلاً

قوله اودل عليه ذكر في الاسرار
ان الاشرف واللاله واحد وقيل
ان اللاله باللات واللات
باليد اه

قوله فذبح اي بالجرم لانه محتق
بالهدايا فلو ذبحه في غير الجرم الا
اذا تصدق بغيره عانت مسكين
لكل بقدر ضعف صاع كاذن في
الحق عند الطاهر واذا كان كلامه ان
يجوز الذبح بمكة كما في قوله فذبح
بمنه بوجه ما سقط الجزاء وان
يجوز التصدق بملكه على مسكين
واحد اه در

كل

قوله وان شاء اطعم الى ان شاء اطعم
مستحقاً او مستحقاً كاذن في الحاقط الذي
منه يجوز الاباحة كاذن في الحقيقة اه در
قوله ولا يجوز الى ان لا يجوز اكثر من نصف ما يملك
منه يجوز الاباحة كاذن في الحقيقة اه در

كل نصف صاع من بر يوماً) لان تقدير الصيام بالمقتول غير ممكن اذ لا قيمة للصيام فقد رناه بالطعام والتقدير على هذا الوجه معهود في الشرع كما في باب الفدية هداية (فان فضل من الطعام اقل من نصف صاع) من بر او اقل

من صاع من تمر او شعير (فهو مخير ان شاء تصدق به وان شاء صام عنه يوما كاملاً) لان الصوم اقل من يوم غير مشروع وكذلك ان كان الواجب دون طعام مسكين بطعم الواجب او يصوم يوماً كاملاً لما قلنا هداية (وقال محمد يجب في الصيد النظير) سواء كانت له قيمته اقل او اكثر وهذا (فيما له نظير)

واما ما ليس له نظير كالصفور والحمامة ففيه القيمة اجاباً جوهرية (في الظبي شاة وفي الضبع شاة) ايضاً (وفي الارنب عناق) بالفتح وهي الاثني من ولد المعز لم يبلغ الحول (وفي النعام بدنة) وفي الصحيح قال الاسيما بي

الصحيح قول ابي حنيفة وابي يوسف وهو القول الصحيح المول عليه عند النسفي وهو اصح الاقاويل عند المحبوبي اه (ومن جرح صيدا او تنف

شعره او قطع عضوا منه) ولم يخرج به من حيز الامتاع (ضمن ما نقص منه) اعتبارا للبعض بالكل كما في حقوق العباد (وان تنف ريش طائر او قطع

قوائمه صيد فخرج) بذلك (من حيز الامتاع فطليه قيمة كاملة) لانه فوت عليه الامن بتفويت آلة الامتاع فيغرم جزاء (ومن كسريض صيد) غير

مذرا وشواه (فطليه قيمته) لانه اصل الصيد وله عريضة ان يصير صيدا فترزله منزلة الصيد احتياطا (فان خرج من البيض) الذي كسره (فرخ ميت)

ولم يعلم موته كان قبل كسره (فطليه قيمته) لانه معد ليخرج منه الفرخ الحي والكسر قبل اوانه سبب لموته فيحال عليه احتياطا وعلى هذا اذا ضرب بطن

ظبية فالقت جنيها ميتا وماتت فطليه قيمتهما هداية (وليس) على المحرم (في قتل الغراب) الا يقع الذي يأكل الجيف بخلاف غراب الزرع الذي يأكل الحب والعقنق الذي يجمع بينهما لانهما لا يتدان بالاذى (والهداة) الطائر

المعروف وجمعها حدا كعينة وعنب صحاح (والذئب والحية والعقرب والفارة) والكلب العقور (جزاء) قال في الهداية وعن ابي حنيفة ان الكلب العقور

وغير العقور والمستأنس والتوحش منهما سواء لان المضرب في ذلك الجنس وكذا الفارة الاهلية والوحشية اه (وليس في قتل البعوض والبراغيث والقراد) والفراس

قول النظير اي من حيث الصورة في الجنة

قول ولم يخرج الى فاذا لم يوجد الامتاع خرج عن حد القيمة اه

قول وليس الى انما يجب شيء منها لانها تبدأ بالاذى اما سائر الموازيات فلا يتدأ بالاذى فليجب شيء في قتلها اه

قول والكلب العقور اي الوحشي اما غريم فليس بهنداء ولا هو الامام اه عقير العقور وعنه سواء في حكمه العقور كما في القصة عن الكاظم اه د

والذباب والوزغ والزنبور والخنافس والسحفات والقنفذ والصرصر وجميع
 هوام الارض (شيء) من الجزاء لانها ليست بصيود ولا متولدة من البدن (ومن قتل
 قلة) او اثنين او ثلاث من ثوبه او بدنه او قاعها (تصدق بما شاء) ككف
 طعام لانها متولدة من الفئض الذي على البدن وفيدنا بكونها من بدنه او ثوبه
 لانه لو وجدها على الارض فقتلها لم يكن عليه شيء (ومن قتل جرادة تصدق
 بما شاء) لان الجرادة من صيد البر قال في البحر ولم ار من فرق بين القليل والكثير
 ويذهبني ان يكون كالقمل اه (وتمرة خير من جرادة) كذا روى عن سيدنا عمر
 رضى الله عنه (ومن قتل ما لا يؤكل لحمه من الصيد) البري (كالسباع) من
 البهائم (ونحوها) من سباع الطير (فعليه الجزاء ولا يتجاوز بقيمتها شاة) لان
 قتله انما كان حراما موجبا للجزاء باعتبار اراقه الدم لا باعتبار افساد اللحم لانه
 غير ما كول وباراقه الدم لا يجب الادم واحد اما في ما كول اللحم ففيه فساد
 اللحم ايضا فتجب قيمته بالغة ما بلغت قاضي خان في شرح الجامع (وان صال
 السبع على محرم) ولا يمكنه دفعه الا بقتله (فقتله فلا شيء عليه) لانه ممنوع
 عن التعرض لاعتد دفع الاذى وان هذا كان ماذونا في دفع متوهم الاذى كما
 في الفواسق فلان يكون ماذونا في دفع التحقق اولى ومع وجود الاذن من
 الشارع لا يجب الجزاء هداية (وان اضطر المحرم الى اكل لحم الصيد فقتله
 فعليه الجزاء) لان الاذن مقيد بالكفارة بالنص هداية (ولا بأس ان يذبح
 المحرم الشاة والبقر والبعير والدجاج والبط) بفتح الباء (الكسكرى) بفتح
 الكافين نسبة الى كسكر قال في المغرب ناحية من نواحي بغداد واليه ينسب البط
 الكسكرى وهو مما يستأنس به في المنازل وطيرانه كالدجاج اه لان هذه الاشياء
 ليست بصيود لعدم التوحش (وان قتل حماما مسرولا) بفتح الواو في رجليه
 ريش كانه سراويل الوفاء مستأنس بطيء النهوض للطيران (او ظيما مستأنسا
 فعليه الجزاء) لانها صيود في الاصل متوحشة باصل الخلقة فلا يبطل بالاستئناس
 العارض كالبعير اذا ندقانه لا يأخذ حكم الصيد في الحرمة على المحرم (وان
 ذبح المحرم صيدا) مطلقا او الحلال صيد الحرم (فد يمحته ميتة لا يحل اكلها)
 لاحد من محرم او حلال (ولا بأس ان ياكل المحرم لحم صيد اصطاده حلال)
 من حل (وذبحه اذا لم يذله المحرم عليه ولا امره بصيده) سواء اصطاد لنفسه

لو من قتل الخ القتل اعم من الحيواني
 الحيواني على الانسان والاسد والالقاء
 الحيواني فهو لو قتل شيئا من فئات
 قتل لم يلزمه شيء اه در
 ولم اذلل ان الخ وفاد اذ على الثلاثة
 صاع في الاضحية اه در

ولم يمتنع الخ قال عمر رضى الله عنه فان
 رضى الله عنه اهل حمص حملوا وتصدقوا
 بالجرادة بدوها فقال عمر رضى الله عنه
 ليس تمتع خير من جرادة اه در

لم وان صال الخ اما اذا صال الجمل
 المحرم فقتله يجب عليه ضامن لانه
 ملك الغنم وحق العبد لا يسقط
 ما في الاول فانه حق الله فيسقط
 لان الله له الفتي المطلق اه مثلا

قوله ولا يمكنه دفعه الخ اما اذا امكنه
 دفعه شيء فلم يذفعه بل قتله
 فعليه الجزاء اه در

والكسكرى المراد به الاصلي وليس
 نسبة الى كسكرى شريكه حتى اذا كان
 نسبوا الى موضع اخر ايضا لا يجب
 شيء لقتله اذا كان اصليا اه مثلا

قوله لا يحل اكلها هنا غير لازم لانه يلزم
 من كونها ميتة عدم حل اكلها الا اذا
 يقال انه تأكد لقوام ميتة على حد قوله
 تعالى وكان تعمي الطيور في التذمة العامة
 ومعلوم انها في الضرر لا مجال لكتن
 اتي به للتاكيد اه مثلا

قوله وان قطع الخ معناه ان ثبت بنفسه وهو الجوز هذا المجموع شرط وهو
 ثبت بنفسه ولا يشتهه الناس على عادة كالشوك حتى اذا كان لا يشتهه الناس عادة
 فانتهى ولم يمتد الى الناس على عادة لا يجب الجزاء لان قطع الخ معناه ان
 فقطع النسبة الى الحرم فلا يجب الجزاء اما اذا ثبت بنفسه وهو من جنس
 ما يشتهه الناس لا يجب الجزاء لان النسبة الى الحرم لا تكون مخصوصا للحرم كشمش التوت
 فلا يجب الجزاء لان النسبة الى الحرم لا تكون مخصوصا للحرم كشمش التوت
 الجزاء لان من فصل تقديرا وجزاء الحمل لا يستعد بشيء التا على كل اذا اشتكى
 (١٠٩) رجلان في قتل رجل خطأ ويجب دية الواحد اما اذا اشتكى كل واحد من
 الفعل نفع هذا اذا اشتكى كل واحد من

اول الحرم حيث لم يكن له فيه صنع (وفي صيد الحرم اذا ذبحه الخلال الجزاء)
 بقدر قيمته يتصدق به على الفقراء ولا يجزبه هنا الصوم لانها غرامة وليست
 بكفارة فاشبه ضمان الاموال هداية (وان قطع حشيش الحرم) محرم او حلال
 (او شجره) الرطب (الذي ليس بمملوك) قيد فيهما وكذا قوله (ولا هو مما
 ينبت الناس) كشيخ ونحوه (فعلية قيمته) كما تقدم قبله وقيدنا بالرطب
 لانه لا شيء يقطع اليا بس (وهكل شيء قطعه القارن) بين الحج والعمرة
 (مما ذكرنا ان فيه على المفرد) بسبب جانيه على احرامه (دما فعلية) اي القارن
 (دما) لجانيه على الحج والعمرة فيجب عليه (دم لحجته ودم لعمرة) وكذا
 الصدقة (الا ان يتجاوز المقات من غير احرام ثم يحرم) داخل المقات (بالعمرة
 والحج) معا (فيلزمه دم واحد) لكونه عند المجاوزة غير قارن والواجب عليه
 احرام واحد وبتاخير واجب واحد لا يجب الاجزاء واحد هداية وقيدنا
 الاحرام بداخل المقات لانه اذا عاد اليه قبل الطواف وجدد الاحرام سقط
 عنه الدم (واذا اشترك محرمان في قتل صيد) في حرم او حل (فعلى كل واحد
 منهما الجزاء كاملا) لان كل واحد منهما جنى على احرام كامل (واذا اشترك
 حلا لان في قتل صيد الحرم فعليهما جزاء واحد) لان الضمان هنا حرمة الحرم
 فجرى مجرى ضمان الاموال فيتحد باتحاد المحل كرجلين قتل رجلا خطأ يجب
 عليهما دية واحدة وعلى كل واحد منهما كفارة هداية واذا اشترك محرم
 وحلال فعلى المحرم الجزاء الكامل وعلى الخلال النصف جوهره (واذا باع
 المحرم صيدا او ابتاعه) اي اشتراه (فالباع باطل) لانه لا يملك بالاصطياد فكذا
 بالبيع فلو صاده حلا لا وباعه محرما فالبيع فاسد وبعكسه جائز جوهره
 (*) باب الاحصار (*) هو لغة المنع وشرعا منع المحرم عن اداء الركنين (اذا
 احصر المحرم بعد و او اصابه مرض منعه من المضى) او هلك نفقته (حل
 له التحلل) ثلاثا يمتد احرامه فيشوق عليه (وقبل له ابث شاة) او قيمتها
 (تذبح في الحرم) فان لم يجد بني محرما حتى يجد او يتحل بطواف (وواعد
 من يحملها يوما بعينه) ليعلم متى يتحلل (يذبحها فيه) اي ذلك اليوم (ثم)
 اذا جاء ذلك اليوم (يتحلل) اي حل له ما كان محظورا وفيه ايماء الى انه لا خلق
 عليه ولكنه حسن لان التحلل حصل بالذبح وهذا اذا كان الاحصار في

قوله لى يملوك المراد به ما ثبت بنفسه
 اما اذا قطع المملوك فعليه قيمتان قيمة
 لملكه وقيمة للسرقة وكذا الوقوف المحرم
 صيد حلال تتعدد القيمة ايضا

قوله دمان وكذا الحكم في الصدقة وهذا اذا
 كان قبل الوقوف بهدنة اما بعدة ففي غير
 الجماع دم كل في النهاية

قوله واذا اشترك في تعدد الفعلي لكن
 بشرطان معا قيمة واحدة للملك المهدد

قوله في بيان الاحصاء

قوله ان هذا مناسبت لما قبله ان الاول
 جنات المحرم على احرامه وهذا جنات المحرم
 على الحرم وان الاول احرام مع اداء الحج
 وهذا احرام بدون اداء الحج ثم المحصر
 من منع من الوصول الى البيت ولهذا
 المنوع سبب الحرم او العلة او العود
 سواء كان سلبا او كائنا وهو العلة او العود
 بان احرام ثم سرقت نفقته او هلك
 ما عليه بحيث لا يقدر على اتيان اصلا
 او لا يقدر على اتيان مع القائل او احرم
 للموتة محظورا او الصداق ثم حلالها الزنا
 او حلاله الخ لى بان امنه بارتكاب محظور
 الاحرام

الحل أما إذا كان في الحرم فالحلق واجب جوهره (وان كان قارنا بعث بدمين)
 لاحتياجه الى التحلل عن احرامين ولا يحتاج الى التخصيص فان بعث بهدي
 واحد لتحلل عن احدهما لم يتحلل عن واحد منهما لان التحلل منهما شرع
 في حالة واحدة وفي ذلك تغير الشروع (ولا يجوز ذبح دم الاحصار) مطلقا
 (الا في الحرم ويجوز ذبحه قبل يوم النحر عند ابي حنيفة) لاطلاق النص
 ولانه لتجليل التحلل (وقالا لايجوز الذبح للمحصر بالحج الا في يوم النحر)
 اعتبارا بدم النعمة والقران قال في التصحيح ورجح دليل الامام في الشروع وهو
 المختار عند ابي الفضل الموصلي وبرهان الشريعة وصدر الشريعة والنسبية
 (ويجوز للمحصر بالعمره ان يذبح متى شاء) اتفاقا لانها غير مخصصة بوقت
 فكذا التحلل منها (والمحصر بالحج) ولو نفلا (اذا تحلل) ولم يحج من عامة
 (فعلية حجة) قضاء عما فاته (وعمره) لانه في معنى فائت الحج يتحلل بافعال
 العمره فان لم يات بها قضاها وقيدنا بكونه لم يحج من عامه لانه لو حج منه لا عمره
 عليه لانه ليس في معنى فائت الحج جوهره (وعلى المحصر بالعمره القضاء)
 لما شرع فيه (وعلى) المحصر (القارن حجة وعمرتان) اما الحج واحداهما فلما بينا
 والثانية لانه خرج منها بعد صحة الشروع فيها هداية (واذا بعث المحصر
 هدبا وواحداهم ان يذبحوه في يوم بعينه ثم زال الاحصار فان قدر على ادراك
 الهدى والحج) مما (لم يجزله التحلل وزنه المضى) لزوال العجز قبل حصول
 المقصود بالخلف واذا ادرك هديه صنع به ما شاء لانه ملكه وقد كان عينه
 لمقصود استغنى عنه هداية والا (فان قدر على ادراك الهدى دون الحج تحلل)
 لعجزه عن الاصل (وان قدر على ادراك الحج دون الهدى جازله التحلل استحسانا)
 لثلا يضيع عليه ماله مجانا الا ان الافضل التوجه (ومن احصر بمكة وهو ممنوع
 من الركبتين) الطواف والوقوف كان محصرا (لانه تمذر عليه الاتمام فصار
 كما اذا احصر في الحل) (وان قدر على احدهما فليس بمحصر) لانه ان قدر
 على الطواف تحلل به وان على قدر الوقوف فقد تم حجه فليس بمحصر
 (* باب الفوات *) عقبه الاحصار لان كلاهما من العوارض والاحصار منه
 بمنزلة المفرد من المركب وذلك لان الاحصار احرام بلا اداء والفوات احرام
 واداء نهر (ومن احرم بالحج) فرضا او نفلا صحيحا او فاسدا (فقاته الوقوف

في باب الفوات

بعرفة حتى طلع الفجر من يوم التحر ففداته الحج لما تقدم ان وقت الوقوف يمتد اليه وان الحج عرفة (و) يجب (عليه) اذا اراد التحلل (ان) يتحلل بافعال العمرة بان (يطوف ويسعى) من غير احرام جديد لها (ويتحلل) بالخلق او التقصير قال الاسجاني ثم عند ابى خنيفة ومحمد اصل احرامه بالحج باق ويتحلل بعمل عمرة وعند ابى يوسف يصبر احرامه احرام عمرة والصحيح قولهما صحيح (ويقضى من قابل ولا دم عليه) لان التحلل وقع بافعال العمرة فكانت في حق فائت الحج بمنزلة الدم في حق المحصر فلا يجمع بينهما (والعمرة لا تفوت) لانها غير موقفة بوقت (وهي جائزة في جميع السنة الا خمسة ايام بكرة) كراهة تحریم (فعلها فيها) اى انشاؤها بالاحرام اما اذا اداها باحرام سابق كما اذا كان قارنا ففاته الحج وادى العمرة في هذه الايام لا بكرة جوهرية وانما كرهت في هذه الايام لانها ايام الحج فكانت متعينة له وهي (يوم عرفة ويوم التحر واليوم التشريق) الثلاث (والعمرة سنة) مؤكدة في الصحيح وقيل واجبة نهر (وهي الاحرام والطواف والسعي والخلق) او التقصير فالاحرام شرط واكثر الطواف ركن وغيرهما واجب وانما لم يذكر الخلق لانه مخرج منها (بالب الهدي) لما دار ذكر الهدي فيما تقدم من المسائل احتج الى بيانه وما يتعلق به ابن كمال ويقال فيه هدى بالتشديد على فيل الواحدة هدية كطية ومطى ومطليا مغرب (الهدي) لفظة وشروط ما يهدى الى الحرم من النعم للتغرب (وادناه شاة وهو) اى الهدي (من ثلث انواع الابل والبقر والغنم) لان العادة جارية باهداء هذه الانواع (يجزى في ذلك) ما يجزى في الاضحية وهو (الثنى فصاعدا) وهو من الابل ما تم له خمس سنين ومن البقر سنتان ومن الغنم سنة (الا من الضان فان الجرع منه يجزى) والجرع يقتضين ما دون الثنى (ولا يجوز في الهدي مقطوع الاذن او اكثرها ولا مقطوع الذنب ولا اليد ولا الرجل ولا الذاهبة العين ولا العجفا) كثيرة الهزال (ولا العرجاء التي لا تمشي الى المنسك) بفتح السين وكسرهما الموضع الذي تذبج به التسانك صحاح لانها عيوب بينة وهذا اذا كانت العيوب موجودة بها قبل الذبح اما اذا اصابها ذلك حالة الذبح بالاطراب وانتقالات السكين جاز لان مثل هذا لا يمكن الاحتراز عنه (والشاة جائزة) في الحج (في كل شئ)

طوله
في العمرة وانها سنة مؤكدة

قوله والعمرة الى وقيل انها فرض من كفارة
كعقوبة الجنان فلا تقال ثلاثة
اصها انها سنة مؤكدة اهـ

طوله
في بيات الهدي

قوله يحزى اى ينوب او يقضى اهـ مثلا
وهذا عند الفقهاء وقالوا لا يحد
الضمان ايضا كما ذكر القسستاني

قوله مقطوع الاذن اى الواحدة
فعدم جواز مقطوعة السنين
بالاولى

قوله ولا الذاهبة الى اى احد العينين
وهي التي خرجت المقلة اى ذهب
نورها اهـ مثلا

قوله فان الجزى الى وانما يجزى منه اذا كان
جذع لو اختلف بالشاة لا يتعين عنده
واذا ذكر من الطائفة افضل من الاضحية او الضحية
والا تسمى والبقرة افضل من الذكر ان استويا
والجوايسى كالبقرة اهـ جوهرية

قوله اذا ذكرها ويطلق الاضحية والذاهبة
والضحية جاز في الهدي وكل الشاة
وهي الجذع والذاهبة والذاهبة
والذاهبة الامانة اهـ جوهرية

جناه في احرامه (الا في موضعين) وهو (من طاف طواف الزيارة جنبا)
او حائضا او نفسا (ومن جامع بعد الوقوف برفة) وقيل الحلق كما مر (فانه
لا يجوز) في هذين الموضعين (الابدنة) كما تقدم (والبدنة والبقرة تجزى كل
واحدة منهما عن سبعة) وما دونها بالاولى (اذا كان كل واحد من الشركاء
يريد القرية) واو اختلف وجه القرية بان اراد احدهم النعمة والآخر القران
والآخر التطوع لان المقصود بها واحد وهو الله تعالى (فان اراد احدهم بنصيبه
اللحم) او كان ذنبا (لم يجز للباقيين) لانها لم تخلص لله تعالى (ويجوز الاكل)
لصاحب الهدى بل يندب (من هدى التطوع والنعمة والقران) اذا بلغ
الهدى محله لانه دم نك فيجوز الاكل منه بمنزلة الاضحية وما جاز الاكل
منه لصاحبه جاز للفئ وقيدنا بلوغ المحل لانه اذا لم يبلغ الحرم لا يحل الانتفاع
منه لغير الفقير كما يأتي آخر الباب (ولا يجوز الاكل من بقية الهدايا) كدما
الكفارات والنذور وهدى الاحصار والتطوع اذا لم يبلغ محله (ولا يجوز ذبح
هدى التطوع والنعمة والقران الا في يوم النحر) وفي الاصل يجوز ذبح دم
التطوع قبل يوم النحر وذبحه يوم النحر افضل وهذا هو الصحيح لان القرية
في التطوعات باعتبار انها هدايا وذلك يتحقق بلوغها الى الحرم فاذا وجد ذلك
جاز ذبحها في غير يوم النحر وفي ايام النحر افضل لان معنى القرية في اراقه الدم
فيه اظهر هدايه (ويجوز ذبح بقية الهدايا اى وقت شاء) لانها دماء كفارات
فلا تختص بيوم النحر لانها لما وجبت لجبر نقصان كان التجمل بها اولى
لارتفاع نقصان من غير تأخير بخلاف دم النعمة والقران لانه دم نسك هداية
(ولا يجوز ذبح الهدايا) مطلقا (الا في الحرم) لان الهدى اسم لما يهدى
الى مكان ومكانه الحرم (ويجوز ان يتصدق بها على مساكين الحرم وغيرهم)
لان الصدقة قرية معقولة والصدقة على كل فقير قرية وعلى مساكين الحرم
افضل الا ان يكون غيرهم احوج جوهره (ولا يجب التعريف بالهدايا) وهو
احضارها عرفه فان عرف بهدى النعمة والقران والتطوع فحسن لانه بتوقت
يوم النحر فعسى لا يجد من يمسكه فيحتاج الى ان يعرف به ولا لانه دم نسك
ومناه على التشبه بخلاف دماء الكفارات فانه يجوز ذبحها قبل يوم النحر
وسببها الجناية فالستر بها اليق (والافضل في البدن النحر) قايما وان شاء

أضخمها

قوله الابدنة اى اوقفه اج
قوله والبدنة الى ذهل افضل سبع
البدنة او امانة قلت الافضل ما
كان اكثر لحيا اهـ

قوله ويجوز الا هذا ان يطبخ الهدى عليه
والا وجب التصديق بلحمة الا اذا
استهلكه فیتصدق بقيمته كما في
القرية
قوله ولا يجوز الا فلو اكل منها فنيته
ما اكله كما في الدر

قوله الا في الحرم اى كله لا بغيره وله
معنى على الاكل فلو ذبح بغيره لا يجوز
لا ان تصدق على المساكين بلحمة لكل
سكن قدر نصف صاع ليه در

أضجعها (وفي البقر والغنم الذبح) مضجعة ولا تذبح قيسا ما لان الذبح في حال
 الاضجاع ايمن فيكون الذبح ابسر (والاولى ان يتول الانسان ذبحها بنفسه
 ان كان يحسن ذلك) لانه قربة والنول في القربى اولى لما فيه من زيادة الخشوع
 الا ان الانسان قد لا يهتدى لذلك ولا يحسنه فحوزنا توليته غيره هداية والاول
 ان يقف عند الذبح اذا لم يذبح بنفسه (وَيَتَصَدَّقُ بِجَلَالِهَا) جمع جل وهو
 كالكساء يقي الحيوان الحر والبرد جوهره (وخطامها) يعني زمامها (ولا يسطى
 اجرة الجزار منها) لقوله صلى الله عليه وسلم لعل رضى الله عنه تصدق بجلالها
 وخطمها ولا تقطع الجرار منها (ومن سلق بدنة فاضطر الى ركوبها) او حل
 متاعه عليها (ركبها) وحملها (وان استغنى عن ذلك لم يركبها) لانه خالص الله
 جملها فلا ينبغي ان يصرف لنفسه شيئا من حينها او منافصها الى ان تبلغ محلها
 واذا ركبها او حملها فانقصت فعليه ضمان ما انتقص منها (وان كان لها
 لبن لم يحملها) لان اللبن متولد منها وقد مر انه لا يصرف لنفسه شيئا من حينها
 قبل محلها (وينضح ضرعها بالساء البارد حتى ينقطع اللبن) عنها وهذا اذا
 قرب محلها والا حلبها وتصدق بلبنها كيلا يضر ذلك بها وان صرفه لنفسه
 تصدق بمثله او قيمته لانه مضمون عليه (ومن ساق هديا فعطب) اي هلك
 (فان كان تطوعا فليس عليه غيره) لان القربة تعلق به وقد فات ولم يكن سوقه
 متعلقا بذمته (وان كان عن واجب فعليه ان يقيم غيره مقامه) لان الواجب
 باق بذمته حيث لم يقع موقعه فصار كهلاك الدراهم المدة للزكاة قبل ادائها
 (وان اصابه عيب كبير) بحيث اخرجته الى الرداءه (اقام غيره مقامه) لبقاء الواجب
 في ذمته (وصنع بالمعيب ما شاء) لانه الحق بسائر املاكه (واذا عطبت البدنة في
 الطريق) اي قاربت العطب بدليل قوله نحرها لان النحر بعد حقيقة العطب
 لا يتصور (فان كانت) البدنة (تطوعا نحرها وصنع فطما) اي قلاذتها هداية
 (بدمها وضربها) اي بقلاذتها المصبوغة بدمها (صفحتها) اي احد جديها
 (ولم يأكل منها هو) اي صاحبها (ولا غيره من الاغنياء) وفائدة ذلك ان يعلم
 الناس انه هدى فيأكل منه الفقراء دون الاغنياء وهذا لان الاذن بتساوله ملق
 بشرط بلوغه محله فينبغي ان لا يحمل قبل ذلك اصلا الا ان التصديق على الفقرا
 افضل من ان يترك جزرا للباع وفيه نوع تقرب والتقرب هو المقصود هداية

قول ولا يسطى الى وكذا لا يسرع جلدتها
 فان على المجلد شيئا شتتفيم في
 منن لم كالقراش والعزبال ونحوها
 فلا يابس به وان باع اللحم او المجلد
 بدراهم او فلولس او حنظله تصدق
 به

فائدة ثمانية الفاظ لا توجب عليه شيئا الاول قول الله على الخروج الى بيت الله تعالى الثاني قول الله على الذهاب الى بيت الله تعالى الثالث
 قول الله على السفر الى بيت الله تعالى الرابع قول الله على الايتان الى مكة المكرمة الخامس قول الله على المسير الى العفا والمروة السادس
 قول الله على المسير الى عرفات فلهذا الفاظ لا توجب على قائلها شيئا بالاجماع والفظان اختلف فيها احودها قول الله عليه
 المسير الى المسجد الحرام والثاني قول الله عليه المسير الى الحرم ففي هذين لا يجب عليه شيء عند الامام الاعظم رضي الله تعالى عنهم
 وعند صاحبين يجب عليه في كل واحد منها اما حج او عمره لا في الجمع هـ
 (١١٤)

في خمسة الفاظ توجب الوصول
 الى مكة والاحرام بحجة او عمره
 حرمها اذا قال لله تعالى عليه حجة
 وعمرته الثاني قول الله تعالى عليه
 المسير الى بيت الله تعالى الثالث
 قول الله عليه المسير الى مكة الرابع
 قول الله عليه المسير الى مقام إبراهيم
 عليه السلام فلهذا خمسة توجب عليه
 حجة او عمره بالاجماع وتلك الجواهر
 كتاب البيهقي

(وان كانت) البدنة (واجبة اقام غيرها مقامها) لانها لم تبق صالحة لما عينه
 (وصنع بها) اي التي عطبت (ما شاء) لانها ملكه كسائر املاكه (ويقلد
 ندبا) (هدى التطوع) والنذر (والنقعة والقران) لانه دم نسك فيليق به الاظهار
 والشهرة تعظيما لشعائر الاسلام والمراد من الهدى الابل والبقر واما الغنم
 فلا يقلد وكل ما يقلد يخرج به الى عرفات وما لافلا جوهرة (ولا يقلد دم
 الاحصار) لانه رفع الاحرام (ولا دم الجنائيات) لانه دم جبر فالاولى اخفاؤها
 وعدم اشهارها (* كتاب الميوع *) عقب البيع للعبادات وآخر النكاح لان
 الاحتياج الى البيع اعم لانه يعم الصغير والكبير وبه قيام المعيشة التي هي قوام
 الاجسام وبعض المصنفين قدم النكاح لانه عبادة ثم البيع مصدر وقد يراد
 به المفعول فيجمع باعتباره كما يجمع المبيع وقد يراد به المعنى وهو الاصل فجمعه
 باعتبار انواعه فتح (البيع) لفة مبادلة شيء بشيء مالا او لا بدليل ان الله
 اشترى من المؤمنين انفسهم وهو من الاضداد ويستعمل متعديا لمفعولين
 يقال بعك الشيء وقد تدخل من على المفعول الاول على وجه التأكيـد
 فيقال بعك من زيد الدار وربما دخلت اللام فيقال بعك لك الشيء فهي
 زائدة وابتاع الدار بمعنى اشتراها وباع عليه القاضى اى من غير رضاه
 بحر عن ابن القطاع وشرا مبادلة مال بمال بالتراضي (وينفقد بالايجاب) وهو
 ما يذكر اولا من كلام احد المتعاقدين (والقبول) وهو ما يذكر ثانيا (اذا
 كانا بلفظ الماضي) كبت واشترت لان البيع انشاء تصرف والانشاء يعرف
 بالشرع وهو قد استعمل الموضوع للاخبار في الانشاء فينفقد به ولا ينفقد
 بلفظين احدهما مستقبل بخلاف النكاح كما سيأتى وقوله رضيت او اعطيتك
 بكذا او اخذته بكذا في معنى قوله بعك واشترت لانه يؤدى معناه والمعنى هو
 المعبر في هذه العقود ولهذا ينفقد بالتعاطي في النفيس والمخسوس هو الصحيح
 لتحقيق الرضا هداية (واذا اوجب احد المتعاقدين) بانفسا كان او مشتريا
 (البيع) فالآخر بالخيار ان شاء قبل كل المبيع بكل الثمن (في المجلس) لان خيار
 القبول مقيد به (وان شاء رده) لانه لو لم يثبت له الخيار يلزمه حكم العقد من
 غير رضاه والموجب الرجوع ما لم يقبل الاخر لخلوه عن ابطال حق الغير وانما
 يمتد الى آخر المجلس لانه جامع للفرقات فاعتبرت ساعاته ساعة واحدة دفعا

ولو اوجب الاثنان الايجاب والقبول
 في معنى هذا البيهقي خيار القبول
 وهو غير موقوف فاذا اوجب احدهما
 البيهقي وعيايات ان اخذ في المجلس
 جوابه متعلا بتعاطي ما جبهتم
 العقد وان فعله لا ينفقد راجع
 اوجب احدهما وهو فاقضان فان
 احدهما اوطى قبل القبول بطل ولو
 تباينما في سفينة وهي سابق في هذا
 سكتة لا يمنع لانها بمنزلة البيت
 بخلاف الدابة لانها بمنزلة ابقاها
 ولا بد في البيع من ذكر الشيء وتعيين
 المبيع والا فلا يكون مباحا وان
 عمل الايجاب والقبول اهـ

للهسر وتحقيقا للسر والكتاب كالمخاطب وكذا الارسال حتى اعتبر مجلس بلوغ
 الكتاب واداء الرسالة وتقيدها القبول لكل المبيع بكل الثمن لانه ليس له ان يقبل
 المبيع او بعضه ببعض الثمن لعدم رضا الآخر باقل مما اوجب او يفرق الصفقة
 الا اذا بين ثمن كل واحد لانه صفقات معنى (وايهما قام من المجلس) وان
 لم يذهب عنه فهو وان كمال (قبل القبول) من الآخر (بطل الايجاب) لان القيام
 دليل الاعراض والرجوع وتقدم ان له ذلك وكذلك كل ما يدل على الاعراض
 من الاشتغال بعمل آخر قمع (واذا حصل الايجاب والقبول لزم البيع) وان
 لم يقبض (ولا خيار لواحد منهما) لان في الفسخ ابطال حق الآخر فلا يجوز
 والحديث محمول على خيار القبول وفي الحديث اشارة اليه فانها متبايعان
 حقيقة حالة المباشرة لبعده وان احتمله باعتبار ما كان فعمله على حالة مباشرة
 اولى عملا بالحقيقة والتفرق محمول على تفرق الاقوال (الامن عيب) او شرط
 (او عدم رؤية) كما يأتي (والاعراض المشار اليها) من مبيع او ثمن (لا يحتاج
 الى معرفة مقدارها في جواز البيع) لنفي الجهالة بالاشارة ما لم يكن ربو يا قبول
 بحسنه (والاثمان المطلقة) اي غير المشار اليها بدليل المقابلة (لا يصح) البيع
 بها (الا ان تكون معرفة القدر والصفة) لان التسليم واجب بالعقد
 وهذه الجهالة مفضية الى المنازعة فيمتنع التسليم والتسليم وكل
 جهالة هذه صفتها تمنع الجواز وهذا هو الاصل هداية وهذا حيث اختلف
 نقد البلد ماله واستوى رواجها بدليل ما بعده (ويجوز البيع بثن حال) وهو
 الاصل (وموكل اذا كان الاجل معلوما) فلا يفضى الى المنازعة وهذا اذا
 بيع بخلاف جنسه ولم يجمعهما قدر لما فيه من ربا النساء كما سيجي وابتداء
 الاجل من وقت التسليم ولو فيه خيار فذ سقوطه عنده خاتمة وبطل الاجل
 بموت المدينون لا الدائن (ومن اطلق الثمن في البيع) عن التقييد بالوصف بان
 ذكر القدر دون الصفة (كان) الثمن المقدر محمولا (على غالب نقد البلد) لانه
 المتعارف وفيه التهرى للجواز فيصرف اليه هداية (فان كانت النقود مختلفة)
 النقد والمالية (فالمبيع فاسد) للجهالة (الا ان يبين احدها) في المجلس لارتفاع
 الجهالة قبل تقرر الفساد وهذا اذا استوت رواجها اذا اختلفت في الزواج
 ولو مع الاختلاف في المالية وذلك كالذهب الغازي والعدلى في زماننا فيصح

قول ويجوز البيع بثن
 لان المبيع اذا كان
 تاجيل فان شرط الاجل
 لان تاجيل الاعيان لا يصح

قول والاعراض المشار اليها
 سها لان المشار اليه
 بخلاف الاموال الربوية
 خفية بجنطه او بشر
 ان يعلم ما ومها لا
 بها منها فلا يجوز
 مقدارها وان اشير
 الربا

قول والاثمان المشار اليها
 مذهب او بصفة او بجنطه
 بغير تقدير او بصفة
 منك هذا بثن او بما
 اشترى لا يجوز حتى
 في الثمن والصفة
 شامية مثلا

قول اذا كان الاجل
 اخلفا ولا يثبت بالقول
 الامم عدمه ولو اختلف
 بينة فالقول بمدى
 بينة المشتري في الاقل
 بينة المشتري في الوجهين
 في مقدار ما خلفا في
 قول المشتري بالبينه

قول ومن اطلق الاجل
 بثن ذهبيا مثلا
 البلد

وينصرف الى الاروج وكذا يصح لو اسئوت مالية ورواجا لو يغير المشتري بين
ان يؤدي ايها شاء قال في البحر فلو طلب البائع احدها للمشتري دفع غيره لان
امتناع البائع من قبول ما دفعه ولا فضل تفتاه قال شيخنا يعلم من قولهم
يصح لو اسئوت مالية ورواجا حكم ما تمورف في زماننا من الشراء بالقروش
فانها في حكم المستوية في المالية فان القرش في الاصل قطعة مضروبة من
الفضة تقوم باربعين قطعة من القطع المصرية المسماة في مصر نصفان ثم ان
انواع العملة للمضروبة تقوم بالقرش فيها ما يساوي عشرة ومنها اقل ومنها
اكثر واذا استرى بمائة قرش فالمادة انه يدفع ما اراد من القروش او بما يساويها
من بقية انواع العملة ولا يفهم احد ان الشراء وقع بنفس القطعة المسماة قرشا
وقد منا ان المشتري يغير فيما تساوي مالية ورواجا في دفع ايها شاء ثم قال بقي
ما اذا اشترى بالقروش المذكورة ثم رخص بعض انواعها او كلها واختلفت
في الرخص كما وقع ذلك في زماننا مرارا وكثر السؤال عنه والذي تهررا به
بؤمر المشتري بدفع المتوسط رخصا حتى لا يلزم الضرر بهما وهذا اذا رخص
الجميع اما لو بقي منها نوع على حاله فينبغي ان يلزم المشتري بالدفع منه لان
اختياره دفع غيره يكون تعثا وقصدا لاضرار البائع مع امكان غيره وتتمام ذلك
في رسالته (ويجوز بيع الطعام) وهي الخطئة ودقيقها خاصة في العرف
الماضي فليح (الحبوب) كالشعير والذرة ونحوها (مكايلا) بمكيال معروف
(ومجازفة) وهي كما في الثرب البيع والشري بلا كيل ولا وزن (وبانابعينه
لا يعرف مقداره وبوزن حجر بعينه لا يعرف مقداره) والظاهر انه من المجازفة
وعطفه عليها لانه صورة كيل ووزن وليس به حقيقة وهذا اذا كان بخلاف
جنسه ولم يكن راس مال سلم لشرطية معرفته كما سيجي (ومن باع صبرة طعام
كل قفيز بدرهم جاز البيع في قفيز واحد عند ابي حنيفة) لتحذر الصرف الى
كلها لجهالة المبيع والتمن فيصرف الى الاقل وهو معلوم (الا ان) تزول
الجهالة بان (يسمى جملة قفزاتها) او بالكيل في المجلس ثم اذا جاز في قفيز
المشتري التحيز لتفرق المصفقة عليه وقال يجوز في الوجهين وبه يفتي
شربلا لينة من البرهان وفي النهر عن عيون المذاهب وبه يفتي تسيرا وفي
البحر وظاهر الهداية ترجيح قولهما لتأخير دليلهما كما هو عادته اه قال شيخنا

لكن رجع في الفتح قوله وقسوى دليله على دليلهما ونقل ترجحه العلامة
 قاسم عن الكافي والمجوي والنسفي وصدر الشريعة ولعله من حيث قوة
 الدليل فلا ينافي ترجيح قولهما من حيث التيسير ثم رأيت في شرح المتن
 افاد ذلك اه والفتوى على قوله (ومن باع قطع غنم كل شاة بدرهم فالبيع
 فاسد في جميعها) وان علم عددها بعد العقد ولو في المجلس على الاصح
 سراج عن الحلواني الجهالة وقت العقد وكذا في الواحد لان بيع شاة من
 قطع لا يصح للتفاوت بين الشياه بخلاف بيع قفيز من صبرة فانه يصح لعدم
 التفاوت (وكذلك من باع ثوبا) يضره التبعض (مزارعة كل ذراع بدرهم
 ولم يسم جلة الذرعان) وكذلك كل معدود متفاوت كابل وعبيد ونحوهما
 (ومن ابتاع) اي اشترى (صبرة على انها مائة قفيز بمائة درهم) مثلا
 (فوجدها اقل) مما سمي له (كان المشتري بالخيار ان شاء اخذ الموجود بحصته
 من الثمن وان شاء فسح البيع) لتفرق الصفقة عليه وكذلك كل مكيل
 وهو زون ليس في تبعضه ضرر (وان وجدها اكثر فالزيادة للبائع) لان البيع
 وقع على مقدار معين (ومن اشترى ثوبا على انه عشرة اذرع بعشرة دراهم)
 مثلا (او ارضا على انها مائة ذراع بمائة درهم فوجدها اقل) مما سمي له
 (المشتري بالخيار ان شاء اخذها بحملة الثمن) المسمى (وان شاء تركها) لان
 الذرع وصف في الثوب بخلاف الاول فانه مقدار يقابله الثمن والوصف لا يقابله
 شيء من الثمن الا انه يخير لفوات الوصف المذكور (وان وجدها اكثر من الذرع
 الذي سماه) البائع (فهو) اي الزائد (للمشتري ولا خيار للبائع) لما ذكرنا انه صفقة
 فكان بمنزلة ما اذا باعه معينا فاذا هو سليم وهذا حيث لم يكن الذرع مقصودا
 كما افاده بقوله (وان قال بعثكها) اي الارض المتقدم ذكرها (على انها مائة
 ذراع بمائة درهم) مثلا (كل ذراع بدرهم فوجدها ناقصة فهو بالخيار ان شاء
 اخذها بحصتها من الثمن) لان الوصف وان كان تابعا لكنه صار اصلا
 بانفراده بذكر الثمن فيزيل كل ذراع منزلة ثوب وهذا لانه لو اخذه بكل الثمن
 لم يكن آخذا كل ذراع بدرهم هدايه (وان شاء تركها) لتفرق الصفقة (وان
 وجدها زائدة كان المشتري بالخيار ان شاء اخذ الجميع كل ذراع بدرهم وان شاء
 فسح البيع) لدفع ضرر التزام الزائد (ومن باع دارا دخل بناؤها في البيع

قوله وكذلك الخ يعني فالبيع فاسد ولا يصح
 في ذراع واحد لان الاقل من الثمن يتحقق
 ولانه لا يمكن تسليمه الا بقرره على البايع
 اه

وان لم يسمه (اى البناء فى عقد البيع لأن اسم الدار يتناول العرصه والبناء فى العرف وهو متصل به اتصال قرار فيدخل تبعا له والأصل فى جنس هذا ان كل ما كان اسم المبيع متاولا له عرفا أو كان متصلا به اتصال قرار وهو ما وضع لا يفصل دخل من غير ذكر (ومن باع ارضا) ذات نخل وشجر (دخل ما فيها من النخل والشجر فى البيع) ايضا (وان لم يسمه) لانه متصل به اتصال قرار فاشبه البناء قال قاضى خان هذا فى المثمرة واختلفوا فى غير المثمرة والصحيح انها تدخل صغيرا كان او كبيرا تصحيح (ولا يدخل الزرع فى بيع الارض الا بالتسمية) لانه متصل بها للفصل وله غاية ينتهى اليها بخلاف الاول (ومن باع نخلا او شجرا فيه ثمرة) سوا كان له قيمة او لا فى الصحيح هدايه (فتمترة للبائع) لان الاتصال وان كان خفة فهو للقطع لا للبقاء فاشبه الزرع (الا ان يشترطها) اى الثمرة (المبتاع) اى المشتري لانه حينئذ يكون من المبيع وعبر هنا بالشرط وثمة بالتسمية اشارة لعدم الفرق بينهما فان هذا الشرط غير مفسد (ويقال للبائع اقطعها) اى الثمرة وان لم يظهر صلاحها (وسلم المبيع) وكذا اذا كان فى الارض زرع لان ملك المشتري مشغول بملك البائع فكان عليه تفريغه وتسليمه كما اذا كان فيه مناع (ومن باع ثمرة) بارزة (لم يبد صلاحها او قد بداجاز البيع) لانه مال متقوم اما لكونه متقعا به فى الحال او فى الثانى وقد قيل لا يجوز قبل ان يبدو صلاحها والاول اصح هدايه وقيدنا الثمرة بكونها بارزة لان بيعها قبل الظهور لا يصح اتفاقا ولو برز بعضها دون بعض لا يصح فى ظاهر المذهب وصححه السرخسى وافق الحلوانى بالجواز لو الخارج أكثر ويجعل المعلوم تبعا للوجود استحسانا لتعامل الناس للضرورة زيلعى وظاهر الفتح الميل الى هذا وقواه شيخنا (ووجب على المشتري قطعها فى الحال) بطلب البائع تفريقا للملكه وهذا اذا اشتراها مطلقا او بشرط القطع (فان) كان (شرط تركها على النخل) حتى تنهاهى (فسد البيع) لانه شرط لا يقتضيه العقد وهو شغل مال الغير ولو اشتراها مطلقا وتركها باذن البائع طاب له الفضل وان تركها بغير اذنه تصدق بما زاد فى ذاته لحصوله بجهة محظورة هدايه (ولا يجوز ان يبيع ثمرة ويستثنى منها ارضا مطومة) لان الباقي بعد الاستثناء مجهول بخلاف ما اذا استثنى نخلا

معينا

قوله وقيدنا الثمرة بالبرزة وكذا اذا اوى بنخله لرجل وعليها ثمرة مات الموصى اجبر الورثة على قطع الثمرة المختار ولو باع عبدا دخل في المبيع ثباته التي للمثمة ولا يدخل في البيع الثبات بالقبض التي يلبس للمرض وكذا اذا باع دابة لا يدخل سرجها ولجامها
ع

قوله لم يبد صلاحها الى المراد بظهور صلاحها صيرورتها صالحة لتناول بني ادم او لعل الدواب سواء كان ينتفع به حالا او مالا فانه يجوز بيعها كما اذا استثنى ولد الثابت مولودا فانه يجوز وان لم يكن ينتفع به في الحال كذا في الجوهرة

قوله ووجب الاوان تركها بعد ما تناها عظمها لم تصدق بشئ وان اشترى الثمرة واستاجر النخل الوقت الا ان كان طاب له الفضل لحصول الاذن ولا يجب ان جف لانها باطلة فبقي الاذن معبرا بخلاف ما اذا اشترى الزرع وهو نخل او استاجر الارض ان يدرك وتركه حيث لا يطيب له الفضل لانه امر متعلق بالماله وعليه اجهة في الاذن لا يتجاوز المبيع ويجب له ان يبيع قديم ما جنى من الثمن ويبيع المثل ويتصدق بالباقي ع

معينا لان الباقي معلوم بالمشاهدة هداية ومشي عليه في المختار وبرهان الشريعة وصدر الشريعة وقال في الاختيار وهو الصحيح وقيل يجوز وخالفه النسفي تبعا للهداية حيث قال بعد ذكر ما في الكتاب قالوا هذا رواية الحسن وهو قول الطحاوي اما على ظاهر الرواية فينبغي ان يجوز لان الاصل ان ما يجوز ايراد العقد عليه بانفراد يجوز استثنائه من العقد وبيع قفيز من صبرة جائز فكذا استثنائه اهـ تصحیح قال في الفتح وعدم الجواز اقبس بمذهب الامام اهـ (ويجوز بيع الخطة) بانفرادها حالة كونها (في سبيلها) وكذا الارز والسمسم ونحوهما وعلى البائع اخراجه وللمشتري الخيار فتح وهذا اذا باع بخلاف جنسه والا لا لاحتمال الربا وانما بطل بيع ما في ثمر وقطن وضرع وما على خطة من نوى وحب ولبن وتبن لانه معدوم عرفا (ومن باع دارا دخل في البيع مفاعيل اغلاقها) لانه يدخل فيه الاغلاق لانها مركبة فيها للبقاء والمفتاح يدخل في بيع الفلق لانه بمنزلة بعضه اذ لا ينتفع به بدونه (واجرة الكيال) والوزن والعداد والذراع للمبيع (وناقد الثمن على البائع)

اما الكيل والوزن والعدد والذرع فلا بد منه للتسليم وهو على البائع واما النقد فالمذكور رواية ابن رستم عن محمد لان النقد يكون بعد التسليم وفي رواية ابن سماعه عنه على المشتري لانه يحتاج الى تسليم الجيد المقدور والجودة تعرف بالنقد كما يعرف القدر بالوزن فيكون عليه هداية وفي التصحیح قال في المحيط واجرة الناقد ووزن الثمن على المشتري وهو الصحيح وقال قاضي خان والصحيح انه يكون على المشتري على كل حال واعتمده النسفي اهـ (واجرة وزان الثمن على المشتري) لما بينا انه هو المحتاج الى تسليم الثمن وبالوزن يتحقق التسليم (ومن باع سلعة) حاضرة غير مشفولة (بثمن) حال (قيل للمشتري ادفع الثمن اولا) لان حق المشتري تعين في المبيع فيتقدم دفع الثمن ليتعين حق البائع بالقبض لان الثمن لا يتعين بالتعيين قبل القبض قيدنا السلعة بالحاضرة وغير مشفولة لانه اذا كانت غائبة او مشفولة لا يؤمر بدفع الثمن حتى يحضر السلعة او يفرغها كما في القبض وقيد الثمن بالحال لانه اذا كان موجلا لا يملك البائع منع السلعة لقبضه لان ابتداء الاجل من قبض السلعة كما مر (فاذا دفع) المشتري الثمن (قيل للبائع سلم المبيع) لانه ملك الثمن بالقبض فلزمه تسليم المبيع

عمر رهنا او كفيل به كقيل لم يسقطه الحبس ولو احال البائع رجلا بالثمن على المشتري سقطه الحبس اجماعا وكذا اذا احال المشتري البائع على رجل بالثمن سقطه الحبس ايضا عند ابي كوكبه خلافا لمحمد اهـ

قوله ويجوز ان يسقط الثمن الى هذا اذا باعها عارضا الحبس اما اذا كان يجوز فباع الكل الا حاشا منها فانه يجوز وقوله ارطالا فمداك الى ان لو استثنى رطلا واحدا جائز وكذا في سائرها قلنا في النهاية ان قال بعت منك هذا القطع من الفخ لا هذه اذ كانت بعينها بجملة درهم جان فباع من الكافة ولو قال بعت منك هذا القطع من الفخ كالمعالي على منعه من الفخ بعينها لا يجوز والفرق في المجهول

قوله وعلى البائع اخراجه اي دفعه واخرجه من سبيله لانه على من يبيع البائع الى لا قباض المشتري حتى اذا باع مكانا ولو باع بين الخطة لا يجوز لانه لا مال ليس يتبين وانما يصح تبينا بالرق قفه باع ما ليس عنده اهـ

قوله واجرة الكيال الى هذا اذا باع مكانا اما اذا باع مجازفة فلا يجب على البائع اجرة الكمال لانه لا يجب عليه الكيل فلا يجب اجرته وكذا اجرة العذرات والذراع والعداد يعني اذا كان المبيع موزونا او موزوعا او موزعا مضافا فباعه موازنة او مزارعة او مزارعة ذرة القمح الكيل على البائع وليس عليه ان يصبه في وعاء المشتري واذا اشترى خنطة في مزارع فعل البائع ان يبيع المزارع فاذا فتي من المشتري اضرجه واما ناقد الثمن فذكر في الكمال اهـ

قوله فاذا دفع الثمن فان سلم البائع المبيع قبل قبض الثمن ليس له ان يسقطه وانما يثبت ان على المشتري تسليم الثمن اولا فللبائع ان يبيع المبيع حتى يسقط الثمن الا ان يكون موجلا وان كان بمضه حالا ويصرف موجلا فلم يصب المبيع حتى يقبض كل الحال ولو ابر المشتري على دفع الثمن كان له الحبس حتى يسقط البائع ولو استوفى البائع كان له الحبس بما يبيع ولا دفع له

وان سلم البايع المبيع قبل قبض الثمن ليس له ان يسترده (ومن باع سلعة بسلمة او ثمن ثمن قيل لها سلما معا) لاستوائهما في التعيين ثم التسليم يكون بالخفية على وجه يتمكن من القبض بلا مانع ولا حائل لان الخفية قبض حكما لو مع القدرة عليه بلا كلفة وتماه في حاشية شيخنا *) (باب خيار الشرط) * قدمه على باقي الخيارات لانه يمنع ابتداء الحكم وعقبه بخيار الرؤية لانه يمنع تمامه واخر خيار العيب لانه يمنع اللزوم وتام الكلام عليه حين في الدرر (خيار الشرط جائز) في صلب العقد او بعده ولو بايام بحر اما قبله فلا يثبت تنار خاتبة (في البيع) اي المبيع كله او بمضه (البائع) وحده (والمشتري) وحده (ولهما) معا ولغيرهما (والخيار) مدته (ثلاثة ايام فا دونها) وفسد عند اطلاق او تايد وفي جامع الفتاوى ولو قال بعث ان رضى فلان جازان بين وقت الرضا اه وبه ظهر جواب حادثة الفتوى وهي باع ان رضى شفعها من غير بيان وقت (ولا يجوز) الخيار (اكثر من ذلك عند ابى حنيفة) لانه ثبت على خلاف القياس بالنص فيبقى الباقي على الاصل (وقال ابو يوسف ومحمد يجوز اذا سمي مدة معلومة) لانه شرع الحاجة للزوي ليندفع به الفين وقد تمس الحاجة الى الاكثر فصار كالناجيل في الثمن قال في الحنفية والصحيح قول ابى حنيفة ومثني عليه المحبوبي وصدر الشريعة والنسفي وابو الفضل الموصلي ورجحوا دليله واجابوا عما يتمسك به لهما تصحيح (وخيار البايع) ولومع خيار المشتري (يمنع خروج المبيع من ملكه) اتفاقا (فان قبضه المشتري فهلك في يده) في مدة الخيار (ضمنه بالقيمة) لو قيبا وبالثل لومثليا لان البيع ينفسخ بالهلاك لانه كان موقوفا ولا نفاذ بدون المحل فيبقى مقبوضا في يده على سوم الشر او فيه القيمة في القمي والثل في المثل في قمع ولو هلك في يد البائع انفسخ البيع ولا شيء على المشتري اعتبارا بالطلاق هداية (وخيار المشتري لا يمنع خروج المبيع من ملك البايع) بالاجاع جوهره (الا ان المشتري لا يملكه عند ابى حنيفة) وقال يملكه لانه لما خرج من ملك البائع فلولم يدخل في ملك المشتري يكون زائلا لا الى مالك ولا عهد لنا به في الشرع ولا ابى حنيفة انه لما لم يخرج الثمن عن ملكه فلو قلنا بانه يدخل المبيع في ملكه اجتمع البدل لان في ملك رجل واحد حكما للمساوضة ولا اصل له في الشرع لان المساوضة

واعلم ان من اشترى شيئا شرطه الخیار ففعل بالمبيع فعلة يد له على الرضا فهو اذ جاز له المبيع مثل ان يطأ الجارية او يقبلها او يمسها
 بغير حق او يظلم في غيرها بغير حق بعد الشئ من الكتاب استشار الالة ومن الشئ عثر على عليه وان قبلها او لمساها بغير حق لم تكن
 اجازة ~~والمقصود بالبيع~~ فلو قبلها وقال قبلتها بغير شئ ان كان واقع لا يصدق وان كان في سائر البدن صدق وهو على خيار
 وان اعتق المبيع او دبره او كاتمه او زوجه الامة او العبد او عرض على المبيع فهو رضا وان كان المبيع دابة فركبها لغير سائر
 او قوتها او كان ثوبا فلبسه لغير سائر او امة فاستخدمها لغير سائر ذلك منها فهو رضا وان كان ذراعا او كروية على
 سائر من به فهو رضا وان ركبها لمساها
 او سخر او حمل عليها او افرجها او كانت
 ارضا فحاصها او عرستها او زرعتها او
 كاشت زراعتها فمقتضاها لدوابه فهو رضا
 وان ركبها ليسبقها او ليردها على صاحبها
 فهو ليس برضا استحسانا وان كان المبيع
 سيرا فاستقى منها للموت او وقعت
 فيها فانه فترسها لم يطل خياره
 بخلاف ما اذا سقى منها ذرعه فانه رضا
 وان كان عبدا فقتله فهو رضا وان
 حلق شعره فهو على خيار

(١٢١)

تقتضي المساواة هداية قال في الحنفية والصحيح قول ابن حنيفة والعمدة برهان
 الشرعية وصدر الشريعة والنسب والموصلي الصحيح (فان هلك في يده هلك
 بالثمن) المسمى لانه يحجز عن رده فلهذا منه (وكذلك ان دخله نجس) لازم
 سواء كان بفعل المشتري او اجنبي او افة مماوية او قبل المبيع واما الغيب الغير
 اللازم كرض فان زال في المدة فهو على خياره والا زنه العقد فعذر الراد
 كمال ولا يخرج شئ من مبيع وثمن من ملك ماله اذا كان الخيار لهما انفسا
 وايهما فسح في المدة انفسح البيع وايهما اجاز بطل خياره فقط (ومن شرط له
 الخيار) من باع او اشترى او اجنبي (فله ان يفسخ في مدة الخيار وله ان يحجز)
 لان هذا فائدة الخيار (فان اجاز بغير حضرة صاحبه جاز) اجماعا لانه اسقاط
 لحقه فلا يتوقف على حضور الاخر كالطلاق والعاق الا اذا كان الخيار لهما
 وفسخ احدهما فليس الاخر الاجازة لان الفسوخ لا تلحقه الاجازة (وان فسح
 لم يحجز الا ان يكون الاخر حاضرا) والشرط العلم وكفى بالحضرة لانه لا تماسية
 حتى لو كان حاضرا ولم يعلم لم يحجز وهذا عند ابن حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف
 يجوز وان لم يكن الاخر حاضرا قال في الصحيح ومشي على قولهما التمسق
 وبرهان الشرعية وصدر الشريعة اه ولو شرط المشتري او البائع الخيار لاجنبي
 صح وثبت للاصيل مع الثابت فان اجاز احدهما او فسح صح وان اجاز احدهما
 وعكس الاخر اعتبر الاسبق لثبوت حكمه قبل التأخر فلم يعارضه ولو صدر معا
 اولم يعلم السابق فالفسح احق زيلني (واذا مات من له الخيار بطل خياره) وتم
 البيع من جهته (ولم ينقل الى ورثته) لانه ليس له الامشية واراده فلا يتصور
 انتقاله والارث فيما يقبل الانتقال بخلاف خيار العيب لان الورث استحق المبيع
 سليما فكذا الوارث فاما نفس الخيار فلا يورث هداية (ومن باع عبدا على انه
 خبز او كاتب فكان بخلاف ذلك) بان لم يوجد معه ادنى ما يطلق عليه
 اسم الكاتب والخباز قم (فالمشتري بالخيار ان شاء اخذه بجميع الثمن) لان
 الاوصاف لا يقابلها شئ من الثمن لكونها تابعة في العقد (وان شاء ترك) لقوات
 الوصف المرغوب فيه المستحق في العقد بالشرط وفواته يوجب التحير لانه
 مارضى به بدونه وهذا بخلاف شرائه شاة على انها حامل او تحلب كذا رطلا او تحبز
 كذا صاعا او يكتب كذا قدرافاته يفسد البيع لانه شرط زيادة مجهولة لعدم العلم بها

قوله ومن باع لانه فان مات العبد في
 يد المشتري قبل ان يردده رجوع على
 البائع بفعل ما فيها من الزيادة
 وزايد البيع ليس له ذلك وان قدس
 ارد بغير الموت رجوع بالارث وهو
 ان يفرق خيارا او جزاء ويضحي
 ما بينها وان جاء به ليرده فقال له
 كاتبا ولا خيارا فقال البائع قد سلمته
 اليك لا هذه الحق وكنت في عندي
 وذلك في مدة ينسأها في مثلها قالوا
 قول المشتري لان البائع يدعى تسليمه
 على ما ذكر والمشتري في عندي والعقل للمعنى
 مع عيتم الله

فتح أي والسابق وصف مرغوب فيه كوصف السلامة ولذا لو شرط أنها
 حلوب أو لون جاز (باب خيار الرؤية) (قدما وجه تقديمه على خيار
 العيب وهو من إضافة العيب إلى السبب) ومن اشترى شيئا لم يره فالباع جاز
 لكن بشرط الإشارة إليه أو إلى مكانه فلو لم يشر لذلك لم يجوز بالاجماع كل في
 البسوط وما في حاشية أخى زاده من أن الأصح الجواز منى على ما فهم من
 إطلاق الكتاب قال في الفتح والظاهر أن المراد بالإطلاق ما ذكره شمس الأئمة
 وغيره كصاحب الأسرار والذخيرة من أن الإشارة إليه أو إلى مكانه شرط
 الجواز حتى لو لم يشر إليه ولا إلى مكانه لا يجوز بالاجماع اهـ (وله التمسار إذا
 رآه) وكذا قبل الرؤية في الأصح بحر لعدم لزوم البيع (ان شاء أخذه وان
 شاء رده) وان قال رضي قبلها لأن الرضى بالشئ قبل العلم بأوصافه لا يتحقق
 وهو غير موقت بل يبقى إلى أن يوجد ما يبطله ويشترط لنفسه علم البائع
 (ومن باع ما لم يره فلا خيار له) لأنه مطلق بالشراء بالنص فلا يثبت لفه
 (وان نظر) قبل الشراء (إلى وجه العبرة أو إلى ظاهر الشوب مطويا)
 وكان مما يستعمل بظاهره على باطنه بخلافه ما إذا كان في طيه ما يكون
 مقصودا كوضع العلم (أو إلى وجه الجارية) لأنه المقصود في الأدنى (أو إلى
 وجه الدابة وكفلها) لأنها المقصود في الدواب (فلا خيار له) والاصل في
 هذا أن رؤية جيع المبيع غير مشروط لتذره فيكتفي برؤية ما يدل على العلم
 بالمقصود ولو دخل في المبيع اشياحان كان لا تفاوت أحادهما كالمكيل والموزون
 وعلامته أن يعرض بالتوزن فيكتفي برؤية واحد منها إلا إذا كان الباقي أردى
 مما رأى فحينئذ يكون له الخيار أي خيار العيب لا خيار الرؤية وان كان تفاوت
 أحاده كالثياب والدواب لا بد من رؤية كل واحد هداه قال شيخنا وبقي شئ
 لم أر من يده عليه وهو ما لو كان المبيع اثوابا متعددة وهي من نمط واحد
 لا تختلف عادة بحيث يباع كل واحد منها بثمن مقصده وظهر لي أنه يكتفي برؤية
 ثوب منها إلا إذا ظهر الباقي أردى وذلك لأنها تباع بالتوزن في عادة التجار
 فإذا كانت ألوانا مختلفة ينظرون من كل لون إلى ثوب اهـ وهذا إذا كان في
 وعاء واحد وأما إذا كان في وعائين أو أكثر ورأى أحدها فتشأخ المراق على
 أنها كرؤية الكل ومشأخ بلخ على أنه لا بد من رؤية الكل والصحيح أنه يبطل

قوله لا يجوز في بعض الممنوع ما يدل
 على صحة الشيء وهو مريب وفي
 لفظة بعض الثوب والذال مضافة
 مفتوحة مطلق قاله المصنف في
 مثال الشيء الذي يعمل عليه وهو
 تقريب عنده وقال العبد
 الموفق لأنه لا تفسير فيه زيادة
 كذا في المصباح قلت والتمسار
 به المحط الذي يكون به
 الدلال يربها المشتري
 فليست

برؤية البعض كافي الفسخ والفسخ والفسخ وغيرها (وان رأى مهن الدار) اى
 ساحتها (فلا خيار له وان لم يشاهد بيوتها) اى داخلها عند ابي حنيفة لان
 رؤية ساحتها وظاهر بيوتها يوقع العلم بالداخل لعدم تفاوت البيوت بالمنفعة
 وعند زقلا بدمن رؤية داخل البيوت قال أبو نصر الا قطع وهو الصحيح وفي
 الجوهرة وعليه الفتوى وفي الهداية والاصح ان جواب الكتاب على وثاق
 عادتهم في الابنية فان دورهم لم تكن متفاوتة يومئذ فاما اليوم فلا بد من
 الدخول في داخل الدار للتفاوت والنظر الى الظاهر لا يوقع العلم بالداخل اه
 وحله في الفسخ وغيره ونظر وكيله بالقبض والشرأ كخطره بخلاف رسوله
 (وبيع الاعمى وشراوه) ولو لغيره (جائز) لانه مكلف محتاج (وله الخيار اذا
 اشترى) لانه اشترى ما لم يره (ويسقط خياره) بما يفيد العلم بالمقصود وذلك
 (بان يحس المبيع اذا كان يعرف بالجلس او يشه اذا كان يعرف بالشئ او يذوقه
 ان كان يعرف بالتذوق) لان هذه الاشياء تفيد العلم بالمقصود فكانت في حقه
 بمنزلة الرؤية (ولا يسقط خياره في الغبار) ومحوه مما لا يدرك بالحواس
 المذكورة (حتى يوصف له) لان الوصف بتمام مقام الرؤية كما في السلم قال
 في النخعة هذا هو الاصح من الروايات وقال أبو نصر الا قطع هذا هو
 الصحيح من المذهب تصحيح ومن ابي يوسف اذا وقف في مكان لو كان بصيرا
 راه فقال قد رضيت يسقط خياره وقال الحسن يوثكل وكيله قبضه وهو
 يراه وهذا اشد بقول ابي حنيفة لان رؤية الوكيل كروية المؤكل على عامر
 أنفس هداية (ومن باع ملك غيره) بغير امره (فالملك بالخيار ان شاء اجاز
 البيع وان شاء فسخ و) لكن انما له الاجازة اذا كان المقصود عليه باقيا وكذا
 المالك (والمناقدان بحالهما) فاذا حصلت الاجازة مع قيام الاربعة جاز
 البيع وتكون الاجازة اللاحقة بمنزلة الوكالة السابقة ويكون البائع كالوكيل
 والثمن للمجير ان كان قائما وان هلك في يد البائع هلك امانة ولكن من
 المشتري والفضول ان يفسخ العقد قبل ان يميز المالك وان مات المالك
 قبل الاجازة انفسخ البيع ولا يجوز باجازه ورثته جوهره (ومن رأى احد
 ثوبين فاشتراهما ثم رأى الاخر جاز له ان يردهما) مما لان رؤية احدهما
 لا تكون رؤية الاخر للتفاوت في الثياب فيبقى الخيار له فيما لم يره فله رده

بحكم الخيار ولا يمكن من رده وحده فيردها ان شاء كـيلا يكون
تفرقا للصيغة على البائع قبل التمام وهذا لان الصيغة لا تتم مع خيار
الرؤية قبل القبض وبعده كخيار الشرط بـلـلـ ان له ان يفسخه بغير
قضاء ولا رضاء فتح (ومن مات وله خيار الرؤية بطل خياره) ولم ينتقل
الى ورثته كخيار الشرط كما مر (ومن رأى شيئا اشتراه بعد مدة) وهو يعلم انه مر به
(فان كان) باقيا (على الصفة التي رآه فلا خيار له) لان العلم باوصافه حاصل
له بالرؤية السابقة وبفواته ثبت له الخيار وكذا اذا لم يعلم انه مر به لعدم
الرضاء به (وان وجدته متغيرا فله الخيار) لانه بالتغير صار كانه لم يره وان اختلفا
في التغير فالقول للبائع لان التغير حادث وسبب لزوم ظاهر بخلاف ما اذا
اختلفا في الرؤية لانها امر حادث والمشتري ينكره فالقول له هداية
(*) (باب خيار العيب) (*) من اضافة الشيء الى سببه والعيب لغة ما يخلو عنه
اصل الفطرة السليمة مما بعده ناقصا فتح وشرعا ما اوجب نقصان الثمن في
عادة التجار كما يذكره المصنف (اذا اطلع المشتري على عيب في البيع) كان عند
البائع ولم يره المشتري عند البيع ولا عند القبض لان ذلك رضاء به هداية (فهو
بالخيار ان شاأخذه بجميع الثمن وان شاء رده) لان مطلق العقد يقتضي
وصف السلامة ففواته يفسخ كـيلا يتضرر بلزوم ما لا يرضى به (وليس له
ان يحسبه ويأخذ النقصان) لما مر ان الاوصاف لا يقابلها شيء من الثمن
والبائع لم يرض بزواله ياقل من المسمى فيتضرر ودفع الضرر عن المشتري
يمكن بالرد (وكل ما اوجب نقصان الثمن في عادة التجار فهو عيب) لان الضرر
بنقصان المالة وذلك بانقصان القيمة والمراجع في معرفته اهله سواء كان فاحشا
او بسيرا بعد ان يكون مما يعمده اهل تلك الصناعة عيبا فيه جوهره (والاباق)
الى غير سببه الاول (والبول في الفراش والسرقة) من المولى وغير (عيب في
الصغير) المميز الذي ينكر عليه مثل ذلك (ما لم يبلغ) عند المشتري فان وجد
شيء منها بعد ما بلغ عنده لم يرد لانه عيب حدث عنه لان هذه الاشياء
تختلف صفرا وكبرا (فاذا بلغ فليس ذلك بعيب حتى يعاوده بعد البلوغ) قال
في الهداية ومثله اذا ظهرت عند البائع في صفة ثم حدث عند المشتري في
صفه يرد لانه عين ذلك وان حدث بعد بلوغه لم يرد لانه غيره وهذا لان

طلب في خيار العيب

سبب هذه الاشياء يختلف بالصفر والكبر فالبول في الفراش في الصفر لضعف
 المثانة وبعد الكبر لداء في الباطن والابق في الصفر لحب اللب والسرقة لقلة
 المبالاة وهما بعد الكبر لخبث في الباطن اه قال في الفتح فاذا اخلف سديها
 بعد البلوغ وقبله كان الوجود منها بعده غير الوجود منها قبله واذا كان غيره
 فلا يرد به لانه عيب حادث عنده بخلاف ما اذا ظهر عند البائع والمشتري
 في الصفر وظهرت عندهما بعد البلوغ فان له ان يرد بها واذا عرف الحكم
 وجب ان يقرر اللفظ المذكور في المختصر وهو قوله (فاذا بلغ فليس ذلك)
 الذي كان قبله عند البائع (بعيب) اذا وجد بعده عند المشتري (حتى يعاوده
 بعد البلوغ) عند المشتري بعد ما وجد بعده عند البائع واكتفى بلفظ المعاودة
 لان المعاودة لا تكون حقيقة الا اذا اتحد الامر (والخزن) بتن الغم (والذفر)
 بالذال المهملة تنن الابط وكذا الانف در عن البرازية (عيب في الجارية)
 مطلقا لان المقصود منها قد يكون الاستفراش وهما يخلان به (وليس بعيب في
 الفلام) لان المقصود هو الاستخدام ولا يخلان به (الا ان يكون من داء)
 او يفحش بحيث يمنع القرب من الولي (والزنا وولد الزنا عيب في الجارية) لانه
 يخل بالمقصود وهو الاستفراش وطلب الولد (دون الفلام) لانه لا يخل
 بالمقصود وهو الاستخدام الا ان يكون عادة له لانه يخل بالخدمة (واذا حدث
 عند المشتري عيب) في مشربه (ثم اطلع على عيب كان عند البائع فله ان
 يرجع بنقصان العيب ولا يرد المبيع) لان في الرد اضرار بالبائع لانه خرج عن
 ملكه سالما وصار معيبا فامتنع ولكن لا بد من دفع المضرب عنه فتمين الرجوع
 بالنقصان (الا ان يرضى البائع ان يأخذه بعيبه) لانه اسقط حقه (وان
 قطع المشتري الثوب) فوجد به عيبا يرجع بالعيب لا امتناع الرد بالقطع الا ان
 يقبله البائع كذلك كما مر (و) ان (خاطه او صبغته) ياتي منهف كان (اولت
 السوق بمن ثم اطلع على عيب رجعت بنقصانه) لامتناع الرد بالزيادة (وليس
 للبائع ان يأخذه) لانه لا وجه للفسخ بدونها لانها لا تنفك عنه ولا معها لحصول
 الزبا لانها زيادة بلا مقابل ثم الاصل ان كل موضع للبائع اخذه معيبا لا يرجع
 باخراجه عن ملكه والارجع اختيار (ومن اشترى عبدا فاعنته مجانا او مات)
 عنده (ثم اطلع على عيب رجعت بنقصانه) اما الموت فلان الملك ينتهي به والامتناع

منه حكمي لا بطله وأما الاعتاق فالتقياس فيه ان يرجع لان الاشناع بطله فصار
كالقتل وفي الاستحسان يرجع لان التقياس انتهاء الملك فكان كاللوث وهذا لان التقياس
ينقرر بانتهائه فيجعل كان الملك يلقى والرد مخذر هدايه وقيدنا التقياس بكونه مجازا
لانه لو اعتقه على مال لم يرجع بشيء (فان قتل المشتري المبدى المشتري) او كان

طعاما فاكله) او توبا قلبسه حتى تخرق ثم اطلع على عيب (لم يرجع عليه
بشيء في قول ابى حنيفة) لنمذر ارد بطل مضمون منه في البيع فاشبه البيع
والقتل (وقال ابو يوسف ومحمد يرجع) استحسانا وعليه الفتوى بنحو ومثله في النهاية
وفي الجوهره والخلاف انما هو في الاكل لا غير اما للقتل فلا خلاف انه لا يرجع
الا في روايته عن ابى يوسف انه فان اكل بعض الطعام ثم علم بالعيب فكذلك الجواب
عنده وعندهما يرجع بنقصان العيب في الكل وعندهما انه يرد ما بقى ويرجع
بنقصان ما اكل ونقل الروايتين عنهما المصنف في الترتيب ومثله في الهداية
وذكر في شرح الطحاوي ان الاولى قول ابى يوسف والثانية قول محمد كافي القبح
والفتوى على قول محمد كافي البصر عن الاختيار والمخلاصة ومثله في النهاية
وغاية البيان والمجتبى والخاتبة وجامع الفصولين وان باع بعض الطعام ففى
الذخيرة ان عندهما لا يرد ما بقى ولا يرجع بشيء وعن محمد يرد ما بقى ولا يرجع بنقصان
ما باع كذا في الاصل اه قال في الصحيح وكان الفقيه ابو جعفر وابو الليث
يختار في هذه المسائل بقول محمد رققا بالناس واختاره الصدر الشهيد اه وفي
جامع الفصولين عن الخاتبة وعن محمد لا يرجع بنقصان ما باع ويرد الباقي
بمحضه من الثمن وعليه الفتوى ام ومثله في الولوالجية والمجتبى والمواهب والحاصل
ان الفتوى به انه لو باع البعض او اكله يرد الباقي ويرجع بنقص ما اكل لا ما باع
فان قيل ان المصريح به في المتن انه لو وجد بعض المكيل او الوزون عيبا
له رده كله او اخذه ومضمومه انه ليس له رد للعيب وحده اجيب بان ذلك
حيث كان كله باقيا في ملكه بغير بيعه قولهم له رده كله او هو منى على قول غير
محمد (ومن باع عبدا) او غيره (فباعه المشتري ثم رده عليه بسبب فان قبله بقضاء
القاضي) يستأه او ابا او اقرار هدايه (فله) اى السابع الثاني (ان يرد على بائعه)
الاول لانه فسخ من الاصل فجعل البيع مكان لم يكن (وان قبله بغير قضاء القاضي
فليس له ان يرد) لانه بيع جديد في حق ثالث وان كان غشيا في حقهما والاول

قوله وشروط الخ بات قال المشتري اشترى العبد
وابراؤنا بغير من كل عيب فتمم وليس له الرد
ولو قال انت بريء من كل حق في قبلكه دخل
العيب هو المختار دون الدرك ولو ابراه من
كل داء فهو عا في الباطن وما سواه من غير ولو
ابراه من كل غيلة فهو الرقعة والاب
والزنا متامر في حق الملتحق

ثالثهما هداية (ومن اشترى عبدا) مثلا (وشروط البراءة من كل عيب فليس له ان يرد
بعب) مطلقا موجود وقت العقد او حادث قبل القبض (وان لم يسم العيوب
ويصدها) لان البراءة من الحقوق المجهولة صحيح لعدم افضائها الى المنازعة
(* بلب البيع الفاسد *) المراد بالفاسد المنوع مجازا عرفيا قيم الباطل
والمكروه وقد بدكر فيه بعض الصحيح تبعا درم هذا الباب يشتمل على ثلاثة
انواع باطل وفاسد ومكروه فالباطل ما لا يكون مشروعا باصله ووصفه
والفاسد ما يكون مشروعا باصله دون وصفه والمكروه مشروع
باصله ووصفه لكن جاوره شيء آخر منهي عنه وقد يطلق المصنف الفاسد على
الباطل لانه اعماذ كل باطل فاسد ولا عكس ومنه قوله (ان كان احد العوضين)
اي البيع او الثمن (او كلاهما محرما) الانتفاع به (فاليبيع فاسد) اي باطل
وذلك (كاليبيع بلبية او بالدم او بالخمر او بالخنزير) قال في الهداية هذه
فصول جمعها اي في حكم واحد وهو الفساد وفيها تفصيل يبينه ان شاء الله
فتقول البيع بلبية والدم باطل لان دم ركن البيع وهو مبادلة المال بالمال
فان هذه الاشياء لا تمد ما لا عند احد والبيع بالخمر والخنزير فاسد لوجود
حقيقة البيع وهو مبادلة المال بالمال فانه مال عند البعض اه (وكذا ان كان)
احد العوضين او كلاهما (غير مملوك) لاحد (كالحر) فاليبيع باطل (وبيع ام
الولد والمدير) المطلق (والمكاتب فاسد) اي باطل لان استحقاق الحرية
بالعق ثابت لكل منهم بجهة لازمة على المولى فتح قال في الهداية ولورضى
المكاتب بالبيع فقيه روايتان والظاهر الجواز اه اي اذا بيع برضاه تضمن
رضاه فسخ الكتابة قبل العقد جوهره بخلاف اجازته بعد العقد جوهره
(ولا يجوز) اي لا يصح (بيع السمك في الماء) قبل صيده لانه بيع ما ليس
عنده او صيده ثم التي فيه ولا يؤخذ منه الا بحيلة للجهز عن التسليم وان اخذ
بدونها صح وله الخيار لتفاوتها في الماء وخارجيه (ولا يصح الطير في الهواء)
قبل صيده او بعده ولا يرجع بعد ارساله لما تقدم وان كان يطير ويرجع صح
وقيل لا (ولا يجوز بيع الحمل) اي الجنين في بطن المرأة (ولا النساج) اي
نساج الحمل وهو حبل الحبله وجزم في البهر بطلانه لعدم تحقق وجوده
(ولا بيع اللبن في الضرع) وهولذات الظلف والخف كاللدى للمرأة للفرو فساه

مطلوع البيع الفاسد

مطلوع
في الفرق بين الباطل والفاسد
والمتكروه

انتفاع ولأنه ينزع في كيفية الحلب وربما يزداد فيخلط البيع بغيره (و) لا
 (المصوف على ظهر القتم) لأن موضع القطع منه غير متعين فيقع التنازع في
 موضع القطع ولو سلم البائع اللبن أو الصوف بعد العقد لا يجوز ولا ينقلب
 صحيحاً جوهراً (ولا) مع (ذراع من ثوب) يضره التبعض (وجذع) معين
 (في سقف) لأنه لا يمكن تسليحه إلا بضرر فلو قطع الذراع من الثوب أو قلع
 الجزع من السقف وسلم قبل فسخ المشتري عاد صحيحاً ولو لم يضره القطع كذراع
 من ثوب كرى من أو دراهم معينة من نقرة فضة جاز لا انتفاء المانع لأنه لا ضرر
 في تبعضه وقيدنا الجذع بالمعين لأن غير المعين لا ينقلب صحيحاً وإن قلعه
 وصله للجهالة (و) لا (ضربة القافض) وهو ما يخرج من الصيد بضرب
 الشبك لأنه مجهول (و) لا (بيع المزبنة وهو بيع الثمر) بالثلاثة لأن ما على
 رؤس النخل لا يسمى تمر أبلاً رطباً ولا يسمى تمراً إلا المجزوز بعد الجفاف (على
 النخل بخرصه) أي مقداره حريراً وتخميناً (عمراً) لنهيه صلى الله عليه وسلم
 عن المزبنة والمحاولة فالزبنة ما ذكرناه والمحاولة بيع الخطئة في سبيلها بخطة
 مثل كيلها خرصاً ولأنه باع مكيلاً بمكيل من جنسه فلا يجوز بطريق الخرص
 كما إذا كانا موضوعين على الأرض وكذا الغنم بالزبيب على هذا هداية
 (ولا يجوز البيع بالقاء الحجر) من المشتري على السلعة المسامة (واللامسة) لها
 منه أيضاً والنبذة لها من البائع أي طرحها للمشتري وهذه بيوع كانت في
 الجاهلية وهو أن يزاوض الرجلان على سلعة أي يتساويمان فإذا لمسها المشتري
 أو نبذها إليه البائع أو وضع عليه المشتري حصاة لزم البيع فالأول بيع اللامسة
 والثاني النبذة والثالث القاء الحجر وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع
 اللامسة والنبذة ولأن فيه تعليفاً بالخطر هداية أي لأنه بمنزلة ما إذا قال أي
 ثوب لمسته أو أقيت عليه حجراً أو نبذته لك فقد بقته فاشبه القمار (ولا يجوز
 بيع ثوب من ثوبين) لجهالة البيع ولو قال على أنه بالخيار أن يأخذ أيها شاء
 جاز البيع استحساناً هداية (ومن باع عبداً على أن يعتقه المشتري أو يدره
 أو يكاتبه) أو لا يخرج من ملكه (أو باع أمة على أن يستولدها فالبيع فاسد)
 لأن هذا بيع وشرط وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع وشرط ثم
 جله المذهب فيه أن يقال كل شرط يقتضيه العقد كشرط الملك للمشتري لا يفسد

العقد لشبوه بدون الشرط وكل شرط لا يقتضيه العقد وفيه منفعة لاحد المتعاقدين او للمعقود عليه وهو من اهل الاحتقاق بفسده كشرط ان لا يبيع المشتري البعد المبيع لان فيه زيادة عارية عن العوض فيؤدي الى الربا اولا لانه يقع بسببه المنازعة فيعري العقد عن مقصوده ولو كان لا يقتضيه العقد ولا منفعة فيه لاحد لا يفسده هو الظاهر من المذهب كشرط ان لا يبيع المشتري الدابة المبيعة لانه انعدمت المطالبة فلا يؤدي الى الربا ولا الى المنازعة هدايه (وكذلك) اى البيع فاسد (لوبياع عبدا على ان يتقدمه البايع شهرا) مثلا (او دارا على ان يسكنها) كذلك (او على ان يقرضه المشتري درهما او على ان يهدي له هدية) لانه شرط لا يقتضيه العقد وفيه منفعة لاحد المتعاقدين (ومن باع عبدا على ان لا يسلمها الى رأس الشهر فالبيع فاسد) لانه فيه من شرط نفي التسليم المستحق بالعقد (ومن باع جارية الا جعلها فسد البيع) والاصل ان ما لا يصح افرادة بالعقد لا يصح استثنائه من العقد والجل من هذا القيل وهذا لانه بمنزلة اطراف الحيوان لاتصاله به خلقه وبيع الاصل يتناولها فالاستثناء يكون على خلاف الموجب فلم يصح فيصير شرطا فاسد او البيع يبطل به هدايه (ومن اشترى ثوبا على ان يقطعه البايع ويخطه قبضا او قباء) بفتح القاف فالبيع فاسد لانه شرط لا يقتضيه العقد وفيه منفعة لاحد المتعاقدين ولانه يصير صفقة في صفقه هدايه (او تملا) اى صرما تسمية له باسم ما يؤل اليه (على ان يحدوها او يشركنها) اى يضع عليها الشراك وهو السير قال في الهداية وما ذكره جواب القياس ووجه ما ينشأ وفي الاستحسان يجوز للتعامل فيه فصار كصنع الثوب وللتعامل جوازنا الاستصناع اهـ (والبيع الى النبوز) وهو اول يوم من الربيع (والمهرجان) اول يوم من الحريف (وصوم النصارى وفطر اليهود اذا لم يعرف التبليغ ذلك فاسد) لجهالة الاجل وهي مفيضة الى المنازعة لابتثائه على المماسكة الا اذا كانا يعرفانه لكونه معلوما عندهما او كان التأجيل الى فطر النصارى بعد ما شرعوا في صومهم لان مدة صومهم بالايام معلومة فلا جهالة هدايه (ولا يجوز البيع الى الحصاد والدياس والقطاف وقدم الحاج) لانها تقدم وتأخر (فان تراضيا) بعده ولو بعد الافتراق خلافا لما في التنوير (باسقاط الاجل قبل) حلوله وهو (ان يأخذ

الناس في الحصاد والدياس وقبل قدوم الحاج) وقبل فسح العقد (جاز البيع)
وانقلب صحيحا خلافا لفرق ولو مضت المدة قبل ابطال الاجل تأكد الفساد
ولا ينقلب جازا اجماعا كما في الحقائق ولو باع مطلقا ثم اجل اليها صح التأجيل كما
لو كفل الى هذه الاوقات كما في التثوير وقوله تراضيا خرج وفقا لان من له الاجل
يستند باسقاطه لانه خالص حقه هداية (واذا قبض المشتري البيع في البيع الفاسد)
خرج الباطل (بامر البايع) صريحا او دلالة بان قبضه في مجلس العقد
بحضرته (وفي العقد عوضان كل واحد منهما مال ملك المبيع) بقيته ان كان
قيما (ولزمه قيمته) يوم قبضه عندهما لدخوله في ضمانه يومئذ وقال محمد يوم
الاستهلاك كما في مختلف الرواية لابي الليث (ومثله ان مثليا) وهذا حيث كان
هالكا او تعذر رده والا فالواجب رد عينه (ولكل واحد من المتعاقدين
فسخة) قبل القبض وبعده ما دام بحاله جوهره ولا يشترط فيه قضاء قاض
(فان باعه المشتري نفذ بيعه) وامتنع الفسخ لتعلق حق الفير به (ومن جمع بين
خرو عبد او شاة ذكية وميتة بطل البيع فيهما) قال في التبايع هذا على
وجهين ان كان قد سمي لهما ثمن واحد فالبيع باطل بالاجماع وان سمي لكل
واحد منهما ثمن على حدة فكذلك عند ابي حنيفة وقال اجاز البيع في العبد
والذكية وبطل في الحر والميتة قال في التصحيح وعلى قوله اعتمد المحبوبي
والنسفي والموصلي (وان جمع بين عبد ومدير) او مكاتب او ام ولد (او جمع
بين) عبده وعبد غيره صح العقد في العبد بمحضته من الثمن (لان المدير محل
لبيع عند القبض فيدخل في العقد ثم يخرج فيكون البيع بالحصصة في البقاء
دون الابتداء وفائدة ذلك تصحيح كلام العاقل مع رعاية حق المدير ابن كمال) ونهى
رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الخش) وهو ان يزيد في الثمن ولا يريد
الشراء ليرغب غيره (وعن السوم على سوم غيره) وعن الخطبة على خطبة
غيره لما في ذلك من الايجاش والاضرار وهذا اذا تراضى المتعاقدان على
مبلغ المساومة فاذا لم يركن احدهما الى الآخر وهو بيع من يزيد فلا باس
به على ما ذكره وما ذكرنا هو محل النهي في النكاح هداية (وعن تلقى الجلب)
اي المجلوب او الجالب وهذا اذا كان يضرب اهل البلد فان كان لا يضرب فلا باس
به الا اذا ليس السعر على الواردين لما فيه من الغرور والضرر (وبيع الحاضر)

وهو المقيم في المصر والقرى (البادى) وهو المقيم في البادية لان فيه اضرازا
باهل البلد وفي الهداية تبعا لشرح الطحاوى وصورة ان تكون اهل البلد
في فحط وهو بيع من اهل البدو طهما في الثمن الغالى اه وعلى هذا اللام بمعنى
من اى من البادى وقال الحلواني صورته ان يبيع البادى بالطعام الى المصر
فلا يتركه السمسار الحاضريه بنفسه بل يتوكل عنه ويبيعه ويغلى على الناس
ولو تركه لخص على الناس وعلى هذا قال في المجتبى هذا التفسير اصح كذا
في الفيض (والبيع عند اذان الجمعة) الاول وقد خص منه من لا جعة عليه
منع (وكل ذلك) المذكور من قوله ونهى رسول الله صلى الله عليه وسلم
الى هنا (بكره) تحريما لصرح النهى (ولا يفسده العقد) فيجب الثمن لا
القيمة ويثبت الملك قبل القبض لان التمهى ورد لمعنى خارج عن صلب العقد
محاوره لا لمعنى فى صلب العقد ولا فى شرائط الصحة فلو جوب الكراهة لا
الفساد والمراد من صلب العقد البذل والمبدل كذا فى غاية البيان (ومن ملك)
بأى سبب كان (مملوكين صغيرين احدهما ذورحم محرم من الآخر) من
الرحم وبه خرج المحرم من الرضاع اذا كان رجلا كان الم هو اخ رضاعا
(لم يفرق بينهما) يبيع ونحوه وعبر بالنفي لمبالغة فى المنع عنه (وكذلك اذا
كان احدهما كبيرا) لان الصغير يستأنس بالصغير والكبير والكبير تعاوده
فكان فى بيع احدهما قطع الاستئناس والمنع من التعاود وفيه ترك المرحمة
على الصغار وقد اوعده عليه ثم المنع معلول بالقرابة المحرمة للنكاح حتى لا يدخل
فيه محرم غير قريب ولا قريب غير محرم ولا الزوجان حتى جاز التفريق بينهما
لان النص ورد بخلاف القياس فيقتصر على مورده ولا بد من اجتماعهما فى
ملكه حتى لو كان احدهما له والاخر لغيره لا باس ببيع واحد منهما ولو كان
التفريق بحق مستحق فلا باس به كدفع احدهما بالجناية ويصح بالدين ورده
بالصبي لان المنظور اليه دفع الضرر عن غيره لا الاضرار به كذا فى الهداية
(فان فرق بينهما كره له ذلك) لما قلنا (وجاز البيع) لان ركن البيع صدر من
اهله فى محله وانما الكراهة لمعنى مجاور فشا به كراهة الاستيلاء هداية (وان
كانا كبيرين فلا باس بالتفريق بينهما) لانه ليس فى معنى ما ورد به النص وقد
صح انه عليه الصلاة والسلام فرق بين مارية وسيرين وكانتا امتين اختين

هداية*) (باب الاقالة الاقالة) * مصدر أقاله وربما قالوا قاله البيع بغير الف
وهي لغة خلية مختار وهي لغة الرفع وشرعا رفع العقد جوهرية وهي (جائزة في
البيع) بلفظين ماضيين او احدهما مستقبل كالموقال اقلنى فقال اقلتك لان
المساومة لا تجري في الاقالة فكانت كالنكاح ولا يتعين مادة فاف لام بل لوقال
تركت البيع وقال الاخر رضى او اجزت تمت ويجوز قبول الاقالة دلالة بالفعل
كما اذا قطعه قيصا في فور قول المشتري اقلتك وتنفذ بقا سنحك وتاركتك قمح
(بمثل الثمن الاول) جنسا وقدر (فان شرط) احدهما (اقل منه) اى الثمن الاول
الا اذا حدث في البيع عيب عند المشتري فانها نصح بالاقل (او اكثر) او شيئا
آخر او اجلا (فالشرط باطل) والاقالة باقية (ويرد مثل الثمن الاول) بتحقيقا
لمعنى الاقاله (وهي) اى الاقالة (فسخ في حق المتعاقدين) حيث امكن جعله فسحا
والا فيبطل (بيع جديد في حق غيرهما) لو بعد القبض بلفظ الاقالة وهذا
(في قول ابي حنيفة) وعند ابي يوسف بيع الا ان لا يمكن جعله بيعا فيجمل
فسحا الا ان لا يمكن فيبطل وعند محمد هو فسخ الا اذا تعذر جعله فسحا فيجمل
بيعا الا ان لا يمكن فيبطل هداية وفي الصحيح قال الا سيحياي والصحيح
قول ابي حنيفة قلت واختاره البرهاني والنسفي وابو الفضل الموصلي
وصدر الشريعة اه وقلنا لو بعد القبض بلفظ الاقالة لانها اذا كانت قبل
القبض كانت فسحا في حق الكل في غير العقار ولو بلفظ المفاضة او المتاركة
او الزاد لم تكن بيعا اتفاقا ولو بلفظ البيع فيبيع اتفاقا (وهلاك الثمن لا يمنع
صحته الاقالة) كما لا يمنع صحة البيع (وهلاك المبيع يمنع منها) لانه محل البيع والفسخ
(فان هلك بعض المبيع جازت الاقالة في باقيه) لقيام المبيع فيه ولو تفريقا
تجاوز الاقالة بعد هلاك احدهما ولا تبطل بهلاك احدهما لان كل واحد منهما
مبيع فكان البيع باقيا هداية*) (باب المراجعة والتولية) * شروع في بيان
الثمن بعد الثمن (المراجعة) مصدر راج وشرا (نقل ما ملكه بالعقد الاول
بالثمن الاول) ولو حكما كالقيمة وعبر به لانه الغالب (مع زيادة ربح والتولية)
مصدر ولى غيره جعله واليا وشرا (نقل ما ملكه بالعقد الاول بالثمن الاول)
ولو حكما كما من (من غير زيادة ربح) ولا نقصان (ولا تصح المراجعة ولا
التولية حتى يكون العوض مما له مثل) لانه اذا لم يكن له مثل فلو ملكه ملكه

بالقيمة وهي مجهولة ولو كان المشتري باع من أجله من يملك ذلك البدل وقبضه
 بربح دراهم أو شيء من المكمل موصوف جاز لأنه يقدر على الوفاء بما التزم
 هدايه (ويجوز أن يضيف إلى رأس المال أجرة القصار والصباغ والطراز)
 بالكسر علم الثوب (والقتل وأجرة حل الطعام) لأن العرف جارٍ بالحق هذه
 الاعيان برأس المال في عرف التجار ولأن كل ما يزيد في المبيع أو في قيمته
 يلحق به هذا هو الأصل وما عدنا بهذه الصفة لأن الصبغ وأخواته يزيد
 في العين والجلل يزيد في القيمة إذ القيمة تختلف باختلاف المكان هدايه ولكن
 (يقول قام على بكذا ولا يقول اشتريته بكذا) كيلا يكون كذبا وسوق القم
 بمنزلة الجلل بخلاف أجرة الراعي وكراء بيت الحفظ لأنه لا يزيد في العين
 ولا القيمة فتح (فإن أطلع المشتري على خيانة في المراجعة) بأقرار السابع
 أو برهان أو نكول (فهو) أي المشتري (بالتحيار عند أبي حنيفة إن شاء
 أخذه بجميع الثمن وإن شاء فسح) لفوات الرضى (وإن أطلع على خيانة في
 التولية اسقطها) المشتري (من الثمن) عند أبي حنيفة أيضا لأنه لو لم يحط
 في التولية لا يبقى تولية لأنه يزيد على الثمن الأول فيتغير التصرف فيتعين
 الخط وفي المراجعة لو لم يحط يسبق مراجعة وأن كان يتفاوت الربح فلا يتغير
 التصرف فأمكن القول بالتخير فلو هلك قبل أن يرد أو حدث فيه ما يمنع
 الفسخ يلزمه جميع الثمن في الروايات الظاهرة هدايه (وقال أبو يوسف يحط
 فيهما) لأن الأصل كونه تولية ومراجعة ولهذا تنفذ بقوله وليتك بالثمن
 الأول أو بعتك مراجعة على الثمن الأول إذا كان معلوما فلا بد من البناء على
 الأول وذلك بالخط غير أنه يحط في التولية قدر الخيانة من رأس المال وفي
 المراجعة منه ومن الربح (وقال محمد لا يحط فيهما) لأن الاعتبار للتسمية لكونه
 معلوما والتولية والمراجعة تزويج وترغيب فيكون وصفا مرغوبا فيه كوصف
 السلامة فيتغير بفواته قال في الصحيح واعتمد قول الإمام النسفي والبرهاني
 وصدر الشريعة (ومن اشترى شيئا مما ينقل ويحول لم يجز بيعه حتى يقبضه)
 لأن فيه فراراً لنفساخ العقد على اعتبار الهلاك (ويجوز بيع العقار قبل
 القبض عند أبي حنيفة وأبي يوسف) لأن ركن البيع صدر من أهله في محله
 ولا غرر فيه لأن الهلاك في العقار نادر بخلاف المنقول والفرار المنهي عنه

انشفاخ ولأنه ينزع في كيفية الحلب وربما يزداد فيختلط البعير به (و) لا
 (المصوف على ظهر القم) لأن موضع القطع منه غير متعين فيقع الشازع في
 موضع القطع ولو سلم البائع اللبن أو الصوف بعد العقد لا يجوز ولا ينقلب
 صحيحاً جوهراً (ولا) بيع (ذراع من ثوب) بضرة التبعض (وجذع) معين
 (في سقف) لأنه لا يمكن تسليحه إلا بضرة فلو قطع الذراع من الثوب أو قلع
 الجزع من السقف وسلم قبل فسخ المشتري عاد صحيحاً ولو لم يضره القطع كذراع
 من ثوب كرىس أو دراهم معينة من نفرة فضة جاز لا نقاء المانع لأنه لا ضرر
 في تبعضه وقيدنا الجذع بالمعين لأن غير المعين لا ينقلب صحيحاً وإن قلعه
 وسلمه للجهالة (و) لا (ضربة القناص) وهو ما يخرج من الصيد بضرب
 الشبك لأنه مجهول (و) لا (بيع الزبانة وهو بيع الثمر) بالثلثة لأن ما على
 رؤس النخل لا يسمى تمر أبلاً رطباً ولا يسمى تمر إلا المجزوز بعد الجفاف (على
 النخل بخرضه) أي مقداره حرراً وتحميناً (عمر) أنه صلى الله عليه وسلم
 عن الزبانة والمحاولة فالزبانة ما ذكرناه والمحاولة بيع الخطئة في سبيلها بخطة
 مثل كيلها خرصاً ولأنه باع مكيلاً بمكيل من جنسه فلا يجوز بطريق الحرص
 كما إذا كانتا موضوعين على الأرض وكذا الغنم بالزيت على هذا هداية
 (ولا يجوز البيع بالقاء الحجر) من المشتري على السلعة المسامة (واللامسة) لها
 منه أيضاً والتمسك بها من البائع أي طرحها للمشتري وهذه بيوع كانت في
 الجاهلية وهو أن يزاوض الرجلان على سلعة أي يتساومان فإذا لمسها المشتري
 أو نبذها إليه البائع أو وضع عليه المشتري حصاة لزم البيع فالأول بيع اللامسة
 والثاني المباداة والثالث القاء الطير وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع
 اللامسة والمباداة ولأن فيه تعليفاً بالخطر هداية أبي لأنه بمنزلة ما إذا قال أي
 ثوب لمسته أو القيت عليه حجراً أو نبذته لك فقد بعته فاشبه القمار (ولا يجوز
 بيع ثوب من ثوبين) للجهالة البيع ولو قال على أنه بالخيار أن يأخذ أيها شاء
 جاز البيع استحساناً هداية (ومن باع عبداً على أن يعتقه المشتري أو يدره
 أو يكاتبه) أو لا يخرججه من ملكه (أو باع أمة على أن يستولدها فالبيع فاسد)
 لأن هذا بيع وشرط وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع وشرط ثم
 جله المذهب فيه أن يقال كل شرط يقتضيه العقد كشرط المالك للمشتري لا يفسد

العقد لثبوته بدون الشرط وكل شرط لا يقتضيه العقد وفيه منفعة لاحد المتعاقدين او للمفود عليه وهو من اهل الاستحقاق يفسده كشرط ان لا يبيع المشتري العبد المبيع لان فيه زيادة عارية عن العوض فيؤدي الى الربا اولاً لأنه يقع بسببه المنازعة فيعري العقد عن مقصوده ولو كان لا يقتضيه العقد ولا منفعة فيه لاحد لا يفسده هو الظاهر من المذهب كشرط ان لا يبيع المشتري الدابة المبيعة لأنه انعدمت المطالبة فلا يؤدي الى الربا ولا الى المنازعة هداية (وكذلك) اي البيع فاسد (لرباع عبداً على ان يتقدمه البائع شهراً) مثلاً (او داراً على ان يسكنها) كذلك (او على ان يقرضه المشتري درهما او على ان يهدي له هدية) لأنه شرط لا يقتضيه العقد وفيه منفعة لاحد المتعاقدين (ومن باع عينا على ان لا يسلمها الى رأس الشهر فالباع فاسد) لما فيه من شرط نفي التسليم المستحق بالعقد (ومن باع جارية الا حلقها فسد البيع) والاصل ان ما لا يصح افرادة بالعقد لا يصح استثنائه من العقد والحمل من هذا القيل وهذا لأنه بمنزلة اطراف الحيوان لاتصاله به خلقه وبيع الاصل يتناولها فالاستثناء يكون على خلاف الموجب فلم يصح فيصير شرطاً فاسداً او البيع يبطل به هداية (ومن اشترى ثوباً على ان يقطعه البائع ويخطه قميصاً او ثوباً) بفتح القاف فالباع فاسد لأنه شرط لا يقتضيه العقد وفيه منفعة لاحد المتعاقدين ولأنه يصير مصفقة في صفقه هداية (او تملاً) اي صرماً تسمية له باسم ما يؤل اليه (على ان يحذوها او يشركها) اي يضع عليها الشراك وهو السيرك في الهداية وما ذكره جواب القياس ووجه ما بينا وفي الاستحسان يجوز للتعامل فيه فصار كصنع الثوب وللتعامل جوازنا الاستصناع اهـ (والبيع الى النبوز) وهو اول يوم من الربيع (والمهرجان) اول يوم من الخريف (وصوم النصارى وفطر اليهود اذا لم يعرف التبليغ ذلك فاسد) لجهالة الاجل وهي مفيضة الى المنازعة لابتناؤه على الماسكة الا اذا كانا يعرفانه لكونه معلوماً عندهما او كان التأجيل الى فطر النصارى بعد ما شرعوا في صومهم لان مدة صومهم بالايام معلومة فلا جهالة هداية (ولا يجوز البيع الى الحصاد والدياس والقطاف وقدم الحاج) لأنها تتقدم وتتأخر (فان تراضيا) بعده ولو بعد الافتراق خلافاً لما في التنوير (باسقاط الاجل قبل) حلوه وهو (ان يأخذ

الناس في الحصاد والدياس وقبل قدوم الحاج) وقبل فسح العقد (جاز البيع) وانقلب صحيحا خلافا لفر ولو مضت المدة قبل ابطال الاجل نأكد الفساد ولا ينقلب جازا اجماعا كما في الحقايق ولو باع مطلقا ثم اجل اليها صح التأجيل كما لو كفل الى هذه الاوقات كما في التنوير وقوله تراصيا خرج وفا قالان من له الاجل يستبد باسقاطه لانه خالص حقه هدايه (واذا قبض المشتري المبيع في البيع الفاسد) خرج الباطل (بامر البايع) صريحا او دلالة بان قبضه في مجلس العقد بحضوره (وفي العقد عوضان كل واحد منهما مال ملك المبيع) بقيته ان كان قيميا (ولزمه قيمته) يوم قبضه عندهما لدخوله في ضمانه يومئذ وقال محمد يوم الاستهلاك كما في مختلف الرواية لابي الليث (ويؤمله ان مثليا) وهذا حيث كان هالكا او تعذر رده والا فالواجب رد قيمته (ولكل واحد من المتعاقدين فسخة) قبل القبض وبعده ما دام بحاله جوهره ولا يشترط فيه قضاء قاض (فان باعه المشتري نقديعه) وامتنع الفسخ لتطرق حق الفير به (ومن جمع بين خرو عبد او شاة ذكية وميته بطل البيع فيهما) قال في النبايع هذا على وجهين ان كان قد سمي لهما ثمن واحد فالبيع باطل بالاجماع وان سمي لكل واحد منهما ثمن على حدة فكذلك عند ابي حنيفة وقال اجاز البيع في العبد والذكية وبطل في الحر والميتة قال في التصحيح وعلى قوله اعتمد المجبوي والنسفي والموصلي (وان جمع بين عبد ومدبر) او مكاتب او ام ولد (او) جمع بين (عبد وعبد غيره صح العقد في العبد بمحضته من الثمن) لان المدبر محل للبيع عند البعض فيدخل في العقد ثم يخرج فيكون البيع بالخصه في البقاء دون الابتداء وقاعدة ذلك تصحيح كلام العاقل مع رعاية حق المدبر ابن كمال (ونهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن البغش) وهو ان يزيد في الثمن ولا يريد الشراء ليرغب غيره. (وعن السوم على سوم غيره) وعن الخطبة على خطبة غيره لما في ذلك من الابهاش والاضرار وهذا اذا تراضى المتعاقدان على مبلغ المساومة فاذا لم يركن احدهما الى الآخر وهو بيع من يزيد فلا باس به على ما ذكره وما ذكرنا هو محمل النهي في النكاح هداية (وعن تلقى الجلب) اي المجلوب او الجالب وهذا اذا كان يضر باهل البلد فان كان لا يضر فلا باس به الا اذا لبس السعر على الواردين لما فيه من القور والضرر (وبيع الحاضر)

وهو المقيم في المصر والقرى (البادى) وهو المقيم في البادية لان فيه اضرارا
باهل البلد وفي الهداية تبعا لشرح الطحاوى وصورته ان تكون اهل البلد
في قحط وهو يبيع من اهل البدو طمعا في الثمن القالى اه وعلى هذا اللام بمعنى
من اى من البادى وقال الحلواني صورته ان يبيع البادى بالطعام الى المصر
فلا يتركه السمسار الحاضر يبيعه بنفسه بل يتوكل عنه ويبيعه ويغلى على الناس
ولو تركه لخص على الناس وعلى هذا قال في المجتبى هذا التفسير اصح كذا
في الفيض (والبيع عند اذان الجمعة) الاول وقد خص منه من لاجعة عليه
منع (وكل ذلك) المذکور من قوله ونهى رسول الله صلى الله عليه وسلم
الى هنا (بكره) تحريما لصريح النهى (ولا يفسد به العقد) فيجب الثمن لا
القيمة ويثبت الملك قبل القبض لأن النهى ورد لمعنى خارج عن صلب العقد
محاوره لا لمعنى في صلب العقد ولا في شرائط الصحة فلو وجب الكراهة لا
الفساد والمراد من صلب العقد البذل والمبدل كذا في فاية البيان (ومن ملك)
بأى سبب كان (مملوكين صغيرين احدهما ذو رحم محرم من الآخر) من
الرحم وبه خرج المحرم من الرضاع اذا كان رجلا كابن الم هو اخ رضاعا
(لم يفرق بينهما) يبيع ونحوه وعبر بالنفي بمباينة في المنع عنه (وكذلك اذا
كان احدهما كبيرا) لان الصغير يستأنس بالصغير والكبير والكبير تعاوده
فكان في بيع احدهما قطع الاستئناس والمنع من التعاود وفيه ترك المراجعة
على الصغار وقد اوعده عليه ثم المنع معلول بالقرابة المحرمة للنكاح حتى لا يدخل
فيه محرم غير قريب ولا قريب غير محرم ولا الزوجان حتى جاز التفريق بينهما
لان النص ورد بخلاف القياس فيقتصر على مورده ولا بد من اجتماعهما في
ملكه حتى لو كان احدهما له والاخر لغيره لا باس ببيع واحد منهما ولو كان
التفريق بحق مستحق فلا باس به كدفع احدهما بالجناية وبيعه بالدين ورده
بالبيع لان المنظور اليه دفع الضرر عن غيره لا الاضرار به كذا في الهداية
(فان فرق بينهما كره له ذلك) لما قلنا (وجاز البيع) لان ركن البيع صدر من
اهله في محله وانما الكراهة لمعنى مجاور فشا به كراهة الاستيلاء هداية (وان
كانا كبيرين فلا باس بالتفريق بينهما) لانه ليس في معنى ما ورد به النص وقد
صح انه عليه الصلاة والسلام فرق بين مارية وسيرين وكانتا امتين اختين

هداية*) (باب الاقالة الاقالة) (* مصدر اقاله ورجما قالوا قاله البيع بغير الف
وهي لغة قليلة مختار وهي لغة الرفع وشرعا رفع العقد جوهره وهي (جائزة في
البيع) بلفظين ما ضين او احدهما مستقبل كما لو قال اقلني فقال اقلتك لان
المساومة لا تجري في الاقالة فكانت كالنكاح ولا يتعين مادة قاف لام بل لو قال
تركت البيع وقال الاخر رضيت او اجزت تمت ويجوز قبول الاقالة دلالة بالفعل
كما اذا قطعه قيضا في فور قول المشتري اقلتك وتنفذ بقا سنحك وتاركتك قح
(بمثل الثمن الاول) جنسا وقدر (فان شرط) احدهما (اقل منه) اي الثمن الاول
الا اذا حدث في البيع عيب عند المشتري فانها نصح بالاقل (او اكثر) او شيئا
آخر او اجلا (فالشرط باطل) والاقالة باقية (ويرد مثل الثمن الاول) تحقيقا
لمعنى الاقاله (وهي اي الاقالة) فسخر في حق المتعاقدين حيث امكن جعله فسخا
والا فيبطل (بيع جديد في حق غيرهما) لو بعد القبض بلفظ الاقالة وهذا
(في قول ابي حنيفة) وعند ابي يوسف بيع الا ان لا يمكن جعله بيعا فيجعل
فسخا الا ان لا يمكن فيبطل وعند محمد هو فسخ الا اذا تعذر جعله فسخا فيجعل
بيعا الا ان لا يمكن فيبطل هداية وفي الصحيح قال الا سيحياي والصحيح
قول ابي حنيفة قلت واختاره البرهاني والنسفي وابو الفضل الموصلي
ومصدر الشريعة اه وقلنا لو بعد القبض بلفظ الاقالة لانها اذا كانت قبل
القبض كانت فسخا في حق الكل في غير العقار ولو بلفظ المفاضلة او المتاركة
او الزاد لم تكن بيعا اتفاقا ولو بلفظ البيع فيع اتفاقا (وهلاك الثمن لا يمنع
صحة الاقالة) كما لا يمنع صحة البيع (وهلاك المبيع يمنع منها) لانه محل البيع والفسخ
(فان هلك بعض المبيع جازت الاقالة في باقية) لقيام البيع فيه ولو تقايضا
تجوز الاقالة بعد هلاك احدهما ولا تبطل بهلاك احدهما لان كل واحد منهما
مبيع فكان البيع باقيا هداية*) (باب المراجعة والتولية) (مع زيادة ربح والتولية)
بعد الثمن (المراجعة) مصدر راجع وشرعا (نقل ما ملكه بالعقد الاول)
(من غير زيادة ربح) ولا نقصان (ولا تبطل بهلاك احدهما لان كل واحد منهما
مبيع فكان البيع باقيا هداية*) (من غير زيادة ربح) لانه اذا لم يكن له مثل فلو ملكه ملكه
بالقيمة

بالقيمة وهي مجهولة ولو كان المشتري باع مائة من بلك ذلك البدل وقديعه
 بربع دراهم أو شيء من المكمل موصوف جازلانه بقدر على الوفاء بما التزم
 هدايه (ويجوز ان يضيف الى راس المال اجرة القصار والصباغ والطراز)
 بالكسر علم الثوب (والقتل واجرة حل الطعام) لان العرف جار بالحاق هذه
 الاعيان براس المال في عرف التجار ولان كل ما يزيد في المبيع او في قيمته
 يلحق به هذا هو الاصل وما عدنا بهذه الصفة لان الصبغ واخواته يزيد
 في العين والمحل يزيد في القيمة اذ القيمة تختلف باختلاف المكان هدايه ولكن
 (يقول قام على بكذا ولا يقول اشترته بكذا) كيلا يكون كذبا وسوق القيم
 بمنزلة الحمل بخلاف اجرة الراعي وكراء بيت الحفظ لانه لا يزيد في العين
 ولا القيمة فتح (فان اطلع المشتري على خيانة في المراجعة) باقرار البائع
 او برهان او نكول (فهو) اى المشتري (بالخيار عند ابي حنيفة ان شاء
 اخذه بجميع الثمن وان شاء فسخ) لغوات الرضى (وان اطلع على خيانة في
 التولية اسقطها) المشتري (من الثمن) عند ابي حنيفة ايضا لانه لو لم يحط
 في التولية لا يبقى تولية لانه يزيد على الثمن الاول فيتغير التصرف فيتعين
 الخط وفي المراجعة لو لم يحط يبقى مائة وان كان يتفاوت الربح فلا يتغير
 التصرف فامكن القول بالتخير فلو هلك قبل ان يرد او حدث فيه ما يمنع
 الفسخ يلزمه جميع الثمن في الروايات الظاهرة هدايه (وقال ابو يوسف يحط
 فيهما) لان الاصل كونه تولية ومراجعة ولهذا تنقذ بقوله وليتسك بالثمن
 الاول او بعتك مائة على الثمن الاول اذا كان معلوما فلا بد من البناء على
 الاول وذلك بالخط غير انه يحط في التولية قدر الخيانة من راس المال وفي
 المراجعة منه ومن الربح (وقال محمد لا يحط فيهما) لان الاعتبار للتسمية لكونه
 معلوما والتولية والمراجعة تزويج وترغب فيكون وصفا مرغوبا فيه كوصف
 السلامة فيتخير بقواته قال في الفصحح واعتمد قول الامام النسفي والبرهاني
 وصدر الشريعة (ومن اشترى شيئا مما ينقل ويحول لم يجز بيعه حتى يقبضه)
 لان فيه فرار انفساخ العقد على اعتبار الهلاك (ويجوز بيع القصار قبل
 القبض عند ابي حنيفة وابي يوسف) لان ركن البيع صدر من اهله في محله
 ولا غرر فيه لان الهلاك في القمار نادر بخلاف المنقول والفرار المنهى عنه

غرر انفساخ العقد والحديث مطلق بهذا هداية (وقال محمد لا يجوز) رجوعا
 لاطلاق الحديث واعتبارا بالنقول هداية قال في التصحيح واختار قول الامام
 من ذكر قبله (ومن اشترى مكبلا مكابلة او موزونا موازنة) يعني بشرط
 الكيل والوزن (فاكتاله) المشتري (او اتزنه ثم باعه مكابلة او موازنة لم يجوز
 للمشتري منه) اي للمشتري الثاني من المشتري الاول (ان يبيعه ولا ان ياكله
 حتى يبعد الكيل والوزن) لاحتمال الزيادة على الشروط وذلك للبائع
 والتصرف في مال الغير حرام فيجب التحرز عنه بخلاف ما اذا باعه بمجازفة
 لان الزيادة له هداية ويكتفى كيله من البائع بمحضرة المشتري بعد البيع لا قبله
 فلو كيل بمحضرة رجل فشراه فباعه قبل كيله لم يجوز وان اكتاله الثاني
 لعدم كيل الاول فلم يكن قابضا فتح (والتصرف في الثمن) ولو مكبلا او موزونا
 قهستاني (قبل القبض جائز) لقيام الملك وليس فيه غرر الانفساخ بالهلاك
 لعدم تعيينها بالتعين بخلاف البيع هداية وهذا في غير صرف وسلم (ويجوز
 للمشتري ان يزيد البائع في الثمن) ولو من غير جنسه في المجلس وبعده خلاصة
 بشرط قبول البائع وكون المبيع قائما (ويجوز للبائع ان يزيد في المبيع)
 ويلزمه دفعها ان قبلها المشتري (ويجوز) له ايضا (ان يحط من الثمن) ولو
 بعد قبضه وهلاك المبيع (ويتعلق الاستحقاق بجميع ذلك) لانها لتلحق
 باصل العقد وعند زفر تكون هبة مبتدأة ان قبضها صحت والا بطلت (ومن
 باع بثن حال ثم اجله اجلا معلوما) او مجهولا جهالة متقاربة كالخصاد والدياس
 ونحو ذلك كما مر وقبل المديون (صار) الثمن (موجلا) وان اجله الى مجهول
 جهالة فاحشة كهبوب الربح ونزول المطر والى المسرة فالتأجيل باطل والثمن
 حال (وكل دين حال) كثن البياعات وبدل المستهلكات (اذا اجله صاحبه)
 وقبل المديون (صار موجلا) لانه حقه فله ان يؤخره تيسيرا على من عليه
 الا يرى انه يملك ابراء مطلقا فكذا موقتا ولان هذه الديون يجوز ان تثبت
 مؤجلة ابتدا فجاز ان يطأ عليها الاجل بخلاف القرض ولذلك استثناء فقال
 (الا القرض فان تأجيله لا يصح) لانه اعارة ومصلحة في الابتداء حتى يصح
 بلفظ الاعارة ولا يملكه من لا يملك التبرع كالوصي والصبي ومعاوضة في
 الانتهاء فملى اعتبار الابتداء لا يلزم التأجيل فيه كما في الاعارة اذ لا جبر في التبرع

وعلى

وعلى اعتبار الانتهاء لا يصح ايضا لأنه يصير بيع الدرهم بالدرهم نسبتة وهو ربا وهذا بخلاف ما اذا اوصى ان يقرض من ماله الف درهم فلانا الى سنة حيث يلزم من ثلثة ان يقرضوه ولا يطالبوه قبل المدة لانه وصية بالتبرع بمنزلة الوصية بالخدمة والسكنى فيلزم حقا للموصى هداية (* باب الربا *) بكسر الراء مقصور على الاشهر ويبنى ربوان بالواو على الاصل وقد يقال ربان على التخفيف كما في الصباح والنسبة اليه ربوى بالكسر والفتح خطاه مغرب (الربا) لفة مطلق الزيادة وشرا فضل خال عن عوض بمعيار شرعى مشروط لاحد المتعاقدين في المعاوضة كما اشار الى ذلك بقوله هو (محرم في كل مكبل

او موزون) ولو غير مطعموم ومقتات ومدخر اذا (بيع بجنسه فاملة الكيل مع الجنس او الوزن مع الجنس) قال في الهداية ويقال القدر مع الجنس وهو اشمل

اه يعنى يشتمل الكيل والوزن معا (فاذا بيع المكيل او الموزون بجنسه مثلا بمثل جاز البيع) لوجود شرط الجواز وهو المماثلة في العبار (وان تفاضلا) او كان فيه نساء (لم يحزن) لتحقيق الربا (ولا يجوز بيع الجيد بالردى مما) ثبت (فيه

الربا الا مثلا بمثل) لان الجودة اذا لاقت جنسها فيما ثبت فيه الربا لاقية لها جوهره وقيد بما ثبت فيه الربا لخراج ما لا يدخل تحت القدر كحفته بمحبتين

وتفاحة بتفاحتين وفسل بفسلين وذرة من ذهب وفضة مما لا يدخل تحت الوزن بمثلها باعيانها فانه يجوز التفاضل لفقد القدر ويحرم النساء لوجود الجنس فلو انتفى الجنس ايضا حل مطلقا لعدم العلة (فاذا عدم الوصفان)

اى (الجنس والمعنى المضموم اليه) من الكيل او الوزن (حل التفاضل والنساء) بالمد لا غير التأخير مغرب لعدم العلة المحرمة والاصل فيه الاباحه هداية (واذا

وجدا حرم التفاضل والنساء) لوجود العلة (وان وجد احدهما) اى القدر وحده او الجنس وحده (وعدم الآخر حل التفاضل وحرم النساء) ولو مع

التساوى واستثنى في المجمع والدرر اسلام النقود في موزون ثلاثيند اكثر ابواب السلم وحرر شيخنا تبعا لغيره ان المراد بالقدر المحرم القدر المتفق بخلاف

النقود المقدرة بالسجلات مع المقدرة بالامان والارطال (وكل شئ نص رسول الله صلى الله عليه وسلم على تحريم التفاضل فيه كيلا فهو مكبل ابدا) اى

(وان ترك الناس الكيل فيه مثل) الاشياء الاربعة المنصوص عليها (الخطئة

واعلم ان الخطئة والغير جنسات يجوز بيع احداهما بالآخر متافلا وبما كان التمثل كلها جنس واحد وان اختلفت الكوانا واسماوها كالمثل والرغ والذقل فلا يجوز التفاضل منها

لغيره عليه السلام التى بالتمثيل مثلا بمثل هو تمام وتمار الكروم كلها جنس واحد وان اختلفت اوصافها والذبيب جنس واحد وان اختلفت اوصافه وبلدانه والخطئة جنس واحد وان اختلفت اوصافها واذا بيع التمر بالذبيب او الذبيب بالخطئة او التمر بالذرة يجوز متافلا بله ان يكون عينا بمعين ولا يجوز النسبة والحووم الفم كلها جنس واحد فانها وبمزها والنسبة

في بيان الربا

قوله فضل الى اى فضل مال ولو كانا فضل ربا
النساء والبيع الفاسدة فكلها من الربا
فيجب رد عين الربا لو قام لا يرد خانه
لان يملكه بالتبض وتولم شرط الى
كبا بعين ومقرضين وراعتين فلو
شرط لغيرهما فليس ربا بل بيعا فاسدا
وتولم في المعاوضة اى معاوضة مال بمال
فليس الفحل في الهبة ربا وان بشرط
معاوضا ايا بمختلف شرط الانتفاع
بالرهن يتخو استخدام وليس هو ذرع
ارضى وان كل غر وشئ به لين فانه
الكل حرام كما في الجوهرية والتفت
واقعه الفرسانة

قوله والمعنى الى المراد به القدر وهو
اما الكيل او الوزن لان الوزن اذا
انظر الى الجنس حرم التفاضل والنساء
وانا لم ينص الى الجنس من القدر
يكون الجنس محرما للنساء اه مثلا

قوله فانما عدم الى كالمعنى بالحرص
والجور بالبيع لعدم العلية في

قوله واذا وجد الى مثل الخطئة بالخطئة
والفضة بالفضة لانه وجد الجنس

قوله واذا وجد احدهما مثل الخطئة
بالفضة والفضة بالذهب لبقاء العلية
اذا اختلف النوعان فيسمى كيف
سنته يدايد ولا غير فيه نسبة في

قوله وان اختلفت اوصافها والذبيب جنس واحد وان
اختلفت اوصافه وبلدانه والخطئة جنس واحد وان اختلفت اوصافها
بالذرة يجوز متافلا بله ان يكون عينا بمعين ولا يجوز النسبة والحووم الفم كلها جنس واحد فانها وبمزها والنسبة
رهن بالجنس ولو باع لغيره ما او بغيره يجوز متافلا ولا يجوز النسبة وكذا لا يجوز بيع
عنه القطن بالقطي وزنا لانه ينقسم فيه اذا غزل من كذا ليدقق بالخطئة اه

والشعير والتمر والملح) لان النص اقوى من العرف والاقوى لا يترك بالادنى
فلوباع شيئا من هذه الاربعة بجنسها متساويا وزنا لا يجوز وان تعورف ذلك
لعدم تحقق المساواة فيما هو مقدر فيه (وكل مانص على تحريم التفاضل فيه
وزنا فهو موزون ابدأ) اى وان ترك الناس الوزن فيه (مثل) الاثنين
الاخرين (الذهب والفضة) فلوباع احدها بجنسه متساويا كيلا لا يجوز
وان تعورف كما مر (وما لم ينص عليه) كغير الاشياء الستة المذكورة (فهو
محمول على عادات الناس) لانها دلالة ظاهرة وعن الثاني اعتبار العرف
مطلقا لان النص على ذلك لمكان العادة وكانت هي المنظور اليها وقد تبدلت
وخرج عليه سعدى افندى استقراض الدراهم عددا وكذا قال العلامة
البركوى فى اواخر الطريقة انه لا حيلة فيه الا التمسك بالرواية الضعيفة عن
ابى يوسف لكن ذكر شارحها العارف سيدى عبد الغنى ما حاصله ان العمل
بالضعيف مع وجود الصحيح لا يجوز ولكن نقول اذا كان الذهب والفضة
مضروبين وذكر العدد كتابة عن الوزن اصطلاحا لان لهما وزنا مخصوصا
ولذا نقس وضبط والتقصان الحاصل بالقطع امر جزئى لا يبلغ المعيار الشرعى
اه وتامه هناك (وعقد الصرف) وهو (ما وقع على جنس الاثمان) من ذهب
وفضة (يعتبر) اى يشترط (فيه) اى فى صحته (قبض عوضه فى المجلس)
اى قبل الافتراق بالابدان وان اختلف المجلس حتى لو عقدا عقد الصرف
ومشافر متخايم تقابضا وافتراق صح قبح (وما سواه) اى سوى جنس الاثمان
(مما) يثبت (فيه) (اى باعتبار) فيه التعيين ولا يعتبر اى لا يشترط (فيه) (التقايض)
لتعيينه لان غير الاثمان يتعين بالتعيين (ولا يجوز بيع الخطة بالدقيق) من
الخطة (ولا بالسويق) منها وهو المجروش ولا بيع الدقيق بالسويق ولا الخطة
المقلية بغيرها بوجه من الوجوه لعدم التسوية لان المعيار فى كل من الخطة
والدقيق والسويق الكيل وهو لا يوجب التسوية بينهما لانها يعارض
التكسير صارت اجزاؤها مكثرة فى الكيل والقبح ليس كذلك فلا تحقق
المساواة قصير كبيع الجراف ويجوز بيع الدقيق بالدقيق والسويق بالسويق
اذا تساويا نعومة وكيلا (ويجوز بيع اللحم بالحيوان) ولو من جنسه (عند ابى
حنيفة وابى يوسف) لانه بيع الموزون بما ليس بموزون فيجوز كيف كان بشرط

تقول على الذهب والفضة لا يلوباع الذهب
اى الفضة باثمانها كيلا لا يجوز
ان تفاضل وزنا

تقول وعقد الصرف اى ان يبيع الدراهم
بالدنانير او بمكس اى مئة

تقول وما سواه اى سوى عقد الصرف
ما يجوز فيه الديارات باع خنطة
بخنطة فالتعريف التعيين وهو
العرف القبح شرط وهو جميع
الصور التعيين لازم لا التعيين
لرفع الجهالة ومع الجهالة باطل
والدراهم والدنانير لا تعينان
فلا بد من القنفة لاجل التعيين
واما غيرها فتعين بالتعيين
فلا حاجة الى القنفة اى مثلا

تقول ولا يجوز بيع الخطة الى يميني
لا تفاضل ولا مساوياً

التعين لاتحاد الجنس وشرط محمد زيادة اللحم ليكون الزائد بمقابلة السقط
 كالزيت بالزيتون قال في التصحيح قال الاسيحي التصحيح قولها ومشي عليه
 النسفي والمحجوب وصدر الشريعة (ويجوز بيع الرطب بالتمر) وبالرطب (مثلا
 بمثل) كيلا عند ابي حنيفة لان الرطب تمر وبيع التمر بمثله جائز قال في التصحيح
 قال الاسيحي وقالا لا يجوز والتصحيح قول ابي حنيفة واعتمده النسفي
 والمحجوب وصدر الشريعة (و) يجوز (بيع الضب بالزبيب) وكذا كل ثمرة
 تحذف كتين ونحوه يباع رطبها برطبها ويابسها قال في الضاية كل تفاوت خلقي
 كالرطب والتمر والجيد والردى فهو ساقط الاعتبار وكل تفاوت يصنع العباد
 كالخططة بالدقيق والخططة القليلة بغيرها يفسداه (ولا يجوز بيع الزيتون بالزيت
 والسمسم) يكسر السينين (بالشيرج) ويقال له حل بالمهله (حتى يكون الزيت
 والشيرج اكثر مما في الزيتون والسمسم فيكون الدهن بمثله والزيادة بالتجير)
 بفتح المثلثة وكسر الجيم الثقل وكذا كل ما لتفله قيمة كجوز بدهنه ولبن بسمنه
 ويجوز بيع اللحمان بضم اللام جمع لحم مصباح (المختلفة بعضها ببعض
 متفاضلا) والمراد لحم البقر والابل والغنم فالأما البقر والجواميس فجنس واحد
 وكذا المعز والضأن والغراب والبعثاني هدايه (وكذلك البان البقر والغنم وخل الدقل)
 بفتحين ردى التمر (بخل الضب) للاختلاف في الاصول وكذا في الاجزا
 باختلاف الاسماء والمقاصد (ويجوز بيع الخبز) ولو من البر (بالخططة والدقيق
 متفاضلا) لان الخبز صار عددا او موزونا والخططة مكيلة وعن ابي حنيفة
 لاخير فيه والقنوى على الاول ولا خير في استقراضه عددا او وزنا عند ابي
 حنيفة لانه يتفاوت بالخبز والخياز والنور والتقدم والتأخر وعند محمد يجوز بهما
 للتعامل وعند ابي يوسف يجوز وزنا ولا يجوز عددا للتفاوت في احاده هدايه
 قال في الدر والقنوى على قول محمد ابن ملك واختاره في الاختيار واستحسنه
 الكمال واختاره المص تيسرا باختصار (ولا ربا بين المولى وعبد) لان العبد
 وما في يده ملك لمولاه فلا يتحقق الربا (ولا بين المسلم والحربي في دار الحرب)
 لان مالهم مباح في دارهم فباي طريق اخذه المسلم اخذ ما لا مباحا اذا لم يكن
 فيه غدر بخلاف المستامن منهم لان ماله صار محظورا بقصد الامان هدايه
 (*) (باب السلم السلم) (* لغة السلف وزنا ومعنى وشرعا يبيع اجل بما حل

وركنه ركن البيع ويسمى صاحب الثمن رب السلم والآخر المسلم اليه والمبيع المسلم فيه وهو جاز (في) الذي يمكن ضبط صفته بجوده ودرأته ومعرفة مقداره وذلك بالكيل في (الكيلات) والوزن في (الموزونات) والعد في (العدودات التي لا تنفاوت) آحادها (كالجوز والبيض) ونحوهما (و) كذا يجوز (في المذروعات) لامكان ضبطها بذكر الذرع والصفة والصنعة ولا بد منها لترفع الجهالة فيتحقق شرط صحة السلم هدايه (ولا يجوز السلم في الحيوان) للنفات في المالة باعتبار المعاني الباطنة (ولا في اطرافه) كالرؤس والاكارع (ولا في الجلود عددا) لانها لا تنضبط بالصفة ولا توزن عادة ولكنها تباع عددا وهي عددي متفاوت (ولا في الحطب حزما ولا في الرطبة جزا) للنفات الا اذا عرف ذلك بان يبين طول ما يشد به الحزمه أنه شبر او ذراع فحينئذ يجوز اذا كان على وجه لا تنفاوت هدايه (ولا يجوز السلم حتى يكون السلم فيه موجودا من حين العقد الى حين المحل) حتى لو كان مقطعا عند العقد موجودا عند المحل أو على العكس أو مقطعا فيما بين ذلك لا يجوز هدايه ولو انقطع بعد الاستحقاق خبر رب السلم بين انتظار وجوده والفسخ واخذ راس ماله (و) (ولا يصح السلم الا مؤجلا) لانه شرع رخصة دفعا لحاجة الما ليس ولو كان قادرا على التسليم لم يوجد المرخص والاجل ادناه شهر وقيل ثلاثة ايام وقيل أكثر من نصف يوم والاول اصح هدايه (ولا يصح الا باجل معلوم) لان الجهالة فيه مفضية الى المنازعة كما في البيع (ولا يصح السلم بمكيال رجل بعينه ولا بذراع رجل بعينه) اذا لم يعرف مقداره لانه يتأخر فيه التسليم فربما يضع فيودي الى المنازعة ولا بد من ان يكون المكيال مما لا يتقبض ولا ينسبط كالاصابع مثلا فان كان مما يتكس بالكبس كالزنبيل والجراب لا يجوز للمنازعة الا في قرب الماء للتعامل فيه كذا عن ابى يوسف هدايه (ولا في طعام قرية بعينها او غمرة نخلة بعينها) لانه ربما يعثره آفة فتتني قدرة التسليم الا ان تكون النسبة لبيان الصفة لا لتعيين الخارج فتنبه (ولا يصح السلم عند ابى حنيفة الا بسبع شرائط ذكر في العقد) وهي (جنس معلوم) كخطة او شمير (ونوع معلوم) كحوراني او بلدي (وصفة معلومة) كجيد اوردى (ومقدار معلوم) ككذا كيلا او وزنا (واجل معلوم)

قوله ولا يجوز السلم لانه يتفاوت احواله فلا يجوز كالحبوات اه مثلا
قوله ولا يجوز السلم الى المراد به وجوده في الاسواق لا في خزائنه السلطات كالطبخ لا يجوز منه السلم لانه لا يكون موجودا من حين العقد في الاسواق الى حين المحل اه مثلا

طلب
في مقدار اجل السلم

قوله بمكيال رجل الى هذا الذي يعلم مقدار اما اذا علم مقدار فيجوز اه مثلا
قوله ولا بد من المراد به الخشب باسمه يقال اشترت عشرة مثاقيل بهذا الخشب أي مذروعا بهذا الخشب اه مثلا

طلب
في شرائط السلم البيع

قوله جنس كذو ونحوه كقوله بدني اوزن بيضا او حمرا وصفة كجيد اوردى او وسط ومقدار كقفيز او مئة او رطل واجل معلوم كسنة او شهر

(irá)

وتقدم ان ادناه شهر (ومعرفة مقدار رأس المال اذا كان) رأس المال (مما يتعلق العقد على) معرفة (قدره) وذلك (كالمكيل والموزون والمعدود) بخلاف الثوب والحيوان فإنه يصبر معلوما بالاشارة اتفاقا (و) السابع (تسمية المكان الذي يوفيه فيه اذا كان له) اي المسلم فيه (حل ومؤنة) واما مالا حل له ولا مؤنة فلا ويسلمه حيث لقيه (وقال ابو يوسف ومحمد لا يحتاج الى تسمية رأس المال اذا كان معينا) بالاشارة اليه لان المقصود يحصل بالاشارة فاشبه الثمن والاجرة وصار كالثوب (ولا) يحتاج ايضا (الى) تمين (مكان التسليم) وان كان له حل ومؤنة (ويسلمه في موضع العقد) لتعيينه للايضاء لوجود العقد فيه الموجب للتسليم فيه ما لم يصرفه باشتراط مكان غيره فتح قال في التصحيح واعتمد قول الامام النسفي وبرهان الشريعة والمحجوب وصدر الشريعة و ابو الفضل الموصلي اه قال الاسيحاقي في شرحه وههنا شروط اخر اغض عنها صاحب الكتاب وهو ان لا يشتمل البدلان على احد وصفي علة الربا لانه يضمن ربا النساء فيكون فاسدا وان يكون المسلم فيه مما يتعين بالتعيين حتى لا يجوز السلم في الدراهم والدنانير وان يكون العقد با تاليس فيه خيار شرط لهما او لاحدهما وتقدم في الربا ان القدر المحرم انما هو القدر المتفق قتيبه (ولا يصح السلم حتى يفيض) المسلم اليه (رأس المال قبل ان يفارقه) رب السلم بيده وان تاما في مجلسهما او اغنى عليهما او سارا زمانا لم يطل كما يأتي في الصرف (ولا يجوز التصرف في رأس المال ولا في السلم فيه قبل قبضه) اما الاول فلما فيه من تعويت القبض المستحق بالعقد واما الثاني فلان المسلم فيه مبيع والتصرف فيه قبل القبض لا يجوز هداية (ولا يجوز الشركة ولا التولية) ولا الرابحة ولا الوضعية (في السلم فيه) قبل قبضه لانه تصرف فيه قبل قبضه (ويجوز السلم في الثياب) والبسط ونحوهما (اذ سمي طولا وعرضا ورقعة) بالطاق كبقعة وزنا ومعنى قال في المغرب يقال رقعة هذا الثوب جيد يراد غلظة ونخائته مجازاه لانه اسم في معلوم مقدور التسليم هداية (ولا يجوز السلم في الجواهر ولا في الخرز) لان احادها متفاوت فاحشا حتى لو كانت اللائي صفرا تباع بالوزن يصح السلم فيها (ولا بأس في السلم في اللبن) بكسر الباء الطوب الثمر المحرق (والاجر)

قوله فزاسى المال اى للمسلمين

فقالوا نحن ائمة الجحيم فمخ خلاص
الهداية لهم فيه خاتمة عما اصبح
في البسط انه لا يوجد عند الامم الا
لاورثا ولا وراثا وعند الخراف
وزنا واثام الماشي في شر وطور
الم علم في الزمان والبطح والبرق
لا خلاف العفر والكم منه اهـ

والاربعة منكم التي اربعة
حوالة وكما انكم في اربعة

ولا يجوز السلم في السلم في السلم
اجماعا ويجوز السلم في السلم
والا يثبت وزنا اهـ ج

ويجوز السلم في السلم للمالك وزنا معلوما وعرضا معلوما
ولا يجوز السلم فيه عددا للثقات ولا حيزا في السلم
التي لا في حيزه وزنا معلوما لا ينقل في السلم
حتى لو كان في بلد لا ينقل يجوز مطلقا في الثقات اذا كان
يملك يجوز فيه السلم كونه وزنا ولا يجوز السلم في السلم
اهـ يبين موصفا من الثاة ويجوز استيفاء وزنا اهـ ج

قوله والاصل في ما اذا السلم في السلم
ففيه ظن في نقله في السلم في السلم
لأنه في السلم في السلم لا يجوز السلم فيه
وزنا ولا عددا وعند أبي يوسف
يجوز السلم فيه وزنا واختاره المالك
يجوز السلم في صفاء اللؤلؤ الذي يباع
وزنا ولا يجوز السلم في الرمان والبطيخ
الغناء والفجل لا يثبت في الصفير
والكبيس اهـ ج

الطوب المحرق (اذا سمي ملينا) بكسر الباء (معلوما) لانه عددي يمكن
ضبطه وانما يصير معلوما اذا ذكر طوله وعرضه وسمكه (و) الاصل في ذلك
انه (كل ما امكن ضبط صفته ومعرفة مقداره) بكيل او وزن او عدد في
متحد الاحاد (جاز السلم فيه) لانه لا يفضى الى المنازعة (وما لا تضبط صفته
ولا يعرف مقداره) لكونه غير مكيل وموزون واحاده متفاوتة (لا يجوز السلم
فيه) لانه مجهول يفضى الى المنازعة (ويجوز بيع الكلب) ولو عقورا (والفهد)
والفرد (و) سائر (السباع) سوى الخنزير لا تنفع بها ويجلد لها والتصغير
بالفرد وان كان حراما لا يمنع بيعه بل يكرهه كبيع العصير در عن شرح
الوهابية (ولا يجوز بيع الخمر والخنزير) لاجاستهما وعدم حل الانتاع
بهما (ولا يجوز بيع دود القز الا ان يكون مع القز) قال في اليباع المذكور
انما هو قول ابي حنيفة وابي يوسف وقوله الا ان يكون مع القز يريد ان يظهر
فيه القز وقال محمد يجوز كيف كان اهـ قال في الخلاصة وفي بيع دود القز الفتوى
على قول محمد انه يجوز واما بيع بزر القز فجائز عندهما وعليه الفتوى وكذا
قال الصدر الشهيد في واخصاته وتبعه النسفي وكذا في المحيط كذا في التصحيح
(ولا) بيع (الحل الا مع الكوارات) قال الا سيحاني وعن محمد انه يجوز
اذا كان مجموعا والتصحيح جواب ظاهر الرواية لانه من الهوام وقال في اليباع
ولا يجوز بيع الحل وعن محمد انه يجوز بشرط ان يكون محرزا وان كان مع
الكوارات او مع العسل جاز بالا جعاع ويقولهما اخذ قاضي خان والمحجوبي
والنسفي تصحيح (واهل الذمة في البياعات كالسليين) لانهم مكلفون محتاجون
كالسليين (الا في الخمر والخنزير خاصة) ومثله الميتة بخنق او ذبح نحو مجوسى
(فان عقدهم على الخمر كفد السلم على العصير وعقدهم على الخنزير)
والميتة (كفد السلم على الشاة) لانها اموال في اعتقادهم ونحن امرنا بتركهم
وما يدينون هداية *) (كتاب الصرف) * لما كان البيع بالنظر الى
المبيع اربعة انواع بيع العين بالعين والعين بالدين والدين بالدين والدين
وبين الثلاثة الاول شرع في بيان الرابع فقال (الصرف هو البيع اذا
كان كل واحد من عوضيه من جنس الاثمان) الذهب والفضة (فان
باع فضة فضة او ذهبا بذهب لم يجز الا مثلا بمثل) اي متساويا وزنا (وان

قوله ويجوز الاسواق كان معلوما (ولا
يجوز بيع الهرة اجماعا ويجوز بيع الفيل
لانه ينفع به بالجل وبجله واما لحم
السباع ففيه روايتان اشداهما ان كان من
جوز والاشهر لا يجوز وان كان من
الصيد ولا يجوز بيع جلود الميتات
تقيل الدبغ واجاز اجماعنا بيع الرصير
والبعير وشراوه والانتفاع به للفقهاء
ولا يجوز بيع لبن نبات ادم اهـ ج

قوله ولا يجوز السلم في السلم
الهوام كالافاعي والحيات والعقارب
والغاريقون والبعوض والصفاد اهـ ج

في بيان الصرف

قوله الذي هو لغة الزيادة ومنه سميت
بعبارة النافذة حرفة والحق بدل او منه
لأنه من انتهى الى غير ابيه لا يقبل الله
منه صوابا ولا عدلا المدة الفرض والحق
هو النقص ومنه الفرض عدلا لانه
داد الحقوق الى المستحق كذا في النهاية

قوله اذا كان الاثمن اسم لمعقود له
لانه اذا كان بالذهب والفضة بالفضة
في الذهب بالذهب والفضة بالفضة
حدها بالانح والاختصاص بالعرف
بطلان وجود الثابتين قبل التفريق
شخص بطلان لا خيار منه وان لا يكون
ان يكون هو جلا فان ابطال الخيار والاصل
نقلب جائزا اهـ ج

اخلفا

اختلفا في الجودة والصياغة لما مر في الربا من ان الجودة اذا لاقت جنسها فيما
 ثبت فيه الرابا لا قيمة لها (ولا بد) لبقائه على الصحة (من قبض العوضين قبل
 الافتراق) بالابدان حتى لو ذهبا عن المجلس يثمان معاني جهة واحدة او انما
 في المجلس او اغنى عليهما لا يبطل الصرف هدايه (واذا باع الذهب بالفضة
 جاز التفاضل) لاخلاف الجنس (ووجب التقابض) لحزمة الفداء (وان
 افترقا في الصرف قبل قبض العوضين او احدهما بطل العقد) لغوات
 شرط الصحة وهو القبض قبل الافتراق ولذا لا يصح شرط الخيار فيه لانه
 لا يبقى القبض مستحقا ولا الاجل لغوات القبض فان اسقط الخيار او الاجل
 من هوله قبل الافتراق عاد جائزا لا ارتفاعه قبل تقرر الفساد بخلافه بعد
 الافتراق لتقرره (ولا يجوز التصرف في ثمن الصرف قبل قبضه) لما مر ان
 القبض شرط لبقائه على الصحة وفي جواز التصرف فيه قبل قبضه فواته
 (ويجوز بيع الذهب بالفضة مجازفة) لان المساواة فيه غير مشروطة لكن
 بشرط التقابض في المجلس (ومن باع سيفا محلا) بفضة (بمائة درهم)
 فضة (وحليته خمسون درهما فدفع) المشتري (من ثمنه خمسين) درهما
 (جاز البيع وكان المقبوض من حصة الفضة) التي هي الحلية (وان لم يبين)
 المشتري (ذلك) لان قبض حصتها في المجلس واجب لكونه بدل الصرف
 والظاهر من حاله انه يأتي بالواجب (وكذلك ان قال خذ هذه الخمين من
 عنهما) تحريا للجواز لانه يذكر الاثنان ويراد به الواحد كما في قوله تعالى يخرج
 منهما اللولو والمرجان وكذا لو قال هذا المجل حصة السيف لانه اسم للحلية
 ايضا لدخولها في بيعه تبعا ولو زاد خاصة فسد البيع لازالة الاحتمال كما في
 الهداية (فان لم يتقابضا حتى افترقا بطل العقد في الحلية) لانه صرف وشرطه
 التقابض قبل الافتراق (و) كذا في (السيف اذا كان لا يتخلص الا بضرر)
 لانه لا يمكن تسليمه بدون الضرر ولهذا لا يجوز افراده بالعقد كالجذع في السقف
 (وان كان يتخلص بدون ضرر جاز البيع في السيف) لانه امكن افراده بالبيع
 فصار كالطوق والجارية وهذا اذا كانت الفضة المفروزة ازيد من الحلية فان
 كانت مثلها او اقل او لا يدري لا يجوز البيع (وبطل في الحلية) لعدم التقابض
 الواجب والاصل في ذلك انه متى بيع نقد مع غيره كفضض ومزركش بنقد

غرر انفساخ العقد والحديث مطلق بهذا هدايه (وقال محمد لا يجوز) رجوعا
 لاطلاق الحديث واعتبارا بالنقول هداية قال في التصحيح واختار قول الامام
 من ذكر قبله (ومن اشترى مكبلا مكالبة او موزونا موازنة) يعني بشرط
 الكيل والوزن (فاكتاله) المشتري (او اتزنه ثم باعه مكالبة او موازنة لم يجوز
 للمشتري منه) اي للمشتري الثاني من المشتري الاول (ان يبيعه ولا ان ياكله
 حتى يعيد الكيل والوزن) لاحتمال الزيادة على المشروط وذلك للبائع
 والتصرف في مال الغير حرام فيجب التحرز عنه بخلاف ما اذا باعه بمجازفة
 لان الزيادة له هدايه ويكتفى كيه من البائع بحضرة المشتري بعد البيع لا قبله
 فلو كبل بحضرة رجل فشره فباعه قبل كبله لم يجوز وان اكتاله الثاني
 لعدم كيل الاول فلم يكن قابضا فتح (والتصرف في الثمن) ولو مكبلا او موزونا
 قهستاني (قبل القبض جائز) لقيام الملك وليس فيه غرر الانفساخ بالهلاك
 لعدم تعيينها بالتعيين بخلاف المبيع هدايه وهذا في غير صرف وسلم (ويجوز
 للمشتري ان يزيد البائع في الثمن) ولو من غير جنسه في المجلس وبعبه خلاصة
 بشرط قبول البائع وكون المبيع قائما (ويجوز للبائع ان يزيد في المبيع)
 ويلزمه دفعها ان قبلها المشتري (ويجوز) له ايضا (ان يحط من الثمن) ولو
 بعد قبضه وهلاك المبيع (ويتعلق الاستحقاق بجميع ذلك) لانها تلتحق
 باصل العقد وعند زفر تكون هبة متداه ان قبضها صحت والا بطلت (ومن
 باع بثن حال ثم اجله اجلا مطلوما) او مجهولا جهالة متقاربة كالحصاد والدياس
 ونحو ذلك كما مر وقبل المديون (صار) الثمن (موجلا) وان اجله الى مجهول
 جهالة فاحشة كهبوب الرمح ونزول المطر والى اليسرة فالتاجيل باطل والثمن
 حال (وكل دين حال) كثن البياعات وبذل المستهلكات (اذا اجله صاحبه)
 وقبل المديون (صار موجلا) لانه حقه فله ان يؤخره تيسيرا على من عليه
 الا يرى انه يملك ابراء مطلقا فكذا موقتا ولان هذه الديون يجوز ان تثبت
 مؤجلة ابتدا فجاز ان يطأ عليها الاجل بخلاف القرض ولذلك استثناه فقال
 (الا القرض فان تأجيله لا يصح) لانه اعارة وصلة في الابتداء حتى يصح
 بلفظ الاعارة ولا يملكه من لا يملك التبرع كالوصى والصبي ومعاوضة في
 الانتهاء فعلى اعتبار الابتداء لا يلزم التأجيل فيه كما في الاعارة اذ لا جبر في التبرع

والشعير والتمر والملح) لان النص اقوى من العرف والاقوى لا يترك بالادنى
فلوباع شيئا من هذه الاربعة بخسها متساويا وزنا لا يجوز وان تعرف ذلك
لعدم تحقق المساواة فيما هو مقدر فيه (وكل ما نص على تحريم التفاضل فيه
وزنا فهو موزون ابدأ) اى وان ترك الناس الوزن فيه (مثل) الاثنين
الاخرين (الذهب والفضة) فلوباع احدها بخسها متساويا كيلا لا يجوز
وان تعرف كما مر (وما لم ينص عليه) كغير الاشياء الستة المذكورة (فهو
محمول على عادات الناس) لانها دلالة ظاهرة وعن الثانى اعتبار العرف
مطلقا لان النص على ذلك لمكان العادة وكانت هي المنظور اليها وقد تبدلت
وخرج عليه سمدى افتدى استقراض الدراهم عددا وكذا قال العلامة
البركوى فى اواخر الطريقة انه لا حيلة فيه الا التمسك بالرواية الضعيفة عن
ابى يوسف لكن ذكر شارحها العارف سيدى عبد الفتى ما حاصله ان العمل
بالضعيف مع وجود الصحيح لا يجوز ولكن نقول اذا كان الذهب والفضة
مضروبين وذكر العدد كتابة عن الوزن اصطلاحا لان لهما وزنا مخصوصا
ولذا نفس وضبط والنقصان الحاصل بالقطع امر جرت لا يبلغ المعيار الشرعى
اه وتماه هناك (وعقد الصرف) وهو (ما وقع على جنس الاثمان) من ذهب
وفضة (يعتبر) اى يشترط (فيه) اى فى صحته (قبض عوضه فى المجلس)
اى قبل الافتراق بالابدان وان اختلف المجلس حتى لو عقدا عقد الصرف
ومشيا فرسخا ثم تقابضا وافتراق صح فتح (وما سواه) اى سوى جنس الاثمان
(مما) يثبت (فيه) (اى) يعتبر فيه التعيين ولا يعتبر اى لا يشترط (فيه) (التقايض)
لتعينه لان غير الاثمان يتعين بالتعيين (ولا يجوز بيع الخنطة بالدقيق) من
الخنطة (ولا بالسويق) منها وهو المجروش ولا بيع الدقيق بالسويق ولا الخنطة
المقلية بغيرها بوجه من الوجوه لعدم التسوية لان المعيار فى كل من الخنطة
والدقيق والسويق الكيل وهو لا يوجب التسوية بينهما لانها يعارض
التكسير صارت اجزاؤها مكثرة فى الكيل والقمح ليس كذلك فلا تحقق
المساواة قصير كبيع الجراف ويجوز بيع الدقيق بالدقيق والسويق بالسويق
اذا تساويا نفومة وكيلا (ويجوز بيع اللحم بالحيوان) ولو من جنسه (عند ابى
حنيفة وابى يوسف) لانه بيع الموزون بما ليس بموزون فيجوز كيف كان بشرط

قوله على الذهب الا فلوباع الذى ذهب
او الفضة بما مثالا كيلا لا يجوز
ان تفاضلا وزنا

قوله وعقد الصرف اى ان بيع الدراهم
بالدينار او بعلمه اى منه

قوله وما سواه اى سوى عقد الصرف
كما يجوز فيه الديار باى خنطة
مخنطة فالتعريف التعيين وفى
الصرف القبض شرط وفى جميع
الصور التعيين لازم لا التعيين
لرفع الجهالة وسبع المجهول باطل
والدراهم والدينار لا يتقايضان
فلا بد من القنفة لاجل التعيين
واما غيرها فتعين بالتعيين
فلا حاجة الى القنفة اى مثله

قوله ولا يجوز بيع الخنطة الى يميني
لا تفاضلا ولا مساويا

التعين لاتحاد الجنس وشرط محمد زيادة اللحم ليكون الزائد بمقابلة السقط
 كازيت بازيتون قال في التصحيح قال الاسجاني التصحيح قولها وشى عليه
 النسفي والمحجوبى وصدر الشريعة (ويجوز بيع الرطب بالتمر) وبالرطب (مثلا
 بمثل) كيلا عند ابى حنيفة لان الرطب تمر وبيع التمر بمثله جائز قال في التصحيح
 قال الاسجاني وقال لا يجوز والتصحيح قول ابى حنيفة واعتمده النسفي
 والمحجوبى وصدر الشريعة (و) يجوز (بيع الغنبل بالزبيب) وكذا كل ثمرة
 تحبف كتين ونحوه يباع رطبها برطبها ويابسها قال في الضاية كل تفاوت خلق
 كالرطب والتمر والجيد والردى فهو ساقط الاعتبار وكل تفاوت يصنع العباد
 كالخطة بالدقيق والخطة المقلية بغيرها يفسداه (ولا يجوز بيع الزيتون بالزيت
 والسمسم) يكسر السينين (بالشبرج) ويقال له حل بالمهمله (حتى يكون الزيت
 والشبرج اكثرهما في الزيتون والسمسم فيكون الدهن بمثله والزيادة بالتجبر)
 بفتح المثناة وكسر الجيم النفل وكذا كل ما لتفه قيمة تجوز بدهنه ولبن بسمنه
 ويجوز بيع اللحمان) بضم اللام جمع لحم مصباح (المختلفة بعضها ببعض
 متفاضلا) والمراد لحم البقر والابل والغنم فالأما البقر والجواميس فجنس واحد
 وكذا المرء والضان والعراب والبهائم هدايه (وكذلك البان البقر والغنم وخل الدقل)
 بفتحين ردى التمر (بمثل الغنبل) للاختلاف في الاصول وكذا في الاجزا
 باختلاف الاسماء والمقاصد (ويجوز بيع الخبز) ولومن البر (بالخطة والدقيق
 متفاضلا) لان الخبز صار عددا او موزونا والخطة مكيلة وعن ابى حنيفة
 لاخير فيه والفتوى على الاول ولاخير في استقراضه عددا او وزنا عند ابى
 حنيفة لانه يتفاوت بالخبز والخياز والنور والتقدم والتأخر وعند محمد يجوز بهما
 للتعامل وعند ابى يوسف يجوز وزنا ولا يجوز عددا للتفاوت في احاده هدايه
 قال في الدر والفتوى على قول محمد ابن ملك واختاره في الاختيار واستحسنه
 الكمال واختاره المص تيسرا اه باختصار (ولاربا بين المولى وعبد) لان العبد
 وما في يده ملك لمولاه فلا يتحقق الربا (ولا بين المسلم والحربي في دار الحرب)
 لان مالهم مباح في دارهم فبلى طريق اخذه المسلم اخذ مالا مباحا اذا لم يكن
 فيه غدر بخلاف المستامن منهم لان ماله صار محظورا بعقد الامان هدايه
 (*) (باب السلم السلم) (* لغة السلف وزنا ومعنى وشرطا يبيع اجل بماحل

طلب
 في بيان السلم

وركنه ركن البيع ويسمى صاحب الثمن رب السلم والآخرا المسلم اليه والبيع
 المسلم فيه وهو جاز (في) الذي يمكن ضبط صفته بجودته وردائه ومعرفة
 مقداره وذلك بالكيل في (الكيلات) والوزن في (الموزونات) والعد في
 (العدودات التي لا تفاوت) آحادها (كالجوز والبيض) ونحوهما (و) كذا
 يجوز (في المذروعات) لا مكان ضبطها بذكر الذرع والصفة والصنعة ولا بد
 منها لترفع الجهالة فيتحقق شرط صحة السلم هدايه (ولا يجوز السلم في الحيوان)
 للتفاوت في المالة باعتبار المعاني الباطنة (ولا في اطرافه) كالرؤس والاكارع
 (ولا في الجلود عددا) لانها لا تنضبط بالصفة ولا توزن عادة ولكنها تباع
 عددا وهي عددي متفاوت (ولا في الحطب حزما ولا في الرطبة جزا)
 للتفاوت الا اذا عرف ذلك بان يبين طول ما يشتد به الحزمه أنه شبر او ذراع
 فيثبت يجوز اذا كان على وجه لا تفاوت هدايه (ولا يجوز السلم حتى يكون
 السلم فيه موجودا من حين العقد الى حين المحل) حتى لو كان مقطعا عند
 العقد موجودا عند المحل أو على العكس أو مقطعا فيما بين ذلك لا يجوز هدايه
 ولو انقطع بعد الاستحقاق خير رب السلم بين انتظار وجوده والفسخ واخذ
 راس ماله (ولا يصح السلم الا مؤجلا) لانه شرع رخصة دفعا لحاجة
 الما ليس وأو كان قادرا على التسليم لم يوجد المرخص والأجل ادناه شهر
 وقيل ثلاثة ايام وقيل أكثر من نصف يوم والأول اصح هدايه (ولا يصح
 الا باجل معلوم) لان الجهالة فيه مفضية الى المنازعة كما في البيع (ولا يصح
 السلم بمكيل رجل بعينه ولا بذراع رجل بعينه) اذا لم يعرف مقداره لانه يتأخر
 فيه التسليم فربما يضع فيودي الى المنزعة ولا بد من ان يكون المكيل
 مما لا ينقبض ولا ينسبط كالاصابع مثلا فان كان مما ينكس بالكبس كالزئيل
 والجراب لا يجوز للمنازعة الا في قرب الماء للتعامل فيه كذا عن ابي يوسف
 هدايه (ولا في طعام قرية بعينها او حمرة نخلة بعينها) لانه ربما يعثره
 آفة فتنتي قدرة التسليم الا ان تكون النسبة لبيان الصفة لا لتعيين الخارج
 فتنه (ولا يصح السلم عند ابي حنيفة الا بسبع شرائط تذكر في العقد) وهي
 (جنس معلوم) كخطة او شمير (ونوع معلوم) كحوراني او بلدي (وصفة
 معلومة) كجيد اوردى (ومقدار معلوم) ككذا كيلا او وزنا (واجل معلوم)

تولد ولا في الحطب لانه يتفاوت احواله
 فلا يجوز كالحيوان امثله
 قوله ولا يجوز الخ المراد به وجوده في
 الاسواق لا في خزائنه السلطان كالبيع
 لا يجوز منه السلم لانه لا يكون موجودا
 من حين العقد في الاسواق الى حين
 المحل امثله

في مقدار اجل السلم

قوله بمكيل رجل الى هذا الذي يعلم مقدار
 اما اذا علم مقدار فيجوز ان مثله
 قوله ولا بد من المراد به الجنس باسمه
 فقال اشترت خمسة بهذا الخشب
 أي مذروعا بهذا الخشب امثله

في شرائط السلم البيع

قوله جنس كذرع ونحوه كقمت بدني
 او وزن بنفا او حمرا وصفة كجيد اوردى
 او وسط ومقدار كقفيز او مذ او رطل
 واجل معلوم كسنة او شهر

وتقدم

قوله ومعرفة رأس المال أي يعني إذا جعل رأس المال مكيلا أو معدنا وصحها لابد من بيان قدره فلا يجوز في جنس بل ببيان رأس مالي متى منها كما استتم مائة درهم في كبره وكبره في كبره ولم يبين رأس المال لا يجوز لأنه يفتقر إلى المنازعة والله و...

قوله إذا كان المال كالحط فانه إذا اشترى عتق أو اقتضى فوجدها أكثر فالزمام للبايع بهذا العقد محض عن الشراء فانه إذا كانت رأس المال شيئا لا يقتل إلا بالإعلام فان الذرع صفة الله منها قوله حل وموثة وذلك كالحط أما إذا لم يكن له ذلك كالمسك والكافور واللاص الصغار أما الكبار فلا يجوز السلم له

وتقدم ان ادناه شهر (ومعرفة مقدار رأس المال إذا كان) رأس المال (مما يتعلق العقد على) معرفة (قدره) وذلك (كالمكيل والموزون والمعدود) بخلاف الثوب والحيوان فإنه يصير مطوما بالاشارة اتفاقا (و) السابع (تسمية المكان الذي يوفيه فيه إذا كان له) أي المسلم فيه (حل وموثة) وأما لا حل له ولا موثة فلا ويسله حيث لقيه (وقال أبو يوسف ومحمد لا يحتاج إلى تسمية رأس المال إذا كان معينا) بالاشارة اليه لان المقصود يحصل بالاشارة فاشبه الثمن والاجرة وصار كالثوب (ولا) يحتاج ايضا (إلى) تمين (مكان التسليم) وان كان له حل وموثة (ويسله في موضع العقد) لتعينه للإيفاء لوجود العقد فيه الموجب للتسليم فيه ما لم يصرفه باشتراط مكان غيره فتح قال في التصحيح واعتمد قول الامام النسفي وبرهان الشريعة والمجوزي وصدر الشريعة وأبو الفضل الموصل اه قال لا سيحائي في شرحه وههنا شروط اخر اغض عنها صاحب الكتاب وهو ان لا يشتل البدلان على احد وصنى علة الربا لانه يتضمن ربا النساء فيكون فاسدا وان يكون المسلم فيه مما يتعين بالتعين حتى لا يجوز السلم في الدراهم والدنانير وان يكون العقد باتا ليس فيه خيار شرط لهما او لاحدهما وتقدم في الربا ان القدر المحرم انما هو القدر المتفق تسنبه (ولا يصح السلم حتى يقبض) المسلم اليه (رأس المال قبل ان يفارقه) رب السلم بيده وان ناما في مجلسهما او اغنى عليهما او سارا زمانا لم يبطل كما يأتي في الصرف (ولا يجوز التصرف في رأس المال ولا في المسلم فيه قبل قبضه) اما الاول فلما فيه من نفوت القبض المستحق بالعقد واما الثاني فلان المسلم فيه مبيع والتصرف فيه قبل القبض لا يجوز هداية (ولا يجوز الشركة ولا التولية) ولا الرابحة ولا الوضعية (في السلم فيه) قبل قبضه لانه تصرف فيه قبل قبضه (ويجوز السلم في الثياب) والبسط ونحوهما (اذ سمي طولا وعرضا ورقعة) بالقياس كبقعة وزنا ومعنى قال في المغرب يقال رقعة هذا الثوب جيدة يراد غلظة ونخاته مجازاه لانه اسم في معلوم مقدور التسليم هداية (ولا يجوز السلم في الجواهر ولا في الخرز) لان احادها متفاوت فاحشا حتى لو كانت الآلى صفارا تباع بالوزن يصح السلم فيها (ولا بأس في السلم في اللبن) بكسر الباء الطوب الغير المحرق (والاجر)

قوله في رأس المال أي السلم اليه

قوله ولا يجوز السلم في ما لا يملك فانه في اليد لا يملك السلم فيه جاز في البسط والوسط انه لا يجوز عقد الامانة الا على لا وزن ولا عددا وعقد اتي بوجهه يجوز وزنا واحتمال المشايخ يرونه ولا يجوز السلم في الرمان والبطيخ والقضاء وغيره لا خلاص الصغر والكبير فيه اه ح

قوله لا يجوز السلم في ما لا يملك
والاربعة السبعة الدرية خلاص
حالة وكفالة ذلك الفقهاء

قوله ولا يجوز الخ وكذا لا يجوز بيع جميع
الاعوام كالانفاس والحبات والمقارب
والفناء واليوم والفساد ٥

مطلب
في بيان الفرق

قول العزى هذه لفظة الزيادة ومنه سميت
للمبادأة النافذة حونا والعزى بدلا ومنه
للمبدئية من انعمى الى عزى ابيه ولا يقبل الله
منه حونا ولا عدلا العدلى العزى والعزى
هو النفل ويسمى العزى عدلا لان له
دارا الموقوف الى المستحق كذا والنهاية

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

الطوب المحرق (اذا سمي ملبنا) بكسر الباء (مملوما) لانه عددي بل
ضبطه وانما يصير معلوما اذا ذكر طوله وعرضه وسعكه (و) الاصل في ذلك
انه (كل ما امكن ضبط صفته ومعرفة مقداره) بكيل او وزن او عدد في
متحد الاحاد (جاز السلم فيه) لانه لا يفضى الى المنازعة (ومالا تضبط صفته
ولا يصرف مقداره) لكونه غير مكيل وموزون واحاده متفاوتة (لا يجوز السلم
فيه) لانه مجهول يفضى الى المنازعة (و يجوز بيع الكلب) ولو عقورا (والفهد)
والقرد (و) سائر (السباع) سوى الخنزير لا تتفاح بها ويجلدها والتصفير
بالقرد وان كان حراما لا يمنع بيعه بل يكرهه كبيع العصير در عن شرح
الوهبانية (ولا يجوز بيع الخمر والخنزير) لجهاستهما وعدم حل الانتاع
بهما (ولا يجوز بيع دود القز الا ان يكون مع القز) قال في الينابيع المذكور
انما هو قول ابي حنيفة وابي يوسف وقوله الا ان يكون مع القز يريد ان يظهر
فيه القز وقال محمد بجوز كيف كان اه قال في الخلاصة وفي بيع دود القز القنوي
على قول محمد انه يجوز واما بيع بزر القز فجاز عندهما وعليه القنوي وكذا
قال الصدر الشهيد في واقعاته وتبعة النسفي وكذا في المحيط كذ في التصحيح
(ولا) بيع (الحل الا مع الكوارات) قال الاسيحاوي وعن محمد انه يجوز
اذا كان مجموعا والتصحيح جواب ظاهر الرواية لانه من الهوام وقال في الينابيع
ولا يجوز بيع الحل وعن محمد انه يجوز بشرط ان يكون محزرا وان كان مع
الكوارات او مع العسل جاز بالا جاع وبقولهما اخذ قاضي خان والمحجوب
والنسفي تصحيح (واهل الذمة في البياعات كالسليين) لانهم مكلفون محتاجون
كالسليين (الا في الخمر والخنزير خاصة) ومثله المية بنحنيق اودنج نحو محجوسي
(فان عقدهم على الخمر كعقد المسلم على العصير وعقدهم على الخنزير)
والمية (كعقد المسلم على الشاة) لانها اموال في اعتقادهم ونحن امرنا بتركهم
وما يدينون هداية *) (كتاب الصرف) * لما كان البيع بالنظر الى
لمبيع اربعة انواع بيع العين بالعين والعين بالدين والدين بالعين والدين بالدين
وبين الثلاثة الاول شرع في بيان الرابع فقال (الصرف هو البيع اذا
كان كل واحد من عوضيه من جنس الاثمان) الذهب والفضة (فان
مع فضة فضة او ذهبا بذهب لم يحز الا مثلا بمثل) اي متساويا وزنا (وان

اختلفا

اختلفا في الجودة والصياغة) لما صرف الربا من ان الجودة اذا لاقت جنسها فيما
 ثبت فيه الزبالة لا قيمة لها (ولا بد) لبقائه على الصحة (من قبض الموضين قبل
 الافتراق) بالابدان حتى لو ذهب عن المجلس بمشيان معافى جهة واحدة أو ناما
 في المجلس أو اغنى عليهما لا يبطل الصرف هدايه (واذا باع الذهب بالفضة
 جاز التفاضل) لاختلاف الجنس (ووجب التقابض) لحرمه النساء (وان
 افترقا في الصرف قبل قبض الموضين أو أحدهما بطل العقد) لفوات
 شرط الصحة وهو القبض قبل الافتراق ولذا لا يصح شرط الخيار فيه لانه
 لا يبقى القبض مستقفا ولا الاجل لفوات القبض فان أسقط الخيار أو الاجل
 من هوله قبل الافتراق عاد جازا لا يرتفعه قبل تقرر الفساد بخلافه بعد
 الافتراق لتقرره (ولا يجوز التصرف في ثمن الصرف قبل قبضه) لما مر ان
 القبض شرط لبقائه على الصحة وفي جواز التصرف فيه قبل قبضه فواته
 (ويجوز بيع الذهب بالفضة مجازفة) لان المساواة فيه غير مشروطة لكن
 بشرط التقابض في المجلس (ومن باع سيفا محلا) بفضة (بمائة درهم)
 فضة (وحليته خمسون درهما فدفع) المشتري (من ثمنه خمسين) درهما
 (جاز البيع وكان المقبوض من حصة الفضة) التي هي الحلية (وان لم يبين)
 المشتري (ذلك) لان قبض حصتها في المجلس واجب لكونه بدل الصرف
 والظاهر من حاله انه يأتي بالواجب (وكذلك ان قال خذ هذه الخمين من
 عنهما) تحريا للجواز لانه يذكر الاثنان ويراد به الواحد كما في قوله تعالى يخرج
 منهما اللولو والمرجان وكذا لو قال هذا المجل حصة السيف لانه اسم للحلية
 ايضا لدخولها في بيعه تبعا ولو زاد خاصة فسد البيع لازالته الاحتمال كما في
 الهداية (فان لم يتقابضا حتى افترقا بطل العقد في الحلية) لانه صرف وشرطه
 التقابض قبل الافتراق (و) كذا في (السيف اذا كان لا يتخلص الا بضرر)
 لانه لا يمكن تسليمه بدون الضرر ولهذا لا يجوز افراده بالعقد كالجذع في السقف
 (وان كان يتخلص بدون ضرر جاز البيع في السيف) لانه امكن افراده بالبيع
 فصار كالطوق والجارية وهذا اذا كانت الفضة المفروزة ازيد من الحلية فان
 كانت مثلها أو اقل أو لا يدري لا يجوز البيع (وبطل في الحلية) لعدم التقابض
 الواجب والاصل في ذلك انه متى بيع نقد مع غيره كفضض ومزركش بنقد

من جنسه بشرط زيادة الثمن والتقايض وأن يغير جنسه شرط التقايض فقط
 (ومن باع اناء فضة ثم افترقا وقد قبض) البائع (بعض منه بطل العقد فيما
 لم يقبض) فقط (وصح فيما قبض وكان الاناء شركة بينهما) لان الاناء كله
 صرف فصح فيما وجد شرطه وبطل فيما لم يوجد والفساد طار لانه يصح
 ثم يبطل بالافتراق فلا يشيع هدايه (وان استحق بعض الاناء) بالبرهان
 (كان المشتري بالخيار ان شاء اخذ الباقي بحصته وان شاء رده) لتعيه بغير
 صنعه لان الشركة عيب والفرق بين هذه والتي قبلها ان الشركة في الاولى
 من جهة المشتري وهنا كانت موجودة مقارنة للعقد عيني (وان باع قطعة نفرة)
 اى فضة غير مضرربة (فاستحق بعضها اخذ ما بقي بحصته ولا خيار له)
 لانها لا يضرها التبعض (ومن باع درهمين ودينارا بدينارين ودرهم) او كبر
 وك شمر بكري بروكري شمر (جاز البيع وجعل كل واحد من الجنسين
 بالجنس الآخر) لانه طريق متعين للصحة فيحمل عليه صحيحا لنصرفه
 والاصل ان العقد اذا كان له وجهان احدهما بصحة والاخر بفسده حل
 على ما يصححه جوهره (ومن باع احد عشر درهما) فضة (بعشر دراهم)
 فضة (ودينار) ذهبا (جاز البيع وكانت العشرة بمثلها والدينار بدرهم)
 لان شرط البيع في الدراهم التماثل فالظاهر انه اراد به ذلك فيبقى الدرهم
 بالدينار وهما جنسان لا يعتبر التساوى فيهما ولو تباعا فضة بفضة او ذهبا
 يذهب واحدهما اقل ومع اقلهما شئ آخر تبلغ قيمته قيمة باقى الفضة جاز
 البيع من غير كراهة وان لم تبلغ فع الكراهة وان لم تكن له قيمة كالنزاب
 لا يجوز البيع لتحقق الربا اذا الزيادة لا يقابلها عوض هدايه (ويجوز بيع
 درهمين صحيحين ودرهم غلة) بفتح اوله وتشديد ثابته فضة ردئية يردها
 بيت المال ويقبلها التجار (بدرهم صحيح ودرهمين غلة) للمساواة وزنا وعدم
 اعتبار الجودة (واذا كان الغالب على الدراهم) المغشوشة (الفضة فهي)
 كلها (فضة) حكما (و) كذا (اذا كان الغالب على الدينارين) المغشوشة
 (الذهب فهي) كلها (ذهب) حكما (ويعتبر فيهما من تخريم التفاضل ما يعتبر
 في الجياد) لان النقود لا تخلو عن قليل غش خلقة او عادة لاجل الانطباع
 فانها بدون تفتت وحيث كان كذلك اعتبر الغالب لان المطلوب في حكم المستهلك

لم كان المشتري الا اذا افترقا فلا
 ار له لان الافتراق ثبت باختيار
 للاى الاستحقاق فان بيع برون
 فتمتار فثبت لم الخيار

لا لانها الاى بخلاف الاناء فانها اذا
 استحق بعض مثبت الخيار لا يضر
 لتبعض بخلاف النفرة فانها لا
 ينتفى عن غيرها وكل يرتب فيها

له غلة قبل هو الدرهم المكور
 قبل هو الذى لا يروى في الكواقي
 قبل هو الذى يروى بيت المال والاول
 هو لظاهره

(وان كان الغالب عليها الفش فليس في حكم الدراهم والدنانير) اعتبار الغالب
 (فاذا) اشترى بها فضة خالصة فهي على الوجوه التي ذكرت في حلية
 السيف واذا بيعت بحسنها مفاضلا جاز) بصرف الجنس لخلافه لان الفش
 الذي فيها مضرب لكونه غالبا والذهب والفضة مضرب ايضا فكلن لكل واحد
 منهما حكم نفسه بشرط التفاضل لوجود القدر (واذا اشترى بها) اي
 بالدرهم الغالبة الفش وهي نافقة (سلعة ثم كسدت تلك الدراهم قبل التسليم)
 الى البائع (فترك الناس المعاملة بها) في جميع البلاد فتلوراجت في بعضها
 لم يطل البيع ولكن يخبر البائع لتعيبها او انقطعت عن ايدي الناس
 (بطل البيع عند ابي حنيفة) لان الثنية بالاصطلاح ولم يبق في البيع بلائمن
 فيبطل واذا بطل وجب رد المبيع ان كان قائما وقيمه ان كان هالكا كما في
 البيع الفاسد فيض (وقال ابو يوسف عليه قيمتها يوم البيع) لان العقد قد
 صح الا انه تعذر التسليم بالكساد وهو لا يوجب الفساد واذا بقي العقد تجب القيمة
 يوم البيع لان الضمان به (وقال محمد عليه قيمتها اخر ما تعامل الناس بها) لانه
 اوان الانتقال الى القيمة وبه يفتى كما في الثانية والخلاصة والقناوى الصغرى
 والكبرى والحفاظى عن المحيط والتمه وعزاء في الذخيرة الى الصدر الشهيد
 وكثير من المشايخ قيد بالكساد لانها اذا غلت اورخصت قبل القبض كان
 البيع على حاله اجماعا ولاخبار لواحد منها ويطالب بنقد ذلك الميار الذي
 كان وقت البيع كما في القمح (ويجوز البيع بالفلوس) مطلقا لانها مال معلوم
 لكن (النافقة) يجوز البيع بها (وان لم تعين) لانها ائمان بالاصطلاح فلا
 فائدة في تعينها (وان كانت كاسفة لم يحز البيع بها حتى يعينها) بالاشارة اليها
 لانها سلع فلا بد من تعينها (واذا باع بالفلوس النافقة ثم كسدت) او انقطعت
 (بطل البيع عند ابي حنيفة) خلافا لهما وهو نظير الخلاف الذي بيناه هداية
 وفيها ولو استقرض فلوسا فكسدت عند ابي حنيفة عليه مذهبها لانه اجارة وموجبها
 رد العين معنى او الثنية فصل فيه اذ القرض لا يختص به وعندهما يجب قيمتها
 لانه لما بطل وصف الثنية تعذر ردها كما قبض فيجب رد القيمة كما اذا
 استقرض مثليا فانقطع لكن عند ابي يوسف يوم القبض وعند محمد يوم الكساد
 على ما مر من قبل اه قال شيخنا في رسالته اعلم ان الظاهر من كلامهم ان جميع

ما مر انما هو في الفلوس والدرهم التي غلب عشها كما يظهر بالتأمل ويدل
 عليه اقتصارهم في بعض المواضع على الفلوس وفي بعضها ذكر العد الى
 معها فان العد الى كما في البحر الدرهم المنسوبة الى العدل وكأنه اسم ملك
 ينسب اليه درهم فيه غش ولم يظهر حكم النقود الخالصة او المقلوبة
 الفش وكانهم لم يتعرضوا لها لندرة انقطاعها او كسادها لكن يكثر
 في زماننا غلاؤها ورخصها فيحتاج الى بيان الحكم فيها ولم ار من نيه عليها نعم
 يفهم من التقييد ان الخالصة او المقلوبة ليس حكمها كذلك والذي يظن على
 الظن ويميل اليه القلب ان الدرهم المقلوبة الفش او الخالصة اذا غلت
 اورخصت لا يفسد البيع قطعا ولا يجب الا ما وقع عليه العقد من النوع
 المذكور فيه فانها اتمان عرفا وخلقها والفش المقلوب كالعدم ولا يجري في ذلك
 خلاف ابي يوسف على انه ذكر بعض الفضلا ان خلاف ابي يوسف انما هو
 في الفلوس فقط واما الدرهم التي غلب عشها فلا خلاف له فيها وبهذا يحصل
 التوفيق بين حكاية الخلاف تارة والاجاع تارة اخرى كما تدل عليه عباراتهم
 فحيث كان الواجب ما وقع عليه العقد في الدرهم التي غلب عشها اجاما في
 الخالصة ونحوها اولى وتامة فيها (ومن اشترى شيئا بنصف درهم) مثلا
 (فلوسا جاز البيع) بلا بيان عددها (وعليه) اي المشتري (ما يباع بنصف
 درهم من الفلوس) لانه عبارة عن مقدار معلوم منها (ومن اعطى الصبر في
 درهما فقال اعطى بنصفه فلوسا ونصفه) الآخر (نصف الا حبة فسد
 البيع في الجميع عند ابي حنيفة) لان الصفقة متحدة فيشيع الفساد (وقالا جاز
 البيع في الفلوس وبطل فيما بقي) لان بيع نصف درهم بالفلوس جائز وبيع
 النصف بنصف الا حبة ربا فلا يجوز ولو كرر لفظ الاعطاء كان جوابه بكواهما
 هو الصحيح لانهما يعان هداية (ولو قال اعطى به نصف درهم فلوسا
 ونصف الا حبة جاز وكانت الفلوس والنصف الا حبة بدرهم) لانه قابل الدرهم
 بما يباع من الفلوس بنصف درهم ونصف درهم الا حبة فيكون نصف درهم
 الا حبة بمثله وما وراءه بازاء الفلوس هداية (كتاب الرهن) من سبته للبيع ظاهرة لان
 الفالب انه يكون بعده (الرهن) لغة الحبس وشرعا حبس شيء بحق يمكن
 استيفاؤه منه (وينقد بالايجاب والقبول) اعتبارا بسائر العقود غير انه لا يتم

مطلوب
 في بيان الدرهم

قوله لغة الحبس اي حبس الشيء باي سبب
 فان ما لا اوجبه قال تعالى كل نفس بما
 كسبت رهينة اي محبوسة بما يال
 ما اكتسبت من المعاصي في الشرع عبارة
 عن عقد وثيق بمال اختيارا من الكفاية
 فانها عقد وثيقة في الذمة واخترازا عن
 البيع في يد المبيع فانه وثيق وليس بمقد
 على وثيقة ويقال هو شيء يباعه التي
 كسبه ما يجرى يمكن استيفاؤه من الرهن
 لا يكون حتى انه لا يجوز الرهن بالحدود
 والقصاص ولا رهن المذمومة ارج

قوله وينقد الا بالايجاب ركن الرهن وهو ان يقول مجرد
 الرهن رهنت هذا الشيء بدنيك الذي لك على
 والقول ليس بشي لان الرهن بشرط وانما يصير
 لازما ما لا يلزم فاكتر من مجرد الايجاب من غير قبول
 على لهية والصدق فاذ احلف لا تنبت ولا تنقد في رهن
 او تنقد في نام يقبل ذلك الا في حنيفة فيعني بخلاف
 لان ركنه الايجاب والقول فان خلف لا يبيح بناء
 لان ركنه الايجاب والقول فان خلف لا يبيح بناء

بمجرد ذلك (و) انما (يتم) ويلزم (بالقبض) وهذا اشارة الى ان القبض
 شرط لزومه كما في الهبة وهو خلاف ما صححه في المجتبى من انه شرط الجواز
 قال في الهداية ثم يكتفى فيه بالتخلية في ظاهر الرواية وعن أبي يوسف انه
 لا يثبت في المنقول الا بالنقل والاول اصح اه (فاذا قبض المرتهن الرهن) حال
 كونه (محوزا) اى مجموعا احتزبه عن المتفرق كالثمر على رؤس النخل والزرع
 في الارض بدون النخل والارض كما في المجتبى (مفرقا) اى غير مشغول بحق
 الراهن احترازا عن الفصل المشغول بالثمرة والارض المشغولة بالزرع بدون الثمر
 والزرع (مميزا) اى غير مشاع كما في المجتبى وغاية البيان وهذه المعاني هي
 المناسبة لهذه الالفاظ لا ما قيل ان الاول اجتاز عن الشاع والثالث عن
 الثمر على الشجر دون الشجر كما لا يخفى على اهل النظر كذا في الدرر (ثم العقد
 فيه) ولزم لحصول الشرط (وما لم يقبضه) المرتهن (فالراهن بالخيار ان شاء
 سلمه وان شاء رجع عن الرهن) كما في الهبة (فاذا سلمه اليه) اى الى المرتهن
 (فقبضه دخل في ضمانه) لتماحه بالقبض (ولا يصح الرهن الا بدين مضمون)
 لانه شرع استيثاقا للدين والاستيثاق فيما ليس بمضمون لغو (وهو) اى الرهن
 الذى دخل في ضمانه (مضمون بالاقل) اى بما هو اقل (من قيمته ومن الدين)
 فان كان الدين اقل من قيمته فهو مضمون بالدين وان كانت القيمة اقل من
 الدين فهو مضمون بالقيمة فتكون من لبيان الاقل الذى هو القيمة تارة
 والدين اخرى صدر شريعة (فاذا هلك) الرهن (في يد المرتهن وقيته) يوم
 الرهن (والدين سواء صار المرتهن مستوفيا لدينه حكما) لتعلق قيمة الرهن
 بذمته وهي مثل دينه الذى على الراهن فتعاقبا (و) كذلك (ان كانت قيمة
 الرهن اكثر من الفضل امانة في يده) اى غير مضمون ما لم يتعد فيه (وان كانت)
 القيمة (اقل سقط من الدين بقدرها ورجع المرتهن بالفضل) على الراهن لان
 الاستيفاء بقدر المالية (ولا يجوز رهن المشاع) سواء كان يحمل القسمة او لا
 من شريكه او غيره ثم الصحيح انه فاسد بضمين بالقبض كما في الدرر (ولا يجوز
 رهن ثمرة على روس النخل ولا) رهن (زرع في الارض دون الارض)
 لما مر من انه غير محوز ولان الرهون متصل بما ليس برهون خلقة فكان
 بمعنى المشاع (و) كذا (لا يجوز) المكس وهو (رهن النخل والارض دونها)

قوله وهو محزون الى فاذا اتاها رهنك هذا
 الذى اعان تقضى كذا فملكك الرهن
 في ذلك قبل ان يقرضه هلك بالاقل من
 قيمته ومما سمى لم من القرض بمقابلته
 ع

قوله الا بدين الزهوما يسقط بالاداء
 او الاداء واعتز به كذا على ضمان الزهون
 محل ما يثبت فلا تفضل عنه فاخذ من
 الثاني رهنا بذمته قبل المباشرة لم يخف
 فارهن بالدرع باطل بخلاف الكفالة
 فانها لا تخلو لان الكفالة يجوز تعليقها
 بالثمن كما في الهداية واما الرهن فليس
 بشيء وسلم الى المضمون فحاشى المضمون
 ان يستحقا فاخذ من اديان رهنه
 كان باطلا سواء استحق المبيع او لا
 وان هلك الرهن يهلك امانته
 ولا يصح رهن المديون وام المديون لانه
 لا يتصور الاستيفاء ع

اى الثرة والزرع لان الاتصال من الطرفين (ولا يصح الرهن بالامانات كالودائع
 والمضاربات ومال الشركة) لكونها غير مضمونة فلما رهن ان يأخذه ولو هلك
 في يد المرتهن قبل الطلب هلك بلا شيء كما في صدر الشريعة (ويصح الرهن
 برأس مال السلم وعن الصرف والسلم فيه) لان المقصود ضمان المال والمجانسة
 ثابتة في التالية فيثبت الاستيفاء (فان هلك) اى الرهن بثن الصرف والسلم
 (في مجلس المضد) اى قبل الافتراق (ثم الصرف والسلم وصار المرتهن
 مستوفيا) لديه حكما لتحقيق القبض وان افترقا قبل هلاك الرهن بطلا لقوات
 القبض حقيقة وحكما وان هلك الرهن بالسلم فيه بطل السلم بهلاكه لانه يصير
 مستوفيا للسلم فيه فلم يبق السلم ولو تفاهما السلم وبالسلم فيه رهن يكون ذلك
 رهنا برأس المال لانه بدله (واذا اتفقا) اى الراهن والمرتهن (على وضع الرهن
 على يد عدل) سمي به لعدالته في زعمهما (جاز) لان المرتهن رضى باسقاط حقه
 (وليس للمرتهن ولا للراهن اخذه من يده) لتعلق حق الرهن في الحفظ بيده
 وامانته وتعلق حق المرتهن به استيفاء فلا يملك احدهما ابطال حق الآخر
 (فان هلك) الرهن (في يده) اى العدل (هلك من ضمان المرتهن) لان يده
 في حق التالية يد المرتهن وهى المضمونة هداية (ويجوز رهن الدراهم والدنانير
 والمكيل والموزون) لانها محل للاستيفاء (فان رهنه) المذكورات (بجنسها)
 وهلك (هلكت بثلثها) من الدين (وان اختلفا) اى الرهن والدين (في
 الجودة) والصناعة لانه لا عبرة بالجودة عند المقابلة بالجنس وهذا عند الامام
 وعندهما يضمن القيمة من خلاف جنسها وان رهنه بخلاف جنسها هلك
 بقيتها كسائر الاموال (ومن كان له دين على غيره فاخذ منه مثل دينه فانفق)
 على زعم انه جواد (ثم سلم) بعدما انفق (انه كان زيوفا فلا شيء له عند ابي
 حنيفة) لانه وصل اليه مثل حقه قدرا والدراهم لا تخلو عن زيف والجودة
 لا قيمة لها (وقال ابو يوسف يرد مثل الزيف ويرجع بالجواد) اعتبارا للمعادلة
 قال الاسيحياني وذكر في الجسامع الصغير قول محمد مع ابي حنيفة وهو الصحيح
 واعتمده التسيلى لكن قال فخر الاسلام قولهما قياس وقول ابي يوسف استهسان
 وقال في العميون ما قاله ابو يوسف حسن وادفع للضرر فاخترناه للقوى فصحيح
 (ومن رهن عبدين) جملة (بالف درهم) مثلا ولم ينسب لكل واحد قدرا

قوله وليس الى فلو سلم الرهن الى
 احدهما ضمن لان احدهما اجنبى
 عن الآخر فهو كالودع وهو يضمن
 بالوضع الى الاجنبى اهـ

قوله فان هلك الى وكذا البيع للملك
 بيع الرهن الا ان يكون مسلما
 على بيعه والتسليم نوعان بهرهما
 متى وطئ عقد الرهن والاخر
 ان يكون بعد عقد الرهن فلا
 يملك الراهن ولا المرتهن عدله
 وكذا الاستيفاء بموت الراهن ولا
 المرتهن وللعدل بيعه بغير حقه
 ورثة الراهن لانه ان يبيعه في
 حياته وان مات المرتهن فالعدل
 على وكالته واذا مات العدل فقد
 سقطت الوكالة ولا يقوم وارثه
 ولا وارثه مقامه كذا في الهداية

قوله ثم سلم الى بعد ما انفقها اما لو
 سلم حاله القبض ولم يرد لم يثبت له
 الرد ثم اذا علم قبل ان يتفقها فطالب
 بالجواد واخذها بالجواد اما في رد
 ما ترك الزيف فان ردها كانت
 ما فيها كذا في الهداية

من المال (فقضى حصة احدهما لم يكن له ان يقضه حتى يؤدي باقي الدين)
 لان الرهن محبوس بكل الدين فيكون محبوسا بكل جزء من اجزائه مبالغة في
 حمله على قضاؤه فان سمي لكل واحد منهما شيئا وقضاء كان له ان يقضه
 على الاصح كما في الدر (واذا وكل الراهن المرتهن او العدل) الذي وضع الرهن
 على يده (او غيرهما) كالاجنبي (بيع الرهن عند حلول الدين فالوكالة جائزة)
 لانه توكيل ببيع ماله (فان شرطت) الوكالة (في عقد الرهن فليس للراهن عزله عنها
 فان عزله لم ينزل) لانها لا شرطت في ضمن عقد الرهن صارت وصفا من اوصافه
 وحقا من حقوقه ولو وكله بالبيع مطلقا ثم نهاه عن البيع نسيت لم يعمل نهيه لانه لازم
 باصله فكذا بوصفه وكذا اذا عزله المرتهن لم ينزل لانه لم يوكله وانما وكله غيره
 هداية (و) كذا (ان مات الراهن) والمرتهن (لم ينزل) فهي تخالف الوكالة المفردة من
 وجوه منها ما تقدم ومنها ان الوكيل هنا يجبر على البيع عند الامتناع ومنها انه يملك
 بيع الولد والارث ومنها اذا باع بخلاف جنس الدين كان له ان يصرفه الى جنسه
 (وللرهن ان يطالب الراهن بدينه) اذا حل الاجل لان الرهن وثيقة فلا يمنع
 المطالبة كالوكالة (ويحبسه به) اذا امطله لظلمه لان الحبس جزاء الظلم فاذا
 ظهر ظلم حبسه القاضي به وان كان به رهن (وان كان الرهن في يده) اي يد
 المرتهن (فليس عليه ان يمكنه من بيعه) اي الرهن (حتى) اي لاجل ان
 (يقضيه الدين من غنه) لان حكم الرهن الحبس الدائم الى قضاء الدين لاجل
 الوثيقة وهذا يؤدي الى ابطاله (فاذا قضاها الدين قيل له) اي للمرتهن
 (سلم الرهن اليه) اي الى الراهن لزوال المانع من التسليم وهو الدين فان هلك
 في يده قبل ان يرد هلك بالدين لانه صار مستوفيا عند الهلاك بالقبض السابق
 فيكون الثاني استيفاء ثانيا فيجب رده جوهره (واذا باع الراهن الرهن بغير اذن
 المرتهن فالبيع موقوف) لتعلق حق الفير به (فان اجازة المرتهن جاز البيع)
 وصار ثمنه رهنا مكانه لان البدل له حكم البدل (وان قضاها الراهن دينه جاز
 البيع ايضا لزوال المانع من النفوذ والابق موقوفا وكان المشتري بالخيار ان
 شاء صبر الى فك الرهن او رفع الامر الى القاضي لفسخ البيع (وان اعتق
 الراهن عبد الرهن نفذ عتقه) وخرج من الرهن لانه صار حرا (فان كان
 الدين حالا) والراهن موسرا (طولب باداء الدين) لانه لو طولب باداء القيمة

تقع المقاصة بقدر الدين فلا تحصل فائدة (وان كان موجلا اخذ منه قيمة العبد فجعلت رهنا مكانه حتى يحل الدين) وذلك لانه لما بطل حق المرتهن من الوثيقة ولا يمكن استدراك حقه الا بالتضمين زمت قيمته فكانت رهنا مكانه فاذا حل الدين اقتضاه بحقه اذا كان من جنس حقه ورد الفضل (وان كان الراهن معصرا استنسى) بالبناء للمفعول (العبد في) الاقل من (قيمه) ومن الدين (فقضى به دينه) لانه لما تعذر الوصول الى حقه من جهة المقت يرجع الى من ينفع بعقده وهو العبد لان الخراج بالضمان ثم يرجع بما سعى على مولاه اذا ابسر لانه قضى دينه وهو مضطر فيه هدايه (وكذلك) الحكم (اذا استهلك الراهن الرهن) اى كالحكم المار في اعتاق الراهن العبد المرهون الا في السعاية لا استحالة سعاية المستهلك (وان استهلكه اجنبي فالمرتهن هو الخصم في تضمينه) لانه احق بين الرهن حال قيامه فكذا في استرداد ما قام مقامه والواجب على هذا المستهلك قيمته يوم هلك (فياخذ) المرتهن (القيمة فتكون رهنا في يده) لانها قائمة مقام العين (وجناية الراهن على الرهن مضمونة) لانه تقويت حق لازم محترم وتعلق مثله بالمال يجعل المالك كالا جنبي في حق الضمان (وجناية المرتهن عليه) اى الرهن (تسقط من الدين بقدرها) اى الجناية لانه اتلف ملك غيره فلزمه ضمانه واذا لزمه وقد حل الدين سقط بقدره وهذا اذا كان الدين من جنس الضمان والا لم يسقط منه شئ والجناية على المرتهن وللمرتهن ان يستوفى دينه (وجناية الرهن على الراهن وعلى المرتهن وعلى مالهما هدر) اما كون جنايته على الراهن هدر فلا جناية للمملوك على مال له وهى فيما يوجب المال هدر لانه المستحق واما كون جنايته على المرتهن هدر فلا هذه الجناية لو اعتبرناها للمرتهن كان عليه نظيرها لانها حصلت في ضمانه فلا يفيد وجوب الضمان مع وجوب التخلص عليه درر والمراد بالجناية على النفس ما يوجب المال واما ما يوجب القصاص فهو عقير بالاجماع نهائه (واجرة البيت الذى يحفظ فيه الرهن) واجرة حافظه (على المرتهن) لانه مؤنة الحفظ وهو عليه (واجرة الراعى) لو الرهن حيوانا (ونفقة الرهن) لو انسانا وعشره او خراجه لو ضياعا (على الراهن) والاصل فيه ان كل ما يحتاج اليه لمصلحة الرهن بنفسه وتبقيته فعلى الراهن لانه ملكه وكل ما

يوم ونفقة الرهن الى بخلاف المبيع قبل القبض فان نفقته على البائع في الواقعات باع عبدا برعين بعينه فلم يتعاقبا حتى اكمل العبد الرقيق صار البائع مستوفيا للرهن بخلاف ما اذا رهنه وابته بغيره شفيها ملك الدابة الشفيها لم يصر المرتهن مستوفيا للرهن من الدين اهـ والفرق في حق

قول وتجوز الزيادة في الرهن اى خلافا لفرق ويقسم الدين على قيمة الاصل يوم القبض والدين الذى يقسم الزيادة على يوم قبضت حتى لو كان كانت قيمة الزيادة يوم قبضها حكمة وقيمة الاصل يوم القبض الف والدين اثلاثا يكون في الزيادة ثلث الدين وفي الاصل ثلثاه وان كانت قيمة الزيادة ما يتبع فيها سبب الدين ولا يعتبر نقصان قيمة الاصل في العسر لان الفدان تعلق بالقبض فالمعسر بالقيمة يوم القبض وان نقص الاصل في ذلك ذهب من الدين بقدر النقصان فان فاداه الراهن بعد النقصان رهنا اخر قسم ما بقي من الدين في الاول على قيمة الباقي منه وعلى قيمة الزيادة وكان الدين فيها كرجل رهنا جارية ثانيا والى الف بالدين ثم اعور بها فزاد عبدا يساوى الفين فقد ذهب باعورا بها نصف الدين فصار الدين

قوله ونماؤه الخ يعني ان شاء الميراثين اخذ
وان شاء تركه عند الراهن والشاء كثر الشجر
وخوص واما اجرة العبد وغلة الدار فلا
تدخل في الرهن كما لو اكتسب العبد او وهب
له فانها لا تدخل في الرهن فان اجبر الميراثين
بغير اذن الراهن كانت الاجرة للميراثين (١٤٩)
وعلم ان يفتى في هذا

قوله ان فتكك الراهن بحصته فان لم يفتكك الراهن بعد ذلك
الام حتى مات ذهب بغير شيء وصار الولد كما لم يكن
وسقط الدين بهلاك الام لانه لاحقة للولد قبل الفكاك
١٤٩

كان لحفظه فملى الميراثين لان حصته له (وعاؤه) اي الرهن كالولد والميراث
والبن والصوف (للاهن) لانه نماء ملكه (فيكون رهنا مع الاصل) لانه
تبع له لكونه متولدا منه بخلاف ما هو بدل عن النفعة كالكسب والاجرة
وكذا الهبة والصدقة فانها غير داخله في الرهن وتكون للراهن والاصل
ان كلى ما يتولد من عين الرهن يسرى اليه حكم الرهن وما لا فلا يجمع
الفتاوى (فان هلك) النماء (هلك بغير شيء) لان الاتباع لا قسط لها عما
يقابل بالاصل لانها لم تدخل تحت العقد مقصودا اذ اللفظ لا يتناولها (وان
هلك الاصل وبقي النماء افتكك الراهن بحصته) من الدين لانه صار مقصودا
بالفكاك والتبع بقابله حصته اذا كان مقصودا وحيد (يقسم للدين على حصة
الرهن يوم القبض) لانه يصير مضمونا بالقبض (وقية النماء يوم الفكاك) لانها
تصير مقصودة بالفكاك اذا بقي الى وقته (فاصاب الاصل سقط من الدين)
بقدره لانه يقابله الاصل مقصودا (وما اصاب النماء افتكك الراهن به)
اي بما اصابه كما لو كان الدين عشرة وقيمة الاصل يوم القبض عشرة وقيمة
النماء يوم الفكاك خمسة فثلثا العشرة حصص الاصل فيسقط وثلث العشرة
حصص النماء فيفك به (وتجوز الزيادة في الرهن) كان يرهن ثوبا بعشرة ثم
يزيد الراهن ثوبا آخر ليكون مع الاول رهنا بالعشرة وتضرب قيمتها يوم القبض
ايضا (ولا تجوز) الزيادة (في الدين عند ابي حنيفة ومحمد) كان يقول
اقرضني خمسة اخرى على ان يكون الثوب الذي عندك رهنا بخمسة عشر
فلا يلتحق باصل العقد (ولا يصير رهنا بهما) لان الزيادة في الدين توجب
الشروع في الرهن وهو غير مشروع عندنا والزيادة في الرهن توجب الشروع
في الدين وهو غير مانع من صحة الرهن هدايه وقال ابو يوسف تجوز الزيادة في
الدين ايضا قال في التصحيح واعتمد قولهما التمسني وبرهان الائمة المحبوني
كما هو الرسم (واذا رهن عينا واحدة عند رجلين) ولو غير شريكين (بدين
لكل واحد منهما جاز وجبها رهن عند كل واحد منهما) لان الرهن
اضيف الى جميع العين بصفة واحدة ولا شيوخ فيه وموجه الحبس بالدين
وهو لا تجزى فصلا محبوسا بكل منهما بخلاف الهبة من رجلين حيث
لا تجوز عند ابي حنيفة لان المقصود منها الملك والعين الواحدة لا يتصور

قوله وان هلك الاصل الى ذلك كرجل
رهن ثوبا شارح حقه بمشقة فولدت
ثم هلك قسم الدين على قيمة الثابة
يوم هنت وعلى قيمة الولد في المال فان
كانت قيمة الثابة على هلك الثابة
بعضها رهون نصف الدين حصة وراهم
فان زادت قيمة الولد بعد هلاك الام
حتى حلت ثابوس عشرين بطلت القيمة
وتبين ان حصص الام كانت ثلاثة وثلاثين
ولو ماتت قيمة الولد ثلاثين بقيت احدى
حصص الام الربيع ولو انقضت قيمة
الولد حتى ماتت هنت تبين ان حصص
الام ثلثا الدين وهي ستة وثلاثون
ولو رهن جارية فولدت عند الميراثين
من غير مولاهما ثم ماتت وبقي الولد
واراد الراهن افتكك فان كان الدين
خاتمة وقيمة الام خمسين وقيمة الولد
عشرين فان كان تقسم الدين عليها
فاصاب الام سقطت من الدين وهو
خمس اسياعه اي خمسة اسياع
الامة وهو واحد وسبعون وثلثون
اسياع وما احاب النماء وهو سبعون
وهو ثمانية وستون واربعة اسياع
افتكك الراهن به ولو كان الدين
عشرة وقيمة الزيادة يوم الفكاك
خمس وقيمة الاصل خمسة فثلثا
الاصل فتكك الزيادة بثلث العشرة
وهي ثلاثة وثلاثون ولو كانت قيمة الزيادة
يوم الفكاك عشرين وقيمة الاصل عشرة
والوحي عشرة فثلثا الاصل فتكك
الزيادة بثلثي العشرة وهي ستة
وثلاثون ولو تقصتها الولادة جبر
التقصا بالولد حتى لو نقصت من
قيمها عشرة والولد يساوي عشرة
لا يسقط من الدين شيء الا في

قوله ولا تجزى الى الخ فلان لا يبرهن ان اذ رهن عبد باي الفتي بالف ثم استقرض الراهن من الميراثين الفاضل على ان
يكون العبد رهنا بهما جميعا فانه يكون رهنا بالالف خاصة ولو هلك بملكك بالالف الاول ولا يملكك بالالف وكذا اذا رهن
عبد باية وحيمته ما يتان ثم اخذ الراهن من الميراثين مائة اخذ على ان يكون العبد رهنا بالدين ثم ماتت العبد فانه
يسقط الدين الاول والفضل من العبد اما تمهيد في الدين الثاني بداره وعنده ابي يوسف الزيادة جارية وقيمة
عنه ثم الدين الاول والثاني جميعا اذ

والله اعلم ما خفي من المهرين ويفسخ الرهن وكذا اذا استعار الرهن عند رجل بعينه فزعمه عند غيره
 لان المالك رضى به فحقيقه ولم يرض بها وكذا اذا قال لم ارهنه بالكلية فزعمه بالبيعة كان حاضرا لانه
 جازي متعده ثم ان شاء المبيع ضمن المتعده ويقع عقد الرهن بينه وبين المهرين وان شاء ضمن المهرين
 ويرجع المهرين بما ضمنه وبالدفع على الراهن فان هلك في يد المهرين وقدر رهنه على الوجه الذي استعاره
 من الراهن للمبيع قدما سقط عنه بهلاك الرهن من الدين ولو عجز المستعير عن فكاك الرهن
 فافكاه مالكة رجع بما كان الرهن بهلكه (١٤٠) به ولا يرجع له كره في المهرين كما اذا اعاره عبدا

فقيه مائة
 واذن له ان
 يرهنه بائنه
 فافكاه للمبيع
 بما بين رجع
 بائنه اده

كونها ملكا لكل منهما كلا فلا بد من الانقسام وهو ينافي المقصود درر
 ثم ان تهاينا فكل واحد منهما في نوبته كالعدل في حق الآخر وهذا اذا كان
 مما لا يتجزى والا فلي كل حيس النصف فلو دفع له كله ضمنه عنده خلافا لهما
 واصله مسئلة الوديعة در عن الزيلعي (والمضمون على كل واحد منهما)
 اى المرتنين (حصصا دينه منها) اى العين لانه عند الهلاك يصير كل منهما
 مستوفيا حصته لان الاستيفاء يتجزى (فان قضى) الراهن (احدهما) اى
 المرتنين (دينه كانت) العين (كلها) رهنا (في يد الآخر حتى يستوفى دينه)
 لما مر ان العين كلها رهن في يد كل منهما بلا تفرق (ومن باع عبدا على ان
 يرهنه المشتري بالتين شيئا بعينه) او يعطى كفلا كذلك حاضرا في المجلس
 جاز لانه شرط ملايم للعدلان الكفالة والرهن للاستيثاق وهو بلايم الوجوب
 لكن لا يلزم الوفاء به لعدم لزومه (فان امتنع المشتري من تسليم الرهن)
 المشروط (لم يجبر عليه) اى على تسليمه لعدم علم الرهن لما مر من ان تمامه
 بالقبض (وكان الباع بالخيار ان شاء رضى بترك الرهن وان شاء فسخ البيع)
 لغوات الوصف المرغوب فيه (الا ان يدفع المشتري الثمن حالا) لحصول
 المقصود (او يدفع قيمة الرهن رهنا) مكانه لان بد الاستيفاء ثبتت على المعنى
 وهو القيمة قيد بالعين لانه اذا لم يكن المشروط رهنه او كفالته معينا يفسد
 البيع وقيدنا بحضور الكفيل بالمجلس لانه اذا كان غائبا حتى افترقا فسد البيع
 وتماه في البحر (ولمرتني ان يحفظ الرهن بنفسه وزوجه وولده) الكبير
 الذى في عياله (وخادمه الذى في عياله) لانه انما يحفظ عادة بهؤلاء وهذا
 لان عينه امانة في يده فصار كالوديعة هدايه (وان حفظه بغير من في
 عياله) ولو ابنه او اجيره (او اودعه) او اعاره او آجره (ضمن) لان يده غير
 ايديهم فكان بالدفع اليهم متعديا (واذا تعدى المرتني في الرهن ضمنه ضمان
 القصب بجميعه فتيه) لانه بالتعدى صار غاصبا (واذا اعار المرتني الرهن
 للراهن فقبضه) الراهن (خرج) الرهن (من ضمان المرتني) لانه باستعارته
 وقبضه انتقض القبض الموجب للضمان (فان هلك) الرهن (في يد الراهن
 هلك بغير شيء) لتلفه في يد مالكة (ولمرتني ان يسترجعه الى يده) لان
 المرتني بمنزلة المالك في حق الحبس ولو مات الراهن والرهن في يده عارية

قوله فان قضى الى لانها رهن واحد فان
 هلك الرهن عنده بعد فكاك دينه
 عا حبه استرد من الذي فكاك ما
 اعطاه لانه باقى على الرهنية نصا
 كالرهن من واحد اذا استوفى دينه
 ثم هلك في يده بعد ذلك

قوله لم يجبر عليه لانه اذا لم يعين
 الرهن فاليق فاسد اما لو شرط في البيع
 رهنا مجهولا وافقعا على تعيين الرهن
 في المجلس جاز العقد

قوله لم يجبر عليه خله فان فرقنا عنده
 بجبر عليه ومن اشترى شيئا بدينار
 فقال البائع اسكه هذا الثوب حتى
 اعطيك الثمن فالثوب رهن عند الامم
 الى وقت الاعطاء وقال ابو حنيفة
 لو كان رهنا بل يكون رهنه اما
 لو قال له امسكه يد سنك او باك
 فان رهن اتفاقا

قوله وخادمه المراد به المهر الذي اجره
 نفسه

قوله او اودعه هل المرتني ان يقض
 المبلغ قال ابو حنيفة لا وعنده هذا
 ان في رهنه فان ضمنه رجع على المهر

قوله وان اقرى الا لانه صار غاصبا فان
 رهنه خاتم فحقيقه فلو باع من لانه
 متعده بالاستعمال لانه غير ملاوون فيه
 والبيع والميراث سواء وان جعله في
 بقعة الا ما بيع كان رهنا بما فيه لانه
 لا يفسد كذا عادة وكذا الثوب ان
 لبسته لمسا متعديا ضمن وان جعله
 على عاتقه لم يضمن وان لبسه خاتما
 فوق خاتم ان كان على عاتقه لم يضمن
 بل يفسد خاتما ضمن والا فلا

قوله ولمرتني ان يقض الرهن بغير استيناف عقد ولو اعاره احداهما اخيا فالمرتني
 باذن الآخر سقط حكم ضمان الرهن في المال ولكل واحد منهما ان
 يرد رهنا كما كان وهذا بخلاف الايجان والرهنة من اجنبي ازاياش
 احداهما بالذات من الآخر حيث يخرج من الرهن ولا ينفذ الا برضى
 استئناف ولو مات الراهن قبل الرد الى المرتني كان المرتني
 اسوة المراء فيه اما بالعاري فلم يتعلق به حتى وان استعاره
 الى مرتني من الراهن فملكه قدما ان ماخذ في العمل هلك على

سنة ١٢٠٠ هـ اجتمع الراعي والرهن من الرهن فخرج من الرهن فلا يعود الا بالاستيفاء وكذا اذا اجتمع الراعي من غير المرتين فاجاز المرتين
 او اجتمع المرتين من غير فاجاز الرهن فاجازت الاجارة وخرج المرتين من الرهن ولم يعد اليه في المخرج ليس المرتين ان يوجز
 الرهن فان اجتمع بغير اذن الراعي سلم الى المتاجر وعقده في يد المتاجر كان الراعي بالخيار ان شاء فني المرتين قيمته وقت
 التسليم او المتاجر ويكون رهنا مكانه وان شاء فني المتاجر فان هدم رجع بما فني على المرتين ولا تجب عليه الاجرة وان فني المرتين
 لا يرجع بما فني على المتاجر ولكن يرجع عليه بما استوفى من المئذنة الى وقت الهلاك ولا يطيب له ولولم يفتن الرهن فاستوفى من المرتين
 عذر رهنا كان وان اجتمع المرتين باذن الراعي او الراعي باذن المرتين او اجتمع احداهما بغير اذن صاحبه فمجازها تحت الاجارة
 وبطل الرهن بركنه الاجرة للمرافعة والارادة (١٥١) قبضا الى العاقبة ولا يعود رهنا ان انقضت مدة الهبة الا بالاستيفاء وليس
 للراعي ان يرهى الرهن فان رهنه
 فاجاز المرتين بطل الرهن الا بالاجاز

فالمرتين احق به من سائر الغرماء (فاذا اخذه) المرتين (عاد الضمان) لعود
 سببه وهو القبض (واذا مات الراهن باع وصبه الرهن) لقيامه مقامه
 (وقضى) به (الدين فان لم يكن له وصي نصب القاضى وصبا وامره ببيعه)
 لان القاضى نصب ناظرا لحقوق المسلمين اذا عجزوا عن النظر لانفسهم والنظر
 في نصب الوصى ليؤدى ما عليه ويستوفى ما له هدايه (كتاب الحجر) هو لغة
 المنع وشرا منع من نفاذ تصرف قولى و (الاسباب الموجبة للحجر ثلاثة
 الصغر) لانه ان كان غير مميز كان عديم العقل وان كان مميزا فمقله ناقص
 (والرق) لانه وان كان فيه اهلية لكنه بحجر عليه رعاية لحق المولى كيلا تبطل
 منافع عبده باجماع نفسه (والجنون) لانه ان كان عديم الافاقة كان عديم
 العقل كالصبي الغير المميز وان وجدت في بعض الاوقات كان ناقص العقل
 (ولا يجوز تصرف الصبي) الغير المميز مطلقا ولا المميز (الا باذن ولبه)
 فان اذن له ولديه جاز تصرفه لان اذن المولى آية اهليته اذ لولا اهليته لم
 يأذن له (ولا) يجوز تصرف العبد الا باذن سيده لان منحه لحق المولى فانما
 اذن له فقد رضى باسقاط حقه فيتصرف باهليته ان كان بالفاغاة فلا وان كان
 صغيرا كان بمنزلة الحر الصغير (ولا يجوز تصرف المجنون المطلوب على عقله
 بحال) اى في جميع الاحوال سواء كان باذن المولى او لا واراد بالمطلوب الذى
 لا يفيق واما الذى يجن ويفيق فحكمه كميز نهياه (ومن باع من هؤلاء
 شيئا) الاشارة الى الصبي والعبد بطريق اطلاق الجمع على ما فوق الواحد
 او الى الثلاث ويراد المجنون الذى يجن ويفيق يدلىل قوله وهو يعقل البيع فانه
 كالميز كامر (او اشتراه وهو يعقل البيع) بان يعلم ان البيع سالب والشراء جالب
 (ويقصده) بان يكون غير هازل (فالولى بالخيار ان شاء اجازه اذا كان فيه
 مصلحة وان شاء فسخه) لان عقدهم بنقد موقوفا لا احتمال الضرر فاذا
 اجاز من له الاجازة فقد تعينت جهة المصلحة فنفذ (وهذه المعاني الثلاثة)
 المذكورة انما (توجب الحجر في الاقوال دون الافعال) لانها لا مرد لها
 لوجودها حسا ومشاهدة بخلاف الاقوال لان اعتبارها موجودة بالشرع
 والقصد من شرطه الا اذا كان فعلا يتعلق به حكم يندرى بالشبهات كالحدود
 والقصاص فيجعل عدم القصد في ذلك شبهة في حق الصبي والمجنون هداية

مطل

في بيات الحج

قوله هو لغة المنع ومنه سمي الحجر حجرا
 لصلابته لانه يمنع الفرج عن ان يوءش
 فيه ومنه سمي الحطيم حجرا لانه يمنع من
 البيت

قوله ولا يجوز تصرف المجنون المطلوب
 الذى لا يفيق احلاصا اذا كان يفيق
 ويعقل في حاله فاقصده فتمسكه في حال
 افاقته جائز

قوله فالولى الى واخره به عن الصبي
 الطائى فانه لا يجوز وان اجازت الولي
 بخلاف الصبي البصير

قوله في الاقوال الاداء به الصبي الذى لا يعقل
 والمأذون الذى لا يعقل البيع والشرع
 اما اذا كان الصبي والمأذون يعقل
 البيع والشرع فانهم يوافقون باقوالهم لا بالاداء
 كما اخذ بافعاله حتى لو اقر ان لثلاث
 عليهم ما يترد عليهم لم يردوا ولا يثبت المأذون
 يوافق باقواله كما اخذ بافعاله فان
 كان للصبي سبب سلب الحق منه فان
 لم ينف جميع العبدية والصبي يتسقط
 حتى يستغنى الله

قوله قال الصبي الى اما النفع المحض فيصير منها ما يشترطه مثل قبول الهبة والصدقة وكذا اذا اجر الصبي نفسه ومضى عما ذكره الفقه وجبت
 الهبة استحقاقا ومضى قبوله بدون النفع من العبد المحجور عليه بشرط ان المولى لا ينفذ مضي وعرض عبادة الصبي في مال غيره وطله في
 غيره وعناق غيره الى وقوله ولا يصح ان لقوله عليه السلام كل طلاق راقع الاطلا في الصبي والمتزوج والعناق يقتضي مهر فلا
 يصح من الصبي والمجنون كالتهبة والبراءة وسراوه بالطلاق طلاق امراته اما اذا وكل رجل صبيًا بطلاق امراته
 فطلاقها طلقت امراته الموكلة ومراوده بالعتاق ايضا اذا كان بالقول اما اذا ملكه ذراعه حر من عتق عليه الى

(١٥٢)

(قال الصبي والمجنون لا يصح عقودهما ولا اقرارهما ولا يقع طلاقهما ولا عتاقهما)
 لعدم اعتبار اقوالهما (فان اتلفا شيئا من ماله ضامانه) لوجود الاتلاف حقيقة
 وعدم افتقاره الى قصد كما في النائم اذا انقلب على ماله فالتلفه زمه الضمان
 (واما العبد فاقواله نافذة في حق نفسه) لقيام اهليته (غير نافذة في حق مولاه)
 رعاية لجانبه لان نفاذه لا يعرئ عن تعلق الدين برقبته او كسبه وفي ذلك اتلاف
 لمال المولى (فان اقر بماله زمه بعد الحرية) لوجود الاهلية واتنفا المانع (ولم
 يلزمه في الحال) لوجود المانع (وان اقر) العبد (بحد او قصاص زمه في
 الحال) لانه مبقى على اصل الحرية في حق الدم حتى لا يصح اقرار المولى
 عليه بذلك (وينفذ طلاقه) لانه اهل له وليس فيه ابطال ملك المولى ولا
 تصويت منافعه فينفذ (وقاله ابو حنيفة لا يحجر على الصبي) اي الخفيف
 العقل المتلف لما له فيما لا غرض له فيه ولا مصلحة (اذا كان) خاليا عما يوجب
 الحجر بان كان (بالفا عا فلا حر او تصرفه في ماله جائز) لوجود الاهلية (وان كان
 منبرا مفسدا يتلف ما له فيما لا غرض له فيه ولا مصلحة) لان في سلب ولايته
 اهدار آدميته والحاقه بالبهائم وهو اشد ضررا من التبذير فلا يتحمل الا على
 لدفع الادنى حتى لو كان في الحجر دفع ضرر عام كالحجر على الطبيب الجاهل
 والمفتي الماجن والكاري الفلس جاز اذ هو دفع الاعلى بالادنى هدايه (الا انه
 قال) الامام (اذا بلغ الفلام غير رشيد) لاصلاح ماله (لم يسلم اليه ماله)
 اوائل بلوغه بل (حتى يبلغ خمسا وعشرين سنة) لان المنع باعتبار اثر الصبا
 وهو في اوائل البلوغ وينقطع بتناول الزمان وهذا بالاجماع كما في الكفاية
 وانما الخلاف في تسليبه له بعد خمس وعشرين كما يأتي فلو بلغ مفسدا وحجر
 عليه اولا فسلمه اليه فضاع ضمه الوصي ولو دفعه اليه وهو صبي مصلح واذن
 له في التجارة فضاع في يده لم يضمن كما في المنع عن الخاتبة وفي الولو الجية
 وكما يضمن بالدفع اليه وهو مفسد فكذا قبل ظهور رشده بعد الادراك وفي
 فتاوى ابن الشلب وخير الدين الرملي لا يثبت الرشد الابحجة شرعية اه (وان
 تصرف فيه) اي في ماله (قبل ذلك) المقدار المذكور من المدة (نفذ تصرفه)
 لوجود الاهلية (واذا بلغ خمسا وعشرين سنة سلم اليه ماله وان لم يونس
 منه الرشد) لان المنع عنه بطريق التأديب ولا يتأدب بعد هذا غالبا الا يرى

قوله الصبي من خفيف العقل الجاهل
 بالامور الذي لا يحسن له العمل بخلاف
 موصيه الشرع فيجب عليه كما يجب على
 الطبيب الجاهل والمفتي الماجن والمال
 فلسي فان هؤلاء يحجر عليهم ويمنع
 ما لمقتضى المصلحة هو الذي يعلم الناس
 ليعمل الباطلة كما تريد المرأة لتفارق
 زوجها او الرجل لتسقط عنه الزكاة
 ولا يباي الى ان يجعل حراما او حراما حلالا
 والطبيب الجاهل ان يستقي الناس
 رواة هؤلاء والمالوس الفلس ان
 يكون ملا لغيره ابل ولا مال حتى
 يته واذن جازا وان الحز في حق نفسه
 انه في حكم

انه قد

قولوا له من هذا الماله ان ينزل في اربع مائة مائة وتسفقات وقال محمد المحقق
 بن علي نفسه ولا ينزل في بنته ولا اخته ١٥٥ هـ راجع

(١٥٣)

انه قد يصبر جدا في هذا السن فلا فائدة في المنع فلزم الدفع قال في التصحيح
 واعتمد قوله المحبوني وصدر الشريعة وغيرهم (وقالا يحجر على السفه
 ويمنع من التصرف في ماله) نظرا اليه اعتبارا بالصبايل اولى لان
 الثابت في حق الصبي احتمال التبذير وفي حقه حقيقة ولهذا منع
 عنه المال ثم هو لا يقيد بدون الحجر لانه يتلف بلسانه ما منع من يده هداية قال
 القاضي في كتاب الجحطان والفتوى على قولهما قلت هذا صريح وهو اقوى
 من الالتزام اه تصحيح قال شيخنا ومراده ان ما وقع في المتن من القول بعدم
 الحجر تصحيح بالالتزام وما وقع في قاضي خان من التصريح بان الفتوى على
 قولهما نصريح بالتصحيح فيكون هو المعتقد اه وفي حاشية الشيخ صالح مانصه
 وقد صرح في كثير من المعبرات بان الفتوى على قولهما اه وفي القمهستاني
 عن التوضيح انه المختار قال في المنع وافتي به الحنفى وابوالقاسم وجعل عليه
 الفتوى مولانا في بحره اه (فان باع) بعد الحجر (لم ينفذ يمينه) لوجود الحجر
 (وان كان فيه) اى يمينه (مصلحة اجاز الحاكم) نظرا له (وان اعتق)
 المحجور عليه (عبدا) له (نفذ عنه) لان الاصل عندهما ان كل تصرف يوثر
 فيه الهزل يوثر فيه الحجر وما لا فلا والعق مما لا يوثر فيه الهزل فيصح منه
 (وكان عليه ان يسعى في قيمته) لان الحجر لاجل النظر وذلك في رد العلق
 الا انه متعذر فيجب رده برديته (وان تزوج امرأة جاز نكاحه) لانه لا يوثر
 فيه الهزل ولانه من حوائجه الاصلية (فان سمي لها مهورا جاز منه مقدار
 مهر مثلها) لانه من ضرورات النكاح (وبطل الفضل) لانه لا ضرورة
 فيه ولو طلقها قبل الدخول وجب لها النصف لان النسيئة صحيحة الى مقدار
 مهر المثل وكذا اذا تزوج بربع نسوة هداية (وقالا) ايضا (فمين بلغ غير
 رشيد لا يدفع اليه ماله ابدا) وان بلغ خمسا وعشرين (حتى يونس منه
 الرشد) لان علة المنع السفه فيبقى ما بقيت العلة كالصبي (ولا يجوز تصرفه
 فيه) اى في ماله توفيرا لفائدة الحجر عليه الا ان يكون فيه مصلحة له فيجيزه
 الحاكم (وتخرج الزكاة من مال السفه) لانها واجبة بإيجاب الله تعالى
 كالصلاة والصوم الا ان القاضي يدفع قدر الزكاة اليه ليصرفها الى مصرفها
 لانه لا بد من نيته لكونها عبادة لكن يبعث معه امينا كيلا يصرفه في

قول لانه يصبر جدا وذلك ان ادنى ماله
 يبلغ فيها التلذذ اننى عسسته ثم يتزود
 فتعمل منه فتولد اموات لسته اشهر ثم
 يموت اننى عسسته ثم يتزود فتعمل
 منه فتولد اموات لسته اشهر فذلك
 خمسة وعشرون سنة ومحال ان يكون
 جلا ولم يبلغ اشد ١٥٥

قولوا ان كان فيه مصلحة الى يمين اذا كان
 القمى قاطعا في يد السفه وغيره او يميل
 القيمة اما اذا خلع القمى فذلك لو كان
 بغير قاطع لا يجوز الحاكم كذا في
 عن المسبحة بزيادة

قولوا ان الحاكم يتقدم لان تصرفه في اية
 عليه لا يجوز ١٥٥ ج

قولوا ان اصابه في الذنوب برعبه
 تدبير ولا يجب عليه السعاية ما دام
 المولى حيا فانه امانات ولم يونس منه الرشد
 سمي في قيمته موهبا وقيمة الموهب للمثل
 قيمته مونا وقيل نصف قيمته مونا وعليه
 القمى وقيمة ام الولد ثلث قيمتها
 مونا وقيمة المالك ثلث نصف قيمته مونا
 فان جاءت جارية بولد فادعاه
 تحت نسبه منه وكانت ام ولد له
 فان مات كانت حرة ولا حرة عليها
 اما لو لم يكن لها ولد وقال هذه ام ولدى
 كانت ام ولد له ولا مهرها السعاية بموته
 ١٥٥ ج

قوله فان اراد الا وكذا لا يمنع من العرق
الواحدة والله من القرائن اهـ

قوله في القرب الى والفرق بينهما ان القربة
هي ما يصير عبادة بواسطته كبناء القنطرة
والمساجد والقناطر والرباط وابواب الخ
عام تشاؤم القربة وبغيرها فهو من عطف
الاعم على الاخص اهـ

بلوغ الغلام والجارية

قوله وبلوغ الغلام في هذا بلوغ الاعلا
اما الاذن الذي يصدق فيه الغلام فواثني
عشر سنة والاثنى تسع سنين اهـ

قوله فحتى الا مقوله تعالى حتى يبلغ اشده
واو شد في الصبي لما ينشئ كذا قال ابن
عباس والجربور اهـ

قوله وقال ابو يوسف في الاول لا يقتر نبات
الغانة وعن ابى ثوبان اعتبارها واما بلوغ
الغنى فلا يتم فيه بالبلوغ في ظاهر الروي
وقيل يتم به كذا في الخنزير واما شمس
الابط وان رب فعل هذا الخلال واما
زمن الشمس ونقل الصوت فلا عين به
اهـ

قوله قال قول قوله لو باع الصبي
او البنت وقال انما بلغ في ذلك قال به
انا غير بالغ فينقل فان كان قوله الاول
في وقت يمكن البلوغ فيه لم يلغ في
الى جوده بعده وقت امكانه اثني
عشر سنة ولو اقرانه اطلق مالا
في صباه لزمه الان كما لو قامت به
البينة اهـ

غير وجهه هداية (وينفق) منه (على اولاده وزوجته و) كل (من
يجب عليه نفقته من ذوى ارحامه) لان احبائه ولده وزوجته من خواجه
والانفاق على ذوى الرحم واجب عليه حقا لقربته والسف لا يطل حقوق
الخلق (فان اراد) ان ينجح (حجة الاسلام لم يمنع منها) لانه واجب عليه
بإيجاب الله تعالى من غير صنعه (و) لكن (لا يسلم القاضي النفقة اليه و) انما
(يسلمها الى ثقة من الحاج ينفقها عليه في طريق الحج) كبلاتلفها في غير
هذا الوجه (فان مرض واوصى بوصايا في القرب وابواب الخير جاز ذلك في
ثلث ماله) لان الوصية مأمور بها فلا يمنع منها ولان الحجر كان نظرا له حال
حياته والنظر في اعتبار وصيته حال وفاته (وبلوغ الغلام بالاحتلام) في
النوم مع رؤية الماء (والاحبال والازال) في اليقظة (اذا اوطى) والاصل
هو الازال والاحبال دليله (فان لم يوجد ذلك) المذكور (فحتى يتم له ثمان عشرة
سنة) ويعطى في التاسعة عشر (عند ابى حنيفة وبلوغ الجارية بالحيض
والاحتلام والحبل) والازال ولم يذكره صريحا لانه قلما يعلم منها والاصل هو
الازال والحيض والحبل دليلهما (فان لم يوجد ذلك) المذكور (فحتى يتم لها
سبع عشرة سنة) وتطعن في الثامنة عشر عند ابى حنيفة ايضا (وقال ابو
يوسف ومحمد اذا تم للغلام والجارية خمس عشرة سنة فقد بلغا) لان العادة
القاشية ان البلوغ لا يتأخر عن هذه المدة قال الامام برهان الائمة البرهاني
والامام النسفي وصدر الشريعة وبه يفتى وقال الامام ابو الباس احمد بن
على البعلبكي في شرحه وقولهما رواية عن ابى حنيفة وعليه الفتوى تصحيح
(واذا راهق الغلام والجارية) اى قارب البلوغ (واشكل امرهما في البلوغ)
وعدمه (فقالا قد بلغا فاقول قولهما) لانه معنى لا يعرف الا من جهتهما
فاذا اخبر به ولم يكذبهما الظاهر قبل قولهما فيه كما يقبل قول المرأة في الحيض
هداية (واحكامهما) بعد اقرارهما بالبلوغ (احكام البالغين) قال ابو الفضل
الموصلي وادنى مدة يصدق فيها الغلام على البلوغ اثنا عشر سنة والجارية
نسع سنين وقيل غير ذلك وهذا هو المختار تصحيح (وقال ابو حنيفة لا اجبر
على القليس (في الدين) اى بسبب الدين (واذا وجبت الديون على رجل
وطلب غرامه حبسه) اى حبس المديون (والحجر عليه) عن البيع والشرا

(لم اجبر عليه) لان في الحجر عليه اهدار اهليته فلا يجوز له دفع ضرر خاص
 اعني ضرر الدائن واعتراض بالحجر على العبد لاجل المولى واجيب بان العبد
 اهدرت آدميته بسبب الكفر (وان كان له مال لم يتصرف فيه الحاكم) لانه
 نوع حجر ولانه تجارة لا عن تراض فيكون باطلا بالنص (ولكن بحسبه) الحاكم
 (ابدا حتى يبيعه) بنفسه (في دينه) اي لاجل قضاء دينه لان قضاء الدين
 واجب عليه والمطالبة ظلم فيحبسه الحاكم دفعا لظلمه وايصالا للحق الى
 مستحقه (فاذا كان له دراهم ودينه دراهم قضاها القاضي بغير امره) لان
 من له دين اذا وجد جنس حقه اخذه من غير رضاه فدفع القاضي اولي
 (وان كان دينه دراهم وله دنائير) او بالعكس (باعها القاضي في) اي لاجل
 قضاء (دينه) وقضاها بغير امره لان الدراهم والدنائير متخذان جنسا في
 الثمنية والمالية حتى يضم احدهما للآخر في الزكاه (وقالا) اي ابو يوسف
 ومحمد (اذا طلب غرماء المفلس الحجر عليه حجر عليه القاضي ومنعه من
 البيع) اي باقل من ثمن المثل (والنصف) بماله (والاقرار حتى لا يضرب الغرماء
 وباع) القاضي (ماله ان امتنع المفلس من بيعه) بنفسه (وقسمه بين غرمائه
 بالحصص) على تقدير ديونهم ويباع في الدين النقود ثم العروض ثم الصغار يبدأ
 بالابسر فالابسر لما فيه من المسارعة الى قضاء الدين ويترك عليه دست
 من ثياب بدنه ويباع الباقي لان به كفاية وقيل دستان لانه اذا غسل
 ثيابه لا بد له من ملابس هداية (فان اقر في حال الحجر باقرار) لاحد (لزمه
 ذلك) الاقرار (بعد قضاء الديون) لانه تعلق بهذا المال حق الاولين فلا
 يتمكن من ابطاله بالاقرار لغيرهم وان استفاد ما لا بعد الحجر نفذ اقراره فيه
 لان حقهم لم يتعلق به جوهره (وينفق على المفلس من ماله وعلى زوجته
 واولاده الصغار وذوي ارحامه) لان حاجته الاصلية مقدمة على حق الغرماء
 (واذا لم يعرف للمفلس مال وطلب غرماءه حبسه وهو) اي المفلس (يقول
 لامال لي حبسه الحاكم) ولم يصدق في قوله ذلك (في كل دين التزمه بدلا
 عن مال حصل في يده) وذلك (كتم مبيع وبدل القرض) لان حصول ذلك في يده
 بدل على غناه فكان ظالما بالمطل (و) كذلك (في كل دين التزمه بعد كالمهر والكفالة
 لان التزام ذلك دليل على ثروته وقدرته على ادائه) ولم يحبس (ويصدق في دعوى

الفقر (فما سوى ذلك) وذلك (كموض الغصوب وارث الجنابات) لان الاصل هو الاصدار فلم يثبت خلافه لم يثبت ظله ومالم يثبت ظله لا يجوز حبسه ولذا قال (الا ان تقوم اليئة ان له مالا) فيثبت بحبسه لاثبات اليئة خلاف ما ادعاه (واذا حبسه القاضي شهرين او ثلاثة) او اقل او اكثر بحسب ما يراه الحاكم قال في التصحيح وفي الهداية والمحيط والجواهر والاختيار وغيرها التصحيح ان التقدير مقوض الى رأى القاضي لاختلاف احوال الناس فيه (سال) القاضي (عن حاله) من جيرانه العارفين به (فان لم يتكشف) اى يظهر (له) اى للمحبوس (مال) وتطلب على ظن القاضي انه لو كان مال لظهر (خلى سبيله) لوجوب النظرة الى مسيرة (وكذلك اذا اقام) المفسس (اليئة) بعد حبسه (انه لا مال له) قبلت بيته رواية واحدة وخلى سبيله وان اقامها قبل الحبس ففيها روايتان وعامة المشايخ على عدم القبول جوهره (ولا يحول) القاضي اذا خلى سبيل المديون (ينة وبين غرمائه بعد خروجه من الحبس ولازمونه) كيلا يمتحن ولكن (لا يمتنونه من التصرف) في البيع والشرا (والسفر) ولا يدخلون معه اذا دخل داره لحاجته بل يجلسون على بابيه حتى يخرج ولو اختار المطلوب الحبس والطالب الملازمة فالخيار للطالب هدايه (و) ياخذون فضل كسبه ويقسم بينهم بالحصص (لاستواء حقوقهم في القوة) (وقالا) اى ابو يوسف ومحمد (اذ افلسه الحاكم حال يئنه) اى بين المديون (وبين غرمائه) لان القضاء بالا فلاس عندهما يصح فثبت العسرة ويستحق النظرة وعنده لا يتحقق القضاء بالا فلاس لان المال غاد ورايح ولان وقوف الشهود على المال لا يتحقق الا ظاهرا فيصلح للدفع لا لابطال الحق في الملازمة (الا ان يقيموا) اى الغرماء (اليئة انه قد حصل له مال) لان بيته اليسار ترجح على بيته الاعصار لانها اكثر اثباتا اذ الاصل العسرة (ولا يحجر على الفاسق اذا كان مصلحا لاله) لان الحجر شرع لدفع الاسراف والتبذير والمفروض انه مصلح لاله (والفسق الاصلى) بان بلغ فاسقا (والطارى) بعد البلوغ (سواء) في عدم جواز الحجر (ومن افلس) او مات (وعنده منافع لرجل بعينه) كان (ابتاعه) ونسله (منه فصاحب المتاع اسوة) لبقية (الغرماء فيه) لان حقه في ذمته كسائر الغرماء وان كان قبل قبضه كان صاحبه احق به

وحبسه

ولا بالحصص كرجل مات وعلم ما به
وهو ولا من ثلاثة ولا من عشرة ولا من
سبعة ولا من اربعين وربما تجوز اربعون
اية وستون فيقرب لخاصة المائة مائة
اربعين وثمان مائة وثمان مائة
مائة وعشرون وهو الذي يخص من اربعة
ميراث لخاصة الثلاثة في اربعة وعشرين
على مائة وثمان مائة سبعة ونصف
لخاصة الفسرين خمسة ولخاصة
لشركة اثنتان ونصف فالكل اربعون
وسبعة عشر

ذمة	١٠٠	٢٥
تكم	١٠٠	٢٥
حاله	١٠٠	٢٥
تكم	١٠٠	٢٥

لانك اذا نسيت المائة من مجموع
الدرون تحسبها تحت امانها وذلك
مئة وعشرون وتسمى المائة ثلثيها
من مجموع الدرون تحسبها ثلثيها ونصف
ثمنين فيعطى حاجب الثلاثة ثمنين
الاربعة ونصف ثلثيها ونصف سبعة
ونصفي ونسبة الفسرين من مجموع الدرون
ثمنين فيعطى حاجب الفسرين من الدرونين
ثمنين ونصف ونسبة الفسرين ثمنين
ثمنين فيعطى ثمنين ثمنين ثمنين
وهو اثنتان ونصف وسبعة

مطلوب
في بيان حكم الاقرار

وحسبه يثبت * (كتاب الاقرار) * هو لغة الاعتراف وشرعا الاخبار بمحق عليه وهو حجة قاصرة على المقر (اذا اقر الحر) فبده به ليصح اقراره مطلقا فان العبد المحجور عليه يتأخر اقراره بلال الى ما بعد التقى وكذا المأذون فيما ليس من باب التجارة (البالغ العاقل) لان اقرار الصبي والمجنون خبر لازم لانعدام اهلية الالتزام الا اذا كان الصبي مأذونا لانه ملحق بالبالغ يحكم الاذن (بمحق لزمه اقراره) لثبوت ولاينه (مجهولا كان ما اقر به او مطلوما) لان جهالة المقر به لا تمنع صحة الاقرار لان الحق قد يلزمه مجهولا بان اتف مالا لا يدري قيمته او يخرج جراحه لا يعلم ارشها او تنق عليه بقية حساب لا يحيط به علمه والاقرار اخبار عن ثبوت الحق فيصح به بخلاف الجهالة في المقر له لان المجهول لا يصلح مستغنا (ويقال له) اي للمقر (بين) ذلك (المجهول) ليتمكن من استيفائه (فان لم يبين اجرة القاضي على البيان) لانه لزمه الخروج عما لزمه بصحيح اقراره وذلك بالبيان (فان قال لفلان على شيء) او حق (لزمه ان يبين ما له فيه) لانه اخبر عن الوجوب في ذمته وما لا قيمة له لا يجب في الذمة فان بين غير ذلك يكون رجوعا وليس له ذلك (والقول فيه) اي في البيان (قوله مع يمينه ان ادعى المقر له اكثر من ذلك) الذي يثبت لانتكازه الزائد (واذا قال له على مال فللرجع في بيانه اليه) لانه هو المجهول (ويقبل قوله) في البيان (في القليل والكثير) لان اسم المال يطلق عليهما فانه اسم لما يؤول اليه لا يصدق في اقل من درهم لانه لا يعد مالا عرفا (فان قال) في اقراره له على مال عظيم لم يصدق في اقل من ما في درهم) لانه اقر بمال موصوف فلا يجوز الفاء الوصف والنصاب عظيم حتى اعتبر صاحبه غنيا هدايه (وان قال) له على (دراهم كثيرة لم يصدق في اقل من عشرة دراهم) لانها اقصى ما ينتهي اليه اسم الجمع يقال عشرة دراهم ثم يقال احد عشر درهما فيكون هو الاكثر من حيث اللفظ فيصرف اليه وهذا عندنا حقيقة وعندهما لم يصدق في اقل من ما تين قال في التصحيح واعتمد قول الامام النسفي والمجوبى وصدر الشريعة (وان قال) له على (دراهم فهي ثلاثة) اعتبارا لادنى الجمع (الا ان يبين اكثر منها) لان اللفظ يحتمله (وان قال) له على (كذا كذا درهما لم يصدق في اقل من احد عشر درهما) لذكره عددين مجهولين ليس بينهما

حرف صطف وأقل ذلك من المفسر أحد عشر (وان قال كذا وكذا درهم لم يصدق في أقل من أحد وعشرين درهما) لذكره عدد دين مجهولين بينهما حرف الصطف وأقل ذلك من المفسر أحد وعشرون فيحمل كل وجه على نظيره ولو قال كذا درهما فهو درهم لأنه تفسير للهم ولو ثلث كذا بغير الواو فأحد عشر لأنه لا نظيره وان ثلث بالواو فأثثة واحد وعشرون وان ربع يزداد عليها الف لان ذلك نظيره هدايه (وان قال) القر (على) او قبلي (فقد اقر دين) لان على صيغة ايجاب وقبلي يبنى عن الضمان ويصدق ان وصل به هو وديعة لأنه يحمله مجازا وان فصل لا يصدق لتقرره بالسكوت (وان قال) له (عندي او معي) او في بيتي او في كيسي او في صندوقي (فهو اقرار بامانة في يده) لان كل ذلك اقرار بكون الشيء في يده وذلك يتنوع الى مضمون وامانة فيثبت اقلهما وهو الامانة (واذا قال له رجل لي عليك الف درهم) مثلا (فقال) مخاطبا (انزها او انتفدها او اجلني بها او قد قضيتكها فهو اقرار) له بها لرجوع الضمير اليها فكانه قال اتزن الالف التي لك على وكذا انتفدها واجلني بها وقضيتكها لان التأجيل انما يكون في حق واجب والقضاء يتلو الوجوب ولو لم يذكر الضمير لا يكون اقرارا لعدم انصرافه الى المذكور فكان كلا ما مبتدا كما في الهداية (ومن اقر دين موجد فصدقه المقر له في الدين وكذبه في) دعوى (التأجيل لزمه الدين) الذي اقر به (حالا) ولم يصدق في دعوى التأجيل (و) لكن (يستخلف المقر له في الاجل) لانه منكر حقا عليه واليمين على المنكر (ومن اقر) بشيء (واستثنى) منه بعضه (متصلا باقرار صحيح الاستثناء وزمه الباقي) لان الاستثناء تكلم بالباقي بعد الثبوت ولكن لابد من الاتصال لكونه مفعلا (وسواء استثنى الاقل او الاكثر) قال في التبايع والمذكور هو قول الامام وعندهما ان استثنى الاكثر بطل استثنائه وزمه جميع ما اقر به وقال في المحيط هو رواية عن ابي يوسف ولذلك كان المعتمد ما في الكتاب عند الكل فجميع (فان استثنى الجميع لزمه الاقرار وبطل الاستثناء) لان استثناء الجميع رجوع فلا يقبل منه بعد الاقرار (وان قال له على مائة درهم الا دينار او الا قفيز خطبة لزمه مائة درهم الا قفيز) ما استثناء من (الدينار او القفيز) قال الاسيحاوي وهذا استحسان

قوله فقال الا وسلم ما لو قال خذها
وتناولها او استوفها ونحو اقرار

قوله ولو لم يذكر الا لانه قال اتزن اخذ
واستوف او تناول او فوج كسك
هات من اقل فليس باقرار لان هذا
يذكر الاستثناء ولو قال معي جاد
او زبوني ففقه خلافي ولو قال فم
صدق فهو اقرار

قوله فان استثنى في ذات استثنى ببطلان
فالاول في والثاني اجماعا كقول القلان على
عشرة الاثمة الاثمانية فانه يلزم
ثمة ولو قال عشرة الاثمة الا
درهما لزمه ثمانية

قوله وبطل هذا اذا كان المستثنى من
جنس المستثنى منه اما اذا كان من
غلاجه كذا اذا كان المستثنى من مائة
درهم ففقه خطبة او دينار وقفة ففقه
تزيد على المائة في ولم يلزمه شيء

قوله وان قال الا ثلثه فله مائة درهم الا في ما لم يصح الاستثناء

اخذ به ابو حنيفة وابو يوسف والقياس ان لا يصح الاستثناء وهو قول محمد
 وزفر والصحيح جواب الاستحسان واعتمده المجبى والتسفي كذا في التصحيح
 (وان قال له على مائة ودرهم فالمائة كلها دراهم) لان الدرهم بيان للمائة
 عادة لان الناس استعملوا تكرار الدرهم واكتفوا بذكره سرية وهذا فيما يكثر
 استعماله بكثره اسبابه وذاتي المقدرات كالمكيلات والموزونات لانها ثبتت ههنا
 في الذمة صلا وقرضا وثما بخلاف الثياب وما لا يكال ولا يوزن ولذا قال
 (وان قال) له على (مائة وثوب) زعمه ثوب واحد والمرجع في تفسير المائة اليه
 لعطفه مضرا على مبهم والعطف لم يوضع للبيان فثبت المائة مبهمة فيرجع
 في البيان اليه لانه المبهم (ومن اقر بحق وقال انشاء الله متصلا باقراره لم
 يلزمه الاقرار) لان التعلق بمشيئة الله تعالى ابطال عند محمد وتطلى بشرط
 لا يوقف عليه عند ابى يوسف فكان احداما من الاصل (ومن اقر بشرط
 الخيار زعمه الاقرار) لصحة اقراره (وبطل الخيار) لانه للفسخ والاقرار لا يقبله
 (ومن اقر بدار واستثنى بناها لنفسه فلمقره الدار والبناء) جميعا لان البناء
 داخل فيه معنى لا لفظا والاستثناء انما يكون بما يتناوله الكلام نصا لانه
 تصرف لفظي والفص في الخاتم والنقطة في البستان نظير البناء في الدار
 لانه يدخل بها لا لفظا بخلاف ما اذا قال الا ثلثها او الا يتا منها لانه داخل
 فيه لفظا هدايه (وان قال بناء هذه الدار والعرصة لفلان فهو كما قال)
 لان العرصة عبارة عن البقعة دون البناء فكأنه قال يباح هذه الارض دون
 البناء لفلان بخلاف ما اذا قال مكان العرصة ارضا حيث يكون البناء للمقره
 لان الاقرار بالارض اقرار بالبناء كالاقرار بالدار لان البناء تبع للارض (ومن
 اقر بتمر في قوصرة) بنشد يد الرء وتخفيفها وهاء التمر يتخذ من القصب وانما
 يسمى قوصرة مادام فيها التمر والا فهي زنبيل (زعمه التمر والقوصرة) وفسره
 في الاصل بقوله غصبت تمرا في قوصرة ووجهه ان القوصرة وهاء وظرف
 له وغصب الشيء وهو مظهر لا يتحقق بدون الظرف فيلزماته وكذا الطعام
 في السفينة والخطوة في الجوالي بخلاف ما اذا قال غصبت تمرا من قوصرة
 لان كلمة من لا تنزاع فيكون اقرارا بغصب المنزوع هدايه (ومن اقر بدابة
 في اصطبل زعمه الدابة خاصة) لان الاصطبل غير مضمون بالغصب عند ابى

قوله ومن اقر بالبناء كذا اذا اقر بموضع او غصبت
 او ديفة او عارية على ان الخيار يلا ثما
 وسواء صدق المقر له في الخيار او كذبه
 لان الخيار للمضي والاقرار لا يقبل
 النسخ ٨٥

حنيفة. وابن يوسف وعلى قياس قول محمد يضمهما ومثله الطعام في البيت
هدابه (وان قال غصبت ثوبا في مندبل زماه جيعا) لانه ظرف له لان الثوب
 يلف به وكذا لو قال ثوب في ثوب (وان قال له على ثوب في عشرة اثواب لم
 يلزمه عند ابن حنيفة وابن يوسف الا ثوب واحد) لان العشرة لا تكون
 ظرفا لواحد عادة والمتنع عادة كالمتمتع حقيقة (وقال محمد يلزمه احد عشر
 ثوبا) لان النقيض من الثياب قد يلف في عشرة فامكن جعله ظرفا او يحمل
 على التقديم والتأخير فكأنه قال عشرة اثواب في ثوب والثوب الواحد يكون
 وعاء للعشرة والصحيح قولهما وهو الموعول عليه عند النسفي والمحجوب وغيرهما كافي
التصحيح (ومن اقر بقصب ثوب وجاء بثوب معيب) يقول انه الذي غصبته
 (فالقول قوله فيه) مع يمينه لان الغصب لا يختص بالسليم (وكذلك) القول
 قوله (لو اقر بدراهم) انه اغتصبها او اودعها (وقال) متصلا او منفصلا
 (هي زيوف) لان الانسان يغصب ما يجد ويودع ما يملك فلا مقتضى له في
 الجياد ولا تعامل فيكون بيان النوع وعن ابن يوسف انه لا يصدق مفصلا
 اعتبارا بالثمن كما ياتي قريبا (وان قال له على خمسة في خمسة يريد الضرب
 والحساب لزمه خمسة واحدة) لان الضرب لا يكثر المال وانما يكثر الاجزا
 (وان قال اردت خمسة مع خمسة لزمه عشرة) لان اللفظ يحمله لان كلمة في
 تستعمل بمعنى مع (وان قال له على من درهم الى عشرة) او ما بين درهم الى
 عشرة (لزمه تسعة عند ابن حنيفة فيلزمه الابتداء وما بعده وتسقط القاية)
 وهذا اصح الاقاويل عند المحجوب والنسفي تصحیح (وقالا يلزمه العشرة كلها)
 لدخول القاية وقال زفر تلزمه ثمانية ولا تدخل القايستان (واذا قال له على
 الف درهم من ثمن عبد اشتريته منه ولم اقبضه) موصولا باقراره كما في
 الحاوي (فان ذكر عبدا بيمينه) وهو بيد المقر له (قيل للمقر له ان شئت فسلم
 العبد) الى المقر (وخذ الالف) التي اقر بها لتصادقهما على البيع والثابت
 بالتصادق كالثابت بالمعاينة (والا فلا شيء لك) لانه ما اقر بالمال الا عوضا
 عن العبد فلا يلزمه دونه (وان قال من ثمن عبد ولم يمينه لزمه الالف في
 قول ابن حنيفة) ولا يصدق في قوله ما قبضت وصل ام فصل لانه رجوع
 ولا يملكه وقالوا ان وصل صدق وان فصل لم يصدق واعتمد قوله البرهاني

والنسي وصدر الشريعة وابو الفضل الموصلي تصحیح (ولو قال له على الف من ثمن خمر او خنزير) او حر او مينة او مال قار (لزمه الالف) المقر بها (ولم يقبل تفسيره) عند ابي حنيفة وصل ام فصل لانه رجوع لان ثمن الخمر وما عطف عليه لا يكون واجبا واول كلامه للوجوب وقال اذا وصل لا يلزمه شيء لانه بين باخر كلامه انه ما اراد الا يجاب قال في التصحیح واعتمد قوله المذكورون قبله (ولو قال له على الف من ثمن متاع) او فرض (وهي زيوف وقال المقر له جباد لزمه الجباد في قول ابي حنيفة) لان هذا رجوع لان مطلق الصدق يقتضي السلامة عن العيب والزيادة عيب ودعوى العيب رجوع عن بعض موجه وصار كما اذا قال بضكه ميبا وقال المشتري سليما قال قول المشتري وقال ان قال موصولا صدق وان مفصولا لا يصدق قال في التصحیح واعتمد قوله المذكورون قبله (ومن اقرضه بخاتم فله الحلقة والفض) بالفتح وبكسر لان اسم الخاتم يتناولهما (وان اقرضه بسيف فله النصل) اي الحديده (والجفن) القرب (والجائل) جمع حمله بالكسر العلاقة لان اسم السيف ينطوي على الكل (وان اقرضه) له (بمحمله) بمجاه فجميع مفتوحين بيت بيتي للعروس يزين بالتياب والاسرة والستور (فله) اي المقر له (العيدان) التي تبنى بها المحلة (والكسوة) التي توضع على العيدان لان اسم المحلة يتناولهما (وان قال لجل فلانة على الف) درهم (فان) بين سيبا صالحا بان (قال اوصي) له (به فلان او مات ابوه فورثه) منه (فالاقرار صحیح) اتفاقا ثم ان جاءت به في مدة يعلم انه كان قائما وقت الاقرار لزمه فان جاءت به ميتا فالمال للوصي والمورث لانه اقرار في الحقيقة لهما وانما ينتقل الى الجنين بعد الولادة ولم ينتقل ولو جاءت بولدين حين فالمال بينهما وان بين سيبا مستحيلا بان قال باعني او اقرضني فالاقرار باطل اتفاقا ايضا (وان ابهم الاقرار) ولم يبين سببه (لم يصح عند ابي يوسف) وفي نسخة ابي حنيفة بدل ابي يوسف وقال محمد يصح لان الاقرار من الحجج فيجب اعماله وقد امكن بالجل على السبب الصالح ولا يي يوسف ان الاقرار مطلقه ينصرف الى الاقرار بسبب التجارة فيصبر كانه صرح به هدايه قال في التصحیح وفي الهداية والاسرار وشرح الاسبيحاني والاختيار والتغريب ونظم الخلافات ذكر الخلاف بين ابي يوسف

ومحمد وذكر في النافع الخلاف بين أبي خنيفة وأبي يوسف وذكر في البناء
قول أبي خنيفة مع أبي يوسف فقال قال أبو خنيفة وأبو يوسف في هذه
المسئلة أن بين المقر جهة صلحة كالارث والوصية رجع اقراره ولزمه والا فلا
وقال محمد صلح اقراره سواء بين جهة صلحة أو ابهم ويحمل اقراره على أنه
لوصي به رجل أو مات موثقه وترك ميراثا واعتمد قول أبي يوسف الامام
المبرهاني والنسفي وأبو الفضل الموصلي وغيرهم وحلل الكل لمحمد بالجل على
سبب صحيح وأن لم يذكره فالحفظ هذا فانه يقع اقراراته مطلقا عن السبب

لا يتصور أن يكون لها سبب صحيح شرعا (ولو اقر بحمل جارية أو جل
غاة لم يجل صح اقراره ولزمه) المقربة سواء بوجه سببا صالحا أو ابهم لأنه
رجحها صحيحا وهو الوصية من جهة غير فحمل عليه وهذا إذا علم وجوده
وقت الوصية جوهرية (وإذا اقر الرجل في مرضه موثقه) وحده سببا في
الوصايا (وهليه ديون) لزمته (في صحته) سواء علم سببه أو باقراره (وما عليه
ايضا (ديون لزمته في مرضه) لكن (بأسباب معلومة) كبذل ما ملكه أو

اهلكه أو صهر مثل امرأته نكحها) فدين الصحة والدين المعروف بالأسباب
مقدم على ما اقربه في مرضه لأن الأقرار لا يصير دليلا إذا كان فيه ابطال
حق الغير في اقرار المريض ذلك لأن جق غرماء الصحة تعلق بهذا المال
استيفاء ولهذا منع من التبرع والحطبة الا بقدر الثلث وأما تقدم المعروفة
الأسباب لأنه لا يتحقق ثبوتها لأن المصاير لا مرد له ولا يجوز للمريض أن
يقضي دين بعض الغرماء دون البعض لأن في إبطال البعض ابطال حق الباقيين
الا إذا قضى ما استقرضه في مرضه أو نقد ثمن ما اشتراه فيه (فإذا قضيت)

أي ديون الصحة والديون المعروفة بالأسباب (وفضل شيء) عنها (كان)
ذلك القاضل مبصروفا (فيمينا اقربه حال المرض) لأن الأقرار في ذاته صحيح
ولما رد في جق غرماء الصحة فإذا لم يبق لهم جق ظهرت صحته وإن لم يكن

دبون في صحته جاز اقراره) لأنه لم ينقض ابطال حق الغير ولا وكان المقر له
أولى من الورثة) لأن قضاء الدين من الجوائج الاصلحة وحق الوثية يتعلق
بالتركة بشرط الفراغ (واقرار المريض الورثة) بدين أو عين (بباطل) لتعلق
حق الورثة بماله في مرضه وفي تخصيص البعض به ابطال حق الباقيين

(الان يصدق فيه بقية الورثة) لان المانع تطلق حقهم في التركة فاذا صدقوه
زال المانع (ومن اقر لاجني في مرضه ثم قال هو ابني) وصدقته القرابة وكان
بحوث يولد لثله كما يأتي قريبا (ثبت نسبه) منه (ويطلق اقراره له) لان دعوة

النسب تستند الى وقت الطلق فتبين انه اقر لابنه فلا يصح (ولو اقر لاجنية
ثم تزوجها لم يبطل اقراره لها) لان الزوجية تقتصر على زمان الزوج فبقى
اقراره لاجنية (ومن طلق زوجته في مرضه ثلاثا) او اقل بسؤالها (ثم اقر

لها بدين ومات كوهني في العدة (فلها الاقل من الدين) الذي اقر به (ومن
ميزاتها منه) لانها مستحقة في ذلك الجواز ان يكون توذلا بالطلاق الى الصحيح
الاقرار فثبت اقل الامرين قيدنا بسؤالها وعدوام عدتها لانه بغير سؤالها
يكون كالا فلم الميزات بالفا ما بلغ ويبطل الاقرار ولذا انقضت عدتها قبل

موته ثبت اقراره ولا ميزات لها (ومن اقر بطلاق) بغير عن نفسه (ويولد لثله
لثله وليس له) اي المظالم (نسب معروف انه ابنه وصدقته المظالم) في دعواه
(ثبت نسبه عنه وان كان) لغير (حر ايضا وبشارك) المظالم المقر له (لورثة

في الميراث) لانه بثبوت نسبه صار كالمرورف النسب فيشاركهم بشرط كونه
يولد لثله كيلا يكون مكذبا ظاهرا وان لا يكون معروف النسب لان معروف
النسب يتمتع بثبوت من غيره وبشرط تصديقه لانه في يد نفسه اذا المستل في

علام يعبر عن نفسه حتى لو كان صغيرا لا يعبر عن نفسه لم يقبر تصديقه
(ويجوز اقرار الرجل بالوالدين والولد والزوج والمولى) لانه اقرار بما يلزمه
وليس فيه تحميل للنسب على الغير (ويقبل اقرار المرأة بالوالدين والزوج

والمولى) لما بينا (ولا يقبل) اقرارها اذا كانت ذات زوج او مقدمة منه
(بالولد) لان فيه تحميل النسب على الغير وهو الزوج لان النسب منه (الان

يصدقها الزوج) لان الحق له (او تشهد بولادتها) امرأة (قابلة) او غيرها
لان قول المرأة الواحدة في الولادة مقبول قال الاقطع فثبت الولادة بشهادتها
ويلحق النسب بالفراس ما قيدنا بذات الزوج او المقدمة منه لانها اذا لم تكن

كذلك صح مطلقا وكذا اذا كانت كذلك وادعت انه من غيره قال في الهداية
ولا بد من تصديق هؤلاء يعني للوالدين والولد والزوج والمولى فالحصر
انهم في ابدى انفسهم فيوقف نفاذ الاقرار على تصديقهم وقد علمنا ان هذا

قوله ولو اقر لاجنية الى يعني نفذ ولزمه ثم
اذا تزوجها لا يبطل اقراره بتزويجها
خلافا لغيره والفرق انه سبب جدي لا
تدعيم قيد بالافراد لانه لو اقر لها او
وهيها ثم تزوجها حيح بطلت الوصية
والهبة لان كلامها تحريكه محال لما
بعد الموت وهي وارثته فتبطل ولو
وهيها في المرض ثم تزوجها فله الرجوع
كما في المتن وشرح

قوله ومن اقر بطلاق اي مجهول النسب
في مولده كذا او ولد هو فيها وهو المولود
من مجهول النسب في كل موضع كذا في المنية
قوله انه ابنه اي لصلبه وقوله وصدقته المظالم
في مدة حياته وهذا الوجه والاول يستدل
تقديمه في الصحيح كذا في المتن

قوله ويجوز اقرار الرجل الى ويشترط تقديم
هؤلاء الاقران لانهم في ابدى انفسهم
فان يصدقوه ثم بعد موته صدقوا ذلك
في تقديمه لبقاء النسب والعدّة بعد
الموت كذا في المتن

في غير الولد الذي لا يعبر عن نفسه لانه بمنزلة المتاع فلا يصبر تصديقه
 (ومن اقر بنسب من غير) هؤلاء المذكورين (الوالدين والولد) والزوج
 والزوجة والمولى (مثل الاخ والم) والجد وابن الابن (لم يقبل اقراره في
 النسب) وان صدقه المقر له لان فيه حل النسب على الغير (فان كان له) اي
 المقر (وارث معروف) نسبه (قريب او بعيد فهو اول باليراث من المقر له)
 لانه لما لم يثبت نسبه منه لم يراحم الوارث المعروف النسب (وان لم يكن له
 وارث) معروف (استحق المقر له ميراثه) لان له ولاية التصرف في مال نفسه
 عند عدم الوارث فيستحق جميع المال وان لم يثبت نسبه (ومن مات ابوه
 فافر باخ لم يثبت نسب اخيه) وان صدقه (و) لكنه (بشاركه في الميراث)
 لان اقراره تضمن شئين حل النسب على الغير ولا ولاية له عليه فلا يثبت
 والاشترائك في المال وله فيه ولاية فيثبت كتاب الاجارة الاجارة لغة
 اسم للاجرة وهي كراء الاجير وقد آجره اذا اعطاه اجرة من بابي
 طلب وضرب فهو آجر وذلك ماجور وتماه في القرب واصطلاحاً عقد
 على المنافع بموض (وتتخذ ساعة فساعة على حسب حدوث
 المنفعة وانقيت العين مقام المنفعة في حق اضافة الضد اليها ليرتبط
 الايجاب بالقبول ثم عمله يظهر في حق المنفعة (ولا يصح) الاجارة
 (حتى تكون المنافع مطلومة والاجرة) ايضاً (مطلومة) لان الجهالة
 في المفقود عليه وبذلك تفضي الى المنازعة كجهالة الثمن والثمن في المبيع
 (و) كل (ما جاز ان يكون ثمناً) اي بدلاً (في البيع جاز ان يكون اجرة) في
 الاجارة لان الاجرة ثمن المنفعة فيعتبر ثمن المبيع ولا ينعكس لجواز اجارة المنفعة
 بالمنفعة اذا اختلفا كما يأتي (والمنافع تارة تصير مطلومة بالدة) اي ببيان
 مدة الاستيجار (كالاستيجار الدور) مدة مطلومة (للسكنى) والاستيجار (الارضين
 للزراعة) فيصح الضد على مدة مطلومة اي مدة كانت (اي طالت او قصرت
 لان المدة اذا كانت مطلومة كان قدر المنفعة فيها معلوماً الا في الاوقاف فلا
 تجوز الاجارة الطويلة في المختار كبلادعى الساجر ملكها وهي ما
 زاد على ثلاث سنين في الضياع وعلى سنة في غيرها وعلى هذا ارض البنين
 جوهره (وتارة تصير) المنفعة (مطلومة بالعمل) اي ببيان العمل المفقود عليه

مطل
في احكام الاجارة

مطل
في حكم اجارة الارواق في
الضياع وغيرها وارض
البنين

(والتسمية كمن استأجر رجلا على صبغ ثوب او خياطته) وبين الثوب ولون الصبغ وجنس الخياطة (او استأجر دابة ليحمل عليها مقدارا معلوما) قدره وجنسه (او يركبها مسافة متنها) يبينان الوقت او الموضع فلو خلا عنهما فهي فاسدة بزاوية (وتارة نصير) المنفعة (مطلومة بالتصين) للمقود عليه (والاشارة) اليه (كمن استأجر رجلا لينقل له هذا الطعصام الى موضع معلوم) لانه اذا ارأه ما ينقله والموضع الذي يحمل اليه كانت المنفعة مطلومة (ويجوز استيجار الدور) جمع دار وهي مطلومة (والحوانيت) جمع حانوت وهي الدكان المدة (للكنى وان لم يبين ما يعمل فيها) لان العمل المتعارف فيها السكنى فينصرف اليه (وله ان يعمل كل شئ) مما لا يضر بالبناء كما اشار اليه بقوله (الا الحداد والقصار والطحان) لان في ذلك ضررا ظاهرا لانه يوهن البناء ويضره ولا يملكه الا بالتسمية (ويجوز استيجار الاراضى للزراعة) لانها منفعة مقصودة معهودة فيها (و) لكن (لا يصح الخد حتى يسمى ما يزرع فيها) لان ما يزرع فيها متفاوت وبعضه يضر بالارض فلا بد من التصين كيلا تنفع المنازعة (او يقول على ان يزرع فيها ما شاء) لانه بالتفويض اليه ارتفعت الجهالة المفضية الى المنازعة (ويجوز استيجار الساحة) بالماء المهملة وهي الارض الخالية عن البناء والقراس (ليبنى عليها) بناء (او يفرس فيها نخلا او شجرا) لانها منفعة تقصد بالاراضى كالزراعة (فاذا انقضت مدة الاجارة زعم) اى المستأجر (ان يقطع البناء) الذى بناه (والقراس) الذى غرسه ان لم يرض المؤجر بتركها (ويسلمها) لصاحبها (فارغة) لانه لانه لا نهاية لهما وفي ابقائهما اضرار بصاحب الارض بخلاف ما اذا انقضت المدة والزرع بقل حيث يترك باجرا المثل الى ادراكه لان له نهاية مطلومة فامكن رطابة الجبانين (الا ان يختار صاحب الارض ان يفرم له) اى للباني والقراس (قيمة ذلك) البناء والقراس (مقلوما فيملكه) وهذا برضا صاحب البناء والقراس الا اذا كانت تنقص الارض بالقلم حينئذ يملكها بغير رضاه هداية (او يرضى بتركه على حاله فيكون البناء لهذا والارض لهذا) لان الحق له فله ان لا يستوفيه والرطبة كالشجر لانها لا نهاية لهما (ويجوز استيجار الدواب للركوب والحمل) لانها منفعة معهودة (فان اطلق الركوب) بان

فوق المراتب التي اذا اطلق ولم يقيد
ركب ولا اوصى فله ان يركب وليس
بشئ، وتعين اول ركب واول لابس
فان اركب اولي بنفسه او اركب
اولي غيره فحين ذك فلا يتقبل
لغيره نكاحه في علمه استاء
الله دونه

يقول يركب من شاء وهو المراد بالاطلاق لانه يستأجر الدابة للركوب ويطلقه
فانه لا يجوز كالحق ميسكون متلا عن الذخيرة والمفتي وشرح الطحاوي (جاز
ان يركبها عن شاء) مثلا بالاطلاق ولكن اذا ركب بنفسه او اركب واحدا ليس له
ان يركب غيره لانه حينئذ مراد من الاصل والناس يتفاوتون في الركوب
فصار كانه نص على كونه (وكذلك) الحكم (ان استأجر ثوبا للباس
واطلق) المتفاوت الناس في اللبس ايضا (فان) قيد بان (قال على ان يركبها
فلان لو لم يلبس الثوب فلان) فيختلف (فان يركبها غيره او اللبس غيره) اي غير
الشروط (كان ضاحكا ان جعلت) لان الناس يتفاوتون في الركوب واللبس فصم
المعين وليس له ان يتعداه ولا يخرجه لانه لا يجتمع مع الضمان (وكذلك
كل ما يختلف باختلاف السهل) لما تقدم (واما الضار وحالا يختلف باختلاف
السهل) فلا يقدر تقييده (فانما بشرط) في العقار (سكنى واعد) يعينه
(فله ان يسكن غيره) لان التقييد غير مفيد لعدم المتفاوت والذي يضر بالبناء
خارج على ما تقدم (وان سمي) للاستأجر (نوطا وخذرا) يحمله على الدابة
مثل ان يقول (لاجل عليها) (نخسة القفرة) خطبة فله ان يحمل ما هو مشتمل
الخطبة في الضربة كالقدس والملابس لعدم التفوت (او اقل) ضررا (كالشمير
والسمسم) لكونه خيرا من الشروط (وليس له ان يحمل ما هو اضر من
الخطبة كاللح والحديد) لا يصحدم الرضا به والاصل ان من استحق منفعة
مقدرة بالمقدما متوطاها او غلبها لو دونها جاز له خوله تحت الاذن ولو اكثر
لم يجوز لعدم دخوله تحتها (وان استأجرها) اي الدابة (لحمل عليها) قطنا
محملة (تاي سعى) قدره (فليس له ان يحمل مثل وزنه حديدا) ونحوه لانه ربما
يكون اضر على الدابة من الحديد يجتمع في موضع في ظهره والعطن ينسبط
عليه (والاستأجرها) اي الدابة (ليركبها فاردي معه رجلا) بحيث يستسك
بنفذه والدابة تنطفي ذلك (لا فعلت) الدابة (ضمن نصف قيمتها) لانها تلفت
بركوبها بما وجد منها لاذن في دون الاخر (ولا يعتبر بالشغل) لان الرحال
لا تؤزن والدابة تعتبر بما جعل لراكب الخفيف ويخفف عليها ركوب الثقل
فاخير عدد الركب ولم يضمن الضامن لان المالك بالخيار في تضمين ايها العائم
ان ضمن الركب فلا يجدد وجوبه على الرديف وان ضمن الرديف يرجع بما

ولم يله ان الا فلو اجرها بالكثر مما
استأجرها في وتصدق بالفضل
لانها مستأجرة من يجرها بخلاف
بني ما استأجره وان يحمل فيها
ملا كبناء كذا في الاثبات ولو اجرها
من يجرها لم يجره وان تحمل
ناله ولا يتقبل الا في به يفتي
في الدابة

طالع
ملا حذر والظان
لا يجتمعا

ضمن على الراكب ان كان مستأجرا منه والا لا ولم يشرع لوجوب الاجر
 والمقول في النهاية والمحيط انه يجب جميع الاجرا اذا هلك بعد بلوغ المقصد
 مع تضمين التصف لان الضمان ركوب غيره والا لجرل كونه موقفاً يكونها صلت
 لانها لو سلت لا يلزمه غير المعنى كما في غايته البيان وقيد بالارادة ان يكون
 كالتابع لانه لو اقطعه في المرح صلب فاصلا ولم يجب عليه شيء من الاجر
 لانه لا يجمع الضمان كما في غايته البيان وكذا لو حمله على ملقه لكونه بمنع
 في محل واحد فيبقى على الدابة وان كانت تطبق حبلها كما في النهاية وقيد
 بالرجل لانه لو ركبها وحمل عليها شيئاً ضمن بقدر الزيادة وهذا اذا لم يركب فوق
 الحمل اما لو ركب فوق الحمل ضمن جميع القيمة كما ذكره خواهر زاده وقيدنا
 بكونه يستملك بنفسه لان ما لا يستملك بنفسه بمنزلة المتاع يضمن بقدر ثقله
 كما في الزيلعي وبكونها تطبق ذلك لانها اذا لم تطبق يضمن جميع القيمة كما في
 كافي النسخ (وان استأجرها ليحمل عليها مقبداً من الخطة) مثلاً (فحمل
 اكثر منه) من جنسه (فطبت) الدابة (ضمن ما زاد الثقل) لانها عطبت بما
 هو ما دون فيه وغير ما دون فيه والسبب الثقل فانهم عليه مما الا اذا كان
 حلاً لا تطبقه مثل تلك الدابة فيثبت يضمن كل قيمتها لعدم الاذن فيها اصلاً
 لخروجه عن المتاد هداية قيدنا بانها من جنس المسمى لانه لو حمل جنساً غير
 المسمى ضمن جميع القيمة كما في البحر (واذا كبح الدابة) اي جنبها اليه (بكلها
 او ضربها) كبحاً وضرباً متعارفاً (فطبت ضمن عند اي حيلة) لان الاذن
 مقيد بشرط السلامة اذ يحقق السوق بلهونها واعاها ليلالتم فيتعقد يومئذ
 السلامة هداية وفي الجوهر هو عليه الفتوى وقال لا يضمن اذا فعل فعلاً متعارفاً لان
 المتعارف مما يدخل تحت نطق القدر فكان حلاً لا يضمنه قال في
 التصحيح واعتمد قول الامام المحمدي والقسي لكن صرح الا سيجاني والوزني
 ان قوله قياس وقولهما استحسان ايقيد بالكبح والضرب لا يدرى لا يضمن بالسوق
 اتفاقاً وقيدنا بكونه متعارفاً لانه يغير المتعارف يضمن اتفاقاً (والاجر على
 ضربين) اي نوعين (اجير مشترك واجير خاص مشترك من) يعمل لا لو احد
 او لو احد من غير توقيت ومن احكامه انه (لا يستحق الاجرة حتى يهمل) (المقود
 عليه وذلك) (كالصباغ والقصار) ونحوهما (والتناع امانة في يده ان هلك لم

مطلق
 الاجر اقسام

على فتوى المتأخرين
في الاجابة المستمرة

بضم شأ عند أبي حنيفة) وان شرط عليه الضمان لأن شرط الضمان في
الامانة مخالف لقضية الشرع فيكون باطلا كما في الذخيرة نقلها عن الطحاوي
(وقالا بضمه) الامن شيء غالب كالحر يقى الغالب والعدو والمكابر ونقل في التصحيح
الا فتا بقول الامام عن عامة المضمرات قال واعتمده المحبوبي والسقي وبه جزم
اصحاب النون فكان هو المذهب اه لكن قال في الدرر وافتي المتأخرون بالصالح
على نصف القيمة وقيل ان كان الاجير مصححا لا بضمه وان بخلافه بضمه وان
مستور الحال يؤمر بالصالح عمادية قلت وهل يجبر عليه حرره في تنوير البصائر
ثم كن تمت مدته في وسط البحر او البرية تبقى الاجارة بالجبراه (وما تلف بماله
كفهر يقى الثوب من دقه وزلق الجمال وانقطاع الحبل الذي يشده المكارى
الجل وغرق السفينة من مدها) اى اجرائها (مضمون) عليه لان المأذون
فيه ما هو داخل تحت العقد وهو العمل الصالح فلم يكن الفساد مأذونا فيه
فيكون مضمونا عليه (الا انه لا يضمن به بنى ادم ممن غرق في السفينة او سقط
من الدابة) وان كان بسوقه او قوده لأن ضمان الادمى لا يجبر بالعقد بل بالجناية
وهذا ليس بجناية لكونه مأذونا فيه (واذا فسد الفصاد) باذن المفسود
(او بزغ البراغ) اى السيطر باذن رب الدابة (ولم يجاوز الموضع المتداد فلا
ضمان عليه فيما عطب من ذلك) لانه لا يمكن الاحتراز عن السراية لانه يتنى
على قوة الطباع وضفها ولا يعرف ذلك بنفسه فلا يمكن تقييده بالسلامة فسقط
اعتباره الا اذا جاوز المتداد فيضمن الزائد كله اذا لم يهلك واذا هلك ضمن
نصف الدية لانه هلك بماذون فيه وغير مأذون فيه فيضمن بحسابه وهو
النصف حتى ان الختان لو قطع الحشفة ورئى المقطوع تجب عليه دية كاملة
لان الزائد هو الحشفة وهو عضو كامل فيجب دية كاملة وان مات يجب عليه
نصف الدية وهي من الفرائب حيث يجب الاكثر بالبر والاقل بالهلاك درر
عن الزبلى قيدنا القصد والبرغ بالاذن لانه لو بقى الاذن ضمن مطلقا
(والاجير الخاص) ويسمى اجير واحد ايضا هو (الذى) يعمل لواحد عملا
موقتا بالتخصيص ومن احكامه انه (يستحق الاجرة بتسليم نفسه في المدة)
المفقود عليها (وان لم يعمل) وذلك (كن استوجر شهر الخدمة او لرى
الضم) لان المقود عليه تسليم نفسه لا عمله كالدار المستأجره للسكنى والاجر

بطل
فيما يجب نصف الدية بالهلاك
ودية كاملة في برية

بطل
في الاجير الخاص

مقابل بها فيستحقه ما لم يمنع من العمل مانع كمرض ومطر ونحوهما مما يمنع
 التمكن من العمل ثم الاجبر للخدمة او لرى القم انما يكون خاصا اذا شرط
 عليه ان لا يخدم غيره ولا يرى لغيره او ذكر المدة او لا كان يستأجره شهرا
 ليرى له غنما مسماة باجر معلوم فانه اجبر خاص باول الكلام وتمامه في الدرر
 وليس ان يعمل لغيره ولو عمل نقص من أجرته بقدر ما عمل فتاوى النوازل
 (ولا ضمان على الاجبر الخاص فيما تلف في يده) بان سرق منه او غصب
 لانه امانة في يده لانه قبضه بآذنه (ولا ما تلف من عمله) العمل المتبادر
 كتخريب الثوب من دقه لان منافعه صارت مملوكة للمستأجر فاذا امره بالصرف
 الى ملكه صح وصار تابا منابه فصار فطره منقولا اليه كانه فطره بنفسه قيدنا
 العمل بالمتبادر لانه لو كان غير متبادر بان نعد الفساد ضمن كاللودع (والاجارة
 تفسدها الشروط) المخالفة لمقتضى العقد (كما يفسد البيع) بذلك لان الاجارة
 بمنزلة البيع لانها بيع النافع (ومن استأجر عبدا للخدمة) وهو مقيد ولم
 يكن معروفا بالسفر (فليس له ان يسافر به الا ان يشترط ذلك) في عقد الاجارة لان
 خدمة السفر اشق فلا تلزم الا بالتزامه قيدنا بكونه مقيدا لانه اذا كان مسافرا
 له السفر به كما في الجوهرة وبكونه غير معروف بالسفر لانه اذا كان معروفا
 بالسفر له السفر به لان المعروف كالشروط (ومن استأجر جلا يحمل عليه
 محملا) ولو غير معين (وراكين) معينين او يقول على ان اركب من اشياء
 (الى مكة جاز) العقد استحسانا (وله الحمل المتبادر) لان المقصود هو
 الراكب وهو معلوم والحمل تابع وما فيه من الجهالة ترتفع بالصرف الى المتبادر
 ويحمل للمقود عليه جلا في ذمة المكارى والابل آلة وجهالة الآلة لا تفسد
 (وان شاهد الجمال الحمل فهو اجود) لانه انني للجهالة (وان استأجر
 بعيرا لحمل عليه مقدارا من الزاد فاكل منه في الطريق جاز له ان يرد عوض
 ما اكل) من زاد ونحوه لانه يستحق عليه جلا مسمى في جميع الطريق فله
 ان يستوفيه (والاجرة لا تجب بالعقد) فلا يجب تسليمها به (و) انما تستحق
 باحد معان ثلاثة اما بشرط التجهيل وقت العقد لانه شرط لازم (او بالتجهيل
 من غير شرط) بان يعطيه حالا فانه يكون هو الواجب حتى لا يكون له الاسترداد
 (او باستيفاء المقود عليه) لانها عقد معاوضة فاذا استوفى المنفعة استحق عليه

مطلوب
 في وقت وجوب
 الاجرة

البدل (ومن استأجر داراً) سنة مثلاً بقدر معلوم من غير بيان وقت الاستحقاق
 (فالمؤجر ان يطالبه باجرة كل يوم) لأنها منفعة مقصودة (الا ان يبين
 وقت الاستحقاق بالعدد) لأنه بمنزلة التأجيل (و) كذا (من استأجر بعيراً
 الى مكة) بقدر معلوم (فلجمال ان يطالبه باجرة كل مرحلة) لأن سير
 كل مرحلة منفعة مقصودة وكان الامام اولا يقول لا يجب الاجر الا بعد
 انقضاء المدة وانتهاء السفر لان المقود عليه جلة النافع في المدة فلا يتوزع
 الاجر على اجزائها كما اذا كان المقود عليه العمل ووجه الرجوع اليه ان
 القياس يقتضي استحقاق الاجرة ساعة فساعة ليتحقق المساواة الا ان المطالبة
 في كل ساعة تفضي الى ان لا يتفرغ لغيره فيتضرر به فقدّر بما ذكرناه هداية
 (وليس للفحص والحياط) ونحوهما (ان يطالب بالاجرة) او بعضها (حتى
 يفرغ من العمل) المقود عليه لان العمل في البعض غير منفع به فلا يستوجب
 به الاجر (الا ان يشترط التجيل) لما مر ان الشرط فيه لازم (ومن استأجر
 خباز الخبز له في بيته) اي بيت المستأجر (قفيز دقيق) مثلاً (بدرهم لم يستحق
 الاجرة حتى يخرج الخبز من التنور) لأن تمامه بالخراج فلو احترق او سقط من
 يده قبل الخراج فلا اجر له لهلاك قبل التسليم وان أخرجه ثم احترق من
 غير فعله فله الاجر ولا ضمان عليه هداية (ومن استأجر طباًحاً لطبخ له
 طعاماً للوليمة فالعرف عليه) اي على الاجير لجران العرف بذلك (ومن استأجر
 رجلاً لضرب له لبناً) بكسر الباء (لم يستحق الاجرة اذا اقامه) اي صار
 لبناً (عند ابن حنيفة) لان العمل قد تم والتشريع بعمل زائد كالنقل الا يرى
 انه ينتفع به قبل التشريع بالنقل الى موضع العمل بخلاف ما قبل الإقامة لأنه
 طين منتشر هداية (وقالا لا يستحقها) اي الاجرة (حتى يشربه) اي
 يركب بعضه على بعض لانه من تمام عمله اذ لا يؤمن الفساد قبله فصار كخراج الخبز
 من التنور ولأن الاجير هو الذي يتولاه عرفاً وهو المقبر فيما لم ينص عليه قال
 في التصحيح وقد اعتمد قول الامام المحبوبي والتسني وقال في العيون والضوى
 على قولهما قلت كانه لا اتحاد العرف فيراعى ان اتحاداً (واذا قال الحياط
 ان خطت هذا الثوب فارسياً فبدرهم وان خطته رومياً فبدرهمين جاز)
 الشرطان (واي العاملين عمل استحق الاجرة) المشروطة وكذا اذا خيره بين

ثلاثة اشياء وان خيره بين اربعة لم يجز اعتبارا بالبيع فانه اذا اشترى ثوبين على ان ياخذ ايها شاء جاز وكذا اذا خيره بين ثلاثة اثواب ولا يجوز في الاربعة فكذا في الاجارة نهاية (وان قال ان خطته اليوم فبدرهم وان خطته غدا فنصف درهم فان خاطه اليوم فله درهم وان خاطه غدا) او بعده (فله اجر مثله عند ابي حنيفة) لان ذكر اليوم للتجمل بخلاف الغد فانه للتطبيق حقيقة واذا كان كذلك يجتمع في الغد تسميتان الوقت والعمل دون اليوم فيصح الاول ويجب المسمى في اليوم ويفسد الثاني ويجب اجر المثل كما في الهداية (ولا يتجاوز به نصف درهم) لانه هو المسمى في اليوم الثاني وقد رضي به وهذا عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد الشرطان جائزان وقال زفر الشرطان فاسدان قال في الصحيح واعتمد قول الامام في الخلافات للذكورة المحبوبي والتسقي وصدر الشريعة واو الفضل والموصلي (وان قال ان سكنت في هذه الدكان عطارا فبدرهم في الشهر وان سكنت حدادا فبدرهمين جاز) الشرطان (واي الامرين فصل استحق المسمى فيه عند ابي حنيفة) لانه خيره بين عقدين صحيحين مختلفين فيصح كما في مسألة الرومية والفارسية (وقالا الاجارة فاسدة) لجهالة الاجرة لانه لا يعلم اي العملين يعمل وتقدم في الصحيح ان المعتد في الخلافات المذكورة قول الامام (ومن استأجر دارا كل شهر بدرهم فالعقد صحيح في شهر واحد) لكونه معلوما فاسد في بقية الشهور) لجهالتها والاصل ان كلمة كل اذا دخلت فيما لانهاية له ينصرف الى الواحد لتعذر العمل العموم فكان الشهر الواحد معلوما فصح العقد فيه فاذا تم كان لكل واحد منهما ان ينقض الاجارة لانتها مدة العقد الصحيح (الا ان يسمى جملة الشهور) جملة (معلومة) فيموز لزوال المانع لان المدة صارت معلومة (فان سكن ساعة من الشهر الثاني صح العقد فيه) اي الشهر الثاني (ولم يكن للموثر ان يخرج منه الى ان ينقض) الشهر (وكذلك) حكم (كل شهر يسكن في اوله) ساعة لانه تم العقد بتراضيهما بالسكنى في الشهر الثاني الا ان الذي ذكره في الكتاب هو القياس وقد مال اليه بعض المشايخ وظاهر الرواية ان يبقى الخيار لكل واحد منهما في الليلة الاولى من الشهر ويومها لان في اعتبار الاول بعض الحرج وفي الصحيح قال في الجوهره والتبيين هذا قول البعض اما ظاهر الرواية

لكل واحد منهما الخيار في الليلة الاولى من الشهر ويومها وبه يفتى قال القاضي
 واليه اشار في ظاهر الرواية وعليه الفتوى اهـ (واذا استأجر دارا سنة بشرة
 دراهم) مثلا (جاز) وتقسط على الاشهر بالسوية (وان لم يسم قسط كل شهر
 من الاجرة) لان المدة معلومة بدون التقسيم ثم يعتبر ابتداء المدة مما سمى وان
 لم يسم فن وقت العقد ثم ان كان العقد حين يهل الهلال فشهور السنة كلها
 بالاهلة لانها الاصل وان كان في اثناء الشهر فالكل بالايام عند الامام وقال
 محمد الشهر الاول بالايام والباقي بالاهلة وعن ابي يوسف روايتان (ويجوز
 اخذ اجرة الحمام) لعارف الناس ولم يعتبر الجهالة لاجماع المسلمين وقال النبي
 صلى الله عليه وسلم ماراه المسلمون حسنا فهو عند الله حسن هداية (والحمام)
 لما روى انه عليه الصلاة والسلام احبهم واعطى الحمام الاجر ولانه استبحار على
 عمل معلوم باجر معلوم هداية (ولا يجوز اخذ اجرة عصب النيس) اي ضرابه
 (ولا يجوز الاستبحار على) الطاعات مثل (الاذان والحج) والامامة وتعليم
 القرآن والفقهاء قال في التصحيح وهذا جواب المتقدمين واجازه المتأخرون فقال
 في الهداية وبعض مشايخنا استحسنوا الاستبحار على تعليم القرآن وعليه
 الفتوى واعتمدته السني وقال في المحيط ولا يجوز الاستبحار على الطاعات كتعليم
 القرآن والفقهاء والامامة والحج عنه وبعض اصحابنا المتأخرين جوزوا ذلك
 لكسل الناس ولحاجتهم وفي الذخيرة ومشايخ بلج جوزوا الاستبحار لتعليم القرآن اذا
 ضرب لذلك مدة واقترأ بوجوب المسمى واذا كان بدون ذكر المدة افتوا بوجوب
 اجر المثل وكذا يفتى بجواز الاستبحار على تعليم الفقهاء وقال صدر الشريعة
 ولم يصح للمبادات كالاذان والامامة وتعليم القرآن وتفتى اليوم بصحتها اهـ
 (و) لا على المعاصي مثل (الفناء والنوح) وكذا سائر المالا هي لانه استبحار على
 المعصية والمعصية لا تستحق بالعقد (ولا يجوز اجارة المشاع) الاصلى سواء كان
 يقبل القسمة او لا (عند ابي حنيفة) لعدم القدرة على التسليم لان تسليم الشائع
 وحده لا يتصور (الا من الشريك) لحدوث المنفعة كلها على ملكه فلا شوب
 والاختلاف في النسبة لا يضر هداية وفي جامع الكرخي نص ابو حنيفة انه اذا
 آجر بعض ملكه او آجر احد الشريكين نصيبه من اجبي فهو فاسد سواء
 فيما يقسم وما لا يقسم اهـ وكذا من احد الشريكين كما في العمادية (وقال اجارة

تقول ولا يجوز الا العصب نزول على الاذن
 كذا اصحاب كراهه فانه حرام ويدخل فيه
 كل محل كحضان وحمار ولا باس في ذلك
 حجة ان كراهه الله

طلب
 لا يجوز الاستبحار على
 الطاعات

تقول وفي الذخيرة الى الفتوى باليمن على
 جواز الاجارة كالقلم والامامة
 والاذان ويجوز استبحار على دفع
 المسمى والا فافضل المثل لان في شوب
 الوصية يفتى ويجوز به به يفتى وكذا
 يجوز على دفع الى لوان المرسوم كذا
 في الهداية

المشاع جائزة) لان له منفعة ولهذا يجب اجر المثل والتسليم يمكن بالتهبلة او بالتهابى فصار كما اذا اجر من شريكه او من رجلين قال في التصحيح وفي الفتاوى الصغرى وثمة الفتاوى والحقائق الفتوى على قول ابي حنيفة واعتمده النسقى والمجسوبي وصدر الشريعة قال في شرح الكتز وفي الغنى الفتوى في اجارة المشاع على قولهما قلت هو شاذ مجهول القائل فلا يعارض ما ذكرناه قيدنا الشيوع بالاصلى لان الشيوع الطارى لا يفسد اتفاقا وذلك كان اجر الكل ثم فسح في البعض او اجرا لواحد فأت احدهما او بالعكس (ويجوز استئجار الظئر) بالكسر والهز المرضعة (باجرة مطومة) لتعامل الناس بخلاف بقية الحيوانات لعدم التعارف (ويجوز) ايضا (بطعامها وكسوتها) استحسانا عند ابي حنيفة وقال لا يجوز لان الاجرة مجهولة وله ان الجهالة لا تقضى الى المنازعة لان العادة التوسعة على الاظفار شفقة على الاولاد (وليس) للاستاجر ان يمنع زوجها من وطئها لان ذلك حقه (فان جلبت كان لهم) اى لاولياء الصغير (ان يفسحوا الاجارة اذا خافوا على الصبي من لبنها) لان لبن الحامل يفسد الصبي ولهذا كان لهم الفسخ اذا مرضت ايضا (وعليها) اى الظئر (ان تصلى طعام الصبي) لان العمل عليها والحاصل انه يضرب فيما لا ينص عليه العرف في مثل هذا الباب فاجرى عليه العرف من غسل ثياب الصبي واصلاح الطعام وغير ذلك على الظئر هداية (وان ارضعه في المدة بلبن شاة فلا اجر لها) لانها لم تات بالعمل المستحق عليها وهو الارضاع لان ارضاعه بلبن الشاة ايجار وليس بارضاع فاخلف العمل فلم يجب الاجر كما في الهداية (وكل صانع لعمله اثر) بحيث يرى وبما ين (في العين) وذلك (كالتقاصر والصباغ) فله ان يحبس العين بعد الفراغ من عمله حتى يستوفي الاجرة (المشروطة لان المقود عليه وصف قائم في الثوب فله حق الحبس لاستيفاء البدل كما في البيع ولو حبسه فضاغ لا ضمان عليه عند الامام لانه غير متعد في الحبس فبقى امانه كما كان عنده ولا اجر له لهلاك المقود عليه قبل التسليم (ومن ليس لعمله اثر) في العين (فليس له ان يحبس العين) لاجل الاجرة وذلك (كالجمال) على ظهر او دابة (والملاح) صاحب السفينة لان المقود عليه نفس العمل وهو غير قائم في العين فلا يتصور حبسه فليس له

قوله الظئر الخ سواء كانت مسلمة او كافرة او فاجرة لكن في عن ارضاع العرق لان الرضاع يغير الطباع كذا في الدر المنثور

قوله بطعامها الخ ولها الوسط منها استحسانا

قوله وليس الخ اى الاغداد والمستاجر فله ان يمنع من وطئها وللزوجة ان يفسخ الاجارة ان لم تكن برضاها ان كان نكاحها ظاهرا او علنيا بشرط ان لا يرضى

قوله وان ارضعه الخ وطلب الطعام اذا غدر به ولو محدث ذلك فلا اعتبار ليمينها او ليمينه ولو برهنها فينتقم اولى

ولاية الجنس وغسل الثوب نظير الجمل هداية قال في المجتبى اى لتطهيره
لا تحسينه فليحفظ (واذا اشترط) المستأجر (على الصانع ان يعمل بنفسه
فليس له) اى الصانع (ان يستعمل غيره) لانه لم يرض بعمل غيره (وان اطلق
له العمل فله ان يستأجر من يعمله) لان المستحق عمل في ذمته ويمكن ايفاؤه
بنفسه وبالا ستعانة بغيره بمنزلة ايفاء الدين والعادة جارية ان الصانع يعملون
بانفسهم وباجرائهم (واذا اختلف الخطاب وصاحب الثوب) في صفة الصنعة
المستأجر عليها او في قدر الاجرة (فقال صاحب الثوب امرتك ان تعمله
قبه) بالفتح (وقال الخطاب) امرتني ان اعمله (قيصا) مثلا (او قال صاحب
الثوب للصباغ امرتك ان تصبغه اجر فصبقته اصفر) وهو خلاف ما
امرتك وقال الصباغ بل امرتني بهذا الاصفر او قال صاحب الثوب الاجرة
عشرة وقال الاجير عشرون (فالقول قول صاحب الثوب مع يمينه) لان
الاذن مستفاد من جهته الا يرى انه لو انكر اصل الاذن كان القول قوله
فكذا اذا انكر صفته لكن يحلف لانه انكر شيئا لو اقر به لزمه هداية (واذا
حلف بالخطاب ضامن) لتصرفه في ملك الغير بغير اذنه لكن صاحب الثوب
بالخيار ان شاء منعه وان شاء اخذه واعطاه اجر مثله (واذا قال صاحب
الثوب عملته لى بغير اجرة وقال الصانع) عملته (باجره) فالقول قول صاحب
الثوب) ايضا (عند ابى حنيفة مع يمينه) لانه ينكر الضمان والصانع يدعيه
والقول قول المنكر (وقال ابو يوسف ان كان) صاحب الثوب (حريفا)
اى مضاعفا (له) اى للصانع بان كان بينهما معاملة من اخذ واعطاه (فله
الاجرة) لان سبق ما بينهما من المعاملة يمين جهة الطلب باجر جر يا على معقادهما
هداية (وان لم يكن حريفا) له (فلا اجرة له) وقال محمد ان كان الصانع معروفا
بهذه الصنعة باجرة) وقيام حله بها (فالقول قوله بانه عمله باجرة) عملا بشهادة
الظاهر قال في الصحيح ورجح دليل الامام في الهداية واجاب عن دليلهما
واعتمده الامام المجبوبي والنسفي وصدر الشريعة وجعل خواهر زاده الفتوى
على قول محمد اه ونقله في الدر عن الزيلعي (والواجب في الاجارة الفاسدة
اجز المثل لا يتجاوز به المسمى) لرضاهما به وينقص عنه لفساد التسمية وهذا
لو الفساد للشرط فاسد او شيوع مع العلم بالتسمية وان لجهالة المسمى او عدم

التسمية

هذا نص في الاجارة
وجبة اجر المثل

فان اجرا المثل اى الوسط منه لا يزداد
على المسمى ان كان المسمى معلوما
لا يبالا لما يبلغ لكن انما يجب
ستفاد المسئلة انه در

التسمية اصلا او تسمية خر او خنزير وجب اجرا المثل بالقاما بلغ لعدم ما يرجع اليه (وان قبض المستأجر الدار فعليه الاجرة وان لم يسكنها) لان تسليم عين المنفعة لا يتصور فاقوم تسليم المحل مقامه اذ التمكن من الانتفاع يثبت به وهذا لو الاجارة صحيحة اما في الفاسدة فلا تجب الاجرة الا بحقيقة الانتفاع كما في العمادية (فان غصبها غاصب من يده سقطت الاجرة) لان تسليم المحل انما اقيم مقام تسليم المنفعة للتمكن من الانتفاع فاذا فات التمكن فالتسليم وانفسخ العقد فيسقط الاجر وان وجد النصب في بعض المدة يسقط بقدره اذ الانقاسخ في بعضها هداية (وان وجد) المستأجر (بها) اى الدار المستأجرة (عيبا يضر بالسكنى) بحيث لا تفوت به المنفعة كترك تطيينها واصلاح منافعها (فله الفسخ) لان المفقود عليه النافع وانما توجد شيئا فشيئا فكان هذا عيبا حادثا قبل القبض فيوجب الخيار كما في البيع ثم المستأجر اذا استوفى المنفعة فقد رضى بالعيب فلزمه جميع البدل كما في البيع وان ازال المؤجر العيب بطل خيار المستأجر لزوال سببه (فان) فانت المنفعة بالكلية بان (خربت الدار) كلها (او انقطع شرب الضيعة) اى الارض كله (او انقطع الماء) جميعه (عن الرحا انقضت الاجارة) لان المفقود عليه قد فات قبل القبض فشابه فوت المبيع قبل القبض وموت العبد المستأجر ومن اصحابنا من قال ان العقد لا ينسخ لان النافع فانت على وجه يتصور صودها فاشبهه الا باق في البيع هداية ومثله في شرح الاقطع ثم قال والصحيح هو الاول وتبعه في الجوهرة لكن عامة المشايخ على الثانى وهو الصحيح كما في الذخيرة والتارخانية والاخيار وغيرهم وفي الغاية للاتقاني نفلا عن اجارات شمس الائمة اذا تهدمت الدار كلها فالصحيح انه لا تنسخ لكن سقط الاجر فسخ اولاً (واذا مات احد المتعاقدين) عقد الاجارة (وقد) كان (عقد الاجارة لنفسه انقضت) الاجارة لانها لو بقيت نصير المنفعة المملوكة او الاجرة المملوكة لغير العاقد مستحقة بالعقد لانقالها الى الوارث وهو لا يجوز درر (وان) كان (عقدها لغيره) بان كان وكلا او وصيا او متوليا (لم تنسخ) الاجارة ببقاء المستحق حتى لو مات المفقود له بطلت وتنسخ بموت احد المستأجرين او المؤجرين في حصته فقط وتبقى في حصه الحى (وبصح شرط

قول وان ازال الخ اذا بنى الدار المهدومة او ازال العيب سقط خيار ولزمه البذل اما اذا لم يخل العيب بالمنفعة كقصور الفلام وسقوط حائط من الدار فلا يثبت به الخيار اصلا بخلاف المحل كانه المرفوع ولا يفسخ بخيار عيب تنسخ بخيار روية وشرب قنبل انقضاء الايام الثلاثة قلوب في اليوم الثالث فلا اجر للمؤجر اذا لم ينتفع بالموقع

قول انفسخت الى اي فسخها القائل او رجا المؤجر هو العيب وعلى المشتري حفر المؤجر فلو ان والجارى انه لا يدين حفرة كانه العيب

قول وان ازال الخ اى احد من الاجر والمستأجر او من الاجرين او المستأجرين لانفساخ ساعة فاعية فتوقف على حياتها فلو مات احد الاجرين او المستأجرين انفسخ بجمسته فقط دون الخ كانه الكافى قول بان كان وكيله الى اى امر الوصية ولا تنسخ بموته اذ لا مانع وكيلين للاجر والمستأجر كانه القهرستان

الخيار في الاجارة) لانه عقد معاوضة لا يلزم فيه القبض في المجلس فجاز
 اشتراط الخيار كالبيع (وتفسخ الاجارة بالاعذار) الموجبة ضررا لم يستحق
 بالعقد وذلك (كن استأجر دكانا في سوق لينجر فيه فذهب ماله) او طبخا
 لطبخ للوليمة فاخلمت منه الزوجة لان في المضي عليه الزام ضرر زائد لم
 يستحق بالعقد (وكن أجر دارا او دكانا ثم افلس ولزمته ديون) ببيان او
 برهان وكان (لا يقدر على قضاها الا من عن ما أجر فسح القاضي العقد)
 بينهما (وباعها في الدين) أي لاجل قضاؤه وفي قوله فسح القاضي اشارة
 الى انه يقتصر الى قضاء القاضي في النقص وهكذا ذكر في الزيادات في عذر
 الدين وقال في الجامع الصغير وكل ما ذكرنا انه عذر فان الاجارة فيه تنقض
 وهذا يدل على انه لا يحتاج فيه الى قضاء القاضي ومنهم من وفق وقال اذا
 كان العذر ظاهرا لا يحتاج الى القضاء لظهور المصدر وان كان غير ظاهر
 كالدين يحتاج الى القضاء لظهور العذر هداية (وكن استأجر دابة ليسافر

عليها ثم بدله من السفر فهو عذر) لانه لو مضى على موجب العقد يلزمه
 ضرر زائد لانه ربما يريد الحج فيفوت وقته او طلب غريم فيحضر او التجارة
 فيفتقر (وان بدا للكارى من السفر فليس ذلك بعذر) لان خروجه غير
 مستحق عليه ويمكنه ان يقعد ويبعث الدواب على يد اجيره ولو مرض
 الوجر فقصه فكذا الجواب على رواية الاصل وروى الكرخي انه عذر لانه
 لا يبرى عن ضرر فيدفع عنه عند الضرورة دون الاختيار هداية قال في
 الدر وبالاولى يفتى في كتاب الشفعة الشفعة لغة الضم وشرعا تملك العقار
 جبرا على المشتري بما قام عليه وهي (واجبة) اي ثابتة (للخليط) اي الشريك

(في نفس المبيع ثم) اذا لم يكن او كان وسلم ثبت (للخليط في حق المبيع
 كالشرب) اي النصيب من المساء (والطريق) الخاصين (ثم) اذا لم يكونا
 او كانا وصلا ثبت (لجار) الملاصق ولو بابه في سكة اخرى (وليس للشريك في
 الطريق والشرب والجار شفعة مع الخليط) في نفس المبيع لان الاتصال
 بالشركة اقوى لانه في كل جزء (فان سلم الخليط) في نفس المبيع (فالشفعة
 للشريك في) حق المبيع من (الطريق) والشرب وليس لجار شفعة معه لانه
 شريك في المرافق (فان سلم) الشريك في حق المبيع (اخذها الجار) تقدما

في بيان احكام الشفعة

قوله واجبة المراد بالوجوب الثبوت لا قاله
 لتكليفه وليس المراد به ما قاله الفقهاء
 من انه الذي يقاوم ما ذكره وهذا لو ترك
 الشفعة لا يقاوم عليه او المراد بالوجوب
 طلب الموائمة الذي هو ضمان من تركه
 تناه عن الطلب لا حقيقة الموائمة
 الذي هو الاشهاد عن سماع البيوع
 والظاهر طلبه التقدير ان

طلب
في الطريق الخاص
والدرب
الخاص

للاخص فالأخص قيدنا الشرب والطريق بالخاصين لما في الهداية ثم لا بد
ان يكون الطريق او الشرب خاصا حتى يستحق الشفعة بالشركة فالطريق
الخاص ان لا يكون نافذا والشرب الخاص ان لا يكون تجري فيه السفن
وما تجري فيه السفن فهو عام وهذا عند أبي حنيفة ومحمد وعن أبي يوسف
الخاص ان يكون نهر يسقي منه قراخان أو ثلاثة وما زاد على ذلك فهو عام
فان كانت سكة غير نافذة يتشعب منها سكة غير نافذة وهي مستطيلة فيمت
دار في السفلى فلاهلها الشفعة خاصة دون اهل العليا وان يمت في العليا
فلاهل السكتين ولو كان نهر صغير ياخذ منه نهر اصغر منه فهو على قياس
الطريق اه لكن قال شيخنا وعامة المشايخ على ان الشركاء في النهر ان كانوا
يحصون فصغير والا فكبير كافي الكفاية (والشفعة تجب بعقد البيع) اي بعده
لانه هو السبب (وتستقر بالاشهاد) ولا بد من طلب الموائبة لانها حق ضعيف
يبطل بالاعراض ولا بد من الاشهاد والطلب ليعلم بذلك رغبته فيه دون
اعراضه عنه ولانه يحتاج الى اثبات طلبه عند القاضي ولا يمكنه الا بالاشهاد
هداية (وتملك بالاخذ اذا سلمها المشتري) بالتراضي (او حكم بها حاكم) لان
الملك للمشتري قد تم فلا تنقل الى الشفع الا بالتراضي او قضاء القاضي (واذا
علم الشفع بالبيع) من المشتري او رسوله او عدل او عدد (اشهد في مجلسه
ذلك على المطالبة) وهو طلب الموائبة والاشهاد فيه ليس بلازم وانما هو لنفي
التجاحد والتقييد بالمجلس اشارة الى ما اختاره الكرخي قال في الهداية اعلم
ان الطلب على ثلاثة اوجه طلب الموائبة وهو ان يطلبها كما علم حتى لو بلغه
البيع ولم يطلب بطلت شفعته حتى لو اخبر بكتاب والشفعة في اوله او في
وسطه فقراء الكتاب الى آخره بطلت شفعته وعلى هذا عامة المشايخ وهو رواية
عن محمد وعنه ان له مجلس العلم والروايتان في النوادر والثانية اخذ الكرخي
لانه لما ثبت له خيار التملك لا بد من زمان التامل كما في الخيرة اه قال في الحقايق
والطلب على الفور هكذا روى عن أبي حنيفة وهو ظاهر المذهب وهو الصحيح
تصحیح لكن ظاهر المتن وكافي الحاكم ان له مجلس العلم ولذا قال في الابيضاح
انه الاصح فتنبه (ثم ينهض منه) اي مجلسه بعد طلب الموائبة (فيشهد على
البائع ان كان البيع في يده) اي لم يسلم الى المشتري (او) يشهد (على البائع)

طلب
في السكة الغير النافذة

قوله اخذها الجار فمن له جذوع على
حايطها او شرك في حيطه عليه فهو
جانب راد في نفس الجدار فشفعة
سدا في عامة نسخ الملتقى لك
المهرج به في عامة كتب المذهب
اه الشركة في الجدار عز مقترع
اطلاعات الشركة في البناء المحرر
بدونه الارض لا تستحق بها الشفعة
فتم لو كان البناء والمكان الذي
عليه البناء مشتركا بينهما كان له
قوله بالاخذ الظاهر ان المراد بالاخذ
القبول لان يكون تملك الشفع
بمجرد الحكم قبلي لاخذ كما مر به في الروايات
قوله وتملك الجوهري على عدد الدرس
الشفعة لا على قدر السهام علنا
خلفه فالثلاثة اه درسي

الطلب على ثلاثة
اوجه

قوله وهو طلب الموائبة اي المبادرة
والاشهاد فيه غير لازم بل لمخاتة الجود
والصحيح حجة الطلب بما يفهم منه
الطلب وهو راجع وانه لم يكن
عنده احد لئلا تحط الشفعة
ديانة او تخمس من الحلق عند
الحاجة كما في النهاية اه درسي

قوله ان كان البيع في يده هذا مروي
عن المصنف ولم يفتقر الى الاستدلال
كقوله المبيع في يده استحضارنا قاسا على
المشتري ومقتضى انه له ان يشهد على
عند البائع لم يرد له الا قرب ومقتضى ان
الاشهاد عند المقاد انما يشترط اذا لم
يقدر عليه عند البائع او المشتري اه

اي المشتري وان لم يكن ذايد لانه مالك (او عند المقار) لان الحق منطلق به
 قيد الشهادة على البائع فيما اذا كان المقار في يده لانه اذا لم يكن ذايد لم يصح
 الاشهاد عليه لخروجه عن ان يكون خصما اذ لا يده ولا ملك فصار كالاجنبي
 وصورة هذا الطلب ان يقول ان فلانا اشترى هذه الدار وانا شفيعها وقد
 كنت طلبت الشفعة واطلبها الان فاشهدوا على ذلك (فاذا فعل ذلك) المذكور
 (استقرت شفيعته ولم تسقط) بعده (بالتأخير عند ابي حنيفة) وهو رواية عن
 ابي يوسف لان الحق متى ثبت واستقر لا يسقط الا بالاسقاط وهو التصريح
 بلسانه كما في سائر الحقوق وهو ظاهر المذهب وعليه الفتوى هداية قال في
 العزمية وقد رأيت فتوى المولى ابي السعود على هذا القول (وقال محمد ان
 تركها شهرا بعد الاشهاد) من غير عذر (بطلت شفيعته) لانه لو لم يسقط
 بتأخير الخصومة ايدا يتضرر به المشتري لانه لا يمكنه انصرف حذر نقضه
 من جهة الشفع فقد رناه بشهر لانه اجل وما دونه عاجل هداية قال في الصحيح
 بعدما نقل عبارة الهداية من ان قول ابي حنيفة هو ظاهر المذهب وعليه
 الفتوى قلت واعتمده النسفي كذلك لكن صاحب الهداية خالف هذا في
 مخارقات النوازل فقال وعن محمد اذا تركها شهرا بعد الاشهاد بطلت شفيعته
 وهو قول زفر والفتوى على قوله اه قلت وقد وقع نظير ذلك للحسام الشهيد
 فقال في الوقفات لا تبطل ايدا وبه ناخذ وقال في الصغرى والفتوى اليوم
 على قولهما فيحصل على الرجوع الى هذا والله اعلم ثم نقل الافتاء عن
 قاضي خان والذخيرة وشيخ الاسلام والخلاصة والمحيط والاختيار والتممة
 والتحفة والمحجوبي وصدر الشريعة اه وفي الجوهرية قال في المستصفي والفتوى
 على قول محمد اه وفي الشرنبلالية عن البرهان انه اصح ما يفتى به ثم قال يعني انه
 اصح من نصح الهداية والكافي وتمامه فيها وعزاء في القهستاني الى المشاهير
 كالحيطة والخلاصة والمضمرات وغيرها ثم قال فقد اشكل ما في الهداية
 والكافي اه وقال في شرح المجمع وفي الجامع الحافى والفتوى اليوم على قول
 محمد لتغير احوال الناس في قصد الاضرار اه وقد سمعت ما مر عن الحسام
 الشهيد من قوله والفتوى اليوم على قولهما وقال العلامة قاسم فيحصل على
 الرجوع الى هذا وبه ظهران افناهم بخلاف ظاهر الرواية لتغير الزمان فيترجم على

طلب صورة الطلب

قوله وصورة الى وهذا يسمى طلب
 تغريب واشهاد وهو يسقط
 بسمية المقار ويحد يده
 قولك والمعتد في هذا

قوله ولم تسقط الى اي مطلقا بمنزلة
 اولاً شهراً أو أكثر ثم نلاحظ المذهب
 وعليه الفتوى كما في الهداية والكافي
 وقد مر صاحب الملتقى واضحاً لثبانه
 فيلحفظ

كاللحام والدمى وجب في غير المنقول وغير المنقول وزعم مالك
 والبشر والدرر وجب في غير المنقول وغير المنقول وبما لا يباع دارا بغيره
 الصغار ولا شفقة في البناء والتخل اذا ابيع (١٧٩)
 ٣٣

قوله في المنقول لا فلا شفقة في دارا
 وفي وجب الشفعة في بناء ملكه
 ارضها على ملكه ولا بد ان يكون الملك
 ملكا تاما من ذلك بيع الوكيل
 فلا شفقة فيه لان حكم الرهن
 قوله وان كان الى ذلك كالميراث
 والبشر والاصل فيه دفعه في الجوار
 قوله العوض يجوز ان يكون
 هو ما ليس بمقتضى وجب لا شفقة
 في بيعه ومدة فيه وهم يرون عود
 بشرط في العقد مقبوض من ماله
 فان هذه الية بيع انتهاء فتمت
 الطلب عند التقاضي فلا ريب
 بعد من ثبت لانه يكون في ماله
 قوله وان كان في ماله فيجب الشفعة
 مطلقا لا يشترط وفيها لا يشترط
 قوله واذا ملكه الى اى ملكا تاما
 من بيعه بيع الوفاء وقوله يعوض
 من ماله وقوله حال غرضه به
 الميراث وشيخه
 قوله والميراث في ملكه العبد والمأزور
 والمأزور ولو بيعه السيد كما
 انكس لان الاخذ بالشفقة كما ذكره
 قوله ولا الى الاولى الايمان بالقاء
 النفس ميتة لانه مفعول في ما قبل
 منه العقد فتأمل
 قوله او يباح الى ان ذلك بان يجعل
 الدار اجرة لدار اخرى يستحقها
 قوله وميتق عليها الى ان ذلك بان
 المولى عليه عداد لفلان ثم يبيع
 فلان الدار بغيره في سلم العبد
 الدار للمولى فلا شفقة فيها انه
 قوله او يباح الى ان ذلك بان ادعى شخصي
 دارا فباعها لدار اخرى
 الدار الاخرى ثبتت الشفعة
 سواء كان الميراث علم مقرا
 او ملكا او سكتا اما الدار الاولى
 المالك فيها فلا لا شفعة فيها
 بالانكار او سكوت فان حاله
 فيها باقرار ثبتت انه ملكه

ظاهر الرواية وان كان مصححا ايضا كما هو مقرر (والشفقة واجبة في العقار)
 وما في حكمه كالمعلو وان لم يكن طريقه في السفل لانه التحق بالعقار بما له من
 حق القرار درر (وان كان) العقار (عما لا يقسم) لوجود سببها وهو الاتصال
 في الملك والحكمة دفع ضرر سؤ الجوار وهو ينظم القسمين (ولا شفقة في)
 المنقول مثل (العروض والسفن) لانها انما وجبت لدفع ضرر سؤ الجوار وهو
 على الدوام والملك المنقول لا يدوم حسب دوامه في العقار فلا يلحق به هداية
 ثم قال وفي بعض نسخ المختصر ولا شفقة في البناء والتخل اذا بيع دون
 العرصة وهو صحيح مذكور في الاصل لانه لا قرار له فكان نقليا وهذا بخلاف
 الطو حيث يستحق بالشفقة ويستحق به الشفعة في السفل اذا لم يكن طريق
 الطوفيه لانه بما له من حق القرار التحق بالعقار قيد بما اذا لم يكن طريق
 الطوفيه لانه اذا كان طريق الطوفيه يكون شريكا في الطريق (والسلم والذمي
 في) استحقاق (الشفقة سواء) لانها مستويان في السبب والحكمة فيستويان
 في الاستحقاق (واذا ملك العقار بعوض هو مال وجبت فيه الشفعة) لانه
 امكن مراعات شرط الشرع فيه وهو التملك بمثل ما تملك المشتري صورة
 او قيمة هداية وعبر بالملك دون البيع ليم الهبة بشرط العوض لانها مبادلة
 مال بمال ولما كان التعبير بالملك يعم الاعواض المالية وغيرها احتراز عن
 الاعواض التي ليست بمال فقال (ولا شفقة في الدار) التي (يتزوج الرجل
 عليها او) الدار التي (يخالع المزاة بها او يئسأ جربها دارا) او غيرها (او يصالح
 بها عن دم عدا ويثق عليها عبدا) لان الشفعة انما تجب في مبادلة المال
 بالمال وهذه الاعواض ليست بمال فالجواب الشفعة فيها خلاف الشرع
 وقلب الموضوع قيد الصلح من الدم بالعد لان الخطأ عوضه مال فتجب فيه
 الشفعة (او يصالح عليها بانكار او سكوت) قال في الهداية هكذا ذكر في
 اكثر نسخ المختصر والصحيح عنها مكان عليها لانه اذا صالح عنها بانكار يزعم
 انها لم تزل عن ملكه وانما اقدمي يمينه (فان صالح عنها باقرار وجبت الشفعة)
 لانه معترف بالملك للدعي وانما استفاده بالصلح وهو مبادلة مالية اما اذا صالح
 عليها باقرار او سكوت او انكار وجبت الشفعة في جميع ذلك لانه اخذها
 عوضا عن حقه في زعمه اذا لم يكن من جنسه فيعامل بزعمه هداية (واذا

تقول فادعى الشراء الى فادى اشغلت الشفعة
المشتري في الشفعة والقول للمشتري لانه
ملكه وان يرد هذا فالبنية للشفعة
عند الجنبه للمشتري وتامر في
المجلس

تقدم الشفع الى القاضي (ياخذ بالشفعة) فادعى الشراء (لدار المشفوعة
(وطلب الشفعة) اى اخذها بالشفعة (سأل القاضي المدعى عليه) عن
مالكية الشفع لما يشفع به (فان اعترف بملكه الذى يشفع به) فيها (والا)
اى وان لم يعترف له بملكه الذى يشفع به (كلفه) القاضي (اقامة البينة)
على ملكه لان ظاهر البعد لا يكفي لاثبات الاستحقاق (فان عجز عن البينة
استحلف المشتري بالله ما تعلم انه مالك للذى ذكره مما يشفع به) لانه ادعى
عليه معنى لو اقر به لزمه فهو استحلاف على ما في يد غيره فيحلف على العلم
هداية (فان نكل) المشتري عن اليمين (اوقامت للشفيع بينة) ثبت ملكه الدار
التي يشفع بها وثبت حق الشفعة فبعد ذلك (سأله القاضي) اى سال المدعى
عليه ايضا (هل ابتاع) اى هل اشترى الدار المشفوعة (ام لا فان) اقر
فيها وان (انكر الابتاع قيل للشفيع اقم البينة) على شرائه لان الشفعة
لا تثبت الا بعد ثبوت البيع وثبوته بالحجة (فان عجز عنها استحلف المشتري بالله
ما ابتاع) هذه الدار (او بالله ما يستحق على في هذه الدار شفعة من الوجه
الذى ذكره) فيحلف على البينات لانه استحلف على فعل نفسه وما في يده اصاله
وفى مثله يحلف على البينات هداية فان نكل عن اليمين او اقر او برهن
الشفيع قضى بالشفعة ان لم ينكر المشتري طلب الشفع الشفعة فان انكره فاقول
له يمينه در عن ابن الكمال (وتجوز المنازعة في الشفعة وان لم يحضر الشفع
الثنى الى مجلس القاضي) لانه لا ثمن له عليه قبل القضاء ولهذا لا يشترط تسليمه
فكذا لا يشترط احضاره (واذا قضى القاضي له بالشفعة لزمه احضار الثمن)
وهذا ظاهر رواية الاصل وعن محمد انه لا يقضى حتى يحضر الشفع الثمن وهو
رواية الحسن عن ابي حنيفة هداية قال في التصحيح واعتمد ظاهر الرواية
المصنفون واختاروه للفتوى (والشفيع ان يرد الدار) المأخوذة بالشفعة (بختيار
المبى و) خيار (الروية) لان الاخذ بالشفعة بمنزلة الشراء فثبت فيها الخياران
كما في الشراء (وان احضر الشفع البايع والمبيع في يده) لم يسلمه
للمشتري (فله) اى الشفع (ان يخاصمه) اى البايع (في الشفعة) لان البدله (و)
لكن (لا يسمع القاضي البينة حتى يحضر المشتري فيفسخ البيع بمشهد منه) اى
المشتري لانه المالك (ويقضى بالشفعة على البايع) حتى يجب عليه تسليم الدار

ويجعل

ولا لزمه احضار الثمن لم يحضر
بسم القاضي والمشتري في مجلس
الدار لقبض ولا تبطل بشفعة
تأخر الثمن بعد ما امر بادائه
تاكدها القضاء انه در معنى

لم والشفيع الى ولو شرط المشتري
رواية من دون خيار الشرط
لاجل قوله لا يشترط الشفعة
في كل الاحكام الا في
العرفان الجيب ان در معنى
لان الشفعة يقضى بها
تأخر الثمن الى الشفع فيست
بشفيع ما ثبت للمشتري
ملا

قول المدة كذا في البيع
وتسلم المدة والمدة
التي سبب المدة والبيع
الذي سبب المدة والبيع
الذي سبب المدة والبيع

(ويجمل المدة عليه) أي على البايع عند الاستحقاق وهذا بخلاف ما إذا
قبض المشتري البيع فآخذه الشفع من يده حيث تكون المدة عليه لأنه ثم ملكه
بالقبض هداية (وإذا ترك الشفع الا شاهد حين علم) بالبيع (وهو يقدر على ذلك)
الا شاهد بخلاف ما إذا أخذ على فداو كان في صلاة (بطلت شفعة) لأعراضه
عن الطلب وهو انما يتحقق حالة الاختيار وهو عند القدرة (وكذلك ان اشهد
في المجلس ولم يشهد على احد المتبايعين ولا عند العقار) كما مر (وان صالح من) حق
(شفعة على عوض اخذه) او باعه اياه (بطلت الشفعة) لوجود الاعراض (ورود
الموَض) لبطلان الصلح والبيع لانها مجرد حق التملك فلا يصح الاعتياض عنه
لانه رشوة (واذا مات الشفع) بعد بيع المشفوع قبل القضاء بالشفعة (بطلت
شفعته) لانه بالموت يزول ملكه عن داره وينتسب الملك للوارث بعد البيع
وقيام الملك من وقت البيع الى وقت القضاء بشرط فبطل بدونه قيدنا موته بما
بعد البيع وقبل القضاء لان البيع اذا كان بعد الموت ثبتت الشفعة
للراثة ابتداء وان كان الموت بعدا لقضاء ولو قبل نقد الثمن
فالببيع لازم لو رثته (وان مات المشتري لم تسقط) الشفعة
لان الحق لا يبطل بموت من عليه كالا جل (وان باع الشفع ما) أي
ملكه الذي (يشفع به) من غير خيار له (قبل ان يقضى له بالشفعة بطلت شفعة)
لان سبب الاخذ بها وهو الجوار قد زال قيدنا بعدم الخيار له لانه لو باع بشرط
الخيار له لا تبطل لبقاء السبب (ووكيل البايع اذا باع و) كان (هو الشفع فلا
شفعة له) لانه يسعى في نقض ما تم من جهته (ووكيل المشتري اذا ابتاع) أي
اشترى لموكله (فله الشفعة) لانه لا ينقض شراؤه بالاخذ بها لانها مثل الشراء
(ومن باع بشرط الخيار) له (فلا شفعة للشفع) لانه يمنع زوال الملك (فان سقط)
البائع (الخيار وجبت الشفعة) لزوال المانع عن الزوال ويشترط الطلب عند
سقوط الخيار في الصحيح لان البيع يصير سببا لزوال الملك عند ذلك هداية
(واذا اشترى بشرط الخيار) له (وجبت الشفعة) لانه لا يمنع زوال الملك
عن البايع بالاتفاق والشفعة تبني عليه كما مر (ومن ابتاع) أي اشترى (دارا
شراء فاسدا فلا شفعة فيها) اما قبل القبض فلم يملك البايع وبعد
القبض لاحتمال الفسخ وحق الفسخ ثابت بالشرع لدفع الفساد وفي اثبات

قول وان اترك الا لان الا شاهد
القبض هداية (وإذا ترك الشفع الا شاهد حين علم) بالبيع (وهو يقدر على ذلك)
الا شاهد بخلاف ما إذا أخذ على فداو كان في صلاة (بطلت شفعة) لأعراضه
عن الطلب وهو انما يتحقق حالة الاختيار وهو عند القدرة (وكذلك ان اشهد
في المجلس ولم يشهد على احد المتبايعين ولا عند العقار) كما مر (وان صالح من) حق
(شفعة على عوض اخذه) او باعه اياه (بطلت الشفعة) لوجود الاعراض (ورود
الموَض) لبطلان الصلح والبيع لانها مجرد حق التملك فلا يصح الاعتياض عنه
لانه رشوة (واذا مات الشفع) بعد بيع المشفوع قبل القضاء بالشفعة (بطلت
شفعته) لانه بالموت يزول ملكه عن داره وينتسب الملك للوارث بعد البيع
وقيام الملك من وقت البيع الى وقت القضاء بشرط فبطل بدونه قيدنا موته بما
بعد البيع وقبل القضاء لان البيع اذا كان بعد الموت ثبتت الشفعة
للراثة ابتداء وان كان الموت بعدا لقضاء ولو قبل نقد الثمن
فالببيع لازم لو رثته (وان مات المشتري لم تسقط) الشفعة
لان الحق لا يبطل بموت من عليه كالا جل (وان باع الشفع ما) أي
ملكه الذي (يشفع به) من غير خيار له (قبل ان يقضى له بالشفعة بطلت شفعة)
لان سبب الاخذ بها وهو الجوار قد زال قيدنا بعدم الخيار له لانه لو باع بشرط
الخيار له لا تبطل لبقاء السبب (ووكيل البايع اذا باع و) كان (هو الشفع فلا
شفعة له) لانه يسعى في نقض ما تم من جهته (ووكيل المشتري اذا ابتاع) أي
اشترى لموكله (فله الشفعة) لانه لا ينقض شراؤه بالاخذ بها لانها مثل الشراء
(ومن باع بشرط الخيار) له (فلا شفعة للشفع) لانه يمنع زوال الملك (فان سقط)
البائع (الخيار وجبت الشفعة) لزوال المانع عن الزوال ويشترط الطلب عند
سقوط الخيار في الصحيح لان البيع يصير سببا لزوال الملك عند ذلك هداية
(واذا اشترى بشرط الخيار) له (وجبت الشفعة) لانه لا يمنع زوال الملك
عن البايع بالاتفاق والشفعة تبني عليه كما مر (ومن ابتاع) أي اشترى (دارا
شراء فاسدا فلا شفعة فيها) اما قبل القبض فلم يملك البايع وبعد
القبض لاحتمال الفسخ وحق الفسخ ثابت بالشرع لدفع الفساد وفي اثبات

قول وان باع الى لان هذا دليل الاعراض اما
اذا قال بطلت الشفعة قبل البيع او باع بطل
البيع فلا تبطل لانه ليس باعرا من

قول ووكيل البايع الى بان كان الشفع ووكيل
البايع وتعمل المشتري بان وكل الشفع اجيبا
بالشر في الاول لا شفعة لانه قد سمي
في تقضى ما تم من جهته وفي الثاني فلما اشترى
لانه لا يلزم النقص والفساد

قول وجبت الى يعني لو باع بشرط الخيار للبايع
فلا شفعة لانه الخيار مانع في وجه المبيع
عن ملكه البايع فاذا اسقط الخيار معه
ذلك يثبت الطلبات من وقت اسقاط
الخيار اتم من وقت صدور البيع فاختم
في النهاية الاول وهو الصحيح لان البيع قد
واختم في الخامسة الثالث لان البيع هو الب

قوله فانه اسقط الفسخ وسقوطه بالتصرف
لا بالقول كما اذا باع او وهب او تصدق
فانه سقط اتفاقا اما اذا باع او غرس
فانه سقط عند الامام خلافا لما واما
الخيار فانه سقط بالقول لان سقوط
الفسخ حق الثمن وهو لا يثبت بالقول
بل في ضمن الفعل كذا في الفاتحة اهـ مثلا

قوله بقيمة الخمر الى اى قيمته عندهم لانه
عند المسلم لا قيمة لها اهـ مثلا

حق الشفعة تقرير الفساد فلا يجوز (فان سقط الفسخ) بوجه من الوجوه
(وجبت الشفعة) لزوال المانع (واذا اشترى ذمى) من ذمى (دارا بخمر
او خنزير وشفيعها ذمى اخذها) الشفيع (بمثل الخمر وقيمة الخنزير) لصحة
هذا البيع فيما بينهم وحق الشفعة يعم المسلم والذمى والخمر لهم كاللحم لنا
والخنزير كالشاة قيدنا الشرا بكونه من ذمى لانه لو كان من مسلم كان البيع
فاسدا فلا تثبت به الشفعة (وان كان شفيعها مسلما اخذها بقيمة الخمر والخنزير)
اما الخنزير فظاهر واما الخمر فلحق المسلم عن التصرف فيه فالتحقق بغير المثل
(ولا شفعة في الهبة) لانه ليس بمعاوضة مال بمال (الا ان تكون بعوض
مشروط) لانه يبيع انتهاء ولا بد من القبض من الجانبين وان لا يكون الموهوب
ولا عوضه شايئا لانه هبة ابتداء كما هي (واذا اختلف الشفيع والمشتري
في) مقدار (الثمن فالقول قول المشتري) لان الشفيع يدعى استحقاق الدار
عليه عند نقد الاقل وهو ينكر والقول قول المنكر مع يمينه ثم الشفيع بالخيار
ان شاء اخذ بما قال المشتري وان شاء ترك وهذا اذا لم تقم للشفيع بينة فان
اقام بينة قضى له بها (فان اقام) اى كل من الشفيع والمشتري (البينة)
على دعواه (فالبينة) المقبولة (بينة الشفيع) ايضا (عند ابي حنيفة ومحمد)
لان بينته ملزمة و بينة المشتري غير ملزمة والبيّنات للارزام وقال ابو يوسف
البينة للمشتري لانها اكثر اثباتا قال في التصحيح ورجح دليلهما في الشروح
واعتمد المحبوبي والتسنى وابو الفضل الموصلى وصدر الشريعة (واذا ادعى
المشتري ثمننا وادعى البائع) ثمننا (اقل منه) اى من الثمن الذى ادعاه المشتري
(و) كان البائع (لم يقبض الثمن اخذها الشفيع بما قال البائع) لان القول
قوله في مقدار الثمن ما بقيت مطالبته (وكان ذلك خطأ عن المشتري) وهو
يظهر في حق الشفيع كما يأتى قريبا (وان كان) البائع (قبض الثمن
اخذها) الشفيع (بما قال المشتري) وترك (ولم يلتفت الى قول البائع) لانه
لما استوفى الثمن انتهى حكم العقد وخرج هو من بين وصار كالاجنبي وبقي
الاختلاف بين الشفيع والمشتري وقد مر (واذا حط البائع عن المشتري بعض
الثمن سقط ذلك) المحطوط (عن الشفيع) لان حط البعض يلحق باصل العقد
فيظهر في حق الشفيع لان الثمن ما بقي وكذا اذا حط بعد ما اخذها الشفيع

بالثمن يحط عن الشفع حتى يرجع عليه بذلك القدر هداية (وان حط) البايع
 عن المشتري (جميع الثمن لم يسقط عن الشفع) منه شيء لان حط الكل لا يلحق
 باصل العقد لعدم بقاء ما يكون ثمنًا كما مر في البيع (واذا زاد المشتري البايع
 في الثمن لم يلزم) تلك (الزيادة الشفع) لان في اعتبار الزيادة ضررا بالشفع
 لا استحقاقه الاخذ بما دونها بخلاف الحط لان فيه منفعة ونظير الزيادة اذا
 جدد العقد باكثر من الثمن الاول لم يلزم الشفع حتى كان له ان يأخذها بالثمن
 الاول هداية (واذا اجتمع الشفعة) وتساووا في سبب الاستحقاق (فالشفعة
 بينهم على عدد رؤسهم) لا ستواهم في سبب الاستحقاق فيستون في الاستحقاق
 ولذا لو انفرد واحد منهم استحق كل الشفعة (ولا يعتبر اختلاف الاملاك)
 بالزيادة والنقصان ولو اسقط البعض حقه ولو للبعض فهي للباقي ولو كان
 البعض غائبًا يقضى بها بين الحضور لان الغائب لعله لا يطلب وان قضي
 للحاضر ثم حضر الغائب يقضى له باستحقاقه فلو سلم الحاضر بعد ما قضي
 له بالجميع لا يأخذ القادم الا النصف لان قضاء القاضي بالكل للحاضر قطع
 حق الغائب عن النصف بخلاف ما قبل القضاء هداية (ومن اشترى دارا
 بعرض) اي بشيء من ذوات القيم (اخذها الشفع بغيره) لانه من ذوات
 القيم (وان اشترىها بمكيل او موزون) او عددي متقارب (اخذها بمثله)
 لانها من ذوات الامثال (وان باع عقارا بفقار) وكان شفيعهما واحدا
 (اخذ الشفع كل واحد منهما) اي العقارين (بقيمة الآخر) لانه بدله وهو
 من ذوات القيم فآخذ بغيره وان اختلف شفيعهما بأخذ شفيع كل منهما ماله فيه
 الشفعة بقيمة الآخر (واذا بلغ الشفع انها) اي الدار (بيعت بالف) مثلا
 (فسلم ثم علم انها بيعت باقل) مما بلغه (او بخطئة او شعير) او نحوهما من
 المثليات ولو (قيمتها) اي الخطئة او الشعير (الف او اكثر فتسليمه باطل وله
 الشفعة) لانه انما سلم لاستكثار الثمن او لتعذر الجنس الذي بلغه بخلاف ما
 اذا علم انها بيعت بعرض قيمته الف او اكثر لان الواجب فيه القيمة وهي دراهم
 او دنانير هداية (وان بان انها بيعت بدنانير قيمتها الف) او اكثر (فلا شفعة له)
 لان الجنس متحد في حق الثمنية (واذا قيل له ان المشتري فلان فسلم ثم علم انه
 غيره فله الشفعة) لتفاوت الجوار ولو علم ان المشتري هو مع غيره فله ان يأخذ

فصيب غيره لان التسليم لم يوجد في حقه ولو بقلعه شراء التصف فسلم ثم ظهر
 شراء الجميع فله الشفعة لان التسليم لضرر الشركة ولا شركة وفي عكسه لاشفعة
 في ظاهر الرواية لان التسليم في الكل تسليم في ابعاضه هداية (ومن اشترى
 دارا لغيره فهو الخصم) للشفيع (في الشفعة) لانه هو العاقد والاخذ بالشفعة
 من حقوق العقد فيتوجه عليه (الا ان يسلمها الى الموكل) لانه لم يبق له يد
 ولا ملك فيكون الخصم هو الموكل (واذا باع دارا الامقد ارد راع) مثلا في
 (في طول الحد الذي يلي الشفع فلا شفعة له) في البيع لا تقطاع الجوار وهذه
 حيلة وكذا قوله (وان ابتاع) اي اشترى (منها سهما يثن ثم ابتاع بقيتها
 فالشفعة للجار في السهم الاول) فقط (دون الثاني) لان المشتري صار شريكا
 في السهم الثاني فكان اولى من الجار وكذا قوله (واذا ابتاعها يثن) ضعف
 قيمتها مثلا (ثم دفع اليه ثوبا) عوضا (عنه) بقدر قيمتها (فالشفعة) تكون
 (بالثمن) المنهي في البيع (دون الثوب) المدفوع عوضا عنه لانه عقد آخر قال
 في الهداية وهذه الحيلة نعم الجوار والشركة فيباع باضعاف قيمته ويعطى بها
 ثوب بقدر قيمته الا انه اذا استحققت الشفوعة يبق كل الثمن على مشتري الثوب
 لتيام البيع الثاني فيتضرره والاوجه ان يباع بالدراهم الثمن دينار حتى اذا
 استحق الشفوع يبطل الصرف فيجب الدينار لا غيره (ولا تترك الحيلة في
 اسقاط الشفعة) قبل ثبوتها (عند ابى يوسف) لانه منع عن اثبات الحق فلا
 يعد ضررا وقيد في السراجية بما اذا كان الجار غير محتاج اليه (وتكره عند محمد)
 لانها انما وجبت لدفع الضرر ولو ابحنا الحيلة ما دفعناه وقيدنا بما قبل ثبوتها لانه
 بعد ثبوتها مكروه اتفاقا كما في الوقعات وفي الصحيح قيل الاختلاف قبل البيع اما
 بعده فهو مكروه بالاجماع وظاهر الهداية اختيار قول ابى يوسف وقد صرح به
 قاضي خان فقال والمشاخ في حيلة الاستبراء والركاه اخذوا بقول محمد وفي الشفعة
 يقول ابى يوسف اه (واذا ابى المشتري) فيما اشتراه (او غرس ثم قضى للشفيع بالشفعة
 فهو) اي الشفع (بالخيار ان شاء اخذها بالثمن وقيمة البناء والعرس مقلوبا)
 اي مستحق القلع (وان شاء كلف المشتري قلعه) لانه وضعه في محل تعلق به حق
 متأكد لا غير من غير تسليط من جهته (واذا اخذها الشفع) بالشفعة (فبني)
 بها (وغرس ثم استحق رجعا) الشفع على المشتري ان اخذ منه ا والبائع على

ولا تترك الحيلة في اسقاط
 الشفعة

ما مر (بالثمن) لانه تبين انه اخذه بغير حق (ولا يرجع بعيه البناء والفرس) على احد بخلاف المشتري فانه مفرور من جهة البائع ومسلط عليه ولا ضرر ولا تسليط في حق الشفع من المشتري لانه مجبور عليه هدايه (واذا انهدمت الدار) في يد المشتري (او احترق بناؤها او جف شجر البستان) وكان ذلك (بغير فعل احد فالشفع بالخيار ان شاء اخذها بجميع الثمن) لان البناء والفرس تابع حتى دخلا في البيع من غير ذكر فلا يقابلها شيء من الثمن ما لم يصير مقصودا ولهذا يبيعها مريحة بكل الثمن في هذه الصورة بخلاف ما اذا غرق نصف الارض حيث يأخذ الباقي بحصته لان الفائت بعض الاصل هدايه

(وان شاء ترك) لان له ان يتمتع عن التملك (وان نقض المشتري البناء قيل للشفع) انت بالخيار (ان شئت فخذ العرصه) اي ارض الدار (بحصتها) من الثمن (وان شئت فدع) لانه صار مفصولا بالاتلاف فيقابلها شيء من الثمن بخلاف الاول لان الهلاك بأقفة سماويه (وليس له) اي الشفع (ان يأخذ النقص) بالكسر اي المنقوض لانه صار مفصولا فلم يبق تبعا (ومن اتباع) اي اشترى (ارضاً وعلى محلها) ثم اخذها الشفع بثمنها (حال في الهداية ومعناه اذا ذكر الثمن في البيع لانه لا يدخل من غير ذكر وهذا الذي ذكره استحسن وفي القياس لا يأخذه لانه ليس يتبع الا يرى انه لا يدخل في البيع من غير ذكر فاشبه الناح في الدار وجه الاستحسان انه باعتبار الاتصال صار تبعا للعقار كالبنا في الدار وما كان مركباً فيه فيأخذه الشفع اه (فان

جزءه المشتري سقط عن الشفع حصته) لدخوله في البيع مقصودا (واذا قضى للشفع بالدار ولم يكن رآها) قيل (فله خيار الرؤية) وان كان المشتري قد رآها (و) كذا (ان وجد بها عيباً) لم يطلع عليه (فله ان يردّها به وان كان المشتري شرط البراءة منه) لان الاخذ بالشفعة بمنزلة الشرافيت به الخياران كما في الشراء ولا يسقط بشرط البراءة من المشتري ولا يرويه لانه ليس بنائب عنه فلا يملك اسقاطه هدايه (واذا ابتاع) المشتري (بثمن مؤجل فالشفع بالخيار ان شاء اخذها بثمن حال وان شاء صبر) عن الاخذ بعد استقرارها بالشهاد (حتى ينقضي الاجل ثم يأخذها) وليس له ان يأخذها في الحال بثن مؤجل لانه انما ثبت بالشرط ولا شرط منه وليس الرضا به في حق

المشتري رضا به حق الشفع لفاوت الناس (واذا اقسام الشركاء الضار)
المشرك بينهم (فلا شفعة لجارهم بالشفعة) لانها ليست بمعاوضة مطلقا ولان
الشريك اولى من الجار (واذا اشترى دارا فسلم الشفع ثم ردها المشتري

بختيار رؤية او بختيار شرط) مطلقا خلافا لما في الدرر (او بصيب بقضاء قاض
فلا شفعة للشفع) لانه فسخ من كل وجه فعاد لتقديم ملكه والشفعة في انشاء
التد ولا فرق في هذا بين القبض وهدمه هدايه (وان ردها) بالصيب هدايه
(بغير قبضه او تقايلا) البيع (فلا شفع للشفعة) لانه فسخ في حقها لولايتها
على انفسهما وقد قصد الفسخ وهو بيع جديد في حق ثالث لوجود حق
البيع وهو مبادلة المال بالمال بالتراضي والشفيع ثالث ومراده الرد بالصيب بعد
القبض لانه قبله فسخ من الاصل وان كان بغير قضاء على ما عرف هدايه
(* كتاب الشركة *) الشركة لغة الخلطة وشرعا كما في القهستاني عن

المضمرات اختصاص اثنين او اكثر بمحل واحد وهي (على ضربين شركة
املاك وشركة عقود فشركة الاملاك) هي (العين) التي (يرثها رجلان)
فاكثر (او يشتريانها) او نصل اليها بأي سبب كان جبريا كان او اختياريا كما
اذا انتهب رجلان عينا او ملكاها بالاستيلاء او اخلطت مالهما من غير صنع
او بخلطتهما خلطا يمنع التميز رأسا او الا يخرج وحكما ان كلا منهما اجني
في حصة الاخر (فلا يجوز لاحدهما ان يتصرف في نصيب الاخر الا باذنه)

كما في الاجانب كما صرح بذلك بقوله (وكل واحد منهما في نصيب الاخر
كالاجنبي) في الامتناع عن التصرف الا بوكالة او ولاية لعدم تضمنها الوكالة
(والضرب الثاني شركة العقود) وهي الحاصلة بسبب العقد ورضيحتها
الايجاب والقبول وشرطها ان يكون التصرف العقود عليه قابلا للوكالة
ليكون ما يستفاد بالتصرف مشتركا بينهما (وهي) اي شركة العقود (على
اربعة اوجه مفاوضة وعنان) بالكسر وتفتح (وشركة وجوه وشركة

الصنائع فاما) الاولى وهي (شركة المفاوضة فهي ان يشترك الرجلان)
مثلا (فيسنويان في مالهما وتصرفهما ودينهما) لانها شركة عامة في
جميع التجارات يفوض كل منهما امر الشركة الى صاحبه على الاطلاق اذ
هي من المساواة قال قائلهم لا يصلح الناس فوضي لاسراة لهم اي متساوين

قول في العين ذات التتوير والدين نلو
رفع المديون لاحدهما شاركت الاخر وحلته
ان ملك المديون قدر حصته وموسمه
الرأين حصته وذاد القهستاني او حفظا
ان قبض يترجى فوبا اني داد بينها فانها
شريكان في الحفظ اه

مطل
في بيان الشركة
قول في الخلطة اي خلط المالين
وتطلق على العقد ايضا وشرعا
كما ذكره ولما كان المعنى الشري
قديما من اللغز فسمي بذلك
تدريفا اه

قول في شركة املاك الاضافة فيه معنى
انها اي اختصاص احد باخر بصيب
ملك اه

قول في شركة عقود اي الشركة القابلة
للكالة الواقعة بسبب العقد

قول في سبب التي فالجري كالاربع والاختيار
كالشراء وسواها كان وقعة او متعاقبا وقول
او ملكاها بالاستيلاء اي على حال الجزئي
او وصيته اه

قول في واحد الى الا انه يجوز بيع نصيب
احدهما من شركته في جميع القدر وكذا
من اجني غير بغض اذ في الاثر الخلط
تختلط رشيده وبناء رجب وزرع شركته
وكذا لو باع بنتا مضمنا او حصة من بيت
معدن فخلطت ملكه ابطال ولو ائتمهم
الشركة قابله احداهما الخارج فان
احتمل القسمة لا يجيب وقسم والا بنى
لحم اجمعه ليس جرح ولا يجيب الشركة
على الطابع الا في ثلاثة وهي وثنا فليس
وضروته فقدر قسمة كذا في الاشياء

ولابد من تحقيق المساواة ابتداء وانتهاء وذلك في المال والمراد به ما يصح
الشركة فيه ولا يعتبر التفاضل فيما لا يصح فيه الشركة وكذا في التصرف
لأنه لو ملك أحدهما تصرفا لا يملكه الآخر فالتساوى ومكذا في
الدين لفوات التساوى في التصرف بفواته (فيموز بين الحرين المسلمين)
او الذميين (البالغين) لتحقيق التساوى (ولا يجوز بين الحر والمملوك) ولو
مكاتب او ماذونا (ولا بين الصبي والبالغ) لعدم التساوى لأن الحر البالغ
يملك التصرف والكفالة والمملوك لا يملك واحدا منهما الا باذن المولى
والصبي لا يملك الكفالة مطلقا ولا التصرف الا باذن المولى (ولا بين المسلم
والكافر) وهذا عند ابي حنيفة ومحمد لأن الذي يملك من التصرف ما
لا يملكه المسلم وقال ابو يوسف يجوز للتساوى بينهما في الوكالة والكفالة
ولا معتبر بزيادة يملكها أحدهما كالمفاوضة بين شافعي المذهب والحنفي
فانها جائزة ويتفاوتان في التصرف في متروك التسمية الا انه بكرة لأن
الذي لا يبتدى الى الجائر من العقود قال في التصحيح والمفتد قولهما عند
الكل كما نطق به الصفات للفتوى وغيرها ولا يجوز بين الصدين ولا
الصبيين ولا المكاتبين لانعدام الكفالة وفي كل موضع لم تصح المفاوضة لفقد
شرطه ولا يشترط ذلك في الضان كان هنا لاستجماع شرائط الضان
هدايه (وتنقذ على الوكالة والكفالة) فالوكالة لتحقيق المقصود وهو
الشركة والكفالة لتحقيق المساواة فيما هو من موجبات التجارة وهو
توجه المطالبة نحوهما ولا تصح الا بلفظ المفاوضة وأن لم يعرفا مضاهي
سراج أو بيان مقتضياتها لأن الضبر هو المعنى (وما يشتره كل واحد منهما)
اي المتفاوضين (يكون على الشركة) لأن مقتضى العقد المساواة وكل واحد
منهما قائم مقام صاحبه في التصرف فكان شراء أحدهما كشراهما الا
ما استثناء بقوله (الاطعام اهله وكسوتهم) وطعامه وكسوته ونحو ذلك من
حوائج الاصلية استهسانا لأنه مستثنى بدلالة الحال للضرورة فان الحاجة
الراتبة مطلوبة الوقوع ولا يمكن ايجابه على صاحبه ولا الصرف من ماله
ولا بد من الشراء فيقتصر به ضرورة والبائع مطالبة ايها شاء بثن ذلك
فالشترى بالاصالة والاخر بالكفالة ويرجع الكفيل على المشتري (وما يلزم

كل واحد منهما من الديون بدلا عما يصح به الاشتراك) كالبيع والشراء
والاستيجار والاستقراض (قالا خرصنا من له) تحقيقا للمساواة قيد بما يصح
فيه الاشتراك لخراج نحو دين الجناية والنكاح والخلع والتفقة فان الآخر
فيه ليس بضامن (فان ورث احدهما مالا) مما (يصح فيه الشركة) مما ياتي
(او وهب له ووصل الى يده) اى الوارث والموهوب له وانما لم ينش الفعل لانه
معطوف باو فيشترط قبض كل كما في شرح الطحاوى والنظم وقاضى خان
والمتصنى والنفق وغيرها قهستانى (بطلت المفاوضة) لغوات المساواة بقاء
وهى شرط كالابتداء (وصارت الشركة عانا) للامكان فان المساواة ليست
بشرط فيها (ولا تنعقد الشركة) اعم من ان تكون مفاوضة او عانا (الا
بالدراهم) اى الفضة المضروبة (والدينار) اى الذهب المضروب لانها اثمان
الاشياء ولا تتعين بالعقود فيصير المشتري مشتريا بامثالهما فى الذمة والمشتري
ضامن لما فى ذمته فيصير الربح المقصود له لانه ربح ما ضمنه كل فى الجوهره
والشريك يشتري للشركة فالضمان عليها والربح لها فما يستحقه كل واحد
منهما من الربح ربح ما ضمن بخلاف العروض فانها ميثقات فاذا بيعت
وتفاضل الثمنان فما يستحقه احدهما من الزيادة فى مال صاحبه ربح ما لم
يملك ولم يضمن (والفلوس النافقة) لانها تزوج رواج الاثمان فالتحقق
بها قال فى الصحيح لم يذكر المصنف فى هذا خلافا وكذلك الحاكم الشهيد
فى الكافى وذكر الكرخى الجواز على قولهما وقال فى النبايع واما الفلوس
ان كانت نافقة فكذلك عند محمد وقال ابو حنيفة لاتصح الشركة بالفلوس
وهو المشهور وروى الحسن عن ابى حنيفة وابى يوسف ان الشركة
بالفلوس جائزة وابو يوسف مع ابى حنيفة فى بعض النسخ وفى بعضها مع محمد
وقال الاسيبغابى فى مبسوطه الصحيح ان عقد الشركة يجوز على قول الكل
لانها صارت ثمنا بالاصطلاح واعتمده المحبوبي والنسقى وابو الفضل الموصلى
وصدر الشريعة (ولان يجوز) الشركة (بما سوى ذلك) المذكور (الا ان
يتعامل الناس بها كالتبر) اى الذهب الغير المضروب (والنفقة) اى الفضة
الغير المضروبة (فتصح الشركة فيهما) للتعامل فى كل بلدة جرى التعامل
بالبايعة بالتبر والنفقة فهى كالنقود لا تتعين بالعقود وتصح الشركة فيه ونزل

التعامل باستعماله ثمة منزلة الضرب المخصوص وفي كل بلدة لم يحجر التعامل بها
 فهي كالعروض تمنع في العقود ولا تصح به الشركة درر عن الكافي (واذا
 اراد) اي الشريكان (الشركة بالعروض باع كل واحد منهما) قال في
 الجوهره صوابه احدهما (نصف ماله بنصف مال الآخر) فيصيران شريكي
 ملك حتى لا يجوز لاحدهما ان يتصرف في نصيب الآخر (ثم) اذا (عقد
 الشركة) صار شريكي عقد حتى جاز لكل منهما ان يتصرف في نصيب
 صاحبه وهذا ان تساويا قيمة وان تفاوتا باع صاحب الاقل بقدر ما نبت به
 الشركة (واما شركة العنان فتعقد على الوكالة) لانها من ضروريات
 التصرف (دون الكفالة) لانها ليست من ضرورياته وانقادها في المفاوضة
 لاقتضاء اللفظ التساوي بخلاف العنان (ويصح التفاضل في المال) مع التساوي
 في الربح لانها لا تقتضي المساواة (و) كذا (يصح) العكس وهو (ان يتساويا
 في المال ويتفاضلا في الربح) لان الربح كما يستحق بالمال يستحق بالعمل كما في
 المضاربة وقد يكون احدهما احذق واهدى واكثر عملا واغوى فلا يرضى
 بالمساواة فست الحاجة الى التفاضل (ويجوز ان يعقدها كل واحد منهما)
 اي شريكي العنان (بعض ماله دون بعض) لان المساواة في المال ليست
 بشرط فيها (ولا تصح) شركة العنان (الابنا بينا) قريبا (ان المفاوضة
 تصح به) وهي الاثمان (ويجوز ان يشتركا) مع اختلاف جنس ماليهما
 (و) ذلك بان يكون (من جهة احدهما دنانير ومن جهة الآخر دراهم) وكذا
 مع اختلاف الوصف بان يكون من احدهما دراهم وبعض ومن الآخر سود
 لانها وان كانا جنسين فقد اجري عليهما التعامل حكم الجنس الواحد كما في
 كثير من الاحكام فكان العقد عليهما كالعقد على الجنس الواحد (وما اشتراه
 كل واحد منهما للشركة طوبى بثمنه دون الآخر) لما مر انها تتضمن الوكالة
 دون الكفالة والوكيل هو الاصل في الحقوق (ثم يرجع) الشريك (على
 شريكه بحصته منه) ان ادى من ماله لانه وكيل من جهته في حصته فاذا
 نقد من ماله رجع عليه (واذا هلك مال الشركة) جميعه (او احد المالكين قبل
 ان يشتريا شيئا بطلت الشركة) لانها تعينت بهذين المالكين فاذا هلكا فانت
 المحل وبهلاك احدهما بطل في الهالك لعدمه وفي الآخر لان صاحبه لم يرض

طلب
 في شركة العنان

ان يعطيه شيئا من ربح ماله (وان اشترى احدهما بماله وهلك) بعده (مال
 الآخر قبل الشراء فالمشترى) بالفتح (بينهما على ما شرطنا) لان الملك حين
 وقع وقع مشتركا بينهما لقيام الشركة وقت الشراء فلا يتغير الحكم بهلاك
 المال الاخر بعد ذلك قال في التصحيح والشركة شركة عقد حتى ان
 ايها باع جاز بيعه وقال الحسن بن زياد شركة املاك والمعتد قول محمد
 علي مامشي عليه في المبسوط اه (ويرجع) الشريك (على شريكه بحصته
 من ثمنه) لانه اشترى حصته بالوكالة ونقد المال من مال نفسه (وتجوز
 الشركة وان لم يخلط المالكين) لان الشركة مستندة الى العقد دون المال
 فلم يكن الخلط شرطا هداية لكن الهالك قبل الخلط بعد العقد على
 صاحبه سواء هلك في يده او يد الآخر وبعد الخلط عليهما (ولا تصح
 الشركة اذا شرط لاحدهما دراهم مسماة من الربح) لانه شرط يوجب
 انقطاع الشركة فعسى لا يخرج الا قدر المسمى واذا لم تصح كان الربح
 بقدر الملك حتى لو كان المال نصفين وشرط الربح اثلاثا فالشرط باطل
 ويكون الربح نصفين **ولكل واحد من المتفاوضين وشريكي العنان ان**
يبضع المال اي يدفعه بضاعة وهو ان يدفع المتاع الى الغير لبيعه ويرد ثمنه
 وربحه لانه مضاد في عقد الشركة (ويدفعه مضاربة) لانها دون الشركة
 فتضمنها وعن ابي حنيفة انه ليس له ذلك لانه نوع شركة والاول اصح
 وهو رواية الاصل هداية (ويوكل من يتصرف فيه) لان التوكيل بالبيع
 والشراء من توابع التجارة والشركة انمقدت للتجارة وكذا انه ان يودع
 ويغير لانه معتاد ولا بد له **منه** ويبيع بالنقد والتسليم الا ان ينهاء عنها
 (ويده) اي الشريك (في المال يد امانة) فلو هلك بلا تمديد لم يضمنه
 (واما شركة الصنائع) وتسمى التقبل والاعمال ولا بد ان (فالتحياطان
 والصباغان) مثلا او خياط وصباغ (يشتركان على ان يتقبلا الاعمال ويكون
 الكسب) الحاصل (بينهما فيجوز ذلك) لان المقصود منه التحصيل وهو
 ممكن بالتوكيل لانه لما كان وكيل في النصف اصيلا في النصف تحققت
 الشركة في المال المستفاد ولا يشترط فيه اتحاد العمل والمكان ولو شرطا
 العمل نصفين والمال اثلاثا جاز لان ما يأخذه ليس بربح بل بدل عمل فصيح

طلب
 في شركة الصنائع

تقويمه وتماحه في الهدايه (وما يتقبله كل واحد منهما من العمل يلزمه ويلزم
شريكه) حتى ان كل واحد منهما يطالب بالعمل ويطالب بالاجر ويرى الدافع
بالدفع اليه وهذا ظاهر في المفاوضة وفي غيرها استحسان هدايه (فان عمل
احدهما دون الآخر فالكسب بينهما نصفان) ان كان الشرط كذلك والا
فكما شرطا (واما شركة الوجوه) سميت بذلك لانه لا يشتري الا من له
وجاهة عند الناس (فارجلان يشتركان ولا مال لهما على ان يشتريا) نوعا
او اكثر (بوجوههما) نسبة (وبيعا) لما حصل بالبيع يدفعان منه عن ما
اشتريا وما بقي بينهما (فصح الشركة على هذا) النوال (وكل واحد منهما
وكيل الآخر فيما يشتريه) لان التصرف على الغير لا يجوز الا بوكالة او ولاية
ولا ولاية فتعين الاول (فان شرطا ان المشتري بينهما نصفان فالربح
كذلك) بحسب الملك (ولا يجوز ان يتفاضلا فيه) اى الربح مع التساوى
في الملك لان الربح في شركة الوجوه بالضمان والضمان بغير الملك في المشتري
فكان الربح الزائد عليه ربح ما لم يضمن فلا يصح اشتراطه (وان شرطا
ان يكون المشتري بينهما اثلاثا فالربح كذلك) لما قلناه (ولا تجوز الشركة
في) تحصيل الاشياء الباحة مثل (الاختطاب والاحتشاش والاصطياد)
وكل مباح لان الشركة متضمنة معنى الوكالة والتوكيل في اخذ المباح باطل
لان امر الموكل به غير صحيح والوكيل يملكه بغير امره فلا يصلح نائباً عنه
(وما اصطاده كل واحد منهما او احتطبه) او احتششه (فهو له دون
صاحبه) ثبوت الملك في المباح بالاخذ فان اخذاه معا فهو بينهما نصفان
لاستوائهما في سبب الاستحقاق وان اخذه احدهما واعانة الآخر بان حمله
معه او حرسه له فللمعين اجر مثله لا يجاوز به نصف ثمن ذلك عند ابي
حنيفة وابى يوسف وعند محمد بالفا مابلق (واذا اشتركا واحدهما بفعل)
مثلا (وللاخر رواية) وهى الزادة من ثلاثة جلود واصلها بغير السقاء
لانه يروى الماء اى يحمله مغرب (يستقى عليها الماء والكسب بينهما لم
نصح الشركة) لانفادها على احراز المباح وهو الماء (والكسب) الحاصل
(كله للذى استقى) لانه بدل مملكته بالاحراز (وعليه مثل اجر الرواية ان
كان) (الستقى) صاحب البغل وان كان) (الستقى) صاحب الرواية فعليه

مطل
في شركة الوجوه

اجر مثل البخل) لاستيقانه منافع ملك الغير وهو البخل او الرواية بعقد فاسد
 فيلزمه اجره (وكل شركة فاسدة فالربح فيها على قدر المال ويبطل
 شرط التفاضل) لان الربح تابع للمال كالبيع ولم يعدل عنه الا عند صحة
 التسمية ولم تصح الشركة فلم تصح التسمية (واذا مات احد الشريكين
 او ارتد ولحق بدار الحرب) وحكم بلحقه لانه بمنزلة الموت (بطلت الشركة)
 لانها تتضمن الوكالة ولا بد منها لتحقيق الشركة والوكالة تبطل بالموت
 وكذا بالاتفاق مرئدا واذا بطلت الوكالة بطلت الشركة ولا فرق بين
 ما اذا علم الشريك بموته وردته اولم يعلم لانه عزل حكمي بخلاف ما اذا
 فسح احد الشريكين الشركة حيث يتوقف على علم الآخر لانه عزل
 قصدي قيدنا بالحكم بلحقه لانه اذا رجع مسلما قبل ان يقضى بلحقه لم
 تبطل الشركة (وليس لواحد من الشريكين ان يؤدي زكاة مال الآخر
 الاباذنه) لانه ليس من جنس التجارة (فان اذن كل واحد منهما لصاحبه
 ان يؤدي) عنه (زكاته فادى كل واحد منهما) على التعاقب (فالثاني
 ضامن) لادائه غير المأمور به لانه مأمور باداء الزكاة والمؤدي لم يقع زكاة
 فصار مخالفا فيضمن سواء (علم باداء الاول اولم يعلم) لانه معزول حكمي
 لقوات المحل وذا لا يخلف بالعلم والجهل كالوكيل يبيع المبد اذا اعتقه
 الموكل وهذا عند ابي حنيفة وقال لا يضمن اذا لم يعلم قال في الصحاح
 ورجح في الاسرار دليل الامام واعتمده المحبوبي والنسفي وغيرهما اه قيدنا
 بان الاداء على التعاقب لانه لو اديا معا اوجهل ضمن كل نصيب صاحبه
 وتقاصا او رجع بالزيادة (كتاب المضاربة) اوردها بعد الشركة لانها
 كالقدمة للمضاربة لاشتمالها عليها (المضاربة) لغة مشتقة من الضرب
 في الارض سمي به لان المضارب يستحق الربح بسعيه وعمله وشرطا (عقد)
 بايجاب وقبول (على الشركة) في الربح (يعمال من احد الشريكين) وعمل
 من الآخر كما في بعض النسخ ولا مضاربة بدون ذلك لانها بشرط الربح
 رب المال بضاعه والمضارب قرضا واذا كان المال منهما تكون شركة عقد
 وهي مشروعة للحاجة اليها فان الناس بين غنى بالمال غني عن التصرف
 فيه وبين مهتد في التصرف صفر اليد عنه فست الحاجة الى شرع هذا

طلب
 في احكام المضاربة

قوله وما لا يعلم ان المضاربة
 على حصة احوال فاذا اخذ فهو
 مودع واذا تصرف فهو وكيل واذا
 ربح فهو شريك واذا قسدت
 فهو اجير واذا خالف فهو
 ضامن فهذه احكام المضاربة
 اه

النوع من التصرف ليتنظم مصلحة النبي والذي والفقيه والغني وبعث النبي صلى الله عليه وسلم والناس يباشرونه فقرهم عليه وتعاملت به الصحابة رضي الله تعالى عنهم هداية وركنهما العقد وحكمها ابداع اولا وتوكيل عند عمله وغضب ان خالف واجارة فاسدة ان فسدت فله اجر عمله بلا زيادة على الشروط وشرط صحتها غير واحد منها ما عبر عنه بقوله (ولا يصح المضاربة

مطل
في ركنها وشرط صحتها

قوله الا بالمال الذي بينا ان الشركة تصح به وقد تقدم بيانه ولو دفع اليه عرضا وقال بعه واعمل مضاربة بئنه أو اقض ما لي على فلان واعمل به مضاربة جاز لانه عقد يقبل الاضافة من حيث انه توكيل ولا مانع من الصحة بخلاف ما اذا قال اعمل بالدين الذي عندك حيث لا يصح وتعامه في الهداية ومنها قوله (ومن شرطها ان يكون الربح) الشروط (بينهما مشاعا) بحيث (لا يستحق احدهما منه) اي الربح (دراهم مسماة) لان ذلك يقطع الشركة بينهما لاحتمال ان لا يحصل من الربح الا قدر ما شرطه لهما كما مر ومنها قوله (ولا بد ان يكون المال مسلما الى المضارب) ليمكن من التصرف (و) منها ان يكون (لا يدرب المال فيه) بان لا بشرط عمل رب المال لانه يمنع خلوص يد المضارب ومنها كون رأس المال معلوما بالتسمية او الاشارة اليه (فاذا صححة المضاربة) باستيفاء شرائطها وكانت (مطلقة) غير مقيدة بزمان او مكان او نوع (جاز للمضارب ان يشتري ويبيع) بقدر ونسبة متعارفة (ويسافر) برا وبحرا (ويضع ويوكل) ويودع ويرهن ويرهن ويؤجر ويؤجر ويأجر ويأجر ويأجر ويأجر ويأجر ويأجر والمقصود منه الاسترباح ولا يحصل الا بالتجارة فيتنظم العقد صنوف التجارة وما هو من صنيع التجار والمذكور كله من صنيع التجار (وليس له) اي المضارب (ان يدفع المال مضاربة) لان الشيء لا يتضمن مثله (الا) بالتخصيص عايه مثل (ان يأذن له رب المال) به او التفويض المطلق اليه بان يقول له اعمل برأيك ولا يملك الاقراض ولا الاستدانة وان قيل له اعمل برأيك مالم ينص عليهما (وان خص له رب المال التصرف في بلد بعينه او في سلعة بعينها لم يجز له) اي المضارب (ان يتجاوز ذلك) المعين لان المضاربة تقبل التقييد لانها توكيل وفي التخصيص فائدة فيقتصر فان اشترى غير المعين او في غير البلد المعين كان مضافا للمال وكان المشتري له وله ربحه وان خرج للمال لبلد

قوله مطلقة فلو قيدها بجهة او ظرف او تعامل بان قال اعمل فلانا فلا يجوز
ان

غير المعين ثم رده الى البلد المعين قبل ان يشتري برئ من الضمان ورجع المال مضاربة على حاله لبقائه في يده بالعقد السابق وكذا لو هادى البعض اعتبارا للجزء بالكل (وكذلك ان وقت المضاربة مدة بعينها بجاز) التقييد (وبطل العقد بمضيها) لان الحكم الموقت ينتهي بمضي الوقت (وليس للمضارب ان يشتري لرب المال ولا ابنته ولا من يعق عليه) اى على رب المال لان عقد المضاربة موضع لتحصيل الربح وهو انما يكون بشراء ما يمكن بيعه وهذا ليس كذلك (فان اشتراهم كان مشتريا لنفسه دون المضاربة) لان الشراء متى وجد نقادا على المشتري نفذ عليه كالكوكيل بالشراء اذا خالف (وان كان في المال ربح نقلي) اى المضارب (ان يشتري من يعق عليه) لانه يعق عليه نصيبه ويفسد نصيب رب المال (فان اشتراهم ضمن مال المضاربة) لانه يصير مشتريا لنفسه فيضمن بالنقد من مال المضاربة (وان لم يكن في المال ربح جاز ان يشتريهم) لانه لا مانع من التصرف اذا لا شركة فيه ليعتق عليه (فان زادت قيمهم) بعد الشراء (عققت نصيبه منهم) ملكه بعض قريبه (ولم يضمن رب المال شيئا) لانه لا صنع من جهته في زيادة القيمة ولا في ملكه الزيادة لان هذا شيء ثبت من طريق الحكم فصار كما اذا ورثه مع غيره (وسعى المفق رب المال في قيمة نصيبه) اى رب المال (منه) اى المفق لا احتباس ماله عنده (واذا دفع المضارب المال) لاخر (مضاربة ولم يأذن له رب المال في ذلك لم يضمن) المضارب الاول (بالدفع) الى المضارب الثاني (ولا تصرف المضارب الثاني) من غير ان يربح بل (حتى يربح) لانه ما لم يربح بمنزلة الوكيل والمضارب التوكيل (فاذا ربح) للمضارب الثاني (ضمن المضارب الاول المال لرب المال) قال في الهداية وهذا رواية الحسن عن ابي حنيفة وقالا اذا عمل به ضمن ربح او لم يربح وهو ظاهر الرواية قال الاسيحاى قال صاحب الكتاب ضمن المضارب الاول والشهور من التزهد ان رب المال بالخيار ان شاء ضمن الاول وان شاء ضمن الثاني في قولهم جميعا له تصحيح (واذا دفع) رب المال (اليه) الثاني (مضاربة بالنصف واذن له ان يدفعها) الى غيره (مضاربة فدفعها) المضارب الى غيره (بالثلث) جاز لوجود الاذن من المالك (فان كان رب المال قال له) في اشتراط الربح (على ان مارزق الله تعالى) او ما كان من

فضل فهو بيننا نصفان قرب المال نصف الربح عملا بشرطه (وللمضارب
الثاني ثلث الربح) لانه المشروط له وللمضارب (الاول) الباقى وهو (السدس)
 لان رب المال شرط لنفسه نصف جميع ما رزق الله تعالى فلم يبق للاول الا
 النصف فينصرف تصرفه الى نصيبه وقد جعل من ذلك بقدر ثلث الجميع
 للثاني فيأخذه فلم يبق للاول الا السدس (وان كان قال) رب المال للمضارب
الاول (على ان ما رزقك الله تعالى) اى حصل لك من الربح فهو بيننا
نصفان فوللمضارب الثاني الثلث للمامر (وما بقى) وهو الثلثان (بين رب المال
والمضارب الاول نصفان) لانه فوض اليه التصرف وجعل لنفسه نصف
 ما رزق الاول وقد رزق الاول الثلثين فيكون بينهما (فان) كان (قال على
ان ما رزق الله تعالى فلي نصفه) او ما كان من فضل فيسبى وبينك نصفان
(فدفع المال الى اخر مضاربة بالنصف فالثاني نصف الربح) لانه المشروط له
(ولرب المال النصف ولا شئ للمضارب الاول) لانه شرط للثاني النصف
 فيستحقه وقد جعل رب المال لنفسه نصف مطلق الربح فلم يبق للاول شئ (فان)
كان (شرط) المضارب الاول (للمضارب الثاني ثلثي الربح قرب المال نصف
الربح) للمامر (وللمضارب الثاني) الباقى وهو نصف الربح ويضمن المضارب
الاول للمضارب الثاني سدس الربح (اى مثله) (من ماله) لانه شرط للثاني
 شئاً هو مستحق لرب المال فلم ينفذ في حقه لما فيه من الابطال والتسمية في نفسها
 صحيحة فيلزم الوفاء باداء المثل (واذا مات رب المال او المضارب بطلت
المضاربة) لانها توكل على ما مر وموت الموكل او الوكيل يبطل الوكالة
(وان ارتد رب المال عن الاسلام) والعياذ بالله تعالى (اولحق بدار الحرب)
وحكم لمخوقه (بطلت المضاربة) ايضا لزال ملكه وانتقله لورثته فكان
 كالموت وما لم يحكم لمخوقه فهي موقوفة فان رجع مسلما لم تبطل قيد رب
 المال لانه لو كان المضارب هو المرتد فالمضاربة على حالها لان عيارته صحيحة
 ولا توقف في ملك رب المال (وان عزل رب المال المضارب) عن المضاربة
(ولم يعلم) المضارب (بعزله) اى عزل نفسه (حتى اشترى وباع فتصرفه
الصادر قبل العلم) (جاز) لانه وكيل من جهته وعزل الوكيل قصدا يتوقف
 على علمه (وان علم بعزله والمال عروض) هو هنا ما كان خلاف جنس رأس

المال فالدراهم والدنانير هنا جنسان (فله ان يبيعها ولا يتمتع العزل من ذلك)
 البيع لان له حقا في الربح ولا يظهر ذلك الا بالتقد فثبت له حق البيع ليطهر
 ذلك (ثم لا يجوز) له (ان يشتري بئنها شيئا آخر) لان العزل انما لم يعمل والمال
 عروض ضرورة معرفة راس المال وقد اندفعت بصيرورته نقدا فعمل العزل
 (وان عزله ورأس المال دراهم او دنانير قد نضت) اى تحولت عينا بعد ان
 كانت متاعا صحاح (فليس له ان يتصرف فيها) لما قلنا قال في الهداية وهذا
 الذى ذكره اذا كان من جنس راس المال فان لم يكن بان كان دراهم ورأس
 المال دنانير او على العكس له ان يبيعها بجنس راس المال استحسانا لان الربح
 لا يظهر الا به وصار كالمعرض اه وقد اشرنا اليه (واذا افترقا وفي المال
 ديون و) كان (قد ربح المضارب فيه) اى المال (اجبره الحاكم على اقتضاء
 الديون) لانه بمنزلة الاجير فان الربح كالاجر له (وان لم يكن) في المال
 (ربح لم يلزمه الاقتضاء) لانه وكل محض وهو متبرع والتبرع لا يجبر
 على ايفاء ما تبرع به (و) لكن (يقال له) اى للمضارب (وكل رب المال
 في الاقتضاء) لان حقوق القصد تنطبق بالعائد والمالك ليس بعائد فلا
 يتمكن من الطلب الا بتوكيله فيومر بالتوكيل كيلا يضيع حقه (وما هلك
 من مال المضاربة فهو من الربح دون راس المال) لان الربح اعم من زيادة
 على راس المال فلا بد من تعيين راس المال حتى تظهر الزيادة (واذا زاد
 الهالك على الربح فلا ضمان على المضارب فيه) لانه امين (وان كانا)
 اى المضاربان (اقتسما الربح و) بقيت المضاربة بحالها (اى لم تفسخ
 (ثم هلك المال) كله (او بمضنه تراد الربح حتى يستوفى رب المال
 راس المال) لان قسمة الربح قبل استيفاء راس المال لا يصح لانه هو الاصل
 فاذا هلك ما في يد المضارب امانة تبين ان ما اخذاه من رأس المال فوجب
 رده (فان فضل شيء) بعد استيفاء رأس المال (كان بينهما) لانه ربح (وان
 غلب) الربح المردود اى نقص (عن) اكمال (رأس المال لم يضمن المضارب)
 لما مر من انه امين (وان كانا اقتسما الربح وفسخا المضاربة) الاولى والمال في يد
 المضارب (ثم عقداها) ثانيا (فهلك المال لم يتراد الربح الاول) لان الاولى
 قد انتهت بالفسخ والثانية عقد جديد لا تعلق لها بالاولى (ويجوز للمضارب

ان يسع بالنقد والتسبئة) التعارفة لانها من صنع التجار قيدنا بالتعارفة
 لانه اذا باع الى اجل غير متعارف لا يصح لان له الامر العام المعروف بين
 الناس (ولا يزوج عبدا) اتفاقا (ولا امة) عند ابي حنيفة ومحمد (من
 مال المضاربة) لانه ليس بتجارة والعقد لا يتضمن الا التوكيل بالجارة او ما هو
 من ضرورياتها والتزويج ليس كذلك وقاس ابو يوسف تزويج الامة على
 اجارتها بانه من باب الاكتساب لانه يستفيد به المهر وسقوط الثقة قال في
 الصحيح والعقد قولهما عند الكل كما ائتمده المجبوي والنسفي والموصلي وغيرهم
 اه ثمة اذا عمل المضارب في المصروف فنفقته في ماله وان سافر فطعامه وشرا به
 وكسونه وركوبه في مال المضاربة هداية كتاب الوكالة بوجه المناسبة بينها
 وبين المضاربة ظاهر لان الوكالة من احكامها وهي لغة اسم من التوكيل
 وهو التفويض وشرا اقامة الغير مقام نفسه في تصرف معلوم جوهره وقد
 صدر المصنف بضابط ما يصح فيه التوكيل فقال (كل عقد جاز ان يفعله
 الانسان بنفسه جاز ان يوكل به) غيره لانه ربما قد يعجز عن الباشرة
 بنفسه على اعتبار بعض الاحوال فيحتاج ان يوكل غيره فيكون سبيل منه
 دفعا لحاجته (ويجوز التوكيل بالخصومة) من غير استيفاء (في سائر الحقوق و)
 كذا (باثباتها) اي اثبات سائر الحقوق تمكينه من استيفاء حقوقه
 قال الاسيحي في وهذا قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف لا يجوز في اثبات الحد
 والقصاص والخصومة فيه وقول محمد مضطرب ولا يظهر انه مع ابي حنيفة
 والصحيح قولهما الصحيح (ويجوز) ايضا (بالاستيفاء) والايفاء لسائر الحقوق
 (الا في الحدود والقصاص فان الوكالة لا تصح باستيفائها مع غيبة الموكل
 عن المجلس) لانهما تندري بالشبهات وشبهة العفو ثابتة حال غيبته بخلاف
 حالة الحضرة لا تشبه الشبهة (وقال ابو حنيفة لا يجوز) اي لا يلزم (التوكيل
 بالخصومة) سواء كان من قبل الطالب او المطلوب (الا برضى الخصم) ويستوى
 فيه الشريف والوضيع والرجل والمرأة والبكر والشيب (الا ان يكون الموكل
 مريضا) لا يمكنه حضور مجلس الحكم بقدميه ابن كمال (او غائبا مسيرة ثلاثة
 ايام فصاعدا) او مريدا سفرا او مخدرة لم تجر عاداتها بالبروز وحضور مجلس
 الحكم هداية قال في الصحيح واختار قوله المجبوي والنسفي وصدر الشريعة

طلب
 في احكام الوكالة

وابن الفضل والموصلي ورجح دليله في كل مصنف اه (وقالا يجوز التوكيل
بغير رضی الخصم) وبه اخذ ابو القاسم الضفاري وابو الليث وفي فتاوى
الغنائم انه المختار وفي مختارات النوازل لصاحب الهداية والمختار في هذه
المسئلة ان القاضي اذا علم التفت من الابن يقبل توكيله من غير رضاه واذا علم
ان الموكل قصد اضرار خصمه لا يقبل اه ومثله في قاضي خان عن شمس الائمة
السرخسي وشمس الائمة الحلواني وفي الخصائيق واليه مال الاوزجندی كذا
في التصحيح ملخصا وفي الدرر وعليه فتوى المتأخرين (ومن شرط صحة
الوكالة ان يكون الموكل من يملك التصرف) لان الوكيل انما يملك التصرف
من جهته فلا بد من كونه مالكا لما يملكه لغيره (وتلزمه الاحكام) قال في
الضاربة يحتمل احكام ذلك التصرف وجنس الاحكام فالاول احتراز عن الوكيل
اذا وكل فانه يملك ذلك التصرف دون التوكيل به لانه لم تلزمه الاحكام وهي
الملك وعلى هذا يكون في الكلام شرطان والثاني احتراز عن الصبي والمجنون
ويكون ملك التصرف ولزوم الاحكام شرطا واحدا وهذا اصح لان الوكيل
اذا اذن له بالتوكيل صح ولم تلزمه احكام ذلك التصرف (و) ان يكون
(الوكيل ممن يعقل العقد) اي يعقل معناه من انه سالب بالنسبة الى كل من
للمتأقدين وجالب له فيسلب عن البائع ملك المبيع ويجب له ملك البدل وفي
المشقى العكس (و) ان يكون بحيث (يقصده) لفائدة من السلب والجلب
حتى لو كان صبيلا يعقل او مجنونا كان التوكيل باطلا وما قيل من ان قوله
ويقصده احتراز عن الهازل رده ابن الهمام ثم فرغ على ما وصله بقوله (واذا
وكل الحر البالغ او المأذون) عبدا كان او صغيرا (مثلهما جاز) لان الموكل
مالك للتصرف والوكيل من اهل العبادة (وان وكلا) اي الحر البالغ والمأذون
(صبي مجبورا) وهو (يعقل البيع والشراء وعبدا مجبورا جاز) ايضا لما
قلنا (و) لكن (لا تتعلق بهما الحقوق) لانه لا يصح منهما التزام الصدة
لقصور اهلية الصبي وحق سيد الصبد (و) انما (تعلق بموكلهما) لانهما
تمذر رجوعهما الى العاقد رجعت الى اقرب الناس الى هذا التصرف وهو
للموكل الا ان الحقوق تلزم العبد بعد الفسخ لان المانع حق المولى وقد زال
ولا يلزم الصبي بعد البلوغ لان المانع حقه وحق الصبي لا يبطل بالبلوغ كذا

في الفيض (والعقود التي يفسدها الوكلاء على ضربين) وفي بعض النسخ
 والمقد الذي يعقده الوكلاء أي جنس المقد كذا في غاية البيان لان الوكيل
 يضيف بعض العقود الى نفسه وبعضها الى موكله (فكل عقد يضيفه الوكيل
 لنفسه) أي يصح اضافته الى نفسه ويستغنى عن اضافته الى الموكل (مثل البيع
 والاجارة) ونحوهما (فحقوق ذلك المقد تتعلق بالوكيل دون الموكل) لان
 الوكيل في هذا الضرب هو العاقد حقيقة لان العقد يقوم بكلامه وحكمه لا به
 يستغنى عن اضافة المقد الى موكله وحيث كان كذلك كان نصيبا في الحقوق
 فتعلق به (فيسلم المبيع ويقبض الثمن) اذا باع (ويطلب بالثمن اذا اشترى
 ويقبض المبيع) لان ذلك من الحقوق والملك يثبت للموكل خلافة عنه اعتبارا
 للتوكيل السابق (و) كذا (يخاصم بالعيب) ان كان المبيع في يده اما بعد التسليم
 الى الموكل فلا يملك رده الا باذنه (وكل عقد يضيفه) الوكيل (الى موكله)
 أي لا يستغنى عن الاضافة الى موكله حتى لو اضافته الى نفسه لا يصح كذا في
 المجنب وذلك (كالنكاح والمخلع والصلح من دم العمد) ونحو ذلك (فان
 حقوقه تتعلق بالموكل) لاضافة المقد اليه (دون الوكيل) لانه في هذا
 الضرب سفير محض ولذا لا يستغنى عن اضافة العقد الى الموكل فكلن كالرسول
 وفرع على كونه سفيرا محضا بقوله (فلا يطلب وكيل الزوج بالمهر ولا يلزم
 وكيل المرأة تسليمها) للزوج لما قلنا من انه سفير (وانما طالب الموكل) بالمهر
 (المشتري بالثمن فله) أي المشتري (ان يمنعه اياه) لانه اجنبي عن المقد وحقوقه
 لان الحقوق الى العاقد (فان دفعه) أي دفع المشتري الثمن (اليه) أي الموكل
 (جاز) لان نفس الثمن المقبوض حقه (ولم يكن للوكيل ان يطالبه به ثانيا)
 لعدم الفائدة لانه لو اخذ منه لوجب الاعادة (ومن وكل رجلا بشراء شيء
 فلا بد) لصحة وكالته (من تسمية جنسه) أي جنس ما وكله به كالجارية
 والعمد (وصفته) أي نوعه كالتركي والحبيشي (او جنسه ومبلغ ثمنه) ليصير
 الفعل الموكل به معلوما فيمكنه الاتجار (الا ان يوكله وكالة عامة فيقول اشتر
 ما رأيت) لانه فوض الامر الى رأيه فأي شيء يشتره يكون ممثلا والاصل
 ان الجهالة اليسيرة تتحمل في الوكالة بجهالة الوصف استثناء لأن معنى
 التوكيل على التوسعة لانه استعانة فتحمّل الجهالة اليسيرة هداية ثم الجهالة

في التوكيل ثلاثة أنواع فاحشة وهي جهالة الجنس كالشوب والدابة والرقيق وهي تمنع صحة الوكالة واز بين الثمن لان الوكيل لا يقدر على الامثال لان ذلك الثمن يوجد من كل جنس وجهالة يسيرة وهي جهالة النوع كالحمار والفرس والشوب الهروي وهي لا تمنع صحة الوكالة وان لم يبين الثمن وجهالة متوسطة بين الجنس والنوع كالبد والامة والدار فان بين الثمن او النوع تصح وتلحق بجهالة النوع وان لم يبين واحدا منهما لا تصح وتلحق بجهالة الجنس فيبض عن الكافي ويؤخذ من كلام المصنف (واذا اشترى الوكيل) ما وكل بشرائه (وقبض المبيع) اي المشتري (ثم اطلع على عيب فيه) فله (اي للوكيل) ان يردّه (بالعيب مادام المبيع في يده) لتعلق الحقوق به (فان سله الى الموكل لم يردّه الا باذنه) لانتفاء حكم الوكالة بالتسليم (ويجوز التوكيل بقصد الصرف والسلم) لانه عقد يملكه بنفسه فيملك التوكيل به على ما مر ومراة التوكيل بالاسلام دون قبول السلم فان ذلك لا يجوز فان الوكيل يبيع طعا ما في ذمته على ان يكون الثمن لغيره وهذا لا يجوز هداية ثم الصرة لفارقة الوكيل (فان فارق الوكيل صاحبه قبل القبض) لبدله (بطل العقد) لوجود الافتراق من غير قبض (ولا يعتبر مفارقة الموكل) ولو حاضرا كما في البحر خلافا للعيني لانه ليس بعاقد (واذا دفع الوكيل بالشراء الثمن من ماله) من غير صريح اذن الموكل (وقبض المبيع فله ان يرجع به على الموكل) لوجود الاذن دلالة لان الحقوق لما كانت الى العاقد وقد علمه الموكل يكون راضيا بدفعه (فان هلك المبيع في يده) اي الوكيل (قبل حبسه هلك من مال الموكل ولم يسقط الثمن) لان يده كيد الموكل (وله) اي للوكيل (بالشراء ان يحبسه) اي المبيع (حتى يستوفي الثمن) وان لم يكن دفعه لانه مع الموكل بمنزلة البائع (فان حبسه) لا سنيفاء الثمن (فهلك) في يده (كان مضمونا) عليه (ضمان الرهن عند ابي يوسف) فيضمن الاقل من قيمته ومن الثمن وضمان النصب عند زفر فيجب مثله او قيمته بالغة ما بلغت (وضمان المبيع عند محمد) وهو قول ابي حنيفة ايضا فيسقط الثمن قليلا كان او كثيرا قال في التصحيح ورجح دليلهما في الهداية واعتمده المحبوبي والتسني والموصلي وصدر الشريعة (واذا وكل) موكل (رجلين) معا بان قال وكلتكما سوا كان الثمن مسمى اولا (فليس لاحدهما ان يتصرف فيما وكلا فيه دون الآخر)

الشغب تبين الشرع

قال في الهداية وهذا في تصرف يحتاج فيه الى الراى كالبيع والخلع وغيرهما لان الموكل رضى برأيهما لا برأى احدهما والبذل وان كان مقدرا ولكن التقدير لا يمنع استعمال الراى في الزيادة واختيار المشتري اه وأشار المصنف الى ذلك بقوله (الا ان يوكلهما بالخصومة) لان الاجتماع فيها متعذر للافضاء الى الشغب في مجلس القضاء والراى يحتاج اليه سابقا لتقوم الخصومة (او بطلاق زوجته بغير عوض او بتق عبده بغير عوض او برد وديعة عنده او بقضاء دين عليه) لان هذه الاشياء لا يحتاج فيها الى الراى بل هو تعبير محض وعبرة المثني والواحد سواء هداية قيدنا بالبيعة لانه لو وكلهما على التعاقب جاز لكل منهما الانفراد لانه رضى برأى كل واحد منهما على الانفراد وقت توكيله فلا يتغير بعد ذلك منق وقيد الطلاق والتق بغير عوض لانه لو كان بعوض لا ينفرد احدهما به لانه يحتاج الى الراى درر وقيد برد الوديعة لانه لو قبضها لا ينفرد كما في الذخيرة لان حفظ الاثنين انفع فلو قبض احدهما بدون اذن الاخر ضمن وقيد بقضاء الدين لانه باقتضائه لا ينفرد كما في الجوهرة لاحتياج الاستيفاء الى الراى (وليس للوكيل ان يوكل) غيره (قيما وكل به) لانه فوض اليه التصرف دون التوكيل به لانه انما رضى براه والناس يتفاوتون في الاداء فلا يكون راضيا بغيره (الا ان يأذن له الموكل) بالتوكيل (او) يفوض له بان (يقول له اعمل رأيك) او اصنع ما شئت لاطلاق التفويض الى رأيه واذا جاز في هذا الوجه يعنى الذى جاز التوكيل فيه يكون الثانى وكلا عن الموكل حتى لا يملك الاول عزله ولا يعزل بموته وينعزل بموت الاول هداية (فان وكل بغير اذن موكله فعقد وكيله) اى وكيل الوكيل (بمحضرته) اى الوكيل الاول (جاز) لان عقاده برأيه (و) كذا (ان عقد بغير حضرته فاجازه الوكيل الاول جاز) ايضا لتفوضه برأيه (والموكل ان يعزل الوكيل عن الوكالة) متى شاء لان الوكالة حقه فله ان يبطله الا اذا تعلق به حق الغير بان كان وكلا بالخصومة بطلب من جهة الطالب لما فيه من ابطال حق الغير هداية ثم انما يعزل الوكيل اذا بلغه ذلك (فان لم يبلغه العزل فهو) اى الوكيل (على وكالته وتصرفه جاز حتى يعلم) لان فى العزل اضراؤه من حيث ابطال ولايته او من حيث رجوع الحق اليه فيتضرره ويستوى

الوكيل بالنكاح وغيره للوجه الاول وقد ذكرنا اشتراط العدد او المدة في
 الخبر فلا نصيده هداية (وتبطل الوكالة بموت الموكل وجنونه جنونا مطبقا)
 بضم الميم وكسر الباء وقهها (ولحاقه بدار الحرب مرتدا) اذا حكم به (و)
 كذب (اذا وكل المكاتب ثم عجز) وماد الى رقه (او الماذون) هيدا كان
 او صغيرا (فحجر عليه او الشريكان فافتقا) اي تفاسضا الشراكة (فهذه
 الوجوه) المذكورة (تبطل الوكالة) سواء (علم الموكل) بذلك (اولم يعلم) لانه
 عزل حكمي لان بقاء الوكالة يعتمد قيام الامر وقد بطل بهذه العوارض قيد
 الجنون بالمطبق لان قلبه بمنزلة الاغواء وحد المطبق شهر عند ابي يوسف
 اعتبارا بما يسقط به الصوم قال في الشرع بلالية معزيا الى المضمرات وبه يفتي
 ومثله في القهستاني والباقي وجعله قاضي خان في فصل ما يقضى به في
 المجتهدين قول ابي حنيفة وان عليه الفتوى فيحفظ كذا في الدرر وقال محمد
 حوله لانه يسقط به جميع العبادات قال في التصحيح قال في الاختيار وهو
 الصحيح اه وقد بالحق لانه قبله لا يبطل توكيله اتفاقا وقيدنا الحق بالحكم
 به لانه لا يثبت الا به كما في الفيض وغيره ثم هذا كله فيما اذا كانت الوكالة
 غير لازمة بحيث يملك عزله بخلاف اللازمة فانها لا تبطل بهذه العوارض
 كالوكالة ببيع الرهن والامر باليد (واذا مات الموكل او جن جنونا مطبقا
 بطلت وكالته) لطلان اهليته (وان لحق بدار الحرب مرتدا لم يجزه
 التصرف) لسقوط اهليته (الا ان يعود مسلما) قيل الحكم بلحاقه لمعود
 الاهلية ظاهرا في النهاية فلا عن مبسوط شيخ الاسلام وان لحق الموكل بدار
 الحرب مرتدا فانه لا يخرج عن الوكالة عندهم جميعا ما لم يقض القاضي بلحاقه
 اه قال في التصحيح قالوا هذا قول ابي حنيفة واعتمده النسفي والمجربون اه
 وعند ابي يوسف لا تعود بعوده لانه بالحق التصق بالاموات فطلت ولايته
 ولا تعود بعوده (ومن وكل غيره) بشي من شرا او بيع او طلاق او عتق
 (ثم تصرف) الموكل (فيما وكل به) بنفسه او وكيل آخر (بطلت الوكالة)
 لانه لما تصرف فيه تعذر على الموكل التصرف فطلت وكالته (والموكل
 بالبيع والشراء لا يجوز) له اي لا يصح (ان يعقد عند ابي حنيفة مع) من ترد
 شهادته له مثل (ابيه) وامه (وجده) وجدته وان عيلا (وولده) وولده (ولده)

وأن سئل (وزوجه وعبد ومكاتبه) للتهمة ولذا ترد شهادتهم له ولأن
 المنافع بينهم متصلة فصار يباع من نفسه من وجه (وقالا يجوز بيعه منهم بمثل
 القيمة) لأن التوكيل مطلق والاملاك متباينة (إلا في عبده ومكاتبه) لأنه يبيع من
 نفسه لأن ما في يد العبد للمول وكذا له حق في كسب المكاتب ويثقل حقيقة
 بالعجز قال في الصحيح وقد رجعوا إليه واعتمد المحبوبي والنسفي (والتوكيل بالبيع
 يجوز بيعة بالقليل والكثير) والعرض والنقد (عند أبي حنيفة) لا إطلاق الأمر
 (وقالا لا يجوز بيعه) أي الوكيل (بنقصان) فاحش بحيث (لا يتفان الناس)
 أي لا يتحملون الثمن (في مثله) أي مثل هذا النقصان ولا بالعرض لأن مطلق
 الأمر يتقيد بالعارف والعارف بالبيع ثمن المثل والنقد قال في البرازية
 وعليه الفتوى لكن قال في الصحيح ورجح قول الأمام وهو الموزل عليه عند
 النسفي وهو أصح الأقاويل والاختيار عند المحبوبي وواقفه الموصلي وصدر
 الشريعة اه وعليه أصحاب التتوون الموضوع لنقل المذهب بما هو ظاهر
 الرواية وفي الصحيح أيضا قال القاضي وأختلف الروايات في الأجل والصحيح
 يجوز على كل حال وعن أبي يوسف إن كان التوكيل بالبيع للحاجة إلى النفقة وقضاء
 الدين ليس له أن يبيع بالنسيئة وعليه الفتوى اه (والتوكيل بالشراء يجوز صفه
 بمثل القيمة وزيادة) بسيرة بحيث (يتفان الناس في مثلها) إذا لم يكن له قيمة
 معروفة كالدار والفرس ونحوهما أما ما له قيمة معروفة وسعر مخصوص
 كالخبر والحم ونحوهما فزاد فيه الوكيل لا ينفذ على التوكل وإن كانت الزيادة
 شيا قليلا كالقلس ونحوه نهاية (ولا يجوز بما لا يتفان في مثله) اتفاقا (والذي
 لا يتفان فيه) هو (ما لا يدخل تحت تقويم) جملة (المقومين) ومقابلته وهو
 ما يدخل تحت تقويم البعض يتفان فيه قال في الذخيرة وسلكوا في الحد
 القاصل بين الثمن البسيط والقاحش والصحيح ما روى عن الإمام محمد في
 التنازع أن كل عين يدخل تحت تقويم المقومين فهو يسير وما لا يدخل تحت
 تقويم المقومين فهو فاحش ثم قال وأليه أشار في الجامع اه (وإذا ضمن الوكيل
 بالبيع الثمن عن المتاع) أي المشتري (فضمائه باطل) لأن حكم الوكيل أن
 يكون الثمن في يده أمانة فلا يجوز أن يوجهه بحظه ضاخانه فصار كما لو شرط
 على المودع ضمان الوديعة فلا يجوز (وإذا وكله ببيع عبده فباع نصفه جاز)

يجمعها فذلك عن حاقب
 فالعين العرضي والموتى النسي
 والماء الملهة الحيوانات والا
 واحد والعاقب العقار واحد
 بأشئ يعني أن الثمن البسيط
 في العرضي بالمتعة نصف واحد
 الحيوانات بالمتعة واحد واحد
 العقار بالمتعة أشئ فليكن

عند أبي حنيفة لا يطلق التوكيل (وقالا لا يجوز) لانه غير متعارف لما فيه من ضرر الشركة الا ان يبيع النصف الاخر قبل ان يختصما قال في التصحيح واختار قول الامام البرهاني والنسفي وصدر الشريعة (وان وكله بشراء عبد فاشترى نصفه فالشرا موقوف) اتفاقا (فان اشترى باقيه) قبل الخصومة (لزم الموكل) لان شراء البعض قد يقع وسيلة الى الامثال بان كان موروثا بين جماعة فيحتاج الى شراؤه شقفا شقفا فاذا اشترى الباقي قبل رد الامر البيع تعين انه وسيلة فينفذ على الامر وهذا بالاتفاق هداية (واذا وكله بشرا عشرة ارطال لم) مثلا (بدرهم واحد فاشترى عشرين) رطلا

(بدرهم من لم يباع مثله عشرة بدرهم لزم الموكل منه عشرة بنصف درهم عند أبي حنيفة) لانه امره بشراء العشرة ولم يأمره بالزيادة فينفذ شراؤها عليه وشراء العشرة على الموكل (وقالا يلزمه العشرين) لانه امره بصرف الدرهم وظن ان سعره عشرة ارطال فاذا اشترى عشرين فقد زاد خيرا قال في التصحيح قال في الهداية وذكر في بعض النسخ قول محمد مع أبي حنيفة ومحمد لم يذكر الخلاف في الاصل وقد مشى على قول الامام النسفي والبرهاني وغيرهما (واذا وكله بشراء شيء بعينه فليس له) اي الوكيل (ان يشتريه لنفسه) لانه يودى الى تقرير الامر حيث اعتمد عليه ولان فيه عزل نفسه ولا يملكه على ما قيل الا بمحض من الموكل فلو كان الثمن مسمى فاشترى بخلاف جنسه او لم يكن مسمى فاشترى بغير النقود او وكل وكلا بشراؤه فاشترى الثاني بعينه الاول ثبت الملك للوكيل الاول في هذه الوجوه لانه خالف امر الامر فنفذ عليه ولو اشترى الثاني بمحض الاول نفذ على الموكل الاول لانه حضرة رأيه فلم يكن مخالفا هداية (وان وكله بشراء عبد بغير عينه فاشترى) الوكيل (عبدا) من غيرنية الشراء للموكل ولا اضافته الى دراهمه

(فهو للوكيل) لانه الاصل (الا ان يقول نويت الشراء للموكل او يشتريه بمال الموكل) قال في الهداية وهذه المسئلة على وجوه ان اضاف العقد الى دراهم الامر كان للامر وهو المراد من نيت بقوله او يشتريه بمال الموكل وهذا بالاجماع وان اضافته الى دراهم نفسه كان لنفسه وان اضافته الى دراهم مطلقة فان نواها للامر فهو للامر وان نواها لنفسه فلنفسه وان تكادها في النية يحكم

النقد بالاجماع لانه دلالة ظاهرة وان توافقا على انه لم تحضره النية قال محمد هو للماعد لان الاصل ان كل احد يعمل لنفسه الا اذا ثبت جعله لغيره ولم يثبت وعند ابي يوسف يحكم النقد لان ما اوقفه مطلقا يحتمل وجهين فيبقى موقوفاً عن اى المالكين نقد فقد فعل ذلك المحتمل لصاحبه باختصار (والوكيل

بالخصومة وكيل بالقبض عند) امتنا الثلاثة (ابى حنيفة وابى يوسف ومحمد) خلافاً لفرير يقول هو رضى بخصومته والقبض غير الخصومة ولم يررض به وثنا ان من ملك شيئاً ملك اتمامه وتامم الخصومة بالقبض والقوى اليوم على قول زفر لظهور النجاسة في الوكلاء وقد يؤتمن على الخصومة من لا يؤتمن على المال ونظيره الوكيل بالتقاضي يملك القبض على اصل الرواية لانه في معناه وضماً الا ان العرف بخلافه وهو قاض على الوضع والقوى على ان لا يملك هداية ونقل في التصحيح نحوه عن الاسيبجاني والنيابيع والذخيرة والواقعات وغيرها ثم قال وفي الصغرى التوكيل بالتقاضي يعتمد العرف ان كان في بلدة العرف بين التجار ان المتقاضي هو الذى يقبض الدين كان التوكيل بالتقاضي توكيلاً بالقبض والا فلا وهذا

اللفظ في التهمة ونقل مثله عن محمد بن الفضل اهـ (والوكيل بقبض الدين وكيل بالخصومة عند ابي حنيفة) حتى لو اقيمت عليه البيسة على استيفاء الموكل او ابرائه يقبل لانه وكله بالتملك لان الديون تقضى بامثالها وهو يقتضى حقوقاً وهو اصل فيها فيكون خصماً (وقال لا يكون خصماً) وهو رواية الحسن عن ابي حنيفة لان لبس كل من يؤتمن على المال يهتدى للخصومة فلم يكن الرضى بالقبض رضا بالخصومة قال في التصحيح وعلى قول الامام مشى المحبوني في اصح الاقاويل والاختيارات والنسفي والموصلي وصدر الشريعة ثم قال وقيد بقبض الدين لان الوكيل بقبض العين لا يكون وكيل بالخصومة فيها بالاجماع قاله في الاختيار وغيره اهـ (واذا اقر الوكيل بالخصومة) سواء كان وكيل المدعى او المـدعى عليه (على موكله عند القاضي جاز اقراره) لانه مأثور بالجواب

والاقرار احد نوعي الجواب (ولا يجوز اقراره عليه عند غير القاضي عند ابي حنيفة ومحمد) لان الاقرار انما يكون جواباً عند القاضي لانه في مقابلة الخصومة فيختص به فلو اقيمت البيسة على اقراره في غير مجلس القضاء لا ينفذ اقراره على الموكل (الا انه يخرج) المقر بذلك (من الخصومة) اى الوكيلية حتى

لا يدفع اليه المال ولو ادعى بقدر ذلك الوكالة واقام بينة لم تسمع لانه زعم انه
 مبطل في دعواه (وقال ابو يوسف يجوز اقراره عليه) (ولو) عند غير القاضي
 لانه قائم مقام التوكيل واقراره لا يختص بمجلس القضاء فكذا اقرارنا به
 قال في الصحيح قال الاسيبغاني والصحيح قولهما (ومن ادعى انه وكيل)
 فلان (القائب في قبض دينه فصدقه الغريم) بدعواه (امر بتسليم الدين
 اليه) لاقراره باستحقاق القبض له من غير اسقاط حق القائب (فان حضر
 القائب فصدقه) فيها (والا) اي وان لم يصدقه (دفع اليه الغريم الدين
 ثانيا) لانه لم يثبت الاستيفاء حيث انكر الوكالة والقول في ذلك قوله مع
 يمينه فيفسد الاداء (ورجع به) اي بما دفعه ثانيا (على الوكيل) اي الذي
 ادعى الوكالة وهذا (ان كان) المال (باقيا في يده) ولو حكما بان استهلكه
 فانه يضمن مثله خلاصة وان ضاع في يده لم يرجع عليه الا ان يكون ضمنه
 عند الدفع ولو لم يصدقه ودفع اليه على ادعائه فان رجع صاحب المال على
 الغريم رجع الغريم على الوكيل لانه لم يصدقه في الوكالة وانما دفع اليه على
 رجاء الاجازة فاذا انقطع رجاءه رجع عليه هداية (وان قال) المدعي (اني
 وكيل) فلان القائب (يقبض الوديعة) التي عندك (فصدقه المودع) في
 دعواه (لم يؤمر بالتسليم اليه) لانه اقر له بمال الغير بخلاف الدين ولو ادعى
 انه طالت ابوه وترك الوديعة ميراثا له لا وارث له غيره وصدقه المودع امر
 بالدفع اليه لانه لا يبقى ماله بعد موته فقد اتفقا على انه مال الوارث ولو ادعى
 انه اشترى الوديعة من صاحبها وصدقه المودع لم يؤمر بالدفع اليه لانه
 مادام حي كان اقرارا بمالك الغير هداية (كتاب الكفالة) وجه لنا سببه
 بينها وبين الوكالة ان كلا منهما استمانة بالغير (الكفالة) لغة الضم وشرعا
 ضم ذمة الى ذمة في المطالبة وهي (لمضربان كفالة بالنفس وكفالة بالمال)
 وتكون بهما معا كما يأتي (فالكفالة بالنفس جائزة) لاطلاق قوله عليه الصلاة
 والسلام لعزيم غلام (والضمون بها احضار المكفول به) لان الحضور لازم
 على الاصيل فجاز ان يلتزم الكفيل احضاره كافي المال (وتعقد) كفالة النفس
 (اذا قال تكفلت بنفس فلان او برقبته او بروحه او بجسده او براسه) او يده
 او بوجهه او نحو ذلك مما يبر به عن الكل حقيقة او عرفا على ما مر في الطلاق

مطلوب
 في بيان احكام
 الكفالة

هداية (أو) قال ككفل (بنصفه أو بثلثه) أو بجزء شائع منه. لأن النفس
 الواحدة في حق الكفالة لا تجزئ فكان ذكر بعضها شاملاً كذكر كلها (وكذلك
 أن قال ضمنته أو هو على أولى) أو عدي لأنها صيغ التزام (أو إنا به زعيم)
 أي كفيل (أو قيل) هو بمعنى الزعيم بخلاف ما إذا قال أنا ضامن بعرفته لأنه
 التزم المعرفة فمؤن المطالبة هداية (فإن شرط) الأصل (في الكفالة تسليم
 المكفول به في وقت بعينه) أي لزم الكفيل (أحضاراً) أي إحضار المكفول
 به (إذا طلبه به) الأصل (في ذلك الوقت) وفاء بما التزمه كالدين الموجه
 إذا حل (فإن أحضره) فيها لأنه وفي ما عليه (والا) أي وإن لم يحضره
 (حبسه الحاكم) لامتناعه عن إيفاء حق مستحق ولكن لا يحبس أول مرة
 لعله لم يدرك ما إذا دعي ولو غاب المكفول بنفسه أمهله الحاكم مدة ذهابه وإيابه فإن
 مضت ولم يحضره حبسه لتحقيق الامتناع عن إيفاء الحق هداية (وإن أحضره
 وسلمه في مكان يقدر المكفول له على محاكته) كالصبر سواء قبله أو لم يقبله
 (برئ الكفيل من الكفالة) لأنه أتمى بما التزمه، إذ لم يلتزم التسليم إلا مرة
 واحدة (وإذا تكفل على أن يسلمه في مجلس القاضي فسلمه في السوق برئ)
 أيضاً لحصول المقصود. لأن المقصود من شرط التسليم في مجلس القاضي
 إمكان الخصومة وإثبات الحق وهذا حاصل متى سلمه في الصبر لأن الناس
 يعاونونه على إحضاره إلى القاضي فلا فائدة في التقييد وقيل لا يبرأ في زمانها
 لأن الظاهر المعاونة على الإشاع لا على الإحضار فكان تقييده مفيداً هداية
 وفي الدر عن ابن مالك وبه يفتى في زمانها لتهاون الناس به (وإن سلمه في قرية
 لم يبرأ) لأنه لا يقدر على المحاصرة فيها فلم يحصل المقصود، وكذا إذا سلمه في
 سواد لعدم قاض يفصل الحكم فيه ولو سلم في مصر آخر غير المصر الذي
 كفل فيه برئ عند أبي حنيفة للقدرة على المحاصرة فيه وعندهما لا يبرأ لأنه قد
 يكون شهوده فيها غيبة ولو سلمه في السجن وقد حبسه غير الطالب لا يبرأ لأنه
 لا يقدر على المحاكمة فيه هداية (وإذا مات المكفول عنه برئ الكفيل بالنفس
 من الكفالة) لأنه سقط الحضور عن الأصل فيسقط الإحضار عن التكفل
 وكذا إذا مات الكفيل لأنه لم يبق قادراً على تسليم المكفول به بنفسه وماله
 لا يصلح لإيفاء هذا الواجب بخلاف الكفيل بالمال ولو مات المكفول له فلو وصي

ان يطالب الكفيل وان لم يكن فلوارثه لقيامه مقام الميت هدايه (وان تكفل
 بنفسه على انه ان لم يواف به في وقت كذا فهو ضامن لما عليه وهو الف)
 مثلا (فلم يحضره في) ذلك (الوقت) العين (لزمه ضمان المال) لانه علق
 الكفالة بالمال بشرط متعارف فصيح (ولم يبرأ من الكفالة بالنفس) لعدم التنافي
 (ولا يجوز الكفالة بالنفس في الحدود والقصاص عند أبي حنيفة) قال في
 الهداية مضاف لا يجبر عليها عنده وقال لا يجبر في حد القذف لان فيه حق العبد
 بخلاف الحدود المخالصة لله تعالى اه قال في التصحيح بعد ما ذكر عبارة
 الهداية فسر به ذلك لان الاستيعاب قال المشهور من قول علمائنا ان الكفالة
 بالنفس في الحدود والقصاص جائزة في اختيار المطلوب اما القاضي لا يجبره
 على اعطاء الكفيل وقال ابو يوسف ومحمد يؤخذ منه الكفيل ابتداء واختار
 قول الامام النسفي والمحجوبي وغيرهما اه (واما الكفالة بالمال فجائزة مطلوما كان
 المال المكفول به او مجهولا) لان معنى الكفالة على التوسع فتشمل فيها
 الجهالة (اذا كان) المكفول به (دينيا صحيحا) وهو الذي لا يسقط الا بالاداء
 او البراءة واحتج به عن بدل الكتابة وسأقي وذلك (مثل ان يقول تكلفت
 عنه بالف) مثال المعلوم ومثال المجهول قوله (او بمالك عليه او بما يدركك في
 هذا البيع) ويسمى هذا ضمان الدرك (والمكفول له بالخيار) في المطالبة (ان
 شاء طالب الذي عليه الاصل) ويسمى الاصيل (وان شاء طالب كفيله) لان
 الكفالة ضم ذمة الى ذمة في المطالبة كما مر وذلك يقتضي قيام الاول
 لا البراءة عنه الا اذا شرط فيه البراءة فيشذ ينقد حواله اعتبارا للمعنى كما ان
 الحواله بشرط ان لا يبرأ بها المحيل تكون كفالة ولو طالب احدهما ان يطالب
 الاخر وله ان يطالبهما هدايه (ويجوز تعليق الكفالة بالشرط) الملايم لها
 وذلك بان يكون سببا لثبوت الحق (مثل ان يقول ما) بمعنى ان او موصوله
 والعائد محذوف اي ان (بايعت) او الذي بايعت به (فلانا فعلى او ما ذاب)
 اي ثبت (لك عليه) او غصبك (فعلى) وكذا قوله لامرأة الغير كفلت لك
 بالنفقة ابدا ما دامت الزوجية خانية او يكون شرطا لامكان الاستيفاء مثل ان
 قدم فلان فعلى ما عليه من الدين او شرطا لتعذره نحو ان غاب عن المصرفه
 جلة الشروط التي يجوز تعليق الكفالة بها ولا يصح تعليقها بغير الملايم نحو

مطلوب
 في الكفالة بالمال

ان هبت الريح او جاء المطر فتبطل الكفالة به لانه تطبق بالخطر وما في الجوهره
 تبعاً للهداية من انه تصح الكفالة ويجب المال حالاً قال الزيلعي هذا سهو
 فان الحكم فيه ان التطبيق لا يصح ولا يلزمه لان الشرط غير ملائم فصاركما لو علقه
 بدخول الدار ونحوه مما ليس بملام ذكره قاضي خان وغيره اه وكذا حقق
 المحقق ابن الهمام (واذا قال) الكفيل (تكفلت بمالك عليه فقامت اليانة
 بالف عليه ضمنه الكفيل) لان الثابت بالينة كالثابت بميانة فيتحقق ما عليه
 فصح الضمان به (وان لم يتم اليانة فالقول قول الكفيل مع يمينه في مقدار
 ما يعترف به) لانه منكر للزيادة والقول قول المنكر بيمينه (فان اعترف المكفول
 عنه بأكثر من ذلك) الذي اعترف به الكفيل (لم يصدق على كفيه) لانه اقرار
 على الغير ولا ولاية له عليه ويصدق في حق نفسه لو لايته عليها (وتجوز
 الكفالة بامر المكفول عنه وبغير امره) لانه التزام المطالبة وهو تصرف في
 حق نفسه وفيه نفع الطالب ولا ضرر فيه على المطلبوب بثبوت الرجوع اذ
 هو عند امره (فان) كان (كفل بامره رجع) الكفيل (بما يؤدي عليه) اي
 على الاصيل لانه قضى دينه بامره وهذا اذا ادى مثل الذي ضمنه قدرا
 وصفة اما اذا ادى خلافه رجع بما ضمن لا بما ادى كما اذا تكفل بصحاح او
 جواد فادى مكسرة او زبواً وتجوز بها الطالب او اعطاه دنائراً او مكيلاً او
 موزوناً رجع بما ضمن اي بالصحاح او الجواد لانه ملك الدين بالاداء بخلاف
 المأمور بقضاء الدين حيث يرجع بما ادى لانه لم يجب عليه شئ حتى يملك
 الدين بالاداء جوهره (وان) كان (كفل بغير امره لم يرجع بما يؤديه) لانه
 متبرع بادائه (وليس للكفيل ان يطالب المكفول عنه بالمال) الذي كفله عنه
 (قبل ان يؤدي عنه) لانه لا يملكه قبل الاداء بخلاف الوكيل بالشراء حيث
 يرجع قبل الاداء كما مر (فان لو زعم) الكفيل (بالمال) المكفول به (كان له ان
 يلزم المكفول عنه) وان حبس به كان له ان يحبس به (حتى يخلصه) لانه لم
 يلحقه ما لحقه الا من جهته فيجازى بمثله (واذا ابرأ الطالب المكفول عنه او
 استوفى منه برئ الكفيل) لان برأ الاصيل توجب برأ الكفيل (وان ابرأ)
 الطالب (الكفيل لم يبرأ المكفول عنه) لبقاء الدين عليه وكذا اذا ابرأ الطالب
 عن الاصيل تأخر عن الكفيل ولو ابرأ عن الكفيل لم يتأخر عن الاصيل

هداية (ولا يجوز تعليق البراءة من الكفالة بشرط) كأذا جاء غد فانت يرى
 منها لان في البراءة معنى التملك كالإبراء عن الدين قال في الهداية وروى انه
 يصح لان عليه المطالبة دون الدين في الصحيح فكان اسقاطا محضا كالطلاق
 ولهذا لا يرتد الأبرأ عن الكفيل بالرد بخلاف براءة الأصل اهـ (وكل حق لا يمكن
 استيفاؤه من الكفيل لا تصح الكفالة به كالحدود والقصاص) قال في الهداية
 مقام بنفس الحد لا بنفس من عليه الحد لانه يتعذر ايجابه عليه لان العقوبة لا تجري
 فيها النيابة اهـ (واذا تكفل عن المشتري بالثمن جاز) لانه دين كسائر الديون
 (واذا تكفل عن البائع بالبيع لم يصح) لانه مضمون بغيره وهو الثمن والكفالة
 بالأعيان المضمونة انما تصح اذا كانت مضمونة بنفسها كالبيع فاسد او المقبوض
 على سبب الشراء والفصوص (ومن استأجر دابة ليحمل عليها) أو عبدا
 للخدمة (فان كانت) الاجارة لدابة (بعينها) أو عبد بعينه (لم تصح الكفالة
 بالحمل) عليها والخدمة بنفسه لان الكفيل يجز عن ذلك عنه تعذره بالموت ونحوه
 (وان كانت) لدابة (بغير عينها) وعبد بغير عينه (جازت الكفالة) لان
 المستحق حيثن مقدور الكفيل (ولا تصح الكفالة) بنوعيتها (الا بقبول
 المكفول له في مجلس العقد) قال في الصحيح وهذا عند ابي حنيفة ومحمد وقال
 ابو يوسف يجوز اذا بلغه فاجاز واختار قولهما عند المحبوبي والنسفي
 وغيرهما (الا في مسألة واحدة وهي ان يقول المريض) الى (لوارثه تكفل
 عني بما علي من الدين فتكفل به) الوارث (مع غيبة الترماء) فانه يصح اتفاقا
 استفسا نا لان ذلك في الحقيقة وصية ولذا يصح وان لم يسم للمكفول لهم
 وشرط ان يكون ملبا قال في الهداية ولو قال المريض ذلك لاجنبي اختلف
 المشايخ فيه اهـ قال في الفتح والصحة اوجه (واذا كان الدين على اثنين وكل
 واحد منهما كفيل ضامن عن الآخر) بامرهم (فا ادى احدهما) من الدين
 الذي عليهما (لم يرجع به على شريكه حتى يزيد ما يؤديه على النصف)
 لتحقيق النيابة (فيرجع بالزيادة) لان الاداء الى النصف قد تعارض فيه جهة
 الاصلية وجهة الكفالة والايقاع عن الاصلية اولى لما فيه من اسقاط الدين
 والمطالبة جميعا بخلاف الكفالة فانه لا دين على الكفيل (واذا تكفل اثنان
 عن رجل بالغ على ان كل واحد منهما كفيل عن صاحبه) الآخر (فا اداه

أحدهما يرجع بنصفه على شريكه قليلا كان) ما اداه (أو كثيرا) قال في
 الهداية ومعنى المسئلة في الصحيح ان تكون كفالة بالكل عن الاصيل وبالكل
 عن الشريك لان ما اداه أحدهما وقع شائعا عنهما اذ الكل كفالة فلا
 ترجيح للبعض على البعض بخلاف ما تقدم اه (ولا تجوز الكفالة بمال الكتابة
 حر تكفل به أو عبد) لما مر من ان شرط صحة الكفالة بلال ان يكون دينيا
 صحيحا وهو ما لا يسقط الا بالاداء أو الإبراء والمكاتب لو عجز سقط دينه
 (وإذا مات الرجل وعليه ديون ولم يترك شيئا فتكفل رجل) وارثا كان أو غيره
 (عنه للفرما) بما عليه من الديون (لم تصح الكفالة عند أبي حنيفة) لان
 الدين سقط بموته مطلقا فصار كما لو دفع المال ثم كفل به انسان (وقالا تصح)
 الكفالة لانه كفل يدين ثابت ولم يوجد المسقط ولهذا يبق في الآخرة ولو تبرع
 به انسان يصح قال في الصحيح واعتمد قول الامام المحبوبي والنسفي وصدر
 الشريعة وابو الفضل الموصلي وغيرهم اه قيد بكونه لم يترك شيئا لانه لو ترك
 ما يفي ببعض الدين صح بقدره كما في ابن ملك في كتاب الحوالة في مناسبتها
 للكفالة من حيث ان كلا منهما التزام بما على الاصيل ويستعمل كل منهما
 موضع الآخر كما مر (الحوالة) لغة النقل وشرعا نقل الدين من ذمة المحيل
 الى ذمة المحال عليه وهي (جائزة بالديون) دون الاعيان لانها تنبئ عن النقل
 والتحويل والتحويل في الدين لا في المين هداية (وتصح) الحوالة (يرضى
 المحيل) وهو الديون لان ذوى المروات قد يستكفون عن تحمل ما عليهم
 من الدين (والمحال) وهو الدائن لان فيها انتقالا حقه الى ذمة اخرى والذم
 متفاوتة (والمحال عليه) وهو من يقبل الحوالة لان فيها الزام الدين ولا الزام بلا التزام
 ولا خلاف الا في الاول قال في الزوائد الحوالة تصح بلا رضى المحيل لان التزام
 الدين من المحال عليه تصرف في حق نفسه والمحيل لا يتضرر بل فيه منفعة لان
 المحال عليه لا يرجع اذا لم يكن بامرءه (وإذا تمت الحوالة) باستيفاء ما ذكر (يرى
 المحيل من الدين) على التحار وقال زفر لا يبرأ اعتبارا بالكفالة لان كل واحد منهما
 عقد توثيق ولا يمتثل ان الحوالة للنقل لغة والدين متى انتقل من الذمة لا يبق فيها
 بخلاف الكفالة فانها للضم والاحكام الشرعية وفاق المعاني اللغوية والتوثيق
 باختصار الاملى والاحسن قضا (ولم يرجع المحال على المحيل الا ان يتوى)

بطل
 في احكام الحوالة

بالقصر يهلك (حقه) لأن برأته مقيدة بسلامة حقه اذ هو المقصود (واتوى
 عند ابى حنيفة احد امرين) فقط (اما ان يحمى) المحال عليه (الحوالة
 ويخلف) على ذلك (ولا يسنه) للتحال ولا التحيل لا ثباتها (عليه او)
 بان يموت مقلدا) لان العجز عن الوصول الى حقه يتحقق بكل منهما وهو
 النوى حقيقة (وقالا هذان) الامران (ووجه ثالث وهو ان يحكم الحاكم
 بافلاسه حال حياته) العجز عن الاخذ منه وقطعه عن ملازمته ولا بى حنيفة
 ان الدين ثابت في ذمته وتعذر الاستيفاء لا يوجب الرجوع كما لو تعذر بفيته
 بخلاف موته لخراب الذمة قال في الصحيح ومشي على قوله النسفي ورجح دليله
 اه قال شيخنا وظاهر كلامهم منونا وشروحا تصحيح قول الامام ولم ار من
 صحح قولهما (واذا طالب المحال عليه المحيل بمثل مال الحوالة) الذي محال
 به عليه ودفعه الى المحتال (فقال المحيل) انما (احلت دين) كان (لى عليك
 لم يقبل قوله) اى قول المحيل فى دعوى الدين السابق (وكان عليه مثل الدين)
 الذى كان محال به لان سبب الرجوع قد تحقق وهو فضله دينه بامره والحوالة
 ليست باقرار بالدين لصحتها بدونه غير ان المحيل يدعى عليه ديناً وهو منكر
 والقول قول المتكر (وان طالب المحيل المحتال بما) كان (احاله به مدعيه او كاته
 بقبضه) (فقال انما احلتك) اى وكلتك بالدين الذى عليه (لتقبضه لى وقال
 المحتال بل احلتنى دين) كان (لى عليك فالقول قول المحيل) لان المحتال يدعى
 غايه الدين وهو ينكر ولفظ الحوالة مستعمل فى الوكالة فيكون القول قوله
 بيمينه هداية (ويكره السفاح وهو قرض استفاد به القرض امن خطر الطريق)
 وصورته كما فى الدرر ان يدفع الى تاجر مبلغا قرضا ليدفعه الى صديقه فى بلد
 آخر ليستفيد به سقوط خطر الطريق اه قال فى الهداية وهذا نوع نفع استفيد
 به وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قرض جر نفعا اه
 كتاب الصلح وجه المناسبة لما قبله هو ان فى كل من الوكالة والكفالة
 والحوالة مساعدة لقضاء الحاجة وكذا الصلح فتنا سببا (الصلح) لفة اسم
 المصالحة بمعنى المسالمة بعد المخالفة وشرعا عقد يرفع النزاع ويقطع الخصومة
 وركنه الايجاب والقبول وشرطه العقل وكذا البلوغ والحرية الا مع الاذن
 والنفع وكون الصالح عليه مطوما ان كان يحتاج الى قبضه وكون الصالح

بطل
 ٢١ احكام الصلح

عنه حقا يجوز الاعتياض عنه مالا كان او غيره معلوما كان او مجهولا
وهو (على ثلاثة اضرب) اى انواع لانه اما (صلح مع اقرار) المدعى عليه
(و) اما (صلح مع سكوت) منه (وهو ان لا يقر المدعى عليه) بالمدعى به
(ولا ينكره) و) اما (صلح مع انكار) له (وكل ذلك) المذكور (جاز) بحيث
يثبت الملك للمدعى في بدل الصلح وينقطع حق الاسترداد للمدعى عليه لانه
سبب رفع التنازع المحظور قال تعالى ولا تنازعوا فكاك مشروعا (فان وقع

الصلح عن اقرار) من المدعى عليه (اعتبر فيه) اى الصلح (ما يضرب في اليباحات
ان وقع) الصلح (عن مال بمال) لوجود معنى البيع وهو مبادلة المال بالمال
في حق التعاقدين بتراضيهما فتجربى فيه الشفعة اذا كان عقارا ويرد بالعيب
ويثبت فيه خيار الشرط ويفسده جهالة البدل لانها هي المفضية الى المنازعة
دون جهالة المصالح عنه لانه يسقط ويشترط القدرة على تسليم البدل
هداية (وان وقع) الصلح (بعن مال بمنافع) كخدمة عبد وسكنى دار وكذا
لو وقع عن منفعة بمال او بمنفعة عن جنس آخر (فيضرب) فيه ما يضرب (بالاجارات)
لو جود معنى الاجارة وهو عليك المنافع بمال والاعتبار في العقود لما ينهيا فيشترط
التوقيت فيها ويبطل بموت احدهما في المدة لانه اجارة هداية (و) اما (الصلح)
الواقع (عن السكوت والانكار) فهو (في حق المدعى عليه لا فداء الميئن

وقطع الخصومة) لانه في زعمه انه مالك لما في يده (وفي حق المدعى بمعنى
المعاوضة) لانه في زعمه ياخذ عوضا عن حقه فيعامل كل على مقتضاه ويجوز
ان يختلف العقد بالنسبة كما في الاقالة وقد مر (واذا صالح) المدعى عليه
(عن دار) بانكار او سكوت (لم تجب فيها شفعة) لانه يزعم انه لم يملكها
بالصلح وقول المدعى لا ينفذ عليه (واذا صالح) عما ادعى عليه به (على دار)
له (وجبت فيها الشفعة) لان الاخذ يزعم انه ملكها بعوض فتلزمه الشفعة

باقراره وان كان المدعى عليه يكذبه (واذا كان الصلح عن اقرار فاستحق بعض)
المدعى به (المصالح عنه رجع المدعى عليه بحصة ذلك) المستحق (من العوض)
المصالح به لما مر من ان الصلح مع الاقرار كالبيع وحكم الاستحقاق في البيع
كذلك (وان وقع الصلح عن سكوت او انكار فاستحق التنازع فيه) كله
(رجع المدعى بالخصومة) على المستحق (ورد العوض) للمصالح به لان المدعى

عليه ما بذل العوض للدعي الا ليدفع خصومته عن نفسه فاذا ظهر الاستحقاق
تبين انه لا خصومة له فيبقى العوض في يده غير مشتمل على غرضه فيسترده (وان
استحق بعض ذلك) المتنازع فيه (رد حصته ورجع بالخصومة فيه) على
المتحقق اعتبارا للبعض بالكل (وان ادعى) المدعي (حقا في دار لم يبينه)
بنسبة الى جزءه شائع اوالى جهة مخصوصة او مكان معين منها (فصول من
ذلك) اي عن ذلك الحق (على شيء ثم استحق بعض الدار) المدعي فيها
الحق (لم يرد شيئا من العوض) المصالح به (لان دعواه يجوز ان يكون فيما بيني)
بمخلاف ما اذا استحق كله لانه يعمى العوض عما يقابله (والصلح جاز من
دعوى الاموال) لانه في معنى البيع كما مر (والمنافع) لانها تملك بالاجارة
فكذا بالصلح (وجناية العهد والخطاء) في النفس وما دونها اما الاول فلا لانه
حق ثابت في المحل فجاز اخذ العوض عنه واما الثاني فلان موجب المال
فيصير بمنزلة البيع الا انه لا يصح الزيادة على قدر الدية لانه مقدر شرعا
فلا يجوز ابطاله فترد الزيادة بمخلاف الاول حيث يجوز الزيادة على قدر الدية
لان القصاص ليس بمال وانما يتقوم بالقصد (ولا يجوز) الصلح (من دعوى
حد) لانه حق الله تعالى ولا يجوز الاعتياض عن حق غيره (واذا ادعى رجل
على امرأة نكاحا وهي محمد) دعواه (فصالته على مال بذله) له (حتى
يترك الدعوى جاز) الصلح (وكان) ذلك (في معنى الخلع) في جانبه لزمه
ان النكاح قائم ولدفع الخصومة في جانبها (وان ادعت امرأة نكاحا على
رجل) وهو محمد (فصالته على مال بذله) لها (لم يجز) الصلح لانه بذل
لها المال لتترك الدعوى فان جعل فرقة فالزوج لا يعطي العوض في الفرقة
وان لم يجعل فرقة فالخال على ما كان قبل الدعوى وعلى كل لاشي يقابله
العوض فلم يصح وفي بعض النسخ جاز ووجهه ان يجعل زيادة في مهرها كذا
في الهداية قال في التمهيد نقلا عن الاختيار الاول اصح (وان ادعى على
رجل انه عبده فصالحه) المدعي عليه (على مال اعطاه) اياه (جاز وكان)
ذلك الصلح (في حق للدعي في معنى العتق على مال) لزمه انه ملكه وكذا في
حق المدعي عليه ان كان الصلح عن اقراره ثبت الولاء والا كان لدفع الخصومة
لزمه الحرية ولا يثبت الولاء الا ان يقيم المدعي البينة فتقبل ويثبت الولاء (وكل

شيء وقع عليه) أي عنه (الصالح وهو مستحق بعقد المداينة) التي يدعيها المدعي
 وكان بدل الصلح من جنس ما يدينه (لم يحمل) فيه الصلح (على المعاوضة)
 لأفضائه إلى الربا الموجب لفساد الصلح (وإنما يحمل على أنه استوفى بعض حقه
 وأسقط باقيه) محررا لتصحيحه بقدر الامكان وذلك (كن له على رجل ألف
 درهم جياذ فصالحه على خمسمائة زبوف جاز) الصلح (وصار كأنه أبرأه عن
 بعض حقه) واستوفى بعضه ونجوز في قبض الزبوف عن الجياذ (و) كذلك
 (لو صالحه على ألف مؤجلة بجاز) أيضا (وصار كأنه أجل نفس الحق) لانه
 لا يمكن جطه معاوضة لأن بيع الدراهم بمثلها نسبية لا يجوز حملناه على
 التأخير (ولو صالحه على دنانير) مؤخرة (إلى شهر لم يجوز) لأن الدنانير غير
 مستحقة بعقد المداينة فلا يمكن حله على التأخير ولا وجه له سوى المعاوضة
 وبيع الدراهم بالدنانير نسبية لا يجوز وإنما خص المداينة مع أن الحكم في
 القصب كذلك جلا لامر المسلم على الصلاح (ولو كان له ألف مؤجلة
 فصالحه) عنها (على خمسمائة حالة لم يجوز) لأن المجهل خير من المؤجل وهو
 غير مستحق بالعقد فيكون التججيل بإزاء ما حط عنه وذلك اعتياض عن الاجل
 فلم يجوز (و) كذا (لو كان له ألف سود فصالحه) عنها (على خمسمائة بعض
 لم يجوز) أيضا لما مر أنه معلومة بخلاف المكس لأنه إسقاط قدرا ووصفا
 (ومن وكل رجلا بالصلح عنه) من دم العمد أو عن دين على بعضه ليكون
 إسقاطا (فصالحه) أي صالح الوكيل المدعي كذلك (لم يلزم الوكيل ما صالح
 عليه) لأن الصلح إذا كان إسقاطا كان الوكيل فيه سفيرا ومعبرا والسفير
 لا ضمان عليه كما مر (إلا أن يضمنه) لانه حينئذ موأخذ بعقد الضمان لا بعقد
 الصلح (والمال) الصالح عليه (لازم للوكيل) لأن القصد بضلف إليه قيدنا
 الصلح بدم العمد أو دين ببعضه لانه إذا كان الصلح عن مال يمال فهو بمنزلة
 البيع فترجع الحقوق إلى الوكيل فيكون المطالب بالمال هو الوكيل دون الموكل
 هدايه (فإن صالح) عنه أي عن المدعي عليه فضولي (بغير أمره فهو) يقع
 (على أربعة أوجه) يتم في ثلاثة منها ويشوقف على اجازة الاصيل في واحد
 وقد بين ذلك بقوله (أن صالح بماله وضمنه ثم الصلح) لأن الحاصل للمدعي
 عليه ليس إلا البراءة ويكون الفضولي متبرعا على المدعي عليه كما لو تبرع بقضاء

الدين (وكذلك ان قال صالحك) عنه (على التي هذه تم الصلح ولزمه تسليمها) لانه لما اضافته الى مال نفسه فقد التزم تسليمه فصح الصلح (وكذلك لو قال صالحك) عنه (على الف) من غير نسبة (وسلمها) اليه لان المقصود وهو سلامة البدل قد حصل فصح الصلح (وان قال صالحك) عنه (على الف) من غير نسبة ولا تسليم (فالعقد موقوف) على الاجازة لانه عقد فضولي (فان اجازته) الاصيل وهو (المدعى عليه جاز ولزمه الف) المصالح بها (وان لم يجزه بطل) لان الصلح حاصل له الا ان الفضولي يصير اصيلا بواسطة اضافة الضمان الى نفسه فاذا لم يصفه بقي واقدا عن الاصيل فيتوقف على اجازته (واذا كان الدين بين شريكين) بسبب متحد كتمين مبيع صفقة واحدة وعن المال المشترك والموروث بينهما وقية المستهلك المشترك هداية (فصالح احدهما من نصيبه على ثوب فشريكه) الساكت (بالختيار ان شاء اتبع الذي عليه الدين بنصفه) الباقي عنده لان نصيبه باق في ذمته لان القابض قبض نصيبه لكن له حق المشاركة (وان شاء اخذ نصف الثوب) المصالح به لان الصلح وقع على نصف الدين وهو مشاع لان قسمة الدين حالة كونه في الذمة لا يصح وحق الشريك متعلق بكل جزء من الدين فيتوقف على اجازته واخذه النصف دليل على اجازة العقد (الا ان يضمن له) اي للشريك الساكت (شريكه) المصالح (ربع الدين) لان حقه في ذلك (ولو استوفى) احد الشريكين (نصف نصيبه من الدين كان لشريكه) الساكت (ان يشركه فيما قبض) لانه لما قبضه ملكه مشاعا كاصله فلصاحبه ان يشاركه فيه ولكنه قبل المشاركة باق على ملك القابض لان العين غير الدين حقيقة وقد قبضه بدلا عن حقه فملكه حتى يتغذ نصره فيه ويضمن لشريكه حصته (ثم يرجعان) جميعا (على التويم بالباقي) لانهما لما اشتركا في المقبوض بقي الباقي على الشركة (ولو اشترى احدهما بنصيبه من الدين) المشترك (سبعة كان لشريكه ان يضمنه ربع الدين) لانه صار قابضا حقه بالقاصة كلالا لان مبنى البيع على المباشرة بخلاف الصلح لان مبناه على الاغراض والخطيئة فلو الزناه دفع ربع الدين بتضرره فيغير القابض كما مر (وان كان السلم بين شريكين فصالح احدهما من نصيبه على) ما دفع من (رأس المال)

فان اجازته الآخر جاز اتفاقا وكان القبض من رأس المال مشتركا بينهما وما
 بقى من السلم كذلك وان لم يجزه (لم يجز) الصلح (عند ابي حنيفة ومحمد)
 لانه لو جاز في نصيب احدهما خاصة يكون قسمة الدين قبل القبض ولو جاز
 في نصيبهما لا بد من اجازة الآخر لان فيه فسح العقد على شريكه بفراذه
 وهو لا يملك ذلك (وقال ابو يوسف يجوز) اعتبارا بسائر الديون قال في
 التحكيم وهكذا ذكر الحاكم قول محمد مع ابي حنيفة وهكذا في الهداية وفي
 الاسيماي وقال لا يجوز الصلح وقول ابي حنيفة هو اصح الاقوال عند المحبوبي
 وهو المختار للقنوي على ما هو رسم الفتى عند القاضي وصاحب المحيط وهو
 المول عليه عند النسفي (واذا كانت التركة بين ورثة فاخرجوا احدهم منها

بمال اعطوه اياه والتركة عقار او عروض جاز) ذلك (قليلا كان ما اعطوه
 او كثيرا) لانه يمكن تصحيحه بعا وفيه اثر عثمان رضي الله عنه فانه صالح
 تماضر الاشجعية امرأة عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه عن ربيع ثمنها على
 ثمانين الف دينار هداية (وان كانت التركة فضة فاعطوه ذهبا او) بالعكس
 بان كانت (ذهبا فاعطوه فضة فهو كذلك) جاز سواء كان ما اعطوه قليلا
 او كثيرا لانه بيع الجنس بخلاف الجنس فلا يعتبر التساوي ولكن يعتبر التقابض
 في المجلس لانه صرف (وان كانت التركة ذهبا وفضة وغير ذلك) من

عروض وهنغار فصالحوه على فضة او ذهب فلا بد (من ان يكون ما
 اعطوه) من الذهب والفضة (اكثر من نصيبه) من التركة (من ذلك الجنس)
 المدفوع اليه (حتى يكون نصيبه بمثله) من المدفوع اليه (والزيادة بحقه) اي
 بمقابلة حقه (من بقية الميراث) احترازا عن الربا ولا بد من التقابض فيما
 يقابل نصيبه لانه صرف في هذا القدر (واذا كان في التركة دين على الناس

فادخلوه) اي الدين (في الصلح على ان يخرجوا المصالح عنه ويكون الدين)
 كله كبقية التركة (لهم فالصلح باطل) في الدين والعين معا لان فيه تمليك الدين
 من غير من عليه الدين وهو باطل واذا بطل في حصته الدين بطل في الكل
 لان الصفقة واحدة وقد ذكر لصحته حيلة فقال (فان شرطوا) يعني المصالحين
 (ان يبرأ) المخرج (الفرماء منه) اي من حصته من الدين (ولا يرجع) بالبناء
 للجهول (عليهم) اي على الفرماء (بنصيب المصالح فالصلح جائز) لانه اسقاط

العبد الموهون أو دبره لم يكن ذكراً رجوعاً وكذا لو صبح الثوب أو خلع الطعام بطعام نفسه لم يكن رجوعاً ولو قال إذا جاء رأسه
 لشرب فقد ارتجفها لم يصح ثم إذا انفسخت الهبة بمحكم الحاكم أو بالتراضي عادت إلى ملك الواقف والقبض لا يعتبر في انتفا
 الملك لا يعتبر في البيع

(٢٢٠)

لأن يده كغيره بخلاف ما إذا كان أمره هوناً أو مفصوباً أو مبيعاً سيما فاسداً لأنه
 في يد غيره أو في ملك غيره والصدقة في هذا مثل الهبة وكذا إذا وهبت له
 أمه وهو في عيالها والابن ميت ولا وصي له وكذلك كل من يعوله هداية
 (فان وهب له) أي للصغير (اجنبي هبة تمت بقبض الاب) لأنه يملك عليه
 الدائرين النفع والضرر فلكه النافع أولى (وإذا وهب) بالبناء للجهول
 (اليتيم هبة فقبضها وليه) وهو واحد أربعة الاب ثم وصيه ثم الجد ثم وصيه
 (له) أي للصغير (جاز) القبض وتمت الهبة وان لم يكن اليتيم في حجرهم وعند
 عدم هؤلاء تتم قبض من هو في حجره كما ذكره بقوله (فان كان) اليتيم
 (في حجر أمه) أو أخيه أو عمه (فقبضها) أي الأم ونحوها (له جاز) لأن
 لهؤلاء الولاية فيما يرجع إلى حفظه وحفظ ماله وهذا من باب الحفظ لأنه
 لا يبقى إلا المال (وكذلك ان كان) اليتيم (في حجر اجنبي يريه) ولو ملقطاً
 (فقبضه له جاز) لأنه عليه يدا معتبرة الأبرى أنه لا يتمكن اجنبي آخر ان ينزعه
 من يده فيملك ما يمتنع نفعاً في حقه (وان قبض الصبي الهبة بنفسه جاز)
 اذا كان مميزاً لأنه في النافع المحض كالبالغ قال في الهداية ويملكه مع حضرة
 الاب بخلاف الأم ونحوها حيث لا يملكونه الا بعد موت الاب أو غيبته غيبة منقطعة
 في الصحيح لأن تصرف هؤلاء للضرورة ومع حضرة الاب لإضروره (وان
 وهب اثنان من واحد داراً) أو نحوها مما يقسم (جاز) لانهما سلاء جلة وهو
 قبضها جلة فلا شيع (وان وهب واحد من اثنين لم يصح عند أبي حنيفة)
 لانها هبة النصف من كل واحد منهما فيلزم الشيوع (وقالنا يصح) لانها
 هبة الجلة منها اذا التملك واحد فلا يتحقق الشيوع قال في التصحيح وقد
 اتفقوا على تزجيج دليل الامام واختار قوله ابو الفضل الموصلي وبرهان الايمه
 المحبوبي وابو البركات البسفي اه قيد بالهبة لان الاجارة والرهن والصدقة
 لا لائنين تصح اتفاقاً (وإذا وهب هبة لا جنبي) وقبضها الموهوب له (فله)
 أي للواهب (الرجوع فيها) لأن المقصود بها التحويل للعادة فثبتت
 ولاية الفسخ عند فواته اذ العقد يقبل هداية ثم قال وقوله فله الرجوع لبيان
 الحكم أما الكراهة فلازمة لقوله عليه الصلاة والسلام العائد في هبته كالعاث
 في قبته اه ثم ذكر المص الرجوع موانع فقال (الا ان يعرض) الموهوب له

طلب
 في جواب الرجوع
 في الهبة

عنها

(عنها) ويقبضه الواهب لحصول المقصود لكن بشرط ان يذكر لفظا بصل
 الواهب انه عوض عن كل هبة كما يأتى قريبا (او يزيد) العين الموهبة بنفسها
 (زيادة متصلة) موجبة لزيادة القيمة كالبناء والفرس والسنن ونحو ذلك لانه
 لا وجه للرجوع فيها دون الزيادة لعدم الامكان ولا معها لعدم دخولها
 تحت العقد قيد بالزيادة لان التقصان لا يمنع بالمتصلة لان المتصلة كالولد والارث
 لا تمنع ف يرجع بالاصل دون الزيادة وقيدنا الزيادة بنفسها لانها لو كانت بالقيمة
 لا تمنع لانها للرغبة اذ العين بحالها وبالوجبة لزيادة القيمة لانه لو كانت غير
 موجبة لزيادة القيمة لا تمنع لانها قد توجب نقضا (او يموت احد المتماقين)
 لان يموت الموهوب له ينتقل الملك الى الورثة فصار كما اذا انتقل في حال
 حياته واذا مات الواهب فوارثه اجبى عن العقد اذ هو ما اوجبه عليه
 (او يخرج الهبة من ملك الموهوب له) لانه حصل بتسليط الواهب فلا يكون
 له نقضه لان نقض الانسان ما تم من جهته مردود لان تبديل الملك كبديل
 العين وقد تبعد الملك بتجدد السبب وفي المحيط لورده المشتري يعيب الى الموهوب
 له ليس للواهب الرجوع ولو وهبه لاخر ثم رجع فللاول الرجوع ولو وهب
 دارا فقبضها الموهوب له ثم باع نصفها فللواهب الرجوع في الباقي نظوه من
 مانع الرجوع كذا في الفيض (وان وهب هبة لذي رحم محرم منه) نسبا (فلا
 رجوع فيها) لان المقصود فيها صلة الرحم وقد حصل قيدنا بالتحريم نسبا
 لانه لو كان محرما من الرضاع كاخيه رضاعا او المصلحة كزوجه وام امراته
 كان له الرجوع (وكذلك) حكم (ما وهب احد الزوجين للاخر) لان
 المقصود فيها الصلة كما في القرابة وانما ينظر الى هذا وقت العقد حتى لو
 زوجها بعد ما وهب لها فله الرجوع ولو ابانها بعدما وهب لها فلا رجوع
 هداية (واذا قال الموهوب للواهب خذ هذا) الشيء سواء كان قليلا او كثيرا
 من جنس الموهوب والا لانها ليست بمعاوضة محضة (عوضا عن هبتك او بدلا
 عنها اوفى مقابلتها) او نحو ذلك مما هو صريح في انه عوضا عن جميع هبته
 (فقبضه الواهب سقط الرجوع) لحصول المقصود ولو لم يذكر انه عوض
 كان هبته مبتدأة ولكل منهما الرجوع بهبته ولذا يشترط فيها شرائط الهبة
 من القبض والافراز وعدم الشيوع (وان عوضه اجبى عن الموهوب له

قوله واذا قال الموهوب الموهوب له ان رجوع
 في العوض قبل ان يقبض الواهب
 لانه لا يتم الا باقبض العوض

وتدعى بعض المشايخ الموانع للرجوع في قتل وممانع عن الرجوع في الهبة يا صاحب حروي ومع خرقه فالدال للزيادة
 والميم موتها او احدها والمين العوض والهاء الموهوب لم والزاي الزوجية والفاء القاربة والباء هلك
 الموهوب مسئلة رجل وهب لرجل ثم ابتعد فله الموهوب لم الى بلخ فلا يرجع للموهوب منه وكذا اذا وهب لرجل جاربه في دار الحرب فاقتر
 الى دار الاسلام فلا رجوع فيها كزاي الرجوع عن الواقعات ولو ان مريضا وهب لرجل جاربه فوطئها الموهوب لم ثم مات الواهب وعليه مير
 مستضى في رد الهبة ويجب على الموهوب لم المقر هو المختار سزا في الرجوع عن الواقعات
 (٢٢٢)

متبرعا) وكذا باهر الموهوب له بالاولى (قبض الواهب العوض سقط الرجوع)
 لان العوض لا سقاط الحق فيصح من الاجنبي كبذل الخلع والصلح (واذا
 استحق نصف الهبة) الموهوب عنها (رجع) العوض (بنصف العوض) لانه
 لم يسلم له ما يقابل نصفه (وان استحق نصف العوض لم يرجع) الواهب
 (في الهبة بشيء) منها لان الباقي يصلح عوضا للكل في الابتداء وبالاتفاق
 ظهر انه لا عوض الا هو (الا) انه يتخير لانه ما اسقط حقه في الرجوع الا
 ليسلم له كل العوض ولم يسلم له فكان له (ان يرد ما بقي من العوض ثم يرجع)
 في هبته لبقائها بغير عوض (ولا يصح الرجوع في الهبة الا بقا ضيها او بحكم
 الحاكم) للاختلاف فيه فيضمن بمنعه بعد القضاء لا قبله (واذا تلفت العين
 الموهوبة) في يد الموهوب له (فاستحقها مستحق فضمن) (الاستحق) (الموهوب له
 لم يرجع) (الموهوب له) (على الواهب بشيء) لانه عقد تبرع فلا يستحق فيه
 السلامة (واذا وهب بشرط العوض) (المين) (اعتبر) فيه شروط الهبة وهي
 (التقاضي في العوضين) والتميز وعدم الشيعو لانها هبة ابتداء باعتبار
 التسمية (واذا تقابضا) العوضين (صح العقد وكان في حكم البيع) (انتهاء
 لوجود للمعاوضة فهو) (يرد بالعب وخيار الرؤية ويجب فيه الشفعة) وهذا
 اذا قال وهبتك على ان تعوضني كذا اما لو قال وهبتك بكذا بالبراء كان يباع
 ابتداء وانتهاء كما في الدر والدرر قيدنا العوض بالمين لا بغيره لو كان مجهولا
 يبطل اشراطه فيكون هبة ابتداء وانتهاء (والعمرى) وهي ان يجعل داره له
 عمره واذا مات ترد عليه وهي (جائزة للعمر له حال حياته ولورثته من بعده)
 لصحة التملك وبطلان الشرط لان الهبة لا تبطل بالشرط الفاسد (والرقي)
 وهي ان يقول له ارقبتك هذه الدار او هذه الدار لك رقي ومضاه ان مت
 قبلك فعي لك وان مت قبلي مادت الى وهي (باطلة عندا بنى خيفة ومحمد)
 لانه تطبيق التملك بالخطر فاذا سلمها اليه على هذا تكون عارية له اخذها متى
 شاء (وقال ابو يوسف) هي (جائزة) لان قوله داري لك تملك وقوله رقي
 شرط فاسد فيبطل كالعمرى قال في التصحيح قال الاسيحي والصحيح قولهما
 (ومن وهب جاربه الاحلها) او على ان يودها عليه او يعتقها او يستولدها
 (صح الهبة) لانها لا تبطل بالشروط الفاسدة (وبطل الاستثناء) في

الجل لأنه إنما يعمل في المحل الذي يعمل فيه العقد وهبة الجل لا تجوز فلا
يجوز استثنائه وكذا يبطل الشرط لمخالفته مقتضى العقد وهو ثبوت الملك
مطلقا (والصدقة) على الفقير (كالهبة) لجامع التبرع (ولذا لا تصح الا
بالقبض) لأنها تبرع كالهبة (ولا تجوز في مشاع يحتمل القسمة) لما مر (و)
لكن (إذا تصدق على فقيرين بشئ) يحتمل القسمة (جاز) لان المقصود
في الصدقة هو الله تعالى وهو واحد والفقير ثابت عنه في القبض كالساعي
في الزكاة (ولا يصح الرجوع في الصدقة) ولو على غني استحسانا هداية
(بعد القبض) لان المقصود هو الثواب وقد حصل (ومن نذر ان يتصدق
بماله تصدق) اي لزمه ان يتصدق (بجنس ما تجب فيه الزكاة) استحسانا
والقياس ان يلزمه التصديق بجميع ماله لان المال اسم لما يتحول وهو شامل لما
تجب فيه الزكاة وغيره وجه الاستحسان ان يجلب العبد يعتبر بإيجاب الله تعالى
فينصرف الإيجاب الى ما اوجب الشارع فيه الصدقة من فاضل ماله وهو مال
الزكاة هداية (ومن نذر ان يتصدق بملكه لزمه ان يتصدق بالجميع) لانه اعم
من لفظ المال لان المال مقيد بإيجاب الشارع ولا تخصيص في لفظ الملك فبقى على
العموم والصحيح انهما سواء لان المترزم باللفظين الفاضل عن الحاجة على ما مر
هداية (و) اذا لم يكن له مال سوى ما دخل تحت الإيجاب (يقال له امسك
منه) اي من المال الذي وجب التصديق به (ما) اي شيئا (تنفقه على نفسك
وعيالك الى ان تكتسب مالا) فيه (فاذا اكتسبت مالا تصدق بمثل ما
امسكت) لان حاجته مقدمة لثلا يقع في الضرر ولم تقدر لاختلاف احوال
الناس وقيل المحترف يمك قوته ليوم وصاحب الفلة لشهر وصاحب الضياع
لسنة على حسب التفاوت في مدة وصولهم الى المال وعلى هذا صاحب التجارة
يمسك بقدر ما يرجع اليه ماله هداية في كتاب الوقف مناسبتة للهبة من
حيث ان كلا منهما تبرع بالملك وقدمت الهبة لانها تبرع بالعين والمنفعة جميعا
وهو لغة الحبس وشرعا حبس العين على ملك الواقف والتصدق بالمنفعة عند
الامام وعندهما هو حبسها على حكم ملك الله تعالى هداية (لا يزول ملك
الواقف عن الوقف عند ابي حنيفة) اي لا يلزم فيصح الرجوع عنه ويجوز
بيعه كما في الصحيح عن الجواهر (الا) باحد امرين (ان يحكم به الحاكم)

طلب
في بيان احكام الوقف

المولى لانه مجتهد فيه وصورة الحكم ان يسلم الواقف وقفه الى التولى ثم يريد ان يرجع بطله عدم الزوم فيختصمان الى القاضي فيقضى بالزوم كما في القبض قيدنا بالمولى لان الحكم بتحكيم الخصمين لا يرفع الخلاف على الصحيح (او يملقه بموته فيقول اذا مات فقد وقفت دارى) مثلا على (كذا) فالصحيح انه كوصية يلزم من الثلث بالموت لا قبله كما في الدرر (وقال ابو يوسف يزول الملك بمجرد القول) في المشاع وغيره سلم التولى اولاد ذكر جهة لا تنقطع اولا كما في التصحيح عن الجواهر (وظل محمد لا يزول الملك حتى) يستوفى اربعة شرائط وهي ان (يجعل للوقف وليا) اى متوليا (ويسلمه اليه) وان يكون مفرزا وان لا يشترط لنفسه شيئا من منافع الوقف وان يكون مؤبدا بان يجعل آخره للفقراء كما في التصحيح عن التهمة والاختيار ثم قال قلت الثالث ليس فيه رواية ظاهرة عنه وسياى اه ثم نقل ان الفتوى على قولهما في جواز الوقف عن الفتاوى الصغرى والخفافى والتمة والعيون ومختارات النوازل والخلاصة ومنية الفتى وغيرها ثم قال ثم ان مشايخ بلخ اخاوارا قول ابى يوسف ومشايخ بخارى اخاوارا قول محمد اه وقد صحح كلامنا القولين وافتى به طائفة ممن يقول على تصحيحهم وافقائهم (واذا استحق) بالبنا للجهول اى ثبت وفى بعض النسخ صح الوقف على اختلافهم) المار فى صحته (خرج) الوقف (من ملك الواقف) وصار حيسا على حكم ملك الله تعالى (ولم يدخل فى ملك الموقوف عليه) لانه لو ملكه لما انتقل عنه بشرط الواقف كسائر املاكه مع انه يتقبل بالاجاع قال فى الهداية وقوله خرج من ملك الواقف يجب ان يكون قولهما على الوجه الذى سبق تفزيده (ووقف المشاع) القابل للقسمة (جازع عند ابى يوسف) لان القسمة من تمام القبض والقبض عنده ليس بشرط فكذا تنتمه (وقال محمد لا يجوز) لان اصل القبض عنده شرط فكذا ما يتم به قيدنا بالقابل للقسمة لان ما لا يحتمل القسمة يجوز مع الشبوع عند محمد ايضا لانه يعتبره بالهبة قال فى التصحيح واكثر المشايخ اخذوا بقول محمد وفى الفتح عن المنية الفتوى على قول ابى يوسف وفيه من البسوط وكان القاضي ابو عاصم يقول قول ابى يوسف من حيث المعنى اقوى الا ان قول محمد اقرب الى موافقة الاثارة ولما اكثر التصحيح من الطرفين وكان قول ابى يوسف فيه ترغيب الناس فى الوقف وهو جهة

برا طبق المتأخرون من اهل المذهب على ان القاضي الحنفى المقلد بخبرين
 ان يحكم بصحته وبطلانه وان كان الاكثر على ترجيح قول محمد وبأيهما حكم
 صح حكمه ونفذ فلا يسوغ له ولا لقاض غيره ان يحكم بخلافه كما صرح به
 غير واحد قال في البحر وصح وقف المشاع اذا قضى بصحته لانه قضاء في
 مجتهد فيه ثم قال اطلق القاضي فشمع الحنفى وغيره فان الحنفى المقلد ان يحكم
 بصحة وقف المشاع وبطلانه لا خلاف الترجيح واذا كان في المسئلة قولان
 صحيحان فانه يجوز القضاء والافتاء باحدهما كما صرحوا به اه ونحوه في الشهر
 والنخ والدر وغيرها لكن صرح بعضهم بانه ينبغي للقاضي حيث كان مخيرا
 ان يميل الى قول ابي يوسف ويحكم بالصحة اخذا من قولهم يختار في الوقف
 ما هو الانفع والاصح للوقف ومن احب مزيد الاطلاع فطيه برسالتنا لذة
 الاسماع في حكم وقف المشاع (ولا يتم الوقف عند ابي حنيفة ومحمد حتى
 يجعل آخره جهة لا تنقطع ابدا) بان يحصل آخره للفقرا لان شرط جوازه
 عندهما ان يكون مؤبدا فاذا عين جهة تنقطع صار موقتا معنى فلا يجوز
 (وقال ابو يوسف اذا سمي فيه جهة تنقطع جاز وصار) وقفا مؤبدا وان
 لم يذكر التأيد لان لفظ الوقف والصدقة مني عنه فيصرف الى الجهة التي
 سماها مدة دوامها ويصرف (بعدها للفقرا وان لم يسمهم) ولذا قال في
 الهداية وقيل ان التأيد شرط بالاجاع الا ان عند ابي يوسف لا يشترط
 ذكر التأيد لان لفظة الصدقة والوقف منبئة عنه ثم قال ولهذا قال في
 الكتاب في بيان قوله وصار بعدها للفقرا وان لم يسمهم وهذا هو الصحيح
 وعند محمد ذكر التأيد شرطا (ويصح وقف الفقار) اتفاقا لانه متأبد
 (ولا يجوز وقف ما يتقل ويحول) لانه لا يبقى فكان توقيفا معنى وقد ذكرنا
 ان شرط صحته التأيد قال في الهداية وهذا على الارسال اي الاطلاق
 قول ابي حنيفة (وقال ابو يوسف اذا وقف ضيقة بقرها واكرتها) جمع
 اكار بالتشديد الفلاح اي عمالها (وهم) اي الاكره (عيده جاز) وكذا سائر
 الات الحرائة لانه تبع للارض في تحصيل ما هو المقصود وقد ثبت من
 الحكم تبعا ما لا يثبت مقصودا كالشرب في البيع والبناء في الوقف ومحمد معه
 فيه لانه لما جاز افراد بعض المنقول عنده بالوقف فلان يجوز الوقف فيه تبعا

اولى هداية (وقال محمد يجوز حبس الكراع) اى الخيل كما فى الفاية عن
 ديوان الادب (والسلاح) قال فى الهداية وابو يوسف معه فيه على ما قالوا
 وهذا استقصان ووجه الآثار المشهورة فيه اه قال فى الجواهر تخصص
 ابي يوسف فى الضيعة بقرها ومحمد فى الكراع باعتبار ان الرواية جاءت عن
 ابي يوسف فى الضيعة وعن محمد فى الكراع نصا لان ذكر ابي يوسف
 لاجل خلاف محمد وذكر محمد لاجل خلاف ابي يوسف اه (واذا صح الوقف
 لم يجوز بيعه ولا عليك) لخروجه عن ملكه (الا ان يكون) الوقف (مشاهدا)
 لجوازه (عند ابي يوسف) كما مر (فيطلب الشريك) فيه (القسمه فتصح
 مقاسمته) لانها تميز وافراز غاية الامر ان الغالب فى غير المكمل والموزون معنى
 المبادلة الا ان فى الوقف جعلنا الغالب معنى الافراز نظرا للوقف فلم يكن
 بيعا ولا تملكنا ان وقف نصيبه من عقار مشترك فهو الذى يقاسم شريكه
 لان الولاية الى الواقف وبعد الموت الى وصيه وان وقف نصف عقار خالص
 له فالنصف يقاسمه القاضى او يبيع نصيبه الباقي من رجل ثم يقاسم المشتري
 ثم يشتري ذلك منه لان الواحد لا يجوز ان يكون مقاسما ومقاسما ولو كان فى القسمه
 فضل دراهم ان اعطى الواقف لا يجوز لامتناع بيع الوقف وان اعطى جاز
 ويكون بقدر الدراهم شراء هداية (والواجب ان يبدأ من ارتفاع الوقف)
 اى غلته (بعمارة) بقدر ما يبقى على الصفة التى وقف عليها وان خرب ببنى
 على ذلك سواء (شرط الواقف) ذلك (اولم بشرط) لان قصد الواقف
 صرف الغلة مؤبدا ولا تبقى دائمة الا بالعمارة فثبت شرط العمارة اقتضاه
 (واذا وقف دارا على سكنى ولده فالعمارة على من له السكنى) من ماله لان
 المهرم بالغرم (فان امتنع) من له السكنى (من ذلك او) محجزان (كان فقيرا
 اجرها الحاكم) من الموقوف عليه او غيره (وعمرها باجرتها) كعمارة الواقف
 ولم يزد فى الاصح الا برضى من له السكنى ذيلها ولا يجبر الابى على العمارة ولا نصح
 اجارة من له السكنى بل المتولى او القاضى كما فى الدر (فاذا عمرت) وانقضت
 مدة اجارتها (ردها لمن له السكنى) لان فى ذلك رعاية الحقيق حتى الواقف
 بدوام صدقته وصاحب السكنى بدوام سكنه لانه لو لم يعمرها نفوت السكنى
 اصلا وبالاجارة تتأخرو وتأخير الحق اولى من فواته (وما اتهدم من بناء الوقف

وأنه) وهي الاداة التي يعمل بها كآلة الحراثة في ضيعة الوقف (صرفه الحاكم) أي اعاده (في عمارة الوقف ان احتاج) الوقف اليه (وان استغنى عنه امسكه حتى يحتاج إلى عمارته فيصرفه فيها) حتى لا يتعذر عليه ذلك اوان الحاجة فيبطل المقصود وان تعذر اعاده عينه يسع وصرف ثمنه الى الرمة صرفا للبدل الى مصرف البدل (ولا يجوز ان يقسمه) أي المنهدم وكذا بدله (بين مستحق الوقف) لانه جزء من العين ولا حق لهم فيها انما حقهم في المنفعة فلا يصرف لهم غير حقهم (واذا جعل الواقف غلة الوقف) او بعضها (لنفسه او جعل الولاية) على الوقف (اليه) أي الى نفسه (جاز عند أبي يوسف) اما الاول فهو جاز عند أبي يوسف ولا يجوز على قياس قول محمد وهو قول هلال الرازي قال الامام قاضي خان نقلا عن الفقيه أبي جعفر وليس في هذا عن محمد رواية ظاهرة ثم قال ومشايع بلخ اخذوا بقول أبي يوسف وقالوا يجوز الوقف والشرط جميعا وذكر الصدر الشهيد ان الفتوى عليه ترغيبا للناس في الوقف ومثله في الفتاوى الصغرى نقلا عن شيخ الاسلام واعتمد النسفي وابو الفضل الوصلي واما الثاني فقال في الهداية هو قول هلال ايضا وهو ظاهر المذهب واستدل له دون مقابله وكذا لو لم يشترط الولاية لاحد فالولاية له عند أبي يوسف ثم لوصيه ان كان والا فلحاكم كما في فتاوى قاضي الهداية تصحح ملخصا (واذا بني مسجدا لم يزل ملكه منه حتى يفرزه) الواقف أي يميزه (عن ملكه بطريقه) لانه لا يخلص لله تعالى الا به (ويأذن للناس بالصلاة فيه) لانه لا بد من التسليم عند أبي حنيفة ومحمد وتسليم كل شيء بحسبه وذلك في المسجد بالصلاة فيه لتعذر القبض فيه فقام تحقق المقصود مقامه (فاذا صلى فيه واحد زال ملكه عند أبي حنيفة) ومحمد في رواية وفي الأخرى وهي الأشهر يشترط الصلاة بالجماعة لان المسجد يبنى لذلك وقال الامام قاضي خان وعن أبي حنيفة فيه روايتان في رواية الحسن عنه يشترط اداء الصلاة بالجماعة اثنتان فصاعدا كما قال محمد وفي رواية عنه اذا صلى واحد باذنه يصير مسجدا الا ان بعضهم قال اذا صلى فيه واحد باذان واقامة وفي ظاهر الرواية لم يذكر هذه الزيادة والصحيح رواية الحسن عنه لان قبض كل شيء وتسليمه يكون بحسب ما يليق به وذلك في المسجد

باداء الصلاة بالجماعة أما الواحد يصلي في كل مكان اه قال في الصحيح
 واستفدنا منه أن ما عن محمد هو رواية عن أبي حنيفة وهو الصحيح اه (وقال
 أبو يوسف يزول ملكه عنه) أي المسجد (بقوله جعلته سجدا) لأن التسليم
 عنده ليس بشرط لانه اسقاط للملكه فيصير خالصا لله تعالى بسقوط حقه
 (ومن بنى سقاية للمسلمين او خاناً يسكنه بنو السبيل) أي المسافرون (اورباطاً)
 يسكنه الفقراء (او جعل ارضه مقبرة) لدفن الموتى (لم يزول ملكه عن ذلك
 عند أبي حنيفة حتى يحكم به حاكم) لانه لم ينقطع عن حق العبد الا يرى أن له
 ان ينفع به فيسكن ويترى في الرباط ويشرب من السقاية ويدفن في المقبرة
 فيشترط حكم الحاكم او الاضافة الى ما بعد الموت كما في الوقف على الفقراء
 بخلاف المسجد لانه لم يبق له حق الانتفاع به فخلص لله تعالى من غير حكم
 الحاكم هداية (وقال أبو يوسف يزول ملكه بالقول) كما هو اصله اذ التسليم
 عنده ليس بشرط (وقال محمد اذا استنى الناس من السقاية وسكنوا الخان
 والرباط ودفنوا في المقبرة زال الملك) لأن التسليم عنده شرط والشرط تسليم
 نوحه وذلك بما ذكرناه ويكتفى بالواحد لتعذر فعل الجنس كله وعلى هذا البرز
 والحوض ولو سلم الى المتولى صح التسليم في هذه الوجوه لانه نائب عن
 الموقوف عليه وفعل النائب كفعل المتوب عنه واما في المسجد فقد قيل
 لا يكون تسليماً لانه لا تدبير للتولى فيه وقيل يكون تسليماً لانه يحتاج الى من
 يكتسه ويطلق بابه فاذا سلم صح تسليمه اليه والمقبرة في هذا بمنزلة المسجد على
 ما قيل لانه لا متولى له عرفاً وقد قيل هي بمنزلة السقاية والخان فيصح
 التسليم الى المتولى لانه لو نصب المتولى صح وان كان بخلاف العادة هداية
 كتاب الفصب بحج مناسبه للوقف من حيث ان في كل منهما رفع يد المالك
 وحبس الملك الا أن الاول شرعى فقدم والثاني غير شرعى فاخر وهو لغة
 اخذ الشيء من الغير على سبيل التقلب وشرطاً اخذ مال مقوم محترم بغير اذن
 المالك على وجه يزول يده حتى كان استخدام العبد وحل الدابة غصبا دون
 الجلوس على النسياط هداية (ومن غصب شيئاً له مثل فهلك في يده فعليه
 ضمان مثله) لما فيه من مراعاة الصورة بالجنس والمضى بالمالية فكان
 ادفع للضرر وان انقطع الثل بان لا يوجد في السوق الذي يساع فيه

قال
 في بيان احكام الفصب

فطيه قيمته يوم الخصومة عند الامام ويوم الفصب عند ابي يوسف ويوم
 الانقطاع عند محمد والاصح قول الامام لان النقل لا يثبت بمجرد الانقطاع
 ولذا لو صبر الى ان يوجد جنسه له ذلك وانما ينتقل بفضاء القاضى
 فتغير قيمته حينئذ (وان كان) المقصوب (مما لا مثل له فطيه قيمته) يوم الفصب
 اتفاقا لانه لما تمذر مراعاة الصورة بتفاوت الاحاد وجب مراعاة المعنى فقط
 وهو المالية دفعا للضرر بقدر الامكان والمثل المخلوط بخلاف جنسه كبر مخلوط
 بشعر فمى لانه لا مثل له (و) الواجب (على القاصب رد العين المقصوبة)
 في مكان غصبها ما دامت قائمة سواء كانت مثلية او قيمية (فان ادعى)
 القاصب (هلاكمها) اى العين المقصوبة لم يصدق بمجرد قوله بل (حسه
 الحاكم حتى يعلم) صدقه ويطلب على ظنه (انها لو كانت باقية) عنده لكان
 (اظهرها) مبالغة في الاحتيال الى ابطال الحق الى السحق (ثم) بعد ذلك
 (قضى عليه بدليها) من مثل او قيمة لتعذر رد العين (والفصب) انما يتحقق
 (فيما ينقل ويحول) لان الفصب انما يتحقق فيه دون غيره لان ازالة اليد
 بالنقل (واذا غصب هقارا فهلك في يده) بأقصة سماوية كقصة سيل (لم يضمه
 عند ابي حنيفة وابي يوسف) لعدم تحقق الفصب بازالة اليد لان العقار في
 محله بلا نقل والتبعية للمالك عنه فلم فيه لا في العقار فكان كما اذا بعد المالك
 عن المواتى (ومثل محمد يضمه) لتحقق اثبات اليد ومن ضرورته زوال يد
 المالك لاستحالة اجتماع اليدين على محل واحد في حالة واحدة قال في الصحيح
 والصحيح قولهما واعتمده السنن والمجوبى وصدر الشريعة والموصلى اه لكن
 في القهستانى والصحيح الاول في غير الوقف والثاني في الوقف كما في المهادى
 وغيره وفي الدر وبه يفتى في الوقف ذكره العنى اه قيدنا كون الهلاك بأقصة منملوبة
 لانه لو كان بفعله يضمن اتفاقا كما يشير لذلك قوله (وما نقص منه) اى العقار
 (بفعله) اى القاصب كهدمه لبنائه (وسكنه) الموهنة لبنائه (ضمه في
 قولهم جميعا) لانه اقلاف والعقار يضمن به كما اذا نقل رايه لانه لم يزل في
 العين ويدخل فيما قاله اذ انهدم الدار بسكنه وعمله هذابة (واذا هلك المقصوب)
 الفضلى (في يد القاصب بفعله او بغير فعله فطيه ضمائه) لدخوله في ضمائه
 بالقص السابق وعند العجز عن رده يجب قيمته ثم ان كان بفعل غيره رجع

عليه بما ضمن لانه قرر عليه ضمانا كان يمكنه ان يتخلص منه برد العين جوهره
(وان نقص في يده ف عليه ضمان النقصان) لدخوله في ضمانه بجميع اجزائه
فانه يرد عينه منها بمجرد قيمته قيد بالنقصان لانه لو تراجع السعر لا يضمن
لانه عبارة عن فتور الرغبات دون فوت الجزء واذا وجب ضمان النقصان
فوفيت العين صحيحة يوم غضبها ثم تقوم ناقصة فيفترم ما بينهما قال في الهداية
ومراده غير الربوي اما في الربويات لا يمكنه تضمين النقصان مع استرداد
الاصل لانه يودى الى الرباه (ومن ذبح شاة غيره) او بقرته ونحوها من كل
دابة ما كولة اللحم (فالكهلا بالخيار ان شاء ضمنه قيمتها وسلمها اليه) لان ذلك

اتلاف من وجه باعتبار فوت بعض الاغراض من الحمل والدر والتسل (وان
شاء ضمنه نقصانها) لبقاء بعضها وهو اللحم ولو كانت الدابة غير ما كولة
اللحم فذبحها الفاسب وقطع طرفها ضمن جميع قيمتها لوجود الاستهلاك
من كل وجه بخلاف قطع طرف المملوك حيث يأخذه مع الارش لان الادمي
يبقى متفعا به بعد القطع (ومن خرق ثوب غيره خرقا يسيرا ضمن نقصانه)
والسبب للمالك لقيام العين من كل وجه وانما دخله عيب فيضمنه (وان

خرق الثوب خرقا كثيرا) بحيث (يبطل عامة منفعة فلا لكه ان يضمنه
بجميع قيمته) لانه استهلاك من هذا الوجه وله اخذه وتضمينه النقصان لانه
تعيب من وجه لبقاء العين وبعض النافع قال في الهداية ثم اشارة الكتاب
الى ان الفاحش ما يبطل به عامة النافع والصحيح ان الفاحش ما يفوت بعض
العين وجنس المنفعة ويبقى بعض العين وبعض المنفعة واليسير ما لا يفوت به
شي من المنفعة وانما يدخل فيه النقصان لان مجدا جعل في الاصل قطع

الثوب نقصانا فاحشا والقائت بعض النافع اه (واذا تغيرت العين المضمومة
بفضل الفاسب) احترز به عما اذا تغيرت بنفسها كان صار العيب زيبا بنفسه
اولا لطلبه ثم ان المالك فيه بالخيار ان شاء اخذه وان شاء تركه وضمنه (حتى
زال اسمها واعظم منافعتها) اى اكثر مقاصدها احترز عن الدراهم اذا
سبكها بلا ضرب فانه وان زال اسمها لكن بقي اعظم منافعتها ولذا لا ينقطع
حق المالك عنها كما في المحيط (زال ملك المضموم منه عنها) اى العين المضمومة
(وملكها الفاسب وضمنها) اى ضمن بدلها لما لكها (و) لكن (لم يحل له

الا انتفاع بها حتى يودي بدلها) استحسانا لان في اباحة الانتفاع قبل اداء
 البدل فتح باب الغصب فيحرم الانتفاع قبل ارضاء المالك باداء البدل ولو ابرأه
 حسما لمادة الفساد (وهذا) اي زوال اسمها واعظم منافعها مشاهة (كن
 غصب شاة فذبحها او شسواها او طبخها او) غصب (حنطة فطحنها او)
 غصب حديد افا تحذه سيفا او) غصب (صفرا) بالضم ما يعمل منه لوان في قطع
 آنية) لحدوث صنعة متقومة صيرت حق المالك هلكا من وجه بحيث تبدل
 الاسم وفات معظم المقاصد وحق الغاصب في الصنعة قائم من مسكل وجه
 فيرجع على الاصل الذي هو فائت من وجه ولا يحط سببا للملك من حيث
 انه محظور بل من حيث انه احدث صنعة بخلاف الشاة لان اسمها باق
 بعد الذبح والبلع هداية (وان غصب فضة) نقرة (او ذهبا) تبرا (فغصبها
 دراهم او دنانير او) عليها (آنية لم يزل ملك مالكمها عند ابي حنيفة) قاله في
 الهداية فآخذها ولا شيء للغاصب وقال مالكها الغاصب وعليه مثلها واخر
 دليل الامام ومنه جواب دليليها واختاره المحبوبي والنسفي وابو الفضل
 الموصلي وصدر الشريعة كذا في التصحيح (ومن غصب ساجدة) بالجم شجر
 عظيم جدا ولا يثبت الا ببلاد الهند (فبني عليها) بناء قيمته اكثر من قيمتها
 (زال ملك مالكمها عنها وزم الغاصب قيمتها) لصيرورتها شيئا اخر وفي القلع
 ضرر ظاهر لصاحب البناء من غير فائدة تعود للمالك وضرر المالك يجبر
 بال ضمان قال في الهداية ثم قال الكرخي والنفه ابو جعفر انما لا ينقض اذا بنى
 حوالى الساجدة اما اذا بنى على نفس الساجدة ينقض وجواب الكلب يرد ذلك
 وهو الاصح اه (ومن غصب ارضا ففارس فيها او بنى قيل له) اي الغاصب
 (اقلع الفرس والبناء وردها) الى صاحبها فارغة كما كانت لان الارض
 لا تنصب حقيقة فيبقى فيها حق المالك كما كلن والغاصب جعلها مشغولة فيؤمر
 بتفريتها درر وقيد ذلك في التبع بما اذا كان قيمة الارض اكثر ثم قال وان
 كانت قيمة البناء اكثر فللغاصب ان يضمن له قيمة الارض وياخذها كره في
 النهاية وفي القهستاني عند قول الماتن امر بالقلع والرد ما نصه اي رد الارض
 فارغة الى المالك ولو كانت القيمة اكثر من قيمة الارض وقال الكرخي انه لا يؤمر
 حينئذ و يضمن القيمة وهذا اوفق لمسائل الباب كما في النهاية وبه افق بعض

المتأخر بن كصدر الاسلام بوانه حسن ولكن نحن نفق بجواب الكتاب اتباعا
 لا شيا خاتما في المهادى اه (فان كانت الارض تنقص بقطع ذلك) منها (فللمالك
 ان يضمن له) اى للغاصب (قيمة البناء والفرس مقلوعا فيكون) ذلك مع الارض
 (له) اى للمالك لان في ذلك نظرا لهما ودفع الضرر عنهما قال في الهداية
 وقوله قيمته مقلوعا مضاف قيمة بناء او شجر يؤمر بقلعه لان حقه فيه اذ لا قرار
 له فتقوم الارض بدون الشجر والبناء وتقوم وبها شجر وبناء لصاحب الارض
 ان يأمره بقلعه فيضمن فضل ما بينهما اه (ومن غصب ثوبا فصنفه اجر)
 او غيره مما تزيد به قيمة الثوب فلا عبرة للالوان بل لحقيقة الزيادة والنقصان
 (او) غصب (خويقا) اى دقيقا (فطته) اى خلطه (بسمن فصاحبه بالخيار
 ان يسله ضمنه) اى ضمن الغاصب (قيمة ثوب ابيض) لان الثوب قيمى (ومثل
 السويق) لانه مثل (وسلمهما) اى الثوب والسويق (للغاصب وان شاء
 اخذهما) المالك (وضمن) للغاصب (ما زاد الصبغ والسمن فيهما) لان في
 ذلك رعاية للجانبين والخبرة لصاحب الثوب لكونه صاحب الاصل بخلاف
 الساحة بينى فيها لان التقضى له بعد التقضى اما الصبغ يتلاشى هدابة (ومن
 غصب عينا ففيها) بالجمعة اى اخفاها (فضمنه المالك قيمتها ملكها الغاصب)
 لان المالك ملك البدل بكماله والمبدل قابل للتعل فيملكه الغاصب لتلا يجمع البدلان
 في ملك شخص واحد (والقول فى القيمة) اذا اختلفا فيها (قول الغاصب)
 لانكاره الزيادة والقول قول النكر (مع يمينه) كما مر (الا ان يقيم المالك القيمة
 باكثر من ذلك) لا ثباته بالحجة (فان ظهرت العين) بعد ذلك (وقيمتها اكثر
 مما) كان (ضمن وقد) كان (ضمنها بقول المالك او يمينه اقامها) المالك (او
 بكتول الغاصب عن الميمن فلا خير للمالك) وهى للغاصب لانه تم له الملك بسبب
 اتصل به رضا المالك حيث ادعى هذا المقدار (وان كان ضمنها بقول الغاصب
 مع يمينه فالمالك بالخيار ان شاء امضى الضمان) ولا خيار للغاصب ولو قيمته اقل
 للزومه باقراره (وان شاء اخذ العين ورد الموض) لانه لم يتم رضاه بهذا المقدار
 حيث بدعى الزيادة واخذ دونها اهدم الحجة ولو ظهر العين وقيمتها مثل ما
 ضمنه او دونه فى هذا الفصل الاخير فكذا الجواب فى ظاهر الرواية وهو الاصح
 خلافا لما قال الكرخى لانه لم يتم رضاه حيث لم يعط ما يدعيه والخيار لقول

الرضا هداية (وولد) العين (المقصوبة وغلظوها) التصل كالسمن والحسن
والمنفصل كالدر (وثمر البستان المنسوب) قبل بدو الثمرة (امانة في يد
الفاص) لان الفاص اثبات اليد على مال الغير على وجه يزيل يد المالك كما
مر ويد المالك ما كانت ثابتة على هذه الزيادة حتى يزيلها الفاص (فان
هلك) اي الولد وما عطف عليه (فلا ضمان عليه) اي الفاص (الا ان
يتعدى فيها) اي الزيادة بان تلفها او اكلها او باصها (او) ان (يطلبها) اي
الزيادة (ماليتها فيمنها اياه) لانه بالمنع والتعدي صار غاصبا (وما نقصت
الجارية) اي انتقصت لان نقص يعني لازما ومتعديا وهو هنا لازم كما في
ابن ملك (بالولادة) فهو (في ضمان الفاص) لانه حصل في ضمانه (فان
كان في قيمة الولد وفاء به) اي بالتقصان (جبر التقصان بالولد وسقط ضمانه
عن الفاص) لان سبب الزيادة والتقصان واحد وهو الولادة وان لم يكن
فيه وفاء سقط بحسابه ولو ماتت وبالولد وفاء كفي هو الصحيح اختيار (ولا
يضمن الفاص منافع ما غصبه) من ركوب الدابة وسكنى الدار وخدمة
العبد لانها حصلت على ملك الفاص لحدوثها في يده والانسان لا يضمن
ما حدث في ملكه سواء استوفاه او عطلها وهذا فيما عدا ثلاثة مواضع
فيجب فيها اجر المثل على اختيار المتأخرين وعليه القنوى وهي ان يكون
وقفا او ليتيم او معدا للاستقلال بان بناء او اشتراه لذلك الا اذا سكن للمعد
للاستقلال بتأويل ملك كسكنى احد الشريكين او عقد كسكنى المرتنن (الا
ان ينقص) المنسوب (باستعماله) اي الفاص (فيغرم التقصان) لاستهلاكه
بعض اجزاء العين (واذا استهلك المسلم خمر الذبي او خنزيره ضمن قيمتها)
لانها مال في حقه اذ الخمر عند اهل الذمة كالخل عندنا والخنزير عندهم
كالشاة عندنا ونحن امرنا بتركهم وما يدينون ولهذا اقرروا على بيعها الا انه
يجب قيمة الخمر وان كان من ذوات الامثال لان المسلم ممنوع من تملكه (وان
استهلكهما) اي الخمر والخنزير وهما (لمسلم) بان اسلم وهما في يده (لم يضمن)
المستهلك سواء كان مسلما او ذميا لانهما ليسا بمال في حقه وهو مأمور
باتلافهما وممنوع من تملكهما وتجب في كسر المعازف قيمتها لغيره كما في
المختار (كتاب الوديعة) مناسبتها للغصب انها تنقلب اليه عند المخالفة

طلب
في بيان احكام الوديعة

او التمدنى وهى لغة الترك وشرا تسليط الغير على حفظ ماله وهى اسم ايضا لما يحفظه المودع كما عبر بذلك المصنف بقوله (الوديعة) فصيلا بمعنى مفعوله بناء النقل الى الاسمية كما فى نهاية ابن الاثير (امانة فى يد المودع) بالفتح (اذا هلك) من غير تعد (لم يضمنها) لان بالناس حاجة الى الاستيداع فلو ضمنه يمتنع الناس من قبول الودائع فتتعطل مصالحهم هداية (والمودع ان يحفظها) اى الوديعة (بنفسه ومن فى عياله) لان الظاهر انه يلتزم حفظ مال غيره على الوجه الذى يحفظ به مال نفسه ولانه لا يجد بدا من الدفع الى عياله لانه لا يمكنه ملازمة بيته ولا استصحاب الوديعة فى خروجه والذى فى عياله هو الذى يسكن معه وتجرى عليه نفقته من امرأته وولده واجيره وعبدته وفى الغنى وي هو من يساكنه سواء كان فى نفقته او لا جوهره (فان حفظها بغيرهم) اى غير من فى عياله (او اودعها) غيرهم (ضمن) لان المالك رضى بيده لا يد غيره والا يدى تخطف فى الامانة ولان الشئ لا يضمن مثله كالتوكيل لا يوكل غيره (الا ان يقع فى دله خريق فيسلمها الى جاره او يكون) المودع (فى سفينة) وهاجت الريح وصلر بحيث (يخاف الفرق فيلقها الى سفينة اخرى) لانه تموت طريقا للحفظ فى هذه الحالة فيترضيها المالك ولا يصدق على ذلك الا بيينة لانه يدعى ضرورة مسقط للضمن بعد تحقق السبب فصار كما لو ادعى الاذن فى الابداع هداية قال فى المتن هذا اذا لم يكن الحريق عاما مشهورا عند الناس حتى لو كان مشهورا لا يحتاج الى البيينة (وان خلطها المودع بما له حتى) ضلوت بحيث (لا يتميز ضمنها) ولا سبيل للمودع عليها عند ابدى حنيفة لاستهلاكها من كل وجه لتمذر الوصول الى عين حقه وكالا اذا خلطها بغيرها شره ان شاء لانه وان لم يمكنه الوصول الى عين حقه صورة يمكنه معنى بالقسمة فكان استهلاكها من وجه دون وجه فيميل الى ايها شاء هداية قال فى التصحيح واختار قول الامام المجوبى والنسبى وابو الفضل الموصلى وصدر الشريعة (فان طلبها صاحبها) بنفسه او وكيله (حبسها عنه وهو يندر على تسليمها) ثم هلك (ضمنها) لعمديه بالمنع فيصير قاصبا قيد بكونه قادرا على تسليمها لانه لو حبسها عجزا او خوفا على نفسه او ماله لم يضمن وفى القهستانى عن المحيط لو طلبها فقال لم اقدر ان احضرها تلك

مطل
من يحفظ به الوديعة

الساعة فتركها فهلكت لم يضمن لأنه بالترك صار مودعا ابتداء ولو طلبها فقال
 اطلبها فدا فلما كان القدر قال هلكت لم يضمن ولو قال له في المبر من اخبرك
 بعلامة كذا فادفعها اليه ثم جاء رجل بتلك العلامة ولم يدفعها اليه حتى
 هلكت لم يضمن اه (وان اخلطت) الوديمة (بملكه من غير فعله) كان انشيق
 الظرفان وانصب احدهما على الآخر (فهو) اى المودع (شريك لصاحبه)
 اتفاقا لاختلاطهما من غير جناية (وان اتفق المودع بعضها) اى الوديمة
 (ثم رد مثله) اى هل ما انفق (فخلطه) اى المردود (بالباقى) ثم هلكت
 (ضمن الجميع) اى جميع الوديمة من الذى كان يبق منها والذى رده اليها
 عوضا عما انفق لخلطه الوديمة بملكه فيكون استهلاكه على الوجه الذى تقدم
 (واذا تعدى المودع فى الوديمة بان كانت دابة فركبها او ثوبا فلبسه او عبدا
 فاستخدمه او اودعها عند غيره) ممن ليس فى عياله (ثم ازال التمدي ووردها الى
 يده زال الضمان) لزوال سببه وهو التمدي وبقاء الامر بالحفظ فكأن يده
 كيد المالك حكما لانه عامل له بالحفظ فبازالة التمدي ارتدت الى يد صاحبه
 حكما (فان طلبها صاحبه فجدد اياه) فهلكت (ضمنها) لانه لما طالبه بالرد
 فقد عزله عن الحفظ فبقى بمده بالامساك غاصبا فيضمن (فان ماد) بعد مجوده
 (الى الاعتراف) بها (لم يبرأ من الضمان) لارتفاع العقد لان المطالبة بالرد
 رفع من جهة المالك والمجود فسح من جهة المودع فتم رفع العقد منها
 واذا ارتفع لا يعود الا بالتجديد فلم يوجد الرد الى نائبه بخلاف المخالفة ثم
 العود الى الوفاق لبقه الامر فكان الرد الى نائبه كما فى الهداية (ولو دوع ان
 يسافر بالوديمة وان كان لها حل) اى نقل (وموثة) اى اجرة عند ابي حنيفة
 لاطلاق الامر وقال ليس له ذلك اذا كان له حل وموثة لان المالك تلزمه
 موثة الرد فى ذلك قالوا سهراته لا يرضى به فيتقيد وظاهر الهداية ترجيح
 قولهما بتأخير دليلهما (وان اودع رجلان عند رجل) وديعة من ذوات
 الامثال (ثم حضر احدهما) دون صاحبه (فطلب نصيبه منها لم يدفع اليه)
 اى الى الحاضر (شيء) منها (حتى يحضر) صاحبه (الاخر عند ابي حنيفة)
 لانه يطالبه بمفرز وحقه فى مشاع ولا يفز الا بالقسمة وليس للمودع ولا لهما
 (وقالا يدفع اليه نصيبه) لانه يطالبه بدفع نصيبه الذى سلمه اليه قال فى التصحيح

واحمد قول الامام المحبوبي والنسفي وابو الفضل الموصلي وصدر الشريعة اه
 قيدتا بذوات الامثال لانها لو كانت من القيمات لا يدفع اليه اتفاقا على الصحيح
 كما في الهداية والفيض (وان اودع رجل عند رجلين شيئا مما يقسم) مثليا
 كان او قيميا (لم يجزان يدفعه احدهما الى الآخر) لان المالك لم يرض بحفظ
 احدهما لكلا (ولكنهما يقسمانه فيحفظ كل واحد منهما نصفه) لانه لما
 اودعهما مع علمه انهما لا يقدران على ترك اعمالهما واجتماعها ابدا في مكان
 واحد للحفظ كان راضيا بقسمتهما وحفظ كل واحد للنصف دلالة والثابت
 دلالة كالثابت بالنص (وان كان مما لا يقسم جاز ان يحفظ احدهما باذن
 الآخر) لان المالك يرضى بيد كل منهما على كله لعله انهما لا يجتمعان عليه
 ابدا (واذا قال صاحب الوديعة للودع لا تسلمها الى زوجتك فسلمها) المودع
 (اليها) اى الى زوجته وهلك (لم يضمن) لانه لا يجد بدا من ذلك فانه اذا
 خرج كان البيت وما فيه مستلما اليها فلا يمكن اقامة العمل مع مراعاة هذا
 الشرط وان كان مفيدا لكن في شرح الاسيحابي وهذا اذا كان لا يجد بدا
 من ذلك لان الشرط وان كان مفيدا لكن العمل به غير ممكن اما اذا كان
 يجد بدا منه يلزمه مراعاة شرطه بقدر الامكان لتمكنه من حفظها على الوجه
 المأمور به فاذا خالف ضمن اء لمخصا (وان قال له احفظها في هذا البيت)
 لبيت معين من الدار (فحفظها في بيت آخر من تلك الدار) وهلك (لم يضمن)
 لان الشرط غير مفيد فان البيتين في دار واحدة لا يتفاوتان في الحرز (وان
 حفظها في) بيت من (دار اخرى ضمن) لان الدارين يتفاوتان في الحرز فكان
 مفيدا فيصح التقييد ولو كان التفاوت بين البيتين ظاهرا بان كانت الدار التي
 فيها البيتان عظيمة والبيت الذي نها عن الحفظ فيه عورة ظاهرة صح الشرط
 هداية كتاب العارية بمناسبتها للوديعة ظاهر من حيث اشترآ كهما
 في الأمانة (العارية) بالتشديد وتخفف (جائزة) لانها نوع احسان وقد
 استعار النبي صلى الله عليه وسلم درعا من صفوان هداية (وهي) لغة اشارة
 الشئ كما في القاموس وشرط عليك المنافع بغير عوض (افاد بالتكليف لزوم
 الايجاب والقبول ولو فعلا) وتصح بقوله اعرك (لانه صريح فيها) والطعنك
 هذه الأرض (اى غلتها لان الأرض لا تطعم فينصرف الى ما يؤخذ منها

مطل
 فببات احكام
 اتمارية

على سبيل المجاز من اطلاق اسم المحل على الحال (و مفتحك) اى اعطيتك
 (هذا الثوب) او هذا الصند (وحلتك على هذه الدابة اذا لم يرد به) اى بقوله
 اعطيتك وحلتك (الهبة) لان اللفظ صالح لتملك العين والمنفعة والمنفعة
 اذن فيحمل عليها عند عدم النية (واخدمتك هذا الصند) لانه اذن له في
 الاستخدام (ودارى لك سكنى) لان مضاهي سكنائها لك (ودارى لك عمري
 سكنى) لان اللام وان كان للتمليك لكن لما اردفه بالتمييز بلفظ السكنى المحكم
 في ارادة المنفعة انصرف عن افادة الملك (وللمعبر ان يرجع في العارية متى شاء)
 لانها عقد تبرع (والعارية) اى حكمها انها (امانة) في يد المستعير (ان
 هلكت من غير تعد لم يقضى) ولو بشرط الضمان فمستثنى (وليس للمستعير
 ان يؤاخر ما استعاره) ولا ان يرهنه لان الشيء لا يتضمن ما فوقه (وله ان
 يعيره ان كان مما لا يختلف باختلاف المستعمل) لانه ملك النافع ومن ملك شيئاً
 جازله ان يملكه على حسب ما ملك ولذا شرط ان لا يختلف باختلاف المستعمل
 فلو كان يختلف باختلاف المستعمل لايحوز له ذلك لانه رضى باستعماله لا باستعمال
 غيره قال في الهداية وهذا اذا كانت الاجارة مطلقة وهى على اربعة اوجه
 احدها ان تكون مطلقة في الوقت والانتفاع والمستعير فيه ان يتفع في اى
 نوع شاء وفي اى وقت شاء عملاً بالاطلاق والثاني ان تكون مقيدة فيهما
 وليس له ان يجاوز ما سماه عملاً بالتقييد الا اذا كان خلافاً الى مثل ذلك او خيراً
 منه والثالث ان تكون مقيدة في حق الوقت مطلقة في حق الانتفاع والرابع
 عكسه وليس له ان يتعدى ما سماه (وعارية الدراهم والدنانير والمكييل
 والموزون) والمعدود التقارب عند الاطلاق (قرض) لان الاعارة تملك النافع
 ولا يمكن الانتفاع بها الا باستهلاكها فاقضى تملك العين ضرورة وذلك
 بالهبة او القرض والقرض ادناهما فيثبت ولان من قضية الاعارة الانتفاع
 ورد العين فاقيم رد المثل مقامه هداية وانما قلت عند الاطلاق لانه لو عين
 الجهة بان استعار دراهم ليعاير بها ميزاناً او يزين بها دكاناً لم يكن قرضاً ولا
 يكون له الا المنفعة السماء كما في الهداية (واذا استعار ارضاً لبني فيها او بغرس
 جاز) لانها نوع منفعة كالسكنى تملك بالاجارة فكذا بالاعارة (وللمعبر ان يرجع
 فيها متى شاء) لما مر انها عقد غير لازم (ويكلفه قلع البناء والفرن)

مطلق
 العارية على اربعة
 اوجه

لشغله أرضه فيكلفه ثمر بعضها وهذا حيث لم يكن في القلع مضره بالأرض والا
 فيكون كان بالقيمة مقلوعين لثلاث تلف أرضه ثم (فإن لم يكن وقت العارية
 فلا ضمان عليه) أي على المير فيما نقص البناء والفرس بالقلع لأن المستعير
 مخفر غير مفرور حيث اعتمد اطلاق العقد من غير ان يسبق منه الوعد هداية
 (وإن كان وقت العارية) بوقت (فرجع قبل الوقت ضمن المير) للمستعير (ما
 نقص البناء والفرس بالقلع) لأنه مفرور من جهته حيث وقت له والظاهر
 هو الوقت بالمهد فيرجع دفعا للضرر هداية ثم قال وذكر الحاكم الشهيد أنه
 يضمن رب الأرض للمستعير قيمة غرسه وبنائه ويكونان له إلا أن يشاء المستعير
 أن يرفعهما ولا يضمنه فتمت فليكون له ذلك لأنه ملكه قالوا إذا كان بالقلع
 ضرر بالأرض فالتحيز إلى رب الأرض لأنه صاحب أصل والمستعير صاحب تبع
 والرجوع بالأصل أه قيد بالبناء والفرس لأنه لو استعارها ليزرعها لم تؤخذ
 منه حتى يحصد الزرع سواء وقت أم لا لأنه له نهاية مطومة فيترك باجر الثقل
 مرعاة للحقين كما في الهداية وغيرها (واجرة رد العارية على المستعير) لأن
 الرد واجب عليه لأنه قبضها لمنفعة نفسه والاجرة مؤنة الرد فتكون عليه
 (واجرة رد العين المستأجرة على المواجه) لأن الواجب على المستأجر التمكن
 والتخليه دون الرد (واجرة رد العين المفصولة على الغاصب) لأن الرد واجب
 عليه دفعا للضرر عن المالك فتكون مؤنة عليه (وإذا استعار دابة فردها
 إلى أصطبل مالكها) فهلك (لم يضمن) وهذا استعارة لأنه أتى بالتسليم
 المضاد المتعارف لأنه لو ردها إلى المالك ردها إلى الربط كما في الهداية (وإن
 استعار صيغا) نفسه (فردها إلى دار المالك ولم يسلمها إليه ضمن) قال في الجوهرة
 وفي نفسه لم يضمن وكذا هو في شرحه غير أنه بعد ذلك أشار إلى أنه في
 آلات المنزل أه أي بخلاف الأعيان النفسية فلا ترد إلا إلى العير وتماه في
 الهداية (وإن رد الودبعة) أو العين المفصولة (إلى دار المالك ولم يسلمها إليه
 ضمن) لأن الواجب على الغاصب نسخ قطعه وذلك بإردا إلى المالك دون غيره
 والودبعة لا يرضى المالك بإردا إلى الدار ولا إلى يدمن في العيال لأنه لو ارتضاء
 لما أودعها هداية كتاب القبط مناسبتة للودبعة من حيث لزوم الحفاظ في
 كل منها (القبط) لغة ما يلقط أي يرفع من الأرض فمبلى بمعنى مفعول ثم جلب

مطلوب
 في بيان حكم القبط

على الصبي المنبوذ باعتبار ماله لانه يلقط وشرعا مولود طرحه اهله خوفا من
العيلة او فرارا من التهمة وهو (حر) مسلم تبعا للدار (ونفقه من بيت المال)
لانه مسلم عاجز عن التكسب ولا مال له ولا قرابة ولان ميراثه لبيت المال
والخراج بالضمان والمقط متبرع في الانفاق عليه لعدم الولاية الا ان يأمره
القاضي به ليكون ديناعليه لعموم ولايته (فان النقطه) ملقط (رجل)
او امرأه (لم يكن لغيره ان يأخذه من يده) لثبوت حق الحفظ له بسبق يده
(فان ادعى مدع) مسلم او ذمي (انه ابنه فالقول قوله) استحسانا لانه اقرار
له بما ينفعه لانه يتشرف بالنسب ويعير بدمه وهذا اذا لم يدع اللقط نسبه
والا فهو اول من الخارج ولود ميا مع مسلم (وان ادعاه اثنان ووصف احدهما
علامة في جسده فهو اول به) لان الظاهر شاهد له لموافقة العلامة كلامه
وان لم يصف احدهما علامة فهو ابنهما لا ستواهما في السبب وان سبقت
دعوى احدهما فهو ابنه لانه ثبت حقه في زمان لا ينزع فيه الا اذا اظلم الآخر
البنية لان البينة اقوى هداية (واذا وجد) اللقيط (في مصر من امصار
المسلمين او في قرية من قراهم) اى قرى المسلمين (فادعى ذمي انه ابنه ثبت نسبه
منه وكان مسلما) تبعا للدار وهذا استحسان لان دعواه تضمن النسب وابطاله
الايلام الثابت بالدار والاول نافع للصغير والثاني ضار فصحت دعواه فيما
ينفعه دون ما يضره (وان وجد) اللقيط (في قرية من قرى اهل الذمة او في
بيعة) بالكسر معبد اليهود او كنيسة معبد النصارى (كان ذميا) وهذا
الجواب فيما اذا كان الواجد ذميا رواية واحدة قال في الدر والمسللة رباعية
لانه اما ان يجده مسلم في مكان مسلم او كافرا في مكانهم فكافرا او كافرا في مكاننا
او عكسه فظاهر الرواية اعتبار المكان لسبقه اختيارا (ومن ادعى ان
اللقيط عبده لم يقبل منه) الا بالبنية لانه حر ظاهرا (فان ادعى عبدا انه ابنه
ثبت نسبه منه لانه ينفعه وكان حرا) لان المملوك قد تلذ له الحرية فلا تبطل
الحرية الظاهرة بالشك والحر في دعوته اللقيط اول من العهد والسلم من الذمي
ترجيحا لما هو الا نظر في حقه هداية (وان وجد مع اللقيط مال مشدود عليه
فهو له) اعتبارا للظاهر وكذا اذا كان مشدودا على دابة هو عليها لما ذكرنا
ثم يصرفه الواجد له بامر القاضي لانه مال ضائع والناضي ولاية صرف متله

اليه وقيل يصرفه بغير امر القاضي لانه للقيط ظاهرا وله ولاية الانفاق وشراء
 مالا بد منه كالطعام والكسوة لانه من الاتفاق هداية (ولا يجوز تزويج
 اللقطة) لانعدام سبب الولاية (ولا تصرفه في مال اللقيط) لاجل تمتته لان
 ولايته ضعيفة بمنزلة ولاية الام (ويجوز ان يقبض له الهبة) لانه نفع محض
 ولهذا يملكه الصغير بنفسه اذا كان عاقلا وملكه الام ووصيها هداية
 (ويستل في صناعه) لانه من باب تأديبه وحفظ حاله (ويؤجره) قال في
 الهداية وفي الجامع الصغير لا يجوز ان يؤجره ذكره في الكراهية وهو الاصح
 اه وفي الصحيح قال المحبوبي لا يملك ايجاره في الاصح ومشى عليه النسفي
 وصدر الشريعة ^{في} كتاب اللقطة ^{في} مناسبتها للقيط ظاهرة لوجود معنى
 اللقطة فيهما الا ان اللقيط اخضع بالادى واللقطة بالمال (اللقطة) بفتح
 القاف وتسكن اسم للمال المنقط وهي (امانة) في يد اللقطة (اذا شهد
 اللقطة) باخذها ليحفظها ويردها على صاحبها) ويكفيه ان يقول من
 يضمنه يشهد مثله فدلوه على قال في الهداية لان الاخذ على هذا الوجه ماذون فيه
 شرعا بل هو الافضل عند عامة العلماء وهو الواجب اذا خاف الضياع على
 ما قالوا واذا كان كذلك لا تكون مضمونة عليه وكذلك اذا تصادقا اه
 اخذها للمالك لان تصادقهما حجة في حقهما وصار كالبينة ولو اقر انه اخذها
 لنفسه يضمن بالاجماع وان لم يشهد وقال اخذتها للمالك وكذب المالك يضمن
 عند ابى حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف لا يضمن والقول قوله اه باختصار وفي
 الصحيح قال الاسيحا بنى والصحيح قول ابى حنيفة واعتمده البرهاني والنسفي
 وصدر الشريعة اه (فان كانت) اللقطة (اقل من عشرة دراهم عرفها)
 اي نادى عليها حيث وجدها وفي الجامع (اياما) على حسب راي اللقطة
 بحيث يطلب على ظنه ان صاحبها لا يطلبها بعدها (وان كانت عشرة فصاعدا
 عرفها حولا) قال في الهداية وهذه رواية عن ابى حنيفة وقدره محمد بن
 الاصل بالحوال من غير تفصيل بين القليل والكثير ثم قال وقيل في الصحيح ان
 شيئا من هذه المقادير ليس بلازم ويفوز الى راي اللقطة يعرفها الى ان
 يطلب على ظنه ان صاحبها لا يطلبها بعد ذلك اه ومثله في شرح الاقطع قايلا
 وهو اختيار شمس الائمة وفي النبايع وعليه الفتوى ومثله في الجواهر ومختارات

طلب
 في بيان احكام اللقطة

التوازل والمضمرات كما في الصحيح وان كانت اللفظة شيئا لا يبقى عرفه الى ان يخاف
 عليه الفساد وان كانت شيئا يعلم ان صاحبها لا يطلبها كالتواضع وقشور الزمان
 جاز الانتفاع به من غير تعريف ولكن مبق على ملك مالكه لان التملك من
 المجهول لا يصح كذا في الهداية وفي الجوهرة قال بعض المشايخ التقاط
 السنايل في ايلم الحصاد ان كان قليلا يفلب على الظن انه لا يشق على
 صاحبه. لا بأس باخذه من غير تعريف والا فلا اه (فان جاء صاحبها) ردها
 اليه (والا تصديق بها) على الفقراء (فان جاء صاحبها) بعد التصديق بها
 (فهو بالخيار ان شاء امضى الصدقة) وله ثوابها وتصير اجازته اللاحقة
 بمنزلة الاذن السابق (وان شاء ضمن الملتقط) لانه سلم ماله الى غيره بغير اذنه
 وان شاء ضمن السكين ان هلك في يده لانه قبض ماله بغير اذنه وان كان قائما
 اخذه لانه وجد عين ماله كما في الهداية ولهما ضمن لا يرجع به على الآخر
 (ويجوز الالتقاط في الشاة) اتفاقا (والبقر والبئر) خلافا للامة الثلاثة
 ثم قيل الخلاف في الاولوية فندهم الترك اول لانها تدفع السباع عن نفسها
 فلا يخشى عليها وفيه احتمال عدم رضى المالك فكره الاخذ ولنا انه اذا لم
 يخش عليها من السباع لم يومن عليها من يد خائفة فندب اخذها صيانة لها
 ومالها من القوة ربما يكون سببا للضياع كما هو سبب الصيانة عن السباع
 فتطرضا فالتجفت بالشاة كذا في القبض فان قيل قد جاء في الصحيح ان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم لما سئل عن ضالة الابل قال مالك بولها معها
 سقاؤها وحذاؤها دعهما حتى يجدها ربها قيل في الحديث اشارة الى انه يجوز
 التقاطها اذا خيف عليها (فلن انفق الملتقط عليها بغير اذن الحاكم فهو
 متبرع) لقصور ولايته (وان اتفق بامرء كان ذلك ديناً على صاحبها) لان
 للقاضي ولاية في ملك القائب نظرا له (واذا رفع) الملتقط (ذلك) اي الذي
 الملتقط (الى الحاكم) بامرء بالاتفاق عليه (نظر فيه) اي في المرفوع اليه
 (فان كان للبهيمة منفعة آجرها واتفق عليها من اجرتها) لان فيه ابقاء العين
 على ملكه من غير ازام الدين عليه وكذلك يفعل بالبعد الا يبق (وان لم يكن
 لها منفعة وخاف ان تستغرق النفقة فيمتها باعنها وامر بحفظ منها) ابقاء له
 معنى عند تعذر ابقائه صورة (وان كان الاصلح الاتفاق اذن في ذلك وجعل

النفقة دينا على مالكها لانه نصب نظرا من الجانبين وفي قوله جعل النفقة
 دينا على صاحبها إشارة الى انه انما يرجع على المالك اذا شرط القاضى
 الرجوع على المالك وهو الاصح كما في الهداية (واذا حضر) للمالك وطلب
 القطة وكان الملتقط قد اتفق عليها (فللملتقط ان يمتصه منها حتى ياخذ
 النفقة) التي اتفقها عليها لانها بحيث يتفقه قصار كانه استيفاء المالك من
 بصرته فاشبه المبيع ثم لا يسقط دين النفقة بهلاك القطة في يد الملتقط قبل
 الطبخ ونسقط اذا هلكت بعده لانها نصير بالحبس بمنزلة الرهن كما في الهداية
 (ولقطة الحلال والحرام سواء) لانها لقطة وفي التصديق بعد مدة التعريف
 اقله ملك المالك من وجه فملكه كما في سائر ما رواه ما روى انه لا يحل
 الاتقاط الا للتعريف والتخصيص بالحرم لبيان انه لا يسقط التعريف فيه
 لكان انه لغريمه ظاهرا هداية (واذا حضر رجل فادعى ان القطة له لم ترفع
 اليه) بمجرد حصوله بل (حتى يقيم المينة) اعتبارا بسائر الدعاوى (فان اعطى
 خلاصتها حل للملتقط ان يدفعها اليه) لان الظاهر انها له (ولا يجوز على ذلك
 في القضاء) لان غير المالك قد يعرف وصفها (ولا يتصدق) الملتقط (بالقطة
 على غنى) لان لما موربه هو المتصدق والصدقة لا تكون على غنى (وان
 كان الملتقط غنيا لم يجز له ان يرفع بها) لانه ليس محل للصدقة (وان كان
 فقيرا فلا بأس ان يتفقها) في حاجة نفسه لانه محل لها (لان صرفها الى فقير
 آخر كان للشباب وهو ماله وفيه نظر للجانبين) (ويجوز) للملتقط (ان يتصدق
 بها اذا كان غنيا على ابيه وابنه وزوجته اذا كانوا فقراء لانهم محل للصدقة وفيه
 نظر للجانبين) (كتاب الخش) مناسبتة للقطة انه متوقف بعض احكامه حتى يتضح
 حاله والقطة متوقف عن التصرف بها حتى يطلب على التلن ترك طلبها (اذا كان
 للموتود فرج وذكر) لو كان مارياعتهما بان كان له ثقب لا تشبههما (فهو خشي فان كان
 يبول من الذكر فهو حلال وان كان يبول من الفرج فهو ناسي) لان البول من اى عضو
 كان فهو لا يعل على انه هو العضو الاصلى الصحيح والاخر بمنزلة الصب هداية (وان
 كان يبول منهما والبول يسبق من احدهما نصب) الحكم (الى الاسبق) لان
 السبق يدل على انه المجرى الاصلى وغيره عارض (وان كانا في السبق سبوا
 فلا معتد بالكثرة عند ابي حنيفة) لانه قد يكون لاتساع احدهما وضيق الاخر

بطل
 في بيان احكام الخش

(وقال ابو يوسف ومحمد نسب) الحكم (الى اكثرهما) لانها علامة قوة ذلك
المضو ولان للاكثر حكم الكل في كثير من الاحكام قال في ام الصحيح ورجح
دليل الامم في الهداية والشروح واعتمد المحبوبي والسني وصدر الشريعة
اه (واذا بلغ الخنثى وخرجت له لحية او وصل الى النساء) او احتمل كما يحتمل
الرجال او كان له ثدي مستوى هداية (فهو رجل) لانها علامات الرجال
(وان ظهر له ثدي مكشدي المرأة او نزل له لبن في ثديه او حاض او جبل
او امكن الوصول اليه من الفرج فهو امرأة) لانها علامات النساء (فان لم
تظهر) له (احدى هذه العلامات) او تناقضت فيه (فهو خنثى مشكلى) وله
احكام مخصوصة قال في الهداية والاصل فيه ان يؤخذ فيه بالحوط والاثق
في امور الدين وان لا يحكم بثبوت حكم وقع الشك في ثبوته اه وهذا اجمال
ما قال المصنف بقوله (انا وقف) الخنثى (خلف الامام) لصلاة الجماعة (قام
بين صف الرجال و) صف (النساء و) اذا بلغ حد الشهوة (تباع له امة
مختنه) (لاباحة نظر مملوكته الى هورته رجلا كان لوامرأة) (ان كان له مال
فان لم يكن مال ابتاع) اى اشترى (له الامام) امة (من) مال (بيت المال)
لانه اعد لنواب المسلمين (فاذا خفته باعها) الامام ورد ثمنها الى بيت المال
(واذا مات ابوه وخلف ابنا وخنثى فالمل بينهما عند ابى حنيفة على ثلاثة
اسهم للابن سهمان وللخنثى سهم وهو) في هذا المثال المذكور (انثى عنده في
الميراث) لان ذلك ثابت يتيقن والزيادة مشكوك فيها فلا يحكم بالشك (الا ان
ثبت غير ذلك فيتبع) والاصل عنده ان له اسوا الحالين من الذكورة
والانوثة ويتصور في ذلك اربع صور الاولى ان يكون امة في حال الانوثة
اقل فيزل انثى كافي مسئلة الميراث الثانية ان يكون في حال الذكورة اقل كزوج
وام وخنثى شقيق او لاب فيزل ذكر الثالثة ان يكون محروما في حال الانوثة
كشقيقين وخنثى لاب فيهرم الرابعة ان يكون محروما في حال للذكورة كزوج
وشقيقة وخنثى لاب فيهرم ايضا (وقال الخنثى نصف ميراث الذكر ونصف
ميراث الانثى) اى يجمع بين نصيبه على تقدير انوثته وذكرورته ويقطع
نصف المجموع (وهو قول الامام) حامر (الشعبي واخلفا) اى الامامان
(في قياس) اى في تخريج (قوله قال ابو يوسف للمال بينهما على سبعة

ابن	٩
خنثى	١

زوج	٦
ام	٤
خنثى	١٢

زوج	٦
اخت	٦
خنثى	٦

زوج	٨
اخت	٨
اخت	٨
خنثى	٨

اسم) لان الخنثى بتقدير ذكور يته له سهم وبتقدير انوثته نصف ومجموعهما سهم ونصف ونصف مجموعهما ثلاثة ارباع والابن سهم كامل فتصح من سبعة (للابن اربعة وللخنثى ثلاثة وقال محمد المال ينقسم على اثني عشر سهما) لان الخنثى يستحق النصف ان كان ذكرا او الثلث ان كان اناثي والنصف والثلث خمسة من ستة فله نصف ذلك وهو اثنان ونصف من ستة ووقع الكسر بالنصف فضربت الستة في اثنين صارت اثني عشر فكان (للابن سبعة) قسمة من ضرب ثلاثة ونصف في الاثنين (ولللخنثى خمسة) قسمة من ضرب اثنين ونصف في الاثنين قال في الصحيح قال الاسيحاوي وقول محمد مطرب والاظهر انه مع ابي حنيفة والصحيح قول ابي حنيفة ومشي عليه بهان الشريعة والنسفي وصدر الشريعة اه كتاب المفقود منا سببه للخنثى ظاهرة من حيث توقف الاحكام الى البيان وهو لفظة المدوم وشرا غائب انقطع خبره ولا يعلم حياته ولا موته فكما اشار الى ذلك بقوله اذا (غاب الرجل ولم يعرف له موضع) ليستطلع عليه (ولا يعلم احي هوام ميت نصب القاضى من يحفظ ماله ويقوم عليه) اى على ماله بالحفظ من عقاره وضياعه وجع ثماره ويبيع ما يخاف فساده (ويستوفى حقوقه) كقبض غلاته والدين الذى اقر به غريم من غرما له لان القاضى نصب ناظرا لكل عاجز عن النظر لنفسه والمفقود بهذه الصفة وفى نصب الحافظ لاله والقائم عليه نظره هداية (وينفق على زوجته واولاده) وان سفلوا ووالديه وان علوا قال فى الهداية والاصل ان كل من يستحق النفقة فى ماله حال حضرته بغير قضاء القاضى ينفق عليه من ماله عند غيبته لان القضاء حيث يكون اعانة وكل من لا يستحقها فى حضرته الا بالقضاء لا ينفق عليه من ماله فى غيبته لان النفقة حيث تجب بالقضاء والقضاء على الغائب ممنوع فمن الاول الاولاد الصغار والاناث من الكبار والزمنى من الذكور والكبار ومن الثانى الاخ والاخت والخال والخالة اه (من ماله) ان كان ماله دراهم او دنانير او تبرا وكان فى يد القاضى او يد مودعه او مديون مقرين بهما وبالنكاح او للقرابة اذا لم يكونا ظاهرين عند القاضى فان كانا ظاهرين عند القاضى لاجابة الى الالقرار وان دفع المودع بنفسه او المديون بغير امر

بيان احكام المفقود

القاضي بضمن المودع ولا يبرأ المديون كذا في الهداية (ولا يفرق بينه)
 أي بين المفقود (وبين امرأته) لأن الفية لا توجب الفرقة (فإذا تم مائة
 وعشرون سنة من يوم ولد حكمنا به) لأن الظاهر أنه لا يعيش أكثر منها
 قال في التصحيح قال الإمام الأسجاني وهذه رواية الحسن عن أبي حنيفة
 وذكر محمد في الأصل موت الاقران وهو ظاهر المذهب وهكذا في الهداية
 قال في الذخيرة ويشترط جميع الاقران فابق واحد من اقرانه لا يحكم بموته
 ثم أن بعض مشايخنا قالوا يعتبر موت اقرانه من جميع البلدان وقال بعضهم
 اقرانه من اهل بلده قال شيخ الاسلام خواهر زاده وهذا القول اصح قال
 الشيخ محمد بن حامد قدره تسعين سنة وعليه الفتوى قلت وعلى هذا مشي
 الإمام برهان الأئمة المحبوبي والتسني وصدر الشريعة اه (و) اذا حكم بموت
 المفقود (اعتدت امرأته) عدة الوفاة (وقسم ماله بين ورثته الموجودين في
 ذلك الوقت) أي وقت الحكم بموته (ومن مات منهم) أي من ورثته (قبل
 ذلك) الوقت (لم يرث منه) أي من من المفقود لعدم تحقق موته (ولا
 يرث المفقود من احد مات في حال فقده) لعدم تحقق حياته ومن شرط
 الارث تحقق موت المورث وحياة المورث (كتاب الاباق) مناسبتة للمفقودان
 كل منهما ترك الاهل والوطن وصار في عرضية التطف والمحن قال في الجوهرة
 هو التردد والانطلاق وهو من سوء الاخلاق وردة الاعراق وردة الى مولاه
 احسان وهل جزاء الاحسان الا الاحسان اه (اذا بق مملوك فرده رجل على
 مولاه من) مدة سفر (مسيرة ثلاثة ايام فصاعدا) أي فاكتر (فله عليه
 الجمل) تماما وهو (اربعون درهما وان رده لاقل من ذلك) المقدار (فبمساربه)
 اعتبارا للاقل بالاكثر فيجب في رده من يومين ثلثاها ومن يوم ثلثها ومن
 اقل منه أو وجدته في المصر يرضخ له وعن أبي حنيفة لا شيء له في المصر كذا
 في الفيض عن الاصل (وان كانت قيمته) أي الأبق الردود من مدة سفر
 (اقل من اربعين درهما قضى له) أي للذي رده (بقيته الا درهما) ليسلم
 للمالك شيء تحقيقا للفائدة قال في التصحيح قال الأسجاني وهذا قول أبي
 حنيفة ومحمد واعتمده المحبوبي والتسني وصدر الشريعة اه (وان ابق من) يد
 (الذي يرده فلا شيء عليه) قال في الهداية لكن هذا اذا شهد وقد ذكرناه

مطل
 2 بيات احكام الأبق

قول الربيعي درهما من ذلك ورد
 الا شيء عن النبي الا عظم
 صل الله عليه وسلم

قول الربيعي الرخيم اعطاء المال
 يعني يعطيه شاء ما المال
 لا يبلغ ما ذكرناه

في اللقطة ثم قال وفي بعض النسخ لاشي له وهو صحيح ايضا لانه في معنى
 البائع من المالك ولهذا كان له ان يحبس الابق حتى يستوفي الجبل بمزلة
 البائع محبس البيع لاستيفاء الثمن اهـ (ويستفيى) للراد للابق (ان يشهد اذ
 اخذتمته ياخذ ليرده) على ما لكه قال في الهداية والاشهادهم على قول
 ابي حنيفة وعنده حتى لو رده من لم يشهد وقت الاخذ لا جعل له عندهما
 لان تركه الاشهاد اشارة على انه اخذ نفسه اهـ (فان كان المبد الابق رهنا
 فاجل على المرهن) لان اليد له وهذا اذا كانت قيمته مثل الدين او اقل فان
 كانت اكثر فحصة الدين عليه والباقي على الراهن لان حقه بالقدر المضمون كما في
 الفرض كتاب احياء الموات ^ب مناسبة للابق من حيث الاحياء في كل غنما
 للمهر من ان رد الابق احياءه والاحياء لغة جعل الشيء حيا اي ذا قوة جماسه
 او فاعية وشرعا اصلاح الارض الموات بالبناء او الفرس او الكراب او غير
 ذلك كما في القهستاني و(الموات) كسحاب وغراب ما لا روح فيه او ارض
 لا مالك لها فتموس وفي المغرب هو الارض الخراب وخلافه الطمراه وشرعا
 (هالا ينفع به من الارض لا تقطع الماء عنه) بارتفاعه عنه او ارتدام مجراه
 او غير ذلك (او لظلة الماء عليه او ما اشبه ذلك مما يمنع الزراعة) كظلة الرمال
 او الاجار او صبوريتها سبقت به تشبيها بالحيوان اذا مات ولم يبق متبقا
 به (فكان منها) اي الارض (طاميا) اي قديم الخراب بحيث لم يملك في الاسلام
 كما اشار اليه بقوله (لا مالك له) اي في الاسلام فكانها خربت من صهداد
 بدليل المقابلة بقوله (او كان مملوكا في الاسلام) ولكن لطول تركه
 وعدم الانتفاع به (لا يعرف له مالك بعينه وهو بعيد من القرية بحيث اذا
 وقف انسان) جهوى الصوت (في اقصى الطمر) من دور القرية كما في
 القهستاني عن التجنيس (فصاح) باعلى صوته (لم يسمع الصوت فيه) اي
 في المكان الغير المشفع به (فهو موات) عند ابي يوسف وعند محمد ان ملكك
 في الاسلام لا تكون مواتا اذا لم يعرف مالكا تكون لجماعة المسلمين واعتبر
 في غير الملوكة عدم الارتفاق سواء قربت او بعدت وهي ظاهر الرواية وبها
 يفتى كما في القهستاني عن الكبرى والبرجندی عن المنصورية عن طاضي خان
 كذا في المذرر وقال الزبلي وجعل القدرى المملوك في الاسلام اذا لم يعرف

بطلان
 بيان احكام احياء الموات

مالكه من الموات لأن حكمه كالموات حيث يتصرف فيه الامام كما يتصرف
 في الموات لا انه مولى حقيقة اه وظاهره عدم الخلاف في الحقيقة تأمل ثم
 (من احياء) اي الموات (ياذن الامام ملكه) اتفاقا (وان احياء بغير اذنه
 لم يملكه عند ابي حنيفة) لانه مفنوم للمسلمين لو صوله الى يدهم باجلاف الخيل
 والراكب فليس لاحد ان يختص به دون اذن الامام كما في سائر القنم (وقالا
 يملكه) ولو بدون اذن الامام لانه مباح بحيث اليه يده فيملكه كما في الصطية
 والصيد قل في التصحيح واختار قول الامام البرهاني والتسوي وغيرها وفي
 الجوهرة ثم اذا لم يملكها عند ابي حنيفة بالاحياء وملكها بالامام تصير
 ملكا له والاولى للامام ان يجعلها له ولا يمتد لها منه وهذا اذا ترك الاستئذان
 جهلا اذا تركه تمهولا بالامام كان له ان يستردها جزالة اه وفي الهداية ويجب
 فيه العشر لان ابتداء توظيف الخراج على المسلم لا يجوز الا اذا سقه بماله الخراج
 لانه حينئذ يكون ابقاء الخراج على اعتبار الماء فلو احيائها ثم تركها في رصها
 ضيره فقد قيل الشاني احق بها لان الاول ملك استغلا لها لا رقيتها فاذا
 تركها كان الشاني احق بها والاصح ان الاول يترصها من الشاني لانه
 ملكها بالاحياء كما نطق به الحديث اه (ويملك الذمي) الموات (بالاحياء كما
 يملك المسلم) لان الاحياء سبب الملك فيستويان فيه كسائر الاشياء الا انه
 لا يملكه بدون اذن الامام اتفاقا كما في القهستاني قيد بالذمي لان المستأمن
 لا يملكه مطلقا اتفاقا كما في النظم (ومن حجر ارضا) اي عملها بوضع الاجار
 حولها او منع غيره منها بوضع علامة من حجر او غيره (ولم يجرها) اي لم يحبسها
 (ثلاث سنين اخذها الامام) من الحجر (ودفعها الى غيره) لان التحجير ليس
 باحياء ولان الامام انما دفعها له لتفصيل المنفعة للمسلمين من حيث العشر والخراج
 فاذا لم يحصل يدفعها الى غيره تحصيل القصد (ولا يجوز احياء ما قرب من
 الحاصر) لانه تبع له لانه من مرافقه كما صرح به بقوله (ويترك عري لاهل القرية
 ومطر حاصلا يدهم) لتحقيق حاجتهم اليها فلا يكون مواتا لتعلق حقهم بها
 بمنزلة الطريق والنهر وعلى هذا قالوا لا يجوز ان يقطع الامام ما لا غنى للمسلمين
 عنه كالحلج والابار التي يستقي الناس منها الماء كرتنا هداية واذا لحاط الاحياء
 بجوانب ما احياء الاربعة على العاقب فطريقه في الرابطة كما في الدور وغيرها

(ومن حفر بئرا في بركة) باذن الامام عنده ومطلقا عندهما على ما مر لان
 حفر البئر احياء (فله حريمها) من جوانبها الاربع لان تمام الانتفاع لا يكون
 الا به (فان كانت البئر للعطن) اى متاخ الابل وهى التى ينساخ حولها الابل
 ويستقى منها باليد (فحريمها اربعون ذراعا) ثم قيل الاربعون من كل الجوانب
 والصحيح انه من كل جانب لان فى الاراضى رخوة يتحول الماء الى ما حفر دونها
 هداية (وان كانت) البئر (للتناضح) وهى التى يستخرج ماؤها بسير الابل
 ونحوها (فستون ذراعا) وهذا عندهما وعند ابي حنيفة اربعون ايضا
 ورجح دليله واعتمده واختاره المجوبى والنسفى وضربهما كذا فى التصحيح وفيه
 عن مختاراته النوازل من حفر بئرا في بركة موات فله حريمها على قدر الحاجة
 من كل الجوانب وهو الصحيح اه (وان كانت) المستخرجة بالحفر (عينا) جارية
 (فحريمها ثلاثمائة ذراع) من كل جانب قال فى البنايسع وذكر الطحاوى
 خمس مائة ذراع وهذا التقدير ليس بلازم بل هو موكول الى رأى النفوس
 واجتهادهم اه وفى الهداية والاصح انه خمسة اذراع من كل جانب اه ثم قال
 وقيل ان التقدير فى العين والبئر بما ذكرنا فى اراضيهم لصلابتها وفى اراضيها
 رخاؤه فيزاد كيلا يتحول الماء الى الثانى فيستحل الاول اه ثم المراد بالذراع
 ذراع العامة وهى ست قبضات ويمبر عنها بالكسرة لان ذراع الملك كان
 سبع قبضات فكسره منه قبضه (فن اراد ان يحفر فى حريمها) اى حريم
 الملك كوراث (منع منه) كيلا يوردى الى تفويت حقه او الاخلال به لانه بالحفر
 ملك اطريم ضرورة تمكنه من الانتفاع به فليس لغيره ان يتصرف فى ملكه
 فان استقر آخر بئرا فى حريم الاولى فللاول كسبه او تضمينه ونماه فى الهداية
 (ومأترك الغرارة او دجلة وهدل) ماؤه (عنه) اى عن المتروك (و) لكن
 (يبحر صوته) اى الماء (اليه) اى الى ذلك المكان الذى تركه (لم يبحر احيائه)
 ولو باذن الامام لحاجة العامة الى كونه نهرا (ولين كان لا يبحر) اى ضبر
 محتمل (ان يعود اليه فهو كالموات) لانه ليس فى ملك احد وهذا (اذا لم
 يكن حريما) لحمل (حاضر) فان كان حريما لمعاصر كان تبعاله لانه من مرافقه
 واذا لم يكن معريما لمعاصر فانه (يملكه من احياء) ان كان (باذن الامام)
 عند الامام والا فلا خلافا لمعاصرها تقدم (ومن كان له نهر) يجرى (فى ارض

غيره فليس له) أي لصاحب النهر (حريمه) بمجرد دعواه أنه له (خداي حنيفة)
 لأن الظاهر لا يشهد له بل لصاحب الأرض لأنه من جنس أرضه والقبول
 لمن يشهد له الظاهر (الآن يقيم البيئة على ذلك) لأنها لا ثبات خلاف
 الظاهر (وقال له مستأجري عليها وبلقي عليها طينة) لأن النهر لا بد له من
 ذلك فكان الظاهر أنه له قال في التصحيح واختار قول الامام المحمدي والنسفي
 قال وهذا اذا لم تكن مشغولة بغرس لاحدهما او طين فان كان فهي لصاحب
 الشغل بالاتفاق اه وفي الهداية ولو كان عليه غرس لا يدري من غرسه فهو
 من مواضع الخلاف ايضا وعمرة الخلاف ان ولاية الغرس لصاحب الأرض
 عنده وعندهما لصاحب النهر اه كتاب الماذون مناسبتة لاجياء
 الموت ان في الاذن للعبد والصغير احياء له معنى وهو لغة الاعلام وشرعا فك
 الحجر واسقاط الحق كافي الهداية (اذا اذن المولى لعبد في التجارة اذا اقاما)
 كان يقول له اذنت لك في التجارة من غير تقييد بنوع مخصوص (جاز
 تصرفه في سائر التجارات) اتفاقا لان اسم التجارة عام يتناول الجنس واذا
 جاز تصرفه (يشترى) ما اراد (ويبيع) لانهما اصل التجارة (ويرهن
 ويستزهن) ويؤجر ويستأجر لانها من صنيع التجار (و) كذا (اذا اذن له)
 المولى (في نوع منها) أي من انواع التجارة (دون غيره) أي غير ذلك النوع
 كان يقول له اذنت لك في التجارة في البر فقط (فهو ماذون في جميعها) لما
 تقدم انه اسقاط الحق وفك الحجر فتظهر مالكية العبد فلا يتخصص بنوع
 دون نوع (واذا اذن له في شيء بعينه) كسراء ثوب للكسوة وطعام للاكل
 (فليس بماذون) لانه استخدام فلو صار به ماذونا يفسد عليه باب الاستخدام
 (واقرار الماذون بالديون والنصوب جائز) وكذا بالودائع لان الاقرار من
 توابع التجارة اذ لو لم يصح لاجتناب الناس مبايعته ومعاملته ولا فرق بين ما
 اذا كان عليه دين او لم يكن اذا كان الاقرار في صحته فان كان في مرضه يقدم
 دين الصحة كما في الحر هداية (وليس له) أي لا اذون (ان يتزوج) لانه ليس
 بتجارة (ولا يزوج بماليكه) قال في التصحيح هذا على اطلاقه قول ابني حنيفة
 ومحمد وقال ابو يوسف له ان يزوجه امته واختار قوله المحمدي والنسفي
 والموصلي ومصدر الشريعة وجميع دليلهما اه (ولا يكاتب عبدا) (ولا يعق على مال)

مطل
 في بيان احكام الماذون

وهي غير مال بالاول (ولا يهب بم عوض ولا بغير عوض) لان كل ذلك تبرع ابتداء وانتهاء او ابتداء فلا يدخل تحت الاذن بالتجارة هداية (الا ان يهدي اليسير من الطعام او يضيف من يطعمه) اى يضيفه وكذا من لم يطعمه كما في القهستانى عن الذخيرة لان ذلك من ضروريات التجارة استجلابا لقلوب معاصليه واهل حرفته (وديونه) اى المأذون (معلقة برقبته يباع) فيها (للفرما) اى لاجلهم اى يبيع القاضى المأذون فى ذلك الدين بطلب الفرما وهذا اذا كان السيد حاضرا فان غاب لا يبيعه لان الخصم فى رقبته هو السيد وبيعه لغيره محتم فان لهم استنعاها كما فى الذخيرة (الا ان يفديه المولى) يدفع ما عليه من الدين لانه لا يبقى فى رقبته شئ (ويقسم) ثمنه اذا بيع (بينهم) اى الفرما بالخصم لخلق خضم بالرقبة فصار كمنطقها بالتركة (فان فضل من ديونه شئ يطول به بعد الحرية) لتقرر الدين فى زمنه وعدم وفاء الرقبة به ولا يباع ثانيا دفعا للضرر عن المشتري (وان حجر عليه) المولى (لم يصير محجورا عليه) بحجر دهره بل (حتى) يعلم المأذون به (ويظهر) حجره (بين) اكثر (اهل سوقه) حتى لو حجر عليه فى السوق وليس فيه الا رجل او رجلان لا ينحصر اذ المعتبر اشتهار الحجر وشيوعه فقام ذلك مقام الظهور عند الكل هذا اذا كان الاذن شائعا اما اذا لم يعلم به الا العبد ثم حجر عليه بمعرفة يصح لانتفاء الضرر كذا فى الدرر وهذا فى الحجر القصدي اما اذا ثبت الحجر ضمنا فلا يشترط العلم كما صرح بذلك بقوله (فان مات المولى او جن او الحق بدار الحر بعد حرته) وحكم بملاحقه (صار المأذون محجورا عليه) ولو لم يعلم المأذون ولا اهل سوقه لان الاذن غير لازم وما لا يكون لازما من التصرف يعطى لدوامه حكم الابتداء فلا بد من قيام اهلية الاذن فى حالة البقاء وهى تنعدم بالوفاة والجنون وكذا بالفقو لانه موت حكما حتى قسم ماله بين ورثته هداية (واذا اتى البعد) المأذون (صار محجورا عليه) دلالة لان المولى لا يرضى باسقاط حقه حال قمره (واذا حجر) بالبناء للجهول (عليه) اى المأذون (فاقراره) بمده (جائز فيما فى يده من المال) لانه امانة لغيره او غصب منه او له عليه دين (عند ابي حنيفة) لان يده باقية حقيقة وشرط بطلانها بالحجر حكما فراغها عن حاجته واقاراره دليل لتحقيقها (وقالا لا يجوز اقراره) بعده لان

الصحيح لاقراره أن كان الإذن فقد زال بالحجر وأن كان اليد فالحجر ابطالها
 لأن يد المحجور غير مقبولة وصنيع الهداية صريح في ترجيح الاول (واذا
 زنته) أي المأذون (ديون تحيط بماله ورقبته لم يملك المولى ما في يده) من
 أكسابه لتعلق حق الفرماء فيها وحق الفرماء مقدم على حق المولى ولذا كان لهم
 بيعه فصار كالتركة المستفركة بالدين (فإن اعتق) المولى (عبيده) أي صبيد
 المأذون (لم يعتقوا عند أبي حنيفة) لصدوره من غير مالك (وقالا يملك)
 المولى (ما في يده) من أكسابه فينفذ اعتاقه لبيده ويغرم القيمة لوجود
 سبب الملك في كسبه وهو ملك رقبته ولهذا يملك اعتاقه قال في التبايع يريد
 به لم يعتقوا في حق الفرماء فلم ينفعهم ان يبيعوهم ويستوفوا ديونهم أما في حق المولى
 فهم احرار بالاجماع اه قال في التصحيح واختار قول الامام المحبوبي والنسفي
 والموصلي وصدر الشريعة (واذا باع) المأذون المديون (من المولى شيئاً بمثل
 قيمته) او اكثر (جاز) البيع لعدم التهمة (فإن باعه بنقصان) ولو يسيراً
 (لم يحزن) البيع لتمكن التهمة (وإن باعه المولى شيئاً بمثل القيمة او اقل جاز
 البيع) لعدم التهمة وظهور النفع (فإن سلمه) أي سلم المولى المبيع (اليه) أي
 المأذون (قبل قبض الثمن) منه والثمن دين (بطل الثمن) لانه بالتسليم بطلت
 يد المولى في العين ولا يجب للمولى على عبده دين قيدنا بكون الثمن ديناً لانه
 لو كان عرضاً لا يبطل وكان المولى احق به من الفرماء لتعلق حقه بالعين
 (وإن امسكه) أي امسك المولى المبيع (في يده حتى يستوفي الثمن جاز) لأن
 البائع له حق الحبس في المبيع وجاز ان يكون للمولى حق في الدين اذا كان
 يتعلق بالعين هداية (وإن اعتق المولى) الصبيد (المأذون) كان (عليه) أي
 المأذون (دين) ولو محيطاً برقبته (فتعفه جاز) لأن ملكه فيه باق (والمولى
 ضامن لقيمة الفرماء) لانه ا تلف ما تعلق به حقهم بيعاً او استيفاءً من ثمنه
 (وما بقي من الديون يطالب به) المأذون (المضيق) لأن الدين في ذمته وما لم يزم
 المولى الا بقدر ما تلف ضماناً فبقى الباقي عليه كما كان فان كان الدين اقل من
 قيمته ضمن الدين لا غير لان حقهم بقدره (واذا ولدت) الامه (المأذونة من
 مولاه) فذلك حجر عليها) بدلالة الظاهر لان الظاهر انه يحصنها بعد الولادة
 ولا يرضى ببروزها ومخاطبتها الرجال بخلاف ابتداء الاذن لان الدلالة لا معتبر

بها عند وجود التصريح بخلافها (واذا اذن ولي الصبي) وهو الاب ثم
وصيه ثم الجد ثم وصيه ثم القاضي كما سيأتي (للصبي في التجارة فهو في الدارين
النفع والضرر مثل (الشراء والبيع كالبيع المأذون) لان الصبي العاقل يشبه
البالغ من حيث انه عاقل مميز ويشبه الطفل الذي لا عقل له من حيث انه لم
يتوجه عليه الخطاب وفي عقله قصور ولتغير عليه ولاية فالحق بالبالغ في النافع
المحض وبالطفل في الضار المحض وفي الدائر بينهما بالطفل عند عدم الاذن
وبالبالغ عند الاذن رجحان جهة النفع على الضرر بدلالة الاذن ولكن قبل
الاذن يكون منعدا موقوفا على اجازة الولي لان فيه منفعة لصيرورته مهتديا
الى وجوه التجارات كذا في الدرر ^{في} كتاب المزارعة ^{في} مناسبتها للمأذون ان
كلام من العبد المأذون والمزارع عامل في ملك الغير والمزارعة تسمى المخاربة
والمحاقلة لغة مفاعلة من الزرع وفي الشريعة عقد على الزرع ببعض الخارج
كما في الهداية (قال) الامام (ابو حنيفة المزارعة بالثلث والرابع) والاقل
والاكثر (باطلة) لما روى انه عليه الصلاة والسلام نهى عن المخاربة ولانها
استيجار ببعض الخارج فيكون في معنى قفيز الطعان ولان الاجر مجهول
او معدوم وكل ذلك مفسد ومعاملة النبي صلى الله عليه وسلم اهل خير كان
خراج مقاسمه كما في الهداية وتقييد المص بالثلث والرابع باعتبار العادة في
ذلك (وقال ابو يوسف ومحمد) هي (جائزة) لما روى انه صلى الله عليه وسلم
عامل اهل خير على نصف ما يخرج من ثمر او زرع ولانه عقد شركة بين
المال والعمل فيجوز اعتبارا بالمضاربة والقنوى على قولهما كما في قاضي خان
والخلاصة ومختارات النوازل والحقائق والصغرى والتممة والكبرى والهداية
والحبوبى ومشي عليه النسقى كما في التصحيح وفي الهداية والقنوى على قولهما
لحاجة الناس اليها ولظهور تعامل الامة بها والقياس يترك بالتعامل كما في
الاستصناع اه ولما كان العمل والقنوى على قولهما فرع عليه المص فقال (وهي
صندهما على اربعة اوجه) نصم في ثلاثة منها وتبطل في واحد لانه (اذا كانت
الارض والبذر لواحد والعمل والبقرة من اخر جازت المزارعة) وصار صاحب
الارض والبذر مستأجرا للعامل والبقرة تبعاله لان البقر آلة العمل (و) كذا
(اذا كانت الارض لواحد والعمل والبقرة والبذر لواحد جاز) ايضا وصار

بطل
في بيان احكام المزارعة

قوله تسمى الى مقال خیرت الارض
شقتها للمزارعة فانما خير ومنه
المخاربن وهي المزارعة على بعض
الخارج وقوله والمحاقلة يقال عقل
الارض زرعها محقت اذا
تشعب ورقه ومنه اخذت
المحاقلة وهي بيع الزرع في
سبيله كذا يؤخذ من المصاح

العامل مستأجر الأرض بعض الخارج (و) كذا (إذا كانت الأرض والبقر
 والبذر لواحد والعمل لواحد جاز) أيضا وصار رب الأرض مستأجرا للعامل
 بعض الخارج وقد نظم شيخنا هذه الثلاث الجائزة في بيت فقال أرض وبذر كذا
 أرض كذا عمل من واحد ذي ثلاث كلها قبلت (وإن كانت الأرض والبقر
 لواحد والبذر والعمل لآخر فهي باطلة) لأنه لو قدر اجارة للأرض فاشتراط
 البقر على صاحبها مفسد للاجارة اذ لا يمكن جعل البقر نكاحا للأرض لاختلاف
 المنفعة لأن الأرض للأنبات والبقر للشق ولو قدر اجارة للعامل فاشتراط البذر
 عليه مفسد لأنه ليس تبعاً لها وينبغي ثلاثة أوجه لم يذكرها المص وهي باطلة أيضا
 أحدها أن يكون البقر والبذر لأحدهما والآخر أن لا يكون البقر والبذر لأحدهما
 وشرط العمل الثاني أن يكون لأحدهما البقر والبذر للآخر لأنه استيجار للبقر
 بعض الخارج الثالث أن يكون لأحدهما البذر والبقر للآخر لأنه شراء
 البذر بعض الخارج وقد نظم شيخنا هذه الثلاث مع مسئلة المتن فقال والبذر
 مع بقرا ولا كذا بقر لا غير ومع أرض أربع بطلت (ولا تصح المزارعة) عنه
 من يجيزها (إلا) بشروط صرح المص بعضها وهي أن تكون (على مدة
 معلومة) متعارفة لا نهى عقد على منافع الأرض أو منافع العامل والمنفعة لا يعرف
 مقدارها إلا ببيان المدة قيدنا المدة بالمتعارفة لأنها لو لم تكن متعارفة بأن كانت
 لا يتمكن فيها من المزارعة أو مدة لا يبيض إلى مثلها فسدت كما في الذخيرة قال في
 الدر وقيل في بلادنا تصح بلا بيان مدة ويقع على أول زرع واحد وعليه
 الفتوى مجتبي وبزاية اه قال في البزاية واخذه الفقيه لكن في الثانية
 والفتوى على جواب الكتاب قال في الشربلالية فقد تعارض ما عليه الفتوى
 (وإن يكون الخارج) بالمزارعة (شائعا بينهما) تحقيقا للشركة ثم فرع على
 هذا الشرط فقال (فإن شرطاً لأحدهما قفراً) بالضم جمع قفيز (مسماة)
 أي معينة أو شرط صاحب البذر أن يرفع بقدر بذره (فهي) أي المزارعة
 (باطلة) لأنه يؤدي إلى انقطاع الشركة لجواز أن لا يخرج إلا ذلك القدر
 (وكذلك إذا شرطاً ما على الماذنات) ينفع التيم وسكون الذال جمع ماذنان
 وهو أصفر من النهر وأعظم من الجدول فارسي مغرب وقيل ما يجتمع فيه
 ماء السيل ثم يسقى منه الأرض مغرب (والسواني) جمع ساقية وهي النهر الصغير

لا فضاؤه الى قطع الشركة لاحتمال ان لا يخرج الا من ذلك الموضع وكذا اذا شرط لاحدهما التين ولا آخر الحب لانه عسى نصيبه آفة فلا ينقذ الحب ولا يخرج الا التين وكذا اذا شرط التين نصفين والحب لاحدهما لانه يؤدي الى قطع الشركة فيما هو المقصود ولو شرط الحب نصفين ولم يتعرض للتين صحت لا شترأ طهما الشركة فيما هو المقصود ثم التين يكون لصاحب البذر لانه نماء بذره وقال مشايخ بلخ التين بينهما ايضا اعتبار المعروف فيما لم ينص عليه المتعاقدان ولانه تبع للحب والتبع يقوم بشرط الاصل وان شرط التين لغير رب البذر فسدت لا فضاؤه الى قطع الشركة بان لا يخرج الا التين ومن شروط صحتها ان تكون الارض صالحة للزراعة والتخلية بين الارض والعامل وتماه في الهداية (واذا صحت الزراعة) على ما تقدم (فالمخرج) بها مشترك (بينهما على الشرط) السابق منهما لصحة التزامهما (فان لم يخرج الارض شيئا فلا شيء للعامل) لانه مستأجر ببعض الخارج ولم يوجد (واذا فسدت) الزراعة (فالمخرج لصاحب البذر) لانه عماله ملكه (فان كان البذر من قبل رب الارض فالعامل اجر مثله) لان رب الارض استوفى منفعة بعقد فاسد ولكن (لا يزداد على مقدار ما شرط له من الخارج) لرضائه بسقوط الزيادة وهذا عند ان حنيفة وابي يوسف (وقال محمد له اجر مثله بالغا ما بلغ) لانه استوفى منافعه بعقد فاسد فيجب عليه قيمتها اذ لا مثل لها هداية قال في التصحيح ومشي على قولهما المحبوبي والنسفي اه (وان كان البذر من قبل العامل فلصاحب الارض اجر مثلها) لا هتيفاء العامل منفعة ارضه بعقد فاسد (واذا عقدت الزراعة) بشروطها المتقدمة (فامتنع صاحب البذر من العمل) قبل القاء بذره (لم يجبر عليه) لانه لا يمكنه المضي الا بضرر يلزمه وهو استهلاك البذر فصار كما اذا استأجر اجيرا ليهدم داره ثم بداله لم يجبر على ذلك قيدنا بكونه قبل القاء البذر لانه لو ابي بعد القاءه يجبر لا تنفاه العلة كما في الكفاية (وان امتنع الذي ليس من قبلة البذر اجبره الحاكم على العمل) لانه لا يلحقه بالوفاء بالعقد ضرر والعقد لازم بمنزلة الإجارة الا اذا كان عذرا تفسخ به الاجارة فتفسخ به الزراعة هداية وفيها وان امتنع رب الارض والبذر من قبلة وقد كرب المزارع الارض فلا شيء له في عمل الكراب قيل هذا في الحكم اما فيما عتته

و بين الله تعالى يلزمه استرضاء العاقل اه (و اذا مات احد المتعاقدين بطلت
 المزارعة) اعتبارا بالاجارة (واذا انقضت مدة المزارعة والزرع لم يدرك) بعد
 (كان على المزارع اجر مثل نصيبه من الارض الى ان يستحصل) الزرع رطبة
 للجانين بقدر الامكان كما في الاجارة (والنفقة على الزرع) بعد انقضاء مدة
 المزارعة (عليهما) اي المتعاقدين (على مقدار حقوقهما) لانها العقد بانقضاء
 المدة وهذا عمل في المال المشترك قيدا بانقضاء المدة لانه قبل انقضائها على
 العامل خاصة (واجرة الحصاد) اي قطع الزرع وجمعه (والرافع) اي نقله
 الى اليدر (والدياس) اي تنعيمه (والندرية) اي تميز حبه من تبثه وكذا
 اجرة الحفظ ونحوه (عليهما بالحصر) سواء انقضت المدة او لا لان العقد
 تناهى بتناهي الزرع لحصول المقصود وصار مالا مشتركا بينهما فيجب
 المؤنة عليهما (فان شرطاه) اي العمل المذكور الذي يكون بعد انتهاء الزرع
 من الحصاد ونحوه (على العامل) وحده (فسدت) المزارعة لانه شرط لا يقتضيه
 التقدر وفيه منفعة لاحدهما قال في التخصيص وهذا ظاهر الرواية وافق به الحسام
 الشهيد في الكبرى وقال وعن الحسن عن ابي حنيفة انه جائز وهكذا عن ابي
 يوسف قال في الهداية وعن ابي يوسف انه يجوز اذا شرط ذلك على العامل
 للتعامل اعتبارا بالاستئذان وهو اختيار مشايخ بلخ قال شمس الائمة
 السرخسي هذا هو الاصح في ديارنا قال الخافض ومثله عن الفضلي وفي النبايع
 وهو اختيار مشايخ خراسان قال الفقيه وبه نأخذ وقال الاسيحاوي وهو
 اختيار مشايخ العراق اتباعا للتعامل وقال في مختارات النوازل وهو اختيار
 مشايخ بلخ وبخارى للعرف بينهما في كتاب المساقاة المناسبة بينهما ظاهرة
 وتسمى البعالة وهي لغة مفاعلة من السقي وشرعا دفع الثبر الى من يصلحه
 بجزء من ثمره وهي كالزراعة حكما وخلافا وشروطا كما اشار الى ذلك المص
 بقوله (قال ابو حنيفة المساقاة بجزء من الثمرة باطلة وقال جازة) والفتوى على
 قولهما كما تقدم في المزارعة (اذا ذكر) في العقد (مدة معلومة) متعارفة
 قال في الهداية وشرط المدة قياس فيه لانه اجارة معنى كما في المزارعة وفي
 الاستحسان اذا لم تبين المدة يجوز ويقع على اول ثمره تخرج لان الثمرة لا درا كما
 وقت معلوم وقت ما يتفاوت اه قيدا بالتعارفة لما مر في المزارعة (وسمى جزء)

مطل
 في بيان احكام المساقاة

معلوم (من الثمرة مشاعاً) تحقيقاً للشركة اذ شرط جزء معين يقطع الشركة
(وتحوز المساقاة في النخل والشجر والكرم والطلب) بكسر الراء اقصاص
جمع رطبة بالفتح كقصعة القضيب مادام رطباً كما في الصحاح وهي المسماة
في بلادنا بالقصة والمراد هنا جميع البقول كما الدرر (واصول الباذنجان) لان
الجواز للمحاجة وهي نعم الجميع (فان دفع) المالك (تخلأ فيه ثمرة مساقاة و) كانت
(الثمرة) بحيث (تزيد بالعمل) او زرعاً وهو بقل (جاز) لا احتياجه للعمل (وان
كانت) الثمرة (قد انتهت) والزرع قد استقصى (لم يحزن) لان العامل انما
يستحق بالعمل ولا اثر للعمل بعد التناهي والادراك (واذا فسدت المساقاة

فللعامل اجر مثله) لانها في معنى الاجارة الفاسدة (وتبطل المساقاة بالموت)
لاحد المتعاقدين لانها في معنى الاجارة ثم ان مات صاحب الارض فللعامل
القيام عليه وان ابي ورثة صاحب الارض وان مات العامل فلورثته القيام
عليه وان ابي صاحب الارض وان ماتاً فالتحيز لورثته العامل لقيامهم مقامه
وتماه في الدرر (وتفسخ) للمساقاة والزراعة (بالاعذار) المارة في الاجارة
(كما تفسخ الاجارة) قال في الهداية ومن جعلها ان يكون العامل سارقاً
يخاف عليه سرقة السيف والثر قبل الادراك لانه يلزم صاحب الارض
ضربه لم يلزمه فيفسخ فيه ومنها مرض العامل اذا كان يضغه عن العمل
لان في الزامه استيجار الاجراء زيادة ضرر عليه ولم يلزمه فيجعل عذراً وفيها
ومن دفع ارضاً يفضاه الى رجل ستين معلومة يفرس فيها شجراً على ان يكون
الارض والشجر بين رب الارض والفرس نصفين لم يحز ذلك لاشتراطه
الشركة فيما كان حاصل قبل الشركة لا بعمله وجميع الثمر والفرس لرب الارض
والفرس قيمة غرسه واجرة مثله فيما عمل اه كتاب النكاح مناسبة النكاح
للمساقاة ان المطلوب في كل منهما الثمرة (النكاح) لفة المضم والجمع كما اختاره
صاحب المحيط وتبعه صاحب الكافي وسائر المحققين كما في الدرر وشرعاً
عقيد يفسد ملك المتعة قصداً وهو (ينقذ بالانجاب) من احد المتعاقدين
(والقبول) من الآخر (بلفظين يعبرهما عن الماضي) مثل ان يقول زوجتك
فيقول الآخر تزوجت لان الصيغة وان كانت للاخبار وضماً فقد جلت
للا نشاء شرعاً دفماً للمحاجة (او) بلفظين (يعبر باحدهما عن الماضي و) يعبر

قوله النكاح ليس لنا عبادة في الدنيا
وتستمر في الله فرع الا نكاح وتكون في
الجنة وتجرى عليها اله كلام فتكون
فرساً عند الفقة في الزنا ويجب عند
التوقان وبين مؤكداً ويستحب

في بيان احكام النكاح

قوله النكاح في اللغة حقيقة في الوطى هو
جميع وهو مجاز في العقد لان العقد
يحل به الى الوطى فسمى نكاحاً كما سمي
اسماً من الدليل على ان الحقيقة فيه
على قوله تعالى ولا تتكلموا ما حكى ابواكم
النساء كتاب النكاح لان الامه اذا
نكحها الابن حرمت على الابن وكذلك
تعالى الزنا لا ينكح الا ذواته والمراد به
وطى وكذلك قوله عليه السلام نكاح البهيمه
الحق

(بالآخر عن المستقبل) وذلك (مثل ان يقول) الزوج لمخاطب (زوجتي) ابنتك
مثلا (فيقول زوجتك) لان هذا توكل بالنكاح والواحد يتولى طرفي النكاح
على ما تبينه هداية (ولا ينقصد نكاح المسلمين) بصيغة التي (الابحضور
شاهد بن حرين بالغير عاقلين مسلمين) سامعين معا قولهم فاهمين كلاهما
على المذهب كما في البحر (اور جل وامرأتين عدولا كانوا) اي اليهود (او
غير عدول او مجذوبين في قذف) او اعمين او ابني الزوجين او ابني احدهما
لان كلا منهم اهل الولاية فيكون اهل الشهادة تجملا وانما القاتل ثمة الاداء
فلا يبالى بقتله (فان تزوج مسلم ذمية بشهادة ذميين جاز عندنا جنيعة واني
يوسف) ولكن لا يثبت عند جمهوره (وقال مجاهد لا يجوز) اصيلا فاله الاسمي
الصحيح قولهما ومبني عليهما الجبوني والنسبي والموصلي ومصدر الشرع كذا
في الصحيح (ولا يحل للرجل ان يزوج بامه ولا بجداته) مطلقا (من قبل
الرجال والنساء) وان علون (ولا يثبت ولا يثبت ولده) مطلقا (وان سفلن
ولا باخه) مطلقا (ولا يثبت اخيه) مطلقا وان سفلن (ولا يثبت ولا يثبت له)
مطلقا (ولا يثبت اخيه) مطلقا وان سفلن (ولا يثبت له) وجدتها مطلقا
وان علي (دخيل يثبتها اولم يدخل) لما تقرر ان وطئ الامهات يحرم البنات
ونكاح البنات يحرم الامهات (ولا يثبت امراته التي دخل بها) وان سفلن
(سواء كانت في حجره) اي عاتقه (او في حجر غيره) لان ذكر الحجر خرج من خارج
العادة لا يخرج الشرط (ولا بامرأة ابية) سواء دخل بها او لا (واجده) مطلقا
وان علون (ولا بامرأة ابنة وبني اولاده) مطلقا وان زلن (ولا بامه من
الرضاعة ولا باخه من الرضاعة) وكذا جميع من ذكر نسبا ومصاهرة الا
ما استثنى كايات في بابه وانما خص الام والاخت بقوله تعالى وامهاتكم
التي ارضعنكم واخوانكم من الرضاعة (ولا يجمع بين اختين) مطلقا سواء
كانتا حرتين او اميتين او مختلقتين (يشكح ولا يملك بين وطئا) قيد به لانه
لا يحرم الجمع ملكا فان تزوج اخت امه الموطوءة صح النكاح ولم يطل واحدة
منها حتى يحرم الموطوءة على نفسه (ولا يجمع بين المرأة وعمتها ولا خالتها ولا
ابنة اخيها ولا ابنة اختها) لقوله صلى الله عليه وسلم لا نكح المرأة على عمها
ولا على خالتها ولا على ابنة اخيها ولا على ابنة اختها وهذا مشهور يجوز الزيادة

قوله من خفي في العبد لانه لا يشهد
لم وخفي بالبال الى الصبي وبالقاتل
المخفي ولابد من اعتبار الكهنة
في النكحة المسلمي لانه لا يشهد
لما في على المسلم وقوله عدولا
التي ولا يثبت عندنا الا بالاولاد
حتى لو تلاحدا او توافدا الى ان
واختلاف في المهر فانه لا يثبت
العقد ولانه النكاح لم يثبت
في بيان المحرمات
حكم الانقضاء وحكم الظهار
فحكم الانقضاء ان كل من ملك
القبول لنفسه انقضاء النكاح
بمخوف ومن لا فلا فعل هنا
ينقصد النكاح بشهادة الاخي
والاخرى والمخوف في القذف
وشهادة ابنته وابنتها ولا ينقصد
بشهادة العبد والمكاتب وان كان
المكاتب ان تزوج امته لا
ولا يثبت لست بولاه تم نفسه
وتام في المجموع

قوله ولا يجمع الى حامله ان الحائض
من النكاح عمة اوجه النسب
والسبب والجمع وحق الغير الدين
فالنسب الامهات والبنات لا يثبت
والطهات والبنات والسبب الرضا
والهروية والجمع هو الجبوني الاخت
ومن في معناها والجمع بين اكثري
اربعة والتجريم لم يثبت في زوجة
غيره ومقتضى التحريم لم يثبت في
المحرمات والبنات سواء كانت
بنات او بملكه بجميعه ان ع

قوله ولا يجوز ان ينزع الرجل امره الى غيره بذلك فحق احكام النكاح والازواج من ثبوت المهر فذمة المولى وبقاء النكاح بعد الفتن
ودخول الطلاق عليها ومن ذلك اما اذا تزوجها متزوها من وطئها حراما على سبيل الاحتمال فيكون لاحتمال ان تكون حرة او معتقة
الغير وكذا لا يجوز للرجل ان يتزوج من يمكن منها شقها ولا المرأة ان تتزوج من يمكنه شقها منه وكذا اذا ملكه احدكما حيا
وابغضه بعد النكاح فسد النكاح وكذا اذا تزوج امرأته ثم استرها فسد النكاح بخلاف المازون والمردب والمكاتب فلا يفسد
2501 (208)

على الكتاب بمثل هدابة (ولا يجمع بين امرأتين لو كانت) اي لو فرخت
(كل واحدة منهما رجلا لم يجز له ان يتزوج بالآخرى) لان الجمع بينهما
ينقض الى القطعية ثم فرع على مفهوم الاصل المذكور بقوله (ولا باس ان
يجمع) الرجل (بين امرأة وابنة زوج كان لهما من قبل) لان امرأة الاب
لو ظهرت ذكر اجزأه التزوج بهذه البنت (ومن زنى بامرأة) او صنها الوصية
او ظهر اليه فرجها او نظرت الى فرجة بشهوة (حرمت عليه امها وابنها)
وان بعدنا وحرمت على ابيه وابنه وان بعدا وحده الشهوة في الشباب انتشار
الاكلة اوز ياتيه وفي الشيخ والفتن ميل القلب اوز ياتيه على ما حكى من
الاحتياطات كما في المحيط ثم الشهوة من احدهما كاذبة اذا كان الآخر محل الشهوة
كما في المضمرات فتهتافي (واذا طلق الرجل امرأته طلاقا بائنا لم يجز له ان
يتزوج بائنها) ونحوها مما لا يجوز الجمع بينهما (حتى تنقضي عدتها) بقاء
امر النكاح المانع من العقد قيد بالبائس لانه محل الخلاف بخلاف الرجعي
فانه لا يرفع النكاح اتفاقا (ولا يجوز ان يتزوج المولى امرأته ولا المرأة عبدا)
للإجماع على بطلانها نعم لو فطه المولى احتياطاً كان حلالاً (ويجوز تزويج
الكليات) اصطفاً اسرايلية او لا حرة او امه (ولا يجوز تزويج المجوسيات)
هناد النار (ولا الوثنيات) عباد الاصنام لانه لا كتاب لهم وقال صلى الله
عليه وسلم في مجوس هجر سنواهم سنة اهل الكتاب غير ناكحي نسايتهم ولا اكلي
ذبايتهم (ويجوز تزويج القبايل اذا كانوا بؤن من بني ويثرون بكتاب)
لانهم من اهل الكتاب (وان كانوا يفسدون الكواكب ولا كتاب لهم لم يجز
منكحتهم) لانهم مشركون قال في الفتاوى وهذا الذي ذكره هو الصحيح من
الذهب اما رواية الخلاف بين الامام وصاحبه فذا لئبناه على اشتباه حال
القبايل فوقع عند الامام انهم من اهل الكتاب يثرون الزبور ولا يصدون
الكواكب ولكنهم يعظمونها تعظيماً القبل في الاستقبال اليها ووقع عندهما
انهم يصدون الكواكب ولا كتاب لهم فصاروا كمدة الاوثان ولا خلاف في
الحقيقة بينهم لانهم ان كانوا قال الامام يجوز منكحتهم اتفاقاً وان كانوا
كافراً فلا يجوز اتفاقاً وحكم ذبايتهم على ذلك اهـ (ويجوز للمحرم والمحرمة)
بالجم أو العدة أو بهما (ان يتزوجا في حال الاحرام) لما روى انه صلى الله عليه

قوله النظر الى قطعية الرجوع
بان يتارقتها بطلاق

بطلان
في بيان حد الشهوة

تأوله ولا يطلق الا وكذا كل من كانت في
منها كالهمة والخاله وكذا ليس له
منه شرف في اربها سولها ويجوز ان
منه في الحياة فاحتها تحت بطاها
تحت الحبيس لان الامة لا فرائس لها
من كذا اختام والله يجوز له ان
من زوجها واذا جاز النكاح لم يجز له
ان يطلق الزوجة حتى يحرم امرأته بان
يسيرها او يفتقها او تزوجها وكذا
ديطاء الامة حتى يطلق الزوجة
ان تزوج امرأته في عدة حرة من طلاق
حتى لا يجز اجاماً وان من بائس
مكذبة عند الامام خلافه وان
منه حامل من زنى جاز عندنا
لاننا لا نرى بؤن ولا يصدوها حتى
نفق عليها وان مات امرأته مسلمة البنا
من دار الحرب مباحة جلا ان تتزوج
لا عدة عليها عند الامام خلافاً لها
2502

واما وطئ
فكانت بائنا
بذلك ان يمس
بخانه عندنا

وسلم تزوج بموئنة وهو محرم وما روى من قوله صلى الله عليه وسلم لا ينكح المحرم
ولا تنكح محمول على الوطئ كما في الهداية (وينقذ نكاح المرأة الحرة الباقية
العاقلة برضاها) فقط سواء بالشرع بنفسها أو وكلت غيرها (وإن لم ينفذ عليها ولو)
ولم يأذن به (عند أبي حنيفة بكرا كانت أو ثيبا) لتصرفها في خالص حقيها
وهي من أجله ولهذا كان لها التصرف في المال (وقالا لا ينقذ نكاح المرأة
الأبوى) قال الأسبغاني وعن أبي يوسف أنه رجع إلى قوله أبي حنيفة وهو
الصحيح وصرح في الهداية بأنه ظاهر الرواية ثم قال ويروى رجوع محمد
إلى قولهما وإخاؤه المجبوري والنسبي اه تصحيح قال في الهداية ثم في ظاهر
الرواية لا فرق بين الكفو وغيره لكن للولي الاختصاص في غير الكفو وعن أبي
حنيفة وأبي يوسف أنه لا يجوز في غير الكفو لأن كم من واقع لا يدفع أموقال في المبسوط
روى الحسن عن أبي حنيفة أن كان الزوج كفوا المأجوز النكاح وإن لم يكن كفوا
لها لا يجوز النكاح وهذا القول مختار صاحب خلاصة الفتاوى وقال هكذا كان
يفتي شمس الأئمة السرخسي كذا في غاية البيان وهو المختار للفتوى كما في الدر
(ولا يجوز للولي) مطلقا (أجبار البكر الباقية على النكاح) لا تقطاع الولاية بالبلوغ
(وإذا استأذنها) الولي الأقرب وهي تعلم الزوج (فسكتت أو ضحككت) غير
مستهنزة (فذلك إذن منها) دلالة لأنها تسعي من اظهار الرغبة لا من اظهار
الرد والضحك يدل على الرضا من السكوت لأنه يدل على الفرج والسرور
فيدنا الضحك بغير المستهنزة لأنها إذا ضحككت مستهنزة بما سمعت لا يكون
رضا قال في الغاية وذلك معروف بين الناس فلا يقدح في ضحك الفرج اه
وقيدنا الاستئذان بالولي وبالأقرب لأنه لو استأذنها اجبي أو ولي غيره
أولى منه لم يكن رضا حتى تتكلم كما في الهداية وقيدنا بكونها تعلم الزوج لأنها
لو لم تعلم الزوج لا يكون سكوتها رضا كما في الدر ولو زوجها في نفسها الخبر
فهو على ما ذكرنا لأن وجه الدلالة في السكوت لا يختلف ثم الخبر أن كان
فضوليا بشرط فيه العدد أو العدالة عند أبي حنيفة خلافا لها ولو كان
رسولا لا يشترط بالإجماع هداية (وإن ابت لم يزوجها) أي لم يجز له أن
يزوجها لعدم رضاها (وإذا استأذنت) الولي ولو الأقرب (الطيب فلا بد من
رضاها بالقبول) لأنها جربت الأمور ومارست الرجال فلا مانع من النطق

قوله وإذا استأذنها إلخ ولم يذكر النكاح
وذكر عن غيره فان بكت عند الاستئذان
لم يكن رضا لأنه دليل السخط والكره
ونفي القضا وقيل إذا بكت بلا صوت
لم يكن كراهة وإن كان مع صوت فلا
دليل لكراهة وقيل إن كانت الموضع
عذبة فهو صحيح وإن كانت طحة فهو
دليل لكراهة وقيل إن كانت باردة
فهو صحيح وإن كانت حارة فهو كراهة
والفقه هو الأول لأنه دليل الحزن على
مفارقة ابويها وأهلها وتمازجهم

قوله وهي تعلم الزوج إلخ وهي بشرط
ذكر المهر لها خلافا لمعظمهم والصحح أنه لا
يشترط تسمية المهر لها كإثبات الهداية
ومنها والصحح أن المهر لو إذا كان أبا
أو جدا فذكر الزوج يكفي أي يبدون المهر
أما إذا كان غيره فشرط تسمية المهر
أيضا وإن زوجها من غير كفو لا يكون
سكوتها رضا لأن الولي لا يملك تزويجها
من غير كفو اه

ولو قال الولي ليكون أريد أن الزوج
فلا فاقالت غيره أنه لم يكن أذنا ولو
زوجها رجلا لم يجزها فقالت لا يجز
أولى كان حارة وإن قالها أريد أن
أزوجها فلا فاقالتنا أو فلا حتى
جماعة فسكتت فبأنهم زوجها جاز
لأن السكوت دليل الرضا اه

البرق لا يستعمل الا وكذا لا يستعمل في الرجعة والقي في الاطلاق والبرق والاستيلاء والاولاء والنسب والحدود وفي نجات والفتن على
كرا والاف الحدود كما في الكفن وصورة المائل اذا دعي نكاحا او في عليه نكاحا في الرجعة اذا دعي او في عليه بعد الصلة انه راجعها
مكره الله وفي الاطلاق ادعي عليها او في عليه بعد المدة ثم قال اليها وانكر اللاحق وفي البرق ادعي على مجهول انه عليه الودي المجهول
فيه انه مولا وانكر اللاحق وفي الاول ادعي على مروي انه اعترف او في عليه وانكر (٢٦٠) وفي النسب ادعي على مجهول انه له في الاستيلاء
قول لوزنيس هو طول المدة

في حقها (واذا زالت بكارها بوثبة) أي نطفة (أو حبصة) مريبة (أو)
 حصول (جراحة) أو نفيس (فهي في حكم الابكار) في ان يسكونها رضاه
 لانها بكر حقيقة (وان زالت) بكارها (برتا فهي كذلك) أي في حكم الابكار
 (خذ أي ختيفة) فيكني بسكونها لان الناس يعرفونها بكارا فيصيونها بالنطق
 فتتبع نطفة كالأختفيل عليها مصالحها وقال لا يكتفي بسكونها لانها نيب
 حقيقة قال الأسيدي والصحيح قول الامام واعتمد النسق والمجوزي قال
 في الخلفاء والمخلاف فيما اذا لم ينصر النجور مادة لها ولم يبق عليها الحد حتى
 اذا اعتادت ذلك او اقيم عليها الحد يشترط نطقها بالاتفاق وهو الصحيح
 نصحه (اذا قال الزوج) لم أه الكرم (ثم لك النكاح فسكت وقالت) المرأة

لم قالوا لا قاله حلفت برئت
من نكلت لزمها النكاح في اصح

والله والى الخ اذا اجتمع وليان في رقة
مقة فترجع احدهما جاز سوا ايجاد
فمن اوضح مجلات المادية بنسبه
من فزعهما احدهما فانه لا يكون
اجازة الاخر وان كانت جازة من
من فجازت بولد فامضيه شت
منه منها وجاز ان ينفرد احدهما
وبحسب دون الاخر ٥٥

النكاح

من خيار البلوغ على الفور حتى علمت بالنكاح فسلكت عن رده بطلان حارها ولا يثبت الى اخرها المجلس قال في الهداية اذا بلغت
 الصغرة وقد علمت بالنكاح فسلكت فهو صحيح وان لم تعلم بالنكاح فلها الخيار حتى تعلم فتسلكت ان شرط العلم باصل النكاح وانه لا يثبت
 من غير اختيار لانه لم يثبت العلم بالخيار لانها تختار في المصاهرة الاحكام الشرعية والدار دار اسلام فلم تختار بالفساد
 بخلاف الفتنة فتختار بالجهل ويترفع في خيار البلوغ قضاء القام في قوله في خيار الفتى فان ادركت الصغرة وبلغها النكاح
 فاختارت نفسها لم تقع الفرقة الا بحكم الحاكم وخيار البلوغ يبطل بالسكوت ثم خيار الفتى يفسد بخيار البلوغ من اربعة
 اوجه يقع باختيارها من غير قضاء (٢٦١) القام ولا يبطل بالسكوت ويقهر على المجلس ولا يبطل بالجهل به كذا
 الوصيف الله ج

قوله قال في الهداية الى اخره الشرع اذا
 زوجها القام ثم بلغا فلا خيار
 لهما عندهما لان القام يلى عليها في
 الكمال والنكاح بسبب واحد فاسم الام
 وهذا اعتنا من العلم اذا كان وصي
 وعند محمد عقد الى كتم متاع عن عقد
 العلم الله ج

ثم الفرقة بخيار البلوغ ليست بطلان
 لانه لا يقع من الفتى وكذا بخيار الفتى
 بخلاف خيار الخلع لانه الزوج ملكه
 الطلاق فان مات احد لم يبدد البلوغ
 ورثه الاخر وكذا اذا مات بعد البلوغ
 قبل التفريق ثم اذا ادركت الصغرة
 واختارت الفرقة قبل الدخول فلا
 مهر لها وان كانت بعد الدخول
 فلها المهر وكذا الصغرة اذا اختارت
 قبل الدخول فله مهر عليم وليس
 في الصغرة فرقة تقع من قبل الزوج
 من غير مهر الا هذه المسئلة الله ج

قوله الذي اعتقها سواء كان ذكرا
 او انثى وعلى المتأققة احدى العصبات
 وهو اولى من ذوى الارحام الله ج

النكاح وان شاء فسح) لان ولاية غيرهما مقصورة لقصور شفقته فربما ينطرق
 خل فيتدارك بخيار الادراك قال في الهداية واطلاق الجواب في غير الاب
 واجد يتناول الام والقاضي وهو الصحيح من الرواية لقصور الراى في احدهما
 وتقصان المشقة في الاخره قيدنا بالكفو ومهر المثل لانه لو كان من غير
 كفو او بغير فاحش لا يصح اصلا كما في التنوير وغيره (ولا ولاية لاعد ولا
 صغير ولا مجنون) لعدم ولايتهم على انفسهم فالولى ان لا تثبت على غيرهم
 (ولا كافر على مسلمة) ولا مسلم على كافرة الا ان يكون سيدا او سلطانا
 والكافر ولاية على مثله اتفاقا (وقال ابو حنيفة يجوز لغير العصبات من
 الاقارب) كالام والجد والاخت والعم والخال والخالة وغيرهم من ذوى
 الارحام (التزويج) قال في الهداية مضاه عند عدم العصبات وهذا استحسن
 وقال محمد لا يثبت وهو القياس وهو رواية عن ابى حنيفة وقول ابى يوسف
 في ذلك مضطرب والاشهر انه مع محمد قلت قال في الكافي المجهور على ان
 ابا يوسف مع ابى حنيفة وقال في التبيين واو يوسف مع ابى حنيفة في اكثر
 الروايات وعلى الاستحسان مشى المحبوبي والنسفي وصدر الشريعة اه تصحيح
 (ومن لا ولى لها) عصة من جهة النسب (اذا زوجها مولاها الذي اعتقها
 جاز) لانه عصة من جهة السبب وهو آخر العصبات واذا عدم الاولياء فالولاية
 للامام لانه ولى من لا ولى له (واذا غاب الولي الاقرب غيبة منقطعة جاز لمن
 هو ابعد منه ان يزوج) لان هذه ولاية نظرية وليس من النظر التقويض الى من
 لا يتفق برأيه ففوضناه الى الابد وهو مقدم على السلطان كما اذا مات الاقرب
 ولو زوجها حيث هو نفذ فاجها عقد او لا نفذ لانها بمنزلة ولىين متساويين (والغيبه
 المنقطعة ان يكون) الولي (في بلد لا تصل اليه القوافل في السنة الامرة واحدة)
 قال في الصحيح ذكره في البنايع عن ابى شعاع وصححه وقال الاسيحاى ومتم
 من قدره عمدة السفر وهو الذى عليه الفتوى وفي الصغرى ذكر الفضلى انه يفتى
 بالشهور والصحيح بخلافه ايام وفي الهداية وهو اختيار بعض التأخرين وفي التبيين
 اكثر التأخرين منهم القاضي ابو على النسفي وسعد بن معاذ المروزي ومحمد بن
 مقاتل الرازى وابو جلى السخدي واو اليسر البزدوى والصدر الشهيد
 وتبعهم النسفي وقبل ان كان بحال يفوت الكفو المخاطب باستطلاع رأيه

قوله وقال
 هذا عند
 عدم
 العصبات
 وهو
 صحيح
 في اكثر
 الروايات
 وعلى
 الاستحسان
 مشى
 المحبوبي
 والنسفي
 وصدر
 الشريعة
 اه تصحيح

وهذا اقرب الى الحق ونسب هذا في النبايع لمحمد بن الفضل قال وقيل هو اقرب للصواب وقال المسرحي في اللبسوط هو الاصح قال الامام المحبوبي وعليه الاكثر وصدق مصدر الشريعة قلت وهذا اصح من تعحيح النباييع اهـ (والكفاءة في النكاح معتبرة بمنزلة جانب الرجل لان الشريعة تأتي ان تكون مفسوخة للخصيس فلا بد من اعتبارها بخلاف جانب المرأة لان الزوج مستغفر فلا يخطئه دعة للفراش (فاذا تزوجت المرأة غير كفوء لها (فلا ولي له) وهم هنا العصبية كما في التعحيح عن الخلاصة (ان يفرقوا بينهما) دفعا لمضرر العار عن تفسيره قال في التعحيح وهذا مالم تلد وهذا على ظاهر الرواية وعلى ما احتجاره المسرحي لا يصح الضد اصلا قال الاسيحاوي واذا زوجها احد الاولياء من غير كفوء لم يكن للباقيين حق الاعتراض عند ابي حنيفة وقال الاهم ذلك والتعحيح قول ابي حنيفة اهـ (والكفاءة تعتبر في النسب) لوقوع التباخر به فقرئش بعضهم الكفاءة لبعض وبقية العرب بعضهم اكفاء لبعض وليسوا بالكفاءة قرئش والهم ليسوا بالكفاءة للعرب وهم اكفاء لبعضهم والمعتبر فيهم الطرية والاحلام فلم ينسبه ليوثق ليس بكفوء لمن ابو هاشم او حرو من ابوه مسلم او حنيفة كفوء لداود ابو بن ولجوان فيهما كالاباء تمام النسب بالجد (و) تعتبر ايضا في (للدعين) فليس للمفاسق بكفوء للمصلحة او بنت الصالح قال في الهداية وهذا عند ابي حنيفة وابي يوسف وهو التعحيح لانه من اعلى الفاخر والمرأة تعتبر بفسق الزوج فوق ما تعتبر بفسق نسبه اهـ التعحيح (و) تعتبر لهن في (للال وهو ان يكون مالكا للمهر وللنفقة) قال في الهداية وهذا هو المعتبر في المهر الرواية والمراد من المهر قدر ما تعارفوا تجهله وعن ابي يوسف انه يعتبر القدرة على النفقة دون المهر واما الكفاءة في الفن فمعتبرة في قول ابي حنيفة ومحمد قلت وهذا بخلاف ظاهر الرواية قال الامام المحبوبي والقادر عليهما كثيرة لذا بما يؤيد هو التعحيح اهـ تعحيح (ويعتبر) الكفاءة ايضا (في الصلح) قال في المهداية وهذا عند ابي يوسف ومحمد وعن ابي حنيفة روايتان وعن ابي يوسف لا يعتبر الا ان يفتح كالحجاء والحاك وقال الزاهدي وعن ابي يوسف والظهر الروايتين عن ابي حنيفة لا يعتبر الا ان يفتح وذكر في شرح الطحاوي ان ارباب الصناعات المقارنة اكفاء بخلاف المتباعدة

وهذا مختار المحبوبي قال وخرقة خاتم او حزام او كلاس او دهاغ ليست بكفوة
 لطارا وراز او صراف وبه يفتى اه صحيح (واذا تزوجت المرأة) من كفوة
 (ونقصت من مهرها) اي مهر مطلقا (قللا ولله الاعراض عليها عند اي
 خيفة حتى يتم) الزوج (لها مهر مطلقا او يفارقها) وقالا ليس لهم ذلك عند الجمع
 عليه واعتمد الاجتهاد المحبوبي والتسني والموصلي وصدر الشريعة ~~في صحيح~~
 (واذا زوج الاب او الجد) عند فقد الاب (ابنته ونقص من مهرها) اي
 مهر ائتمارها او زوجها من غير كفوة (او زوج ابنته وزاد في مهر امرأته) عن
 مهر ائتمارها (بخاز ذلك عليهما) لان الاب كامل الزمى والشفقة فالظاهر انه
 لم يحط من المهر ولم يزد الا لشفقة زوجه على ذلك وكذلك الجد قال الاسيحاوي
 وهذا قول ابى حنيفة وقالا لا يجوز والصحيح قول الامام واختار المحبوبي
 والتسني وصدر الشريعة وغيرهم اه صحيح (ولا يجوز) ذلك القدر (لغير الاب
 والجد) اب الاب لقصان الشفقة في غيرهما فولا يثبت مفيدة بشرط النظر
 فيئد قوائمه بطل القدر (ويصح النكاح اذا سمي فيه مهر) ويلزم السمي
 اذا كان عشرة فاكتر (ويصح) النكاح ايضا (وان لم يسم فيه مهر) لانه
 واجب شرعا لظهور الشرف المحل فلا يحتاج الى ذكر في صحة النكاح وكذا بشرط
 ان لا مهر لها لما ينفق هدايه (وتقل للمهر عشرة دراهم) وزن سبعة مثاقيل
 سواء كانت مضروبة او غير مضروبة او ما قيمته عشرة دراهم يوم القدر
 (فان سمي اقل من عشرة فلها عشرة) بالوطى او اللوث وخمسة بالطلاق
 قبل الدخول (ومن سمي مهر عشرة فلزاد) اي فاكتر (فليبه السمي ان دخل)
 او خلا بها (خلوة صحيحة) او مات عنها او ماتت عند (لانه بالدخول ينطق
 تسليم المبدل وبه يأكد البدل باللوث بشبه النكاح واللفظ بانتهائه بشاكد
 ويتقرر بجميع مواجبه (وان طلقها قبل الدخول والخلوة فلها نصف السمي)
 ان كان السمي عشرة فاكتر والا كان لها خمسة كما مر (فان تزوجها ولم يسم
 لها مهر) اي سكت عن ذكر المهر (او تزوجها على ان لا مهر لها) اي بشرط
 ان لا مهر لها وهي مسئلة الفوضة (فلها مهر مطلقا ان دخل) او خلا بها
 او مات عنها او ماتت عنه كما مر لان المهر ابتداء حق الفرج فلا تملك فيه
 وانما يصير حقها حالة البقاء فتملك الامراء عنه (وان طلقها قبل الدخول)

والخلوة (بها فلها النعمة) وهي (ثلاثة اثواب) درع وخمار وملحفة (من كسوة مثلها) لكن لا تزداد على نصف مهر مثلها ولا تنقص عن خمسة دراهم قال في البنابيع وهي على اعتبار حال المرأة في اليسار والاعسار هذا هو الاصح وقال في الهداية قوله من كسوة مثلها اشارة الى انه يعتبر حالها وهو قول الكرخي في النعمة الواجبة لقيامها مقام مهر المثل والصحيح انه يعتبر حاله عملا بالنص وهو قوله تعالى وعلى الموسع قدره وعلى المقتر قدره ومثله في التحفة والمجتبي قلت تصحيح البنابيع اولى لاشارة الكتاب ولاتفاقهم على ان النعمة لا تزداد على نصف مهر المثل لانها خلفه ولا تنقص عن خمسة دراهم ولو اعتبر حاله لاقض هذا والنص الذي ذكر في النعمة قيل انه في المستحبة لطواهر النصوص وقامه في التصحيح (وان تزوج المسلم على خير او خيبر فالتكاح جائز) لما مر انه يصح من غير تسمية فمصادها اولى (ولها مهر مثلها) لانه لما سمي ما ليس بمال صار كانه سكت عن التسمية (وان تزوجها ولم ينسج لها مهرا ثم تراضيا على تسمية) بعد العقد او فرضها القاضي (فهي لها ان دخل بها او مات عنها) لصفة التسمية باتفاقهما على تعيين ما وجب بالعقد فتستقر بهذه الاشياء (وان طلقها قبل الدخول بها فلها النعمة) لان ما تراضيا عليه تعين للواجب بالعقد وهو مهر المثل ومهر المثل لا يتنصف فكذا ما نزل منزله (وان زاده في المهر بعد العقد) وقبلت المرأة (زمنه الزيادة) لتراضيا (وتسقط) الزيادة (بالطلاق قيل بالدخول) لانها لم تكن مسماة في اصل العقد والتشريف مختص بالمفروض في العقد وقال ابو يوسف تنصف مع الاصل لانها تلتحق باصل العقد (وان حطت) المرأة (عنه) اي الزوج (من مهرها) السمي في العقد ولو كله (صح الخط) لانه حقها بقله كما مر سواء قبل الزوج اولا ويرتد بالرد كما في البصر (واذا خلا الزوج بامرائه وليس هناك مانع من الوطء) حبي او شرعي (ثم طلقها فلها كمال المهر) لانها سلت البدن حيث رفعت الموانع وذلك وسعها فبتاكد حقها في البدن اعتبارا بالبيع هدايه (وان كان) مانع حبي بان كان (احدهما مريضا) مرضا يمنع الوطء او صغيرا لا يمكن معه الجماع او كان بينهما ثالث ولو تعلقا الواجب الا ان يكون صغيرا لا يغل الجماع او كانت رتقاء او قرناء او ذات عضلة (او) كان خلافه شرعي بان كان احدهما (صائما في رمضان) اخرج

هذا
في موانع الخلو الحية
والدعية

صوم غيره وهذا هو الاصح نص عليه في زاد الفقها والنيابيع والهداية نصح
 (او تحرم الفرض او نفل بحج او عمرة) لما يلزمه من الدم وفساد النسل والقضاء
 (او كانت حائضا فليست بخلوه صححة) لوجود احد الموانع المذكورة (واذا
 خلا المجبوب) وهو الذي استوصل ذكره وخصيته (بامراة) من غير مانع
 (فلها كال المهر عند ابي حنيفة) لانها انت باقصة ما في وسعها ولين في
 هذا العقد تسليم يري اكل من هذا فكان هو المستحق وقال لها نصف المهر
 لان عذره فوق عذر المريض قال في التصحیح والتصحیح قوله وشي عليه
 المحبوبي والتسني وغيرهما اه قيد بالمجبوب لان خلوة الخصي والعين توجب كال
 المهر اتفاقا (وتستحب التمة لكل مطلقة) دفعا لوحشة الفراق عنها
 (المطلقة واحدة وهي التي طلقها قبل الدخول ولم يسم لها مهورا) وهي
 المفوضة فان متعتها واجبة لانها بدل عن نصف مهر المثل كما مر وفي بعض
 النسخ وقد سمي لها مهورا قال في التصحیح هكذا وجد في كثير من النسخ
 ويتكلف في الجواب عنه وقال نجم الاثمة المكتوب في النسخ ولم يسم لها مهورا
 قال في الدراية ضبطه كذلك غير واحد وقد صححه ركن الاثمة الصباغی
 في شرحه لهذا الكتاب وكتب فوقه ونحوه وقدمه صح ثلاث مررات وأشار
 الى ان هذا من النساخ وقال في النبايع المذكور في الكتاب غلط من النسخ
 وقد زعم صحة هذه النسخة شيخ الاسلام ركن الاثمة الدامغانی ونجم الاثمة
 الحفصی فكتب اليهما ابو الرجا ان هذا خلاف المذكور في التفاسير والاصول
 والشروح فانه ذكر في الكشف وتفسير الحاكم وغيرهما ان التمة مستحبة للتي
 طلقها قبل الدخول وقد سمي لها مهورا وذكر في الاصل والاسبيحاني في
 موضعين وزاد الفصحاء وغيرهما انها يستحب لها التمة فلا يصح استنفاؤها
 من الاستحباب بخلاف المفوضة فانها مستثناة من الاستحباب بالوجوب فاستصوبا
 ذلك واتفقوا على ان المستثناة هي التي طلقها قبل الدخول ولم يسم لها مهورا
 (واذا زوج الرجل ابنته) او اخته (على ان يزوجه الرجل) الاخر (اخته او بنته
 فيكون) اي على ان يكون (احدا القعدين عوضا عن) العقد (الاخر) فالقعدان
 جائزان لان النكاح لا يبطل بالشرط الفاسد (ولكل واحدة منهما مهر مثلها)
 لفساد التسمية بما لا يصلح صداقا كما اذا سمي الخمر والخنزير ويسمي هذا نكاح

قوله وتستحب التمة الاثمة تفصيلنا
 برب الدين المطلقات اربع مطلقة
 الدخول ولم يسم لها مهورا
 لها التمة ومطلقة بعد الدخول
 يسم لها مهورا ذلك التمة مستحبة
 ومطلقة قبل الدخول وقد سمي لها مهورا
 هذه التمة لها مستحبة ومطلقة بعد الدخول
 وقد سمي لها مهورا فلا تجب ولا تستحب
 لها تمة اه

قوله المفوضة بكسر الواو من زوجة
 نفسها بلا مهر وبفتح الواو من
 زوجت بلا مهر اه

قول على خدمته إلا لأن الخدمة ليست بحال لعدم تسليم الرقبة بخلاف العبد فان
خدمته مال فلذا جاز وما تعلّم القرآن فلا نذر واجب فتعليمه لا يهيء أن
يكون مبررا ولا يجوز أن يكون المحبس إلا مالا لأن المخرج إنما هو الابتقاء
بالمال قال تعالى وأحل لكم ماوراء ذلكم أن تبضعوا بأموالكم والتعليم ليس بحال
وقد روي في البخاري من أنه عليه السلام رزق رجلا على تعليم مائة من النخيل
فهو خصه بغير بدل بل أن عليه السلام سأل عما يدفونها من المال فلما لم يكن عنده
مال خصه بهذا (٢٦٦) فليخصه

قوله على خدمته الخ قيد بالخزنة لانه لو
تزوج على سكنى مان او كوي وابنة
او الخ الخ عليها او الخ ان تزوج ارضه
وتخود لك من منافع الاعيان من
معلومه تحت التسمية لان خدمته
المنافع مال او الحق به المكان الحاجة
كذا في الينا بيع

قوله ولا يجوز الخ لقوله عليه السلام اجماع
عهد فترفع بطراز من هؤلاء فهو ما هر
اي ذاتي وكذا المكاتب والمدرّب والمؤدّب
لا يجوز لهم التزويج الا باذن المولى
اما المكاتب فلا بد انك المجع عنه انما هو
في حق الكسب وذلك لا يتناول النكاح
واما المدرّب وكذا المؤدّب وعلم الاربعة
اللبعض كما المكاتب وكذا المدرّب ولم الاربعة
والكاتبه فان تزويج من هؤلاء
بغير اذن المولى وقف على اجازته
وقوله الا باذن يتناول من فانما اذن
معبود من يزوج لم يجوز ان يتزوج
بدونك الا اذن الامر طاعة لان الامر
لا يقتضي التكرار فان اذن لم ان يتزوج
فهو على النكاح الصحيح والفاسد عند
الايام وعندهما على الصحيح لا غير فلو تزويج
نكاحا فاسدا فلم ان يتزوج صحيحا جديدا
عندها وعنده لا يجوز لاستنشاء الامر
مخالفة ايضا اذا دخل بالملكوت فاسدا
بان تزويجا بغير شهود او معتده
فالمرء عليه يواخذ به في الحال وسواء
فيه عنده وعندهما يواخذ به بعد الفسخ
وعلا هذا لو صلح رجل لا يتزوج لا
يجوز بالفاسد عندها وعنده يجوز
به وقيل يفرق اليدين الى الجوارح اما
لان الالمام مبني على الفرق بين

21

الا بالقيمة فصارت القيمة اصلا في حق الایفاء والوسط اصل تسمية فقير
 بينهما هداية (ولو تزوجها على ثوب غير موصوف فلها مهر مثلها) قال في
 الهداية مضاف ذكر الثوب ولم يزد عليه ووجهه ان هذه جهالة الجنس اذ
 الثياب اجناس ولو سمي جنسا بان قال هروى تصح التسمية ويخير الزوج
 لما بينا وكذا اذا سمي جنسه دون صفته وان سمي جنسه وصفته لا يخبر لان
 الموصوف منها ثبت في الذمة ثبوتها (ونكاح المتعة) وهو ان يقول
 لامرأة اتمت بك ~~هكذا~~ مدة ~~بكذا~~ من المال (و) النكاح (الموقت) وهو ان
 يتزوج امرأة عشرة ايام مثلا (باطل) اما الاول فبالاجماع واما الثاني فقال
 زفر هو صحيح لازم لان النكاح لا يبطل بالشروط الفاسدة ولنا انه اتى بمعنى
 المتعة والبرة في العقود للمعاني ولا فرق بين ما اذا طالت مدة التاقيت او
 قصرت لان التاقيت هو المعين لجهة المتعة وقد وجد هداية (وتزويج العبد
 والامة) اي تزويج الفضولي لهما (بغير اذن مولاها موقوف) على ايجازته
 (فان اجازه المولى جاز) العقد (وان رده بطل) وليس هذا بتكرار لقوله
 ولا يجوز نكاح العبد والامة الا باذن مولاها المار لان ذاك فيما اذا باشر
 العقد بانفسهما وهنا بمباشرة الفضولي كما يدل لذلك قوله (وكذلك) اي يكون
 التزويج موقوفا على رضاه الاصيل (لو زوج رجل) فضولى (امرأة بغير
 رضاها) اي اذنها (او) زوج (رجلا بغير رضاه) لانه تصرف في حق الغير
 فلا ينفذ الا برضاه وقد مر في البيوع توقف عقود كلها ان لها مجز وقت
 العقد والا تبطل (ويجوز لابن الم ان يزوج بنت عمه) الصغيرة (من نفسه)
 اذا كانت الولاية له فيكون اصيلا من جانب وليا من آخر وكذا لو كانت
 كبيرة واذنت له ان يزوجه من نفسه (واذا اذنت المرأة لرجل ان يزوجه
 من نفسه) او ممن يتولى تزويجه او ممن وكله ان يزوجه منها (فقد) الرجل
 عقدها حسبما اذنت له (بمحضرة شاهدين جاز) العقد ويكون وكلا من
 جانب واصيلا او وليا او ~~وكيلا~~ من آخر وقد يكون وليا من
 الجانبين كان يزوج بنه من ابن اخيه قال في الهداية واذا تولى طرفيه فقوله
 زوجت يتضمن الشطرين ولا يحتاج الى القبول اه (واذا ضمن الولي) اي ولي
 الزوجة وكذا وكيلها (المهر) لها (صح ضمائه) لانه من اهل الالتزام والولي

والوكيل في النكاح سفير وممير ولذا ترجع حقوقه الى الاميل (وللرأة الخيار في مطالبة زوجها او وليها) اعتبارا بشار الكفالات ويرجع الولي اذا ادى على الزوج ان كان باعمره كما هو الرسم في الكفالة هداية (واذا فرق القاضي بين الزوجين في النكاح الفاسد) وهو الذي فقد شرط من شروط الصحة كعدم الشهود وكان التفريق (قبل الدخول) بها (فلا مهر لها) لان النكاح الفاسد لا حكم له قبل الدخول (وكذلك بعد الخلوة) لفسادها بفساد النكاح لان الخلوة فيه لا يثبت بها التمكن فلا تنضم مقام الوطى (وان دخل بها فلها مهر مطلقا) لان الوطى في دار الاسلام فلا يخلو عن عقر بالفتح اى حد زاجر او عقر بالضم اى مهر جابر وقد سقط الحد بشبهة العقد فيجب مهر المثل ولكن (لا يزداد على المسمى) رضاها به (وعليها العدة) الحاقا للشبهة بالحقيقة في موضع الاحتياط ونحزنا عن اشتباه النسب ويعتبر ابتداؤها من وقت التفريق لا من آخر الوطى هو الصحيح لانها تجب باعتبار شبهة النكاح ورفضها بالتفريق هداية (ويثبت نسب ولدها) لان النسب يحتاط في اثباته صيانة للولد عن الضياع قال في الهداية ونعتبر مدة النسب من وقت الدخول عند محمد وعليه الفتوى اه ومثله في قاضي خان (ومهر مطلقا يعتبر باخوانها وعماتها وبنات عمها) لانهم قوم ابيها والانسان من جنس قوم ابيه (ولا يعتبر باسمها وخالتها اذا لم يكونا من قبيلتها) لان المهر يختلف بشرف القسب والنسب يعتبر من جانب الاب فان كانت الام من قوم الاب بان كانت بنت عمه اعتبر بمهرها لانها من قوم ابيها (ويعتبر في مهر المثل ان تساوى المرأة في السن والجمال والمال والعقل والبلد والدين والعصر) وبكارة وثبوتة وعلما وادبا وحسن خلق لان مهر المثل يختلف باختلاف هذه الاوصاف وهذا في الحرية واما الامة فقدر الرغبة فيها كما في الفتح (ويجوز للمحر (تزوج الامة) الرقيقة (مسلة كانت او كابية) ولو مع طول الحرية (ولا يجوز ان يتزوج امة على حرية) ولو برضاها لقوله صلى الله عليه وسلم لا تنكح الامة على الحرية هداية وكذا في عدتها ولو من بائن (ويجوز تزويج الحرية عليها) اى الامة لقوله صلى الله عليه وسلم وتنكح الحرية على الامة ولانها من المحلات في جميع الحالات هداية (وللمحر ان يتزوج اربعا من الحرار والاماء وليس له ان يتزوج اكثر من ذلك) وله التسرى بما شاء من الاماء (ولا يتزوج

قوله مع طول الحرية اى القعدة على
نكحها من المهر والنفقة ونحوها

قوله حول اى سنة شمسية وفي الهداية قرينة
وهذا الصحيح فالسنة ثلاثية وحجة
وتكون يوما والفرق ثلاثية واربعه
وخصه يوما وابتدأوها من وقت الترافع
عند الحاكم ويجيب عليه ايام الحين ورمضان
ولا يجيب عليه مريض ولا مريضه لانه

السنة قد تخلو عنها بمجلة في الاول الله ع

قوله وبطل نكاح الاضحية ولو دخل بها فلها تمام المهر مثلها بالقام بلوغ
على قياس قوله الامام وعلى قولها لها مهر مثلها لا يتجاوز به حقها من
المسمى الله ع

وفي المتن رجل له اربع نسوة فقالت
اجديهن ليس لي ان يتزوج مكانها
اخرى حتى يايتها خير موتها او يتزوج
من المسمى مالا يبعث مثلها الى
ذلك المصدا وان طلق المفقودة
لم يكن له ان يتزوج مكانها اخرى
حتى يايتها خير موتها او حتى يعلم
ان عدتها قد انقضت ولا يعلم
ذلك الا بقولها او يتزوج من
الايس فيشترى بها ثلاث اشهر
ثم يتزوج الله ع

قوله وان تزوجت الا وكذا المهر وانما
خصه الامة بناء على شئ الخياط
قال الخنثى والمهر ثوبه للسيد
اذا اجات النكاح اعتقها اولاد
وهو حاصل الدخول قبل الصفاق
او بعده واي لم يجز حتى اعتقها
جان العقد فان دخل بها قبل الصفاق
فالمهر للسيد وان كان للدخول
بعد الصفاق فلها المهر الله ع

قوله وعندنا ان يعنى يقسم المسمى
على قدر مهر مثلها فما اصاب التي
حل له نكاحها لزم وما اصاب الاخر
بطل وهو مسمى لكل واحدة مهر او مهر
قوله وان كان الا وعندنا قولها الى
واذا تزوج امرأة بشئ منها بكم
شابة جميلة فوجدها بشيا عجوزا
عجيا فخرسوها ذات قرعة لها شئ
ما لم يعقل زايلا ولها ما سأل فانه
لا خيار له كذا في المهرسود ولو كان
ان يتزوج شابة فزوجه عجوزا عجا جاز
عند الامام خلافا لارتماه في

قوله حينما هو الذي لا تنشر الت
ومثله الطاريف المجبة وكان مشد
بعد هذا المجبة وهو الذي اذا حدث
المرأة انزل قبل ان تخطا لها ومثا
المسحور وهو المفقود والحكم غير
ما ذكره الكتاب ولو لو رجل الذي ان
لا يمكنه ادخالها في الفرع ليس لزوجه
حق المطالبة بالفرع في الا بالتمتع
الله ع

الصد اكثر من اثنتين) مطلقا لان الرق منصف وممنوع عليه التمسرى لانه
لا يملك (فان طلق الحرا حتى الاربع) ولو (طلاقا تام لم يجوز له ان يتزوج رابعة
حتى تنقضي عدتها) لان نكاحها باق من وجه بقاء بعض الاحكام بخلاف ما
اذا ماتت فانه يجوز له لا تقطاع النكاح بالكلية (واذا زوج الامة مولاها)
او تزوجت باذنه (ثم اعتقت فلها الخيار) بين القرار والقرار (حرا صكبان
زوجها او عبدا) دفعا لزيادة الملك عليها بطليقة نالته (وكذلك) حكم (المكتبة)
لوجود العلة فيها وهي زيادة الملك عليها وبقتصر خيارها على مجلس علمها بالعقد
اذا كانت تعلم ان لها الخيار فان علمت بالعقد ولم تعلم بالخيار لم علمت به في مجلس آخر
فلها الخيار في ذلك المجلس (وان تزوجت لمة بغير اذن مولاها ثم اعتقت صح
النكاح) لانها من اهل البصارة وامتناع النفوذ لحق المولى وقد زال (ولا
خيار لها) لان النفوذ بعد العقد فلا يتحقق زيادة الملك عليها (ومن تزوج
امراة ثنتين في عقد واحد) وكانت (احداهما لا يحمل له نكاحها) بان كانت
محرمه له او ذات زوج او وثنية (صح نكاح التي يحمل له) (نكاحها وبطل
نكاح الاخرى) لان البطل في احداهما فيقتصر عليها بخلاف ما اذا جمع
بين حر وعبد في البيع لانه يبطل بالشروط الفاسدة بخلاف النكاح ثم جميع
المسمى للتي تحمل له عند ابى حنيفة وعندهما يقسم على مهر مثلها هداية (وان
كان بالزوجة عيب) كجنون او جزام او برص او رتق او قرن (فلا خيار
لزوجها) لما فيه من الضرر بها بابطال حقها ودفع ضرر الزوج يمكن بالطلاق
او بنكاح اخرى (وكذا اذا كان بالزوج) عيب (جنون او جزام او برص فلا
خيار للمرأة عند ابى حنيفة وابى يوسف) لان المستحق على الزوج تصحيح مهرها
بوطنه اياها وهذا موجود وقال محمد لها الخيار دفعا للضرر عنها كما في الجب
والعنة قال في الصحيح والصحيح قول ابى حنيفة وابى يوسف ومثي عليه
الامام المحبوبي والسنن والموصل وصدر الشريعة اه (وان كان) الزوج عتينا
وهو من لا يصل الى النساء او يصل الى الشيب دون الابكار او يصل الى بعض
النساء دون بعض فهو عتني في حق من لا يصل اليها فاذا رفضه الى الحاكم
(اجله الحاكم) المولى (حولا) تاما لاشتماله على الفصول الاربعة (فان وصل
اليها) مرة في ذلك الحول فيها (والافرق) القاضي (بينهما ان طلبت المرأة

قوله من لان حقها من وليس لها غيرها

ثم اذا اجل سنة وتزافا بعد ذلك الى القامي وادعت انه لم يصل اليها وقال هو قد وطئها فظن اليها النساء فان ظن انها بكر
فالقول قولها وخبرته ويحتمل فيها شهادة واحدة لعدم التثنية او ثبوت واحد وان قلنا انها شيب فالقول قول مع اليمين
فان نكل عن اليمين خيست لتأكدها بالكلول وان حلف لا تخبر وان كانت شيبه في الاصل فالقول قول مع عينة وان شك
النساء في امرها فانها توثر حتى يتولد على الجدار فان رمت به عليه فهي بكر والا فهي شيب وقيل تحصى بيضة الذكر
فان وسقتها فهي شيب والا فهي بكر ثم اذا ثبت انه لم يصل اليها باعترافه او بظهوره البكارة فان القامي يخبرها فانه
اختارت المقام معه بطل حقها ولم يكن لها خيار بعد ذلك (٢٧٠) ايلا ولا خصوصية في هذا النكاح لانها رجمت

بطلان حقها
فان طلبت
الفرقة فري
القاضي فيها
وهذه الفرقة
لا تقع الا من
الحاكم والتجيز
لا يقصر على
المجلس في
ظاهر الرواية
اخذ

ذلك) وابي الزوج الطلاق قال في الصحيح فلو مرض احدهما مرضا
لا يستطيع معه الجماع عن محمد لا يصب الشهر وما دونه بحسب وهو اصح
الا فاول ولو تزوج امرأة تعلم حاله مع التي قبلها الصحيح ان لها حق الخصوصية
ا(و) هذه (الفرقة تطلقه) لانها بسبب من جهة الزوج (بأنه) لان مشروعيتهما
لتمك نفسها ولا تمك نفسها بالزخمة (ولها كمال المهران كان قد خلا بها)
خلوة صحيحة لان خلوة العنين صحيحة يجب بها الزدة وان زوجها بعد ذلك
او تزوجه وهي تعلم انه عنين فلا خيار لها وان كان عنيئا وهي رتقاء لم
يكن لها خيار كما في الجوهرة (وان كان) الزوج (محبوبا) او مقطوع الذكر
فقط وطلبت المرأة الفرقة (فرق القاضي بينهما في الحال ولم يؤجله) لعدم
القائده فيه (والخصي) وهو الذي سلت خصيتاه وبقيت آلتة اذا كانت
لا تنتشر آلتة (يؤجل كما يؤجل العنين) لاحتمال الانتشار والوصول
(واذا سلت المرأة وزوجها كافر) وهو يعقل الاسلام (عرض عليه

القاضي الاسلام فان اسلم فهي امراته) لعدم النفا في (وان ابي الاسلام
فرق) القاضي (بينهما) لعدم جواز بقاء السلة تحت الكافر (وكان
ذلك التفرق طلاقا باننا عند ابي حنيفة ومحمد) وقال ابو يوسف هي فرقة
من غير طلاق والصحيح قولهما ومشي عليه المحبوني والتسني والموصلي وصدر
الشريعة اه صحيح قيدنا بالذي يعقل الاسلام لانه لو لم يعقل لصفه او
جنونه عرض الاسلام على ابويه فان اسلم احدهما والا فرق بينهما

(وان اسلم الزوج ونحته مجوسية عرض) القاضي (عليها الاسلام فان اسلمت
فهي امراته وان ابنت) عن الاسلام (فرق القاضي بينهما) لان نكاح
المجوسية حرام ابتداء وبقاء (ولم تكن) هذه (الفرقة طلاقا) لان الفرقة بسبب
من قبلها والمرأة ليست باهل للطلاق (فان كان) الزوج (قد دخل بها فلها

المهر) المسمى لتأكد بالدخول فلا يسقط بعده بالفرقة (وان لم يكن دخل
بها فلا مهر لها) لان الفرقة جاءت من قبلها قبل الدخول بها (واذا اسلمت
المرأة في دار الحرب لم تقع الفرقة عليها) بمجرد الاسلام بل (حق) تنقضي
عذتها بان (تحيض ثلاث حيض) ان كانت من ذوات الحيض او غضي
ثلاثة اشهر ان كانت من ذوات الاشهر او نضع جملها ان كانت حاملا وذلك

لان اسلامه مرجو والعرض عليه متمذر فنزل منزلة الطلاق الرجعي (فاذا)
 انقضت عدتها بان (حاضت) ثلاث حيض أو مضت اشهرها أو وضعت
 حملها (بانت من زوجها) ولا فرق في ذلك بين المدخولة وغيرها ثم ان
 كانت الفرقة قبل الدخول فلا عدة عليها اتساقا وان كانت بعده فكذلك
 عند أبي حنيفة وعندهما لا بد لها من عدة اخرى ونعامة في معراج الدراية
 (واذا اسلم زوج الكاكية فهما على نكاحهما) لانه يصح النكاح بينهما ابتداء
 فبقاء اولي (واذا خرج احد الزوجين البنا) اي الى دار الاسلام (من دار
 الحرب مسلما وقعت البينة) بينهما لتباين الدار (و) كذلك ان سبي احدهما
 وقعت البينة (بينهما لما قلنا) وان سببا معا لم تقع البينة (بينهما لعدم
 تباين الدار وانما حدث الزق وهو غير مناف للنكاح) (واذا خرجت المرأة البنا
 مهاجرة) لدار الكفر (جاز ان تزوج حالا ولا عدة عليها عند أبي حنيفة)
 لقوله تعالى ولا تمسكوا بعصم الكوافر وفي لزوم للعدة عليها تمسك بعصمه
 وقال عليها العدة لان الفرقة وقعت بعد الدخول بدار الاسلام قال في الصحيح
 والصحيح قوله واعتمده المحبوبي والنسفي والموصلي وصدر الشريعة اه (وان
 كانت) المهاجرة (حاملًا لم تزوج حتى تضع حملها) لان الحمل ثابت النسب
 فممنع صحة النكاح قال في الهداية وهن ابى حنيفة انه يصح النكاح ولا يقر بها
 زوجها حتى تضع كما في الحبلى من الزنا قال الاسيوطي والصحيح الاول
 (واذا ارتد أحد الزوجين عن الاسلام) والبيان بآفة تعالى (وقعت الفرقة
 بينهما بغير طلاق) قال في الهداية وهذا عند أبي حنيفة وابن يوسف وقال
 محمد ان كانت الردة من الزوج فهي فرقة طلاق واعتمد قولهما بالمحبوبي
 والنسفي والموصلي وصدر الشريعة اه (فان كان الزوج هو المرتد) كان قد (دخل
 بها فلها كمال المهر) لانه قد استقر بالدخول (وان كان لم يدخل بها) بمدة
 (فلها نصف المهر) لانها فرقة حصلت من الزوج قبيل الدخول وهي
 منصفة (وان كانت المرأة هي المرتدة) وكانت الردة (قبيل الدخول فلا مهر
 لها) لانها منعت المقود عليه بالارتداد فصارت كالبائع اذا ائلف المبيع
 قبل القبض (واذا كانت الردة بعد الدخول) بها (فلها المهر) كاملا ظاهرا
 ان الدخول في دار الاسلام لا يخلو عن عقرا وعقرا (وان ارتد امرا) اولم يعلم

السبق (واسلامها) كذلك (فهما على نكاحهما) استحساناً لعدم اختلاف دينهما (ولا يجوز ان يتزوج) الرجل (المرد) امرأة (مسلمة ولا كافرة ولا ولامرتدة) لانه مستحق للقتل والامهال انما هو ضرورة التأمل (وكذلك المرتدة لا يتزوجها) اي لا يجوز ان يتزوجها (مسلم ولا كافر ولامرتد) لانها محبوسة للقتل (وان كان احدا الزوجين مسلماً فالولد على دينه) لان في ذلك نظر الولد والاسلام بطو ولا بطلا عليه (وكذلك ان اسلم احدهما وله ولد صغير) او محنون (صار ولده مسلماً باسلامه) لما قلنا (وان كان احد الابوين كاثيلاً) كان (الاخر محسباً) او وثياً او نجوياً (فالولد كاثيلاً) لان فيه نوع نظر لانه اقرب الى الاسلام في الاحكام كحل مناسكته ودينه (واذا تزوج الكافر بغير شهود او في عدة كافر وذلك في دينهم جائز ثم اسلم اقرأ عليه) قال في زاد الفضا اما قوله في عدة كافر فهو قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد وزفر لا يقرآن عليه والصحيح قول الامام واعتمده المحسبي التوفي والموصلي وصدر الشريعة اه تصح قيد بعدة الكافر لانه لو كانت من مسلم فرق بينهما لان المسلم يعتقد العدة بخلاف الكافر (واذا تزوج المحسبي امه او ابنته) او غيرها ممن لا يحل نكاحها (ثم اسلم) او احدهما او ترافعا البنا وهما على الكفر (فرق بينهما) لعدم المحلية للمحرمة وما يرجع الى المحل يستوى فيه الابتداء والبقاء بخلاف ما مر درر (واذا كان لرجل امرأتان حران) او امثان (فقطعه ان يعدل بينهما في القسم) في البيوت والملبوس والمأكول والخصبة (بكرين كانتا وبعثتين او) كانت (احداهما بكر او الاخرى ثيباً) لقول النبي صلى الله عليه وسلم من كانت له امرأتان ومال الى احدهما في القسم جاء يوم القيامة وشقه مائل ولا فضل فيما رويناه والقديمة والجديدة سواء لاطلاق ما رويناه ولان القسم من حقوق النكاح ولا تفاوت بينهما في ذلك والاختيار في مقدار الدور الى الزوج لان المستحق هو النسوية دون طرفها والنسوية المستحقة في البيوت لا في المجامعة لانها تبني على النشاط هداية (وان كانت احدهما حرة و) كانت (الاخرى امة فللمرة) اي كان عليه الطرة (الثلاثان من القسم و) كان (للأمة الثالث) بذلك ورد الاثر ولان حل الأمة اقصى من حل الحرة فلا بد من اظهار التفضيل في الحقوق والمكانة

بطل
في بيان حكم القسم
بين الزوجات

والمدبرة وام الولد بمقتلة الامة لان الرق فيه قائم (ولاحق لهن) اى الزوجات
 (فى القسم حلفة الفرج) دفعا للفرج (فيسافر الزوج بمن شاء منهن) لان
 له ان لا يتخيب واحدة منهن فكلن له ان يسافر بواحدة منهن (و) لكن
 (الاولى ان يفرع بينهما) تطيبا لظاهرهن (فيسافر بمن خرجت فرعتها)
 ولا يحجب عليه ليل سفرها ولكن يستقبل الطل بينهما (واذا رضى احد
 الزوجين بترك قسمها) بالكسر فونها (لصاحبها جاز) لانه حقها (ولها
 ان ترجع فى ذلك) لانها اسقطت حقها لم يجب بمدة فلا يسقط هداية
 (كتاب الرضاع) مناسبتة للنكاح ظاهرة وهو بالفتح والكسر لغة المص
 وشرعا مص لبن ادمية فى وقت مخصوص و (قليل الرضاع وكثيره) فى
 الحكم (سواء اذا حصل) ذلك (فى مدة الرضاع نطق به التهريم) لقوله
 تعالى وامها نكح اللاتي ارضعنكم الا به وقوله عليه الصلاة والسلام يحرم من
 الرضاع ما يحرم من النسب من غير فصل هداية (ومدة الرضاع عند ابى
 حنيفة ثلاثون شهرا) لان الله تعالى ذكر شيئين وضرب لهما مدة
 فكانت لكل واحد منهما بكمالها كالا لاجل المضروب للدينين الا انه قام
 للنقص فى احدهما فى الثانى على ظاهره هداية ومضى على قوله المحبوس
 والنسب كما فى الصحيح وفى الجوهره وعليه الفتوى (وقالا ستان) لان ادنى
 مدة الحمل ستة اشهر ففى لفصل حولان قال فى الفتح وهو الاصح وفى
 الصحيح من الصيون وبقولهما نأخذ للفتوى وهذا اول لانه اجبب فى شرح
 الهداية عما يستدل به على الزيادة على ستين وبعد الجواب قال فكان الاصح
 قولهما وهو مختار الطحاوى اه ثم اختلف فى التهريم اما لزوم اجرة الرضاع
 المطلقة فتقدر بالحولين بالا جاع كما فى الدر (فاذا مضت مدة الرضاع) على
 اطلاق (لم ينطق بالرضاع تحريم) ولو لم يعظم كما انه يثبت فى المدة ولو بعد
 القطام والاستفتاء بالطعام على الذهب كما فى البحر وفى الهداية ولا يضرب
 القطلم قبل المدة الا فى رواية عن الامام اذا استغنى عنه اه (ويحرم من
 الرضاع ما يحرم من النسب) للحديث المار (الا ليم اخيه) او اخيه (من
 الرضاع فانه يجوز ان يترجى وجهها ولا يجوز) له (ان يتزوج ام اخيه) او اخيه
 (من النسب) لانها تكون ابه او موطوءة ليه بخلاف الرضاع (و) الا

في بيان احكام الرضاع

(أخت ابنه من الرضاع) فانه (يجوز) له (ان يتزوجها ولا يجوز) له (ان
 يتزوج أخت ابنه من النسب) لأنها تكون بنته أو بيبته بخلاف الرضاع (وامرأة
 ابنه من الرضاع لا يجوز) له (ان يتزوجها كما لا يجوز) له (ان يتزوج امرأة
 ابنه من النسب) وذكر الاصلاب في النص لا سقاط اعتبار التبن (ولبن
 الفحل) أي الرجل من زوجته المرضعة اذا كان لبنها منه (ينطلق به التحريم
 وهو ان ترضع المرأة صبية فتعصر هذه الصبية على زوجها) أي زوج المرضعة
 (وعلى أبائه وأبنائه ويصير الزوج الذي نزل منه اللبن) وذلك بالولادة منه
 (أما للرضعة) بالفتح أي الصبية كما أن المرضعة بالكسر ام لها قيد بالذي نزل
 منه اللبن لأنه اذا لم يكن اللبن منه بأن تزوجت ذات لبن رجلا فارضعت صبية
 فانه لا يكون ولدا له من الرضاع بل يكون ربيبا له من الرضاع وابنا لصاحب
 اللبن (ويجوز ان يتزوج الرجل باخت اخيه من الرضاع كما يجوز ان يتزوج
 باخت اخيه من النسب وذلك مثل الاخ من الاب اذا كان له أخت من امه جاز
 لاخيه من ابيه ان يتزوجها) لأنه لا قرابة بينهما (وكل صبيين اجتماعا على
 ثدي واحد) بأن رضعا منه وان اختلف الزمن والاب (لم يجز لاحدهما ان
 يتزوج بالآخرى) لانهما اخوان (ولا يجوز ان تزوج المرضعة) بفتح الضاد
 والرفع على الفاعلية أي الصبية (احدا) بالنصب على المفعولية وفي بعض
 النسخ يتزوج المرضعة احد بالرفع (من ولد التي ارضعتها) لانهم اخوتها (ولا
 ولد ولدها) لانهم اولاد اخوتها وقد اختلف في اعراب قوله ولد ولدها
 فبعضهم رفعه وبعضهم نصبه وكان شيخ الاسلام الحارثي يقول يجوز فيه الحركات
 الثلاث اما الرفع فقطعا على احد واما النصب فقطعا على المرضعة واما الجر
 فقطعا على ولد والرفع اظهر كذا في التصحيح (ولا يتزوج الصبي الرضع
 أخت الزوج) أي زوج المرضعة (لأنها) أي أخت الزوج (عنته من الرضاع)
 لان الزوج ابوه من الرضاع كما مر (واذا اختلط اللبن بالماء واللبن هو الغالب)
 على الماء (ينطلق به التحريم وان غلب الماء) على اللبن (لم يتعلق به التحريم)
 لان المخلوب غير موجود حكما (واذا اختلط) اللبن (بالطعام لم يتعلق به
 التحريم وان كان اللبن غالبا) على الطعام (عند أبي حنيفة) قال في البداية
 وقالا اذا كان اللبن غالبا تطلق به التحريم وقولهما رقية اذا لم ينصب النار حتى

لو طبخ بها لا ينطق به التحريم في قولهم جيبا ولا يعتبر بتقاطر اللبن من الطعم
عنده وهو الصحيح وقال قاضي خان انه الاصح وهذا احتراز عن قول من قال
من المشايخ ان عدم اثبات الحرمة عنده اذا لم يكن متقاطرا عند رفع اللقمة
اما معه فيهرم اتفاقا وقد روي عن ابي امامة ومشي على قوله المحبوبي والنسفي
وصدر الشريعة كذا في التصحيح (واذا اختلط) اللبن (بالدواء) (كان
(لبن هو الفالب تعلق به التحريم) لان اللبن بقي مقصودا فيه اذا الدواء

لتقويته على الوصول هداية (واذا حلب اللبن من المرأة بعد موتها فاورجر
به الصبي) اي صب في حلقه ووصل الى جوفه (تعلق به التحريم) (لحصول
معنى الرضاع لان اللبن بعد الموت على ما كان قبله (واذا اختلط اللبن) من

المرأة (بلبن الشاة واللبن) من المرأة (هو الفالب تعلق به التحريم وان حلب لبن

الشاة لم يتعلق به التحريم) اعتبارا للفالب كما في الماء (واذا اختلط لبن

امرأتين تعلق التحريم باكثرهما عند ابي يوسف) لان الكل صار شيئا واحدا

فيجعل الاقل تبعا للاكثر في بناء الحكم عليه (وقال محمد يتعلق بهما) لان

الجنس لا يفتل بالجنس فان الشيء لا يصير مستهلكا في جنسه لا لتحاد المقصود

قال في الهداية وعن ابي حنيفة في هذا روايتان ومشي على قول ابي يوسف

الامام المحبوبي والنسفي ورجح قول محمد الطحاوي وفي شرح الهداية ويميل

كلام المص الى ما قال محمد حيث اخر دليله فانه الظاهر من تاخر كلامه في

المنظرة لانه قاطع للاخر واصله ان السكوت ظاهر في الانقطاع ورجح

بعض المشايخ قول محمد ايضا وهو ظاهر اه قلنا وقوله احوط في باب المحرمات

كذا في التصحيح (واذا نزل للبرك لبن فارضعت صبيا تعلق به التحريم)

لاطلاق النص ولانه سبب التشويش به شبهة البعضية هداية (واذا نزل

للرجل لبن فارضعت به صبيا لم يتعلق به التحريم) لانه ليس بلبن على الحقيقة لان

اللبن انما يتصور من يتصور منه الولادة واذا نزل للحنثي لبن ان علم انه امرأة

تعلق به التحريم وان علم انه رجل لم يتعلق به التحريم وان اشكل ان قال

التسباء انه لا يكون على غزارته الا لامرأة تعلق به التحريم احتياطا وان لم

يقطع ذلك لا يتعلق به التحريم واذا جبن لبن امرأة واطعم الصبي تعلق به التحريم

كذا في الجوهر (واذا شرب صبيان من لبن شاة فلا رضاع بينهما) لانه

قوله واذا نزل للبرك الى قوله تعلق به التحريم
اللاذ ارضعتكم هذا اذا كانت البرك بنت
تسع فصاعدا اما اذا كانت لم تبلغ
تسع سنين ونزل لها لبن فارضعت
صبيا لم يتعلق به التحريم اه

لاجزية بين الادمي والبهائم والحرمة باعتبارها (واذا تزوج الرجل صغيرة
 وكبيرة فارضعت) الزوجة (الكبيرة الصغيرة حرمتان) كلناهما (على الزوج)
 ابدا ان كان دخل بالكبيرة والا جاز له تزوج الصغيرة ثانيا ثم (فان كان لم يدخل
 بالكبيرة فلا مهر لها) لان الفرقه جاءت من قبلها (وكان على الزوج الصغيرة
 نصف المهر) لان الفرقه وقعت لامن جهتها والارتضاع وان كان فعلا منها لكن
 فطها غير مضير في اسقاط حقها كما اذا قتلت مورثها هداية (ويؤجج به الزوج
 على الكبيرة ان كانت نعمت الفساد) بان كانت طافلة طائفة متفظة مالة
 بالنكاح وبافساد الارضاع ولم تقصد دفع جوع او هلاك كما في الدر وان لم
 نعمد فلا شيء عليها (لان السبب يشترط فيه التعدي والقول لها ان لم يظهر
 منها نعمد الفساد در عن المراجع) ولا تقبل في الرضاع شهادة النساء منفردات
 لان شهادة النساء ضرورية فيما لا اطلاع للرجال عليه والرضاع ليس كذلك
 (وانما يثبت) بما يثبت به المال وذلك (بشهادة رجلين) عدلين او مستورين
 (او رجل وامرأتين) كذلك لما فيه من ابطال الملك وهو لا يثبت الا بحجة فاذا
 قامت الحجة فرق بينهما ولا تقع الفرقه الا بتفريق القاضي لتضمنها ابطال حق
 العبد ثم ان كانت الفرقه قبل الدخول فلا مهر لها وان بعده كان لها الاقل
 من السبي ومهر الثلث وليس لها في العدة نفقة ولا سكنى كما في الجوهرة
في كتاب الطلاق مناسبه للرضاع هو ان كلا منهما محرم وهو كرفع
 القيد لكن جملوه في المراء طلاقا وفي غيرها اطلاقا ولذا كان انت مطلقة
 بالتشديد صريحا ومطلقة بالتخفيف كتابة وشرعا رفع قيد النكاح في الحال
 او المأل بلفظ مخصوص واقسامه ثلاثة كما صرح به المصنف بقوله (الطلاق
 على ثلاثة اوجه احسن الطلاق وطلاق السنة وطلاق البدعة) ووجه
 الكرخي على ضربين طلاق النسنة وطلاق البدعة (فاحسن الطلاق)
 بالنسبة الى بقية اقسامه (ان يطلق الرجل امرأته تطلقه واحدة) رجعية كما
 في ظاهر الرواية وفي زيادات الزبادات البائن والرجعي سواء كذا في التصحيح
 (في طهر لم يجامعها فيه ويتركها حتى تنقضي عدتها) لانه ابعد من الندامة
 لتكنه من التدارك واقل ضررا بالرأ (وطلاق السنة ان يطلق الدخول بها
 ثلاثا في ثلاثة اطهار) في كل طهر تطلقه ثم قبل الاولى ان يؤخر الابضاع

طلاق
 في ثلاث احكام
 ان تطلق في

الى اخر الطهر احترازاً عن تطويل العدة والأظهر ان يطلقها كما طهرت
لانه لو أخرربما يجامعها ومن قصد التطلق فينبلى بالإيقاع عقب
الوقاع هداية (وطلاق البعدة ان يطلقها ثلاثاً) او ثنتين (بكلمة
واحدة او) يطلقها (ثلاثاً) او ثنتين (في طهر واحد) لان الاصل في
الطلاق الخطر لما فيه من قطع النكاح الذي نطق به المصالح الدينية والدنيوية
والآباحة انما هي للحاجة الى الخلاص ولا حاجة الى الجمع بين الثلاث اوفى طهر
واحد لان الحاجة تندفع بالواحدة ومما الخلاص في المفرق على الاظهار
فالزيادة اسراف فكان بدعة (فاذا فعل ذلك وقع الطلاق وبانت المرأة) منه
(وكان عاصياً) لان التهي لمضى في غيره فلا يعدم المشروعية (والسنة في الطلاق من
وجهين سنة في الوقت بان تكون طاهرة (وسنة في العدد) بان تكون واحدة
(فالسنة في العدد يستوى فيها المدخول بها وغير المدخول بها) لان الطلاق
الثلاث في كلمة واحدة المانع منه خوفاً من الدم وهو موجود في غير المدخول بها
(والسنة في الوقت تثبت في المدخول بها خاصة وهوان يطلقها في طهر لم
يجامعها فيه) لان المراعى دليل الحاجة وهو الاقدام على الطلاق في زمان
تجدد الرغبة وهو الطهر النخالى من الجماع اما زمان الحيض فزمان التفرقة
وبالجماع مرة في الطهر تقف الرغبة (وغير المدخول بها يطلقها في حال الطهر
والحيض) لان الرغبة بها صادقة في كل حال ولا عدة عليها فتتضرر بطولها
(واذا كانت المرأة لا حيض من صفرا وكبر فاردان يطلقها للسنة طلقها واحدة)
وتركها حتى يمضى شهر (فاذا مضى شهر طلقها) طلقه (اخرى) وتركها ايضا
حتى يمضى شهر آخر (فاذا مضى شهر آخر طلقها) طلقه (اخرى) فتصير ثلاث
طلقات في ثلاثة اشهر لان الشهر في حقها قائم مقام الحيض ثم ان كان الطلاق
في اول الشهر تصير الشهور بالاهلة وان كان في وسطه فبالايام في حق
التفريق وفي حق العدة كذلك عند ابى حنيفة وهندهما يكمل الاول بالخير
والتوسطان بالاهلة وهي مسئلة الاجارات هداية (ويجوز ان يطلقها) اى
من لا تحيض (ولا يفصل بين وطئها وطلاقها زمان) لان الكراهة فيمن تحيض
لنوم الحبل وهو مفقود هنا (وطلاق الحامل يجوز عقب الجماع) لانه لا يؤدي
الى اشباه وجه العدة وزمان الحبل زمان الرغبة في الوطء (ويطلقها) اى الحامل

سنة في سنة
ووصلت في سنة

(للسنة ثلاثاً) في ثلاثة أشهر كما في ذوات الأشهر (يفصل بين كل تطبيقتين بشهر عند أبي حنيفة وأبي يوسف) لأن الإباحة لطة الحلجة والشهر دليلهما كما في حق الآية والصغيرة (وقال محمد) وزفر (لا يطلقها للسنة الواحدة) لأن الأصل في الطلاق الحظر وقد ورد الشرع بالتفريق على فصول العدة والشهر في حق الحامل ليس من فصولها فصار كالمند طهرها واعتمد قول الأولين المحبوي والنسفي والموصلي وغيرهم كما هو الرسم اهـ التصحیح (وإذا طلق الرجل امرأته في حال الحيض وقع الطلاق) لأن النهي عنه لم ينفى في غيره فلا تنعدم مشروعيته (و) لكن (يسحب له أن يراجعها) قال نجم الأئمة في الشرح استحب المراجعة قول بعض المشايخ والأصح أنه واجب عملاً بحقيقة الأمر ودفعاً للمصيبة بالقدر الممكن ومثله في الهداية وقال بهان الأئمة المحبوي وتجب رجعتها في الأصح كذا في التصحیح (فإذا طهرت من حیضها الذي طلقها وراجعها فيه (وحاضت) حیضاً آخر (وطهرت) منه (فهو) أي الزوج مخير أن شاء طلقها (ثانياً) (وإن شاء أمسكها) قال في الهداية وهكذا ذكر في الأصل وذكر الطحاوي أنه يطلقها في الطهر الذي يلي الحيضة قال أبو الحسن الكرخي ما ذكره الطحاوي قول أبي حنيفة وما ذكر في الأصل قولهما اهـ وفي التصحیح قال الكرخي هذا قولهما وقول أبي حنيفة له أن يطلقها في الطهر الذي يلي الحيضة التي طلقها وراجعها فيه وقال في الكافي المذكور في الكتاب ظاهر الرواية عن أبي حنيفة والذي ذكره الكرخي رواية عن أبي حنيفة اهـ (ويقع طلاق كل زوج إذا كان بالغا عاقلاً) ولو مكرها أو سكران بمحذور (ولا يقع طلاق الصبي) ولو مراهقاً أو أجاز به البلوغ أما لو قال أوقعة وقع لأنه ابتداء إيفاع (و) لا طلاق (المجنون) إلا إذا علق عاقلاً ثم جن فوجد الشرط أو كان هنيناً أو مجبواً أو أسلمت امرأته وهو كافر وأبي إمامة السلام كما في الأشباه (و) لا طلاق (النائم) لعدم الاختيار وكذا المغمى عليه ولو استيقظ وقال اجزت ذلك الطلاق أو أوقعة لا يقع لأنه أعاد الضمير إلى غير معتبر جوهرية (وإذا تزوج العبد) وطلق (وقع طلاقه) لأن ملك النكاح حقه فيكون الإسقاط إليه (ولا يقع طلاق مولاه على أمراته) أي امرأة العبد لأنه لاحق له في نكاحه (والطلاق على ضربين صريح وكاتب فالصريح) ما لم يستعمل الأفيه وهو

فيما يقع طلاقه

في تقسيم الطلاق

قوله

(قوله انت طالق ومطلقة) بنسبة الى الام (وطلقتك فهذا) المذكور (يقع به الطلاق الرجعي) لان هذه الالفاظ تسعمل في الطلاق ولا تسعمل في غيره فكان صريحاً وانما يقبب الرجعة بالنهي ولا يفتقر الى النية لانه صريح فيه لطلبه الا تسعمل هداية (ولا يقع به الا واحدة رجعية وان نوى اكثر من ذلك) اى اكثر من الواحدة الرجعية فيشمل الواحدة الباشئة والاكثر من الواحد لانه نفت فرد حتى قيل للثني طالقان ولثلاث طوالق فلا يحتمل العدد لانه ضده والعدد الذي يقر به نفت لمصدر محذوف معناه طلاقاً ثلاثاً هداية وبجهد النية من غير لفظ دال لاعبرة بها (ولا يفتقر الى النية) لان النية لتعيين المحتمل وهذا مستعمل في خاص (وقوله انت الطالق) او طلاق (وانت طالقي الطلاق)

(وانت طالقي طلاقاً فان لم تكن له نية) او نوى واحدة او اثنتين (فهى واحدة رجعية) لانه مصدر صريح لا يحتمل العدد (وان نوى) به (ثلاثاً كان ثلاثاً) لان المصدر يحتمل العموم والكثرة فيتناول الادنى مع احتمال الكل ويتعين بالنية (والضرب الثاني الكتابات) وهى مالم يوضع له واحتمله وغيره (ولا يقع بها الطلاق الابنية او دلالة حال) من مذاكرة الطلاق او وجود الغضب لانها غير موضوعة للطلاق بل تحتمله وغيره فلا بد من التعيين او دلالة لان الطلاق لا يقع بالاحتمال (وهى) اى الفاظ الكتابات (على ضربين منها

ثلاثة الفاظ يقع بها الطلاق الرجعي) اذ انوى الطلاق (ولا يقع بها الاطلقت واحدة وهى قوله اعتدى) لاحتمال انه اراد اعتدى نعم الله تعالى اوعضى عليك او اعتدى من النكاح فاذا نوى الاعتداد من النكاح زال الابهام ووجب بها الطلاق اقتضاء كانه قال طلقتك او انت طالقي فاعتدى (وكذا) استبرى رجك (فانه يستعمل بمعنى الاعتداد لانه تصريح بما هو المقصود بالعدة فكان بمنزلة يحصل الاستبراء ليطلقها حال فراغ رجها اى تعرفى رجك لا طلقتك (وانت واحدة) لاحتمال انه اراد انت واحدة عند قومك او متفردة عندى ليس لى منك ضربك او نفاً لمصدر محذوف اى انت طالقي تطليقة واحدة فاذا نواه جعل كانه قال فى الهداية ولما احتملت هذه الالفاظ الطلاق وغيره يحتاج فيه الى النية ولا يقع الا واحدة لان قوله انت طالقي فيها مقضى او مضى ولو كان مظهر لا يقع بها الا واحدة فاذا كان مضى

مثله
في كفايات

اول ثم قال ولا معتبر باعراب الواحدة عند عامة الشايخ وهو الصحيح لان
 العوام لا يميزون بين وجوه الاعراب اه وقوله فيها مقضى او مضمر يعني ان
 ثبوت الطلاق بهذه الالفاظ اما بطريق الاقتضاء كما في اعتدى واستبرى
 وحك لان الطلاق ثبت شرعا لالفة واما بطريق الاضمار كما في قوله انت
 واحدة لانه لما زال الابهام بنية الطلاق ثبت الطلاق لفة على انه مضمر فيه
 بحذف الموصوف واقامة الصفة مقامه وهذا شائع في كلامهم وقوله ولا معتبر
 باعراب الواحدة الخ احتراز عما قيل ان رفع واحدة لا يقع شيء لانه صفة للمرأة
 وان نصبها وقعت واحدة لانها صفة للمصدر وان سكن اعتبرت نيته كما في
 فاية البيان ومما فيه (وبقية الكتابات) اي ما سوى الالفاظ الثلاثة المذكورة
 (اذا نوى بها الطلاق كانت) طلقة (واحدة بائنة) لانها ليست كناية عن مجرد
 الطلاق بل عن الطلاق على وجه البينونة لانها عوامل في حقائقها
 واشترائط النية لتعين احد نوعي البينونة دون الطلاق (وان نوى) طلاقا
(ملائا كانت ثلاثا) لان البينونة نوعا مطلقا وهي الثلاث ومحقة وهي الواحدة
 فابهما نوى وقعت لاحتمال اللفظ (وان نوى ثنتين كانت) طلقة (واحدة)
 لان الثنتين عدد محض ولا دلالة للفظ عليه فيثبت ادنى البينونتين وهي الواحدة
(وهذا مثل قوله) لامراته (انت بان) (وبئنة) (وبئلة) (او حرام) (او حلك)
(علي غاربك) (والحق) (بالوصل والقطع) (باهلك) (او خلية) (او برية)
(او وهبتك لاهلك) (وسرحك) (او فارقك) (وانت حرة) (وتقتني)
(او تنصري) (واستتري) (واغربي) (بجمعة فجملة من الغربة وهي البعد
او اغربي بجملة فجملة من العزوبة وهي عدم الزوج او اخرجي او اذهبي
او قومي) (وابتغي الازواج) او نحو ذلك (فان لم تكن له نية لم يقع بهذه
 الالفاظ طلاق) لانها تحتمل وغيره والطلاق لا يقع بلا احتمال (الا ان يكونا)
 اي الزوجان (في مذاكرة الطلاق فيقع بها الطلاق) اي ببعضها وهو كل
 لفظ لا يصلح رد القولها وهذا (في القضاء) لان الظاهر ان مراده الطلاق
 والقاضي انما يقضى بالظاهر (ولا يقع) فيما يصلح رد القولها لاحتمال ارادة الرد
 وهو الادنى فيحمل عليه ولا (فيما بينه وبين الله تعالى) في الجميع (الا ان ينويه)
 لانه يحتمل غيره (وان لم يكونا في مذاكرة الطلاق) ولكن (كانا في غضب وخصومة)

طالع
 في النسخ الكتابات

وقع الطلاق (فهاء ايضا) (بكل لفظ لا يقصد به السب والشتيمة) لان الغضب
 يدل على ارادة الطلاق (ولم يقع بما يقصد به السب والشتيمة الا ان ينويه)
 لان الحال يدل على اعادة السب والشتيمة وبيان ذلك ان الاحوال ثلاثة حالة
 مطلقة وهي حالة الرضا وحالة مذاكرة الطلاق وحالة الغضب والكنابات
 ثلاثة اقسام قسم يصلح جوابا ولا يصلح ردا ولا شتما وهي ثلاثة الفاظ
 امر كيدك اختارى اعتدى ومرادفها وقسم يصلح جوابا وشتما ولا يصلح ردا
 وهي خمسة الفاظ خطبة برة بنة بان حرام ومرادفها وقسم يصلح جوابا وردا ولا
 يصلح مينا وشتما وهي خمسة ايضا انخرجى اذهبي اغد بي قومي نفعنى ومرادفها
 ففي حالة الرضا لا يقع الطلاق بشئ منها الا بالنية والقول قوله في هدم النية وفي
 حالة مذاكرة الطلاق يقع بكل لفظ لا يصلح للرد وهو القسم الاول والثاني وفي
 حالة الغضب لا يقع بكل لفظ يصلح للسب والرد وهو القسم الثاني والثالث ويقع
 بكل لفظ لا يصلح لهما بل للجواب فقط وهو القسم الاول كما في الابضاح
 (واذا وصف الطلاق بضرب من الزيادة والشدة كان الطلاق (جنا) لان
 الطلاق يقع بمجرد اللفظ فاذا وصفه بزيادة وشدة اخاد معنى ليس في لفظه
 وذلك مثل ان يقول انت طالق بان (ا) وطالق اشد الطلاق (ا) واخفى
 الطلاق (ا) او اشره او اخبئه (ا) وطلاق الشيطان (ا) (والبدعة) (ا) وكما جمل
 (ا) وملا البيت (ا) او هريرة او طويحة لان الطلاق انما يوصف بهذه الصفة
 باعتبار اثره وهي الحيوة في الحال فقع واحدة باشة اذا لم يكن له نية كونوى
 فنتين في غير الامه اما اذا نوى الثلاث فثلاث لما مر من قبل ولو عني بقوله
 انت طالق واحدة وبقوله بان او البتة اخرى يقع فثلاثان بانعان لان هذا
 الوصف يصلح لابتداء الايقاع هدايه (واذا اضاف الطلاق الى جملتها
 او الى ما يعبر به عن الجملة وقع الطلاق) وذلك (مثل ان يقول) لها (انت
 طالق لو رقتك طالق او هتلق طالق او روتك طالق لو جمدك (او جمدك
 (او فزحك او وجهك) او راسك لان هذه الاشياء يعبر بها عن الجملة فكان
 بمنزلة قوله انت طالق (وكذلك ان طلق جزا شائعا) منها وذلك (مثل ان
 يقول) لها (نصفك او ثلثك) طالق لان الجزء الشائع محل لتأثير التصرفات
 كالبيع وغيره فكذا يكون محلا للطلاق الا انه لا يجزى في حق الطلاق فثبت

الاحوال ثلاث
 الكنايات ثلاثة
 اقسام

بطل
في طلاق السكران

في الكل ضرورة (وان قال يدك او رجلك طالق لم يقع الطلاق) لانما ضافه
الى غير محله فيلزم كما اذا اضافه الى رقبته او الى ظفرها واختلوا في البطن
والظفر والظاهر انه لا يصح لانه لا يعمر بهما عن جميع البدن هدايه (وان
طلقها نصف تطلقه او ثلث تطلقه كانت طلقه واحدة) لان الطلاق

لا ينجزي وذكر بعض ما لا ينجزي كذكر الكل (وطلاق المكره والسكران
واقع) قال في النسيج يرفع بالسكران الذي سكر بالخمر او التبداما اذا سكر بالنج
او من الدواء لا يقع طلاقه بالاجماع قال في الجواهر وفي هذا الزمان اذا سكر
بالنسيج يقع طلاقه زحرا عليه وعليه الفتوى ثم الطلاق بالسكر من الخمر واقع
سواء شربها بطوعا او كرها او مضطرا قاله الزاهد كذا في التصحيح (ويقع

طلاق الاخرس بالاشارة) المصهودة له لانها قائمه مقام عبارته دفعا للحاجة
(واذا اضلف الطلاق الى التكاح وقع) الطلاق (عقب التكاح) وذلك (مثل

ان يقول) لاجنبيه (ان تزوجتك فانت طالق او) يقول (كل امرأه تزوجها
فهي طالق) فانتا تزوجها طلقته ووجب لها نصف المهر كان دخل بها ووجب
لها مهر مثلها ولا يجب الجسد لوجود الشبهة ثم اذا تزوجها لا تطلق ثانيا لان
ان لا تزوجا لتكرار وأما كل فانها توجب تكرار الافراد دون الافصال حتى
لو تزوج امرأة اخرى تطلق (واذا اضافه) الى الطلاق (الى) وجود (شرط

وقع عقب) وجود (الشرط) وذلك (مثل ان يقول لامرأته ان دخلت
الدار فانت طالق) وهذا بالاتفاق لان الملك قائم في الحال والظاهر بقاؤه الى
وقت الشرط ويصير عند وجوه للشرط كالتكلم بالطلاق في ذلك الوقت
(ولا يصح اضافة الطلاق) الى تطلقه (الا ان يكونه الخلف مالكا) للطلاق
حين الحلف كقوله ليتكوتنه ان دخلت الدار فانت طالق (او يضيقه الى ملك)

كقوله لاجنبيه ان تكلمت فانت طالق (وان) لم يكن مالكا للطلاق حين
الحلف ولم يضعه الى ملك بان (ظل لاجنبيه ان دخلت الدار فانت طالق ثم
تزوجها فدخلت الدار لم تطلق) لعلم الملك حين الحلف والاضافة اليه ولا بد
من واحد منهما (والفاظ الشرط ان) بكسر الهمزة (واذا واذا ما وكل)
وهذا ليس بشرط حقيقة لأن ما يليها اسم والشرط ما يتعلق به الجزاء
والاجزئية تتعلق بالاقفال لكنه الحق بالشروط لتعلق الفعل بالاسم الذي يليها

بطل
في الفاظ الشرط

تقول كل امرأة تزوجها فكذا ذرر (وكذا ومتى ومتى ما) ونحو ذلك كلو
 نحو انت كذا لو دخلت الدار (ففي كل هذه الشروط اذا وجد الشرط انحلت
 اليمين) لانها غير مقتضية للمعوم وال تكرار في وجود الفعل مرة يتم الشرط
 ولا بقاء لليمين بدونه (الا في كذا فان الطلاق بتكرار الشرط) لانها
 تقتضي تعميم الافعال ومن ضرورة التعميم التكرار (حتى يقع ثلاث تطبيقات)
 وينتهي الحل بزوال المحلية (فان تزوجها بعد ذلك وتكرر الشرط لم يقع شيء)
 لان باستيفاء الطلقات الثلاث المملوكات في هذه النكاح لم يبق الجزاء وبقاء
 اليمين به وبالشرط وفيه خلاف زفر هدايه (وزوال الملك) بطلقة او اثنين
 (بعد اليمين لا يبطلها) اي لا يبطل اليمين لانه لم يوجد الشرط فيبقى والجزء باق
 لبقاء محله ففي اليمين قيدنا زوال الملك بالطلقة او الاثنين لانه اذا ازال ثلاث
 طلقات فانه يبطل اليمين وزوال المحلية (فان وجد الشرط في ملك انحلت
 اليمين) لوجود الشرط (ووقع الطلاق) لوجود المحلية (وان وجد) الشرط
 (في غير ملك انحلت اليمين) ايضا لوجود الشرط (ولم يقع شيء) لعدم المحلية
 (واذا اختلفا) اي الزوجان (في وجود الشرط) وعدمه (فالقول قول
 الزوج فيه) لتسكه بالاصل وهو عدم الشرط (الا ان تقيم المرأة البينة)
 لانها مدعية (فان كان الشرط) لا يبطل عليه غيرها و (لا يعلم الا من جهتها
 فالقول) فيه (قولتها لكن) في حق نفسها (فقط وذلك) مثل ان يقول (لها
 ان حضت فانت طالق فقالت قد حضت طلفت) استحسنانا لانها امينة في
 حق نفسها حيث لا يوقف عليه الا من جهتها كما في انقضاء العدة (واذا قال
 لها) ان حضت فانت طالق وفلان فقالت قد حضت طلفت هي) فقط (ولم
 تطلق فلانه) لانها في حق الغير كالدعية فصارت كاحد الورثة اذا اقر بين
 على الميت قبل قوله في حصته ولم يقبل في حق بقية الورثة (واذا قال لها)
 اي لزوجته (ان حضت فانت طالق فرأت الدم لم يقع الطلاق عليها حالا بل
 (حتى يستمر ثلاثة ايام) لاحتمال انقطاعه دونها فلا يكون حيضا (فاذا تمت)
 لها (ثلاثة ايام حكمنا بوقوع الطلاق من حين حاضت لانه بالامتناد عرف
 انه من الرحم فكان حيضا من الابتداء) واذا قال لها اذا حضت حيضة فانت
 طالق لم تطلق حتى تظهر من حيضا) لان الحيضة بالهاء هي الكلمة منها

ولهذا جل عليه حديث الاستبراء وكما لها بانتهاءها وذلك بالطهر هداية
(وطلاق الامه تطليقتان حرا كان زوجها او عبدا وطلاق الحرة ثلاث حرا كان
زوجها او عبدا) والاصل في هذا ان الطلاق والعدة عندنا معتبران بالنساء
لان حل المحلقة نعمة في حياها وللرق اثر في تنصيف النعم الا ان العدة لا تجزى
فتكملت عقدتين (واذا طلق الرجل امراته قبل الدخول) والمخلوة (ثلاثا)
جمله (وقض عليها) لان الواقع مصدر محذوف لان مضاه طلاقا ثلاثا على
ما بينا فلم يكن قوله انت طالق ايقاعا على حده فبقض جملته هداية (فان فرق
الطلاق) كان يقول لها انت طالق طالق طالق (بانت بالاولى) ولم تقع الثانية
لان كل واحد ايقاع على حده وليس عليها عدة فاذا بانت بالاول صادفها
الثاني وهي اجنبية (وان قال لها انت طالق واحدة واحدة وقفت عليها)
طلقة (واحدة) لما ذكرنا انها بانت بالاولى فلم تقع الثانية (وان قال لها انت
طالتي واحدة قبل واحدة وقفت عليها واحدة) والاصل في ذلك ان المفظوظ
به اولا ان كان موقعا اولا وقمت واحدة وان كان المفظوظ به اولا موقعا آخر
وقمت ثنتان لان الايقاع في الماضي ايقاع في الحال لان الاستناد ليس في
وسمه فيقتربان فاذا ثبت هذا فقوله انت طالق واحدة قبل واحدة المفظوظ به
اولا بموقع اولا فتقع الاولى لاغير لانه اوقع واحدة واخبرتها قبل اخرى فتقع
وقد بانت بهذه فلفت الثانية (و) كذا (ان قال واحدة بعدها واحدة وقمت
واحدة) ايضا لان المفظوظ به اولا موقع اولا فتقع الاولى لاغير لانه اوقع
واحدة واخبر ان يصددها اخرى فتقع (وان قال لها) انت طالق (واحدة
قبلها واحدة وقمت ثنتان) لان المفظوظ به اولا موقع آخر لانه اوقع واحدة
واخبر ان قبلها واحدة سابقة فوقها معالما تقدم ان الايقاع في الماضي ايقاع
في الحال (و) كذا (ان قال واحدة بعد واحدة او مع واحدة او معها واحدة
وقمت ثنتان) ايضا لانه في الاولى اوقع واحدة واخبر انها بعد واحدة سابقة
فاقتربتا وفي الثانية والثالثة مع للمقارنة فكانه قرن بينهما فوقها (وان قال لها
ان دخلت الدار فانت طالق واحدة واحدة) بتقديم الشرط (فدخلت الدار
وقمت عليها واحدة عند لي حنيضة) وصندهما ثنتان وان اخر الشرط
يقع ثنتان اتفاقا لان الشرط اذا تاخر بغير صدر الكلام فيوقوف عليه فبقض

جلة ولا صغير فيما اذا تقدم الشرط فلم يسوقف ولو عطف بحرف الفاء فهو
 على هذا الخلاف فيما ذكر الكرخي وذكر الفقيه ابو الليث يقع واحدة بالاتفاق
 لان الفاء للتعبير وهو الاصح هداية (واذا قال لها انت طالق بمكة) او في
 مكة (فهى طالق) في الحال (في كل البلاد وكذلك اذا قال انت طالق في
 الدار) لان الطلاق لا يتخصص بمكان دون مكان وان صحت به اذا اثبتت مكة
 بصدق ديانة لا قضاء لانه نوى الاضرار وهو خلاف الظاهر هداية (وان قال
 انت طالق اذا دخلت مكة لم تطلق حتى تدخل مكة) لانه عطفه بال دخول
 ولو قال في دخولك الدار يتعلق بالفعل لمقاربة بين الشرط والظرف فحمل
 عليه عند تعذر الظرف هداية (وان قال لها انت طالق فدا وقع الطلاق
 عليها بطلوع الفجر) لانه وصفها بالطلاق في جميع الفصول ذلك بوقوعه في
 اول جزء منه ولو نوى اخر النهار صدق ديانة لا قضاء لانه نوى التخصيص في
 العموم وهو محتمل مخالفا للظاهر هداية (وان قال لامرأته اختارى ينسوي
 بذلك الطلاق) قيد بنية الطلاق لانه من الكتابات فلا يعمل الا بالنية (او قال
 لها طلق نفسك فلما ان تطلق نفسها مادامت في مجلسها ذلك) ولا اعتبار
 بمجلس الرجل حتى لو قام من مجلسه وهي في مجلسها كانت على خيارها (فان
 قامت منه) اى المجلس (واخذت في عمل اخر خرج الامر من يدها) لان
 الخيرة لها المجلس باجماع العصاة ولانه تعليق الفصل منها والتعليكات تقتضي
 جوابا في المجلس كما في البيع لان سلامة المجلس اعلنت ساعة واحدة الا ان
 المجلس نارة يبدل بالذهاب منه ومرة بالاشتغال بعمل آخر اذ مجلس الاكل غير
 مجلس المناظرة ومجلس القتال غيرهما هداية (وان اختارت نفسها في قوله
 اختارى كانت) طلقة (واحدة بآنة) لان اختيارها نفسها بثبوت اختصاصها
 بها وذلك بالباث اذ بالرجعي يتمكن الزوج من رجعتها بدون رضاها (ولا
 يكون ثلاثا وان نوى الزوج ذلك) لان الاختيار لا يتنوع لانه بني من المخلوص
 وهو غير متنوع الى الظلعة والخفة بخلاف البتونة (ولا بد من ذكر النفس
 في كلامه او كلامها) فلو قال لها اختارى فقلت اخترت كان لفي الا ان قولها
 اخترت من غير ذكر النفس في احد كلاميهما محتمل لاختيار نفسها او زوجها
 فلا تطلق بالشك (وان طلقت نفسها في قوله طلق نفسك فهى) طلقة

(واحدة رجعية) لانه صريح (وان طلق نفسها ثلاثا) جلة او متفرقا (وقد
 ازاد الزوج ذلك وقمن عليها) لان الامر يحتمل العدولان لم يقضه فاذنوا
 صحت نيته (وان قال لها طلق نفسك متى شئت فلها ان تطلق نفسها في
 المجلس وبعده) لان كلمة متى لعموم الاوقات ولها الشيئة مرة واحدة لانها
 لا تقتضي التكرار فاذا شأت مرة وقع الطلاق ولم يبق لها شيئة فلو راجعها
 فشأت بعد ذلك كان لغوا ولو قال كلما شئت كان لها ذلك ابا حتى تكمل
 الثلاث لان كلما تقتضي التكرار فكلما شأت وقع عليها الطلاق حتى تكمل الثلاث
 فان شأت اليه بعد زوج آخر سقطت مشيتها زال الحلية وليس لها ان
 تطلق نفسها ثلاثا بكلمة واحدة لانها توجب هوم الافراد لعموم الاجتماع
 وان قال لها ان شئت فذلك مقصور على المجلس وتامه في الجوهرة (وان
 قال لرجل طلق امرأتى فله) اي للرجل الخطاب (ان يطلقها في المجلس
 وبعده) لانها وكالة وهي لا تنفذ بالمجلس (وان قال) له (طلقها ان شئت
 فله ان يطلقها في المجلس خاصة) لان التطبيق بالشيئة تملك لا توكل (وان
 قال لها) اي لزوجته (ان كنت تحبني او) قال لها ان صككت (تفغضني
 فانت طالق فقالت) له (انا احبك او ابغضك وقع الطلاق) عليه (وان كان
 في قلبها خلاف ما اظهرت) لانه لا يندر الوقوف على الحقيقة جعل السبب
 الظاهر وهو الاختيار دليلا عليه (واذا طلق الرجل امرأته في مرض موته)
 وهو الذي يعجز به عن اقامة مصالحه خارج البيت هو الاصح درر (طلاقا
 باننا) من غير سؤال منها ولارضائها (فانت) فيه (وهي في العدة ورثت منه
 وان مات بعد انقضائه العدة فلا ميراث لها) لانه لم يبق بينهما علقه وصارت
 كالاجانب قيد بالبان لان الرجعي لا يقطع الميراث في العدة لانه لا يزيل النكاح
 وقيدنا بعنق السؤال والرضا لانه اذا سألته ذلك او خالفها او قال لها
 اختاري فاخارت نفسها لم ترث لانها رضيت بابطال حقها وقيدنا بالموت
 فيه لانه لو صح منه ثم مرض ومات في العدة لم ترث ومثل الرض من قدم
 لقتل ومن انكسرت به السفينة وبقي على لوح ومن افترسه السبع وصار في
 ده ونحو ذلك (وان قال لامرأته انت طالق انشاء الله متصلا لم يقع الطلاق
 عليها) لان التطبيق بشرط لا يقع وجوده مضر لنصير الكلام ولهذا اشترط

طلب
 وطلاق الفار

طلب
 في المسئلة تطل
 البتين

انصاه (وان طلق لها انت طالق ثلاثا الا واحدة طلقت سنتين وان قال ثلاثا
الاثنتين طلقت واحدة) والاصل ان الاستثناء منكم بالباقي بعد التثنية فشرط
صحته ان يبقى وراء المستثنى شيء ليصير متكما به حتى لو قال انت طالق ثلاثا الا ثلاثا
تطلق ثلاثا لانه استثنى جميع ما تكلم به فلم يبقى بعد الاستثناء شيء ليحكم به (واذا
ملك الزوج امرأته او قصصا) أى جزأ (منها او ملكت المرأة زوجها او قصصا
منه وقعت الفرقة بينهما) بغير طلاق للمنافاة بين ملك النكاح وملك الرقة
الآن يشتري المأذون والدبر او الكاتب زوجته لان لها حظا لا ملكا تاما جوهره
(كتاب الرجعة) بالفتح ونكسروهمى عبارة عن استدامة الملك التام في
العدة بنحو راجحتك وبما يوجب حرمة المصاهرة كما اشار الى ذلك بقوله (اذا
طلق الرجل امرأته تطلقه رجعية) وهى الطلاق بصرح الطلاق بعد
الدخول من ضمير مقابلة عوض قبل استيفاء عدة طلاقها (او طلقتهن)
رجعتين (فله ان يراجعها في عدتها) أى عدة امرأته المدخول بها حقيقة اذ لا
رجعة في عدة الخلوة ابن كمال وفي البرازية ادعى الوطى بعد الدخول وانكرت فله
الرجعة لافى عكسه (رجعت بذلك او لم ترض) لانها باقية على الزوجية بدليل
جواز الظهار عليها والايلاء واللعان والتوارث والطلاق ما دامت في العدة
بالاجماع وقد دل على ذلك قوله تعالى وبعولتهن احق يردهن بسما بطلا
وهذا يقتضى بقاء الزوجية بينهما جوهره (والرجعة) اما ان تكون بالقول
مثل (ان يقول راجحتك) اذا كانت حاضرة او رديتك او امسكتك (او راجعت
امرأتى) اذا كانت غائبة ولا يحتاج في ذلك للزنية لانه صريح (او) بالفعل
مثل ان (يطأها او يقبلها او يلتمسها بشهوة او يتغلغل ان فرجها) الداخل
(بشهوة) وكذا بكل ما يوجب حرمة المصاهرة الا انه يكره ذلك ويستحب ان
يدرجها بعده بالقول (ويستحب) له (ان يشهد على الزوجية شاهدين فان لم
يشهد صحف الرجعة) لما مر انها استدامة للنكاح القائم والشهادة ليست شرطها
فيه في حالة البقاء كما في الفى في الالباء الا انها تستحب لزيادة الاحتياط كيلا
يجرى التناكر فيها ويستحب له ان يعطها كيلا تقع في المصمة هدايه (واذا
انقضت العدة فقال) الزوج (قد كنت راجعتها في العدة فصدقت به) فهى
رجعة (بالتصادق) (وان كذبته فالقول قولها) لدعواه ما لا يملك انشاء في

طلب
في بيان حكم الرجعة

الحال فلا يصدق الا بالزهان (ولا يمين عليها عند ابي حنيفة) وقالوا عليها
 اليمين وهي إحدى مسائل الاستحلاف الستة قال في التصحيح قد تقدم ان
 الفتوى على قولها قال الامام قاضي خان في شرح الجامع الصغير في كتاب
 القضاء في باب القضاء في الايمان المكر يستخلف في الاشياء الستة عندهما فاذا
 نكل جئس حتى يقرأ ويحلف والقوى على هذا قال الامام السديدي الزوزني
 وهو المختار هتدي وبه كنت اعمل بالرى واصبهان اه (واذا قال الزوج قد
 راجعتك فقالت) الزوجة (بحجة له قد انقضت عدتي لم يصح الرجعة عند
 ابي حنيفة) وقالوا تصح قال الاسجاني والتصحيح قول ابي حنيفة واعتمده
 المحبوبي والنسفي وغيرهما كذا في التصحيح (واذا قال زوج الامة بعد انقضاء
 عدتها قد كنت راجعتها في المدة فصدق المولى) اى مولى الامة (وكذبته
 الامة) ولا ينفذ (قال قول قولها) عند ابي حنيفة وقالوا القول قول المولى لان
 بعضها مملوك له فقد اقر بملكوته فالحق حقه للزوج فتشبه الاقرار عليها بالنكاح
 وهو يقول بان حكم الرجعة يثبت على المدة والقول في المدة قولها فكذا فيما
 يثبت عليها هدايه قال في التصحيح والتصحيح قول الامام ومشي عليه المحبوبي
 والنسفي وغيرهما ولو كان على القلب فمدهما القول قول المولى وكذا عنده في
 التصحيح نص عليه في الهداية اعترافا بما سكت في البنايع من انه على الخلاف
 اه (واذا انقطع الدم من الحيضة الثالثة) في الحرة والحيضة الثانية في الامة
 (لقطرة ايام انقطعت الرجعة وان لم تنفسل) لان الحيض لا يزيد له على
 عشرة فبمجرد الانقطاع خرجت من الحيض يفتين فانقضت الامة
 وانقطعت الرجعة (وان انقطع لاقل من عشرة ايام) وكانت الزوجة مسئلة
 (لم تنقطع الرجعة معنى تنفسل) لان حدود الدم محتمل فيكون حيضا لبقوله المدة
 فلا بد ان يمتنع الانقطاع بحقيقة الاغتسال (او) بلزوم حكم من احكام
 الطاهرات بان (يمضي عليها وقت صلاة) فتصبر دينا في ذمتها وهي لا يجب
 الا على الطاهرات (او تنيم) للمذبر (وتصلي) فيه ولو نفلا (عند ابي حنيفة
 وابي يوسف) وهذا اختصان هدايه (وقال محمد اذا بجمت) للمذبر (انقطعت
 الرجعة وان لم تنفل) وهذا قياس لان النيم حال عدم المساء طهارة مطلقة
 حتى يثبت به من الاحكام ما يثبت بالافتصال فكان بمنزلة ولها انه ملوث غير

مطهر وإنما اعتبر طهارته ضرورة ان لا تتضاعف الواجبات وهذه الضرورة
 تحقق حال اداء الصلاة لافيا قبلها من الاوقات هدايه قال الامام بهاء الدين
 في شرحه لهذا الكتاب والصحيح قولهما واختاره المحبوبي والنسفي والموصلي
وصدر الشريعة اه تصح قيدا بالسلة احترازا عن الكفاية فانه تنقطع بمجرد
الانقطاع لعدم توقع اماره زائدة في حقها كافي الهداية وغيرها (وان اغسلت
 ونسيت شيئا من بدنها لم يصبه الماء فان كان) النسي (عضوا) كاملا (فافوقه
 لم تنقطع الرجعة وان كان اقل من ذلك انقطعت) قال في الهداية وهذا
 استحسان والقياس فيمادون العضوان تبقى لان حكم الجنابة والحيض لا يجزى
 ووجه الاستحسان وهو الفرق ان مادون العضو يتسارع اليه الجلف لقلته
 فلا يتيقن بعدم وصول الماء اليه فقلنا انه تنقطع الرجعة ولا يحل لها التزوج
 اخذا بالاحتياط فيها بخلاف العضو الكامل لانه لا يتسارع اليه الجلف
 ولا يفضل عنه عادة فافترقا اه (والطالقة) الطالقة (الرجعية) يستحب لها انها
 (تتشوف) اي تنزى لزوجها (وتزني) لانه لان الزوجية قائمة والرجعة مستحبة
 والتزني داع لها (ويستحب لزوجها ان لا يدخل عليها حتى يستاذنها بالتصريح
 ونحوه) (او يستعمل خفيقة) ان لم يكن قصده الرجعة لانها بما تكون مفجدة
 فيقع بصره على موضع يصير به مراحما ثم يطلقها فتطول عليها المدة
 (والطلاق الرجعي لا يحرم الوطئ) لانه لا يزيل الملك ولا يرفع العقد بدليل
 انه له مراجعتها من غير رضاها ويحققها الظهار والابلاء واللعان وكذلك الوقال
 نسائي طوالق دخلت في جملتهن وان لم ينوها جوهره (واذا كان الطلاق بائنا
 دون الثلاث فله ان يزوجه في عدتها وبعد انقضاء عدتها) لان حل المحلقة
 باق لان زواله معلق بالطالقة الثالثة فينعدم قبله ومنع الغير في العدة لاشتهاء
 النسب ولا شبهه في اباحته له (واذا كان الطلاق ثلاثا في الحرة وثنتين في الامه)
 ولو قبل الدخول (لم تحل له حتى تنكح زوجا غيره نكاحا صحيحا ويدخل بها)
 اي بطاها (ثم يطلقها او يموت عنها) وتنقضي عدتها منه قيد بالنكاح
 الصحيح احترازا عن الفاسد والموقوف فلو نكحها عبد بلائذ السيد ووطئها
 قبل الاجازة لا يحلها حتى يطاها بمدها كما في الدر (والصبي المراهق) وهو الذي
 تحرك آله وتنتهي وقدره شمس الاسلام بشعر سنين (في المحلل كالبالغ)

لوجود الوطئ في نكاح صحيح وهو الشرط وانما هدم منه الا نزال وهو ليس
بشرط فكان بمنزلة السلول والفحل الذي ينزل (ووطئ المولى لا يحلها)
لاشترط الزوج بالنص (واذا تزوجها بشرط التحليل) ولو صريحا بان قال
تزوجتك على ان احملك (فالنكاح) صحيح ولكنه (مكروه) تحريما لحديث
لعن الله المحلل والمحلل له (فان وطئها حلت للاول) لوجود الدخول في نكاح
صحيح اذ النكاح لا يبطل بالشروط هداية وقال الاسيحي ابي اذا تزوجها بشرط
التحليل بالقلب ولم يقل باللسان تحل الاول في قولهم جميعا اما اذا شرط الاحلال
بالقول فالتكاح صحيح عند ابي حنيفة وزفر ويكره للشاني وتحل للاول وقال
ابو يوسف النكاح الثاني فاسد والوطئ فيه لا يحلها للاول وقال محمد النكاح
للشاني صحيح ولا تحل للاول والصحيح قول ابي حنيفة وزفر واعتمده
المجسبي والنسفي والموصلي وصدر الشريعة كذا في التصحيح (واذا طلق) الرجل
امرأته (الحررة تطلقه او تطليقتين وانقضت عدتها) منه (وتزوجت بزوج
اخر) ودخل بها (ثم) طلقها الاخرو (عادت الى) زوجها (الاول عادت
اليه) بحل جديد اى (ثلاث طلاقات ويهدم الزوج الثاني مادون الثلاث)
عند ابي حنيفة وابي يوسف (كما يهدم الثلاث) بالاجماع لانه اذا كان يهدم
الثلاث فما دونها اولى (وقال محمد لا يهدم ما دون الثلاث) قال الامام ابو
المعالى والصحيح قول الامام وصاحبه ومثى عليه المجسبي والنسفي والموصلي
وصدر الشريعة اه نصحيح قيدنا بدخول الشاني لانه لو لم يدخل لم يهدم اتفاقا
قنية (واذا طلقها ثلاثا) ومضت عليها مدة (فقال قد انقضت عدتي)
منك (وتزوجت) آخر (ودخل بي الزوج) الآخر (وطلقني) وقد (انقضت
عدتي) منه (و) كانت (المدة محتمل ذلك جاز للزوج) الاول (ان يصدقها)
ويكسها (اذا كسها) غالب ظنه انها صادقة (قال في الجوهره انما ذكره
مطولا لانه لو قالت حلت لك فزوجها ثم قالت ان الشاني لم يدخل بي ان
كانت عالة بشرط الحل للاول لم تصدق وان لم تكن عالة به صدقت واما
اذا ذكرته مطولا كما ذكر الشيخ فانها لا تصدق على كل حال وفي البسوط او
قالت حلت لا تحل له حتى يستفسرها وان تزوجها ولم يستلها ولم يخبره
بشيء ثم قالت لم ازوج آخر او تزوجت ولم يدخل فاقول قولها ويفسد النكاح اه

طلب
في احكام الايلاء

كتاب الايلاء مناسبة البينونة ما لا وهو لغة الحلف مطلقا وشرعا الحلف على ترك قربان زوجته مدة مخصوصة وشرطه محلية المرأة بان تكون منكوحة وقت تجبيز الايلاء واهلية الزوج للطلاق وحكمه وقوع طلاقه بأشنة ان برقى حلفه والكفارة او الجزاء المطلق ان حثت كما صرح بذلك بقوله (اذا قال الرجل لامرأته والله لا اقربك) او لا اجامك او لا اطاولك ولا اغتسل منك من جنبه وكذا كل ما ينسقد به اليمين (او) قال (لا قربك اربعة اشهر) او قال ان قربتك فلي حج او صده حر او انت طالق (فهو حول) لقوله تعالى للذين يؤلون من نسائهم تربص اربعة اشهر الآية (فان وطئها في الاربعة الاشهر حث في يمينه) لفعله المحلوف عليه (ولزمته الكفارة) في عقد اليمين والجزاء المعلق او الكفارة في التطليق على الصحيح الذي رجع اليه الامام كما في الشربلالية (وسقط الايلاء) لا انتهاء اليمين بالحث (وان لم يقربها حتى مضت اربعة اشهر بانت منه بتطليقه) لانه ظلمها بمنع حقها فجاءه الشرع بزوال نعمة النكاح عند مضي هذه المدة وهو المأثور عن عثمان وعلى والعبادلة الثلاثة وزيد بن ثابت رضي الله عنهم وكفى بهم قدوة (فان كان حلف على) مدة الايلاء فقط (اربعة اشهر فقد سقطت اليمين) لانه كانت موقته بوقت فترفع بعرضه (وان كان حلف على الابد فاليمين باقية) بعد البينونة لعدم الحث (فان عاد اليها (فزوجها) ثانيا (عاد الايلاء) لما مر ان زوال الملك بعد اليمين لا يبطلها الا انه لا يتكرر الطلاق قبل التزوج لعدم منع الحق بعد البينونة (فان وطئها) حث في يمينه ولزمته الكفارة وسقط الايلاء لانه يرتفع بالحث (والا) يطئها (وقعت بمضي اربعة اشهر) اخرى (تطليقة اخرى) ايضا لانه بالتزوج ثبت حقها فيحقق الظلم فيضرب ابتداء هذا الايلاء من وقت التزوج هداية (فان) عاد اليها و (زوجها) ثالثا (عاد الايلاء ووقع بمضي اربعة اشهر) اخرى (تطليقة اخرى) لبقاء طلاق ذلك الملك ببقاء المحيلة (فان) عاد اليها و (زوجها) رابعا (بعد) حلها بتزوج (زوج آخر لم يقع بذلك الايلاء طلاق) زوال طلاق ذلك الملك بزوال المحيلة (و) لكن (اليمين باقية) لعدم الحث (فان وطئها كفر عن يمينه) لوجود الحث (وان حلف على اقل من اربعة اشهر لم يكن مولى) لانه يصل الى جاعها

في تلك المدة من غير خث يلزمه (وان حلف بحج او صوم او صدقة او
 حنق او طلاق فهو مولى) لتحقيق النسخ باليمين وهو ذكر الشرط والجزاء
 وهذه الاجزاية مانعة لما فيها من المشقة وصورة الحلف بالحق ان يطلق بقرابنها حنق
 عبده وفيه خلاف ابى يوسف فانه يقول يمكنه البيع ثم القربان فلا يلزمه
 وهما يقولان البيع موهوم فلا يمنع المانعة فيه هداية قال في الصحيح ومشي
 على قولهما الاثمة حتى ان غالبهم لا يحكي الخلاف اهـ (وان الى من المطلقة الرجعية
 كان مولى) لبقاء الزوجية فان انقضت عدتها قبل انقضاء مدة الايلاء سقط
 الايلاء لقوات المحلية جوهرية (وان الى من) المطلقة (الباتنة لم يكن مولى) اهـ
 لعدم بقاء الزوجية اذ لا حق لها في الوطى فلم يكن مانعا حقها بخلاف
 الرجعية (ومدة ايلاء الامة شهران) لانها مدة ضربت اجلا للبتونة فتتصف
 في الرق كعدة العدة (وان كان المولى مريضاً) بحيث (لا يقدر على الجماع
 او كانت المرأة مريضة) او رتقاء او صغيرة لا تجامع (او كان بينهما مسافة)
 بعيدة بحيث (لا يقدر ان يصل اليها في مدة الايلاء) او محبوسة او ناشزة
 لا يصل اليها (ففيه ان يقول بلسانه فثنت اليها) او ابطلت الايلاء او رجعت
 عما قلت او نحو ذلك (فاذا قال ذلك سقط الايلاء) لانه اذاها بذكر النسخ فيكون
 ارضاءها بالوعد واذا ارتفع الظلم لا يجازى بالطلاق (وان صح) من مرضه
 او زال المانع (في المدة بطل ذلك النسخ) الذي ذكره بلسانه (وصار فيه
 الجماع) لانه قدر على الاصل قبل حصول المقصود فيبطل الحلف كالتميم
 (واذا قال) الرجل (لامراته انت على حرام) او انت معي في الحرام او نحو
 ذلك (سئل عن نيته فان قال اردت الكذب فهو كما قال) لانه نوى حقيقة كلامه
 قال في الصحيح هذا ظاهر الرواية ومشي عليه الحلواني وقال السرخسي
 لا يصدق في القضاء حتى قال في النبايع في قول القدوري فهو كما قال يريد
 فيما بينه وبين الله تعالى اما في القضاء فلا يصدق بذلك ويكون يمينا ومثله
 في شرح الاسيحي وفي شرح الهداية وهذا هو الصواب وعليه العمل
 والقنوي اهـ (وان قال اردت الطلاق فهي تطليقة باتنة) لانه كتابة (الا ان ينوى
 الثلاث) فيكون ثلاثا اعتبارا بسرائر الكنايات (وان قال اردت الظهار فهو
 ظهار) وهذا عند ابى حنيفة وابى يوسف وقال محمد ليس بظهار لا لعدم

قوله فقيهة الافاء الرجل يفتي فيه رجوع
 ومنه قوله تعالى حتى تفي بالامر الله
 اي حتى ترجع الى الحق وفاء المولى
 فيسنة رجوع عن يمينه الى زوجته
 اهـ

التشبيه بالحرمة وهو الركن فيه ولهما أنه أطلق الحرمة وفي الظهار نوع حرمة والطلاق بمحمل القيد هداية قال السيجاني والصحيح قولهما واعتده المحبوبي والنسفي وغيرهما تصحيح (وان قال اردت التحريم او لم ارد شيئاً فهو يمين يصبر به مولياً) لان الاصل في تحريم الحلال انما هو اليمين عندنا فاذا قال اردت التحريم فقد اراد اليمين وان قال لم ارد شيئاً لم يصدق في القضاء لان ظاهر ذلك اليمين واذا ثبت انه يمين كان بها مولياً جوهره قال في الهداية ومن المشايخ من يصرف لفظ التحريم الى الطلاق من غيرنية لحكم العرف قال الامام المحبوبي وبه يفتى وقال نجم الائمة في شرحه لهذا الكتاب قال اصحابنا المتأخرون الحلال على حرام او انت على حرام او حلال الله على حرام او كل حلال على حرام طلاق بائن ولا يفتقر الى النية للعرف حتى قالوا في قول محمد ان نوى يميناً فهو يمين ولا تدخل امراته الا بالنية وهو على المأكل والمشروب انما اجاب به على عرف ديارهم اما في عرف بلادنا فيريدون تحريم المنكوحه فيحصل عليه اه وفي مختارات التوازل وقد قال المتأخرون يقع به الطلاق من غيرنية لطية الاستعمال بالعرف وعليه القسوى ولهذا لا يحلف به الا الرجال قلت ومن اللفاظ المستعملة في مصرنا وريفنا الطلاق يلزمني والحرام يلزمني وعلى الطلاق وعلى الحرام كذا في التصحيح كتاب الخلع بضم الخاء وقصها واستعمل في ازالة الزوجية بالضم وفي غيره بالفتح وهو لغة الازالة وشرها كما في البحر ازالة ملك النكاح المتوقفة على قبولها بلفظ الخلع او ما في مضاهاه ولا بأس به عند الحاجة كما اشار الى ذلك بقوله (اذا تشاق الزوجان) أي اختلفا ووقع بينهما العداوة والمنازعة (وخافا ان لا يفيما حدود الله) أي ما يلزمهما من موجبات النكاح مما يجب له عليها وعليه لها (فلا بأس ان تقضى) المرأة (نفسها منه بما لم يحلها به) لقوله تعالى فلا جناح عليهما فيما افتدت به الآية (فاذا) قبل الزوج و (فعل ذلك) المطلوب منه (وقع بالخلع تطليقة بائنة) لانه من الكسايات الا ان ذكر المال اغنى عن النية ههنا ولانها لا تبدل له المال الا لتسلم لها نفسها وذلك بالبيئونة (ولزمها المال) الذي افتدت به نفسها لقبولها ذلك (وان كان النشوز) أي النقرة والجفاء (من قبله) أي الزوج (كرهنا له ان يأخذ منها عوضاً)

مطهر
في بيئات الخلع

لانه اوحشها بالاستبدال فلا يزيد في وحشتها باخذ المال (وان كان النشوز
 من قبلها) اى الزوجة (كرهنا له ان ياخذ) منها عوضا (اكثر مما اعطاها)
 من الهر دون النفقة وغيرها وفي الجامع الصغير يطيب له الفضل ايضا (فان
 فعل ذلك) بان اخذ اكثر مما اعطاها (جاز في القضاء) لاطلاق قوله تعالى
 فلا جناح عليهما فيما افتدت به وكذلك اذا اخذ والنشوز منه هداية (وان
 طلقها على مال) بان قال لها انت طالق بالف او على الف (فقبلت) في
 المجلس (وقع الطلاق وزنها المال) لان الزوج يستبد بالطلاق تنجيذا
 وتطبيقا وقد علقه بقبولها والمرأة تملك التزام المال لولايتها على نفسها وملك
 النكاح مما يجوز الاعتياض عنه وان لم يكن مالا كالقصاص هداية (وكان
 الطلاق بائنا) لان بذل المال انما كان لتسلم لها نفسها وذلك بالبيونة (وان
 بطل الموض في الخلع) وذلك (مثل ان يخالع المرأة المسلمة على خرا وخزير)
 او مينة او دم (فلا شيء للزوج) عليها لانها لم تسم له مالا متقوما حتى تصير
 خارة له بخلاف ما اذا خالع على خل بعينه فظهر خرا لانها سمت مالا فصار
 مفرورا (والفرقة فيه بائنة) لانه لما بطل الموض كان العامل فيه لفظ الخلع
 وهو كتابة (وان بطل الموض في الطلاق كان) الطلاق (رجعيا) لان
 العامل فيه لفظ الطلاق وهو صريح والصريح يعقب الرجعة (وما جاز ان
 يكون مهرا) في النكاح (جاز ان يكون بدلا في الخلع) لان ما يصلح ان يكون
 بدلا للمقوم اولى ان يصلح لغيره (فان قالت له خالني على ما في يدي) الحسية
 (فخالصها ولم يكن في يدها شيء فلا شيء له عليها) لانها لم تنفره بتسمية المال
 (وان قالت) له (خالني على ما في يدي من مال ولم يكن في يدها شيء ردت
 عليه مهرها) لانها لما سمت مالا لم يكن الزوج راضيا بالزوال الا بالموض
 ولا وجه الى ايجاب المسمى وقبته للجهالة ولا الى قيمة البضع اعني مهر المثل
 لانه غير متقوم حالة الخروج فتعين ايجاب ما قام به على الزوج دفعا للضرر
 هداية (وان قالت) له خالني (على ما في يدي من دراهم ولم يكن في يدها
 شيء) او كان في اقل من ثلاثة دراهم (فطليها ثلاثة دراهم) لانها سمت
 الجمع واقله ثلاثة (وان قالت) له (طلقني ثلاثا بالف فطلقها واحدة فطليها
 ثلث الالف) لانها لما طلبت الثلاث بالف فقد طلبت كل واحد بثلث الالف

وهذا

وهذا الآن حرف الباء بحسب الاعواض والعوض ينقسم على العوض والطلاق بائن لوجوب المال (وان قالت طلقني ثلاثا على الف فطلقها واحدة فلا شيء عليها عند ابي حنيفة) وتقع رجعية وقالوا عليها ثلث الالف وتقع بائنة لان كلمة على بمنزلة الباء في المعاوضات وله ان كلمة على للشرط والشرط لا يتوزع على اجزاء الشرط بخلاف الباء لانه للعوض على ما مر قال الاسيبغاني والصحيح قوله واعتمده البرهاني والنسفي وغيرهما تصحح (ولو قال الزوج) زوجته (طلق نفسك ثلاثا بالف او على الف فطلقت نفسها واحدة لم يقع عليها شيء) لان الزوج ما رضى بالينونة الا لتسلم الالف له كلها بخلاف قولها طلقني ثلاثا بالف لانها لما رضى بالينونة بالالف كانت ببعضها ارضى (والباراة) مثل ان يقول لها برئت من نكاحك على الف فقبلت (كالخلع) قال في المختارات اى يقع بها الطلاق البائن بلائنة كما مر في الخلع (والخلع والباراة يسقطان كل حق لكل واحد من الزوجين على الاخر مما ينطق بالنكاح) كالهر مقبوض او غير مقبوض قبل الدخول وبعده والنفقة الماضية واما نفقة العدة فلا تسقط الا بالذكور وهذا عند ابي حنيفة) وقال ابو يوسف في الباراة مثل ذلك وفي الخلع لا يسقط الا ما سمي وقال محمد لا يسقط فيهما الا ما سمي والصحيح قول ابي حنيفة ومشي عليه المحجوب والنسفي والموصلي ومصدر الشريعة تصحح قيد بما ينطق بالنكاح لانه لا يسقط ما لا يتعلق به كالقرض ونحوه قال في البرازية اختلف على ان لا دعوى لكل على صاحبه ثم ادعى ان له كذا من القطن مع اختصاص البراءة بحقوق النكاح اه تصحح كتاب الظهار تصحح هولاء مصدر ظاهر امراته اذا قال لها انت على كظهر ابي كما في الصحاح والمغرب وفي الدرر هولاء مقابلة الظاهر بالظاهر فان الشخصين اذا كان بينهما عداوة يجعل كل منهما ظهرا الى ظهريه الآخراء وشرط ان يشبه المسلم زوجته او ما يعبر به عنها اوجزاء شأنها منها بحرمه عليه تأييدا كما اشار الى ذلك بقوله (اذا قال الزوج لامرأته انت على كظهر ابي) وكذا لو حذف على كما في النهر (فقد حرمت عليه لا يحل له وطئها ولا لمسها ولا تقيلها) وكذا يحرم عليها تمكينه من ذلك (حتى يكفر عن ظهاره) وهذا لانه جنابة لانه منكر من القول

طلب
في بيان احكام الظهار

وزور فيناسب المجازاة عليها بالحرمة وارتفاعها بالكفارة ثم الوطء اذا حرم حرم
 بدوا فيه كيلا يقع فيه كما في الاحرام بخلاف الحائض والصائم لانه يكثر
 وجودهما فلو حرم الدواعي يفضى الى الحرج ولا كذلك الظهار والاحرام
 هداية (فان وطئها قبل ان يكفر استغفر الله تعالى) من ارتكاب هذا الماثم
 (ولاشي عليه غير الكفارة الاولى) وقيل عليه اخرى للوطء كما في الدر (ولا يماودها
 حتى يكفر) لقوله صلى الله عليه وسلم للذي واقع في ظهاره قبل الكفارة
 استغفر الله ولا تعد حتى تكفر ولو كان شي واجباله عليه هداية (والمود
 الذي تجب به الكفارة) في قوله تعالى ثم يعودون لما قالوا (ان يعزم على
 وطئها) قال في الجوهره يعني ان الكفارة انما تجب عليه اذا قصد وطئها
 بعد الظهار فان رضى ان تكون محرمة عليه ولم يعزم على وطئها لا تجب
 عليه ويجبر على التكفير دفعا للضرر عنهما (واذا قال انت على كبتن
 اى او كفخذها او كفرجها فهو مظاهر) لان الظهار ليس الا تشبيه المحللة
 بالمحرمة وهذا المني يتحقق في عضو لا يجوز النظر اليه هداية (وكذلك)
 الحكم (ان شبيهها عن لا يحل له النظر اليها) نظر الزوج للزوجة (على
 التأييد من محارمه) نسا او رضاعا وذلك (مثل اخيه او عته او امه من
 الرضاعة) لانهن في التحريم المؤبد كالام نسا (وكذلك) الحكم (ان قال
 رأسك على كظهر اى او فرجك او وجهك او رقبتيك) لانه يعبر بها عن
 جميع البدن (او نصفك او ثلثك) لانه يثبت الحكم الشائع ثم يتعدى الى
 الكل كما مر في الطلاق (وان قال انت على مثل اى) او كلى وهكذا
 لو حذف على خانية (رجع الى نيته) لينكشف حكمه (فان قال اردت الكرامة
 فهو كما قال) لان التكريم في التشبيه فاش في الكلام (وان قال اردت
 الظهار فهو ظهار) لانه تشبيه بمحيمها وفيه تشبيه بالعضو لكنه ليس
 بصريح فيقتصر الى النية (وان قال اردت الطلاق فهو طلاق بان) لانه
 تشبيه بالام في الحرمة فكأنه قال انت على حرام ونوى الطلاق (وان لم
 تكن له نية) او حذف الكاف كما في الدر (فليس بشي) لاحتمال الحمل على
 الكرامة وهذا عند ابى حنيفة وابى يوسف وقال محمد يكون ظهارا قال
 جلال الاسلام في شرحه الصحيح قول ابى حنيفة وابى يوسف واعتمد

البرهاني والنسبي وغيرهما نصح (ولا يكون الظهار الا من زوجته) لقوله تعالى من نسائهم (فان ظاهر من امته لم يكن مظاهرا) لان الظهار منقول عن الطلاق ولا طلاق في الملوكة (ومن قال لنسائه) المتعددات (انتق على كظهر ابي كان مظاهرا من جاهتهن) لانه اضاف الظهار اليهن فصار كما اذا اضاف الطلاق (وعليه لكل واحدة كفارة) لان الحرمة ثبت في كل واحدة والكفارة لانها الحرمة فيتمدد بتعددتها بخلاف الايلاء منهن لان الكفارة فيه لصيانة حرمة الاسم يعني اسم الله تعالى ولم يتعدد ذكر الاسم هداية (وكفارة الظهار عتق رقبة) اي احقاقها بنية الكفارة (فان لم يجد) ما يقتضيه (فصيام شهرين متتابعين فان لم يستطع) الصيام (فاطعام ستين مسكينا) للنص الوارد فيه فانه يفيد الكفارة على هذا الترتيب (كل ذلك) يجب بالعزم (قبل السيس) لانها منية للحرمة فلا بد من تقديمها على الوطئ ليكون الوطئ حلالا (و يجزى في ذلك) التكفير (عتق الرقبة الكافرة والسلمة والذكر والاثني والصغير والكبير) لان اسم الرقبة ينطلق على هؤلاء اذ هي عبارة عن الذات المرقوفة الملوكة من كل وجه وليسست بفائدة المنفعة (ولا تجوز العمياء ولا المقطوعة اليدين او الرجلين) لانه فائت جنس المنفعة فكان هالكا حكما (و يجوز الاصم والمقطوع احدى اليدين واحدى الرجلين من خلاف) والمقطوع الاذنين والانف والاعور والاعمش والمخفى والمجسوب لانه ليس بفائت جنس المنفعة بل مختلها وهو لا يمنع (ولا يجوز مقطوع اجام اليدين) لان قوة البطش بهما بقواتهما بقوت جنس المنفعة (ولا المجنون الذي لا يعقل) لان الاتضاع بالجوارح لا يكون الا بالعقل فكان فائت المانع والذى يجزى ويفيق يجزى لان الاختلال غير مانع (ولا يجزى عتق المدبر وام الولد) لاستحقاقها الحرية بتلك الجهة فكان الرق فيها ناقصا (و) كذا (المكاتب الذي ادى بعض المال) ولم يجز نفسه لانه اعتاق ببدل (فان اعتق مكاتبا لم يؤد شيئا) بعد اواذى شيئا وعجز نفسه (جاز) لقبام الرق من كل وجه (وان اشترى) الظاهر (اباه او ابنة بنوى بالشراء الكفارة جاز عنها) لثبوت العتق اقتضاء بالنية بخلاف مالورثه لانه لا صنع له فيه (وان اعتق) الظاهري (نصف عبد مشترك عن الكفارة) وهو موسر (وضمن قيمة باقيه فاعتقه لم

طلب
في بيان كفارة الظهار

يجز عند أبي حنيفة) ويجوز عندهما لانه فلك نصيب صاحبه بالضمنان فصار
معتقا الكل وهو ملكه ولأبي حنيفة ان نصيب صاحبه يقتصر على ملكه ثم
يحول اليه بالضمنان ومثله يمنع الكفارة هداية قال في التصحيح وهذه من فروع
تجرى العتق قال لأبي حنيفة في الصحيح قول أبي حنيفة وعلى هذا مشي المجبوي
والنسفي وغيرهما قيدنا بالتوسير لانه اذا كان ميسرا لم يجز اتفاقا لانه وجب

عليه السعاية في نصيب الشريك فيكون اعتقا بموضع (وان اعتق نصف
عبد عن كفارة مما اعتق باقيه عنها جاز) لانه اعتقه بكلامين والتقصان حصل
على ملكه بجهة الكفارة ومثله غير مانع كمن اضعف شاة للاضحية فامسأت
السكين عنها بخلاف ما تقدم لان التقصان تمكن على ملك الشريك وهذا
على اصل أبي حنيفة أما عندهما الاعتاق لا تجزى فاعتاق التصف اعتاق
الكل فلا يكون اعتاقا بكلامين هداية (وان اعتق نصف عبده عن كفارة ثم

جمع التي ظاهر منها ثم اعتق باقيه لم يجز عند أبي حنيفة) لان الاعتاق تجزى
عنده وشرط الاعتاق ان يكون قبل المسيس بالنسب واعتاق التصف حصل بعينه
وعندهما اعتاق التصف اعتاق الكل فحصل الكل قبل المسيس هداية وقد
قدمنا تصحيح الإنيابي لقول الامام في تجزى الاعتاق وعليه مشي المجبوي
والنسفي وغيرهما تصحيح (واذا لم يجد الظاهر ما يعتق) ولو محتاجا اليه
لخدمته او قضاء دينه لانه واجد حقيقة بدائع (تكفارة صوم شهرين بالاجلة
وان كان كل واحد منهما تسعة وعشرين يوما والاثنين يوما فان صام بالايام
وافطر لتسعة وخمسين فعليه الاستقبال بكل ما يحيط ولو صام تسعة وعشرين
يوما بالهلال وثلاثين بالايام جاز كافي النظم ولو قدر على التحريم ولو في آخر اليوم
الاخير لزمه الحق وان لم يمتد بالمتابعين) للنسب عليه (ليس فيها شهر رمضان)

لا ولا يقع عن الظهار لما فيه من ابطال ما اوجبه الله تعالى (ولا يوم الفطر ولا يوم
الحر ولا ايام النحر) لان الصوم في هذه الايام منهي عنه فلا ينوب

عن الواجب الكامل هداية (فان جامع التي ظاهر منها في خلال الشهرين ليلا
مايدا او نهارا ناسيا استأنف الصوم عند أبي حنيفة ومحمد) وقيل ابو يوسف
لا يستأنف لانه لا يمنع التتابع اذ لا يفيد به الصوم وهو الشرط ولهما ان
الشرط في الصوم ان يكون قبل المسيس وان يكون خاليا عنه ضرورة بالنسب

وهذا

وهذا الشرط يتقدم بالجماع في خلال الصوم فيستأنف كما في الهداية قال
 في زاد الفقها والصحيح قول أبي حنيفة ومحمد ومشي عليه البرهاني والنسفي
 وصندر الشرعية تصحح (وان افطر يوما منها) اي الشهرين (بعذر) كسفر
 ومرض ونفاس بخلاف الحيض لتعذر الخلو عنه (او بفير عذرا استأنف)
 ايضا لقوات التابع وهو قادر عليه عادة (وان طاهر المبد) ولو مكاتباً (لم يجزه
 في الكفارة الا الصوم) لانه لا ملك له فلم يكن من اهل التكفير بالمال (فان اعتق
 المولى عنه او اطعم لم يجزه) لانه ليس من اهل الملك فلا يصير مالكا بملكه
 (وان لم يستطع المظاهر الصيام) لمرض لا يرجى برؤه او كبر سن (اطعم) هو اوانا ثبه
 (ستين مسكينا) التقييد به اتفاق لجواز صرفه الى غيره من مضاريف الزكاة
 ولا يجزى غير المراهق بدائع (كل مسكين نصف صاع من براوصاها من تمر
 او شمبر) كالفطرة قدر او مصرفا (اوفية ذلك) لان المقصود سد الحاجة ودفع
 الحاجة وذلك يوجد في النعمة (فان غداهم وصناتهم جاز قتيلا) كان ما اكلوا
 او كبروا لان التصوص عليه هو الاطعام وهو حقيقة في التحكين من اطعم
 وفي الاباحة ذلك كما في التملك بخلاف الواجب في الزكاة وصدقة الفطر فانه
 الايتاء والاداء وهما للخلق حقيقة ولا بد من الادام في خبر الشمبر ليكنه
 الاستبقاء الى الشيع وفي خبر الحنطة لا يشترط الادام كما في الهداية (فان اعطى
 مسكينا واحدا ستين يوما اجزاة) لان المقصود سد حاجة المحتاج والحاجة تجدد
 في كل يوم فالدفع اليه في اليوم الثاني كالدفع الى غيره (وان اعطاه في يوم واحد)
 ولو بدفعات على الاصح زبلي (لم يجزه الا عن يومه) ذلك لفقد التعدد
 حقيقة وحكما (وان قرب الى ظاهر منها) اي جاء معها (في خلال الاطعام
 لم يستأنف) لان النص فيه مطلق الآتية يمنع من السبب قبله لانه ربما يقدز على
 الاعتاق او الصوم فيقعان بعد السبب والمنع لم يقف في غيره لا بعدتم المشروعية
 في نفسه (ومن وجب عليه كفارتا ظهرا) من امرأة او امرأتين (فاعتق رعتين
 لا ينوي عن احدهما بعينها جاز عنها وكذلك الحكم) اذا همام اربعة اشهر
 او اطعم مائة وعشرين مسكينا لان الجنس مفيد فلا حاجة الى نية معينة (وان
 اعتق رقبة واحدة وهمام شهرين) عن كفارتا ظهرا (كان له ان يتخلف ذلك
 عن اتيها شاء) لان النية مفيدة عند اخلاف الجنس (كتاب الثمان) هو لولة

مصدر لاعن كقاتل من اللعن وهو الطرد والابعاد سمي به لا بالفضب للعه
نفسه اولا والسبق من اسباب الترجيح وشرعا شهادات مؤكدات بالايمان
مقرونة باللعن من جهة وبالفضب من اخرى قائمة مقام حد القذف في حقه
ومقام حد الزنا في حقها كما اشار الى ذلك بقوله (اذا قذف الرجل امرا ا نه بالزنا)
صريحنا (وهما) اي الزوجان (من اهل الشهادة) هلي المسلم (و) كانت المراة
من يحد قاذقها (لانه قام في حقه مقام حد القذف فلا بد من احصائها (او نفي
نسب ولدها) منه او من غيره لانه اذا نفي نسب ولدها صار قا ذا قالها ظاهرا
(وطالبته بموجب القذف) لانه حقها فلا بد من طلبها كسائر الحقوق فلولم
تطالبه وسكنت لايبتل حقها ولو طالت المدة لان طول المدة لايبتل حقوق
العباد (فعله اللعان) ان عجز عن البرهان (فان امتنع منه حبسه الحاكم حتى
يلاعن (فيبرأ) (او يكذب نفسه فيحد) لان اللعان خلف عن الحد فاذا الم يات
بالخلف وجب عليه الاصل (فان لاعن الزوج وجب عليها اللعان) بعده لانه
المدعي فيطلب منه الجله اولا فلو بدأ بلعانها اعادت بعده فلو فرق قبل الاعادة
ضح لحصول المقصود كما في الدر (فان امتنعت المراة حبسها الحاكم حتى تلاعن
او تصدق فه (قال الزبلي وفي بعض نسخ القدوري او تصدقه فحد وهو
غلط لان الحد لايحب بالاقرار مرة فكيف يجب بالتصديق مرة وهو لايحب
بالتصديق اربع مرات لان التصديق ليس باقرار قصد افلا يعتبر في حق
وجوب الحد ويعتبر في درته فيتدفع به اللعان ولايجب به الحد ولايتنفي النسب
لانه انما ينقطع حكما باللعان ولم يوجد وهو حق الولد فلا يصدق ان في ابطاله
وبه يظهر عدم صحة قول صدر الشريعة فيتنفي نسب ولدها در قال شيخنا
وقد يجاب بان مراد القدوري بالتصديق الاقرار بالزنا لا بمجرد قولها صدقت
واكتفي عن ذكر التكرار اعتمادا على ما ذكره في بابه اه (واذا كان
الزوج) غير اهل للشهادة بان كان (عبدا او كافرا او محدودا في قذف)
وكان اهلا للقذف بان كان بالغا عاقلا ناظقا (فقد امرا نه فعليه
الحد) والاصل ان اللعان اذا سقط لمعني من جهته فلو القذف صح
حد والا فلا حد ولا لعان كما في الدر (وان كان الزوج (من اهل الشهادة
وهي) غير اهل لها لانها (امة او كافرة او محدودة في قذف) او صبية او

مجنونة (أو كانت ممن لا يحد فاذفها) بان كانت زانية أو موطوءة بشبهة أو
نكاح فاسد (فلا حد عليه في قذفه) كما لو قذفها ابنخي (ولا لعان) لانه
خلفه لكنه يعز حتما لهذا الباب (وصفة اللعان) ما نطق به القرآن وحامله
(ان يتدعى القاضي بالزوج فيشهد) على نفسه (اربع مرارة يقول في كل مرة
اشهد بالله اني لمن الصادقين فيما رميتها به من الزنا) وروى الجيسن عن ابي
حنيفة انه يأتي بلفظ المواجهة فيقول فيما رميتك به لانه اقطع للاحتمال وجه
ما ذكر في الكتاب وهو ظاهر الرواية ان لفظ الغائب اذا انضمت اليه الاشارة
انقطع الاحتمال كما في الهداية (ثم يقول في الخامسة لعنة الله عليه ان كان
من الكاذبين فيما رماها به من الزنا) ان قذفها به او بنى الولد ان نفاه وفي
النظم ثم يقول له القاضي اتق الله فانها موجبة (ويشتر) الزوج (اليها في جميع
ذلك ثم تشهد المرأة) بعده على نفسها (اربع مرات) ايضا (تقول في كل
مرة اشهد بالله انه لمن الكاذبين فيما رماي به من الزنا وتقول في الخامسة
غضب الله عليها ان كان من الصادقين فيما رماي به من الزنا) وانما خص
الغضب في جانبها لان التمساجسرن باللعن فانهم يستعملن اللعن في كلامهن
كثيرا كما ورد به الحديث فاخير الغضب لشي ولا تقدم عليه (فاذا التفتا فرق
القاضي بينهما) ولا تقع الفرقة حتى يقضى بها على الزوج فيفارقه بالطلاق
وان امتنع من ذلك فرق القاضي بينهما وما لم يقض بالفرقة فالزوجة قائمة
فيلقها الطلاق والظهار والايلاء ويحرى بينهما التوارث كما في الجوهرة
(وكانت الفرقة تطليقة بائنة عند ابي حنيفة ومحمد) لانها بتفريق القاضي
كما في الضنين ولها النفقة والسكنى في عدتها ويثبت نسب ولدها الى سنتين ان
كانت معتدة وان لم تكن معتدة فالى سنة اشهر جوهرة (وقال ابو يوسف
يقع (تحريم مؤبد) لقوله عليه الصلاة والسلام المتلاعنان لا يجتمعان ادا
ولهما ان الاكاذب رجوع والشهادة بعد الرجوع لا حكم لها ولا يجتمعان
ما كانا متلاعنين ولم يبق التلاعن ولا حكمه بعد الاكاذب فيجتمعا هداية قال
الاسيحاوي والصحيح قولهما صحيح (وان كان القذف) من الزوج (بولد)
اي بنى نسب ولدها (نبي القاضي نسبه) عن ابيه (والحقه بامه) ويشترط
في نبي الولد ان تكون المرأة من اهل الشهادة من حين الطلاق الى حين

مطل
صفة اللعان

الوضع حتى لو كانت حين الوضع كائنة او امة ثم اسلمت او اعتقت لا ينشئ ولدها لانها لما علفت ولمست من اهل اللعان ثبت نسب ولدها ثبوتاً لا يلحقه الفسخ فلا يتغير بعد ذلك بتغير حالها كما في الجوهرة (فان عاد الزوج فاكذب نفسه) ولو دلالة بان مات الولد المنى عن مال فادعى نفسه (حده القاضي) خد القذف لا قراره بوجوبه عليه (وحل له ان يزوجه) لانه لما حدد لم يبق اهلاً للسان فارتفع حكمه المنوط به وهو التحريم (وكذلك) اى يجوز له ان يزوجه (ان قذف غيرها حدد) لما بينا (او زنت) هى او قذفت (فحدث) لانها اهل بيت اللعان من جانبها وانما اصل ان له تزوجها اذا خرجا او احدهما عن اهلية اللعان كما في الدر (واذا قذف) الرجل (امراته) وهى صغيرة او مجنونة فلا لسان بينهما) لانه لا يحدد قاذفها لو كان اجنياً فكذا لا يلاعن الزوج لقيامه مقامه (وقذف الاغرس لا يتطرق به اللعان) لانه يتعلق بالتحريم كحكم القذف وقذفه لا يعزى عن شبهة والحدود تندرج بالشبهة (واذا قال الزوج) لا امرأته الحامل (ليس حلك منى فلا لعان) وان جاءت به لاقل من سنة اشهر وهذا قول ابى حنيفة وزفر لانه لا يتيقن بقيام الحمل فلم يهرق قاذفاً وقال ابو يوسف ومحمد يجب اللعان اذا جاءت به لاقل من ستة اشهر لتيقن الحمل حده فيحقق القذف واجيب بانه اذا لم يكن قاذفاً في الحال يهرق كالمطلق والقذف لا يهضم بطلانه بالشرط ومثلى على قول الامام البرهانى والنسفى والموصلى وسند الشريعة نصيح (واذا قال) الزوج لامرأته الحامل (زنت وهذا الحمل من الزنا تلاعنا) لوجود القذف بصرح الزنا (ولم ينف القاضي الحمل) عن القاذف لان تلاعنهما بسبب قوله زنت لا ينفي الحمل على ان الحمل لا ترتب عليه الاحكام الا بعد الولادة (واذا نفي الرجل ولد امرأته عقيب الولادة او في الحال) اى المدة (التى تقبل) فيها (القهنة) ومدتها شبهة ايام عادة كما في النهاية (وتباع) اى تسترى فيها (الة الولادة صح نفيه) لا احتياجه الى نفي ولد غيره عن نفسه ولم يوجد منه الاعتراف عزمها ولا دلالة (ولا عن به) لانه بالنفي صار قاذفاً (وان نفاه بعد ذلك لا عن وثبت النسب) لانه ثبت نفسه بوجود الاعتراف منه دلالة وهو المسكوت وقبول الشهية فلا يثني بعد ذلك وهذا عند ابى حنيفة (وقال

ابو يوسف ومحمد يصح نفسه في مدة النفاس) لان النفي يصح في مدة
 قصيرة ولا يصح في مدة طويلة ففصلنا بينهما بمدة النفاس لانه ارا الولادة وله
 انه لا معنى للتقدير لان الزمان للتأمل واحوال الناس فيه مختلفة فاعتبرنا ما يدل
 عليه وهو قبول التهنئة وسكونه عندها او ابتلاعه مضاع الولادة او مضى ذلك
 الوقت هداية قال الامام ابو العالي والصحيح قول ابي حنيفة واعتمده المحبوني
 والنسقي والنوصلي وصدر الشريعة نصحيح ولو كان الزوج غائبا خالة علمه
 كحالة ولادتها (واذا ولدت) المرأة (ولدت في بطن واحد) وهو ان يكون
 بينهما اقل من ستة اشهر (فتي) الزوج الولد (الاول واعترف بالشبابي ثبت
 نسبها) لانها توأمان خلقا من ملة واحد (وحد الزوج) لانه لا يصح كذب
 نفسه بدعوى الثاني (وان اعترف بالاول ونفى الثاني ثبت نسبها) لما تقدم
 (ولا عن) لانه صار قاذفا ينفي الثاني والافقار بالعدة سابق على التذوق
 فصار كانه اقر بيمينها ثم قذفها بالزنا في كتاب العدة في هي لغة الاحصاء
 وشرط تربص يلزم المرأة عند زوال النكاح او شبهته وهي التربص عدة لان
 المرأة تحصى الايام المضروبة عليها وتفتقر الفرج الموهود لها (اذا طلق
 الرجل امرأته) المدخول بها سواء كان (طلقا بائنا او رجعا ام وقعت الفرقة
 بينهما بغير طلاق) كان حرم عليه بوجه من الوجوه السابقة كتمكثها ابن
 الزوج ونحو ذلك مما يوجب الفرقة (وهي حية) و(من يحيى فعدتها ثلاثة
 اقراء) كواحد من وقت الطلاق والفرقة طو طلقت في الحيض لم يعد من العدة
 (والاقراء) هي (الحيض) عندنا لان الحيض صرف لبراءة الرجم وهو
 المقصود (وان كانت) من (لا يحيى من صفر) لم يلوغ بالسن (او كبر)
 بان بلغت سن الاياس (فعدتها ثلاثة اشهر) فعدتنا الكبير يلوغ سن الاياس
 لانه اذا كانت من تحيى فامس طهرها فان عدتها بالحيض طهر تدخل في
 حد الاياس جوهره (وان كانت حاملا فعدتها ان تضع حملها) وهذا اذا
 كانت حرة (وان كانت امه فعدتها) اذا كانت من تحيى (حيضتان) لان
 الرق مصنف والحيضة لا تنجزى فكملت فصار حيضتين (وان كانت)
 من (لا يحيى فعدتها شهر ونصف) لان الشهر منجز فامس تنصيفه على بالرق وان
 كانت حاملا فعدتها ان تضع حملها كالحره (واذا مات الرجل عن امرأته

مطلق
 في بيان احكام العدة

الحرّة) دخل بها أولا صغيرة كانت او كبيرة مسئلة او كآبة حاضت في المدة او لم
 تحض كما في خزانة المفتين (فعدتها اربعة اشهر وعشرة) ايام لقوله تعالى
 ويذرون ازواجنا يترضعن بانفسهن اربعة اشهر وعشرا (وان كانت امة
 فعدتها شهران وخمسة ايام) لان الرق منتصف كما مر (وان كانت) امرأة
 الميت (حائلا فعدتها ان تضع حملها) ايضا لطلاق قوله تعالى واولات الاحمال
 اجلن ان يضعن حملهن (واذا ورثت المطلقة) بائنا (في المرض) بان كان
 الطلاق قرارا من ارضها ومات وهي في العدة (فعدتها ابعد الاجلين) من
 عدة الوفاة وعدة الطلاق احتياطيان تتربص اربعة اشهر وعشرا من الموت
 فان لم تر فيها حيضا تعد بعد ثلاث حيض حتى لو امتد طهرها تبقى
 عدتها حتى تبلغ الالباس كما في الضح قال كمال الاسلام في شرحه وهذا قول
 ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف عدتها ثلاث حيض والصحيح قولهما واعتمده
 المحسبي والشافعي وضربهما تصحيح قيدا لطلاق البائنا لانه اذا كان رجيا
 فليتها عدة الوفاة اجلا كما في الهداية (فان اعتقت الامة في عدتها من طلاق
 رجعي انتقلت عدتها) من عدة الاماء (الى عدة الحرار) لان الزوجية باقية
 (وان اعتقت وهي مبسوطة او متوفى عنها زوجها لم تستقل عدتها) لزوال
 النكاح بالبينونة والموت (وان كانت) المرأة (ايسة فاعتدت بالشهور ثم رأت
 الدم) على جاري عادت بها او حبلت من زوج آخر (انتقض ما مضى من
 عدتها) وفسد نكاحها (وكان عليها ان تستأنف العدة بالحيض) قال في
 الهداية ومعناه اذا رأت على العادة لان هودها يبطل الالباس هو الصحيح اه
 قال في التصحيح يحتز بهذا التصحيح عما فصله في زاد الفقها فقال المختار
 عندنا انها اذا رأت الدم قبل الاعتداد بالاشهر يبطل الاعتداد بالاشهر واذا
 رأت بعد الاعتداد بالاشهر لا يبطل قال نجم الائمة هذا هو الاصح والمختار
 للفتوى قال في الذخيرة وكان الصدر الشهيد حسام الدين يفتي بانها لو رأت
 الدم بعد ذلك على اى صفة رأت يكون حيضا ولا يفتي بطلان الاعتداد
 بالاشهر بعد تمام الاعتداد بها فمضى بجواز الانكحة ام لا قال في مجموع النوازل
 هو الاصح قلت وهذا التصحيح اولى من تصحيح فخر الدين في الهداية وقد حقق
 وجهه في في فتح القدير اه (والمتكوحة نكاحا خاسدا) المدخول بها (والموطوءة

قوله وهي مبسوطة اي مطلقه فلانا
 بائنا يقال بت البطل طلاق اسلمة
 وهي مبسوطة ولا محل لم يفتي للفتا
 اذا قلها عن الرجعة اه

بشبهه عدتها الحيض (ان كانت ممن تجبض والاشهر ان كانت ممن لا تجبض
في الفرفة وللموت لانها للشرف من برأة الرحم لا لقضه حتى التكاح والحيض
هو للعرفة ولا شهر فاعلم من علم الحيض (واذا مات مولد ام الولد عنها او
اعتقها) ولم تكن تحت زوج ولا مضنة (فعدتها ثلاث حيض) ان كانت
من ذوات الحيض وثلاثة اشهر ان كانت من ذوات الاشهر لانها وجبت
بالموطأ بالتكاح ووجبت وهي حرة فتكون ثلاث حيض او ما يقوم مقامها
كافي الموطأ بشبهه قيد بام الولد لان القضي والمدة اذا اعتقها المولى او مات
عنهما لا عدة عليهما لعلم الفراس موقيدنا بان لا تكون مؤرجحة ولا مضنة
لانها اذا كانت متزوجة او مضنة ومات مولدها لم يعتقها فلا عدة عليها
لانها ليست فرا شاة (واذا مات الصغير) الذي لا ياتي منه الاحمال (عن
امراته وبها جيل) محقق وذلك بان تضع لدون سنة اشهر من موته (فعدتها
ان تضع حملها) لاطلاق قوله تعالى واولات الاحمال اجلن ان يضعن
حملن قال في الهداية وهذا عند ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف عدتها
اربعة اشهر وعشر لان الحمل ليس بثابت التمسك منه فصار كالحادث بعد
الموت اه قال جلال الاسلام الصحيح قولهما واعتمده البرهاني والتسني وغيرهما
فصحيح قيدنا الجبل بالمحقق لانه اذا كان محتملا بان ولدت لا كثر من سنة اشهر
فعلينا عدة الوفاة انما كان في الصحيح (فان حدث الحمل بعد الموت فعدتها
اربعة اشهر وعشر) لانها وجبت عند الموت كذلك فلا يتغير بعده ولا يثبت
نسب الولد في الوجهين لان الصبي الاماه له فلا يتصور عند الطلوق والتكاح
يقام مقامه في موضع التصور هداية (واذا طلق الرجل امراته في حال
الحيض لم تعد) المرأة (بالحيضة التي وقع فيها الطلاق) لانه انقضى بعضها
ولا يقع الاعتماد الا بالكاملة (واذا وطئت الصبية بشبهة) ولو من المطلق
(فعلينا عدة اخرى) لتجدد السبب (وتدخلت العدتان فيكون ما تراه من
الحيض) كفي تلك المدة (محسوبا بهنهما جميعا) لان المقصود هو الفرق عن
فراغ الرحم وقد حصل (واذا انقضت المدة الاولى ولم تكمل) البوذة
(الثانية) علم عليها علم المدة الثانية (فاذا كان الموطأ الثاني بعد ما رأيت
حيضة كانت الاولى من المدة الاولى والثانية بعدها من المدة الثانية وتجب

رابعة لقم الثانية وأن كان الوطئ قبل رؤيته الحيض فلا شيء عليها إلا
 ثلاث حيض وهي تنسب عن بنت حيض كما في السرور (وابتداء العدة في
 الطلاق عقبة الطلاق وفي الوفاة عقبة الوفاة) لانها السبب في وجودها
 فيمنع ابتداؤها من وقت وجود السبب (فإن لم تقع بالطلاق والوفاة حتى
 حلت العدة فبينا انقضت عدتها) لان العدة هي مطلق الزمان فإذا مضت
 البدلة انقضت العدة وظل في الهناية وشأنها يقعون في الطلاق ان ابتدأها
 من وقت الاقتران فيها التهمة الموضحة له قال في الصحيحين ان حاشي الخلق
 وسمرقند يفتون انه من اقر بطلاق سابق وصدة فيه الزوجة وهما من طهارة
 التهمة لا يصح في الاستناد ويكون ابتداء العدة من وقت الاقرار ولا يفتة
 ولا يمكن للزوجة التصديق بها حال العلم ابو علي السعدي ما ذكر محمد من
 ان ابتداء العدة من وقت الطلاق محمول على ما اذا كانا متفرقين من الوقت
 الذي اُسند الطلاق اليه أما اذا حكمنا بحكمنا نا محتملين فالكذب في كلاهما
 ظاهر فلا يصدقان في الاستناد انه (والعدة في النكاح الفاسد) ابتداؤها
 (عقبة النكاح) من الملقى (بينهما ما) اظهرها (عزم الواطئ على ترك
 وطئها) بان يقول بانفسه تركت وطئها او تركتها او خلعت سبيلها ونحوه
 ومنه الطلاق أما مجرد العزم فلا عبرة به وهذا في المدخولة أما غيرها فيمكن
 تفرق الابيان والعلوية في النكاح الفاسد لا توجب العدة والطلاق فيه لا ينقص
 العدة لانه فمخرج جوهره (و) يجب (على البسوة والتوفيق عنها زواجها اذا
 كانت بالثقة مسلمة) ولو لامة (الاخذاء) وان امرها المطلق او الميت بتركه
 لانه حتى الشرع اظهرها والتأسف على فوات نعمة النكاح وذلك (بترك
 الطيب والزيينة) بمحلى او حرير (والدهن) ولو بلا طيب مكنت خالص
 (والكحل الا من هذر) واجب للجميع اذ الضرورات تبيح المحظورات (ولا
 تخضب بالحناء ولا تلبس ثوبا مصبوغا بمصفر ولا زعفران) ولا درس لان
 هذه الاشياء دواعي الرغبة فيها وهي معروفة فحجبها كإلا قصير رغبة
 الى الوقوع في المحرم (ولا اخذاء على كافرة) لانها غير محتاجة بمحرم
 الشرع (ولا على صفيحة) لان الخطاب موضوع عنها هو على الامة
 (الاخذاء) لانها محتاجة بمحرم الله تعالى فيا ليس فيه ابطال حتى التول بخلاف

فروع من قالت مغت عدي بالحري
 قال لقول لها مع اليمين لانه لا يعلم الا من
 جنتها ان معنى عليها ستون يوما
 عند الامام وعندنا تسعة وثلاثون
 يوما وثلاث ساعات للاغتسال
 وقول الامام هو المختار في الثاني در

يطل
 في وجوب الاحداد

قوله ولا في عدة أم الولد بان مات الرجل
عن أم ولد له أو اعتقها أو ذر

مطلب
في التعريف بالطلاق

قوله ولا بان في أي المدة عنها زوجها
أو ما المطلق فلا يجوز التعريف له
إجماعاً لا فقهان لعدم الزوج سواء
كان الطلاق رجعي أو بائناً إلى الأبد
در

المنع من الخروج لأن فيه إبطال جفء وحق البعد مقدم لحاجته (وليس فيه
عدة النكاح الفاسد ولا في عدة أم الولد الخداد) لأنه لاظهار التأنف على
فوات نعمة النكاح ولم يفتهما ذلك (ولا يفنى) بل يحرم (أن تخطب المدة)
أي عدة كانت (ولا بأ من بالقرين) لقوله تعالى ولا جناح عليكم فيها
عنصم به من خطبة النسبة إلى ابن قال ولكن لا تأوا عدوهن عرضاً إلا أن
تقولوا قولاً معروفاً قلل عليه الصلاة والسلام السر النكاح وقال ابن عباس
رضي الله عنهما القبريض أن يقول أني أزيد أن أتزوج وعن سعيد بن جبير
في القول المعروف أني فيك لأعقب وإني أريد أن يحجم هدية (ولا يجوز
المطلقة الرجعية والمبتونة) الحرة (الخروج من بينها لئلا ولا تجازا) لأن
نفقتها واجبة على الزوج فلا حاجة إلى الخروج ككسار وجبة حتى لو
اختلفت على أن لا تنفق لها قبل خروجها أو المقتضية وقيل لا وهو الأصح
لأنها هي التي اختارت إسقاط نفقتها كالمحلقة على أن لا تنكح لها لا يجوز لها
الخروج اختياراً قبل زواجها إن تنكرت بين الزوج معراج فبذلك بالحرية لأن الأمة
تخرج في حاجة المولى كما مر (وللتوفيق عنها زوجها يخرج نهاراً ويصل الليل)
لأنه لا تنفق لها فتنظر إلى الخروج لإصلاح معاشها وبعيد ذلك إلى الليل
حتى لو كان عددها كفايتها صارت كالطالفة فلا يحل لها الخروج قبح ولا يثبت
في غير منزلها (لعدم الاضطراب إليه) (و) يجب (على المدة أن تنكح في المنزل
الذي يضاف إليها بالسكنى حال وقوع الفرقة) حتى لو طلقته وهي في غير
منزلها عادت إليه خيراً فنفقه فيه (فإن كان نصبتها من دار) زوجها (البيت
لا يكتفيها) نصقه (وأخرجها المورثة من نصيبهم) انقضت (التي حيث شاء من
لأن هذا لا يقال بقدرها الصامات تؤثر فيها الاعتداء وضاراً إذا خافت على غايتها
أو خافت سقوط المهر أو كانت فيه باجراً ولا تجدد ما تهد به ثم أن وقعت للفرقة به طلاق
بأن أو ثلاث لايه عن سرقة بينهما ثم لا بأس به مع المسترة لا يضر على باعراً إلا
أن يكون فاسقاً يخاف عليها منه فيثبت تخرج لأنه عذر ولا يخرج علماً تنكح
البه والأولى أن يخرج هو ويتركها وإن جملاً بينهما امرأاً تنفق تقدر على
الحيلة فحينئذ يهايه (ولا يجوز أن يباقر الزوج بالطالفة الرجعية) لموم
قوله تعالى ولا تخرجوهن من بيوتهن فيقول الزوج وغيره وقال زفره ذلك

بناء على ان النفر عنده رجعة اذ لا يسافر عنها الا وهو وبنامتها فلا يكون
 اخراجا للمعدة قبل الرجعية لان المبانة لا يجوز السفير بها اتفاقا وان ابانها
 او طلقها في سفر وينشأ وبين مصرها اقل من ثلاثة ايام رجعت الى مصرها
 وان كان ثلاثة ايام خربت والعود افضل الابان تكون في مصر فانها لا تخرج
 حتى تصد كما في الهداية (واذا اطلق الرجل امرأته طلاقا بائن ثم تزوجها في
 عدتها منه (وطلقها) ثانيا (قبل ان يدخل) او يخل (بها فعليه مهر كامل
 وعليها عدة مستقلة) لانها مقبوضة بيده بالوطئة الاولى وبقائه وهو العدة
 فاذا جده النكاح وهي مقبوضة تاب ذلك القبض عن القبض الواجب في
 هذا النكاح فيكون طلاقا بعد الدخول درر وهذا عند ابى حنيفة وابى يوسف
 (وقال محمد لها نصف المهر وعليها تمام العدة الاولى) لانه طلاق قبل المسيس
 فلا يوجب كمال المهر ولا استيفاء العدة وكالعدة الاولى انما وجب بالطلاق
 الاول هداية قال الا سيهيى الصحيح قولهم واخاره المحبوبي والنسبي
 وغيرهما صحيح (ويثبت نسب ولد المطلقة الرجعية اذا جات به) اى الولد
 (لستين اول كثر) ولو طالت المدة لاحتمال امتداد طهرها وعلوقها في العدة
 ما لم تقر بانقضاء عدتها) والدة تحمله (وان جاءت به لاقل من ستين بانت)
 من زوجها بانقضاء العدة وثبت نسبه لوجود الطوق في النكاح اوفى العدة
 ولا يصبر مر اجها لانه يحتمل الطوق قبل الطلاق ويحتمل بعده فلا يصبر
 مر اجها بالشك هداية (وان جات به لاكثر من ستين ثبت نسبه وكل من رجعة)
 لان الطوق بعد الطلاق اذا لم يبق اكثر من ستين والظاهر انه منه لا تنفاه
 الزنا من المسلم فحمل امرء على انه وطئها في العدة فيصبر مر اجها (والمبتوتة
 يثبت نسب ولدها) بلاد هوى ما لم تقر بانقضاء العدة كما مر (اذا جات به لاقل
 من ستين) لانه يحتمل ان يكون الولد قائما وقت الطلاق فلا ينعى بزوال
 الفراش قبل الطوق فيثبت نسبه احتياطا (وان جاءت به لتمام ستين من يوم
 الفارقة لم يثبت نسبه) من الزوج لانه حادث بعد الطلاق فلا يكون منه لان
 وطئها حرام (الا ان يدعيه) الزوج لانه التزمه وله وجه بان وطئها بشبهة
 في العدة قال في الهداية فان كانت المبتوتة صغيرة يجامع مثلها فجاءت
 بولد لنسبة اشهر لم يلزمه حتى تاتي به لاقل من نسمة اشهر عند ابى حنيفة ومحمد

طلب
في ثبوت النسب

وقال أبو يوسف يثبت النسب منه إلى ستين لأنها معدة يحتمل أن تكون حاملا ولم تقرب بانقضاء العدة فاشبهت الكثرة ولهما أن لا ينقضوا عدتها جهة متعينة وهي الأشهر وبمضيها يحكم للشرع بالانقضاء وهو بالدلالة فوق أقرارها لأنه لا يحتمل الخلاف أنه (ويثبت نسب ولد التوفيق عندها زوجها) ولو غير مدخول بها إذا لم تقرب بانقضاء عدتها (ما بين الوفاة وبين ستين) وقال زفراني جاءت به بعد انقضاء عدة الوفاة لئلا يشترط النسب لأن الشرع حكم بانقضاء عدتها بالشهور لعموم الجهة فصارت إذا أقرت بالانقضاء كما بينا في الصغيرة إلا أنا نقول لانقضاء عدتها جهة أخرى وهو وضع الحمل بخلاف الصغيرة لأن الأصل فيها عدم الحمل لأنها ليست بحمل قبل البلوغ هداية (وإذا اعترفت المعتدة) ومطلقا (بانقضاء عدتها) والمدة بمنزلة (لم) جاءت بولد لأقل من ستة أشهر) من وقت الأقرار (ثبت نسبه) لظهور كذبها بيقين فبطل الأقرار (وإن جاءت به لستة أشهر) فأكبر (لم يثبت نسبه) لأنه علم بالأقراراته حدث بعده لأنها آمنة في الأخبار وقول الأمين مقبول إلا إذا تحقق كذبه (وإذا ولدت المعتدة ولدا) ومجذبت ولادتها (لم يثبت نسبه) عند أبي حنيفة (إلا) بحجة ثامة وهي (أن يشهد بولادتها رجلان أو رجل واحد أو ثمان) لأنه حق مقصود فلا يثبت إلا بحجة كاملة وتصور بإطلاع الرجال عليه مع جواز للضرورة كاف في احتياؤه (إلا أن يكون هناك رجل ظاهر) وهل تكنى الشهادة بكونه ظاهرا في البحر بحثنا نعم (أو اعتراف من قبل الزوج) بالحبل (فيثبت النسب من غير شهادة) يعني ثامة لأنه إذا كان هناك رجل ظاهر وانكر الزوج الولادة فلا بد أن تشهد بولادتها القاطنة لجواز ثمان تكون ولدت ولدا ميتا وأرادت الزامه ولد غيره جوهرية (وقال يثبت في الجميع بشهادة امرأة واحدة) لأن الفراش قائم بقيام العدة وهو ملازم للنسب والحاجة إلى تعيين الولد فيتمين بشهادتها كما في حال قيام النكاح هداية قال في الصحيح واعتمد قول الإمام المحبوبي والنسفي وصدر الشريعة (وإذا تزوج) الرجل (امرأة) فجاءت بولد لأقل من ستة أشهر منذ يوم تزوجها لم يثبت نسبه) لتحقيق سبق الطوق على النكاح (وإن جاءت به لستة أشهر فصاعدا يثبت نسبه) إن اعترف به الزوج أو سكت (لأن الفراش قائم والمدة ثامة) وإن جحد الزوج

الحل
في ثبوت الولادة

(الولادة ثبتت) نفقة (بشهادة امرأة واحدة تشهد بالولادة) لأن الفسبب
 ثابت بالزناش والاطاعة إلى تعيين الولد وهو يتعين بشهادة المرأة كما مر (وأكثر
 مدة الحمل ستان) لقول ابن حنيفة رضي الله عنهما الولد لا ينفق في البطن أكثر من
 ستين ولو ينفق حول والظاهر أنها طاعة جماعاً لئلا العقل لا يثبتني إليه هداية
 (وأقله ستة أشهر) لقوله تعالى وحده وفصله ثلاثون شهراً ثم قال وفصله
 في عامين فبقي للحمل ستة أشهر (وأذا طلق الذمي الذمية) أو مات عنها
 (فلا صدقة عليها) عنه ابن حنيفة إذا كان ذلك في دينهم لأنها إنما تجب لحق
 الله تعالى وحق الزوج وهي خير محافظة بحقوق الله تعالى كما أصالة والصوم
 والزواج قد أسقط عنه الصدم اعتقاده حثيثاً كما في الجوهري قال جال
 الإسلام في ممره وقال أبو يوسف ومحمد عليها العدة والصحيح قولها
 واعتدها المحبوبي والنسفي وغيرهما تصحيح (وان تزوجت الحامل من الزنا
 جاز النكاح) لأن ما الزنا لا حرمة له (و) لكن (لا يطأها حتى تضع
 حملها) لئلا يسنى طاعة زوج غيره لئلا يكون هو الزاني قال السيهري
 وهذا قول ابن حنيفة ومحمد وقال أبو يوسف لا يجوز والصحيح قوله ومشي
 عليه الأئمة المحبوبي والنسفي والوصلبي ومعهو الشريعة تصحيح (و) كتاب
 النفقات (كل جمع نفقة وهي انفق الإنسان على عياله وشراً كما قال
شعاع سألت الإمام محمد عن النفقة فقال هي الطعام والكسوة والسكنى
 ونحوه بأسبغ ثلاثه زوجة وقراءة وحك ولما كانت الزوجة أصل النسب
 والمنصب أقوى من الملك بدأ بالزوجة فقال (النفقة واجبة للزوجة على
 زوجها) ولو صغيراً أو فقيراً (مسئلة مسكيات) الزوجة (أو كافتة) فقيرة
 أو غنية موطنة أو لا ولو نكحتاً لو غرة أو صغيرة أو كبيرة لا توطأ أو صغيرة
 تطبق الوطأ أو تصلح للخدمة أو للاستيفان (إذا حملت نفقها) للزوج (أي
 مراً له) قال في التصحيح هينده رويها عن ابن يوسف وظاهر الرواية ما في
 البسيط والخط من أنها تجب له قبل الدخول والتمول إذا لم تنفق عن
 المقام منه (أي فمعه نفقتها) أي العرفية وهي للأكل والمشروب (وكسوتها
 وسكنائها) ولعلها نفقة النفقة بالمعقولة لأن النفقة الشرعية تشمل الكل
 كما من (بمعنى ذلك بخالهما) أي الزوجين (أجبتا موسراً كان الزوج لموسراً)

قال في الهداية وهذا اختيار المحقق وعليه التصويب في هذا بخلاف ظاهر
 الزاوية وظاهر الرواية وهو اختيار الكرخي بمسرح حال الزوج وفي شرح
 الاشباح الصحيح ما ذكره المحقق وفي الجوهر والقوى على قول المحققين
 وفي شرح الزاهد وعليه القوى وعليه معنى المحبون والغنى كما في
 الصحيح وحاصله انه ان كان مؤمرا من نجب لنفسه الصهار وان كان مؤمرا من
 نفقة الاصهار وان كانا مختلفين فكل ظنهم الزاوية بمنزلة حال الزوج وعلى
 ما اختاره صاحب الهداية فبين الخالفين الا انه اذا كان هو المصير يطالب
 بقدر وسعة والباقي دين عليه الى البصرة كما في الله (فان تمتع) للزوجة
 (من نسيم) تقسم لزوج بعد الدخول بها (حتى يسطيع مهرها) المجل (فلها
 النفقة) لانه تمتع بحق فكل فوت الاحتباس بمعنى من قبله فيحصل كذا كانت
 هداية قيدنا بالجل لانه اذا كان موجلا ولو كله لو يمتنع واستوفيت احواله
 ليس لها ان تمتع نفسها عندهما خلافا للثاني وكذا لو ابطته بعد العقد كما في
 الجوهره (وان تشرت) اي خرجت من بيته بلا اذنه بغير حق ولو بعد سفره
 (فلا نفقة لها حتى تعود الى منزله) لان فوت الاحتباس منها واذا طردت
 جاء الاحتباس فوجب النفقة بخلاف ما اذا امتنع من التمكن في بيت الزوج
 لان الاحتباس قائم والزوج يقدر على الوطى كرها هداية واذا كان الزوج
 مصرا في بيتها فتمت من الدخول عليها كانت تسمى الا ان نسبها اليه فله
 عنه كما في الجوهره (وان كانت) الزوجه (صغيرة لا يستمتع بها) ولو للخدمة
 او الاستئناس كما مر (فلا نفقة لها وان ملت اليه) لان النفقة مقابلة
 باحتباسها له والاحتباس له بكونها متصلا بها قيد بالنفقة لان النفقة يجب
 بمجرد العقد وان كانت لا يستمتع بها كافي الجوهره (وان كلف الزوج موطئا)
 بحيث (لا يقدر على الوطى والمرأة كبيرة) بحيث يستمتع بها (فلها النفقة
 من ماله) لان التسليم محقق منها وانما الجز من قبله فصار كالحيوب والنفقة
 قيد بالكيفية لانه لو كانت صغيرة ايضا لم تجب لها النفقة لان المنع معي جاء
 من قبلها فغاية ما في البلب ان يجعل المنع من قبله كالمندوم فالمنع من قبلها
 قائم ومع قبله من قبلها لا تسقط النفقة كما في الدور عن النسيئة (واذا
 طلق الرجل امرأته فلها) عليه (النفقة والسكنى في) مدة (هدتها رجعا

كان) للطلاق (ولو بانها) اما الرجعي فلان النكاح بعد قائم لا سيما عندنا
 فانه يحمل له الوطى واما البئن فلان النفقة جزء من اجتناس كما هو والاجتناس قائم في حق
 حكم مقصود بالنكاح وهو الولد اذ العدة واجبة لصيانة الولد فوجب النفقة
 ولها مكان لها السكنى بالاجتماع كما في الهداية (ولا نفقة للمتوفى عنها
 زوجها) لانها لم تحب في حاله شيئا فنيا ولا مال له بعد الموت ولا يمكن ايجابها
 على الورثة كما في الدرر (وكل فرقة جاءت من قبل المرأة بمصيبة) كالردة
 وقبيل ابن الزوج (فلا نفقة لها) لانها صارت حايضة نفسها بغير حق
 فصارت كأنها تاتره قيد بالمصيبة لانها اذا كانت بسبب مباح كما اذا اختارت
 نفسها للاعراك او الملق او لخدم الكفالة فلها النفقة كما في الجوهرة (وان
 طلقها) الزوج ولو غلانا (ثم ارادت سقطت نفقتها وان مكنت ابن زوجها من
 نفسها ان كان) فالثاني (بعد الطلاق فلها النفقة) لان الفرقة ثبتت بالطلاق
 ولا يحمل فيها الردة والتمكين الا ان المرتبة نجس حتى تنوب ولا نفقة للصبيوة
 والممكنة لا نجس فلها النفقة كما في الدرر (وان كان قبل الطلاق فلا نفقة
 لهما) لشبوت الفرقة بالتمكين (واذا حبست المرأة في دين او غصبها
 رجل فبكرها فذهب بها او حبسها) ولو (مع محرم فلا نفقة لها) لغوات
 الاجتناس الا ان تكون مع الزوج فوجب لها نفقة الحضر وعن ابي يوسف
 ان المصنوعة والحاجة مع المحرم لهما النفقة قال في الصحيح والمعتد الاول
 ومشي عليه المجهور والنسبي وغيرهما (فان مرضت) الزوجة (في منزل
 الزوج فلها النفقة) استحصانا لان الاجتناس قائم فانه بينا نس بها وعيها
 وتحفظ البيت والائاماعا هو لمرض فاشبه الحيض وعن ابي يوسف اذا
 سلبت نفقتها لم مرضت فلها النفقة لتحقيق التسليم وان مرضت ثم سلمت
 لا نجب لان التسليم لم يصح وهو حسن وفي كلام المص ما يشير اليه حيث
 قال وان مرضت في منزل الزوج احتراز عما اذا مرضت في بيت ابها كما في
 الجوهرة (وتفرض على الزوج نفقة خاضعها اذا كان) للزوج (موسرا) وهي
 حرة كما في الجوهرة قال في الهداية وقوله في الكتاب اذا كان موسرا اشارة
 الى انه لا نجب نفقة الخادم عند لصاره وهو رواية الحسن عن ابي حنيفة
 وهو الاصح خلافا لما قاله محمد لان الواجب على المهر ادى الكفاية وهي

قد تكتفى بخدمة نفسها وفي قاضي خان فان لم يكن لها خادم لا تستحق نفقة الخادم في ظاهر الرواية موسرا كان الزوج او معسرا ثم قال والصحيح ان الزوج لا يملك اخراج خادم المرأة (ولا تفرض) النفقة (لا اكثر من خادم واحد) قال في الهداية وهذا عند ابن حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف تفرض لخادمين قال الاسياني والصحيح قولهما ومشي عليه المحبوي والنسفي صحيح (وعليه) اي على الزوج (ان يسكنها في دار مفردة) بحسب حالهما كالا طعام والكسوة (ليس فيها احد من اهله) سوى طفله الذي لازمه الجماع وامته وام ولده كما في الدرر (الا ان تضار المرأة ذلك) رضاها بانتقاص حقها (وان كان له ولد من غيرها) بحيث يضم الجماع (فليس له ان يسكنه معها) لان السكنى واجبة لها فليس له ان يشرك غيرها لانها تضرب به فانها لا تأمن على متاعها ومنعها من العاشرة مع زوجها (وللزوج ان يجمع والديها وولدها من غيره واهلها) اي محارمها (الدخول عليها) لان المنزل ملككم فله حق المنع من دخوله (ولا ينتمى من النظر اليها وكلامها اي وقت اختاروا) لما فيه من قطيعة الرحم وليس له في ذلك ضرر وقيل لا ينتمى من الدخول والكلام وانما ينتمى من القرار وقيل لا ينتمى من الخروج اليهما ولا ينتمى من الدخول عليها في كل جمعة وفي غيرها من المحارم التقدير سنة وهو الصحيح كما في الهداية (ومن اعتبر نفقة امرأته لم يفرق بينهما) بل يفرض القاضي لها النفقة (ويقال لها استدني عليه) لان في التفريق ابطال الحق من كل وجه وفي الاستدانة تأخير حقها مع ابقاء حقه فكان اولى لكونه اقل ضررا قال في الهداية وقاعدة الامر بالاستدانة مع الفرض ان يمكنها اجماله الغريم على الزوج فاما اذا كانت الاستدانة بغير امر القاضي كانت المطالبة عليها بدون الزوج اهـ (واذا غاب الرجل وله مال في يده رجل) او عنده وهو (يعترف به) اي بما في يده او عنده من المال (وبالزوجة) وكذا اذا علم القاضي ذلك هدانة (فرض القاضي في ذلك المال نفقة زوجة الغائب وولده) يضم فيكون جمع ولد بكاسد جمع اسيد (الصغار والديه) اذا كان المال من جنس حقهم اي دراهم او دنانير او طعام او كسوة من جنس حقهم بخلاف ما اذا كان من خلاف جنسه لانه يحتاج الى البيع ولا يباع مال

الغائب بالاتفاق درر (وباخذ حيا) القاضي (كفيلها) أي النفقة ويحلفها
 بالله ما أعطها النفقة نظرا للغائب لأنها ربما استوفت النفقة أو طلقها
 الزوج وانقضت عدتها وكذا كل أخذ نفقة (ولا يقضى بنفقة في مال الغائب
 إلا لهؤلاء) لأن نفقة هؤلاء واجبة قبل قضاء القاضي ولهذا كان لهم أخذها
 بأنفسهم فكان قضاء القاضي إعانة لهم أما خبرهم من المحارم إنما يجب نفقتهم
 بالقضاء والقضاء على الغائب لا يجوز قال في النهاية ولو لم يعلم القاضي بذلك
 ولم يكن مقر به فقامت البينة على الزوجية أو لم يخلف مالا فقامت البينة
 لفرض القاضي نفقتها على الغائب وبأمرها بالاستدانة لا يقضى القاضي
 بذلك لأن في ذلك قضاء على الغائب وقال زفر يقضى لأن فيه نظرا لها
 ولا ضرر فيه على الغائب إلى أن قال وعمل القضاة اليوم على هذا اه قال في
 الدر عازية إلى البحر وهذه من الست التي يفتى بها بقول زفر وعليه فلو غاب
 وله زوجة وصغار قبل بثها على النكاح ان لم يكن ماله ثم يفرض لهم
 وبأمرها بالاتفاق أو الاستدانة لترجع اه (وإذا قضى القاضي لها بنفقة
 الأصهار ثم ابتسر) الزوج (فخاصته ثم) القاضي (لها نفقة الموصر) لأن
 النفقة تختلف باختلاف البسار والأصهار فإذا تبدل حاله لها المطالبة بنظام
 حيا (وإذا مضت مدة لم ينطق الزوج) فيها (عليها فطالبته) الزوجة
 (بذلك فلا شيء لها) لأن النفقة فيها معنى الصلة فلا يستحكم الوجوب
 وتبصر دينا (إلا) بالقضاء وهو (أن يكون القاضي فرض لها النفقة) عليه
 (أو) الرضا بأن تكون الزوجة قد (صالح الزوج على مقدارها) ففرض
 لها على نفسه قدرا معلوما ولم ينطق عليها حتى مضت مدة (فيقضى لها
 بنفقة ما مضى) لأن فرضه على نفسه أكد من فرض القاضي لأن ولايته على
 نفسه أقوى من ولاية الغير عليه وإذا صارت النفقة دينا عليه لم تسقط
 بطول الزمان إلا إذا مات أحدهما أو وقعت الفرقة كما صرح به الصنف بقوله
 (وإذا مات الزوج) أو الزوجة (بعد ما قضى عليه بالنفقة ومضت شهور) لم
 ينطق عليها (سقطت النفقة) المتجمدة عليه لما مر أن فيها معنى الصلة
 والصلات تسقط بالوفاة قبل القبض (وإن أسلفها) الزوج (نفقة) جميع
 (الستة ثم مات) هو أو هي (لم يترجع) بالبلاء للمجهول (منها) أي النفقة

المسئلة شيء لانها صلة وقد اتصل بها القبض ولا رجوع في الصلابة بعد
 الموت لانتهاء حكمها كما في الهبة هداية وهذا عند ابي حنيفة وابي يوسف
 (وقال محمد بحسب لها نفقة ما مضى وما بقى) يسترد (للزوج) قال في زاد
 الفقها والنخبة الصحيح قولهما وفي فتح القدير والفتوى على قولهما واعتمده
 المحبوبي والنسفي وغيرهما نصحيح (واذا تزوج البعد حرة) باذن مولاه
 (ففقتها) الفروضة (دين عليه) للزومها بعقد باشره باذن المولى فيظهر
 في حقه كسائر الديون (بياع فيها) اذا لم يفده المولى ذخيره وهكذا مرة
 بعد اخرى اذا تجدد عليه نفقة اخرى بعد ما اشتراه من علم به او لم يعلم ثم
 علم فرضي وانما قيدت بالفروضة لانها بدون فرض تسقط بالضيق كنفقة
 زوجة الحر كما في النهر قال في الفتح وينبغي ان لا يصح فرضها براضيتها
 طهر البعد عن التصرف ولا تهاجم بقصد الزيادة لاضرار المولى اهـ (واذا
 تزوج الرجل امه) فقه او مدبرة او ام ولد (فبواها) اي خلاها (مولاهما
 معه) اي مع الزوج (منزلا) اي في منزل الزوج بان يشهدا الى منزل الزوج
 وترك استخدامهما (فعله) اي الزوج (النفقة) لنقص الاحتباس (وان
 لم يواها) مولاهما منزل الزوج او لم يترك استخدامهما (فلا نفقة لها) عليه
 لعدم الاحتباس قال في الهداية ولو استخدمها بعد التوثيق سقطت النفقة
 لانه فات الاحتباس ولو خدمته احيانا من غير ان يستخدمها لا تسقط
 النفقة لانه لم يستخدمها ليكون استرداداه (ونفقة الاولاد الصغار)
 الفقراء الاحرار (على الاب لا يشاركه فيها احد) موسرا كان الاب
 او مسرا غيره انه اذا كان مسرا والام موسرة تومر الام بالانفاق ويكون
 دينها على الاب كما في الجوهره قيدنا بالفقراء الاحرار لان نفقة الاغنياء في
 ما لهم والارقاء على مالهم (كما) انه (لا يشاركه) اي الاب (في نفقة الزوجة
 احد) ما لم يكن مسرا فليحق بالميت فيجب على غيره بلا رجوع عليه على
 الصحيح من المذهب الا لام موسرة محي قال وعليه فلا بد من اصلاح المتن اهـ
 قال شيخنا لان قول المتن ان الاب لا يشاركه في نفقة ولده احد يقتضي انه
 لو كان مسرا وامر غيره بالانفاق يرجع سواء كان اما اوجد او غيرها اذ لو
 لم يرجع عليه لحصلت المشاركة واجاب المقدسي بحمل ما في المتن على حالة

النساراه (فان كان الصغير رضيعا فليس على امه ان ترضعه) قضاء لان
ارضاعه يجرى مجرى النفقة ونفقته على الاب كما مر ولكن تومر به ديانة لانه
من باب الاستخدام ككنس البيت والطبخ والخبز فانه تومر بذلك ديانة ولا
يجبرها القاضي عليها لان المستحق عليها بعد النكاح تسليم النفس للاستمتاع
لا غير ثم هذا حيث لم تتبين فان تبين كذلك بان كان لا ياخذ ثدي غيرها فانها
تجبر على ارضاعه صيانة له عن الهلاك جوهره (ويستأجر له الاب من
ترضعه عندها) لان الحضانة لها (فان استأجرها) اى استأجر الاب ام
الصغير (وهي زوجته او معتدته) من طلاق رجعي (لترضع ولدها لم يجز) ذلك
الاستحجار لان الارضاع مستحق عليها ديانة الا انها عذرت لاحتمال عجزها
فاذا اقدمت عليه بالاجر ظهرت قدرتها فكان الفعل واجبا عليها فلا يجوز
اخذ الاجرة عليه هداية قيد بولدها لانه لو استأجرها لارضاع ولده من
غيرها جاز لانه غير مستحق عليها وقيدنا المعتد بالرجعي لان المعتد من البائن
فيها رويان والصحيحة منهما انه يجوز لان النكاح قد زال فهي كالاجنبية كما
في الجوهره (وان انقضت عدتها فاستأجرها على ارضاعه) اى الولد (جاز)
لان النكاح قد زال بالكلية وصارت كالاجنبية (وان قال الاب لاستأجرها)
اى الام (وجاء بقيرها) لترضعه عندها (فرضيت الام بمثل اجرة) تلك
الاجنبية كانت الام احق به (لانهما اشقى فكان نظرا للصبي في الدفع اليها
هداية (فان التمس زيادة) عن الاجنبية ولو بدون اجر المثل او متبرعة زيلعي
(لم يجبر الزوج عليها) دفعا للضرر عنه وآليه الاشارة في قوله تعالى لانصار
والدة بولدها ولا مولود له بولده اى بالزانه اكثر من اجرة الاجنبية هداية
قيد باجرة الارضاع لان الحضانة تبقى للام فترضعه الاجنبية عندها كما صرح
به في البدائع ولا تكون الاجنبية المتبرعة بالحضانة اولى منها اذا طلبته باجر
المثل نعم لو تبرعت الهمة بحضانته من غير ان يمنع الام عنه والاب معسرا للصحيح
ان يقال للام اما ان تمسكه بلا اجر او تدفعه اليها قال شيخنا وبه ظهر الفرق
بين الحضانة والارضاع وهو ان انتقال الارضاع الى غير الام لا يتوقف
على طلب الام اكثر من اجر المثل ولا باعسار الاب ولا يكون المتبرعة عنه او
نحوها من الاقارب اه (ونفقة الصغير واجبة على ابيه وان خالفه في دينه)

لاطلاق قوله تعالى وعلى المولود له رزقهن ولأثمه جزؤه فيبقى نفسه
هداية (كما يجب نفقة الزوجة على الزوج وان خالفته في دينه) لان نفقتها
بمقابله الاحتباس الثابت بالمقد وقد صح المقدم بين المسلم والكافرة فوجب
النفقة (واذا وقعت الفرة بين الزوجين فالام) ولو كناية (الحق بالولد) لا
من انها اشفق عليه واعرف بتربيته (فان لم تكن ام فام الام) وان بعدت
(اولى من ام الاب) لان هذه الولاية تستفاد من قبل الامهات (فان لم تكن
ام الام) فام الاب) وان بعدت ايضا (اولى من الاخوات) مطلقا لانها
اكثر شفقة منهن لان قرابتها قرابة ولاد (فان لم تكن جدة) مطلقا (فالاخوات)
مطلقا (اولى من العمات والخالات) مطلقا لانهن اقرب لهن اولاد الابوين
ولهذا قدم في البراث (وتقدم الاخت من الاب والام) لانها ذات قرابتين
(ثم الاخت من الام) لان الحق من قبلها (ثم الاخت من الاب) ثم بنات
الاخت لابوين ثم لام (ثم الخالات اولى من العمات) ومن بنات الاخت لاب
زوجها قرابة الام و (يزالن كما يزالن الاخوات) فترجى ذات القرابتين
ثم قرابة الام ثم بنت الاخت لاب قال في الحاشية اختلفت الرواية في بنت
الاخت لاب مع الخالة والصحيح ان الخالة اولى اه (ثم العمات) ويزالن كذلك
ثم خالة الام كذلك ثم خالة الاب كذلك ثم عمة الام كذلك ثم عمة الاب كذلك
بهذا الترتيب (وكل من تزوجت من هؤلاء) المذكورات باجنبي من الصغير
(سقط حقها) من الحضنة لان الاجنبي يعطيه نذرا وينظر اليه شرا فلا
نظر في ذلك للصغير بخلاف ما اذا كان الزوج ذارحم محرم من الصغير كما
صرح بذلك بقوله (الا الجدة اذا كان زوجها الجد) اي فلا يسقط حقها لانه
قام مقام ابيه فينظر اليه وكذا كل زوج هو ذورحم محرم منه لقيام الشفقة
نظرا الى القرابة القريبة هداية وتعود الحضنة بالفرقة لزوال المنع والقول
لها في نفي الزوج وكذا في تطليقه ان اجمته لان عينته كما في الدر (فان لم
تكن للصبي امرأة من اهله) يستحق الحضنة (فاختصم فيه الرجال فالولاهم
به) (اقر بهم تعصيا) لان الولاية للاقرب وقد عرف الترتيب في موضعه
غير ان الصغيرة لا تدفع الى عصبة غير محرم كولى العاقلة وابن العم تحرزا عن
الفسنة هداية ثم اذا لم يكن عصبة فللدوى الارحام فان استوتوا فالصغير

ثم اوردتهم ثم اكبرهم ولا حق لولد عم وعمه وخال وخالة لعدم المحرمية كما في
 الدر (والام والجدة احق بالسلام حتى) يستغنى بان (ياكل وحده ويشرب
 وحده ويلبس وحده ويستحي وحده) لان تمام الاستغناء بالقدره على
 الاستغناء قال في الهداية ووجهه انه اذا احتفى يحتاج الى التأديب والتخلق
 باداب الرجال واخلافتهم والاب اقدر على التأديب والتثقيف والمخفاف
 قدر الاستغناء بسبع سنين اعتبارا لمغالبة (و) هما احق (بالجارية حتى
 تحيض) اى تبلغ لان بعد الاستغناء يحتاج الى معرفة آداب النساء والمرأة على
 ذلك اقدر وبعد البلوغ يحتاج الى التحصين والحفظ والاب فيه اقوى واهدى
 هدايه (ومن سوى الام والجدة) ممن لها الحضانة (احق بالجارية حتى تبلغ
 حدا نشئ) وقد يتسع وبه يفتى كما في الدر وفي التثوير وعن محمد ان الحكم
 في الام والجدة كذلك وبه يفتى اه وفي المنع قال مولانا صاحب البحر
 والاحصاء ان الفتوى على خلاف ظاهر الرواية فقد صرح في التحنيس بان
 ظاهر الرواية انها احق بها حتى تحيض واختلف في حد الشهوة فقدره ابو الليث
 بسبع سنين وعليه الفتوى كذا في تبين الكنزاه (والامة اذا اعتقها مولاه وام
 الولد اذا اعتقت في) ثبوت حق حضانة (الولد كالحرة) لانها حران او ان
 ثبوت الحق (وليس للامة وام الولد قبل الفسخ حق في الولد) لعجزهما عن
 الحضانة بالاستقلال بخدمة المولى (والذمية احق بولدها السلم) سواء كان ذكرا
 او انثى (عالم بفعل الايمان ويخاف ان يالف الكفر) للنظر قبل ذلك واحتمال
 الضرر بعده هدايه (واذا ارادت المطلقة ان تخرج بولدها من مصر) الى
 مصر آخر ويشهرا تضاروت بحيث لا يمكنه ان يبصر ولده ثم يرجع في نهارة
 (فليس لها ذلك) لما فيه من الاضرار بالاب لعجزه عن مطالعة ولده (الا ان
 تخرجها الى وطنها وقد كان الزوج تزوجها) اى عقد عليها (فيه) اى وطنها
 ولو قريية في الاصح كما في الدر لانه السترم ذلك عادة لان من تزوج في بلد
 يقصد المقام به غالبا قال في الهداية واذا ارادت الخروج الى مصر غير وطنها
 وقد كان الزوج فيه اشار في الكتاب الى انه ليس لها ذلك وذكر في الجامع
 الصغير ان لها ذلك وجه الاول ان الزوج في دار القرية ليس التزاما للمكث
 فيه عرفا وهذا اصح فالحاصل انه لا بد من الامرين جميعا الوطن ووجود

النكاح

طلب
 في حكم الخروج بالزوجة
 خارج البلدة

النكاح وهذا كله اذا كان بين المصريين تفاوت أما اذا تقارب بالبحث يمكن
للوالد ان يطالع ولده ويبعث في بيته فلا بأس وكذا الجواب في القرينين ولو
انتقلت من قرية مصر الى مصر فلا بأس به لأن فيه نظرا للصغير حيث
يتخلق باخلاق اهل مصر وليس فيه ضرر بالآب وفي عكسه ضرر بالصغير
لتحلقه باخلاق اهل السواد فليس لها ذلك (و) يجب (على الرجل)
الموسر يسار الفطرة (ان ينفق على ابويه واجداده وجداته) سواء كانوا
من قبل الآب او الام (اذا كانوا فقراء) ولو قادرين على الكسب والقول
لمنكر اليسار والينة لمدعيه كما في الدرر في الخلاصة المختار ان الكسوب يدخل
ابويه في نفقته اه وعليه القوي (وان خالفوه في دينه) اما الابوان فقوله
تعال وصاحبهما في الدنيا معروفا زلت في الابوين الكافرين وليس من
المعروف ان يعيش في نعم الله تعالى ويتركهما يموتان جوعا وأما الأجداد
والجدات فلانهم من الابله والامهات ولهذا يقوم الجد مقام الاب عند عدمه
هدايه (ولا تجب النفقة مع اختلاف الدين الا للزوجة والابوين والاجداد
والجدات والولد وولد الولد) لما مر ان نفقة الزوجة بمقابلة الاحتباس وأما
غيرها فثبوت الجزئية وجزء المرافى معنى نفسه فكما لا تمنع نفقة نفسه بكفر
لا تمنع نفقة جزئه الا انهم اذا كانوا حريين لا تجب نفقتهم على المسلم ولو
مستأنين لنهيها عن بر من يقاتلنا في الدين كما في التهذبة (ولا يشارك الولد
في نفقة ابويه احد) لان لهما تأويلا في مال الولد بالنص ولانه اقرب الناس
اليهما بحر وهي على الذكور والاناث بالسوية في ظاهر الرواية وهو الصحيح
لان المعنى يشملهما هدايه قال في الصحيح وهو الظاهر الروايتين عن ابي حنيفة
وبه اخذ الفقيه ابو الليث وبه يفتى واحترز به عن رواية الحسن عن ابي حنيفة
انها بين الذكور والاناث اثلاثا (والنفقة) تجب (لكل ذي رحم محرم)
منه (اذا كان صغيرا فقيرا او كانت امرأة) ولو (بالقة) اذا كانت (فقيرة او كان)
ذو الرحم (ذكرا زنا او اعمى) وكان (فقيرا) لان الصلة في القرابة القريبة
واجبة دون البعده والفصل ان يكون ذا رحم محرم وقد قال الله تعالى وعلى
الوارث مثل ذلك وفي قرأه ابن مسعود وعلى الوارث ذي الرحم المحرم مثل
ذلك ثم لا بد من الحاجة والصفر والانوته والزمانة والمعنى امانة الحاجة لتحق

العز فان القادر على الكسب غني يكسبه بخلاف الابوين لانه يلحقهما تعب الكسب والولد مأثور يدفع الضرر عنهما فتجب نفقتهما مع قدرتهما على الكسب هدايه قيد بالحرم لان الرحم غير المحرم لا تجب نفقته كان الم وان كان وارثا ولا بد ان تكون المحرمية بحجة القرابة ولذا قيدنا المحرمية بقولنا منه اي الرحم فلو كان قريبا محرما من غير جهة الرحم كان الم اذا كان اخا من الرضايع فانه لا نفقة له كما في البحر عن شرح الطحاوي (ويجب ذلك) عليهم (على قدر الميراث) لان التنصيص على الوارث فنيه على اعتبار المقدار ولان الغرم بالنفم هدايه (ويجب نفقة الابنة البالغة والابن الزمن) والاعمى اذا كانوا

فقراء (على ايويه الثلاثة) على قدر ميراثهما (على الاب الثلثان وعلى الام الثلث) لان الميراث لهما على هذا قال في الهداية وهذا الذي ذكره رواية الخصاص والحسن وفي ظاهر الرواية كل النفقة على الاب قال المحبوبي وبه يفتي ومشي عليه صدر الشريعة والتسني تصحيح واعلم ان مسائل هذا الباب مما تحجر فيه اولو الالباب وقد اقتضت شئنا له ضابطا لم يسبق اليه ولم يحمد احد قبله عليه مأخوذ من كلامهم تصريحا او تلو يحا جا مع لفروعهم جمعا صحيحا بحيث لا يخرج عنه شاذة ولا يفادر منها فاذة وحاصله انه لا يخلو اما ان يكون الوجود من قرابة الولاد او احدا او اكثر والاول ظاهر وهو انه تجب النفقة عليه والثاني اما ان يكونوا فروعا فقط او فروعا وحواشي او فروعا واصولا او فروعا واصولا وحواشي او اصولا فقط او اصولا وحواشي فهذه ستة اقسام وبقي قسم سابع تمة الاقسام المغلية وهو الحواشي فقط نذكره تيمنا للاقسام وان لم يكن من قرابة الولاد القسم الاول والثاني الفروع فقط والفروع مع الحواشي والمصير فيهم القرب والجزئية دون الميراث في ولدين مسلم ولواحد هما نصرانيا او اشع علمها سوية وفي بنت وابن ابن على البنت فقط وفي بنت واخت شقيقة على البنت فقط وفي ابن نصراني واخ مسلم على الابن فقط وفي ولد بنت واخ شقيق على ولد البنت لترجيها بالجزئية مع التساوي في القرب لاداء كل منهما بواسطة القسم الثالث والرابع الفروع مع الاصول والفروع مع الاصول والحواشي والمعتبر فيهم الاقرب جزئية فان لم يوجد فالزجيج فان لم يوجد فالارث في اب وابن على الابن لترجيحه بالبنت ومالك لا يملك وكذا الام مع الابن وفي جد وابن

ظلم
وضابط يعلم منه حكم
النفقات

ابن على قدر الميراث اسداسا للتساوى وعدم المرجح والحواشي تسقط بالفروع
 لترجيهم بالقرب والجريسة فكانه لم يوجد سوى الفروع والاصول القسم
 الخامس الاصول فقط فان كان فيهم اب فعليه فقط والا فاما ان يكون البعض
 وارثا والبعض غير وارث او كلهم وارثين ففي الاول يعتبر الاقرب جريسة فان
 تساوا في القرب ترجح الوارث ففي جد لام وجد لاب على الجد لاب فقط
 لترجحه بالارث وفي الثاني اعني لو كان الكل وارثين فكلارث ففي ام وجد لاب
 عليهما اثلاثا في ظاهر الرواية خاتبة القسم السادس الاصول مع الحواشي فان
 كان احد الصنفين غير وارث اعتبر الاصول وحدهم فيقدم الاصل وان كان
 غير الوارث ففي جد لام وعم على الجد وان كان كل منهما وارثا اعتبر الارث
 ففي ام واخ عصبي على الام الثلث وعلى الاخ الثلثان واذا تعدد الاصول في
 هذا القسم بنوهم يعتبر فيهم ما اعتبر في القسم الخامس القسم السابع الحواشي
 فقط والمعتبر فيهم الارث بعد كونه ذارحم محرم وتماه في رسالته في النفقات
 (ولا نجب نفقتهم) اي ذوى الارحام (مع اختلاف الدين) لبطان اهلية
 الارث (ولا نجب) النفقة (على الفقير) لانها نجب صلة وهو يستحقها على
 غيره فكيف تستحق عليه بخلاف نفقة الزوجة وولده الصغير لانه القرمها
 بالاقدام على العقد اذ المقاصد لا تنظم دونها ولا يعمل في مثلها الاصرار
 هداية قال في مختارات التوازل حد اليسار هنا مقدر بالانصاب الذي نجب به
 صدقة الفطر وعن محمد ما يفضل عن نفسه ونفقة عياله شهرا والقوى على
 الاول وهكذا في الهداية وفي الصغرى انه الصحيح وبه يفتى وعليه مشي المحبوي
 اه صحيح (واذا كان للابن الغائب مال) عند مودع او مضارب او مديون
 كإمر (قضى) يابننا للمجهول (بنفقة ابويه) وولده الصغير وزوجه كإمر
 قريبا وبينا وجهه (واذا باع ابوه امتاعه في نفقته جاز عند ابى حنيفة) استحصانا
 (وان باع العقار لم يحزن) والقياس ان لا يجوز بيع له شيء وهو قولهما لانه لا ولاية
 له لا نقطاعها بالبلوغ ولهذا لا يملك حال حضرته ولا يملك البيع في دين له سوى
 النفقة ولا بى حنيفة ان للاب ولاية الحفظ في مال الغائب وبيع المقول من
 باب الحفظ ولا كذلك العقار لانها محصنة بنفسها قيد بالآب لان الام وسائر
 الاقارب ليس لهم بيع شيء اتفاقا لانهم لا ولاية لهم اصلا في التصرف حالة

الصفر ولا في الحفظ بعد الكبر كافي الهداية (وان كان للابن القائب مال في يد ابيه فانفق منه) على انفسهما (لم يصنما) ما انفقا لانهما استوفيا حقهما لان نفقتهما واجبة قبل القضاء على مامر وقد اخذا جنس الحق هداية (وان كان له) اي للابن (مال في يد اجني فانفق) اي الاجني (عليهما) اي الابوين (بغير اذن القاضي ضمن) لانه تصرف في مال الغير بغير ولايه لانه نائب في الحفظ لاغير بخلاف ما اذا امر القاضي لان امره ملزم لعموم ولايته واذا ضمن لا يرجع على القابض لانه ملكه بالضمن فظهر انه كان متبرعا فيه هداية (واذا قضى القاضي للولد والوالدين وذوي الارحام بالتفقة فخصت مدة) وطلت شهرا فاكثر (سقطت) نفقة تلك المدة لان نفقة هؤلاء تجب كفاية للحاجة حتى لا تجب مع اليسار وقد حصلت الكفاية بمضى المدة بخلاف نفقة الزوجة اذا قضى بها القاضي لانها تجب مع يسارها فلا تسقط بمحصول الاستثناء فيما مضى هداية قيدنا المدة بشهر فاكثر لما في القبح هذا حيث طالت المدة فاما اذا قصرت فلا تسقط وما دون شهر قصيرة فلا تسقط قبل وكيف لا نصير القصيرة دينا والقاضي مأمور بالقضاء ولو لم نصير دينا لم يكن الامر بالقضاء بالتفقة فائدة لان كل ماضي يسقط فلا يمكن استيفاء شيء (الا ان ياذن القاضي) بعد فرض الثقة (في الاستدانة عليه) اي على المفروض عليه لان القاضي له ولاية عامة فصار اذنه كامر القائب فيصير دينا في ذمته فلا يسقط بمضى المدة هداية (و) يجب (على المولى ان يتفق على عبده وامته) سواء في ذلك الفن والمدير وام الولد والصغير والكبير (فان امتنع) المولى من الانفاق (وكان لهما كسب اكتسبا وانفقا) على انفسهما لان فيه نظرا للجهتين بقاء حياة المملوك وبقاء ملك المالك (وان لم يكن لهما كسب) بان كان عبدا ذمنا او جارية لا يواجر مثلها (اجبر المولى على بيعهما) ان كانا محلا للبيع لانهما من اهل الاستحقاق وفي البيع ايفاء حقهما وايفاء حق المولى بالخلف بخلاف نفقة الزوجة لانها نصير دينا فكان تأخيرها على ما ذكرنا ونفقة المملوك لا نصير دينا فيكون ابطالا وبخلاف سائر الحيوانات لانها ليست من اهل الاستحقاق فلا يجبر على نفقتها الا انه يؤمر به فيما بينه وبين الله تعالى هداية قيدنا بكونهما محلا للبيع لانه اذا لم يكونا محلا له كدبروام ولد الزنم بالانفاق لاغير كافي الدرر ﴿كتاب العتاق﴾

بطل
في بيع المحكوم العتق

ذكره عقب الطلاق لان كلا منهما اسقاط الحق ولا يقبل الفسخ وقدم الطلاق
لنائبته للنكاح مع كون الاعتناق اقل وقوماً (العتق) لغة القوة مطلقاً يقال
عتق الفرج اذا قوى وطار وشرطاً عبارة عن اسقاط المولى حقه عن مملوكه بوجه
يصير المملوك به من الاحرار (ويصح العتق من الحر لان العتق لا يصح الا في الملك
ولا ملك للمملوك (البالغ) لان الصبي ليس من اهله لكونه ضرر ظاهر او لهذا لا يملكه
المولى عليه (العاقل) لان المجنون ليس باهل للتصرف فيشترط ان يكون
المملوك في ملكه او يضيفه اليه كان ملكك فانت حر فلو اعتق بعد غيره
لا ينفذ وان ملكه بعده لقوله صلى الله عليه وسلم لا عتق فيما لا يملك ابن ادم
(فاذا قال) المولى (لعبده او امته انت حر او) عتق او (مضى او عتيق او محرر)
او قد حررتك او اعتقتك فقد عتق (العبد سواء) (نوى المولى العتق اولم ينو)
لان هذه الفاظ صريح فيها لانها مستعملة فيه شرعاً وعرفاً فاغنى ذلك عن
النية لانها انما تشترط اذا اشتبه مراد المتكلم وذا لا اشتباه فيه فلا تشترط فيه
النية (وكذلك) الحكم (اذا قال رأسك حر او وجهك او رقبتك او بدنك) حر
(او قال لامته فرجك حر) لان هذه الالفاظ بصبرها عن جميع البدن وقد
مر في ~~الطلاق~~ اضافته الى جزء معين لا يعبر به عن الجملة كاليد والرجل لا يقع
عندنا والكلام فيه كالكلام في الطلاق وقد بيناه هداية (ولو قال لاملك لي عليك
ونوى به الحرية عتق وان لم ينو لم يعتق) لانه كتابة لانه يحتمل انه اراد لاملك
لي عليك لاني بعتك ويحتمل لاني اعتقتك فلا يتعين احدهما ادا الابالية
(وكذلك كتابات العتق) وهي ما احتمله وغيره كقوله خرجت من ملكي ولا سبيل
لي عليك ولا رقي لي عليك وقد خليت سبيلك لاحتمال نفي هذه الاشياء بالبيع
او الكتابة كاحتماله بالعتق فلا يتعين الابالية (وان قال لاسلطان لي عليك ونوى
به العتق لم يعتق) لان السلطان عبارة عن اليد وتسمى به السلطان لقيام يده
وقد بينى الملك دون اليد كما في المكاتب بخلاف قوله لاسبيل لي عليك لان نفيه
مطلقاً بانتفاء الملك لان اللول على المكاتب سبيلاً فلهذا يحتمل العتق هداية
(وان قال) لعبده (هذا ابني) اولامته هذه بنتي وكان بحيث يولد مثله لثله بدليل
ما بعده (وثبت على ذلك) قال في القمح قيل هذا قيد اتفاني لامعتبر به ولذا لم
يذكره في البسوط وفي اصول فخر الاسلام الثبات على ذلك شرط لتبسوت

التسبب لا يعتق وبواقفة مافي المحيط وجامع شمس الائمة والمجنبي هذا ليس
بعتد حتى لو قال بعد ذلك او همت او اخطات يعتق ولا يصدق ا. (او قال هذا
مولاي او) ناداه (يا مولاي يعتق) لان لفظ المولى مشترك احد معانيه المعتق
وفي العبد لا يلبق الا هذا المعنى فيعتق بلائبة لانه المعتق بالصرح كقوله يا حر
ويا عتيق كما في الدر ثم في دعوى البتة اذا لم يكن للعبد نسب معروف ثبت
نسبه منه فاذا ثبت التسبب عتق لانه يستند الى وقت الطوق وان كان له نسب
معروف لا يثبت نسبه للتعذر ويعتق اعمالا للفظ في مجازه عند تعذر الحقيقة
(وان قال) لعبد (يا بني او يا اخي لم يعتق) لان هذا اللفظ في العادة يستعمل
للاكرام والشفقة ولا يراد به التحقيق قال في التصحيح وهذا ظاهر الرواية وفي
رواية شاذة عن الامام انه يعتق والاعتماد على ظاهر الرواية قاله في شرح
نجم الائمة ومثله في الهداية له (وان قال لفلان له كبير بحيث لا يولد مثله) اي
الفلان (لمثله) اي المولى (هذا اخي عتق عليه عند ابي حنيفة) عملا بالمجاز عند
تعذر الحقيقة كما مر وقال ابو يوسف ومحمد لا يعتق لانه كلام محال فيلغو
ويرد قال الاسيماي في شرحه الصحيح قول ابي حنيفة واختره المحبوبي
وغيره تصحيح (واذا قال المولى لامته انت طالق) او بان (ينسوي) بذلك
(الحرية لم تعتق) وكذا صائر الفاظ صريح الطلاق وكذا ياته وذلك لان ملك
اليمن اقوى من ملك النكاح وما يكون مريلا للاضغف لا يلزم ان يكون مريلا
للاقوى بخلاف العكس كما سبق في كتابات الطلاق ولان صريح الطلاق وكتاباته
مستعملة لحرمة الوطئ وحرمة الوطئ لاتنا في الملوكة فلا يقع كتابة عنه كما في
الاختبار (وان قال لعبد انت مثل الحر لم يعتق) لان مثل يستعمل للمشاركة في
بعض المعاني عرفا فوقع المشك في الحرية فلم تثبت (وان قال) له (ما انت الا حر
عتق) لان الاستثناء من النفي اثبات على وجه التاكيد كما في كلمة التوحيد (واذا
ملك الرجل ذارحم) ولادا او غيره (محرم منه) اي الرحم كما مر (عتق عليه) قال
في الهداية وهذا اللفظ مروري عن رسول صلى الله عليه وسلم واللفظ بمومه
يتنظم كل قرابة مؤيدة بالحرمة ولادا او غيره اه ثم لا فرق بين كون الملك بشراء
او ارث او غيرها ولا بين كون المالك صغيرا او كبيرا محنونا او عاقلا ذميا او مسلما
لانه عتق بسبب الملك وملكهم صحيح كما في الجوهرة (واذا اعتق المولى بعض

عبده عتق ذلك البعض (الذى نص عليه فقط (وسعى في بقية قيمته لمولاه)
 لاحتباس ماله البعض الباقي عند العبد فله ان ينصه كما اذا هبت الريح في ثوب
 انسان والقته في صبح غيره حتى انصغ به فطلب صاحب الثوب قيمة صبح الاخر
 موسرا كان او مصرا لما قلنا فكذا هنا الا ان العبد فقير فينصه ويصير بمزلة
 المكاتب غير انه اذا عجز لا يرد الى الرق لانه اسقاط لالاى احد فلا يقبل الفسخ
 بخلاف الكتابة المقصودة لانها عقد يقال وبفسخ كما في الهداية وهذا (عند ابى
 حنيفة) تجزى الاعتاق عنده فيقتصر على ما اعتق (وقال ابو يوسف ومحمد
 يعق كله) لعدم تجزئه عندهما فاضافة العتق الى البعض كاضافته الى الكل
 فيعق كله قال في زاد الفقهاء الصحيح قول الامام واعتمده المحبوبي والنسفي
 وغيرهما نصيح (واذا كان العبد بين شريكين فاعتق احدهما نصيبه) منه
 (عتق) عليه نصيبه ثم لا يتخلو المعتق من ان يكون موسرا او مصرا (فان كان
 موسرا) وهو ان يكون مالا يوم الاعتاق قدر قيمة نصيب الاخر موسرى
 ملبوسه وقوت يومه في الاصح كما في الدرر المنجني وفي الصحيح وعليه عامة
 المشايخ وهو ظاهر الرواية اه (فشريكه بالخيار) بين ثلاثة اشياء وهى انه (ان
 شاء اعتق) كما اعتق شريكه لقيام ملكه في الباقي ويكون الولاء لهما لصدور
 العتق منهما (وان شاء ضمن شريكه قيمة نصيبه) لانه جان عليه بافساد نصيبه
 حيث امتنع عليه البيع والهبة وغير ذلك مما سوى الاعتاق وتوابعه والاستسعاء
 ويرجع العتق بما ضمن على العبد والولاء للمعتق في هذا الوجه لان العتق كله
 من جهته حيث ملكه با لضمان (وان شاء استسعى) المعتق لنا ويكون الولاء
 بينهما لصدور العتق منهما (وان كان المعتق مصرا فالشريك بالخيار) بين شيئين
 (ان شاء اعتق) لبقاء ملكه (وان شاء استسعى) لما بينه والولاء بينهما في الوجهين
 وليس له تضمين المعتق لانه صفر اليدين وهذا عند ابى حنيفة (وقال ابو
 يوسف ومحمد ليس له الا بالاضمان) للمعتق (مع اليسار والسعاية) للعبد (مع
 الاعسار) قال في الهداية وهذه المسئلة تبني على حرفين احدهما تجزى
 الاعتاق وعدمه على ما بيناه والثاني في ان يسار المعتق لا يمنع السعاية عنده
 وعندهما يمنع اه قال جلال الاسلام في شرحه الصحيح قول ابى حنيفة ومثى
 عليه البرهاني والنسفي وغيرهما نصيح (واذا اشترى رجلان ابن احدهما

عق (من الابن) نصيب الاب) لانه ملك شقص قريبه (ولا ضمان عليه)
 اي الاب لان الشراء حصل بقولهما جميعا فصار الشريك راضيا بالعق لان
 شراء القريب اعتناق فصار كالأوازن له باعتناق نصيبه صريحا حيث شاركه
 فيما هو عليه العق وهو الشراء ولا يختلف الجواب بين العلم وعدمه وهو ظاهر
 الرواية عنه لان الحكم يدار على السبب كما في الهداية (وكذلك) الحكم (اذا
 ورثه) لانه لم يوجد منه فعل اصلا (فالشريك بالخيار) بين شئين (ان شاء
 اعتق نصيبه وان شاء استسعى) العبد والولاء بينهما في الوجهين كما مر
 وهذا عند ابي حنيفة ايضا وقالا في الشراء يضمن الاب نصف قيمته ان كان
 موسرا وان كان معسرا استسعى الابن في نصف قيمته لشريك الاب وعلى هذا
 الخلاف اذا ملكاه ببهة او صدقة او وصية وقد علمت ان الصحيح قول الامام
 (واذا شهد) اي اخبر لعدم قبولها وان تعددوا جرهم فغادر عن البدائع
 (كل واحد من الشريكين على) شريكه (الاخر بالحرية) في نصيبه وانكر
 الاخر (سعى العبد لكل واحد منهما في نصيبه موسرين كانا او معسرين)
 او مختلفين (هذه ابي حنيفة) لان كل واحد منهما يزعم ان صاحبه
 اعتق نصيبه وان له التضمين او السعاية وقد تعدد التضمين لانكار الشريك
 فنمين الاستسعا والولاء لهما لان كل منهما يقول عق نصيب صاحبي عليه
 باعتاقه وولاؤه له وعق نصيبي بالسعاية وولاؤه لي (وقال ابو يوسف ومحمد
 ان كانا موسرين فلا سعاية عليه) لان من اصلهما ان السعاية لا تثبت مع
 اليسار فوجود اليسار من كل منهما ابراء للعبد من السعاية (وان كانا معسرين
 سعى لهما) لان في زعمها ان الواجب هو السعاية دون الضمان للعسرة
 فلم يكن ابراء للعبد من السعاية فيسعى لهما (وان كان احدهما موسرا
 والاخر معسرا سعى للموسر ولم يسع للعسر) لما علمت قال الامام ابو المعالي
 في شرحه الصحيح قول الامام واختاره المحبوبي والنسفي والموصل وصدر
 الشريعة نصحيح (ومن اعتق عبده لوجه الله تعالى) (اول الشيطان اول الصنم
 عق) عليه لصدور الاعتناق من اهله مضافا الى محله فيقع ويلفوقه بعده للصنم
 اول الشيطان ويكون آتياه بل ان قصد التعظيم كفر (وعق المكر والسكران)
 بسبب محظور (واقع) لصدوره من اهله في محله كما مر في الطلاق قيدنا

قوله سعى للموسر الى ان الموتى لا يدعى
 السعاية على العبد بل يدعى الفلان على
 الموسر فيكون بدعواه مبررا السعاية
 عن العبد اما الموسر فانه لا يدعى الفلان
 على الموسر باعتبار اعداء المعتق فيكون
 مدعى السعاية على العبد فيسعى العبد
 للموسر اياه مثلا

قوله ومن اعتق الى ان الموتى لا يدعى
 ثلاثة انواع فرضت بالكلمات ومندوب
 لوجه الله ومعصية للشيطان اه

السكر بسبب محظور لان غير المحظور كسكر المضطر بمنزلة الاغما لا يصح معه التصرف سواء كان طلاقا او عتاقا او غيرهما كما في البحر عن النهرين (واذا اضاف العتق الى ملك) كان ملكتك فانت حر (او) الى وجود (شرط) كان دخلت الدار فانت حر (صح) لانه اسقاط فيجربى فيه التطبيق (كما

يصح) ذلك (في الطلاق) وقد سبق بيانه (واذا خرج عبد من دار الحرب البنا مسلما عتق) لانه لما دخل دار الاسلام ظهرت يده وهو مسلم فلا يسترق (واذا عتق) المولى (بجارية حاملا عتق اهلها) معها لانه بمنزلة عضو من اعضائها ولو امتسنا لا يصح كاستثناء جزء منها كما في البحر اطلق في عتق الحمل فشمل ما اذا ولدته بعد هتقها لستة اشهر او اقل لكن ان ولدته لاقل فانه يفتق مقصودا لا بطريق التبعية فيثبت لا ينجس ولا يؤهل الى موالى الاب كما في البحر (واذا عتق الحمل خاصة عتق ولم يفتق الام) معه لانه لا وجه الى اعتاقها مقصودا لعدم الاضافة ولا تبعيا لما فيه من قلب الموضوع هداية وهذا اذا جاءت به لاقل من ستة اشهر لتحقق وجوده والا لم يفتق لجواز ان يكون حملت به بعد القول فلا يفتق بالشك الا ان تكون مضدة من الزوج وجاءت به لدون سنتين وان جاءت بولدين احدهما لاقل من ستة اشهر والاخر لاكثر عتقا جميعا لانهما حل واحد كما في الجوهرة (واذا عتق عبده على

مال) كانت حر على الف درهم او بالف درهم (فقبل العبد) في المجلس صح و(عتق) العبد في الحال (وزمه المال) الشروط فيصير دينيا في ذمته واطلاق لفظ المال ينظم انواعه من النقص والعرض والحيوان وان كان يغير عينه لانه معاوضة المال بغير المال فشابه النكاح وكذا الطعام والمكيل والموزون اذا كان معلوم الجنس ولا يضر جهالة الوصف لانها يسيرة واما اذا كثرت الجهالة بان قال انت حر على ثوب فقبل عتق وعليه قيمة نفسه جوهرة (ولو) علق عتقه باداء المال بان (قال ان ادبت الى الف فانت حر صح) التطبيق (وصار) العبد (ماذونا) لان الاداء لا يحصل الا بالكسب والكسب بالتجارة فكان اذنا له دلالة (فان احضر) العبد (المال) الشروط تحليه (اجبر الحاكم المولى على قبضه وعتق العبد) قال في الهداية ومعنى الاجبار فيه وفي سائر الحقوق انه ينزل قابضا بالتحلية اه (وولد الامة من مولاهما

هذا
في بيان احكام التدبير

(حر) لانه مخلوق من مائة فيفتق عليه وهذا اذا ادعاه المولى (وولدها من زوجها) سواء كان حرا او مملوكا (بمملوك لسيدها) لان الوالد تابع للام في الملك والرق الا ولد الفرور (وولد الحرة من العبد حر) تبعا لأمه كما تبعها في الملك والرق وامية الوالد والكتابة كما في الهداية (باب التدبير) هو لغة النظر الى عاقبة الامر وشرها تطبيق العلق بموته كما اشار الى ذلك بقوله (اذا قال المولى للمملوك اذا مات فانت حر او انت حر عن دبر منى او انت مدبرا او قد دبرتك) او انت حر بعد موتى او اعتقتك بعد موتى او مع موتى او عند موتى او فى موتى (فقد صار) العبد (مدبرا) لان هذه الالفاظ صريح في التدبير واذا صار مدبرا فـ (لا يجوز) لمولاه (بيعه ولا هبته) ولا اخراجه عن ملكه الا الى الحرية كما في الكتابة هداية (و) يجوز (للمولى ان يستغنى عنه ويؤاجره وان كانت) المدبرة (امه وطئها وله ان يزوجهها) جبرا لان الملك ثابت له وبه يستفاد ولاية هذه التصرفات (فاذا مات المولى علق المدبر من ثلث ماله ان خرج من الثلث) والا فبمساهبه لان التدبير وصية لانه تبرع مضاف الى وقت الموت والحكم غير ثابت في الحال فينفذ من الثلث هداية (وان لم يكن له مال غيره سعى) المدبر للورثة (في ثلثي قيمته) لان عتقه من الثلث فيبقى ثلثه ويسعى في ثلثيه (فان كان على المولى دين) يستغرق رقة المدبر (سعى في جميع قيمته للفرماء) لتقدم الدين على الوصية ولا يمكن نقض العلق فيجب رد قيمته وهو حينئذ ككاتب عند الامام وقالا حرمديون (وولد) الامة (المدبرة مدبر) تبعا لامه (فان علق التدبير بموته على صفة) وذلك (مثل ان يقول ان امت من مرضى او سفرى) هذا (او من مرض كذا) او مات فلان (فانت مدبر فليس بمدبر) حالا لان الموت على تلك الحالة ليس كاشا لاحالة فلم ينقد سببا في الحال واذا اتنى معنى السببية لترده بين الثبوت والعدم بقى تطبيقا كسائر التطبيقات لا يمنع التصرف فيه (و) لذا (يجوز بيعه) ورهنه وهبته (فان مات المولى على الصفة التي ذكرها) وعلق تدبيره على وجودها بان مات من سفره او مرضه (علق كما يعلق المدبر) المطلق لان الصفة لما صارت معينة في آخر جزء من اجزاء الحياة اخذ حكم المدبر المطلق لوجود الاضافة الى الموت ولزوال التردد در (باب الاستيلاد) هو لغة

هذا
في بيان حكم الاستيلاد

طلب الولد وشرعا طلب المولى الولد من امته بالوطئ درو (اذا ولدت الامة)
 ولو مدبرة (من مولاها فقد صارت ام ولد له) وحكمها حكم المدبرة (لا يجوز
 بيعها ولا عليتها) ولا رهنها (وله وطئها واستخدامها واجارتها وتزويجها)
 جبرا لان الملك فيها قائم كما مر في المدير (ولا يثبت نسب ولدها) من مولاها
 (الا ان يعترف به) لان وطئ الامة يقصد به قضاء الشهوة دون الولد فلا بد
 من الدعوى بخلاف العقد لان الولد يتعين مقصودا منه فلا حاجة الى الدعوى
 كما في الهداية (فان جاءت بعد ذلك) اى بعد اعترافه بولدها الاول (بولد)
 آخر (ثبت نسبه منه بغير اقرار) لانه بدعوى الاول تعين الولد مقصودا منها
 فصارت فراشه كالمقودة (و) لكنه (ان نفاه انفى) بمجرد (قوله) اى
 من غير لمان لان فراشا ضعيف حتى يملك نقله بالتزويج بخلاف المنكوحة
 حتى لا ينسب الولد بنفيه الا باللعان لئلا يكيد الفراش حتى لا يملك ابطاله
 بالتزويج هداية وفيها وهذا الذى ذكرناه حكم وأما الديانة فان كان وطئها
 وحسنها ولم يعزل عنها يلزمه ان يعترف به ويدعى لان الظاهر ان الولد منه
 وأن عزل عنها او لم يحسنها جازله ان ينفيه لان هذا الظاهر يقابله ظاهر آخر
 كذا روى عن ابي حنيفة وفيه روايتان اخرا وان عن ابي يوسف ومحمد ذكرناهما
 في كفاية المتبى اه (وان زوجها) اى زوج المولى ام ولده (بجأت بولد) من زوجها
 (فهو فى حكم امه) لان حق الحرية يمسرى الى الولد (واذا مات المولى
 عتقت) ام ولده (من جميع المال) لان الحاجة الى الولد اصلية فيقدم على
 حق الورثة والدين كالتكفين بخلاف التدبير لانه وصية بما هو من زوائد
 الحوائج (ولا تلزمها) اى ام الولد (السعاية للفرما ان كان على المولى دين)
 لما قلنا ولانها ليست بمال متقوم حتى لا تضمن بالنصب عند ابي حنيفة فلا
 يتعلق بها حق الفرما (واذا وطئ رجل امة غيره بنكاح فولدت منه ثم) بعد
 ذلك (ملكها) بوجه من وجوه الملك (صارت ام ولد له) لان النسب هو
 الجزئية والجزئية انما تثبت بينهما بنسبه الولد الواحد الى كل منهما كلا وقد
 ثبت النسب فثبتت الجزئية بهذه الوساطة وقد كان المانع حين الولادة ملك
 الغير وقد زال قيد النكاح لانه لو كان الوطئ بالزنا لا تستير ام ولده لانه
 لا نسبة لولد الزنا من الزانى وانما يعنى عليه اذا ملكه لانه جزؤه حقيقة وتماحه

في البحر (واذا وطئ الاب جارية ابنه فجات بولد فادعاه) الاب (ثبت نسبه)
 منه (وصارت ام ولد له) سواء صدقه الابن او كذبه ادعى الاب شبهة او لم يدع
 لأن للاب ان يملك مال ابنه الحاجة الى البقاء للاكل والشرب فله ان يملك
 جاريته الحاجة الى صيانة ماله وبقاء نسله لأن كفاية الاب على ابنه كما سر الا
 ان الحاجة الى صيانة ماله دون حاجته الى بقاء نفسه ولذا قالوا يملك الطعام
 بلا قيمه والجارية بقيمتها كما صرح به بقوله (وعليه قيمتها) اي الجارية يوم
 العلوق لانها انتقلت اليه حينئذ ويستوى فيه العسر واليسر لانه ضمان تملك
 (وليس عليه عقرها) ثبوت الملك مستندا لما قبل العلوق ضرورة صحة الاستيلاء
 واذا صح الاستيلاء في ملكه لا يلزمه عقرها (ولا قيمه ولدها) لعلوقه حر الاصل عبر
 بالجارية ليفيد انها محل التملك حتى لو كانت ام ولد الابن او مدبرته لا تصح
 دعوه الاب ولا يثبت النسب ويلزم الاب المقر كما في الجوهرة (وان وطئ)
 الجدة (ابن الاب) جارية ابن ابنه (مع بقاء) ابنه (الاب لم يثبت النسب)
 لانه لا ولاية للجدة حال قيام الاب (فان كان الاب ميتا ثبت النسب من الجدة)
 وصارت ام ولده (كما يثبت من الاب) لظهور ولايته عند فقد الاب وكفر
 الاب ورقه بمنزلة موته لانه قاطع للولاية هداية (واذا كانت الجارية بين
 شريكين فجات بولد فادعاه احدهما ثبت نسبه) منه (لانه لما ثبت في نصبه
 لمصادفة ملكه ثبت في الباقي ضرورة انه لا يتجزى لما ان سيده وهو العلوق
 لا يتجزى لان الولد الواحد لا ينطق من مائتين (وصارت ام ولده) اتفاقا
 اما عندهما فظاهر لان الاستيلاء لا يتجزى واما عنده فيصير نصيبه ام ولد ثم
 يملك نصيب صاحبه اذ هو قابل للملك فتكمل له (و) وجب (عليه) لشريكه
 (نصف عقرها) لانه وطئ جارية مشتركة اذ الملك يثبت حكما للاستيلاء
 فينصبه الملك في نصيب صاحبه بخلاف الاب اذا استولد جارية ابنه لان
 الملك هنالك يثبت شرطا للاستيلاء فيتقدمه فيصير واطنا ملك نفسه (و)
 كذا (نصف قيمتها) لانه تملك نصيب صاحبه حين استكمل الاستيلاء وتعتبر
 قيمتها يوم العلوق لان امومية الولد ثبت من ذلك الوقت ويستوى فيه العسر
 واليسر لانه ضمان تملك كما مر (وليس عليه شيء من قيمه ولدها) لان النسب يثبت
 مستندا الى وقت العلوق فلم يتعلق شيء منه على ملك الشريك هداية (فان

قله عقرها بالضم دية زوجها المأداة اذا
 عصمت ثم كثر استعماله في المهر فقبل
 مهر مثلها وقبل في العرق عشر مهر مثلها
 ان كانت بكرا ونصف عشرها ان كانت
 ثيبا وفي الامة عشر قيمتها ان كانت
 بكرا ونصف عشرها ان كانت ثيبا

ادعياء) اى الشريكان (معا) وكان الحبل فى ملكهما (ثبت نسبه منهما)
 لاستوائهما فى سبب الاستحقاق فيستويان فيه والنسب وان كان لا يتجزى
 ولكن يتطرق به احكام متجزية فاقبل التجزية ثبت فى حقهما على التجزية
 وما لا يقبلها ثبت فى حق كل كلا كانه ليس معه غيره الا اذا كان احد
 الشريكين اب الاخر او كان مسلما والاخر ذميا لوجود المرجح فى حق المسلم
 وهو الاسلام وفى حق الاب وهو ماله عليه من الحق هداية (وكانت الامه

ام ولد لهما) اثبتت نسب ولدها منهما (و) وجب (على كل واحد منهما
 نصف القر) لصاحبه لان كل واحد منهما واطى لنصيب شريكه فاذا سقط
 الحد زنه المقر ويكون ذلك (قصاصا بما) وجب (له على الاخر) لان كل
 واحد منهما وجب له على صاحبه مثل ما وجب عليه له فلا فائدة فى قبضته
 ورده (ويرث الابن من كل واحد منهما ميراث ابن كامل) لانه اقربهم اياه

كله وهو حجة فى حقه (وهما) اى الدعيان بنوته (يرثان منه ميراث اب واحد)
 لاستوائهما فى السبب قيدنا بكون الحبل فى ملكهما لانه لو اشترياها وهى
 حبل بان جات به لدون سنة اشهر او اشترياها بعد الولادة فادعياء لا تكون
 ام ولد لهما لان هذه دعوى عنق لادعوى ائيلاد فان شرطها كون العلوق
 فى الملك فيحق الولد مقتصرا على وقت الدعوى كما فى القمح وفى الجوهرة
 ولو اشترياها وهى حامل فولدت فادعياء فهو ابنهما ولا عقر لاحد منهما
 غلى صاحبه لان وطى كل منهما فى غير ملك الاخر (واذا وطى المولى جارية

مكاتبه فجات بولد فادعياء) المولى (فان صدقه المكاتب ثبت نسب الولد منه)
 لوجود سبب الملك وهو رق المكاتب وهذا كاف فى ثبوت النسب لانه يحتاط
 فى اثباته (وكان عليه) لمكاتبه (عقرها) لانه لا يتقدمه الملك لان ماله من
 الحق كافى لصحة الائيلاد (و) كذا (قيمة ولدها لانه فى معنى المفقود) حيث
 اعتمد دليلا وهو انه كسب كسبه فلم يرض برقه فيكون حرا بالقيمة ثابت النسب
 منه هداية (و) لكن (لا نصير) الجارية (ام ولد له) لانه لا طلق له فيها
 حقيقة كما فى ولد المفقود هداية (وان كذبه) المكاتب (فى) دعوى (النسب
 لم يثبت) لان فيه ابطال ملك المكاتب فلا يثبت الا بتصديقه وهذا ظاهر
 الرواية ومن ابى يوسف لا يعتبر تصديقه احتسابا بالاب بدعى تجارية ابنه

ووجه ظاهر الرواية وهو الفرق ان المولى لا يملك التصرف في اكساب مكاتبه حتى لا يملكه والاب يملك تملكه فلا مضرب بتصديق الابن هداية
في كتاب المكاتب يخ اورده هنا لان الكتابة من توابع العتق كالتيدير
والاستيلاد وهي لغة الضم والجمع ومنه الكتيبة للجيش العظيم والكتب لجمع
الحروف في الخط وشرعا محرير المملوك يداحالا ورقبة مالا أى عند اداء البذل
وركنها الايجاب والقبول وشرطها كون البذل معلوما كما اشار الى ذلك

بقوله (اذا كاتب المولى عبده او امته على مال) معلوم (شرطه عليه وقبل
العبد ذلك صار) العبد (مكاتباً) لوجود الركن والشرط والأمر في قوله
تعالى فكاتبوهم ان علمتم فيهم خيراً للندب على الصحيح والمراد بالخبر ان
لا يضرب بالمسلمين بعد العتق فلو يضربهم فالأفضل تركه وان كان يصح لو فعله
كما في الهداية (ويجوز ان يشترط) المولى (المال) كله (حالا ويجوز) ان
يشترطه كله (موجلا) الى اجل معلوم (و) يجوز (منجما) اي مقسطا على
ازمنة معينة لانه عقد معاوضة فاشبه الثمن في البيع (وتجوز كتابة العبد الصغير
اذا كان يعقل البيع والشراء اذا العاقل من اهل القبول والتصرف نافع في حقه
فيجوز (فاذا صحّت الكتابة) بوجود ركنها وشرطها (خرج المكاتب من

يد المولى) لتحقيق مقصود الكتابة وهو اداء البذل (ولم يخرج من ملكه)
اي المولى لانه عقد معاوضة فيقتضي المساواة بين المتعاقدين وينعدم ذلك
بتنجز العتق ويتحقق بآخره فثبت للمكاتب نوع مالكية وللمولى البذل في ذمته
فان اعتقه عتق بعته لانه مالك لرقبته وسقط عنه بدل الكتابة كما في الهداية
(فيجوز له البيع والشراء والسفر) لان موجب الكتابة ان يصير حرا يد او ذلك
بمالكية التصرف مستبدا به تصرفا يوصله الى المقصود وهو نيل الحرية باداء
البذل والبيع والشراء من هذا القبيل وكذلك السفر لان التجارة ربما لا تنفق
في الحضر فيحتاج الى المسافرة ويملك البيع بالمحابات لانه من صنيع التجار
فان التاجر قد يحتاج في صفقة ليربح في الاخرى هداية (ولا يجوز له التزوج
الا باذن المولى) لان الكتابة فك الحجر مع قيام الملك ضرورة التوسل الى
المطلوب والتزوج ليس وسيلة اليه ويجوز باذن المولى لان الملك له هداية
(ولا يهب) المكاتب (ولا يتصدق) لانه تبرع وهو لا يملكه (الا) ان يكون

بالشئ اليسير لانه من ضرورات التجارة ومن ملك شيئاً ملك ما هو من ضروراته
 وتوابعه (ولا ينكفل) لانه تبرع محض وليس من ضرورات التجارة والاكتساب
 (فان ولد له وولد من امه له) فادعاه ثبت نسبه منه وان كان لا يجوز له الاستيلاء
 و(دخل) الولد (في الكتابة) لان المكاتب من اهل ان يكاتب وان لم يكن من
 اهل الاعتراف فيجعل مكاتباً تحقيقاً للصلة بقدر الامكان (وكان حكمه) اي
 الولد (حكمه) اي الاب (وكسبه له) لان كسب الولد كسبه وكذا اذا ولدت
 المكاتبه من زوجها (فان زوج المولى عبده من امته ثم كان بينهما فولدت منه) اي
 من زوجها المكاتب (ولداً دخل) الولد (في كتابتها) اي الامة (وكان كسبه
 لها) لان تبعه الام ارجح ولهذا يتبعها في الرق والحرية (وان وطئ المولى
 مكاتبته زناه العقر) لانها صارت احق باجزائها ومنافع البضع ملحقة بالاجزاء
 والاعيان (وان جنى عليها او على ولدها) جنابة خطاء (زمنه الجنابة) لما
 بينا قيدنا الجنابة بالخطاء لان جنابة العهد تسقط للشبهة كما في الجوهرة (وان
 اتلف مالا لها غرمه) لان المولى كالا جنى في حق اكسابها (واذا اشترى
 المكاتب اباه) وان علا (او ابنه) وان سفل (دخل في كتابته) لما مر من انه من
 اهل ان يكاتب وان لم يكن من اهل الاعتراف فيجعل مكاتباً تحقيقاً للصلة بقدر
 الامكان الا يرى ان الحر متى كان يملك الاعتراف يفتى عليه كما في الهداية (واذا
 اشترى ام ولده) مع ولدها منه (دخل ولدها في الكتابة) لانه ولده ولم تدخل
 هي (و) لكن (لم يحز له بيعها) لانها ام ولده وان لم يكن معها ولد فكذلك
 الجواب عندهما خلافاً لابي حنيفة قال الاسيحي في الصحيح قوله ومضى عليه
 المحبوبي تصحيح (وان اشترى) المكاتب (ذا رحم محرم منه لا ولاد له لم يدخل
 في كتابته عند ابي حنيفة) لان المكاتب له كسب لا ملك والكسب يكفي للصلة
 في الولاد دون غيره حتى ان القادر على الكسب يخاطب بنفقة قرابة الولادة دون
 غيرها لانها على الوسر كما مر وقال لا يدخل اعتباراً بقرابة الولاد لان وجوب
 الصلة ينظمهما ولهذا لا يفرقان في الحر في حق الحرية قال في الصحيح وجعل
 الاسيحي قوله استحسنانا واخاره المحبوبي والنسفي وغيرهما (واذا عجز
 المكاتب عن) ادائه (نجم نظر الحاكم في حاله) بالسؤال منه (فان كان له دين
 يقتضيه او مال) في يد غائب (يقدم) عليه (لم يجعل بتجيزه) وانتظر عليه

اليومين والثلاثة) نظرا للجائنين والثلاث هي المدة التي ضربت لابلاء العذر
 كإمهال الخصم للدفع والمديون للقضاء فلا يزداد عليه هدايه (وان لم يكن له
 وجه وطلب المولى تعجيزه عجزه) الحاكم (وقسح الكتابة) لتبين عجزه وهذا
 عند أبي حنيفة ومحمد (وقال أبو يوسف لا يعجزه) حتى يتوالى عليه نجهان
 قال جبال الاسلام في شرحه الصحيح قول أبي حنيفة ومحمد واعتمده البرهاني
 والنسفي وغيرهما تصحيح (واذا عجز المكاتب) بالقضاء او الرضا (فاد الى
 احكام الرق) لانضاح الكتابة (وكان ما في يده من الاكساب للمولى) لانه ظهر
 انه كسب عبده لانه كان موقوفا عليه او على مولاه وقد زال التوقف (وان
 مات المكاتب وله مال) يني ببدله (لم تنسخ الكتابة وقضيت كتابته من اكسابه)
 حالا وحكم بعثته في آخر جزء من اجزاء حياته (وما بقي فهو ميراث) لورثته
 وثائق اولاده تبعا له (وان لم يترك وفاء وترك ولدا مولودا في الكتابة سعى)
 الولد (في كتابة ابيه على نجومه) المنجحة عليه (فاذا ادى) ما على ابيه (حكمتا بعتق
 ابيه قبل موته وعتق الولد) الآن لان الولد داخل في كتابته وكسبه فكسبه فيخلفه في
 الاداء وصار كما اذا ترك وفاء (وان ترك ولدا مشترى قيل له) اي للولد (اما ان تودى
 الكتابة حاله والارددت في الرق) لانه لم يدخل تحت العقد لعدم الاضافة اليه ولا يسرى
 اليه حكمه لانفسه بخلاف المولود في الكتابة لانه متصل به وقت الكتابة فيسرى الحكم
 اليه وهذا عند أبي حنيفة وقالا هو كاللولود في الكتابة لانه يتكاتب تبعافا ستويا كما في
 الاختيار (واذا كاتب السلم عبده على خرا وخزير او على قيمة نفسه فالكتابة فاسدة)
 لان الحمير والخزير ليسا بمال في حق المسلم فتعنيهما تفسد العقد وكذلك القيمة لانها
 مجهولة (فان ادى) ما كوتب عليه اعني (الحمير) او الخزير (عتق) المكاتب
 بالاداء لانها مال في الجملة (ولزمه ان يسعى في قيمته) اي قيمة نفسه لانه
 وجب عليه رد رقبته لفساد العقد وقد تعذر ذلك بالعتق فيجب رد قيمته كما في
 البيع الفاسد اذا تلف المبيع واما فيما اذا كاتبه على قيمة نفسه فانه يعتق باداء
 القيمة لانه هو البديل بخلاف ما اذا كاتبه على ثوب حيث لا يقضى باداء ثوب
 لانه لا يوقف فيه على مراد العاقد لا اختلاف اجناسه فلا ثبت العتق بدون
 ارادته كما في الهداية (و) اعلم انه متى (سمى ما لا وفدت الكتابة) بوجه من
 الوجوه (وجبت قيمته) ولكن (لا ينقص من المسمى ويزاد عليه) وذلك كن

كاتب عبده على الف ورطل من خرفادى ذلك عتق ووجب عليه قيمة نفسه ان
 كانت اكثر من الالف وان كانت اقل لا يسترد الفضل وتماه في التصحيح قال
 في المبسوط اذا كاتب عبده بالف على ان يخدمه ابدا فالكتابة فاسدة فتجب
 القيمة فان كانت ناقصة عن الالف لا يتقص وان كانت زائدة زيدت عليه اه
 (وان كاتبه على حيوان غير موصوف فالكتابة جائزة) قال في الهداية ومعتاه
 ان بين الجنس ولايين النوع والصفة ويتصرف الى الوسط ويجبر على قبول
 القيمة وقد مر في النكاح اما اذا لم بين الجنس مثل ان يقول دابة لا يجوز لانه
 يشمل اجناسا فتباحش الجهالة واذا بين الجنس كالصبي فالجهالة بسيرة
 ومثلها يتحمل في الكتابة اه (وان كاتب عبديه كتابة واحدة بالف درهم) مثلا
 جاز ثم (ان اميا) الالف (عتقا) لحصول الشرط (وان عجزا ردا الى الرق) ولا
 بعضان الابداء للجميع لان الكتابة واحدة فكانا كشخص واحد (وان كاتبها على
 ان كل واحد منهما ضامن عن الآخر) حصته (جازت الكتابة وايهما ادى)
 البذل (عتقا) جميعا (ويرجع) الذي ادى (على شريكه بنصف ما ادى)
 ويشترط في ذلك قبولهما جميعا فان قبل احدهما ولم يقبل الآخر بطل لانها
 صفقة واحدة وللولي ان يطالب كل واحد منهما بالجميع نصفه بحق الاصاله
 ونصفه بحق الكفالة وايهما ادى شيئا رجع على صاحبه بنصفه قليلا كان
 او كثيرا لانهما متساويان في ضمان المال فان اعتق المولى احدهما عتق وسقطت
 حصته عن الآخر ويكون مكاتبهما بقى ويطالب المكاتب باداء حصته بطريق
 الاصاله والعتق بطريق الكفالة فان اداها المعتق رجع بها على صاحبه وان
 اداها المكاتب لم يرجع بشئ لانها مستحقة عليه جوهرية (واذا اعتق المولى مكاتبه
 عتق بعتقه) لقيام ملكه (وسقط عنه مال الكتابة) ومع سلامة الاكساب
 والاولاده (واذا مات مولى المكاتب لم تنسخ الكتابة) كيلا يودى الى ابطال
 حق المكاتب اذا الكتابة سبب الحرية وسبب حق المراء حقه هداية (وقيل له) انى
 المكاتب (ادامال) المعين عليك (الى ورثة المولى على مجسومه) لانه استحق
 الحرية على هذا الوجه والسبب انعقد كذلك فيبقى بهذه الصفة ولا يتغير الا ان
 الورثة يخلفونه في الاعتيقا (فان اعتقه احد الورثة لم ينفذ عتقه) لانه لم يملكه
 لان المكاتب لا يملك بسائر اسباب الملك فكذا الورثة هداية وانما ينقل الى الورثة

ما في ذمته من المال (وان اعتقوه) اى الورثة (جميعا عنق) مجانا استخسانا (وسقط)
 عند (مال الكتابة) لانه يصير ابراء عن بدل الكتابة وبرائه منه توجب عتقه ويعتق من جهة
 الميت حتى ان الولاء يكون للذكور من عصبة دون الاناث ولا يشبه هذا ما اذا اعتقه
 بعضهم لان ابراءه انما بمصادف حصته ولو برى من حصته بالاداء لم يعتق فكذا
 هذا كما في الجوهر (واذا كاتب المولى ام ولده جاز) لبقاء ملكه فيها فان مات
 المولى (قبل الاداء) سقط عنها مال الكتابة لعقبتها بالاستيلاء فبطل حكم الكتابة
 ونسب لها الاكساب والاولاد (وان اولده مكاتبته) اى المولى (منه فمضى بالخيار
 ان شات مضت على الكتابة) واخذت العقر من مولاها وان شات عجزت نفسها
 وصارت ام ولده لانه تلقى جهتها حرية عاجل ببدل واجل بغير بدل فتخير
 بينهما ونسب ولدها ثابت من المولى (واذا كاتب) المولى (مدبرته جاز) لحاجتها
 الى تعجيل الحرية (فان مات المولى) قبل اداء البدل (ولاماله) غيرها (كانت
 بالخيار بين ان تسعى) للورثة (في ثلثي قيمتها اوجيع مال الكتابة) قال في الهداية
 وهذا عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف تسعى في الاقل منهما وقال محمد تسعى
 في الاقل من ثلثي قيمتها وثلثي بدل الكتابة فالخلاف في الخيار والمقدار فابو
 يوسف مع ابي حنيفة في المقدار ومع محمد في نفي الخيار قال الاسيحاوي والصحاح
 قول ابي حنيفة واعتمده المحبوبي والنسفي وغيرهما تعميم (واذا دبر مكاتبته
 صح التدبير) لما مر من انه تلقى جهتها حرية (ولها الخيار ان شات مضت
 على الكتابة) تعجلا للحرية (وان شات عجزت نفسها وصارت مدبرة) لان الكتابة
 ليست بلازمة في جانب المملوك (فان مضت على كتابتها مات المولى ولا مال له)
 غيرها (فمضى بالخيار ان شات سعت) للورثة (في ثلثي مال الكتابة او ثلثي قيمتها
 عند ابي حنيفة) وقالوا تسعى في الاقل منهما فالخلاف في هذا الفصل بناء
 على ما ذكرنا اما المقدار فحقق عليه هداية والذي ذكره هو تجزئ الاعناق
 وقد تقدم مرارا ان الفتوى فيه على قول الامام كانقلته عن ابي حنيفة الاعلام
 وعلى هذا مشي الامام المحبوبي والنسفي والموصلي ومصدر الشريعة
 تعميم (واذا اعتق المكاتب عبده على مال لم يجز) لانه ليس من الكسب ولا
 من توابه لانه اسقاط الملك عن رقبة واثبات الدين في ذمة الفليس وكذا
 تزويجه لانه تعيب له بشغل رقبته بالمهر والنفقة بخلاف تزويج الامة لانه

اكتساب باستفادة المهر كافي الهداية (و) كذا (أفأوهب على عوض لم يصح)
 لأنها تبرع ابتداء (وان كاتب) المكتبة (عبد جاز) استحصانا لأنه عقد اكتساب
 وقد يكون انفع من البيع لأنه لا يزيل الملك الأبد وصول البدل إليه (فان ادعى
 الثاني) البدل (قبل ان يعتق الأول فولأوه للمولى) لأن فيه نوع ملك فيصح
 اضافة الاعتاق إليه في الجملة فإذا تعذر اضافته إلى مباشر العقد لعدم
 الاهلية اضيف إليه (وان ادعى بعد عتق الكاتب الأول فولأوه له)
 لأن العاقد من اهل ثبوت الولاء وهو الاصل فيثبت له هداية ~~في~~ كتاب
 الولاء ~~في~~ هو لغة النصر والحببة وشرطاً عبارة عن التناصربولاء الفتاة
 او بولاء الموالاة كافي الزبلي وفي الهداية الولاء نوعان ولاء هتافة ويسمى ولاء
 نعمة وسببه العتق على ملكه في الصحيح حتى لو عتق قريبه عليه بالوراثة
 كان الولاء له وولاء موالاة وسببه العقد ولهذا يقال ولاء الفتاة وولاء الموالاة
 والحكم يضاف إلى سببه اه (إذا اعتق الرجل مملوكه فولأوه له) لأنه احبها
 بإزالة الرق عنه فبره إذا مات ويمقل عنه إذا جنى ويصير كالولاد لأن الغنم
 بالفرم (وكذلك المرأة تعتق) مملوكها فيكون ولأوه لها لما بينا (فلن شرط) المولى
 (أنه) أي العبد (سابقة) أي لا يرثه إذا مات ولا يعقل عنه إذا جنى (فالشرط
 باطل) لخالفته للنص (والولاء لمن اعتق) كما هو نص الحديث (وإذا ادعى
 المكتبة) بدل الكتابة ومولاه حتى (عتق) وكان (ولأوه للمولى) لعتقه على ملكه
 (و) كذا (ان عتق بعد موت المولى) لأن العتق من جهته وان تأخر بمزلة
 المدبر وقد مر أنه لا يورث وإنما ينقل اليهم ما في ذمته تقرير وكذا العبد
 الموصى بعتقه او بشرائه وعتقه بعد موته لأن فعل الوصي بعد موته كفعله والتركة
 على حكم ملكه هداية (فان مات المولى عتق مدبروه وامهات اولاده وولأوهم
 له) لعتقهم باستيلاده وتديره (ومن ملك ذا رحم محرم منه عتق عليه وولأوه
 له) لوجود السبب وهو العتق عليه (وإذا تزوج عبد امرأة لآخر فاعتق
 مولى الامة الامة وهي حامل من العبد عتقت) الامة (وعتق حلتها) بطلانها
 (وولأوه الجمل لمولى الإيم لا ينقل عنه) أي عن مولى الام (أبداً) لأنه عتق
 بعتق الام مقصوداً إذ هو جزء منها يقبل الاعتناق مقصوداً فلا ينقل ولأوه
 عنه وهذا إذا ولأوه لأقل من ستة أشهر للتيقن بقيام الجمل وقت الاعتناق

وكذا لو ولدت ولدين أحدهما لأقل من ستة أشهر والآخر لأكثر لاسمها تواما
 حمل واحد كما في الهداية (فإن ولدت بعد عتقها لأكثر من ستة أشهر ولدا
 قولا لمول الأم) أيضا لأنه عتق نبيعا للام لانصاه بها فبقيها في الولاء ولكن
 لما لم يكن محقق الوجود وقت الاعناق لم يكن عتقه مقصودا (فإن اعتق العبد
 جرولاه ابنه) إلى مواله (واتنفل) الولاء (عن موال الأم إلى موال الأب)
 لأن الولاء يميز النسب والنسب إلى الأباه فكذلك الولاء وأما صار أو لوالى
 الأم ضرورة لعدم اهلية الأب فإذا صار الأب اهلا عاد الولاء إليه (ومن تزوج
 من العجم) جمع العجمي وهو خلاف العربي وإن كان فصيحاً كما في المغرب ^{بمقتضى}
 للمغرب فولدت له أولادا فولاء ولدها لموالها عند أبي حنيفة (قال في الهداية
 وهو قول محمد وقال أبو يوسف حكمه حكم أبيه لأن النسب إلى الأب كما إذا
 كان الأب عربياً بخلاف ما إذا كان الأب عبداً لأنه هالك معنى ولهما أن ولاد
 الضيقة قوى مضرب في حق الأحكام حتى اعتبرت الأحكام فيه والنسب في حق العجم
 ضعيف فانهم ضيعوا ^{بمقتضى} نسبهم ولهذا لم تعتبر الكفاءة فيما بينهم بالنسب والقوى
 لا يعارضنه الضعيف بخلاف ما إذا كان الأب عربياً لأن أنساب العرب قوية
 معتبرة في حكم الكفاءة والعقل لما أن تناصرهم بها فاغت عن الولاء اه قال
 جلال الإسلام في شرحه الصحيح قولهما ومشي عليه المحبوبي والتسنى وغيرهما
 كما في التصحيح (وولاء الضيقة تعصيب) أي موجب للعصوبة (فإن كان للفق
 بالبناء للمعول) عصبة من النسب فهو أول منه) لأن عصوبة المقت سببية
 (وإن لم يكن له) أي المقت (عصبة من النسب فبرائه للمقت) يعني إذا لم يكن
 هناك صاحب فرض في حال أما إذا كان قله الباقي بعد فرضه لأنه عصبة
 ومعنى قولنا في حال أي حالة واحدة كالنبت بخلاف الأب فإن له حال فرض
 وحال تعصيب فلا يرث المقت في هذه الحالة كما في الجوهرة وهو مقدم على
 الرد وفدوى الأرحام قال في زاد الفقهاء ثم صدنا المولى الأسفل لا يرث من
 الأعلال لأن المقت الم عليه بالفق وهذا لا يوجد في المقت اه (فإن مات المولى)
 أولاً (ثم مات) بعده (المقت فبرائه للمولى دون بناته) لأن الولاء تعصيب
 ولا تعصيب للنساء إلا ما ذكره المصنف بقوله (وليس للنساء من الولاء إلا ما
 احتضن أو اعتق من احتضن أو كاتب أو كاتب من كاتبين) قال في الهداية بهذا

مقت	١٤
مقت	٩
مقت	٤

اللفظ ورد الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم وفي آخره اوجمه ولاء متفقين
ولأن ثبوت المالكية والقوة في المتفق من جهتها فينسب بالولاء اليها وينسب
اليها من ينسب الى مولاهما بخلاف النسب لان سببه القرائن وصاحب القرائن
انما هو الزوج وليس حكم ميراث المتفق مقصورا على بنى المولى بل هو لمصنعه

الاقرب اه باختصار (واذا ترك المولى ابنا واولاد ابن آخر غير ان المتفق

للابن) لانه اقرب (هون بنى الابن) لانهم ابعد (والولاء) حيث اجتمعت
المصبة (الكبرى) قال في الصحاح يقال هو كبر قومه اى هو اقصدهم نسباه
والمراد هنا اقربهم (واذا اسلم رجل) حر مكلف مجهول النسب (على يد

رجل ووالاه) اى عقد معه عقد المولاة وهو ان يتعاقدا (على ان يرثه) اذا
مات (وبطل عنه) اذا جنى (او اسلم على يد غيره ووالاه) كذلك (فالولاء

صحيح وهقله على مولاة) قال ابو نصر الاقطع في شرحه قالوا او انما يصح
الولاء بشرائط أحدها أن لا يكون المولى من العرب لان تفاخر العرب بالقبائل
اقوى والثاني أن لا يكون متقبلا لولاء المتفق اقوى والثالث أن لا يكون حقل
عنه غيره لنا كد ذلك الرابع أن يشترط العقل والارث اه (فان مات) المولى
الاسفل (ولا وارث له غير انه للمولى) الا على لان ماله حقه فيصرفه الى حيث

شاء والصرف الى بيت المال ضرورة عدم المستحق لانه مستحق هداية (وان
كان له وارث فهو اولى منه) لانه وارث شرعا فلا يملك ان يطله (وللمولى)

الاسفل (ان ينقل عنه) اى من المولى الاعلى (بولاه الى غيره) لانه عقد غير
لازم بمزلة الوصية وكذا للاعلى ان يتبرأ عن ولائه لعدم الزوم الا انه يشترط
في هذا ان يكون بمحض من الآخر كما في عزل الوكيل قصدا بخلاف ما اذا
عقد الاسفل مع غيره بغير محضر من الاول لانه فتح حكى بمزلة العزل الحكمى

في الوكالة هداية وهذا (مالم يطل عنه فاذا عقل عنه لم يكن له ان ينقل عنه
بولاه الى غيره) لانه تطلق به حق التبر وكذا لا يتحول ولده وكذا اذا عقل

عن ولده كما في الهداية (وليس لمولى المتفقة ان يوالى احدا) لانه لازم ومع
بقائه لا يظهر الاذى هداية (كتاب الجنائيات) وجه التسمية بينه وبين المتفق
ان في مشروعه كل منهما اجله معنويا والجنائيات جمع جنابة وهي لغة التعدى
وشرعا عبارة عن التعدى الواقع في النفس والاطراف (القتل) الذى تطلق به

قوله والولاء للكبرى اريد نسبنا لا سنا حتى
لو كان للمتفق ابنتان ولا حد لها ابن يكون
الميراث للابن لا لابنته هذا متفق عليه
عن عقد من الهبة كقولهم وعلين مسعود
رحم الله عنهم اجمعين

مطلب
في بيان احكام الجنائيات

الاحكام الاتية (على خمسة اوجه) والا فانواع كثيرة كرجم وصلب وغيرها
وهي (عمد وشبهه وخطا وما اجرى مجرى الخطا والقتل بسبب) ثم اخذ في بيانها
على الترتيب فقال (فالعمد ما) اي آدمي (تعمد) بالبناء للمجهول (ضربه بسلاح
او ما اجرى مجرى السلاح في تفريق الاجزاء) وذلك (كالمحدد) اي الذي له
حد يفرق الاجزاء (من الخشب والحجر والتار) لان العمد هو القصد ولا يوقف
عليه الابدلية وهو استعمال الالة القاتلة فاقيم الاستعمال مقام القصد كما اقيم
السفر مقام المشقة وفي حديد غير محدد روايتان اظهرهما انه عمد كافي الدرر
من البرهان (وموجب ذلك) اي القتل العمد (الماتم) لانه من اكبر الكبائر بعد
الشرك بالله (والقود) اي القصاص (الا ان يعفوا الاولياء) او يصلحوا لان
الحق لهم ثم هو واجب عينا وليس للولي اخذ الدية الا برضا القاتل هداية
(ولا كفارة فيه) لانه كبيرة محضة وفي الكفارة معنى العادة فلا ينطبق بها ومن
حكمه حرمان الارث لقوله صلى الله عليه وسلم لا ميراث لقاتل كما في الهداية
(وشبه العمد عند ابني حنيفة لمن يتعمد للضرب بما ليس بسلاح ولا ما اجرى
مجرى السلاح) مما مر للقاصر معنى العمدية باستعمال الالة غالبا لا يقتل بها
ويقصد بها غيره كالنأديب ونحوه فكان شبه العمد (وقال ابو يوسف ومحمد اذا
ضربه بحجر عظيم او خشبة عظيمة) مما يقتل غالبا (فهو عمد) لانه لما كان يقتل
غالبا صار بمنزلة الالة الموضوعة له (وشبه العمد ان يتعمد ضربه بما لا يقتل غالبا)
قال الامام الاسيحي في شرحه الصحيح قول الامام وفي الكبرى الفتوى في شبه العمد
على ما قاله ابو حنيفة واختاره المحنوي والنسفي وغيرهما تصحيح (وموجب ذلك)
اي شبه العمد (على) اختلاف (القولين الماتم) لانه قاتل وهو قاصد في
الضرب (والكفارة) لشبهه بالخطاء (ولا قود فيه) لانه ليس بعمد (وفيه دية
مقتضاه على العاقلة) والاصل في ذلك ان كل دية وجبت بالقتل ابتداء لا لمعنى
يحدث من بعده فهي على العاقلة اعتبارا بالخطا وينطبق به حرمان الارث لانه
جزأ القتل والشبهة تؤثر في اسقاط القصاص دون حرمان الارث كافي الهداية
(والخطا على وجهين خطأ في القصد) اي قصد الفاعل (وهو ان يرمى
شخصا بظنه صيدا فاذا هو ادمي) او بظنه حريثا فاذا هو مسلم (وخطافي)
نفس (القتل وهو ان يرمى غرضا) او صيدا (فيصيب ادميا وموجب ذلك)

بطل
في القتل خطاء

في الوجهين (الكفارة والدية على العاقلة) لقوله تعالى فقتل بر رقبة موءنة ودية
 مسلمة الى اهله الآية (ولا ما في) في الوجهين قال في الهداية قالوا المراد اثم
 القتل وأما في نفسه فلا يعرى عن الاثم من حيث ترك العزيمة والمبالغة في
 الثبوت في حال الرمي اذ شرع الكفارة يؤذن باعتبار هذا المعنى ويجرم عن
 الميراث لان فيه انما فيصح تطبيق الحرمان به اهـ (وما اجزى مجزى الخطا مثل
 التام ينقلب على رجل فيقتله) لانه معذور كما لم يخطئ (لحكمه حكم الخطاء) من
 وجوب الكفارة والدية وحرمان الارث (وأما القتل بسبب الجأف البؤى وواضع
 الحجر في غير ملكه) بغير اذن من السلطان. درعن ابن كمال (وموجه) أي القتل
 بسبب (اذا تلف فيه ادى الدية على العاقلة ولا كفارة فيه) ولا اثم ولا يتعلق
 به حرمان الميراث لان القتل معدوم منه حقيقة والحق به في حق الضمان فيق
 في حق غيره على الاصل كما في الهداية (والقصاص واجبه بقتل كل محقوق
 الدم على التأيد) وهو المسلم والذي بخلاف الحربي والمستامن لان الاول غير
 محقون الدم والثاني وان كان محقون الدم في يدينا لكن لا على
 التأيد لانه اذا رجع صار مباح الدم (اذا قتل) بالبناء للجبهة (له) (محمد)
 بشرط كون القاتل مكلفا وانتفاء الشبهة بينهما (ويقتل الحر بالحر والحر
 بالبعد) لا إطلاق قوله تعالى ان النفس بالنفس فانه تأمخ بقوله تعالى الحر بالحر
 ولان القصاص بعقد المساواة في العصمة وهي بالدين او بالدار وهما مستويان
 فيهما (والمسلم بالذمي) لما روى انه صلى الله عليه وسلم قتل مسلما بذمي ولان
 المساواة في العصمة ثابتة بالدار والبيع ككفر المحارب دون المسلم
 (ولا يقتل المسلم بالمستامن) لانه غير محقون الدم على التأيد لانه على قصيد
 الرجوع ولا يقتل الذمي بالمستامن لما بينا ويقتل للمستامن بالمستامن قياسا للمساواة
 ولا يقتل استنساها لقيام المبيع كما في الهداية (ويقتل الرجل بالمرأة والكبير
 بالصغير والصحيح بالاعمى والزمن) وناقص الاطراف والمجنون للصومات ولان
 في اعتبار التفاوت فيما وراء العصمة امتناع القصاص كما في الهداية (ولا يقتل
 الرجل بابيه) لقوله صلى الله عليه وسلم لا يقاتد الوالد بولده ولانه سبب اجماعه
 فن المحال ان يستحق له افناءه واجلد من قبل الرجال والنساء وان علا في هذا
 بمنزلة الاب وكذا الوالدة والجدة من قبل الاب او الام قربت او بعدت لما

طه
 والقتل بسبب

ينأ ويقتل الرجل بالوالد لدم السقط كما في الهداية (ولا بعده ولا مدبره ولا
 مكاتبه ولا بعد ولده) لانه لا يستوجب لنفسه على نفسه القصاص ولا ولده
 عليه وكذا لا يقتل بعد ملك بعضه لان القصاص لا يخرى هدايه (ومن ورث
 قصاصا على ابيه) اى اصله (سقط) عنه لان الفرع لا يستوجب العقوبة على
 اصله وصورة المسئلة فيما اذا قتل الاب اب امرأته مثلا ولا وارث له غيرها ثم
 ماتت المرأة فان ابنها منه يرث القود الواجب على ابيه فسقط لما ذكرنا وأما
 تصوير صدور الشريعة فثبوته فيه للابن ابتداء لارتاعن ابى حنيفة وان اتحد
 الحكم كما لا يخفى در (ولا يستوفى القصاص الا بالسيف) وان قتل بغيره لقوله عليه
 الصلاة والسلام لا قود الا بالسيف والراد به السلاح هدايه (واذا قتل) بالبناء
 للجهول (المكاتب عمدا) وترك وفاء (وليس له وارث الا المولى فله القصاص)
 عند ابى حنيفة وابى يوسف لان حق الانتفاء له يبين على التقديرين وقال
 محمد لا ارى فيه قصاصا لانه اشبه سبب الانتفاء فانه الولاء ان مات حرا والمالك
 ان مات عبدا قال الاسيهاى وهو قول زفر ورواية عن ابى يوسف والصحيح
 قول ابى حنيفة انه قد نابكونه ترك وفاء لانه اذا لم يترك وفاء فلول القصاص اجاما
 لانه مات على ملكه كما في الجوهره (وان ترك) المكاتب (وقا) وارثه غير المولى فلا
 قصاص لهم) اى للورثة (وان اجمعوا مع المولى) لانه اشبه من له الحق لانه المولى
 ان مات عبدا والوارث ان مات حرا اذ ظهر الاختلاف بين الصحابة رضى الله عنهم
 في موته على نص الحرية او الرق بخلاف الاولى لان المولى متعين فيها هدايه (واقا)
 قتل عبد الرهن لا يجب القصاص حتى يجمع الراهن والمرتهن) لان المرتهن لا ملك
 له فلا يلبه والراهن لو تولا له لبطل حق المرتهن في الدين فيشترط اجتماعهما ليسقط
 حق المرتهن برضاه هدايه (ومن جرح رجلا عمدا فلم يزل) المجرع (صاحب
 فراش حتى مات فمليه القصاص) لوجود السبب وعدم ما يبطل حكمه في الظاهر
 فاضيف اليه هدايه (ومن قطع يد غيره عمدا من الفصل قطعت يده) لقوله تعالى
 والجروح قصاص وهو ينهى عن الممانه وكل ما امكن رعايتها فيه يجب القصاص
 وما لا فلا وقد امكن في القطع من الفصل فاعتبر ولا معتبر بكبر اليد وصرفها لان منفعة
 اليد لا تختلف بذلك هدايه فلول القطع من الساعد لم يقد لا تمناع حفظ الممانه وهى
 الاصل في جريان القصاص (وكذلك الرجل ومارن الانف والاذن) لا مكان

رعاية المائلة (ومن ضرب عين رجل قلمها فلا قصاص عليه) لا متاع
 المائلة (و) لكن (ان كانت قائمة) غير متصفه فذهب ضوؤها) فقط (فعلبه
 القصاص لا مكان المائلة حيثذا قال (تحمي له المرأة ويحطل على وجهه) وعينه
 الاخرى (فطن رطب) اى مبلول وتقابل عينه بالراء حتى يذهب ضوؤها وهو مأثور
 عن العصابة رضى الله عنهم (وفي السن القصاص) لقوله تعالى والسن بالسن قطع
 ان قلمت وقيل تبرد الى اللحم ويسقط ما سوله لتعذر المائلة اذ ربما تضد لهاته
 وبه اخذ صاحب الكافي وفي وانجني وبه يفتى وفيه وتؤخذ القية بالثنية والتاب
 بالتاب ولا يؤخذ الا على الاسفل ولا الاسفل بالا على اه والحاصل انه لا يؤخذ
 عضو الا بمثل (وفي كل شجة يمكن فيها المائلة القصاص) لما تلونا (ولا قصاص
 في عظم الا السن) وهذا اللفظ مروى عن عمرو ابن مسعود رضى الله عنهما لان
 اعتبار المائلة في غير السن متعذر لاحتمال الزيادة والنقصان بخلاف السن
 لانه يرد للبرد كما في الهداية (وليس فيما دون النفس شبه عمد) وانما هو عمد
 او خطأ (لان شبه العمد يعود الى الالة والقتل هو الذى يختلف باختلافها
 بخلاف ما دون النفس لانه يختلف اتلافه باختلاف الالة فلم يبق الا العمد
 والخطا كما في الهداية (ولا قصاص بين الرجل والمرأة فيما دون النفس ولا
 بين الحر والعبد) ولا بين العبدان لان الاطراف يسلك بها مسلك الاموال
 فيندم التماثل بالغاوت في القيمة (ويجب القصاص في الاطراف) فيما (بين
 المسلم والكافر) للتساوى بينهما في الارش (ومن قطع يد رجل من نصف
 الساعد او جرحه جائرة) وهى التى وصلت الى جوفه (فبرا منها فلا قصاص
 عليه) لتعذر المائلة لان الساعد عظم ولا قصاص في عظم كما مر والبره
 فى الجائفة نادر فلا يمكن ان يجرح الجاني على وجه يبرأ منه فيكون اهلا كما
 فلا يجوز واما اذا لم يبرأ فان سرت وجب القود والا فلا يفاد الى ان يظهر
 الحال من البره او السراية كما فى الدور (واذا) كانت يد المقطوع صحيحة (و) كانت
 (يد القاطع مثلا او ناقصه الاصابع فالمقطوع بالخيار ان شاء قطع اليد المصيبة
 ولا شئ له غيرها وان شاء اخذ الارش كاملا) لان استيفاء حقه كاملا متعذر
 فله ان يجوز بدون حقه وله ان يعدل الى الموضع كمن اتلف مثليا فانقطع
 عن ابدى الناس ولم يبق الا الردى بخير المالك بين اخذ الموجود وبين القية

(ومن شج رجلا) أي جرحه في رأسه (فأستوعبت الشجة ما بين قرنيه) أي طرفي رأسه (وهي) إذا لم يرد استيفؤها (لا تستوعب ما بين قرني الشاج) لكون رأسه أكبر من راس المشجوج (فالمشجوج بالخيار أن شاء اقتص بمقدار شجته فيهدى من أي الجانبين شاء وإن شاء أخذ الأرض) لأن في استيفائه ما بين قرني الشاج زيادة على ما فعل وفي استيفائه قدر حقه لا يلحق للشاج من الشين ما يلحقه فينقص حقه فيصير كما في اليد السلا (ولا قصاص في اللسان ولا في الذكر) ولو القطع من أصلهما قال في الهداية وعن أبي يوسف أنه إذا قطع من أصله يجب لأنه يمكن اعتبار المساواة ولأنه ينقبض أو ينسط فلا يمكن اعتبار المساواة ومثله في شرح جلال الإسلام ثم قال والصحيح ظاهر الرواية كما في الصحيح (إلا أن يقطع الحشفة) لأن موضع القطع معلوم كالفصل ولو قطع بعض الحشفة أو بعض الذكر فلا قصاص فيه لأن البعض لا يعلم مقداره بخلاف الأذن إذا قطع كله أو بعضه لأنه لا ينقبض ولا ينسط وله حد يعرف فيمكن اعتبار المساواة والشفة أن لمستقصاها بالقطع يجب القصاص لا يمكن اعتبار المساواة بخلاف ما إذا قطع بعضها لأنه يتعذر اعتبارها هداية (وإذا اصططح القاتل وأولياء القتل على مال) معلوم (سقط القصاص ووجب المال) الصالح عليه (قليلا كان) المال (أو كثيرا) لأنه حق ثابت للورثة يجري فيه الإسقاط عفووا فكذا تعويضاً لا شتمه على إحسان الأولياء وأحياء القاتل فيجوز بالتراضي والقليل والكثير فيه سواء لأنه ليس فيه نص مقدر فيفوض إلى اصطلاحهما كالخلع وغيره وأن لم يذكروا حالا ولا موجلا فهو حال كما في الهداية (فإن عني أحد الشركاء من الدم أو صالح من نصيبه على عرض سقط حق الباقي من القصاص وكان لهم نصيبهم من الدية) في مال القاتل في ثلاث سنين لا على العاقلة ووقع في المختار وجمع البحرين وتجب بقيتها على الصاغة. وهذا ليس من مذهب علمائنا ولا أعلمه قولاً لا أحد مطلقاً كذا في الصحيح (ولذا قتل جماعة واحداً اقتص من جميعهم) لقول عمر رضي الله عنه لو تمالى عليه أهل صنعاء لقتلهم ولأن القصاص مذجرة السفهاء فيجب تحقيقاً لحكمة الأحياء وفي الصحيح قال في الفوائد وتشرط المباشرة من الكل بأن جرح كل واحد جرحاً سارياً أبوهذا (إذا كان) القتل (عدواً) وأما إذا كان خطأ

فالواجب عليهم دية واحدة (واذا قتل واحد جماعة) عمدا (فحضر اولياء
 القتولين) جميعهم (قتل بجماعتهم) اكْتفَاء به (ولا شيء لهم غير ذلك) لانهم
 اجتمعوا على قتله وزهق الروح لا ينعى فصار كل واحد منهم مستوفيا جميع
 حقه (فان حضر واحد) من الاولياء (قتل له) اى للولى الحاضر وفى بعض
 النسخ به اى بسببه (وسقط حق الباقيين) لان حقهم فى القصاص وقد فات
 فصار كما اذا مات القاتل (ومن وجب عليه القصاص فات سقط القصاص)
 لفوات محل الاستيفاء (واذا قطع رجلان يد رجل واحد) او رجله او قلعا
 سنه او نحو ذلك مما دون النفس (فلا قصاص على واحد منهما) لان كل
 واحد منهما قاطع بعض اليد لان الانقطاع حصل باعتمادهما والمحل متجز
 فيضاف الى كل واحد منهما البعض فلا مماثلة بخلاف النفس لان الاتزهاق
 لا يتجزى (و) يجب (عليهما نصف الدية) بالسوية لانها دية اليد الواحدة
 (وان قطع واحد يميني رجلين فحضر فلهما ان يقطعا يده وياخذامنه نصف
 الدية يقسمانها) بينهما (نصفين) سواء قطعهما معا او على التماقب لانهما
 استويا فى سبب الاستحقاق فيستويان فى حكمه كالفرعين فى التركة (وان
 حضر واحد منهما فقطع يده فللاخر عليه نصف الدية) لان الحاضر ان
 يستوفى ثبوت حقه فاذا استوفى لم يبق محل لا ستيفاء الاخر فيتعين حقه فى
 الدية لان حقه لا يسقط الا بالعوض والعفو (واذا اقر العبد بقتل العمد لزمه القود)
 لانه لا تهمة فى اقراره بالعقوبة على نفسه بخلاف المال (ومن رمى رجلا عمدا
 فنفذ السهم منه الى اخر فاتا فعليه القصاص للاول) لانه عمد (و) عليه
 (الدية للشاتى على ما قلته) لانه احد نوعى الخطا فكانه رمى صيدا فاصاب
 ادميا والفعل يتعدد بتعدد الاثر كما فى الهداية **كتاب الديات** **ب** متناسبتها
 للجنايات وتأخيرها عنها ظاهر والديات جمع دية وهى فى الشرع اسم للمال
 الذى هو بدل النفس لا تسمية للمفعول بالمصدر لانه من المنقولات الشرعية
 والارش اسم للواجب فيما دون النفس كما فى الدرر (اذا قتل رجل رجلا
 شبه عمد) كما تقدم (فعل عاقلته دية مغلظة وعليه) ايضا (كقارة)
 وسأيت انها عتق رقبة مومة فان لم يجد فصيام شهرين متتابعين (ودية شبه
 العمد) المبر عنها بالمغلظة (هندابى حنيفة وابى يوسف مائة من الابل ارباعا)

بطل
 غريبان احكام الديات

(ومن شج رجلا) أي جرحه في راسه (فأستوعبت الشجة ما بين قرنيه) أي طرفي راسه (وهي) إذا لم يد استبقاؤها (لا تستوعب ما بين قرني الشاج) لكون راسه أكبر من راس المشجوج (فالمشجوج بالخيار إن شاء اقتص بمقدار شجته في هدي من أي الجانبين شاء وإن شاء أخذ الأرض) لأن في استيفائه ما بين قرني الشاج زيادة على ما فعل وفي استيفائه قدر حقه لا يلحق الشاج من الشين حلقه فينقص حقه فيخبر كافي اليد الشلا (ولا قصاص في اللسان ولا في الذكر) ولو القطع من أصلهما قال في الهداية وعن أبي يوسف أنه إذا قطع من أصله يجب لانه يمكن اعتبار المساواة ولنا أنه ينقص أو ينسط فلا يمكن اعتبار المساواة ومثله في شرح جلال الإسلام ثم قال والصحيح ظاهر الرواية كما في الصحيح (الا أن يقطع الحشفة) لأن موضع القطع معلوم كالقصل ولو قطع بعض الحشفة لم يعض الذك فلا قصاص فيه لأن البعض لا يعلم مقداره بخلاف الأذن إذا قطع كله أو بمضه لانه لا ينقص ولا ينسط وله حد يعرف فيمكن اعتبار المساواة والشفة أن لمستقصاها بالقطع يجب القصاص لا يمكن اعتبار المساواة بخلاف ما إذا قطع بعضها لانه يتعذر اعتبارها هداية (وإذا اصططح القاتل وأولياء المقتول على مال) معلوم (سقط القصاص ووجب المال) المصالح عليه (قليلا كان) المال (أو كثيرا) لانه حق ثابت للورثة يجري فيه الإسقاط عفوا فكذا تمويضا لا شمله على إحسان الأولياء وأجابه القاتل فيجوز بالتراضي والقليل والكثير فيه سواء لانه ليس فيه نص مقدر فيغرض إلى اصطلاحهما كالخلع وغيره وأن لم يذكروا حالا ولا موجلا فهو حال كما في الهداية (فإن عني أحد الشركاء من الدم أو صالح من نصيبه على عرض سقط حق الباقي من القصاص وكان لهم نصيبهم من الدية) في مال القاتل في ثلاث سنين لا على العاقلة ووقع في المختار ومجمع البحرين وتجب بقيتها على الضاقلة وهذا ليس من مذهب علمائنا ولا أعلمه قولا لاحد مطلقا كذا في الصحيح (ولذا قتل جبهة واحدا اقتص من جميعهم) لقول عمر رضي الله عنه لو تمألى عليه أهل منعه لقتلهم ولأن القصاص مذجرة الفهاء فيجب تحقيقا لحكمة الأحياء وفي الصحيح قال في الفوائد وتشترط المباشرة من الكل بأن جرح كل واحد جرحا ساريا أبوهذا (إذا كان) القتل (عدا) وأما إذا كان خطأ

فالواجب عليهم دية واحدة (واذا قتل واحد جماعة) عمدا (فحضر اولياء
 القتولين) جميعهم (قتل بمصاتهم) اكفاه به (ولا شيء لهم غير ذلك) لانهم
 اجتمعوا على قتله وزهوق الروح لا ينبض فصار كل واحد منهم مستوفيا جميع
 حقه (فان حضر واحد) من الاولياء (قتل له) اى للولى الحاضر وفى بعض
 النسخ به اى بسببه (وسقط حق الباقيين) لان حقه فى القصاص وقد فات
 فصار كما اذا مات القاتل (ومن وجب عليه القصاص فان سقط القصاص)
 لغوات محل الاستيفاء (واذا قطع رجلان يد رجل واحد) او رجله او قلعا
 سنه او نحو ذلك مما دون النفس (فلا قصاص على واحد منهما) لان كل
 واحد منهما قاطع بعض اليد لان الانقطاع حصل باعتمادهما والمحل متجز
 فيضاف الى كل واحد منهما البعض فلا مماثلة بخلاف النفس لان الانزهاق
 لا يتجزى (و) يجب (عليهما نصف الدية) بالسوية لانها دية اليد الواحدة
 (وان قطع واحد يميني رجلين فحضر اقلهما ان يقطعا يده وياخذ امته نصف
 الدية بقسماتها) بينهما (نصفين) سواء قطعهما معا او على التعاقب لانهما
 استنويا فى سبب الاستحقاق فيستويان فى حكمه كالفرمين فى التركة (وان
 حضر واحد منهما فقطع يده فللاخر عليه نصف الدية) لان المحضر ان
 يستوفى لثبوت حقه فاذا استوفى لم يبق محل لا ستيفاء الاخر فيتعين حقه فى
 الدية لان حقه لا يسقط الا بالموض او العفو (واذا اقر العبد بقتل العمد لزمه القود)
 لانه لا تهمة فى اقراره بالعقوبة على نفسه بخلاف المال (ومن رمى رجلا عمدا
 فنفذ السهم منه الى اخر فاتا فطليه القصاص للاول) لانه عمد (و) عليه
 (الدية للشانى على عاقلته) لانه احد نوعي الخطا فكانه رمى صيدا فاصاب
 ادبيا والفعل يتعدد بتعدد الاثر كما فى الهداية ^{في} كتاب الديات ^{في} مناسبتها
 للجنايات وتأخيرها عنها ^{في} ظاهر والديات جمع دية وهى فى الشرع اسم للمال
 الذى هو بدل النفس لا نسبة للمفعول بالمصدر لانه من المنقولات الشرعية
 والارث اسم للواجب فيما دون النفس كما فى الدر (اذا قتل رجل رجلا
 شبه عمد) كما تقدم (فعلى عاقلته دية مظلة وعليه) ايضا (كفارة)
 وسيأتى انها عتق رقبة مومة فان لم يجد فصيام شهرين متتابعين (ودية شبه
 العمد) المعبر عنها بالمظلة (هندابى حنيفة وابى يوسف مائة من الابل ارباعا)

بطل
 غيبات احكام الديات

وهي (خمس وعشرون بنت مخاض) وتقدم في الزكاة انها التي طفت في السنة
 الثانية (وخمس وعشرون بنت لبون) وهي التي طفت في الثالثة (وخمس
 وعشرون حقة) وهي التي طفت في الرابعة (وخمس وعشرون جزعة)
 وهي التي طفت في الخامسة وقال محمد ثلاثون جزعة وثلاثون حقة واربعون
 نسية كلها خلفات في بطونها اولادها قال الاسيحي والصحيح قول الامام
 واعلمه المحبوبي والتسني وغيرهما كما في الصحيح (ولا يثبت الخطا الا في الابل
 خاصة) لان التوقيف فيه (فان قضى بالدية من غير الابل لم تنطق) لانه من
 باب القدرات فيقف على التوقيف (وقتل الخطا يجب به الدية على العاقلة
 والكفارة على الغائل) لما يبتا اول الجنائات (والدية في الخطا) غير ملاحظة
 وهي (ثمانية من الابل اثنا عشر بنت مخاض وعشرون ابن مخاض
 وعشرون بنت لبون وعشرون حقة وعشرون جزعة) لانها التي بحالة الخطا
 لان الخطا مذكور (و) الدية (من العين) اي الذهب (الف دينار ومن الورق)
 اي الفضة (عشرة الاف درهم) وزن سبعة (ولا تثبت الدية الا من هذه
 الانواع) الثلاثة المذكورة (هند ابى حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد) ثبت
 ايضا (من البحر ما شأ بقرة ومن النعم الفاشاة ومن الحلل ما شأ حلة كل حلة
 ثوبان) لان عمر رضي الله عنه هكذا جعل على اهل كل مال منها قل جمال
 الاسلام في شرحه الصحيح قول ابى حنيفة واختاره البرهاني والتسني وغيرهما
 نعم (ودية المسلم والذي سواه) لقوله صلى الله عليه وسلم دية كل ذي عهد
 في عهد الف دينار وبه قضى ابو بكر وعمر كما في الدرر ولا دية للمسلم من هو
 الصحيح واما المرأة فدية نصف الدية كما في الجوهرة (وفي النفس الدية)
 والمراد نفس الحر ويستوي فيه الصغير والكبير والوطيع والشرير والمسلم
 والذي لا استواهم في الحرمه والمصمة وكال الاحوال في الاحكام الدنيوية
 اختلا (وفي المارن) وهو ما لان من الانف وسمي الارنية (الدية) لقوات
 منفعة الجلال والاصل ان كل ما يسوت به جنس المنفعة تجب به دية كاملة لان
 البدن يصيرها لكا بالنسبة الى تلك المنفعة ولو قطع من القصبه لايزاد على دية
 واحدة لانه عضو واحد (وفي النسان) الفصح اذا منع النطق او اداه اكثر
 الحروف (الدية) قيدنا بالفصح لان في لسان الاخرس حكومة عدل ومنع

النطق اواداء اكثر الحروف لانه اذا منع اقلها قسمت الدية على عدد حروف
 الهجاء الثمانية والعشرين او حروف اللسان نصبها فاصاب الفاش
 يلزمه كما في الدرر ونماه في شرح الوهبانية (وفي الذكر) الصحيح (الدية)
 اما ذكر العين والنخعي والخصي ففيه حكومة (وفي العقل اذا ضرب راسه
 فذهب منه عقله الدية) لانه بذهاب العقل تلف منفعة الاعضاء فصار كلف
 النفس وكذا اذا ذهب سمعه او بصره او شمه او ذوقه او كلامه كما في الجوهره
 (وفي الحية من الرجل اذا حلفت فلم تنبت الدية) لها حية المرأة فلا شيء
 فيها لانها نقص وفي شرح الاسيحي قال الفقيه ابو جعفر الهندواني
 هذا اذا كانت الحية كاملة تجمل بها فان كانت طلائع منفردة لا تجمل بها
 فلا شيء فيها وان كانت غير منفردة الا انه لا يقع بها جال كامل ففيها حكومة
 عدل اه. وفي الهداية وفي الشارب حكومة عدل هو الصحيح اه. (وفي طمر
 الرأس) من الرجل والمرأة اذا حلقه او تنفه ولم ينبت (الدية وفي الحاجين)
 كذلك الدية وفي العينين الدية وفي اليدين الدية وفي الرجلين الدية وفي الاذنين
 الدية وفي الشفتين الدية وفي الاثنين) اي المخصيتين (الدية وفي ثدي المرأة)
 وحلمتيها (الدية) اي دية المرأة فبيد المرأة لان في ثدي الرجل حكومة كما في
 الجوهره (وفي كل واحد من هذه الاشياء) المزدوجة (نصف الدية) لان
 في تفويت الاثنين منها تفويت جنس المنفعة او كمال الجمال فيجب كمال الدية وفي
 احدهما تفويت النصف فيجب نصف الدية (وفي اختار العينين) الاربعة اذا
 لم تنبت (الدية) وفي الاثنين منها نصف الدية وفي احدهما ربع الدية قلنا
 بينا (وفي كل اصبع من اصابع اليدين والرجلين عشر الدية) لقوله صلى الله
 عليه وسلم في كل اصبع عشر من الابل (والاصابع كلها) اي صغيرها وكبيرها
 (سواء) لا ستوانها في المنفعة وكل اصبع فيها ثلاث مفاصل في احدها اي
 احد المفاصل (ثلث دية الاصبع) لانه ثلثها (وما فيها مفصلان في احدهما
 نصف دية الاصبع لانه نصفها توزع على البديل على البديل (وفي كل سن) من
 الرجل نصف عشر الدية وهي (خمس من الابل) او خمسون دينار او
 خمسمائة درهم وخيئت يزيد دية الاسنان كلها على دية النفس بثلاثة اجناسها
 لانها في الغالب اثنان وثلاثون عشرون ضرسا واربعة انياب واربعة

ثانيا واربعة ضواحك ولا بأس في ذلك لثبوته بالنص على خلاف القياس كما
 في الغاية وفي الغاية وليس في البدن ما يجب بتفويته أكثر من قدر الدية
 سوى الأسنان اه قيدنا بسن الرجل لان دية سن المرأة نصف دية سن الرجل
 كما في الجوهرية (والأسنان والاضراس ~~ككلها سواء~~) لا ستواها في
 المعنى لان الطواحن وان كان فيها منفعة الطحن في الضواحك زينة تساوي
 ذلك كما في الجوهرية (ومن ضرب عضوا فذهب منفعة فيه دية كاملة) اي
 دية ذلك العضو وان بقي قائما ويصير (كما لو قطعه) وذلك (كالبند اذا شلت
 والعين اذا ذهب ضوؤها) لان المقصود من العضو منفعة فذهاب منفعة
 كذهاب عينه (والشجاج) وهو ما يكون في الوجه والرأس من الجراحة
 (عشرة) وهي (الحارصة) بهملات وهي التي تحرص الجلد اي تحددسه
 (والدامعة) بهملات ايضا وهي التي تظهر الدم كالدمع ولا تسيله (والدامية)
 وهي التي تسيل الدم (والباضعة) وهي التي تبضع اللحم اي تقطعه (والمثلاجة)
 وهي التي تاخذ في اللحم ولا تبلغ السمحاق (والسمحاق) وهي التي تصل
 السمحاق وهي جلدة رقيقة بين اللحم وعظم الرأس (والموضحة) وهي التي
 توضح العظم اي تظهره (والهاسمة) وهي التي تهشم العظم اي تكسره
 (والمثقلة) وهي التي تنقل العظم عن موضعه بعد كسره (والامة) وهي
 تصل الى ام الدماغ وهي الجلدة التي فيها الدماغ وبعدها الدامعة بغين
 منجمة وهي التي تخرج الدماغ ولم يذكرها محمد للموت بعدها عادة فتكون
 قتلا لا شجاجا فعمل بالاستقراء بحسب الآثار انها لا تزيد على العشرة در (ففي
 الموضحة القصاص ان كانت الشجة عمدا) لا مكان الممثلة فيها بالقطع الى
 العظم فيساويان ثم ما فوقها لا قصاص فيه بالاجاع لتعذر الممثلة وأما
 ما قبلها ففيه خلاف روى الحسن عن ابي حنيفة لا قصاص فيها وذكر محمد
 في الاصل وهي ظاهر الرواية ان فيه القصاص الا في السمحاق فانه لا قصاص
 فيه اجماعا لتعذر الممثلة اذ لا يمكن ان يشق حتى يتهي الى جلدة رقيقة فوق
 العظم بخلاف ما قبلها لا مكانه يعمل حديدة بقدر ذلك وتنفذ في اللحم الى
 اخرها فيستوفي منه كما في الجوهرية ومثله في الهداية وشرح الاسجبابي
 (ولا قصاص في بقية الشجاج) هذا بعمومه انما هو رواية الحسن عن ابي حنيفة

وأما على ما ذكره محمد في الاصل فمحمول على ما فوق الموضحة جوهرية ثم مالا
 قصاص فيه يستوى فيه المد والخطا (وما دون الموضحة) من السنة
 السابقة (ففيه حكومة عدل) وهي كما قال الطحاوي ان يقوم مملوكا بغير هذا
 الاثر ثم معه فقدّر التفاوت بين الثمين يجب بحسابه من دية الحر فان كان
 نصف عشر الثمين وجب نصف عشر الدية وهكذا وبه يعني كما في الدر
 تبعاً للوقاية والنقابة والمثلث والخانية وغيرها (و) يجب (في الموضحة ان
 كانت خطأ نصف عشر الدية) وذلك من الدراهم خمسمية درهم في الرجل
 وماتان وخسون في المرأة وهي على الماقلة ولا تقبل الماقلة ما دونها كما يأتي
 (وفي الهاشمية عشر الدية وفي المتفلة عشر ونصف عشر الدية وفي الآمة
 ثلث الدية وفي الجاشفة) وهي من الجراحة لا من الشجاج وهي التي تصل
 الى الجوف (ثلث الدية) ايضاً لانها بمنزلة الآمة وكل ذلك ثبت بالحديث
 (وان نفذت) الجاشفة (فهى جائفتان ففيهما ثلثا الدية) في كل جاشفة ثلثها
 كما قضى بذلك ابو بكر رضى الله عنه (و) يجب (في) قطع (اصابع اليد) كلها
 (نصف الدية) لان في كل اصبع عشر الدية كما مر (و) كذا الحكم (ان
 قطعها مع الكف ففيها) اي الاصابع مع الكف (نصف الدية) لان الكف
 تبع للاصابع (وان قطعها) اي الاصابع (مع نصف الساعد في الكف
 نصف الدية وفي الزيادة حكومة عدل) قال جال الاسلام وهذا قول ابي حنيفة
 ومحمد وعند ابي يوسف لا يجب فيها الارش اليد والصحف قولهما واعتمده
 المحبوبي والنسفي تصحيح (و) يجب (في الاصبع الزائدة حكومة عدل) تشريفا
 للادى لانها جزء من يده لكن لا منفعة فيها ولا زينة وكذا السن الزائدة جوهرية
 (و) كذا (في عين الصبي وذكره ولسانه اذا لم نعلم صغره) اي صحة ذلك
 العضو بنظر في العين وحركة في الذكر وكلام في اللسان (حكومة عدل) لان
 منفعة غير مطلومة (ومن سيج رجلاً موضحة فذهب) بسببها (عقله او شعر
 رأسه) كله فلم يثبت (دخل ارش الموضحة في الدية) لدخول الجزء في الكل
 كن قطع اصبعاً فشلت اليد قيداً بالكل لانه اذا تناثر بعضه ينظر الى ارش
 الموضحة والى الحكومة في الشعر فان كانا سواء يجب ارش الموضحة وان كان
 احدهما اكثر من الآخر دخل الاقل في الاكثر كما في الجوهرة (وان ذهب)

قول ارش هو دية الجراحة طاعه
 الفساد يقال ارشيت بين القوم
 تاريتا اذا فسدت ثم استعمل
 في نقض الاعيان لانه فساد
 فيها اه مصاع

بسبها (محمدة او بصره او كلامه فطليه ارش الموضحة مع الدية) ولا يدخل فيها لانه كاعضاء مختلفة بخلاف العقل لعود نفعه للكل (ومن قطع اصبع رجل قُتِلَت اخرى الى جنبها ففيهما الارش ولا قصاص فيه عند ابي حنيفة) وهندهما عليه القصاص في الاولى والارش في الاخرى قال الاسمعيلى والصحيح قول ابي حنيفة وعليه متى البرهان والنسب وغيرهما الصحيح (ومن قلع سن رجل فبنت مكانها اخرى سقط الارش) لان حقه قد انجبر بعود المنفعة (ومن رجل فالتحمت) الشجرة (ولم يبق لها اثر ونبت الشجر) كما دونه (سقط الارش عند ابي حنيفة) زوال الشين الموجب له ولم يبق سوى مجرد الالم وهو لا يوجب الارش (وقال ابو يوسف عليه ارش الالم) وهى حكومة عدل هدية (وقال محمد عليه اجرة الطبيب) وثمن الدواء لانه انما ارزاه ذلك من فعله وفى الدر عن مخرج الطحاوى فسر قول ابي يوسف ارش الالم باجرة الطبيب وثمن الدواء فعليه لا خلاف بينهما وفى الصحيح وهى قول الامام اعتمد الائمة المحبوبة والنسب وغيرهما لكن قال فى العيون لا يجب عليه شئ قياسا وقال بسنحسن ان تجب عليه حكومة عدل مثل اجرة الطبيب وثمن الدواء وهكذا كل جراحة برئت زجرا للجناية وجبرا للضرر (ومن جرح رجلا جراحة لم يقتض منه) حالا بل (حتى يبرأ) منه لان الجرح معتبر بما يؤل اليه لاحتمال السراية الى النفس فيظهر انه قتل وانما يستقر الامر بالبرء (ومن قطع يد رجل خطا ثم قتله) خطا ايضا (قيل البرء) منها (فعليه الدية وسقط لرش الميّد) لا تضاد جنس الجنابة وهذه ثمانية مسائل لان القطع اما عمدا وخطا والقتل كذلك فصارت اربعة ثم لما ان يكون بينهما برء او لا صارت ثمانية فان كان كل منهما عمدا وبرئ بينهما يقتض بالقطع ثم بالقتل وان لم يبرأ كذلك عند الامام خلافا لهما وان كان كل منهما خطا فان برئ بينهما اخذ بهما فوجب دية اليد والنفس وان لم يبرأ بينهما كفت دية القتل وهى مسألة الكتاب وان قطع عمدا ثم قتل خطا او بالعكس سوا برئ بينهما اولم يبرأ اخذ بهما لا اختلاف الجانيين وتماهه فى صدر الشريعة (وكل عمد سقط فيه القصاص بشبهة) ككون القاتل ابائا او من له القصاص ولد الجاني او كان فى القاتلين صغير او حتى احد الاولياء (فالدية فى مال القاتل) فى ثلاث سنين (وكل ارش

وجب بالصلح فهو في مال القاتل (ايضا وتجب حالا لانه استحقى بالعقد وما
 يستحق بالعقد فهو حال الا اذا اشترط فيه الاجل كاتمان البياعات كقاي الجوهره
 (واذا قتل الاب ابنه عمدا فالدية في ماله في ثلاث سنين) وكذا لو شاركه
 في قتله اجنبي فالدية عليهما وسقط عنه القصاص واذا اشترك عامدان في قتل
 رجل فعني عن احدهما فالشهور ان الاخر يجب عليه القصاص وعن ابن
 يوسف لا قصاص عليه لانه لما سقط عن احدهما صار كل جريح النفس مستوفاه
 بنفله كذا في الكرخي جوهره (وكل جنسية اعترف بها الجاني فهي في ماله
 ولا يصدق على عاقلة) لو يجب حالا لانه التزمه باقراره (وعمد الصبي والمجنون
 خطأ) لانه ليس لهما قصد صحيح ولذا لم ياتما (و) يجب (فيه الدية على
 العاقلة) ولا يحرم الميراث لانه للعقوبة وهما ليسا من اهل العقوبة (ومن حفر
 بيرا في طريق المسلمين او وضع حجرا) او خشبة او ترابا (فتلف بذلك انسان فدينه
 على عاقلة) لوجوبها بنسبه (وان تلف فيه بهيمة فضمناها في ماله) لانه ضمان
 مال وضماني المال لا تتجه الصاقلة (وان اشترع) اي اخرج (في الطريق
 ووشنا) كطلة وجزع وجرهلو (او مزابا) او نحو ذلك (فقط على انسان
 فمطب) اي هلك (فالدية على عاقلة) لوجوبها بنسبه وهذا ان صابه الطرف
 الخارج اما لو اصابه الطرف الداخل الذي هو في حائطه فلا ضمان عليه لعدم
 قصده لانه موضوع في ملكه وان اصابه الطرفان جميعا ضمن النصف وان
 لم يعلم اي الطرفين اصابه فالقياس ان لا يضمن للشك وفي الاستحسان يضمن
 النصف كما في الجوهره ثم هو جائز ان لم يضر بالعامة ولكل واحد من اهل
 الخصومة منه ومطالبته بنفسه اذا بنى بنفسه من غير اذن الامام وان بنى
 للسلطين كمسجد ونحوه او باذن الامام لا يتقص اما اذا كان يضر بالعامة
 فلا يجوز مطلقا والجلوس في الطريق للبيع والشراء على هذا وهذا كله في
 الطريق العام اما غير التافذ فلا يجوز احداث شيء فيه مطلقا الا بالنهم لانه
 بمنزلة الملك الخاص بهم (ولا كفارة على حاطر البر وواضع الحجر) لانها تنطلق
 بحقيقة القتل والتسبب ليس بقاتل حقيقة لانه قد يقع بعد موته ويستحيل ان
 يكون الميت قاتلا ولا يحرم الميراث لما بينا كما مر (ومتى حفر بيرا في ملكه فمطب
 بها انسان لم يضمن) لانه غير متعد في قتله فلا يلزمه ضمان ما تولد منه (والراكب)

في طريق العامة (ضامن لما وطئت الدابة وما اصابته يدها) او رجلها او
 صدرته برأسها (او كدمت) اى عصت بفمها لامكان الفهرز عنه (ولا يضمن
 ما نتجت) اى ضربت (برجلها او ذنبها) والاصل ان المرور في طريق المسلمين
 مباح لكنه مقيد بشرط السلامة فيما يمكن الاحتراز عنه دون مالا يمكن لمافيه
 من النع من التصرف وسد بابيه والاحتراز عن الوطئ وما يضاهيه ممكن فانه
 ليس من ضرورات السير فقيده بشرط السلامة عنه والنقصة بالرجل والذنب
 ليس يمكنه الاحتراز عنه فلم يتقيد كما في الهداية (فان شئت) الدابة (او بالث
 في الطريق) وهى تسير (فقطب به انسان لم يضمن) لانه من ضرورات السير
 فلا يمكنه الاحتراز عنه وكذا اذا اوقفها لذلك لان من الدواب مالا
 يفعل ذلك الا بالايقاف وان اوقفها لغير ذلك فقطب انسان بروثها او
 او بولها ضمن لانه متعدد فى هذا الايقاف لانه ليس من ضرورات السير
 هداية (والسائق) للدابة (ضامن لما اصابته يدها او رجلها والفا
 لها ضامن لما اصابته يدها دون رجلها) قال الزاهدى فى شرحه
 وصاحب الهداية فيها وفى مجموع النوازل هكذا ذكره
 القدورى فى مختصره وبذلك اخذ بعض المشايخ واكثر المشايخ
 على ان السائق لا يضمن النخعة لانه لا يمكنه دفعها عنها وان كانت ترى منه
 وهو الاصح تصحيح وقال فى الهداية وفى الجامع وكل شئ ضمنه الراكب بضمنه
 السائق والقائد لانهما متسببان مباشرتهما بشرط التلف وهو تقرب الدابة الى مكان
 الجناية فيتقيد بشرط السلامة فيما يمكن الاحتراز عنه كالراكب الا ان على
 الراكب الكفارة فيما او طئت ولا كفارة عليهما وتماه فيها (ومن قاد قطارا
 فهو ضامن لما وطئ) لان عليه حفظه كالسائق فيصير متعديا بالتقصير فيه والتسبب
 بوصف التعدى سبب الضمان الا ان ضمان النفس على العاقلة وضمان المال
 فى ماله كما فى الهداية (فان كان معه) اى مع القائد (سائق فالضمان عليهما)
 لاشتراكهما فى ذلك لان قائد الواحد قائد لكل وكذا السائق لاتصال الازمة
 (واذا جنى العبد جناية خطأ) على حر او عبد فى النفس او ما دونها قل
 ارشها او اكثر (فيل لمولاه) انت بالخيار (اما ان تدفعه بها) الى ولي الجناية
 (او تغديه) بارشها فلا قيد بالخطا لانه فى العمد يجب عليه القصاص وانما

يفيد في النفس فقط وأما فيما دونها فلا تفيد لاستواء خطاؤه وعمده فيما دونها
(فإن دفعه) مولاه بها (ملكه ولي الجنابة) ولا شيء له غيره (وإن فداء فداء
بارشها) وكل ذلك يلزمه إحصاءاً أما الأول فلأن التأجيل في الاعيان باطل وأما
الثاني فلأنه جعل بدلاً من العبد فقام مقامه واخذ حكمه وأيهما اختاره وفطه
لا شيء لولي الجنابة سواء فإن لم يختار شيئاً حتى مات العبد بطل حق المجني عليه
لنحوات محل حقه وإن مات بعد ما اختار الفساد لم يبرأ لنحو الحق إلى ذمة
المولى كما في الهداية (فإن عاد) العبد (لجنى) جنابة أخرى بعد ما فداء المولى
(كان حكم الجنابة الثانية حكم الأولى) لأنه لما خرج من الجنابة الأولى صار
كأنه لم يجز غير الجنابة الثانية (فإن جنى جنابتين) متواليتين أي من غير تخلل
فدائه (فيل للمولى) أنت بالخيار (أما إن تدفعه إلى ولي الجنابتين بقسمائه)
يذهبهما (على قدر حقهما) من ارش جنابتهما (وأما إن تفديه بارش كل
واحدة منهما) أي الجنابتين لأن تعلق الأولى برقبته لا يمنع تعلق الثانية بها
كالديون المتلاحقة ألا يرى أن ملك المولى لم يمنع تعلق الجنابة برقبته فحق ولي
الجنابة الأولى أولى أن لا يمنع كما في الهداية (وإن اعتقه المولى) أو باعها أو وهبه
أو دبره أو استولدها (وهو لا يعلم بالجنابة ضمن الأقل من قيمته ومن ارشها)
لأنه لما لم يعلم لم يكن مختاراً للفداء إذ لا اختيار بدون العلم إلا أنه استهلك رقبة
تعلق بها حق ولي الجنابة فلزمه الضمان وأما لزمه الأقل لأن الارش إن كان
أقل فليس عليه سواء وإن كانت القيمة أقل لم يكن متلفاً سواءها (وإن باعه
أو اعتقه) أو تصرف به تصرفاً بمنعه عن الدفع مما ذكرنا قبله (بعد العلم
بالجنابة وجب عليه الارش) فقط لأنه لما تصرف به تصرفاً بمنعه من الدفع
بالجنابة بعد علمه بها صار مختاراً للفداء لأن المخير بين شيئين إذا فعل ما يمنع
من اختيار أحدهما تعين الآخر عليه (وإذا جنى المدبر أو أم الولد جنابة) خطأ
(ضمن المولى الأقل من قيمته) أي المدبر أو أم الولد وذلك في أم الولد ثلث قيمتها
وفي المدبر الثلثان وتعتبر القيمة يوم الجنابة لا يوم التدبير والاستيلاء (ومن
ارشها) أي الجنابة لأنه صار مانعاً بذلك للدفع من غير اختيار فصار كما لو
أهتق العبد قبل العلم بالجنابة (فإن جنى) المدبر أو أم الولد جنابة (أخرى وقد)
كان (دفع المولى القيمة إلى) المولى (الأول بقضاء) من القاضي (فلا شيء عليه)

سواها لانه لم يتلف الا قيمة واحدة وقد اجبر على دفعها وان كان (يبيع ولى
 الجناية الثانية ولى الجناية الاولى فيشاركه فيما اخذ) لانه قبض ما تعلق به حقه
 فصار بمنزلة الوصى اذا دفع الزكاة الى الغرماء ثم ظهر غريم آخر (وان كان
 المولى دفع القيمة) الى ولى الجناية الاولى (بغير قضاء فالولى) اى ولى الجناية
 الثانية (بالمختيار ان شاء اتبع المولى) لدفعه ما تعلق به حقه الى الغير باختياره ثم
 يرجع المولى على الاول (وان شاء اتبع ولى الجناية الاولى) لانه قبض حقه ظلما
 وهذا عند ابي حنيفة وقال لا شئ على المولى ستراء دفع بقضاء او بدونه لانه
 دفع الى الاول ولا حق للثاني فلم يكن متعديا بالدفع ولا بى حنيفة ان الجنايات
 استند ضمانها الى التدبير الذى صار به المولى مانعا فكانه دبر بعد الجنايات فيسقط
 حق جماعتهم بالقيمة فاذا دفعها بقضاء فقد زالت يده عنها بغير اختياره فلا يلزمه
 ضمانها وان دفعها بغير قضاء فقد سلم الى الاول ما تعلق به حق الثاني باختياره

فلا لثاني ان يضمن ايها شاء (واذا مال الحائط الى طريق المسلمين فطوبل صاحبه
 بنقصه واشهد عليه بذلك فلم ينقض) الحائط (فى مدة يقدر) فيها (على نقصه
 حتى سقط) الحائط (ضمن ما تلف به من نفس او مال) الا ان ما تلف به من
 النفس فعلى العاقلة ومن الاموال فعليه قيد بالطلب لانه لو لم يطلب حتى تلف
 انسان او مال لم يضمن وهذا اذا كان بناؤه ابتداء مستويا لانه بناء فى ملكه فلم
 يكن متعديا والميل حصل بغير فعله بخلاف ما اذا بناه ما تلا من الابتداء فانه يضمن
 ما تلف بسقوطه سواء طوبل ام لا لتعديده بالبناء وقيد بصاحبه اى مالكة لانه لو طوبل
 غيره كالرهن والسأجر والمستعير كان باطلا ولا يلزمهم شئ لانهم لا يملكون نقصه
 كما فى الجوهر (ويستوى) فى الطلب (ان يطالبه بنقصه) احده من اهل الخصومة
 (مسلم او ذمى) او مكاتب وكذا الصغير والرقيق المأذون لهما لاستوائهم فى حق
 المرور (وان مال) الحائط الى دار رجل فالمطالبة الى مالك الدار خاصة لان
 الحق له خاصة وان كان فيه سكان فلهم ان يطالبوه سواء كانوا باجارة او امانة
 (واذا اصطدم فارسان) حران خطأ (فانا) مئة (فعلى عاقلة كل واحد منهما
 دية الاخر) لان قتل كل واحد منهما مضاف الى فعل الاخر قيدنا بالخرين لانه
 لو كانا عبيدين فمهما هدر سواء كان خطأ او عمدا اما الاول فلان الجناية تعلقت
 برقبته كل منهما دفما وفداء وقد فات بغير فعل المولى واما الثانى فلان كل واحد

منها هلك بعدما جنى فيسقط وقيدنا بالخطاء لانه لو كانا عامدين ضمن كل واحد
 منها نصف الدية لان فعل كل واحد منها محظور واصيب التلف الى فعلهما
 كما في الاختيار (واذا قتل رجل عبدا خطأ فميتته) لكن (لايزاد) بها (على
 عشرة الاف درهم) لانها جناية على ادمى فلا تزداد على دية الحر لان المعاني
 التي في البعد موجودة في الحر وفي الحر زيادة الحرية فاذا لم يجب فيه اكثر فلان
 لا يجب في البعد مع نقصانه اولى (فان كانت قيمته عشرة الاف) درهم (فاكثر
 قضى عليه بعشرة الاف الا عشرة) اظهرا لانحطاط رتبته (وفي الامة اذا
 زادت قيمتها على الدية) اي دية المرأة الحرة (خمس الاف الا عشرة) اعتبارا
 بالحرية فان ديتها على النصف من الرجل وينقص العشرة اظهرا لانحطاط
 الرق كما في البعد وهذا عند ابى حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف تجب القيمة بالغة
 ما بلغت قال في التصحيح وعلى قول ابى حنيفة ومحمد اعتمد الائمة البرهاني
 والنسفي والموصلي وغيرهم وقال الزاهدي وما وقع في بعض نسخ المختصر وفي
 الامة خمسة الاف الا خمسة غير ظاهر الرواية وفي عامة الاصول والشرع التي
 ظفرت بها الا عشرة وروى الحسن عن ابى حنيفة انه يجب نجسة الاف الا خمسة
 والتصحيح ما ذكرناه وفي النبايع والرواية المشهورة هي الاولى وهي الصحيحة في
 النسخ اه (وفي يد البعد) اذا قطعت (نصف قيمته) لكن لايزاد فيها (على نجسة
 الاف) درهم (الا خمسة) لان البدن من الادنى نصفه فيضرب بأكمله فينقص
 هذا المقدار اظهرا لانحطاط رتبته هدايه لكن قال في التصحيح ان المذكور في
 الكتاب رواية عن محمد والتصحيح تجب القيمة بالغة ما بلغت اه (وكل ما يقدر من
 دية الحر فهو مقدر من قيمة العبد) فاوجب فيه في الحر نصف الدية مثلا فقيه
 من البعد نصف القيمة وهكذا لان القيمة في البعد كالدية في الحر لانه بدل الدم
 ثم الجناية على البعد فيما دون النفس على الجاني في ماله لانه اجري مجرى ضمان
 الاموال وفي النفس على العاقلة عند ابى حنيفة ومحمد خلافا لابي يوسف كما في
 الجوهرة (واذا ضرب بطن امرأة فالتقت جنينا) جرا (ميتا فعليه) اي الضارب
 وتحمله عاقبته (غرة) في سنة واحدة وهي (نصف عشر الدية) اي دية
 الرجل لو الجنين ذكرا وعشرة دية المرأة لو انثى وكل منهما خمسمائة درهم
 (فان اتته حيا ثم مات فعليه دية كاملة) لانه اتلف حيا بالضرب السابق

(وان القته ميتاً ماتت الام فطليه دية) للام (وعرة) الجنين لما تقرر ان الفعل
 يتعدد بتعدد اثره وصرح في الذخيرة بتعدد الفرة لوميتين فاكثركا في الدر
 (وان ماتت) الام اولاً (ثم القته ميتاً فطليه دية في الام) فقط (ولا شيء في
 الجنين) لان موت الام سبب لموته ظاهراً فاحيل اليه وان القته حياً ثم ماتا
 او ماتت ثم القته حيا ومات فطليه ديتان (وما يجب في الجنين) من الفرة والدية
 (موروث عنه) لورثته لانه بدل نفسه والبدل عن القتل لورثته الا ان الضارب
 اذا كان من الورثة لا يرث لان القاتل لا يرث قيد بالراء لان في جنين البهيمة ما
 نقصت الام ان نقصت والا فلا يجب شيء وقيدنا بالحر لما ذكره بقوله (وفي
 جنين الامة) حيث كان رقيقاً (اذا كان ذكر انصف عشر قيمته لو كان جاً
 وعشر قيمته ان كان انثى) لما مر ان دية الرقيق قيمته وانما قلنا حيث كان
 رقيقاً لانه لا يلزم من رقية الام رقية الجنين فالعاقب من السيد او المورور حر
 وفيه الفرة وان كانت امه رقيقة كما في الدر عن الزيلعي (ولا كفارة في الجنين)
 وجواباً لندبا در عن الزيلعي لانها انما تجب في القتل والجنين لا تعلم حياته
 (والكفارة) الواجبة (في شبه العمد والخطا عن رقبة مؤمنة) لقوله تعالى
 قهرير رقبة مؤمنة الاية (فان لم يجد) ما يعقده (فصيام شهرين متتابعين) بهذا
 النص (ولا يجزى فيها الاطعام) لانه لم يرد به نص والمقادير تعرف بالتوقيف
 وآثبات الابدال بالاراي لا يجوز ويجزى به عنق وضع احد ابويه مسلم لانه مسلم
 به والظاهر سلامة اطرافه ولا يجزى به ما في البطن لانه لم يعرف حياته ولا سلامته
 كافي الهداية باب القسامة هي لغة بمعنى القسم وهو اليمين مطلقاً وسراً واليمين
 بعدد مخصوص وسبب مخصوص على وجه مخصوص كما ينه بقوله (واذا وجد
 القتل في محلة لا يعلم من قتله اسحلف خسون رجلاً منهم) أي من اهل المحلة
 (يتخيرهم الولي) لان اليمين حق والظاهر انه يختار من ينهم بالقتل او الصالحين
 منهم لتباعدهم عن اليمين الكاذبة فيظهر القاتل (بالله ما قتلناه ولا علمنا له قاتلاً)
 أي يحلف كل واحد منهم بالله ما قتلته ولا علمت له قاتلاً (فاذا حلفوا قضى على
 اهل المحلة بالدية) في مالهم ان كانت الدعوى بالعمد وعلى عواقلهم ان بالخطا كما في
 شرح المجموع معزاً بالذخيرة والخاتمة ونقل ابن الكمال عن البسوط ان في ظاهر الرواية
 القسامة على اهل المحلة والدية على عواقلهم أي في ثلاث سنين وكذا في القن تؤخذ

مطل
في بيان القسامة

مطل
في احكام القسامة

في ثلاث سنين شرب ليليه كذا في الدر (ولا يسهل الولي) وان كان من اهل
 المحلة لانه غير مشروع (ولا يقضى له) اي اللول (بالجنابة) يمينه لان اليمين شرعت
 للدفع لا الاستحقاق وانما وجبت الدية بالقتل الموجود منهم ظاهر الوجود
 القتل بين اظهرهم او بتقصيرهم في المحافظة كما في قتل الخطاء والقسامه لم
 تشرع لجلب الدية اذا نكلوا وانما شرعت ليظهر القصاص يهرزهم عن
 اليمين الكاذبة فيقروا بالقتل فاذا حلفوا حصلت البراءة عن القصاص وبذت
 الدية لتلا يهدر دمه ثم من نكل منهم حبس حتى يحلف لان اليمين فيه مصففة
 لذاتها تعظيما لامر الدم ولهذا يجمع بينه وبين الدية بخلاف النكول في الاموال
 لان الحلف فيها بدل عن اصل حقه ولهذا يسقط بذل المدعى به وهنا لا يسقط
 بذل الدية كما في الدرر (وان لم يكمل اهل المحلة) خسين رجلا (كررت
 الايمان عليهم حتى يم خمسون) يمين لانها الواجبة بالسنة فيجب اتمامها ما امكن
 ولا يطلب فيه الوقوف على الفأنة لثبوتها بالسنة فان كان العدد كاملا فلا راد الولي
 ان يكرر على احدهم فليس له ذلك لان المصبر الى التكرار ضرورة عدم الاكمال
 هدابة (ولا يدخل في القسامه صبي ولا مجنون) لانها ليسا من اهل القول
 الصحيح (ولا امراة ولا عبد) لانهما ليسا من اهل التصرة واليمين على اهلهما
 (وان وجد) في المحلة (ميت لا اثر به) من جراحة او اثر ضرب او خنق (فلا
 قسامة) فيه (ولادية) لانه ليس بفيل اذ القتل في العرف من فانت حياته
 بسب مباشرة الحي وهذا ميت خفف افعه حيث لا اثر يستدل به على كونه قتيلا
 (وكذلك) الحكم (اذا كان الدم يسيل من افعه او من دبره او ففله او من فف) (فلا
 لان الدم يخرج منها عادة بلا قتل احد) (وان كان) الدم يخرج (من عينه
 او اذنه فهو قتل) لانه لا يخرج منها الا بفعل من جهة الحي عادة (واذا وجد
 القتل على دابة يسوقها رجل فا) قسامة عليه و (الدية على عاقفته دون
 اهل المحلة) لانه في يده فصاوكا اذا كان في داره وكذا اذا كان قائدها
 اوراكها فان اجتمعوا فطهيم لان القتل في ايديهم فصاوكا اذا وجد في دارهم
 هدابة وفي القهستاني ثم من الشايخ من قال ان هذا اعم من ان يكون للداة
 مالك معروف اولم يكن ومنه اطلاق الكتاب ومنهم من قال ان كان لها مالك
 فعليه القسامة والدية ثم قال وانما قال يسوقها رجل اشارة الى انه لو لم يكن

معها احد كائنا على اهل المحلة كما في الذخيرة اه (وان وجد القنيل في دار
 انسان فالقسامة عليه) لان الدار في يده (والدبة على ما قلته) لان نصرته
 منهم وقربه بهم (ولا يدخل السكان في القسامة مع الملاك عند ابي حنيفة)
 وهو قول محمد وذلك لان المالك هو المختص بنصرة البقعة دون السكان لان
 سكني الملاك الزم وقرارهم ادم فكانت ولاية التدبير اليهم فيتحقق التخصيص منهم
 وقال ابو يوسف هي عليهم جميعا لان ولاية التدبير تكون بالسكني كما تكون للملاك
 (وهي) اي القسامة (على اهل الخطه) وهي ما اختط لنا والمراد ما خطه
 الامام حين قمع البلدة وقسمها بين الثامنين (دون الشترين) منهم لان صاحب
 الخطه هو الاصيل والمشتري دخيل وولاية التدبير خلصت للاصيل فلا يراهم
 الدخيل (ولو بني منهم) اي من اهل الخطه (واحد) لما قلنا وهذا عند ابي
 حنيفة ومحمد ايضا وقال ابو يوسف الكل مشتركون لان الضمان انما يجب بترك
 الحفظ من له ولاية الحفظ والولاية باعتبار الملك وقد استووا فيه قال في التصحيح
 وعلى قول ابي حنيفة ومحمد مشي الائمة منهم البرهاني والنسفي وغيرهما اه وان
 باصوا كلهم كانت على الشترين اتفاقا لان الولاية انتقلت اليهم لزوال من
 يتقدم كما في الهداية (وان وجد القنيل في سفينة فالقسامة على من) كان (فيها
 من الركاب والملاحين) لانها في ايديهم وكذا المجلة وذلك لان كلا منهما ينقل
 ويحول فيعتبر فيها اليد دون الملك كالدابة بخلاف المحلة والدار (وان وجد
 القنيل في مسجد محلة فالقسامة على اهلها) لان تدبيره عليهم لانهم اخص به (وان
 وجد في) المسجد (الجامع او الشارع) اي الطريق (الاعظم فلا قسامة فيه)
 لانه لا يختص به احد دون غيره (والدبة على بيت المال) لانه معد لفوائد المسلمين
 (وان وجد في بركة ليس بقر بها عمارة) بحيث يسمع منها الصوت فهو هدر لانه اذا
 كان بهذه الحالة لا يلحقه الصوت من غيره فلا يوصف بالتفصيل وهذا اذا لم تكن
 مملوكة لاجن فان كانت مملوكة لاحد فالقسامة عليه (ولن وجد بين قرنين كان)
 كل من القسامة والدبة (على اقربيهما) اليه قال في الهداية قيل هذا محمول على
 ما اذا كانت بحيث يبلغ اهله الصوت لانه اذا كان بهذه الصفة يلحقه الصوت
 فيمكنهم النصره وقد قصروا اه (وان وجد في وسط) نهر (الفرات) ونحوه من
 الانهار العظام التي ليست بمملوكة لاحد (يمر به الماء فهو هدر) لانه ليس في

بد احد ولا في ملكه (فان كان) القليل (محتسبا بالشاطئ) اى جانب النهر
 (فهو على اقرب القرى من ذلك المكان) اذا كانوا يسمعون الصوت لانهم اخص
 بنصرة هذا الموضع فهو كالوضع على الشط والشط في يد من هو اقرب اليه
 لانه موزدهم ومورد دوابهم قيدنا بالنهر العظيم الذى لا ملك فيه لاني النهر
 المملوك الذى تسحق به الشفعة تكون فيه القسامة والدية على اهله لانهم في ايديهم
 لقيام ملكهم كافي الهداية (وان ادعى الولي على واحد من اهل المحلة بعينه لم
 تسقط القسامة عنهم) لانه لم يجاوزهم في الدعوى وتعيينه واحدا منهم لا ينافي
 (وان ادعى على واحد من غيرهم سقطت عنهم) لدعواه ان القاتل ليس منهم
 وهم انما يفرمون اذا كان القاتل منهم لكونهم قتله تقديرا حيث لم يأخذوا على
 يد الظالم ولانهم لا يفرمون بمجرد ظهور القاتل بين اظهريهم بل بدعوى الولي
 فاذا ادعى على غيرهم امتنع دعواه عليهم قال جلال الاسلام وعنى ابي حنيفة
 ومحمد ان القسامة تسقط في الوجه الاول ايضا والصحيح الاول تصحيح (واذا
 قال المستحلف) بالبناء للمجهول (قتله فلان) لم يقبل قوله لانه يريد اسقاط
 الخصومة عن نفسه (واستحلف بالله ما قتل ولا عرفته قاتلا غير فلان) لانه
 لما اقر بالقتل على واحد صار مستثنى من اليمين فبقى حكم من سواه فيحلف عليه
 (واذا شهد اثنان من اهل المحلة) التي وجد فيها القاتل (على رجل) منهم او
 (من غيرهم) انه قتله لم تقبل شهادتهما لوجود التهمة في دفع القسامة والدية
 عنهما وهذا عند ابي حنيفة وقال لا تقبل لانهم كانوا بعرضية لن يصيروا خصما
 وقد بطلت بدعوى الولي القتل على غيرهم فقبل شهادتهم كالوكيل بالخصومة
 اذا عزل قبل الخصومة قال جلال الاسلام في شرحه والصحيح قول الامام
 وعليه اعتمد المحبوبي والنسقي وغيرهما تصحيح في كتاب الماقل في جمع مقالة بفتح
 الميم وضم القلف بمعنى العقل اى الدية سميت به لانها تفصل الدماء عن ان
 تسفك ومثله العقل لانه يمنع القبايح درر (الدية في شبه العمد والمخطئ وكل
 دية وجبت بنفس القتل) واجبة (على العاقلة) لان الضابط معذور وكذا
 الذى تولى شبه العمد نظرا الى الالة وفي ايجاب مال عظيم اجماعه واستثاله
 فيضم اليه العاقلة تخفيفا عليه وانما خصم بالضم لانهم انصاره وقوته واحترز
 بالواجبة بنفس القتل عما وجبت بالاشبهة كالوجبة بقتل الاب ابنه او الاقرار

مقل
 في احكام الماقل

والصلح فان هناك الواجب القصاص لكنه سقط لحزمة الابوة فوجبت الدية
 صيانة للدم عن الهدر لا بنفس القتل وفي الاقرار والصلح وجبت بهما بالقتل كما
 في المستصفي (والعاقلة اهل الديوان) وهم الجيش الذين كُتبت اسامهم في الديوان
 وهو جريمة الحساب وهو معرب والاصل دوان فابدل من احد المضطيقين بـ
 التخصيف ولهذا يرد في الجمع الى اصله فيقال دواوين ويقال ان عمر رضي الله
 عنه اول من دون الدواوين في العرب اي رتب الجرائد للعمال كما في الصباح
 (ان كان القاتل من اهل الديوان) لقضية عمر رضي الله عنه فانه لما دون
 الدواوين جعل الضل على اهل الديوان بمحض من الصحابة رضي الله عنهم
 من غير تكبر منهم فكان اجابا وليس ذلك بنسخ بل هو تقرير معنى لان العقل
 كان على اهل النصر وقد كانت انواع بالقرابة والخلف والولاء والصدوق عهد
 عمر رضي الله عنه قد صارت بالديوان لخطبها على اهله اتباعا للمعنى ولهذا قالوا
 لو كان اليوم قوم تناصروهم بالحرف فعاقلتهم اهل الحرفة كما في الهداية (بوخذ)
 ذلك (من عطايهم) جمع عطا وهو اسم لما يخرج الجندي من بيت المال في
 السنة مرة او مرتين والرزق ما يخرج لهم في كل شهر وقيل يوما بيوم جوهره
 لان ايجابها فيما هو صلة وهو العطاء اول من ايجابها في اصول اموالهم لانها اخف
 وما تحملت العاقلة الا للتخصيف وتؤخذ (في ثلاث سنين) من وقت القضاء بها
 والتقدير بذلك مروى عن النبي صلى الله عليه وسلم ويحكى عن عمر رضي الله
 عنه هدايه (فان خرجت الطايا في اكثر من ثلاث سنين او اقل اخذ منها)

لحصول المقصود وهو التفريق على الطايا (ومن لم يكن من اهل الديوان
 فعاقلته قبيلته) لان نصرته بهم (تقسط عليهم) ايضا (في ثلاث سنين) في كل
 سنة ثلثها (لايزاد الواحد) منهم (على اربعة دراهم في كل سنة) اذا قلت
 العاقلة (وبتقص منها) اذا كثرت قال في الهداية وهذا اشارة الى انه يزداد على
 اربعة من جميع الدية وقد نص محمد بن علي انه لايزاد على كل واحد من جميع الدية
 في ثلاث سنين على ثلاثة او اربعة فلا يؤخذ من كل واحد في كل سنة الاردهم
 وثلاث وهو الاصح اه ومثله في شرح الزاهدي (فان لم تنسح القبيلة لذلك)
 التوزيع (ضم اليهم اقرب القبائل) اليهم نسبا (من غيرهم) ويضم الاقرب
 فالاقرب على ترتيب العصابات (ويدخل القاتل مع العاقلة فيكون فيما يودي

أوله من احدث الديوان
 بمحرم من الخيل
 رضي الله عنه

مثل احدثهم) لانه هو الفاصل فلا معنى لا خراجه ومواخذة غيره (وما قلته
 المنق قبيلة مولا) لان النصره بهم ويؤيد ذلك قوله صلى الله عليه وسلم
 ان مولى القوم منهم (ومولى الموالاة يعقل عنه مولا) الذي والاه (وقيلته)
 اى قبيلة مولا لانه ولاه يتناصبه فاشبه ولاه العاقلة (ولا تحملى
 العاقلة اقل من نصف عشر الدية) لان تحمل العاقلة للجزء عن الاجفاف
 بالجاني يتحمل المال العظيم فاذا كان خضفا فلا اجفاف عليه يتحملة (وتحملى
 نصف عشر فصاعدا) قال فى الهداية والاصل فيه حديث ابن عباس رضى
 الله عنهما موقوفا عليه ومرفوعا الى رسوله صلى الله عليه وسلم لان نقل العواقل
 عمدا ولا عبدا ولا صلحا ولا اعتواقا ولا ما يدون اربش للموضحة وارش للموضحة
 نصف عشر بدل النفس ولان التحمل للجزء عن الاجفاف ولا اجفاف فى القليل وانما هو
 فى الكثير والتقدير الفاصل عرف بالسمع له (وما يقضى من ذلك) اى من نصف
 العشر (فهو فى مال الجاني) دون العاقلة لما بينا (ولا تنقل العاقلة جنانية العبد)
 على الحر او غيره واعلمه فى رقبته والمولى مخبر بين دفعه بالجنانية او قدامه بلرثها
 كإمر (ولا تنقل الجنانية التى اعترف بها الجاني) على نفسه لان اقراره قاصر على
 نفسه فلا يمتدى الى العاقلة (الا ان يصدقوه) لثبوته بتصادقهم والامتناع
 كان لحقهم ولهم ولاية على انفسهم (ولا تنقل) ايضا (ما زيم بالصلح) عن دم
 العمد لان الواجب فيه القصاص فاذا صالح عنه كان يده فى ماله (واذا جنى
 الحر على العبد جنانية خطأ كانت الدية على طاقته) اى عاقلة الجاني لانه فداه
 النفس واما ما يدون النفس من العبد فلا تحمله العاقلة لانه يسلك به مسلك
 الاموال هداية واذا لم يكن للقاتل عاقلة فالدية فى بيت المال فى ظاهر الرواية
 وعليه الفتوى درر وبرزازية وعن ابى حنيفة رواية شاذة ان الدية فى ماله ووجهه
 ان الاصل ان تجب الدية على القاتل لانه بدل متلف والا تلاف منه الا ان
 العاقلة تحمىها بتحقيق التصفيف على ماله فاذا لم تكن له عاقلة عاد الحكم الى
 الاصل هداية ^{في} كتاب الحدود ^{في} وجه المناسبة بين الحدود والجنائيات
 وتوابعها من القصاص وغيره ظاهر من حيث اشتمال كل منهما على المحظور
 والزاجر عنه والحدود جمع حد وهو لغة النع ومنه الحداد للبواب وفى الشريعة
 هو العقوبة المقررة خفائه تعالى حتى لا يسمى القصاص حدا لما اتاه حتى العبد

ط
 في احكام الحدود

ولا التعزير لعدم التقدير والمقصود الاصلى من شرعه الاتزجار عما يتضرر به العباد
والطهرة ليست فيه اصلية بدليل شرعه في حق الكافر كافي الهداية (الزنا يثبت
بالينة والاقرار) لان الينة دليل ظاهر وكذا الاقرار لا سيما فيما يتطرق ثبوته
مضرة ومعة والوصول الى العلم الحقيقى متعذر فيكتفى بالظاهر (فالينة ان تشهد
اربعة من الشهود) الرجال الاحرار المدول في مجلس واحد (على رجل
او امرأة بالزنا) منطلق يشهد لانه الدال على الفصل الحرام دون الوطى والجماع
او غيره والامم يهد الشاهد ولا الشهود عليه كافي النهاية (فسالهم الامام) بعد الشهادة
عن الزنا ما هو (فانه قد يطلق على كل وطى حرام وأطلقه الشارع على غيره هذا الفصل نحو
العبان تزنيان (وكيف هو) فانه يطلق على مجرد تماس الفرجين وعلى ما يكون
بالاكراه (واين زنا) لاحتمال انه في دار الحرب (وبمن زنا) لاحتمال انها من تحمل له
اوله فيها شبهة لا يعرفها الشهود (وبنى زنا) لاحتمال ان يكون متفاد ما وكل
ذلك بسقط الحد فيستغنى ذلك احتيالا للدره (فاذا بينوا ذلك) كله (وقالوا
رايتاه وطبختها) بذكره (في فريجها) بحيث صار فيه (كلليل في المكحلة) بضمين
او القلم في المحبرة (وسال القاضى عنهم) اى عن حالهم (فعدلوا في السر
والعلانية) فلا يكتفى بظاهر العدالة هنا اتفاقا بخلاف سائر الحقوق كافي
الهداية (حكم بشهادتهم) وجوبا لتوجه الحكم عليه وترك الشهادة اول ما لم
تهتك فالشهادة اول كافي التهر (والاقرار ان يقر البالغ العاقل) لان قول الصبي
والمجنون غير معتبر (على نفسه بالزنا اربع مرات في اربعة مجالس من مجالس
المقر) لان الاقرار قائم به فيعتبر انفراد مجلسه دون القاضى قال في السابعة وقال
بعضهم بغير مجلس القاضى والاول اصح (كلما اقر) مرة (رده القاضى) كوزجره
عن اقراره واظهر كراهته لذلك وامر بتخيمته عنه وطرده بحيث لا يراه فان عاد
ثانيا فعل به كذلك فان عاد ثالثا فعل به كذلك (فاذا تم اقراره اربع مرات) على ما بينا
(سأله عن الزنا ما هو وكيف هو واين زنا) وبمن زنا كافي الشهود للاحتتمالات المارة
قال في الهداية ولم يذكر السؤال عن الزمان وذكره في الشهادة لان تقدم العهد
يمنع الشهادة دون الاقرار وقبل لو سأله جاز لجوازه زنا في صباه اه (فاذا بين
ذلك) كله (لزمه الحد) لتام المحبة (فان كان الزانى محصنا رجه) اى امر الامام برجه
(بالجارية حتى يموت) كما فعله صلى الله عليه وسلم (ينخرجه الى ارض فضاء) لانه امكن

رجه وثلاث يصيب بعضهم بعضا ولذا قالوا يصطفون لوجه كصفوف الصلاة وكلما
 رجع صف نحو وتقدم آخرون ولا يحفر للرجل ولا يربط وأما المرافعة فان شاء الامام
 حفر لها لانه استر مخافة التكشف وان شاء اقامها من غير حفر كالرجل
 لانه يتوقع منها الرجوع بالهرب كما في الجوهرة (ويتبدى الشهود بوجهه) ان
 كان ثبوته بالبيينة امتحانا لهم لان الشاهد قد يتجاسر على الاداء ثم يستظم
 المباشرة فيرجع فكان في بدايته احتيال للدره (ثم الامام) ان حضر تعظيما
 له وحضوره ليس بلامم لازم كما في الابيضاح (ثم الناس) الذين طينوا اداء الشهادة
 واوذن لهم القاضي بالرجوع وعن محمد لا يسهم ان يرجعوا اذالم يعانوا اداء
 الشهادة فهنات في (فان امتنع الشهود من الابتداء) بوجهه (سقط الحد) لانه
 دلالة الرجوع وكذا اذا قابوا او ماتوا في ظاهر الرواية لقوات الشرط هداية
 (وان كان) الذي اريد بوجهه (مقرا) على نفسه (ابتداء الامام ثم الناس) قال
 في الدر ومقتضاه انه لو امتنع لم يحل للقوم رجعة وان امرهم لقوات شرطه
 قبح لكن سيجي انه لو قال قال قاض عدل قضيت على هذا بالرجوع وسقط رجعه
 وان لم تعين الحجته (ويضلل) الرجوع (ويكف ويصلي عليه) لانه قتل
 بحق فلا يسقط الغسل كالقول قصاصا وصح انه صلى الله تعالى عليه وسلم
 صلى على الغامدية كما في الدر (وان لم يكن) الزاني (محصنا وكان حرا فحدته
 مائة جلدة) لقوله تعالى الزانية فاجلدوا بكل واحد منهما مائة جلدة
 الا انه نسخ في حق المحصن فبقى في حق غيره فهو لا به هداية (بامر الامام
 بضربه بسوط لا نمرة له) اي لا عقد في طرفه كما في الصحاح (ضربا متوسطا)
 بين المبرح وغير المولم لا قضاء الاول الى الهلاك وخلق الثاني من المقصود وهو
 الانزجار (تزرع عنه ثيابه) دون الازار لستر عورته (ويفرق الضرب على
 اعضاءه) لان الجمع في عضو واحد قد يفضي الى التلف (الراسه) لانه
 مجمع الحواس (ووجهه) لانه مجمع المحاسن فلا يشوه (وفرجه) لانه مقتل
 قال في الهداية وبضرب في الحدود كلها فانما غير محدود لان معنى اقله الحد
 على التشهير والقيام بلغ فيه ثم قوله غير محدود فقد قيل الد ان يلقى على الارض
 ويمد كما يفعل في زماننا وقيل ان يمد السوط فيرقعه الضارب فوق رأسه وقيل
 ان يمد بعد الضرب وذلك كله لا يفعل لانه زيادة على المستحق اه (وان كان

(وإن القنه ميتاً ثم ماتت الأم فطليه دية) للام (وغرة) الجنين لما تقرر أن الفعل يتعدد بتعدد اثره وصرح في الذخيرة بتعدد الغرة لو ميتين فأكثركا في الدر (وإن ماتت) الأم أولا (ثم القنه ميتاً فطليه دية في الأم) فقط (ولا شيء في الجنين) لأن موت الأم سبب لموته ظاهراً فاحيل إليه وإن القنه حياً ثم ماتا أو ماتت ثم القنه حياً ومات فطليه ديتان (وما يجب في الجنين) من الغرة والدية (موروث عنه) لورثته لانه بدل نفسه والبدل عن المقتول لورثته إلا أن الضارب إذا كان من الورثة لا يرث لأن القاتل لا يرث قيد بالرأى لأن في جنين البهيمة ما نفست الأم أن نفست والآ فلا يجب شيء وقيدنا بالحر لما ذكره بقوله (وفي جنين الأمة) حيث كان رقيقاً (إذا كان ذكراً نصف عشر قيمته لو كان حياً وعشر قيمته إن كان أنثى) لما مر أن دية الرقيق قيمته وإنما قلنا حيث كان رقيقاً لانه لا يلزم من رقية الأم رقية الجنين فالعاقب من السيد أو المورور حر وفيه الغرة وإن كانت أمه رقيقة كما في الدر عن الزبلي (ولا كفارة في الجنين) وجواباً لنسباً در عن الزبلي لأنها إنما تجب في القتل والجنين لا تعلم حياته (والكفارة) الواجبة (في شبه العمد والخطأ عتق رقبة مؤمنة) لقوله تعالى قهرير رقبة مؤمنة الآية (فإن لم يجد) ما يعتقه (فصيام شهرين متتابعين) بهذا النص (ولا يجزى فيها الإطعام) لانه لم يرد به نص والمقادير تعرف بالتوقيف وأثبتنا الإبدال بالراي لا يجوز ويجزى به عتق رضيع أحد أبويه مسلم لانه مسلم به والظاهر سلامة أطرافه ولا يجوز به ما في البطن لانه لم يعرف حياته ولا سلامته كافي الهداية باب القسامة هي لفة بمعنى القسم وهو اليمين مطلقاً وشرعاً اليمين بعدد مخصوص وسبب مخصوص على وجه مخصوص كما بينه بقوله (وإذا وجد القاتل في محلة لا يعلم من قتله استخلف خمسة رجال منهم) أي من أهل المحلة (يتخيرهم الولي) لأن اليمين حقه والظاهر أنه يختار من ينهم بالقتل أو الصالحين منهم لتباعدهم عن اليمين الكاذبة فيظهر القاتل (بالله ما قتلناه ولا علمنا له قاتلاً) أي يحلف كل واحد منهم بالله ما قتلته ولا علمت له قاتلاً (فاذا حلفوا قضى على أهل المحلة بالدية) في مالهم إن كانت الدعوى بالعمد وعلى عواقلهم إن بالخطأ كما في شرح المجمع معزلاً بالذخيرة والخاتمة وتقل ابن الكمال عن البسوط أن في ظاهر الرواية القسامة على أهل المحلة والدية على عواقلهم أي في ثلاث سنين وكذا في قصة القن تؤخذ

مطل
في بيان الكفارة

مطل
في حكم القسامة

في ثلاث سنين شرب لآله كذا في الدر (ولا يستهلف الولي) وان كان من اهل
 المحلة لانه غير مشروع (ولا يقضي له) اي للولي (بالجنابة) يمينه لان اليمين شرعت
 للدفع لا للاستهفاف وانما وجبت الدية بالقتل الموجود منهم ظاهر الوجود
 القتل بين اظهرهم او بنقصهم في المحافظة كما في قتل الخطاء والقسامة لم
 تشرع لعجب الدية اذا نكلوا وانما شرعت لظهور القصاص بخرزهم من
 اليمين الكاذبة فيقروا بالقتل فاذا حلفوا حصلت البراءة عن القصاص وثبتت
 الدية ثلثا يهدر دمه ثم من نكل منهم حبس حتى يحلف لان اليمين فيه مستهفة
 لذاتها تعظيما لامر الدم ولهذا يجمع بينه وبين الدية بخلاف النكول في الاموال
 لان الحلف فيها بدل عن اصل حقه ولهذا يسقط ببذل المدعى به وهنا لا يسقط
 ببذل الدية كما في الدرر (وان لم يكمل اهل المحلة) خمسين رجلا (كررت
 الايمان عليهم حتى يم خمسون) يمين لانها الواجبة بالسنة فيجب اتمامها ما يمكن
 ولا يطلب فيه الوقوف على الفأيدة لثبوتها بالسنة فان كان العدد كاملا فلا زاد للولي
 ان يكرر على احدهم فليس له ذلك لان المصبر الى التفكير ضرورة عدم الاجال
 هداية (ولا يدخل في القسامة صبي ولا مجنون) لانها ليسا من اهل القول
 الصحيح (ولا امراة ولا عبد) لانهما ليسا من اهل التصرة واليمين على اهلها
 (وان وجد) في المحلة (ميت لا اثر به) من جراحة او اثر ضرب او خنق (فلا
 قسامة) فيه (ولادية) لانه ليس بقتيل اذ القتل في العرف من فانت حياته
 بسب مباشرة الحي وهذا ميت حلف اتفه حيث لا اثر يستدل به على كونه قتيلا
 (وكذلك) الحكم (اذا كان الدم يسيل من اتفه او من دبره او قبله او من فمه)
 لان الدم يخرج منها عاده بلا قتل احد (وان كان) الدم يخرج (من عينه
 او اذنه فهو قتل) لانه لا يخرج منها الا بفعل من جهة الحي عاده (واذا وجد
 القتل على دابة يسوقها رجل فا) قسامة عليه و (الدية على عاقته دون
 اهل المحلة) لانه في يده فصار كما اذا كان في داره وكذا اذا كان قائدها
 او راكبها فان اجتمعوا فطهيم لان القتل في ايديهم فصار كما اذا وجد في دارهم
 هداية وفي القهستاني ثم من المشايخ من قال ان هذا اعم من ان يكون للداية
 مالك معروف اولم يكن ومنه اطلاق الكتاب ومنهم من قال ان كان لها مالك
 فعليه القسامة والدية ثم قال وانما قال بسوقها رجل اشارة الى انه لو لم يكن

معها احد كائنا على اهل المحلة كما في الذخيرة اه (وان وجد القنيل في دار
 انسان فالقسامة عليه) لان الدار في يده (والدبة على ما قلته) لان نصرته
 منهم وقربه بهم (ولا يدخل السكان في القسامة مع الملاك عند ابي حنيفة)
 وهو قول محمد وذلك لان المالك هو المختص بنصرة البقعة دون السكان لان
 سكني الملاك ائتم وقرارهم اديم فكانت ولاية التدبير اليهم فيتحقق التقصير منهم
 وقال ابو يوسف هي عليهم جميعا لان ولاية التدبير تكون بالسكني كما تكون بالملك
 (وهي) اي القسامة (على اهل الخطه) وهي ما اختط لبنا والراد ما خطه
 الامام حين قح البلدة وقسمها بين الفاعين (دون المشتريين) منهم لان صاحب
 الخطه هو الاصيل والمشتري دخيل وولاية التدبير خلصت للاصيل فلا يزاحمهم
 الدخيل (ولو بقى منهم) اي من اهل الخطه (واحد) لما قلنا وهذا عند ابي
 حنيفة ومحمد ايضا وقال ابو يوسف الكل مشتركون لان الضمان انما يجب بترك
 الحفظ من له ولاية الحفظ والولاية باعتبار الملك وقد استوفاه قال في التصحيح
 وعلى قول ابي حنيفة ومحمد مثني الائمة منهم البرهاني والنسفي وغيرهما اه وان
 باصوا كلهم كانت على المشتريين اتفاقا لان الولاية انتقلت اليهم لزوال من
 يتقدم كما في الهداية (وان وجد القنيل في سفينة فالقسامة على من) كان (فيها
 من الركاب والملاحين) لانها في ايديهم وكذا المجلة وذلك لان كلا منهما ينقل
 ويحول فيعتبر فيها اليد دون الملك كالنابة بخلاف المحلة والدار (وان وجد
 القنيل في مسجد محلة فالقسامة على اهلها) لان تدبيره عليهم لانهم اخص به (وان
 وجد في) المسجد (الجامع او الشارع) اي الطريق (الاعظم فلا قسامة فيه)
 لانه لا يختص به احد دون غيره (والدبة على بيت المال) لانه مدفن نواصب المسلمين
 (وان وجد في بركة ليس بقر بها عمارة) بحيث يسمع منها الصوت فهو هدر لانه اذا
 كان بهذه الحالة لا يلحقه الفوت من غيره فلا يوصف بالتقصير وهذا اذا لم تكن
 مملوكة لاجن فان كانت مملوكة لاحد فالقسامة عليه (ولن وجد بين قريتين كان)
 كل من القسامة والدبة (على لقريتهما) اليه قال في الهداية قيل هذا محمول على
 ما اذا كانت بحيث يبلغ اهله الصوت لانه اذا كان بهذه الصفة يلحقه الفوت
 فيمكنهم النضرة وقد قصروا اه (وان وجد في وسط) نهر (الفرات) ونحوه من
 الانهار العظام التي ليست بمملوكة لاحد (يمر به الماء فهو هدر) لانه ليس في

بد احد ولا في ملكه (فان كان) القليل (محتسبا بالشاطئ) اى جانب النهر
(فهو على اقرب القرى من ذلك المكان) اذا كانوا يسمعون الصوت لانهم اخص
بنصرة هذا الموضع فهو كال موضوع على الشط والشط في يد من هو اقرب اليه
لانه موردهم ومورد دوابهم قيدنا بالنهر العظيم للذى لملك فيه لاني النهر
الملوك الذى تسحق به الشفة تكون فيه القسامة والدية على اهله لانهم يبيعهم

لقبام ملكهم كافي الهداية (وان ادعى الولي على واحد من اهل المحلة بعيته لم
تسقط القسامة عنهم) لانه لم يتجاوزهم في الدعوى وتعيينه واحدا منهم لا ينافي
(وان ادعى على واحد من غيرهم سقطت عنهم) لدعواه ان القاتل ليس منهم
وهم انما يفرمون اذا كان القاتل منهم لكونهم قتله تقديرا حيث لم يأخفوا على
يد الظالم ولأنهم لا يفرمون بمجرد ظهور القليل بين اظهرهم بل بدعوى الولي
فاذا ادعى على غيرهم امتنع دعواه عليهم قال جلال الاسلام وعنى ابي حنيفة
ومحمد ان القسامة تسقط في الوجه الاول ايضا والصحيح الاول نصحيح (واذا

قال المستحلف) بالبناء للمجهول (قتله فلان) لم يقبل قوله لانه يريد اسقاط
النصومة عن نفسه (واستحلف بالله ما قتل ولا عرفته قاتلا غير فلان) لانه
لما اقر بالقتل على واحد صار مستثنى عن اليمين فبقى حكم من سواه فيحلف عليه
(واذا شهد اثنان من اهل المحلة) التى وجد فيها القليل (على رجل) منهم او
(من غيرهم) انه قتله لم تقبل شهادتهما لوجود التهمة في دفع القسامة والدية
عنهما وهذا عند ابي حنيفة وقالوا تقبل لانهم كانوا بعرضية لن يصيروا خصماء

وقد بطلت بدعوى الولي القتل على غيرهم فقبل شهادتهم كالموكيل بالنصومة
اذا عزل قبل النصومة قال جلال الاسلام في شرحه والصحيح قول الامام
وعليه اعتمد المحبوبي والنسفي وغيرهما نصحيح (كتاب الماقل) جمع مقلة يفتح
الميم وضم القلق بمعنى العقل اى الدية سميت به لانها تقبل الدماء من ان

تسفك ومنه العقل لانه يمنع القبايح درر (الدية في شبه العمد والمطاع وكل
دية وجبت بنفس القتل) واجبة (على العاقلة) لان الخاطئ معذور وكذا
الذى تولى شبه العمد نظرا الى الاكلة وفى ايجاب مال عظيم اجملاه واستثاله
فيضم اليه العاقلة تخفيفا عليه واما خصوص بالضم لانهم انصاره وقوته واحترز
بالواجبة بنفس القتل عما وجبت بالاشبهة كالوجبة بقتل الاب ابنه او الاقرار

مقل
في كلام الماقل

والصلح فان هناك الواجب القصاص لكنه سقط لحكمة الابوة فوجبت الدية
 صيانة للدم عن الهدر لا بنفس القتل وفي الاقرار والصلح وجبت بهما لا بالقتل كما
 في المتن (والعاقلة اهل الديوان) وهم الجيش الذين كُتبت اسامهم في الديوان
 وهو جريمة الحساب وهو معرب والأصل دوان فابدل من احد المضطفين ياء
 للتخفيف ولهذا يرد في الجمع الى اصله فيقال دواوين ويقال ان عمر رضي الله
 عنه اول من دون الدواوين في العرب اي رتب الجرائد للعمال كما في الصباح
 (ان كان القاتل من اهل الديوان) لقضية عمر رضي الله عنه فانه لما دون
 الدواوين جعل العقل على اهل الديوان بمحض من الصحابة رضي الله عنهم
 من غير تكبر منهم فكان اجماعا وليس ذلك بمنح بل هو تقرير معنى لان العقل
 كان على اهل النصرة وقد كانت انواع بالقرابة والحلف والولاء والصدوق في عهد
 عمر رضي الله عنه قد صارت بالديوان فحملها على اهل اتباعها للمعنى ولهذا قالوا
 لو كان اليوم قوم تناصرهم بالحرف فعاقلتهم اهل الحرفة كما في الهداية (بوخذ)
 ذلك (من عطايهم) جمع عطا وهو اسم لما يخرج للجندى من بيت المال في
 السنة مرة او مرتين والرزق ما يخرج لهم في كل شهر وقيل يوما بيوم جوهره
 لان ايجابها فيما هو صلة وهو العطاء اولى من ايجابها في اصول اموالهم لانها اخف
 وما تحملت العاقلة الا للتخفيف وتؤخذ (في ثلاث سنين) من وقت القضاء بها
 والتقدير بذلك مروى عن النبي صلى الله عليه وسلم ومحكي عن عمر رضي الله
 عنه هدايه (فان خرجت الطايا في اكثر من ثلاث سنين او اقل اخذ منها)
 لحصول المقصود وهو التفريق على الطايا (ومن لم يكن من اهل الديوان
 فعاقلته قبيلته) لان نصرة بهم (تفسط عليهم) ايضا (في ثلاث سنين) في كل
 سنة ثلثها (لايزاد الواحد) منهم (على اربعة دراهم في كل سنة) اذا قلت
 العاقلة (ويقتصر منها) اذا كثرت قال في الهداية وهذا اشارة الى انه يزداد على
 اربعة من جميع الدية وقد نص محمد بن علي انه لا يزداد على كل واحد من جميع الدية
 في ثلاث سنين على ثلاثة او اربعة فلا يؤخذ من كل واحد في كل سنة الاردهم
 وثلاث وهو الاصح اه ومثله في شرح الزاهدي (فان لم تنسح القبيلة لذلك)
 التوزيع (ضم اليهم اقرب القبائل) اليهم نسبا (من غيرهم) ويضم الاقرب
 فالاقرب على ترتيب العصابات (ويدخل القاتل مع العاقلة فيكون فيما يودي

مجلس
 اوله من احدث الديوان
 عمر بن الخطاب
 رضي الله عنه

مثل احدثهم) لانه هو الفاصل فلا معنى لاجراجه ومواخذة غيره (وماثلة
 المنق قبيلة مولا) لان النصرة بهم ويؤيد ذلك قوله صلى الله عليه وسلم
 ان مولى القوم منهم (ومولى المولاة يعقل عنه مولاة) الذى والاه (وقيلته)
 اى قبيلة مولا لانه ولاء يتناصب به فاشبه ولاء العاقلة (ولا تحمى
 العاقلة اقل من نصف عشر الدية) لان تحمى العاقلة للجزء عن الاجفاف
 بالجاني تحمى المال العظيم فاذا كان خفيا فلا اجفاف عليه تحمى (وتحمى
 نصف العشر فصاعدا) قال فى الهداية والاصل فيه حديث ابن عباس رضى
 الله عنهما موقوفا عليه ومرفوعا الى رسوله صلى الله عليه وسلم لان نقل المواقل
 عمدا ولا عبدا ولا صلحا ولا اعترافا ولا مادون ائرش للموضحة وارش الموضحة
 نصف عشر بدل النفس ولان الحمل للجزء عن الاجفاف ولا اجفاف فى القليل وانما هو
 فى الكثير والتقدير الفاصل عرف بالسمع اه (وما يقص من ذلك) اى من نصف
 العشر (فهو فى مال الجاني) دون العاقلة لما بينا (ولا تنقل العاقلة جنبانية العبد)
 على الحر او غيره واعلمه فى رقبته والمولى مخير بين دفعه بالجنبانية او فدائه بئرشها
 كإمر (ولا تنقل الجنبانية التى اعترف بها الجاني) على نفسه لان اقراره قاصر على
 نفسه فلا يتعدى الى العاقلة (الا ان يصدقوه) لثبوتهم بتصادقهم والامتناع
 كان لحقهم ولهم ولاية على انفسهم (ولا تنقل) ايضا (ما لزم بالصلح) عن دم
 العمد لان الواجب فيه القصاص فاذا صالح عنه كان يده فى ماله (واذا جنى
 الحر على العبد جنبانية خطأ كانت الدية على طاقته) اى عاقلة الجاني لانه فداه
 النفس واما مادون النفس من العبد فلا تحمى العاقلة لانه يسلك به مسلك
 الاموال هداية واذا لم يكن للقاتل عاقلة فالدية فى بيت المال فى ظاهر الرواية
 وعليه الفتوى درر وبرزازية وعن ابى حنيفة رواية شاذة ان الدية فى ماله ووجهه
 ان الاصل ان تجب الدية على القاتل لانه بدل متلف والا تلاف منه الا ان
 العاقلة تحمى بها تحقيقا للتصنيف على ما مر فاذا لم تكن له عاقلة عاد الحكم الى
 الاصل هداية ^{في} كتاب الحدود ^{في} وجه المناسبة بين الحدود والجنبانيات
 وتوابعها من القصاص وغيره ظاهر من حيث اشتغال كل منهما على المحذور
 والازاجر عنه والحدود جمع حد وهو لغة النع ومنه الحداد للبواب وفى الشريعة
 هو العقوبة المقدرة حفا الله تعالى حتى لا يسمى القصاص حدا لما اتاه حتى العبد

ط
 في احكام الحدود

ولا التعزير لعدم التقدير والمقصود الأصلي من شرعه الاتزجار عما يتضرر به الصادق
والطهارة ليست فيه أصلبة بدليل شرعه في حق الكافر كما في الهداية (الزنا يثبت
بالينة والافقرار) لأن البينة دليل ظاهر وكذا الافقرار لا سيما فيما ينطق بثبوته
مضرة ومعرفة والوصول الى العلم الحقيق متعذر فيكنى بالظاهر (فالينة ان تشهد
اربعة من الشهود) الرجال الاحرار الصدول في مجلس واحد (على رجل
او امرأة بالزنا) متعلق بشهادة لانه الدال على الفعل الحرام دون الوطئ والجماع
او غيره والالم يهد الشاهد ولا الشهود عليه كما في النهاية (فيسالهم الامام) بعد الشهادة
عن الزنا ما هو (فانه قد يطلق على كل وطئ حرام وأطلقه الشارع على غير هذا الفعل نحو
العينان تزنيان) وكيف هو (فانه يطلق على مجرد تماس الفرجين وعلى ما يكون
بالاكراه) (واين زنا) لاحتمال انه في دار الحرب (وبمن زنا) لاحتمال انها من تحمل له
اوله فيها شبهة لا يعرفها الشهود (ومنى زنا) لاحتمال ان يكون متفاد ما وكل
ذلك بسقط الحد فيستغنى ذلك احتيالا للدره (فاذا بينوا ذلك) كله (وقالوا
ربنا وطئها) بذكره (في فرجها) بحيث صار فيه (كليل في الكحلة) بضمين
او اقصم في المحبرة (وسال القاضي عنهم) اى عن حالهم (فمدلوا في السر
والعلانية) فلا يكتفى بظاهر العدالة هنا اتفاقا بخلاف سائر الحقوق كما في
الهداية (حكم بشهادتهم) وجوباً لتوجه الحكم عليه وترك الشهادة اولى ما لم
تهتك فالشهادة اولى كما في التهر (والافقرار ان يقر البالغ العاقل) لان قول المجي
والمجنون غير معتبر (على نفسه بالزنا اربع مرات في اربعة مجالس من مجالس
المقر) لان الافقرار قائم به فيعتبر اتحاد مجلسه دون القاضي قال في النبايع وقال
بعضهم يعتبر مجلس القاضي والاول اصح (كلما اقر) مرة (رده القاضي) ووزجره
عن اقراره واظهر كراهته لذلك وامر بتحيته عنه وطرده بحيث لا يراه فان عاد
ثانياً فعل به كذلك فان عاد ثالثاً فعل به كذلك (فاذا تم اقراره اربع مرات) على ما بينا
(سأله عن الزنا ما هو وكيف هو واين زنا) وبمن زنا كما في الشهود للاحتالات المتارة
قال في الهداية ولم يذكر السؤال عن الزمان وذكره في الشهادة لان تقادم العهد
يمنع الشهادة دون الافقرار وقيل لو سأله جاز لجوازه زنا في صباه (فاذا بين
ذلك) كله (رسمه الحد) لتام الحجة (فان كان الزاني محصنارجه) اى امر الامام برجه
(بالحجارة حتى يموت) كما فعله صلى الله عليه وسلم (يخرجه الى ارض فضاء) لانه امكن

لرجله وثلاثا يصيب بعضهم بعضا ولذا قالوا يصطفون لرجله كصفوف الصلاة وكلما
 رجع صف تهم وتقدم آخرون ولا يحفر للرجل ولا يربط وأما المرافعة فان شاء الامام
 حفر لها لانه استر مخافة التكشف وان شاء امامها من غير حفر كالرجل
 لانه يتوقع منها الرجوع بالهرب كما في الجوهرة (ويتبدى الشهود برجله) ان
 كان ثبوته باليسنة امتحانا لهم لان الشاهد قد يتجاسر على الاداء ثم يستظم
 المباشرة فيرجع فكان في بدايته احتيال للدرء (ثم الامام) ان حضر تعظيما
 له وحضوره لبس بلازم كما في الابيضاح (ثم الناس) الذين طابوا اداء الشهادة
 او اذن لهم القاضي بالرجوع ومن محمد لا يصح ان يرجعوا اذا لم يعاينوا اداء
 الشهادة فهنئنا في (فان امتنع الشهود من الابتداء) برجله (سقط الحد) لانه
 دلالة الرجوع وكذا اذا غابوا او ماتوا في ظاهر الرواية لفوات الشرط هداية
 (وان كان) الذي ارى بوجهه (مقرا) على نفسه (ابتدا الامام ثم الناس) قال
 في الدر ومقتضاه انه لو امتنع لم يحل للقوم رجعه وان امرهم لفوات شرطه
 قبح لكن سمي انه لو قال قال قاض عدل قضيت على هذا بالرجوع وسقط رجعه
 وان لم تمان الحجة اه (وبفسل) الرجوع (وبكف و يصلى عليه) لانه قتل
 بحق فلا يسقط النفس كالقول قصاصا وصح انه صلى الله تعالى عليه وسلم
 صلى على الغامدية كما في الدر (وان لم يكن) الزاني (محصنا وكان حرا فجلده
 مائة جلدة) لقوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة
 الا انه انسخ في حق المحصن فبقى في حق غيره مهولا به هداية (بامر الامام
 بضربه بسوط لا مرة له) اي لا عقد في طوفه كما في الصحاح (ضربا متوسطا)
 بين البرح وغير المولم لأفضاء الاول الى الهلاك وخطو الثاني عن المقصود وهو
 الانزجار (تنزع عنه ثيابه) دون الازار لستر عورته (ويفرق الضرب على
 اعضاءه) لان الجمع في عضو واحد قد يفضي الى التلف (الراسه) لانه
 يجمع الحواس (ووجهه) لانه يجمع المحاسن فلا يشوه (وفرجه) لانه مقتل
 قال في الهداية ويضرب في الحدود كلها فانما غير ممدود لأن معنى اقامة الحد
 على الشهير والقيام ابلغ فيه ثم قوله غير ممدود فقد قيل الد ان يلقى على الارض
 ويمد كما يفعل في زماننا وقيل ان يمد السوط فيرفعه الضارب فوق رأسه وقيل
 ان يمد بعد الضرب وذلك كله لا يفعل لانه زيادة على المستحق اه (وان كان

عبدًا جلده نجسين) جلدة (كذلك) أي كما مر في جلد الحر لان الرق منصف
 النعمة ومنقص المصوبة (فان رجع المقر عن اقراره قبل اقامة الحد عليه اوفى
 وسقطه قبل رجوعه وخلق سبيله) لان الرجوع خير محتمل للصدق كالاقرار
 وليس احد يكذبه فتتحقق الشبهة في الاقرار بخلاف ما فيه حق العبد كالتقصاص
 وحده القذف لوجود من يكذبه ولا كذلك خالص حق الشرع هداية (ويستحب
 للامام ان يلحق المقر الرجوع) عن اقراره (ويقول له لعلك لمست او قلت)
 لقوله صلى الله عليه وسلم لما عز لعلك لمستها او قبلتها قال في الاصل وينبغي
 ان يقول له الامام لعلك تزوجتها او وطئتها بشبهة وهذا قريب من الاول
 هداية (والرجل والمرأة في ذلك سواء) لان النصوص تشملهما (خير ان المرأة
 لا تزعم عنها اثباتها) تحرزا عن كشف العورة لانه عورة (الا القرو والحشو)
 لانهما يمنعان وصول الالم الى المضروب والستر حاصل بدونهما (وتضرب)
 الحد (جالسة) لانه استر لها (وان حفر لها في الرجم جاز) وهو احسن لانه
 استر لها وان تركه لا يضر لانها مستورة بلباسها كما في الهداية (ولا يقيم المولى الحد
 على عبده الا باذن الامام) لان الحد حق الله تعالى لان المقصد منها اخلاء
 العالم عن الفساد ولهذا لا يسقط باسقاط العبد فيستوفيه من هو نائب عن
 الشرع وهو الامام او نائبه كما في الهداية (واذا رجع احد الشهود بعد الحكم
 قبل الرجم ضربوا) أي الشهود كلهم الرجوع والباقي (الحد) أي حد القذف
 لصبر ورثتهم فذقه بنقصان الحد قبل اقامة الحد كما قبل الحكم (وسقط الرجم)
 عن المحكوم عليه لتقصان العدد قبل اقامة الحد وهذا قول ابي حنيفة
 وابي يوسف وقال محمد يحد المراجع فقط وعلى قولهما اعتمد الائمة نفعهم
 (فان رجع) اجدهم (بعد الرجم حد المراجع وحده) لان الشهادة ناكدة
 باقامة الحد والمراجع صار قاذفا في الحال بالشهادة السابقة (وضمن ربع الدية)
 لان ربع النفس تلف بشهادته وان نقص عدد الشهود عن اربعة حدوا لانهم
 فذقه (موسرط الاحصان ان يكون حرا بالغا عاقلا مسلما قد تزوج امرأة نكاحا
 صحيحا ودخل بها وهما) أي الزوجان (على صفة الاحصان) قال في الهداية
 فالمعقل والبلوغ شرط لاهلية العقوبة اذ لا خطاب دونهما وما وراءهما
 يشترط لتكامل الجناية بواحدة تكامل النعم اذ كفران النعمة تغلظ عند

طلب
 في شرط الاحصان

تكثرها وهذه الاشياء من جلائل النعم وقد سارع الرجم بازنا عند اجتماعها
 فيناط به ثم قال والمعتبر في المدخول ايلاج في القبل على وجه يوجب الفسل
 وشرط صفة الاحصان فيهما عند الدخول حتى لو دخل بالنكوح الكافرة
 او الملوكة او المجنونة او الصبية لا يكون محصنا وكذا اذا كان الزوج موصوفا
 باحدى هذه الصفات وهي حرة مسلمة عاقلة بالغة وتسامه فيها ولا يجمع
 في المحصن بين الجلد والرجم لان الجلد يعرى عن المقصود مع الرجم اذ هو
 في العقوبة اقصاها وزجره لا يحصل بعدهلاك (ولا يجمع في البكر بين الجلد
 والنفي) لانه زيادة على النص والحديث فسوخ كسطره وهو قوله عليه الصلاة
 والسلام التيب بالعيب جلد مائة ورجم بالحجارة كما في الهداية (الا ان يرى
 الامام ذلك مصلحة فيغريه على قدر ما يراه) من المصلحة وذلك تعذير وسياسة
 لانه قد يفيد في بعض الاحوال فيكون الراي فيه للامام وعليه يحمل النفي المروي
 عن بعض الصحابة رضى الله عنهم هداية (واذا زنا المريض وحده) الواجب
 عليه (الرجم رجم) لان الاتلاف مستحق فلا يمنع بسبب المرض (وان كان حده
 الجلد لم يجلد حتى يبرا) تحرزا من التلف (واذا زنت الحامل) ووجب عليها
 الحد (لم تحدد حتى تضع حملها) تحرزا من اهلاك الولد لانه نفس محترمة (كان
 كان حدها الجلد حتى تعالى) اي ترتفع وتخرج (من نفاسها) لانه نوع مرهق
 فيؤخر الى البرء (وان كان حدها الرجم رجمت) بمجرد وضع الحمل لان التأخير
 لاجل الولد وقد انفصل ومن ابى حنيفة انها تؤخر الى ان يستقي الولد منها
 اذا لم يكن احد يقوم بفرجه لان في التأخير صيانة الولد عن الضياع كما في
 الهداية (واذا شهد الشهود بحد متقادم لم يقطعهم عن اقامته بعدهم عن الامام)
 او مر منهم او خوف طريقهم (لم تقبل شهادتهم) للتممة لان التأخير ان كان
 لاخيار المستر فلا يقدم على الاداء بعد ذلك لضيقه هيبته او لعداوة حركته
 فبهم فيها وان كان لغير المستر يصبر فاسقا آتيا فتيقا بل مانع (الا في حد القذف
 خاصة) اي تقبل لان فيه حتى العبد لما فيه من دفع العار عنه والتضام غير
 مانع في حقوق العباد ولان الدعوى فيه شرط فيصل تأخيرهم على انعدام
 الدعوى فلا يوجب تفسيقهم قال في الهداية واختلفوا في حد التقادم واشتر
 في الجامع الصغير الى ستة اشهر فانه قال بعد حين وهكذا اثار الطحاوي وابو

قوله لفظة ممتناه المفق والحد
 يقال ضقت صدره ضقتا من باب
 تعب حقد وتلكم ضقت مبعوث

حنيفة لم يقدر في ذلك وفوضه الى رأى القاضى في كل عصر ومن محمد انه
 قدره بشهر لان ما دونه عاجل وهو رواية عن ابى حنيفة وابى يوسف وهو
 الاصح اه وفي قاضى خان والشهر وما فوقه متقدم فيمنع قبول الشهادة وعليه
 الاعتماد اه (ومن وطئ اجنبية فيما دون الفرج) كنفخيد ونبطين (عذر) لانه
 منكر ليس فيه شئ مقدر وشمل قوله فيما دون الفرج الدبر وهو قول الامام لانه ليس
 بزنا كما بأتى قريبا (ولا حد على من وطئ جارية ولده) او (ولد ولده) وان
 سفل ولو ولده حيا فتح (وان قال علمت انها على حرام) لان الشبهة حكمية
 لانها نشأت من دليل وهو قوله صلى الله عليه وسلم انت ومالك لايك والابوة
 قائمة في حق الجد هداية (واذا وطئ جارية ابنة او امه) وان علمها (او زوجته
 او وطئ) (الجد جارية مولاه وقال علمت انها حرام احد) لعدم الشبهة (وان
 قال ظننت انها محل لى لم يحسد) لان بين هؤلاء انبساطا في الانتفاع فظنه في
 الاستمتاع فكان شبهة اشتباه وكذا اذا قالت الجارية ظننت انه محل لى والفعل
 لم يهدح الحل لان الفعل واحد كما في الجوهرة (ومن وطئ جارية اخيه او عمه
 وقال ظننت انها حلال حد) لانه لا انبساط في المال فيما بينهما وكذا سائر المحارم
 سوى الولاد لما ينشأ هداية (ومن زفت اليه خيرا امرأته وقالت النساء انها زوجتك
 فوطئها لاحد عليه) لانه اعتمد دليلا وهو الاخبار في موضع الاشتباه اذ الانسان
 لا يميز بين امرأته وبين غيرها في اول الوهلة فصار كالفرور (وعليه المهر) لما
 فقرر ان الوطئ في دار الاسلام لا يخلو عن عقر او عفر وقد سقط الحد بالشبهة
 فيجب المهر (ومن وجد امرأة) نائمة (على فراشه فوطئها فطئ الحد) لانه
 لا اشتباه بعد طول الصحبة فلم يكن الظن مستندا الى دليل وهذا لانه قد ينام على
 فراشها غيرها من المحارم التي في بيتها وكذا اذا كان اعمر لانه يمكن التميز بالسؤال
 او غيره الا اذا دعاها فاجابته وقالت انا زوجتك لان الاخبار دليل هداية (ومن
 تزوج امرأة لا يحل له نكاحها فوطئها لم يجب عليه الحد) لشبهة العقد قال
 الاسيحابي وهذا قول ابى حنيفة وزفر وقال ابو يوسف ومحمد اذا تزوج محرمة
 وطئها حرام فليس ذلك بشبهة وعليه الحد اذا وطئ وان كان لا يعلم فلا
 حد عليه والصحيح قول ابى حنيفة وزفر وعليه مشي المحبوس والنسفي وغيرهما
 صحيح (ومن اتى امرأة في الموضع المكروه) اى الدبر (او عمل عمل قوم لوط)

اى اتى ذكر اى دبره (فلاحد عليه عند ابي حنيفة ويعمر) زادنى الجامع الصغير
 ويودع فى السجن اه لانه ليس بزنا لاخلاف الصحابة رضى الله عنهم فى موجه
 من الاحراق بالنار وهدم الجدار والتكيس من مكان مرتفع واتباع الاجار
 وغير ذلك ولا هو فى معنى الزنا لانه ليس فيه اضاعة الولد واشتباه الانساب
 الا انه يعذر لانه امر منكر ليس فيه شئ مقدر (وقال ابو يوسف ومحمد هو
 كازنا) لانه فى معنى الزنا قال جمال الاسلام فى شرحه الصحيح قول ابي حنيفة
 وعليه شئ المحبوى والنسنى وغيرهما صحيح (ومن وطئ بهيمة) له اول لغيره
 (فلاحد عليه) لانه ليس فى معنى الزنا الا انه يعذر لانه منكر كما مر قال فى الهداية
 والذي يروى انها تدبج وتحرق فذلك تقطع الحديث وليس بواجب اه (ومن
 زنى فى دار الحرب او دار البنى ثم خرج البناء لم يقم عليه الحد) لان الفصوص هو
 الانزجار وولاية الامام منقطعة فيها فيعمرى عن القاذية ولا تقام بعد ما خرج
 لانها لم تنفقد موجبة ولو غزا من له ولاية الاقامة بنفسه كالخليفة وامير مصر
 يقم الحد على من زنا فى مسكره لانه تحت امره بخلاف امير السكر والسرية
 لانه لم يفوض اليهما الاقامة كما فى الهداية (باب حد الشرب) المحرم
 (ومن شرب الخمر طوعا) ولو قطرة (فاخذ ورجمها موجود) او جاوا به
 سكران (فتشهد الشهود بذلك عليه او اقر) به (فقطه الحد) سوا سكرام لان
 جناية الشرب قد ظهرت ولم يتقادم العهد (وان اقر) بذلك (بعد ذهاب
 رجمها لم يحد) عند ابي حنيفة وابى يوسف وقال محمد يحد وكذلك اذا شهدوا
 عليه بعدما ذهب رجمها الا ان يتقادم الزمان كما فى الزنا فالتقادم يمنع قبول
 الشهادة بالاتفاق غير انه مقدر بالزمان عنده اعتبارا بحد الزنا وعندهما بزوال
 الرائحة واما الاقرار فالتقادم لا يبطله عنده كما فى حد الزنا وعندهما لا يقام الا
 عند قيام الرائحة قال الاسيبجى والصحيح قولهما واعتمده المحبوى والنسنى
 صحيح وان اخذه الشهود ورجمها يوجد منه او سكران فذهبوا به من مصر
 الى مصر فيه الامام فاقطع ذلك قبل ان ينتهوا به حتى قولهم جميعا لان
 هذا عذر بعد المسافة فى حد الزنا هداية (ومن سكر من التبيذ) اى تبيذ كان
 (حد) قيد بالسكر من التبيذ لانه لا يحد بشربه اذا لم يسكر اتفاقا وان اختلف
 فى الحل والحرم فى شرب دون السكر اذا كان كثيره يسكر للشبهة والسكران

مطالع
 2 حكم حد الشرب

عند أبي حنيفة من لا يعرف الرجل من المرأة والارض من السماء وقال هو الذي
يختلط كلاهما ويهذى لانه هو المتعارف بين الناس وهو اختيار اكثر المشايخ كما
في الاختيار وقال قاضي خان والقنوي على قولهما (ولا حد على من وجد
فيه رائحة الخمر او ثياباها) لان الرائحة محتملة وكذا الشرب قد يقع عن اكراه
وله مضطرا (ولا يحد السكران) بمجرد وجد انه سكران بل (حتى يعلم انه سكر
من النبيذ) او الخمر (وشربه طوعا) لاحتمال سكره بما لا يوجب الحد كالنبيج
بلبن الماك والشرب مكرها او مضطرا (ولا يحد) السكران حال سكره بل
لا حتى يزول عنه السكر) تحصيله المقصود وهو الانزجار بوجود ان الالم
والسكران زائل العقل كالمجنون لا يعقل الالم (وحد الخمر والسكر في الحرمانون
بموطا) لاجاع الصحابة رضي الله عنهم (يفرق) ذلك (على بدنه كما ذكرنا في)
حد (الزنا فان كان) الشارب (عبدا حده اربعون) سوطا لان الرق نصف
على ما عرف (ومن اقر) على نفسه (بشرب الخمر او السكر ثم رجع لم يحد)
لانهم مطالب حق الله تعالى فيقبل فيه الرجوع كما مر في حد الزنا (ويثبت
الشرب بشهادة شاهدين) كسائر الحدود سوى الزنا لثبوته بالنص (وبافراد
مرة واحدة) قال الاسيبغاني هو قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف وزفر بشرط
الاقرار مرتين والصحيح قول الامام واعتمده المحبوبي والنسفي وغيرهما تصحيح
(ولا تقبل فيه شهادة النساء مع الرجال) لانه حد ولا مدخل لشهادة النساء
في الحدود جوهرية باب حد القذف هو اربعة ارمي وشرعا ارمي بازنا
وهو من الكبار بالاجماع فتح (اذا قذف رجل) او امرأة (رجلا محصنا او
امراة محصنة بصرح الزنا) كزنت ابوازانية (وطالب المقذوف بالحد حده
الحاكم ثمانين سوطا ان كان) القاذف (حرا) لقوله تعالى والذين يرمون
المحصنات الى ان قال فاجلدوهم ثمانين جلدة والمراد ارمي بالزنا بالاجماع
هداية قيد بمطالبة المقذوف لان فيه حقه من حيث دفع المار عنه وباحصاته
لما تلونا وبالحر لان البعد على النصف كما يأتي (يفرق) ذلك الضرب (على
احصائه) كما سبق (ولا يجرد من ثيابه) لانه اخف الحدود لان سببه غير
مقطوع به لاحتمال صدقه (غير انه يزرع عنه الحشو والفرق) لانه يمنع اتصال
الالم اليه (وان كان) القاذف (عبدا جلده) الحاكم (اربعين) سوطا لكان

بطل
في حد السكر

بطل
في حكم حد القذف

ار في كما سبق ولما كان معنى الاحسان هنا مقار المعنى الاحسان في الزنا فسر
 بقوله (والاحسان ان يكون المقدوف حرا) لاطلاق اسم الاحسان عليه
 في قوله تعالى فمليهن نصف ما على الحصنات اي الحرار (عاقلا بالغا) لان
 المجنون والصبي لا يلحقهما ماره لعدم تحقق فعل الزنا منهما (مسلم) لقوله صلى
 الله عليه وسلم من اشرك بالله فليس بمحصن (عقيفا من فعل الزنا) لان غير
 العفيف لا يلحقه العار والقاذف صادق فيه (ومن نفي نسب غيره فقال لست
 بابن) (لايك فانه يحد) وهذا اذا كانت امه محصنة لانه في الحقيقة قذف لانه
 لان النسب انما ينفي عن الزاني لا عن غيره (او قال له يا ابن الزانية وامه ميتة
 محصنة وطالب الابن بالحد حد القاذف) لانه قذف محصنة بعد موتها
 فكل من يقع القذف في نسبه المطالبة كما صرح به بقوله (ولا يطالب بحد
 القذف لئلا من يقع القذف في نسبه بقذفه وهو الولد والولد) اي الاصول
 والفروع لان العار يلحق بهم لكان الجزية فيكون القذف متاولا لهم معنى
 قيد بموت الام لانها اذا كانت حية فالمطالبة لها وكذا لو كانت غائبة لجواز
 ان تصدقه والتقييد بالام اتفاقا لانه لو قذف رجلا ميتا فلا صلة وفرعه
 المطالبة ولذا اطلقه فيما بعده حيث قال ولا يطالب بحد القذف لئلا الخ
 (واذا كان المقدوف محصنا جاز لابنته ولو غير محصن كابنه (الكافر) (والعبد
 ان يطالب بالحد) لانه غيره بقذف محصن وهو من اهل الاستحقاق لان عدم
 الاحسان لا ينافي اهلية الاستحقاق (وليس للعبد ان يطالب مولاه) ولا لابن
 ان يطالب ابيه (بقذف امه الحرة) المحصنة لان المولى لا يعاقب بسبب عبده
 وكذا الاب بسبب ابنه ولهذا لا يقاد الوالد بولده ولا السيد بعبده (وان اقرو
 بالقذف ثم رجع لم يقبل رجوعه) لان المقدوف فيه حقا فيكذب في الرجوع
 بخلاف ما هو خالص حق الله تعالى لانه لا مكذب له فيه (ومن قال لعربي
 يا نبطي) نسبة الى النبط بمقتضى جيل من العرب ينزلون البطائح في سواد
 العراق (لم يحد) لانه يراى به التشبيه في الاخلاق او عدم الفصاحة وكذا
 اذا قال لست بعربي لما قلنا هدايه (ومن قال لرجل يا ابن ماء السماء فليس
 بقاذف) لانه يحمل المذح بحسن الخلق والكرم والصفاء لان ابن ماء السماء
 لقب لجده النعمان بن المنذر لقب به لصفاته وصفاته كما في الجوهرة (واذا نسبة

الى عمه او خاله او زوج امه فليس بقاذف) لان كل واحد من هؤلاء يسمى ابائما
الاول فلقوله تعالى وآله ابائك ابراهيم واسماعيل واسحاق واسماعيل كان عمه له
والثاني بقوله صلى الله عليه وسلم الخال اب والثالث للتربية هداية (ومن وطئ
وطئا حراما في غير ملكه) ولو بشبهة كالوطئ بنكاح فاسد (لم يحد قاذفه) لعدم
الاحصان (والملاعنة بولد لا يحد قاذفها) لان ولدها غير ثابت النسب وهو امانة
الزنا فسقط احصانها (ومن قذف امه او عبدا او كافرا) او صغيرا (بلزنا) عند
لانه آذاه والحق به الشهادة ولا يحد به لعدم احصانه ولا مدخل للقياس في الحدود
فوجب التعزير الا انه يبلغ به غايته لانه من جنس ما يجب به الحد وكذا لو قذف
من ذكر (او قذف مسلما) محصنا (بغير الزنا فقال) له (يا فاسق او يا كافر او
يا خيث) او يا سارق او بلفاخر او يا آكل الزنا او نحو ذلك (عزر) لما قلنا الا ان
هذا اخف من الاول لانه ليس من جنس ما يجب فيه الحد فالراي فيه للامام
كافي الهداية (وان قال) له (يا حمار او يا خنزير) او يا كلب او يا تيس (لم يعزر)
لانه ما اُلحق به الشين للثمن بنفيه وقيل في عرفنا يعزر لانه بعد سب وقيل ان كان
المسيوب من الاشراف كالفقهاء والعلماء يعزر لانه تلحقهم الوحشة بذلك وان
كان من العامة لا يعزر وهو الاحسن هداية (والتعزير) لغة التأديب وشروط
تأديب دون الحد كما اشار اليه بقوله (اكثره تسعة وثلاثون سوطا واقله ثلاث
جلدات) لان حد الرقيق في القذف اربعون فينقص منه سوطا لثلاثين الحد
وهذا عند ابى حنيفة ومحمد (وقال ابو يوسف يبلغ بالتعزير خمسة وسبعون
سوطا) قال في الهداية والاصل فيه قوله صلى الله عليه وسلم من بلغ حداني
غير حد فهو من المعتدين فابو حنيفة ومحمد نظرا الى ادنى الحد وهو حد المبد
في القذف اربعون فنقصا منه سوطا وابو يوسف اعتبارا قل الحد في الاحرار اذ
الاصل هو الحرية ثم نقص سوطا في رواية عنه وهو قول زفر وهو القياس وفي
هذه الرواية نقص خمسة وهو ما نوره عن علي رضي الله عنه قلده ثم قدر الادنى
في الكتاب ثلاث جلدات لان ما دونها لا يقع به الزجر وذكر مشايخنا ان ادناه
على ما يراه الامام بقدره بقدر ما يعلم انه يتزجر لانه يختلف باختلاف الناس
هدايه وفي المجتبى ويكون بالحبس وبالضغ على الصنف وفرك الاذن وبالكلام
العنيف وينظر القاضي له بوجه عبوس وبشتم غير القذف ثم قال وعن السرخسي

في بيان التعزير

لا يباح بالصنع لأية من أعلاما يكون من الاستغفاف فبصان عنه أهل القبلة اه
 (وان رأى الإمام ان يضم الى الضرب في التعزير الجلس فعل) لان المقصود
 الزجر والتأديب فاذا رأى الإمام حصوله بالضرب اكتفى به والاضم اليه ما يراه
 من الجلس والنفي كما مر (واعاد الضرب التعذيب) لانه خفف من حيث العدد وبقيت
 من حيث الوصف لئلا يؤدي الى فوت المقصود ولهذا لم يخفف من حيث
 التعزير على الاعضاء كما في الهداية (ثم حد الزنا) لانه اعظم جناية حتى شرع فيه
 الرجم (ثم حد الشرب) لان سببه متيقن (ثم حد القذف) لان سببه محتمل
 لاحتمال صدقه (ومن حده الامم او عزه فأت منه) قدمه هدر) لانه فعل
 ما فعل بهم الشرع وفعل المأمور لا يتقيد بشرط السلامة كالقصاص والبراع بخلاف
 الزوج اذا عزر زوجته لانه مطلق فيه والاطلاقات تنقيد بشرط السلامة كالرود
 في الطريق هدية (واذا حد المسلم في القذف سقطت شهادته وان تاب)
 لقوله تعالى ولا تقبلوا لهم شهادة ابدا ولا استنى في الآية عائد الى ما يليه وتعممه
 في الهداية في الشهادات (وان حد الكافر في القذف ثم اسلم قبلت شهادته)
 لان هذه شهادة استفادها بعد الاسلام فلم تدخل تحت الرد بخلاف الصدا اذا حد
 حد القذف ثم اعتق لا تقبل شهادته لانه لا شهادة له اصلا في حال الرق فكان
 رد شهادته بعد العتق من ثم لم حده هدية كتاب السرقة وهي في اللغة
 اخذ الشيء من الغير على الخفية والاسرار ومنه استراق السمع وقد زيدت
 عليه اوصاف في الشريعة على ما ياتي بك بيانه هدية (اذا سرق البالغ الطلق)
 الناطق البصير (عشرة دراهم) جواد (او ما ي) شيئا مما لا ينساع اليه الفساد
 (في عشرة دراهم) سواء كانت الدراهم (مضروبة او غير مضروبة من
 حرز) وهو ما يمنع وصول يد الغير سواء كان بقاء او حافظا (لا شبهة فيه) ولا
 تاويل بمرة واحدة اتحد المثلث ام تعدد (وجب عليه القطع) والاصل فيه
 قوله تعالى والسارق والسارقة فاقطعوا ايديهما الآية ولا بد من اعتبار العقل
 والبلوغ لان القطع جزاء الجنابة وهي لا تحقق بدونهما قيدنا بالناطق لان
 الاخرس لا يقطع لاحتمال نطقه بشبهة وبالبصير لان الاعمى لا يقطع للشبهة
 وبالا شفاء عليه وقيد بعشرة دراهم لان النص الوارد في حق السرقة مجمل
 في حق القيمة وقد ورد في السنة بيانه في الجملة بن الحسن وقال أصحابنا المجن

مطلب
 في اتمام السرق

الذي قطعت فيه اليد على عهد النبي صلى الله عليه وسلم كان يساوي عشرة دراهم وعم في الدراهم بقوله مضروبة او غير مضروبة وهو رواية الحسن عن ابي حنيفة لكن ظاهر الرواية يشترط للمضروب وبه قال ابو يوسف ومحمد وهو الاصح لان اسم الدرهم يطلق على المضروب عرفا وظاهر كلام الهداية يدل على ان عبارة المصنف مقيدة بالمضروبة حيث قال وقد تأيد ذلك بقوله صلى الله عليه وسلم لا قطع الا في دينار او عشرة دراهم واسم الدرهم ينطلق على المضروبة فهذا يبين لك اشتراط المضروب كما قال في الكتاب وهو ظاهر الرواية وهو الاصح رعاية لكمال الجناية حتى لو سرق عشرة تبرأ قيمتها انقص من عشرة مضروبة لا يجب القطع اه وتبعه في ذلك الكمال في القمح فالا كما ذكره القدوري لكن في غاية البيان بعد نقله كلام الهداية وهذا صحيح لكن في نقله عن القدوري نظر لان الشيخ ابا نصر الاقطع ذكر في الشرح وهو تليذا القدوري رواية المختصر ولم يقيد بالمضروبة بل اثبت الرواية بقوله مضروبة او غير مضروبة ثم قال اما قول صاحب الكتاب عشرة دراهم مضروبة او غير مضروبة فهو قول ابي حنيفة ثم قال وروى بشر عن ابي يوسف وابن سماعة عن محمد بن سرق عشرة دراهم تبرأ لا يقطع اه وقوله او ما يبلغ قيمة عشرة دراهم اشارة الى ان غير الدراهم يعتبر قيمته بها وان كان ذهبيا كما في الهداية وقيد بالحرز لان الاستئثار لا يتحقق دونه ويشترط ان يكون الحرز واحدا فلو سرق نصابا من حرزين مختلفين لا يقطع وشروط عدم الشبهة لان الشبهة دارئة للمحد وكذا التأويل كما يأتي وقيدنا بجمرة واحدة لانه لو سرق نصابا واحدا من حرز واحد بمرتبتين فاكثر لا يقطع (والصد والحرز في القطع سواء) لان التنصيف متعذر فيتم كامل الجزاء صيانة لاموال الناس (ويجب القطع باقراره مرة واحدة) قال في الهداية وهذا عند ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف لا يقطع الا بالاقرار مرتين وروى عنه انهما في مجلسين مختلفين اه قال في التصحيح وتقدم تصحيح الاسجاني لقولهما وعليه اعتد الايمة كما هو الرسم (او بشهادة شاهدين) يتحقق الظهور كما في سائر الحقوق وبسألتهما الامام كيف هي وما هي ومتى هي واين هي وكما هي ومن سرق لزادة الاجنبات واحتياالا للدره كما مر في الحدود وكذا يسئل المقر عن الكل الا الزمان وما في القمح الا الكان نحرير كما في النهر

(واذا اشترك جماعة في سرقة فاصاب كل واحد منهم) بالسمعة على السوية
(عشرة دراهم) او ما تبلغ قيمته ذلك (قطع) الجميع وان كان الاخذ بعضهم
لوجود الاخذ من الكل معنى لان المضاد ان يتولى الاخذ بعضهم ويستعد
الباقون للدفع (وان اصابه) اي كل واحد منهم (اقل من ذلك لم يقطع)
واحد منهم لان الموجب له سرقة النصاب ويجب القطع على كل واحد بجنايته
فيصير كالنصاب في حقه (ولا يقطع فيما يوجد تافها) اي خفيرا ويوجد
جنسه (مباحا في دار الاسلام) وذلك كالخشب والقصب والحشيش والسمك
والطير والصيد) والمفزة والنورة والزرنج ونحو ذلك لان ما يوجد مباحا في الاصل
بصورته تقل الرغبات فيه والطباع لا تضن به فقل ما يوجد اخذه على كره من
المالك فلا حاجة الى شرع الزاجر ولهذا لم يجب القطع بما دون النصاب ولان
الحرز فيه ناقص (وكذلك) اي لا قطع (فيما يسرع اليه الفساد) بان لا يبقى سنة كافية
القسمتان عن الضررات (كالقواكه الرطبة والسم واللبن والبطيخ) لقوله صلى الله
عليه وسلم لا قطع في الطعام قالوا معناه ما يتسارع اليه الفساد لانه يقطع في الحبوب
والسكر اجاما كما في الاختيار (ولا في الزرع الذي لم يحصد والثر على الشجر
لعدم الاحراز (ولا قطع في الاشربة المطربة) لاحتمال انه تناولها للارافة
ولان بعضها ليس بمال وفي مائة بعضها اختلاف فتتحقق شبهة عدم المالبة
(ولا في الطنبور) وجميع الات للهو لا احتمال تناوله لكسرنها عن المنكر (ولا في
سرقة المصحف) لانه يتناول في اخذه القراءة والنظر فيه (وان كان عليه حلية)
تبلغ نصابا لانها تبع ولا معتبر بالتبع كن سرقة آنية وفيها خمر وقيمة الآنية تزيد
على النصاب (ولا في سرقة الصليب) او الصنم (الذهب) او الفضة لانه
ما دون في كسره (ولا في سرقة الشطرنج ولا اللوز) لانها من الملامى كما مر
(ولا قطع على سارق الصبي الحر وان كان عليه حلي) يبلغ النصاب لان الحر
ليس بمال والخلية تبع له (ولا في سرقة البعد الكبير) لانه غصب او خداع لانه
في يد نفسه (ويقطع في سرقة البعد الصغير) الذي لا يعبر عن نفسه لانه مال
ولا يده على نفسه كالبهيمة واذا كان يعبر عن نفسه فهو والباليغ سواء (ولا قطع
في سرقة الدفاتر كلها) لانها لو شرعية كتبت تفسير وحديث وفتاوى فكلها مصحف
والافكطنبور كما في الدرر (الا في دفاتر الحساب) لان المقصود ورقها فيقطع بها ان

بلغت نصاباً (ولا) قطع (في سرقة كلب ولا فهد ونحوه ولو عليه طوق من
 ذهب) لان من جنسها صباح الاصل وما عليها تبع لها (ولا) في سرقة (دف ولا
 طبل ولا مزمار) لانها من آلات اللهو (ويقطع في) سرقة خشب (الساج)
 قال الرخشي هو خشب اسود رزين يجلب من الهند ولا تكاد الارض تبليه
 (والقنا) جمع قناة وهي الرمح (والابنوس) خشب معروف اشد سوادا من
 الساج (والصندل) شجر طيب الرائحة وكذا العود لانها لعمول محرزة عزيزة
 عند الناس ولا توجد بصورتها مباحة في دار الاسلام (واذا اتخذ من الخشب)
 النسي لا يقطع به (او ان) كصندوق وقصة (او ابواب قطع فيها) اذا كانت
 محرزة لانها بالصنعة التحقت بالاموال النفيسة (ولا قطع على خائن) لما ائمن
 عليه كودع (ولا خائنة) لقصور الحرز (ولا) على (نباش) للقبر سواء كان في
 الصحراء او البيت ولو مقلدا للشبهة في الملك لانه لا ملك للبيت حقيقة ولا للوارث
 لتقدم حاجة الميت قال الاسيحي وهذا قول ابي حنيفة وعمر بن الخطاب ابو يوسف
 عليه القطع والصحيح قولهما واعتقده الايمة المحبوبي والنسفي وغيرهما فتصح
 (ولا) على (شبه) وهو الاخذ قهرا (ولا مختلس) وهو الاخذ من اليد بسرعة
 هلى غفلة لان كلاهما يجاهر بفعله فلم يتحقق معنى السرقة (ولا يقطع السارق
 من بيت المال) لانه مال العامة وهو منهم (ولا من مال السارق فيه سرقة)
 لان له فيه حقا ومن له هلى آخر دراهم فسرق مثلها لم يقطع لانه استيفاء لحقه
 والحال والموجل فيه سواء لان التاجيل لتأخير المطالبة وكذا اذا سرق زيادة
 على حقه لانه بمقدار حقه يصبر شريكا فيه وان سرق منه هروضا قطع لانه
 ليس له ولاية الاستيفاء منه الا يما بالتراضي وعن ابي يوسف انه لا يقطع لان له
 ان ياتخذ عند بعض العلماء قضاء من حقه او رهنا به هدايه (ومن سرق من
 ابويه او وليه او ذي رحم محرم منه لم يقطع) فالاول هو الولد للبسطة في
 المال وفي الدخول في الحرز والثاني للمنى الثاني فلو سرق من بيت ذي الرحم
 المحرم متاع غيره ينبغي ان لا يقطع ولو سرق ماله من بيت غيره قطع اعتبارا
 للحرز وعدمه كما في الهداية (وكذلك) اي لم يقطع (اذا سرق احد الزوجين
 من الآخر او العبد من سيده او من امرأة سيده او) من (زوج سيده) للوجود
 الاذن بالدخول خانه (و) كذا اذا سرق (المولى من مكاتبه) لان له في اكسابه

حفا (و) كذا (السارق من الختم) اذا كان له نصيب فيها في الاربعة اجناس ٢
 في الخمس كالفاتين لان لهم فيه نصيبا اما غيرهم فينبغي ان يقطع الا ان يقال انه
 مباح الاصل وهو بعد على صورته التي كان عليها ولم يتغير فصار بقاؤه شبهة
 فسقط القطع كما في غاية البيان (والحرز على ضربين حرز لحي فيه) وهو المكان
 المعد للاحراز وذلك (كاليوت والدور) والخانات والصندوق والمسطط
 وهو الحرز حقيقة (وحرز بالحفاظ) كن جلس في الطريق او المسجد وعنده متاعه
 فهو محرز به فيكون حرزا معنى (فن سرق شيئا من حرز) وان لم يكن صاحبه
 عنده او لم يكن له باب اوله وهو مفتوح (او من غير حرز) (لكن) صاحبه عنده
 يحفظه) سواء كان مستيقظا او نائما والمناع تحته او عنده هو الصحيح لانه بعد
 النائم عند متاعه حافظا له في العادة هدايه (وجب عليه القطع) لانه سرق
 مالا محروزا باحد الحرزين (ولا قطع على من سرق من حمام) في وقت جرت
 العادة بدخوله وكذا حوائث التجار والخانات لوجود الاذن عادة فلو سرق
 في غير وقت الاذن المضاد قطع لانها بنيت للاحراز وانما الاذن مختص في وقت
 العادة (او من بيت اذن للناس في دخوله) لوجود الاذن حقيقة (ومن
 سرق من المسجد مقاما وصاحبه عنده قطع) لانه محرز بالحفاظ لان
 المسجد ما بني لاحراز الاموال فلم يكن المال محروزا بالمكان بخلاف الحمام والبيت
 الذي اذن للناس في دخوله حيث لا يقطع وان كان صاحبه عنده لانه بني
 للاحراز فكان المكان حرزا فلا يتغير منه الاحراز بالحفاظ لانه اقوى كلفي
 الهداية (ولا قطع على الضيف اذا سرق ممن اضافته) لان البيت لم يبق حرزا
 في حقه لكونه ماذونا في دخوله ولانه بمنزلة اهل الدار فيكون فصله خيانة
 لاسرقة (واذا نكب اللص البيت ودخل فاخذ المال وناوله آخر خارج البيت
 فلا قطع عليهما) لان الاول لم يوجد منه الاخراج لاعتراضه بدمعة على المال
 قبل خروجه والثاني لم يوجد منه هتك الحرز فلم تتم السرقة من كل واحد فكل
 جال الاسلام وهذا قول ابي حنيفة وعليه مشي الائمة المحبوبي والنسفي والموصلي
 وغيرهم تصحيح (وان القاء) اي التي اللص المتاع (في الطريق) قبل ان يخرج
 (ثم خرج فاخذه قطع) لان الرمي حيلة بقاءه السراق لتعذر الخروج مع
 المتاع اوليترغ قتال صاحب الدار اولفرار ولم يعترض عليه بد معتبره فاعتبر

مطلوب
 في بيان الحرف وانه
 في بيان الحرف وانه

في بيان الحرف وانه
 في بيان الحرف وانه

الكل فعلا واحد أو إذا أخرج ولم يأخذه فهو مضيع لاسارق هداية (وكذلك)
 أي قطع (إن جله) أي المتاع (على جارف ساقه فأخرجه) لأن سيرة مضاف
 إليه لسوقه (وإذا دخل الحرز جماعة فتولى بعضهم الأخذ) دون البعض (قطعوا
 جميعا) لأن الإخراج من الكل معنى للمساوئة وههنا لأن المتاد فيما بينهم إن
 يحمل البعض المتاع وينتشر الباقيون للدفع فلو امتنع القطع أدى إلى سبب
 الحد (ومن نقب البيت وأدخل يده فيه) من غير أن يدخل فأخذ شيئا يبلغ
 النصاب (لم يقطع) لأن هتك الحرز بالدخول فيه ولم يوجد قال بهاء الدين
 في شرحه وعن أبي يوسف أنه يقطع والصحيح قولنا واعتمد البرهان وغيره
 الصحيح (وإن أدخل يده في صندوق الصيرفي أو لم غيره فأخذ المال قطع)
 لتحقيق هتك الحرز لأنه لا يمكن هتك مثل هذا الحرز الأعلى هذه الصفة (ويقطع
 يمين السارق من الزند) وهو الفصل بين الزراع والكف (وتحسم) وجوب الإنه
 لولم تحسم تفضي إلى التلف والحد زاجر لا تطف بصورة الحسم أن تحصل يده
 بعد القطع في ذهن قد أغلى بالنار لينقطع الدم قال في الذخيرة والأجرة وعن
 البهمن على السارق لأن منه سبب ذلك وهو السرقة جوهرية (فإن سرق ثانيا
 قطعت رجله اليسرى من الكعب) وهو الفصل بين الساق والقدم وتحسم
 أيضا (فإن سرق ثالثا لم يقطع) ولكن عزز (وخلد في السجن حتى يثوب) لما
 روى عن علي رضي الله عنه أنه قال أتني لاسخى من الله أن لا ادع له يدا يأكل
 بها ويستنجي بها ورجلا يمشي عليها وبهذا حاج بقية الصحابة فحجمهم فانقد
 أجماعا هداية (وإذا كان السارق أشل اليد اليسرى أواقطع) أي مقطوعها
 (أو مقطوع الرجل اليمنى) أو أشلها (لم يقطع) لأن في ذلك تفويت جنس
 النفعة بطئا فيما إذا كان أشل اليد اليسرى أواقطع ومثيا فيما إذا كان مقطوع
 الرجل اليمنى أو أشل وتفويت ذلك إهلاك معنى فلا يقام الحد لثلاث يفتنى إلى
 الإهلاك (ولا يقطع السارق إلا أن يحضر المسروق منه فيطالب بالسرقة) لأن
 الخصومة شرط لظهورها ولا فرق بين الشهادة والإقرار لأن الجنابة على مال
 الغير لا تظهر إلا بالخصومة وكذا إذا غاب عند القطع لأن الاستيفاء من القضاء
 في باب الحدود هداية (فإن وهبها أي السرقة) (من السارق أو باعها أياه أو
 نقضت قيمتها من النصاب) ولو بعد القضاء بها (لم يقطع) لأن الأمضاء في هذا

الباب من القضاء فيشرط قيام الخصومة عند الاستيفاء فصار كما اذا حصلت
 قبل القضاء ونعمانه في الهداية (ومن سرق صنعا فقطع فيها وردھا) لما لكها
 (ثم عاد فسرقتها) ثانيا (وهي) بعد (بمالها) لم تنفخ (لم يقطع) بها ثانيا لانه
 وجب لهنك حرمة العين فتكراره فيها لا يوجب تكرار الحد لان تغيرت من حالها
 الاول (مثل ان) لو (كان) المسروق (فرد) لا يفسر فيه فقطع فيه فرده لما لكه
 ثم نفع (ذلك المنزل وصاد كرماسا) السارق (فسرقه لانيا قطع) ثانيا
 لصبرونه شيا آخر (واذا قطع السارق والعين) المسروقة (فاعة في يده ردها)
 على مالكها لبقائها على ملكه (وان كانت) العين (هالكه) او مستهلكة على
 المشهور (لم يضمن) لانه لا يجتمع القطع والضمان عندنا سواء كان الاستهلاك
 قبل القطع او بعده مجتبي وفيه لو استهلك المشتري منه او الموهوب له فلما لك
 تضمنه (واذا ادعى السارق ان العين للمسروقة ملكه سقط القطع عنه وان لم
 يقر بینه) لوجود الشبهة باحتمال الصدق ولما انتهى الكلام على السرقة الصغرى
 اخذ في الكلام على السرقة الكبرى فقال (واذا خرج جماعة ممنعين) اي
 قادرين على ان ينعوا عن انفسهم تعرض الفير (او واحد يقدر على الامتناع)
 بنفسه قال في غاية البيان واطلاق اسم الجماعة يتناول المسلم واليهو والكافر
 والحر والجد والمراد من الامتناع ان يكون قاطع الطريق بحيث يمكن له ان
 يدافع عن نفسه بقوة وشجاعة تعرض الفير قال الامام الاسيحاقي قد شرح
 الطحاوي اعلم ان قاطع الطريق انما يكون بعد ان تستجمع فيه شرائط وهو
 ان يكون لهم قوة وشوكة ينقطع الطريق بهم وان لا يكون بين قريتين ولا بين
 مصرين ولا بين مدنتين وان يكون بينهم وبين المصر مسيرة سفر فاذا وجدت
 هذه الاشياء يكون قاطعا للطريق والا فلا هكذا ذكر في ظاهر الرواية ويروي
 عن ابي يوسف انه قال ان كان اقل من مسيرة سفر او كان في البصرة لا رافاه
 يجرى عليهم حكم قطاع الطريق وهو ان يقطع يده اليمنى ورجله اليسرى
 والفتوى هنا على قول ابي يوسف اه ونقل مثله في الصحيح عن النابيع وشرح
 الطحاوي (فقصموا قطع الطريق فاخذوا قبل ان ياخذوا مالا ولا قتيلا
 نفسا حسبهم الامام) وهو المراد بالنفي في الآية ان المراد توزيع الاجزء على
 الاجوال كما هو مقرر في الاصول (حتى يحدوا آوبة) لا يجرى القول بل يظهر

طلب
 القطع و ضمان لا يضمنان

طلب
 في السرقة الكبرى
 اي قطع الطريق

طلب
 شرائط قاطع الطريق

سماء الصالحين او الموت (وان اخذوا مال مسلم او ذمی والمأخوذ اذا قسم على
 جماعتهم) بالسوية (اصاب كل واحد منهم عشرة دراهم) فضة فصاعدا
 (او ما قيمته ذلك) من غيرها (قطع الامام ايديهم وارجلهم من خلاف) أي
 قطع من كل واحد منهم يده التي ورجله اليسرى وهذا اذا كان صحيح الاطراف
 كما مر وهذه حالة ثانية (وان قتلوا ولم يخذوا ما لا قتلهم الامام حدا) لا
 قصاصا ولذا لا يشترط فيه ان يكون موجبا للقصاص بان يكون بمحمد دولا
 يجوز العفو عنه كما صرح به بقوله (فان عني الاولياء عنهم لم يلتفت الى عفوهم)
 لان الحدود وجبت حقا لله تعالى لاحق للصاد فيها وهذه حالة ثالثة (وان
 قتلوا واخذوا المال) وهي الحالة الرابعة (فالامام بالخيار ان شاء قطع ايديهم
 وارجلهم من خلاف) جزاء على اخذ المال (و) بعد ذلك (قتلهم وصلبهم)
 جزاء على القتل (وان شاء قتلهم) فقط (وان شاء صلبهم) فقط لما في كل
 منهما من الاهلاك وفيه كفاية في الزجر قال الامام الاسيحياني وهذا الذي
 ذكره قول ابي حنيفة وزفر وقال ابو يوسف لا اعفيه من الصلب وقال محمد
 لا يقطع ولكن يقتل ويصلب والصحيح قول ابي حنيفة وفي الهداية والنجيس
 انه ظاهر الرواية واختاره المحبوبي والموصلي وغيرهما تصحيح (ويصلب) من
 يراد صلبه (حيا) وكيفيته ان يفرض خشبة ويوقف عليها وفوقها خشبة اخرى
 ويربط عليها يديه (ويصحب بطنه برح) من تحت ثديه اليسرى ويخفض
 بطنه (الى ان يموت) وروى الطحاوي انه يقتل اولاً ثم يصلب بعد القتل
 لان الصلب حيا مثله ولانه يؤدي الى التعذيب والاول اصح لان صلبه حيا
 ابلغ في الزجر والردع كما في الجوهرة (ولا يصلب) اي لا يبق مصلوبا (اكثر
 من ثلاثة ايام) وهو ظاهر الرواية كذا قال الصدر الشهيد في شرح
 الجامع الصغير وعن ابي يوسف انه يترك على خشبته حتى يتقطع فيسقط
 ليحصل الاعتبار لغيره وجه الظاهر ان الاعتبار يحصل بالثلاثة فبدها
 يتغير فيأذى الناس فضلي يسنه وبين اهله ليدفن فاية (فان كان فيهم) أي
 القطاع (صبي او مجنون او ذورحم محرم من المقتول طيم) الطريق
 (سقط الحد عن الباقيين) لان الجنابة واحدة قامت بالجميع فاذا لم يكن فعل بعضهم
 موجبا صار فعل الباقيين بعض الطم فلا يترتب عليه الحكم قال في الفاية وهذا

الذي ذكره القدوري ظاهر الرواية عن اصحابنا وهو قول زفراء (و) اذا سقط الحد (صار القتل الى الاولياء) لظهور حق البدو حينئذ (ان عاواقتلوا) قضا صا فخصر فيه موجه من القصاص او الدية (وان عاوا عفا) لانه صار خالص حقهم (وان باشر الفعل واحد منهم) دون الباقيين (اجرى الحد على جماعتهم) لانه انما يأخذ بقوة الباقيين ومن قطع الطريق فلم يقدر عليه حتى جاء تابا سقط عنه الحد بالتوبة قبل القدره ودفع الى اولياء المقتول ان كان قتل اقتص منه وان كان اخذ المال رده ان كان قائما وضمنه ان كان هالكا لان التوبة لا تنسقط حتى الادى كما في الجوهرة (كتاب الاشربة) وجه مناسبته للحدود ظاهر والاشربة جمع شراب وهو لفة كل ما يشرب وخص شرعا بالمسكر (الاشربة المحرمة اربعة) احدها (الخمر وهي عصير العنب) النبي (اذا) ترك حتى (غلي) اي صار يفور (واشد) اي قوي وصار مسكرا (وقذف) اي رمى باليد اي الرغوة بحيث لا يبقى شيء منها فيصفو ويرق وهذا قول ابي حنيفة وعندهما اذا اشتد بحيث صار مسكرا وان لم يقذف (و) الثاني (العصر) المذكور (اذا طبخ حتى ذهب اقل من ثلثه) ويسمى الباذق والاطلا ايضا وقيل الطلا ما ذهب ثلثاه وبقي ثلثه كما في المحيط وقيل اذا ذهب ثلثه فهو الطلا وان ذهب نصفه فهو النصف وان طبخ ادنى طهفه فالباذق والكل حرام اذا غلي واشتد وقذف بالزبد على الاختلاف كما في الاختيار وقال قاضي خان ماء العنب اذا طبخ ادنى طبخ وهو الباذق يحمل شرابه مادام حلوا عند الكل واذا غلي واشتد وقذف بالزبد يحرم قليلا وكثيرا ولا يفسق شارب به ولا بكفر مسخله ولا يحد شارب به مالم يسكر منه اه والثالث (نقيع التمر) الرابع نقيع (الزبيب) النبي (اذا) غلي (واشد) وقذف بالزبد على الاختلاف والنقيع اسم مفعول قال في المغرب يقال انقع الزبيب في الحماية ونقعه اذا القاه فيها ليتل وتخرج منه الخلاوة والزبيب منقع بالفتح مخففا واسم الشراب نقيع اه قال في الهداية وهو حرام اذا اشتد وغلي لانه رقيق ملذ مطرب الا ان حرمة هذه الاشربة دون حرمة الخمر حتى لا يكفر مسخلمها ولا يجنب الحد بشر بها حتى يسكر ونجاستها خفيفة في رواية غليظة في اخرى بخلاف الخمر المختصرا (ونبيذ التمر) هو اسم جنس فيتناول اليابس والرطب والبسر ويحد حكم الكل

مطل
في احكام الاشربة

مطل
في الباذق والاطلا

كافى الزاهدى والتبذ شراب يتخذ من التمر او الزبيب او العسل او البراو غيره
 بأن يلقى في الماء ويترك حتى يستخرج منه مشق من التبذ وهو الالتقا كما اشير اليه
 في الطلبة وغيره فقهستاني (و) تبذ (الزبيب اذا طبخ كل واحد منهما ادى طبخ)
 قال في الهداية اذا ذهب اقل من ثلثيه فهو الطبوخ ادى طبعه اه (حلال وان)
 غلى و (استند) وقذف بالزيد فقهستاني قال العيني ولم يذكر القذف اكفاء بما سبق
 (اذا شرب منه ما يظلم على مظهره انه لا يسكر) وكان شربه للفقوى ونحوه (من
 غير لهو ولا طرب) قال القهستاني فالفرق بينه وبين النقيع بالطبخ وعدمه كافى
 النظم قال في الهداية وهذا عند ابى حنيفة وابى يوسف وقال محمد حرام ومثله في
 الشنايع ثم قال والطبخ قولهما واعده الائمة المحبوبي والتسنى والموصلى وصدر
 الشريعة تصحيح لكن يأتى قريبان الفتوى على قول محمد فضله قيد بعدم اللهو
 والطرب لانه مع ذلك لا يحل بالاتفاق كافى الهداية (ولا باس بالملططين) اى ماء
 الزبيب والتمر او الرطب او اليسر المحضين الطبوخين ادى طبعه كافى المراج
 والنهايه وغيرهما والفقهاء من بحارة الثننى عدم اشراط الطبخ ثم هذا الم يكن احد
 الغلطيين ماء الضب والا فلا بد من ذهاب الثلثين كافى الكافى (وتبذ العسل)
 ويسمى بالبيع قال في المغرب البيع بكسر الباء وسكون الفاء شراب مسكر يتخذ من
 العسل باليمن (و) تبذ (العين و) تبذ (الحظفة) ويسمى بالزبد بكسر الميم كافى
 المغرب (و) تبذ (الشعير) ويسمى بالحقة بكسر الحاء كافى القهستاني (و) تبذ
 (الذرة) بالفتح المحضه ويعمى بالسكره بضم السين والكافى وسكون الراء كما
 في المغرب (حلال) شربه للفقوى واستمرء الطعام (وان لم يطبخ) وان اخذ
 وقذف بالزيد وهذا عند ابى حنيفة وابى يوسف وعند محمد حرام قال في التصحيح
 واعتمد قولهما البرهانى والتسنى وصدر الشريعة وفى القهستاني وحاصله ان
 شرب هبذ الحبوب والحلاوات بشرطه حلال عند الشيعين خلافاً للمكر من منه
 ولا يقع طلاقه وحرام عند محمد فيحدو يقع كافى الكافى وهلبه الفتوى كافى الكفايه
 وغيره اه وحله في التوبير والمشتق والمواهب والسهله والمراج وشرح الجمع
 وشرح درر البحار والمبني حيث قالوا الفتوى في زنا ثانياً بقول محمد نظمة الضادون
 التوازل لان التبت ولو اتخذ شيئاً من الشعير او الذره او الفلاح او العسل فاشتد وهو
 مطبوخ او غير مطبوخ فانه يجوز شربه مادون السكر عند ابى حنيفة وابى يوسف

وعند محمد لا يجوز شربه وبه نأخذاه (وعصير الصب اذا طبخ) بالثار او الشمس
 (حتى ذهب منه ثلثاه وبقي ثلثه حلال) شربه حيث وجد شرطه (وان) غلى و
 (اشند) وقذف بالزبد كما سبق وهذا عند ابي حنيفة وابي يوسف ايضا خلافا
 لمحمد والخلاف فيه كالحلاف في سائعه وقد علمت ان فتوى المتأخرين على قول
 محمد لقناد الزمان وفي الصحيح ولو طبخ حتى ذهب ثلثه ثم زيد عليه واصيد بال
 النار ان اصيد قبل ان يغلي لا بأس به لانه تم الطبخ قبل ثبوت الحرمة وان اصيد
 بعدما غلى بالصحيح لا يحل شربه (ولا بأس بالاعتقاد) اي انخاف التبيد (في الدابة)
 بضم القاء وتشديد العين والمداقرع الواحدة دباء مصباح (والحنتم) الخذف الاخضر
 او كل خذف وعن ابي حنيفة هي جرار تحمل فيها الخمر الى المدينة الواحدة
 ختمه ضرب (والزفت) الزواطة المطلى بالزفت وهو القار وهذا مما يحدث التعريق
 الشراب سريرا ضرب (والنصر) خشبة تنقر وينذ فيه مصباح وطورد من
 النهي عن ذلك ممنوع بقوله صلى الله عليه وسلم في حديث فيه طول بعد ذكر
 هذه الاعيان شرعوا في كل ظرف خان الطرف لا يحل شأ ولا يمر معه ولا شرعوا
 السكر وقال بعدما اخبر عن النهي عنه فكان ناسخا له هداية (واذا تخللت

الخمر خللت) لزوال الوصف المفسد (سواء صدرت خلا بنفسها او بشئ طرح فيها)
 كالطبخ والحل والماء الحار لان التخليل ينزل الوصف المفسد واذا زال الوصف
 المفسد ألوجب الحرمة خللت كما اذا تخللت بنفسها واذا تخللت طهر الاناء ايضا
 لان جميع ما فيه من اجزاء الخمر يتخلل الا ما كان معه خالسا عن الخل فقبل
 بطهر تبعا وقبل يغسل بالخل ليطهر لانه يتخلل من سائعه وكذا لو صب منه
 الخمر فلاء خلا طهر من سائعه كما في الاختيار (ولا يكره تخليلها) لانه
 اصلاح والاصلاح مباح ولا يجوز اكل التبع والحنشنة والافيون وذلك كله
 حرام لانه يفسد العقل ويصد عن ذكر الله وعن الصلاة لكن تحريم ذلك دون
 تحريم الخمر كان اكل شأ من ذلك لاحد عليه وان سكر منه بل بعز بما دون
 اكله كما في الجوهرية كلب للصيد والذبايح متاسبة الصيد لا شربة لن
 كلا منهما يوزن الفضلة واللهو ومناسبة الصيد للذبايح عليه اولان الصيد
 والذبايح الاطعمه ومناسبتها لا شربة غير خفية والصيد لغة مصدر صاده انا
 اخذ فهو صائد وذلك مصيد ويسمى المصيد صيدا فيجمع صيودا وهو كل

مطبوخ
 وحكم الصيد والذبايح

ورطلب بكسر الميم معقول الطائر
السبع كالنظر للاشياء لان
الطائر يطلب بمجمل الجارية
يقطعه ويمزقه والطلب بالكس
ايضا منجل للاشياء لم يره مصلح

طلب
في تعليم الطلب
والباري

قوله سائر الجوارح جمع جارحة وهي
الطيور والسباع سميت بذلك
لانها تكتسب بيدها يقال جرح
راجحة عمل بيده والكتسب مبالغ

منع متوحش طبعاً لا يمكن اخذه الا بحيلة مقرب وزيد عليه احكام شرعاً كما يأتي
بيانها (يجوز الاضطهاد بالكلب المعلم والفهد والبقري وسائر الجوارح المصلحة)
وهي كل ذئب يلعب من السباع اودى يطلب من الطير وعن ابي حنيفة انه استثنى
من ذلك الاسد والذئب لانهما لا يعملان لغيرهما الاسد لعلوهمته والذئب لخساسته
والحق بعضهم بهما الخسة لخساستهما والخنزير مستثنى لانه نجس العين ولا يجوز
الانتفاع به هداية (وتعليم الكلب) ونحوه من السباع (ان يترك الاكل) مما
يصيده (ثلاث حررات) فديلاً لاكل لانه لو شرب الدم لا يضر لانه من غايه
علمه (وتعليم البازي) ونحوه من الطير (بان يرجع اذا دعوه) لان آية التعليم
ترك ما هو مالوفه عادة والبازي متوحش متفر فكنت الاجابة آية تعليمه اما الكلب
فهو الوف يعطى الانتهاب فكان لية تعليمه ترك مالوفه وهو الاكل (فاذا ارسل)
مريد الصيد (كلبه المعلم او بازيه او صقره) العلم (وذكر اسم الله عليه عند
ارساله) ولو حكما بان نسيها فالشرط عدم تركها عمداً (فاخذ) الرسل (الصيد
وجرحه) في اى موضع كان (فان) الصيد من جرحه (حل اكله) قيد
بالجرح لانه اذا لم يجرحه ومات لم يؤكل في ظاهر الرواية كما يأتي قريباً وان
اكل منه الكلب) ونحوه من السباع بعد ثبوت تعلمه (لم يؤكل) هذا الصيد لانه
علامة الجهل وكذا ما يصيده بعده حتى يصير معلماً وأما ما صاده قبله فما اكل
منها لا تظهر فيه الحرمة لعدم الجلية ومالم يؤكل يحرم عنده خلافاً لهما وتعممه في
الهداية (وان اكل منه البازي اكل) لان البرك ليس شرطاً في علمه (وان ادرك
الرسل) او الراعي كما يأتي (الصيد حياً وجب عليه ان يذكيه) لانه قدر على الذكاة
الاختلاوية فلا تجزئ الاضطرارية لعدم الضرورة (فان ترك الذكاة حتى مات)
وكان فيه حياة فوق حياة المذبوح بان يعيش مدة كاليوم او نصفه كما في المدايع
(لم يؤكل) لانه مقدور على ذبحه ولم يذبح فصار كالبيته اطلق الادراك فيمثل ما اذا
لم يتمكن من ذبحه لفقد الماء وضيق الوقت كما هو ظاهر الرواية قال في الهداية انما
وقع الصيد في يده ولم يتمكن من ذبحه وفيه من الحياة فوق ما يكون في المذبوح
لم يؤكل في ظاهر الرواية وعن ابي حنيفة وابي يوسف انه يحل اهـ ومثله في النبايع
وزاد وروى عن اصحابنا الثلاثة انه يؤكل استحساناً ما قبل هذا اصح اهـ وقيدنا
بما فوق حياة المذبوح لانه اذا ادرك به حياة مثل حياة المذبوح لا يلزم تذكيته

لانه ميت حكما ولهذا لو وقع في الماء في هذه الحالة لا يحرم كما اذا وقع وهو ميت
 وقيل هذا قولهما اما عند ابي حنيفة لا يوكل ايضا لانه وقع في يده حيا فلا يحل
 الا بذكاة الاختيار كما في الهداية والاختيار (وان خنقه الكلب) او صدمه
 بصدره او جبهته فقتله (ولم يجرحه لم يوكل) في ظاهر الرواية لان الجرح شرط
 قال الاسيماي وروى الحسن عن ابي حنيفة انه يوكل وهو رواية عن ابي
 يوسف والصحيح ظاهر المذهب اه وفي النهاية والمهراج وغيرهما والغتوى على
 ظاهر الرواية اه قال في الهداية وهذا يد لك على انه لا يحل بالكسر وعن ابي
 حنيفة اذا كسر عضو اقله لابس باكله لانه جراحة باطنة فهي كالجراحة الظاهرة
 وبه الاول ان المتبر جرح ينهض ميبا لانهاض الدم ولا يحصل ذلك بالكسر
 فان شبه المتخنيق اه (وان شارك) اي شارك الكلب المعلم المرسل من قوكل ذبحته
 المحبوب بالتسمية (كلب غير معلوم او كلب مجوسي او كلب لم يذكر اسم الله عليه)
 عمدا (لم يوكل) لانه اجتمع البيع والحرم فنظف جهة الحرم احتياطيا كما في الاختيار
 (واذا رمى الرجل سهما الى صيده يسمى عند الرمي اكل ما اصاب) النهم (اذا
 جرحه السهم فلت) لانه اذا رمى بالرمي لكون السهم آلة له فشرط النجاسة عنده
 وجب البدن محل لهذا النوع من الزكاة ولا بد من الجرح ليتحقق معنى الزكاة
 على ما بيناه هداية (وان ادركه حيا ذكاه وان تركه ذكاه لم يوكل) كما تقدم
 انفا (واذا وقع السهم بالصيد محامل) اي ذهب بالجرح قال في المغرب المتعامل
 بالشيء ان يتكلفه على مشقة واعباء يقال تحاملت في الشيء وضمة ضربه ضربا
 يقدر على التعامل معه اي على الشيء مع التكلف ومنه ربما يتعامل بالصيد
 ويطلب اي يتكلف الطيران اه (حتى قاب) الصيد (عنه و) لكن (لم يزل) الرمي
 (في طلبه حتى اصابه ميتا) وليس به الاثر سهمه (اكل) لانه غير مفرط وقد
 ذكاه الذكاة الضرورية فيقال الموت اليها (وان) كان (فقد عن طلبه ثم اصابه
 ميتا لم يوكل) لاحتمال موته بسبب اخر والموتوم في هذا الباب كالحقن الا انه
 سقط اعتباره ما دام في طلبه ضرورة انه لا يمرى الاصطياد عنه ولا ضرورة
 فيما اذا قصد من طلبه قيدها بانه ليس به الا اثر سهمه لانه لو وجدته جراحة
 اخرى حرم لاحتمال موته منها والجواب في ارسال الكلب في هذا كالجواب في
 الرمي في جميع ما ذكرنا كما في الهداية (واذا رمى صيدا فوقع في الماء لم يوكل)

لاحتمال موته بالفرق (وكذا ان وقع على سطح او جبل ثم تردى منه الى الارض)
 لاحتمال موته من التردى (وان وقع) الصيد (على الارض ابتداء اكل) لانه
 لا يمكن الاحتراز عنه وفي اعتباره محرما سد باب الاصطياط بخلاف ما تقدم لانه
 يمكن الاحتراز عنه ففسار الاصل ان سبب الحرمة والحل اذا اجتمعا وامكن
 التحرر عما هو سبب الحرمة ترجيح جهة الحرمة احتياطا وان كان مما لا يمكن التحرر
 عنه جرى وجوده مجرى عدمه لان التكليف بحسب الوسع هداية (وما اصاب
 المراض بعرضه لم يוכל) لانه لا يخرج والجرح لابد منه لتحقيق معنى الزكاة
 على ما قدمناه (وان) اصاب بجمده و (جرح اكل) لتحقيق معنى الزكاة فبدنا
 بالجرح بالحد لانه لو جرح بعرضه فأتى لم يוכל لقلته بنقله والمراض هو سهم
 لا يمشى له كما في الغرب وفي الجوهر المراض عصا محددة الرأس وقيل هو
 المهم انصوت من الطرفين (ولا يוכל ما اصابته البندقة) بضم الباء والذال
 طينة مدورة يرمى بها مغرب (انما مات منها) لانها تدق وتكسر ولا تخرج
 ففسار المراض اذا لم يخرج وكذلك اذا رماه بجمر قال في الهداية وكذلك
 لانه جرحه اذا كان ثميلا ولو به حده لاحتمال انه قتله بظهوره وان كان خفيفا وبه
 يجده يحل لتيقن الموت بالجرح ثم قال والاصل في هذه المسائل ان الموت ان كان
 مضطرا الى الجرح يفتن كان الصيد حلالا واذا كان مضطرا الى القتل يفتن كان
 حراما وان وقع للشك كان حراما احتياطا والحديد وغيره سواء اه مع بعض
 فتيين (واذا رعى الى صيد فقطع عضو منه اكل) ذلك الصيد لوجود الجرح
 (ولم يוכל المصروع) المصروع لقوله صلى الله عليه وسلم ما بين من الحي فهو
 ميت والعضو بهذه الصفة لان البان منه حتى حقيقة لقيام الحياة وكذا حكما
 لانه يجرهم سلاطته بعد هذه الجراحة جوهر (وان قطعت لثلاثا) كان
 (الاكثر مما يلي العجز) او قد نصفين او قطع نصف رأسه او اكثر (اكل)
 لكل لان في هذه الصور لا يمكن فيه حياة فوق حياة الذبوح فلم يتناول الحديث
 المذكور بخلاف ما اذا كان الاكثر مما يلي الرأس لا مكان الحياة فوق حياة
 الذبوح فيحل ما مع الرأس ويحرم العجز لانه بيان من الحي كما مر (ولا يוכל
 صيد الجوسى والترند والونى) لانهم ليسوا من اهل الذكاة كما يأتي وذكاة
 الاصطياط او كذا ذكاة الاختيار (ومن رعى صيدا فاصابه ولم يقنه) اى لم يؤمنه

(ولم يخرج من حيز الامتناع) عن الاخذ (فرماه آخر فقتله) او ائمنه واخرجه
عن حيز الامتناع (فهو الثاني) لانه لا يأخذ وقد قال عليه الصلوة والسلام
الصيد لمن اخذه هداية (ويؤكد) اي ذلك الصيد لانه ما لم يخرج عن حيز
الامتناع فذكاته ضرورية وقد حصلت قال في الهداية وهذا اذا كانت الرمية
الاولى بحال ينجم منه الصيد لانه حيثذ يكون الموت مضافا الى الرمي الثاني اه
(وان كان) الرامي (الاول ائمنه) بحيث اخرج من حيز الامتناع (فرماه الثاني
فقتله لم يؤكد) لاحتمال الموت فالثاني وهذا ليس بذكاة للقدرة على ذكاة الاختيار
بخلاف الوجه الاول هداية (و) الرامي (الثاني ضامن لعينه للاول) لانه بالرمي
اتلف صيدا مملوكا للغير لان الاول ملكه بالرمي المستثنى (غير ما قصته جراحته)
لانه اتلفه وهو جريح وقيمة التلغف تعتبر يوم الاتلاف (ويجوز اصطيداد
ما يؤكل) لحمه (من الحيوان) لانه سبب للانتفاع بلحمه وبقية اجزائه (و) كذا
(ما لا يؤكل) لانه سبب للانتفاع بجلده او شعره او قرنه او لاستدفاع شره
(وذبيحة المسلم والكاتب) اذا كان بفعل التسمية والذبح وبضبطه وان كان
صبيا او مجنونا او امرأة كافي الهداية (حلال) لوجود شرطه وهو كون الذابح
صاحب ملة التوحيد اما اعتقادا كالسلم او دعوى كالكاتب هداية (ولا تؤكل
ذبيحة المجموعي) لقوله صلى الله عليه وسلم سنوا بهم سنة اهل الكتاب غير ناكحي
نسائهم ولا اكلي ذبايحهم ولانه لا يدعى التوحيد فانعدمت الملة اعتقادا ودعوى
هداية (والمرتد) لانه لا ملة له (والوثني) لانه لا يعتقد الملة (والحرم) باحد التسكين
قال في الهداية يعني من الصيد وكذا لا يؤكل ما ذبح في الحرم من الصيد
والاطلاق في الحرم ينظم الحل والحرم والذبح في الحرم يستوى فيه الحلال
والحرم وهذا لان الذكاة فعل مشروع وهذا الصنيع محرم فلم تكن ذكاة اه
(وان ترك الذابح التسمية عمدا) مسلما كان او كاثليا (فذيحه ميتة لا تؤكل) لقوله
نعمان ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه الآية (وان تركها ناسيا اكل) لان
في تحريره حرجا عظيما لان الانسان قل ما يخلو عن النسيان فكان في اعتباره حرج
والحرج مدفوع ولان الناسي غير مخاطب بما نسيه بالحديث فلم يترك فرضا عليه
عند الذبح بخلاف العامد كافي الاختيار وقال في الهداية ثم التسمية في ذكاة
الاختيار تشترط عند الذبح وهي على الذبوح وفي الصيد عند الارسال والرمي

طلب
المراد بالتسمية
الذكر الخالص

وهي على الآلة لان المقدور له في الاول الذبح وفي الثاني الرمي ولما رسال دون
الاصابة فتشترط عند فعل يقدر عليه حتى اذا اضعج شاة وسمى فذبح فبرهسا
بتلك التسمية لا يجوز ولورمي الصبد وسمى واصاب غيره حل وكذا في الارسال
ولو اضعج شاة وسمى ثم رمى بالشفرة وذبح باخرى اكل ولو سمي على سهم ثم رمى
بغيره صيدا لا يוכל اه وفيها ايضا والشرط في التسمية هو الذكر الخالص
المجرد فلو قال عند الذبح اللهم اغفر لي لا يحل لانه دعاء وسؤال ولو قال الحمد
لله او سبحان الله يزيد التسمية حل ولو عطس عند الذبح فقال الحمد لله لا يحل
في اصح الروايتين لانه يريد الحمد لله على نعمة العطاس دون التسمية وما تأولته
الاسن عند الذبح وهو بسم الله والله اكبر منقول عن ابن عباس اه (والذبح)
الاختباري (في الخلق) وهو في الاصل الخلقوم كما في القلموس (والله) بالفتح
والتشديد بوزن حبه المنحصر اي من المقدة الى مبدأ الصدر وكلام التخصة
والكافي وغيرهما يدل على ان الخلق يستعمل في الضيق بملاقة الجزئية فالخلق
مبدأ الخلق اي اصل الضيق كما في القهستاني فكلام المص يحتمل للروايتين الاتيتين
هن الجامع والمبسوط قال في الهداية وفي الجامع الصغير لا بأس بالذبح في الخلق
كله وسقطه واعلاه واسفله اه وعبارة المبسوط الذبح ما بين اللبة والطحين
كالحديث اه قال في النهاية وبينهما اختلاف من حيث الظاهر لان رواية المبسوط
تقتضي الحل فيما اذا وقع الذبح قبل العقدة لانه بين اللبة والطحين ورواية الجامع
تقتضي عدمه لانه اذا وقع قبلها لم يكن الخلق محل الذبح فكانت رواية الجامع
مقيدة لا تطلق رواية المبسوط وقد صرح في الذخيرة بان الذبح اذا وقع اعلى
من الخلقوم لا يحل لان الذبح هو الخلقوم لكن رواية الامام الرستقي يخالف
هذه حيث قال هذا قول العوام وليس بمعتبر فحمل سواء بقيت المقدة مما يلي
الرأس او الصدر لان المنبر عندنا قطع اكثر الاوداج وقد وجد وكان شني
يفي بهذه الرواية ويقول الرستقي امام معتد في القول والعمل اه وايد الاختصاص
هذه الرواية في غاية البيان وشنع على من خالفها غاية التشنيع وقال لا ترى
قول محمد في الجامع او اعلاه فاذا ذبح في الاعلى لا بد ان تبقى العقدة تحت ولم
يلتفت الى العقدة في كلام الله تعالى ولا كلام رسوله صلى الله عليه وسلم بل
الدكا بين اللبة والطحين بالحديث وقد حصلت لا سيما على قول الامام من

الاكتفاء بثلاثة من الاربع ايا كانت ويجوز ترك الحلقوم اصلا فبالاول اذا قطع
من اعلاه وبقيت العقدة اسفل اهـ ومثله في النسخ عن التنازية وبه جزم صاحب
الدرر والمتقى والصنى وغيرهم لكن جزم في النقابة والمواهب والاصلاح بانه لا بد
ان تكون العقدة مما تلى الرأس واليه مال الزبلي قال شيخنا والتحرير للقام
لن يقل ان كان بالذبح فوق العقدة قطع ثلاثة من العروق فالحق ما قاله
شرح الهداية تبعا للرسنفي والافالحق خلافه اذ لم يوجد شرط الحل باتفاق
اهل المذهب ويظهر ذلك بالشاهدة أو سؤال اهل الخبرة فاغتم هذا المقال
ودع عنك الجدال اهـ (والعروق التي تقطع في الذكاة اربعة الحلقوم) بفتح الحاء
اصله الحلق زيد الولو واليم كما في المقاييس مجرى النفس لا غير فهستاق
(والرئي) وزان كريم رأس المدة والكروش الارق بالحلقوم يجري فيه الطعام
والشراب ومنه يدخل في المدة وهو مهموز وجهه مرقو بضمتين مثل يريد ويره
وحكى الأزهري الهمز والابدال والادغام مصباح (والودجان) تنسية ودج
بفتحة عين عرقان عظيمان في جانبي قدام الضق بينهما الحلقوم والرئي فهستاق
(فان قطعها) اي العروق الاربعة (حل الاكل) اتفاقا (وان قطع اكثرها)
يعني ثلاثة منها اي ثلاثة كانت (فكذلك) اي حل الاكل (عنداني حنيفة
وقالا لا بد من قطع الحلقوم والرئي واحد الودجين) قال في الجواهر والمشهور
في كتبهم ان هذا قول ابى يوسف وحده اهـ وكذا قال الزهدي وصاحب
الهداية ثم قال وعن محمد انه يضرب اكثر كل فرد وهو رواية عن الامام لان كل
فرد منها اصل بنفسه لانفصاله عن غيره ولو ردد الامر بغيره فيضرب اكثر كل
واحد منها اهـ قال في زاد الفقهاء والصحيح قول ابى حنيفة واعتمده الامام
المجوبى والنسفي وغيرهما تصحيح (ويجوز الذبح بالليطة) بكسر اللام وسكون
الياء هي قشر القصب الارق كافي حاشية المجوى (والروة) بفتح اليم كافي النسخ
عن اخي زاده قال في الجوهرة والروة واحدة الروة وهي جارة بيض براق يقدح
منها النار اهـ (وبكل شئ) له حدة تدفع بحيث اذا ذبح به افرى الوداج و (اتهر)
اي اسال (الدم) لان ذلك حقيقة الذبح (الا السن القام) اي غير المزروع
(والظفر القام) فانه لا يحل وان افرى الوداج وانهر الدماء لاجاع للنص ولانه يقتل
بالقل لانه يعتمد عليه قيد بالقام لان المزروع اذا عمل عمل السكين حل عندنا وان

كره فهستانى (و يستحب ان يحد الذابح شفرته) بالفتح السكين العظيم وان يكون قبل الاضجاع وكره بعده (ومن بلغ بالسكين الخنجر) بثلاث النون هو خيط ابيض في جوف الفخار يقال ذبحه قضمه اى جاوز منتهى الذبح الى الخنجر كما في الصحاح (او قطع الرأس) قبل ان تسكن (كره له ذلك) لما فيه من زيادة تعذيب الحيوان بلا فائدة وهو منتهى عنه (و توكل ذبحته) لان كراهة الفعل لا توجب التحريم (وان ذبح المشقة من قفاها فان شئت حتى قطع العروق) الا ان لم تقطعها (جاز) وحلت لتحقيق الموت بما هو ذكاة (و) لكن (يكراه) ذلك لما فيه من زيادة التعذيب من غير حاجة كالمز (وان ماتت) الشاة (قبل قطع العروق لم توكل) لوجود الموت بما ليس بذكاة (وما استانس من الصيد) كوصار مقدورا عليه (فذاكاته الذبح) لان ذكاة الاضطرار انما يصار اليها عند العجز عن ذكاة الاضطرار ولا عجز اذا استانس وصار مقدورا عليه (وما توحش من النعم) كوصار ممنعا لا يقدر عليه (فذاكاته) ذكاة الضرورة (الضر والجرح) لتحقيق العجز (والمستحب في الابل النحر) في اللبة وهو موضع القلادة من الصدول لمواخفة السنة المتوارثة ولا اجتماع العروق فيها في النحر (فان ذبحها) من الاعلى (جازو) لكن (يكراه) لمخالفة السنة (والمستحب في البقر والغنم الذبح) من اعلى الضيق لانه المتوارث ولا اجتماع العروق فيهما في الذبح (فان نحرهما) من اسفل الضيق (جاز) ايضا (و) لكن (يكراه) لمخالفة السنة (ومن نحر ناقه او ذبح بقرة او شاة فوجد في بطنها جنينا ميتا لم يوكل) سواء كان (اشعر او لم يشعر) يعنى تم خلقه او لم يتم لانه لا يشعر الا بعد علم الخلق قال في الهداية وهذا عند ابي حنيفة وهو قول زهر والحسن بن زياد وقال ابو يوسف ومحمد اذا تم خلقه اكل اه قال في الصحيح واختر قول ابي حنيفة الامام البرهاني والنسفي وغيرهما اه (ولا يجوز اكل كل ذى ناب) يصيده به (من السباع) بيان لذى ناب والسباع جمع سبع وهو كل حيوان مختلف مشبه جارح قاتل عاتى عادة هداية (و) لا اكل (ذى مخلب) بكسر الميم يصيده به والمخلب ظفر كل سبع من الماشى والطارئ كفى القاموس (من الطير) بيان لذى مخلب (ولا باس بغراب الزرع) وهو المعروف بالزاغ لانه يأكل الحب وليس من سباع الطير وكذا الذى يخلط بين اكل الحب والحيث كالصق وهو المعروف بالقاق على الاصح كما في الضاية وغيرها وفي الهداية لا باس باكل الصق لانه يخلط فاشبه

الدجاجة وعن أبي يوسف انه يكره لان غالب اكله الجيف (ولا يוכל) الغراب
 (الابقع الذي ياكل الجيف) جمع جيفة جثة الميت اذا راح كما في الصحاح قال
 القهستاني يبي لا ياكل الا الجيفة وجثة الميت وفيه اشعار بان له لو اكل من الثلاثة
 الجيفة والجثة والحب جيبا حل ولم يكره وقال يكره والاول اصح اه وفي النهاية
 والغراب ثلاثة انواع نوح يلتقط الحب ولا ياكل الجيف وليس بمكروه ونوع
 لا ياكل الا الجيف وهو الذي سماه المصنف الابقع وانه مكروه ونوع يخلط
 ياكل الحب مرة والجيف اخرى ولم يذكره في الكتاب وهو غير مكروه عنده مكروه
 عند أبي يوسف اه (ويكره) اي لا يحل (اكل الضبع) لانه نابا (والضب)
 دابة تشبه الجرذون لورود النهي عنه ولانه من الحشرات (والحشرات) وهي
 صغار دواب الارض (كلها) اي المائي والبري كالضفدع والسحفات والسرطان
 والقار والوزع والحيات لانها من الخبائث ولهذا لا يجب على المحرم بقتلها شي
 (ولا يجوز اكل لحم الجر) بضمين (الاهلية) لورود النهي عنها (والبغال) لانها
 متولدة من الجر فكانت مثلها قيد بالاهلية لان الوحشية حلال وان صارت
 اهلية وان ترا احدهما على الاخر فالحكم للام كما في النظم قهستاني (ويكره
 اكل لحم الفرس عند أبي حنيفة) قال الامام الاسيماي الصحيح انه كراهة تنزيه
 وفي الهداية وشرح الرازي ثم قيل الكراهة عنده كراهة تحريم وقيل كراهة
 تنزيه والاول اصح وقال لا لباس باكله ورجموا دليل الامام واختاره المحبوبي
 والسنفي والموصلي وبصدر الشريعة تصحيح (ولا لباس باكل الارنب) لانه ليس من
 السباع ولا من آكلة الجيف فاشبه الظبي (واذا ذبح مالم يוכל لحمه طهر)
 بفتح الهاء وضمها (لحمه وجلده) لان الذكاة تؤثر في ازالة الرطوبات والدماء
 السائلة وهي النجاسة دون الجلد واللحم فاذا زالت طهرت كما في الدباغ هداية
 قال في الصحيح وهذا من خواص صاحب الهداية ايضا وقال كثير من المشايخ يطهر
 جلده لا لحمه وهو الاصح كما في الكافي والتمية والنهاية وغيرهما (الا الاذى
 واخذت يرفان الزكاة لا تعمل فيهما) الاذى لكرامته وحرمة والتخدير لنجاسة
 عينه واهائه كما في الدباغ (ولا يוכל من حيوان الماء الا السمك) لقوله تعالى
 ويحرم عليهم الخبائث وما سوى السمك خبيث (ويكره اكل الطافي منه) على
 وجه الماء الذي مات خف انفه وهو ما بطنه من فوق فلو ظهره من فوق

فليس بطافي فيوكل كما يوكل مافي بطني الطافي ومامات بحر الماء وبرده وبربطه فيه او القاء شي فوته بأفة در عن الوهبانية (ولباس باكل) السمك (الجريث) بكسر الجيم وتشديد الراء ويقال له الجري ضرب من السمك مدور والمار ماهي) ضرب من السمك في صورة الحية قال في الدرر وخصهما بالذكور اشارة الى ضعف ما نقل في المغرب عن محمد ان جميع السمك حلال غير الجريث والمار ماهي (ويجوز اكل الجراد ولا ذكاة له) لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم احلت لنا ميتتان وسئل الامام على رضي الله تعالى عنه عن الجراد ياخذ به الرجل وفيه الميت فقال كله وهذا عد من فصاحته هداية **كتاب الاضحية** من ذكر الخاص بعد العام وفيها لغات ضم الهمة في الاكثر وهي في تقدير افعوله وكسرهما اتباعا لكسرة الحاء والجمع اضاحي والثالث ضحية والجمع ضحايا مثل عطيه وعطايا والرابعة اضحاة بفتح الهمة والجمع اضحى مثل اراطه وارطى ومنه **عيد الاضحي** كذا في المصباح (الاضحية) لغة اسم لما يذبح وقت الضحى ثم كثر حتى صار اسما لما يذبح في اي وقت كان من ايام الاضحي من تسمية الشيء باسم وقته وشرعا ذبح حيوان مخصوص في وقت مخصوص بنية القرية وهي (واجبة) قال في التصحيح وهذا قول ابي حنيفة ومحمد والحسن وزفر واحد الروايين عن ابي يوسف وعنه انها سنة وذكر الطحاوي انه على قول ابي حنيفة واجبة وعلى قول ابي يوسف ومحمد سنة مؤكدة وهكذا ذكر بعض الشايخ الاختلاف وعلى قول ابي حنيفة اعتمد المحبون كالمحبوب والسني وغيرها اه (على كل حر مسلم مقيم) بمصر او قرية او بادية كما في الجوهرة (موسر) يسار الفطرة (في يوم الاضحي) اي يوم من ايامها الثلاثة الاتية لانها مختصة بها (عن نفسه و) عن كل واحد من (ولده) بضم الواو جمع ولد (الصفار) اعتبارا بالفطرة (يذبح عن كل واحد منهم شاة او يذبح بدنة) من الابل (او بقرة عن سبعة) وكذا ما دونها بالاولى فلو عن اكثر لم تجز عن احد منهم قال في التصحيح وهذه رواية الحسن عن ابي حنيفة قال في شرح الزاهدي ويروي عنه انه لا يجب عن ولده وهو ظاهر الرواية وشله في الهداية وقال الاستبجابي وهو الاظهر وان كان للصغير مال اختلف الشايخ على قول ابي حنيفة والاصح انه لا يجب وهكذا ذكر شمس الايمة الهرخسي وجملة الصدر الشهيد ظاهر

بفتح الهمزة
والضمة

الاضحية واجبة

الرواية وقال الصدوري وتبعه صاحب الهداية والأصح أنه يضحى من ماله
 وبأكل منه ما أمكنه ويتناع بما بقي ما ينتفع بعينه اهـ (وليس على الفقير والمسافر
 اضحية) واجبة دفعا للخرج أما الفقير فظاهر وأما المسافر فلأن أدائها يختص
 بأسباب تنشق على المسافر وتفتت بمضى الوقت (ووقت الاضحية) لأهل الأمصار
 والقرى (يدخل بطلوع الفجر من يوم النحر إلا أنه لا يجوز لأهل الأمصار
 الذبح) في اليوم الأول (حتى يصلي الإمام صلاة العيد) أو يخرج وقتها بالزوال
 لأنه يشترط في حقهم تقديم صلاة العيد على الاضحية أو خروج وقتها فإذا لم
 يوجد أحدهما لا يجوز الاضحية لفقد الشرط (فأما أهل السواد) أي القرى
 (فيذبحون بعد الفجر) لوجود ذلك وعدم اشتراط الصلاة لأنه لأصلاة عليهم
 وما عبر به بعضهم من أن أول وقتها بعد صلاة العيد أن ذبح في مصر وبعد
 طلوع الفجر أن ذبح في غيره قال القهستاني فيه نساخ إذ التضحية عبادة لا
 يختلف وقتها بالمصر وغيره بل شرطها قول وقتها في حق المصري والقروى
 طلوع الفجر إلا أنه شرط لأهل المصر تقديم الصلاة عليها فعدم الجواز تفقد
 الشرط لعدم الوقت كما في المبسوط وأليه أشير في الهداية وغيره اهـ ثم الغبر
 في ذلك مكان الاضحية حتى لو كانت في السواد والمضحي في المصر يجوز كما
 افشق النحر وفي العكس لا يجوز إلا بعد الصلاة هداية قيدنا باليوم الأول لأنه
 في غير اليوم الأول لا يشترط تقديم الصلاة وإن صليت فيه قال في البدائع وإن
 أخر الإمام صلاة العيد فلا ذبح حتى يتنصف النهار فإن اشتغل الإمام فلم يصل
 أو ترك عمدًا حتى زالت الشمس فقد حل الذبح بغير صلاة في الأيام كلها لأنه لما
 زالت الشمس فقد فات وقت الصلاة وإنما يخرج الإمام في اليوم الثاني والثالث
 على وجه القضاء والترتيب شرط في الأداء لا في القضاء كذا ذكره القدوري اهـ

وذكر نحسوه في الزيلعي عن المحيط (وهي جائزة في ثلاثة أيام) وهي (يوم
 النحر ويومان بعده) لما روى عن عمر وعلي وابن عباس رضي الله عنهم أنهم قالوا
 أيام النحر ثلاثة أفضلها أولها وقد قالوه مما علمنا أن الرأي لا يهتدى إلى القادر
 وفي الأخبار تعارض فآخذنا بالتيقن وهو الأقل وأفضلها أولها كما قالوا ولأن
 فيه مسارعة إلى أداء القرية وهو الأصل لا لمعارض ويجوز الذبح في بلالها
 إلا أنه يكره لاحتمال الغلط في ظلمة الليل وإيام النحر ثلاثة وإيام التشريق

مطلوب
 فروع الاضحية

مطلوب
 يكره الذبح ليلا

ثلاثة والكل يمضي بأربعة أولها نحر لا غير وآخرها تشريق لا غير
والتوسطان نحر وتشريق هداية (ولا يصحى بالعمياء) الذاهبة المبين
(والعوراء) الذاهبة احدهما (والعرجاء) العاطلة إحدى القوائم اذا كانت
بينه العرج وهي (التي لا تمشي إلى النسيك) بفتح السين وكسرهما الموضع
الذي تذبح فيه النسائم (ولا الجفاه) أي المهزولة التي لا تخ في عظامها
(ولا يجرى مقطوعة الأذن ولا) مقطوعة (الذنب ولا التي ذهب كراذنها)
او ذنبها (فإن بقي الأكثر من الأذن والذنب جاز) لأن لا كتر حكم الكل بقامو ذهبا
ولأن الصب السير لا يمكن التحرز عنه فجعل صفوا (ويجوز أن يصحى بالجماء)
وهي التي لا قرن لها لأن القرن لا ينطق به مقصود وكذا مكسورة القرن لما قلنا
هداية (والخصي) لأن لحمه أطيب (والجرباء) السمينة لأن الجرب يكون في جلدها
ولا نقصان في لحمها بخلاف المهزولة لأن الجرب يكون في لحمها (والثولاء) وهي
المجنونة وقيل هذا اذا كانت تظلف لانه لا يخل بالمقصود اما اذا كانت لا تظلف
لا تجزئ به هداية ثم قال وهذا الذي ذكرناه اذا كانت هذه العيوب قائمة وقت الشراء
ولو اشتراها سليمة ثم تعيت بسبب مانع ان كان غنيا غيرها وان كان فقيرا تجزئ به
وتمامه فيها (والاضحية) انما تكون (من الأبل والبقر والغنم فقط) لانها عرفت شرعا
ولم تغفل التضحية بغيرها من النبي صلى الله عليه وسلم ولا من الصحابة رضي الله
عنهم هداية (يجزئ من ذلك كله الشيء) وهو ان خمس من الأبل وحولين من البقر
والجاموس وحول من الضأن والمز (فصاعدا الا الضأن فان الجزع) وهو
ابن ستة أشهر (منه يجزئ) قالوا وهذا اذا كانت عظيمة بحيث لو خلط بالثنايا
يشبهه على الناظر من بصد هداية (وبأكل) المضحي (من لحم الاضحية ويطعم
الاغنياء والفقراء ويدخر) لقوله صلى الله عليه وسلم كنت نهيتكم عن اكل لحوم
الاضاحي فكلوا وادخروا ولا يعطى اجر الجزار منها للنهي عنه كافي الهداية
(ويستحب) له (ان لا ينقص الصدقة من الثلث) لأن الجهات ثلاثة الأكل
والادخار لما روينا والأطعام لقوله تعالى واطعموا القانع والمتر فانقسم عليها
اثلاثا هداية (ويصدق بجلدها) لانه جزء منها (أو يعمل منه آلة) كنظم
وجراب وغربال ونحوها (ستعمل في البيت) قال في الهداية ولا بأس بان يشتري
بهما ينفع بعينه في البيت مع بقائه استحسانا لأن للبدل حكم البدل اهـ (والأفضل

قوله واطعموا الخ فالقانع السائل
والمتر الذي يطيف ولا يزال
مصاع

ان يذبح اضحيته يده ان كان يحسن الذبح) لانه عبادة وفضلها بنفسه افضل وان
كان لا يحسن الذبح استعان بغيره وشهدا بنفسه لقوله صلى الله عليه وسلم
لفاطمة رضي الله عنها قومي فاشهدي اضحيتك فانه يضرك باول قطرة من
دمها كل ذنب كما في الهداية (ويكره ان يذبحها الكافي) لانه عمل هو قرينة
وهو ليس من اهلها ولو امره فذبح جاز لانه من اهل الذكاة والقرينة اقيمت
بانابته ونيتة بخلاف ما اذا امر المجوسى لانه ليس من اهل الذكاة فكان افسادا
هداية (واذا غلط رجلان فذبح كل واحد منهما اضحية الاخر اجزا عنهما)
استحسانا لانها نعتت للذبح فصار المالك مستعينا بكل من كان اهلا للذبح اذا
له دلالة فياخذ كل واحد منهما مسلوخه من صاحبه (ولا ضمان عليهما) لان
كل واحد منهما وكيل عن صاحبه فيما فعل دلالة فان كانا قد اكلا ثم علما
فليحل كل واحد منهما صاحبه ويجزئهما لانه لو اطعمه في الابتداء يجوز وان
كان غنيا فكذا لانه ان يحله في الانتها وان تشاح فلكل واحد منهما ان يعين
صاحبه قيمة لحم ثم يتصدق بملك القيمة لانها بدل عن اللحم فصار كما لو باع
اضحيته وهذا لان التضحية لما وقعت من صاحبه كان اللحم له ومن اتلف اضحية
غيره كان الحكم ما ذكرناه هداية كتاب الايمان والايمان جع بين وهو لغة
القوة وشرعا عبارة عن عقد قوى به عزم الخالف على الفعل او الترك وهي (على
ثلاثة اضرب) الاول (يمين غموس) بالكسر صفة ليمين من الغمس وهو الادخال
في الماء سميت به لانها تدخل صاحبها في الاثم ثم في التاروقى بعض النسخ الغموس
بالتعريف على الاضافة اليه فيكون من اضافة الجنس الى نوعية لكن قال في التعريب
ان الاضافة خطأ لفة وسما (و) الثاني (يمين منعقدة) سميت به لعقد الخالف
على البر بالقصد والنية (و) الثالث (يمين لقو) سميت به لانها ساقطة لامواخذة
فيها الا في ثلاث طلاق وعتاق ونذر كما في الاشياء (فاليمين الغموس) وتسمى الفاجرة
(هي الحلف على امر ماض يتعمد الكذب فيه) مثل ان يحلف على شيء قد فعله ما فعله
او بالعكس مع علمه بذلك وقد يقع على الحال مثل ان يحلف ما لهذا على دين وهو
كاذب فالتقييد بالماض اتفاقا واكثرى (فهذه اليمين بانتم بها صاحبها لقوله صلى
الله عليه وسلم من حلف كاذبا ادخله الله النار) ولا كفارة فيها الا الاستغفار مع
التوبة لانها ليست يمين حقيقة لان اليمين عقد مشروع وهذه كبيرة فلا يكون

في احكام الايمان

مشروعة وتسميتها بما يجاز لوجود صورة اليقين كما ينهى صلى الله عليه وسلم عن
 بيع الحرم سماه بما يجاز كما في الاختيار وغيره وفي المحيط ان الغموس يائم صاحب به
 ولا يرفعه الا التوبة النصوح والاستغفار لانه اعظم من ان ترفعها الكفارة انتهى
 (واليمين النعقدة هي الحلف على الامر المستقبل ان يفعله او لا يفعله فاذا خفت في ذلك
 زمنه الكفارة لقوله تعالى ولكن هو اخذكم بما عقدتم الايمان (واليمن الغنوان بحلف
 على امر ماض) مثل ان يحلف على شيء انه فعله او لم يفعله (وهو يظن انه كما قال)
 (و) كان الامر (بمخلافه) وقد يقع على الحال مثل ان يحلف انه يدوا غناه وعمره
 فالتارق يقع وبين الغموس نعت الكذب قال في الاختيار وحكي عن محمد بن ابي
 حنيفة ان الغنوم يلجى بين الناس من قولهم لا والله وبلى والله (فهذه اليمين ترجوا
 ان لا يواخذ الله بها صاحبها) وتطلى عدم المواخنة بالرجاء وقد قال تعالى
 لا يواخذكم الله باللغو في ايمانكم للاختلاف في تفسير ما وتواضعا (والقاصد في
 اليقين واللكرة) عليه (والناسي) اي المخطي كما اذا اراد ان يقول اسقني فقال
 والله لا اشرب (سوا) في الحكم لقوله صلى الله عليه وسلم ثلاث جد من جد
 وهن جد الطلاق والنكاح واليمين هداية (ومن فعل المحلوف عليه قاصدا
 او مكرها) حل فعله (او ناسيا) خلفه (سوا) في الحكم ايضا لان الفعل الحقيقي
 لا يعدم الاكراه والنسيان وكذا الاغما والجنون فيجب الكفارة بالحنث كيف
 ما كان لوجود الشرط حقيقة وان لم يتحقق الذنب لان الحكم يدار على دليله
 وهو الحنث لا على حقيقة الذنب كما في الهداية (واليمن) انما يكون (بالله تعالى)
 اي بهذا الاسم المعروف باسم الذات (او بلسم) آخر (من اسمائه) تعالى سواء
 تعرف الحلف به اولا على المذهب وذلك (كل جن والرحيم) والعليم والحليم
 (او بصيغة من صفات ذاته) تعالى وهي التي لا يوصف بغيرها اذا تعرف
 الحلف بها وذلك (كمزة الله وجلاله وكبرياه) وملكوته وجبروته وعظمته وقدرته
 لان الحلف بها متعارف ومعنى اليقين وهو القوة حاصل لانه يستند تعظيم الله
 تعالى وصفاته فصلى ذكره حاملا وما لنا هداية (الاقول) وعلم الله فانه لا يكون
 يمينا (وان كان من صفات ذاته تعالى لانه غير متعارف ولانه يذكروا بولده العلوم
 يقال اغفر علك فينا اي معلومك هداية اي معلوم الله تعالى غيره فلا يكون يمينا
 قالوا الا ان يريد به الصفة فانه يكون يميناً والاحتمال جوهره (يكون حلف

مثله
الايحان صينية
المرفق

بصفة من صفات الفقل) وهي التي يوصف بها وبضدها اذا لم يتعارف الخلف بها (كغضب الله وبخطه ورضاه ورحته) (لم يكن حالها) لان الخلف بها غير متعارف ولان هذه الصفات قد يراى بها اثرها والحاصل ان الخلف بالصفة سوية كانت صفة ذات او صفة فعل ان تعورف الخلف بها فيبين والا فلا لان الايمان مبنية على العرف (ومن حلف بغير الله تعالى) (لم يكن حالها) لقوله صلى الله عليه وسلم من كان منكم حالفا فليحلف بالله او ليذر ذلك (كاتبى والقران والكعبة) قال في الهداية لانه غير متعارف فان معناه ان يقول واتى والقران لما لو قال اتى بربى منه يكون يمينا لان التبرى منها كفره قال الكمان ولا يخفى ان الخلف بالقران الا ان متعارف فيكون يمينا واما الخلف بكلام الله تعالى فهو دور مع المرفق اه (والخلف) انما يكون (بمحروف القسم وحروف القسم) ثلاثة وهي (الواو كقوله والله والباء كقوله بالله والتاء كقوله تالله) لان كل ذلك مضمود في الايمان وذكر في القران (وقد تضمن هذه الحروف فيكون حالفا) وذلك (كقوله الله لا افعل كذا) لان حذف حرف الجر من عادة العرب ايجازا ثم قيل ينصب لانفتاح حرف المنخفض وقيل ينخفض فتكون الكسرة دالة على على المحذوف درر (وقال ابو حنيفة اذا قال) مر يد الخلف (وحق الله فليس بحالف) وهو قول محمّد وادعى الروايتين عن ابي يوسف وصحة رواية اخرى انه يكون يمينا لان الحق من صفات الله وهو حقيقة قصار كانه قال والله الحق والخلف به متعارف ولهما انه يراى به طاعة الله اذ الطاعات حقوقه فيكون حلفا بغير الله هذا ية قال الاسمينى والصحيح قول ابي حنيفة وعليه معنى الائمة كما هو الرسم الصحيح (واذا قال اقسم او اقسم بالله او اخلعت او اخلعت بالله) او اعزم او اعزم بالله (او اشهد او اشهد بالله فهو حالف) لان هذه الالفاظ مستعملة في الخلف وهذه الصيغة للحال حقيقة وتستعمل للاستقبال بقرينة فعل حالفا في الحال هدية (وكذلك قوله وعهد الله وميثاقه) لان العهد يمين قال تعالى واوفوا بميثاق الله والميثاق عبارة عن العهد (وكذا قوله) (على نذرنا) على (نذر الله) لقوله صلى الله عليه وسلم من نذر نذرا ولم يسم فعله تكفارة يمين هدية (او ان فعلت كذا فانا يهودى او نصرانى او كافر) لانه لما جعل الشرط علما على الكفر فقد اعتضده واجب الامتناع وقد امكن القول بوجوبه لصبره

بمحطه بينما كما نقول في تحريم الحلال ولو قال ذلك لشيء قد فعله فهو الغموس ولا يكفر اعتبارا بالمستقبل وقيل يكفر لانه تجبزه معنى فصار كما اذا قال هو يهودي والصحيح انه لا يكفر فيهما ان كان يعلم انه يمين وان كان عنده انه يكفر بالخلف يكفر فيهما لانه رضى بالكفر حيث اقدم على الفعل هدايه وفي شرح السرخسي والقنوي على انه ان اعتقد الكفر به بكفروا فلا وصححه قاضي خان (وان قال)

ان فعلت كذا ففعل غضب الله او سخطه او انازان او شارب خمر او اكل ربا فليس بمخالف (لانه غير متعارف فلو تعورف هل يكون يمينا ظاهرا كلامهم نعم وظاهر كلام الكمال لاوتامه في النهر) وكفارة اليمين حتى رقة يجزى فيها ما يجزى في) كفارة (الظهار) اي رقة مطلقه سواء كانت كافرة او مسلمة صغير او كبيره كما مر (وان شاء كسا عشرة مساكين كل واحد ثوبا) يصلح للاوساط ويتفع به فوق ثلاثة اشهر (فازاد) عليه (وادناه) اي ادنى ما يكتفي في الكفارة (ما يجزى فيه الصلاة) قال في الهداية وشرح الزاهدي المذكور في الكتاب مروي عن محمد وعن ابي حنيفة وابي يوسف ان ادناه ما يسترامة بدنه حتى لايجوز السر او يل وهو الصحيح لان لابسه يسمى عريانا في العرف لكن ما لا يجزى به عن الكسوة يجزى به عن الاطعام باعتبار القيمة اه (وان شاء اطعم عشرة مساكين) كل مسكين نصف صاع من بر او دقيقه او صاعا من شعير او تمر او اكلتين مشبعين (كالاطعام) المار (في كفارة الظهار) والاصل فيه قوله تعالى فكفارته اطعام عشرة مساكين الاية وكلة او التخفيف كان الواجب احد الاشياء الثلاثة هداية (فان لم يقدر على احد الاشياء الثلاثة) المذكورة (صام ثلاثة ايام متتابعات) لقوله تعالى فمن لم يجد فصيام ثلاثة ايام وقرا ابن مسعود رضى الله عنه متابعات وهي كالنجبر المشهور كما في الهداية ويشترط استمرار النجبر الى الفراغ من الصوم فلو صام المصري يومين ثم ابصر لايجوز ويستأنف بالمال كما في الخاتبة (وان قدم الكفارة على الحنف لم يجز) ذلك لعدم وجوبها بعد لانها انما تجب بالحنث ثم لا يسترد من المسكين لو قوعه صدقة (ومن حلف على معصية) وذلك (مثل) حلفه على (ان لا يصلي او لا يكلم اياه او يقتل فلانا) اليوم مثلا (فينبى) بل يجب عليه (ان يحنث) نفسه (او يكفر عن يمينه) لقوله صلى الله عليه وسلم من حلف على يمين ورأى غيرها خيرا منها فليأت بالذى هو خير ثم لا يكفر بيمينه

في بيان كفارة اليمين

ولان في ذلك تفويت البر الى جابر وهو الكفارة ولا جابر للمصبة في ضده وأما
 قبدنا باليوم لان وجوب الحث لا يأتى الا في اليمين الموقته أما المطلقة فحش
 في آخر حياته فيسمى بالكفارة بموت الخالف ويكفر عن يمينه بهلاك المحلوف
 عليه غايه (واذا حلف الكافر ثم حث في حال الكفر او بعد اسلامه فلا حث
 عليه) لانه ليس باهل لليمين لانها تنقد لتعظيم الله تعالى ومع الكفر لا يكون
 معظما ولا هو اهل للكفارة لانها عبادة هداية (ومن حرم على نفسه شيئا مما
 يملكه) وذلك كان يقول هذا الطعام على حرام او حرام على اكله (لم يصر
 محرما لصنعه وعليه ان استباحه كفارة يمين) لان اللفظ يبنى عن اثبات الحرمة
 وقد امكن اعماله بذوات حرمة لغيره باثبات موجب اليمين فيصار اليه هداية وكذا
 لو كان حراما او ملك غيره كقولها لحم او مال فلان على حرام ما لم يرد الاخبار
 خاينه (فان قال كل حلال) او حلال الله او حلال المسلمين (على حرام فهو
 على الطعام والشراب الا ان ينوى غير ذلك) قال في الهداية وشرح الزاهدي
 وهذا كله جواب ظاهر الرواية ومشايعنا قالوا يقع به الطلاق من غير نية لفظية
 الا استعمال وعلمه الفتوى اه وفي البناء ولوله اربع نسوة يقع على كل واحدة
 منهن طلاق فان لم يكن له امرأة كانت يميناً وعليه كفارة يمين اه (ومن نذر نذرا
 مطلقا) اي غير مطلق بشرط وهو عبادة مقصودة وكان من جنسه واجب
 (فعله الوفا به) اي بما نذره لقوله صلى الله عليه وسلم من نذر وسمى فعله الوفاء
 بما سمي هداية (وان علق نذره بشرط فوجد الشرط) المطلق عليه (فعله الوفاء
 بنفس النذر) الذي سماه لاطلاق الحديث ولان المطلق بالشرط كالنجس عنده
 (وروى ان ابا حنيفة رجع عن ذلك وقال اذا قال) الناذر (ان فعلت كذا فعلى
 حجة او صوم سنة او صدقة ما املكه) او نحو ذلك (اجزاء من ذلك كفارة يمين
 وهو قول محمد) ويخرج عن الصلوة بالوفاء بما سمي ايضا قال في الهداية
 وهذا اذا كان شرطا لا يريد كونه لان فيه معنى اليمين وهو النسيح وهو بظاهره
 نذر فتصير ويميل الى اي الجهتين شاء بخلاف ما اذا كان شرطا لا يريد كونه كقوله
 ان غني الله مريض لا نعدم معنى اليمين فيه وهذا التفصيل هو الصحيح اه وفي
 شرح الزاهدي وهذا التفصيل اصح (ومن حلف لا يدخل بيتا فدخل الكعبة
 او المسجد او البيعة او الكنيسة لم يحنث) لان البيت ما اعدا للبيتوتة وهذه البقاع

بذلك
 في بيان المنذور

ما بينت لها وكذا الدهليز والظلة التي على الباب اذا لم يصلح للبيتونة بحجر ومن
 حلف لا يتكلم فقرأ في الصلاة لم يحث (اتفاقا وان قرأ في غير الصلاة حثت
 وعلى هذا التسريح والتهليل والتكبير لانه في الصلاة ليس بكلام عرف ولا شرها
 وقيل في عرف لا يحث مطلقا لانه لا يسمى متكلم بل قارئا مسجدا كما في الهداية
 ورجح هذا القول في القمع للعرف وعليه الدرر والمتقى وقوا في الشر بلاية قانلا
 ولا عليك من اكرية التصحيح له مع مخالفة العرف (ومن حلف لا يلبس ثوبا مينا وهو
 لا يسه فترعه في الحال) من غير تراخ (لم يحث) لوجود البير بحسب الموسع لان ما ليس
 في وسعه مستثنى عرفا اذ اليمين تعقد للبر لا للثبث. (وكذلك لو حلف لا يركب هذه
 الدابة وهو راكبها فتر) في الحال او لا يسكن هذا الدار وهو ساكنها فخذ
 في النقلة من ساعته (وان لبث) على حاله (ساعة حث) لان هذه الافعال لها ادوام
 يحدث اثامها ولذا يضرب لها الغدة فيقال ركب الدابة يوم وليلة ليس الثوب يوما
 وسكنت الدار شهرا ولو نوى الابتداء بالخالص يصدق به لانه محتمل ككلامه
 كما في الهداية ولو خرج من الدار وبقي متاعه واهله فيها حث لانه بعد ساكنها
 بقاء اهله ومتاعه واعتبر بمقدار ما يقوم به السكنى وهو ارفق وعليه القنوي
 كما في الدر عن العيني (ومن حلف لا يدخل هذه الدار وهو فيها لم يحث بالعقود)
 بل (حتى يخرج ثم يدخل) لان الدخول لادوام له لانه انفصال عن الخارج الى
 الداخل (ومن حلف لا يدخل دارا) بالتركيب (فدخل دارا خرايا لم يحث) في
 يمينه لانه لما لم يمينها كان المعتبر في يمينه دارا معتادا دخولها لان الايمان مبنية
 على العادة والعرف ولذا لو حلف لا يلبث قبضا فلا تدى به لم يحث لان القصد
 اللبس المعتاد (ومن حلف لا يدخل هذه الدار) بالترديد (فدخل بمدا
 انه دمت وصارت صحراء حث) لانه لما عينها تطلق ذلك بقاء اسمها والاسم
 فيها باق ولذا يقال دار غامرة (ولو حلف لا يدخل هذا البيت فدخله بمدا
 انه دمت) وصار صحراء لم يحث لزوال اسم البيت عنه فله لا يبات فيه قهرا
 يصيرورته صحراء لانه لم يسطر التيقف وبقي الحيطان يحث لانه يبات فيه كما في
 الهداية (ومن حلف لا يكلم زوجة فلان) المينة (فطلقها فلان) باثنا (ثم كلمها)
 الحليف (حيث لان الحر يقصد بالهجر ان يفك انتب الاضافة للتعريف المحض
 بخلاف غير المينة حيث لا يحث لعقد اليمين على فعل واقف في محل مضلف الى

فلان ولم يوجد قيداً بالبائن لان الرجعي لا يرفع الزوجية (وان حلف لا بكم
 عبد فلان او لا يدخل دار فلان فباع) فلان (عبد وداره ثم كلم) الخالف (العبد
 ودخل الدار لم يحنث) لان العبد والدار لا يقصدان بالهجران لذواتهما بل بالنسبة
 الى حلاكهما واليمين يفقد على مقصود الخالف اذا احكمه اللفظ فصار كأنه قال
 ما قاما للفلان (وان حلف لا بكم صاحب هذا الطبلسان فباعه ثم كلمه حنث) لان
 هذه الاضافة لا تختمل الا التعريف لان الانسان لا يعادى لمعنى في الطبلسان
 فصار كما اذا اشار اليه (وكذلك ان حلف لا بكم هذا الشاب فكلمه بعد ما صار
 شيخاً او) حلف (لا يأكل هذا الحمل) بمهمات ولد الضان في السنة الاولى
 فصار الحمل كبشاً فكله حنث) لان المنع كان لغيرهما الا لاتصافهما بهذا الوصف لانه
 ليس بداع لليمين (وان حلف لا يأكل من هذه الفضة فهو على عمرها) لانه اضاف
 اليمين الى ما لا يוכל فينصرف الى ما يخرج منه لانه سبب له فيصلح مجازاً عنه
 لكن الشرط ان لا يتغير بصفة جديدة حتى لا يحنث بالنبيذ والحل والديس
 الطبوخ هدايه (وان حلف لا يأكل من هذا البسر) بضم الموحدة وسكون
 المهملة ثم الفصل قبل ان يصير رطباً (فصار رطباً) او من هذا الرطب فصار ثمراً
 (فاكله لم يحنث) لان هذه الاوصاف داعية الى اليمين فيقتيد اليمين بها (و) كذا
 (ان حلف لا يأكل بصراً) بالتكثير (فاكل رطباً لم يحنث) لانه ليس ببسر (ومن
 حلف لا يأكل رطباً) او بسراً او لا يأكل رطباً ولا بسراً (فاكل بسراً مذنباً) او
 رطباً مذنباً (حنث عند ابي حنيفة) لان البسر المذنب ما يكون في ذنبه قليل
 رطب والربط المذنب على صكسه فيكون آكله آكل البسر والرطب وكل واحد
 مقصود في الاكل قال جلال الاسلام وهو قول محمد وقال ابو يوسف لا يحنث
 والصحيح قولهما واعلمه الايمة المحبوبي والنسقي وغيرهما بالصحيح (ومن حلف
 لا يأكل لحم فاكل السمك لم يحنث) لان اطلاق اسم اللحم لا يتناول في العرف
 والمادة ولا يرد تسميته لحم في القرآن لان الايمان مثبتة على العرف والمادة لا على
 المفاظ القرآن ولذا لم يحنث لا يخرّب بيتاً فخرّب بيت الضكوت لا يحنث وان
 تسمى في القرآن بيتاً كما في الجوهره قال الاسيحيان والقياس ان يحنث وهو رواية
 عن ابي يوسف والصحيح ظاهر الرواية وهو المذهب عند الايمة المحبوبي والنسقي
 وغيرهما بالصحيح (ولو حلف لا يشرب من) شئ يمكن فيه الكرع نحو (دجلة)

قوله على يميني واليمين حلال بغير فسكون
 معناه

فشرب منها بانه لم يحث (لعدم وجود حقيقة المحلوف عليه فلا يحث حتى
 يكرع منها كرها) وذلك (في قول أبي حنيفة) لان الحقيقة مستعملة ولهذا
 يحث بالكرع اجماعا نعمت المصير الى الجواز وان كان متصارفا قال العلامة بهاء
 الدين في شرحه وقال أبو يوسف ومحمد يحث والصحيح قول أبي حنيفة ومثي
 عليه الامة نصح قيدنا بما يمكن فيه الكرع لان ما لا يمكن فيه ذلك كالبر
 يحث مطلقا بل لو تكلف الكرع لا يحث في الاصح لهجر الحقيقة ونعم الجواز
 (ومن حلف لا يشرب من ماء دجلة فشرب منها بانه حث) لان يمينه انقصد
 على الماء المنسوب اليه وبعد الاعتراف بنسبها اليه (ومن حلف لا يأكل من
 هذه الخطة فأكل من خيرها لم يحث) عند أبي حنيفة لان له حقيقة مستعملة
 فانها تطلق وتضيق وتوكل فضما والحقيقة راجعة على الجواز المتعارف على ما هو
 الاصل عنده قال العلامة بهاء الدين في شرحه وقال أبو يوسف ومحمد يحث
 والصحيح قول أبي حنيفة ومثي عليه الامة المحبوبي والنسبي وغيرهما ولو
 فضحها حث عندهما في الصحيح قاله قاضي خان نصح (ولو حلف لا يأكل
 من هذا الدقيق فأكل من خبزه) ونحوه مما يقتضيه كعصيده وحلوى (حث لان
 عينه غير ما كول لعدم جريان العادة باستعماله كذلك فيصرف الى ما يقتضيه
 منه (ولو استغنى كما هو لم يحث) قال قاضي خان وصاحب الهداية وازاهدي
 هو الصحيح لتعين الجواز مر ادا نصح (ومن حلف لا يكلم فلانا فكلمه وهو
 بحيث يسمع) كلامه (الا انه نام حث) لانه قد كلفه ووصل الى سميته لكنه لم
 يسمع منهم لتوهم فصار كما اذا ناداه من بعيد وهو بحيث يسمع لكنه لم يسمع لثغافه
 وفي بعض روايات البسوط شرط ان يوقظه وعليه مشايخنا لانه اذا لم ينتبه
 كان كما اذا ناداه من بعيد وهو بحيث لا يسمع صوته هداية ومثله في المجتبى
 (وان حلف لا يكلمه الا باذنه فأذن له) المحلوف عليه بكلامه (و) لكن
 (لم يعلم) الخالف (بالاذن حتى كله حث) لان الاذن مشتق من الاذان الذي
 هو الاعلام او من الوقوع في الاذن وكل ذلك لا يتحقق الا بالسمع وقال أبو
 يوسف لا يحث لان الاذن هو الاطلاق وانه يتم بالاذن كالرضا قلنا الرضا من
 اعمال القلب ولا كذلك الاذن على ما مر هداية (واذا استهلف الوالي رجلا
 ليحمله بكل داعر) اي مفسد (دخل البلد فهذا) الحلف مقصود (على حال

ولا يته خاصة) لان مقصود الوالى دفع شر البداع بزجره وهذا انما يكون حال
ولا يته فاذا مات او عزل زالت اليمين ولم تعد بعوده كفى الجوهره (ومن حلف
لا يركب دابة فلان فركب دابة عبده) المأذون له سواء كان مديونا او لا (لم
يبحث) عند ابي حنيفة الا انه اذا كان عليه دين مستغرق لا يبحث وان نوى
لانه لا ملك للمولى فيه عنده وان كان الدين غير مستغرق او لم يكن دين عليه
لا يبحث ما لم ينوه لان الملك فيه للمولى لكنه يضاف الى العبد عرفا وشرا
وقال ابو يوسف فى الوجوه كلها يبحث اذا نواه لاختلال الاضافة وقال محمد
يبحث وان لم ينو لاعتبار حقيقة الملك اذ الدين لا يمنع وقوعه للسيد عندهما
كافى الهداية قال فى التصحيح وعلى قول ابي حنيفة مثنى الائمة الصحيحون اه (ومن
حلف لا يدخل هذه الدار فوقف على سطحها اود خل دهلزها حث) لان
السطح من الدار الا يرى ان العتفك لا يفسد اعتكافه بالخروج الى سطح المسجد
وقيل فى عرفنا لا يبحث هدايه ووفق الكمال بحمل الحث على سطح له سائر
وعدمه على مقابله وفى البحر والظاهر عدم الحث فى الكل لانه لا يسمى داخلا
عرفا (وان وقف فى طاق الباب) وكان (بحيث اذا اغلق الباب كان خارجا)
عنه (لم يبحث) لان الباب لا حراز الدار وما فيها فلم يكن الخارج من الدار
(ومن حلف لا ياكل الشواء فهو) اى حلفه (على اللحم) المشوى فقط (دون)
غيره مما يشوى مثل (البازنجان والجزر) ونحوه لانه المراد عند الاطلاق الا ان
ينوى مطلق ما يشوى لمكان الحقيقة (ومن حلف لا ياكل الطبخ فهو على ما
يطبخ من اللحم) استحسانا اعتبارا للعرف وهذا لان التميم متعذر فيصرف الى
خاص هو متعارف وهو اللحم المطبوخ بالماء الا اذا نوى غير ذلك لان فيه
تشديدا على نفسه كفى الهداية (ومن حلف لا ياكل الروس فيمينه مقصورة
على ما يكبس) اى يدخل (فى الثاثير ويباع فى) ذلك (المصر) اى مصر
الحالف لانه لا يمكن حله على العموم اذ الانسان لا يقصد بيمينه روس الجراد
والعصافير ونحو ذلك فكان المراد منه المتعارف قال فى الهداية وفى الجامع
الصغير لو حلف لا ياكل رأسا فهو على روس البقر والقم عند ابي حنيفة وقال
ابو يوسف ومحمد على القم خاصة وهذا اختلاف عصر وزمان كان العرف فى
زمانه فيهما وفى زمانهما فى القم خاصة وفى زماننا بقى على حسب العادة كما هو

المذكور في المختصره (ومن حلف لا ياكل الخبز قيمته) مقصورة (على ما يصاد
 اهل) ذلك (البلد) اى بلد الحالف (اكله خبزاً) الامر من ان العرف هو
 المعتبر (فان اكل خبز القطائف او خبز الارز بالعراق لم يحث) لان القطائف
 لا يسمى خبزاً مطلقاً الا اذا نواه لانه يحتمله وخبز الارز غير معتاد عند اهل
 العراق حتى لو كان في بلدة طعامهم ذلك يحث (ومن حلف لا يبيع او لا يشتري
 او لا يواجر فوكل) الحالف غيره (بذلك) الفعل (لم يحث) لان حقوق هذه
 العقود ترجع الى العاقد فلم يوجد ما هو الشرط وهو العقد من الامر وانما
 الثابت له حكم العقد الا ان ينوى ذلك لان فيه تشديداً على نفسه او يكون
 الحالف ذا سلطان لا يقول العقد بنفسه لانه يمنع نفسه عما يضاده حتى لو كان
 الوكيل هو الحالف يحث كما في الهداية (ومن حلف لا يتزوج او لا يطلق
 او لا يفتق فوكل) غيره (بذلك) الفعل (حث) لان الوكيل في هذه العقود
 سفير ومعبول ولهذا لا يضيغه الى نفسه بل الى الامر وحقوق العقد ترجع الى الامر
 لا اليه هداية (ومن حلف لا يجلس على الارض يجلس على بساط او حصير لم
 يحث) لانه لا يسمى جالسا على الارض بخلاف ما اذا حال بينه وبينها لباسه
 لانه تبع له فلم يعتبر حائلاً (ومن حلف لا يجلس على سرير) معين (يجلس على
 سرير) اى على السرير المحلوف عليه وكان (فوقه بساط) او حصير (حث) لانه بعد
 عرفاً جالسا عليه (وان جعل فوقه سريراً آخر يجلس عليه لم يحث) لانه لم يجلس
 على السرير المحلوف عليه وانما جلس على غيره اذ الجلوس حينئذ ينسب
 الى الثاني ولذا قيدنا بالعين اذ لو كان يمينه على غير معين يحث لوجود الجلوس
 على سرير (وان حلف لا ينام على فراش) معين كما تقدم (فنام عليه وفوقه
 فراش) اى سر (حث) لانه تبع للفراش فيعد نائماً عليه (وان جعل فوقه فراشاً آخر
 لم يحث) لان مثل الشيء لا يكون تبعاً له فقطعت النسبة عن الاول (ومن حلف
 بيمين وقال ان شاء الله او الا ان يشاء الله (متصلاً بيمينه) سواء كان مقدماً او مؤخراً
 (فلا حث عليه) ولا بد من الاتصال لانه بعد الفراغ رجوع ولا رجوع في اليمين
 (وان حلف لياتيته) غدا مثلاً (ان استطاع فهذا) الحلف (على استطاعة
 الصحة) وهى سلامة الالات والاسباب مع عدم المانع لانه المتعارف والايمان مبنية
 على العرف (دون القدرة) الحقيقة المقارنة للفعل لانه غير متعارف قال في الهداية

وله قرام بكر الثاني مثل كتاب
 ستر الوقتى رواه كان فيه
 نفسى ام لا وثيقه بمعظم
 بن كنه ٥١ ص ٢

في الاستثناء

وهذا لان حقيقة الاستطاعة فيما يقارن الفعل ويطلق الاسم على سلامة الالات
وصحة الاسباب في المتعارف فتعد الاطلاق ينصرف اليه ويصح نية الاول ديانة
لانه حقيقة كلامه ثم قيل يصح قضاء لما بيننا وقيل لا يصح لانه خلاف الظاهر اه
قال في الفتح وهو الاوجه (وان حلف لا يكلم فلانا حيننا اوزمانا) منكرا (او الحين
او الزمان) معرفا (فهو على ستة اشهر) من حين حلفه لانه الوسط فينصرف عند
الاطلاق اليه وان نوى غيره من احد معانيه فهو على ما نواه لانه حقيقة كلامه
(وكذلك الدهر عند ابي يوسف ومحمد) قال الاسيحي في شرحه وقال ابو حنيفة
لا ادري ما الدهر فان كانت له نية فهو على ما نوى ومن اصحابنا من قال الدهر
بالالف واللام هو الابد عندهم وانما الخلاف في المنكر ومثله في الهداية وشرح
الزاهدي بزيادة وهو الصحيح ثم قال الاسيحي والصحيح قول ابي حنيفة لانه لم
ينقل عن اهل اللغة فيه تقدير مطوم فلم يجز اثباته بل يرجع الى نية الحالف اه واختاره
الائمة المجوبى والنسفي وصدر الشريعة تصحيم (ولو حلف لا يكلمه اياما فهو على
ثلاثة ايام) لانه اسم جمع ذكر منكرا فتناول اقل الجمع وهو الثلاث (ولو حلف
لا يكلمه الايام فهو على عشرة ايام) لانه جمع ذكر معرفا فينصرف الى اقصى
ما يذكر بلفظ الجمع وذلك عشرة هداية (وقال ابو يوسف ومحمد الايام الاسبوع)
لان اللام للمهود وهو الاسبوع لانه يدور عليها (ولو حلف لا يكلمه الشهور فهو
على عشرة اشهر عند ابي حنيفة وقالوا على اثني عشر شهرا) لما ذكرنا ان الجمع
المعرف عنده ينصرف الى اقصى ما يذكر بلفظ الجمع وهو العشرة وعندهما ينصرف
الى المهود وهو اشهر العام الاثني عشر لانه يدور عليها قال جال الاسلام الصحيح
قول ابي حنيفة واعتمده الائمة المذكورون قبله تصحيم (ولو حلف لا يفعل كذا
تركة ابدأ) لان يمينه وقعت على النفي والنفي لا يتخصص بزمان دون زمان فحمل على
التأييد (وان حلف ليفعل كذا ففعله مرة واحدة بر في يمينه) لان المقصود ايجاد
الفعل وقد اوجده ولا يحنث الا بوقوع اليأس منه وذلك بموته او بفوت محل الفعل
(ومن حلف لا يخرج امرأته الا باذنه) او بامرءه او بعلمه (فاذن لها) او امرءا (مرة
فخرجت) ورجعت (ثم خرجت مرة اخرى بغير اذنه) او امرءه او علمه (حنث) في
حلفه (ولا بد) لعدم الحنث (من اذن) او امرءه او علمه (في كل خروج) لان المستثنى
خروج مخصوص بالاذن وما وراءه داخل في الحظر العام ولو نوى الاذن مرة

في لفظ الحين

في اطلاق الدهر

يصدق ديانة لا قضاء لانه محتمل كلامه لكنه خلاف الظاهر هدايه ولو قال كلا
خرجت فقد اذنتك سقط اذنه كما في الجوهرة (وان قال الا ان) او حتى (اذن لك)
او امرك (فاذن لها) او امرها (مرة واحدة ثم خرجت بعدها بغير اذنه) او امره
(لم يحث) في حلفه لان ذلك للتوقيف فاذا اذن مرة فقد انتهى الوقت وانتهى
الحلف بانتهائه (واذا حلف لا يتفدى فالفداء الاكل) الذي يقصده الشيع
عادة ويعتبر عادة كل بلد في حقهم حتى لو شيع بشرب اللبن يحث البدوي
لا الحضري زيلعي (من طلوع الفجر الى الظهر) وفي البحر عن الخلاصة طلوع
الشمس قال وينبغي اعتداده للعرف زاد في النهر واهل مصر يسمونه فطورا الى
ارتفاع الضحى الاكبر فيدخل وقت الفدا فيعمل بعرفهم قلت وكذا اهل
دمشق الشام در (والعشاء من صلاة الظهر الى نصف الليل) وفي البحر عن
الاسيحابي وفي عرفنا وقت العشاء بعد صلاة العصر قلت وهو عرف مصر
والشام در (والسحور من نصف الليل الى طلوع الفجر) لانه مأخوذ من السحر
وينطلق صلى ما يقرب منه وهو نصف الليل (وان حلف ليقضين دينه الى قريب

فهو ما دون الشهر) لان ما دونه بعد قريبا عرفا (وان قال الى بعيد فهو اكثر
من الشهر) وكذا الشهر لان الشهر وما زاد عليه يمد بعيدا ولهذا يقال عند بعد
الهدم ما لقيتك منذ شهر كما في الهداية (ومن حلف لا يسكن هذه الدار) او البيت
او المحلة (فخرج منها بنفسه وترك فيها اهله ومناعه حث) لانه بعد ساكنا
يبقاء اهله ومناعه فيها عرفا فان السوق عامة نهاره في السوق ويقول اسكن
سكة كذا ثم قال ابو حنيفة لا بد من نقل كل المتاع حتى لو بقي وتد حث لان
السكنى ثبت بالكل فتبقى ما بقي شيء منه وقال ابو يوسف يعتبر نقل الاكثر لان نقل
الكل قد يتعذر وقال محمد يعتبر نقل ما تقوم به السكنى لان ما وراء ذلك ليس من
السكنى قال هذا حسن وارفق بالناس كذا في الهداية وفي الدر عن العيني وعليه
الفتوى (ومن حلف ليصمدن السماء او ليقبلن هذا الحجر ذهابا انقضت يمينه)
لا مكان البر حقيقة باقدار الله تعالى فينقذ يمينه (وحث عقيبها) للجزع عادة
بخلاف ما اذا حلف لشرب من ماء هذا الكوز ولا ماء فيه حيث لا يحث لان شرب
ماؤه ولا ماء فيه لا يتصور والاصل في ذلك ان امكان البر في المستقبل شرط
انقضاء اليمين اذ لا بد من تصور الاصل لتنفذ في حق الخلف وهو الكفارة

لا يسكن الدار
لا يقيم اخراجه
مناعه

(ومن حلف ليقضين فلانا دينه اليوم) مثلا (فقضاء) اياه (ثم وجد فلان
بعضه) او كله (زيوفا) وهي ما يقبله التجار ويرده بيت المال (او يهرجه)
وهي ما يرد كل منهما (او مستحقة) للغير (لم يحنث الحالف) لوجود الشرط
لان الزيوف والنهرجة من الدراهم غير انها معيبة والميب لا يعدم الجنس ولذا
لو تجاوز بها صار مستوفيا وقبض المستحقة صحيح فلا يرتفع برده البر المتحقق كما
في الهداية (وان وجدها رصاصا او ستوفة) بالقبح اردي من النهرجة وعن
الكرخي الستوفة عندهم ما كان الصفر او النحاس هو الغالب الاكثر فيه مضرب
وقبل ما كان داخله نحاس وخارجة فضة (حنث) في يمينه لانهما ليسا من جنس
الدراهم حتى لا يجوز التجوز بهما في الصرف والسلم هداية (ومن حلف لا يقبض
دينه درهما دون درهم) اي متفرقا (فقبض بعضه لم يحنث) بمجرد قبض البعض بل
(حتى يقبض جميعه متفرقا) لان الشرط قبض الكل لكنه بوصف التفريق لانه
اضاف القبض الى دين معروف مضاف اليه فينصرف الى كله فلا يحنث الا به
هداية (وان قبض دينه في وزنين) او اكثر (لم يتشاغل بينهما الا بهل الوزن
لم يحنث وليس ذلك بتفريق) لانه قد يتعذر قبض الكل دفعة واحدة عادة فيصير
هذا القدر مستثني عنه هداية (ومن حلف لياتين البصرة) مثلا (فلما ياتيها حتى مات
حنث في آخر جزء من اجزاء حياته) لان يمينه انقضت مطلقة غير موقفة فتبقى
مادام البر موجودا فاذا مات وقع اليأس فيضاف الحنث الى آخر جزء من اجزاء
حياته قال في النبايع حتى اذا حلف بطلاق امرأته فلا ميراث لها اذا لم يكن
دخل بها ولا عدة عليها وان كان دخل بها فلها الميراث وعليها العدة ابعد الاجل
بمزالة الفار ولومات هي لم تطلق لان شرط البر لم يتعذر بموتها جوهره
كتاب الدعوى كقنوى والفها للتأنيث فلا تسون وجميعها دهاوى
كقنوى كما في الدرر وجزم في الصباح بكسرها على الاصل وبقيتها فيهما
محافظة على الف التأنيث وهي لغة قول يقصده الانسان ايجاب حتى على
غيره وشرعا اخبار بحق له على غيره عند الحاكم ولما كانت مسائل الدعوى متوقفة
على معرفة المدعى والمدعى عليه ومعرفة الفرق بينهما من اهم ما ينبغي عليه بدأ
المصنف بتعريفهما فقال (المدعى من لا يجبر على الخصومة اذا تركها) لانه طالب
(والمدعى عليه من يجبر على الخصومة) لانه مطلوب قال في الهداية وقد اختلفت

حكم الدعوى

الى المفرد

عبارات المشايخ في الفرق بين المدعى والمدعى عليه فيها ما قال في الكتاب وهو حد تام صحيح وقيل المدعى من لا يستحق الاجبة كالتحارج والمدعى عليه من يكون مستحقا بقوله من غير حجة كذى اليد وقيل المدعى من يلتمس غير الظاهر والمدعى عليه من يتمسك بالظاهر وقال محمد في الاصل المدعى عليه هو المنكر وهذا صحيح لكن الشأن في معرفته والترجيح بالفقه عند الخذاق من اصحابنا لان الاعتبار للمعاني دون الصور فان المودع اذا قال رددت الودعة فالقول له مع اليمين وان كان مدعيا للرد صورة لانه ينكر الضمان اهـ (ولا تقبل الدعوى) من المدعى ويلزم بها حضور المدعى عليه والمدعى به والجواب (حتى يذكر) المدعى (شيئا معلوما في جنسه) كبر او شيئا وذهب اوفضة (وقدره) ككذا قفيزا او مثقالا او درهما لان فائدة الدعوى الالتزام بواسطة اقامة الحجة والالزام في المجهول لا يتحقق (فان كان) المدعى به (عينا في يد المدعى عليه كلف) المدعى عليه (احضارها ليشير اليها) المدعى (بالدعوى) والشهود بالشهادة والمدعى عليه بالاستحلاف لان الاعلام باقصى ما يمكن شرط وذلك بالاشارة في المنقول لان النقل ممكن والاشارة بالبلغ في التعريف (وان لم تكن) العين (حاضرة) بان كانت هالكة او في نقلها مؤنة (ذكر فيتمها) ليصير المدعى به معلوما لان القيمة تعرفها معنى هداية (وان ادعى عقارا حده) لانه تعذر التعريف بالاشارة لتعذر النقل فصار الى التحديد فان العقار يعرف به ويذكر الحدود الاربعة واسماء اصحابها وانسابهم ولا بد من ذكر الجد في الصحيح الا ان يكون صاحب الحد مشهورا فيكتفى بذكره لحصول المقصود وان ذكر ثلاثة من الحدود يكتفى بها عندنا خلافا لغير بخلاف ما اذا غلط في الرابع لانه يختلف به المدعى ولا كذلك بتركها وكما يشترط التحديد في الدعوى يشترط في الشهادة هداية (وذكر انه في يد المدعى عليه) لانه انما ينتصب خصما اذا كان في يده ولا يكفي تصديق المدعى عليه انه في يده بل لا تثبت اليد فيه الا بالينة او علم القاضي هو الصحيح نفي التهمة للمواضعة اذ العقار عساه في يد غيرهما بخلاف المنقول لان اليد فيه مشاهدة هداية (واته يطالب به) لان المطالبة حقه فلا بد من طلبه ولانه يحتمل ان يكون حره وانما في يده او محبوسا بالثمن في يده وبالمطالبة يزول هذا الاحتمال وعن هذا قالوا في المنقول يجب ان يقول في يده بغير حق هداية (وان كان) المدعى به (حقا) اي دينيا (في الذمة ذكر انه يطالب به) لان صاحب الذمة قد حضر فلم يبق الا المطالبة

(واذا صحت الدعوى) من المدعى (سال القاضي المدعى عليه عنها) ليكشف له وجه الحكم (فان اعترف) بدعواه (قضى عليه بها) لانه غير متهم في حق نفسه (وان انكر سال المدعى اليه) لاثبات ما ادعاه (فان احضرها قضي بها) لظهور صدقها (وان عجز عن ذلك وطلب يمين خصمه استخلفه) القاضي (عليها) ولا بد من طلبه لان اليمين حقه وجمعوا على التكليف بلا طلب في دعوى الدين على الميت كما في الدر وغيره (فان قال المدعى لى بيته حاضرة) يعنى فى المصر (وطلب اليمين لم يستخلف عند ابى حنيفة) وقال ابو يوسف يستخلف لان اليمين حقه فاذا اطالبه به يجيبه ولا بى حنيفة ان ثبوت الحق فى اليمين مرتب على العجز عن اقامة البينة فلا يكون حقه دونه كما اذا كانت البينة حاضرة فى المجلس ومحمد مع ابى يوسف فيما ذكر الخصاف ومع ابى حنيفة فيما ذكره الطحاوى كما فى الهداية وفى الصحيح قال جال الاسلام الصحيح قول ابى حنيفة وعليه مثنى المحبوبي والنسفي وغيرهما اه قيد بحضورها لانها لو كانت غائبة حلف اتفاقا وقدر القية فى الجنبي بمسيرة السفر (ولا ترد اليمين على المدعى) لحديث البينة على المدعى واليمين على من انكر وحديث الشاهد واليمين ضعيف بل رده ابن معين بل انكره الراوى كما فى الدر عن العيني (ولا تقبل بينة صاحب اليد فى الملك المطلق) لانها لا تفيد اكثر مما تفيد اليد فلو اقام الخارج البينة كانت بينته اولى لانها اكثر اثباتا لانها تظهر الملك له بخلاف ذى اليد فان ظاهر الملك ثابت له باليد فلم تثبت له شيئا زائدا فقيده بالملك المطلق احترازا عن المقيد بدعوى التنازع وعن المقيد بما اذا ادعى تعلق الملك من واحد واحدهما قابض او ادعى الشراء من اثنين وارخا وتاريخ ذى اليد اسبق فانه فى هذه الصور تقبل بينة ذى اليد بالاجماع ومما فيه فى العناية (واذا فكل المدعى عليه من اليمين قضي عليه بالنكول وزمه ما ادعى عليه) لان النكول دل على كونه باذلا عنده او مقرا عندهما اذ لو لا ذلك لا قدم على اليمين اقامة للواجب ودفعا للضرر عن نفسه فيرجح هذا الجانب (و) لكن (ينبغي للقاضي ان) يتقرر المدعى عليه بان (بقول له انى اعرض عليك اليمين ثلاثا فان حلفت) فيها (والا قضيت عليك بما ادعاه) خصمك وهذا الانذار لاعلامه بالحكم اذ هو موضع الخفا (فاذا كره) القاضي (العرض) عليه (ثلاث مرات) وهو على نكوله (قضى عليه بالنكول) قال فى الهداية وهذا التكرار ذكره الخصاف لزيادة الاحتياط والمبالغة فى ابلاء

العذر فاما المذهب فانه لو قضى بالنكول بعد العرض مرة جاز لما قدمناها الصحيح
 والاول اولى ثم النكول قد يكون حقيقا كقوله لا حلف وقد يكون حكما بان
 يسكت وحكمه حكم الاول اذا علم انه لا آفة به من طرش او خرس هو الصحيح
 اه (وان كانت الدعوى نكاحا) منه او منها وانكره الاخر (لم يستخلف النكر)
 منها (عند ابى حنيفة) لان النكول عنده بذل والبذل لا يجري في هذه الاشياء
 المذكورة بقوله (ولا يستخلف في) انكار (النكاح والرجعة) بعد العدة (والتي في
 الابلاء) بعد المدة (وارق والاستيلاء) اذا انكره السيد ولا يفتى عكسه لثبوته
 باقراره (والولاء) عتاقة او موالاة (والحدود وقال يستخلف) الذكر (في ذلك كله الا
 في الحدود) لان النكول عندهما اقرار والاقرار يجري في هذه الاشياء لكنه اقرار
 فيه شبهة والحدود تندري بالشبهات والفتوى على قولهما كما نقله في التصحيح
 عن قاضي خان والفتاوى الكبرى والتممة والخلاصة ومختارات النوازل والوزنى
 في شرح المنظومة وفخر الاسلام عن البردوي والسنفي في الكنز والزيلعي في
 شرحهم قال واختار المتأخرون من مشايخنا القاضي ينظر في حال المدعى عليه
 فان رآه متعنتا يحلفه اخذا بقولهما وان رآه مظلوما لا يحلفه اخذا بقول
 الاثام وهو نظير ما اختاره شمس الائمة في التوكيل بالخصومة من غير رضا
 الخصم اه (واذا ادعى اثنان عينا في يد آخر) و (كل واحد منهما يزعم انها
 له واقاما البينة قضى بها) اي بالعين المدعى بها (بينهما) نصفين لا ستوائهما
 في سبب الاستحقاق وقبول المحل الاشتراك (وان ادعى كل واحد منهما نكاح
 امرأة) حبة (واقاما البينة) هي ذلك (لم يقض بواحدة من البنتين) لعدم
 اولوية احدهما (وتعذر الحكم بهما لعدم قبول المحل اشتراكهما) (ورجع
 الى تصديق المرأة لاحدهما) لان النكاح مما يحكم به بتصادقهما قال في
 الهداية وهذا اذا لم توفت البنتان فاما اذا وقتنا فصاحب الوقت الاول اولى
 وان اقرت لاحدهما قبل اقامة البينة فهي امرأته لتصادقهما فان اقام الآخر
 البينة قضى بها لان البينة اقوى من الاقرار ولو تفرد احدهما بالدعوى والمرأة
 تجحد فاقام البينة وقضى بها القاضي ثم ادعى الآخر واقام البينة على مثل ذلك
 لا يحكم بها لان القضاء بالاول صحيح فلا ينقض بجاهه مثله بل دونه الا ان يوقفه شهود
 الغالبين سابقا لانه ظهر الخطاء في الاول بغيره وكذا اذا كانت المرأة في يد الزوج

ونكاحه ظاهر لا يقبل بينه الخارج الاحلى وجه السبق اه قيدنا بحجة المرأة لانها اذا كانت ميتة قضى به بينهما لان المقصود الميراث وهو يقبل الاشتراك وعلى كل واحد نصف الميراث وريثان ميراث زوج واحد وتماضي الخلاصة (وان ادعى اثنان) على ثالث ذى يد (كل واحد منهما انه اشترى منه) اى من ذى اليد (هذا الصدد) مثلا (واقاما اليه) على ذلك قبلنا وبنت لهما الخيار لانه لم يسل لكل منهما سوى النصف (فكل واحد منهما بالخيار ان شاء اخذ نصف الصدد بنصف الثمن وان شاء ترك) لفريق المصلحة عليه (فان قضى به القاضى بينهما وقال احدهما) بعد القضاء له (الاخار) ذلك بغيره (لم يكن للاخار ان يأخذ جميعه) لانهما قضى لنفسه محمد كل واحد في نصفه فلا يعود الا بعد جديد قيدنا بما بعد القضاء لانه لو كان قبل القضاء كان للاخار ان يأخذ جميعه لانه يدعى الكل والحجة قائمة به ولم يتسرخ سببه وزال المانع وهو من اجهة الاخر كفى الهداية (وان ذكر كل واحد منهما تاريخا) وكان تاريخ احدهما اسبق (فهو الاول منهما) لانه ثبت الشراء في زمان لا ينافيه فيه احد فادفع الاخر به ولو وقت احدهما ولم توقت الاخرى فهو لصاحب الوقت ثبوت ملكه في ذلك الوقت فاحتمل الاخر ان يكون قبله او بعده فلا يقضى له بالشك هدايه (وان لم يذكر تاريخا) او ذكر تاريخا واحدا او ارجح احدهما دون الاخر (وكان مع احدهما قبض فهو اولى) لان تمكنه من قبضه يدل على سبق شراؤه ولانه قد استويا في الاثبات فلا تزول اليد الشاعية بالشك (وان ادعى اثنان على ثالث ذى يد احدهما شراء) منه (والاخر هبة وقبضا واقاما اليه) على ذلك (ولا تاريخ معهما فالشراء اولى) لانه اقوى لكونه معاوضه من الجانبين ولانه ثبت بنفسه بخلاف الهبة فانه يتوقف على القبض (وان ادعى احدهما الشراء وادعت امرأة انه تزوجها عليه فمهما سواء) لا ستواتهما في القوة لان كلاهما معاوضه من الجانبين وثبت للملك بنفسه (وان ادعى احدهما رهنا وقبضا والاخر هبة وقبضا فلهن اولى) قال في الهداية وهذا استحصان وفي القياس الهبة اولى لانها ثبتت للملك والرهن لا يثبت وجه الاستحصان ان القبض يحكم الرهن مضمون وتحكم الهبة غير مضمون وعقد الضمان اولى له (وان اقام) المدينان (الخارجان بالثبوت على الملك والتاريخ) المختلف (فصاحب التاريخ الابطح) اى الاسبق تاريخا (اولى) لانه ثبت انه اول المالكين فلا يتلقى الملك الا من جهته ولم يتلق الاخر منه

فشرب منها بانه لم يحنث (لعدم وجود حقيقة المحلوف عليه فلا يحنث) حتى
 يكرع منها كرها) وذلك (في قول ابي حنيفة) لان الحقيقة مستعملة ولهذا
 يحنث بالكرع اجاءا فحقت المصير الى الجواز وان كان متصارفا قال العلامة بهاء
 الدين في شرحه وقال ابو يوسف ومحمد يحنث والصحيح قول ابي حنيفة ومثني
 عليه الائمة تصحیح قيدنا بما يمكن فيه الكرع لان ما لا يمكن فيه ذلك كالبر
 يحنث مطلقا بل لو تكلف الكرع لا يحنث في الاصح لهجر الحقيقة وتعين الجواز
 (ومن حلف لا يشرب من ماء دجلة فشرب منها بانه حنث) لان يمينه انقصد
 على الماء النسوب اليه وبعد الاعتراف بقى منسوبه اليه (ومن حلف لا ياكل من
 هذه الخطة فأكل من خيرها لم يحنث) عند ابي حنيفة لان له حقيقة مستعملة
 فانها نقلت ونقلت وتوكل قضما والحقيقة راجعة على الجواز المتعارف على ما هو
 الاصل عنده قال العلامة بهاء الدين في شرحه وقال ابو يوسف ومحمد يحنث
 والصحيح قول ابي حنيفة ومثني عليه الائمة المحبوبي والنسبي وغيرهما ولو
 قضما حنث عندهما في الصحيح قاله قاضي خان تصحیح (ولو حلف لا ياكل
 من هذا البديقي فأكل من خبره) ونحوه مما يقصد منه كعصده وحلوى (حنث) لان
 عينه غير ما كول لعدم جريان المادة باستعماله كذلك فينصرف الى ما يقصد
 منه (ولو استغنى كما هو لم يحنث) قال قاضي خان وصاحب الهداية وازاهدي
 هو الصحيح لتعين الجواز مر اذا تصحیح (ومن حلف لا يكلم فلانا فكلمه وهو
 بحيث يسمع) كلامه (الا انه نام حنث) لانه قد كلمه ووصل الى سميحه لكنه لم
 يفهم لغومه فصار كما اذا ناداه من بعيد وهو بحيث يسمع لكنه لم يفهم لغتافه
 وفي بعض روايات البسوط شرط ان يوقظه وعليه مشايخنا لانه اذا لم ينتبه
 كان كما اذا ناداه من بعيد وهو بحيث لا يسمع صوته هداية ومثله في المجتبى
 (وان حلف لا يكلمه الا باذنه فأذن له) المحلوف عليه بكلامه (و) لكن
 (لم يعلم) الخالف (بالاذن حتى كله حنث) لان الاذن مشتق من الاذان الذي
 هو الاعلام او من الوقوع في الاذن وكل ذلك لا يتحقق الا بالسمع وقال ابو
 يوسف لا يحنث لان الاذن هو الاطلاق وانه يتم بالاذن كالرضا قلنا الرضا من
 اعمال القلب ولا كذلك الاذن على ما مر هداية (واذا اسخلف الوالي رجلا
 ليحمله بكل داعر) اي مفسد (دخل البلد فهذا) الحلف مقصود (على حال

ولايته خاصة) لان مقصود الوالى دفع شر البداع بزجره وهذا انما يكون حال ولايته فاذا مات او عزل زالت اليمين ولم تعد بعوده كما فى الجوهره (ومن حلف لا يركب دابة فلان فركب دابة عبده) المأذون له سواء كان مديونا او لا (لم يبحث) عند ابي حنيفة الا انه اذا كان عليه دين مستغرق لا يبحث وان نوى لانه لا ملك للمولى فيه عنده وان كان الدين غير مستغرق او لم يكن دين عليه لا يبحث ما لم ينو لان الملك فيه للمولى لكنه يضاف الى العبد عرفا وشرعا وقال ابو يوسف فى الوجوه كلها يبحث اذا نواه لاختلال الاضافه وقال محمد يبحث وان لم ينو لاعتبار حقيقة الملك اذ الدين لا يمنع وقوعه للسيد عندهما كما فى الهداية قال فى التصحيح وعلى قول ابي حنيفة مثنى الائمة الصحيحون اه (ومن حلف لا يدخل هذه الدار فوقف على سطحها اود خل دهلزها حث) لان السطح من الدار الا يرى ان المعتكف لا يفسد اعتكافه بالخروج الى سطح المسجد وقيل فى عرفنا لا يبحث هدايه ووفق الكمال بحمل الحث على سطح له سائر وعدمه على مقابله وفى البحر والظاهر عدم الحث فى الكل لانه لا يسمى داخلا عرفا (وان وقف فى طاق الباب) وكان (بحيث اذا اغلق الباب كان خارجا) عنه (لم يبحث) لان الباب لا حراز الدار وما فيها فلم يكن الخارج من الدار (ومن حلف لا ياكل الشواء فهو) اى حلفه (على اللحم) المشوى فقط (دون) غيره مما يشوى مثل (البازبحان والجرزر) ونحوه لانه المراد عند الاطلاق الا ان ينو مطلق ما يشوى لمكان الحقيقة (ومن حلف لا ياكل الطبخ فهو على ما يطبخ من اللحم) استصحابا اعتبارا للعرف وهذا لان التميم متعذر فيصرف الى خاص هو متعارف وهو اللحم المطبوخ بالماء الا اذا نوى غير ذلك لان فيه تشديدا على نفسه كما فى الهداية (ومن حلف لا ياكل الروس فيمنه مقصورة (على ما يكبس) اى يدخل (فى التافير ويباع فى) ذلك (المصر) اى مصر الحالف لانه لا يمكن حله على العموم اذ الانسان لا يقصد بيمينه روس الجراد والمصافير ونحو ذلك فكان المراد منه المتعارف قال فى الهداية وفى الجامع الصغير لو حلف لا ياكل رأسا فهو على روس البقر والقمم عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد على القمم خاصة وهذا اختلاف عصر وزمان كان العرف فى زمنه فيها وفى زمنهما فى القمم خاصة وفى زماننا بقى على حسب العادة كما هو

المذكور في المختصره (ومن حلف لا ياكل الخبز فيمينه) مقصورة (على ما يعتاد اهل) ذلك (البلد) اى بلد الحالف (اكله خبزا) لما مر من ان العرف هو المعتبر (فان اكل خبز القطائف او خبز الارز بالعراق لم يحث) لان القطائف لا يسمى خبزا مطلقا الا اذا نواه لانه يحتمله وخبز الارز غير معتاد عند اهل العراق حتى لو كان في بلدة طعامهم ذلك يحث (ومن حلف لا يبيع او لا يشتري او لا يواجر فوكل) الحالف غيره (بذلك) الفعل (لم يحث) لان حقوق هذه العقود ترجع الى المعاهد فلم يوجد ما هو الشرط وهو العقد من الامر وانما الثابت له حكم العقد الا ان ينوى ذلك لان فيه شديدا على نفسه او يكون الحالف ذا سلطان لا يتولى العقد بنفسه لانه يمنع نفسه عما يضاده حتى لو كان الوكيل هو الحالف يحث كما في الهداية (ومن حلف لا يتزوج او لا يطلق او لا يفتق فوكل) غيره (بذلك) الفعل (حث) لان الوكيل في هذه العقود سفير ومعبول ولهذا لا يضيفه الى نفسه بل الى الامر وحقوق العقد ترجع الى الامر لا اليه هداية (ومن حلف لا يجلس على الارض يجلس على بساط او حصير لم يحث) لانه لا يسمى جالسا على الارض بخلاف ما اذا حال بينه وبينها لاسه لانه تبع له فلم يضرب حائلا (ومن حلف لا يجلس على سرير) معين (يجلس على سرير) اى على السرير المحلوف عليه وكان (فوقه بساط) لو حصير (حث) لانه بعد عرفا جالسا عليه (وان جعل فوقه سريرا آخر يجلس عليه لم يحث) لانه لم يجلس على السرير المحلوف عليه وانما جلس على غيره اذ الجلوس حينئذ ينسب الى الثاني ولذا قيدنا بالعين اذ لو كان يمينه على غير معين يحث لوجود الجلوس على سرير (وان حلف لا ينام على فراش) معين كما تقدم (فنام عليه وفوقه فراش) اى ستر (حث) لانه تبع للفراش فيعد نائما عليه (وان جعل فوقه فراشا آخر لم يحث) لان مثل الشيء لا يكون تبعا له فقطعت النسبة عن الاول (ومن حلف بيمين وقال ان شاء الله) او الا ان يشاء الله (متصلا بيمينه) سواء كان مقدما ومؤخرا (فلا حث عليه) ولا بد من الاتصال لانه بعد الفراغ رجوع ولا رجوع في اليمين (وان حلف ليايته) هذا مثلا (ان استطاع فهذا) الحلف (على استطاعة الصحة) وهي سلامة الالات والاسباب مع عدم المانع لانه المتعارف والايمان مبنية على العرف (دون القدرة) الحقيقية المقارنة للفعل لانه غير متعارف قال في الهداية

وله حرام بيمينتين مثل كتاب
ستر الرقيق سواء كان فيه
نفوس ام لا وفيه بعض
بذلك

في الاستثناء

وهذا لان حقيقة الاستطاعة فيما يقارن الفعل ويطلق الاسم على سلامة الالات
وصحة الاسباب في المتعارف فتد الاطلاق ينصرف اليه ويصح نية الاول ديانة
لانه حقيقة كلامه ثم قيل يصح قضاء لما بيننا وقيل لا يصح لانه خلاف الظاهر اه
قال في الفتح وهو الوجه (وان حلف لا يكلم فلانا حيننا او زمانا) منكرا (او الحين
او الزمان) معرفا (فهو على ستة اشهر) من حين حلفه لانه الوسط فينصرف عند
الاطلاق اليه وان نوى غيره من احد معانيه فهو على ما نواه لانه حقيقة كلامه
(وكذلك الدهر عند ابي يوسف ومحمد) قال الاسيحاوي في شرحه وقال ابو حنيفة
لا ادري ما الدهر فان كانت نية فهو على ما نوى ومن احتملنا من قال الدهر
بالالف واللام هو الابد عندهم وانما الخلاف في المنكر ومثله في الهداية وشرح
الزاهدي بزيادة وهو الصحيح ثم قال الاسيحاوي والصحيح قول ابي حنيفة لانه لم
ينقل عن اهل اللغة فيه تقدير مطوم فلم يجز اثباته بل يرجع الى نية الحالف اه واختاره
الايمه المحبوبي والنسفي وصدر الشريعة نصحيح (ولو حلف لا يكلمه ايا ما فهو على
ثلاثة ايام) لانه اسم جمع ذكر منكرا فتناول اقل الجمع وهو الثلاث (ولو حلف
لا يكلمه الايام فهو على عشرة ايام) لانه جمع ذكر معرفا فينصرف الى اقصى
ما يذكر بلفظ الجمع وذلك عشرة هداية (وقال ابو يوسف ومحمد الايام الاسبوع)
لان اللام للمهود وهو الاسبوع لانه يدور عليها (ولو حلف لا يكلمه الشهور فهو
على عشرة اشهر عند ابي حنيفة وقالوا على اثني عشر شهرا) لما ذكرنا ان الجمع
المعرف عنده ينصرف الى اقصى ما يذكر بلفظ الجمع وهو العشرة وعندهما ينصرف
الى المهود وهو اشهر العام الاثني عشر لانه يدور عليها قال جال الاسلام الصحيح
قول ابي حنيفة واعتمده الايمه المذكورون قبله نصحيح (ولو حلف لا يفعل كذا
تركا بدا) لان يمينه وقعت على النفي والنفي لا يتخصص بزمان دون زمان فعمل على
التأيد (وان حلف ليفعلن كذا ففعله مرة واحدة بر في يمينه) لان المقصود ايجاد
الفعل وقد اوجده ولا يبحث الا بوقوع اليأس منه وذلك بموته او بفوت محل الفعل
(ومن حلف لا يخرج امرأته الا باذنه) او بامرءه او بعله (فاذن لها) او امرها (مرة
فخرجت) ورجعت (ثم خرجت مرة اخرى بغير اذنه) او امرءه او بعله (خنت) في
حلفه (ولا بد) لعدم الخنت (من اذن) او امرءه او علم (في كل خروج) لان المستثنى
خروج مخصوص بالاذن وما وراءه داخل في الحظر العام ولو نوى الاذن مرة

في لفظ الحين

في اطلاق الدهر

بصدق ديانته لا قضاء لانه محتمل كلامه لكنه خلاف الظاهر هدايه ولو قال كلما خرجت فقد اذنتك سقط اذنه كما في الجوهرة (وان قال الا ان) او حتى (اذنك) او امرك (فاذن لها) او امرها (مرة واحدة ثم خرجت بعدها بغير اذنه) او امره (لم يحث) في حلفه لان ذلك للتوقيت فاذا اذن مرة فقد انتهى الوقت وانتهى الحلف بانتهائه (واذا حلف لا يتفدى فالفداء الاكل) الذي يقصده الشيع عادة و يعتبر عادة كل بلد في حقهم حتى لو شبع بشرب اللبن يحث البدوي لا الحضري زيلعي (من طلوع الفجر الى الظهر) وفي البحر عن الخلاصة طلوع الشمس قال وينبغي اعتماده للعرف زاد في النهر واهل مصر يسمونه فطورا الى ارتفاع الضحى الاكبر فيدخل وقت الفدا فيعمل بعرفهم قلت وكذا اهل دمشق الشام در (والعشاء من صلاة الظهر الى نصف الليل) وفي البحر عن الاسيحابي وفي عرفنا وقت العشاء بعد صلاة العصر قلت وهو عرف مصر والشام در (والسحور من نصف الليل الى طلوع الفجر) لانه مأخوذ من السحر وينطلق على ما يقرب منه وهو نصف الليل (وان حلف ليقضين دينه الى قريب فهو ما دون الشهر) لان ما دونه يعد قريبا عرفا (وان قال الى بعيد فهو اكثر من الشهر) وكذا الشهر لان الشهر وما زاد عليه يعد بعيدا ولهذا يقال عند بعد العهدما لقيتك منذ شهر كما في الهداية (ومن حلف لا يسكن هذه الدار) او البيت او المحلة (فخرج منها بنفسه وترك فيها اهله ومناعه حث) لانه يعد ساكنا بقاء اهله ومناعه فيها عرفا فان السوق عامة نهاره في السوق ويقول اسكن سكة كذا ثم قال ابو حنيفة لا بد من نقل كل المتاع حتى لو بقي وتد حث لان السكنى ثبت بالكل فتبقى ما بقي شيء منه وقال ابو يوسف يعتبر نقل الاكثر لان نقل الكل قد يتعذر وقال محمد يعتبر نقل ما تقوم به السكنى لان ما وراء ذلك لبس من السكنى قال هذا حسن وارفق بالناس كذا في الهداية وفي الدر عن الصني وعليه القوي (ومن حلف ليصعدن السماء او ليقلبن هذا الحجر ذهابا انقضت يمينه) لا مكان البر حقيقة باقدار الله تعالى فينقذ يمينه (وحث عقيبها) للجز عادة بخلاف ما اذا حلف ليشربن ماء هذا الكوز ولا ماء فيه حيث لا يحنث لان شرب ماءه ولا ماء فيه لا يتصور والاصل في ذلك ان امكان البرق المستقبل شرط انقضاء اليمين اذ لا بد من تصور الاصل لتنقذ في حق الخلف وهو الكفارة

لا يسكن الدار
لا يقيم اهله
متاعه

(ومن حلف ليقضين فلا نأدينه اليوم) مثلا (فقضاءه) إياه (ثم وجد فلان بمضه) أو كله (زبوا) وهي ما يقبله التجار ويرده بيت المال (أو نهجره) وهي ما يرده كل منهما (أو مستحقة) للغير (لم يحث الخالف) لوجود الشرط لأن الزبوف والنهجرة من الدراهم غير أنها معيبة والعيب لا يعدم الجنس ولذا لو تجاوز بها صار مستوفيا وقبض المستحقة صحيح فلا يرتفع برده البر المتحقق كما في الهداية (وان وجدها رصا صا أو ستوقه) بالفتح اردي من النهجرة وعن الكرخي الستوقه عندهم ما كان الصفر أو النحاس هو الغالب الاكثر فيه مغرب وقبل ما كان داخله نحاس وخارجة فضة (حنث) في يمينه لانهما لسان جنس الدراهم حتى لا يجوز التجوز بهما في الصرف والسلم هداية (ومن حلف لا يقبض دينه درهمادون درهم) أي متفرقا (فقبض بمضه لم يحث) بمجرد قبض البعض بل (حتى يقبض جميعه متفرقا) لأن الشرط قبض الكل لكنه بوصف التفريق لانه اضاف القبض الى دين معروف مضاف اليه فينصرف الى كله فلا يحث الا به هداية (وان قبض دينه في وزنين) أو أكثر (لم يشاغل بينهما الا بهل الوزن لم يحث وليس ذلك بتفريق) لانه قد يتعذر قبض الكل دفعة واحدة فيصير هذا القدر مستثنى عنه هداية (ومن حلف لياتين البصرة) مثلا (فلما ياتها حتى مات حنث في آخر جزء من اجزاء حياته) لأن يمينه انقضت مطلقة غير موقنة فتبقى مادام البر موجودا فإذا مات وقع اليأس فيضاف الحنث الى آخر جزء من اجزاء حياته قال في النسيب حتى اذا حلف بطلاق امرأته فلا ميراث لها اذا لم يكن دخل بها ولا عدة عليها وان كان دخل بها فلها الميراث وعليها العدة ابعد الاجلين بمنزلة الفار ولو ماتت هي لم تطلق لأن شرط البر لم يتعذر بموتها جوهره كتاب الدعوى كفتوى والفتاوى للتأنيث فلا تنون وجميعها دكاوى كفتاوى كما في الدرر وجزم في الصباح بكسرها على الاصل وبقيتها فيهما محافظة على الف التأنيث وهي لغة قول يقصد به الانسان ايجاب حق على غيره وشرعا اخبار بحق له على غيره عند الحاكم ولما كانت مسائل الدعوى متوقفة على معرفة المدعى والمدعى عليه ومعرفة الفرق بينهما من إهم ما تبني عليه به أ المصنف بتعريفهما فقال (المدعى من لا يجبر على الخصومة اذا تركها) لانه طالب (والمدعى عليه من يجبر على الخصومة) لانه مطلوب قال في الهداية وقد اختلفت

حكم الدعوى

أي المفرد والجمع

عبارات المشايخ في الفرق بين المدعى والمدعى عليه فيها ما قال في الكتاب وهو
 حد تام صحيح وقيل المدعى من لا يستحق الابحجة كالتخارج والمدعى عليه من يكون
 مستحقا بقوله من غير حجة كذى اليد وقيل المدعى من يلتمس غير الظاهر والمدعى
 عليه من يتمسك بالظاهر وقال محمد في الاصل المدعى عليه هو النكر وهذا صحيح
 لكن الشأن في معرفته والترجيح بالفقه عند الخذاق من اصحابنا لان الاعتبار
 للمعاني دون الصور فان المودع اذا قال رددت الوديفة قال قوله مع اليقين وان كان
 مدعيا للرد صورة لانه ينكر الضمان اهـ (ولا تقبل الدعوى) من المدعى ويلزم بها
 حضور المدعى عليه والمدعى به والجواب (حتى يذكر) المدعى (شيئا معلوما في جنسه)
 كبر او شعيروا وذهب اوفضة (وقدره) ككذا قفيزا او مثقالا او درهما لان فائدة
 الدعوى الالتزام بواسطة اقامة الحجة والالزام في المجهول لا يتحقق (فان كان) المدعى
 به (عينا في يد المدعى عليه كلف) المدعى عليه (احضارها ليشير اليها) المدعى
 (بالدعوى) والشهود بالشهادة والمدعى عليه بالاستحلاف لان الاعلام باقصى
 ما يمكن شرط وذلك بالاشارة في المنقول لان النقل ممكن والاشارة بالبلغ في التعريف
 (وان لم تكن) العين (حاضرة) بان كانت هالكة او في نقلها مؤنة (ذكر قيمتها) ليصير
 المدعى به معلوما لان القيمة تعرفها معنى هداية (وان ادعى عقارا حده) لانه تعذر
 التعريف بالاشارة لتعذر النقل فصار الى التحديد فان القار يعرف به ويذكر الحدود
 الاربعة واسماء اصحابها وانسابهم ولا بد من ذكر الجد في الصحيح الا ان يكون
 صاحب الجدم مشهورا فيكتفى بذكره لحصول المقصود وان ذكر ثلاثة من الحدود
 يكتفى بها عندنا خلافا لغير بخلاف ما اذا غلط في الرابع لانه يختلف به المدعى ولا
 كذلك يتركها او كما يشترط التحديد في الدعوى يشترط في الشهادة هداية (وذكر انه
 في يد المدعى عليه) لانه انما ينتصب خصما اذا كان في يده ولا يكفي تصديق المدعى
 عليه انه في يده بل لا تثبت اليده الا بالبينة او علم القاضي هو الصحيح نفي التهمة
 للمواضعة اذ القار عساه في يد غيرهما بخلاف المنقول لان اليد فيه مشاهدة
 هداية (وانه يطالب به) لان المطالبة حقه فلا بد من طلبه ولانه يحتمل ان يكون
 حرمه او في يده او محبوسه بالثمن في يده وبالمطالبة يزول هذا الاحتمال وعن هذا
 قالوا في المنقول يجب ان يقول في يده بغير حق هداية (وان كان) المدعى به (حقا)
 اي دينيا في الذمة ذكر انه يطالب به) لان صاحب الذمة قد حضر فلا ينفي المطالبة

(واذا صححت الدعوى) من المدعى (سال القاضى المدعى عليه عنها) ليكشف له وجه الحكم (فان اعترف) بدعواه (قضى عليه بها) لانه غير منهم في حق نفسه (وان انكر سال المدعى البينة) لاثبات ما ادعاه (فان احضرها قضى بها) لظهور صدقها (وان عجز عن ذلك وطلب يمين خصمه استخلفه) القاضى (عليها) ولا بد من طلبه لان اليمين حقه وجمعوا على التعليف بلا طلب في دعوى الدين على الميت كما في الدر وغيره (فان قال المدعى لى بينة حاضرة) يعنى في المصر (وطلب اليمين لم يستخلف عند ابى حنيفة) وقال ابو يوسف يستخلف لان اليمين حقه فاذا طال به يجيبه ولا بى حنيفة ان ثبوت الحق في اليمين مرتب على العجز عن اقامة البينة فلا يكون حقه دونه كما اذا كانت البينة حاضرة في المجلس ومحمد مع ابى يوسف فيما ذكر الخصاف ومع ابى حنيفة فيما ذكره الطحاوى كما في الهداية وفي التصحيح قال جال الاسلام الصحيح قول ابى حنيفة وعليه مثنى المحبوبي والنسفي وغيرهما اه قيد بحضورها لانها لو كانت غائبة حلف اتفاقا وقدر الغيبة في المجنبى بمسيرة السفر (ولا ترد اليمين على المدعى) لحديث البينة على المدعى واليمين على من انكر وحديث الشاهد واليمين ضعيف بل رده ابن ميم بل انكره الراوى كما في الدر عن العيني (ولا تقبل بينة صاحب اليد في الملك المطلق) لانها لا تفيد اكثر مما تفيد اليد فلما قام الخارج البينة كانت بينته اولى لانها اكثر اثباتا لانها تظهر الملك له بخلاف ذى اليد فان ظاهر الملك ثابت له باليد فلم تثبت له شيئا زائدا فقيده بالملك المطلق احترازا عن المقيد بدعوى الناج وعن المقيد بما اذا ادعى تلقى الملك من واحد واحدهما قابض او ادعى الشراء من اثنين وارضا وتاريخ ذى اليد اسبق فانه في هذه الصور تقبل بينة ذى اليد بالاجماع وتماه في العناية (واذا نكل المدعى عليه عن اليمين قضى عليه بالنكول ولزمه ما ادعى عليه) لان النكول دل على كونه باذلا عنه او مقرا عنه اذ لو لا ذلك لا يقدم على اليمين اقامة للواجب ودفع للضرر عن نفسه فيرجح هذا الجانب (و) لكن (ينبغي للقاضى ان) يقدر المدعى عليه بان (يقول له اى عرض عليك اليمين ثلاثا فان حلفت) فيها (والا فضيت عليك بما ادعاه) خصمك وهذا الانذار لاعلامه بالحكم اذ هو موضع الخفاء (فاذا كره) القاضى (العرض) عليه (ثلاث مرات) وهو على نكوله (قضى عليه بالنكول) قال في الهداية وهذا التكرار ذكره الخصاف لزيادة الاحتياط والمبالغة في ابلاء

عبارات الشايخ في الفرق بين المدعى والمدعى عليه فيها ما قال في الكتاب وهو
 حد تام صحيح وقيل المدعى من لا يستحق الاحتجة كالتحارج والمدعى عليه من يكون
 مستحقا بقوله من غير جهة كذى اليد وقيل المدعى من يلتمس غير الظاهر والمدعى
 عليه من يتمسك بالظاهر وقال محمد في الاصل المدعى عليه هو المنكر وهذا صحيح
 لكن الشأن في معرفته والترجيح بالفقه عند الخذاق من اصحابنا لان الاعتبار
 للمعاني دون الصور فان المودع اذا قال رددت الوديعه فالقول له مع اليقين وان كان
 مدعيا للرد صورة لانه ينكر الضمان اهـ (ولا تقبل الدعوى) من المدعى ويلزم بها
 حضور المدعى عليه والمدعى به والجواب (حتى يذكر) المدعى (شيئا معلوما في جنسه)
 كبر او شعير او ذهب او فضة (وقدره) ككذا قفيزا او مثقالا او درهما لان فائدة
 الدعوى الالتزام بواسطة اقامة الحجية والالزام في المجهول لا يتحقق (فان كان) المدعى
 به (شيئا في يد المدعى عليه كلف) المدعى عليه (احضارها ليشير اليها) المدعى
 (بالدعوى) والشهود بالشهادة والمدعى عليه بالاستحلاف لان الاعلام باقصى
 ما يمكن شرط وذلك بالاشارة في المنقول لان النقل ممكن والاشارة البالغ في التعريف
 (وان لم تكن) العين (حاضرة) بان كانت هالكه او في نقلها مؤنة (ذكر فيتمها) ليصير
 المدعى به معلوما لان القيمة تعرفها معنى هداية (وان ادعى عقارا حدده) لانه تعذر
 التعريف بالاشارة لتعذر النقل فصار الى التحديد فان العقار يعرف به ويذكر الحدود
 الاربعة واسماء اصحابها وانسابهم ولا بد من ذكر الجد في الصحيح الا ان يكون
 صاحب الحد مشهورا فيكتفى بذكره لحصول المقصود وان ذكر ثلاثة من الحدود
 يكتفى بها عندنا خلافا لغير بخلاف ما اذا غلط في الرابع لانه يختلف به المدعى ولا
 كذلك يتركها وكما يشترط التحديد في الدعوى يشترط في الشهادة هداية (وذكر انه
 في يد المدعى عليه) لانه انما ينصب خصما اذا كان في يده ولا يكفي تصديق المدعى
 عليه انه في يده بل لا تثبت اليد فيه الا بالبينة او علم القاضي هو الصحيح نفيا للهمة
 للمواضعة اذ العقار عساه في يد غيرهما بخلاف المنقول لان اليد فيه مشاهدة
 هداية (واته يطالبه به) لان المطالبة حقه فلا بد من طلبه ولانه يحتمل ان يكون
 حرمونا في يده او محبوسه بالثمن في يده وبالمطالبة يزول هذا الاحتمال وعن هذا
 قالوا في المنقول يجب ان يقول في يده بغير حق هداية (وان كان) المدعى به (حقا)
 اي دينيا (في الذمة ذكر انه يطالبه به) لان صاحب الذمة قد حضر فلم ينبق الا المطالبة

(واذا سمعت الدعوى) من المدعى (سال القاضى المدعى عليه عنها) ليكشف له وجه الحكم (فان اعترف) بدعواه (قضى عليه بها) لانه غير منهم في حق نفسه (وان انكر) سال المدعى البينة (لانيثبات ما ادعاه) (فان احضرها قضى بها) لظهور صدقها (وان عجز عن ذلك) وطلب يمين خصمه استخلفه (القاضى عليها) ولا بد من طلبه لان اليمين حقه واجمعوا على التعليف بلا طلب في دعوى الدين على الميت كما في الدر وغيره (فان قال المدعى لى بينة حاضرة) يعنى في المصر (وطلب اليمين لم يستخلف عند ابى حنيفة) وقال ابو يوسف يستخلف لان اليمين حقه فاذا طال به يجيبه ولا بى حنيفة ان ثبوت الحق في اليمين مرتب على العجز عن اقامة البينة فلا يكون حقه دونه كما اذا كانت البينة حاضرة في المجلس ومحمد مع ابى يوسف فيما ذكر الخصاف ومع ابى حنيفة فيما ذكره الطحاوى كما في الهداية وفي الصحيح قال جال الاسلام الصحيح قول ابى حنيفة وعليه مثنى المحبوبي والنسفي وغيرهما اه قيد بحضورها لانها لو كانت غائبة حلف اتفاقا وقدر الغيبة في المجتبى بمسيرة السفر (ولا ترد اليمين على المدعى) لحديث البينة على المدعى واليمين على من انكر وحديث الشاهد واليمين ضعيف بل رده ابن معين بل انكره الراوى كما في الدر عن العيني (ولا تقبل بينة صاحب اليد في الملك المطلق) لانها لا تقيد اكثر مما تقيد اليد فلما قام الخارج البينة كانت بينته اولى لانها اكثر اثباتا لانها تظهر الملك له بخلاف ذى اليد فان ظاهر الملك ثابت له باليد فلم تثبت له شيئا زائدا فقيده بالملك المطلق احترازا عن المقيد بدعوى الناج وعن المقيد بما اذا ادعى تلقى الملك من واحد واحدهما قابض او ادعى الشراء من اثنين وارضا وتاريخ ذى اليد اسبق فانه في هذه الصور تقبل بينة ذى اليد بالاجماع وقامه في العناية (واذا فكل المدعى عليه من اليمين قضى عليه بالنكول وزمه ما ادعى عليه) لان النكول دل على كونه باذلا عنده او مقرا عندهما اذ لو لا ذلك لا قدم على اليمين اقامة للواجب ودفع للضرر عن نفسه فيرجح هذا الجانب (و) لكن (ينبغي للقاضى ان) يتخير المدعى عليه بان (يقول له انى اعرض عليك اليمين ثلاثا فان حلفت) فيها (والا قضيت عليك بما ادعاه) خصمك وهذا الانذار لاعلامه بالحكم اذ هو موضع الخفا (فاذا كره) القاضى (العرض) عليه (ثلاث مرات) وهو على نكوله (قضى عليه بالنكول) قال في الهداية وهذا التكرار ذكره الخصاف لزيادة الاحتياط والمبالغة في ابلاء

العذر فاما المذهب فانه لو قضى بالنكول بعد العرض مرة جاز لما قدمنا هو الصحيح
 والاول اولى ثم النكول قد يكون حقيقا كقوله لا حلف وقد يكون حكما بان
 يسكت وحكمه حكم الاول اذا علم انه لا آفة به من طرش او خرس هو الصحيح
 اه (وان كانت الدعوى نكاحا) منه او منها وانكره الاخر (لم يستخلف النكر)
 منهما (عند ابي حنيفة) لان النكول عنده بذل والبذل لا يجرى في هذه الاشياء
 المذكورة بقوله (ولا يستخلف في) انكار (النكاح والرجعة) بعد العدة (والتي في
 الابلاء) بعد المدة (والارق والاستيلاد) اذا انكره السيد ولا يفتى عكسه لثبوته
 باقراره (والولاء) عتاقه او موالاة (والحدود) وقال يستخلف (المذكر) في ذلك كله الا
 في الحدود لان النكول عندهما اقرار والاقرار يجرى في هذه الاشياء لكنه اقرار
 فيه شبهة والحدود تندرى بالشبهات والفتوى على قولهما كما نقله في الصحيح
 عن قاضي خان والضاوي الكبرى والتمتة والمخلاصة ومختارات النوازل والوزنى
 في شرح المنظومة وفخر الاسلام عن البزدوى والسنن في الكنز والزيلعي في
 شرحه ثم قال واختار المتأخرون من مشايخنا القاضي بنظر في حال المدعى عليه
 فان رآه منعنا بحلفه اخذا بقولهما وان رآه مظلوما لا يحلفه اخذا بقول
 الامام وهو نظير ما اختاره شمس الائمة في التوكيل بالخصومة من غير رضا
 الخصم اه (واذا ادعى اثنان عينا في يد آخر) و (كل واحد منهما يزعم انها
 له واقاما البينة قضى بها) اي بالعين المدعى بها (بينهما) نصفين لا ستولهما
 في سبب الاستحقاق وقبول المحل الاشتراك (وان ادعى كل واحد منهما نكاح
 امرأة) حبة (واقاما البينة) على ذلك (لم يقض بواحدة من البنتين) لعدم
 اولوية احدهما (وتعذر الحكم بهما لعدم قبول المحل اشتراكهما) (ورجع
 الى تصديق المرأة لاحدهما) لان النكاح مما يحكم به بتصادقهما قال في
 الهداية وهذا اذا لم توفت البنتان فاما اذا وقتنا فصاحب الوقت الاول
 وان اقرت لاحدهما قبل اقامة البينة فهي امرأته لتصادقهما فان اقام الآخر
 البينة قضى بها لان البينة اقوى من الاقرار ولو تفرد احدهما بالدعوى والمرأة
 فبحمد قاطم البينة وقضى بها القاضي ثم ادعى الآخر واقام البينة على مثل ذلك
 لا يحكم بها لان القضاء بالاول صحيح فلا ينقض بما هو مثله بل دونه الا ان يوقفه شهود
 الثاني سابقا لانه ظهر الخطاء في الاول يقين وكذا اذا كانت المرأة في يد الزوج

ونكاح مظاهر لا يقبل بينه والخارج الاحلى وجه النسيق اه قيدنا بحجة المرأة لانها اذا كانت ميتة قضى به بينهما لان القصور المبراث وهو يقبل الاشتراك وعلى كل واحد نصف المهر ويرثان ميراث زوج واحد ونمام في الخلاصة (وان ادعى اثنان) على ثالث ذي يد (كل واحد منهما انه اشترى منه) اى من ذى اليد (هذا البعد) خلا (واقاما للينة) على ذلك قبلنا وثبت لهما الخيار لانه لم يسم لكل منهما سوى التصف (فكل واحد منهما بالخيار ان شاء اخذ نصف البعد بنصف الثمن وان شاء ترك) لتريق المصفقة عليه فان قضى به القاضى بينهما وقال احدهما (بعد القضاء له (لا اخار) ذلك لثبوته (لم يكن للاخر ان ياخذ جميعه) لانهما قضيا لنفسه بعد كل واحد في نصفه فلا يعود الا بعد جديد قيدنا بما بعد القضاء لانه لو كان قبل القضاء كان للاخر ان ياخذ جميعه لانه يدعى الكل والحجة قائمة به ولم ينقسخ سببه وزال المانع وهو من اجهة الاخر كفى الهداية (وان ذكر كل واحد منهما تاريخا) وكان تاريخ احدهما اسبق (فهو الاول منهما) لانه ثبت الشراء في زمان لا ينزاعه فيه احد فاندفع الاخر به ولو وقت احدهما ولم توقت الاخرى فهو لصاحب الوقت ثبوت ملكه في ذلك الوقت فاحتمل الاخر ان يكون قبله او بعده فلا يقضى له بالشك هدايه (ولن لم يذكر تاريخا) او ذكر تاريخا واحدا او ارجح احدهما دون الاخر (و) كان مع (احدهما قبض فهو اول) لان تمكنه من قبضه يدل على سبق شراؤه ولانه قد استويا في الاثبات فلا تزول اليد الثانية بالشك (وان ادعى اثنان على ثالث ذي يد (احدهما شراء) منه (والاخر هبة وقبضا واقاما للينة) على ذلك (ولا تاريخ معهما فالشراء اول) لانه اقوى لكونه معاوضة من الجانيين ولانه ثبت بنفسه بخلاف الهبة فانه يتوقف على القبض (وان ادعى احدهما الشراء وادعت امرأة انه تزوجها عليه فهما سواء) لاستوائهما في القوة لان كلاهما معاوضة من الجانيين وثبت الملك بنفسه (وان ادعى احدهما رهنا وقبضا والاخر هبة وقبضا فلهن اول) قال في الهداية وهذا استحصان وفي القياس الهبة اول لانهما ثبت الملك والهن لا يثبت وجه الاستحصان ان القبض يحكم الزهن مضمون وتحكم الهبة غير مضمون وعقد الاضمان اول (وان اقام) المذعيان (المضاربان للينة على الملك والتاريخ) المختلف (فصاحب التاريخ الابعة) اى الاسبق تاريخا (اول) لانه ثبت انه اول المالكين فلا يلقى الملك الا من جهته ولم يلقى الاخر منه

(وان ادعى الشراء من واحد) أى غير ذى يد للبلا يتكرر مع ما سبق (واقاما
 البينة على التاريخين) المختلفين (فالاول اولى) لما بينا انه اثبتته في وقت لا منازع له
 فيه (وان اقام كل واحد منهما بينة على الشراء من آخر) بان قال احدهما اشتريت
 من زيد والاخر من عمرو (وذكرنا تاريخنا) متفقا او مختلفا (فهما سواء) لانهما
 يثبتان الملك لبايعيهما فيصيران كأنهما اقاما البينة على الملك من غير تاريخ فيصير كل
 منهما بينا اخذ النصف بنصف الثمن وبين التركة (وان اقام الخارج البينة على ملك
 مؤرخ و) اقام (صاحب اليد البينة على ملك اقدم تاريخا كان) ذواليد (اولى)
 لان البينة مع التاريخ متضمنة معنى الدفع قال في الهداية وشرح الزاهدي وهذا
 ضد ابى حنيفة وابى يوسف وهو رواية عن محمد وعنه لا تقبل بينة ذى اليد وعلى
 قولهما اعتمد المحبوبي والسنن وغيرهما كما هو الرسم تصحيح (وان اقام الخارج
 وصاحب اليد كل واحد منهما بينة بالنسبة) من غير تاريخ او ارضا تاريخا واحدا
 بدليل ما ياتي (فصاحب اليد اولى) لان البينة قامت على ما لا تدل عليه اليد فاستويا
 وترجعت بينة ذى اليد فيفضى له ولو تلقى كل واحد منهما الملك من رجل واقام البينة
 على النسبة عنده فهو بمنزلة اقامتها على النسبة في يد نفسه لما ذكرنا ولو اقام احدهما
 البينة على الملك المطلق والاخر على النسبة فصاحب النسبة اولى ايها كان
 لان البينة قامت على اولية الملك فلا يثبت للاخر الملك الا بالانطلاق من جهة
 وكذا اذا كان الدعوى بين خارجين فبينة النسبة اولى لما ذكرناه ولو قضى
 بالنسبة لصاحب اليد ثم اقام ثالث البينة على النسبة يفضى له الا ان يبعدها
 ذواليد لان الثالث لم يصير مقضيا عليه بتلك القضية وكذا القضي عليه بالملك
 اذا اقام البينة على النسبة تقبل بينته وينقض القضاء لانه بمنزلة التصح هداية
 (وكذلك) اى مثل النسبة (السمج في الثياب التي لا تسج الامرة واحدة)
 كالكرباس (و) كذا (كل سبب في الملك لا يتكرر) كقول قطن وحلب لبن وجز
 صوف ونحو ذلك لانه في معنى النسبة فان كان يتكرر كالبناء والفرس قضى به
 للخارج بمنزلة الملك المطلق وان اشكل يرجع به الى اهل الخبرة فان اشكل عليهم
 قضى به للخارج ونما في الهداية (وان اقام الخارج البينة على الملك) المطلق
 (وصاحب اليد بينة على الشراء منه كان) صاحب اليد (اولى) لانه ثبت تلقى الملك منه
 فصار كما اذا اقر بالملك له ثم ادعى الشراء منه (وان اقام كل واحد منهما البينة على

الشرائع الاخرى ولا تخرج معهما تارت البينان) وبيّن المدعى به في يد ذي اليد
 قال في الهداية وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف وقال محمد يقضي بالبينين ويكون
 الخارج اه قال في التصحيح وعلى قولهما احمد المحضون وقد رجحوا دليلهما
 قولاً واحداً اه (وان اقام احد الدهين شاهدين و) اقام (الاخر اربعة) او اكثر
 (فهما سواء) لان كل شهادة: هل تامة وكذا لو كانت احداهما اعدل من الاخرى
 لان العبرة لاصل العدالة اذ لا حد للاعدلية كما في الدرر (ومن ادعى قصاصاً على غيره
 فجعله) المدعى عليه (استخلف) اجاعاً لانه منكر (فان نكل عن اليمين فيما دون النفس
 لزمه القصاص وان نكل في النفس حبس حتى يقرأ ويحلف) وهذا عند أبي حنيفة لان
 النكول عنده بذل معنى والاطراف ملققة بالاموال فيجرى فيها النكول ولهذا تسباح
 بالاباحة قطع السن عند وجهه وقطع الطرف عند وقوع الاكلة بخلاف النفس فان
 امرها اعظم ولا تسباح بحال ولهذا لو قاله اقلني قصته تجب الدية) وقال يلزمه
 الارش فيها لان النكول عندهما اقرار فيه شبهة فلا يثبت به القصاص ويثبت
 به الارش قال في التصحيح وعلى قول الامام مشي المحضون (واذا قال المدعى لي
 بينة حاضرة) في المصير (قبل لحمة اعطه كفلاً لنفسك ثلاثة ايام) لثلاث ينيب
 نفسه فيضيع حقه والكفالة بالنفس جائزة عندنا واخذ الكفيل لجرد الدعوى
 استحقاق عندنا لان فيه نظراً للمدعى وليس فيه كثير ضرر بالمدعى عليه والتقدير
 بثلاثة ايام مروي عن أبي حنيفة وهو الصحيح ولا فرق في الظاهر بين الخامل
 والوجيه والخبير من المال والمخاطر كما في الهداية (فان فعل) أي اعطى كفلاً بنفسه
 فيها (والا امر بملازمته) ثلاث ينيب حقه (الا ان يكون) المدعى عليه (مريباً)
 مسافراً (على الطريق) فيلزم مقدار مجلس القاضي فقط وكذا لا يكفل الا الى
 آخر المجلس فالاستثناء منصرف اليهما لان في اخذ الكفيل والملازمة زيادة
 على ذلك اضراؤه بمنعه عن السفر ولا ضرر في هذا المقدار ظاهر اهداية) واذا
 قال المدعى عليه في جواب مدعى الملك (هذا الشيء) المدعى به منقولاً كان او
 عقاراً (او دهنه فلان القائب) او عازبه او اجرته او رهنه عندى او خصته
 منه أي من القائب (واقام بينة على ذلك) وقال الشهود نعرفه باسمه ونسبه او
 بوجهه وشرط محمد معرفته بوجهه ايضا قال في البرازية وتحويل الابنة على
 قول محمد اه (فلا خصومة بينه وبين المدعى) لانه اثبت بينته ان يده ليست

يبد خصومة وقال أبو يوسف ان كان الرجل صالحا فالجواب كما قلنا وان كان
معروفا بالحيل لا تندفع عنه الخصومة قال في الدرويه بوخذوا ختاره في المختار
وهذه خمسة كتاب الدعوى لان فيها اقوال خمسة علماء كاسطفي الدراولان
صورها خسران قيدنا بدعوى الملك لانه لو كان دعواه عليه القصب او السرقة
لا تندفع الخصومة لانه يصير خصما بدعوى الفصل عليه لا يبد
بخلاف دعوى الملك ونماه في الهداية (وان قال ابتعه من الغائب فهو
خصم) لانه لما زعم ان يده يملك اعترف بكونه خصما (وان قال المدعي سرق)
بالبناء لمجهول (من) هذا الذي (واقام البينة) على دعواه (وقال صاحب اليد
او دعونه فلان واقام البينة) على دعواه (لم تندفع الخصومة) قال في الهداية
وهذا قول ابي حنيفة وابي يوسف وهو استحسن وقال محمد تندفع لانه لم يدع
القول عليه فصار كما اذا قال غصب مني على ما لم يسم فاعله وكما ان ذكر
الفعل يستدعي الفاعل لاهالة والظاهر انه هو الذي في يده الا انه لم يبينه درأ
لحد منه شقة عليه واقامة لحصة السر (فصار كما اذا قلنا سرقنا من الغائب
لانه لا حقيقه فلا يحتج من كشفه قال الاستحسان والصحيح الاستحسان وعليه
اعتمد الايمة المحققون نصيب) (واذا قال المدعي ابتعه من فلان الغائب) وقال
صاحب اليد او دعونه فلان ذلك سقطت الخصومة) من المدعي عليه (بغير بينة
لتصادقهما على ان الملك لغير ذي اليد لم تكن يده يد خصومة الا ان يقيم المدعي
البينة ان فلانا وكله بقضه لاثباته كونه احق بالمال (واليمين) انما هي (بالله
نعال دون غيره) لقوله صلى الله عليه وسلم من كان منك حالفا فليحلف بالله
اوله (ويزيد) اي يظن اليمين (بذكر او صافه) تعالى المراجعة لقوله قل والله
الذي لا اله الا هو عالم الغيب والشهادة الذي يعلم من السر ما يعلم من العلانية وله ان
يزيد على هذا وينقص الا انه يجب الطف كيلا يتكرر اليمين لان المستحق
عليه يمين واحدة والاختيار فيه الى القاضي وقيل لا يظن على المعروف بالصلاح
ويظن على غيره وقيل يظن في الخطير من المال دون الحقير كما في الهداية (ولا
يسهل بالطلاق ولا بالتاقي) فظهر ظاهر الرواية قال قاضي بخان وبعضهم جوز
ذلك في زماننا والصحيح ظاهر الرواية نصيب فلو حلف به في كل لا يقضي عليه بالتكول
لتكوله عامر منهم عنه شريفاً وبسبب اليهودي بالله الذي انزل التوراة على

في تخليق اليهود
والنصارى والمجوس

موسى والنصارى بالله الذي أنزل الأنجيل على عيسى والمجوس بالله الذي خلق النار
فيظن على كل بمقده فلو أكتفى بالله كفى كالسليم اختيار كمال في الهداية وهكذا
ذكر محمد في الأصل وروى عن أبي خنيفة أنه لا يستخلف غير اليهودي والنصارى
الابانة وهو اختيار بعض مشايخنا لأن في ذكر النامع اسم الله تعالى تعظيمها
وما ينبغي أن تعظم بخلاف النكاحين لأن كتب الله تعظيمه والوحي لا يهلك الابانة
تعالى لأن الكفرة باسمهم يقتضون الله قال الله تعالى ولئن سألتم من خلقهم
لقلن الله (ولا يهتفون في بيوت صابنهم) لكرهه دخولها ولما جحد من إيمانهم
تعظيمها (ولا يجب تعظيم الجسد على السلم بزمان) يوم الجمعة بعد العصر (ولا يمكن)
كين الركن والقام بمكة وحده غير النبي صلى الله عليه وسلم في المدينتين المتصور
تعظيم القسم به وهو حاصل بدون ذلك وفي الجملة ذلك مكلف القاطن عظمورها
وهو مدفوع هداية (ومن ادعى أنه اشاع) أي اعتنى (من هذا) الجاهل (عبد)
فجسد) المدعى عليه (استخلف بالله) تعالى (ما يتكلم به) قائم فبذلك أي في هذا
العبد (ولا يستخلف بالله ما يقتضيه) هذا العبد لا احتمال أنه باع لم فسح أو احتمال
(ويستخلفه) كذلك (في الفصص) بأن يقول (الله ما يستحق طيلورده ولا يخالف
بالله ما مضى) لا احتمال هبته أو إياه ضلته (و) كذلك (في النكاح) بأن يقول (بالله
(ما يتكلم به) قائم في الحال) لا احتمال الطلاق المبطل (وفي دعوى الطلاق بالله
ما هي بأن منك الباحة بما ذكر) أي بالوجه الذي ذكرته الله عز وجل (ولا يستخلف
بالله ما طلقها) لا احتمال تجديد النكاح بعد الابانة فيختلف على الحاصل وهو متروك
انكار التكرار لا لو يظن على المصحب يتضرر المدعى عليه وهذا قول أبي حنيفة
ومحمد وقال أبو يوسف بخلاف في الجميع على المصحب إلا أن عمر بن مازة ذكر فيختلف
على الحاصل فإن في الهداية والحاصل هو الأصل لعدمهما إذا كان حياً ورفع
واق كان لا يرفع فالتصديق على السبب بالاجماع كالجهد المأمور إذا لم يكن المصحب
على مولاه ما مضى فيها (وإن كان قد أضاف في يد رجل أدناهم عليه) (الطلاق) فما دلى
(أحدهما محيطهما) ادعى (الأخر تصديقها وإثباتها البيعة) على ذلك (فالتصديق)
دعوى (الجميع ثلاثة أو بأهلها وأهلها) دعوى (النصف) بأهلها (أبي حنيفة)
اعتباراً للوحي المتروكة فإن صاحب النصف لا يظن مع الآخر في الطلاق قسماً
له أو سنتون فإن عنهما في النصف الآخر فينصف بينهما (أو قال لا هي جهتها ثلاثاً)

اعتبارا لطريق العول لان في المسئلة كلا ونصفا فالمسئلة من اثنين وتعمول الى
 ثلاثة فنقسم بينهما اثلاثا قال في التصحيح واختار قوله البرهاني والسني وغيرهما
 (ولو كانت الدار (في ايديهما) اي المدعين والمسئلة بحالها (سلمت) الدار كلها
 (لصاحب) دعوى (الجميع) ولكن بسلام له (نصفها على وجه القضاء ونقصها)
 الآخر (لا على وجه القضاء) لانه خارج في النصف فيقضى بينه والتصف
 الذي في يده لا يديعه صاحبه لان مداه الصف وهو في يده سالمه ولو لم تنصرف
 اليه دعواه كان ظالما في امساكه ولا قضاء بدون الدعوى فيترك في يده هداية
 (واذا تنازعا في دابة) في يدهما او يد احدهما او غيرهما (واقام كل واحد منهما
 بينة انما نجت) بالبناء للمجهول (عنده وذكر ان تاريخا) مخالفا (وسن الدابة
 يوافق احدا التاريخ فهو) اي صاحب التاريخ الموافق لسنها (اولى) لان الظاهر
 يشهد بصدق بينته فتزج (وان اشكل ذلك) اي سنها (كانت بينهما) ان كانت
 في ايديهما وفي يد غيرهما وان في يد احدهما قضى له بها لانه سقط التوقيت وصار
 كأنهما لم يذكر التاريخ بل هو ان خالف سن الدابة التوقيتين بطلت الميستان كذا ذكره
 الحاكم الشهيد لانه ظهر كذب الفريقين فيترك في يده من كانت في يده هداية قيد
 بذكر التاريخ لانه لو لم يورخا قضى بها لذي اليد ولهما ان في ايديهما اوفى يد
 ثالث (واذا تنازعا دابة احدهما راكبهما والاخر متعلق بلجامهما فلا راكب اولى)
 لان تصرفه اظهر فاته يختص بالملك وكذا اذا كان احدهما راكبا في السرج
 والاخر رديفة فلا راكب في السرج اول لما ذكرنا بخلاف ما اذا كانا راكبين
 حيث يكون بينهما لا يتواهما في التصرف هداية (وكذلك) الحكم (اذا
 تنازعا بعيرا وعليه رجل لاحدهما) والاخر قائده (فصاحب الحمل اولى) من
 القلبد لانه هو المتصرف (واذا تنازعا قيسا احدهما لاسبه والاخر متعلق بكمه
 فالاسب اولى) لانه اظهرهما نصرا (واذا اختلف الملبسان في البيع) اي في
 من البيع (فادعى احدهما) اي المشتري (فما وادعى البائع اكثر منه او) في قدره
 بان (اصغف البائع بغيره من البيع وادعى للمشتري اكثر منه) اي اكثر
 من القيمة التي اعترف به البائع (واقام احدهما) اي البائع والمشتري
 (البيته) على دعواه (قضى له بها) لان في الجانب الاخر مجرد الدعوى
 والبيته المعوى منها (فان اقام كل واحد منهما البيته) على دعواه (كانت البيته

الثينة للزيادة اولى لانها اكثر بياناً واثباتاً في البائع لو اختلف في الثمن
 وبينه المشتري لو في قدر البيع ولو اختلف في الثمن والمبيع جميعاً في البائع
 اولى في الثمن وبينه المشتري في البيع نظراً الى زيادة الاثبات (فلان لم تكن لكل
 واحد منهما بينة) ثبت مدته (قيل للمشتري اما ان ترضى بالثمن الذي ادعاه البائع
 والافسخت البيع) بينكما (وقيل للبائع اما ان تسلم ما ادى القدر الذي ادعاه
 المشتري من المبيع والافسخت البيع) لان المقصود قطع المنازعة وهذا جهة فيه
 لانه ربما لا يرضيان بالفسخ فاذا علما به يراضيان (فلان لم يراضيا) والمبيع قائم
 (استخلف الحاكم كل واحد منهما على دعوى الآخر) لان كل واحد منهما مدع
 ومدعى عليه (يتقدم) الحاكم (بين المشتري) قال في الهداية وهذا قول محمد
 وابي يوسف آخراهو رواية عن ابي حنيفة وهو الصحيح اه وظال الاسيحيابي
 بدأ بين المشتري وفي رواية بين البائع وهكذا ذكر ابو الحسن في جامعهم والصحيح
 الرواية الاولى وعليه مشي الائمة المحققون تصحيح (فاذا حلفا فسخ القاضي
 بينهما) لانه اذا تحالفا بقي العقد بلا بدل معين فيفسد قال في الهداية وهذا يدل
 على انه لا يفسخ بنفس التحالف لانه لم يثبت ما ادعاه كل واحد منهما فيبيع
 مجهول فيفسخه القاضي قطعاً للمنازعة او يقال اذا لم يثبت البديل يبقى بيعاً بلا
 بدل وهو فاسد ولا بد من الفسخ في فاسد البيع اه (وان نكل احدهما عن
 البين زعمه دعوى الآخر) لانه جعل باذ لا فم تبقى دعواه مطروضة لدعوى الآخر
 فلتزم القول بنبوته هداية (وان اختلفا في الاجل اوفى شرط الخيار اوفى استيفاه
 بعض الثمن فلا تحالف بينهما) لان هذا اختلاف في غير المقنود عليه والمقنود
 به فاشبه الاختلاف في الخط والبراء وهذا الآن بانعدامه لا يختل ما به قوام العقد
 بخلاف الاختلاف في وصف الثمن وجنسه حيث يكون بمنزلة الاختلاف في
 القدر في جريان التحالف لان ذلك يرجع الى نفس الثمن فان الثمن دين وهو
 يعرف بالوصف ولا كذلك الاجل لانه ليس بوصف الا يرى ان الثمن موجود
 بعد مضيه هداية (والقول قول من ينكر الخيار والاجل) والاستنبطه (مع
 يمينه) لان القول قول المنكر (وان هلك المبيع) اي بعد القبض قبل نقد الثمن
 وكذا اذا خرج من ملكه او صار بحال لا يقدر على رده بالعيب (ثم اختلفا)
 في نمته (لم يتحالفا عند ابي حنيفة وابي يوسف) لان التحالف فيما اذا كانت

السلعة قائمة عرف بالنصر والخصاف فيه يقضي الى الفسخ ولا كذلك بدمها كما
 لا يرتفع للمنفعة فلم يكن بمناه (وجملا القول قول المشتري) بمينه لانه متكررا بلغة
 لاثنين (وقال محمد بخصافان ويصح البيع على هبة الهالك) لانه اختلاف في
 من هذه قائم بينهما فاجبه حال بقاء السلعة ظل جال الاسلام والصحیح قولهما
 وعليه يشي المحبوبي والنسفي وغيرهما كما هو المرسوم تصحيح (وان) هناك بعض
 للبيع كان (هالك احد المصدقين) او الثوبين او نحو ذلك (ثم اختلفا) في الثمن
 (ولم يخالفا عنه ابي حنيفة) لما مر ان الخصاف ثبت على خلاف القياس حال
 قبيل السلعة وهي اسم تلحق اجزائها فلا تنبى بقوات بعضها (الا ان يرضى البائع
 ان يتخذ حصة الهالك) لاسلا لانه حيث يكون الثمن كله بمقابلة الثمن ويخرج
 بالهالك عن المقتد فخصافان (وقال ابو يوسف بخصافان ويصح البيع في الهبة وحصة
 الهالك) لانه لا يتنازع الخصاف للهالك فيقدر بقدره (وهو قول محمد) قال
 ولا يصحني هكذا ذكرنا وذكر في الجامع الصغير ان القول قول المشتري في حصة
 الهالك وبخصافان على الباقي عند ابي يوسف وعند محمد بخصافان عليهما ويرد
 للمقيم وقية الهالك والصحیح قول ابي حنيفة وعليه يشي المحبوبي والنسفي
 خبرهما تصحيح (ولذا اختلف الزوجان في) قدر (المهر) او جنسه (فادعى
 الزوج انه تزوجها بالقب وتطلقت) المرأة (تزوجني بالقول) ابوماته مقال (فأبهما
 الحكم المينة قبلت بيقته) لانه نورد عواء بالحجة (وان اقاما البينة فالبينة بينة المرأة)
 لانها ثبتت بالزيادة قال في المهادنة مضاه اذا كان مهر مطلقا قل ملاذعته اما
 اذا كان مهر مطلقا مثل ما اذعته او اكثر كانت بينة الزوج اولى لانها ثبتت بالخطوبيتها
 لا تثبت شياء لان ملاذعته ثابت لها بشهادة المثل كما في الكفاية وان لم تكن لهما بينة
 بخصافان عند ابي حنيفة ولم يصح النكاح لان اثر الخصاف في انعدام التسمية وهو لا ينحل
 بصحة النكاح لان المهر تابع فيه بخلاف البيع لان عدم التسمية يفسده على ما مر
 في فسخ (ولكن) حيث انعدمت التسمية (بحكم مهر المثل فان كلن) مهر مطلقا (مثل
 ما اصراف به الزوج او بقل قضى بمقال الزوج) لان الظاهر شاهد له (وان كان هل
 ما اذعته الزاقلوا كثر قضى بما اذعت المرأة) لان الظاهر شاهد لها (وان كان مهر
 المثل) بينهما بان كلن (اكثر مما اصراف به الزوج واقبل مما اذعته المرأة قضى لها بمهر
 المثل) لانهم لما اختلفا لم تثبت الزيادة على مهر المثل ولا اقل منه (وان اختلفا في الاجارة)

في البذل والمبدل (فبلى استيفاء المصود عليه مخالفاً وتراها) لانه عقد معاوضة قليل
 البصير فكان بمنزلة البيع وبدا بين المشتاجر لو اختلفا في البذل والوجع يكون المدة وان
 بهما فالبينة للوجع في البذل والمشتاجر في البذل في الذر وان لم يخطب بعد الاستيفاء
 بوليح المصود عليه (لم يخالفها وكان القول قول المشتاجر ثم قل في الهداية وهذا
 عند ابي حنيفة وابي يوسف ظاهر لان هلاك المصود عليه يمنع التحالف عندهما
 وكذا اهل اصل محمد لان الهلاك انما لا يمنع التحالف عنده في البيع لما ان له قيمة
 تقوم مقامه فمخالفتان عليها ولو جرى التحالف ههنا ونفسح العقد فلا قيمة لان
 المنافع لا تقوم بنفسها بل بالمقدورين حيث انه لا يهدى واذا امتنع التحالف قال القول
 للمشتاجر مع يمينه لانه هو المستحق عليه له (وان اختلفا بعد استيفاء بطل المصود)
 عليه (مخالفة لمصلحة العقد فيما يبي) انما قال لان العقد ينقض ساعة فتنسخه فيصير
 في كل جزء من النسخة كانه ابتداء العقد عليها بخلاف البيع لان العقد يتبدل بصفة
 واحدة فاذا تمرد في البعض تمرد في الكل هداية (وكان القول في الماضي قول

المشتاجر) لانه منكر (واذا اختلف المولى والمكاتب في) قدر المال المكتبة لم يخالفها
 عند ابي حنيفة لان التحالف ورد في البيع على خلاف القياس والمكاتب ليست
 في معنى البيع لانه ليس يلزم في جانب المكاتب (وقالوا بمخالفتان ونفسح الكتابة)
 لانه عقد معاوضة يقبل الفسخ فاشبه البيع معنى قال في التصحيح وقوله هو المولى
 عليه عند النسق وهو اصح الاقوال والاختيارات عند المحمدي (واذا اختلف

الزوجان في متاع البيت) وهو ما يكون فيه ولو ذهبا او فضة (فما يصلح للرجل)
 فقط كالعمامة والقلنسوة (فهو للرجل وما يصلح للنساء) فقط كالخمار والحففة
 (فهو للمرأة) بشهادة الظاهر الا اذا كان كل منهما ينفق او يبيع ما يصلح للآخر
 فانه بمنزلة الصالح لهما لغرض الظاهرين (وما يصلح لهما) كالآنية والمقود
 (فهو للرجل) لان المرأة وما في يدها في الزوج والقول في المتطوعين لصاحب
 اليد بخلاف ما يخص بها لانه بمارضة ظاهر أقوى هو ولا يفرق بينهما اذا كان

الاختلاف في حال قيام التكاح او بعد ما وقفت الفرقة هداية (فان ملأها عدلها
 وانظف ورثة) اي ورثة السيد الزوجين للبيت (مع الزوج) (والآخر) (الحى) (وما
 يصلح للرجل) (والنساء) فهو لهما اي القوي من بينهما (فما كان الرجل او المرأة
 لان اليد القوي دون البيت) وهذا قول من يوجب له (فما كان او يملكه) (فما كان

المرأة) سواء كانت حرة أو مينة (ما) أي مقدار (ما) مجهول به مظهره والباقي) يبدو
 يكون (الزوج) مع مينة لأن الظاهر أن المرأة تأتي بالجهاز وهذا أقوى فيحتمل
 به ظاهر الزوج ثم في الباقي لا صارض لظلمه فيعتبر والطلاق والموت سواء لقيام
 المهر في ظلم مورثهم وقال محمد ما كان للرجل فهو للرجل وما كان للنساء فهو
 للمرأة وما يكون لهما فهو للرجل أو لورثته والطلاق والموت سواء ظل الاستصحابي
 والقول الصحيح قول أبي حنيفة وأصحابه النسي والمحبوي وغيرهما تصحيح (وإذا

باع الرجل جارية فجاءت بولد فادعاه البائع فإن جاءت به لأقل من ستة أشهر
 من يوم البيع فهو ابن البائع وإمده أم ولده) استحسانا لأن اتصال الطوق في
 ملكه شهادة ظاهرة على كونه منه ومعنى النسب على التحاق فيقضي فيه التفاضل
 وإذا بحث الدعوى فاستندت إلى وقت الطوق تبين أنه باع لمولده (مفسح
 البيع فيه) لأن بيع أم الولد لا يجوز (ورد) البائع (التمن) الذي قبضه لانه
 قبضه بغير حق (وان ادعى المشتري) الولد أيضا سواء كانت دعواه (مع دعوة
 البائع أو بمده فدعوه البائع أولى) لأنها تستند إلى وقت الطوق فكانت سبق قال
 القسطنطين وفيه اشعار بأنه لو ادعى المشتري قبل دعوة البائع ثبت نسبه منه وحل
 على النكاح أم (وان جاءت به لاكثر من ستة أشهر) بولدون الحولين (لم تقبل دعوة
 البائع فيه) لا جليل حدونه بعد البيع (الا ان يصدق للمشتري) فثبت النسب ويطل
 البيع والولد حر والام أم ولده كاف المسألة الاولى لتصادقهما لو احتل الطوق في
 الملك هدايه وفي القسطنطين وفيه اشارة إلى أنه لو ادعاه اصغر دعوة المشتري لقيام
 الملك المحتمل للولد كاف في الاخیلوا وان جاءت به لاكثر من ستين لم تصح دعوة
 البائع الا اذا مده فيه المشتري فثبت النسب ويحمل على الاستيلاء بالنكاح ولا يطل
 البيع وعلم في الهداية (واذا مات الولد فادعاه البائع وقد) كانت (جاءت به لأقل
 من ستة أشهر) من وقت البيع (لم يثبت الاستيلاء فيه الام) لأنها تابعة للولد ولم
 يثبت نسبه بعد الموت لم يثبت النسب إلى ذلك فلا يثبت استيلاء الام (وان ماتت
 الام) ومن الولد (فادعاه البائع) وقد كانت (جاءت به لأقل من ستة أشهر) لم
 يثبت (ثبت النسب منه في الولد واخيه البائع) لأن الولد هو الأصل في النسب
 فلا يثبت فوات النسب (ورد التمن كله في قول أبي حنيفة) لانه تبين أنه باع أم ولده
 وحالها غير متغير فثبت النسب في البعده والنسب فلا يثبت النسب (وقال أبو يوسف

ويشهد برخصة الولد ولا برخصة الأم) بان يقسم الثمن على الأم وفيه الولد كما
احسب الولد زده البائع وما احسب الأم سلبه منه لان الثمن كان مقابلا لهما
وما لهما مقومة ضد ما قبضتها المشتري قال في التوضيح وعلى قول الامام متى

الايمة كالنسيق والمحبوب والموصلي وصدر الشريعة (ومن ادعى نسب احد
التوأمين) وهما ولدان بين ولادتهما اقل من سنة اشهر (ثبت لهما نسب) لانها

من ماء واحد في ضرورة ثبوت نسب احدهما ثبوت نسب الاخر اذ لا يتصور خلوق
الانثى خارجا لا يلد الا قبل في اقل من سنة اشهر هداية (كتاب الشهادات) لا يفتي

بناحية الشهادة للدعوى وتأخيرها عنها (الشهادة) لغة خبر طالع وشرا اخبار
صدقي لا يثبت حتى ياتي بالفتح وشروطها العقل والكل والاضبط والولا لا يدور كتبها

لفظ اشهد وحكمها وجوب الحكم على القاضي بموجبها اذا استوفت شرائطها
واذا اوجها (مقرض) على من علمها بحيث (يلزم اليهود) اذاؤها (ولا يسلمهم

كتبها) لقوله تعالى ولا ياتي بالشهداء اذا ما دعوا وقوله تعالى ولا تكلموا بالشهادة
ومن يكتمها فانه اثم عليه وهذا (اذا طالبهم للدعي) بها لانه قد عتق على

طلبه كسائر الحقوق الا اذا لم يعلم بما دوا الحق وخالف فوته لانه ان يشهد بلا طلب
يكفي المفتح ويجب الاداء بلا طلب لو الشهادة في حق الله تعالى وهي كبيرة

عنه عنها في الاله اربعة عشر قال وفي الخبر شاهد الحجة شهادة بلا عذر فمضى
فترد شهادته اه وهذا كلف في غير الحدود (و) اما (الشهادة بالحدود) فانه لا يحضر

فيها الشاهد بين السر والافتهار) لانه بين حبين اقامة الحد والثوق على اليك
(و) لكن (الموافق) لقوله صلى الله عليه وسلم لذي شهد عندك لو سترته

بشوك لكان خيرا لك وقال عليه الصلاة والسلام من ستر على مسلم ستر الله لطلق
عليه في الدنيا والاخرة وفيما نقل من تلقين الدرر عن النبي صلى الله عليه وسلم

واصحابه رضي الله عنهم دلا لظاهرة على افضلية السر هداية (الا انه يجب) عليه
(ان يشهد بالمال في السرقة فيقول اخذت المال احياه حتى السروق منه) ولا يجوز

(سرق) صونا للمدلسارق عن القطع فيكون جما بين السر والافتهار (والشهادة
على) اربع مراتب (الاول) (منها) الشهادة في الزنا يشتر فيها اربعة من الرجال

لقوله تعالى والاثني بآتين الفاحشة من نساكن فاستشهدوا عليهن اربعة منكم
والثلاثة هي اربعة مراتب (والثاني) اربعة شهداء (والثالث) فيها شهادة النساء الحديث لا يرضى

في احكام الشهادات

الشهادات على اربعة مراتب

مضت السنة من عند رسول الله صلى الله عليه وسلم والخليفتين من بعده لن لا شهادة
 للنساء في الحدود والقصاص هدايه (و) الثانية (منها الشهادة ببقية الحدود
 والقصاص تقبل فيها شهادة رجلين) لقوله تعالى فاستشهدوا بشهدين من
 رجالكم (ولا تقبل فيها) ايضا (شهادة النساء) لما مر (و) الثالثة منها (ما سوى
 ذلك) المذكور (من) بقية الحقوق (تقبل) فيها (شهادة رجلين او رجل
 وامرأتين سواء كان الحق) المشهود به (مالا او غير مال) وذلك (مثل النكاح
 والطلاق والوكالة والوصية) لان الاصل فيها القبول لو وجود ما يبنى عليه
 اهلية الشهادة وهو المشاهدة والضبط والاداء اذ بالاول يحصل العلم للشاهد
 والثاني يبنى والثالث يحصل العلم للقاضي ولهذا يقبل اخبارها في الاختلاف
 ونقصان الضبط بزيادة النسيان انجبر بضم الاخرى اليها فلم يبق بعد ذلك الا الشبهة
 فلماذا لا تقبل فيما يندري بالشهاد وهذه الحقوق ثبتت مع الشهادات وصدق قبول
 الاربع على خلاف القياس كيلا يكثر خروجهن هدايه (و) الرابعة الشهادة على
 ما لا يطلع عليه الرجال كما عبر عنه بقوله (تقبل في الولادة والكرامة والصوب) التي
 (بالنساء) اذا كانت في موضع لا يطلع عليه الرجال بشهادة امرأتين او واحدة لقوله عليه
 الصلاة والسلام شهادة النساء جائزة فيما لا يستطيع الرجال النظر اليه واجمع المحلى
 بالالف واللام يراد به الجنس في تناول الاقل ولانه انما سقطت الذكورة ليصف النظر
 لان نظر الجنس اخف فكنا بسقوط اعتبار العدد الا ان للثني والثلاث احوط لما
 فيه من معنى الالتزام كافي الهداية ثم قل واما شهادتهن على استئلال الصبي لا تقبل
 عند ابن حنيفة في حق الارث لانه مما يطلع عليه الرجال الا في حق الصلاة لانه
 من امور الدين وعندهما تقبل في حق الارث ايضا لانه صوته عند الولادة
 ولا يحضرها الرجال عادة فصار كشهادتهن على نفس الولادة امور جنة في الفتح
 (ولايه في ذلك كلام من الهداية) لقوله تعالى ممن رضون من الشهداء ولقوله تعالى
 فاستشهدوا ذوي عدل منكم ولان العدالة هي الصبغة للصدق لان من يتجلى فيه
 الكذب قد يتجلى فيه وعنى لى يوسف ان الفاسق اذا كان وجها في الناس ذاهبا
 مبرور تقبل شهادته لانه لا يستاجر لوجهه ويمنع من الكذب بمرورته والاول
 اصح الا ان القاضي لو قضى بشهادة الفاسق بجمع والمصلحة معروفة هدايه (ولفظ
 الشهادة) لان النصوص نطقت باشهادها اذ الامر فيها بهذه اللفظة ولان فيها

في لفظ الشهادة

زيادة تأكيد فان قوله اشهد من الفاظ الميمين فكان الامتناع عن الكذب بهذا
اللفظ اشد (فان لم يذكر الشاهد لفظ الشهادة وقال) هو مضاعفها (اهل او اتبعن لم
تقبل شهادته) لما قلنا قال في الهداية فوق قوله في ذلك كله اشارة الى جيع ما تقدم حتى
تشرط العدالة ولفظ الشهادة في شهادة النساء في الولادة وغيرها هو الصحيح
لانه شهادة لما فيه من معنى الازام حتى يختص بمجلس القضاء ويشترط فيه الحرية
والاسلام اه (وقال ابو حنيفة يقتصر الحاكم على ظاهر عدالة) الشاهد (السلام)
ولا يسأل عنه الا اذا طعن فيه الخصم لقوله عليه الصلاة والسلام المسلمون عدول
بعضهم على بعض الا بعدة وفي قذف ولأن الظاهر الازجاء عما هو محرم دينه
وبالظاهر كفاية اذ لا وصول الى القطع هداية (الا في الحدود والقصاص فانه
يسأل) فيها (عن الشهود) وان لم يطعن الخصم لانه يحتمل لاسقاطها فيشرط
الاستقصاء فيها لان الشبهة فيها دائمة (وان طعن الخصم فيهم) اى الشهود
(سأل) القاضي (عنهم) لانه تقابل الظاهر ان يسأل طلبا للترجيح وهذا حيث لم
يعلم القاضي حالهم اما اذا علمهم يجرى اعدالة فلا يسأل عنهم وتعماه في التلطف
(وقال ابو يوسف ومحمد لا بد) للقاضي من (ان يسأل عنهم في السر والعلانية)
في صائر الحقوق طعن الخصم فيهم اولا لان الحكم انما يجب بشهادة العدل فوجب
البحث عن العدالة قال في الهداية وقيل هذا الخلاف عصر وزمان والتفتوى
على قولهما في هذا الزمان ومثله في الجواهر وشرح الاستيعابي وشرح الرافعي
والبنابيع وقال الصمد للثنيدي والحنان وقاضي خان ومختارات النوازل والاختيار
والترغابى وصدر المخرجة وتعماه في الصحيح وفي الهداية ثم قيل لا بد ان يقول
المصل هو عدل جائز الشهادة لان المصل قد يعدل وقيل يكتفى بقوله هو عدل
لان الحرية ثابتة باصل الدبر وهذا صحيح (وما يحمل الشاهد على ضربين احدهما
ما يثبت بنفسه) وذلك (مثل البيع والاقراء والنصب والقنصل وحكم الحاكم
ونحو ذلك مما يسمع او يرى) فاذا سمع ذلك الشاهد وهو مما يعرف بالسمع مثل
البيع والاقراء (اوراه) فله وهو مما يعرف بالزور به كالنصب والقنصل (وسمى ان
يشهده وان لم يشهد عليه) اى يحمل تلك الشهادة لانه علم ما هو الموجب بنفسه
وهو الركن في الاداء ويقول اشهدانه باع ولا يقول اشهدنى) لانه كذب قال في

مطل
ما يحمل الشاهد
الشاهد

الهداية ولو سمع من وراء الحجاب لا يجوز له ان يشهد ولو فسر لقاضي لا يقبله لان
 النعمة تفيد النعمة الا اذا كان دخل البيت وحلم انه ليس فيه احد حواه ثم جلس
 على الباب وليس للبيت صلك غيره فسمع اقرا الف اخل ولا يراه لانه حصل
 العلم في هذه الصورة اه (و) الثاني (منه ما لا يقبل حكمه بنفسه) هو ذلك
 هل الشهادة على الشهادة لا انها غير موجبة بنفسها واقا تصير موجبة بالتقل
 الى مجلس القضاء والتقل لا بد له من تحمل لبصر الفرج كالنوكيل (فان اذا
 سمع خلفا يشهد بشئ لم يجر ان يشهد على شهادته) لعدم الاتان به (الا ان
 يشهد) على شهادته بما مره فاما لكون ثابتا منه (وصح كذا) لو سمعه
 يشهد الشاهد على شهادته (ويامره بما دأبها) لم ينعج بالمسمع (له ان
 يشهد) لانه لم يحمله وانما محل خبره (ولا يحمل بالشاهد) اما راي خطه ان يشهد
 الا ان يذكر الشهادة لان الخطيئة الخطا يحصل المظن وهذا قول الامام وعليه
 مشي الاية المقتضية للصحيح كافي التصحيح وفي الدروجوز اه لو في حوزة وبه
 نأخذ بغير من الثاني اه (ولا تقبل شهادة الاثني) لان الاداء يقتضي التميز بالاشارة
 بين الشهود له والشهود عليه ولا يغير الاثني الا بالنية والتمتع به النعمة ولو
 عني هذه الاداء يمتنع القضاء عند ابن خنيفة ومحمد لان قيام الاهلية شرط وقت
 القضاء فيكون بحاجة عنه وصار كما اذا غرس الجوز في اوقاف بخلاف ما اذا
 ملئت او غارت لان الاهلية باللون انتفتت وبالشبهة ما بطلت كافي الهداية (ولا
 المملوك) للملك وغيره لان الشهادة من باب الولاية وهو لا يلي نفسه فاذا ان
 لا يثبت له الولاية على غيره (ولا المملوك في قذف وان تاب) لان ردها عنه من
 تمام منه مبالغة والاستغناء منه عرفا بلبه وهو اوقوف هم الماسجون حال في
 الهداية فهو كالكافر في قذف ثم اقبل شهادته لان الكافر شهادته فكان
 ودعاه من تمام الحكم وبالا سلامه ثبت بها شهادته اخرى بخلاف الصبي اذا سجد ثم
 اعتق لانه لا شهادته لغيره اصلا فقام حده بحد شهادته بعد اعتقه (ولا شهادة الوالد)
 وان حلا للولادة وولد ولده (وان سفل) (ولا شهادة الولد) وان سفل (ولا يبره
 واجلده) وان ظلو لان النافع بين الابله والاولاد متصل ولذا لا يجوز ادائه الزكاة
 اليهم فيكون شهادته لنفسه من وجه وانما يمكن التمسك (ولا تقبل شهادته لغيره الزوجين
 الا في حق) لان الاطلاق متصل بانه هو المقصود في غير شاهد لنفسه من وجه

مطلق
 فيما لا يقبل شهادته

ولو جود الشهادة (ولا شهادة الخوف لبعده) لأنه شهادة لنفسه من كل وجه إذ لا يمكن على العهد دين أو من وجهاً إذا كان عليه دين لأن الحال موقوف على إيمانه (ولا بكلمته) لما قلنا (ولا شهادة الشريك لشريكه فيعلمون شركتها) لأنها شهادة لنفسه من وجه لا شريكها ولو شهد بما ليس من شركتها قبل لا تنفاه الشهادة (وقبل شهادة الرجل لآخيه وعنه) لأن عدم الشهادة كان الاملاك ومخاضها متباينة ولا بسوطة لبعضهم في مال بعض (ولا تقبل شهادة مخنت) بالفتح من يفعل الردي ويؤتي كالتسليم لأنه فاسق فاما الذي في كلامنا وفي اجسامهم فكأنهم في قبول الشهادة كما في الهداية (ولا شهادة نائحة) في مصيبة غيرهما باجره زور وقبح (ولا مضيقاً) ولو لنفسها لحرمة رفع صوتها خصوصاً مع القضاء (ولا يهد من الشرب) لغير الخمر من الاثنية (على اللهو) لحكمة ذلك فهد بالادفانه ليكون ذلك ظاهراً منه لأنه لا يخرج عن العدالة إلا إذا كان يظهر منه فساداً فيبطل اللهواه لو شرب للتدافعي لا تسقط عدالته لشبهة الاختلاف كما في صدر الشريعة وقيلنا بغير الخمر لأن شرب الخمر يسقط العدالة ولو قطرة ولو بغير اللهو (ولا) شهادة (من يلعب بالطيور) لأنه يورث غفلة ولأنه قد يقف على عورات النساء بغير حياء سطحية لطير طير وفي بعض النسخ ولا من يلعب بالطنبور وهو الخنق هداية (ولا يفتي يفتي للناس) لأنه يجمع للناس على ارتكاب كبيرة هداية وأما من يفتي لنفسه لدفع وحشة فلا بأس به عند العامة عنه وفيه وجه الصبي وغيره (ولا من يأتي بيلام الكبار التي يتعلق بها الحب) كالزنا والسرقعة ونحوهما لأنه يفسق (ولا من يدخل الحمام بغير إذن) لأن كشف الصورة حرام إذا رآه غيره (ولا من يأكل الزنا) قال في الهداية وشروط في الأصل أن يكون مشهوراً به لأن الإنسان قلما يجتمع عن مباحة الصود الفاسدة وكل ذلك ربه (ولا القاصم بالنزد) ويقال بالنزد شرب ويخرجها لأن الزهر (والشطرنج) لأن كل ذلك من الكبار طلق صدر الشريعة قيدا للقاصرة بالزهر وقع اتفاقاً وفي المخيرة من يلعب بالنزد فهو من دود الشهادة على كل حال اه وفي التمهيد لا لعب النرد بلا قمار قبل شهادته بلا خلاف بخلاف لا لعب الشطرنج عليه يقبل إلا إذا وجد واحد من ثلاثة أي للقاصرة وفوت الصلوات أو كان الحلف عليه بالكذب أو زاد في الإتياء إن يلعب به على الطريق أو في كرم عليه فسقط (ولا) يقبل أيضاً شهادة (من يفعل الإفعال المستحقة) مما يخل بالمروءة

مطلب
لأبى بالتقنى لنفسه

مطلب
لا لعب الشطرنج
لأنفسه

(كأبواه على الطريق والاكل على الطريق) لانه تارك للزوجة واذا كان لا يستحي عن ذلك
فذلك لا يمنع من الكذب فيهم هداية قال في القصر ومعه كثف حورته ليستحي من
جانب البركة والناس حضور وقد كثف زماننا اه (ولا تقبل شهادة من يظهر سب
السلف) لظهور فسقه بخلاف من يخفيه لانه فاسق مستور عيني قال في المنع
وانما قيدنا بالسلف تبعا لكلامهم والافا لاولى ان يقال سب مسلم لسقوط العدالة
بسبب المسلم وان لم يكن من السلف كما في السراج والتهذيب اه (وتقبل شهادة
اهل الاهواء) اي اصحاب ايدع لانكفر كجبر وقند ورفض وغروج ونسب
ونعطيل وكل فرقة من هذه الفرق الستة اثنا عشرة فرقة (الاخطائية) فرقة
من الروافض يرون الشهادة لشيعتهم وكل من حلف انه محق فردهم لابلدعهم
بل لتهمة الكذب ولم يبق لذهبهم ذكر بحر (وتقبل شهادة اهل الذمة بعضهم على
بعض) اذا كانوا اعدوا في دينهم جوهره لانهم من اهل الولاية على انفسهم وابولادهم
الصغار فيكونون من اهل الشهادة على جنسهم (وان اختلفت عليهم) كاليهود والنصارى
قال في الهداية لان مثل الكفر وان اختلفت فلا قهر فلا يحملهم الفطرية القول اه (ولا
تقبل شهادة الحرابي) السام من (على الذمي) لانه لا ولاية له عليه لان الذمي من اهل دارنا
وهو اعلى حاله منه وتقبل شهادة الذمي عليه كشهادة المسلم عليه وعلى الذمي وتقبل
شهادة السامنين بعضهم على بعض اذا كانوا من اهل دار واحدة ونعامه في
الهداية (وان كانت الحسنات اغلب من السيئات) يعني الصغار جوهره (والرجل
من يجتنب الكبار) ويتبعها دعنها (قبلت شهادة) قال في الجوهرة هذا هو العدالة
المعبرة اذ لا بد من توفى الكبار كلها وبعد توفيقها بضرب القلب فمن كثرت معاصيه اثر ذلك
في شفافته ومن ندرت منه المعصية قبلت شهادته لان في اعتبار اجتنابه الكل سبب
الشهادة وهو مفتوح احباء الصوفى اه وفي الهداية والمجتبى ومختارات النوازل هذا هو
الصحيح في حد العدالة الضربة (وان لم يمحصة) لان كل واحد من سوى الانبياء عليهم
الصلاة والسلام لا يخلو من ارتكاب خطيئة فلو وقعت الشهادة على من لا ذنب
له اصلا لحذر وجوده اصلا فاعتبرا لا اغلب وحاصلة ان من ارتكب كبيرة او اصر
على صغيرة سقطت عدالته كما في الجوهرة (وتقبل شهادة الاخلاق) لانه لا يضل
بالعدالة الا اذا تركه استغفارا بالدين لانه لم يبق بهذا الحسب هذا هداية
(والخصي) لانه قطع عضو منه ظلم فصار كما اذا قطعت يده (وولد الزنا) اذا

بذلك
حد العدالة

قول وان الم لا اللهم فيختين مقاربة
الذنب والم الرجل بالقيم الما ما اتاهم
فنزله يوم ومنه قيل الم بالذنب فعلم
والم الشيء قرب اه مصاح

مطلب
ما ارتكب من اصر
على صغير سقطت
عدالته

كان عدلا لأن فسق الابوين لا يوجب فسق الولد (وشهادة الخنثى جارية) لانه
 رجل او امرأة وشهادة الجنسين مقبولة الا انه كانثى (واذا وافقت الشهادة
 الدعوى) لفظا ومعنى او معنى فقط (قبلت) تلك الشهادة (وان خالقتها) اى خالفت
 الشهادة الدعوى لفظا ومعنى (لم تقبل) تلك الشهادة لان تقدم الدعوى في
 حقوق المبادى شرط قبول الشهادة وقد وجدت فيما يوافقها وانصدمت فيما يخالفها
 هداية (ويعتبر) اى يشترط (اتفاق الشاهدين في اللفظ والمعنى) جيبما بطريق
 الوضع لا التضمن (عند ابي حنيفة) وحدهما يكتفى بالواقعة المضمومة (فان شهد
 احدهما بالف والاخر باليمين) والمدعى يدعى الالفين (لم تقبل الشهادة) عنده
 لاختلافهما لفظا وذلك يدل على اختلاف المعنى لانه يستفاد باللفظ وذلك لان
 الالف لا يعبر به عن الالفين بل هما جلتان متباينتان فصاركما اذا اختلف جنس
 المال وعندهما تقبل على الالف لانهما اتفقا على الالف وتفرد احدهما بازائة
 فثبت ما اجتمعا عليه فصاركما الالف والالف والخمسائة وعلى هذا المائة والمائتان
 والطفقة والطفقتان قال الاسجى والصحیح قول ابي حنيفة وعليه مشى الائمة
 المحمسون تصحيح قيدنا بدعوى الالفين لانه اذا ادعى المدعى الالف لا تقبل
 الشهادة بالاجماع (واذا شهد احدهما بالف والاخر بالف وخمسائة والمدعى يدعى
 الف وخمسائة قبلت شهادتهما بالف) اتفاقا لاتفاق الشاهدين عليها لفظا ومعنى
 لأن الالف والخمسائة جلتان عطف احدهما على الاخرى والعطف يقرر
 الاول ونظيره الطلقة والطلقة والنصف والمائة والمائة والخمسون بخلاف الخمسة
 والخمسة عشر لانه ليس بينهما حرف العطف فهو نظير الالف والالفين هداية
 (واذا شهد بالف وقال احدهما) في شهادته لكنه قد (قضاء منها خمسائة قبلت)
 شهادته (بالف) لاتفاقهما عليه (ولم يسمع قوله انه قضاه) لانها شهادة فرد (الا ان
 يشهد معه آخر) ليم نصاب الشهادة (ويبقى للشاهد اذا علم ذلك) اى علم قضاء
 المديون وخنثى انكار المدعى لما قبضه (ان لا يشهد) له (بالف حتى يقر المدعى انه
 قبض خمسائة) كيلا يصير معينا على الظلم (واذا شهد شاهدان ان زيدا قتل
 يوم النهر) من هذا العام مثلا (بمكة وشهد) شاهدان (اخران انه قتل يوم النهر)
 من هذا العام (بالكوفة واجتمعا) اى الشهود كلهم (عند الحاكم لم يقبل) الحاكم
 (الشهادتين) لتيقن بكذب احدهما وليست احدهما باولى من الاخرى (فان

مطلق
 اذا وافقت الشهادة الدعوى
 قبلت والا فلا

سبقت احدهما وقضى بها ثم حضرت الاخرى لم تقبل (الثانية لان الاولى قد
 ترجحت باتصال القضاء بها فلا ينقض بالثانية (ولا يسمع القاضي الشهادة على
 جرح) الشهود بان ادعى المدعى عليه ان شهود المدعى فسقه او مستأجرون واقام
 بينة على ذلك فان القاضي لا يلتفت اليها (ولا يحكم بذلك) ولكن يسأل عنهم
 سرا وعلانية فان ثبتت عدالتهم قبلت شهادتهم والا لا (ولا يجوز للشاهد ان يشهد
 بشئ لم يعاينه) لان الشهادة مشتقة من المشاهدة وذلك بالعلم ولم يحصل (الا بالنسب
 والموت والشكاح والدخول وولاية القاضي فانه يسعه ان يشهد بهذه الاشياء اذا
 اخبره بها من يثق به) استحسانا لان هذه الامور يختص بمعاينة اسبابها الخواص
 من الناس ويتعلق بها احكام تنبى على انقضاء القرون والاهوام فلو لم يقبل فيها
 الشهادة بالتسامع لادى الى الحرج وتعطيل الاحكام قال في الهداية وانما يجوز
 للشاهد ان يشهد بالاشتهار وذلك بالتواتر او اخبار من يثق به كما قال في الكتاب
 ويشترط ان يخبر رجلا عدلا او رجلا وامراؤا ان يحصل له نوع من العلم
 وقيل في الموت يكفي باخبار واحد او واحدة لانه قل ما يشاهد حاله غير الواحد
 ثم قال وينبغي ان يطلق اداء الشهادة اما اذا فسر للقاضي انه يشهد بالتسامع
 لم تقبل شهادته كما ان معاينة اليد في الاملاك تطلق فيه الشهادة ثم اذا فسر
 لا تقبل كذا هذا ثم قصر الاستثناء في الكتاب على هذه الاشياء بنى اعتبار
 التسامع في الولاية والوقف وعن ابي يوسف آخره انه يجوز في الولاية لانه بمنزلة
 النسب وعن محمد يجوز في الوقف لانه يبنى على مر الاعصار الا انا نقول الولاية
 يبنى على زوال الملك ولا بد فيه من المعاينة فكذا فيما يبنى عليه واما الوقف
 بالصحيح انه تقبل الشهادة بالتسامع في اصله دون شرائطه لان اصله هو الذي
 يشتهر به (والشهادة على الشهادة جائزة في كل حق لا يسقط بالشبهة) قال في
 الهداية وهذا استحسان لشدة الحاجة اليها اذ شاهد الاصل قد يعجز عن اداء
 الشهادة لبعض الموارض فلو لم تجز الشهادة على شهادته ادى الى اتواء الحقوق
 ولهذا جازت الشهادة على الشهادة وان كثرت الا ان فيها شبهة من حيث البدلية
 او من حيث ان فيها زيادة احتمال وقد امكن الاحتراز عنه بمجنس الشهود (و) لذا
 (لا تقبل في الحدود والقصاص) لانها تسقط بالشبهة (ويجوز شهادة شاهدين)
 او رجل وامرأتين (على شهادة شاهدين) لان نقل الشهادة من جلة الحقوق وقد

مظله
 في الشهادة بالتسامع

بالله
 في الشهادة على
 الشهادة

مطلب
في حصة الشهادة
على الشهادة

شهدا بحق ثم بحق آخر فتقبل لان شهادة الشاهدين على حقين جائزة (ولا تقبل
شهادة واحد على شهادة واحد) لان شهادة الفرد لا تثبت الحق (وصفة الاشهاد
ان يقول شاهد الاصل) مخاطبا (لشاهد الفرع اشهد على شهادتي) لان الفرع
كالنائب عنه فلا بد من التحمل والتوكيل كما مر (اني اشهدان فلان ابن فلان)
الفلائي (اقر عندى بكذا واشهدني) به (على نفسه) لانه لا بد ان يشهد شاهد
الاصل عند الفرع كما يشهد عند القاضي لينقله الى مجلس القضاء (وان لم يقل
اشهدني على نفسه جاز) لان من سمع اقرار غيره جاز له الشهادة وان لم يقل له
اشهد (ويقول شاهد الفرع عند الاداء) لما تحمله (اشهد ان فلانا اشهدني
على شهادته انه يشهد ان فلانا اقر عندى بكذا وقال لي اشهد على شهادتي بذلك)
لانه لا بد من شهادته وذكر شهادة الاصل وذكر التحمل ولها لفظ اطول من
هذا واقصر منه وخبر الامور اوسطها هداية قال في الدر والاقصر ان يقول الاصل
اشهد على شهادتي بكذا ويقول الفرع اشهد على شهادته بكذا وعليه فتوى
السرخسي وغيره ابن كمال وهو الاصح كافي القهستاني عن الزاهدي اه (ولا تقبل
شهادة شهود الفرع الا ان) يتعذر حضور شهود الاصل وذلك بان (تعمت شهود
الاصل) عند الاداء (او يقيموا مسيرة) سفر (ثلاثة ايام فصاعدا) قال في
الدر واكتفى الثاني بفيته بحيث يتعذر ان يبت باهله واستحسنته عمروا حدوتي
القهستاني والسراجية وعليه الفتوى واقره المص اه (او يمرضوا مرضا) قويا
بحيث (لا يستطيعون معه حضور مجلس الحاكم) لان جوازها للحاجة وانما تمس
عند عجز الاصل وبهذه الاشياء يتحقق العجز (فان عدل شهود الاصل) بالنصب
على المفعولية (شهود الفرع) بالرفع فاعل عدل (جاز) لانهم من اهل التزكية وكذا
اذا شهد شاهدان فعدل احدهما الاخر صح لما قلنا هداية (وان سكتوا عن
تعديلهم جاز) ايضا (وينظر القاضي حالهم) اي حال الاصول كما اذا حضروا
بانفسهم وشهدوا قال في التصحيح وهذا عند ابي يوسف وعليه مشي الائمة والمحققون
وقال محمد لا تقبل اه (فان انكر شهود الاصل الشهادة) بان قالوا مالنا شهادة على
هذه الحادثة وماتوا او غابوا ثم جاء الفروع يشهدون على شهادتهم كما في الكافي
وكذا الوانكرو التحمل بان قالوا لم نشهدهم على شهادتنا وماتوا او غابوا كما في الزبلي
(لم تقبل شهادة شهود الفرع) لان التحميل شرط وقد فات للنعارض بين الخبرين

(وقال ابو حنيفة في شاهد الزور شهره في السوق) بان يبعثه الى سوقه ان كان سوقيا
او الى قومه ان كان غير سوقى بعد العصر اجمع ما كانوا يقول المرسل معه انا وجدنا
هذا شاهد زور فاحذروه وحذروه الناس كاتقل عن القاضى شريح (ولا اعذره)
بالضرب لان المقصود الاتزجار وهو يحصل بالشهر بل ربما يكون اعظم عند
الناس من الضرب فيكتفى به (وقال ابو يوسف ومحمد توجهه ضربا وتجبسه)
حتى يحدث توبة قال في الصحيح وصلى قول ابى حنيفة مثنى النسفي والبرهاني
وصدر الشريعة اه ثم شاهد الزور هو المهر على نفسه بذلك اذا طرئ الى اثباته
بالينة لانه نفي للشهادة واليائنات للاثبات وقيل هو ان يشهد بقتل رجل ثم يجي الشهود
بقتله جبا حتى يثبت كذبه يقين اما اذا اطل اخطأت في الشهادة او غلطت لا يعذر
جوهرة في كتاب الرجوع عن الشهادة هو بمنزلة الباب من كتاب الشهادات لانه
مندرج تحت احكام الشهادات (اذا رجع الشهود عن شهادتهم) بان قالوا
رجعنا عما شهدنا به ونحوه بخلاف الانكار فانه لا يكون رجوعا وكان ذلك قبل الحكم
بها) اى بالشهادة (سقطت) شهادتهم لان الحق انما ثبت بالقضاء والقاضى
لا يقضى بكلام متناقض ولا ضمان عليهما لانهما ما اتلفا شيئا لا على المدعى ولا
على الشهود عليه هداية (وان) كان (حكم) بشهادتهم ثم رجعوا لم يفسخ الحكم
لان اخر كلامهم يناقض اوله فلا ينقض الحكم بالتناقض ولانه في الدلالة على
الصدق مثل الاول وقد ترجح الاول باتصال القضاء به (ووجب عليهم)
اى الشهود (ضمان ما تلفوه بشهادتهم) لا قرارهم على انفسهم بسبب الضمان
لان رجوعهم يتضمن دعوى بطلان القضاء ودعوى اتلاف المال على الشهود
عليه بشهادتهم فلا يصدقون في حق القضاء ويصدقون بسبب الضمان (ولا
يصح الرجوع الا بحضور الحاكم) ولو غير الاول لانه فسخ للشهادة فيقتضى بما
يختص به الشهادة من المجلس وهو مجلس القاضى كما في الهداية (واذا شهد شاهدان
بمال لحكم الحاكم به ثم رجعا) عن الشهادة عند الحاكم (ضمننا المال) للشهود به
لشهود عليه) لان السبب على وجه التعدى لتسبب الضمان كحافر البرثوقه نسبيا
للاتلاف تعديا مع تعدد تضمنين المباشر وهو القاضى لانه كالمجلى الى القضاء
(وان رجع احدهما ضمن النصف) والاصل ان المتبر في هذا بقاء من بقى لا
رجوع من رجع وقد بقى من بقى بشهادته نصف الحق (وان شهد بالمال ثلاثة)

في حكم الرجوع عن
الشهادة

من الرجال (فرجع احدهم فلا ضمان عليه) لانه بقي من يبق بشهادته كل الحق
 (فان رجع آخر ضمن الراجعان نصف المال) لانه بقاء احدهم يبق نصف الحق
 (وان شهد رجل او امرأتان فرجعت امرأه ضمنه ربع الحق) لبقاء ثلاثة الارباع
 بقاء من يبق (وان رجعتا) اي المرأتان (ضمنتا نصف الحق) لانه بشهادة الرجل
 الباقي يبق نصف الحق (وان شهد رجل وعشر نسوة ثم رجع ثمان مهن فلا ضمان
 عليهن) لانه بقي من يبق بشهادته كل الحق (فان رجعت) امرأة (أخرى كلن
 على النسوة) الراجعين (ربع الحق) لانه بقي النصف بشهادة الرجل والربع
 بشهادة الباقية (فان رجع الرجل والنساء) جميعا (فعل الرجل سدس الحق
 وعلى النسوة خمسة اسداس الحق عند أبي حنيفة) لان كل امرأتين قامت بمقام
 رجل واحد فصارتكما اذا شهد بذلك ستة رجال ثم رجعا جميعا (وقال
 أبو يوسف ومحمد على الرجل النصف وعلى النسوة النصف) لانهن
 وان كثرن يقمن مقام رجل واحد ولهذا لا تقبل شهادتهن الا بانضمام رجل قاله في
 التصحيح وعلى قول الامام مكي المحبوبي والنسفي وغيرهما وان شهد شاهدان على
 امرأة بالنكاح) على مهر (بمقدار مهر مثلها) او اقل او اكثر (ثم رجعا فلا ضمان
 عليهما لان منافع البضع غير متقومة عند الاتفاق لان التضمين يستدعي المماثلة
 ولا مماثلة بين البضع والمال وانما تقوم على الزوج عند التملك ضرورة الملك إظهارا
 لحظرا لمحل (وكذلك ان شهدا على رجل يتزوج امرأة بمقدار مهر مثلها) لانه
 اتفاق بعوض لان البضع متقوم حالة الدخول في الملك كما سبق والاتلاف بعوض
 كلا اتفاق (فان شهدا باكثر من مهر المثل ثم رجعا ضمنا الزيادة) لاتلافها الزيادة
 من غير عوض (وان شهدا) على بائع (ببيع) شيء (بمثل القيمة او اكثر ثم رجعا
 لم يضمن) لانه ليس باتلاف معنى فظرا الى العوض (وان كان) ما شهدا به (باقل
 من القيمة ضمنا التفصان) لاتلافها هذا الجزء بلا عوض (وان شهدا على رجل
 انه طلق امرأته) وكان ذلك (قبل الدخول) بها (ثم رجعا ضمنا نصف المهر)
 لانها قررا عليه مالا كان على شرف السقوط بحسب الفقرة من قبلها (وان كان)
 ذلك (بعد الدخول) بها (لم يضمن) شي لان المهر تأكيد بالدخول والبضع عند
 الخروج من الملك لا قيمة له كما مر فلا يلزم بمقابلته شيء (وان شهدا) على رجل
 (انه اعتق عبده ثم رجعا ضمنا قيمته) لاتلافها مالية البعد من غير عوض والولاية

للمتقى لان الفقه لا يتحول اليها بهذا الضمان فلا يتحول الولاء هدايه (وان شهدا
 بقصاص ثم رجعا بعد القتل ضمننا الدية) في مالهما في ثلاث سنين لانهما معترفان
 والمالكة لا تعقل الاعتراف (ولا يقتصر منهما) لانهما لم يباشرا القتل ولم يحصل
 منهما اكره عليه (واذا رجع شهود الفروع ضمنوا ما تلفوه بشهادتهم لان الشهادة
 في مجلس القضاء صدرت منهم فكان التلف مضافا اليهم (وان رجع شهود الاصل)
 بعد القضاء (وقالوا لم تشهد شهود الفروع على شهادتنا فلا ضمان عليهم لانهم
 انكر والسبب ولا يبطل القضاء لتعارض الخبرين اما اذا كان قبل القضا فانها
 تبطل شهادة الفروع لانكار شهود الاصل التعميل ولا بد منه (وان قالوا اشهدناهم)
 (و لكن غلطنا ضمنوا) قال في الهداية وهذا عند محمد وعند أبي حنيفة وابي
 يوسف لا ضمان عليهم لان القضاء وقع بشهادة الفروع لان القاضي يقضي بما يبين
 من الحجية وهي شهادتهم وله ان الفروع نقلوا شهادة الاصول فصار كائنا
 حضروا او قال في الفتح وقد اخرج المصنف دليل محمد وعادته ان يكون الرجوع عنده
 ما اخره او في الهداية ولو رجع الاصول والفروع جميعا يجب الضمان عندهما
 على الفروع لا غير لان القضاء وقع بشهادتهم وعند محمد الشهود عليه بالخيار ان
 شاء ضمن الاصول وان شاء ضمن الفروع وعامة فيها (وان قال شهود الفروع)
 بعد القضاء بشهادتهم (كذب شهود الاصل او غلطوا في شهادتهم لم يلتفت الى
 ذلك) لان ما امضى من القضاء لا ينقض بقولهم ولا يجب الضمان عليهم لانهم ما
 رجعوا عن شهادتهم وانما شهدوا بالرجوع على غيرهم (واذا شهد اربعة بالزنا
 وشاهدان بالا حسان فرجع شهود الاحسان) عن شهادتهم (لم يضمنوا) لان
 الحكم يضاف الى السبب وهو هنا الزنا بخلاف الاحسان فانه شرط كالبلوغ
 والعقل والاسلام وهذه المعاني لا يستحق عليها العقاب وانما يستحق العقاب بالزنا
 وعامة في الجوهره (وان رجع الزكوي عن التزكية ضمنوا) قال في الهداية وهذا
 عند أبي حنيفة وقال لا يضمنون لانهم اتوا على الشهود فصاروا كشهود الاحسان
 وله ان التزكية اعمال للشهادة اذ القاضي لا يعمل بها الا بالتزكية فصار في معنى
 حلة العلة بخلاف شهود الاحسان لانه شرط محض قال جلال الاسلام في شرحه
 والصحيح قول الامام واعتمد البرهاني والنسفي وصدر الشريعة تصحيح (واذا
 شهد شاهدان باليمين وشاهدان) آخر ان (بوجود الشرط ثم رجعوا) جميعا

(قال الضمان)

(فالضمان على شهود اليمين خاصة) لانه هو السبب والتلف يضاف الى مشي
السبب دون الشرط المحض الا يرى ان القاضي يقضى بشهادة اليمين دون شهود
الشرط ولو رجع شهود الشرط وحدهم اختلف المشايخ فيه اه هدايه وفي
المعنى لضمان عليهم على الصحيح في كتاب ادب القاضي في مناسبه للشهادات
وتفقيه لها ظاهرة حيث ان القضاء يتوقف على الشهادة غالبا قال في
الجوهرية الادب اسم يقع على كل رياضة محدودة بتخرج بها الانسان في فضيلة
من الفضائل واعلم ان القضاء امر من امور الدين ومصلحة في مصالح المسلمين
يجب العناية به لان بالناس ليه حاجة عظيمة اه (لا تصح ولاية القاضي حتى
يجتمع في التولي) يفتح الا اسم مفعول وعدل عن الضمير الى الظاهر ليكون
فيه دلالة على تولية غيره له بدون طلبه وهو الاولى للقاضي كما في الكفاية (شرائط
الشهادة) لان حكم القضاء يستق من حكم الشهادة لان كل واحد منهما من
باب الولاية فكل من كان اهلا للشهادة يكون اهلا للقضاء وما يشترط لاهلية
الشهادة يشترط لاهلية القضاء والقاسق اهل للقضاء حتى لو قلد يصح الاته
لا ينبغي ان يقلد كما في حكم الشهادة فانه لا ينبغي للقاضي ان يقبل شهادته ولو قبل
جاز عندنا ولو كان عدلا ففسق باخذ الرشوة او غيرها لا ينزل ويستحق العزل
وهذا هو ظاهر المذهب وعليه مشايخنا وقال بعض المشايخ اذا قلد القاسق ابتداء
يصح ولو قلد وهو عدل ينزل بالفسق لان المقلد اعتمد عدالة فإيكن راضيا
دونها هداية (ويكون) بالتصب عطف على يجتمع (من اهل الاجتهاد) قال
في الهداية والصحيح ان اهلية الاجتهاد شرط الاولوية فاما تقليد الجاهل صحيح
عندنا لانه يمكنه ان يقضى بفتوى غيره ومقصود القضاء يحصل به وهو اتصال
الحق الى مستحقه ولكن ينبغي للمقلد ان يختار من هو الاقدر والاولى لقوله صلى الله
عليه وسلم من قلد انسانا عملا وفي رعيته من هو اول منه فقد خان الله ورسوله
وجماعة المسلمين وفي خد الاجتهاد كلام عرف في اصول الفقه وبخاصة ان
يكون صاحب حديث له معرفة بالفقه ليعرف معاني الاثر او صاحب تفقيه
له معرفة بالجديد لئلا يشتغل بالقياس في النصوص عليه فيحصل وانه يكون
صاحب فريضة يعرف بها عادلت الناس لان من الاحكام ما يتنى عليهما
اه (ولا بأس بالدخول في القضاء لمن يثق بنفسه كما يعلم من نفسه) انه يهدي

فرضه) وهو الحكم على قاعدة الشرع قال في الجوهرة وقد دخل فيه قوم صالحون
 واجتنبه قوم صالحون وترك الدخول فيه احوط واسلم للدين والدنيا لما فيه من
 الخطر العظيم والامر المخوف (ويكره الدخول فيه لمن يخاف العجز عنه) اي من
 القيام به على الوجه المشروع (ولا يامن على نفسه الحيف فيه) اي الظلم قال
 في الهبة وكره بعضهم الدخول فيه مختارا لقوله صلى الله عليه وسلم من جمل
 على القضاء فكأنما ذبح بغير سكن والصحيح ان الدخول فيه رخصة طمعا في
 اقامة العدل والترك عزيمة فله يخطئ ظنه فلا يوفق له ولا يعبئه غيره ولا يد
 من الامانة الا اذا كان هو الاهل للقضاء دون غيره فيشذ بفرض عليه
 التقليد هيمنة لحقوق العباد واخلاء العالم عن الفساد اه (ولا ينبغي)
 للانسان (ان يطلب الولاية) بقلبه (ولا يسألها) بلسانه لقوله صلى الله عليه
 وسلم من طلب الفضل وكل الى نفسه ومن اجبر عليه نزل عليه ملك يسدده
 ثم يجوز التقليد من السلطان العادل والجار ولو كافرا كما في الدر عن مسكين
 وغيره الا اذا كان لا يمكنه من القضاء بالحق لان القصور لا يحصل
 بالتقليد (ومن قلد القضاء بسلم اليه ديوان القاضي الذي) كان (قله)
 وهي الضرائط التي فيها السجلات وغيرها لاتها وضعت فيها لتكون جهة عند
 الحاجة فيحصل في يد من له ولاية القضاء فيعت امينين يقبضها بحضرة المزول
 او امينه ويسالنه شيئا فشيئا ويحملان كل نوع منها في خريطة كيلا تشبه على
 الملوك وهذا السؤال لكشف الخلال لا للارزام هدايه (وينظر في حال المحبوسين)
 لانه جمل ناظر المسلمين (فن اعترف بحق الزم اياه) عملا باقراره (ومن انكر
 لم يجعل خول للمزول عليه الابينة) لانه بالمرئ الحق بالطايا وشهادة الفرد
 ليست بحجة لاسيما اذا كان على فعل نفسه هدايه (فان لم تقم) عليه بئنه (لم
 يجعل بقتله) بل جعل (حتى ينادى عليه) بالجامع والا سواق بقدر ما يرى
 (ويستظهر في امره) لان فعل المزول حق ظاهر فلا يجعل بقتله كيلا يودي
 الى ابطال حق الغير (وينظر في الودائع) التي وضعها للمزول في ايد الامناء
 (لوزن خاف الوقوف) اي غلاتها (فيجعل على) حسب (ما تقوم به الابينة او
 يعترف به من هو في يده) لان كل واحد منهما جهة (ولا يقبل) عليه (قول المزول)
 لما عسر (الا ان يعترف الذي هو في يده ان) القاضي (المزول سلمها) اي الودائع

او الغلات (اليه فيقبل قوله) اي المزمول (فيها) لانه ثبت باقرار ذي البدان المي
 كانت للمزمول فيصح اقراره كانه في يده في الحال (ويجلس) القاضي (لحكم جلوسا
 ظاهرا في المسجد) ويختار مسجدا في وسط البلد تيسرا على الفلاس والمسجد
 الجامع اولى لانه اشهر (ولا يقبل هدية) من احد (لانه من ذى رحم محترم او من جرت
 طاقته قبل) تقليد (المقضاء بمهاذاته) قال في الهداية لان الاول صلة الرحم والثاني
 ليس المقضاء بل جرى على العادة وفيما وراء ذلك يصير آكل افضائه حتى لو كانت
 لقريب خصوصية لا تقبل هديته وكذا اذا زاد المهدي على المعتاد او كان له
 خصوصية لانه لا يقبل المقضاء فيحصل له (ولا يحضر دعوة الا ان تكون) الدعوة
 عامة (لان الخاصة مظنة للشيعة بخلاف العامة) (ويفيد الجائز ويضو لمريض)
 لان ذلك من حقوق المسلمين (ولا يضيف احد الخصمين دون خصمه) لما يقيد من
 التهمة وفي التقييد باحد الخصمين اشارة الى انه لا يمس باضافتهما معا (واذا حضر)
 اي الخصم (سوى) القاضي (بينهما في الجلوس) بين يديه (والا قبل) عليها
 والا اشارة اليهما يقبل ذلك مع الشريف والدعي والاموالين والخالصة والرحبة
 (ولا يميزان احدهما ولا يشر اليه ولا يفضحه) ولا يفضح في وجهه اجترارا عن
 التهمة ولا يبارحهم ولا واحد منهم لانه يذهب بمهاذبة القضا (فانما) تمت الدعوى
 و (ثبت اطلق عليه) على احدهما (وطالب صاحب الحق) حين خرج لم يجل
 القاضي (بحسبه) ولكن (امر بدفع ما) ثبت (عليه) لان الجلوس جريا للمخالطة فلا بد
 من ظهوره او هذا اذا ثبت الحق باقراره لانه لم يعرف كونه مخالفا لغيره ما اذا ثبت
 باليمين فانه بحسبه كالتثبت للظهور المطل وان كان في الهداية قال في المصروع هو الذي ذهب
 عندئذ (فان لم يمتنع) من دفعه (حسبه) وان قيل بقوله ان ظهوره حسيب موقوف (في)
 كل دليل لانه لا عن مال حصل في يده لكن مبيع) و قيل من اجل لانه اذا حصل المال
 في يده ثبتت ضمانه (او العزم بغيره كالسر والكتالة) لان دفعه امن على المترتبة باختياره
 دليل يماره لانه لا يقرم الا بما يقدر على ادائه (ولا يحسبه فيما هو كذا) كيدل
 خلع ومغصوبين ومتلف ومخوذ ذلك (انما حاله) ان يقر في الاصل للمصلحة (ولا يماره)
 يثبت غريمه ان له (ما لا يحسبه) حيث لا يظهر المثل (شهرين او ثلاثة) (او اكثر)
 او اقل بحسب ما يرى بحيث يطلب على ظنه انه لو كان له مال لا يظهره قال في الهداية
 والصحيح ان التقدير مفوض الى راي القاضي لا خلاف احوال الاشخاص فيه

ومثله في شرح الزاهدي والاسنخاني وفتاوى قاضي خان كافي التصحيح (ثم يسأل عنه) جبراته وأقاربه ومن له خبرة به (فإن لم يظهر له مال خلى سبيله) لأنه استحق النظر إلى اليسر فيكون حبه بعد ذلك ظاهراً وفي قوله ثم يسأل عنه إشارة إلى أنه لا تقبل بينة الأفلاس قبل الحبس قال جمال الأحلام وهذا قول الإمام وهو المختار وقال قاضي خان إذا أقام البينة على الأفلاس قبل الحبس فيه روايتان قال ابن الفضل والتصحيح أنه يقبل وينبغي أن يكون ذلك مفوضاً إلى رأي القاضي إن علم أنه وقع لا يقبل بينة قبل الحبس وأن علم أنه لين قبل بينته كذا في التصحيح وفي النهر عن الحنانة ولو قرره ظاهراً سأل عنه عاجلاً وقبل بينته على أفلاسه وخلي سبيله (ولا يحول بينه وبين غرامه) بعد خروجه من الحبس فإذا دخل فاره لا ينعونه بل ينظرونه حتى يخرج فإن كان الله بن رجل على امرأة لا يلازمها ولكن يبحث امرأه أمينة تلاءمها (ويحبس الرجل في نفقة زوجته) لظلمه بامتناعه (ولا يحبس والد في دين بولده) لأنه نوع عقوبة فلا يستحقه الولد على والده (الا إذا امتنع) والده (من الاتفاق عليه) دفعا للملاكمه واسترازا عن سقوطها فإنها تسقط بعضي الزمان (و يجوز قضاء المرأة في كل شيء إلا في الحدود والقصاص) اعتباراً بشهادتها (ويقبل كتاب القاضي إلى القاضي في الحقوق) التي لا تسقط بالشبهة (إذا شهد) بالبناء المجهول (به) أي الكتاب (عنه) أي القاضي المكتوب إليه أنه كتاب فلان القاضي وختمه (فإن كان الشهود شهدوا) ضد القاضي الكتاب (على خصم) حاضر (حكم بالشهادة) على قواعد مذهبه (وكتب بحكمه) إلى القاضي الآخر لينفذه ويكون هذا في صورة الاستعانة فان المدعى عليه إذا حكم عليه وأراد الرجوع على بايعه وهو في بلدة أخرى وطلب من القاضي أن يكتب بحكمه إلى قاضي تلك البلدة يكتبه ويسمى هذا الكتاب سجلاً لتضمنه الحكم (وإن كانوا شهدوا بغير حضرة خصم لم يحكم) تلك الشهادة لما مر من أن القضاء على الغائب لا يصح (و) لكن (كتب بالشهادة) بحكم بها المكتوب إليه على قواعد مذهبه ويسمى هذا الكتاب الحكمي لأن المقصود به حكم المكتوب إليه وهو في الحقيقة نقل الشهادة (ولا يقبل) القاضي المكتوب إليه (الكتاب) إلا بشهادة رجلين أو رجل وامرأة (أو احتمال الزور) وهذا عند انكار الخصم أنه كتاب القاضي وأما إذا أقر فلا حاجة إلى إقامة بينة (ويجوز) على القاضي الكتاب (أن يقرأ الكتاب عليهم)

اى على الشهود (يعرفوا ما فيه) كما يطعنهم به لانه لا شهادة بدون العلم (ثم يحمله
 بمحضرتهم ويسلمه اليهم) نفيا للشك والتزدد من كل وجه قال في الهداية وشرح
 الزاهدى اما التمس بمحضرتهم وصحكدا حفظ ما في الكتاب فشرط عند ابي
 حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف اخرا ليس شئ من ذلك بشرط والشرط ان
 يشهدهم ان هذا كتابه وخاتمهم وعند ان التمس ليس بشرط ايضا فسهل في ذلك
 لما ابتلى بالقضاء وليس الخبر كالمائة وهذا مختار شمس الائمة السرخسى قال
 شيخنا في شرح الهداية ولا شك عندي في صحته فان الغرض اذا كان عدالة
 الشهود وهم حلة الكتاب فلا يضره كونه غير محتوم مع شهادتهم انه كتابه نعم اذا
 كان الكتاب مع المدعى ينبغي ان يشترط التمس لاحتمال الخبر الا ان يشهدوا بما فيه
 حفظا فالوجه ان كان الكتاب مع الشهود ان لا يشترط معرفتهم بما فيه ولا التمس بل
 تكفى شهادتهم انه كتابه مع عدالتهم وان كان مع المدعى اشترط حفظهم لما فيه
 فقط كذا في الصحيح (فاذا وصل) الكتاب (الى القاضى لم يقبله الا بمحضرة
 الخصم) لانه بمنزلة اداء الشهادة فلا بد من حضوره (فاذا سلمه الشهود اليه)
 اى الى القاضى بمحضرة الخصم (نظر) القاضى (الى ختمه) او لا يشترطه (فان
 شهدوا انه كتاب فلان القاضى سلمه البنا في مجلس حكمه وقرأه علينا وختمه بختمه
 فنه القاضى وقرأه على الخصم والزعم ما فيه) قال في الهداية وهذا عند
 ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف اذا شهدوا انه كتابه وخاتمهم قبله على ما مر
 ولم يشترط في الكتاب ظهور العدالة للتمس والصحيح انه يفتى الكتاب بعد ثبوت
 العدالة كذا ذكره الخصاف لانه ربما يحتاج الى زيادة الشهود ولما يمكنهم اداء
 الشهادة بعد قيام التمس واما يقبل المكتوب اليه اذا كان الكتاب على القضاء حتى
 لو عزل او مات او لم يبق اهلا للقضاء قبل وصول الكتاب لا يقبل لانه الحق بواحد
 من الرطابا وكذا لو مات المكتوب اليه الا اذا كتب الى فلان بن فلان قاضى بلد
 كذا والى كل من يصل اليه من قضاة المسلمين لان خبره صار ثبته وهو معرف
 بخلاف ما اذا كتب ابتداء الى كل من يصل اليه على ما عليه مشايخنا لانه غير
 معرف ولو كان مات الخصم ينفذ الكتاب على وارثه لقيامه مقامه اهـ (ولا يقبل كتاب
 القاضى في الحدود والقصاص) لان فيه شبهة البدلية عن الشهادة فصار
 كالشهادة على الشهادة ولان مبناها على الاسقاط وفي قبوله سعي في اثباتها

بطل
في استحقاق لقائي
النوب

(وليس للقاضي ان يستخلف) نأبأ عنه (على القضاء) لانه قلما القضاء دون التقلد
فصار كوكيل الوكيل. ولو قضى الثاني بمحض من الاول أوقضى الثاني فجاز
الاول جاز كل في الوكالة لانه خضرة رأى الاول وهو الشرط (الا ان فوض
ذلك) اليه صريحاً كقول من شئت او دلالة كحملك القاضي القضاء والدلالة هنا
اقوى من الصريح لانه في الصريح المذكور يملك الاستخلاف لا العزل وفي
الدلالة يملكهما فان قاضي القضاة هو الذي يتصرف فيهم مطلقاً لتقليد او عزلا
(واذا رفع الى القاضي حكم حاكم) مولى ولو بعد عزله او موته اذا كان بعد
دعوى صحيحة (امضاة) أي الزم الحكم والعمل بمقتضاه سواء وافق رأيه او خالفه
اذا كان مجتهدا فيه لان القضاء متى لاقى محلا مجتهدا فيه ينفذ ولا يرد غيره لان
الاجتهاد الثاني كالا جتهاد الاول لتساويهما في الظن وقد ترجح الاول بالتصل
القضاء به فلا ينقض بدهو دونه ولو قضى في المجتهد فيه مخالفاً لرأيه نأبأ
لمذهبه فنفذ عنه ابي حنيفة وان كان حامداً فنه رويان وعندهما لا ينفذ في
الوجهين لانه قضى بما هو خطا عنه وطيه الفتوى كما في الهداية والوقاية
والجميع والثنى قبلنا بالولى لان حكم المحكم لا يرفع الخلاف كما يأتي ويكونه بعد
دهوى صحيحة بان تكون من خصم على خصم حاضر لانه اذا لم يكن كذلك
يكون افتاء فيحكم بمذهبه لا خير كما في البحر قال في الدرر: عرف ان تليفه
بما نأبأ لا يقتصر لتلك ما ذكر (الا ان يخالف) حكم الاول (الكاتب) فيما لم يخالف
في تأويله الملف كتروك التسمية عمداً (او السنه) المشهورة كالتحليل بلا وطئ
للمخالفة حديث السبلة المشهور (او الاجماع) كل المنفعة لاجماع الصحابة على
فصله (او يكون قولاً لا دليل عليه) كسقوط الدين بمضي السنين من غير مطالبة
(ولا يقضى القاضي على طالب) ولا لهما (الا ان يحضر من يقوم مقامه) كوكيله
ووصيه ووثقوى الوقيف أو نائبه شرعاً كوصي القاضي أو حكما بان يكون ما يدعى على
القاضي صحيحاً لا يدعى به على الحاضر كان يدعى عاراً في يد رجل ويرهن عليه انه
اشترى النكر من فلان الغائب فحكم الحاكم به على ذي اليد الحاضر كان حكماً على
الغائب أيضاً حتى لمو حضر وانكر لم يقبل لان الشراء من المالك سبب الملكية
وله مقرر كثيرة ذكر منها جملة في شرح المذاهدى (واذا حكم رجلان) ضد اعيان
رجلاً يحكم بينهما ورضياً بحكمه) فحكم بينهما (جاز) لان لهما ولاية على نفسيهما

لا ينفذ قضاء القاضي
بالحكم في كتاب
والسنة والجماع

بطل
في حكم المحكم

فصح تحكيمهما وينفذ حكمه عليهما (إذا كان) المحكم (بصفة الحاكم) لأنه بمنزلة القاضي بينهما فيشترط فيه ما يشترط في القاضي وقد فرع على مفهوم ذلك بقوله (ولا يجوز تحكيم الكافر) الحربي (والعبد) مطلقا (والذمي) إلا أن يحكمه زميلين لأنه من أهل الشهادة عليهم فهو من أهل الحكم عليهم (والحدود في القذف) ولأن تاب والفاق والمصي لانعدام أهلية القضاء منهم اعتبارا بأهلية الشهادة فالقاضي الهداية والفاقي إذا حكم يجب أن يجوز عندنا كما مر في المولى (ولكل واحد من المحكمين) له (أن يرجع) عن حكمه لأنه مقلد من جهته فلا يحكم إلا برضاها جيبا وذلك ما لم يحكم عليهما (فإذا حكم) عليهما وهما على تحكيمهما (زميها) الحكم لصدوره عن ولاية عليهم (فإذا رفع حكمه) أي حكم المحكم (إلى القاضي فولفق مذهبه أمضاه) لأنه لا فائدة في نقضه ثم أبرمه على ذلك الوجه (وإن خالفه) أي خالف رايه (أبطله) لأن حكمه لا يلزمه لعدم التحكيم منه هداية أي لأن حكم المحكم لا يتعدى المحكمين (ولا يجوز التحكيم في الحدود والقصاص) لأنه لا ولاية لهما على دمه ولهذا لا يملك الإباحة قالوا وتخصيص الحدود والقصاص يدل على جواز التحكيم في سائر المجتهدات وهو صحيح إلا أنه لا يفتي به ويقول يحتاج إلى حكم المولى دفعا لتجاسر العوام هداية (وإن حكما) رجلا (في دم خطاه فقضى) المحكم (بالدية على العاقلة لم ينفذ حكمه) لأنه لا ولاية له عليهم لأنه لا يحكم من جهتهم وقد سبق أن ولايته قاصرة على الحكم عليهم (ويجوز) للبحكم (أن يسمع البيعة ويقضي بالنكول) والأفراد لأنه حكم موافق للشرع (وحكم الحاكم) مطلقا (لأبويه) وإن علوا (مولده) وإن سفل (وزوجته باطل) لأنه لا تقبل شهادته لهؤلاء لمكان التهمة فلا يصح القضاء لهم بخلاف ما إذا حكم عليهم لأنه تقبل شهادته عليهم لانتفاء التهمة فكذا القصة هداية ^{في} كتاب القسمة لا تخفى مناسبتها للقضا لأنها بالقضاء أكثر من غيرها وهي لغة اسم للاقتسام وشرعا جمع نصيب شائع في مكان مخصوص ومبنيها طلب الشركاء أو بعضهم للاقتناع بملكه على وجه الخصوص وشرطها عدم فوت المنفعة بالقسمة ثم هي لا تعبر عن معنى المبادلة لأن ما يجمع لأحدهما بعضه كلف له وبعضه كان لصاحبه فهو يأخذه عوضا عما بقي من حقه في نصيبه صاحبه فكان مبادلة من وجهه وأفرزا من وجهه والأفراد هو الظاهر في النيلا

مظن
في باب أحكام القسمة

والموزونات لعدم التفاوت حتى كان لاحدهما ان يأخذ نصيبه حال غيبة صاحبه
 والمبادلة هي الظاهر في غيره للتفاوت حتى لا يكون لاحدهما اخذ نصيبه عند
 غيبة صاحبه الا انه اذا كانت من جنس واحد اجبره القاضي على القسمة عند
 طلب احدهم لان فيه معنى الافراز لتقارب المقاصد والمبادلة مما يجري فيه الجبر
 كقضى الدين وان كانت اجناسا مختلفة لا يجبر القاضي على قسمتها لتعذر
 المعادلة باعتبار نفس التفاوت في المقاصد ولو تراضوا عليها جاز لان الحق لهم
 وتعممه في الهداية (ينبغي للامام ان ينصب قاسما يرزقه من بيت المال بقسم
 بين الناس بغير اجرة) لان القسمة من جنس عمل القضاء من حيث انه يتم به قطع
 المنازعة فانه رزق القاضي (فان لم يفعل نصب قاسما يقسم بالاجرة) من مال
 المتقاصمين لان النفع لهم وهي ليست بقضاء حنيئة فجازه اخذ الاجرة عليها
 وان لم يخرج على القضاء كافي الدر عن اخي زاده قال في الهداية والافضل ان يرزقه
 من بيت المال لانه ارفق بالناس وابعد عن التهمة اه (ويجب ان يكون) المنصوب
 للقسمة (عدلا) لانها من جنس عمل القضاء (مامونا) ليعقد على قوله (علما
 بالقسمة) بقدر عليها لان من لا يطمعها لا يقدر عليها (ولا يجبر القاضي الناس
 على قاسم واحد) قال في الهداية معناه لا يجبرهم على ان يستأجروا لانه لا جبر
 على الضود ولانه لو تعين الحكم بالزيادة على اجر مثله ولو اصطلموا فاقسموا جاز
 الا اذا كان فيهم صغير فيحتاج الى امر القاضي لانه لا ولاية لهم عليه اه (ولا يترك)
 القاضي (القسم بشركون) كيلا يتواضعوا على مغالات الاجر فيحصل الاضرار
 بالناس (واجرة القسمة على عدد الروس عند ابي حنيفة) لان الاجر مقابل
 بالتعيزواته لا بتفاوت وربما يصعب الحساب بالنظر الى القليل وقد ينعكس الحال
 فتعذر اعتباره فيطلق الحكم باصل التعيز (وقالا على قدر الانصاف) لانه مونة
 الملك فيقدر بقدره قال في التجميع وعلى قول الامام مشي في المفتي والمحجوب
 وخبرهما (واذا حضر الشركاء عند القاضي وفي ايديهم دارا وضيفة) اي ارض
 (ادعوا انهم ورثوها من) مورثهم (فلان لم يقسمها عند ابي حنيفة) لان القسمة
 قضاء على الميت اذ التركة مبقاة على ملكه قبل القسمة بدليل ثبوت حقه في
 الزوائد كالولد ملكه وارباحه حتى تقضى ديونه منها وتنفذ وصاياه وبالقسمة ينقطع
 حق الميت من التركة حتى لا يثبت حقه فيما يحدث بعده من الزوائد فكانت قضاة

طلب
 اجرة القسمة على
 عدد الروس

على الميت فلا يجابون اليها بمجرد الدعوى بل (حتى يقيموا البيعة على موته وعده
 ورثته) ويصير البعض مدعيها والبعض الآخر خصما من الميراث ولا يمنع ذلك
 باقراره كما في الوارث او الوصي المقرب بالدين فانه قبل البيعة عليه مع اقراره (وقالا
 بعضهم باعترافهم) لان البعد دليل الملك ولا منازع لهم فيقسمه كما في المنقول والنفار
 المشترى (و) لكن (يذكر في كتاب القسمة انه قسمها بقولهم) ليقتصر عليهم ولا يكون
 قضاء على شريك آخر لهم قال الامام جلال الاسلام في شرحه الصحيح قول
 الامام واعتمد المحبوبي والسني وصدر الشريعة وغيرهم كذا في التصحيح
 (واذا كان المال المشترك ماسوي الضار وادعوا انه ميراث) او مشترى او ملك
 مطلق وطلبوا قسمته (قسمه في قولهم جيبا) لان في قسمة المنقول نظير الحاجة
 الى الحفظ وان ادعوا في الضار اشقوه وطلبوا قسمته (قسمه بينهم) ايضا
 لان البيع يخرج من ملك البايع وان لم يقسم فلم تكن القسمة قضاء على الغير
 (وان ادعوا الملك) المطلق (ولم يذكر وا كيف انتقل اليهم) (قسمه بينهم)
 ايضا لانه ليس في القسمة قضاء على الغير فانهم ما افروا بالملك لغيرهم قال
 في التصحيح هذه رواية كتاب القسمة وفي رواية الجامع لا يضمها حتى يقيموا
 البيعة انها لهما قال في الهداية ثم قيل هو قول ابي حنيفة خاصة وقيل هو
 قول الكل وهو الاصح وكذا نقل الزاهدي (واذا كان كل واحد من الشركاء
 يتنفع بنصيبه) بعد القسمة (قسم بطلب احدهم) لان في القسمة تكميل المنفعة
 فكانت حقا لازما فيما يقبلها بعد طلب احدهم (وان كان احدهم يرضع بالقسمة لكنه
 نصيبه) والاخر يستغنى عنه نصيبه فان طلب صاحب الكثير قسمه لانه يرضع نصيبه
 فاضرب طلبه لان الحق لا يبطل بتضرر الغير (وان طلب صاحب القليل لم يقسم) لانه
 لا يضره فكل من تمتعنا في طلبه لم يعتبر طلبه قال في التصحيح وذكر المصنف على
 قلب هذا وذكر الحاكم في مختصره ان ايها طلب القسمة يقسم القاضي قال في
 الهداية وشرح الزاهدي ان الاصح ما ذكر في الكتاب وعليه مشي الامام البرهان
 والسني وصدر الشريعة وغيرهم اه (وان كان كل واحد منها يستغنى عنه) لقته (لم
 يقسمها) القاضي (الا براضيهما) لان الجبر على القسمة لتكميل المنفعة وفي هذا
 تفويتها ويجوز براضيهما لان الحق لهما وهما احرى بشاها (ويقسم العروض)
 جمع عرض كفلس خلاف العقول (اذا كانت من صنف واحد) لانها لا تقامد

فحصل للمعد بل في القصة والتكبير في المنفعة (ولا يقسم في الجنتين بعضهما في بعض) لأنه لا اختلاف بين الجنتين فلا تقع القصة تميزا بل تقع معاوضة وسبيلها التراضي دون جبر القاضى (وقال أبو حنيفة لا يقسم الرقيق ولا الجواهر لتفاوته) لأن التفاوت في الأجناس فاحش لتفاوت المالك الباطنة فكأن كالجنس المختلف بخلاف المهورات لأن التفاوت فيها يقل عند اتحاد الجنس وتفاوت الجواهر الحش من تفاوت الرقيق (وقال أبو يوسف ومحمد يقسم الرقيق) لا اتحاد الجنس كما في الأول فالقسم قال في الهداية وأما الجواهر فمقبول إذا اختلف الجنس لا يقسم كاللؤلؤ والمواقيت وقيل لا يقسم الكبار منها لكثرة التفاوت ويقسم الصغار لعدم التفاوت وقيل لا يجرى الجواب على إطلاقه لأن جهالة الجواهر الحش من جهالة الرقيق لا ترى أنه لو تزوج على لؤلؤة أو باقوتة أو خالغ عليها لا يصح التسمية ويصح خلافه على عبدناولى إن لا يجبر على القصة له قال الإمام بهله الدين في شرحه الصحيح قول أبي حنيفة واعتمده المحبوبي والمنسقي وضد الشريعة وغيرهم كذا في الصحيح (ولا يقسم حمام ولا بئر ولا رعى) ولا كل ما في قسمه ضرر لهم كالحظائير والدارين والكعب لأنه يشتمل على الضرر في الطرفين لأنه لا يبقى كل شيء متعلقا به انقطاعا مقصودا خلا يقسمه القاضى بخلاف التراضى كما مر ولذا قال (لأن التراضى الشركا) لا التزامهم الضرر وهذا إذا كانوا ممن يصح التزامهم الضرر والأفلا (وإذا حضر وارثان وانما البينة على الوفاة وصدد الورثة والدار) لو لم يرضع بالأولى (في اليد يما ومعهما وارث فأب) أو صغير (قسمها بالقاضى صاحبها الصغيرين وينصف للفاثيو كلاً) والصغير وصياً (يقبض نصيبه) لأن في ذلك ينظر المقلب والصغير ولا بد من إقامة البينة على أصل الميراث في هذه المسوقة صغابى خفيفة فقال لأن في هذه القصة قضاء على الفاضل والصغير بقولهم بخلافها لو أنه كانوا كل واحد من لم يقسم مع غيبة أحدهما والفرق أن ملكا لو ارث ملكه بخلافه ملحق بوجه العيب ويرد عليه بالعيب فيما استزاد المهرث ويضرب مفرورا بشرط لو لم يرضع من بعدهما خصما عن الميت فيما في بده والآخر من نفسه فمما في ذلك القصة بقضاء بضرة المتحامين أما الملك الثابت بالشراء ملك بضد أولها لا يرضع نفسه على ما في بده فلا يصلح الحاضر فقال من المثلثين فوضح الفرق حدسية (والن كالأضطر) أو من عند (في بين الوارث) (والقائمة) وهو فعد (لم يقسم)

قال في الهداية وكذا اذا كان في يد الصغير ان القسمة قضيه على الغائب والصغير
 باستحقاق يدهما من غير خصم جاضر عنهما وأمين الخصم ليس بخصم عنه فيما
 يستحق عليه والقضاء من غير خصم لا يجوز ولا فرق في هذا الفصل بين اقامة
 البينة وعدمها هو الصحيح كما اطلق في الكتاب. (وان حضر وارث واحد لم يقسم)
 وان اقام البينة لانه لا يد من حضور الخصمين لان الواحد لا يصلح محاصما ومحاصما
 وكذا مقاسما ومقاسما بخلاف ما اذا كان الحاضرا اثنين على ما بينا ولو كان الحاضر
 كبيرا وصغيرا نصب القاضي من الصغير وصيا وقسم اذا قيمت البينة وكذا اذا
 حضر وارث كبير وموصى له بالثلث فيها وطلبا القسمة واقاما البينة على الميراث
 والوصية لاجتماع الخصمين الكبير عن الميت والموصى له عن نفسه وكذا
 الوصى عن الصبي كانه حضر بنفسه بعد البلوغ لقيامه مقامه هداية فقوله فيما
 تقدم وكذا اذا كان في يد صغير اى غائب كما يدل له ما في الترازية ونصه وان حضر
 الوارث ومعه صغير نصب وصيا وقسم بينهما كما مر فان كان الصغير غائبا وطلب من
 الحاكم نصب الوصى لا ينصب الى ان قال والفرق بين الصغير الغائب والحاضر ان
 الدعوى لا تصح الا على خصم حاضر وجعل الغير خصما عن الغائب خلاف
 الحقيقة فلا يصار اليه الا عند الجحز والصغير عاجز عن الجواب لا عن الحضور
 فلم يجعل عنه غيره خصما في حق الحضور وجعل خصما في الجواب فاذا كان الصبي
 حاضرا وجد الدعوى على حاضر فنصب وصيا عنه في الجواب وان كان غائبا
 لم يوجد الدعوى على حاضر فلا ينصب وصيا عنه في الجواب لعدم صحة الدعوى اه
 (واذا كانت دور مشتركة في مصر واحد قسمت كل دار على حداثها في قول ابي
 حنيفة) لان الدور اجناس مختلفة لا خلاف المقاصد باختلاف المحال والجيران
 والقرب من المسجد والماء والسوق فلا يمكن التعديل (وقالا) اراى فيه الى القاضي (ان)
 كان الاصل لهم قسمة بعضهما في بعض قسمها) كذلك والا قسمها كل دار على
 حداثها لان القاضي مأمور بفعل الاصل مع المحافظة على الحقوق قال الاسيحاوي
 الصحيح قول الامام وعليه مشي البرهاني والتسني وغيرهما تصحيح قال في الهداية
 وتقييد الكتاب بكونهما في مصر واحد اشارة الى ان الدارين اذا كانتا في مصر
 لا يجزمان في القسمة عندهما وهو رواية هلال عنهما وعن محمد انه يقسم احدهما
 في الاخرى اه (وان كانت دار وضعة) اى ارض (او دار وجائوت قسم كل واحد

على حدة) مطلقا لاختلاف الجنس قال في الدرر هاهنا امور ثلاثة الدور والبيوت
والمنازل فالدور ثلاثة كانت او منفردة لا تقسم قسمة واحدة الا بالتراضي والبيوت
تقسم مطلقا لتقاربها في معنى السكنى والمنازل ان كانت مجتمعة في دار واحدة مثلا صفا
بعضها ببعض فثبت قسمة واحدة والافلا لان المنزل فوق البيت ودون الدار
فالخلف المنازل بالبيوت اذا كانت متلاصقة وبالدور اذا كانت متباينة وما لا في
الفصول كلها نظرا للقاضي الى اعتدال الوجوه وينص على ذلك واما الدور والضبعة
والدور والخانوت فيقسم كل منها وحدها لاختلاف الجنس او لما فرغ من بيان
القسمة وبيان ما قسم وما لا يقسم شرع في بيان كيفية القسمة فقال (و ينبغي للقاسم
ان يصور ما يقسمه على قرطاس ليكنه حفظه ورفقه للقاضي (و بعده) يعني
يشويه على سهم القسمة ويروي بغيره اى يقطعه بالقسمة عن غيره هداية (و يزرعه)
ليعرف قدره (و يقوم البناء) لانه ربما يحتاجه آخر (و يفرز كل نصيب عن الباقي
بطريقه وشربه حتى لا يكون لنصيب بعضهم نصيب الاخر تعلق) ليحقق معنى
التميز والافراز تمام التحقيق (ثم يلقب) الانصبا (نصيبا بالاولى والذي يليه بالتالي
والثالث) بالتالي والرابع وما بعده على هذا التوالى ويكتب اسماء المتقاسمين على
قطع قرطاس او نحوه ووضعه في كيس او نحوه ويحطها قرعة (ثم يخرج القرعة)
اى قطعة من تلك القطع المكتوب فيها اسماء المتقاسمين (ثم يخرج اسمه اولا
فهو السهم الاول) اى الملقب بالاول (ومن خرج) اسمه (ثانيا فله السهم الثاني)
وهو ثمر او هذا حيث اتخذت السهام فلو اختلفت السهام بان كانت بين ثلاثة مثلا
لاخذهم عشرة اسهم والاخر خمسة اسهم والاخر سهم جعلها ستة عشر سهما
وكتب اسماء الثلاثة فان خرج اولا اسم صاحب عشرة اسهم الاول وتسعة
مستحقة به ليكون سهامه على الاضطرار وهكذا حتى يتم قال في الهداية وقوله في
الكتاب ويبرز لكل نصيب بطريقه وشربه يبان الافضل وان لم يفعل او
لم يمكن جاز على ما ذكره بتقصيه ان شاء الله تعالى والقرعة لطبيب القلوب
واراد الله سبحانه المثل حتى لو عين لكل منهم من غير اقتراع جاز لانه في معنى القضاء
على الارام (ولا يدخل) السهام (في القسمة الدراهم والدنانير) لان القسمة
لجري في الشراك والشرك بينهما العار لا الدراهم والدنانير فلو كان بينهما
دار والارادوا قسمتها وفي اخذى الجاهلين فصل بناء ما زاد احدهما ان يكون عوض

البناء دراهم واراد الاخر ان يكون عوضه من الارض فانه يجعل عوضه من الارض
 ولا يكلف الذي وقع البناء في نصيبه ان يرد بازائه دراهم (الانراضهم) بل في القسمة
 من معنى المبادلة فيجوز دخول الدراهم فيها بالتراضي دون جبر القاضى الا اذا تعذر
 فيثبت للقاضى ذلك قال في النبايع قول القدورى ولا يدخل في القسمة الدراهم
 والدنانير يريد به اذا امكنت القسمة بدونها اما اذا لم يمكن عدل اضعف الانصاف
 بالدراهم والدنانير قال في الصحيح وفي بعض النسخ ينبغي للقاضى ان لا يدخل
 في القسمة الدراهم والدنانير فان فعل جازوزه اوله (فان قسم بينهم ولا حدم
 مسيل) ماله (في ملك الاخر او طريق) او نحوه والحال انه (لم يشترط) ذلك (في القسمة
 فان امكن صرف) ذلك (الطريق والمسيل عنه فليس له ان يستطرق ويسيل
 في نصيب) الشريك (الاخر) لانه امكن تحقيق القسمة من غير ضرر (وان لم يمكن)
 ذلك (فستقتسم القسمة) لانها مختلفة لهما الاختلاف قسما فب (واذا كان)
 الذي يراد قسمته بعضه (سفل لعلوله) اى ليس فوقه علو او فوقه علو للغير (و)
 بعضه (علو لا سفل له) بان كان السفل للغير (و) بعضه (سفل له علو قوم كل واحد
 على حدته وقسم بالقيمة) ولا مضير بغير ذلك (وهذا عند محمد وقال ابو حنيفة
 وابو يوسف يقسم بالذراع) ثم اختلفا في كيفية القسمة بالذرع قال ابو حنيفة
 ذراع من السفل بذراعين من الطو وقال ابو يوسف ذراع بذراع ثم قيل كل منهما
 على عادة اهل عصره او بلده وقيل اختلف معنى قال الاسجاني والصحيح قول ابى
 حنيفة قلت هذا الصحيح بالنسبة الى قول ابى يوسف والشايع اخبار واقول
 محمد بن قال في التحفة والبدائع والعمل في هذه المسئلة على قول محمد وقال في
 النبايع والهداية وشرح الزاهدى والمحيط وعليه الفتوى اليوم كذا في الصحيح
 (واذا اختلف المتقاسمون) في القسمة (فشهد القاسمان قبلت شهادتهما) قال في
 الهداية الذى ذكره قول ابى حنيفة وابى يوسف وقال محمد لا تقبل وهو قول ابى
 يوسف والا وبه قال الشافعى وذكر الخصاص قول محمد مع قولهما وقاسم القاضى
 وغيره سواء وقال جمال الاسلام الصحيح قول ابى حنيفة وعليه مثبى البرهانى
 والنسبى وغيرهما تصحيح (فان ادعى احدهما) اى المتقاسمان (اللفظ) في القسمة
 (وزعم ان مما اصابه شيئا يد صاحبه وقد) كان (اشهد على نفسه بالا سقياء لم
 يصدق على ذلك) الذى يدعيه (الاينة) لانه يدعى فسخ القسمة بعد وقوعها

فلا يصدق الا بحجة فان لم تقم له بيته استخلف الشركاء فمن نكل منهم جمع بين
نصيب الناكل والمدعى فيقسم بينهما على قدر انصافهما لان النكول حجة في حقه
خاصة فيعاملان على زعمهما وينبغي ان لا تقبل دعواه اصلا لثناقصه واليه اشار
من بعده داية ومثله في كافي النسفي وظاهر كلامهما انه لم يوجد فيه رواية لكن
قال صدر الشريعة بعد نقله البحث المذكور وفي البسوط وفتاوى قاضي خان
ما يؤيد هذا ثم قال وجد رواية المتن انه اعتمد على فعل القاسم في اقراره باستيفاء
حقه ثم لما تأمل حق التأمل ظهر الخطا في فعله فلا يؤخذ بذلك الاقراو عند ظهور
الحق اه وقول الهداية واليه اشار من بعد اى اشار القدروي الى ما بحثه من انه
ينبغي ان لا تقبل دعواه اصلا في الفرع الاتي بعد هذا حيث قال وان قال اصابني
الى موضع كذا فلم تسلم لي ولم يشهد على نفسه بالاستيفاء وكذبه شريكه تحالفا
وقسخت القسمة فان مفهومه انه لو شهد على نفسه بالاستيفاء قبل الدعوى
لا يتحالفان وما ذاك الا لعدم صحة الدعوى لان التحالف مبنى على صحة الدعوى
ولذا اختلف في الحواشي السعدية بعد نقل ما ذكره صدر الشريعة المار ما نصده وفيه
بحث فان مثل هذا الاقرار ان كان مانعا من صحة الدعوى لا نسعى اليه لابتناء
سماعها على صحة الدعوى وان لم يكن مانعا ينبغي ان يتحالفاه قال شيخنا رحمه الله
تعالى وقد يجاب بان قولهم هنا قد اقر بالاستيفاء صريح وقولهم بعد قبل اقراره
مفهوم والمصرح به ان الصريح مقدم على المفهوم فليتنا مل اه وامره بالتأمل مشعر
بتطرده فيه وهو كذلك كما لا ينبغي على نبيه واذا امنت النظر في كلامهم وتحقق
في دقيق مرآهم علمت ان ليس في هذا الفرع منافاة لما بعده والتقييد فيه بكونه قبل
الاقرار قيد لوجوب التحالف وحده لا لصحة الدعوى فانها تصح سواء كانت
قبل الاقرار او بعده والمعنى انه ان سبق منه اقرار بالاستيفاء لا يتحالفان وان صح
الدعوى وذلك لان صحته الدعوى شرط لوجوب التحالف وليس التحالف
بشرط لصحة الدعوى كما هو مصرح به في باب التحالف ومن اراد استيفاء المرام في
هذا المقام فليطبع برسالتنا فقد اشبعنا فيها الكلام (واذا قال استوفيت حق ثم قال اخذت
بعضه فالقول قول خصمه مع يمينه) لانه يدعى عليه العصب وهو منكر (وان قال اصابني
في القسمة) الى موضع كذا فلم تسلم لي ولم يشهد قبل ذلك (على نفسه بالاستيفاء
وكذبه شريكه في) دعواه (تحالفا وقسخت القسمة) لا خلافتها في نفس القسمة

فإنهما قد اختلفا في قدر ما حصل بالقسمة فاشبهه الاختلاف في قدر البيع فوجب
 التحالف كذا في شرح الاسيحياني فيد يكونه لم يشهد على نفسه بالاستيفاء لانه لو سبق
 منه ذلك لا يتحالفان وان صححت الدعوى بل ينته او يمين خصمه فان قلت اذا كانت
 الدعوى صحيحة سواء كانت قبل الاشهاد او بعده فاجوب وجوب التحالف اذا
 كانت الدعوى قبل الاشهاد وعندها اذا كانت بعده قلت لان وجوب التحالف
 في القسمة انما يكون اذا ادعى الفلظ على وجه لا يكون مدعيا الغصب كما في الذخيرة
 وغيرها واذا كانت الدعوى بعد الاشهاد بالاستيفاء يكون مدعيا الغصب ضمنا كانه
 يقول الذي اصابني الى موضع كذا وانت غاصب لبعضه ولذا استغنى عنه الدعوى بعد
 الاشهاد لان دعوى الغصب لا تنافى الاقرار بالاستيفاء (واذا استحق بعض
 نصيب احدهما بعينه لم تفسخ القسمة عند ابي حنيفة ورجع بحصته ذلك) المستحق
 (في نصيب شريكه) لانه امكن جبر حقه بالمثل فلا يصار الى الفسخ (وقال ابو يوسف
 تفسخ القسمة) لانه تبين ان لهما شريكا ثالثا ولو كان كذلك لم تفسخ القسمة قال في
 الهداية وشرح الزاهد في ذكر المص الاختلاف في استحقاق بعض بعينه وهكذا كوفي
 الاسرار والصحيح ان الاختلاف في استحقاق بعض شائع من نصيب احدهما فاما في
 استحقاق بعض معين لا تفسخ القسمة بالا جاع ولو استحق بعض شائع في الكل تفسخ
 بالاتفاق فهذه ثلاثة اوجه ولم يذكر قول محمد وذكره ابو سليمان مع ابي يوسف وابو
 حفص مع ابي حنيفة وهو الاصح وهكذا ذكر الاسيحياني قال والصحيح قولهما
 وعليه مشي الامام المحبوبي والسني وغيرهما كذا في الصحيح ثم النهاية جائزة استصحابا
 ولا تبطل مجموعتهما ولا يموت احدهما ولو طلب احدهما القسمة بطلت ويجوز في دار
 واحدة بان يسكن كل منهما طائفة او احدهما العلو والاخر السفلى وله اجارته
 واخذ غلته ويجوز في عبد واحد يخدم هذا يوما وهذا يوما وكذا في البيت
 الصغير وفي العبد ينخدم كل واحد واحدا فان شرط اطعام المبد على من يخدمه
 جاز وفي الكسوة لا يجوز ولا يجوز في غلة عبد ولا عبد ين ولا في ثمرة الشجرة ولا
 في لبن القم واولادها ولا في ركوب دابة ولا دابتي ولا استقلالها ويجوز في
 عبد ودار على السكنى والخدمة وكذلك كل مختلئ المنفعة كذا في المختار
 في كتاب الاكراه مناسبه للقسمة ان للقاضي اجبار المتع فيهما وهو لقة حل
 الانسان على امر يكرهه وشرما حل الغير على فعل بما يقدمه رضاه دون اختياره

تمت
 في بيان النهايات

مطل
 في بيان حكم الاكراه

لكنه قد يفسده وقد لا يفسده قال في التفتيح وهو اما ملجئ بان يكون نفوت
 النفس او المضو وهذا معدوم للرضا مفسد للاختيار واما غير ملجئ بان يكون
 محبس او قيد او ضرب وهذا معدوم للرضا غير مفسد للاختيار والحاصل كما في
 الدرر ان هدم الرضا معتبر في جميع صور الاكراه واصل الاختيار ثابت في جميع صور
 لكن في بعض الصور يفسد الاختيار وفي بعضها لا يفسده وشرط قدرة المكره
 على ايقاع ما هدمه وخوف المكره وامتناعه عنه قبله كما اشار اليه بقوله (الاكراه
 يثبت حكمه) اي الاى (اذا حصل ممن يقدر على ايقاع ما توعد به سلطانا كان
 اوليا) او نحوه اذا تحقق منه القدرة لانه اذا كان بهذه الصفة لم يقدر المكره على
 الامتناع وهذا عندهما وعند ابي حنيفة لا يتحقق الا من السلطان لان القدرة
 لا تكون بلا منعة والمنعة للسلطان قالوا هذا اختلاف عصر وزمان لا اختلاف
 جهة وبرهان لان في زمانه لم يكن لغير السلطان من القوة ما يتحقق به الاكراه
 فاجاب بناء على ما شاهد وفي زمانهما ظهر الفساد وصار الامر الى كل مطلب
 فيحقق الاكراه من الكل والقوى على قولهما درر عن الخلاصة (واذا اكره
 الرجل على بيع ماله او اكره (على شراء سلعة او على ان يقر لرجل بالف) من
 الدوام مثلا او يواجر داره واكره على ذلك بالقتل او بالضرب الشديد او بالحبس
 المديد (فباع او اشترى) خشية من ذلك (فهو بالخيار ان شاء امضى البيع وان
 شاء فسخه) ورجع بالبيع لان من شرط صحة هذه العقود التراضي والاكراه يعدم
 الرضا فيفسدها بخلاف ما اذا اكره بضرب سوط او حبس يوم او قيد يوم لانه
 لا يبالى به بالنظر الى العادة فلا يتحقق به الاكراه الا اذا كان الرجل صاحب منصب
 يعلم انه يستنصر به لقوت الرضاء هداية (وان كان قبض الثمن طوعا فقد اجاز
 البيع) لانه دلالة الاجازة كافي بيع الموقوف وكذا اذا سلم طائعا بان كان الاكراه على
 البيع لا على الدفع لانه دليل الاجازة هداية (وان كان قبضه مكرها فليس
 باجازة) اعلم الرضاء (وعليه رده ان كان قاعا في يده) لفساد العقد (وان كان
 قد هلك البيع في يد المشتري وهو) اي المشتري (غير مكره) والبايع مكره (ضمن)
 المشتري (فمنه) للبايع تلف مال الغير في يده من غير عقد صحيح فله رده القيمة
 قيد يكون المشتري غير مكره لانه اذا كان مكرها ايضا يكون الضمان على المكره
 دونه (وللمكره) بالبناء المجهول (ان يضمن المكره) بالبناء للعلوم (ان شاء)

لانه الله للاكره فيما يرجع للاتلاف فكأنه دفعه بنفسه الى الشئ فيكون محظرا
 في قضيتين ايها شاء كالفاسب وغاصب الفاسب فلو ضمن المكره رجوعه على المشتري
 بالقيمة وان ضمن المشتري فقد كل شراء كان بعد شراؤه لو شئنا حثه الضم لا لانه
 ملكه بالضمن فظهر انه باع ملكه ولا ينفذ ما كان قبله لان الاستناد الى وقت
 قبضه بخلاف ما اذا اجاز ذلك المكره غدا منها حيث يجوز ما قبله وما بعده لانه
 اسقط حقه وهو المانع فغاد الكل الى الجواز هداية (ومن اكره على ان ياكل الشئ)
 او الدم او لحم الخنزير (او يشرب الخمر و اكره على ذلك) بغير علمه بان كان
 (بحبس او قيد او ضرب) لا يخاف منه تلف على النفس او عضو من الاعضاء (او ياكل
 له) الاقدام اذا لضرورة في اكره غير علمه الا انه لا يحد بالشرب للشبهة ولا يحد
 له الاقدام (الا ان يكره) بغير علمه اي (بما يخاف منه على) تلف (نفسه او على)
 تلف (عضو من اعضائه فاذا خاف ذلك وسعه ان يقتل على ما اكره عليه) بل
 يجب عليه ولذا قال (ولا يسه) أي لا يجوز له (ان يصير على ما توعد به) حتى يوقعوا
 به الفعل (فان صبر حتى اوقعوا به) فلا (ولم ياكل فهو ام) لانه لا يبيع له ذلك
 كان بالامتناع معاونا لغيره على اهلاك نفسه فبأنه كل في حالة الخمسة (وان اكره
 على الكفر بالله) عز وجل (او بسب النبي صلى الله عليه وسلم بقيد او حبس او ضرب
 لم يكن ذلك اكرها) لان الاكره بهذه الاشياء ليس باكره في شرب الخمر كما مر في
 الكفر اول بل (حتى يكره بامر يخاف منه على نفسه او على عضو من اعضائه فاذا
 خاف ذلك وسعه ان يظهر) على لسانه (ما امر به ويؤمر به) وهي ان يظهر خلاف
 ما يضر (فاذا اظهر ذلك) على لسانه (وقلبه مطمئن بالايان فلا ام عليه) لانه
 باظهار ذلك لا يفتوت الايمان حقيقة لقيام التصديق وفي الامتناع قوت النفس
 حقيقة فسهل (اليل الى اظهار ما طلبوه) (وان صبر) على ذلك (حتى قتلوه ولم يظهر
 الكفر كان ماجورا) لان الامتناع لا عزاز الدين عزيمه (وان اكره على اتلاف مال)
 امره (مسلم بامر يخاف منه على نفسه او على عضو من اعضائه وسعه ان يضل
 ذلك) لان مال الغير سباح للضرورة كما في حالة الخمسة وقد تحققت الضرورة
 ولصاحب المال ان يضمن المكره بالكسر لان المكره بالقيم كالا لانه (وان اكره يقتل
 على قتل غيره لم يسه ان يقتل عليه ويصبر حتى يقتل فان قتله كان آمنا) لان
 قتل المسلم بما لا يستباح للضرورة ما فكذلك هذه الضريبة هداية (لكن لا يفسد)

على الذي أكره أن كان القتل عدا (قال في الهداية وهذا عند أبي حنيفة
ومحمد وقال زفر يجب على المكره وقال أبو يوسف لا يجب عليهما قال الأسبجاني
والصحيح قول أبي حنيفة ومحمد وعليه مثنى الأئمة كما هو الرسم نصحيح (وان
أكره على طلاق امرأته أو نكاح امرأة (أو عتق عبده ففعل وقع ما أكره عليه)
لأنها نصحيح مع الإكراه كما نصحيح مع الهزل كما مر في الطلاق (ويرجع) المكره
(على الذي أكرهه بقيمة العبد) في الاعتاق لأنه صلح آله فيه من حيث
الاتفاق فلا يضاف إليه فله أن يضمه موسرا كان أو مفسرا لكونه ضمان
اتلاف كما مر ولا يرجع الحامل على العبد بالضمان لأنه مواخذ باتلافه مدر
(ونصف مهر المرأة) في الطلاق أن كان (الطلاق) قبل الدخول وكان المهر
مسمى في العقد لأن ما عليه كان على شرف السقوط بوقوع الفرقة من جهتها
وقد تأكد ذلك بالطلاق فكان تقرير المال من هذا الوجه فيضاف تقريره إلى
الحامل والتقرير كالإيجاب مدر قيد بما إذا كان قبل الدخول لأنه لو كان دخل
بها تقرير المهر بالدخول لا بالطلاق وقيدنا بكون المهر مسمى في العقد لأنه لو لم يكن مسمى
فيه إنما يرجع بمالزمه من المنفعة ولا يرجع في النكاح بشئ لأن المهر أن كان مهر المثل أو
أقل كان عوض مثل ما أخرجه عن ملكه أو أكثر وإن كان أكثر من مهر المثل فالزيادة
باطلة ويجب مقدار مهر المثل ويصير كأنهما سميا ذلك المقدار حتى أنه ينصف
بالطلاق قبل الدخول جوهره وفيها عن المجتدي الإكراه لا يعمل في
الطلاق والفساق والنكاح والرجعة والتدبير والفسوخ من دم العمد واليمين
والنذر والنهار والابلاء والقبض فيه والإسلام اه (وان أكره على الزنا وجب عليه
الحد عند أبي حنيفة إلا أن يكره السلطان) لأن الإكراه عنده لا يتحقق من غيره
(وقال أبو يوسف ومحمد لا يلزمه الحد) لأن الإكراه يتحقق من غيره وعليه القوي
قال قاضي خان الإكراه لا يتحقق إلا من السلطان في قول الإمام وفي قول
صاحبه يتحقق من كل منقلب بقدر على تحقيق ما هدبه وعليه القوي وفي
الحقائق والقوي على قولهما وعليه مثنى الإمام البرهاني والنسفي وغيرهما
نصحيح (وإذا أكره) الرجل (على الردة لم تسب امرأته) لأن الردة تنطق
بالاعتقاد ألا ترى لو كان قلبه مطمئنا بالإيمان لا يكفر وفي اعتقاده الكفر شرك
فلا تثبت البينة بالشك فإن قالت المرأة قد بنت منك وقال هو قد أظهرت ذلك

وقلي ضلن باليمن قال قول لها استصاننا لان للفظ غير موضوع للفرقة وهي
 بتبدل الاعتقاد ومع الاستصناء لا بدل على التبدل فكان القول قوله هداية
 في كتاب السير في مناسبة للاكرام لا تخفى فان كلا منهما للزجر والرد الى الوفاء
 الا ان الاول في المسلمين والكفار عام بخلاف الثاني فكان اولي بالا هتلم والاول
 ناجر عن العصيان والثاني عن الكفر والطغيان فترقى من الادنى الى الاعلا
 كافي غاية البيان والسير بكسر السين وقبح الراء جمع سيرة وهي الطريقة في
 الامور وفي الشرح يخصص بسيرة النبي صلى الله عليه وسلم في مثاليه هداية
 وترجم له المكبر بالجهاد وهو لغة مصدر جاهد في شغل الله وشرا الدعاء الى
 للدنيا الحق وقتال من لم يقبله كما في التمني (الجهاد فرض على الكفاية) لا يجر
 لم يفرح حينه اذ هو افساد في نفسه وانما يفرح من ايعاز دين الله ودفع الفساد
 عن العباد وكل ما هو كذا فكيف هو فرض كفاية اذا حصل المقصود بالبحث والا
 فرض هو كما صرح بذلك حيث قال (اذا قام به فريق من الناس سقط الامم
 عن الباقيين) لحصول المقصود بذلك كصلاة الجماعة ودفعنا ورد السلام فان كل
 واحد منها اذا حصل من بعض الجماعة سقط الفرض عن الباقيين وهذا اذا
 كان بذلك الفريق كفاية لما اذا لم يكن بهم كفاية فرض على الاقرب فالاقرب
 من الصواب ان يحصل الكفاية (واذا لم يفرح به احكام جميع الناس بركة) كتركهم
 فرضا عليهم (وقتل الكفار واجب وان لم يدقوا) للمقصود العامة (ولا يجب
 الجهاد على مني) لعدم التكليف (ولا يحد ولا كسر) لان التقدم حق المولى والزوج (ولا
 اعمى ولا مقعد ولا اقطع) لانهم لا يفرزون والتكليف بالقدر (فان هجم الصبي على بلد
 وجب على جميع المسلمين الدخول) حتى يخرج المرء ان يفراد (ووجها والبدن بغير
 لذن المولى) لانهم من فرض عين كالصلاة والصوم وفرض عين مقدم على حق
 الزوج والمولى (واذا دخل المسلمون دار الحرب فحاصروا ما يقصوا وخصنا وهوهم
 اولادهم لان الاسلام فان اجبرهم) الى ذلك (كقوله عن قتالهم) لحصول المقصود
 وقد قال صلى الله عليه وسلم افرح ان يقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله الحديث
 (فان استعصم عن الاسلام زاد عوهم الى اداء الطريقة) اذا كانوا ممن قبل منهم
 الجريمة بخلاف من لا تقبل منهم كالزمن في عبدة الاوثان من العرب طاعة لا فائدة على
 دعائهم الى قبول الجزية لانه لا يقبل منهم الا الاسلام قال الله تعالى فقاتلواهم او

يسلمون هداية (فان بذلوها) اى قبلوا بذلها كالتواذمة للمسلمين (فلهم ما للمسلمين
وعليهم ما عليهم) لانهم انما بذلوها لذلك (ولا يجوز) للامام (ان يقتل) احدا من
(من لم تطفه دعوة الاسلام الا بعد ان يدعو) اليه لانهم بالدعوة اليه يعلمون اما
نقاتلهم على الدين لاهلى سلب الاموال وسبي الذراري فليعلم يجهلون فنكتفى
مؤنة القتال ولو قاتلهم قبل الدعوة اثم للنبي ولا فرامة لعدم العاصم وهو الدين او
الاحراز بالدار فصار قتل الصبيان والنسوان هداية (ويستحب ان يدعو من
يلتزم الدعوى) ايضا مبالغة في الانذار (و) لكن (لا يجب ذلك) عليه لان الدعوة
قد بلغتهم وقد صح ان النبي صلى الله عليه وسلم افاد على بن المصطلق وهم ظرون
اى فاقولون ونهيم نبتى على الماء جوهره (وان ابو) اى استخوا عن الاسلام
وبذل الجزية (استخائوا بالله عليهم وحاربهم) لانه تعالى هو الناصر لاوليائه
والدمى لاهله (وقصبو اهلهم المجانيق) جمع مخيف قال في الصحاح وهى
التي رى بها الحجارة مربعة واصلاها بالقارية من حديد اى ما جودنى وهى مؤنة
وجعلها مخيفات ومجانيق وتصغيره مخيفقاه وقد نصبها النبي صلى الله عليه
وسلم على الطائف (وحرقوهم) لانه عليه الصلاة والسلام احرق البويرة وهى
موضع قرب المدينة (وارسلوا عليهم الماء وقطعوا شجرهم والفسدوا زرعهم) لان
في ذلك كثير شوكتهم وتفريق جمهم (ولا بأس برميهم وان كان فيهم مسلم اسير
او تاجر) لانه فلا يخلو حصن عن مسلم فلو امتنع باحتياله لانسد بابه (وان ترحوا
بصبيان المسلمين وبالاشارى لم يكفوا عن رميهم) لانه يؤدى الى ان يخضوا ذلك
ذريعة الى ابطال حالهم اصلا (و) لكن (يقصدون بازى الكفار) لان المسلم
لا يجوز اعتماد قتله فاذا نذر التميز فعلا وامكن قصدا التزم لان الطاعة بحسب
الطاقة وما اصابوه منهم لادبة عليهم ولا كفارة لان الجهاد فرض والفرمان
لا تفترق بالفروض كافي الهداية (ولا بأس باخراج النساء والمصاحف وكتب الفقه
والحديث وقل ما يجب تعظيمه وبجهر الاستخفاف به) مع المسلمين اذا كان عسكريا
عظيما يؤمن عليه (لان الغالب هو السلامة والغالب كالتحقق) (وبكره اخراج ذلك
في سرية لا يؤمن عليها) لان فيه نمر يضمن على الضباع والفضيحة وتعرض
المصاحف على الاستخفاف لانهم يستخفون بها مخالفة للمسلمين وهو التأويل
الصحيح لقول النبي صلى الله عليه وسلم لا تسافروا بالقرآن في ارض العدو ولو دخل

مسلم اليهم يمان لا بأس بأن يحمل معه الخصف اذا كانوا قومًا يوفون بالمهد لان الظاهر
 عدم التعرض والهايز يخرجهم في الصكر العظيم لا ثمة عمل يلحق بهم كالطبخ
 والسقي والمداواة واما الشواب فقامهم في البيوت ادفع للقتل ولا يباشرون القتال لانه
 يستدل به على ضعف المسلمين الا عند الضرورة ولا يشهد اخراجهم للباطنة
 والخدمة فان كانوا لا يخرجون في الاما دون الحرار هدايه (ولا تقتل المرأة الا باذن
 زوجها والعبدا الا باذن سيده) لما تقدم ان حق الزوج والمولى مقدم (الا ان يحجم
 العدي لصبره فرض عين كما سبق) وينبغي للمسلمين ان لا يقتلوا (لن ينجسوا)
 بنقض العهد (ولا يظفوا) اي يسرقوا من الغنيمة (ولا يظفوا) بالاعداء ان ينجسوا
 اجوافهم ويرحموا ووسمهم ونحو ذلك والظلة الروبة في قصة المرتين منسوخة
 بالهي المتأخر هو المنقول هدايه قال في الجوهرة وانما تكره الظلة بعد الظفر بهم اما
 قبله فلا بأس بها (ولا يقتلوا امرأة ولا غصبا فانيا) وهو الذي ثبت قواه (ولا صبا
 ولا اعمى ولا مقعدا) لان هؤلاء ليسوا من اهل القتال والبيع القتل عندنا المحاربة
 فلو قاتل احد منهم يقتل دفعا للشره (الا ان يكون احدهم لاه من له رأى في الحرب)
 فيقتل لان من له رأى يستلزم برأيه اكثر مما يستلزم بمقابلته (او تكون المرأة ملكة)
 لان في قتلها تفرقا لجمعهم وكذا اذا كان ملكهم صبا ضيرا واحضروه معهم في
 الوقعة وكان في قتله تفرق جمعهم فلا بأس بقتله جوهره (ولا يقتلوا مجنوننا) لانه غير
 مخاطب الا ان يقاتل فيقتل دفعا للشره خبر ان الصبي والمجنون يقتلان ماداما يقاتلان
 وغيرهما لا بأس بقتله بعد الاسر لانه من اهل العقوبة لتوجه الخطاب نحوه هدايه
 (واذا رأى الامام ان يصلح اهل الحرب) على ترك القتال معهم (او فرقا منهم)
 مجاننا وعلى مالي من اموالهم (وكان في ذلك مصلحة للمسلمين فلا بأس به) لان الواحدة
 جهاد معنى اذا كانت خيرا للمسلمين لان المقصود هو دفع الشر حاصل به بخلاف ما
 اذا لم يكن خيرا لانه ترك الجهاد صورته ومعنى وتماحه في الهداية (فان صالحهم مدة)
 مطومة (ثم رأى ان نقض الصلح انفع للمسلمين نبد اليهم عهدهم) وقا لهم (لان
 المصلحة لما تبدلت كان النبد جهادا وابقاء العهد ترك الجهاد صورة ومعنى ولا بد
 من النبد تخرزا عن القدر ولا بد من اعتبار مدة ببلغ خبر النبد الى جمعهم كافي
 الهداية (وان بدوا بجبانة قاتلهم ولم ينبد اليهم اذا كان ذلك باتفاقهم) لانهم صاروا
 ناقضين للعهد فلا حاجة الى نقضه بخلاف ما اذا دخل جماعة منهم فقطعوا

الطريق ولا منعة لهم حيث لا يكون هذا نقضا للمهد في حقهم ولو كانت لهم منعة
وقاتلوا المسلمين علانية يكون نقضا للمهد في حقهم دون غيرهم لانه يضر اذن
ملكهم فظلمهم لا يلزم غيرهم حتى لو كان باذن ملككم صاواوا ناقضين للمهد لانه
باتفاقهم معنى هداه (واذا خرج صيدهم الى صكرو المسلمين فيهم احرار) لانهم
احرزوا انفسهم بالخروج اليها اعين لوالدهم وكذا اذا اسلوا هناك ولم يخرجوا
اليها وظهرنا على دارهم فيهم احرار ولا يفت بالولاء عليهم لاحد لان هذا عتق حكمي
جوهرة (ولا باس ان يطف المسكر في دار الحرب) هو ايم (و يلكوا ما وجدوه من
الطعام) كالخبز واللحم والسمن والزيت قال الرازي وهذا عند الحاجة وفي الاياحة
من غير حاجة روايتان اياه (و يستعملون الخطب) وفي بعض النسخ الطيب هداه
(و يدخنون بالدهن) لصلص الحاجة الى ذلك (و يقاتلون بما يحدون من السلاح
كل ذلك يغيره) يعني اذا احتاج اليه بان انقطع سيفه او انكسر رمحه او لم يكن
له سلاح وكذا اذا دعت الحاجة الى ركوب فرس من القم لقاتل عليها فلا باس
بذلك فاذا زالت الحاجة ردت في الضيقة ولا ينبغي ان يستعمل من الدواب والثياب
والسلاح شيئا يتق به دابته وثيابه وسلاحه لانه من الغلول لا استعماله من غير
حاجة وتعامه في الجوهرة (ولا يجوز ان يبيعوا من ذلك) الطعام ونحوه (شاهولا
يجولونه) لانه لم يملك بالاخذ وانما ابيع التناول للضرورة فاذا باع احدهم رد الثمن
الى القم (ومن اسلم منهم) في دار الحرب قبل اخذه (احرزوا سلامه نفسه) لان
الاسلام ينافي ابتداء الاسترقاق (ولو لاده الصغار) لانهم مسلمون يعاملونهم (وكل
مال هو في يده) لسبقها اليه (او ودیعة في يده) معصوم الدم (مسلم او ذمی) لانه
في يده صحبة مجزئة ويده كيد (ظن ظهنا على الدار فقارة في) لانه في يده
اهل الدار اذ هو من جملة دار الحرب فلم يكن في يده حقيقة (و) كذا (زوجه)
فجود لانها كافرة حرة لا تتبع في الاسلام (و) كذا (يجلها في) لانه حر منها
ففيها في الرق والحرية وان كان يعال للاب في الاسلام لان المسلم محل التملك
تبعاً لغيره بخلاف التفصيل فانه حر لعدم الجزئية عند ذلك (و) كذا (اولاده
الكبار في) لانهم كفار حريون ولا تبعية لهم لانهم على حكم انفسهم (ولا ينبغي)
بل يحرم كفار الرقيق (ان يباع السلاح) والبكر (من اهل الحرب) لما فيه من
تقوية على قتال المسلمين وكذا كل ما فيه تقوية لهم كالحديد والعبيد ونحو ذلك

(ولا يجوز) أي يتاجر بذلك (اليهود) قال في القامه أي لا يجوز لليهود التجارة الجواز
وهو المتاح يعني هنا السلاح اه (ولا يفادون بالأسرى عند أبي حنيفة) لأن فيه
مغشاة للكفرة لأنه يعود حربا علينا ونفع شر حربه خير من امتقاذ الإمبراطور لأنه
إذا بقي في أيديهم كان ابتلاء في حقه غير مضاف البناء والاطانة يدفع أسيرهم مضاف
البناء (ولا يفادون بهم أسرى المسلمين) لأن فيه تخليص المسلم وهو ملوك من قبل
الكافر والانتفاع بهنظره الأسير أي أسيرهم قول أبي حنيفة واعتمده المحققون
والسني وغيرهما قال الزاهد والفتايات بلال لا يجوز في ظاهر المذهب كذا في
في الصحيح وفي السير الكبرية لا بأس به إذا كان بالمسلمين حلجة استدل بالإسارى
يدور لو كان الأسير مسلم في أيدينا لا يفادى بمسلم أسير في أيديهم لأنه لا يبيد إلا إذا طابت
نفسه به وهو مأمون على إعلانه هدايته (ولا يجوز أن عليهم) لما فيه من إبطال
حق الفاعلين (وإذا قبح الأفعال بلدة ضوة) أي قبحها (فهي) في الظاهر (بالضمان) بنية
أمرين (أن شاء قسم بين الفاعلين) كما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم بخيبر
(ولن شاء أقرأه عليه ووضع عليهم الخراج) كما فعل عمر رضي الله عنه بسواد
العراق بموافقة الصحابة رضوان الله تعالى عليهم وفي كل من ذلك قدوة فيقتبر
وقبل الأول هو الأول عند حاجة الفاعلين والثاني عند عدم الحاجة فيه فالسفر
لأن المنقول لا يجوز أن فيه بالذات عليهم (وهو) أي الإمام (في الأسرى بالخيار)
بين ثلاثة أمور (أن شاء قتلهم) حسب المادة الفساد (وأن شاء باصرقهم) توفيرا
لنفسه الإسلام (وأن شاء تركهم أحرارا ذمة للمسلمين) إذا كانوا أهلًا للنفسه كما فعل
عمر رضي الله تعالى عنه بسواد العراق قيدنا بكونهم أهلًا للذمة أحقر لأن المرتدين
ومشركي العرب كما سبق (ولا يجوز) للإمام (أن يردهم إلى دار الحرب) لما فيه من
تقويتهم على المسلمين كما مر (وإذا أراد) الإمام (العودة) إلى دار الإسلام (ومعه
مواش فلم يقدّر على نقلها إلى دار الإسلام ذبحها) لأنه (مرفقها) لأن ذبح
الجوان يجوز لغيره صحيح ولا يخفى أصح من كسر مشركها فداها (ولا يجرها)
بأن يقطع قوائمها ويدها حية لما فيه من التلذذ والتعذيب (ولا يتركها) لهم خيفة
ولا معقولة ولا من غير حرق قطعا لمنفعتهم بها (ولا يقسم) الإمام (خليفة في دار
الحرب) بل (حتى يخرجها إلى دار الإسلام) لأن الملك لا يفتقر إلى هذه الأحوال في
دار الإسلام (والرد) أي العيين (والقاتل في الفسك سواد) لا يتوابعه في السبب وهو

المجاوزه اوشهود الواقعة على ماعرف وكذلك اذا لم يقابل لمرض او غيره لما ذكرناه
 هدايه (واذا لحقهم المدد) وهو ما يرسل الى الجيش ليزدادوا وفي الاصل ما يراذ به
 الشي ويكثر فمستاق (في دار الحرب قبل ان يخرجوا الغنيمة الى دار الاسلام) وقبل
 الفصفويين الغنيمة ولو بعد انقضاء القتال (شاركوه فيها) لوجود الجهاد بينهم
 معنى قبل استقرار الملك للمسكر ولذا ينقطع حق الشاركة بالاحراز او بقسمه لا امام
 في دار الحرب لو بينما التزم فيها لان بكل منها يتم الملك فينقطع حق شركة المدد
 (ولاحق لاهل سوري المسكر في الغنيمة الا ان جائلوا) لانهم لم يجاوزوا على قصد
 القتال فانهم السبب للظاهر فيعتبر السبب الحق وهو قصد القتال فيقتيد
 الاستحاط على حسب حاله فارسا او راجلا عند القتال هدايه (واذا امن رجل حر
 او امرأة حرة كافرا) واحدا (او جماعة) من الكفار (او اهل حصن او اهل المدينة) صح
 انانهم (لانه من اهل القتال اذ هو من اهل المنعة فيحقق منه الامان ثم يتعدى الى غيره
 ولان سبيه وهو الايمان لا يجرى فكذا الامان فيتكلل كولاية النكاح) (و) حيث
 صح ما انهم (لم يجر لاحد من المسلمين قتلهم) ولا التعرض لما معهم والاصل في ذلك
 قوله صلى الله عليه وسلم المسلمون تنكفا نكاحا وما وهم ويسعى بذمتهم ادناهم اى اقلهم
 وهو الواحد هدايه (الا ان يكون في ذلك مفسدة) تلحق المسلمين (فينبذ) الامام
 (اليهم) انهم كما اذا كان الامان منه ثم رأى المصلحة في التبذ كما مر (ولا يجوز
 امان ذمي) لا يمتنعهم به ولا ولاية له على المسلمين (ولا اسير ولا تاجر يدخل عليهم)
 لانهم مضمون ان تمت ايديهم فلا يخافونهم او الامان يختص بمحل الخوف ولا يتم كلما
 اشتد الامر عليهم يحدون اسيرا او تاجرا فيخلصون بامانه فلا يفتح باب الفتح
 هدايه (ولا يجوز امان المبدع ابي حنيفة) لان الامان مقدم على العهود والجد
 محجور عليه فلا يصح قطعه (الا ان ياذن له مولاه في القتال) لانه يصبر ما ذونا فصح
 عتدنا الامان به (وقال محمد بن يحيى) لانه هو من ذوقه وامتناع يفتق منه الخوف
 والامان مختص بمحل الخوف قال جمال الاسلام في شرحه وذكر الكرخي قول ابي
 يوسف مع ابي حنيفة وصحح قول ابي حنيفة ومشي عليه الائمة البرهاني والسنن
 وغيرهما تصحيح (واذا غلب الترك) جمع تركي (على الروم) جمع رومي والمراد كفار
 الترك وكفار الروم (فسبوه واخذوا اموالهم) وسبوا ذرارهم (ملكوها) لان
 اموال اهل الحرب وراقبهم باحة فملك بالاخت (فان غلبنا على الترك) بعد ذلك

(حل لنا ما مجده من ذلك) الذي اخذوه من الروم اجنابا بسارا موالهم (واذا
 ظفروا) اي الكفار (على اموالنا) ولو صيدا او اماء مسلمين (فاخرجوها بدارهم
 ملكوها) لان القسمة من جهة الاحكام الشرعية والكفار غير مختلطين بها فحق
 حصهم ما لا غير معصوم فيملكونه كما حققه صاحب المجمع في شرحه فبذلك احرار لانهم
 قبل الاحراز بها لا يملكون شيئا حتى لو اشترى منهم تاجر شيئا قبل الاحراز ووجهه
 مالكة اخذه بلا شيء (فاذا ظهر عليها) اي على دارهم (المسلمون) بعد ذلك
 (فوجدوها) اي وجد المسلمون اموالهم (قبل القسمة) بين النصارى (فهي لهم بغير
 شيء) لان المالك القديم زال ملكه بغير رضاه فكان له حتى الاخذ نظرا له (وان
 وجدوها بعد القسمة اخذوها بالقيمة ان احبوا) لان من وقع المال في نصيبه يتطهر
 بالاخذ منه مجتازا لانه استحقه عوضا عن سهمه في الضية قلنا بحق الاخذ بالقيمة لما فيه
 من النظر للجائين كافي الهداية (وان دخل دار الحرب فخرجنا بغير ذلك) للمال
 (واخرجنا الى دار الاسلام فملكه الاول بالنصارى) ان شئ اخذه بالثمن الذي كان
 (اغتره) به (التاجر) من المظن (وان شاء ترك) لا يتطهر بالاخذ مجتازا الا يرى
 له دفع العوض بمقابلته فكان اعدال النظر فيما قلنا ولو اغتره بغيره باخذه
 بقيمة العرض ولو هو بغيره باخذه بقيمة لانه ثمنه ملك خاص فلا يزال الا بالقيمة هداية
 (ولا يملك علينا اهل الحرب بالقيمة) علينا (مدبرينا واهلنا اولادنا ومكاتبنا
 واهلنا) لانهم احرار من وجه والحز معصوم بنفسه فلا يملك (وملك عليهم) اذا
 ظفروا عليهم (جميع ذلك) لعلمهم عصمتهم (واذا اتى عبد) من ملنا سواء كان (مسلم)
 او ذمي (قد دخل اليهم) اي الى دارهم (فاخذوه لم يملكوه) هداية خيفة (فتظهر
 يده على نفسه بزوال يد مولا فصار معصوما بنفسه فلم يبق محلا للملك ولا
 يملكونه والصحيح قوله واعتمده المجبوري والنسفي وغيرهما نعمهم واذا لم يثبت
 للملك لهم باخذه المالك القديم بغير شيء فهو با كان او اشترى او مضى ما قبل القسمة
 وبعدها الآن بعد القسمة يؤدي عوضه من بيت المال لانه لا يمكن اعادة القسمة
 (وان ند) منا (بغير او فرس) اليهم فاخذوه ملكوه (لنصف) الاستيلاء اذ لا يد
 له جملة (واذا لم يكن للامام حوله) بفتح اوله الابل التي تحمل وكذا على ما احتل
 عليه الحي من حمار وغيره سواء كانت عليه الاجال اولم تكن صحاح (بحمل عليها
 الثمن) فمها بين النصارى مائة ابداع ليصلوها الى دار الاسلام في اذار جوا الى دار

الإسلام برحمتها منهم فيصحبها قسمة تملك بينهم فان اباوان يحملوها اخبرهم على
 ذلك باجر للثل في رواية السراج الكبر لانه دفع ضرر عام بحمل ضرر خاص ولا يجبرهم
 على مداواة السيرة للصنف وتكافئه في المهادنة والدرر (ولا يجوز بيع الغنائم قبل القسمة)
 في دار الحرب لانه لا يملك قبلها (ومن مات من الغنائم في دار الحرب) قبل القسمة
 وبيع القسمة (فلا حق له في القسمة) لان الارث يجري في الملك ولا ملك قبل ما ذكر
 كما مر (ومن مات منهم) اي الغنائم (بعد اخراجها) اي القسمة (الى دار الاسلام)
 او بعد قسمتها لم يملكها ولو في دار الحرب (فقصيه لو وثقه) لان حقه فيه استقر بما
 ذكر فيقتل للملوك (ولا باس) بل ينصب (بل ينزل الامام في حله القتال) وقوله
 بالاهل (ويجوز من) الى بحث ويرى (بالنقل على القتال) والنقل اعطاه في زائد
 على منهم القسمة وقد ضربه بقوله (فيقول من قتل قتيلاً فله سلبه) وسأني معناه (لو
 يقول لسرية) وهي المقتطعة من الجيش (قد جعلت لكم الرمي) او النصف (بعد)
 رفع (الشمس) لما في ذلك من تقوية القلوب واغراء للمقاتلة على المخاطرة واطهار
 الجلاذ من ضعف ذلك (وقد قال تعالى حرص المؤمن على القتال وهو نوع تحرص
 ولا ينزل بها جواز القسمة في دار الاسلام لانه كحق الغنائم بها ولما يورث عنهم
 (لا امن الحسن) لان كل واحد من الامام ولا حق فيه للغنائم (واذا لم يحمل) الامام
 (السلب للمقاتل) فغالبهم من جهة القسمة والقتل وغيره (اي في سلبه) (سواء)
 لانه ما يجوز بغيره الا على من يكون غنيمة لهم (وللسلب) هو ما على المقتول من ثيابه
 وسلاحه وظهره (او كذا ما على من كفه من السرج والالة وكل ما معه على الدابة
 من ظله في حقيقته لو هل وسطه وما بعد ذلك فليس بسلب وما كان مع غلامه على
 خالقه لغرضه فليس بسلبه هذا هو (والخارج المستوفى من دار الحرب لم يجز) لهم
 ان يلقوا به (ولهم من القسمة) ولا يأكلوا منها (لان حق القاتلين قد تأكل فيها كما
 مر) (ومن غلبت عليه حلقه او طعمه) وجه الى القسمة (اذا لم تقسم) وبعد القسمة
 فقسما قولها (اذا كانوا لا يملكونها) وانضموا به ان كانوا مجاورين لانه صار في حكم القسمة
 لانه لو غلبت عليه في القسمة (او انضم الامام القسمة) بعد الاجواز بل انزل الاسلام
 لا تصدق (فخرج) (ولا تمنعها للاعتناق الثلاثة) (او يقسم الاربعة) (خلق)
 (الباقية) (اي بين الطهريين والاهل) (اي الصالحين للقرآن) (سيمان) (ولما راجع) (ضد)
 (الفرق) (سبيل) (منه) (الى حقيقته) (والا لغيره) (ثلاثة اسم) (ولما راجع) (سبيل) (الافام)

بهاء الدين في شهر رجب الصحيح قول أبي حنيفة واخاره الامام البرهان والنسفي وصعد
للسريفة وغيرهم تصحيح (ولا يسمي الفرس واحد) لان القتال لا يتحقق الا على
فرس واحد قال الاستيعابي وهذا قول أبي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف يسمي
لفرسين والصحيح قولهما وعليه مشي الامة المذكورين قبله تصحيح (والبرازين) جمع
برزون التركي من الخيل (والضائق) جمع عتيق العربي منها (سواء) لان اسم الخيل
ينطلق على الكل والارهاب مضاف اليها لان العربي ان كان في الطلب والعزب
اقوى قال البرزون اصبر والين غططا في كل منهما غنطة مضرة فاستويا (ولا يسمي

لراجل) وهي المركبة من الابل ذكر اكلان او اثني (ولا يضل) ولا يجر فضا حجب

ما ذكر والراجل سواء لان المعنى الذي في الخيل حصه ولم فيه (ومن دخل دار الحرب

فارسا فنفي) اي يهلك (فرسه) فشهد الواقعة راجلا (استحق سهم فارس ومن دخل

راجلا فاشترى) هكذا (فرسا) فشهد الواقعة فارسا (استحق سهم راجل) لان الوقوف

على حقيقة القتال متعسر وكذا شهود الواقعة فظام الجوارزة خاصة لانه بالنسبة

القضي اليه ظاهرا اذا اكلان على قصبة القتال فيغير حال الشخص سائلة الجوارزة فارسا

او راجلا (ولا يسمي لمولود) ولا مكاتب (ولا امرأة ولا ذمي ولا صبي) ولا يخطون ولا

مضوه (ولكن يرضع لهم) اي يطمعهم عن القيمة (على حسب ما يرى الامام) فلك في

الهنداية ثم العبد اعلى ورضع له انه قاتل لانه لخصمه المولى فظفر كالساجر والمراة يرضع

لهما اذا كانت تدلوى الجرحى وتقوم على المرضي لانه حاجزة عن حقيقة القتال

فيقال هذا النوع من الامانة تمام للقتال والذمي اعلى يرضع له انا فاكل او ذمل

على الطريق لان فيه منفعة للمسلمين الا انه زاد له على انهم في الدلالة اذا كانت

فيه منفعة عظيمة انتهى باختصار (واما الجرحى فيقتل على ثلاثة لمسلم منهم

لليامي) القتل وسهم للملأ كثر وسهم لابطال الخيل وهم المتقطعون لغير ما لهم

و يجوز ضرره لمصنف قوله في الفقه من النخعة ولا يدخل غفراء ذوم القربى

من بني هاشم فيهم (اي في الاختلاف الثلاثة) (لكن) (لحقه ثمن) على

غيرهم لعظم جوارز النخعة عليهم ولا يدخل في ذلك الخيل لهم (منه) (شي) (لا يملكها)

يستحق بل يقرنوا بالحاجة (عاما) كراهه تعالى في المحقق في قوله جل ذكره (واحلوا

انما غنمكم من شيء فان لله خمسه) (فاما هو لا فتاح الكلام ببركاته) (فيما) (وهم)

التيه صلى الله عليه وسلم سبطا موته كما سقط الصبي وهو حي كان حيا فنفذ النبي

قوله فنفي يقال نفق الشيء نفقا فني وانفقت
انفنته ونفق الشيء هلكه ونفقت الدابة
نفقا فان باب قصد ما انت مصاح

قوله ومن ذمل الجوارزة استبان او استبان
فانه يسمي له وان عليه وجهه استحق سهم
واذا دخل فارسا ثم باع فسه او رهنا واربع
او وجهه او اعان فانه يسطل سهم الفرس ويأخذ
سهم راجل واذا باع فسه بعد الفراغ من
القتال لم يسقط سهم الفرس وان باعه
في حال القتال يسقط سهم الفرس وان باعه
اخره كذا في الجوهري

صلى الله عليه وسلم لنفسه اى يختاره من الضيقة مثل درج وسيف وجارية) وسهم
 ذوى القربى كانوا يستحقونه فى زمن النبي صلى الله عليه وسلم بالنصرة (له الا يرى انه
 حلل فقال انهم لن يزالوا معى هكذا فى الجاهلية والاسلام وشيك بين اصابعه
 (وبعد) اى بمدوقاته صلى الله عليه وسلم (بالفقر) لا تقطاع النصرة (واذا دخل
 الواحد) من المسلمين (او الاثنان الى دار الحرب فعيرين بفيران الامام فاخذوا شيئا
 لم يحمس) لانه مال مباح اخذ على غير وجه الغنيمة لانها لا تؤخذ قهرا وغلبة لا اختلاسا
 ومصرفه والحمس وظيفة الغنيمة قيد بكونه بفيران الامام لانه اذا كان بالاذن فغبه
 روايتان المشهورتان بخمس لانها اذن لهم فقد التزم نصرتهم كما فى الهداية (وان
 دخل جماعة لها منعة) اى قوة (فاخذوا شيئا خمس) ما اخذوه (وان لم ياذن
 لهم الامام) لانه غنيمة لا خذ على وجه القهر والغلبة ولا نه يجب على الامام
 نصرتهم اذ لو خذلهم كان فيه وهن للمسلمين بخلاف الواحد والاثنين لانه
 لا يجب عليه نصرتهم هداية قيد بالمنعة لانه لو دخل جماعة لامنة لهم بفيران
 فاخذوا شيئا لا بخمس لانه اختلاس لا غنيمة كما فى الجوهر (واذا دخل المسلم دار
 الحرب) بامان تاجرا (او نحوه) فلا يحصل له ان يتعرض لشيء من اموالهم ولا
 لشيء من دماءهم (او فروجهم لان ذلك خدر بهم والقدر حرام الا اذا صدر
 خدر من ملكهم او منهم بطله ولم ياخذ على يدهم لان التقصير يكون من جهتهم
 قيد بالتاجر لان الاسم غير مستأن من فيباح له التعرض لمالهم ودمائهم كما فى
 الهداية (وان تعدى التاجر ونحوه) (خدر بهم فاخذ شيئا) من مالهم (وخرج به)
 من دارهم (ملكه ملكا محظورا) لا باحة اموالهم الا انه حصل بالقدر فكان
 خبيثا لان المؤمن عند شروطهم (ويؤمر ان يتصدق به) فربما لذته
 وتداركا بجنائته (واذا دخل الحربى البناء مستأجرا) اى طالبا للامان (لم يمكن
 ان يقيم فى داره سنة) فافوقها التلا يصبر حينئذ عينا (ويقوله الامام)
 اذا ائنه واذن له فى الدخول الى الحربى ان ائنه فى دارنا (علم السنة وضعت
 عليك الجزية) (والاصل ان الحربى لا يمكن من اقامة مائة فى دارنا الا بالاسترقاق
 او الجزية لانه يصبر عينا لهم وهو عينا علينا فيلتحق المضرة بالمسلمين ويمكن من
 الاقامة البسيرة لان فى تمها قطع البيرة والجلبوسد لب التجارة ففصلنا بينهما بسنة
 لانها مدة تجب فيها الجزية فتكون الاقامة لصحة الجزية هداية (فان رجع بعد

ذلك

ذلك قبل تمام السنة الى وطنه فلا سبيل عليه وان (اقام) تمام السنة (اخذت
 منه الجزية وصار ذميا) لا لزامه ذلك (ولم يترك) بعدها (ان يرجع الى دار
 الحرب) لان عقد الذمة لا ينقض وللإمام ان يوقت في ذلك ما دون السنة كالشهر
 والشهرين كافي الهداية (وان عاد) المتأمن (الى دار الحرب) ولو الى غير داره
 (وترك ودبمة عند) معصوم (مسلم او ذمي او) ترك (دينار في ذمتهم فقد صار ذميا
 صابحا بالعود) لبطلان امانه (وما كان) في دار الاسلام من ماله (فهو على خطر)
 اي موقوف لان يد المعصوم عليه باقية (فان اسر او قتل سقطت ديونته) لان يد
 من عليه الدين سبق اليه من يد العامة فينقض به (ويسقط) (وصارت الودبمة)
 وما عند شريكه ومضاره وما في يده في دارنا (فبها) لانها في يده حكما لان
 يد المودع والشريك والمضارب كبده فيعتبر فيها تبعا لنفسه (وما اوجب عليه
 المسلمون) اي اسرعوا الى اخذه (من اموال اهل الحرب بغير قتال بصرف)
 جميعه (في مصالح المسلمين كما يصرف الخراج) والجزية لانه حصل بقوة المسلمين من
 غير قتال فكان كالخراج والجزية ولما انتهى الكلام على بيان ما يصير به الحربى فبما
 اخذ في بيان ما يؤخذ منه وبيان الشرع فيما للوظائف المالية وقدم بيان الشرع
 لما فيه من معنى العبادة فقال (وارض العرب كلها ارض عشر) لان الخراج لا يجب
 ابتداء الا بعقد الذمة وعقد الذمة من شرك العرب لا يصح (وهي) اي ارض العرب
 اي حدها (ما بين الصديب) بضم السين المهملة وفتح الذال المهملة قرية
 من قرى الكوفة (الى اقصى) اي اخر (حجر) بفتح الحاء وفتح الخاء بمعنى الضرة
 كما وقع التحديد به في غير موضع (بالعين بمهرة) بفتح الميم وسكون الهاء اسم
 موضع باليمن يسمى مهرة بن حيدان ابو قبيلة تنسب اليه الابن الهريه فيكون
 قوله بمهرة بدلا من قوله باليمن كافي البناية (الى حد الشام) وفي المغرب عن ابي يوسف
 في الامالى حدود ارض العرب ما وراء حدود ارض الكوفة الى اقصى
 صخرة باليمن وهو مهرة وقال الكرخي هي ارض الحجاز ونهاسه واليمن ومكة
 والطائف والبرية يعني البادية وقال محمد ارض العرب من الصديب الى
 مكة وهدن اي الى اقصى حجر باليمن بمهرة اه باختصار وهذه الصارات
 متعارفة فيسمى بعضها بعضا وعدن بفتح الدال بلدة باليمن تضاف الى
 بلانها فيقال عدن اربعين ميلا في الصباح (والسواد) اي ارض

مظهر
 في بيان الاراضي العسرية

سواد العراق يسمى سواد الخضرية اشجاره وزرقه وهو الذي فتح على عهد سيدنا
 عرفا قراهله عليه ووضع على رقابهم الجزية وصل اراضيهم الخراج (ارض خراج)
 لانه وظيفة ارض الكفار (وهي) اي ارض المواد خد طهرضا (ما بين العنيت)
 المقدمة الى عقبة (حلوان) يضم الجاه المسيلة وسكون للام امم بلدة مشهورة
 بينها وبين بغداد نحو خمس مراحل وهي طرف العراق من الشرق سميت باسم
 بنسها وهو حلوان ابن عمران بن الحارث كافي المصباح (و) حدها طولاً (من المثلث)
 بفتح العين المسيلة وسكون اللام و آخره ثاه مثلثة قرية موقوفة على الطوبى على
 شرق دجلة (الى عبادان) بنشدب الباء الموحدة حصن صغير على شط البحر وقال
 في المغرب حده طولاً من مدينة الموصل الى عبادان وعرضاً من العنيت الى حلوان
 وقال في باب الجاه مدينة الموصل قرية وهي لول حيا السواد طولاً ومدينة للفرات
 موضع آخر وقال في باب الشاه الشطبية من مزل البادية وضمنها موضع العلف في
 حد السواد خطاه والظاهر من كلامه ان كلا من المثلث ومدينة الموصل حد
 للسواد لكنهما متخاضتين ولما التحديد بالشمالية كافي بعض الكتب خطاه والله
 اعلم (وارض السواد مملوكة لاهلها يجوز بيعهم لها وتصرفهم فيها) لان الامام
 اذا فتحها ضاعنة وقهرها كلف بالخيار بين ان يبيعها بين الفاعين وبين ان يتركها
 على اهلها ويضع عليهم الجزية والخراج جباية للمسلمين كما (وكل ارض اسم اهلها
 عليها) قبل ان يقدر عليها (او فتحت عنوة وفسمت بين الفاعين فهي ارض عشر)
 لانها وظيفة ارض المسلمين لما فيه من معنى للمعاده (وكل ارض قبضت عنوة فاقرا اهلها
 عليها) وكذا ان صالحيهم الاطام (فهي ارض خراج) للمعاليه وظيفة ارض الكفار
 لما فيه من معنى العقوبة قال في الهداية ومكة مخصوصة من هذا فان رسول الله صلى
 الله عليه وسلم فتحها عنوة وتركها لاهلها ولم يوظف الخراج (ومن احيا) من
 المسلمين (ارض مواتا) اي غير متفع بها (فهي عند ابى يوسف معتبرة بغيرها) اي
 بما يقرب منها (فان كانت من حيز ارض الخراج فهي خراجية وان كانت من حيز
 ارض العشير فهي عشرية) لان ما يوجب الشيء يغطي حكمه قضاء الدار له حكم
 الدار حتى يجوز لها جباية الانتفاع به (والبصرة عنده) اي عند ابى يوسف
 (عشر) فيما جاع الجباية (وكان القياس ان تكون عنده خراجية لانها يجوز ارض
 الخراج الا ان الصحابة رضوان الله تعالى عليهم ووظفوا اهلهم العشير فقوله القياس

مطلب
في احيا الموات

لا يحاصهم بعد اياه (وقال محمد) تغبر بشر بها اذ هو السبت للقاء (ان احياها) بماء
 البهاء او (بشرحها او عينها) خضر جها او ماء دجلة والفرات والانهار الضمام التي
 لا يهلكها احد) كسيهون وخيمون (فهي عشرية) لانها مياه العشر (وان احياها
 ماء الانهار التي احضرها) اي شقها (الا طاحم) وذلك (حقل نهر الملك) كسرى
 انوشروان وهو نهر على طريق الكوفة من بغداد وهو يستقي من الفرات مغرب
 (ونهر يزدجرد) بوزن يستعقب اسم ملك من ملوك العجم (فهي خراجية) قال في
 التصحيح واختاره قول ابي يوسف الامام المصنوع والسنن وصدر الشريعة اه
 (والخراج الذي وضعه) انصار المؤمنين (عمر) بن الخطاب (رضي الله عنه على السواد)
 هو (من كل جريب) بفتح الجيم الثقيلة وكسر الراء قطعة ارض طولها ستون ذواعا
 وعرضها كذلك قالوا والاصل فيه المكيل ثم سمي به المبدد ومغرب (بطقة الماء)
 ويصلح للزراعة (تغبرها شقي) مما يزرع فيها كما في شرح الطحاوي وقال الامام
 ظهير الدين من غطاه او شجر (وهو) اي القفير الهاشمي (الصراع) النوي (نود رهم)
 عطف على قفير من اجود النقود زيلعي (ومن جريب الرطة) بفتح الراء قال
 المعنى هي البرسيم وكلها البقول (خسة دراهم ومن جريب الكرم) لنهر الشب
 ومثله غيره (التصل) بعضه بعض بحيث تكون الارض مشغولة به (والهل المتصل)
 كذلك (عشرة دراهم) هذا هو النقول عن عمر رضي الله عنه قاله بعث عثمان بن
 حنيف رضي الله عنه حتى صبح سواد العراق وجعل حديقة عليه مشرفا فبلغ ست
 وثلاثين الف الف جريب ووضع ذلك على ما قلنا وكان ذلك بمقتضى من العصابة
 رهوان الله تعالى عليهم من خير نكير فكان ذلك اجماعا منهم ولان اللون مغلوبة
 والمكرم اخضرها مؤنة والمزارع اكثرها مؤنة والوطالب يتبعها والوظيفة تتفاوت
 بمغلوتهما جعل الواجب في الكرم اهلاها في الزرع ادناها في الرطة واسطها هداية
 قيد بالاتصال لانها اذا كانت متفرقة بمخاوب الارض ووسطها من روع لاشي
 فيها وكذا لو خرس اشجارا غير مؤنة كافي البعر (وما سوى ذلك من) بقية (الاصناف)
 مما ليس فيه توظيف الامام عز رضى الله عنه كالبنشان وهو كل ارض يهبطها حائقة
 وقبها اشجارا متفرقة يمكن الزرع تحبها غلو ملتفة او متصلة لا يمكن زراعتها
 فهو كرم كافي البدر (بوضع عليها بحسب الطاقة) لان الامام رضي الله تعالى
 عنه اعلم اعتبار فيها وطفه الطاقة فتعتبرها فيما لا توظيف فيه وغاية الطاقة نصفها

الخارج لان التخصيف عين الانصاف فلا يزداد عليه وان طاقته وتماهه في الكفاي
(فان لم تطبق ما وضع عليها) بل لم يبلغ الخارج ضعف الخراج (نقصهم الامام) الى
قدر الطاقه وجوبه وان يبقى ان لا يراه على النصف ولا ينقص عن الخمس كافي الدر
عن الجدادى (وان غلب على ارض الخراج الماء) حتى منع ذراعتها (او انقطع) الماء
(عنها او اصطلم) اى استحصل (الزوع آفة) سماوية لا يمكن الاحتراز عنها كغرق
وحرق وشدة برد (فلا خراج عليها) لقوات التمكن من الرضاة وهو الماء التقديرى
المضيق بالخراج حتى لو بقي من السنة ما يمكن الزرع فيه ثانيا وجب لوجود التمكن قيدا
(الا فة بالسماوية التي لا يمكن الاحتراز عنها لانها اذا كانت غير سماوية ويمكن الاحتراز
عنها ككل القرى وما السباح والانعام لا يسقط قيد الاصطلام للزرع لانه لو كان بعد
الحصاد لا يسقط وتماهه في البحر (وان غلب عليها صاحبها) مع امكان زراعتها (فقطيه
الخراج) لوجود التمكن وهذا اذا كان الخراج موطئا أما انما كان خراج مفاصة فانه
لا يجب عليه شئ كافي الجوهره من الفوائد (ومن اسلم من اهل الخراج اخذ منه
الخراج على حاله) لان الارض قد انصفت بالخراج فلا تغرب بغير المالك (ويجوز ان
يشترى المسلم ارض الخراج من الذمى اعتيلا بسا ولا له (ويؤخذ منه) اى المسلم
(الخراج) الذي عليها لا يترامه ذلك دلالة قال في الهداية وقد صح ان الصحابة
رضوان الله تعالى عليهم اشتروا اراضي الخراج وكانوا يؤدون خراجها قبل ذلك
على جوائز الشراء واخذ الخراج واداه للمسلم من غير كراهة (ولا عشر في الخارج
من ارض الخراج) لان الخراج يجب في ارض قعت جنوبهم او ارض شرقى ارض اسلم
اهلها طوعا والوصفان لا يجتمعان في ارض واحدة وسبب الحقن واحد وهو
الارض النامية الا انه يعتبر في المطر تحفيقا وفي الخراج تقديرا ولهذا ايضا فان الى
الارض وتماهه في الهداية (والخرقة) بالكسر وهي اسم لما يؤخذ من اهل الذمة
لانها تجزى من القتل اى تمهم والجمع جزى كلصه وحلى (على ضربين) الضرب
الاول (جزية موضع بالتراضي والصلى) قبل قهرهم والاعتيلا عليهم (فتقدر
بموجب) اى بقدر ما يقع عليها الاتفاق (لان الواجب هو القراض فلا يجوز التحدى
الى غيره بخرا عن الخدم بهم) (و) الضرب الثانى (جزية يتبى الامام ونصها اذا
غلب الامام على الكفار) واستولى عليهم (واقهرهم على املاتهم) (لا امراته بخبر
في عقارهم) (فيضع على الفنى الظاهر الفنى) وهو من يملك عشرة الاف درهم

مطد
نواجنية

فصاعدا (في كل سنة ثمانية واربعين درهما) منجعة على الاشهر (باخذ في كل شهر اربعة دراهم) وهذا اجل التسهيل عليه لا بيان للوجوب لانه باول الحول كان في البحر عن الهداية (و) يضع (على المتوسط الحال) وهو من يملك ما في درهم فصاعدا (اربعة وعشرين درهما) منجعة ايضا في كل شهر درهمين (و) يضع (على الغني) وهو من يملك ما دون المائتين او لا يملك شيئا (للمثل اثني عشر درهما) منجعة ايضا (في كل شهر درهما) قال في البحر وظاهر كلامهم ان حد الفنى والمتوسط والفقر لم يذكر في ظاهر الرواية ولذا اختلف المشايخ فيه واحسن الاقوال ما اختاره في شرح الطحاوى ثم ذكر عبارة بطل حاذكرناه (وتوضع الجزية على اهل الكلب) شامل لليهودى والنصراني ويدخل في اليهود السامرية لانهم يدينون بشريعة موسى عليه الصلاة والسلام الا انهم يخالفونهم في فروع ويدخل في النصراني الفرنج والارمن وفي الحنابلة وتوخذ الجزية من الصابئة عند ابى حنيفة خلافا لهما بحر (والبحوس) ولو عن العرب لوضع صلى الله عليه وسلم على بحوس هجر والبحوس جمع بحوسى وهو من يبعد النار (وعبدية الاوثان) جمع وثن وهو الصنم اذا كانوا من الجيم لجولزا. فترافقهم فجز ضرب الجزية عليهم (ولا توضع على عبدة الاوثان من العرب) لانه صلى الله عليه وسلم نشاء بين اظهرهم وتزل القرآن بلتهم فكانت الهجرة اظهر في حقهم فلم يصدروا في كفرهم (ولا) على (المرتدين) لكفرهم بعد الهداية للاعلام فلا يقبل منها الا الاعلام او الحسام واذا ظهرنا عليهم فساوهم وذرارهم فبئ لان ابا بكر رضى الله تعالى عنه استقرى نسوان بنى حنيفة فوصيانهم لما ارتدوا فسمعهم بين القاطنين هداية (ولا جزية على امرأة ولا صبي) ولا يحنون ولا مضوء (ولا زمن ولا اعمى) ولا منطوج ولا شيخ كبير لانه وجبت بدلا عن القتل لو عن القتال وهم لا يقتلون ولا يقاتلون لادم الاهلية (ولا خنيز غير معتل) اعمى مكتسب ولو بالسؤال لادم الطاقة فلو قد رعى ذلك وضع عليه قهستاني (ولا على الرهبان الذين لا يخالطون الناس) لانهم اذا لم يخالطوا الناس لا قتل عليهم والاصل في ذلك ان الجزية لا تسقط القتل في لا يجب عليه القتل لا توضع عليه الجزية وقامه في الاختيار ولا توضع على الملوك ولا الكتائب ولا الدبر ولا ام الولد لادم الملك ولا يؤدى عنهم مواليم تهلهم الزيادة بسببهم والعبرة في الاهلية وعدمها وقت وضع الامام فن اطلق او غنى او باع او برأ

بعد وضع الاصنام لم توضع عليه حتى تمضي تلك السنة كافي الاختيار (ومن اسلم وعليه
جزية) ولو بعد تمام الحول (سقطت عنه) لانها تجب على وجه العقوبة فتسقط
بالاسلام كالقتل وكذا اقامات لان شرع العقوبة في الدنيا لا يكون الا لدفع
الشروع قد اندفع الموت وتماهى في الهداية (وان اجتمع عليه) اي على الذمي (جولان)
فاكثر (تدخلت الجزية) لانها عقوبة والعقوبات اذا اجتمعت تدخلت كالحدود
وقيل خراج الارض على هذا الخلاف هدية (ولا يجوز احداث بيعة) بكسر الباء
(ولا كنيسة) ولا صومعة ولا بيت نار ولا مقبرة (في دار الاسلام) قل في البناية
يقال كنيسة اليهود والنصارى اتبعدهم وكذلك البيعة كان مطلقا في الاصل ثم غلب
استعمال الكنيسة لتعبد اليهود والبيعة لتعبد النصارى اه قال في القمح وفي ديار
مصر لا يستعمل لفظ البيعة بل الكنيسة لتعبد الفرقين ولفظ الدبر للنصارى خاصة
اه ومثله في الديار الشامية ثم اطلاق دار الاسلام يشمل الامصار والقرى وهو المختار
كل في القمح (واذا نهضت الكنائس والبيع القديمة اعادوها) حكم ما كانت من غير
زيلة على البناء الاول ولا يبدل عن النقص الاول ان كفي وتماهى في شرح الوهبانية
لان الابنية لا تبقى دائما ولا اقرهم الايام فقد نهض عليهم الاعادة الا انهم لا يمكنون
من نقلها لانهم احكامات في الحقيقة هداية (وتؤخذ اهل الذمة) اي يكفون
ويؤمنون (بالتبشير عن الميثاق في زعيمهم) بكسر الهمزة لياسهوها بهم (ومزاكهم
وسروجهم وقلانسهم) ولا يمانون ولا يبدلون بالسلام ويضيق عليهم الطريق
فلولم يكن له علامة مميزة فلهما معامل معاملة المسلمين وذلك لا يجوز (ولا يكون
الحيل ولا يعملون) وفي بعض النسخ يجهلون (بل لا يسمعون) اي لا يمكنون من ذلك بل لان
في ذلك توسعة عليهم وتقوية لشوكتهم وهو خلاف ما لا يلزم عليهم ولا ينعوق في
لبس المأثم ووزن الاريسيم والتمجابه الفاخرة والمنخفضة باهل العلم والشريعة
ويظهرون (الكسبيجات) بضم الكاف جمع كسبيج فارسي معرب الخنزير من صوف
او شعر بحيث يكون في ظلفه لمصبع فوق الشاهو بحيث ان يميز نساقهم عن نساخها
في الطرقات والمجامات ويحمل على ظهورهم علامات وتماهى في الاشياء في الحكم
الذمي (ومن لم يمتع) من اهل الذمة (من كدلة الجزية) او قتل مسلما او فتنه من دينه
او قطع الطريق (اوسب النبي صلى الله عليه وسلم باو القران او دينه الاسلام
(او رى بمبلغ لم يتفرض عنده) لان كسفه للمظنين لم يتبع العهد فلطاري

لا يرضه فتؤخذ منه الجزية جبرا اذا امتنع من اداء الجزية ويستوفى منه القصاص
 اذا قتل ويقام عليه الحد اذا ارتا ويؤدب و يعاقب على السباحى وغيره واختر
 بعض التأخرين قتله وتبعه ابن السهام وافق به الخيزر على قال في الدرر ورايت في
 معروضات الفنى ابى السعود انه ورد امر سلطانى بالعمل بقول ائمتنا القائلين
 بقتله ان ظهر اثم معاده وبه افق وعامه فيه (ولا ينقض العهد) اى عهد اهل الذمة
 (الابان يلحق) احدهم (بدار الحرب او يظبوا على موضع فيحاربونا) لانهم
 صاروا حربا علينا فيرى عقد الذمة عن الاطاعة وهو دفع شر الحرب فينقض
 عندهم ويصبرون كالمرتدين الا انه لو اسر واحد منهم يسترق والمرتد يقتل ولا
 يجبر على قبول الذمة والمرتد يجبر على الاسلام ولما انتهى الكلام على الذمى اخذ
 في بيان احكام المرتد وهو الراجع عن الاسلام فقال (واذا ارتد المسلم عن الاسلام)
 والعباد بالله تعالى (عرض عليه الاسلام) استحبابا على المذهب بلوغه الدعوة ودر
 (فان كانت له شبهة كسفت له) بيان لثمة العرض اذ الظاهر انه لا يرتد الا من شبهة
 (ويحبس ثلاثة ايام) ندبا وقيل ان استعمل وجوبا والاندبا ويعرض عليه
 الاسلام في كل يوم (فان اسلم) فيها وكذا لو ارتد ثانيا لكنه يضرب فان عاد يضرب
 ويحبس حتى تظهر عليه التوبة فان عاد فكذلك تارخانية قال في الهداية
 وكيفية توبته ان يتبرأ عن الاديان كلها سوى الاسلام ولو تبرأ عما انتقل اليه كفاه
 لحصول المقصود اه (والا اى وان لم يسلم) (قتل) لحدث من ترك دينه فاقتلوه (فان
 قتله قاتل قبل عرض الاسلام عليه كره ذلك) (نترها وتحرى ما صلى ما مبر من حكم
 العرض) (ولا شئ على القاتل) لقتله مباح الدم (واما المرأة اذا ارتدت فلا تقتل) لشبهة
 صلى الله عليه وسلم عن قتل النساء من غير تفرقة بين الكافرة الاصلية والمرتدة
 (ولكن تحبس حتى تسلم) لامتناعهن اياهن حق الله تعالى بعد الاقرار فحبس على
 الايقاع بالحبس كفى حقوق العباد هداية (ويزول ملك المرتد من امواله زوته) (زوال
 عصمة دمه فكذلك عصمة ماله قال جال الاسلام وهذا قول ابى حنيفة وظل ابو يوسف
 ومحمد لا يزول والصحيح قول الامام وعليه مشي الامام البرهانى والتسنى وغيرهما الصحيح
 وانما يزول ملكه عند ابى حنيفة (زوال امر اى) اى موقعه ظالم ان يتبين حاله لا زواله
 متردد بين ان يسلم فيعود الى العصمة وبين ان يثبت على زوته فيقتل (فان اسلم جازت)
 حرمة امواله (على حالها) السابق وصار كانه لم يرتد (وان مات او قتل على رذته) او لحق

في بيان احكام المرتد

بدار الحرب وحكم بلحاقه (انتقل ما) كان اكتسبه في حال اسلامه (الى ورثته المسلمين)
 لوجوده قبل الردة فيستند الارث الى آخر جزء من اجزاء اسلامه لان رده بمنزلة
 موة فيكون تورث المسلم من المسلم (وكان ما اكتسبه في حال رده قياً) للمسلمين
 فيوضع في بيت المال لان كسبه حال رده كسب مباح الدم ليس فيه حق لا حد فكان
 قياً كمال الحربى قال الراهدى وهذا عند ابى حنيفة وقال كلاهما لورثته والصحيح
 قول الامام واختار قوله البرهانى والنسفى وصدر الشريعة تصحيح (وان لحق بدار
 الحرب حرته او حكم بلحاقه عن مدبره) من ثلثه (وامهات اولاده) من كل ماله
 واما مكاتبه فيودى مال الكتابة الى ورثته ويكون ولاؤه للمرتد كما يكون للميت جوهره
 (وحلت الديون التي عليه ونقل ما) كان (اكتسبه في حال الاسلام الى ورثته المسلمين)
 لانه بالحق صار من اهل الحرب وهم اموات في حق احكام المسلمين لانقطاع ولاية
 الازام كما هي منقطعة عن الموتى فصار كالموت الا انه لا يستقر لحاقه الا بقضاء القاضى
 لاحتمال العود اليه فلا بد من القضاء واذا تقرر موته ثبت الاحكام المتعلقة به وهى
 ما ذكرناها في الموت الحقيقى ثم يضر كونه وارثاً عند لحاقه في قول محمد لان الحاق
 هو السبب والقضاء لتقرر بقطع الاحتمال وقال ابو يوسف وقت القضاء لانه يصير
 موتاً بالقضاء والمرتدة اذا لحقت بدار الحرب فهي على هذا هدايه (وتقضى الديون
 التي رزمت في حال الاسلام مما اكتسبه في حال الاسلام وما رزمت من الديون في حال
 رده) يقضى (مما اكتسبه في حال رده) قال في الجوهرة وهذه رواية عن ابى حنيفة
 وهو قول زفر وعن ابى حنيفة ان ديونه كلها فيما اكتسبه في حال الردة خاصة فان لم
 يف كان الباقي فيما اكتسبه في حال الاسلام لان كسب الاسلام حق الورثة وكسب
 الردة خالص حقه فكان قضاء الدين منه اولى الا اذا تمذربان لم يف به فيخذ
 تقضى من كسب الاسلام تقديم الحقه هدايه (وما باعه) المرتد (او اشتراه) او اعقده
 او رهنه (او تصرف فيه من امواله في حال رده) فهو (موقوف) الى ان يبين حاله (فان
 اسلم صحت عقوده) لما مر انه يصبر كأنه لم يرتد (وان مات او قتل) على رده (ولو لحق
 بدار الحرب) وحكم بلحاقه (بطلت) عقوده كلها لان بطلان عصمته اوجب خلا
 في الاهليق وهذا عند ابى حنيفة وقال لا يجوز ما صنع في الوجهين لوجود الاهلية لكونه
 مخاطباً والملك لقيامه قبل موته والصحيح قول الامام كما سبق قال في الهداية واعلم ان
 تصرفات المرتد على اقسام نافذة بالاتفاق كالا ستيلاد والطلاق لانه لا يفتقر الى

تصرفات المرتد
 نافذة

حقيقة الملك وتعمم الولاية وباطل بالاتفاق كالنكاح والذبيحة لانه يعتمد الله ولا مله له
وموقوف بالاتفاق كالفاوضة لانها تعتمد المساواة ولا مساواة بين السلم والمرند مالم
يسلم ويختلف في توقفه وهو ما عدناه اه (وان عاد المرتد بعد الحكم بلحاظه الى دار
الاسلام مسلما فواجده في يدورته) اوفى بيت المال (من ماله بعينه اخذه) منه لان
الوارث او بيت المال انما يخلفه لا يستفله فاذا عاد مسلما احتاج اليه فيقدم عليه لانه
ملك عليه بغير عوض فصار كالهبة قيدما بعد الحكم لانه اذا عاد قبله فكانه لم يرتد
كأمر وبلال لان امهات اولاده ومدبريه لا يعودون الى الرق وبوجوه بعينه لان
الوارث اذا ازاله عن ملكه لا يرجع عليه لان القضاء قد صح بدليل صحيح فلا ينقض
كافي الهداية (والمرتدة اذا انصرفت في مالها في حال ردتها جاز تصرفها) لان ردتها
لا تزال عصمتها في حق الدم في حق المال بالاولى (وتصاري بني تغلب) ابن وائل من
العرب من ربيعة تنصروا في الجاهلية وصاروا ذمة للمسلمين (يوخذ من اموالهم
منضمما يوخذ من المسلمين من الزكاة) لان الصلح وقع كذلك (ويؤخذ من نسائهم
ولا يؤخذ من صبياتهم) لان الصلح على الصدقة المضاعفة والصدقة تجب عليهن
دون الصبيان فكذلك المضاعفة (وما جاءه الامام من الخراج ومن اموال بني تغلب) لانه
جزية (وما اهداه اهل الحرب الى الامام والجزية) وما اخذ منهم من غير حرب ومنه تركة
ذمي (تصرف في مصالح المسلمين) العامة (فتسد منها الثمور) جمع ثمر كل شيء وهو
موضع الخفاة من فروج البلدان صحاح (وتبني) منها (القاطر) جمع قطره ما يعبر
عليه النهر ولا ترفع (والجسور) جمع جسر بكسر الجيم وقصها ما يعبر عليه ويرفع كافي
البحر عن الضاية ويعطى قضاة المسلمين وعمالهم) كفتي ومحاسب ومرا بط (وعلماءهم منه
ما يكفيهم) وذرايرهم (ويدفع منه) ايضا (ارزاق المقاتلة وذرايرهم) لان هذه الاموال
حصلت بقوة المسلمين من غير قتال فكانت لهم مصلة لمصالحهم العامة وهو لاء عمتهم
ونفقة الذراير على الاباء فلو لم يعطوا كافيتهم لاجتاجوا الى الاكتساب فلا
يتفرغون لتلك الاعمال ولما انها الكلام على احكام المرتدين اخذ في الكلام على احكام
البغاة والبقاة جمع باغ من بغى على الناس ظلم واعتدى وفي عرف الفقهاء الخارج
عن طاعة الامام الحق بغير حق كافي التنوير (واذا تغلب قوم من المسلمين على بلد)
قيدا للمسلمين لان اهل الذمة اذا غلبوا على موضع للحراب صاروا اهل حرب كما مر
(وخرجوا عن طاعة الامام) او طاعة نائبه قال في الخانية من السير قال علماؤنا

السلطان يصير سلطانا باعرا بالبايعة معه ويعتبر في المبايعة مبايعة اشراقهم
 واحيائهم والقاتل ان ينفذ حكمه في رعيته خوفا من قهره وجبروته فان بايع الناس
 ولم ينفذ حكمه فيهم لعجزه عن قهرهم لا يصير سلطانا فاذا صار سلطانا بالمبايعة فجار
 مان كان له قهر وغلبة لا ينزل لانه لو انزل يصير سلطانا بالقهر والقبلة فلا يفيد
 وان لم يكن له قهر وغلبة ينزل اه (دعاهم) اي الامام او نائبه استجبيا (الى العود
 الى الجماعة) والطلعة (وكشف عن شبنهم) ان ابدوا شبهة لعل الشر يندفع به
 (ولا يبداهم بقتال حتى يبدأوه) اجلاء للعذر واقامة للحجة عليهم ولذا بعت على
 ونهى الله عنه الى اهل حر وراه من يناظرهم قبل القتال (فان بدأوه) بالقتال
 (قاتلهم حتى يفرق جصهم) قال في الهداية هكذا ذكر القدوري في مختصره وذكر
 الامام المعروف بخواهر زاده ان عندنا يجوز ان يبدأ بقتالهم اذا تمسكوا واجتمعوا
 لان الحكم يدار مع الدليل وهو الاجتماع والامتناع وهذا لو انتظر الامام حقيقة
 قتالهم لا يمكنه الدفع فيدار على الدليل ضرورة دفع شرهم واذا بلغه انهم يشتركون
 السلاح وتجهزون للقتال ينبغي ان يأخذهم ويحبسهم حتى يلقوا عن ذلك ويحدثوا
 توبة دفعا للشر بغير الامكان والمروى عن ابي حنيفة من لزوم البيت محمول على
 حال عدم الاحاط اما اعانة الامام الحق من الواجب عند القضاء والقدرة ام (فان
 كانت) البغاة (لهم قلة) اي طائفة يتحققون بها او حصن يتجهضون اليه (اجهز على
 جريحهم) اي قتل قتله قال في الصحاح اجهزت على الجريح اذا اسرعت قتله وقد
 قتل عليه (واتبع سوابهم) اي هاربهم دفعا لشرهم كيلا يتحقا بهم اي يقتلهم لو
 يتقيا الى حصنهم (وان لم يكن لهم قلة) ولا حصن (لم يجهز على جريحهم ولم يتبع
 مواهبهم) لان المقصود تفريق جمعهم وتبديد شملهم وقد حصل فلا داعي لقتلهم وفيه
 اشعار بانه لو اسرا احد منهم لم يقطعه ان لم يكن له قلة والاقلة كما في المحيط فمستثنى
 (ولا نسبي لهم ذرية) ولا قسما (ولا يقيم لهم مال) لانهم مسلمون والاسلام يحصم
 النفس والمال (ولا يباين ان يقابلوا) بالبناء للمجهول اي البغاة (بسلاحهم) ويرتق
 بكرائهم (ان احتاج المسلمون) اي للمطيعون (اليه) لان للامام ان يفعل ذلك في مال
 المعادل عند الحاجة فحق مال الباغي اولى (ويحبس الامام اموالهم) دفعا لشرهم
 باستماتتهم به على القتال الا انه يبيع الكراع لان حبس الثمن انظر وايسر هدايه (ولا
 يرد هلعهم ولا يسميها) بين للفائزين لما من ابن اموالهم لا تقسم ولكنها تحبس

(حتى ينوبوا فيها عليهم) لزوال بغيرهم (وما جباه اهل البقي من البلاد التي غابوا
عليها من الخراج والعشر لم يأخذها الامام ثانيا) لان ولاية الاخذ له باعتبار الحماية
ولم يحسمهم (فان كانوا) اي البغاة (صرفوه في حقه اجزى من احد منه) لوصول
الحق الى مستحقه (وان لم يكونوا صرفوه في حقه افنى اهله) وفي بعض النسخ فعلى
اهله (فما بينهم وبين الله تعالى ان يعيدوا ذلك) لانه لم يصل الى مستحقه قال في
الهداية قالوا الاعادة عليهم في الخراج لانهم مقاتلة فكانوا امصارف وان كانوا اغنياء
وفي العشر ان كانوا فقراء كذلك لانه حق الفقراء وقد يناله في الزكاة وفي المستقبل
ياخذها الامام لانه يحسمهم فيه لظهور ولايته انتهى في كتاب الخطر والاباحة
اخره عن العبادات والمعاملات لان له مناسبة بالجميع فيكون بمنزلة الاستدراك لما قلنا
وعشون له في الهداية وغيرها بالكرامية والاستحسان والخطرفة المنع والحبس
وشرطا مانع من استعماله شرطا والاباحة ضد الخطر والاباح ما اجيز للكف في فعله
وتركه بلا استحقاق ثواب ولا عقاب نعم يحاسب عليه حسا ليسيرا اختيار (لا يحل
للرجال لبس الحرير) ولو بحائل بينه وبين بدنه على المذهب وعن الامام ان عليهم
اذا من الجلد قال في القنية وهي رخصة عظيمة في موضع عم به البلوى اه الا اذا
كان قدر اربع اصابع كافي القنية وغيرها وفيها عمامة طرزها قدر اربع اصابع من
ابريسم من اصابع عمر رضي الله تعالى عنه وذلك قياس بشرنا برخص فيه اه وكذا
الثوب المنسوج بذهب يحل اذا كان هذا المقدار والا لا كافي الزيلعي وغيره (ويحل)
اي الحرير (للنساء) حديث ان هذين مشيرا لما في يديه وكان في احدهما ذهب
والاخرى حرير حرام على ذكر وامرئ حل لانهم (ولا باس بنوسده) اي جعله وسادة
وهي الخند وكذا افتراشه والنوم عليه (عند ابى حنيفة) لان ذلك استغفار به
فصار كالنضاور على البساط فله يجوز الجلوس عليه ولا يجوز لبس النضاور
اختيار (وقال بكره بنوسده) وافتراشه ونحو ذلك لمعوم انتهى ولانه ذى من لا خلاف
له من الاطعم قال في الهداية وفي الجامع الصغير ذكر قول محمد وحده ولم يذكر
قول ابى يوسف وانما ذكره القدوري وغيره من المشايخ وكذا الاختلاف في ستر
الحرير وتطبيقه على الابواب واختار قول الامام البرهاني والنسفي وصدر الشريعة
وغيرهم تصحيح (ولا باس بلبس الديباج) وهو ما سدها ولجته ابريسم مصباح
(في الحرب عندهما) لان الحاجة ماسة اليه فانه يرد الحديد بقوة ويكون رعياني

في باب الخطر والاباحة

قلوب الاعداء لكونه اهيب في اعينهم بريقة ولمعانه كافي (ويكره) لبسه (عند ابى حنيفة) الصوم التهي والضرورة تندفع بالخلوط واعتمد قوله المحبوبي والسني وغيرهما نعميج (ولباس بلس المحم) بغير ابرسيم في الحرب وغيره (اذا كان سداه ابريسماو) كانت (لحمه قطن او خزا) او كانا او نحوه لان الثوب انما يصير ثوبا بالنسج والتسج بالحمه فكانت هي المحبرة دون السدى واما اذا كانت لحمه خري او سداه غيره لا يحل لبسه في غير الحرب ولا لباس به في الحرب اجماعا كما ذكره الحندي (ولا يجوز للرجال التحلي) اي التزين (بالذهب والفضة مطلقا) (الا الحجام) بقدر مثقال فما دونه وقيل لا يبلغ المثقال كافي الجوهره (والمنطقة) قال في القاموس منطقة مككنسة ما ينطق به وانتطق الرجل شد وسطه بمنطقة اه (وحليه السيف) بشرط ان لا يضع يده على موضع الفضة اذا كان كل واحد منها (من الفضة) للمباه من الآثار في اباحة ذلك كافي الهداية (ويجوز للنساء التحلي بالذهب والفضة) مطلقا واما قيد بالتحلي لانهن في استعمال آنية الذهب والفضة والاكل فيها والادهان منها كالرجال كما يأتي (ويكره) للولي (ان يلبس الصبي الذهب والفضة) (والحرير) لان التحريم لما ثبت في حق الذكور وحرمة اللبس حرم الالباس كالحرير لما حرم شربه حرم سقيه ولأنه يجب عليه ان يعود الصبي طرائق الشريعة لئلا يفها كالصلاة والصوم (ولا يجوز الاكل والشرب والادهان والتطيب) وجميع انواع الاستعمال (في آنية الذهب والفضة للرجال والنساء) لعموم النص وكذا الاكل بمنطقة ذهب وفضة والاكتحال بملهما وما اشبه ذلك من الاستعمال كمسحاة ومراة وقلم ودواة ونحوها يعني اذا استعملت ابتداء فيما صنعت له بحسب متعارف الناس والا فلا كراهة حتى لو نقل الطعام من اثناء الذهب الى موضع آخر او صب الماء او الدهن في كفه لاعلى راسه ابتداء ثم استعمله لالباس به مجتبي وغيره وهو ما حرره في الدرر في المصنف كذا في الدرر (ولالباس باستعمال آنية الزجاج والبلور والعقيق) والياقوت والزبرجد ونحو ذلك لانها ليست في معنى الذهب والفضة (ويجوز الشرب) والوضوء (في الاتاء المفضض) اي الزين بالفضة (عند ابى حنيفة) (وكذا يجوز عنده) (الركوب على السرج المفضض والجلوس على السرير المفضض) قال في الهداية اذا كان يتق موضع الفضة ومفاه يتق موضع الفهم وقيل هذا وموضع اليد في الاخذ وفي السرير والسرج موضع الجلوس وقال

ابو يوسف بكرة ذلك وقول محمد يروى مع ابى حنيفة ويروى مع ابى يوسف وعلى
 هذا الخلاف الاناء المصنوب بالذهب والفضة والكرسى المصنوب بهما وانما جعل
 ذلك في السيف والمجعد وحلقة المرأة او جعل المصنف مذهبا او مفضضا وكذا
 الاختلاف في اللجام والركاب والثغر اذا كان مفضضا وكذا الثوب فيه كتابة
 بذهب او فضة على هذا وهذا الاختلاف فيما يخلص فاما التوبة الذي لا يخلص
 فلا باس بالاجماع واختار قول الامام الائمة الصحيحون كالمحبوبى والتسنى وصدر
 الشريعة وغيرهم تعميم (ويكره التعمير) اى وضع علامات بين كل عشر ايات
 (في المصحف و) (كذا) (القط) اى اعجامة لاظهار اعرابه لقول ابن مسعود رضى الله
 عنه جردوا القرآن ويروى جردوا المصاحف وفي التعمير والقط ترك التجريد
 ولان التعمير يخل بحفظ الاى والنقط بحفظ الاعراب اتكالا عليه فيكره قالوا في
 زماننا لا يد للعجم من دلالة فتك ذلك اخلال بالحفظ وهجران القرآن فيكون حسنا
 هدايه قال في الدر وعلى هذا لا باس بكتابة اسامى السور وحد الاى وعلامات
 الوقف ونحوها فهي بدعة حسنة درر وقنية اه (ولا باس بهلية المصحف) لما فيه
 من تعظيمه (ونقش السجدة) وتزيينه (وزخرفته بماء الذهب) اذا كان المقصود
 بذلك تعظيمه ويكره اذا كان بقصد الريا وبضمن اذا كان من مال السجدة (ويكره
 استخدام الخصيان) لان الرغبة في استخدامهم تحمل على هذا الضئيف وهو مثله
 محرمة (ولا باس بخصاء البهائم) لانه يفعل للنفع لان الدابة تسكن ويطيب لجمها
 بذلك (وانزاء الجير على الخيل) لما صح ان النبي صلى الله عليه وسلم ركب البطة فلو كان
 هذا الفعل حراما لما ركب له لمافيه من قبح بابه هدايه (ويجوز ان يقبل في الهضاية
 والاذن) في التجارة (قول الصبي والعبد) لان المادة جارية يبعث الهدايا على يد هولاء
 والاذن في التجارة ولا يمكنهم استعمال الشهود منهم اذا سافروا او جلسوا في السوق
 فلو لم يقبل قولهم لادى الى الحرج وهذا اذا غلب على ظنه صدقهم والالم يسمع ذلك
 وفي الجامع الصغير اذا قالت جارية لرجل يعنى حولاى اليك هدية وسعدان ياخذها لانه
 لا فرق بينهما اذا اخبرت باهداء المولى غيرها وانضما لما قلناه هدايه (ويقبل في المعاملات
 قول الفاسق) والكافر لكثرة وجودها بين اجناس الناس فلو شرطنا شرطا زائدا
 لادى الى الحرج فيقبل قول الواحد فيها عدلا كان او فاسقا كافر او مسلما عبدا
 او حرا ذكرنا اننى دفعا للحرج هدايه (ولا يقبل في الديانات الا العدل لعلمهم كثرة

وقوعها عسب وقوع للمعاملات فجاز ان يشترط فيه زيادة فلا يقبل الا قول المسلم العدل
لان الفاسق منهم والكافر لا يلتزم الحكم فليس له ان يلزم المسلم هداية (ولا يجوز)
للرجل (ان ينظر من الاجبية) الحرة (الا الى وجهها وكفيها) ضرورة احتياجها
الى المعاملة مع الرجال اخذ او عطا وغير ذلك وهذا تنصيص على انه لا يباح
النظر الى قدمها وعن ابي حنيفة انه يباح لان فيه بعض الضرورة وعن ابي يوسف
انه يباح النظر الى ذراعها ايضا لانه قد يدوا منها عادة هداية وهذا اذا كان يامن
الشهوة (فان كان لا يامن) على نفسه (من الشهوة) لم ينظر الا لاجابة ضرورة (بقوله
عليه الصلاة والسلام من نظر الى محاسن امرأة اجبية عن شهوة صب في عينه
الا نك يوم القيامة هداية قال في الدرر خفل النظر مقيد بعدم الشهوة والاخرام وهذا
في زمانهم اما في زماننا فمع من الشبهة قهستاني وغيره (ويجوز للقاضي اذا اراد
ان يحكم عليها) او المرأة (وللشاهد اذا اراد الشهادة عليها النظر الى وجهها) وان
خاف (ان يشتبه) الحاجة الى احياء حقوق الناس بواسطة القضاء واداء الشهادة
ولكن ينبغي ان يقصد به اداء الشهادة او الحكم عليها لا قضاء الشهوة تحرزا عما
يمكنه التجرؤ عنه وهو قصد القبيح واما النظر لتحمل الشهادة اذا اشتبه قبل يباح
والاصح انه لا يباح لانه يوجد من لا يشتبه فلا ضرورة بخلاف حالة الاداء
هداية (ويجوز) ايضا (للطبيب ان ينظر الى موضع المرض منها) وينبغي ان يعلم
امرأة مدواتها لان نظر الجنس الى الجنس اسهل فان لم يقدر واستر كل موضع
منها سوى موضع المرض لم ينظر وبفض بصره ما استطاع لان ما ثبت
بالضرورة يتقدر بقدر الضرورة وصار كمنظر الخافضة والختان هداية (وينظر
الرجل من الرجل) ولو امره جميع الوجه اذا امن الشهوة (الى جميع بدنه الا
ما بين سرة الى) منى (ركبته) فالسرة ليست بعورة والركبة عورة وانما قيدنا
النظر الى الامرد بما اذا امن الشهوة لملاقى الهندية والفلان اذا بلغ مبلغ الرجال
ولم يكن صبيها فحكمه حكم الرجال وان كان صبيها فحكمه حكم النساء وهو
عورة من قرنه الى قدمه لا يصل النظر اليه عن شهوة فاما الخطوة والنظر اليه لا
عن شهوة فلا بأس به ولذا لم يؤمر بالغلب كذا في المقتطع اه (ويجوز للمرأة ان
تنظر من الرجل الى ما ينظر للرجل اليه منه) اي من الرجل اذا اخبت الشهوة
لاستواء الرجل والمرأة في النظر الى ما ليس بعورة كالتياب والنواب هداية (وتنظر

المرأة من المرأة الى ما يجوز الرجل ان ينظر اليه من الرجل) لوجود المجانسة وانعدام
 الشهوة غالبا كافي لنظر الرجل الى الرجل وكذا الضرورة قد تحققت الى الانكشاف
 فيما يشهد هداية (وينظر الرجل من امته التي تحل له) للوطئ (و) من (زوجته الى
 فرجها) وهذا اطلاق في النظر الى سائر بدنها عن شهوة وعن غير شهوة والاصل فيه
 قوله صلى الله عليه وسلم غص بصرك الا هن امك وامرأتك ولان ما فوق ذلك من
 المسيس والتشيان مباح فالنظر اولى الا ان الاولى ان لا ينظر كل واحد منهما الى
 هوزة صاحبه وتعامه في الهداية (وينظر الرجل من ذوات محارمه) وهن من لا يحل له
 نكاحهن ابدا ينسب او بسبب الى (الوجه والراس والصدر والساقين) وخذ الساق
 من الركبة الى القدم (والمضدين) اي الساعدين وخذ الساعد من المرفق الى الكتف
 كافي الصحاح (ولا ينظر الى ظهرها وبطنها) لان الله تعالى حرم المرأة اذا اشبهها
 بظهر الام فلولا ان النظر اليه حرام لما حرمت المرأة بالتشبيه به واذا حرم النظر الى
 الظهر فالنظر اولى لانه ادعى الشهوة (ولا لباس) للرجل (ان يمس) من الاعضاء (ما جاز)
 له (ان ينظر اليه منها) اي من اعضاء من ذكر او انثى اذا امن الشهوة على نفسه
 وعليها وان لم يأمن ذلك او شك لم يحل له المس ولا النظر كافي المجنب وغيره وهذا
 في غير الاجنبية الشابة اما هي فلا يحل مس وجنبتها وكسبها وان امن الشهوة لعدم
 الضرورة بخلاف النظر وقيدا بالشابة لان المحوّر التي لا تشتهي لباس يمسها
 ومس يدها لانعدام خوف الفتنة وتعامه في الهداية (وينظر الرجل من مملوكة غيره)
 ولو مبدرة او مكاتبه او ام ولد (الى ما يجوز له) ان ينظر اليه من ذوات محارمه (لاها)
 تخرج لحوائج مولاهما وتخدم اضيافه وهي في ثياب مهنتها فكانت الضرورة داعية
 اليه وكان عمر رضي الله عنه اذا راى جارية مثقبة علاها بالدرة وقال التي حلت مختار
 يادها انت شبيهين بالحرار واما الخلوة بها والسافرة فقد قيل تباح كافي المحارم وقيل
 لا تباح لعدم الضرورة واليه مال الحاكم الشهيد (ولا لباس) عليه (بان يمس ذلك)
 الموضع الذي يجوز النظر اليه من الامة (اذا اراد الشراء وان خاف ان يشتم) قال
 في الهداية كذا ذكر في المختصر واطلق ايضا في الجامع الصغير لم يفتل وقال
 مشايخنا يباح النظر في هذه الحالة وان اشتمت للضرورة ولا يباح المس اذا اشتمت
 او كان اكبر رايه ذلك لانه نوع استمتاع وفي غير حالة الشراء يباح النظر والس
 بشرط عدم الشهوة (والمخصي) والمجنوب والمخت (في النظر الى الاحنية)

كالحمل) لانه ذكر ذو شهوة داخل تحت عموم النص والطفل الصغير مستثنى بالنص
 (ولا يجوز للهلك ان ينظر من سبته الا الى ما يجوز للاجنى النظر اليه منها) لانه فعل
 غير محرم ولا زوج والشهوة متصفة لجواز النكاح في الجملة والحاجة قاصرة لانه يعمل
 خارج البيت والبراد بالنص الاماء قال سيدو الحسن وغيرهما لا يبرئ نكح سورة النور
 لانها في الاماث دون الذكور هداية (ويعزل) السيد (عن امته بغير اذنها) لانها لاحق
 لها في الوطئ (ولا يعزل) الزوج (عن زوجته) الحرة (الا باذنها) لان لها حق في
 الوطئ ولذا نجح في الجسد والشفقة قيدا بالحرة لان الزوجة اذا كانت امه فالان لم يولها
 عند أبي حنيفة وعمر خلافا لابن يوسف (ويكره الاحتكار) والتلق (في لقوات
 الادمين) كبر وشعب وعمر وتين وزبيب (والهام) كتب وقش (اذا كان ذلك في
 بلد بضر الاحتكار) والتلق (بما له) لحديث الجالب من زوق والمحتكر ملعون وان لم
 يضر لم يكره (ومن احتكر فله منتهه او ما جله من بلد اخر فليس بمحتكر) اما الاول
 فلانه ظاهري حتى لم يتطرق به حتى العامة الا يرى انه ان لا يزرع فذلك له ان لا يبيع
 واما الثاني فالذكور قول أبي حنيفة لان حق العامة انما يتطرق بما يجز في المصير
 وجلب الى فتاها وقال ابو يوسف يكره لاطلاق ما يربو بنا وقال محمد كل ما يجلب منه
 الى المصير في الغالب فهو بمنزلة فناء المصير يحرم الاحتكار فيه وعلى قول أبي حنيفة
 متى ائمة المحققون كذا ذكره المصنف (ولا ينبغي للسلطان ان يصير على الناس)
 لان الثمن حتى العاقد فاليه تقديره فلا ينبغي للحاكم ان يتعرض لحقه الا اذا تعلق به
 ضرر العامة بان كان ارباب الطعام يحكمون ويتصرفون عن القيمة تصديا فاحشا فيئذ
 لا بأس به بمشورة اهل الراي والبصر وعامة في الهداية (ويكره بيع السلاح في ايام
 الفتنة) بمن يعرف انه من اهل الفتنة لانه تسبب الى المصيبة (ولا يابى بيع المصير)
 ولو (بمن يعلم انه يصد خيرا) لان المصيبة لا تقام بعينه بل بوجد نظره بخلاف بيع
 السلاح في ايام الفتنة لان المصيبة تقوم بعينه هداية في كتاب الوصايا في وجوه مناصبة
 الوصايا المحظرة والايادة ظاهري من حيث انها نصتها تلك الا حكمة وارا دبا الوصايا يلزم
 الوصية والايضا يقال اوصى الى فلان اي جعله وصيا والاسم منه الوصاية واوصى
 لفلان بمعنى ملكه بطريق الوصية الموصى لم يتعرض للفرق بينهما وان كان واحدا
 فاما بالاستقلال بل ذكرهما في اثناء تقرير المسائل في الوصية اتم معنى المصدر
 في معنى به الوصية به وهي عليك مضاف الى ما بعد الموت وشروطها كون الوصى اهلا

زيبا احكام الوصايا

للخلك وحدهم استقرأه بالدين والموصى له حيا وقتها غير وارث ولا قاتل والموصى به
 قاتلا القاتل بعد موت الموصى ولما كان الأصل فيها الاستصحاب قال (الوصية غير
 واجبة) لأنها تبرع بمنزلة الهبة والشرعات ليست بواجبة وهذا إذا لم يكن مشقولا
 الذمة بخروج كاهن وقديس وصوم وصلاة فوط فيها والأفواجية (وهي معصية) لأنها تبرع
 على وجه الصدقة ولذا قال في المنجى أنها على التي مباحة على أهل الفسق مكروهة
 (ولا يجوز الوصية لو أرت) لقوله صلى الله عليه وسلم إن الله قد أعطى كل ذي حق
 حقه فلا وصية لوارث ويعبر كونه وارثا عند الموت لا عند الوصية فمن كان وارثا عند
 الوصية غير وارث عند الموت صحته له الوصية وإن كان بالعكس لم تصح (إلا أن يجزئها
 الورثة) بعد موته وهم كالأول لا الامتناع كان لحقهم فنجوز بأجازتهم وأن أجاز بعضهم
 دون بعض جائز على المميز بقدر حصته (ولا يجوز) الوصية (علا زاد على الثلث) إلا أن
 يجزئها الورثة كالمير (ولا قاتل) عدد ٤ كان أو خطا بعد أن كان مبائرا ولو أجازتها
 للورثة جاز عند أبي حنيفة ومحمد وقال أبو يوسف لا يجوز وعلى قولهما منى الإجماع كما
 هو المزمع تصحيح (أو يجوز أن يوصى المسلم للكافر) أي الذي (والكافر للمسلم) لأنهم
 بعد الذمة ساووا المسلمين في المطلات ولهذا أجاز التبرع من الجاهل في حالة الحياة
 فكذا في حالة المات هداية (وقبول الوصية) أعني غير (بعد الموت) لأنه وإن ثبوتها
 لأصنافها إلى ما بعده فلا تعتبر قبله (فإن قبلها الوصى له في حال الحياة أو بعدها فذلك
 باطل) لأصية به (و يستحب أن يوصى الإنسان بدون الثلث) سواء كانت الورثة
 اختيارا أم فقرا لأن في التقبيح صلة أقرب بركة ماله عليهم بخلاف استئثار الثلث
 لأنه استيفاء عام حقه فلا صلة ولا منة وتركها عند فقر الورثة وعدم استغنائهم
 بمخصصهم أحسن (وأن أوصى إلى رجل) أي جمعه وصيا على تنفيذ وصيته أو قضاء
 دينه أو على أولاده الصغار (فقبل الوصى في وجه الوصى) ثم بداه (فردها في غير
 وجهه) في حياته أو بعد موته (فليس) فذلك (رد) أي لم يصح رده لأن البت مضي إلى
 مثله معتمد عليه فلو صح رد في غير وجهه صار مفرورا من جهة فرد رده هداية
 (وأن ردها في وجهه فهو رد) لأنه ليس له الرجوع على قبولها وإن لم يقبل ولم يرد حتى
 مات الوصى فهو بالخيار فإن باع شيئا من تركته فقبل منه لأنه دالة القبول وهو معتبر
 بعد الموت وسواء كان الوصية أو لم يعلم عاقد في الجوهرة (والموصى به يملك بالقبول)
 لأن الوصية مبنية على القبول بشرط الدخول فيه بخلاف الأثر فإنه خلاصة قبض

الملك من غير قبول (الافى مسئلة واحدة) فان الوصى به فيها ملك من غير قبول (وهى ان يموت الموصى ثم يموت الموصى له قبل القبول) واراد (فدخل الموصى به في ملك ورثته) لان الوصية قدمت من جانب الموصى بموته تماما لا يلحقه الفسخ من جهته وانما توقف خلق الموصى له فاذا مات دخل في ملكه كافي البيع المشروط فيه الخيار للشترى اذا مات قبل الاجازة (ومن اوصى الى عبد) لقبره (او كافرا او فاسقا اخرجهم القاضي من الوصية ونصب غيرهم) اتاما للنظر لان الصدمملوك المنافع والكافر معاداته الدينية باعثة على ترك النظر والفاسق منهم بالخيانة وتغييره باجرهم يشير الى صحة الوصية لان الاخراج بعدها فلو تصرفوا قبل الاخراج جاز سراجيه وفي شرح الاسبغياتي هذا اللفظ يقتضى جواز الوصية وذكر الشيخ ابو الحسن انها باطلة فيحتمل ان معنى ذلك ان القاضي ان يطلها ويحتمل انها باطلة والاول اصح اه (ومن اوصى الى عبد نفسه وفي الورثة كآلم نصح الوصية) لانه يصير مولا عليه من جهتهم فلا يكون واليا عليهم ولا على غيرهم لان الوصية لا تجزى فلو كان الكل صفارا اجاز عند ابي حنيفة وقال لا يجوز ايضا وقيل قول محمد مضطرب وعلى قول الامام اعتمد الائمة الاعلام تصحيح (ومن اوصى الى من يعجز عن القيام بالوصية) حقيقة (من اليد القاضي غيره) رعاية لخلق الموصى والورثة وانما قيدنا العجز بالحقيقة لانه لو شكى اليه ذلك لا يجبه حتى يعرف ذلك حقيقة لانه قد يكون كاذبا تخففا على نفسه وان ظهر للقاضي عجزه اصلا استبدل به غيره ولو كان قادرا على التصرف امينا فيه ليس للقاضي ان يخرج به لانه لو اخار غيره كان دونه لما اته مختار الميت وخرضه فابقوه اولى ولهذا قدم على اب الميت مع وفور شفقتة فاولى ان يقدم على غيره وكذا اذا شكى الورثة او بعضهم الوصى الى القاضي فانه لا ينبغي ان يعزله حتى يبدو منه خيانة لانه استفاد الولاية من الميت وقامه في الهداية وفي جامع الفصولين من الفصل السابع والعشرين الوصى من الميت لو عذلا كافيا لا ينبغي للقاضي ان يعزله فلو عزله قيل ينزل اقول التصحيح عندي انه لا ينزل لان الوصى اشفق بنفسه من القاضي فكيف يعزله وينبغي ان يفتى به لفساد قضية الزمان اه وفي العجز فقد زجج عدم صحة العزل للوصى فكيف بالوظائف والاقواف اه (ومن اوصى الى اثنين) معا اوصى على المتعاضين (لم يجز لاحدهما ان يتصرف عند ابي حنيفة ومحمد بن حنبل صاحبه) لان الولاية تثبت بالتفويض فيراعى وصفه وهو وصف

الاجتماع اذ هو شرط مفيد (الافق) اشياء ضرورية ليست من باب الولاية وهي ما
 استقناها من اخواتها وذلك مثل (شراء كفن الميت ونجفته) لان في التأخير
 فساد الميت ولهذا يملكه الجيران عند ذلك (وطعام الصغار وكسوتهم) خشيّة
 ضياعهم (ورد ودبحة بعينها) ورد منصوب ومشترى شراء فاسدا وحفظ اموال
 (وقضاء دين) لانها ليست من باب الولاية فانه يملكه المالك وصاحب الدين اذا
 ظفر بجنس حقه فكان من باب الاعانة هدايه (وتفويض وصية بعينها وصنع عبد
 بعينه) لانه لا يحتاج فيه الى الراي (والخصوصية في حقوق الميت) لان الاجتماع فيها
 معتذر ولهذا ينفر دينا احد الوكيلين زاد في الهداية قبول الهبة لان في التأخير
 خيفة الفوات ولانه يملكه الام والذي في حجره فلم يكن من باب الولاية وبيع ما
 يخشى عليه التوى والتلف لان فيه ضرورة لا تخفى وجع الاموال الضائعة لان في
 التأخير خشيّة الفوات ولانه يملكه كل من وقع في يده فلم يكن من باب الولاية اهـ
 قال الاسيماي وقال ابو يوسف يجوز لكل واحد منهما ما صنع والصحيح قولهما
 واعتمده الائمة المصنفون كما هو الرسم الصحيح (ومن اوصى رجل بثلث ماله ولاخر)
 ايضا (بثلث ماله ولم يجز الورثة) ذلك (فالثلث بينهما نصفان) اتفاقا لتساويهما
 في سبب الاستحقاق فيسويان في الاستحقاق والثلث يضيق عن حقيهما فيكون
 بينهما (وان اوصى لاحدهما بالثلث ولاخر بالسدس) ولم يجز الورثة (فالثلث بينهما
 اثلاثا) اتفاقا ايضا لان الثلث يضيق عن حقيهما فيقسمانه على قدر حقيهما
 كافي اصحاب الديون (وان اوصى لاحدهما بجميع ماله ولاخر بثلث ماله ولم
 يجز الورثة) ذلك (فالثلث بينهما على اربعة) اسم (عند ابى يوسف ومحمد)
 على طريق العول لصاحب الجميع ثلاثة ارباع ولصاحب الثلث ربع لان الموصي
 قصد شيئين الاستحقاق والتفضيل وامتنع الاستحقاق لحق الورثة ولا مانع من
 التفضيل فيثبت كافي المحاباة واخيها كافي الهداية (قال ابو حنيفة الثلث بينهما
 نصفان) لان الوصية وقعت بغير الم شروع عند عدم الاجازة فتبطل اصلا
 والتفضيل ثبت في ضمن الاستحقاق فبطل بطلانه فيبقى الوصية لكل واحد منهما
 بالثلث وان اجازت الورثة فعلى قولهما يكون بينهما ارباعا على طريق العول
 وعلى قول الامام اثلاثا على طريق المنازعة قال الامام جمال الاسلام في شرحه
 والصحيح قول ابى حنيفة واعتمده الامام البرهان والسني وغيرهما الصحيح (ولا

في المبتدئين لانه عقد لا يلحقه الفسخ بوجه فكانت اقوى من هذا الوجه واختل
 قول الامام الانعام البرهاني والنسفي وصحة الشرعية وغيرهم بجميع (ومن اوصى
 باسم من ماله فله اخس سهام الورثة) للموصى (الا ان ينقص) اخس سهامهم (من
 السدس فيتم له) اي للموصى (السدس) ولا يزد عليه على رواية الجامع للصغير قل
 في الاختيار وجعله ان له السدس وعلى رواية كلب الوصايا له اخس سهام الورثة
 ما لم يزد على السدس فله السدس وكلاهما مروي عن ابي حنيفة وقال ابو يوسف
 ومحمد له اخس السهام الا ان يزد على الثلث فله الثلث قل الاستيعاب والصحيح
 قول الامام وعليه مشي الائمة المعصومون بجميع قل في الهداية طواهر في عرفهم
 وفي عرفنا السهم كالجزة او مشي هله في الكثر والدر والتور وفي الوفاة السهم
 السدس في عرفهم وهو كالجزة في عرفنا (ومن اوصى بجزء من ماله قيل للورثة
 اعطوه ما شئتم) لانه مجهول يتناول القليل والكثير غير ان الجبهة لا تمنع صحة
 الوصية والورثة فاقوم مقام الموصى فاليهم البيان هداية (ومن اوصى بوصايا من
 حقوق الله تعالى وضيق عنها الثلث) قدمت الفرائض منها على غير الفرائض
 سواء (قدمها الموصى) في الوصية (لو اخرها) لان فضلها اهم وذلك (مثل الحج
 والركعة والكفارات) وان تساوت قوة بلذ كانت فرائض او واجبت بدني بما قدره
 لان الظاهر انه يشدي بالا هم (وباليس) بواجب قدم منه فاقدمه (الموصى) لان
 تقديمه يدل على الاهتمام به فكلين كما اذا صرح بذلك (ومن اوصى بحجة الاسلام
 اجموعه وجلا من بلده) لان الواجب الحج من بلده ولهذا اعتبر فيه من المال ما يكفيه
 من بلده والوصية لاداء ما كان واجبا عليه بجميع منه ركا لانه لا يلزم ان يحج
 ما شيئا فانصرف اليه على الوجه الذي وجبت عليه وهذا لانه كفته النفقة ذلك لان
 لم يبلغ الوصية تلك النفقة اجموعه (ذا كان من حيث يبلغ) تلك النفقة تنفذ
 لها بقدر الامكان (ومن خرج من بلده حاجا فله في الطريق) قبل اداء للنسك
 (واوصى ان يحج عنه جميع عنه من بلده) او اكله عند ما في حنيفة لان الوصية تنفذ على
 الحج من بلده كما لو اكله بجميع عنه حتى يبلغ لان النفس فله الحج فوقع في مسقط
 في من قطع المسافة بقدره فيتم من ذلك الكفاية كونه من اهل مكة بجميع الاسلام
 وعلى هذا انما ان الحاج عن غير في الطريق بجميع عن الميت بجميع على ما
 وانما به المبرور والنسفي فيهما بجميع (ولا بجميع وصية المصطفى بجميع على ما

سواء كان ميمراً أو لامات قبل الإدراك أو بعده أضافه إلى الإدراك أولاً في وجوه الخبر
 أولاً لأنها تبرع وهو ليس من أهل التبرع فلا يملكها تبرعاً ولا تطبيقاً (ولا المكاتب
 وإن ترك وظه) لأن ماله لا يقبل التبرع (ويجوز للموصي الرجوع عن الوصية)
 لأنها تبرع لم يتم فجاز الرجوع فيه كالهبة (فإذا صرح بالرجوع) بأن قال رجعت
 عما أوصيت به أو بطلته (أو فعل ما يدل على الرجوع) بأن أزاله عن ملكه أو زاد
 به زيادة تمنع تسليمه إلا بها كالتسويق والبناء في الدار أو فعل به فعلاً لو فطه في
 المصنوب لا تقطع به حق المالك (كان رجوعاً) أما الصريح فظاهر وكذا الدلالة
 لأنها تعمل عمل الصريح فقام مقام قوله قد ابطلت وصار كالبيع بشرط الخيار
 فإنه يبطل الخيار فيه بالدلالة هداية (ومن محمد الوصية لم يكن رجوعاً) قال في
 الهداية كذا ذكره محمد وقال أبو يوسف يكون رجوعاً ورجع قول محمد واعتد
 الإمام المحبوبي والنسفي وغيرهما بتحقيق (ومن أوصى لجيرانه فهم الملاسقون) له
 (عند أبي حنيفة) لأن الجوار عبارة عن القرب وحقيقة ذلك في الملاسق وما
 بعده بعيد بالنسبة إليه وقال أبو يوسف ومحمد هم الملاسقون وغيرهم من يسكن
 محلة الموصي ويجمعهم مسجد المحلة وهذا استحصان هداية قال في التمهيد والتحقيق
 قول الإمام واختاره المحبوبي والنسفي وصدر الشريعة وغيرهم اه (ومن أوصى
 لأصهاره فالوصية لكل ذي رحم محرم من امرأته) كابائهما وأعمامهما وأخوالهما
 وأخواتها قال الخطواني هذا في عرفهم أما في عرفنا فيقتصر بأبويها عنابه وغيرها
 وأقره القهستاني قلت لكن جزم في البرهان وغيره بالأول وأقره في الشربلالية
 كذا في الدر (وإن أوصى لأخته فالتحت زوج كل ذات رحم محرم منه) كأزواج
 بناته وأخواته وعماته وخالاته قال القهستاني وينبغي في ديارنا أن يخص الصهر
 بابي الزوجة والتحت زوج البنت لأنه المشهور اه (ومن أوصى لأقرباه) أولدوى
 قرأته أولاً رحمه أولاً نسابة (فالوصية للأقرب فالأقرب من كل ذي رحم محرم)
 منه (ولا يدخل فيه الوالدان والولد) لأنهم لا يسمون أقارب ومن سمي والده
 قريباً كان منه هتافاً لأن القريب من أقرب بوصية فيه وتقرّب الوالد والولد
 بنفسه لا بغيره وعامق الهداية (وتكون) الوصية (للاثنتين فصاعداً) لأنه ذكر بلفظ
 الجمع واقتل الجمع في الوصية اثنتان كما في الميراث (وإذا أوصى بذلك) أي لأقرباً منه فهو
 (وإن أوصى للموصي) عان وخالان فالوصية كلها (لأقرب) أي حنيفة اعتبار الأقرب

كافي الارث (وان كان له عم وخالان فلام النصف والخالين النصف) لانه لا بد
 من احتصار معنى الجمع وهو الاثنان في الوصية كافي البراث ولو ترك عداوة وخالا
 وخالة فالوصية لهم والعمه بينهما بالسوية لاسنواء قرابتهما وعمامه في الهداية
 (وقالا) تكون (الوصية لكل من ينسب) اليه من قبل ابيه (الى اقصى اب له في
 الاسلام) وهو اول اب اسلم القريب والبعد والذكر والاتي فيه سواء قال في
 زاد الفقهاء والزهدي في شرحه الصحيح قول ابى حنيفة وعليه اعتمد المحبوبي والتسني
 وغيرهما الصحيح (ومن اوصى لرجل بثلث دراهمه) المئنه (او ثلث عمه) المئنه
 (فهلك ثلثا ذلك وبقي ثلثه وهو) اى ثلث ذلك (يخرج من ثلث ما بقي من ماله
 فله) اى الموصى له (جميع ما بقي) لان الوصية تعلقت بعينها بدليل انه لو قاسمه الورثة
 استحق ذلك وما تعلق الوصية بعينه يستحقه الموصى له اذا خرج من الثلث كما لو اوصى
 بثلث شئ بعينه فاستحق ثلثاه (وان اوصى له بثلث ثيابه فهلك ثلثها وبقي ثلثها وهو)
 اى الثلث الباقي (يخرج من ثلث ما بقي من ماله لم يستحق) الموصى له الا ثلث ما بقي (من
 الثياب) قال في الهداية فالواحد اذا كانت الثياب من اجناس مختلفة ولو كانت من
 جنس واحد فهو بمنزلة الدراهم اى لان الوصية حيث كانت الثياب مختلفة لم تطبق
 بعضها ولها الا يقسم بعضها في بعض بخلاف ما اذا كانت واحدة فالتقسيم بعضها في
 بعض بمنزلة الدراهم (ومن اوصى لرجل بالف درهم) خلا (وله) اى الموصى (مال
 هين ودين فان خرج الالف) الموصى به (من ثلث المئنه دفعت) الالف الموصى
 بها (الى الموصى له) لانه امكن ايضا قل ذى حق حقه من غير محش فخصار اليه
 (وان لم يخرج الالف من الثلث المئنه) دفع اليه اى الموصى له (ثلث العين وكل ما خرج
 شئ من الدين الحذف ثلثه حتى يستوفى الالف) لان الموصى له شرك بثلث الوارث وفي
 تخصيصه بالمئنه يخص في حق الورثة لان المئنه فضل على الدين (وتجاوز الوصية
 الحاصل وبالطل الالف) تحقق وبعدم وقت الوصية بان (يوضع لافل من ستة اشهر من
 يوم الوصية) لو روج الحاصل حيا ولو ميتا وهي عدة حقة الوصية فلا حيل
 من ستين بمليل ثبوت نسيبه الخليل وجوهرة (ولو اوصى لرجل بمائة دينار
 حلقها صحت الوصية والاستثناء) لاقى ما جاز ايراد القدر عليه جاز لم يمتد منه
 (ومن اوصى لرجل بمائة غولدت بعد موت الموصى) ولو قبل ان يثقل الموصى
 له ولذا لم يخل الموصى له (وبها) اى الجارية والولد فخرج من ثلث الثلث منها

للموصي له) لان الولد نماء الام فكان تبعها (وان لم يخرجها من الثلث ضرب الموصي
 له بالثلث فاخذ ما يخصه منها جميعا في قول ابن يوسف ومحمد) لان الولد لما دخل
 في الوصية صار كأنه ايجاب ورد عليهما معا فلا يقدم احدهما على الآخر (وقال ابو
 حنيفة ياخذ ذلك) اي الثلث (من الام فان فضل) من الثلث (شيء اخذه من الولد)
 لان الام اصل في العقد فكذلك في التنفيذ واختار قوله البرهاني والنسفي وغيرهما تصحيح
 (ويجوز الوصية بخدمة عبده وسكنى داره سنين مطلومة ويجوز) ايضا (بذلك ابتداء)
 لان المنافع يجوز تملكها بعموض وبغير عوض كالاجارة والعارية فكذلك بالوصية
 ويكون محبوسا على ملك البيت في حق النفقة كافي الوقف وتماه في الدرر (فان
 خرجت رقة المبد من الثلث سلم المبد) اليه لخدمته (اياء لخدمته) (وان) كان الموصي
 لاما له غيره) اي غير المبد الموصي بخدمته (خدم الورثة يومين) (خدم) (الموصي له
 يوما) لان حقه في الثلث وحقيهم في الثلثين كافي الوصية بالعين ولا يمكن قسمه فمدل
 الى المداياة اياف للحيين واما الدار اذا لم يكن له غيرها فانها تقسم اثلاثا للافتاح ولو
 اقتسموا مهاباة من حيث الزمان يجوز ايضا لان الحق لهم الا ان الاول اولى وليس
 للورثة ان يجعوا ما في ايديهم من ثلث الدار وعن ابن يوسف لهم ذلك وتعلمه في البداية
 (فان مات الموصي له عام) المبد الموصي به (الى الورثة) لان الموصي اوجب الحق للموصي
 له ليستوفي المنافع على حكم ملكه فلو انتقل الى وارث الموصي له استحقها ابتداء من
 ملك الموصي بلا رضاه وذلك لا يجوز هدايه (فان مات الموصي له في حياة الموصي
 بطلت الوصية) لما تقدم ان الوصية ايجاب بعد الموت وقدمات الموصي له قبل وجوب
 الحق له فبطل (واذا اوصى لولد فلان فالوصية بينهم) اي بين جميع اولاده (الذكر
 والانثى فيه سواء) لان اسم الولد ينطلق عليهما على حد سواء ومن اوصى لورثة
 فلان فالوصية بينهم) اي بين جميع ورثته كمثل حظ الانثيين لان الايجاب باسم
 الميراث يقتضي التفضيل كافي الميراث (ومن اوصى زيد وعمر وثلث ماله) مثلا (فاذا
 عمر وصيت) قبل الوصية (فالثلث كله) زيد لان البيت ليس باهل للوصية فلا يراهم
 للميراث فيصير كذا (اذا اوصى زيد وعمر وثلث ماله) زيد لان البيت ليس باهل للوصية فلا يراهم
 الثلث وعلى ما في الكتاب شيء المحبوبي والنسفي وغيرهما تصحيح (وان قال) الموصي
 (ثلث مالي بين زيد وعمر وزيد ميت) قبل الوصية (كان لمير نصف الثلث) لان
 ابتداء الايجاب لا يوجب الا النصف لان كلمة بين تقتضي الاشتراك (ومن اوصى

ثلث حاله ولا ماله) اذ ذاك او كان له مال وهلك (ثم) بعد ذلك (اكتسب مالا) ومات
 (استحق الموصي له ثلث ما يملكه) الموصي (عند الموت) لان الوصية صفدا متخلف
 مضاف الى ما بعد الموت وينت حكمه بعده فيشترط وجود المال عند الموت لا قبله هدايه
 في كتاب الفرائض في جميع فريضة فعليه من الفرض وهو في اللغة التعدير والقطع
 وفي الشرع ما ثبت بدليل قطعي لا شبهة فيه وسمى هذا النوع من الفقه فرائض
 لانه سهام مقدرة ثبتت بدليل قطعي لا شبهة فيه فقد اشتمل على المعنى اللغوي
 والشرعي ولما خص بهذا الاسم لان الله تعالى سئل به فقال بعد الفريضة
 من الله وكذلك النبي صلى الله عليه وسلم حيث قال تعلموا الفرائض والفرائض من
 الطهومات الشريفة التي تجب الثابة بها لا يختار الناس اليها فحق الحديث تعلموا
 الفرائض وعلموها الناس فاني امره مقبوض وان العلم سيقبض وتظهر الفتنة حتى
 يختلف اثنان في الفريضة فلا يجدان من يقضي بينهما رواه الامام احمد والترمذي
 والنسائي والحاكم وقال صحيح الاسناد لكن في رواية الحاكم من يقضي بها قال رحمه
 الله تعالى (المجمع على توريشهم من الذكور) فرضنا او تعصيا او جعنا بطريق
 الاختصار (عشرة الابن وابن الابن وان سفل) بمحض الذكور (والاب والجد ابو
 الاب وان علا) بمحض الذكور (والاخ) مطلقا (وابن الاخ) الشقيق (اولاب وابن
 سفل بمحض الذكور) (والعم) الشقيق اولاب (وابن العم) كذلك وان سفل بمحض
 الذكور (والزوج ومولى النعمة) اي المفق وأما بطريق البسط فخمسة عشر
 الابن وابنه وان نزل والاب والجد ابوه وان علا والاخ الشقيق والاخ للاب والاخ
 للام وابن الاخ الشقيق وابن الاخ للاب والعم الشقيق والعم للاب وابن العم
 الشقيق وابن العم للاب والزوج والمفق ومن عدا هؤلاء من الذكور من ذوي
 الارحام (و) المجمع على توريشهم (من الاناث) بطريق الاختصار ايضا (سبع
 البنت وبنت الابن) وان سفلت بمحض الذكور (والام والجدة) لام اولاب وابن سفلت
 ما لم تبدل بجدة فاسد (والاخت) مطلقا (وازوجة ومولاة النعمة) اي المفضة
 وأما بطريق البسط فعشرة البنت وبنت الابن والام والجدة من قبلها والجدة من
 الاب والاخت الشقيقة والاخت للاب والاخت للام والزوجة والمفتقة ومن هذا
 هؤلاء من الاناث من ذوي الارحام (ولا يرث اربعة المملوك) مطلقا لان الميراث نوع
 تملك والبند لا يملك ولان ملكه اسبده ولا قرابة بين السيد والملي (والقاتل من

مطل
 في بيان احكام الفرائض

مطل
 المجمع على توريشهم من الذكور
 ومن الاناث سبع

١	أب
٢	أم
٣	ابن

١	أخت لأب
٢	أخت لأم
٣	أخت لأب وأم
٤	أخت لأب وأم

مطل
في بيادة الحجب

فهي إلى الثالث المفروض لهم (سواء) أي من غير تفضيل ذكرهم على إناثهم لقوله تعالى فان كانوا أكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث والتسوية إذا طلق يقتضي المساواة (والسدس فرض سبعة) أصناف (لكل واحد من الأبوين مع وجود الولد مطلقا (أولاد الابن) مطلقا (وللام) أيضا (مع) اثنين فأكثر من (الأخوة والأخوات) مطلقا مع الاتحاد لولا الاختلاف ولدين أو لا (وللجدات) المصبرات وهن اللاتي لم يلدن بجدة فاسد تستقل به الواحدة إذا انفردت ويشارك به الأكثر إذا كثرت وتختزن (وللجد) الصحيح وهو الذي لم يدخل في نسبه إلى الميت انثى (مع المولود) أو ولد الابن وهمم الأب لانه يقوم مقامه (ولبنات الابن إذا كن مع البنات) إذا لم يكن معهن من يعصهن تستقل به الواحدة إذا انفردت ويشارك به الأكثر للأخوات (أب مع الأخت) الواحدة التي (لأبواء) إذا لم يكن معهن من يعصهن تستقل به للواحدة إذا انفردت ويشارك به الأكثر (مر) (ولو واحد من ولد الأم) سواء كان ذكرا أو أنثى ولما انتهى الكلام على أصحاب الفروض شرع في ذكر سكر الحجب فقال (وتسقط الجدات مطلقا بالأم) (يسقط) (الجد والأخوة والأخوات) مطلقا (بالأب ويسقط ولد الأم) أي الأخ من الأم (باربعة) أصناف (بالولد) مطلقا (ولاد الابن) مطلقا وان سفل بمحض الذكور (والأب والجد) الصحيح وان علا (وإذا استكملت البنات الثلاث سقطت بنات الابن) لانه لاحق للبنات وبنات الابن فيما وراء الثلاثين فريضة (الآن يكون بلزائجن) أي بازاء بنات الابن سواء كان أحدهم ابن عم (أو تسفل منهم) بدرجة أو أكثر (ابن ابن فيعصهن) إلا انه إنما يعصب من فوقه إذا لم تكن ذات سهم أما إذا كانت ذات سهم كما إذا كان بنت و بنت ابن وابن بن بن فان الميت تأخذ النصف و بنت الابن السدس والباقي لابن بن الابن ولا نصير حصبة به (وإذا استكملت الأخوات لأب ولم الثلاثين سقطت الأخوات لأب) لانه لاحق للأخوات فيما وراء الثلاثين فريضة (الآن يكون معهن أخ لمن فيعصهن) كما هو في بنات الابن مع البنات وسيد كرم تمام أحكام الحجب بعد انتهاء الكلام على المصبات (واقرب المصبات) جمع حصبة وهو ذكر لم يدخل في نسبه إلى الميت أنثى هي الميت وهم (البنون ثم نوهم) وإن سفلوا بمحض الذكور (ثم) أصله وهو الأب ثم الجد والجدان فلا بمحض الذكور (ثم بنو الأب) وهم الأخوة لأبوين أو لأب عند عدم الأخوة لأبوين ثم نوهم كذلك وإن سفلوا بمحض

١	بنت
٢	بنت ابن
٣	ابن ابن

الذكور (ثم بنوا الجد وهم الأعمام) لا يورثون أولادهم إلا عديم الأعمام لا يورثون ثم بنوهم
 كذلك وإن سفلوا بمحض الذكور (ثم بنوا الجد) وهم أعمام أب الميت لا يورثون أولاد
 ثم بنوهم كذلك وإن سفلوا وهكذا لأنهم في القرب والدرجة على هذا القريب
 فيكونون في الميراث كذلك (وإذا استوى بنوا أب في درجة) وكانوا كلهم لأب وأم
 أولاد فقط اشتركو في الميراث وإن كان بعضهم لأب وأم وبعضهم لأب فقط
 (فالأولاد) بالميراث (من كان من أب وأم) لأن الانساب إلى الأبيوين أقوى فبعض به
 الترجيح ولما ذكر العصبه بنفسه أراد أن يتم أنواع العصبه بذكر العصبه بغيره فقال
 (والأب وابن الأب والاخت) لا يورثون أولاد كما من (يقاسمون أخواتهم) للذكر مثل
 حظ الأنثيين) لأن أخواتهم يصرن عصبه بهم أما البنات وبنات الابن فلقوله تعالى
 يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين وأما الأخوات فلقوله تعالى وإن
 كانوا إخوة رجالاً ونساء فللذكر مثل حظ الأنثيين (ومن عداهم) أي من عدا
 الابن وابن الأب والاخت (من) بقية (العصبات) كالم وأبنة وابن الأخ (ينفرد
 بالميراث ذكورهم دون أخواتهم) لأن أخواتهم لا يصرن عصبه بهم لأنهم لم يكن
 لهم فرض بخلاف الأولين فإن أخواتهم لهم فرض وجعلوا عصبه بهم لئلا يكون
 نصيبهم مساوياً لنصيبهم أو أكثر وههنا ليس كذلك وبقي من العصبات النسبة
 العصبه مع الغير وهم الأخوات لا يورثون أولاد مع البنات أو بنات الابن ولما انتهى
 الكلام على العصبه النسبة أخذ في ذكر العصبه السببية فقال (وإذا لم يكن) للميت
 (عصبه من النسب فالعصبه) له (المولى المقرب) سواء كان ذكراً أو أنثى (ثم) بعده
 (أقرب عصبه المولى) بنفسه على الترتيب السابق ولما لم يستوعب أحكام المحب فيما
 سبق أخذ في تمام ذلك فقال (وتحجب الأم من الثلث إلى السدس بأخوين) مطلقاً
 كما مر انفاً (والفاضل عن فرض البنات لبني الابن وأخواتهم) للذكر مثل حظ
 الأنثيين) لما مر أنهن يصرن عصبه بهم (و) كذلك (الفاضل عن فرض الاختين
 من الأب والأم للاخوة والأخوات من الأب) للذكر مثل حظ الأنثيين) كما مر (وإذا
 ترك) الميت (بنات وبنات ابن) واحدة أو أكثر (وبني ابن) واحد أو أكثر أخوة لبنات
 الابن أو أولادهم أو مختلفين (فلا ينفذ النصف والباقي لبني الابن وأخواتهم) أو أولاد
 عمهم للذكر مثل حظ الأنثيين (اعتباراً بما إذا لم يكن معهم ذوفرض) (وكذلك
 الفاضل عن) النصف (فرض) الأخت من الأب والأم) يكون (لبني الأب وبنات

مطلد
 في العصبه بغيره

مطلد
 في العصبه السببية

مطلد
 في تنعيم مسائل المحب

٢٤ مست

١٢	بنات
١٢	بنات ابن
١٢	أولاد ابن

قوله المذكر وتسمى المحارم وانما سميت المذكر باعتبار فعل عرس الله فيه
 شرك الا في لاب وام مع انه في لام بعد اعتراضه في لاب وام بقوله هب ان ايانا
 كان حارا الساكنين شركا في الام فلذلك سميت محارمة ان مكنت

١٤	مات
٥	ام عم صمد
٧	ابن عم واهل لام

(٤٨٦٥)

الاب للذكر مثل حظ الانثيين) وقدم انفا (ومن زلنا بنى عم احدهما اخ لام فلاخ)
 من الام (السدس) بالفرضية (والباقي) بعد السدس (بينهما) نصفين بالقصوية
 لاستوائهما بها (و) المستله (الشركة) بفتح الراء كما ضبطها ابن الصلاح والثوري
 اى الشرك فيها وبكسر هاء على نسبة الشرك اليها مجازا كما ضبطها ابن يونس اى
 المشتهرة بذلك عند الفرضين وصورتها (ان تترك المرأة زواجها) ذات سدس (اما
 اوجدة) صحيحة (واخين من ام) فاكثر (واخا لآب وام) فاكثر (فللزوجة النصف وللأم
 السدس ولو لولدى الام المثلث) بالنص (والواحدة فيهم) (ولاشئ للاخين من الاب والام)
 لاستغراق التركة بالفروض ولما انتهى الكلام على احكام الحجب اخذ في احكام الرد
 فقال (والفاضل عن فرض ذوى السهم انما لم يكن نصيبه من ذود عليهم) اى على
 ذوى السهم (بمقدار سهامهم الا) انه لا يرد (على الزوجين) لان الرد انما يستحق
 بالرحم لقوله تعالى واولوا الارحام بعضهم اول ببعض ولا رحم بين الزوجين (ولا يرث
 القتيل) اذا كان بالفاغا قلا (من القتول) وقدم (والكفر كله) واحدة يتوارث به
 اهله) اذا اتحدت الدار كافر (ولا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم) لا خلافا للملة
 (ومال المرتد) الذى اكتسبه حاله اسلامه اذا مات او قتل (لورثته من المسلمين)
 لانتفاء ذوالهم للملك من الردة (وما اكتسبه في حال ردته فحق) لانه مباح الدم
 فيكون ما يكتسبه في تلك الحالة فيا كما في الحرى (واذا غرق جاعة) او احرقوا
 (او سقط عليهم سائط فليعلم من مات منهم او لا قال كل واحد منهم) يكون (للاحياء
 من ورثته) ولا يرث بعضهم من بعض لانه لما لم يعلم حالهم جعلوا كأنهم ماتوا معا
 واذا ماتوا معا لا يرث بعضهم من بعض لاشتراط تحقق حياة الوارث بعد موته
 المهور (واذا اجتمع في الجوسى قرابان) وكان بحيث (لو تفرقت) قرابانه (في
 شخصين) لكن (ورث احدهما) اى احد الفروضين (مع الآخر) (وحيث
 اعتبار بالمسلم اذا كان له قرابان كان الميراث لهما كما في (ولا يرث المحدثين
 بالانكحة الفاسدة التى يستحلونها فقد ينهم) لا تنحل قبل النكاح والفسخ ولهذا
 لو رفع الميراث لغيرهم عليه والحكمة لما لم يوجب الاستبراء (وهي حجة فائدة
 الزنا وولد الملاحنة فويل احدهما) لانه لا تنسب له من قبله الا بعد فكون ولاهما
 لمولى الام والمراد بالمولى ما يعم المفق والمصبة ليتناول ما لو كانت حرة الاصل
 قال في التصحيح قلا عن الجواهر يعنى اذا كانت الام حرة الاصل يكون الميراث

ماتت امرأته

١٤	زوجة
١٤	ام اوجدة
٨	اخوين لام
١	لاشئ لام

قوله الا على الزوجين اى فانه لا يرد
 عليها ويوضع في بيت المال والفقوى
 في زماننا انه يرد لانعدام بيت
 المال في زماننا العجى مكنت

لوالها وهم عصبتها وأن كانت ممتعة يكون الميراث لمقتضاها أو عصبتها فقوله
 موالي اسمها يفتاوى المتفق وغيره وهو عصبة اسمها له (ومن مات وترك)
 وريثة أو حلا) بشارك بقية الورثة أو يحجبهم حجب نقصان (وقف ماله)
 أي مال الميت (حتى تضع أمراته عند أبي حنيفة) لتلا يحتاج إلى فسخ الفسخ فإن
 طلب الورثة حقوقهم دفع إليهم التيقن ويوقف ميراث أربع بنين في رواية ابن
 المبارك عن الإمام وقال محمد ميراث ابنين وقال أبو يوسف ميراث واحد قال الزاهد
 والاسيحياني وصاحب الخفائق والمجسط وقاضي خان وعليه الفتوى وقال قاضي
 خان وهو مؤيد للصدر الشهيد به أفتى فخر الدين وهو المختار نصيح وأما قيدت بما
 إذا كان بشارك بقية الورثة فهو يحجبهم حجب نقصان لأنه إذا كان يحجب حجب حرمان
 فله يوقف جميع التركة أضافاً (والجد) النصيح (أول الميراث من الأخوة) والأخوات
 (عند أبي حنيفة) لأنه بمنزلة الأب عند فقده (وقال يقيمهم الآن تنفصه القاسمة
 من الثلث) فيكون له الثلث والباقي بين الأخوة والأخوات قال الأسيحياني والنصيح
 قول أبي حنيفة وقال في الخفائق وبه يفتي نصيح (وإذا اجتمعت الجدات)
 النصيحات وقفاً في الدرجة (فالسندس لأقربهن) من أي جهة كانت (ويحجب
 الجدات) لأنها تدعى به (ولا ترث أم لب الأم بسهم) أي بفرص لا دلالتها بغير الوارث
 فهي من ذوى الأرحام (وكل جدة يحجب أمها) لأنها يرثان جميعاً واحدة فكانت
 القرني أولى كالأم والجدة ولما اتفق الكلام على الوارثين بالفرعية والعصوبة
 أخذ في الكلام على ذوى الأرحام فقال (وإذا لم يكن قسمت عصبة ولا ذؤوسهم
 ورثة فهووا لأرحامهم) قوله تعالى وأولو الأرحام بعضهم أول ببعض والأرحام جمع
 نسب وهو غريب ليس بعصبة ولا ذؤوسهم (وهم عظمرة) استأنف الأول (ولدت
 الثلث) مطلقاً (و) الثاني (أولاد الأخت) مطلقاً (و) الثالث (أبنة الأخت) مطلقاً
 (و) الرابع (أبنة الأم) مطلقاً (و) الخامس (أخت الأم) مطلقاً (و) السادس (أخت الأب)
 مطلقاً (و) السابع (أب الأم) (الثامن) (أخت الأب) (و) التاسع (أخت الأم)
 مطلقاً (و) العاشر (أولاد الأخت من الأم) كذلك (من أبي جهم) لو جازع القرابة
 وزعم (ولما كان ذؤوسهم ذؤوى الأرحام كنزويش العصبة بحيث من انفرد عنهم أخو
 جميع المال وانما يجمعوا بغيره ولا قوسه القرابة ثم قرب الدرجة ثم قرب القوة يكون
 بالأصل ولو تأمروا في بيان ذلك فقال هو أول الأرحام) الحق أقرب جهات ذؤوى الأرحام

مطل
 في بيان ذؤوى الأرحام

في الآخر كان اصل المسئلة من مخرج ادق فرض فيها وان اخطأ احد النوعين
في الآخر فان اخطأ التصف بالزوج الثاني كله او بعضه فالمسئلة من ستة وان
اخطأ الربع كذلك في اثني عشر وان اخطأ الثمن كذلك في اربعة وعشرين
وقد اخذ المص في بيان ذلك فقال (اذا كان في المسئلة نصف ونصف) كزوج
واخت شقيقة اولاب (او نصف وما يتي) كبنيت واخت شقيقة اولاب (فاصلها من
اثنين واذا كان) في المسئلة (ثلث وما يتي) كام واخ شقيق اولاب او ثلث وثلثان
كاخوين لام واختين لابي اولاب (او ثلثان) وما يتي كبنيت وعم (فاصلها من
ثلاثة وان كان) في المسئلة (ربع وما يتي) كزوجة وعم (او ربع ونصف) كزوج وبنيت
(فاصلها من اربعة وان كان) في المسئلة (نصف وما يتي) كزوجة وابن (او نصف ونصف)
وما يتي كزوجة وبنيت وعم (فاصلها من ثمانية واذا كان) في المسئلة سدس وما يتي كجدة
وعم او سدس وثلث وما يتي كام وولدي ام وعم او سدس ونصف وما يتي كجدة وزوج
وعم او (نصف وثلث) وما يتي كام واخت شقيقة اولاب وعم (او نصف وسدس)
وما يتي كام وبنيت وعم (فاصلها من ستة) قد (تقول) السنة (الى سبعة) كزوج
واختين لاب (و) الى ثمانية كزوج وثلث اخوات متفرقة (و) الى (سبعة) كزوج
واختين لاب واختين لام (و) الى (عشرة) كزوج وام واختين لاب واختين لام (وان
كان مع الربع ثلث) كزوجة وام (او) كان مع الربع (سدس) كزوجة واخ لام (فاصلها
من اثني عشر) قد (تقول) الاثنا عشر (الى ثلاثة عشر) كزوجة وثلث اخوات
متفرقة (و) الى (خمسة عشر) كالمسئلة السابقة بزيادة اخب اخرى من ام (و) الى
(سبعة عشر) كالمسئلة السابقة بزيادة اخب اخرى من ام (و) الى
(ا) كان مع الثمن (سدس) كزوجة وام وابن (فاصلها من اربعة وعشرين) قد
(تقول الى سبعة وعشرين) كزوجة وبنيت وابوين (فان انقسمت المسئلة) الحادثة
(على الورثة) من غير كسر (قد سمعت) المسئلة من اصلها الحصول المقصود بحصول
الانقسام من غير كسر في السهام (وان لم تنقسم سهام فريق) من الورثة (عليهم)
لعدد ذلك الفريق (فاضرب عددهم) اي عدد ذلك الفريق المنكسر عليه اذا لم
يكن بينهما موافقة كما ياتي (في اصل المسئلة) ان كانت طائلة (و) في (عولها ان
كانت طائلة) ويسمى الضروب فيه عند هم جزء السهم (فاخرج منه نصيب
المسئلة) ويسمى الحاصل بالضرب الصحيح وذلك (كامرأة واخوين)

٣	بنيت	٣	زوج
٤	اخت	٧	اخت

٣	اخوين	٣	زوج
٩	بنيت	٩	اخت

٤	زوج	٤	زوج
٣	بنيت	٣	بنيت

٧	٨	٩	
زوج	٣	٤	٤
اختين	٤	٤	٣
٣			٤

١٣	١٥	١٧	
زوجة	٤	١٤	٤
اخوة	١٠	١٠	١٠
اخت لام	١	١	١
٤			٢

٤	٣	٤	٣
زوج	٤	٤	٤
اب	٤	٤	٤
بنيت	١٩	١٩	١٩

٢	١	٤
٦	٣	٤
	امراه	اخوين

٩	٧	٤
١٢	٤	٤
	زوج	اخوين

(١٩١)

لاب ولم اولاب اصل المسئلة من اربعة (للراة الرابع سهم والاخوين ما بقى) وهو
(ثلاثة اسهم) وهي (لا تنقسم عليها خمسة صحيحة ولا موافقة بينهما فاضرب اثنين)
عدد روس سهم (في اصل المسئلة) وهو اربعة (يكون) الحاصل (ثمانية وفيها تصح)
المسئلة للراة واحد في اثنين باثنين والاخوين ثلاثة في اثنين بستة لكل واحد ثلاثة
وكون زوج وثلاث اخوات كذلك اصلهما من ستة وعالت الى سبعة وقد انكسر سهام
الاخوات عليهن ولا موافقة بينهما فاضرب عدد روسهن وهي ثلاثة في اصل المسئلة
مع حولها وهو سبعة تبلغ احدى وعشرين فيها تصح للزوج ثلاثة في ثلاثة بسبعة
والاخوات اربعة في ثلاثة باثني عشر لكل واحدة اربعة (وان وافق سهامهم اى
سهم الفريق النكسر عليهم) عدد هم فاضرب وفق عدد هم في اصل المسئلة ان
كانت عادلة وعولما ان كانت عادلة كما هم وذلك (كاهرة وستة اخوة) لاب وام او
لاب اصل المسئلة من اربعة (للراة الرابع سهم والاخوة ثلاثة) وهي لا تنقسم عليهم
لكن بينهما موافقة بالثلث (فاضرب ثلث عدد هم) وهو اثنان (في اصل المسئلة) وهو
اربعة يكن الحاصل ثمانية (ومنها تصح) المسئلة للراة واحد في اثنين باثنين والاخوة
ثلاثة في اثنين بستة لكل واحد منهم واحد وكون زوج وابوين وست بنات اصلهما من
اثني عشر وتقول الى خمسة عشر وينكسر سهام البنات عليهن وبينهما موافقة
بالنصف فاضرب وفق الروس وهو ثلاثة في اصل المسئلة مع حولها يكن الحاصل
خمس واربعين ومنها تصح للزوج ثلاثة في ثلاثة بسبعة والاخوين اربعة في ثلاثة
باثني عشر لكل واحد ستة والبنات ثمانية في ثلاثة باربعة وعشرين لكل واحدة
اربعة ولما فرغ من النظر بين السهام والروس اخذ في النظر بين الروس والروس
على اربعة اصول لانه اما ان يباينا او يماثلا او ينداخلا او يتوافقا وتب على الاول
بقوله (وان لم تنقسم سهام فريقين) من الورثة (او اكثر) وكان بين العددين
مباينة (فاضرب احد الفريقين) اى عدد روس احد الفريقين (في) عدد
روس (الاخر تم) اضرب (ما اجتمع) بالاضرب (في الفريق الثالث) ان كان تم ما اجتمع
في الرابع ان كان وهذا غاية بالاستقراء (تم) اضرب (ما اجتمع) بـ ضرب روس
الفرق ويسمى جزء السهم كما هم (في اصل المسئلة) والحاصل هو التصحيح ومثال من
ذلك ثلاث زوجات واخوين اصل المسئلة من اربعة للزوجات سهم لا ينقسم عليهن
والاخوين ثلاثة لا تنقسم عليهما وبين الثلاثة والاثنين تبان فاضرب الاثنين في

٨	٤	١
٦	٤	١
	زوج	اخوين

٤٥	١٥	٩
٦	٩	٣
٦	٩	٣
٤٤	٨	٨
	زوج	بنات

٤٤	٤	١
١٨	٤	١
	زوج	اخوين

او نحوهما (فاضرب سهام كل وارث) من التصحيح (في) جميع (التركة) ثم اقسامها
 (اجتمع) بالضرب (على ما صحت منه الفريضة) اي التصحيح (بمخرج) بالقسمة (حتى
 ذلك الوارث) في المسئلة السابقة لو فرضنا التركة ستة وتسعين وقد كان للزوجات
 من التصحيح لكل واحدة ثلاثة فاضرب الثلاثة في الستة والتسعين يكني الحاصل
 مائتين وثمانين وثمانين اقسما على ثمانية واربعين بمخرج ستة فهي لها وكذلك
 بقية الزوجات وكان للاختار بضع وعشرون اقسما في الستة والتسعين يكني
 الحاصل الفون ثلثا ثمانية واربع اقسما على ثمانية واربعين بمخرج ثمانية واربعون
 فهي لها وكان لكل واحد من الاعام سهمان اقسما في الستة والتسعين يكني
 الحاصل مائة واثنين وتسعين اقسما على ثمانية واربعين بمخرج اربعة اقسما
 له ومثله بقية الاعام وجملة ذلك ستة وتسعون ولما انتهى الكلام على حساب الفرائض
 اخذ في الكلام على كيفية عمل المناصفة فقال (وان لم تقسم التركة حتى مات
 احد الورثة) عن في المسئلة فقط او عن غيرهم فقط او عنهما وارث تصحيح مثلثيهما
 مما فطر به ان تصحيح مثلثة الميت الاول بالطريق المارة وتنظر ما خص الميت
 الثاني من التصحيح (فان كان ما يضيفه من الميراث الاول ينقسم على عدد
 ورثته) اي ورثة الميت الثاني (فقد صح المثلثان) اي من التصحيح الذي
 (صحت) به المسئلة (الاولى) فلا يحتاج الى عمل آخر وذلك كما اذا تركا ثلثا وثلثا من ثلثيهما
 الابن من ابنتين فالمسئلة الاولى من ثلاثة للابن منها اثنان وللبنات واحد والذي اصابه
 الثاني ينقسم على ورثته فاصل المثلثين من ثلاثة (ولم ينقسم) ما يلصق
 الميت الثاني على عدد ورثته (صحت) ايضا (فريضة) اي مسئلة (الميت الثاني
 بالطريقة التي ذكرنا) انفلأ ثم ضربت احدى المثلثين في المسئلة (الاخري) ان
 لم يكن بين سهام الميت الثاني من فريضة الميت الاول (وما صحت منه فريضته
 اي فريضة الميت الثاني) (موافقة فان كان بينهما موافقة فاضرب المسئلة الثانية)
 اي وقفها (في) جميع المسئلة (الاولى) او بالعكس (فاجمع) بالضرب (صحت) به
 المثلثان) وبسمى ذلك في اصطلاحهم الجلمعة فان مات ثالث فاجعل له مسئلة
 ايضا واجعل الجلمعة لمكان التصحيح الاول واجعل التصحيح الثالث مكان الثاني
 وتم العمل كما ذكره هكذا ان مات رابع وهم بغير اموال من ذلك زوج وابن وابوان
 ثم مات الابن من ابن وابنتين وجدة فالاول من اثني عشر الزوج ثلاثة وللأبوين

بيان عمل المناصات

مات

١	٦	١
١	٩	١

اربعة وللأبن خمسة ومسألة الثاني من ستة وسهامه من الأولى خمسة وهي لا تنقسم على مسئلته ويذهبا مابينه فتضرب صحيح الثانية وهو ستة في صحيح الأولى وهو اثنا عشر يكن الحاصل اثنين وسبعين ومنه تصح المسلمان ثم ذكر كيفية اخذ كل من الورثة ما يخصه من الجامعة فقال (وكل من له شيء من المسئلة الأولى) فهو (مضروب) يعني يأخذه مضروبا (في وفق المسئلة الثانية) عند الموافقة او في كلهما عند البايئة (ومن كان له شيء من المسئلة الثانية) فهو (مضروب في وفق تركة الميت الثاني) عند الموافقة او في كلهما عند البايئة ومن كان له شيء منهما أخذه مضروبا في وفقهما عند الموافقة او في كل منهما عند البايئة في المسئلة السابقة للزوج في الأولى ثلاثة في ستة بثمانية عشر ومن الثانية واحد في خمسة بخمسة ومجموعهما ثلاثة وعشرون وللأب من الأولى فقط اثنان في ستة باثني عشر وللأم من الأولى اثنان في ستة باثني عشر ومن الثانية واحد في خمسة بخمسة ومجموعهما سبعة عشر وللأبن من الثانية فقط اربعة في خمسة بعشرين ومجموع ذلك اثنان وسبعون وعلى هذا فقس وقد جرت عادة الفرضيين اذا انتهوا من عمل النافضة او غيرها من المسائل ان يحولوا ذلك الى القيراط او الأدنى منه وهو الوجه فذكر النص كيفية ذلك بقوله (واذا صححت النافضة) بالطرق المارة ومثلها غيرها من المسائل (واودت معرفة ما يصيب كل واحد من الورثة (من حبات الدرهم) جمع حبة وهي الشيعة المتوسطة التي لم تقطر وقطع من طرفها مادي وطال ونسبها الى القيراط ثلث وأعلم ان القيراط في عرف اهل الحجاز واليمن ومصر والشام والمغرب عبارة عن جزء من اربعة وعشرين جزءا من الواحد لحبات الواحد عندهم اثنان وسبعون حبة وفي عرف اهل العراق ونواحيها عبارة عن جزء من عشرين جزءا من الواحد وعلى هذا فرع كثير من المتقدمين كالوصلي صاحب المختار في شرحه الاختيار وضمير حبات الواحد عندهم ستون حبة وفي عرف آخرين عبارة عن جزء من ستة عشر جزءا من الواحد لحبات الواحد عندهم ثمانية واربعون حبة وعليه فرع النص بقوله (فصحت ما صححت منه المسئلة على ثمانية واربعين) التي هي مخرج الحبة (ما خرج) بالقسمة فهو الوجه فاذا اردت معرفة مقدار حبل كل واحد من الورثة (أخذت له) اي لذلك الخارج بالقسمة وهو الوجه (من سهام كل وارث) بكل قدر ما يقابله (حبة) وذلك بان تقسم ما لكل وارث من الصحيح على الخارج بالقسمة يعني الحبة فيكون كل واحد من الخارج بالقسمة عليه حبة فحمله

بالفروع من الأدلة الأربعة الكتب والسنة والاجماع والقبيل على حسب مكان
 القواعد من غير تقليد لأحد ولا في الفروع ولا في الأصول (والثانية) طبقة المجتهدين في
 المذهب كابي يوسف ومحمد وسائر أصحاب أبي حنيفة القادرين على استيعاب الأحكام
 من الأدلة المذكورة على مقتضى القواعد التي قررها استاذهم أبو حنيفة قائم
 والمن خالفوه في المذهب ويطبقونهم كالشافعي ونظائره المخالفين لأبي حنيفة في
 الأحكام غير مقلبين له في الأصول (الثالثة) طبقة المجتهدين في المسائل التي
 لا رواية فيها عن صاحب المذهب كالخصاق وأبي جعفر الطحاوي وأبي الحسن
 الكرخي وشمس الأئمة السرخسي وفخر الإسلام البردوي وفخر الدين قاضي
 زمان وإمثالهم قائم لا يتقدرون على المخالفة للشيوخ في الأصول ولا في الفروع
 لكنهم يستنبطون الأحكام في المسائل التي لا نص فيها عنه على حسب أصول
 قررها ومقتضى قواعدها بسطها (الرابعة) طبقة أصحاب الترجيح من القلة من
 كالأزدي وأجزابه قائم لا يتقدرون على الاجتهاد أصلا لكنهم لاحظتهم بالأصول
 وضبطهم للأخذ يتقدرون على تفصيل قول بجمل ذي وجهين وحكم مبهم بمحمل
 لأمرين منقول عن صاحب المذهب أو عن واحد من أصحاب المجتهدين بأمرهم
 ونظرهم في الأصول والمقايضة على أمثاله ونظرائه من الفروع وما وقع في بعض
 المواضع من الهداية من قوله كذا في تخريج الكرخي وتخريج الرازي من هذا القبيل
 (الخامسة) طبقة أصحاب الترجيح من المقلدين كابي الحسن القدوري وصاحب
 الهداية وشانهم تفضيل بعض الروايات على بعض آخر بقولهم هذا أول وهذا
 أصح وهذا أوضح رواية وهذا أرفق للناس (الطبعة السادسة) طبقة
 المقلدين القادرين على التمييز بين الأقوى والأقوى والضعيف وظاهر المذهب
 وظاهر الرواية والرواية القادرة على صاحبة التوثيق المعتبرة من المتأخرين مثل صاحب
 الكنز وصاحب المختار وصاحب التوقية وصاحب المجموع وشانهم أن لا ينقل
 في كتبهم الأقوال المروية من الروايات الضعيفة (الطبعة السابعة) طبقة المقلدين
 الذين لا يتقدرون على ما ذكر ولا يفرقون بين النفس والسجين ولا يميزون
 الصحاح من الضعيف بل يجمعون ما يجدون على طبق الدليل فالويل
 لهم ولن يخلو عنهم كل الويل

قد تم بحمده تعالى طبع هذا الكتاب التمين المستطاب في مطبعة سورية التي
انشئت في عصر حضرة السلطان الاعظم والخاتان الافخم ولي نعمته
العالم وبسط اجنحة العدل الى الامم السلطان بن السلطان السلطان
عبد العزيز خان لازالت اعلام نصره منشوره وعواطف بره الى
الانام منشوره مادام الدوران وذلك باشارة اوجد الوزراء
الغظام الذي نكل عن سرد مزاياه الجميدة الاقلام
حضرة صاحب الدولة محمد راشد پاشا المعظم
دامت شمس معاليه بازغة في بروج السمود
والاقبال ما تعاقبت الايام واللبال وذلك
في غرة محرم الحرام سنة ست وثمانين
وما تين والى من هجرة من له
المر والشرف صلى الله وسلم
عليه وعلى آله واصحابه
الكرام ما همى القلم
وفاح منك
الغمام

Library of



Princeton University.

